المجلس العربي للتنمية المستدامة
Arab Council for Sustainable Development

جامعة عمان العربية
AMMAN ARAB UNIVERSITY

اتحاد الجامعات العربية
Association of Arab Universities

المؤتمر الدولي الأول للمجلس العربي للتنمية المستدامة

"دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول"

الفترة ما بين

29- 30/آب (أغسطس)/2023

تحرير

أ.د. ظاهر القرشي

أ.د.خالد أبو شعيرة

جامعة عمان العربية

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

م	المحتويات	الصفحة
أ	تعريف بالمجلس العربي للتنمية المستدامة	7
ب	المؤتمر الدولي الأول للمجلس العربي للتنمية المستدامة: بعنوان (دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة (الواقع والمأمول)	8
ج	مطوية المؤتمر	11-8
د	الهيئة الاستشارية العليا للمؤتمر	12
ه	لجان المؤتمر	15-13
و	كلمة الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية أ.د. عمرو عزت سلامه	19-16
ز	كلمة رئيس الجامعة/ رئيس المؤتمر أ.د. محمد الوديان	21-20
ح	كلمة رئيس اللجنة التحضيرية/ أ.د. ظاهر القرشي	23-22
ط	الأوراق البحثية	825-24
1	تطبيق التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول د. تهاني إبراهيم العلي. د. حلوه جبر القصقصي	37-24
2	الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أ.روان علي أحمد القضاة أ.وفاء هاني عبد القادر بني ملحم	52-38
3	دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلاب د. ناريمان ابو عطوان أ. محمد شريعة	72-53
4	درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة أ.د. فايز على الأسود أ. حياة خليل الددح	87-73
5	واقع الأنماط الإشراقية المستخدمة في العملية الإشراقية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين أ.رشا زكريّا رشق	108-88
6	أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. سكينة محمود رواشدة د. كوثر عبد القادر بشارات	129-109
7	معالجة التباين المكاني جغرافياً لتحقيق التنمية المستدامة العادلة في ليبيا دراسة تحليلية استنباطية مقارنة) د.عطية صالح سعد هزاوي	151-130
8	دور الجامعات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في اطار جامعات الجيل الرابع (دراسة حالة في الجامعة المستنصرية) أ.م.د عبد الكاظم محسن كوين م.د أفراح خضر راضي	170-152
9	أنموذج مقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة"دراسة تحليلية " د. علاء تحسين محمد سوالمه	181-171
9	دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة د. أثير حسني الكوري د. علي كاظم السندي د. ميرنا سامي زريقات	194-182
10	دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة د. أثير حسني محمد الكوري د. شيماء محمد أمين الدويري	202-195
11	تصور تربوي مقترح لتفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة د. رويده زهير العابد	213-203

12	التحديات في دمج الاستدامة بإدارة المخاطر د. دلال محمد غازي حمدان	241-214
13	تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة د. الجوهرة بنت عثمان الركبان	270-242
14	تمكين المرأة في التنمية المستدامة (الجندر) د.منال عمر البريزات	293-271
15	الوقف الإعلامي والإعلام الوقفي وعلاقتهما بمؤسسات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة (الأمانة العامة للأوقاف في الكويت نموذجاً) د.مهند مصطفى عقايلة د.هبه محمد الشرمان	306-294
16	سبل تفعيل وظائف الجامعات العربية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة د. نهى موسى العتوم	320-307
17	"دور الجامعة في توظيف تكنولوجيا التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" د. حازم أحمد فلاح الزعبي	339-321
18	فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات (دراسة حالة) عبير مروان الأخضر	355-340
19	تطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة د. ضياء أحمد الكرد	372-356
20	دور مؤسسات التعليم العالي والجهود العربية في مجالات التنمية المستدامة د. رباب أسعد طهبوب	384-373
21	واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين أ.رشا زكريّا رشق	409-385
22	دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. رغدة محمود علي بطاينة	430-410
23	أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. سكينة محمود رواشدة	451-431
24	إدارة المخاطر ودورها في تعزيز التنمية المستدامة د. سميره خالد العمر	461-452
25	تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة د. صالح أحمد عبابنة د. عبيدة القطنة	481-462
26	تصور مقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة د. كفي محمد الحمود	502-482
27	الأدوار الريادية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة د. محمد خالد محمد الزعبي	509-503
28	دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة د. مشاعل محمد خلف الخلف	524-510

29	أثر الافصاح عن المخاطر كأداة لتحسين ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان في ظل تبني مؤشرات الاستدامة د. ابتسام سالم المساعيد	537-525
30	دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويرها د. أحمد عمر صافي	559-538
31	أثر ممارسات ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامةدراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية د. ثائر محمد مسعود	580-560
32	دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية د . رانيا عبدالكريم العدوان د . شفاء الشوابكة	601-581
33	دور المشاريع النسائية الصغيرة في المجتمع القروي في التنمية المستدامة د. شيرين محمود الشياب د. خولة عبدالله علاونة	611-602
34	تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنية في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة د. حسام عمر علاونة	629-612
35	درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية وسبل تطويرها أ.د. فايز كمال شلدان د. حسين عبد الكريم أبوليلة	657-630
36	دور إدارة المخاطر في تعزيز التنمية المستدامة في الأردن. د.رنيم زياد أحمد جوابرة د.محمد محمد المغير	678-658
37	دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبتها د. هلا عبد الرزاق الصلاحات د. عبر عبد الكريم الموسى د. وفاء سليمان أبو قنديل	701-679
38	معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة د. رؤى إبراهيم الصلحات	717-702
39	دور الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة تحليلية " م. عبير محمود رماضنه	731-718
40	تقييم دور برامج الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة دراسة تحليلية: الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة د. علاء خليل العكش د. رأفت حسين الهور د. مروان حمودة دهدار	753-738
41	مدى ممارسة منهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية أحمد خميس أحمد صوان	772-754
42	دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في محافظتي اربد والمفرق - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية" د. هالة بدر ابراهيم عبيدات د.خالد حسين شلاش مهداوي	787-773
43	التصور المستقبلي للمدن الذكية في سلطنة عمان حالة دراسية: مقارنة مع النموذج القطري اياد حكم فضة - *منتصر عبد الغني - روان بنت صالح الهاشمية - أحمد بن سيف الهنائي	806-789
44	"تصور مقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى" د. عدلي داود الشاعر	825-807
45	البيان الختامي	827-826

تعريف بالمجلس العربي للتنمية المستدامه

يعد المجلس العربي للتنمية المستدامة أحد المجالس العربية المنبثقة عن اتحاد الجامعات العربية والذي تستضيفه جامعة عمان العربية والذي استحدث بقرار من المجلس التنفيذي للدورة (53) للمؤتمر العام الذي انعقد خلال الفترة 14-15/11/2021. ويأتي تأسيس هذا المجلس ترسيخا لرسالة اتحاد الجامعات العربية في دعم وتنسيق جهود الجامعات العربية لإعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية والحفاظ على وحدتها الثقافية والحضارية وتنمية مواردها البشرية بما يحقق تطلعاتها، وتشجيع إنشاء المراكز البحثية والعلمية العربية المشتركة وتبادل نتائجها والعناية بالبحوث التطبيقية وربط موضوعاتها بخطط التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية.ويهدف المجلس العربي للتنمية المستدامة لتفعيل الدور التنموي لمؤسسات التعليم العالي العربية والمساهمة في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة ونشر ثقافة الالتزام الأخلاقي بتحمل المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة والانسان، ولخلق جيلٍ واعٍ يضطلع بمهامه الاجتماعية والإنسانية على حد سواء. وتلتقي أهمية إنشاء هذا المجلس مع تركيز مؤسسات الاعتماد والجودة العالمية للجامعات على عدد الأبحاث المنشورة وعدد أعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة لعدد الطلاب أو الانجازات العلمية والعملية أو عدد الخريجين فقط، بل أيضا وبذات الأهمية أصبح التركيز على أداء الجامعات في مجال خدمة المجتمع والمحافظة على البيئة ومدى مساهمتها في تحسين اقتصاد دولها وتنمية مجتمعاتها.

الرؤيـــة

مجلس متميز اقليمياً يقود مجهودات التنمية المستدامة في الجامعات والمجتمعات العربية .

الرسالـــة

نسعى لتعزيز الدور التنموي لمؤسسات التعليم العالي العربية للاستثمار في الانسان وتهيئته لتحمل المسؤولية تجاه مجتمعه وبيئته، وتشجيع العمل العربي المشترك نحو بيئة مستدامة صالحة للأجيال القادمة .

أهداف المجلس

تتركز اهداف المجلس العربي للتنمية المستدامة على تحفيز الدور التنموي لمؤسسات التعليم العالي العربية في تحقيق الأهداف التنموية العالمية التالية:

1. تعزيز وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة والدور التنموي والتشاركي للجامعات مع الجهات التنموية المختلفة.
2. الاستدامة من خلال التركيز على جودة التعليم والريادة والابداع في مؤسسات التعليم العالي العربية.
3. التأكيد على دور الجامعات في سد الفجوة الجندرية بين الجنسين في التعليم وتمكين المرأة والفتيات والعدالة التنظيمية والحد من اوجه عدم المساواة .
4. استدامة الحرم الجامعي وتعزيز مفهوم الجامعات الخضراء.

مطوية المؤتمر:

المؤتمر الدولي الأول للمجلس العربي للتنمية المستدامة

الموسوم بـــ:

الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول دور

خلال الفترة من

29-30/آب (أغسطس)/2023

(سيعقد وجاهياً)

برعاية

معالي الأمين العام لأتحاد الجامعات العربية أ.د. عمرو عزت سلامة

وينظمه

المجلس العربي للتنمية المستدامة في جامعة عمان العربية/الأردن

رئيس المؤتمر

أ.د. محمد الوديان

رئيس المجلس العربي للتنمية المستدامة

نائب رئيس المؤتمر

أ.د. اخلاص الطراونة

مدير المجلس العربي للتنمية المستدامة

رئيس اللجنة التحضيرية

أ.د. ظاهر رداد القرشي

كلية الاعمال – جامعة عمان العربية

أهداف المؤتمر

يأتي تنظيم المؤتمر السنوي الأول للمجلس ضمن خطة المجلس السنوية للعام 2023/2022 بعنوان دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول، والذي سيعقد وجاهيا في حرم جامعة عمان العربية خلال الفترة 29-2023/8/30. وتأتي اهداف المؤتمر متوافقة مع اهداف المجلس الرئيسية، حيث يهدف المؤتمر تحديدا الى:

1- توثيق جهود الجامعات العربية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
2- تعزيز دور الجامعات التنموي من اجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة.
3- انشاء قاعدة بيانات في مجال التنمية المستدامة للجامعات العربية الأعضاء.
4- تقديم مقترح لتصنيف عربي للجامعات العربية في مجال التنمية المستدامة.
5- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال التنمية المستدامة.
6- إطلاق جائزة عربية ممولة من اتحاد جامعة الدول العربية في التنمية المستدامة.
7- عرض المشاريع الطلابية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
8- التعرف على المخاطر التي تعيق من تحقيق التنمية المستدامة وتشخيصها.

محاور المؤتمر

تتشرف إدارة المؤتمر الدولي الأول للمجلس العربي للتنمية المستدامة بدعوة السادة الباحثين من مختلف الدول للمشاركة بأعمال مؤتمر المجلس الأول بعنوان (دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول)، ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: دور مؤسسات التعليم العالي والجهود العربية في مجالات التنمية المستدامة.
المحور الثاني: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التنمية المستدامة (الجندر).
المحور الثالث: التغير المناخي والموارد الطبيعية على التنمية المستدامة واستمرار الأجيال.
المحور الرابع: الاتفاقيات والتشريعات والسياسات الدولية والأمن الانساني وحقوق الانسان في تحقيق التنمية المستدامة.
المحور الخامس: المدن والجامعات ومنظمات الأعمال الخضراء.
المحور السادس: الابتكار والتقنيات الحديثة والاقتصاد والطاقة الخضراء والمؤسسات البحثية والتنموية في دعم التنمية المستدامة.
المحور السابع: إدارة المخاطر والتنمية المستدامة.
المحور الثامن: تجارب وقصص نجاح المنظمات الدولية (المحلية والإقليمية والعالمية) في مجالات التنمية المستدامة.

شروط ومعايير تقديم الأوراق البحثية لغايات قبولها في المؤتمر

- أن يكون البحث اصيلاً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر والمحافظة على أُصول الكتابة العلمية والملكية الفكرية.
- أن يكون البحث ضمن محاور المؤتمر ومنسجم معها ومحققاً لأهداف المؤتمر.
- ألا يزيد البحث عن 20 صفحة، بحجم ورق A4.
- أن يكتب البحث (باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية) بخط Times New Roman حجم 12، تباعد سطر واحد، الهوامش من الجانبين 1.25، ملخص البحث لا يزيد عن (300) كلمة ويجب أن يحتوي على (المقدمة، الأهداف، المنهجية، النتائج، والتوصيات).
- جميع البحوث المقدمة سوف تخضع لعمليات التحكيم لغايات المشاركة في المؤتمر.
- أن تحتوي الورقة البحثية على مقدمة وأهداف، مشكلة البحث، الإطار النظري، الدراسات السابقة، المنهجية العلمية، النتائج والتوصيات.
- التوثيق المعتمد هو نظام جمعية علم النفس الامريكية، الإصدار السابع (APA)

American Psychological Association-7th Ed.

- جميع الأوراق البحثية سوف تخضع لاختبار الاستلال، النسبة المسموحة هي (25%) فقط.

ملاحظة مهمة: التحكيم العلمي حسب الشروط السابقة لغايات قبول المشاركة في أعمال المؤتمر وليس للنشر العلمي في المجلات العلمية، حيث سيتم تحديد شروط النشر وفق ضوابط المجلة العلمية.

إرسال البحوث

ترسل جميع الملخصات والأوراق البحثية (حصرياً) للجنة العلمية عبر البريد الالكتروني التالي:

Sustain_council@aau.edu.jo

النشر

توفر إدارة المؤتمر مجلات علمية محكمة في قاعدة بيانات سكوباس SCOPUS وايبسكو EBSCO ويتم التواصل من الباحث مع المجلة التي يرغب النشرة فيها مباشرةً، ولا تتحمل إدارة المؤتمر أي التزامات مالية او إدارية في هذا الجانب.

الرسوم

- الاشتراك في المؤتمر مجاني لجميع الباحثين، ويتحمل الباحث مصاريف الإقامة والسفر وأي مصاريف أخرى.
- توفر إدارة المؤتمر للمشاركين (شهادة مشاركة، باج تعريفي، كوفي بريك، غداء، تنقلات المشاركين من أماكن الإقامة المعتمدة من قبل ادارة المؤتمر الى مكان انعقاد المؤتمر) خلال يومي انعقاد المؤتمر.

تواريخ هامة

- **آخر موعد لاستلام الملخصات هو (2023/5/11).**
- **يتم الرد على قبول الملخص خلال أسبوع من تاريخ الاستلام.**
- **آخر موعد لاستلام الورقة البحثية كاملة (2023/8/11).**
- **يتم الرد على قبول الورقة البحثية الكاملة خلال أسبوعين من تاريخ الإرسال.**

التواصل

- ✓ **أ.د. ظاهر القرشي رئيس اللجنة التحضيرية/ هاتف رقم (00962795177784)**
- ✓ **أو زيارة موقع المؤتمر الالكتروني: https://erp.aau.edu.jo/conferences/auis/**

الهيئة الاستشارية العليا

ت	الاسم	جهة العمل	المنصب الوظيفي	الدولة
1	أ.د. عمرو عزت سلامة	اتحاد الجامعات العربية	الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية	مصر
2	أ.د. خميسي حميدي	اتحاد الجامعات العربية	الأمين العام المساعد لاتحاد الجامعات العربية	لجزائر
3	أ.د. ظافر الصرايره	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	الأردن
4	أ.د. مأمون الدبعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الأردن
5	أ.د. محمد الوديان	جامعة عمان العربية	رئيس الجامعة و رئيس المجلس العربي للتنمية المستدامة	الاردن
6	أ.د. اخلاص الطراونة	جامعة عمان العربية	مدير المجلس العربي للتنمية المستدامة	الاردن
7	أ.د. عبدالله الموسى	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	الأردن
8	أ.د. محمد غاشي	جامعة محمد الخامس	رئيس جامعة محمد الخامس	المغرب
9	أ.د. جعفر بوعروري	جامعة يحيى فارس	رئيس جامعة يحيى فارس	الجزائر
10	أ.د. الهادي بالحاج صالح	جامعة المنستير	رئيس جامعة المنستير	تونس
11	أ.د. علي زيدان أبو زهري	الجامعة العربية الأمريكية	رئيس الجامعة العربية الأمريكية	فلسطين
12	أ.د. عهد خزام	الجامعة الوطنية الخاصة	رئيس الجامعة الوطنية الخاصة	سوريا
13	أ.د. أسامة جنادي	جامعة الأعمال والتكنولوجيا	رئيس جامعة الأعمال والتكنولوجيا	السعودية
14	أ.د. محمد عبد الرحمن	جامعة الوصل	رئيس جامعة الوصل	الإمارات
15	أ.د. وجدان أبو الهيجاء	جامعة الأميرة سميه	رئيس جامعة الأميرة سمية	الأردن
16	أ.د. علاء الحلحولي	الجامعة الألمانية الأردنية	رئيس الجامعة الألمانية الأردنية	الأردن
17	أ. د. أحمد فرج القاصد	جامعة المنوفية	رئيس جامعة المنوفية	مصر
18	أ.د. فهمي أبو الرب	جامعة العلوم والتكنولوجيا	مستشار رئيس جامعة عمان العربية	الأردن
19	أ.د. يوسف الحايك	جامعة الشارقة	نائب رئيس جامعة الشارقة	الامارات
20	أ.د. ظاهر رداد القرشي	جامعة عمان العربية	كلية الأعمال – جامعة عمان العربية	الأردن
21	د. دوريد المحاسنة	جمعية ادامة	رئيس مجلس إدارة جمعية ادامة	الأردن
22	المهندس عمر أبو عيد	الاتحاد الاوروبي	مدير برامج الطاقة البيئية والتغير المناخي في بعثة الاتحاد الاوروبي	الأردن
23	السيد نبيل عساف	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	الأردن
24	السيد بسام البشايرة	جامعة عمان العربية	مدير مكتب المسؤولية المجتمعية	الأردن

لجان المؤتمر

اللجنة التحضيرية				
ت	الاسم	الصفة	جهة العمل	الدولة
1	أ.د. ظاهر رداد القرشي	رئيساً	جامعة عمان العربية	الأردن
2	أ.د. رنا أبو حويج	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
3	أ.د. عبدالله عدينات	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
4	د. أنور العساف	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
5	د. فهد الكساسبة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
6	د. محمود أبو جمعة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
7	د. مفلح الجراح	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
8	د. منذر القضاة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
9	د. معين نصراوين	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
10	د. كمال عليان	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
11	د. لينا الجراح	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
12	د. زهير داود زغلول	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
13	د. محمود أبو شريعة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
14	د. غازي فيصل حسين	عضواً	سفير متقاعد/ مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية	العراق
15	د. فارس العمارات	عضواً	الأمم المتحدة	الأردن
16	د. هبه توفيق ابو عيادة	عضواً	الجامعة الاسلامية بولاية مينيسونا	أمريكا
17	د. خالد أحمد الربابعه	عضواً	قطاع خاص	الأردن
18	د. فراس البطيخي	عضواً	قطاع خاص	الأردن
19	أ. دينا محمود أبو رزق	عضواً	اتحاد الجامعات العربية	الأردن
20	أ. بسام البشايرة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
21	أ. أميره فيصل فريحات	عضواً	قطاع خاص	الأردن
22	أ. ملك محمد غيث	عضواً	كلية لومينوس الجامعية التقنية	الأردن
23	أ. حنين الملا	ادارية	جامعة عمان العربية	الأردن

اللجنة العلمية				
ت	الاسم	الصفة	جهة العمل	الدولة
1	أ.د. ظاهر القرشي	رئيساً	جامعة عمان العربية	الأردن
2	أ.د. يونس المقدادي	نائب الرئيس	جامعة عمان العربية	الأردن
3	أ.د. عدنان الجادري	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
4	أ.د. محمد عطير	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
5	أ.د. إسماعيل يامين	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
6	أ.د. سهيلة بنات	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
7	أ.د. رنا أبو حويج	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
8	د. محمد بن طريف	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
9	د. أحمد خصاونة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
10	د. عمر أسعد	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
11	د. مطيع الشبلي	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
12	د. معين نصراوين	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
13	د. سحر أبو بكر	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
14	د. فيصل العبادي	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
15	د. حسن حناتله	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
16	د. نسيبة الصوا	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
17	أ.د. عبد الرؤوف الكساسبة	عضواً	جامعة مؤته	الأردن
18	أ.د. غسان العمري	عضواً	أكاديمية العلوم الشرطية	الشارقة/ الامارات
19	أ.د. مبارك المصري محمد	عضواً	جامعة أفريقيا العالمية	السودان
20	أ.د. نهي السيد	عضواً	جامعة الفيوم	مصر
21	أ.د. اسماء بدري ابراهيم	عضواً	جامعة آل البيت	الاردن
22	أ.د. معراج عبد القادر هواري	عضواً	جامعة غرداية	الجزائر
23	أ.د تركى محجم الفواز	عضواً	جامعة لوسيل	قطر
24	أ.د عماد المصبح	عضواً	كليات الشرق العربي	السعودية
25	د. مفلح الجراح	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
26	د. سلوى الجاسر	عضواً	جامعة الكويت	الكويت
27	د. خليل عبد الرحمن الطيار	عضواً	جامعة بغداد	العراق
28	د. محسن الندوي	عضواً	جامعة عبد الملك السعدي	المغرب
29	د محمد القرماني	عضواً	جامعة باشن العالمية	أمريكا
30	د. عدنان الضمور	عضواً	أكاديمية العلوم الشرطية	الشارقة/ الامارات
31	د. محمد علي قيس	عضواً	جامعة سبأ	يمن
32	د. ماجد عبد العزيز الخواجا	عضواً	الجامعة الاردنية	الأردن
33	د. وائل جبريل	عضواً	جامعة درنة	ليبيا
34	أ. حنين العتيبي	ادارية	جامعة عمان العربية	الأردن
35	أ. يوسف الخالد	اداري	جامعة عمان العربية	الأردن

اللجنة الإعلامية				
ت	الاسم	الصفة	جهة العمل	الدولة
1	أ.د. ظاهر القرشي	رئيساً	جامعة عمان العربية	الأردن
2	د. بسام غانم	نائباً	جامعة عمان العربية	الأردن
3	د. جهاد المومني	عضواً	جامعة عمان العربية	الاردن
4	د. رامي الهناندة	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
5	د. محمد الزعبي	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
6	د. اسراء العلي	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
7	د. عبدالله شاور	عضواً	جامعة عمان العربية	الاردن
8	د. محمد زهرى	عضواً	جامعة المنصورة	مصر
9	د. متعب مصطفى نجادات	عضواً	قطاع خاص	الاردن
10	د. ماجده محمود	عضواً	التلفزيون المصري	مصر
11	د. سمر مكناي	عضواً	القطاع الخاص	الاردن
12	د. وفاء الدهماني	عضواً	السجل الأفريقي للإنترنت	تونس
13	أ. سمر ابراهيم قدام	عضواً	مركز إيلاف للتدريب والارشاد الأسري	الجزائر
14	أ. ابراهيم عاشور ابراهيم	عضواً	جامعة دمياط	مصر
15	أ. منى بنت بزة	عضواً	راديو المهدية	تونس
16	أ. هلا صبحي مراد	عضواً	جمعية دبين للتنمية البيئية	الأردن
17	أ. بثينة القدومي	عضواً	جامعة عمان العربية	الاردن
18	أ. طارق الوريكات	عضواً	جامعة عمان العربية	الاردن
19	أ. وضاح مسمار	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
20	أ. خلود حرز الله	عضواً	جامعة عمان العربية	الأردن
21	أ. عماد القرالة	عضواً	قناة المملكة	الأردن
22	أ. صالح الفرجات	عضواً	قناة رؤيا	الأردن
23	أ. حازم المستريحي	عضواً	اذاعة الأمن العام	الأردن
24	أ. حنين الملا	ادارية	جامعة عمان العربية	الاردن

كلمة معالي الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية أ.د. عمرو عزت سلامه

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة

إننا نواجه اليوم تحديات هائلة للتنمية المستدامة. هناك تفاوتات متزايدة داخل البلدان وفيما بينها، وفوارق هائلة في الفرص، وعدم المساواة بين الجنسين، والبطالة، وخاصة البطالة بين الشباب، والتهديدات الصحية العالمية، وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والحروب وما إلى ذلك

لقد جلبت جائحة كوفيد-19 تحديات إضافية للتقدم المتعثر بالفعل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة في الجنوب العالمي (بما في ذلك المنطقة العربية)، لكنها أظهرت لنا مركزية العلم في جميع مجالاته لحماية البشرية والكوكب

ان جميع الأهداف العالمية السبعة عشر للتنمية المستدامة لها روابط مهمة مع التعليم، لذلك أعتقد أنه لا يمكن تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بدون التعليم

ان الجامعات هي المؤسسات الرئيسية المعنية على الصعيد العالمي بإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، ونشر هذه المعرفة بين الأجيال القادمة، وتحليل قضايا السياسات العامة خارج الإطار السياسي. والجامعات أيضاً هي التي يتدرب فيها المعلمون

والذين يقومون بدورهم بتعليم الأطفال في المدارس الأساسية والثانوية، وهي التي تتولى تأهيل المهندسين والعلماء لإدارة شركات التكنولوجيا المتقدمة وتشخيص التحديات التي تواجه مجتمعاتهم فيما يخص الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

ومن الأمور الحاسمة بشكل خاص بالنسبة للتعليم العالي تأثير الثورة الرقمية على مستقبل العمل. تعمل الثورة الصناعية الرابعة والخامسة التي تعتمد على الذكاء الصناعي وتكنولوجيا النانو، وتحليل البيانات الضخمة على تسريع وتيرة تغيير العمل والاقتصاد حيث ستختفي حوالي 50% من الوظائف التقليدية في العالم بحلول عام 2030، وستظهر وظائف وفرص عمل جديدة للشباب تعتمد على المعلوماتية والإبداع والإبتكار وريادة الأعمال بنسبة 50%, وسوف يتعاظم الذكاء الإصطناعي وإنترنت الأشياء ودور الروبوت في جميع مناحي الحياة

ويعزز الإقتصاد الرقمي النمو الإقتصادي للدول بما لا يقل عن أربعة أضعاف مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى، حيث وصل معدل الإقتصاد الرقمي حوالي 25% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي يقدر بحوالي 100 تريليون دولار أمريكي

وهذا يتطلب من الجامعات إعادة تجهيز نفسها لتلبية الطلب المتزايد على التعلم مدى الحياة، والاحتياجات إلى إعادة تشكيل المهارات ورفع المهارات، مع الاحتفاظ بدورها كمواقع رئيسية لإنتاج المعرفة وتنمية المواطنة المستنيرة.

منذ أن أجمع المجتمع الدولي على أجندة التنمية 2030، قامت مؤسسات التعليم العالي بمبادرات لتعزيز استدامتها، كما أطلقت حواراً مع المجتمع والطلاب ومراكز الأبحاث والابتكار حول أهداف التنمية المستدامة وطرق تحقيقها. ومع ذلك، كان التقدم بطيئا في المنطقة العربية.

وكشف تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد" أن معظم الجامعات العربية تقدم برامج بيئية للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا. وبشكل إجمالي، تقدم 57 جامعة شملها التقرير 221 برنامجاً للشهادات الأكاديمية في المواضيع البيئية. وتشمل هذه البرامج مختلف التخصصات، بدءاً من الهندسة البيئية والصحة البيئية وإدارة موارد المياه، وصولاً إلى التخصصات ذات الصلة بالسياسات، مثل التربية البيئية والقانون البيئي والسياسة البيئية، الا أن التقرير أظهر قصوراً في بعض الموضوعات المستجدة، مثل تغيُّر المناخ والاقتصاد الأخضر والقانون البيئي والسياسات البيئية واقتصاد التنمية.

ان تردي التنمية المستدامة في البلدان العربية يرجع إلى تدني مستوى توليد المعرفة " البحث العلمي" مقارنة بالدول الأجنبية التي تحظى بمستوى متقدم بالبحث العلمي، (لا يزيد الانفاق في العالم العربي على البحث العلمي عن 1% من مجمل الدخل القومي بينما يصل الى 4% في الدول المتقدمة) وهذا يزيد من عمق الفجوة بين الدول العربية وتلك الدول، وتبعاُ لذلك تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى تبعا لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

الحضور الكريم

التزاما بتحقيق اهداف التنمية المستدامة فقد أنشأ اتحاد الجامعات العربية المجلس العربي للتنمية المستدامة في الجامعات العربية الذى يعتبر أحد المجالس المنبثقة عن الاتحاد، وتأتى أهمية تأسيس هذا المجلس لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالى العربية، والمساهمة في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة فى العمل المؤسسى للتعليم ونشر ثقافة الإلتزام الأخلاقى بتحمل المسؤولية تجاه المجتمع البيئة والإنسان لخلق جيل متنور يضطلع بمهامه المهنية والإنسانية على قدر المساواة، كما يهدف المجلس إلى تمكين مؤسسات التعليم العربية من تحقيق طموحاتها لتكون مؤسسات رائدة فى التعليم والتعلم والتنمية المستدامة الشاملة، وتفعيل دورها فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة وذلك من خلال اقامة الورش والندوات والمؤتمرات لنشر ثقافة التنمية المستدامة ودعم الابحاث والمشاريع لاستدامة الحياة تحت الماء، وفي البر للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستخدام الطاقة البديلة النظيفة واعادة التدوير واقامة المشاريع الزراعية والمسطحات الخضراء، ودعم وتشجيع ريادة الاعمال وخلق فرص العمل للحد من الفقر والبطالة، والسعي الحثيث للتشبيك بين الجامعات العربية والجامعات العالمية وتعزيز التعاون بينها وكذلك تعزيز التعاون بين الدول، حيث يتمتع الاتحاد بعلاقات وطيدة مع الاتحاد العالمية للجامعات في كل الدول ومع المنطمات العالمية.

وأود أن أنوه الى أن الاتحاد يقدم الكثير من الجوائز العلمية للبحث العلمي ومشاريع التنمية المستدامة وآخرها جائزة الأمن الغذائي العربي للعام 2022 بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

وأخيرا

على البلدان العربية تشجيع التربية البيئية من خلال وضع سياسات ملائمة لتصبح المواضيع البيئية جزءا أساسياً ومتأصلا في جميع المناهج العربية، عوض أن تكون هامشية أو

اختيارية، والدعوة إلى زيادة النشاطات التطبيقية والرحلات التعليمية، وتشجيع إنشاء الأندية البيئية وتعزيز الدور الحكومي في توجيه التمويل للمجالات التي تخدم المشاريع التنموية على مستوى الجامعات.

ويتعين على الجامعات العربية دمج أهداف التنمية المستدامة في نشاطاتها التعليمية والتدريبية والبحثية وتعزيز المبادرات المجتمعية واستخدام أساليب التدريس التحويلية الموجهة نحو العمل وإدخال برامج دراسات عليا تضمّ اختصاصات مختلفة، وتفعيل برامج بناء القدرات للقائمين على العملية التعليمية وزيادة الإهتمام بالتعلم مدى الحياة، وزيادة التشبيك بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية بغرض نقل الخبرات والتجارب، ومواكبة العصرالرقمي بتعزيز أنظمة التعليم، وتعزيز القدرات الإبداعية والإنتاجية، وتوفير البيئة الرقمية، وتبني سياسات الانتقال إلى مجتمع المعرفة.

كما يجب على الجامعات العربية زيادة الروابط والتعاون مع قطاع الصناعة ومراكز الانتاج وتعزيز العلاقات والتعاون مع الجامعات ومراكز الابحاث الدولية لتحقيق دورها الريادي في تنمية مجتمعاتها.

أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة عمان العربية على استضافة المجلس العربي للتنمية المستدامة وتنظيم هذا المؤتمر الهام الذي يعمل على تمكين ثقافة وممارسات الأستدامة في الوطن العربي.

كلمة عطوفة رئيس جامعة عمان العربية / رئس المؤتمر

والمجلس العربي للتنمية المستدامة

الأستاذ الدكتور محمد الوديان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين،،،

معالي الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية راعي الحفل الأكرم

عطوفة الأستاذ الدكتور عبد الرحيم الحنيطي الأمين العام المساعد لاتحاد الجامعات العربية الأكرم

عطوفة الأستاذ الدكتور ظافر الصرايرة رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الأكرم.

عطوفة الدكتور عمر الجازي رئيس مجلس أمناء الجامعة الأكرم

أصحاب المعالي والسعادة والعطوفة وممثلي الهيئات الدبلوماسية ومندوبي القطاعات الحكومية والخاصة والباحثين المشاركين، والضيوف جميعاً من داخل الأردن وخارجه من الدول الشقيقة والصديقة الأكارم.

الضيوف الأعزاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فإنه يسرني وأسرة الجامعة أعضاء الهيئتين التدريسية والادارية وطلبتها أن أرحب بكم جميعا برحاب جامعة عمان العربية، خاصين بالذكر معالي الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الذي شرفنا بحضوره لرعاية هذا المؤتمر الدولي النوعي مما سيضفي عليه أهمية بالغة ونرحب أيضاً بعطوفة الأمين العام المساعد للاتحاد مقدرين جهود الاتحاد في دعم الجامعات العربية وتعزيز دورها بالنهوض بالتعليم الجامعي لتحقيق أهدافه والإسهام بتأسيس المجلس العربي للتنمية المستدامة، كما نخص بالترحيب أيضاً بعطوفة رئيس هيئة الإعتماد وضمان جودتها، وكذلك بالأساتذة الباحثين المتحدثين بالمؤتمر من داخل الأردن وخارجه ضيوفا اعزاء في وطنهم الثاني وبجميع الحضور .

معالي الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية راعي المؤتمر الاكرم ...

لقد دأبت جامعة عمان العربية عقد مثل هذه المؤتمرات حول أهم القضايا الراهنة ضمن نشاطاتها وانطلاقا من رؤيتها ورسالتها واحساسها بمسؤوليتها المجتمعية بالتعاون مع هيئات ومؤسسات محلية ودولية كما نحن اليوم في هذا المؤتمر الدولي الأول السنوي الذي ينظمه المجلس العربي للتنمية المستدامة / جامعة عمان العربية ضمن خطة المجلس السنوية للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تحت عنوان (دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول).

أصحاب المعالي والعطوفة ... الأساتذة الباحثون المشاركون الأكارم ...

يأتي انعقاد هذا المؤتمر انطلاقا من أهداف المجلس العربي للتنمية المستدامة لتحقيق الدور التنموي لمؤسسات التعليم العالي العربية والمساهمة في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في العمل المؤسسي للتعليم ونشر ثقافة الالتزام الأخلاقي بتحمل المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة والإنسان وكذلك لتطبيق معايير الاعتماد والجودة العالمية للجامعات التي هي ليس فقط على عدد الأبحاث المنشورة واعداد أعضاء التدريس في الجامعة وطلبتها وخريجيها بل للتركيز على أداء الجامعات في مجال خدمة المجتمع والمحافظة على البيئة ومدى مساهمتها في تحسين اقتصاد دولها وتنمية مجتمعاتها، بالإضافة إلى المحاولة على التركيز على تشخيص واقع الجامعات العربية من حيث دورها المجتمعي وتحديد المعيقات التي تعترض أهدافها لتحقيق التنمية المستدامة.

أيها الحضور الكرام ولعل المقام لا يتسع لنا أن نقحم أنفسنا بالإطالة بسرد التعريفات وتفصيلات الموضوع، لأن اهل الرأي والاختصاص من الإخوة الباحثين المشاركين لهم كلمتهم في هذا المجال من خلال أوراقهم البحثية ومناقشاتهم القيمة والمتخصصة، متطلعين لهم أن تثري مشاركاتهم وان تثمر مقترحاتهم وتوصياتهم بما يسهم في تطور جامعاتنا العربية وتعزيز دورها التنموي وتقدم مجتمعاتنا العربية وازدهارها.

وفي الختام أيها السيدات والسادة واخيرا أيها السيدات والسادة يسعدني مرة أخرى أن أشكركم جميعا على الحضور والمشاركة خاصا بالذكر معالي راعي الحفل الاكرم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية متمنيًا له التوفيق وموفور الصحة والعافية واشكر أيضا الحضور اصحاب المعالي والسعادة والعطوفة والباحثين المشاركين الضيوف الأعزاء من داخل الأردن وخارجه متمنيا لهم طيب الإقامة راجيا من الله لكم العون والتوفيق والسداد ولهذا المؤتمر النجاح في تحقيق أهدافه المرجوة وان يحفظ بلادنا جميعا وحمى الله الاردن ورعى مسيرته في ظل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

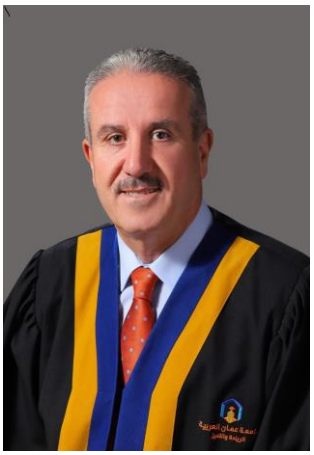

الاستاذ الدكتور ظاهر رداد القرشي

جامعة عمان العربية / قسم التسويق الرقمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات ..... الحمد لله الذي هدنا لإتمام هذا العمل بلطفة وأعان على إنجازه بكرمه.... والصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين .....

- ✓ **معالي الاستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية راعي الحفل الاكرم.**
- ✓ **عطوفة الدكتور عمر مشهور الجازي رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية المحترم.**
- ✓ **عطوفة أ.د. محمد الوديان رئيس جامعة عمان العربية/ رئيس المؤتمر المحترم.**
- ✓ **السادة اعضاء السلك الدبلوماسي ومندوبي السفارات والوزارات المحترمين.**
- ✓ **السادة الباحثون من خارج الأردن وداخله... الضيوف الكرام كلٍ في اسمه وكنيته...**
- ✓ **أسرة جامعة عمان العربية الأفاضل،،،**

أوحييكم بتحية الاسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

اسمحوا لي أرحب بكم أجمل ترحيب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي الأول للمجلس العربي للتنمية المستدامة والموسوم بـ (دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول) والذي تنظمه جامعة عمان العربية يومي الثلاثاء والاربعاء الموافق 29-30/آب/2023.

فأهلا وسهلا بكم في الدوحة الهاشمية وفي جامعتكم جامعة عمان العربية، حللتم أهلاً ووطئتم سهلاً، شاكرين لكم حضوركم ومشاركتكم لنا في فعاليات مؤتمرنا هذا. آملين أن يرتقي مؤتمرنا الى مصاف المؤتمرات العلمية الدولية المرموقة.....

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة الباحثون الأجلاء....

لقد قامت اللجنة التحضيرية التي تشرفت برئاستها بدعوة نخبة من الباحثين المخضرمين محلياً ودولياً للمشاركة بوقائع هذا المؤتمر الدولي والذي ضم عدد من الباحثين المحليين والدوليين من ذوي الكفاءات العلمية العالية والخبرات الدولية. وقد تم تحويل جميع الاوراق البحثية للجنة علمية دولية مكونة من أساتذة جامعات وخبراء عرب وعلى قدر عالي من الكفاءة لتحكيم الاوراق البحثية وفق معايير دولية عالية للحكم عليها بمدى صلاحية عرضها في وقائع المؤتمر.

كما قامت اللجنة التحضيرية بتشكيل لجان علمية واعلامية وتنظيمية متخصصة من مختلف مؤسسات الوطن ومن علماء وخبراء وأساتذة جامعيين ذوي اختصاص من الأردن الحبيب ومن مختلف الدول العربية الشقيقة.

لقد تضمن مؤتمرنا هذا ثمانية محاور متخصصة في مجالات مختلفة/ وقد تم استلام (204) ملخصات بحثية تم استكمال (111) ورقة بحثية كاملة، تم رفض (12) لعدم صلاحية عرضها في وقائع المؤتمر، حيث سيتم مناقشة (99) ورقة بحثية على مدار يومين.

حفظ الله الاردن عزيزاً غالياً عالياً تحت ظل القيادة الهاشمية جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم وولي عهده الأمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تطبيق التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول

د. تهاني إبراهيم العلي. د. حلوه جبر القصقصي.

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى تطبيق التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول، واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، وقامت الباحثتان بإجراء مقابلات مع (20) عضو هيئة تدريس من الجامعات الأردنية. وأظهرت نتائج هذه المقابلات أن أعضاء هيئة التدريس قدموا خمسة حلول لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية شملت: وضع سياسات واستراتيجيات إدارية وتكنولوجية رقمية حديثة, يصاحبها تطوير ملاءم ومناسب لبيئات العمل الجامعي، بناء وتعزيز خطط التدريب والتنمية والابتكار، وعقد الدورات والبرامج التدريبية التقنية الموجهة للعاملين في الجامعات، زيادة وعي العاملين في الجامعات بثقافة التحول الرقمي، وسهولة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وإتباع منهج تقني ورقمي وتقديمه في صورة معيارية وفق أسس ومعايير منظمة تناسب العاملين في الجامعات، العمل على تأسيس المعنى الصحيح، والشرح الواعي، والفهم العميق للأدوات الرقمية. وأوصت الدراسة إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالتحول الرقمي في الجامعات وربطها بمتغيرات أخرى.

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي، الجامعات الأردنية, المعيقات والحلول,

Abstract

The study aimed to identify the application of digital transformation in Jordanian universities: obstacles and solutions, The study adopted the qualitative approach, and the two researchers conducted interviews with (20) faculty members from Jordanian universities. The results of these interviews showed that the faculty members presented five Proposals of five solutions to the obstacles of digital transformation in Jordanian universities, including: Developing policies And modern digital administrative and technological strategies, accompanied by appropriate and appropriate development of work environments University, building and strengthening training, development and innovation plans, and holding technical training courses and programs aimed at university workers, raising awareness of university workers about the culture of digital transformation, Ease of dealing with modern technology, following a technical and digital approach and presenting it in a standard form according to Organizational foundations and standards suitable for university workers, working to establish the correct meaning, Conscious explanation and deep understanding of digital tools. The study recommended further studies related to digital transformation in universities and linking it to other variables.

Keywords: digital transformation, Jordanian universities, obstacles and solutions.

المقدمة

يعتبر التغيير الحاصل في جميع مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمهنية، من أهم التطورات الحديثة في الجامعات الأردنية, ويؤدي دورا هاما في تحقيق الأهداف العامة الحالية والمستقبلية, كونه يمثل تقدما رئيسيا في العمليات التي تقوم بها الجامعات بمختلف أنواعها ومستوياتها ومراحلها التعليمية والأكاديمية، والتي بدورها تعتمد على الأداء والإنتاجية التي تتناسب مع المتطلبات في الوقت الحالي الذي تعيشه جميع المجتمعات البشرية، إذ أن التطورات السريعة في التي تحدث في البيئة تحتاج التجاوب معها ومواكبتها بالطريقة الصحيحة، والتي تنسجم مع حاجات الأفراد والجماعات, وهذا يدعو جميع العاملين في الجامعات إلى تقبل التغيير وعدم مقاومته، ومنه أشكال التغيير ما يتعلق بالتحول الرقمي الذي طرأ خلال الفترة الماضية وأصبح له صدى في عالم التحديث والتجديد.

وتحتاج الجامعات إلى قيادات بشرية وخبراء ذات كفاءات عالية في مجال التحول الرقمي الذي أصبح من المفاهيم الحديثة التي نالت اهتمام الباحثين والعلماء التربويين وغيرهم من أصحاب العلم والمعرفة, اللذين يمتلكون المهارات والقدرات اللازمة والكافية من أجل التجاوب مع وتيرة التحول في البيئات الجامعية والبيئة المحيطة(عيسى، 2018), حيث يمتلكون معرفة علمية وتقنية واسعة من خلالها يمكن التغلب على الصعوبات والمعيقات التي تواجههم وتذليلها بأفضل الطرق والأساليب الحديثة، التي يمكن أن تتخذ منها الجامعات ذريعة أو سلاحا تحمي نفسها فيه من التغييرات المفاجأة التي يمكن أن تعترض مسيرتها التعليمية والمهنية, وتوعية العاملين فيها بأهمية التكنولوجيا الحديثة (Ma & Siau, 2018), ويعتبر التحول الرقمي من أحد أهم المواضيع التي تسعى الجامعات إلى الوصول إليه وتحقيقه وتفعيله داخل هياكلها الإدارية والتنظيمية, وجعله من التطبيقات الأكثر استخداما في أداء مهامها ووظائفها وواجباتها (Draissi & Yong, 2020)، ضمن العمل بروح الفريق الواحد والتركيز على التشاركية المثمرة في كل الاتجاهات، لما له من أهمية في رفع المستوى التقني والرقمي للجامعات وتقدمها نحو الأفضل، مما ينعكس إيجابيا على مخرجات الجامعات ونوعيتها بشكل عام (بو بكر، 2019).

ويرتبط التحول الرقمي ارتباطا وثيقا في عصر العولمة والثورة الصناعية, وتنظيم العمل داخل الجامعات وفق التقنيات الرقمي, ومحاولة تغيير الأنماط والطرائق المستخدمة في التعليم والعمل ، مع الحرص على انسجام التقنيات الرقمية المستخدمة مع حاجات ورغبات الأفراد، حيث يعتبر التحول الرقمي من التحويلات الجوهرية في عمليات التنظيم في بيئات العمل الجامعي، حيث أنه يسرع العمل ويوفر الوقت والجهد وينظمهم وفق خطوات متناسقة، من خلال استخدام تقنيات رقمية حديثة معتمدة على الانترنت وتؤثر على المخرجات تأثيرا كبيرا وإيجابيا في كافة المجالات (الأسطل وآخرون, 2021), وتسعى الجامعات إلى محاولة القدرة على التكيف السريع مع التكنولوجيا الرقمية ودمجها في جميع المجالات, باستثمار العناصر والموارد المتاحة سواء مادية أم بشرية, مع التركيز على التدريب وابتكار الأفكار ودعم المواهب, وإن نجاح الجامعات في أداء رسالتها يتوقف على مدى قدرتها في التطوير القائم والمُنصب على تطويرالعاملين فيها , بدقة ومهارة, ووجود تواصل وتفاعل وتعاون بين جميع العاملين من أجل تحقيق الغرض المنشود, حيث أدركت الجامعات بأنها بحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتبني استراتيجيات التحول الرقمي من أجل نموها واستمرارها، وأن البيئات التعليمية تحتاج إلى تحسين كفاءتها عن طريق التكنولوجيا الحديثة باستخدام تطبيقات ذكية ورقمية حديثة لها أنواع وأشكال وتطبيقات عديدة ومنها الذكاء الاصطناعي المستخدم والشائع في الوقت الآني(عفيفي، 2014).

ومن خلال ملاحظة واقع الجامعات الأردنية تبين أنها بحاجة إلى استخدام التحول الرقمي في جميع ممارساتها المتعددة, وذلك لأن بيئات العمل من الطبيعي أن تتعرض لبعض التحديات التي تعترض سبيل تحقيق النجاح فيها, كما أنها تحتاج لمواكبة التطورات السريعة, ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة والماسة لتفعيل التحول الرقمي والتوجه لتطبيق استخدامه في كافة المجالات, لما للتحول الرقمي من دور في تحقيق رؤية ورسالة الجامعة واستراتيجيتها التربوية، وتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية, ورسم الجامعات سياساتها التعليمية وفق الأهداف العامة والتنمية المستدامة, حيث تسعى الجامعات بكافة أنواعها إلى استخدام تطبيقات التحول الرقمي في عملياتها الإدارية والتعليمية والقيادية والاشرافية، وتقديم الخدمات لجميع الأفراد فيها من أجل زيادة التقنية في النمو المهني لديهم وتطويره وتحسينه واستمراره, ومواكبة التطورات التقنية والرقمية والتكنولوجية التي ظهرت في البيئات التعليمية وأصبحت ضرورة من ضروريات الحياة اليومية لجميع الأفراد. لذلك جاءت هذه الدراسة من أجل الكشف عن تطبيق التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

ظهرت العديد من من المفاهيم التكنولوجية الحديثة التي تحتاج للبحث والتطوير في العملية التربوية، حيث تؤدي الأساليب التقنية الرقمية دورا مهما وواضحا في ترسيخ التنمية المستدامة لكافة الجامعات، وأصبحت ذات تأثير عال في الجامعات ولها أهمية في بيئاتها الإدارية والتعليمية والتنظيمية, ودور أساسي في عمليات الإصلاح والتطوير، كما ولها انعكاساتها إيجابية فعالة على العملية التعليمية والتربوية، كونها تعزز من الأنشطة البحثية والتغيير الإيجابي لتحسين مستويات الأداء والإنتاج في الجامعات, وتقود إلى تبني أنماط إدارية وقيادية وتنظيمية ناجحة وفعالة داخل بيئات العمل الجامعي وخارجه, تهدف إلى التحول نحو الرقمية الذكية التي تساهم في تحقيق أهداف الجامعات (Favale et al., 2020).

وتعد الجامعات من الحاضنات الأولى والمناسبة لاستخدام التحول الرقمي،لاحتوائها الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال، والقادرة على استخدام تطبيقات التحول الرقمي بأشكاله والتكيف معها ، بصورته الحقيقية التي تتسم بطابع التميز والابتكار والنمو والإنجاز والإطلاع على كل ما هو جديد في عالم الرقمنة, كما أنهم يحرصون على استخدام كفاءتهم العلمية والعملية، وخبراتهم في المجال التعليمي والأكاديمي وتوظيفها في خدمة العاملين والطلبة وغيرهم, فهم يسعون إلى تحسين عمليتي التعليم والتعلم بطريقة تكنولوجية متطورة والوصول بمستوى عالٍ من الأداء الفردي والجماعي والتنظيمي مما يسهم في توفير ظروف جيدة للتعلم والعمل بكل دافعية، وتنمية روح المسؤولية لممارسة التحول الرقمي من أجل تحقيق الأهداف التعليمية العامة لكافة الجامعات الناجحة والفعالة, (Natalia ,2016).

ويعرف إبراهيم والحداد (2018,26) التحول الرقمي "بأنه استخدام التكنولوجيا في المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاعات الخاصة والعامة".

وتستنتج الباحثتان أن التحول الرقمي يمثل نقطة الانتقال من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات والبيانات والاتصالات في جميع مجالات الحياة، وذلك من خلال توظيفها من قبل الأفراد والتكيف مع كافة التغيرات من أجل زيادة مستويات الأداء والارتقاء بالمستوى التعليمي والتنظيمي في الجامعات.

أهمية التحول الرقمي:

يعمل التحول الرقمي على التجديد في طريقة العمل وتقليل الساعات الطويلة للعمل ، والتقليل من الأعمال اليومية والروتينية المكررة التي تتصف بالملل والتكرار الغير مبرر, كما يعمل على زيادة الكفاءة العملية للعاملين, وضمان سير العملية التعليمية والتنظيمية بفعالية، كما أنه يعمل على زيادة الجودة للخدمات المقدمة، ويعمل على اكساب العاملين مزيدا من المهارات التقنية الحديثة والجديدة بما يجعل من العاملين أفرادا لديهم المرونة في تقبل كل ما هو جديد في هذا العصر, كما أنه يضيف للجامعات ميزة تنافسية تجعلها تتميز عن بقية مثيلاتها باحتوائها على كادر مميز ورقمي يحرص على عدم الوقوع في الأخطاء أو الحد من تكرارها(Yulia،2020)

أهداف التحول الرقمي

يهدف التحول الرقمي إلى الإرتقاء بالجامعات على جميع مستوياتها، وتحسين كفاءتها واستراتيجياتها المستخدمة, وإيجاد ثقافة تعليمية تقنية رقمية ناجحة وفعالة، وتجويد الأداء والنتائج في العمل لتحقيق الجودة والتميز (Zhao et al., 2019)، والتنسيق في الممارسات التربوية والتعليمية وتجويدها، وتقليل نسبة التقصير في العمل ورتابته المعتادة وتعزيز التعاون والتشارك والتوافق بين جميع الأطراف المعنية، والمحافظة على تكوين العلاقات الإنسانية في ظل التطور والتحسين المستمر، وتدعيم السلوك الإيجابي نحو الرقمنة, وإحداث تغيرات نوعية في أنماط ومستويات العمل والتنظيم بشكل مستمر، واختيار استراتيجية مناسبة للعمل الجامعي, وفهم الفروق الفردية بين العاملين، وتحقيق الرضا والانسجام والانغماس التقني في العمل, وتوفير بيئة عملية تقنية مريحة تخلو من التعقيدات التي تعيق تحقيق الأهداف العامة للجامعات (Nadimpalli ,2017).

خصائص التحول الرقمي

يضفي التحول الرقمي الكثير من الخصائص التي تساعد الجامعات على تأدية رسالتها بالصورة الواقعية والتي تجعلها من المؤسسات المتطورة والمتميزة كما يراها (عزمي وآخرون،2014):

_ يساعد التحول الرقمي الجامعات بأنواعها على مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية باستمرار.

_ يساعد التحول الرقمي الجامعات على سرعة التكيف مع التقنيات التكنولوجية وتذليل التحديات التي تواجهها.

_ يقدم التحول الرقمي خدمات تقنية متنوعة تتصف بالتكامل والشمول لجميع العاملين في الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

_ يساعد التحول الرقمي الجامعات على ممارسة وظائفها بطريقة واضحة وشفافة بعيدة عن الغموض والفوضى.

_ يعمل التحول الرقمي على مساعدة الجامعات على امتلاك قاعدة تكنولوجية حديثة ومتطورة يستخدمها جميع العاملين فيها دون تمييز أو استثناء.

أبعاد التحول الرقمي

للتحول الرقمي أبعاد كما أوردها محمد (2019) تتلخص بالآتي:

- **استراتيجية التخطيط** : وتتولى الجامعات عملية تخطيط كل الأنشطة المتصلة لصياغة رسالتها وتحديد أهدافها وحشد الموارد اللازمة، وإحداث التوافق بين مواردها والظروف السائدة في البيئة الخارجية، والنجاح في التفاعل والتكيف معها وذلك من خلال الكفاءات القيادية الموجودة فيها ، ويظهر ذلك أثناء أدائهم لمهامهم وتنفيذهم للأعمال التي تطلب منهم باستخدام التخطيط الاستراتيجي الفعال، وأن كل جامعة تعليمية تسعى

للتميز عن الأخرى كونها تعتبر مؤسسة خدمية اجتماعية تسعى إلى تقديم الدعم والمساعدة لكل أفراد المجتمع، فهي وسيلة منظمة تسعى لتحقيق أهداف العملية التعليمية، للوصول إلى أعلى مستويات الأداء المطلوب، في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة، من خلال السعي لإشباع حاجات الأفراد العاملين فيها، وتوفير بيئة مريحة للعمل، من أجل الحصول على استراتيجية هادفة تحقق الفائدة للجامعة والعاملين فيها، وإيجاد نظام فعال لإدارة الجامعة يرتبط كثيراً بكيفية تحديد مستوى الأداء.

- **الثقافة المؤسسية:** للثقافة التنظيمية السائدة في بيئات العمل الجامعي دورا هام في تبني تطبيقات التحول الرقمي والاستجابة له، حيث تمتلك الجامعات أفرادا لهم القدرة على النمو والتطور والتميز والإنجاز والعمل بجديه تامة، وقدرتهم على بناء العلاقات الإنسانية القوية المتفاعلة التي يسودها جوٍّ من الطمأنينة والراحة والسكنية والسلام ، فترتفع الروح المعنوية وتصبح الجامعة أكثر تماسكًا اجتماعيًا، مما يكون للثقافة التنظيمية الدور الأهم في توجيه الجهود والأنشطة والطاقات لإنجاز الأهداف المحددة مسبقا وفق معيار سليم يستند إلى مجموعة من القوانين والأنظمة ومواكبة التغيرات التكنولوجية والعمل على توظيفها لخدمة الجامعة بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة والتأثير.
- **القيادة التحويلية:** تعتبر القيادة التحويلية من الأنماط القيادية الحديثة، التي تعتمد على التحويل من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، من خلال السعي إلى بناء علاقات قوية وآمنة وسليمة بين العاملين داخل الجامعة تقوم على العدل والمساواة والإنصاف، الأمر الذي يحتاج إلى قيادة رشيدة تتعامل مع العاملين من منطلق قيمي يعزز الثقة بين القادة وجميع الأفراد بالجامعة ويزيد من إنتاجيتهم ودافعيتهم نحو العمل والتقدم والتطور، وانعكاسها الإيجابي بدرجة كبيرة على تحقيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة.
- **المورد البشري:** بدأت القوى البشرية تمارس عملياتها الإدارية والتعليمية في مجموعات صغيرة كانت أم كبيرة، للعمل على مواجهة الأزمات التي تعيق سير الجامعة نحو تحقيق أهدافها، وتوظيف المهارات الأساسية وتوجيه سلوكياتها نحو الأفضل، حيث تحرص المورد البشري داخل الجامعة على بناء مناخ تنظيمي ملائم، يُفضي إلى ممارسات التدريس، والتعلم الفعالة، وبناء الثقة المتبادلة، حيث يواجه العنصر البشري في عمله مشكلات تحد من تحقيق أهدافه بالشكل المطلوب, ولكن تبنيه للتحول الرقمي يساعده على إحداث التوازن السليم النفسي والمؤسسي.

العوامل المؤثرة في التحول الرقمي

تتعدد العوامل المؤثرة على التحول الرقمي في الجامعات ومنها: العوامل التنظيمية التي لها علاقة بالتنظيم والبنية التحتية في مكان العمل، والعوامل الشخصية المرتبطة بالقدرات والمهارات والخصائص والسمات والميول والرغبات للعاملين، والعوامل الاجتماعية التي تتعلق بالعلاقات الانسانية وعمليات الاتصال والتواصل وأنواعها، والبيئة الداخلية والخارجية، والمجتمع المحيط وطريقة التأثر والتأثير فيه, والعوامل الإدارية المتعلقة باتخاذ القرارات وتفويض السلطة وإدارة الوقت وتنظيم الاجتماعات(Basilaia , & Kvavadze, 2020)، والعوامل الثقافية المتعلقة بالخلفية الثقافية للعاملين في الجامعات ومدى إدراكهم لأهمية التحول الرقمي وتقبله وتفعيله في جميع أعمالهم وممارساتهم، والعوامل التقنية والتكنولوجية تتمثل ببطء استيعاب الجامعات لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات, وعدم رغبة العاملين باستخدام المواقع الإلكترونية المتاحة، ونقص الثقة في الإجراءات والتقنيات الرقمية الحديث، بالإضافة إلى محدودية المخصصات المالية والدعم المادي والمعنوي المقدم لاستخدام العمليات الرقمية, بالإضافة إلى سوء استخدام تطبيقات البرامج الذكية وضعف في استثمارها بالشكل الأفضل(الغول وصلاح الدين, 2019).

تحديات وصعوبات التحول الرقمي

يضيف سعادة والسرطاوي (2013) بأن هناك مجموعة من التحديات والصعوبات للتحول الرقمي في الجامعات تعيق وتعرقل تحقيق الأهداف ومنها:

أولا: مقاومة التكنولوجيا الحديثة: حيث تتعرض الجامعات لكثير من أشكال المقاومة التكنولوجية المتعلقة بقاعدة المعلومات والاتصالات، وعدم تكيف العاملين وسعيهم لاستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، وضعف في تعزيز السياسات المطبقة التي تنمي الإبداع لدى العاملين في الجامعات.

ثانيا: مقاومة التغيير: يحرص العاملين في الجامعات على سير الأعمال بطريقة روتينية دون إحداث أي نوع من التغيير، وذلك بتمسك العاملين بالنمط التقليدي ومحاولة الحفاظ على الوضع الراهن، وتكوين اتجاهات سلبية عن التكنولوجيا، وبالتالي سوء التوجه لاستخدامها وتبنيها وتوظيفها.

ثالثا: نقص الكفاءة والفعالية: تواجه الجامعات انخفاض في مستوى المهارات التكنولوجية للعاملين فيها، وعدم مقدرتهم على مجاراة التطورات العالمية بالسرعة والدقة المطلوبة، بالإضافة إلى ضعف في نماذج التعليم والتنظيم، وخلل في بيئات التعليم الحديثة، وسوء استخدام المنصات الرقمية.

رابعا: سوء التخطيط: تعاني الجامعات من سوء التخطيط للتحول الرقمي في بيئاتها الجامعية، وضعف الوسائل المستخدمة في تنفيذ الخطط، وعدم وضع خطة أولويات للاستثمارات الرقمية، وعدم اتباع منهجية رقمية تحدد سير عمل الجامعات الحالية والمستقبلية.

خامسا: نقص الرؤية الواضحة: تتعرض الجامعات لكثير من الضبابية في الرؤية المتبعة، وعدم وضوحها للعاملين، وعدم تحقيقها للتوازن التي تسعى الجامعات لتحقيقه، وغموض في في تطوير وتحسين توجهات العاملين للجوانب الايجابية والنافعة للتكنولوجيا والتحول الرقمي مما يؤدي إلى خلل في الأمن النفسي والوظيفي للعاملين.

انعكاسات التحول الرقمي على الجامعات

تظهر انعكاسات التحول الرقمي في بيئات العمل الجامعي على مستويات الأداء بشكل عام، وتتجلى الانعكاسات في الرضا الوظيفي, ورفع روح الولاء والانتماء لدى العاملين وزيادة الدافعية لديهم، وتوسيع دائرة العلاقات الإنسانية, وزيادة إنتاجيتهم، وتوسيع مدارك المعرفة الرقمية،وزيادة مهاراتهم وقدراتهم التقنية، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو التكنولوجيا الحديثة, عند معرفتهم واستخدامهم للتقنيات الحديثة وتفعيلها ضمن الإطار المطلوب(الخصاونة, 2019) مما يؤدي إلى زيادة الالتزام والانضباط في بيئة العمل, وأداء المهام بكل جدية ودافعية, وزيادة الارتباط بأماكن العمل، والمساءلة والمحاسبة ورفع حس المسؤولية الجماعية بمواكبة التطورات التكنولوجية, ووضوح الإجراءات والغايات والأهداف في عمل الجامعة، مما يؤدي إلى إرتقاء في العمليات الإدارية والتربوية والتقنية داخل الجامعات وخارجها (نزلي, 2016).

وتستنتج الباحثتان من خلال دراستها لواقع التحول الرقمي في الجامعات الأردنية أن التحول الرقمي يمس العملية الإدارية والتعليمية والتربوية والتنظيمية بكافة جوانبها , حيث أنه يساعد العاملين في تأدية المهمات المناطة لهم, والتنبؤ بالمستقبل وما الذي قد يحدث به, واتخاذ قرارات قبلية بناء على المعلومات التي تم الحصول عليها, ودعم أنماط القيادة المستخدمة, كما أنه تساعد في بناء قاعدة رقمية تتولى تفعيلها الجامعات, حيث تحتوي على بنية تحتية ذكية وموارد بشرية فعالة وبيئة تعليمية وتنظيمية ذكية توائم المتطلبات التكنولوجيا الحديثة للعاملين والجامعات، وجميع هذه العناصر والمقومات لها دورا فاعلا في التحول الرقمي ونجاح الجامعات في تفعيله واستخدامه في البيئات التعليمية المختلفة، ويعتبر استخدام الجامعات للتكنولوجيا نقلة نوعية مهمة وضرورية،لأنها تتيح التعلم الرقمي وتعززه بطرق إيجابية وفاعلة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التحول الرقمي، وتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

هدفت دراسة أمين (2018) التعرف إلى التحول الرقمي في الجامعات المصرية وما هو دوره في تحقيق متطلبات المعرفة، تم استخدام المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة، طبقت على عينة بلغت (67) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج أن هناك دلالات مرتفعة تؤكد استجابة اعضاء هيئة التدريس للمتطلبات المتعلقة بوضع استراتيجية للتحول الرقمي، تصميم البرامج التعليمية الرقمية، إدارة وتمويل التحول الرقمي، المتطلبات البشرية والتقنية، والأمنية والتشريعية، في حين جاءت استجابات الأفراد متوسطة في متطلب نشر الثقافة الرقمية.

هدفت دراسة المطرف (2020) إلى استقصاء مدى امكانية التحول الرقمي في الجامعات السعودية, تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي, تم استخدام استبانة وتطبيقها على عينة تكونت من (200) عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية والخاصة, وتوصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الجامعات الحكومية والخاصة في مدى توفر العناصر المادية اللازمة للتحول الرقمي لصالح الجامعات الحكومية، وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الجامعات الحكومية والخاصة في مدى توفر العناصر الكفاءات الرقمية للتحول الرقمي لصالح العاملين في القطاع الخاص.

أجرى محمد والغبيري(2020) دراسة هدفت إلى تحليل واقع التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية نحو تبني استخدامها في التطوير والتحديث المستمر لنهضة وتقدم المملكة،تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي بالمملكة يسير بمعدل سنوي قدره 5% منذ عام 2011 وإلى عام 2017 وهي الفترة التي تبين السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة، وأن المملكة من ضمن ثالث دول بالمنطقة، تقع ضمن مجموعة الدول الداعمة للتقنيات على مؤشر الاتصالات العالمي للعام 2017 والتي تسعى إلى دعم البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات , ورفد عملية التحول الرقمي نحو الرقمنة بكافة المستلزمات التقنية المبتكرة.

وهدفت دراسة البلوشية (2020) إلى استكشاف واقع التحول الرقمي في سلطنة عمان، تم استخدام المنهج الوصفي النوعي, وطبقت الدراسة على أربع مؤسسات حكومية, ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة قيام المؤسسات

بجهود وأدوار واضحة للتحول رقميا من توعية وتثقيف وتدريب وتكامل وجاهزية, كما تفاوت مستوى التحول بالمؤسسات بين أفراد العينة, إلا أنها جميعها بذلت جهودا ساعدت في تقدم السلطنة في مستوى التحول الرقمي حسب آخر تقرير للأمم المتحدة عام 2018, وارتفاع مستواها في مجالات التقييم الأخرى كالمشاركة الإلكترونية.

وهدفت دراسة هارفرغوميز وآخرون (2021) إلى تحديد تصورات طلبة الجامعات في اسبانيا تجاه عمليات التدريس والتعلم أثناء جائحة كورونا، تم استخدام المنهج الوصفي اعتمادا على استطلاعات الرأي، وتكونت العينة والدراسات الاستقصائية، تكونت العينة من (486) طالبا، تم تسجيل الطلبة في درجات العلوم الاجتماعية والصحية بين عامهم الأول من درجة البكالوريوس والماجستير، وأظهرت النتائج ارتباطا إيجابيا بين أصول التدريس الرقمية وتحفيز الطلبة والبيئات الرقمية.

هدفت دراسة السيد(2022) إلى التعرف إلى واقع التحول الرقمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية, تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة للدراسة، وتكونت العينة من (410) عضوا, تم اختيارهم بواقع (155) عضو هيئة تدريس، و(255) عضو هيئة إدارية، أظهرت النتائج أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة التحول الرقمي جاءت متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تقديرات اعضاء هيئة التدريس لدرجة التحول الرقمي تبعا لمتغير الخبرة والرتبة الأكاديمية، والتخصص، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الجامعة (رسمية، خاصة) ولصالح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية. ووجود فروق ذات دلالة احصائية في تقديرات اعضاء الهيئة الإدارية لدرجة التحول الرقمي تبعا لمتغير الخبرة، ولصالح اعضاء الهيئة الادارية، من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات، ولمتغير الدائرة الادارية ولصالح الرئاسة، ولمتغير الجامعة (رسمية، خاصة) ولصالح الجامعات الخاصة.

التعقيب على الدراسات السابقة

بحدود علم الباحثتان لم تتوفر أي دراسة تناولت موضوع التحول الرقمي في الجامعات الأردنية : المعيقات والحلول بشكل مباشر، إلا أن معظم الدراسات التي استطاعت الباحثتان الحصول عليها تتشابه نوعًا ما مع موضوع الدراسة ضمنيًا مثل دراسة السيد(2022)، ويلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت ضمنيًا المتغير الرئيس للدراسة (التحول الرقمي)، إلا أن أهدافها وعينتها ومجتمعها والبلدان التي أجريت بها الدراسة يختلف واقعها ومجتمعها وعينتها عن بلد وموقع الدارسة الحالية بالإضافة إلى أهدافها مثل دراسة البلوشية (2020) ، ودراسة هارفرغوميز وآخرون (2021), ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تطوير أداة جمع المعلومات، والتعرف على نتائجها ومقارنتها بنتائج البحث الحالي واستخدم المعالجات الإحصائية المناسبة، وفي تدعيم بعض الآراء المتعلقة بالإطار النظري لذلك تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها قامت بدراسة التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول، للعام الدراسي(2024/2023).

مشكلة الدراسة

تتعرض الجامعات لكثير من التطورات والتغييرات الي تحول دون تحقيق أهدافها، كما تحتاج أنها إلى ضرورة مواكبة التحولات الرقمية، ورغم سعي الجامعات إلى الالتحاق بموكب المعرفة التكنولوجية إلا أنها ما زالت تعاني من بعض العراقيل التي تعرقل حركة الإصلاح والتطوير داخلها.

ومن خلال ملاحظة الباحثتان لواقع التحول الرقمي في الجامعات الأردنية لوحظ أن الجامعات الأردنية تختلف في مدى استجابتها لتطبيق التحول الرقمي وتفعيله في ممارساتها، وذلك نظرا لاختلاف البيئة الرقمية، والثقافة التنظيمية، ومدى التكيف مع الظروف البيئة، وقد أجمعت الكثير من الدراسات على تباين الجامعات في مدى تطبيقها للتحول الرقمي، كدراسة أمين (2018)، ودراسة السيد (2022)، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن السؤال الاتي:

السؤال الأول: ما هي الحلول المقترحة لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية؟

أهمية الدراسة

يتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من:

- رؤساء الجامعات حيث ستزودهم بتغذية راجعة عن الحلول المقترحة لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية، مما يساعدهم على تخطي التحديات الرقمية وتحقيق الأهداف الجامعية.
- أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية حيث سيكون لديهم دراسات حديثة يمكن الاستفادة من نتائجها وتوصياتها من أجل تحقيق الأهداف والغايات والتطلعات، وقبول التغييرات المعاصرة والتكيف معها.
- الباحثين التربويين حيث سيتوفر لديهم مرجعا قيما للقيام بدراسات مشابهة في نفس الموضوع يمكن الرجوع اليه وقت الحاجة بكل يسر وسهولة لإثراء دراساتهم.

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي:

- التعرف إلى الحلول المقترحة لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية، من خلال وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول الحلول المقترحة، وذلك لتكوين الاتجاهات الرقمية الإيجابية ومدى وملاءمتها لواقع الجامعات الأردنية في الوقت المعاصر، وصياغة إستراتيجية مناسبة، وتطبيقها، وتقييمها في ضوء تحليل أثر المتغيرات المهمة عليها، وذلك بما يضمن تحقيق مزايا للجامعات وتعظيم إنجازاتها في مختلف أنشطتها التي تنسجم وتواكب مستجدات العصر الحالي ومتطلبات التقنية والرقمية.

– التعرف إلى انعكاسات الحلول المقترحة لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية، وذلك لما لها من آثار على مخرجات العملية التعليمية في الجامعات، ومساهمتها في التغيير واستخدام أفكار جديدة وطرائق عمل مبتكرة تساهم في تطوير تحسين مستويات الانجاز القائمة واكتساب المهارات أو المشاركة الجماعية والتعاونية، والعمل على تحسينها باستمرار من خلال عمليات التقويم والتقييم المتكررة، واتخاذ القرارات المهمة والحاسمة والصائبة، واقتراح الحلول الناتجة لتلافي بعض المشكلات التي تعترض تقدم المسيرة التربوية التقنية.

مصطلحات الدراسة

تتحدد الدراسة في المصطلحات الآتية:

التحول الرقمي:" الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل " (علي حاج،2020).

ويعرف التحول الرقمي اجرائيًا في هذه الدراسة بأنه القدرة على استخدام التكنولوجيا التقنية والرقمية في أداء المهام والوظائف والأنشطة، وتوظيف المهارات والقدرات الكامنة من أجل النهوض بالعملية التعليمية واستمرارها·

حدود الدراسة ومحدداتها

تتحدد نتائج الدراسة في ضوء الحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة التعرف على التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول.
- **الحد البشري:** اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأرنية: وهي (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا).
- **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة في الجامعات الواقعة ضمن حدود محافظة إربد.
- **الحد الزماني:** تم اجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2023/2024.

محددات الدراسة

تحدد إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة بالخصائص السيكو مترية لأدواتها (خصائص الصدق، والثبات).

الطريقة والاجراءات

- **منهج الدراسة: تم** استخدام المنهج النوعي.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية في محافظة اربد للعام الدراسي 2024/ 2023 والبالغ عددهم (2064) عضو هيئة تدريس حسب إحصائيات التعليم العالي للعام الدراسي 2022 م.

عينة الدراسة

قامت الباحثتان باختيار عينة عشوائية من (20) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية الحكومية الموجودة في محافظة إربد لإجراء مقابلات معهم للإجابة عن سؤال الدراسة.

–**أداة الدراسة: تم** وضع اسئلة لإجراء مقابلات مع عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية في محافظة إربد والبالغ عددهم (20) عضو هيئة تدريس، للكشف عن التحول الرقمي في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الاتية:

المتغيرات الرئيسة:

- التحول الرقمي في الجامعات الأردنية.

الأساليب والمعالجات الاحصائية

- للإجابة عن سؤال الدراسة تم إجراء مجموعة من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس ومن ثم تحليل مضمون هذه المقابلات واستخراج التكرارات والنسب المئوية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن سؤال الدراسة الذي نص على: " ما هي الحلول المقترحة لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية "؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل مضمون المقابلات التي تم اجراؤها مع (20) عضو هيئة تدريس من جامعات محافظة إربد، تم اختيارهم بصورة قصدية بواقع عشرة من كل جامعة لضمان تمثيل جميع الجامعات. وقد تم اعتماد مضمون الفقرة كوحدة للتحليل وبعد ترميز الاجابات وتجميعها، خرجت الباحثتان بالحلول المقترحة لمعيقات التحول الرقمي في الجامعات الأردنية على النحو الآتي:

المقترح الأول: وضع سياسات واستراتيجيات إدارية وتكنولوجية رقمية حديثة, يصاحبها تطوير ملاءم ومناسب لبيئات العمل الجامعي: وقد جاء هذا المقترح على لسان (18) عضو هيئة تدريس من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (90%) من أفراد العينة.

وقد تعزو الباحثتان مجيء هذا المقترح بالمرتبة الأولى ربما إلى شعور العاملين بضعف في مهاراتهم وقدراتهم التقنية في بيئة العمل, وعدم إتاحة الفرصة لفهم وإدراك التغيير الحاصل في جميع الممارسات في البيئة الجامعية، وعدم معرفة الطرق والأساليب التطويرية والتقنية المناسبة والمعاصرة, وقلة الدافعية لتفعيلها، وعدم توفير الظروف والوقت المناسب للوصول إلى إتقان التقنيات الرقمية الحديثة.

المقترح الثاني: بناء وتعزيز خطط التدريب والتنمية والابتكار، وعقد الدورات والبرامج التدريبية التقنية الموجهة للعاملين: وقد جاء هذا المقترح بشكل أو بأخر على لسان(16) من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (80%) من أفراد العينة.

وقد تعزو الباحثتان ذلك ربما إلى ضعف في الخطط المستخدمة، حيث أنها تقتصر على الكم دون الكيف أحيانا، ونقص الخبراء المدربين والمؤهلين لعقد دورات تدريبية رقمية لكافة الأطراف، صعوبة استخدام العاملين التقنيات الحديثة المبتكرة وعدم كفاية المهارات التي تجعلهم يستخدمونها بكل دقة ومهارة ، والافتقار للبنية التحتية التي تهيئ وتخلق البيئة التعليمية المناسبة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع سوء استخدام أساليب الدعم الفني والتقني.

المقترح الثالث: زيادة وعي العاملين في الجامعات بثقافة التحول الرقمي, وسهولة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة: وقد جاء هذا المقترح بشكل أو بأخر على لسان (15) من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (75%) من أفراد العينة.

حيث يرى البعض أن البيئات الجامعية تفتقر من الوعي الكامل بأهمية التحول الرقمي في تحقيق الأهداف الجامعية, ومقاومة العامليين للتغيير، واعتقادهم الخاطئ بأن التكنولوجيا الحديثة في غاية الصعوبة، وأن تعلمها يأخذ الوقت والجهد, أيضا تمسكهم بالأعمال الروتينية والتقليدية، وضعف المبادرة لديهم في الحوار والنقاش والتعلم والتعليم والعمل بأساليب تقنية هادفة.

المقترح الرابع: إتباع منهج تقني ورقمي وتقديمه في صورة معيارية وفق أسس ومعايير منظمة تناسب العاملين في الجامعات: وجاء هذا المقترح على لسان (14) من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (70%) من أفراد العينة.

وقد يعزى مجيء هذا المقترح ربما إلى غياب دور المنظومة التقنية في العمل الجامعي, بسبب التشتت في الأفكار السلبية نحو التكنولوجيا, وعدم وجود شبكات تعليمية تقنية لتنظيم وإدارة عمل الجامعات على أكمل وجه وفق الخطط الجامعية العامة, وسوء استخدام المنصات والبرمجيات الإلكترونية المرتبطة بجميع العمليات التي تقاد داخل الجامعات.

المقترح الخامس: العمل على تأسيس وتعميق المعنى الصحيح، والشرح الواعي، والفهم العميق للأدوات الرقمية: وقد جاء هذا المقترح من (13) من أفراد عينة المقابلة أي ما نسبته (65%).

وقد يُعزى هذا المقترح ربما إلى خلل في عمليات البحث والاطلاع والتقصي، وعدم إتاحة فرص للتعلم والتعليم بشكل تكنولوجي حديث، وعدم تنمية مهارات اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وسوء استغلال بيئة التعلم البنائية المناسبة للحاجات الأساسية للعاملين من إشباع الرغبات والدوافع المتعلقة بالعمل والتعلم والتنظيم التقني.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كل من أمين (2018), ودراسة السيد(2022)، والتي جاءت بدراسة التحول الرقمي بأبعاده المختلفة.

وتستخلص الباحثتان بأن التحول الرقمي في الجامعات الأردنية يمثل نقطة تحول نوعية في الأساليب المتطورة التي تستخدمها الجامعات في تنفيذ أهدافها, لكون هناك اهتمام عالمي موجه نحو الجامعات، ودراسات على امتداد واسع تكشف أهميتها بالنسبة للمجتمعات والدول باعتبارها تضم ثروات بشرية وطاقات مستقبلية ينبغي الاهتمام بها والحرص عليها،، ولا يمكن لأي جامعة القيام بأدوارها دون الانفتاح والتعامل مع المجتمع في العملية التعليمية والإنتاجية والخدماتية التي تقدمها لكافة شرائح المجتمع في البيئة الداخلية والخارجية، وأن نشر ثقافة الجامعة إلكترونياً وتقنيا، يتطلب إيماناً من القادة بأهمية الفكرة، لتبني مفهوم التحول الرقمي بكافة أشكاله وأنواعه وأبعاده، ووضع الخطط الاستراتيجية، والبرامج التنفيذية لجميع المراحل ، ولعل هذا ما يميز الجامعات المتطورة والرقمية عن تلك الجامعات التقليدية.

وتمثل الحلول المقترحة للتغلب على معيقات التحول الرقمي التي تم التوصل إليها ربما إلى قيمة تنافسية للجامعات، حيث أنها تزيد من الفهم المتبادل بين جميع أطراف العملية التعليمية والتنظيمية، وأنها تعكس الثقافة العامة للجامعات الأردنية, ومدى استعداد وجاهزية الجامعات لتفعيل التحول الرقمي والأخذ به وتفعيله في تحقيق الأهداف من أجل الارتقاء بالمستوى التقني والرقمي الحديث في كافة الميادين, وعليه يصبح العاملين قادرين على مواكبة التطورات الحديثة والتعامل مع الظروف الطارئة, والتكيف مع الوسائل الحديثة في الجامعات, والرغبة المستمرة في الحصول على المزيد من العلم والمعرفة التقنية, والعمل على مواكبة المستجدات من خلال تلقي المعلومة واستقبالها والبحث والحصول عليها بطريقة الكترونية ورقمية, من خلال وسائط إلكترونية تعليمية وتعلمية حديثة.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثتان بالآتي:

1- الاخذ بمقترحات أفراد عينة المقابلات لتفعيل استخدام التحول الرقمي وتعزيزه لدى جميع العاملين في الجامعات الأردنية.

2- تعزيز وتفعيل التحول الرقمي في جميع الممارسات الحياتية في العمل الجامعي.

3- نشر ثقافة التحول الرقمي لدى العاملين والطلبة في البيئات الجامعية الأردنية.

4- إجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة بالتحول الرقمي في الجامعات الأردنية وربطها بمتغيرات أخرى.

المقترحات

تقترح الباحثتان إجراء ما يلي:

1- تكثيف الدورات والندوات والمؤتمرات التي تنادي بضرورة التجاوب مع التحول الرقمي.

2- تبني الجامعات مدونات رقمية خاصة بجميع العاملين فيها ضمن ضوابط وأسس تقنية حديثة.

3- إعداد الجامعات وثيقة تقنية تبين معايير استخدام المنصات الرقمية والقواعد القانونية والأخلاقيات المهنية المتبعة والمنصوص عليها.

قائمة المراجع

إبراهيم, محمود, والحداد, بسمة. (2018). منشآت الأعمال والتحول الرقمي. *مجلة المصرية للمعلومات-الكمبيوتر,(21)*,25-32.

الأسطل، محمود, وعقل، مجدي, والآغا، إياد. (2021). تطوير نموذج مقترح قائم على الذكاء الاصطناعي وفاعليته في تنمية مهارات البرمجية لدى طلاب الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا بخانيونس. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 29*(2)،772-743.

أمين مصطفى أحمد. (2018).التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة. *مجلة الإدارة التربوية ,5*(19),11-116.

البلوشية, نوال ,والحراصي, نبهان, والعوفي, علي.(2020). واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية. *مجلة دراسات المعلومات والاتصالات,1* (12),1-15.

بوبكر، ن.(2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين خدمة التعليم العالي: دراسة حالة في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 9*(2)، 259-278.

الخصاونة، شوقي (2019). *درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك لنظام التعلم الإلكتروني والمعيقات التي تواجهها* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية، جامعة اليرموك.

سعادة، جودت، والسرطاوي، عادل.(2013). *استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم* ،ط 2، عمان، الأردن، دار الشروق.

السيد, خلود. (2022). *واقع التحول الرقمي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين وأعضاء هيئة التدريس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط , الأردن.

عزمي, نبيل, وإسماعيل, جاد, ومبازر, عبد الرؤوف.(2014). فاعلية بيئة تعلم الكترونية قائمة على الذكاء الاصطناعي لحل مشكلات صيانة شبكات الحاسب لدى طلاب تكنولوجيا التعليم. مجلة *تكنولوجيا التعليم: دراسات وبحوث, 22*(1),235-279.

عفيفي, جهاد.(2014). *الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة*. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع. عمان.

علي حاج, قاسم. (2020).إسهامات الاتحاد الافريقي في عملية التحول الرقمي في افريقيا قراءة في مشروع استراتيجية التحول الرقمي لافريقيا2020-2030. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية- جامعة الزاوية,1*(6).

عيسى، آسيا.(2018). *الإدارة التربوية والتعليمية الحديثة*. عمان: الأردن. المكتبة الوطنية.

الغول، ريهام، وصلاح الدين، أمين. (2019). *تكنولوجيا التعليم والتدريب الإلكتروني*. دار السحاب.

محمد, عبادي. (2019). تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية-اتصالات الجزائر نموذجا. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ,8*(3),146-162.

محمد, عبد الرحمن, والغبيري, محمد أحمد.(2020). واقع التحول الرقمي للملكة العربية السعودية- دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية, 4*(3),8-31.

المطرف, عبد الرحمن. (2020).التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الازمات بين الجامعات الحكومية والخاصة من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس. *مجلة جامعة اسيوط, كلية التربية ,36*(7),157-184.

نزلي, غنية (2016). دور الادارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية- جامعة الشهيد حمة الخضر- الوادي, 2016*(12),176-192.

Basilaia , G. & Kvavadze, D. (2020). Transition to Online Education in Schools during a SARS- CoV -2 Coronavirus (COVID-19) Pandemic in Georgia. *Pedagogical Research, 5*(4).

Draissi, Z. & Yong, Z. (2020). COVID-19 Outbreak Response Plan: Implementing Distance Education in Moroccan Universities**.** School of Education, Shaanxi Normal University. *hnology ,1* (5),11.

Favale, T., Soro, F., Trevisan, M., Drago, I., Mellia, M. (2020). *Campus traffic and e-Learning during COVID-19 pandemic. Computer Networks. 176.*

Hervas- Gomez,c. Diaz-Noguera, M.D. ,la calle - Cabrera,D., maria, A.,& Guigarro - Cordobes,O.(2021).Perceptions of University Student towards Digital Transformation during the Pandemic .*Education Sciences,11*(11),738.

Ma, Y. & Siau, K. (2018). *Artificial intelligence impacts on higher education***.** Proceedings of the Thirteenth Midwest Association for Information Systems Conference, Saint Louis, Missouri May 17-18, 2018.

Nadimpalli, M. (2017). Artificial Intelligence Risks and Benefits, *International Journal of Innovative Research in Science, Engineering and Technology,6* (6),1-5.

Yulia, H. (2020). Online Learning to Prevent the Spread of Pandemic Corona Virus in Indonesia**.** *ETERNAL (English Teaching Journal. 11*(1).

Zhao, L., Chen, L., Liu, Q., Zhang, M. & Copland, H. (2019). Artificial intelligence-based platform for online teaching management systems. *Journal of Intelligent & Fuzzy Systems,* 37*(1),* 45-51.

الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أ.روان علي أحمد القضاة أ.وفاء هاني عبد القادر بني ملحم

ملخص

مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد، خاصة في الدول الصناعية الكبرى، بدأ الاهتمام بالاقتصاد الأخضر وخاصة بعد جائحة كورونا التي هزت العالم، باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية، لذا جاءت هذه الدراسة **بهدف** إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** وبالاستناد على الأدب النظري السابق، والتقارير الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتم **تقسيم هذه الدراسة** إلى ثلاثة مباحث، هما: المبحث الأول: التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، والمبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر، مفهومه، فوائده، وأهميته، والمبحث الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد **توصلت** الدراسة إلى أن الاقتصاد الأخضر عامل ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة تحقيقها مرتكز على إصلاح الاقتصاد، والاقتصاد الأخضر ضروري لمواجهة الفقر والبطالة ولإبقاء الموارد للأجيال القادمة، وقد **أوصت** الدراسة بضرورة تعزيز الوعي حول بناء اقتصاد أخضر لأهميته للفرد والمجتمع، وضرورة تطوير القدرات والإمكانيات للأفراد والمؤسسات التي تدعم المشاريع الخضراء، وضرورة تقديم الدعم للشباب العاطل عن العمل للعمل في الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر

Abstract

Interest in the green economy has grown due to the increasing environmental pressures brought on by numerous economic commitments and activities serving economy, particularly in the leading industrial countries. After the interest in the green economy increased drastically especially after Corona Pandemic that shook the world, as being an

environmentally friendly economic activity and one of the ways to achieve sustainable development and conserve natural resources. In order to highlight the role of the green economy in achieving sustainable development, the current study used the descriptive-analytical design based on previous literature and statistical reports related to sustainable development goals. The study was divided into three sections: the first section discusses sustainable development, including its concept, domains, and indicators. The second section addresses green economy, including its concept, advantages, and importance. The third section discusses the role of green economy in achieving sustainable development goals. The results of the study found that the green economy is necessary to achieve sustainable development goals, achieving the goals of sustainable development are based on economic reform, and the green economy is necessary to face poverty and unemployment and to preserve natural resources for future generations. The study recommends promoting awareness of the value of the green economy to both individuals and society, the need to develop the capabilities of individuals and institutions that support the green projects, and the necessity of encouraging unemployed youth to work in agriculture and land reclamation.

Keywords: Development, Sustainable Development, Green Economy.

المقدمة:

يواجه العالم عدة تحديات اقتصادية وبيئية، حيث يستهلك النشاط الاقتصادي كميات هائلة من الموارد الطبيعية التي تفوق قدرة الأرض على انتاجها بصورة مستدامة، مما ينتج عنه ندرة في الموارد الطبيعية؛ لذا في ظل هذه الظروف أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر حاجة وليس خيارًا باعتباره سبيلاً للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي ومحرك للنمو الاقتصادي.

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر ليلاقي قبولاً وتأييدًا واسعًا من المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وتسعى جميع دول العالم الآن إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ لأنه يعتبر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي: "ما دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة"؟ ويتفرع عنه:

1. ما هي التنمية؟ وما التنمية المستدامة؟ وما هي أبعادها وأهدافها ومؤشرات تحقيقها؟

2. ما هو الاقتصاد الأخضر، وما فوائده، وما أهميته؟
3. ما دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وبيان أبعادها ومؤشراتها.
2. بيان مفهوم الاقتصاد الأخضر، وفوائده، وأهميته.
3. إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة بأنها تناولت قضية محورية لاقتصاديات أغلب الدول في القرن الحادي والعشرين لا سيما مع ازدياد نسبة التلوث، وهي العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ومدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

دراسة الحسن (2011) بعنوان: "التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ومتطلبات تحقيقها، وقد اعتمد الباحث في دراسته على الأدب النظري السابق. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مفاهيم متعددة للتنمية المستدامة وتختلف هذه المفاهيم باختلاف موضوعها، وأن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى متطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار. وقد أوصى الباحث بضرورة تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها كل الأفراد والمؤسسات والجهات المعنية، وضرورة استهلاك الموارد باعتدال واستغلال دون تقتير أو تبذير.

دراسة فتح الله (2018) بعنوان: "الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئة".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة والعوامل التي تساعد على تحقيقها، وبيان الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة وكيفية استغلال الموارد الطبيعية، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة لقيت قبولاً واستخدامًا من قبل الدول من منتصف ثمانينات القرن الماضي، وأن هناك أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة تتطلب وجود إرادة سياسية للدول لتحقيقها، وأن التنمية المستدامة عملية تشاركية ومجتمعية يشارك فيها جميع أفراد المجتمع وكافة القطاعات والمؤسسات.

دراسة بديار ومزيان (2019) بعنوان: "أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية"

تناولت هذه الدراسة واقع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر وهدفت إلى توضيح دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في ظل الأهداف المرسومة له من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذلك

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي اضافة إلى المنهج القياسي (الكمي) لتحليل وتفسير أثر الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي في سنة الدراسة ومن خلال النتائج القياسية تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي الذي تم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات الاقتصاد الأخضر العالمي باستثناء المؤشر الرابع، حيث كانت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر القيادة وتغير المناخ علاقة عكسية.

دراسة عبد الحميد (2022) بعنوان: "الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"

جاءت هذه الدراسة لبيان دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وقياس أثره على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات مقطعية لعدد من الدول للعام 2018، وقد توصل الباحث إلى أن الاقتصاد الأخضر يعتبر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، وله الأثر الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي. كما وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمارات العامة والخاصة التي تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون وزيادة كفاءة الطاقة وتقليل التدهور البيئي، وأطلاق مشاريع خضراء من خلال اقامة مشاريع جديدة تركز على البعد البيئي، وإعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك من خلال تحويل الانشطة الاقتصادية إلى أنشطة خضراء وزيادة المنتجات والخدمات البيئية وتطوير وتحسين البنية التحتية الطبيعية.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وبالاستناد إلى الأدب النظري السابق، والتقارير الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للوصول إلى أهداف هذه الدراسة والسابق ذكرها.

خطة الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها

المبحث الثاني: الاقتصاد الأخضر، مفهومه، فوائده، وأهميته

المبحث الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المبحث الأول
التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، أهدافها

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

التنمية: "هي نتيجة عمل الإنسان من تحويل العناصر والمواد الأولية الموجودة في الأرض إلى ثروات وسلع وخدمات تلبي حاجته" (كافي، 2017، ص52).

التنمية المستدامة: "هي عملية تقوم على تحقيق وتلبية حاجات الإنسان ورغباته من خلال استغلال الموارد الموجودة في الطبيعة دون هلاكها بما معناه المحافظة عليها للأجيال القادمة"(كافي، 2017، ص53).

وترى الباحثتان بأن التنمية المستدامة هي: عملية تستند على أبعاد تهدف إلى إدارة الموارد المتاحة في البيئة، واستغلالها بالشكل الأمثل دون إهدار، ومحاولة إبقاءها للأجيال اللاحقة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة (كافي، 2017، ص55):

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد وهي:

1. **البعد الاجتماعي:** ويُعنى بمحاولة رفع المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة لهم، وتحقيق الاستقرار في النمو السكاني.
2. **البعد الاقتصادي:** وفق هذا البعد هناك محاولة لتوظيف الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل، بحيث نحافظ عليها للأجيال القادمة.
3. **البعد البيئي:** إبقاء الموارد للأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد، وعدم هدرها، واستغلالها وتوظيفها بالشكل الذي يسهم في المحافظة على بقاءها.
4. **البعد التكنولوجي:** هناك محاولة من خلال هذا البعد لدفع المجتمع لاستخدام التكنولوجيا التي تحافظ على البيئة، والتكنولوجيا التي تؤدي إلى خفض نسبة الكربون المنبعث في الجو.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة:

تتلخص أهداف التنمية المستدامة بسبعة عشر هدفًا، وتتضمن عدة مجالات مثل العدالة الاجتماعية، والسلام المجتمعي، والابداع والابتكار، وتغير المناخ، والاستهلاك المستدام وغيرها من المجالات، وهي على النحو الآتي (الأمم المتحدة الأردن، https://jordan.un.org/ar/sdgs):

الهدف الأول: القضاء على الفقر

يركز هذا الهدف على إيجاد عالماً خالياً من الفقر بحلول عام 2030 باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات مثل: توفير الحماية الاجتماعية للجميع، والانتفاع بالموارد الاقتصادية، والحد من تأثر السكان بالكوارث المتصلة بالمناخ والكوارث الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الفقر يعني تعطل عجلة التنمية وفشل في خطط التنمية.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع

إن من أهداف التنمية المستدامة التركيز على القضاء على الجوع وتوفير أفضل تغذية لجميع سكان العالم وذلك بحلول عام 2030م، وذلك من خلال مضاعفة الإنتاج الذي يمتاز بالجودة والإنتاج الرشيد والتركيز على الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية والاستثمار فيها؛ لأنها تؤثر على الغذاء بالدرجة الأولى.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

توفير حياة صحية للجميع وهذا يعني تحقيق أقصى رفاه للمجتمع.

الهدف الرابع: التعليم الجيد

يتمثل التعليم الجيد بالتركيز على نوعية التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، حيث يعتبر ركيزة أساسيه لتحقيق التنمية بكافة أشكالها وأنواعها، ومهم للتطوير الاجتماعي والاقتصادي.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

من أهداف التنمية المستدامة حصول كل من الذكر والأنثى على فرص متكافئة في التعليم والعمل والصحة، والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية بشكل متساوٍ.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

يتلخص هذا الهدف للتنمية المستدامة بضرورة المحافظة على جودة المياه ونظافتها وحصول السكان عليها وإيصالها لهم غير ملوثة وبكميات كافية دون شح، وهذا من أهم أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدول للوصول إليها بحلول عام 2030م.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وأسعار معقولة

يركز هدف الطاقة النظيفة على حصول جميع أفراد المجتمع على الطاقة المعتمدة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبأقل تكلفة ممكنة.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

نمو الاقتصاد يعني توفير فرص عمل للطاقات الشبابية، وتأهيلهم لهذه الفرص بخضوعهم للتدريب والتطوير، لجعلهم مؤهلين يتمتعون بكفاءة عالية من أجل النهوض بالاقتصاد.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يشير هذا الهدف إلى أهمية الاستثمار في البنى التحتية جيدة النوعية ومستدامة مثل النقل والطاقة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والري؛ وذلك دعمًا للحياة الاقتصادية للأفراد ودفع عجلة التنمية للتقدم بما يحقق الرفاهية للمجتمع وللفرد.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

تركز أهداف التنمية المستدامة على تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع؛ وذلك إيقانًا بأن التباين بين أفراد المجتمع يقف عائق أمام التنمية وتحقيقها.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

في هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة يركز على ضرورة المحافظة على البيئة من التلوث، سواء أكان التلوث في الهواء أو الماء، بالإضافة إلى توفير السكن الملائم للصحة، وتوفير وسائل نقل وحدائق ومتنزهات للأفراد.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

هذا الهدف يركز على الاستهلاك والانتاج بالطريقة الصحيحة والتي لا تؤثر سلبًا على الموارد الطبيعية وتؤدي إلى استنزافها، كما وأنه يدعو إلى تخفيض آثار إنتاج السلع والخدمات على البيئة مما يعني وضع سياسات للاستهلاك والانتاج تجعل كل منهما مستدام وباقي للأجيال القادمة أو اللاحقة.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

هناك تأثيرات على مستوى النظم الطبيعية في جميع دول العالم، وهذه التأثيرات لها تأثير على العنصر البشري، مما يعني بالضرورة توفير طاقة نظيفة تعتمد على الطبيعة وتكون صحية ومستدامة، كالغابات والتربة والأراضي الرطبة، ومساعدة الأفراد في المجتمعات المختلفة على التكيف مع التأثيرات المناخية الحاصلة.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

يُعنى هذا الهدف بالتركيز على المحافظة على البحار والمحيطات والثروة البحرية والحد من تلوث البحار والمحيطات وعدم ممارسة الصيد الجائر، الذي يهدد الثروة السمكية، ويدعو إلى ممارسة الصيد المستدام.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

في هذا الهدف نحاول مكافحة التصحر، والدعوة إلى استصلاح الأراضي والمحافظة على الغابات الحرجية ومحاولة إعادة زراعتها، وحماية الثروة الحيوانية من الانقراض، ووقف الاعتداء عليها.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

يدعو هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون، والحفاظ على الحقوق، والتخلص من كافة أشكال العنف التي تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي، وهذا كله ضروري لتحقيق التقدم والازدهار في المجتمع.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يقوم هذا الهدف على محاولة بناء القدرات في كافة مجالات الابتكار والتكنولوجيا والعلم للدول النامية، بالإضافة إلى زيادة الصادرات مما يعني السير نحو التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

الاقتصاد الأخضر، مفهومه، فوائده، وأهميته

تعود نشأة وظهور مصطلح الاقتصاد الأخضر إلى عام 1989 في أحد البحوث التي أعدها مركز لندن للاقتصاد البيئي، ولم يلقى أي اهتمام في ذلك الوقت، إلى أن ظهر مجددًا بعد الأزمات المالية العالمية وبالتحديد في عام 2008، حيث دعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية للمحافظة على البيئة واستدامة الموارد كترويج منها لمصطلح الاقتصاد الأخضر، وفيما بعد اقامة مؤتمر للاقتصاد الأخضر في عام 2012.

وفي هذا المبحث سلطنا الضوء على تعريف الاقتصاد الأخضر وفوائده وأهميته وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر

عرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الانسان ويقلل المخاطر البيئية التي تؤدي إلى ندرة الموارد، والتي ينشأ عنها انبعاثات الكربون، ويزيد من استغلال الموارد بالشكل الأمثل" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر).

ويمكن ايضًا تعريفه بأنه: "نموذج جديد من نماذج التنمية يجمع ما بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التوازن بينها في الحاضر والمستقبل بالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام يقاس بالحسابات القومية الخضراء" (بديار ومزيان، 2019، ص309).

كما تم تعريف الاقتصاد الأخضر: "بأنه أحد الأسباب التي تؤدي إلى تطور ونمو البشرية وسيصبح المجتمع عادلاً في توزيع الموارد، وسوف يؤدي تحقيقه بشكل ملحوظ إلى تقليل الأخطار والندرة البيئية (بخوش، 2011، ص88).

وتعرف الباحثتان الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية والحد من المخاطر البيئية من خلال توظيف التكنولوجيا الجديدة واستخدام مجالات الطاقة المتجددة والنظيفة لتنفيذ العديد من المشاريع الصديقة للبيئة.

المطلب الثاني: فوائد الاقتصاد الأخضر

هناك العديد من الفوائد الناتجة عن الانتقال أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر باعتباره نوع من الطرق المنظمة لإنشاء مجتمع وبيئة نظيفة ترفع من المستوى الاقتصادي وتدفع المجتمع نحو حياة أفضل، منها (عبد الحميد، 2022، ص408):

1. يربط الاقتصاد الأخضر بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة سواء أكانت متطلبات اقتصادية أم اجتماعية أم بشرية.

2. يعمل الاقتصاد الأخضر على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية على النحو الذي يضمن بقاءها وعدم استنزافها.
3. تمكين وصول المجتمعات إلى بيئة اجتماعية آمنة ونظيفة وتحقيق الازدهار الاقتصادي.
4. غيّر الاقتصاد الأخضر الطرق التي تستخدمها الدول والشركات العالمية في التعامل مع الموارد الطبيعية.
5. عزز الاقتصاد الأخضر خلق فرص عمل للأفراد والتقليل من نسبة الفقر التي تعمل على خلق نزاعات بين الدول والأفراد على الأرض والغذاء والماء.
6. يسهم الاقتصاد الأخضر في المحافظة على الثروات الطبيعية وذلك بتركيزه على استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدلاً من الاعتماد على الطاقات التقليدية.
7. يساعد الاقتصاد الأخضر الدول على مواجهة آثار تقلب المناخ.

المطلب الثالث: أهمية الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر ذو أهمية بالغة؛ لمساهمته في الحفاظ على البيئة والتي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فنحن نعلم بأن التنمية المستدامة أصبحت هدف عالمي وليس دولي، لما لها من دور في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه المجتمعي، وتخفف من احتمالية سوء استخدام الموارد ونضوبها وعدم استمراريتها للأجيال القادمة.

فالاقتصاد الأخضر يُعنى بمشاريع تتصف بالاستدامة كالطاقة المتجددة، والزراعة العضوية، وإعادة تدوير المخلفات، والإنتاج النظيف، والاستهلاك الرشيد وهذا بدوره يسهم بزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة والفقر في المجتمع، ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الأخضر، والتي يمكن أن تتضح لنا من خلال النقاط الآتية (هارون، 2019، ص258- 261):

أولاً: يسهم الاقتصاد الأخضر في التخلص من الفقر وخلق فرص عمل وتحقيق العدالة الاجتماعية:

إن الفقر يعتبر من مؤشرات عدم وجود عدالة اجتماعية، وعدم المساواة بين أفراد المجتمع في توفر الدخل والتعليم والصحة، والاقتصاد الأخضر له دور في التخفيف من نسبة الفقر؛ وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل، وتوفير فرص العمل للأيدي العاملة في الزراعة، مما يوفر لهم دخل يسهم في تقليل الفجوة بينهم وبين الأغنياء، ويسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية من النضوب وبقاءها دون استغلال او استثمار.

ثانيًا: يعمل الاقتصاد الأخضر على تخفيض نسبة انبعاث الكربون

يستبدل الاقتصاد الأخضر الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة مما يعمل على تخفيض نسبة الكربون المنبعثة، وتخفيض كلفة أسعار الوقود المرتفعة والتي تعتمد على الكربون بالدرجة الأولى، واستبدالها بالطاقة المتجددة المعتمدة على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والزراعة العضوية.

ثالثًا: يشجع الاقتصاد الأخضر على استخدام الموارد بكفاءة وترشيد استخدام الطاقة

يمكن للاقتصاد الأخضر أن يسهم في رفع كفاءه استخدام الموارد، حيث أن العالم اليوم لدية فرص عديدة لإنتاج ثروة بأقل ما يمكن من موارد الطاقة والمواد الأولية، كما أن للاقتصاد الأخضر دورًا بارزًا في تحقيق الأمن الغذائي الآن وللأجيال اللاحقة في المستقبل، من خلال تركيزه على الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية، والاعتماد على الثروات الطبيعية.

المبحث الثالث

دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، كما يهدف إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي ويتمثل هذان الهدفان في تحقيق المراد من التنمية الاقتصادية (بديار ومزيان، 2019، ص310).

ويمكن القول بأن الاقتصاد الأخضر هو أحد نتائج التنمية المستدامة ويوجد بين المصطلحين علاقة تكامل في الهدف وهو الاستدامة وتتمثل العلاقة التكاملية في أن تحقق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة يكون من خلال مكونين، هما (عبد الحميد، 2022، ص415):

1. **النمو الأخضر**: وذلك من خلال الاستخدام الأمثل والفعال للموارد والأصول الطبيعية، وتوظيف الابتكارات التي يمكن ان تساهم في إيجاد حلول جديدة للمشاكل البيئية، وخلق أسواق جديدة، وتحفيز الطلب على المنتجات التي تستخدم التقنيات الخضراء وخلق فرص عمل.
2. **الاقتصاد الأخضر**: وذلك من خلال التركيز على الموارد الطبيعية مثل الزراعة وصيد الأسماك والغابات باعتبارها أساس للإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة.

ومع تقارب العوالم واتساع دائرة التواصل أصبح هناك جمعيات ومنظمات تعنى بالبيئة في الأردن، وهناك مشاريع تقام على أرض الواقع كمشروع الخلايا الشمسية ومشاريع توفير المياه في شتى مناطق المملكة.

ففي عام 2009م تم إعلان أول جمعية مهنية غير ربحية تعنى بمفهوم الأبنية الخضراء في الأردن وهي (المجلس الأردني للأبنية الخضراء Jordan GBC)، حيث يضم المجلس مجموعة من المهندسين والباحثين المهتمين بمجال البيئة المستدامة والطاقة المتجددة كما تضم بعضويتها شركات وخبراء من مختلف الأعمال والتخصصات ويعمل المجلس الأردني للأبنية الخضراء على نشر الوعي وبناء القدرات للأفراد والمؤسسات مما يعزز نشر المفاهيم والممارسات المثلى للوصول إلى بيئة مبنية صحية ومستدامة للجميع. وكانت الخطوة الأقوى في تطوير هذا المفهوم في نهاية عام 2013م حيث انضم المجلس الأعلى للأبنية الخضراء إلى التحالف العالمي الجديد للمدارس الخضراء، ليصبح عضوا مؤسسا في الائتلاف، والتي تعمل على توجيه المدارس والمجتمعات المحلية إلى تغيير جذري في طريقة تربية الطلاب على المفاهيم والمبادئ الخضراء (المجلس الأردني للأبنية الخضراء Jordan GBC).

كما تسعى وزارة البيئة في الأردن إلى تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يعنى بنمو اقتصادي مستدام في ظل الحفاظ على البيئة وعناصرها المختلفة، ويأخذ البعد الاجتماعي الذي يتضمن العدالة الاجتماعية بعين الاعتبار والحد من الفقر والبطالة. وتتركز جهود الوزارة في هذا الإطار على ثمانية قطاعات كما هو موضح في الشكل التالي (وزارة البيئة الأردنية):

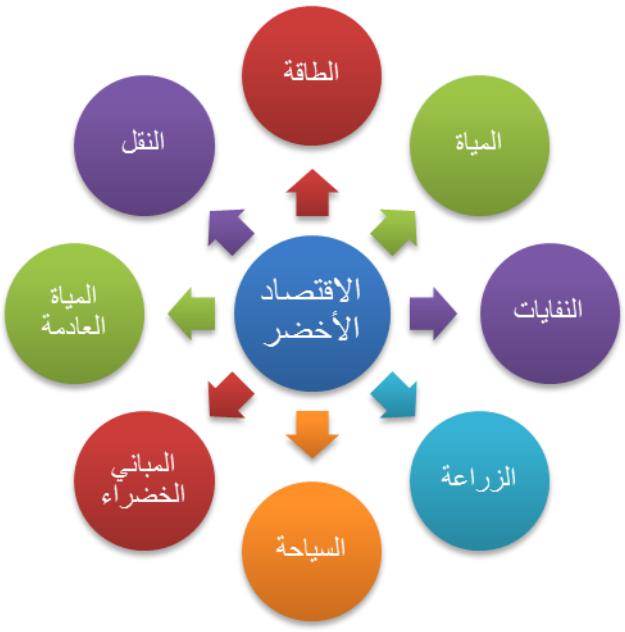

القطاعات المعنية بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر

المصدر: من إعداد الباحثتين

ولكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلف أو راكد إلى اقتصاد أخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل ويجعلها متقدمة ويحافظ على البيئة، ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات الرئيسية أهمها (هارون، 2019، ص257- 258؛ وبريكة وبوثلجة، 2017، ص60- 61):

1. تنمية الريف من خلال التركيز على الزراعة والمحافظة على الثروة الحرجية، مما يحسن من المستوى المعيشي لسكان الأرياف وتعزيز موارد الدولة.
2. صب الاهتمام على الاستثمار في المجالات الاقتصادية الخضراء، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة عليها واستغلال بالشكل الأمثل.
3. محاولة معالجة المياه غير النظيفة، والاهتمام بالموارد المتاحة لها، وترشيد استهلاكها ومنع تلوثها.
4. عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الأخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات.
5. إن تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها واعادة تصنيعها مرة اخري وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.
6. تحسين التعليم ونقل المعرفة وتشجيع الابتكار.
7. تفعيل دور القطاع الخاص ومشاركته للقطاع العام للنهوض بالمجتمع.
8. تفعيل دور الضريبة لتوجيه الاستثمارات نحو الاقتصاد الأخضر.

وفيما سبق تحدثنا عن أهداف التنمية المستدامة التي تسعى دول العالم لتحقيقها، ومن خلال الرجوع إلى التقارير الإحصائية المنشورة على الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فقد تبين أن الاقتصاد الأخضر يسهم في تحقيق الأهداف الآتية من أهداف التنمية المستدامة:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

من الإجراءات التي قامت بها الحكومة الأردنية للقضاء على الفقر وبالاستناد إلى الاقتصاد الأخضر بأن وزارة الزراعة قامت بتشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية، وأعلنت عن تأجير الأراضي لأغراض الزراعة (وزارة الزراعة الأردنية، وتقارير دائرة الاحصاءات العامة الأردنية).

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال

يركز هذا الهدف على ضرورة ضمان حياة صحية وآمنه لكافة أفراد المجتمع، حيث أشارت احصائيات قامت بإجرائها دائرة الإحصاءات العامة الأردنية عام 2018 بأن معدل انتشار التدخين بين الأسر الأردنية ما يعادل 60%، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعًا عما كان عليه الحال في عام 2012، حيث بلغت 58%، ويبين الشكل التالي توزيع النسب على مناطق المملكة (تقارير دائرة الاحصاءات العامة الأردنية).

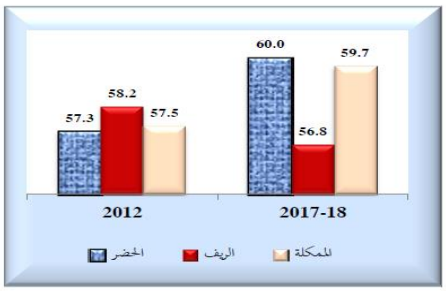

المصدر: التقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية

ويتضح من الشكل السابق أن نسبة التدخين الأكثر انتشارًا واقعة في مناطق الحضر أكثر مما هو عليه الحال في مناطق الريف.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

نحاول بهذا الهدف توفير مياه للشرب صحية، وخدمات صرف صحي تحافظ على البيئة، فهناك مصدرين لمياه الشرب وهما: مصادر مياه محسنة كمياه منقولة ومياه الينابيع والأمطار، أما المصدر الثاني هو مصادر المياه غير المحسنة كمياه الينابيع الغير محمية المعتمدة على الصهاريج.

وبلغت نسبة المياه الصحية المحسنة 98% وتعتبر مياه آمنه وصالحه للشرب وهي متوافقة مع مؤشرات التنمية المستدامة، وبهذا فإن نسبة المياه غير المحسنة وغير المحمية 2% وهذه النسبة ضئيلة جدًا، والشكل التالي يوضح ذلك(تقارير دائرة الاحصاءات العامة الأردنية):

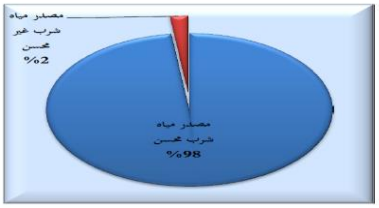

المصدر: التقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية

وقد أشارت الإحصائيات التي اجرتها دائرة الإحصاءات العامة أن غالبية السكان يستخدمون شبكات صرف صحي آمنه وغير مشتركه ما بين الأسر، وقد بلغت نسبة الأسر المستخدمين لشبكات الصرف الصحي الآمنة 98% وهي نسبة مرتفعة جدًا، والشكل الآتي يوضح ذلك (تقارير دائرة الاحصاءات العامة الأردنية):

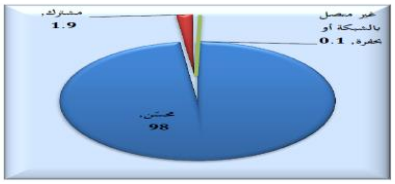

المصدر: التقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية

الهدف الثاني عشر: كفالة وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تحرص الدولة الأردنية على توجيه مواطنيها للاستهلاك الرشيد، والإنتاج المستدام، فهي تعمل على توجيه رغبات المواطنين نحو الحاجات الضرورية، وتوجيه الاستثمارات لإنتاج مستدام للأجيال اللاحقة، والمحافظة على الموارد واستغلالها بالشكل الأمثل، ومحاولة البحث عن بدائل إضافية طبيعية، فمثلاً بدلاً من الاعتماد على الوقود الذي ينتج عنه الكربون وذو أسعار مرتفعة، فهي توجه المواطنين نحو استخدام الطاقة البديلة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحاول كذلك تشجيع المواطنين على العمل بالزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية وصولاً للاكتفاء الذاتي.

الخاتمةوتشتمل على:

أولاً: النتائج:

1. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة علينا التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
2. أهداف التنمية المستدامة يرتكز تحققها على إصلاح الاقتصاد.
3. لمواجه الفقر والبطالة وإبقاء الموارد للأجيال القادمة يجب أن نتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
4. الاقتصاد الأخضر يدعو للاتجاه نحو المصادر الطبيعية واستخدام الطاقة المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية للتخفيض من انبعاثات الكربون المضرة بالبيئة.
5. يدعو الاقتصاد الأخضر للاتجاه نحو الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية، والاستثمار في المشاريع الخضراء.

ثانيًا: التوصيات:

1. تعزيز الوعي حول بناء اقتصاد أخضر وبيان أهميته للفرد والمجتمع.
2. تطوير القدرات والامكانيات للأفراد والمؤسسات التي من شأنها دعم المشاريع الخضراء من خلال توفير المساحات والمواد الخام وغيرها من السبل التي تعزز فكرة التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
3. إدارة الموارد الطبيعية ونشر الوعي حول الاستخدام الأمثل لها بما يتلاءم مع التوجه نحو الاقتصاد المستدام وتحقيق الرفاهية والمحافظة على البيئة.

4. ضرورة تقديم الدعم للشباب العاطلين عن العمل وتقديم الدعم لهم للعمل في الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية.

قائمة المصادر والمراجع

1. بخوش، صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007. (2011). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
2. بديار، امينة، ومزيان، محمد. (2019). أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر، المجلد6، العدد1.
3. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
4. بريكة، السعيد وبوثلجة، مريم. (2017). الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد3.
5. الحسن، عبد الرحمن محمد. (2011). التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15- 16/ 11.
6. عبد الحميد، خالد. (2022). الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، المجلد 36، العدد2.
7. فتح الله، محمود رجب. (2018). الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئة، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والبيئة، الفترة من 23 – 24 أبريل، جامعة طنطا، مصر.
8. كافي، مصطفى يوسف. (2017). التنمية المستدامة، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
9. هارون، سمر، الاقتصاد الأخضر: كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد (2)، 2019.

- وزارة البيئة، http://www.moenv.gov.jo/AR/List.
- المجلس الأردني للأبنية الخضراء Jordan GBC، https://jordangbc.org/ar-article-1006.
- وزارة الزراعة، https://moa.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_. والتقارير الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، موقع الدائرة: http://dosweb-.dos.gov.jo/ar/sdgs/.

- التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، موقع الدائرة: http://dosweb-./.dos.gov.jo/ar/sdgs.
- الأمم المتحدة الأردن، https://jordan.un.org/ar/sdgs.

دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلاب

د. ناريمان ابو عطوان أ. محمد شريعة

الملخص

تناولت هذه الدراسة استقصاء دور الجامعات الفلسطينية في مدى تعزيز فهم طلابها لمفهوم التنمية المستدامة وذلك من خلال التعرف على وجهات نظر طلابها، من حيث تضمين هذا المفهوم في المناهج الدراسية للكليات والجامعات. وقد جاء هذا الاستقصاء لمفهوم التنمية المستدامة متماشيا مع النهج الاقتصادي الأخضر كآلية مهمة لتحقيق التوازن بين التطور الاقتصادي المنشود والمحافظة على البيئة ومواردها، وذلك من خلال استخدام هذه الموارد بطرق مستدامة تعزز الابتكار وتساهم في تطوير الاقتصاد وتحافظ على حقوق الاجيال القادمة في استخدام مواردها.

تلعب الجامعات دورًا بارزًا في توجيه الطلاب نحو فهم أهداف التنمية المستدامة وتشجيعهم على المشاركة في نشاطات تحقيق التنمية المستدامة من خلال تزويد الخريجين بفهم عميق لمفاهيم وممارسات التنمية المستدامة .وقد هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير المناهج الدراسية على تصور الطلاب لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .وقد شملت الدراسة عينة من الطلبة موزعين على ثلاث جامعات فلسطينية في شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، وتم استخدام منهجية نمذجة المعادلات كأداة للتحليل حيث تم جمع وتحليل البيانات من 236 مستجوبًا في هذه الجامعات.

وتؤكد نتائج هذا البحث بشكل عام، أهمية تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وتقديم تعليم ذو جودة عالية، يسهم في تعزيز التقدم والتنمية بطرق تحافظ على البيئة ومواردها للأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات الرئيسية: التنمية المستدامة، الجامعات الفلسطينية، المناهج الدراسية، سلوك الاستدامة

Summary

This study investigated the role of Palestinian universities in enhancing their students' understanding of the concept of sustainable development by identifying the views of their students, in terms of including this concept in the curricula of colleges and universities. This survey of the concept of sustainable development came in line with the green economic approach as an important mechanism to achieve a balance between the desired economic development and the preservation of the environment and its resources, by using these resources in sustainable ways that promote innovation, contribute to the development of the economy and preserve the rights of future generations to use their resources.

Universities play a prominent role in guiding students towards understanding the SDGs and encouraging them to participate in sustainable development activities by providing graduates with a deep understanding of the concepts and practices of sustainable development. This study aimed to explore the impact of curriculum on students' perception of the dimensions of economic, social and environmental development. The study included a sample of students distributed over three Palestinian universities in the northern, central and southern West Bank, and the equation modeling methodology was used as an analysis tool, where data were collected and analyzed from 236 respondents in these universities.

In general, the results of this research emphasize the importance of including sustainable development concepts in school curricula and providing high-quality education that contributes to promoting progress and development in ways that preserve the environment and its resources for current and future generations.

Keywords: Sustainable Development, Palestinian Universities, Curriculum, Sustainability Behavior

مقدمة البحث

تعتبر التنمية المستدامة إحدى أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تهدف إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة وتعزيز المساواة الاجتماعية، ويعتبر دور الجامعات حيويًا في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة عبر برامجها الأكاديمية وانشطتها البحثية والتوعوية. كما تلعب الجامعات ذات مستوى الاستدامة العالي، دورًا أساسيًا في التنمية المستدامة من خلال ريادتها وتطبيقها للممارسات الجديدة، ومكانتها المرئية في المجتمع، وتعليمها للأجيال القادمة، مما يمنحها قدرة خاصة على إحداث التغيير والتأثير في المجتمع.

تعتبر التنمية المستدامة أحد أهم الأهداف العالمية في العصر الحديث، حيث يسعى المجتمع الدولي لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطريقة تحافظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية (World Health Organization, 2022). وهذا يتطلب تكامل جهود مختلف الجهات والأطراف، ومن بين هذه الأطراف الجامعات وقطاع العمل (World Economic Forum, 2021). ويُعَدُّ التشارك بين هذه الأطراف أمرًا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في بناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة(ILO, 2020)

تكمن أهمية الجامعات في توفير المعرفة والخبرات والموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة فعالة ومستدامة على المدى البعيد (Barriga, 2017). فإن دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية يساعد على تعزيز الفهم والوعي لدى الطلاب حول أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.(Al-Saidi & Hammad, 2018)

علاوة على ذلك، يمكن للجامعات أن تلعب دورًا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير البحوث العلمية والتطبيقات الابتكارية. فالبحث العلمي في مجالات التنمية المستدامة يساهم في تطوير حلول فعالة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها المجتمعات.(Abu Hilal et al., 2020)

وفي سياق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، يظهر أهمية بالغة لتعزيز الموارد البشرية. حيث يمكن للجامعات أن تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية من خلال تحديث مناهجها الدراسية وتدريب الطلاب على أسس التنمية المستدامة. (UNESCO, 2020) ، في ظل التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني مثل الفقر والبطالة والصعوبات الاقتصادية بسبب الاحتلال الإسرائيلي والقيود على استغلال الموارد الطبيعية. إن تجاوب المجتمع مع هذه التحديات يتم من خلال تطوير القدرات البشرية باعتبارها مصدرًا أساسيًا للتقدم. فقد تم إنشاء وتنفيذ برامج شاملة للتأهيل والتدريب مما

ساهم في تحقيق موارد بشرية مدربة ومؤهلة. هذه الجهود تسعى لتمكين المجتمع من تحقيق التنمية الشاملة (European Commission, 2021)

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور الجامعات في تعزيز فهم مبادى التنمية المستدامة من خلال المناهج الدراسية وتأثيرها على مدى فهم طلبة الجامعات الفلسطينية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. حيث تتطلب جودة التعليم قيام الجامعات بمسؤولياتها في حماية البيئة الطبيعية بطريقة تساهم في التنمية من جهة، وتحافظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية من جهة أخرى.

والهدف الرئيسي للدراسة يتعلق بدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة من خلال دراسة المحاور التالية:

- مدى شمولية الخطط الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية لمبادئ التنمية المستدامة ومدى وعي الطلاب لها
- تحديد الفجوات في المناهج الدراسية مع متطلبات التنمية المستدامة على مستوى العالم.
- تعزيز ثقافة الطلبة أتجاه مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتطبيقها في حياتهم الشخصية والمهنية.
- استعداد الطلبة للقيام بالمبادرات الخضراء (سلوك الاستدامة) وذلك من خلال البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث العملية في زيادة وتقوية إدماج أهداف التنمية في البرامج الاكاديمية للجامعات والذي بدوره يساهم في العمل على استدامة التنمية، و فتح المجال لبناء مجتمع يسعى إلى التطور في بناء مستقبل أفضل من خلال متابعة الخريجين وتطوير قدراتهم وامكاناتهم العلمية و احتياجاتهم المهنية وفقا لاحتياجات سوق العمل وتطلعات الخريجين المستقبلية.

كما تكمن الاهمية العلمية للبحث في أنه يؤسس لأبحاث أخرى مكملة له من المأمول أن تساهم هي الاخرى في زيادة مشاركة الطلبة في الفعاليات المنهجية وغير المنهجية في تعزيز التنمية المستدامة. كما سيساهم البحث في توسيع وتنويع قاعدة البيانات العلمية لدى المكتبات العربية والمراجع العلمية في مجال التنمية المستدامة.

ومن ناحية عملية، سيساهم البحث في حث المسؤولين في المؤسسات الاكاديمية على زيادة مشاركة الطلبة في النشاطات العلمية الهادفة الى تعزيز التنمية المستدامة وزيادة عدد الندوات والمؤتمرات العلمية التي تساهم في هذه التنمية. وتسليط الضوء على مدى اهتمام الجامعات الفلسطينية، وأن يخرج البحث بنتائج وتوصيات يمكن تعميمها على الجامعات المحلية والعربية والاجنبية لزيادة المساهمة في نشاطات الاقتصاد الاخضر ودفع الجامعات لتشجيع تعزيز مبادئ التنمية المستدامة في برامجها الاكاديمية.

مشكلة البحث

في ظل تزايد تفاقم المشكلات البيئية والتحديات الاقتصادية المتعلقة بالاستدامة بشكل ملحوظ، إضافة الى تناقص الموارد الطبيعية وزيادة مستويات التلوث والتغير المناخي، فإن الاقتصاد الأخضر يمثل نهجًا مبتكرًا يهدف إلى تحقيق

التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. يستند هذا النهج إلى استخدام الموارد بطرق مستدامة وتعزيز الابتكار وتطوير الصناعات البيئية.(2023) Machado & Davim والمستدامة. وبناءً على ذلك، تصبح الحاجة إلى خريجين يمتلكون فهمًا عميقًا لهذه المفاهيم أمرًا (Ngare et al., 2022) أساسيًا للشركات والمؤسسات لتحقيق أهداف الاستدامة من خلال توظيف خريجين ملمين بمفاهيم الاقتصاد الأخضر، ويمكن للشركات والمؤسسات تحقيق استفادة أقصى من الموارد المتاحة وتقليل التأثير البيئي لأنشطتهم. كما يمكن أن يشمل ذلك تطوير وتنفيذ مشاريع مستدامة، وتحسين عمليات الإنتاج والتوزيع بطرق تقلل من توليد النفايات والاستهلاك غير المستدام، واستثمار الموارد بطرق تخدم الأهداف البيئية والاقتصادية،.(Mikulik, J., & Babina, M. (2008

بالتالي، على الجامعات أن تلعب دورًا مهمًا في تأهيل الخريجين وتوجيههم نحو تبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتطبيقها في مراكز عملهم المستقبلية. وليس هذا للفائدة الشخصية فقط للخريجين والشركات، بل يُسهم أيضًا في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع البيئي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي.

اسئلة البحث

- ما هو مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟
- ما هو مستوى سلوك الاستدامة في الابعاد (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية) لدى الطلبة؟
- ما هو دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟، هل يوجد أثر للمناهج في المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة؟
- هل يوجد أثر للمناهج في مستوى سلوك الاستدامة لدى الطلبة؟ وهل يوجد أثر للمعرفة بأبعاد الاستدامة في سلوك الاستدامة لدى الطلبة؟

أنموذج الدراسة:

لتحقيق الغرض من الدراسة والوصول الى الاهداف في تحديد المتغيرات المستقلة، الوسيطة والتابعة فقد تم تطوير نموذج خاصة بالدراسة والشكل رقم واحد بين انموذج الدراسة ومتغيراتها.

شكل رقم (1): أنموذج الدراسة

الإطار النظري والدراسات السابقة.

الإطار النظري:

يُجسِّد مفهوم التنمية المستدامة عمليةً تسعى إلى تطوير الأراضي وتحسين المدن والمجتمعات، بالإضافة إلى تعزيز النشاطات التجارية بما يُلبي احتياجات الحاضر، دون أن يتعارض مع قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية متطلباتها. يعكس هذا المفهوم توازنًا متكاملًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يسعى لتحقيق تنمية توازنيه ومستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي (العوضي، م.(2003))

تتجلى أهمية هذا النهج من الناحية الاقتصادية من خلال تعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل في مختلف القطاعات. وفي السياق الاجتماعي، تسهم التنمية المستدامة في تعزيز التوازن وتحقيق المساواة بين شرائح المجتمع المختلفة، وتوفير الفرص للمهمشين والفقراء. ومن الجانب البيئي، يركز هذا النهج على الحفاظ على توازن النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، مع الحفاظ على جودة المياه والهواء.

جاءت اهمية الالتزام بأهداف التنمية المستدامة من قبل جميع دول الأمم المتحدة في عام 2015، وهي تهدف إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق عالمٍ أكثر عدالة وتوازنًا. وقد تمّ تحديد 17 هدفاً تنموياً مستداماً (أهداف التنمية المستدامة) تشمل مجموعة واسعة من القضايا مثل التعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة المستدامة، والنمو الاقتصادي الشامل (الامم المتحدة ،2030)

من خلال الإحصائيات الحديثة، نجد أن تحقيق التنمية المستدامة ما زال يواجه تحديات عديدة. فمثلاً، مازال هناك نسبة كبيرة من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، وتتفاوت فرص التعليم والصحة بين الدول وداخلها. علاوة على ذلك، لا تزال مستويات التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية عالية، مما يشكل تحديًا لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.(2023) Machado & Davim

إن التنمية المستدامة هي مفهوم يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد صاغته الأمم المتحدة لتحقيق تقدم شامل على مستوى العالم. يهدف هذا المفهوم إلى تحسين معيشة الناس وتطوير وسائل الإنتاج والحياة، مع الاهتمام بالحفاظ على موارد الأرض الطبيعية وعدم إفرازها. ويسعى لتلبية احتياجات الحاضر دون التأثير السلبي على حقوق الأجيال المستقبلية.

ترتكز التنمية المستدامة على تحقيق التوازن بين البُعد الاقتصادي من خلال تطوير القدرات الإنتاجية واستثمار التكنولوجيا، وتوفير احتياجات الناس وتعزيز مستوى عيشهم. كما يُسعى إلى تحقيق البُعد الاجتماعي من خلال توزيع عادل للثروة وإقامة نظام حماية اجتماعية يضمن الحقوق للجميع (خطة التنمية المستدامة لعام ،2030).

ومن جهة بيئية، يهدف المفهوم إلى تقليل التأثيرات الضارة للأنشطة الاقتصادية على البيئة واستخدام الموارد بشكل مستدام. يشجع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات. هذا المفهوم يأتي استجابةً لاستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وتدهور البيئة نتيجة للنمو الاقتصادي غير المستدام. ويتطلب تحقيقه تعاوناً دولياً وإصلاحات اقتصادية واجتماعية للارتقاء بالبشرية والحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة.

الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

البعد الاجتماعي: هذا البعد يهتم بالعلاقة بين الإنسان والبيئة، ويركز على تحسين رفاهية الأفراد من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وضمان الأمان واحترام حقوق الإنسان. ويُعزز هذا البعد التنوع الثقافي

والاجتماعي ويشجّع على مشاركة المواطنين في صياغة القرارات. كما يركز على تحسين نوعية الحياة ومكافحة الفقر والبطالة.

البعد الاقتصادي: يرتبط هذا البعد بتلبية احتياجات البشر من خلال الإنتاج والاستهلاك. ويهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يلبي احتياجات الناس ويقضي على الفقر. كما يشجع على استخدام الموارد بطرق مستدامة وتحسين التكنولوجيا الصناعية.

البعد البيئي: يركز هذا البعد على الحفاظ على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. ويشمل تقليل التلوث واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وحماية التنوع البيولوجي والحد من تغيرات المناخ.

إن التعليم هو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُعتبر العلم والمعرفة أدواتٍ حاسمة لتقدم الأمم والشعوب. فيجب أن يكون هناك اهتمام بنشر وتوفير التعليم للجميع وتحقيق شراكات تساهم في تحقيق مخرجات التعليم كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

ففي فلسطين، يتكون نظام التعليم من مراحل أساسية ومتوسطة وجامعية، مع توزيع المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك اهتمام من قِبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تشجيع الجامعات المحلية على تكامل جهودها مع أهداف التنمية المستدامة.(Jimenez & Kabachnik, (2023.

من المهم أن تسهم الجامعات في تطوير برامج تعليمية متعلقة بالتنمية المستدامة وتحفيز البحث والابتكار في هذا المجال. ويعتمد تحقيق التنمية المستدامة على تعليم يشجع على التفكير النقدي والإبداع وتطوير المهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.

وعلى المستوى العالمي، فإن قمة "ريوايرد" أثارت نقاشًا حول دفع التعليم نحو التحول وتطوير نظام بيئي تعليمي جديد يمكن الشباب من تصميم مستقبلهم والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بشكل عام، للتعليم له دور حاسم في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين الأجيال الحالية والمستقبلية من مواجهة التحديات العالمية والمساهمة في خلق مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا. فجاءت قمة "ريوايرد" إلى تحقيق التحول الإيجابي في مجال التعليم وتحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة من خلال تحقيق التعليم الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع وتمحور التركيز في القمة حول ثلاثة مجالات رئيسية: تطوير مهارات الشباب ومستقبل العمل، والابتكار في التعليم وتمويله.

كما يسعى المجلس العالمي لأهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز التطور التعليمي من خلال نظام بيئي تعليمي جديد يعتمد على التكنولوجيا والشراكات، بحيث تهدف هذه المبادرة إلى تمكين الشباب من صياغة مستقبل إنساني مستدام ومشرق. ومن أمثلة المبادرات والشراكات المتعددة المجالات، يمكن ذكر إطلاق "صندوق أهداف التنمية المستدامة" وإنشاء منصة تعليمية رقمية تفاعلية يستفيد المعلمين منها.

تهدف هذه الجهود بشكل عام، إلى تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة من خلال تعزيز دور التعليم كوسيلة أساسية لتحقيق مستقبل مستدام ومزدهر، وتعجيل تنفيذ أجندة 2030 على الصعيدين العالمي والمحلي.

النظريات التعليمية المرتبطة بالتنمية المستدامة:

1. نظرية التعلم البيئي والتنمية المستدامة:

بدأت هذه النظرية في التطور في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بسبب زيادة الوعي بالقضايا البيئية. يهدف النهج إلى دمج مفهوم البيئة في المناهج التعليمية لتعزيز الوعي البيئي لدى الطلاب. (Palme) 1998

2. نظرية التعلم من أجل التنمية المستدامة:

تطورت هذه النظرية مع الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة في أواخر القرن العشرين. فهي تجمع بين مفاهيم التعلم النقدي والانعكاس مع القدرة على اتخاذ قرارات مستدامة. تركز على القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. (Sterling, 2001)

3. نظرية التعلم الشامل والتنمية المستدامة:

ينبع تأثير هذه النظرية من الحركات الاجتماعية والتعليمية التي تؤكد على العدالة والمساواة. بدأ تطويرها في سياق توسيع النطاق التعليمي وتوفير فرص متكافئة للجميع.(1990) .UNESCO

4. نظرية التعلم النشط والتعليم القائم على المشاركة:

ينبع تأثير هذه النظرية من التوجهات التربوية التي تمكن الطلاب من بناء معرفتهم من خلال التفاعل والمشاركة. نما تأثيرها في أواخر القرن العشرين مع تحول التعليم نحو التعلم التفاعلي..(1991) .Bonwell, C., & Eison, J.

5. نظرية التعلم عبر الأجيال والتنمية المستدامة:

تؤكد هذه النظرية على أهمية نقل المعرفة والخبرات بين الأجيال لتحقيق التنمية المستدامة. يتماشى تطويرها مع الاتجاه نحو التعلم مدى الحياة.(2003) .Kasworm, C. E

الدراسات السابقة

Machado & Davim (2023)

تناقش هذه الدراسة مسألة الاستدامة في تحديث التعليم العالي من خلال مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة. وتشير الأبحاث إلى أن التوجه نحو التعليم من أجل الاستدامة وتشجيع نمط حياة مستدام يزداد انتشارًا في التدريب الأكاديمي والمهني. حيث أصبح الأفراد أكثر وعيًا بالبيئة وبدأوا يتخذون تغييرات في سلوكهم من أجل الحفاظ على جودة حياتهم والحفاظ على جودة حياة الأجيال القادمة، من خلال تقليل استهلاك الطاقة والمياه واستخدام الورق، والتفكير في تدوير المواد وتقليل الاستخدام الزائد للبلاستيك. في هذا السياق، تعتبر مؤسسات التعليم العالي مصدرًا أساسيًا لتطوير الاستدامة من خلال تطوير استراتيجيات تعزز التنمية المستدامة. وتسهم هذه المؤسسات في تغيير السلوكيات من خلال تعزيز الوعي والتفكير المستدام من خلال العمليات التعليمية والتدريبية والبحثية والتطوير. وهدفت هذه الدراسة، التي تعتمد على استعراض نقدي للأدب، هو الإجابة على مجموعة من الأسئلة، مثل دور مديري الأكاديميات والمدرسين والطلاب في تحقيق الاستدامة؟ وما هي الإجراءات والتدابير التي تم تطويرها من قبل مؤسسات التعليم العالي لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تعديل المناهج وتعزيز الحياة الجامعية المستدامة؟ وما هي المقاييس المستخدمة لقياس الاستدامة في مجال التعليم العالي؟

واستندت الدراسة إلى تحليل سابق للأبحاث التي تتناول موضوع الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي. وتشير النتائج إلى أن التعليم من أجل الاستدامة يلعب دورًا مهمًا في القرن الواحد والعشرين، حيث يتم التركيز على تعزيز الوعي

والتفكير المستدام من خلال العمليات التعليمية والتدريبية والبحثية والتطوير. تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة وتحفيز تغييرات إيجابية في السلوكيات.(2023) ,Jimenez & Kabachnik

في هذه الدراسة، تم التأكيد على أهمية تكامل منظورات السكان الأصليين في مؤسسات التعليم العالي، بما يتضمن المناهج الدراسية وإدارة الحرم الجامعي والبحث العلمي. وكان التركيز الحالي للجامعات بشكل مفرط على التغير المناخي، مما يؤدي إلى تأكيد حلول تعزز النمو الصناعي التقليدي. واقترحت الدراسة نموذجًا بديلًا للاستدامة على المدى الطويل يُسمى "الاستدامة الأصلية". يهدف هذا النموذج إلى هيكلة المناهج الدراسية وطرق التدريس في المؤسسات التعليمية لدمج منظورات السكان الأصليين والمعرفة المحلية في الدروس والبحث والخدمة الاجتماعية، بجانب النماذج الحالية للتنمية المستدامة التي تركز بشكل ضيق على تقليل انبعاثات الكربون من خلال الطاقة النظيفة. يهدف هذا التوجه إلى معالجة التهديدات الأخرى التي تواجه البيئة وتشكل تهديدًا للبيولوجيا الصحية بنفس القدر، إن لم يكن أكثر.

مسعد الخطيب، محمد ابراهيم محمد(2023)

يهدف البحث إلى فهم دور مراكز تطوير الأداء الجامعي وأثرها في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للجامعات. لتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واختار عينة من العاملين في مركز تطوير الأداء الجامعي بالجامعة باستخدام عينة عشوائية تناسبية بحجم 100 عامل.أظهرت نتائج الدراسة أهمية جامعة المنصورة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يولي التحسين في جودة التعليم الأولوية العليا بما يتوافق مع المعايير العالمية، تلاها إتاحة التعليم للجميع بدون تمييز.كما أوضحت الدراسة دور مركز تطوير الأداء بالجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يركز المركز على توفير فرص التعلم مدى الحياة من خلال التعليم المستمر في المرتبة الأولى، وتحقيق التعليم الجيد في المرتبة الثانية.إن هذه الدراسة تُسلط الضوء على دور مراكز تطوير الأداء الجامعي في تعزيز الجامعات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقدم النتائج توجيهات قيمة لتحسين البرامج والاستراتيجيات الجامعية من أجل دعم التنمية المستدامة في مجتمعاتنا.

2023) .E ,Somova & .D.A ,Charkova

تسلط هذه الدراسة الضوء على موضوع تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية المستدامة. تهدف الدراسة إلى فهم آراء طلاب تخصص تكنولوجيا المعلومات حول دور التعليم في التنمية المستدامة وتوقعاتهم وسلوكياتهم تجاه أصحاب العمل المحتملين. تم استخدام استبيان لجمع البيانات من 260 طالبًا يدرسون تخصص تكنولوجيا المعلومات في جامعة بلغارية. أظهرت النتائج أن غالبية الطلاب (67.30٪) يعتقدون أن التعليم الجامعي يجب أن يعزز مهاراتهم الاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، اعتبر 55–65٪ منهم أن المناهج الأكاديمية الحالية فشلت في ربط المحتوى بالقضايا البيئية ذات الصلة. وجدت الدراسة توافقًا كبيرًا بين آراء الطلاب حول الاستدامة وسلوكياتهم المتوقعة في أماكن العمل. الطلاب الذين اعتقدوا أن أصحاب العمل يجب أن يقللوا من انبعاثات الكربون كانوا أكثر عرضة لرفض العمل في صناعة الوقود الأحفوري أو ترك وظائفهم إذا كانت الشركة تدعم هذه الصناعة. تسلط الدراسة الضوء على أهمية دمج مفهوم التنمية المستدامة في المناهج الأكاديمية وتأثير ذلك على تصرفات الطلاب المستقبلية في العمل. تقدم الدراسة معلومات قيمة للمجتمع الأكاديمي والوظيفي في مجال تكنولوجيا المعلومات بخصوص أهمية القضايا البيئية للشباب الذين يدرسون هذا التخصص.

مؤسسات التعليم العالي تلعب دورًا محوريًا في غرس مبادئ الاقتصاد الأخضر والاستدامة في الطلاب (Ngare et al., 2022) .

بينت هذه الدراسة ان هناك تحديات بيئية معقدة تحتاج إلى فهم عميق، ومن أجل تجاوز هذه التحديات، يجب دمج تعلم الاقتصاد الأخضر في مناهج التعليم لمساعدة الطلاب في فهم الروابط المعقدة بين الاقتصاد والبيئة بناءً على الدراسة التي تم ذكرها، حيث تحتاج الجامعات إلى تقديم تخصصات متعددة تشمل تعلم الاقتصاد الأخضر على مستوى الماجستير. واستقصت الدراسة عينات من عشر جامعات واكتشفت وجود تفاوت بينها في تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في البرامج التعليمية. وكان موضوع استدامة استخدام الموارد الطبيعية من بين المواضيع الخضراء الأكثر شيوعًا المدرجة في المناهج، وهناك حاجة لتعزيز البرامج الجامعية من خلال مراجعات منتظمة للمناهج الدراسية والدورات الدراسية في مختلف التخصصات، لتشجيع ظهور دراسات الاقتصاد الأخضر وتعزيز أهميتها. بشكل عام، يتعين على المؤسسات التعليمية تعزيز تكامل مفاهيم الاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية وتشجيع التعلم العملي بناءً على هذه النتائج، ويُوصى بتطوير وتعزيز البرامج الجامعية التي تهدف إلى تعزيز الوعي بالاقتصاد الأخضر والاستدامة بين الطلاب. وهذا يمكن أن يتم من خلال تحديث المناهج الدراسية وتضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مختلف التخصصات، مع توجيه الأسبقية لمواضيع الاقتصاد الأخضر وتفعيل التعلم العملي.

Balakris 2020

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نتائج التطورات والمواقف تجاه التنمية المستدامة بين الطلبة الماليزيين. تم إجراء البحث على 954 طالبًا من خمس جامعات في ماليزيا. تم توزيع استبانة على المشاركين لقياس مستوى تطورهم وموقفهم تجاه التنمية المستدامة.

أظهرت نتائج التحليلات أن المشاركين لديهم تصورات ومواقف إيجابية تجاه جميع أبعاد الاستدامة، وهي البيئة والاقتصاد والاجتماع، باستثناء القضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها. هذه النتائج تشير إلى أن المعلمين الذين يشاركون في تعليم التنمية المستدامة يحتاجون إلى التركيز بشكل خاص على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز الفهم والتوعية بهذه الجوانب في المستقبل.

تشكل هذه النتائج أهمية كبيرة لتحسين البرامج التعليمية حول التنمية المستدامة في الجامعات الماليزية. يجب أن يُعطى اهتمام خاص للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتمكين الطلاب من التعامل بشكل فعال مع التحديات والقضايا ذات الصلة في المستقبل. على الجامعات أن تتبنى أساليب تعليمية تشجع على التفكير النقدي والابتكار في مجال التنمية المستدامة

(اسماء، 2019)

حيث ركزت الدراسة على تحديد دور الجامعات المصرية في ترسيخ قيم المواطنة والقيم لدى طلابها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي واستندت إلى استبانة تم إعدادها بعناية لقياس مدى وجود هذه القيم بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس، توصلت الدراسة إلى وجود قيم مثل العدل في المعاملة والتسامح والانتماء وحفظ الممتلكات العامة ونبذ العنف، وأن هذه القيم أساسية للحفاظ على وحدة الوطن وتماسكه. كما أوصت الدراسة بتفعيل دور الجامعات في تنمية الانتماء الوطني لدى طلابها، من خلال تحسين الخطط الدراسية وتضمين مقررات تساهم في تعزيز قيم المواطنة الصالحة. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تستفيد الجامعات من

أنشطة الطلاب لتعزيز قيم المواطنة، وتحفيزهم على ممارسة الحوار البناء والنقد الهادف والتسامح والعدالة والمساواة واحترام الآخر (Mikulik, J., & Babina, M. (2008). (SD).

بينت هذه الدراسة التي درست تجارب مجموعة دول ان التنمية المستدامة هي واحدة من أكثر القضايا التي يتم مناقشتها بشكل مكثف في الوقت الحالي. إنها تشير إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية والحفاظ على البيئة الطبيعية، وذلك من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير السلبي على الأجيال المستقبلية، تعمل المجتمعات والمنظمات الدولية بجهد لتوعية المؤسسات والأفراد بأهمية التحرك نحو التنمية المستدامة. تتضمن هذه الجهود تعزيز الوعي بسلوكيات يمكن أن تكون ضارة للبيئة وتشجيع السلوكيات المستدامة. حيث بينت نتائج الدراسة ان الجامعات تلعب دورًا مهمًا في نقل المعرفة وتعزيز الوعي حيث يمكن أن تلعب دورًا أكبر في تنمية جيل ملتزم بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. كما اوصت أن تتخذ المؤسسات والأفراد إجراءات فعلية لتحقيق التنمية المستدامة، حتى وإن واجهوا مقاومة. يعني ذلك أنه يجب تنفيذ أفعال عملية تعكس التزامهم بالبيئة الطبيعية والتنمية المستدامة، سواءً عبر تطبيق

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجامعة التي تدرس\(درست) فيها	جامعة القدس	97	41.1%
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	56	23.7%
	جامعة بيرزيت	83	35.2%
الكلية التي تلتحق\ (كنت ملتحق) بها ضمن الجامعة؟	كلية الدراسات العليا	32	13.6%
	كلية الطب	29	12.3%
	كلية الهندسة	37	15.7%
	كلية العلوم والتكنولوجيا	25	10.6%
	كلية الأعمال والاقتصاد	62	26.3%
	كلية الحقوق	2	0.8%
	كلية الصحة العامة	4	1.7%
	كلية المهن الصحية	2	0.8%
	كلية الصيدلة	1	0.4%
	كلية التعليم التكاملي	1	0.4%
	كلية العلوم التطبيقية	10	4.2%
	كلية العلوم التربوية	2	0.8%
	كلية الآداب	8	3.4%
	كلية الدراسات الثنائية	10	4.2%
	أخرى	11	4.2%
مستوى البرنامج الدراسي .	دكتوراة	6	2.5%
	ماجستير	28	11.9%
	بكالوريوس	195	82.6%
	دبلوم متوسط	7	3.0%
مكان السكن	مدينة	136	57.6%
	قرية	93	39.4%
	مخيم	7	3.0%
الجنس	ذكر	117	49.6%
	أنثى	119	50.4%
الحالة الاجتماعية:	أعزب	146	61.9%
	متزوج	85	36.0%
	منفصل	2	0.8%
	أرمل	3	1.3%

ممارسات مستدامة في الأعمال أو الاستثمار في تكنولوجيا تدعم البيئة.

المنهجية والإجراءات

منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفيّ لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعات الفلسطينية في المحافظات الشمالية في فلسطين وتركزت في جامعات (فلسطين التقنية- خضوري في منطقة الشمال، جامعة بيرزيت في منطقة الوسط، وجامعة القدس في منطقة الجنوب).

عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من (236) طالباً وطالبة في جامعات (فلسطين التقنية- خضوري في منطقة الشمال، جامعة بيرزيت في منطقة الوسط، وجامعة القدس في منطقة الجنوب). وتم توزيع الاستبانة على الطلبة بشكل عشوائي عن طريق توزيع الاستبانة إلكترونياً.

جدول (1): خصائص عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة المستقلة

أداة الدراسة: تكونت أداة الدراسة من (23) فقرة. موزعة على (5) مجالات (المناهج (5) فقرات، المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة (4) فقرات، سلوك الاستدامة والتي تتكون من (البعد البيئي (5) فقرات، البعد الاجتماعي (6) فقرات، البعد الاقتصادي (3) فقرات) بالإضافة إلى المتغيرات الديمغرافية.

صدق الأداة (Validity): تم عرض الأداة على مجموعه من الأساتذة الجامعيين ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الفلسطينية، لإبداء رأيهم في مضمون فقرات الأداة وفاعليتها نحو الفئة المستهدفة وتم تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها بما يتناسب وواقع مجتمعنا الفلسطيني، وقد استخدم مقياس (Likert) الخماسي لقياس دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلاب، وتم تصحيح الفقرات الإيجابية لهذا المقياس على النحو التالي: (موافق جداً (5) نقاط، موافق (4)، محايد (3) نقاط، غير موافق (2) نقطة، غير موافق بشدة نقطة واحدة). ولغايات تفسير المُتوسطات الحسابية، حولت العلامة وفق المستوى الذي يتراوح ما بين (1-5) درجات، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى - الحد الأدنى (للتدرج)}=5-1}{\text{عدد المستويات المفترضة}=5} = 0.80$$

وصنف إلى خمسة مستويات، هي: مستوى منخفض جداً (من 1- أقل من 1.80)، مستوى منخفض (من 1.80- أقل من 2.60)، مستوى مُتوسط (2.60- أقل من 3.40)، مستوى مُرتفع من (3.40- أقل من 4.20)، مستوى مرتفع جداً (4.20-5).

ثبات الأداة (Radiality): بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة، تم حساب معامل الثبات للأداة عن طريق استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للأداة (0.88)، وهي قيمة مقبولة إحصائياً.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة عن السؤال كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة حسب الفقرات والدرجة الكلية كما يوضحه الجدول (2):

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات والدرجة الكلية لمستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
اعرف مبادئ التنمية المستدامة السبعة عشر	2.67	1.16	**متوسط**
اساعد الاخرين على فهم مبادئ التنمية المستدامة	2.53	1.06	**منخفض**
استخدم مبادئ التنمية المستدامة في حياتي اليومية	2.72	1.07	**متوسط**
اتابع الشركات والمؤسسات التي تهتم بمبادئ التنمية المستدامة	2.41	0.98	**منخفض**
الدرجة الكلية	**2.58**	**0.93**	**منخفض**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (2) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة بلغ (2.58)، وبتقدير منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين "اتابع الشركات والمؤسسات التي تهتم بمبادئ التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي بلغ (2.41)، وبتقدير منخفض و"اعرف مبادئ التنمية المستدامة السبعة عشر" بمتوسط حسابي (2.67)، وبتقدير متوسط.

السؤال الثاني: ما مستوى سلوك الاستدامة في الابعاد (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) لدى الطلبة؟

وللإجابة عن السؤال كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى سلوك الاستدامة في الابعاد (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) لدى الطلبة حسب الأبعاد والدرجة الكلية كما يوضحه الجدول (3):

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد والدرجة الكلية لمعرفة مستوى سلوك الاستدامة في الابعاد (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) لدى الطلبة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
اعادة التدوير نهج مطبق في حياتي اليومية	2.47	1.06	**منخفض**
اقول بفصل نفايات الطعام عن القمامة الاخرى	2.63	1.30	**متوسط**
أشجع القيام بجمع بقايا الطعام من الكافتيريا واستخدامها	2.30	1.16	**منخفض**
أشجع الشراء من الشركات صديقة البيئة	1.73	0.81	**منخفض جداً**
أشجع ري المزروعات في المياه المعاد معالجتها	1.91	0.92	**منخفض**
اعادة التدوير نهج مطبق في حياتي اليومية	2.21	0.72	**منخفض**
الدرجة الكلية للبعد البيئي	**1.57**	**0.72**	**منخفض جداً**
احرص عند استخدام التكنولوجيا معاملة الناس باحترام كما افعل بالواقع	1.78	0.83	**منخفض جداً**
اظهر نفس القدر من الاحترام للرجال والنساء والفتيات	1.88	0.93	**منخفض**
اتجنب الشراء من الشركات ذات السمعة السيئة في رعاية موظفيها	2.34	1.12	**منخفض**
احرص على المساواة بين الجنسين في كل سلوكي	1.60	0.77	**منخفض جداً**

اتعامل مع الجميع بنفس الاسلوب	1.78	0.56	**منخفض جداً**
لدي الاستعداد للتبرع بالكتب والاغراض الاخرى التي لا استخدمها	1.43	0.70	**منخفض جداً**
الدرجة الكلية للبعد الاجتماعي	**2.11**	**0.94**	**منخفض**
أساهم في إطفاء أنوار القاعات والغرف غير المستخدمة باستمرار	1.69	0.85	**منخفض جداً**
أفكر دائما في طرق مبتكرة لإعادة استخدام الادوات القديمة	1.74	0.67	**منخفض جداً**
أدعوا باستمرار الى المحافظة على صيانة صنابير المياه ودورات المياه لمنع هدر المياه	1.93	0.52	**منخفض**
الدرجة الكلية للبعد الاقتصادي	**2.47**	**1.06**	**منخفض**
الدرجة الكلية	**1.93**	**52.0**	**منخفض**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمستوى سلوك الاستدامة لكل من الابعاد (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) لدى الطلبة بلغ (1.93)، وبتقدير منخفض، وتراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات ما بين (1.57–2.47)، بحيث حصل البُعد الاقتصادي على متوسط حسابي بلغ (2.47) وبتقدير منخفض، كما حصل البُعد البيئي على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (1.57) وبتقدير منخفض جداً، كما جاءت فقرات الأبعاد الثلاث بمستوى منخفض أو منخفض جداً، مما يدلل على أن مستوى سلوك الاستدامة لدى الطلبة بأبعادها الثلاث جاءت منخفضة ومنخفضة جداً.

السؤال الثالث: ما دور المناهج في الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟

وللإجابة عن السؤال كان لا بد من إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور المناهج في الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة حسب الفقرات والدرجة الكلية كما يوضحه الجدول (4):

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات والدرجة الكلية لدور المناهج في الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
تحتوي الخطة الدراسية في تخصصي على مساق في التنمية المستدامة	2.76	1.23	**متوسط**
تحتوي الخطة الدراسية في تخصصي على كثر مساق في التنمية المستدامة	3.05	1.20	**متوسط**
تتضمن كل خطة مساق على وحدة حول مبادئ التنمية الاستدامة	2.86	1.15	**متوسط**
يوجد انشطة بحثية لكل مساق لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة	2.70	1.08	**متوسط**
يتطرق مدرسو الكلية الى مبادئ التنمية المستدامة في محاضراتهم	2.77	1.11	**متوسط**
الدرجة الكلية	**2.83**	**0.99**	**متوسط**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدور المناهج في الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة بلغ (2.83)، وبتقدير متوسط، وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (2.70–3.05)، بحيث حصلت الفقرة "تحتوي الخطة الدراسية في تخصصي على كثر مساق في التنمية

المستدامة" على أعلى متوسط حسابي وبلغ (3.05)، وبتقدير متوسط كما حصلت الفقرة " بوجد انشطة بحثية لكل مساق لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة" على أقل المتوسطات الحسابية وبلغ (2.70) وبتقدير متوسط.

السؤال الرابع: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة باختلاف متغير (الجامعة)؟

للإجابة عن السؤال كان لا بد من فحص الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) حول دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى إلى متغير الجامعة.

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، تبعا لمتغير الجامعة كما يوضحه الجدول (5)

جدول (5): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية لدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، تبعا لمتغير الجامعة

المجال	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	جامعة القدس	91	3.00	1.01
	جامعة فلسطين التقنية-خضوري	49	2.54	0.92
	جامعة بيرزيت	75	2.81	0.98

يتضح من خلال الجدول (5): وجود فُروق ظاهرية بين المُتوسطات الحسابية، وذلك تبعاً لمُتغير الجامعة، ولمعرفة إذا كانت هذه الفُروق دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول **(6)**.

جدول (6): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي للدرجة الكلية لدور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، تبعا لمتغير الجامعة

الإطار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الدرجة الكلية	بين المجموعات	6.65	2	3.32	3.47	0.03
	داخل المجموعات	203.08	212	0.96		
	المجموع	209.72	214			

يتبين من الجدول (6) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية جاء أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) حول دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى إلى متغير الجامعة.

ولمعرفة لصالح من تكون هذه الفروق استخدم اختبار (شيفيه) حسب ما هو مبين في الجدول (7) التالي

الجدول (7): اختبار شيفيه لمعرفة المفروق البعدية تبعا لمتغير الجامعة

جامعة القدس	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	.45495*
	جامعة بيرزيت	0.19247

يتضح من خلال الجدول (7) أن الفروق جاءت بين جامعتي القدس من جهة وفلسطين التقنية–خضوري من جهة أخرى ولصالح الطلبة في جامعة القدس.

السؤال الخامس: هل يوجد أثر للمناهج في المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة؟

الفرضية الأولى: لا توجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) لإسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.

من أجل قياس مدى إسهام (المناهج في الجامعات الفلسطينية) في أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، استخدم معامل الانحدار الخطي والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى اسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		قيمة ت	مستوى الدلالة	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري				
المناهج في الجامعات الفلسطينية	0.496	0.510	6.115	0.00	.246	.238

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 > p *)

يتضح من الجدول (8) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) لإسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، ويلاحظ أن المناهج في الجامعات الفلسطينية قد فسرت (23.8%)، من نسبة التباين في مستوى أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.

وبلغ معامل الأثر (0.50) بمعنى أنه كلما تغير دور المناهج في الجامعات الفلسطينية بدرجة واحدة يحدث تغير موجب طردي في أبعاد التنمية المستدامة بمقدار (.50).

السؤال السادس: هل يوجد أثر للمناهج في مستوى سلوك الاستدامة لدى الطلبة؟

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) لإسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة.

من أجل قياس مدى إسهام (المناهج في الجامعات الفلسطينية) في أبعاد سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة، استخدم معامل الانحدار الخطي البسيط والجدول (9) يوضح ذلك:

الشكل (2): إسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.

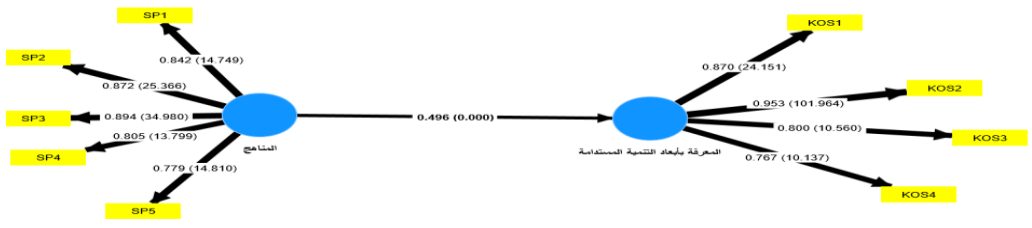

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى اسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		قيمة ت	مستوى الدلالة	التباين المفسر R^2	معامل الارتباط المعدل
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري				
المناهج في الجامعات الفلسطينية	0.48	0.53	828.3	0.00	0.23	0.222

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05 *)**

يتضح من الجدول (9) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ .05) لإسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة، ويلاحظ أن المناهج في الجامعات الفلسطينية قد فسرت (22.2%)، من نسبة التباين في مستوى أبعاد سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة.

وبلغ معامل الأثر (0.48) بمعنى أنه كلما تغير دور المناهج في الجامعات الفلسطينية بدرجة واحدة يحدث تغير موجب طردي في أبعاد سلوك الاستدامة بمقدار (.48)، والشكل (2) يمثل نموذج الأثرز

السؤال السابع: هل يوجد أثر للمعرفة بأبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة لدى الطلبة؟

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤.05) للمعرفة بمدى اسهام أبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة.

من أجل قياس مدى إسهام (أبعاد التنمية المستدامة) في سلوك الاستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة، استخدم معامل الانحدار الخطي البسيط والجدول (10) يوضح ذلك:

الشكل (3): مدى إسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في أبعاد سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة

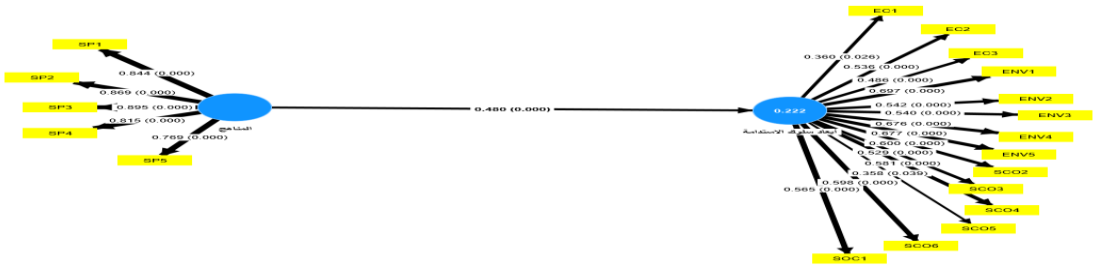

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى اسهام أبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة

النموذج	المعاملات غير المعيارية	قيمة ت	مستوى	التباين	معامل

	معامل الانحدار	الخطأ المعياري		الدلالة	المفسر R^2	الارتباط المعدل
أبعاد الاستدامة	0.531	0.57	9.267	0.000	282	0.274

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 > p *)**

يتضح من الجدول (10) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 ≥α) لمدى اسهام أبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة، ويلاحظ أن أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية قد فسرت (27.4%)، من نسبة التباين في مستوى سلوك الاستدامة من وجهة نظر الطلبة.

وبلغ معامل الأثر (0.531) بمعنى أنه كلما تغيرت أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية بدرجة واحدة يحدث تغير موجب طردي في أبعاد سلوك الاستدامة بمقدار (.531)، والشكل (3) يمثل نموذج الأثر

نتائج الدراسة تشير إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة حول كل محور:

مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة:

من وجهة نظر الطلاب، كان مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة منخفضًا، حيث بلغ المتوسط الكلي 2.58. وقد تباينت تقديرات الفقرات المتعلقة بمتابعة الشركات المهتمة بمبادئ التنمية المستدامة ومعرفة مبادئ التنمية المستدامة السبعة عشر بين تصنيفات منخفضة ومتوسطة.

مستوى سلوك الاستدامة في الأبعاد

بينما كان مستوى سلوك الاستدامة في البعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي منخفضًا بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الكلي 1.93. تراوحت المتوسطات بين 1.57 و2.47، ولاحظنا أن المتوسطات الأدنى كانت في البعد البيئي، بينما كانت المتوسطات الأعلى في البعد الاقتصادي.

الشكل (4): أبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة في الجامعات الفلسطينية

دور المناهج في تعزيز التنمية المستدامة:

بالنسبة لدور المناهج في تعزيز التنمية المستدامة، أظهرت نتائج الدراسة أن الطلاب يرون أن المناهج في الجامعات لها دور مهم في تعزيز هذه التنمية..

اختلاف تقديرات الطلاب حسب الجامعة:

تميزت النتائج بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الطلاب حول دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة باختلاف الجامعات.

أثر المناهج في تعزيز المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة:

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إحصائي ودال على مستوى الدلالة (p < 0.05) لإسهام المناهج في الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة. وقد تمثلت هذه المساهمة في نسبة 23.8٪ من تفسير التباين في مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة لدى الطلاب. ومعامل الأثر كان 0.50، مشيرًا إلى أن تغيير المناهج بدرجة واحدة يؤدي إلى تغيير موجب وطردي في مستوى المعرفة بأبعاد التنمية المستدامة

أثر المناهج في مستوى سلوك الاستدامة:

أيضًا، أظهرت الدراسة وجود أثر إحصائي دال (p < 0.05) لإسهام المناهج في الجامعات الفلسطي

نية في تعزيز مستوى سلوك الاستدامة لدى الطلاب. تبيّن أن المناهج في الجامعات قد شرحت نسبة 22.2٪ من التباين في مستوى سلوك الاستدامة. معامل الأثر كان 0.48، مشيرًا إلى أن تغيير المناهج بدرجة واحدة يؤدي إلى تغيير موجب وطردي في مستوى سلوك الاستدامة.

أثر معرفة أبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة: بالإشارة إلى أثر معرفة أبعاد التنمية المستدامة في سلوك الاستدامة لدى الطلاب، أظهرت النتائج وجود أثر إحصائي دال (p < 0.05)، حيث تبيّن أن أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية قد ساهمت بنسبة 27.4٪ من التباين في مستوى سلوك الاستدامة. معامل الأثر كان 0.531، مشيرًا إلى أن تغيير معرفة أبعاد التنمية المستدامة بدرجة واحدة يؤدي إلى تغيير موجب وطردي في مستوى سلوك الاستدامة.

التوصيات

على ضوء نتائج التحليل التي خرجت بها الدراسة يوصي الباحثان باستخلاص التوصيات التالية حول دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث تصبح الجامعات قوة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في بناء مجتمع أكثر استدامة وازدهارًا لخدمة الأجيال الحالية والمستقبلية. وهذه التوصيات هي:

1. **تحديث مناهج الجامعات:** ينبغي أن تقوم الجامعات بتحديث مناهجها لتشمل مواضيع متنوعة حول الاستدامة، بما في ذلك البيئة والاقتصاد والبعد الاجتماعي. يجب أن تركز هذه المواضيع على التطبيق العملي لمفاهيم الاستدامة لتمكين الطلاب من تحقيق التنمية المستدامة في حياتهم المهنية.
2. **تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي:** يجب أن تنشئ الجامعات شراكات قوية مع الشركات والمنظمات المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل. يمكن لمراكز التميز في التنمية المستدامة أن تكون وسيطًا في تحقيق هذه الشراكات وتبادل المعرفة والخبرات.
3. **تمكين الطلاب بالمهارات اللازمة:** يجب على الجامعات تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لتطبيق مفاهيم الاستدامة في الحياة العملية. ينبغي أن يتم تعزيز الوعي بأهمية المسؤولية المجتمعية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة.
4. **دعم البحث والتطوير:** يمكن للجامعات تعزيز أبحاث التنمية المستدامة وتحفيز الابتكار في هذا المجال. يجب أن تعمل الجامعات على تشجيع البحث وتطوير حلول مستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
5. **تبني الأدوات التكنولوجية:** ينبغي للجامعات أن تدعم استخدام التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة. يمكن أن تكون التكنولوجيا مفتاحًا في تحقيق أهداف الاستدامة وتعزيز الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد.

6. **دمج الاستدامة في الهياكل الإدارية:** ينبغي أن تتبنى الجامعات مبادرات داخلية لتعزيز الاستدامة في هياكلها الإدارية وعملياتها. يمكن أن تكون الجامعات مثالًا يحتذى به في تطبيق مفاهيم الاستدامة في ممارساتها اليومية
7. **وعي الطلبة:** على الجامعات الفلسطينية العمل على زيادة وعي طلبتها بمبادئ واهداف التنمية المستدامة من خلال تضمينها في مساقات البرامج الاكاديمية ذات العلاقة؛ مثل برامج الاعمال الادارية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والصحية والقانونية وغيرها، لما لأهمية ذلك في تعزيز فهم الطلبة لها واستخدامها في حياتهم اليومية
8. **التعاون بين الجامعات:** ضرورة التعاون بين الجامعات المحلية المختلفة في تبادل البرامج والنشاطات التي تعزز أهداف التنمية المستدامة لتقليل الفجوات الظاهرة في مدى وعي طلبتها
9. **سلوك الطلبة:** على الجامعات تشجيع سلوك الطلبة في المحافظة على البيئة والموارد المتاحة من خلال تطوير مظاهر البنية التحتية فيها وتعزيز نماذج المحافظة على البيئة وزيادة التدوير. كذلك، تشجيع سلوك الطلبة الاجتماعي المعزز للتنمية المستدامة من خلال تطوير نشاطات التبرع والتطوع وتبادل الموارد المتاحة بين الطلبة
10. **البعد الاقتصادي:** ضرورة تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال زيادة الاستثمار والتوعية في المحافظة على موارد الطاقة والمياه وإعادة استخدام الموارد القديمة وغيرها
11. **العمل المشترك:** تعزيز الجهود المشتركة والمتكاملة بين قطاعات الاعمال والجامعات والمؤسسات التنموية والذي من شأنه أن يساهم في تبادل المعرفة والخبرات وتطوير القدرات البشرية في مجال الاستدامة. تعتبر المناهج الجامعية أدوات قوية لتعزيز العمل المشترك في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لصالح الأجيال الحالية والمستقبلي

المراجع:

العوضي، م. (2003). التنمية المستدامة: نحو توازن البيئة والاقتصاد والمجتمع. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

الأمم المتحدة. (2030). أهداف التنمية المستدامة.

World Health Organization. (2022). Sustainable development goals. https://www.who.int/westernpacific/health-topics/sustainable-development-goals

World Economic Forum. (2021). Accelerating Sustainable Development: Guiding Principles for University Engagement. https://www.weforum.org/whitepapers/accelerating-sustainable-development-guiding-principles-for-university-engagement

International Labour Organization (ILO). (2020). Universities and sustainable development: A case for international university cooperation in support of the 2030 Agenda. https://www.ilo.org/global/topics/cooperatives/news/WCMS_750318/lang--en/index.htm

Barriga, A. F. (2017). Integrating sustainable development into university curriculum: The case of the University of the Philippines Los Baños. Asia-Pacific Journal of Innovation in Hospitality and Tourism, 6(3), 227-238.

Al-Saidi, M., & Hammad, R. (2018). Integrating sustainable development into higher education curricula: A case study from the Middle East. International Journal of Sustainability in Higher Education, 19(6), 1087-1104.

Abu Hilal, M. M., Zain, M. Z. M., & Muhammad, A. S. H. (2020). Role of universities in achieving sustainable development goals: A bibliometric analysis. Sustainability, 12(6), 2220.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (2020). Higher education and sustainable development: Paradox and possibility. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371961

European Commission. (2021). European Green Deal. https://ec.europa.eu/info/strategy/priorities-2019-2024/european-green-deal_en

Machado, C. F., & Davim, J. P. (n.d.). Sustainability in the Modernization of Higher Education: Curricular Transformation and Sustainable Campus

Ngare, I., Otieno, D., Ogutu, E., Opiyo, L. (2022). Inclusion of green economy and sustainability programs in higher education institutions: Examining the case of Kenyatta University, Kenya. Educational Research and Reviews, 17(6), 168-175. DOI: 10.5897/ERR2022.4241..

Mikulik ,J & ,.Babina, M. (2008). The Role of Universities in Environmen Management .Journal Name, Volume(Issue), 527-53Top of Form

Basheer ,A., Sindiani, A., Gulacar, O., Eilks, I & ,.Hugerat, M. (2023) Exploring Preand In-service Science Teachers' Green Chemistry and Sustainability Awareness and Their Attitudes Towards Environmental Education in Israel. International Journal of Science and Mathematics Education, 21, 1639–..1659

Machado ,A. R & ,.Davim, J. P. (2023). Sustainable Development ChallengesAn Overview. In Sustainable Development Goals (pp. 1-15). Springer.

خطة التنمية المستدامة لعام. (2030).

Jimenez ,A & ,.Kabachnik, P. (2023). The Role of Universities in Achieving the Sustainable Development Goals: A Comparative Study. International Journal of Sustainability in Higher Education.

درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة

أ.د. فايز على الأسود أ. حياة خليل الددح

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بمجاله التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (284) معلما ومعلمة من معلمي المدارس الخاصة، وقد شكلت العينة نسبة (25%) من حجم مجتمع الدراسة، ومثلت الاستبانة أداة جمع البيانات، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن الدرجة الكلية لتوافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر معلميها؛ حصلت على وزن نسبي (82.68%) أي بدرجة كبيرة. أما ترتيب محاور الاستبانة حسب أوزانها النسبية من الأعلى فالأدنى: محور المعلم بوزن نسبي (85.80%) وبدرجة كبيرة جدا، ثم محور الطالب بوزن نسبي (84.31%) وبدرجة كبيرة جدا، يليه محور الإدارة المدرسية بوزن نسبي (83.37%) وبدرجة كبيرة، ثم محور المناهج الدراسية بوزن نسبي (80.46%) وبدرجة كبيرة، وأخيراً محور المجتمع المحلي بوزن نسبي (79.44%) وبدرجة كبيرة. كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغيري: (الجنس، المؤهل العلمي). وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في محاور (الطالب، المناهج الدراسية، المجتمع المحلي) في المدارس الخاصة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، بينما وجدت فروق بين من سنوات خدمتهم من (1 – 3) سنوات وسنوات خدمتهم أكثر من (3 –10) سنوات من جهة وممن سنوات خدمتهم أكثر من(10) سنوات من جهة أخرى، في المحورين الإدارة المدرسية والمعلم وفي الدرجة الكلية لاستبانة مؤشرات جودة التعليم، وكانت الفروق لصالح ممن سنوات خدمتهم من (1–3) سنوات وسنوات خدمتهم أكثر من (3– 10) سنوات.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات جودة التعليم، المدارس الخاصة، محافظات غزة.

The degree of availability of Indicators of the quality of education in private schools in Gaza governorates Researcher:

Abstract

The study aimed to identify the degree of availability of indicators of educational quality in private schools in the Gaza Strip. The study followed a descriptive analytical approach, and the sample of the study consisted of 284 teachers from private schools, representing 25% of the study population. The questionnaire was used as a data collection tool. The most important findings of the study were as follows: The overall degree of availability of indicators of educational quality in private schools in the Gaza Strip, from the perspective of their teachers, obtained a relative weight of 82.68%, indicating a high degree. The order of the questionnaire axes from highest to lowest relative weights were as

follows: The teacher axis with a relative weight of 85.80%, indicating a very high degree, followed by the student axis with a relative weight of 84.31%, also indicating a very high degree. Then, the school administration axis with a relative weight of 83.37%, indicating a high degree, followed by the curriculum axis with a relative weight of 80.46%, indicating a high degree. Finally, the local community axis with a relative weight of 79.44%, indicating a high degree. The study also showed no statistically significant differences in the mean estimates of the study sample regarding the degree of availability of indicators of educational quality in private schools in the Gaza Strip attributed to the variables of gender and educational qualification. Similarly, there were no statistically significant differences in the mean estimates of the study sample regarding the degree of availability of indicators of educational quality in the axes of student, curriculum, and local community in private schools attributed to the variable of years of service. However, differences were found between those with 1-3 years of service and those with more than 3-10 years of service on one hand, and those with more than 10 years of service on the other hand, in the school administration and teacher axes, as well as in the overall degree of the questionnaire on indicators of educational quality. The differences were in favor of those with 1-3 years of service and those with more than 3-10 years of service.

Keywords: Indicators of educational quality, private schools, Gaza Strip

مقدمة

يُعد قطاع التعليم بمستوياته كافة أحد القطاعات الحيوية المؤثرة في تنمية المجتمعات، ويحظى مفهوم جودة التعليم فيها بمكانة خاصة لدى قيادات مؤسسات هذا القطاع نظراً للعلاقة المباشرة بين جودة التعليم والنمو المجتمعي والاقتصادي للمجتمع، وبسبب هذه العلاقة، فإن تقدم وتطور المجتمعات هو انعكاس لمستوى جودة الأنظمة التربوية في هذه المجتمعات. وتشهد مؤسسات التعليم المختلفة تطورات وتغيرات مستمرة في أساليب التدريس وأنماط التعليم المدرسي ومجالاته مع ما تشهده بيئة عمل هذه المؤسسات من تغيرات ومؤثرات تحتّم هذا التغيير.

وتواجه الأنظمة التربوية في معظم دول العالم مجموعة من التحديات والتحولات المهمة التي من أبرزها التقدم السريع في مجال التكنولوجيا، وشبكة الاتصالات، وإدارة الجودة، ... وغيرها، ولهذا أصبحت كل مؤسسات التعليم أمام هذه التحديات بحاجة ماسة إلى التطوير والتغيير الهادف لمواكبة ما هو جديد وحديث. ولكي يتحقق التغيير الحقيقي في مؤسسات التعليم العام، يجب إعادة النظر أولاً في مدخلات العملية التعليمية التعلمية من إدارة مدرسية، وطالب، ومعلم، ومناهج دراسية، ودور المجتمع المحلي (الجعافرة، 2012: 70).

وقد حظي مفهوم جودة التعليم باهتمام الباحثين لما له من فائدة في توفير البيانات والمعلومات التي تمكّن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات صائبة للإنفاق على التعليم وتحسين مخرجاته، حيث يُعد الاهتمام بجودة مخرجات التعليم من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وطموحاته في أي دولة (زغوان، 2009: 3).

وتعد المؤسسة التربوية أداة حيوية في المجتمعات الإنسانية، فالتربية هي مدخل للتنمية الشاملة، وهي الحصن المنيع الذي تلجأ إليه المجتمعات في حال تعرضها للمحن والشدائد، وإذا كانت المؤسسات التربوية هي الأداة الحيوية في المجتمع، فإن الإدارة التربوية هي نقطة البدء في عملية إصلاح التعليم ليواكب تطلعات المجتمع (عياصرة والفاضل، 2006: 13).

ولما كان التعليم المدرسي هو الأساس للمراحل التعليمية الأخرى كافة، ومخرجاته من الطلبة هي مدخلات لمراحل التعليم الأخرى؛ فإن أي خلل في أي جزء من أجزاء العملية التعليمية بالتعليم المدرسي ستؤدي بالضرورة للتأثير سلباً على باقي مراحل التعليم المختلفة.

يتضح من مما سبق أهمية توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة في إصلاح منظومة التعليم بمراحله بدأ بتجويد التعليم المدرسي الأساسي بمكوناته كافة، سواء على صعيد تجويد المناهج الدراسية وطرق التعليم والتعلم، أو تجويد الطالب من خلال المناهج الدراسية الجيدة وطرق التدريس المختلفة، أو بتجويد كفاءة المعلم وتوفير كل ما يساعده على الإبداع في التدريس المدرسي، أو تحسين فعالية أداء الإدارة المدرسية، أو بالمساهمة في خدمة المجتمع المحلي وربط احتياجات المجتمع بتطوير العملية التعليمية في المدارس، وهذه جميعها تضمن في حال إصلاحها إصلاح منظومة التعليم في ظل معايير جودة التعليم المعاصرة، ولأهمية توافر مؤشرات جودة التعليم في مؤسسات التعليم بشكل عام؛ فقد تناول العديد من الباحثين هذا الموضوع بالدراسة والتحليل على قطاعات تعليمية مختلفة. فمن المحاولات الجادة التي تناولت موضوع جودة التعليم:

دراسة (حسن وآخرون، 2023) التي هدفت التعرف على مستوى تحقق معايير جودة التعليم في المدارس الأهلية من وجهه نظر مدراءها وأوضحت نتائج الدراسة أن مستوى تحقيق معايير جودة التعليم في المدارس الأهلية الابتدائية تراوحت بين المتوسط والجيد، أما مستوى الجودة في المدارس الثانوية تراوحت بين المقبول والجيد.

كما هدفت دراسة (الكثيري وآخرون، 2023) الى الكشف عن واقع ممارسات مديرات المدارس لمعايير جودة التعليم الالكتروني في المرحلة المتوسطة بمحافظة جدة على مستوى تحقق معايير جودة التعليم في المدارس الأهلية من وجهه نظر مدراءها وتوصلت نتائج الدراسة أن واقع ممارسات مديرات المدارس لمعايير جودة التعليم الالكتروني في المرحلة المتوسطة جاءت بتقدير عام 66.32%.

بينما جاءت دراسة بارنز وآخرون (Barnes ,el all, 2021)التي هدفت الى الكشف عن بناء الجودة: خدمات تعليم ورعاية الطفولة الأسترالية (ECEC) خلال كوفيد 19 وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الضغوط المتزايدة على البرامج خلال كوفيد 19 التي حدثت من مايو إلى أغسطس 2020 في ولاية فيكتوريا. فان المعلمين قد أصيبوا بالإحباط بسبب عدم تقدير جهدهم وكذلك عدم الاعتراف بأنهم قاموا بتوفير تعليم جيد أثناء الاغلاق.

في حين جاءت دراسة إيدي وآخرون(Eadie,el all, 2022) التي هدفت التعرف الى مجالات الجودة في التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة: مراجعة نطاق لمدى واتساق الأدبيات وتوصلت الدراسة الى وضع تصور للجودة في التعليم والرعاية فمرحلة الطفولة المبكرة كانت في ثلاثة مجالات: الهيكلية والعملية والنظام، كما وجد تباينًا كبيرًا في عدد الدراسات المشمولة في كل مجال ومجال فرعي للجودة، وكان أكبر عدد من التحليلات الوصفية والمراجعات المنهجية المتعلقة بالبرامج والتدخلات والمناهج (جودة العملية) والتطوير المهني والدعم (الجودة الهيكلية).

أما دراسة المعيا وآخرون (Almaiah,el all, 2022) هدفت التعرف الى قياسات الجودة في تعزيز قابلية استخدام تطبيقات التعلم من خلال الهاتف المتنقل أثناء كوفيد 19، وأظهرت نتائج الدراسة أن جودة الخدمة وجودة المعلومات وجودة النظام هي من أهم عناصر الجودة التي توفر إرشادات التعلم عبر الهاتف المحمول.

كما أن دراسة المعيا وآخرون (Almaiah,el all, 2022) التي هدفت الى الكشفت عن معوقات تحقيق الجودة في

التعليم عن بعد خلال جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الأساتذة والطلاب واجهوا عقبات ذاتية عن فضلاً عن عقبات تربوية وفنية.

بينما جاءت دراسة ريزائي وآخرون (Rezaee,el all, 2019) التي هدفت التعرف إلى اتجاهات الطلبة في جامعة شيراز للعلوم الطبية في إيران تجاه جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم، وأسفرت الدراسة أن توقعات الطلبة لجميع الأبعاد المكونة للاستبانة (73.6%) أعلى من إدراكهم الفعلي لهذه الأبعاد (53%)، وكذلك عدم وجود اختلاف جوهري بين الذكور والاناث حول توقعاتهم لجودة الخدمة التعليمية.

أما دراسة (علوش وسلمان، 2018) هدفت إلى تحديد المعوقات التي تواجه تطبيق معايير إدارة جودة التعليم في مديريتي تربية الرصافة الأولى والثانية، وأظهررت الدراسة وجود معوقات حقيقية تواجه تطبيق معايير إدارة الجودة في المديريات المبحوثة ومنها قلة المعلومات والخبرة في امكانية التطبيق بين مديري المدارس والكوادر التدريسية فيها.

في حين هدفت دراسة (المقيد، 2018) التعرف إلى واقع تطبيق معايير نظام إدارة الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس الحكومية بمحافظات غزة وعلاقته بمستوى أداء العاملين، وأوضحت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق معايير نظام إدارة الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس الحكومية بمحافظات غزة جاء بدرجة كبيرة، وكذلك جاء مستوى أداء العاملين بالمدارس المبحوثة بمستوى كبير جداً، وكما وجودت فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع تطبيق معايير نظام إدارة الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس الحكومية بمحافظات غزة وعلاقته بمستوى أداء العاملين فيها تعزى لمتغيرات الجنس والمرحلة التعليمية، فيما لم توجد فروق تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

بينما جاءت دراسة فولوسوفيتش وآخرون (Volosovets,el all, 2017) والتي هدفت إلى تقييم فعالية جودة التعليم قبل المدرسي في مؤسسات التعليم الروسية أظهرت أن (97%) من المبحوثين أعطوا تقيماً ضعيفاً لجودة التعليم قبل المدرسي في روسيا، كما أن الخبرات الأكاديمية جميعها جاءت جيدة، حيث أن (77%) من العينة يعتقدون أن لديهم القدرة للعمل في أي بيئة. كما قام (الجعافرة، 2012) بدراسة هدفت الى معرفة درجة تطبيق معايير جودة التعليم في مدارس مديريتي تربية الكرك والعقبة في إقليم جنوب الأردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين، وبينت الدراسة أن تطبيق معايير جودة التعليم في مدارس مديريتي تربية الكرك والعقبة من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في مجال الإدارة المدرسية والطالب جاء بمستوى متوسط، بينما جاء مجال كل من: المعلم، المنهاج، المجتمع المحلي بمستوى منخفض، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة تطبيق معايير جودة التعليم في مدارس مديريتي تربية الكرك والعقبة في إقليم جنوب الأردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين تعزى لمتغيري المنطقة التعليمية والجنس.

بينما تناول (الطيطي وجبر، 2012) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع جودة التعليم في المدارس الأساسية الحكومية في مديريات التربية والتعليم في فلسطين ومتطلبات تطبيقها من وجهة نظر المشرفين التربويين والإدارات المدرسية، وأوضحت الدراسة أن متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة نحو واقع تطبيق جودة التعليم في المدارس الأساسية الحكومية في المديريات المبحوثة جاء بمستوى ضعيف، كما أبانت النتائج وجود فروق تبعاً لمتغيرات المديرية والمسمى الوظيفي والخبرة، فيما تبين عدم وجود فروق تبعاً للجنس والمؤهل العلمي.

كما قام أديوسُن (Adeosun, 2010) بدراسة هدفت إلى استكشاف سياسات التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك (26.2%) من عينة الدراسة هم معلمين غير مؤهلين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المدرسي، كما بينت أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة هم معلمون مؤهلون حديثاً لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المدرسي.

في حين تناول ألابا (Alaba, 2010). دراسة هدفت التعرف إلى الجهود الحكومية المبذولة لضمان جودة التعليم في المدارس الأساسية في نيجيريا. وتوصلت نتائج الدراسة أن (54%) من المدارس المبحوثة لم تطبق معيار توفير معلم

واحد لكل 30 طالباً وفقاً للمعايير الحكومية الموضوعة بهذا الخصوص، وأن سجلات الحضور وتقارير العمل للمعلمين يتم حفظها بشكل سيء. وأن أغلب المدارس المبحوثة تفتقر إلى وجود مختبرات العلوم الأساسية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تواجه بيئة الأعمال الفلسطينية في العصر الراهن تحديات وصعوبات كبيرة وتغيرات سريعة في الظروف المحيطة بها، والتي فرضت على منظمات الأعمال المختلفة ضرورة توفر نماذج وأنماط من القيادات الإدارية الناجحة. وتمثل المدارس التعليمية أهم عنصر مكون لبيئة العمل، والأساس في تنمية الإنسان الفلسطيني وتهيئته للدراسة في مراحل التعليم المختلفة المتقدمة والعمل في مؤسسات الأعمال المختلفة فيه، وبذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة؟، وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

ما الدرجات التقديرية لتوافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر معلميها؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير سنوات الخدمة (1-3، أكثر من 3-10، أكثر من 10)؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير مستوى التعليم (بكالوريوس فأقل، دراسات عليا)؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

تحديد درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر معلميها.

الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى للمتغيرات الديمغرافية: (الجنس، سنوات الخدمة، مستوى التعليم)

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية للدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

تتزامن هذه الدراسة مع التوجيهات التربوية الحديثة التي تدعو إلى ضرورة الأخذ أبعاد مؤشرات جودة التعليم من أجل تحسين واقع العملية التعليمية التعلمية في جميع جوانبها وفي كافة مستويات ومراحل النظام التعليمي؛ كما وتعتبر مدارس التعليم الأساسي الخاصة كمجتمع للدراسة؛ من القطاعات الخدماتية الهامة التي تؤثر بالضرورة على كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية بأي دولة، لذا تم استهداف هذا القطاع لتطبيق الدراسة الميدانية عليه؛ في حين تم تطبيق الدراسة على كافة المدارس الخاصة بمحافظات غزة، مما سيعطي صورة شاملة عن واقع تطبيق أبعاد جودة التعليم، كما أن هذه الدراسة تتوافق مع بعض الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم في التطوير والتحسين من أجل الارتقاء الى توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس، وفي ضَوء الاتجاهات والمداخل التربوية الحديثة تشكّلت فكرة الانطلاق لدراسة درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة.

الأهمية التطبيقية:

قد تفيد نتائج الدراسة المسئولين في وزارة التربية والتعليم؛ لتطوير وتحسين مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة، كما قد تلفت الدراسة الحالية أنظار المسئولين في وزارة التربية والتعليم؛ للاهتمام مؤشرات جودة التعليم. كما تغطي هذه الدراسة عند تطبيقها الفعلي كافة أبعاد مؤشرات جودة التعليم (المناهج الدراسية، الطالب، المعلم، الإدارة المدرسية، المجتمع المحلي)، وبالتالي تمثل منظور دقيق للواقع الفعلي لجودة التعليم في هذا قطاع التعليم الخاص، بينما مخرجات هذه الدراسة، ستساهم في تسليط الضوء على واقع التعليم المدرسي الخاص فيما يتعلق بمدى تطبيقه لمؤشرات جودة التعليم، ما يمثل أساس يمكن البناء عليه في تجويد مخرجات التعليم، ومعالجة نقاط الضعف فيه، وتصميم برامج تنموية لهذا القطاع الحيوي، كما قد تفيد تجربة تطبيق هذه الدراسة كافة قطاعات التعليم الأخرى في فلسطين؛ لإجراء بحوث مماثلة وتصميم برامج تنموية وفقاً لخصوصية كل قطاع.

حدود الدراسة: تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

1. حد الموضوع: تتناول الدراسة الحالية درجة توافر مؤشرات جودة التعليم (المناهج الدراسية، الطالب، المعلم، الإدارة المدرسية، المجتمع المحلي)، في المدارس الخاصة بمحافظات غزة والتي تشمل .
2. الحد المؤسساتي: يقتصر على المدارس الخاصة بكافة مراحلها التعليمية (الأساسية والثانوية).
3. الحد البشري: عينة من المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة العاملة بمحافظات غزة.
4. الحد المكاني: يقتصر على محافظات غزة.

* مصطلحات الدراسة:

تشتمل الدراسة الحالية على الحدود التالية:

1. مؤشرات: مجموعة الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية و الكيفية التي تصف الظاهرة المراد فحصها للوصول لحكم معين وفقاً لمعايير متفق عليها(جليلي ، 2010 : 2).
2. جودة التعليم: عرفها (ابراهيم،2016: 311) بأنها مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب وأن تجعلهم مشاركين فيه بشكل ايجابي.

وبعرّف الباحثان جودة العليم إجرائياً بأنها مجموعة الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى تحسين بيئة التعليم بشكل مستمر في المدارس الخاصة بمحافظات غزة؛ بما يضمن توافر مقومات الإبداع لدى الطلبة وتأهيلهم تأهيلاً تربوياً صالحاً ليكونوا عنصرا فعالا في عملية التنمية المجتمعية وتطور المجتمع، وتتمثل من خلال المحاور: (الإدارة المدرسية، الطالب، المعلم، المناهج الدراسية، المجتمع المحلي)، وتقدر بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوصين على أداة الدراسة المعدة لقياسها

* إجراءات الدراسة:

1. منهج الدراسة: اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي بمجاله التحليلي لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة، و"الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي؛ دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها مباشرة"(الأغا، 2000 :43).
2. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بمعلمي المدارس الخاصة بمحافظات غزة من كلا الجنسين، والبالغ تعدادهم (1087) معلماً ومعلمة.
3. عينة الدراسة: تنقسم عينة الدراسة إلى:

أ- العينة الاستطلاعية: تم اختيار عينة عشوائية استطلاعية قوامها (30) من معلمي المدارس الخاصة من كلا الجنسين من مجتمع الدراسة الأصلي، وتم تطبيق الأداة المستخدمة في الدراسة الحالية على العينة الاستطلاعية بهدف التحقق من صلاحية الأداة للتطبيق على أفراد العينة الكلية، وذلك من خلال حساب صدقها وثباتها بالطرق الإحصائية الملائمة، وقد تم استثناء العينة الاستطلاعية من التطبيق النهائي لأداة الدراسة على العينة الكلية.

ب- العينة الكلية: بلغت العينة الفعلية (284) معلما ومعلمة من معلمي المدارس الخاصة، وقد مثل حجم العينة نسبة (25%) من حجم مجتمع الدراسة.

4. أداة الدراسة (مؤشرات جودة التعليم):

تضمنت الاستبانة في صورتها النهائية (43) فقرة، حيث تحتوي الاستبانة على خمسة محاور، وهي: (الإدارة المدرسية، الطالب، المعلم، المناهج الدراسية، المجتمع المحلي)، وأمام كل عبارة (5) بدائل، والفقرات كلها إيجابية.

- تصحيح الاستبانة: تتراوح درجات هذه الاستبانة من (43-215) درجة، وتقع الإجابة عن الاستبانة في (5) مستويات متدرجة، بمعنى إذا كانت الإجابة: (1: ضعيفة جداً، 2: ضعيفة، 3: متوسطة، 4: كبيرة، 5: كبيرة جداً)، حيث يشير ارتفاع الدرجة إلى ارتفاع درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة.

- الخصائص السيكومترية للاستبانة: قام الباحثان بحساب معاملات صدقها وثباتها من خلال تطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (30) من معلمي المدارس الخاصة بمحافظات غزة من كلا الجنسين ، وذلك على النحو التالي:

أ. الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد بلغ (15) من المحكمين والمختصين في أصول التربية والإدارة التربوية من الجامعات وقد طلب الباحثان من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة الفقرات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى مناسبة كل فقرة للمجال الذي تنتمي إليه، وقد استقر عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية على (43) فقرة أيضاً، وكان هناك شبه إجماع على جودة فقرات الاستبانة بشكل عام.

ب. الصدق البنائي: تم حساب معامل الارتباط بين كل بعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لها؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (.726-.927)، وهي معاملات ارتباط دالة، وهذا يدل على أن أبعاد استبانة " مؤشرات جودة التعليم " تتمتع بدرجة جيدة من الصدق.

ج. صدق الاتساق الداخلي: تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة مع الدرجة الكلية لمجالها؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (.363-.916) وهي معاملات ارتباط دالة، وهذا يدل على أن فقرات استبانة "مؤشرات جودة التعليم" تتمتع بدرجة جيدة من الصدق تجعل الباحثان مطمئنة إلى صلاحية تطبيق الاستبانة على أفراد عينة الدراسة.

- ثبات الاستبانة: للتحقق من معاملات الثبات للاستبانة، قام الباحثان بحساب الثبات بطريقتي:

أ. معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية: بإيجاد معامل الارتباط لبيرسون بين مجموع درجات الفقرات الفردية ومجموع درجات الفقرات الزوجية، وتم تعديل طول الأداة باستخدام معادلة سبيرمان براون للأبعاد زوجية عدد الفقرات (النصفين متساويين)، وتبين أن قيم معاملات الثبات جميعها مرتفعة، وكانت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للاستبانة (.892) وهي قيمة مرتفعة أيضاً.

ب- طريقة ألفا- كرونباخ: كانت قيمة معامل كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للاستبانة (.959) وهي قيمة مرتفعة، والتي تطمئن الباحثان للوثوق بالاستبانة لتطبيقها على العينة الكلية.

* عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، تم اعتماد المحك الذي يعرضه الجدول التالي

يوضح جدول (1): المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة التوافر
من 1.00 -1.80	20%- 36%	ضعيفة جداً
من 1.81-2.60	أكبر من 36%- 52%	ضعيفة
من 2.61-3.40	أكبر من 52%- 68%	متوسطة
من 3.41- 4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة

من 4.21-5.00	أكبر من 84%- 100%	كبيرة جداً

(أبو صالح، 2001:

46)

* النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر معلميها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، قام الباحثان بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على استبانة "مؤشرات جودة التعليم" بمحاورها ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (2): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

والوزن النسبي لمحاور استبانة "مؤشرات جودة التعليم" ودرجتها الكلية

م	المحور	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الحكم على الدرجة
1	المحور الأول: الإدارة المدرسية	9	37.517	4.786	83.37	3	كبيرة
2	المحور الثاني: الطالب	9	37.940	4.812	84.31	2	كبيرة جدا
3	المحور الثالث: المعلم	8	34.323	3.523	85.80	1	كبيرة جدا
4	المحور الرابع: المناهج الدراسية	9	36.207	6.901	80.46	4	كبيرة
5	المحور الخامس: المجتمع المحلي	8	31.778	4.539	79.44	5	كبيرة
الدرجة الكلية للاستبانة		43	177.767	20.525	82.68	-	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن الدرجة الكلية لتوافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة من وجهة نظر معلميها؛ حصلت على وزن نسبي (82.68%) أي بدرجة كبيرة.

ويعزو الباحثان النتيجة السابقة إلى وعي المعلمين بأن مؤشرات الجودة إذا ما أحسن توظيفها تلعب دوراً مهماً في تطوير التعليم، بما يوفر من البيانات والمعلومات التي تمكّنه من اتخاذ قرارات صائبة خلال عمله التربوي.

وتتفق هذه النتيجة الى حد ما مع دراسة ريزائي وآخرون (Rezaee ,el all, 2019) التي توصلت إلى أن توقعات الطلبة لأبعاد جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم بلغت (73.6%) وبدرجة كبيرة، كذلك اتفقت الى حد ما مع دراسة (المقيد، 2018) التي توصلت إلى أن واقع تطبيق معايير نظام ادارة الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس الحكومية بمحافظات غزة جاء بدرجة كبيرة. كما اختلفت مع دراسة كل (حسن وآخرون، 2023) التي أوضحت أن مستوى الجودة في المدارس الثانوية تراوحت بين المقبول والجيد. وكذلك مع دراسة (الكثيري وآخرون، 2023) التي توصلت أن واقع ممارسات مديرات المدارس لمعايير جودة التعليم الالكتروني في المرحلة المتوسطة جاءت بتقدير عام 66.32%.

أما ترتيب محاور الاستبانة حسب أوزانها النسبية؛ فكان على النحو التالي:

1- جاء المحور الثالث "المعلم"، في المرتبة الأولى، حيث حصل على وزن نسبي (85.80%) وبدرجة كبيرة جدا، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن جودة المعلم تعد أهم مؤشرات جودة التعليم، وذلك راجع إلى كون المعلم هو الأساس الذي تبنى عليه العملية التعليمية، فالمعلم الجيد يبني شخصية الطلبة ويحيى المنهاج ولو كان جامداً، والمعلم الضعيف يميت منهاجاً قوياً، ويكون تأثيره ضعيفا في بناء شخصية الطالب في كافة جوانبها العقلية والانفعالية والاجتماعية.

وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الجعافرة، 2012) التي توصلت إلى أن تطبيق معايير جودة التعليم في مدارس مديريتي تربية الكرك والعقبة في اقليم جنوب الاردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في مجال المعلم جاء بمستوى منخفض.

2- جاء المحور الثاني "الطالب"، في المرتبة الثانية, حيث حصل على وزن نسبي (84.31%) وبدرجة كبيرة جدا، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن وعي المعلم بأن الطالب يمثل المحور الذي تدور حوله جميع عناصر العملية التعليمة، فالمنهاج يصمم لكي يُكون معارف الطالب، ومهاراته، وثقافته وقيمه، ويعين المعلم لأجل توصل هذه المعارف والمهارات بأيسر الأساليب والطرق التعليمية، وتبنى المدارس لتوفر البيئة الفيزيقية المناسبة لممارسة الطالب الأنشطة التعليمة، وهكذا. وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الجعافرة، 2012) التي توصلت إلى أن تطبيق معايير جودة التعليم في مدراس مديريتي تربية الكرك والعقبة في اقليم جنوب الاردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في مجال الطالب جاء بمستوى متوسط.

3- جاء المحور الأول "الإدارة المدرسية"، في المرتبة الثالثة, حيث حصل على وزن نسبي (83.37%) وبدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن إدراك المعلمين بأن الإدارة المدرسية لها دور مهم في إنجاح عملية التعليم، وذلك بما توفره للمعلم من وسائل تعليمية، وما تقدمه من إجراءات لضبط الصف الدراسي، إلا أن بعض الادارات المدرسية توفير المناخ النفسي المحفز للمعلم والمشجع له والمقدر لجهوده.

وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الجعافرة، 2012) التي توصلت إلى أن تطبيق معايير جودة التعليم في مدراس مديريتي تربية الكرك والعقبة في اقليم جنوب الاردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في مجال الادارة المدرسية جاء بمستوى متوسط.

4- جاء المحور الرابع "المناهج الدراسية"، في المرتبة الرابعة, حيث حصل على وزن نسبي (80.46%) وبدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المناهج الدراسية تتكامل مع المؤشرات الخرى في تحقيق الأهداف التربوية، وعلى رأسها تنمية شخصية المتعلمين لما تحتويه من ثقافة وعادات وتقاليد وفكر ومعلومات، وهي تطلعه على تراث مجتمعه وأمته وتطلعه على تجارب الأمم الأخرى، ولكن بعض هذه المناهج تمثل تحديا أما كل من المعلم والطالب إذا ما اتسمت أنها أعلى من المستوى العقلي للطالب، أو أنها تتسم بالكم على حساب النوع.

وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الجعافرة، 2012) التي توصلت إلى أن تطبيق معايير جودة التعليم في مدراس مديريتي تربية الكرك والعقبة في اقليم جنوب الاردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في مجال المنهاج جاء بمستوى منخفض.

5- جاء المحور الخامس "المجتمع المحلي"، في المرتبة الخامسة، حيث حصل على وزن نسبي (79.44%) وبدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المجتمع المحلي يمثل رافد داعم للعملية التعليم إذا ما أحسن توظيف إمكاناتها في تجويد واحتضان العملية التعليمية، ولكن قد نجد مؤسسات المجتمع المحلي غير متشجعة في الاستثمار في العنصر البشري "المتعلم" كونه يعد استثماراً طويل المدى، بل تركز على الاستثمار في الأمور المادية، كونها معنية بالفائدة المباشرة والسريعة.

وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الجعافرة، 2012) التي توصلت إلى أن تطبيق معايير جودة التعليم في مدراس مديريتي تربية الكرك والعقبة في اقليم جنوب الاردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين في مجال المجتمع المحلي جاء بمستوى منخفض.

* النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني وتفسيرها

ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير الجنس (ذكر- انثى).

للإجابة عن السؤال السابق؛ قام الباحثان بالمقارنة بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة من الذكور (ن=90) ومتوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة من الإناث (ن=194) لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة موضوع الدراسة باستخدام اختبار ت "T. test" للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3): نتيجة اختبار "T" الفروق في تقديرات أفراد العينة لجودة التعليم تبعاً لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	مستوى الدلالة
المحور الأول: الإدارة المدرسية	ذكر	90	37.922	4.248	.970	غير دالة إحصائيا
	أنثى	194	37.329	5.015		
المحور الثاني: الطالب	ذكر	90	37.733	4.964	.493	غير دالة إحصائيا
	أنثى	194	38.036	4.750		
المحور الثالث: المعلم	ذكر	90	34.766	3.392	1.445	غير دالة إحصائيا
	أنثى	194	34.118	3.573		
المحور الرابع: المناهج الدراسية	ذكر	90	35.833	7.150	.622	غير دالة إحصائيا
	أنثى	194	36.381	6.795		
المحور الخامس: المجتمع المحلي	ذكر	90	32.144	4.582	.926	غير دالة إحصائيا
	أنثى	194	31.608	4.521		
الاستبانة ككل	ذكر	90	178.400	20.498	.353	غير دالة إحصائيا
	أنثى	194	177.474	20.584		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (282) ومستوى دلالة 0.05 = (1.97)، ومستوى دلالة 0.01 = (2.60)

يتبين من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية في جميع محاور الاستبانة وفي درجتها الكلية؛ مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة تعزى لمتغير الجنس، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المعلمين من كلا الجنسين يدركون أهمية توافر مؤشرات جودة التعليم في مدارسهم لما لها من تأثير على سمعتهم كمعلمين وبالتالي على سمعة مدارسهم، والذي يلعب دور مهم في جلب ودفع أولياء الأمور إلى تسجيل أبنائهم فيها رغم أن رسومها عالية مقارنة بالمدارس الحكومية أو مدارس الأونروا؛ إلا أن ما يدفع أولياء الأمور بتسجيل أبنائهم فيها هو بحثهم عن التميز والرعاية الخاصة التي توليها هذه المدارس لطلبتها.

وتتفق النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة ريزائي وآخرون (Rezaee ,el all, 2019) التي توصلت إلى عدم وجود اختلاف جوهري بين الذكور والاناث حول توقعاتهم لجودة الخدمة التعليمية، كذلك تتفق الى حد ما مع دراسة (الطيطي وجبر، 2012) التي توصلت إلى أنه لا توجد فروق في واقع تطبيق جودة التعليم في المدارس الاساسية الحكومية تبعاً للجنس.

* النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث وتفسيرها

ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير سنوات الخدمة (1- 3, أكثر من 3-10, أكثر من 10 سنوات).

للإجابة عن السؤال السابق؛ قام الباحثان باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA للكشف عن الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4): نتيجة اختبار "F" للفروق في تقديرات

أفراد العينة لمعرفة تقدير أفراد عينة الدراسة لجودة التعليم تعزى لمتغير سنوات الخدمة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
المحور الأول: الإدارة المدرسية	بين المجموعات	264.799	2	132.399	5.983	دالة عند .01
	داخل المجموعات	6218.113	281	22.129		
	الإجمالي	6482.912	283			
المحور الثاني: الطالب	بين المجموعات	94.266	2	47.133	2.050	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	6459.716	281	22.988		
	الإجمالي	6553.982	283			
المحور الثالث: المعلم	بين المجموعات	119.020	2	59.510	4.925	دالة عند .01
	داخل المجموعات	3395.178	281	12.082		
	الإجمالي	3514.197	283			
المحور الرابع: المناهج الدراسية	بين المجموعات	222.114	2	111.057	2.354	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	13258.629	281	47.184		
	الإجمالي	13480.743	283			
المحور الخامس: المجتمع المحلي	بين المجموعات	118.615	2	59.308	2.916	غير دالة احصائياً
	داخل المجموعات	5714.409	281	20.336		
	الإجمالي	5833.025	283			
الاستبانة ككل	بين المجموعات	3696.783	2	1848.392	4.496	دالة عند .05
	داخل المجموعات	115525.879	281	411.124		
	الإجمالي	119222.662	283			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (2, 281) ومستوى دلالة 0.05=(3.00)، ومستوى دلالة 0.01=(4.61).

يتضح من الجدول السابق أن قيم "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية في المحور الثاني والرابع والخامس، وهذا يدل أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في محاور (الطالب، المناهج الدراسية، المجتمع المحلي) في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير سنوات الخدمة، فيما تبين أن قيم "ف" المحسوبة أكبر من قيمة "ف" الجدولية في المحور الأول والثالث والدرجة الكلية وهذا يدل أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لجودة التعليم في محوري (الادارة المدرسية، المعلم) وفي الدرجة الكلية لمؤشرات جودة التعليم تعزى لمتغير سنوات الخدمة، وللكشف عن اتجاه هذه الفروق لجأ الباحثان إلى استخدام اختبار شيفيه Scheffe، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5): اختبار شيفيه اتجاه الفروق على لاستبانة جودة التعليم تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

المتغير	سنوات الخدمة	1-3	أكثر من 3-10	أكثر من 10	المتوسط الحسابي
المحور الأول: الإدارة المدرسية	1-3	-			38.535
	أكثر من 3-10	.670	_		37.864
	أكثر من 10	2.497*	1.827*	-	36.037
المحور الثالث: المعلم	1-3	-			35.056
	أكثر من 3-10	.537	-		34.518
	أكثر من 10	1.706*	1.168	-	33.350
الدرجة الكلية للاستبانة	1-3	-			180.816
	أكثر من 3-10	1.245	-		179.571
	أكثر من 10	8.754*	7.508*	-	172.062

* دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين متوسطات تقديرات معلمي المدارس الخاصة ممن سنوات خدمتهم ما بين 1 إلى 3 سنوات وسنوات خدمتهم من 3-10 سنوات من جهة وممن سنوات خدمتهم أكثر من 10 سنوات من جهة أخرى، في المحورين الأول والثالث (الإدارة المدرسية والمعلم) وفي الدرجة الكلية لاستبانة مؤشرات جودة التعليم، وكانت الفروق لصالح ممن سنوات خدمتهم من 1-3 سنوات وسنوات خدمتهم من 3-10 سنوات، والتي تعني أن المعلمين من ذوي سنوات الخدمة الأقل يرون أن توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة كان بدرجة أكبر من تقدير زملائهم من ذوي سنوات الخدمة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المعلمين من ذوي سنوات الخدمة الأقل يكونوا أكثر تحمساً لتجويد العملية التعليمية فهم يشعرون أنهم في أوج عطائهم، كما أنهم لم يخبروا جوانب القصور بالشكل الذي يتحسسه زملائهم من ذوي سنوات الخدمة الطويلة.

وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الطيطي وجبر، 2012) التي توصلت إلى أنه توجد فروق في واقع جودة التعليم في المدارس الاساسية الحكومية في مديريات التربية والتعليم في فلسطين ومتطلبات تطبيقها من وجهة نظر المشرفين التربويين والادارات المدرسية تبعاً لسنوات الحدمة، ولصالح المعلمين من ذوي سنوات الخدمة الأطول.

* النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع وتفسيرها

ينص السؤال الرابع على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة تعزى لمتغير مستوى التعليم (بكالوريوس فأقل- دراسات عليا).

للإجابة عن السؤال السابق؛ قام الباحثان بالمقارنة بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة ممن مستواهم التعليمي بكالوريوس فأقل (ن=259) ومتوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة ممن مستواهم التعليمي دراسات عليا (ن=25) لدرجة توفر جودة التعليم في المدارس الخاصة باستخدام اختبار ت "T. test" للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5.6): نتيجة اختبار "T" الفروق في تقديرات أفراد العينة لجودة التعليم تبعاً لمتغير مستوى التعليم

المحور	مستوى التعليم	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	مستوى الدلالة
المحور الأول: الإدارة المدرسية	بكالوريوس فأقل	259	37.517	4.869	.003	غير دالة إحصائيا
	دراسات عليا	25	37.520	3.906		
المحور الثاني: الطالب	بكالوريوس فأقل	259	38.038	4.807	1.110	غير دالة إحصائيا
	دراسات عليا	25	36.920	4.838		
المحور الثالث: المعلم	بكالوريوس فأقل	259	34.278	3.545	.707	غير دالة إحصائيا
	دراسات عليا	25	34.800	3.316		
المحور الرابع: المناهج الدراسية	بكالوريوس فأقل	259	36.181	6.914	.206	غير دالة إحصائيا
	دراسات عليا	25	36.480	6.904		
المحور الخامس: المجتمع المحلي	بكالوريوس فأقل	259	31.768	4.566	.117	غير دالة إحصائيا
	دراسات عليا	25	31.880	4.342		
الاستبانة ككل	بكالوريوس فأقل	259	177.783	20.660	.043	غير دالة إحصائيا
	دراسات عليا	25	177.600	19.463		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (282) ومستوى دلالة 0.05 = (1.97)، ومستوى دلالة 0.01 = (2.60)

يتبين من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية في جميع محاور الاستبانة وفي درجتها الكلية؛ مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة توافر مؤشرات جودة التعليم في المدارس الخاصة تعزى لمتغير مستوى التعليم، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن المعلمين من حملة البكالوريوس أو الدراسات العليا قد درسوا كافة مؤشرات جودة التعليم بشكل عام في المناهج الجامعية خلال مرحلة البكالوريوس كحد أدنى، ويحاولوا أن يطبقوا ما درسوه في مدارسهم أثناء حياتهم المهنية.

وتختلف النتيجة السابقة الى حد ما مع دراسة (الطيطي وجبر، 2012) التي توصلت إلى أنه لا توجد فروق في واقع تطبيق جودة التعليم في المدارس الاساسية الحكومية تبعاً للمؤهل العلمي.

* التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1- تعزيز الجهود في تدريب وتطوير المعلمين وتمكينهم من استخدام أفضل الممارسات في التدريس وتقديم التعليم ذو الجودة العالية.

2- تقدير جهود المعلم بأنه أهم مصدر من مصادر المعلومات وأكثرها مصداقية وثقة.

3-تنويع الأنشطة المنهجية واللامنهجية بهدف تنمية لشخصية المتعلِّم من جوانبها كافة.

4- تحسين إدارة المدارس وضمان توفير بيئة تعليمية مناسبة وموارد تعليمية متطورة.

5- تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر فاعلية وملائمة لاحتياجات الطلاب وتطورات المجتمع.

6- تعزيز التواصل والتعاون بين المدارس والمجتمع المحلي لتعزيز دعم العملية التعليمية.

7- مراجعة وتقييم جودة التعليم بواسطة أطراف أخرى مثل الإدارة المدرسية والطلاب وأولياء الأمور للحصول على رؤية شاملة ومتعددة الزوايا حول جودة التعليم في المدارس الخاصة بمحافظات غزة.

* بحوث ودراسات مقترحة

دراسة واقع مؤشرات جودة التعليم الفلسطيني في المدارس الحكومية في محافظات غزة.

دراسة عناصر جودة التعليم في الجامعات والتعرف على جوانب القصور فيها من أجل العمل على علاجها.

دراسة لبناء تصور مقترح في تحسين جودة التعليم من خلال تطوير دور مؤسسات المجتمع المحلي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأغا، إحسان خليل. (2000). البحث العلمي عناصره مناهجه أدواته. مطبعة الأمل التجاري. غزة، فلسطين.

الجعافرة، عبد السلام. (2012): درجة تطبيق معايير جودة التعليم في مدارس مديريتي تربية الكرك والعقبة في إقليم جنوب الأردن من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع (32)، ص ص67-99.

زغوان، حسني. (2009): مؤشرات ومعايير الجودة في التعليم الجامعي الليبي. الندوة العلمية حول جودة التعليم الجامعي، جامعة الفاتح، ليبيا.

الطيطي، محمد. وجبر معين. (2012): واقع جودة التعليم في المدارس الأساسية الحكومية في مديريات التربية والتعليم في فلسطين ومتطلبات تطبيقها من وجهة نظر المشرفين التربويين والإدارات المدرسية. مجلة جامعة الأزهر بغزة. سلسلة العلوم الإنسانية، مج (14)، ع (1)، ص ص1-34.

علوش، جليل وسلمان، سلمان. (2018): معوقات تطبيق معايير جودة التعليم في مديريتي تربية الرصافة الثانية والثالثة. مجلة الفتح، ع (75)، ص ص334-353.

عياصرة، علي والفاضل، محمد. (2006): الاتصال الإداري وأساليب القيادة الإدارية في المؤسسات التربوية. دار الحامد للنشر والتوزيع.

المقيد، أسامة. (2018): واقع تطبيق معايير نظام الجودة والاعتماد المدرسي في المدارس الحكومية بمحافظات غزة وعلاقته بمستوى أداء المعلمين. رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

جليلي، رياض (2010): مؤشرات النظم التعليمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ع (76)، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

إبراهيم، السيد علي (2016): توظيف التعليم الالكتروني بالمدارس الثانوية الصناعية لتحقيق جودة التعليم. مجلة كلية التربية –جامعة بور سعيد، م(20)، ع (20)، ص ص305-347.

حسن، ميساء حميد وخالد، علي دريد وإبراهيم، اديب إبراهيم (2023): "مستوى تحقق معايير جودة التعليم في المدارس الاهلية من وجهة نظر مدراءها وفقاً لنوع المدرسة (ابتدائي-ثانوي) في مركز محافظة نينوى" مجلة العلوم الأساسية، مج (9)، ع (14)، ص ص39-61.

الكثيري، جميلة فيصل ، وجيلان، سراء عمر و أبو رعيان، سحر عبد الله (2023): " واقع ممارسات مديرات المدارس لمعايير جودة التعليم الإلكتروني في المرحلة المتوسطة بمحافظة جدة " المجلة العربية للعلوم التربية والنفسية ، مج (7)، ع (33)، ص ص151-184

أبو صالح، محمد صبحي. (2001): الطرق الإحصائية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

Adeosun, Oyenike. (2010): Quality Of Basic Education Development In Nigeria: Impetrate For Use Of ICT. Journal of International Cooperation in Education, Vol (33), No (2), Pp193-211.

Alaba, Sofowora. (2010): Improving the Standard and Quality of Primary Education in Nigeria: A Case Study of Oyo and Osun States. International Journal for Cross-Disciplinary Subjects in Education (IJCDSE), Vol (1), Issue (3), Pp156-160.

Rezaee, Rita; Yazdani, Zahra; Zahedani, Zahra; & Zarifsanaiey, Nahid. (2019): Quality of Educational Services: Students' Point of View, Journal of Advanced Pharmacy Education & Research, Vol. (8), Issue (S2), PP: 162-169.

Volosovets, Tatiana; Kirillov, Ivan; & Buyanov, Alexander. (2017): Evaluating the quality of preschool education in Russia, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 7th International Conference on Intercultural Education "Education, Health and ICT for a Transcultural World", EDUHEM 2016, 15-17 June 2016, Almeria, Spain, PP: 1299-1303.

Almaiah,Mohammed; Hajjej, Amin Fahima; Shishakly, Rima; Lutfi, Abdalwali; Amin, Ali; & Bani Awad, Ali. (2022): The Role of Quality Measurements in Enhancing the Usability of Mobile Learning Applications during COVID-19, Electronics 2022, 11(13), 1951; https://doi.org/10.3390/electronics11131951.

Lassoued, Zohra; Alhendawi, Mohammed; & Bashitialshaaer, Raed. (2020): An Exploratory Study of the Obstacles for Achieving Quality in Distance Learning during the COVID-19 Pandemic, Educ. Sci. 2020, 10(9), 232; https://doi.org/10.3390/educsci10090232.

Eadie, Patricia; Page, Jane; Levickis, Penny; Elek, Catriona; Murray, Lisa; Wang, Lucas; & Johnsen- Lloyd, Catherine. (2022): Domains of quality in early childhood education and care: A scoping review of the extent and consistency of the literature, Educational Review, 1-30, DOI:10.1080/00131911.2022.2077704.

Barnes, Melissa; Quiñones, Gloria; & Berger, Emily. (2021): Constructions of quality: Australian Childhood Education and Care (ECEC) services during COVID-19, Teachers and Teaching, 1-18, DOI:10.1080/13540602.2021.1979510.

واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين

أ.رشا زكريّا رشق

ملخّص

هدفت الدّراسة الحاليّة التّعرّف إلى واقع الأنماط الإشرافيّة المستخدمة في العمليّة الإشرافيّة، في المدارس الحكوميّة في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلّمين ، في ضوء المتغيّرات (الجنس، والمؤهّل العلميّ، والمسمّى الوظيفيّ، وعدد سنوات الخدمة)، واعتمدت على المنهج الوصفي المسحي، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من (283) معلمًا ومعلّمة، و(51) مديرًا ومديرة خلال عام (2023/2022)؛ واستخدم أداتَين؛ الاستبانة، وتضمنت محورين هما: الأنماط الإشرافية مكون من (37) عبارة، والأداة الثانية المجموعة البؤريّة؛ استهدفت (17) مدير ومديرة، ومعلم ومعلمة في مدارس حكوميّة مختلفة في القدس، وقد جرى التّأكد من صدقهما وثباتهما.

وأظهرت النتائج ان الدرجة الكلية لمستوى **الأنماط الإشرافية** المستخدمة في العملية الإشرافية المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين جاء متوسطًا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.24)، وبيّنت نتائج المجموعات البؤرية عدد من النتائج مثل، تبادل المشرفُ التربوي الخبرات مع المعلّمين في الإجراءات داخل الصف. وأظهرت نتائج المجموعات البؤرية استخدام المعلم للأساليب، والوسائل، والاستراتيجيات التي تُسهم في تنميته وتطويره ذاتيًا. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس **الأنماط الإشرافية** المستخدمة في العملية الإشرافية على الدرجة الكلية، وفقاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح لِمَن يحملون درجة البكالوريوس؛ ووجود فروق دالة إحصائيًا وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي ولصالح مديري المدارس الحكومية، ووجود فروق دالة إحصائيًا وفقاً لمتغير عدد سنوات الخدمة. وأظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً وفقا للتفاعل بين متغيري الجنس، والمؤهل العلمي ، كما أظهرت وجود فروق دالة إحصائيا وفقًا لمتغيّر عدد سنوات الخدمة، وكانت لصالح (10 سنوات فأكثر). واعتمادًا على تلك النّتائج، فإنّ الدّراسة توصي بتدريب المشرفين التّربويّين على الأنماط الإشرافيّة بأنواعها المتعدّدة.

الكلمات المفتاحيّة: الأنماط الإشرافيّة ،الإشراف التّربويّ.

Abstract

This study investigated The Reality of Supervisory styles used in the supervision process in public schools in Jerusalem from of perspective of principals and teachers, taking into account the variables (sex, educational qualifications, job title, and number of years of experience). The study used Survey Descriptive method curriculum and the study sample included 283 male and female teachers as well as 51 male and female principals in the year 2022/2023. It utilized two tools which contained two topics: supervisory style

containing 37 statements. Secondly, a focus group was conducted. It targeted 17 male and female principals as well as male and female teachers from different public schools in Jerusalem and their validity and reliability were confirmed.

Among principals and teachers in public schools in Jerusalem, the total score for the level of **supervisory styles** used in the supervision process from the perspective of principals and teachers in public schools in Jerusalem was average with an arithmetic mean of (3.24). Several results emerged from the focus groups including the exchange of experiences between the educational supervisor and the teachers regarding classroom procedures. and the results of the focus groups indicated that the teacher used methods, means and strategies that contributed to his self-development and development as a teacher. The results also showed that there were statistically significant differences at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) on the **supervisory patterns** scale used in the supervision process on the total score according to the gender variable in favor of males as well as statistically significant differences based on the educational qualification variable in favor of those possessing a bachelor's degree. There are statistically significant differences according to the job title variable in favor of public school principals and the number of years of service variable also shows statistically significant differences. According to the interaction between the variables of gender and educational qualification, there were no statistically significant differences. In addition to the absence of statistically significant differences according to the job title variable. However, statistically significant differences were also found in the number of years of service variable which was in favor of those in service for (10 years and more.)

Based on these findings, the study recommends that educational supervisors be trained using the supervisory styles and all its various kinds.

Keywords: supervisory styles, educational supervision.

مقدّمة

يُعدّ التعليم شرطًا أساسيًّا للتنمية البشرية الشاملة، إذ يقوم على التخطيط التعليمي المنعكس على شكل خطط تطويرية، بعدِّها ضرورة قومية وحياتية وتنموية، تُحتّمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية. كون المدرسة مركزًا للتغيير، وقاعدة أساسية في التطوير، فيجب إعداد برامج تطويرية؛ من أجل السير في العملية التعليمية، وتحسينها، وتقدمها إلى

الأمام، وتغييرها للأفضل، فلا يحدث ذلك إلّا إذا تضافرت الجهود، وتعاضدت السواعد؛ من أجل النّموّ والسّموّ بنتاج هذه العملية –الطالب– محور العملية التعليمية، فهو أهم ما تهدف إليه التربية والوزارة التعليمية للنهوض بالأفراد، وبالتالي بالمجتمع، والأمة الإسلامية بأكملها.

فقد بدأت إدارات التعليم محاولاتها بخصوص ضبط نوعية المعلمين، ذلك بفحص أداء المعلم من خلال ما يسمى بـ(التفتيش المركزي)، إذ تجري زيارة المدارس بشكل مفاجئ، وتتولى كلّ إدارة منها –حسب التخصص– مراقبة المعلم، فتجري التوصية بترقيته، أو تثبيته، أو نقله. علمًا أنّه أصبح هناك تحديث على موضوع التفتيش، فغدا أقرب إلى التوجيه الفني، أي أنه أصبح يهدف إلى مساعدة المعلم على النمو المهني، والتقدم في الأداء، وأضحى تطور العملية التربوية –بجوانبها المتعددة– هو الغاية، واستُحدِث مصطلح الإشراف التربوي بمعناه المهني (نبهان، 2007).

فيعمل المشرف التربوي على ذلك من خلال اتّباعه الأنماط المستخدمة في العملية الإشرافية كالعلاجي والتطويري والتشاركي والبنائي وغيرها من الأنماط الإشرافية الهادفة إلى التقدم نحو الأفضل في أداء وسلوكيات ونشاطات المعلم، فالمشرف التربوي هو القائد والموجّه والمعين والمساند، كما يرى (فنار وصالح :2021) " أن المشرف قائدٌ تربويّ يتحمل مسؤولية القيادة في العمل التربوي وأن هذه الوظيفة للمشرف التربوي تتحقق من خلال دوره في العمل التربوي كموجّه ومستشار ومرشد ، وخبير ، وأنه بكلمة واحدة القائد الرئيسي للمنهاج والعملية التعليمية أو التدريس وأنّه معاونٌ للمعلم على فهم فلسفة النظام التعليمي وأهدافه، وكذلك وضع الخطط المناسبة للعمل واختيار أساليب تحقيق الأهداف ، وفهم خصائص الطلاب واكتساب القدرة على التعامل الفعال معهم، ومتابعة الخبرات المتميزة في المدارس الأخرى والاستفادة منها في تحسين الأداء التدريسي".

وتعدّ اللقاءات الإشرافية بين المشرفين والمعلمين من الضرورات التربوية الملحّة التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية الإشراف التربوي، فمن خلالها يتحقق المشرف التربوي من انتظام العمل في المدرسة، ويقف على مستوى سلوك المعلمين وأدائهم، ويرى كيفية التدريس في الغرفة الصفية، والطرائق المتبعة فيه، والوسائل الموظفة فيه، فضلًا عن كيفية تعلم الطلبة، وأثر ذلك في سلوكهم، وحياتهم، إضافةً إلى أنّه يتعرّف على نواحي القوة والضعف فيعالجها، ويقدم للمعلم التغذية الراجعة.

ولأن أحد المكوّنات الرئيسية لتعليم المعلّمين المستمر يهتم بتحسين الأساليب التعليمية بهم وقدرتهم على تكييف التدريس لتلبية احتياجات الطلبة ومهاراتهم في إدارة الفصل الدراسي وبتأسيس ثقافة مهنية تعتمد على المعتقدات المشتركة حول أهمية التعليم والتعلم والتأكيد على علاقة الزمالة.(Aklan&Hofman,2014).

لذلك فإن من المهم أن يتطور المعلم بنشاطاته وأدائه في الصف حتى يبلغ التميّز من خلال المبادرات التي يقوم بها والتي تضيف الفائدة للعملية التعليمية ، وتعميمها على باقي المعلمين لزيادة الخبرات وتبادلها بينهم ، وتقديم الأفكار الإبداعية الابتكارية التي من شانها أن تميّزه عن باقي زملائه ، باستخدام الوسائل التعليمية والاستراتيجيات الجاذبة لطلبته أثناء عرضه للدرس ، ومواكبته للتكنولوجيا باستخدامه اللوح الذكي والذي يجعل الحصة الصفية تفاعلية تخلو من الملل، وإضفاء النشاط والحيوية في الصف بين الطلبة مع معلمهم.

ولكون الإشراف التربوي عملية شاملة، وله دور كبير في عملية التطوير في العملية التعليمية، والحاجة في أن ترتقي العملية التعليمية؛ فإنّه الدور المهم للمشرف التربوي، والأنماط الإشرافية التي تحقق التطور، والتقدم في مهارات وقدرات المعلمين، وتحسين وتقدّم أدائهم في الموقف التعليمي.

تسعى الدراسة الحالية –من خلال ما سبق– التعرف إلى واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ؛ انطلاقًا من أهمية هذا الموضوع للنظام التربوي، والتعليمي.

مشكلة الدراسة

يعمل الإشراف التربوي على تطوير العملية التعليمية، وسيرها على أفضل وجه، من خلال وقوف المشرف التربوي إلى جانب المعلم، وتطوير وتنمية قدراته كونه فردًا له دور في المدرسة، فيرتقي بممارساته، وأساليبه، ووسائله التي يتبعها في إدارته الصّفية، ولهذا أهمية في رفع مستويات طلابه.

لذا ظهر للإشراف التربوي– كونه عنصرًا مهمًّا من عناصر المنظومة التربوية– أنماط إشرافية متعددة ومتنوّعة وفق تطورها وتسلسلها التاريخي، على الرغم من هذا التطور في مفهوم وأنماط الإشراف فإنّ عملية الإشراف مازالت مرتبطة بالزيارة الصفية التي يظهر عليها مظهر التفتيش والتوجيه، وهذا ما أكده نشوان (2008)، فهو يرى أنّ الإشراف ما زال يتّصف بالطابع التفتيشي رغم التطور والتقدم المعرفي، والتطور في المفاهيم الحديثة له.

وقد وُجِدَت بعض الصعوبات التي يعاني منها المعلم في الزيارات الإشرافية التي تسبب بعض المشكلات النفسية، مثل التوتر والقلق من حضور المشرف التربوي للقاءات الصفية، إذ يُركز المشرف التربوي على الأعمال الكتابية، مثل التحضير، ورصد علامات الطلاب، ومتابعتهم من النواحي الأخلاقية، والسلوكية، والأكاديمية، والعقلية، والجسمية. في حين أنّه يجري إهمال الحاجات الشخصية، والنفسية، والاجتماعية للمعلم التي تشير إلى طبيعة العلاقة بينهما، تلك التي تنمُّ عن مدرّب ومتدرّب، ورئيس ومرؤوس، مع عدم اتباع الأنماط والأساليب الإشرافية التي تؤثر في توطيد العلاقة بين المشرف والمعلم، إذ يُفترض أن تكون مبنية على الاحترام المتبادل، والودّيّة، والتعاون، والمشاركة.

لتخطّي ذلك؛ فإنّ المشرف التربوي يؤدّي دوره باستخدام الأنماط الإشرافية المتنوّعة، ويُوطّد العلاقة بينه وبين المعلم على أنّه زميل ومساعد ومعاون وموجّه له في سير العملية التعليمية، فبذلك يساعد على تنمية القدرات وتطويرها وتحسينها، لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، وتتحدّد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ماواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ماواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ؟

السؤال الثاني : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تُعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي ، وعدد سنوات الخدمة)؟

أهداف الدراسة

1 .التعرف إلى واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

2. تحديد فيما إذا كان هناك فروق في الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين باختلاف متغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي، وعدد سنوات الخدمة).

أهميّة الدّراسة

الأهمية النظرية

تتمثلُ الأهمية النظرية للدراسة في تناولها ما يأتي:

1. فئة مهمة في العملية التعليمية هي فئة المعلمين والمشرفين التربويين.

2. إضافة المعلومات القيّمة في الإشراف التربوي، وأنماطه المتعددة والمتنوعة والمتطورة، إذ تواكب العصر التكنولوجي والتقني.

3. ويستفيد منها المشرفون مستقبلًا في التطوير المهني للمعلمين وأدائهم.

الأهمية التطبيقية

1.تحديد واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، والوقوف على تطبيقها بتنوّعها وتعدّدها في العملية التعليمية.

2. تدريب المشرفين التربويين على كيفية تطبيق الأنماط الإشرافية.

3.وتوجيه المشرفين من خلال عمل برامج ودورات وورش عمل.

4 .السّمو والتّقدّم بالعملية التعليمية الّتي يُعد أهمّ ما فيها المعلم، وأداؤه في الصف، وإرشاده، وتحفيزه، ودعمه، وتوطيد العلاقات الاجتماعية معه.

5.التأثير إيجابيًّا في تطور المعلم المهني بالخروج عن المعتاد والتقليد في العملية الإشرافية.

فرضيات الدّراسة

للإجابة عن السؤال (الثاني)، فقد صيغت الفرضيتيْن الصفريتيْن الآتيتيْن:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تعزى لمتغيريْ الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تعزى لمتغيريْ المسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما.

حدود الدّراسة ومحدداتها

أُجرِيت هذه الدراسة في إطار الحدود والمحدّدات الآتية:

1. لحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على المديرين والمعلمين في المدارس الحكومية في القدس.
2. لحدود المكانية: طُبِّقت الدّراسة الحالية على المدارس الحكومية في القدس.
3. لحدود الزمانية: أُجرِيت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2022/2023).
4. لحدود الموضوعية " المفاهيمية": اقتصرت هذه الدراسة على المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.
5. لحدود الإجرائية: تحددت بالأدوات المستخدمة، وهي: مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، ، ودرجة صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

إنّ تعميم النتائج للدراسة الحاليةُ مقيّدٌ بدلالات صدق وثبات الأدوات المستخدمة، ومدى الاستجابة الموضوعية لأفراد عيّنة الدّراسة لهذه الأدوات من جهة، ولمجتمعاتٍ مشابهة لمجتمع هذه الدّراسة من جهةٍ أخرى.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

المشرف التربوي: هو "الموظّف الذي تعيّنه السلطة التربوية؛ للإشراف على المعلمين والمعلمات في إطار تخصصه العلمي؛ من أجل تحسين العملية التّعليميّة التّعلّميّة. يتضح من هذا التعريف أنّ المشرف التربوي هو أحد الموظفين الذين عيّنتهم وزارات التربية والتعليم، أو أيّ سلطة تربوية تعليمية" (السبيل، 2013 :13).

يُعرَّف المشرف التربوي إجرائيًّا بأنّه معلمٌ تُكلّفهُ وزارة التعليم بالإشراف على العملية التعليمية؛ بهدف تحقيق أهدافها تربويًّا وتعليميًّا؛ لتحسين أداء المعلمين، والرّفع من مستوياتهم المهنية، من خلال أساليب إشرافية متنوعة.

الأنماط الإشرافية: "مجموعة من أوجه النشاط الّذي يقوم به المشرف التربوي، والمعلم، والطلاب، ومديري المدارس؛ من أجل تحقيق أهداف الإشراف التربوي. يُعدّ كل أسلوب من أساليب الإشراف التربوي نشاطًا تعاونيًّا منسّقًا، ومنظّمًا، ومرتبطًا بطبيعة الموقف التعليمي، ويكون متغيّرًا بتغيره في اتجاه الأهداف التربوية المنشودة" (عطوي، 27:2016).

وتعرف الأنماط الإشرافية إجرائيًّا: هي النشاطات الإشرافية الفردية والجماعية، العلمية والعملية التي تستخدم؛ من أجل تقويم المحتوى والأداء، وتحقيق النموّ العلمي والمهني، وتحسين التعليم والتعلم، وتحقيق الأهداف المرجوّة. يُعبّر عنها

إجرائيًا في هذه الدراسة بأنّها مستوى الدرجات التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية المُعدّة لهذه الغاية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً مفهوم الإشراف التربوي وتطوره:

يبدو الإشراف التربوي في حقيقته مجموعة من العمليات التي تسعى في تكاملها إلى تحسين وتطوير وتجويد العملية التعليمية، ويعدّ أحد العناصر المهمة في المنظومة التربوية؛ إذ يُحقّق الأهداف المرجوة منه من خلال استخدام المشرف أساليب وأنماط واستراتيجيات متنوعة، يختار منها ما يلائم الموقف التعليمي في الميدان التربوي. يُعدّ الإشراف التربوي نظامًا متكاملًا في حدّ ذاته، لكن مع ذلك فهو نظام فرعي من نظام كلّي هو النظام التعليمي في المجتمع، وبذلك يستمدُّ أهدافه من فلسفة المجتمع التي تعكس بدورها حياة المجتمع، وما تشهده من تطورات اجتماعية، واقتصادية، وحضارية. فكان الإشراف التربوي – كمفهوم– مثل الكثير من المفاهيم التربوية التي تتخذ أشكالًا متعدّدة، فتراوحتْ مسمّياته بين (التفتيش – التوجيه التربوي– التوجيه الفني– الإشراف الفني– الإشراف التربوي) (العاجز وحلس، 2009). يُعرّف الإشراف التربوي بأنه عملية تسعى إلى تحليل العوامل المؤثرة في عمليتيْ التعليم والتعلم، وتميّزت باهتمام المشرفين بالتخطيط له، وتحديد التغيرات التي يرغب في إحداثها، من خلال عدة أنشطة تربوية يقوم بها المشرف بصورة منظمة وتعاونية مستمرة؛ بهدف تحسين وتطوير المهارات لدى المعلمين،

ويؤكد عباس (466:2021) أن الإشراف التربوي عملية تواصل وتعاون منظمة بين القائد التربوي والمشرف على العملية التّعليميّة التّعلّميّة والعمل الميسّر لتلك العملية، بتبادل الآراء والأفكار بينهما، والاطّلاع على أحدث المستجدات التربوية، وتحليل الموقف التعليمي بجميع عناصره، والتعرف على المشكلات التي تواجه المعلم، مع محاولة وضع الخطط العلاجية المناسبة لحلها، والبدائل المختلفة؛ من أجل الارتقاء بأدائه الفني، والمهني، والتعليمي؛ لتحسين العملية التعليمية، وتحقيق النتاجات التعليمية المنشودة.إنّ المشرف التربوي بمهماته التي يؤثر من خلالها في المعلم، فيعاونه ويساعده على التنمية والتقدّم والتطور المهني؛ فإنّه يُشركه في وضع الخطط، وينظّم معه المواقف التعليمية، وإدارة الصف، وكيفية استغلال قدراته ومهاراته الإبداعية في استخدام الوسائل العلمية الفنية التي من شأنها أن تثري الموادّ الدراسية، وتعمّق المفاهيم لدى الطلاب.إنّه ينسّق معه كيفية توظيفه الاستراتيجيات التعليمية، وإثرائه المناهج الدراسية، إذ يوضح البعداني (1424) أنّ الإشراف التربوي عمليّة قيادية شورية تعاونية منظَّمة، تُعنى بالموقف التعليمي بجميع عناصره: من مناهج، ووسائل، وأساليب، وبيئة، ومعلم، وطالب، فتهدف إلى دراسة العوامل المؤثرة في ذلك الموقف –الداخلية، والخارجية– وتقييمها للعمل على تحسينها وتنظيمها، من أجل تحقيق أفضل الأهداف للتعلم والتعليم، والحصول على مخرجات تعليمية مناسبة للإمكانات والموارد المتوفرة في النظام التربوي.

ثانياً أنماط الإشراف التربوي

أخذَت أنماط الإشراف التربوي أشكالًا متعدّدة، متأثرةً في ذلك بالتطورات التي صاحبت مفهوم الإشراف التربوي، ودور المشرف التربوي، وتطور طبيعة النظام نفسه وعناصره؛ ما نتج عنه تطور العملية الإشرافية، وتأثيرها في التغيرات التربوية والاجتماعية والاقتصادية، ففي ضوء تأثيرات هذه العوامل ظهرت الاتجاهات المتعدّدة التالية (عطوي، 2016). فمن الأنماط الإشرافية البارزة **الإشراف الإكلينيكي** فقد أشار كثيرٌ من المهتمين بالإشراف التربوي إلى أنماط

وأنواع للإشراف التربوي؛ نتيجةً للتطورات التي تمّت في ميدان الإشراف التربوي، إذ تهدفُ جميعها إلى خدمة العملية التربوية، وتقديم العون والمساعدة للعاملين في الميدان التربوي والتعليمي، فقد أشارت المراجع التربوية إلى الكثير من الأنواع فالإشراف التربوي لديه أربعة أنواع: الإشراف الإكلينيكي، والإشراف بالأهداف والنتائج، والإشراف التشاركي، والإشراف المباشر وغير المباشر.

إنّ الاتجاهات الحديثة في الإشراف تراعي التطور الفكري المعاصر في السلوك التنظيمي، وقد ثبتت جدواها على المستويين العربي والعالمي ومنها: الإشراف الإكلينيكي (العيادي أو العلاجي) الذي يعرف بالإشراف الصّفي، ويعتمد على مراقبة وتحليل المجريات داخل الصف، ويركز على السلوك الصفي للمعلمين والطلبة على حد سواء (محمود ،2021). يهتم الإشراف الإكلينيكي بتشخيص المواقف التدريسية، ودراسة جوانب القوة والضعف فيها، وتفسيرها بهدف معالجة المشكلات التي تعترض تلك المواقف؛ لذا فإن هذا النوع من الإشراف يُدعى أيضاً بالإشراف العلاجي والإشراف العيادي، فهو يركز على التشخيص والعلاج، من خلال ملاحظة وتحليل سلوك المعلم التدريسي داخل غرفة الصف، سعيًا نحو تحسينه وتطويره وتحديد احتياجاته. يعرّفه البابطين (2004) بأنه أحد "الأنماط الإشرافية التي تؤكد على المهارات التعليمية، وطرائق وأساليب التدريس؛ بهدف تحسين التعليم من خلال الملاحظة الصفية الفاعلة والمباشرة من المشرف التربوي".ويؤكد حلس والعاجز(2009) أن (كوجان وجولد هامر) يعدّان أول من طبّق هذا الأسلوب الإشرافي، فقد طوّرا هذا المفهوم لتوظيفه في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة في برنامج الماجستير في التربية في جامعة هارفرد، فأصبح هذا الأسلوب –فيما بعد– يُستخدم في تدريب المعلمين في أثناء الخدمة. يُعرّفه (كوجان) بأنه "أسلوب إشرافي موجّه نحو تحسين سلوك المعلمين الصفي، وممارستهم التعليمية الصفية، عن طريق تسجيل الموقف الصفي بكامله، وتحليل أنماط التفاعل الدائرة فيه؛ بهدف تحسين تعليم الطلاب، فهذا الاتجاه من الإشراف له عدة مراحل". أما (جولد هامر) فقد عرّفه بأنه "ملاحظة سلوك المعلم الصفي بدقة، وجمع المعلومات عن أداء المعلم في أثناء الزيارة الصفية، ثم مقابلة المشرف للمعلم بعد الزيارة مباشرة. التعريف الإجرائي لمفهوم الإشراف الإكلينيكي: "هو عملية مشاركة بين المشرف التربوي والمعلم، تقوم على الملاحظة لأدائه وسلوكه الصفي وتفاعله مع الطلاب، بحيث يتم فيها جمع المعلومات والبيانات من خلال اللقاءات في الزيارات الصفية، ووضع خطة لتحسين الأداء وتطويره لدى المعلم، مع رصد المشكلات المحتملة لديه، ووضع الخطة العلاجية لها.

أما **الإشراف التشاركي (التعاوني)** (التكاملي) إذ بدأت نشأته بكونه من أهم الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي عندما طرح (كارل جلكمان) –وهو أستاذ في الإشراف التربوي بجامعة جورجيا– الاتجاهات التربوية الحديثة، من خلال مجموعة من البحوث في مجلة القيادة الأمريكية، بحيث يرى أن الإشراف التشاركي يقوم على اشتراك كلّ من له دور في العملية التعليمية، مثل المشرفين التربويين، والمعلمين، والمديرين، والطلبة. يتعلق هذا النمط بنظرية النظم المفتوحة، بحيث يتضمن عدة أنظمة جزئية مستقلة، مثل السلوك الإشرافي، والسلوك التعلمي للمعلمين، والسلوك التعليمي للطلبة، فتتشارك هذه الأنظمة حتى تتحقق الفاعلية الإشرافية، ويكون كلٌّ منها مفتوحًا مع الآخر (العليمات، 775:2020).

يؤكد عطوي (287:2016) أنّه ينبثق مفهوم المنحى التكاملي للإشراف التربوي من كونه عملية فنية مصاحبة للعملية التعليمية التّعلّمية في المدرسة، تهدف إلى تحسين نتاجاتها، وهي مسؤولية مشتركة بين مدير المدرسة بعدّه قائدًا تربويًّا

ومشرفًا مقيمًا في مدرسته من ناحية، والمشرف التربوي بعدّه خبيرًا تربويًّا ومستشارًا متخصّصًا من ناحية ثانية، فكلاهما يقوم بدور تربوي تعاوني فاعل ومؤثر يتمثل في الإدارة، والتنظيم، والمتابعة من المدير، مع تقديم المساندة من المشرف، فيعمل المشرف التربوي في الإشراف التشاركي أو التّكاملي بمجموعة من المهمات، والفعاليات التربوية بأسلوب تعاوني مع مدير المدرسة، وهيئة العاملين فيها، في عدد من المجالات، من أبرزها مجال التخطيط إذ يتمثل في إعداد الخطة الفصلية أو السّنوية، مع التعاون مع المعلّمين في إعداد خطتهم التدريسية، ومذكرات تحضير الدّروس، إضافة إلى إعداد الخطط التطويرية، ومتابعتها، وتقويمها؛ لغايات التطوير الذاتي للمدرسة في ضوء إمكاناتها ومواردها المادّية والبشرية، إضافة إلى المساعدة في تقديم التسهيلات التي تحقق أهداف الخطة ضمن إمكانات المدرسة نفسها. يُعرّف الإشراف التشاركي كما ترى العليمات (775:2020) بأنه أسلوب يعتمد على مشاركة جميع أطراف العملية التعليمية المعنية (المشرف التربوي، والمعلم، والطالب) في تحقيق الأهداف، فيتضمن السلوك المتعلق بالإشراف في هذا النظام المستقل، والسلوك التعليمي المتعلق بالمعلم والطالب؛ لذا يرتبط هذا بأسلوب النظم المفتوحة التي تنظر إلى العملية الإشرافية على أنها عبارة عن عدة أنشطة جزئية مستقلة بحد ذاتها.ويسمى الإشراف التشاركي بالتعاوني؛ لأنه يرتكز على أن تكون خطة الإشراف مشتركة، توضع بوساطة المشرف والمعلم والإداري معًا، فيميل إلى التشجيع على قبول الرأي الآخر، وتبنّي طريقة المناقشة (محمود، 203:2021). يعدّ الطالب في الإشراف التشاركي محور العملية الإدارية والتربوية، فهو يعتمد على نظرية النظم التي تتألّف من عدّة أنظمة فرعية مستقلّة، مثل سلوك المشرفين، وسلوك مديري المدارس، وسلوك المعلّمين، وسلوك الطلاب، فهذه الأنظمة يجب أن تكون مفتوحة على بعضها، فيكون بينها اتصال مفتوح، إذ يعتمد الإشراف التشاركي على روح الانفتاح، والتعاون المستمر بين المشرف والمعلم، مع قدرة المشرف على التنسيق بين المعلمين، ودعم أفكارهم، ومراعاة شؤونهم، وتوفير الثقة والأمان والتقدير ليكون مقياسًا لتقييمهم.

فضلًا عن أنّه يُساعد في بناء شخصية متوازنة للمعلم، والمشرف، ويتّسم بالتشاركية والعلمية والعمق في تناول القضايا التربوية، إذ كشفت الدّراسات أنّ أسلوب الإشراف الإجرائي التعاوني أكثر فاعلية في تحسين سلوك المعلمين الفعلي واتّجاهاتهم نحو الإشراف، فهذه النتائج تنسجم مع الدّعوة التي تشير إلى أن العملية الرئيسة في الإشراف التربوي هي عملية التفاعل بين المعلم والمشرف. ومن أهم أهدافه أنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في مساعدة المشرفين على تغيير معتقداتهم الإشرافية، والقيام بالعمليات الإرشادية للمعلمين؛ ليتمكنوا من تطبيق الاستراتيجيات التعليمية الأنسب لحل المشكلات، مع مساعدة المعلم في أن يكون عضوًا فعّالًا في التفاعل الصفي، وتدريبه على وضع الفرضيات لحلّ المشكلات، واختيار البديل في الحلّ الأنسب في الغرفة الصفية، فضلًا عن السّماح له بأن يُبدي رأيه ووجهة نظره، إضافة إلى تقديم العديد من الأفكار التي تُقيّم وفقًا لأهميتها وقيمتها التربوية. وأخيرًا، العمل على تثبيت الثقة عند المعلم عند التعامل معه ضمن المنحى التشاركي.

ومن أكثر الأنماط حداثةً هو **الإشراف التطوري**، إذ يبيّن الشّهدي (14:1435) أنّ الإشراف التطوري يعدُّ أحد الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي، فهو يعود إلى عام (1980) عندما طرح كارل جلكمان نظرية الإشراف التربوي التطوري، ذلك من خلال بحث نُشِر في مجلة القيادة التربوية الأمريكية، فبنى الفرضية الأساس على أنّ المعلمين يختلفون في مستوى تفكيرهم التجريدي. قد جرى تقسيم المعلمين إلى ثلاثة أقسام: المعلمون، فهناك المعلمون

الذين يكون لديهم التفكير التجريدي منخفض، فتتولّد لديهم لديهم صعوبة في تحديد المشكلات التي تواجههم، إضافة إلى وجود صعوبة في تحديد اختياراتهم للحلّ، مع عدم قدرتهم على التعايش مع ضغط العمل، بل يكون لديهم الإحساس الضعيف بالأمن الوظيفي، إضافة إلى عدم قدرتهم على إدارة صفوفهم. وهناك المعلمون الذين يمتازون بالتفكير التجريدي المتوسط، فتكون لديهم القدرة على تحديد المشكلات، لكنهم يجدون صعوبة في وضع الخطط الشاملة لها, وهناك المعلمون أصحاب التفكير التجريدي المرتفع الذين يكون لديهم القدرة على تحديد المشكلة بوضوح، مع وضع البدائل الكثيرة لها ،واختيار الأفضل منها، إذ يمتازون بالثقة بأنفسهم، والقدرة على التعامل الإيجابي، والعمل بروح الفريق الواحد (شلش: 2018).مفهوم الإشراف التطوري: هو اتجاه حديث، يهتم بالفروق الفردية لدى المعلمين، من خلال تقديم خدمات إشرافية متدرجة للمعلم (مباشر، وتشاركي، وغير مباشر) تهيّئ له تطورًا بعيد المدى؛ ليكون قادراً على اتخاذ القرارات، وحل المشكلات التربوية التي تواجهه في عمله.

ويركّز هذا النمط الإشرافي على المستويات التطورية للمعلم، فيهتم بالفروق الفردية بين المعلمين، إذ يقوم هذا المفهوم على دراسات نفسية لنظريات عديدة عن تطور الناضجين، وتطور المعلم، فيشجّع الإشراف التطوري على اختيار طريقة تسمح بأكبر تطور ممكن لكل معلم، إذ إنّ معرفة كيفية تطور المعلمين إلى ناضجين أكفاء هو العنصر الموجّه للمشرفين التربويين.كما يمرّ الإشراف التطوري كما يبيّن شلش (213:2018) بمراحل عديدة أهمّها التشخيص، إذ يمكن من خلالها الوقوف على واقع العملية التعليمية بشكل أكثر وضوحًا، فتجري هذه المرحلة من خلال الزيارات الصفية والملاحظة، واستخدام أدوات القياس، وتحديد الطرائق المناسبة للإشراف على المعلمين، من خلال تحديد أداء كل معلم وما يلزمه، ذلك بالانطلاق من نقاط القوة عند كل معلم؛ للوصول إلى تحسين الأداء، ثم تحسين أداء الطلاب. المرحلة الثانية هي التنفيذ، إذ تأتي هذه المرحلة من خلال قيام المعلم بتغيير طرائق التدريس، وجعلها أكثر إثارةً. أخيرًا التقويم، إذ يهتم بقياس دور الإشراف التطوري على التحسين في الأداء.

ساعدت التكنولوجيا –خاصةً في مجالات الاتصال والتواصل والمعلومات– على حدوث بعض التغييرات في مجال التعليم والتعلم على حد سواء.

و بذلك ظهر **الإشراف الإلكتروني** فهو نموذج جديد في طرائق التدريس، والتقويم، وتصميم المناهج، وارتباط عملية التدريس والإشراف التربوي؛ كونهما عنصرين من عناصر العملية التعليمية، إذ هناك حاجة للتغيير والتطوير، وتوفر مرونة أكثر. ترى الخمّاش والعتيبي (21:2010) أنّ "الإشراف الإلكتروني نمط إشرافي حديث، يعتمد على التقنيات الحديثة للحاسب، أو الشبكة العالمية ووسائطها المتعددة في إيصال المعلومة للمستفيد، إذ يتواصل المشرف التربوي مع المعلمين من خلال مواقع الإنترنت، أو عن طريق البريد الإلكتروني للمدرسة، أو البريد الإلكتروني الشخصي للمعلم".

قد عرّفه (Albar, 2012:2) بأنّه آليّة لعملية التقويم، تتطلب خبرات متنوعة يجب توفرها لدى مستخدميه؛ للوصول إلى نتائج أفضل، منها مهارات أكبر في استخدام شبكات الحواسيب، وقدرات متطورة للتواصل، إضافة إلى القدرة على التعبير الدقيق للأفكار والمفاهيم.يؤكد يوجو (Ugwoke,2012:1) أن الإشراف الإلكتروني إشارة إلى استخدام تكنولوجيا المؤتمرات المرئية؛ لتوفير التقويم بالوقت الحقيقي (Realtime)؛ وهذا ما يسمح للمشرف بمراقبة نشاطات المعلمين بشكل أفضل وقت أدائها، فيقلل من كلفة نقل المشرفين، وإعدادهم، بل إنّه يضمن مخرجات تعليمية أفضل.

يوضّحه مرداح (Merdah,2013:2) بقوله: "أدوات تقوّم المعلمين مع انتفاء التأثر بالعامل الجغرافي، وهو ما يؤدي إلى بناء شبكة تواصل إلكترونية تسهل العمل بين المشرفين التربويين، ومديري المدارس، والمعلمين.

ويمكن تصنيف الإشراف الإلكتروني إلى أربعة أنواع، منها الإشراف المعتمد على الحاسب الآلي، وهو الإشراف الذي يجري بوساطة الحاسب الآلي، وبرمجياته، ويُقدّم من خلال وسائط التخزين (الأقراص المدمجة، أسطوانات الفيديو، الأقراص الصلبة)، فهذا النوع يتيح للمعلم التفاعل مع ما يُقدّم له، من دون التفاعل مع المشرف التربوي، أو مع الأقران. الإشراف المعتمد على الشبكات: هو الإشراف الذي يجري من خلال إحدى شبكات الاتصال المحلية، أو الإنترنت، فيُتيح هذا النوع فرصة التفاعل النشط بين المعلمين والمشرفين التربويين من جهة، وبين المعلمين والأقران من جهة أخرى. أما الإشراف عن بُعد فهو الإشراف الذي يجري من خلال الوسائط كلها، سواء التقليدية (المواد المطبوعة، وأشرطة التسجيل، والراديو، والتلفزيون) أم الحديثة (الحاسب الآلي، وبرمجياته، وشبكاته، والقنوات الفضائية، والهاتف المحمول)، فيكون فيه المعلمون بعيدين مكانيًّا، أو زمانيًّا –أو كلا الأمرين معًا– عن المشرف التربوي.

ومن مميّزات الإشراف الإلكتروني بأنه يساعد المعلمين على النمو المهني في أي وقت أو مكان، يعمل أيضًا على تدريب المعلمين في أعمالهم، وتأهيلهم باستمرار، من دون الحاجة إلى ترك أعمالهم، أو إيجاد بديل؛ إضافة إلى أنّه يقوم على تنمية قدرات المعلمين على التواصل مع بعضهم أو مع أقرانهم، ويُسهم في حل مشكلة ازدحام قاعات التدريب أو عدم توفرها، ذلك بطريقة الإشراف عن بعد؛ يساعد أيضًا المشرفين والمعلمين على ملاحقة التغييرات والتطورات المتسارعة في المعرفة أو المعلومة، ويدعم المشرفين في التواصل مع المدرسة، والحصول على المعلومة بيسر وسهولة ودقة؛ إضافة إلى ذلك فإنّه يُسهم في التغلب على ضعف أداء وتأهيل بعض المشرفين التربويين، بل يساعد في الحدّ من ميل بعض المشرفين إلى الممارسات التفتيشية؛ فبذلك يكون للإشراف الإلكتروني إسهام في تحقيق جودة التعليم.

الدّراسات السابقة :

أجرى عباس (2021) دراسة هدفت التعرف إلى دور مشرفي اللغة العربية في تحسين أداء مدرّسيها من وجهة نظر مدرسي اللغة العربية في محافظة كربلاء المقدسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، وقد تكوّن مجتمع الدراسة الكلي من جميع مدرسي اللغة العربية ومدرّساتها في منطقة قضاء الحسينية التابع لمحافظة كربلاء المقدسة، فتكونت العينة من (170) مدرسًا ومدرّسة، تمثلت الأداة بالاستبانة، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن درجة إسهام المشرف التربوي في تحسين الأداء التدريسي من حيث (التخطيط، والتدريس، والنمو المهني)، وقد تضمنت أبرز التوصيات في هذه الدراسة، منها ضرورة تنوع أنشطة البرامج التدريبية وفاعليتها للمشرفين التربويين؛ من أجل أن تتوافق المتطلبات المتجددة في مجال الإشراف التربوي مع التجديد الحاصل في المناهج التدريسية.

أما دراسة العليمات (2020) فقد هدفت التعرف إلى درجة ممارسة المشرفين التربويين للأسلوب الإشرافي التشاركي في لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق، فاستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (65) معلمًا ومعلمة من معلمي مادة التربية الاجتماعية في المرحلة الأساسية والثانوية في مدارس مديرية

التربية والتعليم لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق، خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (2019/2018). لتحقيق هدف الدراسة؛ جرى تطوير استبانة مكونة من (33) فقرة، فأظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة المشرفين التربويين لأسلوب الإشراف التشاركي في لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق كانت كبيرة؛ بيّنت أيضًا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة (النوع الاجتماعي، وسنوات الخبرة). من أهم توصيات الدراسة تنمية المشرفين التربويين الاهتمامات المشتركة بين المعلمين، وتحديد حاجاتهم، وإمكاناتهم المتوفرة، مع توفير فرص تدريبية مناسبة لهم في ضوء تلك الاحتياجات.

وأجرى **مدوالي ومودزفري** (Mudawali& Mudazofri,2017) دراسة هدفت التعرف إلى العلاقة بين الإشراف التربوي التطوري والتطور المهني لدى المعلمين، فتكونت عينة الدراسة من (256) معلمًا ومعلمة في مدارس (حكومية وخاصة) تابعة لبلدية (لوكسيماو) في إندونيسيا، فأظهرت النتائج أن هناك قصورًا في فهم المعلمين دور الإشراف التربوي، إضافة إلى وجود اختلاف بين نظرة المعلمين للإشراف التربوي والإشراف التربوي المطبّق.

وهدفت دراسة سلمان (2016) التعرف إلى واقع الإشراف العلمي، و ما يجب أن يكون في كلية التربية للبنات في جامعة تكريت من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت الأداة بالاستبانة، تم توزيعها على عينة عشوائية تكونت من (91) طالبًا وطالبة من طلبة الدراسات العليا في كلية التربية للبنات في جامعة تكريت، قد توصل الباحث إلى عدة نتائج، أبرزها: أن طلبة الدراسات العليا في كلية التربية للبنات في جامعة تكريت يرون أن واقع الإشراف العلمي جيد بشكل عام. أمّا أهم التوصيات التي تتضمنها الدراسة، فتتمثل في اختيار المشرفين في ضوء أسس ومعايير محددة، بحيث لا يقوم بهذه المهمة الإشرافية إلا مَن كان مؤهلًا ومتمكنًا من هذا العمل الإشرافي.

وأجرى توماس (Thomas Francis,2013) دراسة هدفت التعرف إلى مدى فهم المعلمين العلاقة بين الزيارات الإشرافية المصغرة وأداء المعلم، وأثر النمط الإشرافي غير التقليدي في الممارسات التربوية في تطوير العملية التعليمية، فتكون مجتمع الدراسة من (47) معلم ومعلمة، فكانت العينة عبارة عن ثلاثة معلمين وثلاثة إداريين. قد جرى استخدام المنهج النوعي؛ لتحقيق أهداف الدراسة، فضلًا عن أنّ الدراسة استخدمت الأداة عن طريق استطلاع الرأي عبر الإنترنت؛ لذا أظهرت الدراسة بعض النتائج، كان من أهمها: بناء علاقة أقوى بين المشرف والمعلم نتيجة الزيارات الإشرافية المتواصلة، وأظهرت نجاحاً في تطوير أداء المعلم واكتساب مهارات جديدة تُسهم في تحسين العمل التربوي. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها تطوير جدول زمني وخطة واضحة من بداية العام الدراسي؛ لتبادل الزيارات الإشرافية، وتفعيل النمط الإشرافي غير التقليدي في المدارس.

في حين أنّ **دراسة وانزير (Wanzare,2012)** هدفت إلى تقصّي الإشراف التعليمي في المدارس الثانوية في كينيا، فتكون مجتمع الدراسة من المعلمين في المدارس الحكومية الثانوية، فبعد تحليل البيانات التي جُمعت أظهرت الدراسة أن المشرفين التربويين يحافظون على تطبيق الأنظمة والإجراءات البيروقراطية التي وضعتها الجهات العليا في وزارة التربية والتعليم في كينيا، وأن الإشراف التربوي تضمّن تسهيل الأداء الأكاديمي، وتحسين جودة التعليم، وأداء المعلمين، فضلًا عن أنّه يمكّن المشرفين التربويين من التركيز على إظهار عمل المعلمين التعليمي. في ضوء هذه

النتائج أوصت الدراسة بتغيير سياسة الإشراف التربوي، وإمداد المشرفين التربويين بالمصادر الضرورية، وتدعيم التغذية الراجعة، والمتابعة.

وأجرى اللوح (2012) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة تحسين الإشراف التربوي التطوري للممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية، مع الكشف عن أثر متغيرات الدراسة في آراء معلمي اللغة العربية في درجة التحسّن نتيجةً للإشراف التربوي التطوري. لتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم الباحث مقياس الاستبانة، وهو مكون من (62) عبارة، وُزِّعت على ثلاثة محاور، الأول الإشراف التطوري وممارسات التخطيط للتدريس؛ الثاني الإشراف التطوري وممارسات تطبيق التدريس؛ أما الثالث فهو الإشراف التطوري وممارسات تقويم التدريس. قد استخدم الباحث المنهج الوصفي، إذ شملت عينة الدراسة (164) معلمًا ومعلمة من معلمي وكالة الغوث الدولية، جرى اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: الإشراف التربوي التطوري يحسن الممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية بدرجة كبيرة جدًّا، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التحسين تعزى لمتغير الجنس والمرحلة التعليمية، لكن توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. من أهم توصيات الدراسة: عقد دورات تدريبية للمشرفين التربويين؛ لتطوير مهاراتهم في مجال استخدام الإشراف التطوري في ممارساتهم الإشرافية على المعلمين؛ لتحسين أدائهم.

الطريقة والإجراءات

منهجيّة الدّراسة

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي المسحي**، للحصول على المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدّراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المعلّمين والمديرين في المدارس الحكومية في مديرية القدس، ويبلغ عددهم (1072) معلّمًا ومعلّمة، و(51) مديراً ومديرة، حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم في الفصل الثاني الدراسي من العام2022/2021. الجدول (1.3) يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيرات المسمى الوظيفي، والجنس.

الجدول (1.3) توزيع أعداد المعلمين والمديرين في المدارس الحكومية في مديرية القدس للعام 2022/2021

المسمى الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع
معلم	174	899	1072
مدير	51	29	51
المجموع	**196**	**928**	**1123**

المصدر: قسم الإحصاء في الإدارة العامة للتخطيط في وزارة التربية والتعليم للعام 2022/2021م

عيّنة الدراسة

أُختيرت عينة الدراسة وفق عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى تمّ اختيار جميع المديرين في مديرية القدس، ويبلغ عددهم (51) مديرًا ومديرةً؛ بسبب صغر حجم مجتمع الدراسة. في المرحلة الثانية أُختيرت عيّنة ممثّلة وفق جنس المعلّم، ذلك بأسلوب العينة العشوائية الطبقية، مع احتساب حجم عينة الدراسة باستخدام معادلة (روبيرت ماسون)، قد بلغ حجم العينة (283) معلّمًا ومعلّمة في المدارس الحكومية في القدس موزّعين على (46 معلّمًا، و237

معلّمة). أما بالنسبة إلى المديرين فقد تم استرداد (44) استبانة، وبلغ مجموع ما تمّ استرداده من استبانات من كل المعلّمين والمديرين (327) استبانة.

الجدول (2.3) يوضّح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية.

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	66	20.2
	أنثى	261	79.8
المؤهل العلمي	بكالوريوس	245	74.9
	ماجستير فأعلى	82	25.1
عدد سنوات الخدمة	5 سنوات فما دون	64	19.6
	من 6–10 سنوات	86	26.3
	أكثر من 10 سنوات	177	54.1
المسمّى الوظيفي	مدير	44	13.5
	معلّم	283	86.5

يتبيّن من الجدول (2.3) أنّ (79.8%) من عيّنة الدراسة من الإناث، وبلغت نسبة من يحملون مؤهل علمي بكالوريوس (74.9%). تبيّن أيضًا أن ما نسبته (54.1%) من عينة الدراسة لديه سنوات من الخدمة تزيد عن 10 سنوات، في حين أنّ المعلمين شكّلوا (86.5%) من حجم عيّنة الدراسة.

وبلغ عدد الأفراد المشاركين في المجموعات البؤرية الأولى (9) من المعلمين والمعلمات، والثانية (8) من مديري المدارس.

أدوات الدّراسة

أولاً: الاستبانة

مقياس الأنماط الإشرافية

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد الاطّلاع على الأدب التربوي والدّراسات المسبقة؛ تمّ تطويره وتقنينه بما يتلاءم مع أهداف الدراسة وعيّنتها، طُوّر أيضًا المقياس بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وصيغت فقرات هذا المقياس بالاتجاه الإيجابي، فقد استخدم مقياس (Likert Scale) الخماسي؛ لقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية على النحو الآتي: درجة كبيرة جداً (5) نقاط، وبدرجة كبيرة (4) نقاط، وبدرجة متوسطة (3) نقاط، وبدرجة قليلة (2) نقطتان، وبدرجة قليلة جدًّا (نقطة واحدة)، وقد بلغ عدد فقرات هذا المقياس (37) فقرة، قد وُزِّعت فقرات مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية على أربعة مجالات على النحو الآتي:

1. النمط الإشرافي التطويري، ويضم (10) فقرات.
2. النط الإشرافي التشاركي، ويضم (15) فقرة.
3. النمط الإشرافي الإلكتروني، ويضم (6) فقرات.
4. النمط الإشرافي العلاجي، ويضم (6) فقرات.

الجدول (1) يبين معاملات الارتباط لكل فقرة، والدرجة الكلية لمقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية

الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
النمط الإشرافي التطويري			النمط الإشرافي التشاركي			النمط الإشرافي الإلكتروني			النمط الإشرافي العلاجي		
1	.73**	.81**	11	.78**	.83**	26	.78**	.82**	32	.74**	.81**
2	.83**	.85**	12	.76**	.89**	27	.80**	.85**	33	.82**	.85**
3	.78**	.80**	13	.70**	.77**	28	.82**	.90**	34	.78**	.80**
4	.80**	.86**	14	.72**	.86**	29	.80**	.83**	35	.80**	.86**
5	.74**	.81**	15	.71**	.85**	30	.80**	.88**	36	.77**	.81**
6	.76**	.80**	16	.75**	.81**	31	.82**	.85**	37	.78**	.80**
الدرجة الكلية للمجال	**.93****		**الدرجة الكلية للمجال**	**.96****		**الدرجة الكلية للمجال**	**.84****		**الدرجة الكلية للمجال**	**.87****	

يُلاحَظ من البيانات الواردة في الجدول (1) أن معامل الارتباط للفقرات لمقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية يُقدّر بـ(.70) للفقرة الثالثة في مجال النمط الإشرافي التشاركي "يراعي المعايير الأخلاقية في قراراته"، و(.83) للفقرة الرابعة في مجال النمط الإشرافي الإلكتروني "ينشر ثقافة التوجه نحو التحوّل الرقمي للتواصل في الأوقات التي يرغبها"، لكن يتضح أن معامل الارتباط لجميع فقرات هذا المقياس قوي، وأن الفقرات كلها دالة إحصائيًّا ومقبولة عند مستوى الدلالة (.01).

ثانياً: المجموعة البؤرية

تعدّ المجموعة البؤرية طريقة منهجية من طرائق الأسلوب الكيفي في البحث العلمي؛ تستخدم من أجل جمع معلومات كيفية عن موضوع محدد، من أفراد لديهم خبرة في مجال الدراسة،، ولها اهتمامات مشتركة؛ من أجل الوصول إلى تصورات محددة حول موضوع الدراسة، قد بُنِيت هذه الأداة؛ اعتمادًا على الدراسات المسبقة –مثل الإطار النظري– المرتبطة بموضوع الدراسة؛ لتعزيز النتائج الكميّة.

النتائج

نتائج السؤال الأول: ماواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين؟

يوضح الجدول (2) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية لمجالات الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، وعلى المقياس ككل، مرتبة تنازليًّا.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	4	النمط الإشرافي العلاجي	3.45	0.69	68.9	**متوسط**
2	1	النمط الإشرافي التطويري	3.24	0.70	64.7	**متوسط**
3	3	النمط الإشرافي الإلكتروني	3.23	0.75	64.6	**متوسط**
4	2	النمط الإشرافي التشاركي	3.17	0.69	63.4	**متوسط**
		الدرجة الكلية للأنماط الإشرافية	**3.24**	**0.64**	**64.8**	**متوسط**

يُلاحَظ من الجدول (2) أنّ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية جاء متوسطًا، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.24)، وبنسبة مئوية بلغت (64.8%). نلاحظ أيضًا من خلال البيانات الواردة في الجدول (1.4) ترتيب مجالات الأنماط الإشرافية، فقد حصل النمط الإشرافي العلاجي على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وبنسبة مئوية (68.9%)، أما الانحراف المعياري له فقد بلغ (69.) بتقدير متوسط أيضًا. في حين أنّه حصل مجال النمط الإشرافي التشاركي على أقل المجالات (المتوسط الحسابيّ)، فقد حصل على المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.17)، وبنسبة مئوية (63.4%)، وبانحراف معياري بلغ (69.)، وبتقدير متوسط. إنّ هذه النتيجة تُعزى إلى أنّ المشرفين التربويين يستخدمون الأنماط الإشرافية؛ لمعرفتهم بأهمية الدور الذي يؤدونه، ولإدراكهم أهمية هذه الأنماط المتنوّعة في سير العملية التعليمية، والنهوض بالمعلمين، وأدائهم، مع توجيههم نحو تحقيق النتاجات التعليمية المرجوّة، لكنْ يقع على عاتقهم السّعي دومًا نحو تطوير الأنماط الإشرافية؛ لتصل إلى درجة الارتقاء، والمستوى المطلوب.قد جاء **النمط الإشرافي العلاجي** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وبنسبة مئوية تُقدّر بـ(68.9%)، بتقدير متوسط.

نتائج السؤال الثاني

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تُعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي ، وعدد سنوات الخدمة)؟

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلّمين تُعزى لمتغيّريْ الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، وفقًا لمتغيرَيْ الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما.

المجال	الجنس	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمط الإشرافي التطويري	ذكر	بكالوريوس	3.55	.62
		ماجستير فأعلى	3.24	.80
		الدرجة الكلية	**3.46**	**.69**
	أنثى	بكالوريوس	3.19	.69
		ماجستير فأعلى	3.16	.71
		الدرجة الكلية	**3.18**	**.70**

النمط الإشرافي التشاركي	ذكر	بكالوريوس	3.58	.50
		ماجستير فأعلى	3.26	.69
		الدرجة الكلية	**3.48**	**.58**
	أنثى	بكالوريوس	3.12	.68
		ماجستير فأعلى	3.00	.72
		الدرجة الكلية	**3.09**	**.69**
المجال	**الجنس**	**المؤهل العلمي**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
النمط الإشرافي الإلكتروني	ذكر	بكالوريوس	3.58	.63
		ماجستير فأعلى	3.15	.95
		الدرجة الكلية	**3.45**	**.76**
	أنثى	بكالوريوس	3.20	.74
		ماجستير فأعلى	3.10	.76
		الدرجة الكلية	**3.18**	**.74**
النمط الإشرافي العلاجي	ذكر	بكالوريوس	3.75	.55
		ماجستير فأعلى	3.63	.69
		الدرجة الكلية	**3.71**	**.59**
	أنثى	بكالوريوس	3.41	.64
		ماجستير فأعلى	3.26	.84
		الدرجة الكلية	**3.38**	**.69**
الدرجة الكلية لمقياس الأنماط الإشرافية	ذكر	بكالوريوس	3.60	.51
		ماجستير فأعلى	3.30	.71
		الدرجة الكلية	**3.51**	**.59**
	أنثى	بكالوريوس	3.20	.63
		ماجستير فأعلى	3.10	.68
		الدرجة الكلية	**3.18**	**.64**

يُلاحَظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، وفقًا لمتغيرَي الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما. وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين على الدرجة الكلية، ومجالات (النمط الإشرافي العلاجي، والنمط الإشرافي التطويري، والنمط الإشرافي التشاركي) – تُعزى لمتغيّر الجنس، ولصالح الذكور؛ فبذلك نرفض الفرضية الصفرية، إذ إنّ قيمة مستوى الدلالة أقل من (.05)، فمستوى الدلالة للدرجة الكلية لمتغير الجنس (.00).وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، على الدرجة الكلية، ومجالات (النمط الإشرافي التشاركي، والنمط الإشرافي الإلكتروني) – تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، ولصالح عينة الدراسة لِمَن يحملون درجة البكالوريوس؛ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية، إذ إن قيمة مستوى الدلالة أقل من (.05)، فمستوى الدلالة للدرجة الكلية لمتغير المؤهل العلمي (.04).

لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، على الدرجة الكلية، والمجالات – تعزى إلى التفاعل بين متغيرَي الجنس،والمؤهل العلمي؛ بذلك نقبل الفرضية الصفرية، إذ إنّ قيمة مستوى الدلالة لمتغيرَي

الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما أكبر من (.05)، فمستوى الدلالة للدرجة الكلية لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما هو (.29).

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية من وجهة نظر المديرين والمعلمين في المدارس الحكومية في القدس – تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور. علمًا أنّ ذلك يعود إلى أنّ مديري المدارس والمعلمين الذكور لا ينشغلون بمسؤوليات أخرى مثل المعلمات الإناث، إذ لديهم إقبال على حضور الدورات، والمشاركة في اللقاءات، والاستفادة من النصائح والإمكانيات التي يوفرها المشرف التربوي ويقدمها للمعلمين.

النتائج المتعلّقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات لواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية من وجهة نظر المديرين والمعلّمين في المدارس الحكومية في القدس تُعزى لمتغيرَيْ المُسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، تلك التي تعزى لمتغيرَيْ المُسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما

المجال	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمط الإشرافي التطويري	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.53	.42
		10 سنوات فأكثر	3.56	.61
		الدرجة الكلية	3.62	.63
	معلم	5 سنوات فما دون	3.37	.44
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.28	.66
		10 سنوات فأكثر	3.04	.78
		الدرجة الكلية	3.18	.70
النمط الإشرافي التشاركي	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.25	.45
		10 سنوات فأكثر	3.44	.61
		الدرجة الكلية	3.46	.65
	معلم	5 سنوات فما دون	3.23	.52
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.23	.61
		10 سنوات فأكثر	3.03	.76
		الدرجة الكلية	3.12	.68
النمط الإشرافي الإلكتروني	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.11	.84
		10 سنوات فأكثر	3.35	.69
		الدرجة الكلية	3.37	.80
	معلم	5 سنوات فما دون	3.19	.71
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.31	.64
		10 سنوات فأكثر	3.17	.81
		الدرجة الكلية	3.21	.75
النمط الإشرافي العلاجي	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.67	.31
		10 سنوات فأكثر	3.67	.57
		الدرجة الكلية	3.73	.57
	معلم	5 سنوات فما دون	3.51	.63
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.40	.70
		10 سنوات فأكثر	3.36	.72

		الدرجة الكلية	3.40	.69
المجال	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لمقياس الأنماط الإشرافية	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.37	.42
		10 سنوات فأكثر	3.50	.56
		الدرجة الكلية	3.53	.61
	معلم	5 سنوات فما دون	3.30	.47
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.29	.58
		10 سنوات فأكثر	3.11	.71
		الدرجة الكلية	3.20	.64

يُلاحَظ من البيانات الواردة في الجدول (4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين وفقًا لمتغيري المسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما. بيّنت النتائج أيضًا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في مجال النمط الإشرافي التطويري وفقًا لمتغير عدد سنوات الخدمة بين (5 سنوات فأقل) من جهة، و(10 سنوات فأكثر) من جهة أخرى، ذلك لصالح (5 سنوات فأكثر).

تعود هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس لديهم الخبرة الإدارية الكافية التي تصل إلى (10 سنوات فأكثر) في التعامل مع المعلمين، والمشرفين التربويين، إذ يعدّون المشرفون المقيمون الذين يتحملون مسؤولية كبيرة في مؤسستهم التعليمية، من خلال مشاركتهم في تأدية المهمة مع المشرف التربوي في إصدار القرارات، وتنفيذ الأنشطة، والفعاليات، وتطبيق القوانين، بحيث يخدم المصلحة العامة في مؤسسته التعليمية، فيقف إلى جانب المشرف التربوي؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ووضع الخطط التي من شأنها تسيير العملية التعليمية بشكل منظم، ومنسق. في حين أنّ المعلمين الذين يُوظَّفون حديثًا في السلك التعليمي ليس لديهم أي خبرة في التعليم وممارسات؛ لذلك تكون خبرتهم (5 سنوات فأقل)؛ لذا فهم يحتاجون إلى التطوير والتدريب والتجريب؛ حتى يمتلكوا الخبرة، ويتلقوا الدعم والتحفيز من المشرف التربوي؛ لتحسين مهاراتهم، وقدراتهم واتباع أهم الأنماط الإشرافية التي بدورها تُسهم في التقدم نحو الأفضل، مثل النمط الإشرافي التطويري.

التوصيات والمقترحات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإنّ الباحثة تُوصي بما يأتي:

1. تدريب المشرفين التربويين على الأنماط الإشرافية بأنواعها المختلفة، ومتابعتهم في ذلك من خلال الزيارات الميدانية.
2. العمل على عقد دورات توعوية للمعلمين والمديرين؛ لأهمية دور المشرف التربوي في تطبيقه الأنماط الإشرافية.
3. ضرورة إشراك المدير والمعلم في وضع الخطط؛ فهذا يزيد التعاون في سير العملية التعليمية، والمشاركة في تنفيذ الحصص النموذجية؛ للتسهيل على المعلم الجديد.

المصادر والمراجع

البابطين، عبد العزيز. (2004). *اتجاهات حديثة في الإشراف التربوي*، ط (1)، المملكة العربية السعودية: الرياض .

البعداني، محمد. (2013). *أساسيات الإدارة والإشراف التربوي بمنظورها العام والإسلامي*. جامعة الإيمان.

الخمّاش، فاطمة والعتيبي، جيهان. (2010). *الإشراف التربوي وظائفه مجالاته أنماطه وكيفية التخطيط له*. الرياض.

السبيل، مضاوي. (1435هـ). *الإبداع في الإدارة المدرسية في الإشراف التربوي*، الطبعة (1)، عنيزة.

سلمان، محسن مولود. (2016). الإشراف العلمي بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، **مجلة آداب الفراهيدي**، 24:330-331.

شلش، محمد باسم. (2018). *دور استخدام الإشراف التطوري في تحسين ممارسات التدريس لدى المعلمين في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 26(9): 213-216.

الشّهدي، خالد. (2013). *تجديد الإشراف التربوي*. الدّمّام:مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

العاجز، فؤاد علي وحلس، داود درويش. (2009). *دليل المشرف التربوي لتحسين عمليتي التعليم والتعلم*، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عباس، علي صاحب. (2021). دور مشرفي اللغة العربية في تحسين أداء مدرسيها من وجهة نظر مدرسي اللغة العربية في محافظة كربلاء المقدسة، مجلة نسق،30: 461-468.

عطوي، جودت. (2016). *الإدارة التعليمية والإشراف التربوي "أصولها وتطبيقاتها"*. الطبعة (7)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العليمات، فوزية محمد. (2020). *درجة ممارسة المشرفين التربويين لأسلوب الإشراف التشاركي في لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق*، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (47): 774-776.

اللوح، أحمد. (2012). *درجة تحسين الإشراف التربوي التطوري للممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية في مدارس وكالة الغوث الدولية*. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،20(1): 483-485، جامعة الأقصى، غزة.

محمود، أنور صباح. (2021). *الإشراف الإلكتروني في العراق*، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2 (60)، 201-210.

نبهان، يحيى. (2007). *الإدارة التربوية بين الواقع والنظرية*، الطبعة (1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

نشوان، يعقوب. (2008). *الإدارة والإشراف التربوي*، ط (1) ، عمان: دار الفرقان.

Aklan,T& Hofman,R.(2014).*Relationship Between Instructional Supervision and Professional Development.* The International Education Journal: Comparative Perspective.13(1): page83.

Al Bar. Adnan Mustafa. (2012).*An Electronic Supervision System Architecture in Education Environment*. European Journal of Business and Management,4(8):141-142.

Fanar.D.M.&Salih,H.(2021). The Educational Supervision and The Teaching Staff, Islamic Sciences Journal, 12(10): 429-449.

Merdah , Hanadi Omar.(2013).*An E-Supervision System in Education Environment* .Um AL Qura University.

Mudawali&Mudzofri. (2017). *Relationship Between Instructional Supervision and Professional Development, Perceptions of secondary school Teachers & Madarah Tsanawitah (Islamic Secondary School)*, Master of Education University of Tempere.Indonesia.

Thomas,F.(2013). *Teacher's Supervision and evaluation a case study of administration and Teacher's Perceptions of mini observation.* Eastern North University. Boston.

Ugwoke, Samuel. (2019). Re- *Defining Quality Assurance Benefits of E- Supervision School Administration.* Australian Journal of basic and applied science. Cape Town,6(5):337-338.

Wamzare, Zacharia. (2012*). Instructional Supervision in public Secondary Schools in Kenya*, Journal of Masen University of Educational Management Administration Leadershi

أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. سكينة محمود رواشدة د. كوثر عبد القادر بشارات

الملخص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في (التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية) على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأثر كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في عناصر التنمية المستدامة وتحديد أيها أكثر تأثيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، ومعرفة مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، وإذا كان هناك فروق دالة إحصائيًا في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة تعزى للجنس ولمتغير الجامعة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، ولتحقيق غرض الدراسة قامتا الباحثتين ببناء استبانة لأبعاد إدارة الجودة الشاملة واستبانة لعناصر التنمية المستدامة، وقد تم التحقق من صدقهما وثباتهما، وتم تطبيقهما على عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، حيث كان التأثير مرتفعًا، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد إدارة الجودة الشاملة كل على انفراد في عناصر التنمية المستدامة كما تراها أعضاء هيئة التدريس، وكان لبعد (تحقيق الخدمة

المجتمعية) مساهمة كبيرة في التأثير على التنمية المستدامة، وبينت النتائج وجود مستوى متوسط في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، وعن وجود مستوى متوسط من تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، وكما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية تعزى للجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية لمتغير الجامعة لصالح الجامعات الخاصة، وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات ابرزها: التركيز على البحث العلمي والعمل الفعال على ربط البحوث والدراسات المنجزة في الجامعات الأردنية بمشكلات المجتمع وقضاياه التنموية الشاملة، ونشر ثقافة التنمية المستدامة من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية في الجامعات.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، التنمية المستدامة، الجامعات الأردنية.

The Effect of Applying Total Quality Management(TQM) on Sustainable Development in Jordanian Universities as Seen by the Teaching Staff.

Abstract

The study aimed to identify the Effect of Applying Total Quality Management and Effect of each dimension on Sustainable Development in Jordanian universities as seen by the teaching staff, and determining which are the most influential in achieving sustainable development, and knowing the level of application of the dimensions of total quality management and sustainable development in Jordanian universities, and if there are statistically significant differences in the level of contribution of total quality management in sustainable development due to gender and for the university variable. to achieve the purpose of the study a questionnaire for the dimensions of total quality management and questionnaire for the elements of sustainable development was built, and they were applied to a stratified random sample of teaching staff in Jordanian universities, Results of the study showed There is a statistically significant effect of total

quality management on sustainable development in Jordanian universities, where the effect was high. There is also a statistically significant effect of the dimensions of total quality management individually on the elements of sustainable development as seen by teaching staff, and the dimension (achieving community service) had a significant contribution to the impact on sustainable development, The results showed that there is an middle level of implementation of total quality management and achieving sustainable development in Jordanian universities, and the results also showed that there are no statistically significant differences in the level of contribution of total quality management In achieving sustainable development in Jordanian universities due to gender, and that there are statistically significant differences in the level of contribution of total quality management In achieving sustainable development in Jordanian universities due to for university variable, the study recommends a set of recommendations: focusing on scientific research and effective work on linking research and studies carried out in Jordanian universities with the problems of society and its comprehensive development issues, and spreading the culture of sustainable development through seminars And scientific conferences in universities.

Keywords: Total Quality Management, Sustainable Development, Jordanian Universities.

المقدمة:

تشهد المجتمعات العربية في الوقت الحاضر العديد من التغيرات الملحوظة في مختلف المجالات التي تفرض على منظماتها الإدارية تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة، وتبني مفاهيم إدارية حديثة لتحقيق أهدافها بكفاءة، ومن هذه التغيرات ازدياد المنافسة العالمية بين المؤسسات الإنتاجية المختلفة، والتغيرات التي تحدث في الشركات مثل دمج الشركات والسيطرة على شركات أخرى، وإعادة تركيب الهياكل التعليمية في المؤسسات من مركزية إلى لامركزية، بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي حدثت في القيم وأساليب حياة الأفراد، ويتطلب ذلك تحقيق التنمية والنهوض بالبحث العلمي وهذا لا يتحقق إلا بوجود مؤسسات علمية تعليمية تقوم بوظائفها، وتحقق أهدافها حسب متطلبات وحاجات المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، وبذلك يتضح أن التعليم مجموعة عمليات تجري لتدريب وتنمية

المعارف والمهارات والتفكير لدى الفرد من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة لكي يقوم الفرد بواجباته تجاه نفسه وتجاه مجتمعه الذي يعيش فيه (خفاجي، 1995).

فالجامعات في وقتنا الحاضر هو رمز لنهضة الأمم والشعوب، وعنوان عظمتها وحضارتها ورقيها، ولم تعد مؤسسات التعليم الجامعي وإدارتها مجرد أجهزة ومؤسسات مسؤولة على التراث الثقافي ونقله للأجيال القادمة، بل أصبحت أجهزة فاعلة في تنمية المجتمع وتطوير المعرفة، وهذا ما يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي العمل على تغيير أساليبها الإدارية ووسائلها التعليمية، بغية تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (عبد القادر، 2003)، ونظراً لان التعليم الجامعي اصبح يشكل قضية كبرى في جميع دول العالم فقد اصبح تبعاً لذلك موضوع الإدارة الجامعية من المواضيع المهمة على مستوى العالم (التميمي، 2008).

حققت إدارة الجودة الشاملة في العقدين الماضيين انتشاراً لافتاً للنظر لدى العديد من الشركات العالمية، بل أصبحت فلسفة إدارة الجودة الشاملة هاجساً تنشده جميع المنظمات على مختلف أنشطتها ومستوياتها، وذلك لما تحققه عائد كبير على تلك المنظمات، سواء من حيث تحسين الخدمة أو من حيث تقليل التكاليف، حيث اتسع نطاقها لتشكل جميع الأجهزة الحكومية (عقيلي، 2001)، وتعتبر إدارة الجودة الشاملة TQM في مجال التعليم العالي منهجاً يرتكز على إمكانية إيجاد ثقافة تنظيمية لدى الجامعات تسعى لتشجيع الإدارة والأساتذة والعاملين والطلاب بالعمل كفريق، وتجعلهم متحمسين لما هو جديد عن طريق تحريك قدراتهم ومواهبهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وتحسين العمليات، بما يضفي تغيراً ملموساً نحو الأفضل لدى خريجي هذه الجامعات (منصور، 2005).

إن مجال الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي يعتمد على نظام متكامل للمعلومات التعليمية والتربوية المختلفة داخل كل جامعة من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بإجراء الدراسات المتعددة للتعرف على افضل الأساليب من اجل تطبيق مبادئ الجودة الشاملة بعد تشخيص الوضع القائم والتعرف على أوجه القصور والعمل على علاجها للوصول إلى مستقبل افضل ومشرق للأجيال الصاعدة، ويعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة TQM من أهم مداخل الأداء الجامعي فهي عبارة عن مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف إلى تنفيذها والأخذ بها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وهي تشكل جميع العناصر المادية والبشرية في المؤسسات التعليمية (جريس، 2004).

ان من أهم الخصائص التي تميز المجتمعات عن بعضها قدرتها على إدارة مؤسساتها وبرامجها الحيوية، وليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بابتكار بحيث يرتبط جودة الخدمات في مؤسسات التعليم الجامعي بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة حركة من خلال الأخلاق الجامعية، فنجاح المؤسسة يعتمد على نجاح الإدارة فيها، وبناءً على ذلك تبرز أهمية التزام مؤسسات التعليم الجامعي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من اجل الوصل إلى الجودة الشاملة في الجامعات، وهذا يكون بمشاركة جميع الأطراف لضمان الاستمرار والبقاء للجامعات (الخطيب، 2000)، فمن المعايير الأساسية لنجاح تطبيق نظام الجودة في الجامعات ضبط النظام الإداري فيها، والذي يكون على وضوح الأدوار والمسؤوليات، ومما يساعد على زيادة الكفاءة التعليمية، والرفع من مستوى الأداء لدى جميع الإداريين والأساتذة والعاملين في الجامعات، وتوفير جو من التفاهم والتعاون، والتشارك قائم على التعاون الإنساني الراقي الذي يحقق الراحة النفسية للعاملين بكافة شراحهم، ويحقق الرضا الوظيفي لديهم، ويدفعهم على النجاح من خلال الحفز الدائم، والتعامل بطريقة حضارية مرنة، مما يشعرهم بالانتماء للجامعة والسعي وراء إتقان العمل وتطوره المستمر (الحريري ودروش، 2010).

وقد أشار رائد الجودة الشاملة ادوارد ديمنغ (Edward Deming) إلى ضرورة إدخال الجودة الشاملة في التعليم واعتبارها منظومة لعمليات الجودة في التربية، من اجل التحسين المستمر في العملية التعليمية– التعلمية (الموسوي، 2003)، ولا يعني الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في التعليم ان نجعل الجامعات منشأة تجارية تسعى لمضاعفة أرباحها من خلال تحسين منتجاتها، بل ينبغي الاستفادة من مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم تطوير

الأساليب الإدارية التعليمية تحقيقاً لجودة المنتج، وسعياً لمضاعفة إفادة المستفيد الأول لكافة الجهود التعليمية، إلا وهو المجتمع بكافة مؤسساته، وأفراده في مجال التعليم، والتشجيع على المنافسة بين الجامعة من اجل تحقيق افضل النتائج (علاونة، 2004)، واذا أريد لإدارة الجودة الشاملة ان تحقق النجاح في نطاق الحرم الجامعي، يتعين على رؤساء الجامعات ان يصمموا على تطبيقها، ويعملوا على إعداد عملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة إعداداً مبتكرا بحيث تكون ملائمة للبيئة الأكاديمية (بدح، 2003)، حيث أجرى الكميم (2015) دراسة هدفت إلى تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية وتحديد مستوى ادراك وفهم الإدارة العليا بالجامعة وأعضاء هيئة التدريس لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وتوصلت النتائج إلى وجود ضعف في درجة الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى عينة الدراسة، والضعف في التزام ودعم الإدارة العليا للجامعة، كما سعت دراسة كاياني (Kayani, 2012) للتعرف إلى مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في غرفة الصف الجامعي في مدينة إسلام أباد، وتم اختيار عينة الدراسة من (150) طالب، وأظهرت النتائج عدم توفر معايير الجودة كاملة في غرفة الصف الجامعي في إسلام أباد.

وهدفت دراسة العلاونة (2004) للتعرف إلى مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة اثر متغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي، والجامعة التي تخرج فيها، والعمر على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية، وتكون مجتمع من 61 عضو من هيئتها التدريسية، وأظهرت النتائج ان درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كبير واكثر مجالات إدارة الجودة الشاملة تطبيق مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية تعزى لمتغيرات الدراسة، ودراسة محمد (2014) التي هدفت للتعرف إلى مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، وتكونت عينة الدراسة من (220) عضو هيئة تدريس من جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء منخفض، بينما جاء مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا بدرجة متوسطة.

ان مصطلح الجودة الشاملة هو بالأساس مصطلح اقتصادي ظهر بناءً على التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري (داوود، 2010)، وهناك العديد من التعريفات للجودة منها ما جاء في تعريف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي بأنها "أداء العمل الصحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة تحسين الأداء (السامري، 2007)، ويرى جوران الجودة بأنها مدى ملائمة المنتج للاستخدام، أي القدرة على تقديم أفضل أداء وأصدق صفات (CGE and Akpobire, 2013)، أما بالنسبة لتعريفات إدارة الجودة الشاملة في التعليم فقد تعددت فقد عرفها القيسي (2011) بأنها عملية إدارية تهدف إلى تطوير شامل ومستمر في الأداء، يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، بغية تحقق أهداف كلاً من سوق العمل والطلبة.

وتهدف إدارة الجودة الشاملة في الجامعات إلى:

- زيادة القدرة على التنافس.
- زيادة إنتاجية كل عناصر المنظمة.
- زيادة مرونة المنظمة في تعاملها مع المتغيرات أي القدرة على استثمار الفرص وتجنب المخاطر والمعوقات.
- زيادة كفاءة المنظمة في إرضاء المستفيدين.
- ضمان التحسن المستمر المتواصل والشامل لكل قطاعات ومستويات المنظمة (داوود، 2010).

- تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات.

ومن خلال الاطلاع على العديد من إسهامات رواد الجودة الأوائل، فيمكن نستنتج أن هناك تباينات في آراء رواد إدارة الجودة الشاملة حول عدد المبادئ والأبعاد التي تدعم وجود إدارة الجودة الشاملة في أي منظمة خدمية، إلا ان هناك اتفاق بينهم على مجموعة منها تشكل مرتكزات يبنى عليها منطق إدارة الجودة الشاملة، حيث يشير كل من الكميم (2015)، والطويل وآغا (2010)، إلى اتفاق اغلب الكتاب على اهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة ونذكر منها ما يلي:

1- **التزام ودعم الإدارة العليا:** إن التطبيق الفعال لإدارة الجودة الشاملة يتطلب التزام ودعم من قبل الإدارة العليا، لأنه يعتبر امر بالغ الأهمية (Esteves & et al., 2002)، وذلك لتوفير الموارد الكافية لتمويل البرامج، وتدريب العاملين، وتحسين العمليات بشكل مستمر، وتطوير علاقات طويلة الأمد مع الموردين، والتركيز الحقيقي على الجودة في جميع أنحاء المنظمة (Yildirim, 2012).

2- **التركيز على العملاء:** يمثل العملاء العنصر الأساسي في الحكم على جودة المنتج الذي تقدمه المنظمة فلذلك يتطلب سرعة في معرفة احتياجات العملاء، وربطها بأنشطة التخطيط الاستراتيجي، وتصميم المنتج، وتحسين العملية (شيلي، 2014)، أما بالنسبة للمنظمات التعليمية فهناك من يرى عميل المنظمة التعليمية هو الطالب، وهناك من يرى بأنه المشغل وسوق العمل، وهناك من يرى ان العميل في المنظمة التعليمية يختلف باختلاف الخدمة التي تقدمها المنظمة التعليمية، وغيرهم من يقول ان على المنظمات التعليمية ان تأخذ بالحسبان الفئات الثلاث من العملاء مع التركيز على الطالب كعميل مباشر، وعلى المنظمات التعليمية أن تتفهم الاحتياجات والتوقعات الحالية والمستقبلية لكل من الطالب، والمجتمع، وسوق العمل (محمد، 2014).

3- **التحسن المستمر:** يرتبط التحسن المستمر للعمليات بالجودة لان التحسينات المستمرة في العملية تؤدي إلى تحسينات مستمرة في الجودة (Shenawy et al. 2007) حيث ان التحسن المستمر للعمليات يؤدي إلى جودة وكفاءة داخل المنظمة، وتعود بالأثر الإيجابي على أداء المنظمات (Yildirim, 2012).

4- **المشاركة الجماعية:** ان المشاركة الفعالة من الموظفين يساعد على نجاح الجودة الشاملة وتحسنها بشكل مستمر، وتزيد من الإنتاجية، فمشاركة الموظفين تعني أن كل موظف في المنظمة هو المسؤول عن إنتاج سلع ذات جودة عالية، وتحقيق رضا العملاء وتحسين الجودة في جميع أنحاء المنظمة (Yildirim, 2012).

5- **اتخاذ القرارات بناء على الحقائق:** تعتمد جودة القرارات ودقتها على المعلومات المتوفرة ونوعيتها، ويتوقف نجاح الإدارة على تحليل تلك المعلومات ونوعية القرارات التي يتم اتخاذها ولتضمن المنظمة جودة القرارات التي تتخذها سواء كانت استراتيجية، أم وظيفية، أم تشغيلية، يتوجب عليها ان تعتمد عند اتخاذ القرارات على حقائق ومعلومات شاملة وصحيحة وحديثة من كافة الأطراف ذات العلاقة بخدمات المنظمة، وتحليل القرارات ومعرفة الآثار المترتبة على اتخاذها (محمد، 2014).

6- **الإبداع والابتكار:** وهو التوصل إلى حل متميز لمشكلة ما أو فكرة جديدة، أما الابتكار فهو تطبيق الحل للمشكلة أو الفكرة الجديدة، وعليه فالإبداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة.

7- **تحقيق الدور المجتمعي:** وينص هذا المبدأ على معرفة الاحتياجات المحلية وتحديدها وصياغة الاستراتيجيات والخطط من أجل تحقيقها وتنفيذها ومراقبة تنفيذ الأنشطة كما هو مقرر ومخطط لها، والمحافظة على البيئة من خلال إنتاج سلع أو تقديم خدمات لا تضر بالبيئة والصحة العامة.

تهدف التنمية المستدامة إلى تعظيم المكاسب الصافية من التعليم مع ضمان المحافظة على نوعية الموارد وتطوير الخدمات التعليمية عبر الزمن، فهي تعتبر تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة بين ثلاثة أركان رئيسية هي: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، والبيئة، وأن الاهتمام بالتعليم العالي وتنميته، يحقق تنمية بشرية مستدامة ويعد مسؤولية كبيرة على عاتق كل مجتمع، وتعني تركز عملية التنمية على جميع العاملين دون استثناء، مع توفر فرص حياة كريمة للأجيال القادمة، ولعل تحقيق الجودة هي احدى السبل لتجسيد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى ان التنمية المستدامة تعتمد على عنصرين رئيسين هما: المتاح من الموارد الطبيعية والمادية من جهة، والمتوفر من القدرات والموارد والإمكانات البشرية، مع الأخذ بيعين الاعتبار التفاعل بين هذين العنصرين يجب ان يتم في اطار إداري كفء وفاعل، وعلى أساس من التخطيط العلمي السليم المعتمد على المعلومات والبيانات الدقيقة، ومن هنا كان للجامعات دورها المؤثر الرئيس في دفع عجلة التنمية المستدامة وتواصلها، من منظور ان هذه الجامعات تتمركز فيها القدرات والطاقات والموارد البشرية المؤهلة والقادرة على السير في المسيرة التنموية (التميمي، 2008).

ان التعليم مرتبط بالتنمية المستدامة من اجل تلبية احتياجات القرن الواحد والعشرين وما بعده، فالتعليم من اجل التنمية المستدامة يعتبر نهج للتعليم والتعلم القائم على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Anderson & Strecker, 2012)، وان العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة وطيدة، فتحقيق التنمية المستدامة لن يتم بودن تعليم جيد، فاذا لم يتم تثقيف الناس فانهم لن يتمكنوا من الحصول على المعلومات اللازمة لتحقيقها بكافة مجالاتها، فالتنمية المستدامة ستكون نتيجة للتعليم الجيد، وعليه تتجه الجهود نحو دمج نظرية التنمية المستدامة في التعليم، ليس فقط المفاهيم النظرية بل الممارسات العملية، فلتحقيق التنمية المستدامة يلزم تغيير طرق معيشتنا الحالية، وهنا تكمن الصعوبة ولهذا كان لابد من تشييد مفاهيمها بواسطة التعليم (Zenelaj, 2013)، ومن اجل ذلك دعت الحاجة لإيجاد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى تحقق التعليم من أجل التنمية المستدامة، لما لهذه المؤشرات من فوائد كثيرة حيث انه ومن خلالها يمكن الحكم على البرامج التعليمية المقدمة في الجامعات اذا ما كانت فعلاً تضمن أبعاد التنمية المستدامة في برامجها التعليمية المختلفة.

وتؤدي الجامعات دوراً بارزاً في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، حيث يظهر دورها بوضوح في الجانب الاقتصادي عبر ما تقدمه من كوادر مؤهلة علمياً وعملياً، وكذلك في الجانب الاجتماعي فقد أسهمت الجامعات في تطوير حياة المجتمعات وزيادة رفاهيتها من خلال تمكينها من استغلال مواردها بطريقة كفؤة، كما انه على الصعيد البيئي يظهر دور الجامعات عبر ما تقوم به من عقد للمؤتمرات والندوات والبرامج الخاصة بالبيئة لحمايتها من كافة أشكال التلوث البيئي، فضالً عن مداومة أعضاء الهيئات التدريسية بها على نشر الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى توفير مصادر مستدامة للطاقة (الجازوي والعشبي والبرعصي، 2021)، فنجد في دراسة الجوارنة (2004) والتي هدفت للتعرف إلى تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاءت بدرجة متوسطة، وهدفت دراسة أبو فودة وآخرون (2013) للتعرف إلى دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم والتكنولوجيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة.

وتعرف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها (kates et al., 2005)، أما تعريف التعليم من اجل التنمية المستدامة فقد عرفها ولف (Wulf, 2013) ذلك التعليم الذي ينطوي على فهم نقدي للتعليم والاستعداد للمشاركة في عمليات التعلم الفردية والاجتماعية.

ويهدف التعليم من اجل التنمية المستدامة في الجامعات إلى:

- تغيير العمليات في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى تمكين المشاركين من تحسين تصوراتهم وفهمهم والتعامل مع عمليات التغيير في مؤسساتهم.
- تمكين المشاركين من وضع تنفيذ التدريس والبحوث استجابة لتحديات التنمية.
- تمكين المشاركين من تحديد الحاجات للدعم المؤسسي.
- تمكين المشاركين من انتقاد وتداول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وانتظار الآثار المترتبة على مختلف مجالات المعرفة (Advanced international training programmer, 2013).

أما بالنسبة لعناصر التنمية المستدامة فتتمثل بما يأتي (السالم، 2008):

1- **الإنصاف:** وهو حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع، مثلاً وجود نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به.

2- **التمكين:** وهو المشاركة الكاملة والفعالة في صنع القرارات، من أجل زيادة حسن الانتماء، والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية.

3- **حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

4- **التضامن:** التضامن بين الأجيال والفئات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من التعليم والنمو لكافة الفئات الاجتماعية.

وقد أخذت الجودة بعد استراتيجي وأساس لفلسفة إدارية جديدة يطلق عليها الجودة الشاملة، كما تعتمد المؤسسة من خلال الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة، إلى الاعتماد على نماذج حديثة والتخلي عن النماذج التقليدية لتحسين الأداء وتحقيق التميز وتعد الجامعات من المؤسسات التي تسعى إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، وقد تناولت العديد من الجهود كلاً من إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة بصور عديدة، فقد عقدت العديد من المؤتمرات حول هذين الموضوعين، منها المؤتمر السادس لكلية التربية بجامعة البحرين، والذي هدف إلى دعم العلاقة القائمة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة من خلال تجويد التعليم، والمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن (2010)، والذي اكد على ضرورة قيام القيادات الإدارية في الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة من خلال إرساء مفهوم المسؤولية البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلاً عن ضرورة قيامها بترسيخ مفهوم التنمية المستدامة لدى جميع العاملين لديها بغية تحقيق الهدف المنشود، كما جاء في التقرير الختامي للمؤتمر السنوي العاشر لتعليم الكبار في الوطن العربي (2012) دعوة للمعنين من واضعي المناهج في الجامعات والوزارات لإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج مختلف المراحل. وتجدر الإشارة بأنه سبقت هذه المؤتمرات جهود كدراسة الحداد (2014) التي هدفت إلى تصور القيادات الإدارية في التعليم العالي عن مفهوم إدارة الجودة الشاملة، واثر توافر أبعادها على عناصر التنمية المستدامة في تحديد كفاءة الخريجين، وأظهرت النتائج إن مستوى تصورات القيادات الإدارية لإدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة جاء مرتفعاً، وان هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة، كما في دراسة جامي وبوراجب (Ghami & Pourrajab, 2014) سعت لإظهار أهمية رفع مستوى الجودة في التعليم،

وتوضيح أهمية زيادة مستوى الجودة في نظام التعليم والمدرسة من اجل الحصول على الاستدامة في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى ان تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدرسة يمكن مدراء التعليم وصانعي السياسات من زيادة جودة المدارس والبقاء على مستوى عال، وتخفيض التكاليف، وزيادة معارف ومهارات الخريجين.

وهدفت دراسة الحراحشة (2021) إلى معرفة درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة طبقية عشوائية تكونت من (364) فرداً، طبق عليهم استبانة تكونت من (40) فقرة؛ وتم التحقق من صدقها وثباتها. وتوصلت الدراسة إلى ان درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة ومستوى التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية متوسطة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة ومستوى التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وفي دراسة الدجاني والمهيرات (2018) التي سعت لتعرف على درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (30) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج إلى ان درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي في الأردن كانت عالية، ودرجة تطبيق متطلبات التنمية المستدامة في تطوير قطاع التعليم العالي في الأردن كانت عالية، ولا يوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، أما في دراسة الإدريسي (2018) والتي هدفت معرفة دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ومستوى مساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة وتحديد أيها أكثر تأثير في تعزيز التنمية المستدامة ومعرفة مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ومعرفة مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية وتكونت عينة الدراسة من (267) فرداً وتوصلت النتائج وجود دور ذي دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة وأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية وكشفت النتائج وجود مستوى عال من التطبيق بوجه عام؛ إلا أنها غير دالة إحصائياً وكان مستوى التطبيق في المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من مستوى من المنظمات التعليمية الحكومية، كما أسفرت النتائج عن وجود مستوى عال من تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية بوجه عام، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من مستوى التحقيق الحاصل في بيئة المنظمات التعليمية الحكومية، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لدراسة اثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهدفت دراسة عبد المسيح وآخرون (2020) إلى تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث استخدمت عينة مكونة من (300) طالب من طلاب جامعة عين شمس، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

ان تحقيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تعني قدرتها على تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة، ومن خلالها تستطيع الوفاء باحتياجات الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية، وأصحاب العمل، والمجتمع وغيرهم، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، ومتطلبات العصر والتكنولوجيا، وبما يحقق الرضا والسعادة لديهم ويكون ذلك عن طريق مقاييس لتقييم المخرجات والتحقق من صفة التميز فيها (السعود، 2002)، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في اطار القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة، وتكمن أهمية التنمية المستدامة في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون ان يكون على حساب الأجيال القادمة، ونظرا لأهمية معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وتأثيرها على مجالات التنمية المستدامة، وانعكاسها على تحقيق أهداف

الجامعة، فكان لا بد من الاهتمام بتطبيقها في قيادة مؤسسات التعليم العالي كوسيلة من وسائل التنمية المستدامة، لان اهتمام القيادة بتطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف مناحي المؤسسة يعني تنمية الولاء الوظيفي عند العاملين، مما يعني قيامهم بالأعمال المنوطة بهم بدقة وإتقان، لذا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
2- ما اكثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟
3- ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية؟
4- ما مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟
5- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى للجنس ومتغير الجامعة؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2- التعرف على مدى تأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية وأي من أبعاد الجودة الشاملة له الدور الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة.
3- تحديد مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية.
4- تحديد مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية.
5- معرفة الفروق المتعلقة بتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية تبعا للجنس ومتغير الجامعة.
6- تحديد أهمية عناصر التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية في تحقيق رضا الطلبة عن مستواهم العلمي، وتحسين مركز الجامعة محليا وإقليميًا وزيادة نصيبها في سوق العمل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من الناحية النظرية في إبراز دور الجودة الشاملة كمدخل إداري يساعد الجامعات على تفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة، ومساهمة هذه الدراسة في فتح المجال أمام الباحثين في إيجاد حلول لبعض المشكلات التي تواجه إدارة الجامعات من اجل خدمة الأسرة والبيئة المحيطة والمجتمع للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، أما تبرز الأهمية العملية في محاولة التوصل إلى نتائج بحثية يمكن عن طريقها تقديم التوصيات التي تساعد القائمين على الجامعات الأردنية في تحسين وتطوير الأداء التعليمي بما يتوافق وأبعاد إدارة الجودة الشاملة وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة للبيئة المحيطة بها، وتفيد في جذب أنظار القائمين على إدارة الجامعات الأردنية إلى أهمية الاضطلاع بواجباتهم نحو تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الأردني.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

إدارة الجودة الشاملة: هي ثقافة تنظيمية تسعى لإشراك العاملين داخل المنظمة كل حسب موقعه بهدف تحقيق الأهداف العامة للمنظمة وتحقيق التحسين المستمر من خلال التركيز على متطلبات العميل (البكري، 2002)، وتعرّف إجرائيًا بالدّرجة الكليّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن الأداة المعدّة لذلك المحدّدة بالمجالات الآتية: (التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية).

التنمية المستدامة: ان التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواءً البشرية أو المالية المادية والمعنوية وغيرها للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل (الطويل، 2010)، وتعرف إجرائياً بالدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس المحدد بالمجالات الآتية (الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن).

الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، ويمنح بموجبها درجات علمية للطلاب، وللجامعة ان تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم (فليه والزكي، 2004).

أعضاء هيئة التدريس: هم كافة أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في محافظات المملكة من حملة شهادة الدكتوراه، للعام الدراسي 2024/2023م.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينتها، والأداة المستخدمة في جمع البيانات، والخطوات اللازمة للتحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات تطبيقها على عينة الدراسة، والمعالجات الإحصائية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لوصف وتقييم أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، من خلال تحليل البيانات وإظهار العلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من حملة شهادة الدكتوراه للعام الجامعي 2024/2023 والبالغ عددهم (11608) عضو هيئة تدريس (https://www.mohe.gov.jo).

عينة الدراسة

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات مختلفة حسب الكلية، وتم اختيار عينة من أعضاء هيئة التدريس من كل كلية لكل جامعة، بحيث كانت العينة ممثلة لأفراد مجتمع الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (419) عضو هيئة تدريس، ويظهر الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الدراسة.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	310	**74**
	أنثى	109	**26**
المجموع		419	**100**
الجامعة	حكومية	280	**67**
	خاصة	139	**33**
المجموع		419	**100**

يظهر من الجدول (1) توزيع عينة الدراسة من حيث الجنس إلى أن نسبة الذكور اعلى من نسبة الإناث في الجامعات الأردنية حيث بلغت نسبة الذكور (74%) بينما بلغت نسبة الإناث (26%)، أما من حيث متغير الجامعة، فيشير الجدول إلى أن نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية بلغت (67%)، بينما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخاصة (33%).

أداة الدراسة

تم تطوير أداة للدراسة مكونة من استبانتين الأولى شملت على (29) فقرة تمثل أبعاد إدارة الجودة الشاملة موزعة على خمسة مجالات هي (التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية) والاستبانة الثانية تكونت من (12) فقرة تمثل عناصر التنمية المستدامة موزعة على أربعة مجالات هي (الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن) وأعطي لكل عبارة من عبارتها وزنا مدرجا على نمط سلم التقدير ليكرت الخماسي وفقا للتدريج (5 موافق تماما، 4 موافق، 3 اعتيادي، 2 غير موافق، 1 غير موافق تماما).

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، اعتمدن الباحثة على صدق المحتوى من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين والخبراء في مجال الإدارة التربوية والبحث العلمي في بعض الجامعات الأردنية لإبداء مقترحاتهم، وبيان وجهة نظرهم على الاستبانة، وقد بلغ عددهم (10) محكمين، وبلغت نسبة اتفاق المحكمين على أداة الدراسة حوالي 94%، وفي ضوء اقتراحاتهم تم تعديل بعض الفقرات من حيث البناء واللغة.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام اختبار (الفا كرونباخ) لاختبار ثبات فقرات المقياس، ويوضح الجدول (2) قيم معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة كما يأتي:

جدول (2)

قيم معاملات الثبات الفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة

المحاور الرئيسية	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات
إدارة الجودة الشاملة	التحسن المستمر	6	0.756

	المشاركة الجماعية	7	0.781
	الإبداع والابتكار	6	0.816
	اتخاذ القرارات	4	0.794
	تحقيق الخدمة المجتمعية	6	0.889
التنمية المستدامة	الإنصاف	3	0.795
	التمكين	3	0.801
	حسن الإدارة والمساءلة	3	0.862
	التضامن	3	0.811

يتضح من جدول (2) أن قيم معاملات الثبات لأداة الدراسة مرتفعة جداً في جميع أبعاد الدراسة سواء في أبعاد محور إدارة الجودة الشاملة، أو أبعاد محور التنمية المستدامة، في الجامعات الأردنية، حيث تراوحت القيم بين (0.756) و (0.889).

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: متمثل بأبعاد إدارة الجودة الشاملة وتشمل التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية.

المتغيرات التابعة: متمثل بعناصر التنمية المستدامة ويتضمن الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن.

المعالجات الإحصائية

تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية لمعالجة البيانات SPSS، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة مثل:

1- الاختبارات الوصفية لحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2- اختبار One Sample T Test لأبعاد ومتغيرات الدراسة والمؤشرات الفرعية لها.
3- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression.
4- اختبار الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression.
5- اختبار Independent Sample T Test لعينتين مستقلتين.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نص على: " هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة اثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3)

الانحدار البسيط لتأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة.

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	درجة التأثير B	معامل التباين F	اختبار T	مستوى الدلالة Sig
0.92	0.85	0.50	195.842	16.104	0.00

يشير الجدول (3) إلى ان قيمة معامل الارتباط R بلغت (0.92) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً، كمتغير مستقل من جهة والتنمية المستدامة كمتغير تابع من جهة أخرى، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.85) وهذا يشير إلى ان أبعاد إدارة الجودة الشاملة مسئولة عن تفسير (85%) من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، وهناك ما نسبته (15%) يعود لعوامل أخرى، حيث ان قيمة معامل التباين F تساوي (195.842)، وهذا يشير إلى معنوية هذا التأثير عند مستوى دلالة اقل من (0.01)، ويظهر الجدول ان قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (16.104) وهي اكبر من قيمة T الجدولية، أي انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد جاء هذا التأثير بمستوى مرتفع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من دراسة الحداد (2014) ودراسة جامي وبوراجب Ghami & (Pourrajab, 2014) حيث أظهرت النتائج ان هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة، أما في دراسة الإدريسي (2018) حيث توصلت النتائج وجود دور ذي دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة وأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، ودراسة عبد المسيح وآخرون (2020) التي هدفت إلى تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث استخدمت عينة مكونة من (300) طالب من طلاب جامعة عين شمس، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة الجوارنة (2004) وتوصلت الدراسة إلى أن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاءت بدرجة متوسطة.

ويعزى السبب في هذا المستوى من المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة إلى أن إدارة الجودة الشاملة تحتل مكانة في الهيكل التنظيمي للإدارات التعليمية العليا، بالإضافة إلى التقدم في ممارسة إدارة الجودة الشاملة على مستوى الإدارات التعليمية المشرفة على المنظمات التعليمية الأردنية، ويمكن تفسير ذلك إلى ان كلما زادت درجة الوعي بثقافة الجودة ارتفع مستوى التطبيق للمعايير المرتبطة بالجودة وبالتالي ينعكس ذلك الأثر على التنمية المستدامة لأنها ذات علاقة وطيدة بالجودة لأن كل منهما يركز على التحسين المستمر والريادة والإبداع والتنافسية والتميز والاهتمام بالعمل كفريق وتحسين مستوى الأداء للعاملين. ويؤكد هذا ما ذهبت اليه دراسة (الحراحشة، 2021)، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة ومستوى التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نص على: " ما اكثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني لمعرفة أي أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في هذه الدراسة، كتغيرات مستقلة، أكثر تأثيراً في المتغير التابع والمتمثل في التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، الذي

يعمل على إثبات المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في المتغير التابع، واستبعاد المتغيرات الضعيفة جدا والتي ليس لها قوة تفسيرية على النموذج، ويوضح الجدول (4) هذه النتائج.

جدول (4)

تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	تربيع الارتباط المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error	التغير في حجم الارتباط المربع	التغير في قيمة F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	التغير في الدلالة Sig. F change
A	0.814	0.663	0.657	**0.410**	0.663	98.547	1	74	0.000*
B	0.847	0.717	0.707	**0.390**	0.054	7.248	1	73	0.004*

A: بعد تحقيق الخدمة المجتمعية.

B: بعد تحقيق الخدمة المجتمعية، بعد المشاركة الجماعية.

يتضح من الجدول (4) ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد تحقيق الخدمة المجتمعية، والتنمية المستدامة في الجامعات الأردنية بلغت (0.814)، وان معامل التحديد R2 يشير إلى مقدار التباين في التنمية المستدامة، والذي يمكن تفسيره من خلال تحقيق الخدمة المجتمعية، أي ان بعد تحقيق الخدمة المجتمعية استطاع ان يسهم بحوالي 66% من تفسير حجم التباين في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، واذا ما أضيف دور بعد المشاركة الجماعية إلى بعد تحقيق الخدمة المجتمعية فان هذين البعدين يستطيعان تفسير 72% من التباينات في تحقيق التنمية المستدامة، ونستنتج ان بعدي تحقيق الخدمة المجتمعية والمشاركة الجماعية هما اهم الأبعاد المفسرة للتباين في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية اذا ساهما معا في تفسير 72% من التباين في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، أما بالنسبة للأبعاد التحسن المستمر، والإبداع والابتكار، واتخاذ القرارات لم تظهر في نموذج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أي ان هذه الأبعاد لم يكن لها إسهام في التأثير على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث الذي نص على: " ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمحور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور أدارة الجودة الشاملة.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
التحسن المستمر	2.15	0.80	4	متوسطة
المشاركة الجماعية	2.37	0.82	1	متوسطة

الإبداع والابتكار	2.11	0.90	5	متوسطة
اتخاذ القرارات	2.27	0.89	3	متوسطة
تحقيق الخدمة المجتمعية	2.31	0.76	2	متوسطة
الدرجة الكلية	2.24	0.64	-	متوسطة

يبين الجدول (5) أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي مقداره (2.24) وبانحراف معياري (0.64)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للأبعاد ما بين (2.11- 2.37)، حيث جاء البعد المشاركة الجماعية أولاً بمتوسط حسابي (2.37)،وبانحراف معياري بلغ (0.82)، وبدرجة متوسطة، تلاه ثانياً بعد تحقيق الخدمة المجتمعية وبمتوسط حسابي بلغ (2.31)، وبانحراف معياري بلغ (0.76) وبدرجة متوسطة، تلاه ثالثاً بعد اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي بلغ (2.27)، وبانحراف معياري بلغ (0.89) وبدرجة متوسطة، بينما جاء بعد التحسن المستمر في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2.15)، وبانحراف معياري بلغ (0.80)، وبدرجة متوسطة، وجاء خامساً بعد الإبداع والابتكار وبمتوسط حسابي بلغ (2.11)، وبانحراف معياري بلغ (0.90) وبدرجة متوسطة.

وقد يفسر ذلك إلى أن تطبيقات هذا النهج الإداري بدأ حديثاً من حيث الممارسة والتدرب عليه، كما أن هناك مستوى بسيط من الوعي بأهمية ثقافة الجودة الشاملة وقد يعود ذلك إلى البرامج التدريبية، والندوات، والمحاضرات التي تسهم في نشر الوعي بثقافة الجودة الشاملة معدودة، كما ان المستلزمات المادية التي تسهم في تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة تتوفر بكميات قليلة، فضلاً عن قلة وجود طرق قياس موضوعية لتقويم أداء العاملين بما يتفق مع معايير إدارة الجودة الشاملة.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من دراسة الحراحشة (2021) والتي توصلت إلى درجة تطبيق متوسط لإدارة الجودة الشاملة، ودراسة محمد (2014) جاء مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا بدرجة متوسطة، بينما اختلفت مع نتائج كل من دراسة العلاونة (2004) ودراسة الدجاني والمهيرات (2018) ودراسة الإدريسي (2018) والتي توصلت إلى درجة تطبيق مرتفع لإدارة الجودة الشاملة، ودراسة محمد (2014) إلى ان مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء منخفض، ودراسة الكميم (2015) حيث توصلت النتائج إلى وجود ضعف في درجة الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى عينة الدراسة، والضعف في التزام ودعم الإدارة العليا للجامعة. وكذلك دراسة كاياني (Kayani, 2012) التي أظهرت نتائجها عدم توفر معايير الجودة كاملة في غرفة الصف الجامعي في إسلام أباد.

رابعاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع الذي نص على: " ما مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمحور متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، كما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور التنمية المستدامة.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
الإنصاف	2.05	0.76	4	متوسطة
التمكين	2.17	0.82	2	متوسطة

حسن الإدارة والمساءلة	2.32	0.90	1	متوسطة
التضامن	2.10	0.89	3	متوسطة
الدرجة الكلية	2.16	0.67	–	متوسطة

يبين الجدول (6) أن مستوى التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها جاء متوسطاً بمتوسط حسابي بلغ (2.16)، وبانحراف معياري (0.67) وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات التنمية المستدامة ما بين (2.05–2.32)، إذ جاءت جميع الأبعاد بدرجة (متوسطة), وجاء بعد حسن الإدارة والمساءلة في الرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.32) وبانحراف معياري بلغ (0.90), بينما جاء بعد التمكين في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.17)، وبانحراف معياري بلغ (0.82)، وفي الرتبة الثالثة جاء بعد التضامن بمتوسط حسابي بلغ (2.10)، وبانحراف معياري بلغ (0.89)، وجاء بعد الإنصاف في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2.05) وانحراف معياري قدره (0.76).

وتعزى هذه النتيجة إلى إن اهتمام الإدارة الجامعية بالدرجة الأولى على حسن الإدارة والمساءلة وذلك للحصول على الاعتماد المؤسسي، فتقوم الإدارة بتطبيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات، وأما ما يتعلق بالرتبة الأخيرة ببعد الإنصاف وذلك لازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات وازدحام الجامعات بأعداد كبيرة من الطلبة.

واتفقت مع نتائج دراسة كل من الحراحشة (2021) ودراسة الجوارنة (2004) والتي توصلت إلى مستوى متوسط للتنمية المستدامة، ودراسة أبو فودة وآخرون (2013) والتي هدفت للتعرف إلى دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة، بينما واختلفت مع نتائج دراسة كل من الحداد (2014) وبوراجاب (Ghani & Pourrajab, 2014) والدجاني والمهيرات (2018) والإدريسي (2018) والتي توصلت إلى مستوى مرتفع للتنمية المستدامة.

خامساً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس الذي نص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى للجنس ومتغير الجامعة؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الخامس تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار (ت) (T–test) لبيان الفروق تبعا لمتغير الجنس لعينتين مستقلتين، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

نتائج اختبار (ت) لبيان الفروق تبعاً لمتغير الجنس لعينتين مستقلتين.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الجودة الشاملة	ذكر	310	200.974	68.618	0.725	417	0.469
	أنثى	109	195.661	57.122			
التنمية المستدامة	ذكر	310	119.439	14.968			
	أنثى	109	118.273	15.849			

تشير نتائج الجدول (7) إلى عدم وجود فروق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية كما يراها أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

تتفق مع نتائج دراسة الدجاني والمهيرات (2018) حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$) في درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

وللإجابة عن سؤال الدراسة الخامس تم استخدام اختبار Independent sample t test للعينات المستقلة، لبيان الفروق تبعا لمتغير الجامعة لعينتين مستقلتين، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8)

نتائج اختبار (ت) لبيان الفروق تبعاً لمتغير الجامعة لعينتين مستقلتين.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الجودة الشاملة	حكومية	280	193.157	66.056	2.866	417	0.004
	خاصة	139	212.554	63.545			
التنمية المستدامة	حكومية	280	193.157	66.056			
	خاصة	139	212.554	63.545			

تشير نتائج الجدول (8) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية كما يراها أعضاء هيئة التدريس تعزل لمتغير الجامعة ولصالح الجامعات الخاصة، ويؤيد ذلك قيمة T التي بلغت 2.866 وهي اقل من قيمتها الجدولية، كما تشير قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول (8) إلى تلك الفروق اذا نجد ان المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية 193.157 بانحراف معياري قدره 66.056، وبلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة 212.554 بانحراف معياري قدره 63.545.

وتتفق نتائج دراسة الإدريسي (2018) والتي أسفرت عن وجود مستوى عال من تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية بوجه عام، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمة الأهلية أكبر من مستوى التحقيق الحاصل في بيئة المنظمات التعليمية الحكومية.

وهذه النتيجة يمكن ان تعزي إلى ان الجامعات الخاصة منظمات استثمارية تحرص على إرضاء عملائها، انطلاقا من حاجتها للمحافظة عليهم، وعلى حصتها السوقية والتوسع فيها، وعلى العكس من ذلك فإن الجامعات الحكومية وبحكم مجانية الخدمات التي تقدمها والزامية ذلك عليها فإنها تعاني من زيادة أعداد الطلبة المنتسبين اليها، والتي وجد من خلال الملاحظة اكتظاظ مفرط لأعداد الطلبة في غرفها الصفية، وبالتالي فهي تعتبر نفسها في غير الحاجة للتركيز على العملاء، فضلا عن شحة إمكانياتها المادية.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1- التركيز على البحث العلمي والعمل الفعال على ربط البحوث والدراسات المنجزة في الجامعات الأردنية بمشكلات المجتمع وقضاياه التنموية الشاملة.
2- نشر ثقافة التنمية المستدامة من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية في الجامعات.
3- عقد المؤتمرات العملية والتدريبية لرفع كفاءة الطلاب مما يساعد على تنمية قدراتهم الإبداعية داخل الجامعة.
4- تشجيع طلاب الجامعة على تقديم أفكارهم ومقترحاتهم الجديدة لإدارة الجودة الشاملة بالجامعة.
5- توجيه القائمين على العملية التعليمية بالجامعة بضرورة أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم على تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

أبو فودة، هبة والشوبكي، فداء وأبو عاذرة، إيمان (2013). *دور كلية العلوم التكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية، المؤتمر العلمي الأول لدور الكليات والجامعات في تنمية المجتمع*، 22/23 أكتوبر ، غزة، فلسطين.

الإدريسي، علي (2018).*دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية "دراسة مقارنة بين منظمات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة"* رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

بدح، أحمد. (2003).*إدارة الجودة الشاملة: نموذج مقترح للتطوير الإداري وإمكانية تطبيقه في الجامعات الأردنية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

البكري، سونيا. (1999). *إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل النظم)*، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر.

التميمي، فواز (2008). *إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو 9001، (تقديم احمد الخطيب)*، عالم الكتب للنشر والتوزيع.

الجازوي، صالح والعشيبي، منصور والبرعصي، عبد السلام. (2021). دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية العاملين بها، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع درنة، 14*(6): 151-175.

جريس، إيمان. (2004). *إدارة الجودة الشاملة إمكانياتها التطبيقية في جامعة بيرزيت*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس: فلسطين.

حداد، حسون. (2014). إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.

الحراحشة، محمد (2021).*إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة "دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم العالي الأردنية*، برنامج وطني للعلوم التربوية، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

الحريري، رافدة ودروش، سعد (2010). *القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الخطيب، أحمد. (2000). إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية، *مجلة اتحاد الجامعات العربية، 3*، 83-122.

خفاجي، عباس. (1995). *الجودة الشاملة*، عمان، الأردن، جامعة الإسراء.

داوود، عبد العزيز (2010). *إدارة الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم*، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الدجاني، وفاء والمهيرات، نورا (2018). *درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن*، المؤتمر السنوي العاشر الجودة والاعتماد في التعليم، عمان، الاردن.

السالم، غالب، (2008). *واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس*، رسالة ماجستير منشورة، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

السامرائي، مهدي (2007). *إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي*، دار جرير للنشر والتوزيع.

السعود، راتب. (2002). إدارة الجودة الشاملة: نموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في الأردن، *مجلة جامعة دمشق*، *18* (2)، 55-105.

شيلي، الهام. (2014). *دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة الميناائية بسكيكدة*، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

الطويل، آغا (2010). *متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل*، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة 11-13 أكتوبر 2010.

عبد القادر، علي. (2003). *التعليم العالي والجودة الشاملة مقال نشر في جريدة اليوم بتاريخ 2003/1/5*، على موقع شؤون التعليم.

عبد المسيح، رينيه وفانوس، نادر وعبد الباسط، وائل (2020). اثر تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تطبيقية على قطاع الدراسات التجارية، *مجلة العلوم البيئية*، *49* (10)، 365-389.

عقيلي، عمر. (2001). *المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة. "وجهة نظر"*، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

علاونة، معزوز، يوسف (2005). درجة التزام جامعة النجاح الوطنية بمبادئ إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين فيها، *مجلة جامع النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). (19)*، 4، غزة، فلسطين.

عليمات، صالح (2013). *إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية: التطبيق ومقترحات التطوير*، دار الشروق للنشر والتوزيع.

فليه، فاروق، والزكي، أحمد. (2004). معجم *مصطلحات التربية لفظياً واصطلاحاً*. الإسكندرية: مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

القيسي، هناء (2011). فلسفة إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية لمنطقة الفرات الأوسط كما يراها أعضاء هيئة التدريس، *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية*، 568-556.

الكميم، جمال. (2015). تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية، *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 12*، (8).

محمد، عبد اللطيف. (2014)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، *المجلة العربية لإدارة الجودة الشاملة، 7* (16).

منصور، نعمة. (2008). *تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات غزة*، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الموسوي، نعمان. (2003). تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، *المجلة التربوية، 67*، 89-115.

Advanced international training programmed (2013). *Education for sustainable development in higher education*, Swedish international development cooperation agency, Stockholm, Sweden.

Andreson, A., Strecker, M., (2012). Sustainable development a case of education, *environment magazine*, November.

CGE, S., Akprobire, U. (2013). Application of total quality management to the Nigerian education system, *global advanced research journals of educational research and review, (2)*, 105-110.

Esteves, J., Pastor-Collado, J., & Casanovas, J. (2002). *Measuring sustained management support in ERP implementation projects: a GQM approach*. AMCIS 2002 Proceedings, 190.

Ghani, M. F. A. and Pourrajab, M. (2014). Sustainable education through the implementation of Total Quality Management. *Global Business and Economics Research Journal, 3*(12): 42-52.

Kates, R. and Parris, T. and Leiserowit, A. (2005).What is sustainable development " goals, indicators, values and practice", *science and policy for sustainable development journal, 47*, (8), (8-21).

Kayani, T. (2012). Total quality management in classroom at university level in Islamabad city, *Pakistan journal of social sciences, 1*, (2), (392-404).

Wulf, C. (2013). Human development in globalized world, *eevista espanola pedagogi journal, (2)*, (71-86).

Yildirim, F. (2012). Impact of effective Total Quality Management on sustainable competitive advantage. Unpublished master's thesis.

Zenelaj, E. (2013). Education for sustainable development, *European journal of sustainable development, 3*, (4), (227-232).

معالجة التباين المكاني جغرافياً لتحقيق التنمية المستدامة العادلة في ليبيا

(دراسة تحليلية استنباطية مقارنة)

د.عطية صالح سعد هزاوي

ملخص

هدفت الدراسة إلى معالجة فجوة التباين السكاني لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، خلال عقود مضت، دون النيل أو المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، من خلال الإجابة على سؤال الدراسة: هل معالجة التباين المكاني جغرافياً له دور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة العادلة في ليبيا؟، ومعالجة انخفاض مستوى الدخل للفرد الليبي، وارتفاع أسعار سلع المواد بصفة عامة، في ظل عدم توفر مناخ الاستقرار السياسي في هذه السنين، وغياب تطبيق الإدارة العلمية، وبذلك كان له الأثر السلبي على عدم استثمار موارد ليبيا ذات الجودة العالية والقيمة الثمينة بالصورة الصحيحة، إلى جانب تحقيق الهدف العام للدراسة، والمتمثل في: التعرف على مدى التباين السكاني جغرافياً، وتوزيع الكثافة السكانية في ليبيا؛ لتحقيق التنمية المستدامة في ظل توافر الموارد الطبيعية، والبشرية الثمينة، والقدرات التنموية في ليبيا، بواسطة استخدام الأساليب العلمية المتطورة لتنفيذها، وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة، وتنفيذ أسلوب التخطيط الاستراتيجي لذلك، ومعالجة تركيز التنمية البشرية في المدن الرئيسة بشمال ليبيا، وتهميش المساحات الجغرافية ومدن الجنوب الليبي، وهي المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي منذ عقود في تنفيذ المشاريع التنموية الفاعلة والمفيدة بالمجتمع الليبي، ما انعكس سلباً على المدن والقرى في الوسط والشرق والجنوب للدولة الليبية، وإضافة إلى عدم توفر الأمن الإنساني، وبطء النمو الاقتصادي الأفضل في ليبيا، وتوقف تنفيذ خطط التنمية المستدامة في هذه السنين للحاضر، والمستقبل للأجيال القادمة بالدولة الليبية، كما أن التنمية المكانية العادلة تحقق ميزة النمو الاقتصادي وانتماء الفرد لوطنه، وتلغي حالات التسرب الوظيفي إلى داخل أو خارج الوطن، وترفع من مستوى دخله، وبهذه الدراسة استخدم الباحث أسلوب المنهج التحليلي والاستنباطي لاستخلاص نتائج الدراسة، والتي من أهمها: ضرورة المحافظة على الكثافة السكانية المستقرة، وحقيق التنمية بوجودها في كل أنحاء ليبيا، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي أصبحت خياراً استراتيجياً مهم لرفاهية الأجيال في كل بلدان العالم، ومن بينها ليبيا.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التنمية الشاملة، التنمية المكانية، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

The study aimed to address the population disparity gap to achieve sustainable development in Libya, over the past decades, without undermining or compromising the rights of future generations to meet their needs, by answering the study question: Does

addressing spatial disparity geographically have an effective role in achieving equitable sustainable development in Libya? ?, and to address the low level of income per capita Libyan, and the high prices of material goods in general, in light of the lack of a political stability climate in these years, and the absence of the application of scientific management, and thus had a negative impact on not investing Libya's resources of high quality and precious value in the correct manner, In addition to achieving the general objective of the study, which is: identifying the extent of population variation geographically and the distribution of population density in Libya; To achieve sustainable development in light of the availability of precious natural and human resources and development capabilities in Libya, by using advanced scientific methods to implement them, employing them to achieve sustainable development, implementing the strategic planning method for this, and addressing the concentration of human development in the main cities of northern Libya, and marginalizing the geographical areas and cities of the south. The Libyan economy is a problem that the Libyan economy has been suffering from for decades in implementing effective and beneficial development projects for Libyan society, which has had a negative impact on the cities and villages in the center, east, and south of the Libyan state, in addition to the lack of human security, slow and better economic growth in Libya, and the cessation of implementing plans. Sustainable development in these years for the present, and the future for the coming generations in the Libyan state. Just as spatial development achieves the advantage of economic growth and the individual's belonging to his homeland, eliminates cases of job leakage into or outside the homeland, and raises the level of income, and with this study the researcher used the analytical and deductive method to extract The results of the study, the most important of which are: the necessity of maintaining stable population density, and achieving development with its presence in all parts of Libya, in order to achieve sustainable development, which has become an important strategic choice for the well-being of generations in all countries of the world, including Libya.

Keywords: Human Development, Comprehensive Development, Spatial Development, Sustainable Development.

الفصل الأول- الإطار العام للدراسة

1. مقدمة الدراسة:

تعد التنمية البشرية الأكثر طلباً في وقتنا الحالي، ومعيار الرفاه لإنساني عالمياً؛ لسعادة وأمان الإنسان لأجيال الحاضر، ودون النيل أو المساس بالموارد الطبيعية للأجيال القادمة وعدم استنزاف مواردها الطبيعية، والتي هي عنصراً أساسياً لأي نمو اقتصادي متميز، والتنمية البشرية بشكلها العام هي نمو وتطور لحياة الإنسان بالعيش في رغد وصحة وتعليم وأمان بالمجتمعات، ان طبقت بطرق شفافة وعدل سواء في البيئة الداخلية، أو في أي ظروف سياسية أو

اقتصادية، أو اجتماعية؛ لتعميم العدل والإنصاف بكل الجميع، والتنمية عملية لها أربعة أشكال أساسية هي: التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المكانية، والتنمية الكمية، كما التنمية النوعية، والتنمية الزمنية، وصولاً إلى التنمية المستدامة، التي تسعى لتحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع، ثم أن التنمية خيار استراتيجي لرفاهية الشعوب، وقوة اقتصاد الدول، في مراحل النمو والتطور المواكب للعصر وتقنياته، ثم أن التنمية المستدامة هي ضرورة ملحة وخيار استراتيجي لا بديل عنه في مراحل حياة الشعوب، وتحقيق التنمية البشرية لكافة الأجيال، ومعالجة قضاياهم الاقتصادية والاجتماعية هي "غاية النمو والتطور الإيجابي الإنساني لبقاء الإنسانية بأمن ورفاه، وديمومة الحياة للإنسان على كوكب الأرض، واستثمار الثروات الطبيعية للجميع، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها"(الأمم المتحدة، 2003م) مع مراعاة الظروف الاقتصادية والجغرافية بالعدل في كل دولة على حدة، مع تطبيق الأساليب العلمية وفق استراتيجية علمية محكمة على المدى البعيد، وحسب خطط التنمية العادلة المتوازنة بكل شرائح المجتمع في البلد الواحد، وينبغي مراعاة سد كل الفجوات الاقتصادية السالبة على مستوى الفرد، والدولة في كل المراحل العمرية المختلفة، سواءً كانت في الحاضر أو المستقبل، كي ترفع مستوى الدخل القومي للفرد، وتحفظ للأجيال الحالية أو في المستقبل حقوقهم وحاجياتهم ومتطلباتهم على المدي البعيد، خصوصاً في ظل ثورة المعلومات، وانتشار التقنية، وعالم الشبكات العنكبوتية، التي تساعد في معالجة سلبيات التباين المكاني، وتركيز الكثافة السكانية في الشمال وفي مدن محددة؛ لتطبيق التنمية البشرية عالية الجودة، ومن ثم ضرورة تطبيق التنمية المكانية المتوازنة جغرافياً، وبشرياً، من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة من أجل تطبيق التنمية المستدامة في ليبيا، كي تتحقق الظروف المعيشة المناسبة والمواكبة لتطورات العصر لجميع أفراد المجتمع ومنها الإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة، ومن ثم تحقيق الهدف العام في كل أرجاء ليبيا، دون تمييز أو تحيز مكاني أو اجتماعي، كي تحقق التنمية البشرية والمستدامة، بمراعاة الخصوصية الليبية الإيجابية جغرافياً، والمتمثلة في المساحة الجغرافية الشاسعة، وامتداد ساحل جنوب البحر المتوسط بشمال ليبيا بتوافر الثروات البحرية المتنوعة، ثم وجود جبال، وهضاب غنية بالأراضي الزراعية الخصبة بالنباتات والأشجار، وتوافر الموارد الطبيعية الأخرى، ناهيك عن صحراء ليبيا الغنية بالثروات بالجنوب من الثروات النفطية، والغاز الطبيعي، ووجود المعادن الثمينة مثل الذهب والألماس، والفوسفات، والحديد بالجنوب الليبي مع توافر بحيرات للمياه الجوفية، حيث ليبيا، وهذ كله في ظل وجود كثافة سكانية بسيطة مكدسة بالشمال، في مدن منها المركزي، والآخر شبه مهمش، ناهيك عن مدن الجنوب وشبه المهمشة بالكامل، لكن الحل هو تنفيذ التنمية المكانية جغرافياً، واجتماعياً في ليبيا، والتي " تعتبر البوابة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، في ظل توافر الثورة المعلوماتية، وانتشار العولمة، والتسابق بين الدول على تحقيق برامج تنموية تحقق ديمومة الحياة على الدول، ما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها: (تقرير الأمم المتحدة، 2003م)، ومن منهجية الدراسة والتحليل والاستنتاج، اعتمد الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي لمفهوم التنمية المكانية بالصورة الأفضل، بتأكيد أن التنمية المكانية مكانياً؛ لتحقيق التنمية المستدامة العادلة في ليبيا، من خلال رصد التباينات التنموية بالبحث عن أسبابها ومعالجتها، واستثمار الثروات الطبيعية في ليبيا ومن عبر جمع المعلومات والبيانات ورصدها وتوثيقها من مصادرها، من خلال استخدم المنهج الاستقرائي لربط الدراسات النظرية بالدراسة الحالية، وتم التحليل والاستنتاج من خصائص المكان للسكان في ليبيا، للإجابة عن تساؤلات البحث، واختبار فرضيات هذه الدراسة، سعياً لمعالجة سلبيات التباين المكاني للسكان جغرافياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والأمن الانساني في ليبيا، والتخلص من توزيع التنمية بمركزية الظالمة في ليبيا، وإمكانية تطبيق التنمية المكانية المتوازنة في ليبيا، وحيث كانت أهم النتائج: ضرورة المحافظة على استقرار الكثافة السكانية المستقرة لتحقيق تنمية مستدامة عادلة، بتفتيت المركزية المقيتة في تنفيذ المشاريع التنموية بعدالة، بما يحقق التنمية المستدامة في ليبيا.

الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات السابقة بإعطاء ملخص موضوعي, وشامل وتحليل نقدي بناء للبحوث، وتبين التشابه والاختلاف حول الموضوع المطروح، وهي تلك البحوث التي تم إنجازها سلفاً في ميادين البحث العلمي، التي أجيزت، سواء بالرسائل العلمية، أو في الندوات، والمؤتمرات العلمية المتخصصة أو المجلات العلمية المحكمة, كما أنها استنباطاً للعلاقة بين المتغيرات بشكل مباشر، وما تم دراسته في ذات الموضوع، وكيفية المعالجة للاستفادة، لتشكل الأساس للدراسة الحالية، والمقارنة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات، كما في الدراسات التالية:

أولاً- الدراسات العربية:

دراسة: مرضي (2019م/2020م) بعنوان:

التنمية المكانية غير المتوازنة، وتأثيرها في مظاهر الحرمان في محافظة المثنى العراقية، حيث تميزت المحافظة بمساحتها الشاسعة ومواردها المتنوعة، إلاَّ أنها تعاني من حالات الحرمان في الخدمات والمشاريع التنموية, وهدفت هذه لدراسة أوجه التنمية, وتوزيعها المكاني في محافظة المثنى، بالوقوف على أسباب التباين المكاني للمشاريع التنموية، وحرمان المناطق، وأظهرت الدراسة التباين في التوزع السكاني، والأنشطة الاقتصادية، الصناعية والزراعية، والبنى الارتكازية كمشاريع الماء والمجاري، والطرق والوحدات السكنية، إذ تتركز في قضاء السماوة مركز محافظة المثنى، وقضاء الرميثة، في حين تتذبذب الأعداد السكانية ،وتتركز مظاهر الحرمان في قضاء السلمان، وهي شبه منعدمة للمشاريع والخدمات، ونتج ذلك عن عاملين أساسيين لطبيعة المنطقة الصحراوية، والخلل في سياسات التنمية المكانية والإقليمية للمشاريع التنموية في منطقة الدراسة.

دراسة: عزالدين (2020م) بعنوان:

أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، وهدفت الدراسة إلى بيان ضعف المؤسسات في الدولة، الذي يعد أحد أهم مؤشرات الفشل في بناء مؤسسات سياسية مستقرة قادرة على التخلص من الأزمات الرئيسية في الدولة، حيث أن مشاريع الدولة غير قادرة على تحقيق نهج التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الليبيين في الحاضر، دون النيل أو المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهدفها ترشيد الإنفاق والاستهلاك، حيث تسعى التنمية المستدامة لتحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع، وتظهر أهمية الموضوع كونها أحد أهداف التنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في(2015م) والهدف الذي يعتمد مبدأ المؤسسات القوية لتحقيق التنمية المستدامة، وتسليط الضوء على المؤسسات السياسية في ليبيت، وقياس ما مدى الضعف الذي تعانيه الدولة، وأثره على التنمية المستدامة، وتحديد المؤسسات السياسية في الدولة الليبية، وتوضيح مفهوم وأهمية التنمية المستدامة، وتحديد تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في الدولة الليبية، وينطلق البحث من تساؤل رئيس أَلاَ وهو: ما مدى تأثير ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، وللإجابة في المحور الأول، الأطر النظرية وتحديد المؤسسات السياسية في ليبيا، والى التنمية المستدامة المفهوم والأهمية، والمحور الثاني تأثير ضعف المؤسسات على التنمية المستدامة في ليبيا وتفرع إلى أولاً- ضعف المؤسسات السياسية في ليبيا، وثانيا- تأثير الضعف في التنمية المستدامة، وتضمن خاتمة وعدداً من النتائج منها: تعد الانقسامات والصراعات والحروب هي المسبب في ضعف المؤسسات السياسية في الدولة ليبيا، يعتبر ضعف المؤسسات السياسية في الدولة الليبية من أهم أسباب الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة: شرتيل واندش(2021) بعنوان:

دور جامعة مصراته في تفعيل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها (كلية الآداب نموذجاً)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة مصراتة في تفعيل التنمية المستدامة، من خلال تحسين جودة الحياة، لما لها من تأثير كبير وفَعَّال على النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المجتمع، ونظراً للدور الكبير الذي تقوم به الجامعات من خلال مؤسساتها التعليمية في الوصول إلى تنمية اقتصادية، وتنمية تعليمية مستدامة، بما ينعكس

بالإيجاب على البيئة المحيطة، وتحددت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: ما دور جامعة مصراتة في تفعيل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب؟، وتضمنت عدد من المجالات منها:(المجالات: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية)، واعتمدت الأساليب الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (t-test) لعينتين مستقلتين حسب متغيرات الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :وجود ضعف عام لدور جامعة مصراتة في تفعيل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

دراسة: سلطان، الجبوري (2022م) بعنوان:

نظرات معاصرة في الجغرافيا والتنمية، العراق، هدفت الدراسة إلى بيان علاقة تدارس الجغرافيا والتأثير المتبادل بين الظواهر، وبين الإنسان، وهذه النظرة الشمولية للجغرافيا تقوم بدراسة عدة ظواهر لاستهداف الإنسان، إذ تظل الحاجة ماسة بوجود العلوم المختصة بدراسة مواضيع الجغرافيا والتي أدت بدورها إلى اكتساب الجغرافيين القدرة على المساهمة في حل العديد من المشكلات العالمية؛ وانشغالهم في عدة مجالات تطبيقية مختلفة بهدف توضيح ماهية وطبيعة الجغرافيا، وموضوعها وإشكاليتها لتغير مفهومها، وأهدافها، لما لها من أهمية؛ ليمّكن من وضع حدود للعلم مستقبلا، متبعا في ذلك المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الجغرافيا كعلم تطبيقي لها دورها المهم في دراسة التنمية سواء من حيث أسسها المادية أو من خلال دراسة التفاوتات لمكانية، والإقليمية، وهناك العديد من المعوقات والمشاكل التي تقف عقبة أمام التنمية المستدامة أهمها النمو السكاني الغير متوازن الذي يعد قطب الرحى التي تتمركز حوله المشاكل البيئية الأخرى.

ثانياً-الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dhiaulhaq, and Brett.2020) بعنوان:

Achieving the Sustainable Development Goals Requires Trans disciplinary Innovation at the Local Scale.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ابتكارًا عبر التخصصات على المستوى المحلي، هدفت الدراسة إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر منهجية الابتكار على المستوى المحلي، والذي أدى تنوع الظروف المحلية عبر المناطق إلى العديد من التحديات والفرص لتنفيذ أطر الاستدامة العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة، القاعدة الشعبية التغيير التحويلي الذي تقوده المجتمعات والمدن والشركات المحلية يمكن أن يقدم نهجًا واعدًا لتحقيق الاستدامة، المصممة خصيصًا للظروف الفريدة لكل سياق، بالاعتماد على مراجعة منهجية للخبرات العلمية والسياسية، واستكشف بعض التحديات الرئيسية في الاستدامة المحلية مثل الخلافات حول الأولويات المحلية، والمصالح المتنافسة بين مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، والمخاطر التي تشكلها الشكوك المستقبلية، باقتراح جدول أعمال متعدد التخصصات يعتمد على التكامل الفعال للنهج الحسابية مع مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة للتخفيف من هذه التحديات، واعد جدول الأعمال المقترح حاسمًا لتعبئة الجهود التعاونية التي تعزز التعلم المشترك بين العلماء، وأصحاب المصلحة في السعي لتحقيق الاستدامة عبر المقاييس، ومن النتائج للدراسة تبين: الحاجة إلى نهج فعال لدمج وتفعيل الاستدامة المحلية، بشكل أكثر اتساقًا، وأن هناك دور مهم للمؤسسات والسياسات والشراكات الاستراتيجية في تشكيل هذا النهج، الذي يسلط الضوء على أهمية الجهود عبر منهجية التي يمكن دمج وجهات النظر ووجهات النظر المختلفة والتواصل مع مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة (الأكاديمية وغير الأكاديمية) من خلال شراكات فعالة.

دراسة:(2021) (Yang Zhou) بعنوان:

Territory spatial planning and national governance system in China.

التخطيط المكاني للإقليم ونظام الحكم الوطني في الصين، بهدف تحقيق التحكم الفعال والإدارة العلمية للفضاء الإقليمي وتعزيز التوازن بين التنمية والرفاه؛ لتعزيز إدارة التنمية الإقليمية المستدامة، استعرض بشكل منهجي تاريخ تطور

التخطيط المكاني للصين والقضايا الرئيسية التي تواجهها أو تجلبها، ثم حللت التدابير الرئيسية والتحديات المحتملة التي اتخذتها الدولة، وأخيراً طرحت تدابير مضادة واقتراحات لتعزيز إنشاء وتنفيذ الأراضي المكانية الوطنية، التخطيط (NTSP)، أظهرت النتائج أنه بصفتها أكبر دولة نامية في العالم، نظرًا لعدم وجود نظام تخطيط مكاني موحد وقوانين متفوقة، هناك العديد من المشكلات في التخطيط المكاني للصين، مثل الأنواع المختلفة، والصراعات المتداخلة، وعملية الموافقة المعقدة والمراجعة المتكررة للتخطيط، والصعوبات في تخطيط التنفيذ، مما أدى إلى اختلال التوازن في التنمية المكانية للإقليم، وتدهور البيئة الإيكولوجية، وتشديد قيود الموارد، وعدم التوازن الإقليمي في التنمية لحل هذه المشاكل، تبتكر الصين لجعل أراضيها مكانية كنظام لإنشاء نظام(NTSP) موحد، وتعزيز تحويل التخطيط المكاني من صناعة متعددة القطاعات أو تخطيط خاص أو متكامل في الوقت نفسه، وتعمل الصين بنشاط على تعزيز تشريعات، والتي لها دور بارز في تعزيز شؤون الدولة وإدارة الفضاء من خلال القانون.

3. مشكلة الدراسة:

تعاني الدولة الليبية في هذه السنين وما قبلها لعقود حالة الارتباك الإداري، والتشتت في النمو الاقتصادي، وصعوبة تنفيذ مشاريع التنمية البشرية، نتيجة سياسة سيطرت الدولة في ليبيا على النشاط الاقتصادي، والإنفاق على كل أنشطة عمليات التنمية الاقتصادية، والتنظيمات الإدارية، ما أدى لهيمنة القطاع العام، والاعتماد على الاقتصاد (الريعي) ما أفشل خطط التنمية في شتى اشكالها، وظل والاقتصاد (الريعي) النمط الحاكم على النشاطات الاقتصادية في ليبيا، ما سبب عدم تقدير أهمية التنمية المكانية العادلة والتي تفرضها الظروف في ليبيا الواسعة، ومتنوعة التضاريس، وسوء التخطيط الاستراتيجي أعاق تنفيذ التخطيط الاستراتيجية المطلوبة؛ لتطبيق التنمية المستدامة، وثمة أسباب أخرى، منها تمركز تنفيذ المشاريع التنموية بشتى أنواعها في مركز العاصمة وبعض المدن الرئيسية (بنغازي ومصراته) في شمال ليبيا، وتهميش مدن الوسط والأطراف والجنوب، ما جعل ان التنمية البشرية لم تصل إلى هذه المناطق الليبية، والتي هي فعلاً تحتاج إلى الاستثمار التنموي القريب والبعيد المدى، حفاظاً على بنية المجتمع الليبي واستقراره بكل الأراضي الليبية، مما يحقق عدالة في التوزيع، وتحقيق عوائد مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي بين مختلف المناطق في الدولة الليبية، وتجنب حالة عدم إحساس سكان هذه المناطق المهمشة بالظلم، والاهمال، وما دفع بالهجرة الداخلية من الجنوب إلى الشمال بين السكان، وهجرة العقول العلمية إلى خارج حدود الوطن ليبيا، وكان دفعاً للباحث في هذه الدراسة بمحاولة وضع برامج علمي دقيق، يهدف إلى تحقيق التوازن الايجابي بين النمو السكاني المستقر، والنمو الاقتصادي المثمر العادل بالمجتمع الليبي؛ وذلك من أجل معالجة التباين السلبي الواضح جغرافياً، وسد الخلل في تطبيق سياسات التنمية المكانية، ومما سبق عرضه وتحليله في هذه الدراسة، نلاحظ تمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

هل معالجة التباين المكاني جغرافياً له دور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة العادلة في ليبيا؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية، والمتمثلة في الأسئلة التالي:

1) هل هناك دور فاعل لمعالجة توزيع الكثافة السكانية، وتوافر الموارد الطبيعية المتميزة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

2) هل هناك دور فاعل لتوفير خدمات البنية التحتية والإدارة الإلكترونية في كل ليبيا، ووجود السكك الحديدية بكل ليبيا في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

3) هل هناك دور فاعل لاستقطاب الكفاءات العلمية النادرة في الداخل أو من الخارج، وللاستقرار السياسي، والأمن الإنساني في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

5. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في تبنى موضوعات التنمية بكافة مجالاتها بطرق صحيحة، والتي لها صلة وثيقة بجودة حياة البشر، واستثمار الموارد الطبيعية من (الطاقة والموارد المائية والنفط والغاز والمعادن الثمينة، بكثافة سكانية قليلة)، و"

معالجة التنمية بكافة اشكالها واستثمارها جغرافياً من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمكانية(عبدالعال،2011م)، وحيث أن التنمية لابد لها من أن تتمحور بوعاء مكاني؛ لتتجَّسد آثارها في البيئة الداخلية والمحيطة بها، بمعنى إن كانت التنمية تبدأ باستقرار البشر، وتنتهي بالرفاه(مصطفى،2009 :4).

6. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح ماهية وطبيعة العلاقة بين الجغرافيا المكانية والبشرية، والتنمية في ليبيا، كما في التالي:

1) التعرف على مدى التباين السكاني جغرافياً، وتوزيع الكثافة السكانية في ليبيا؛ والمعالجة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل توافر الموارد الطبيعية، والبشرية الثمينة، والقدرات التنموية في ليبيا.

2) التعرف على أوجه القصور لتطبيق التنمية البشرية، وبيان أساليب المعالجة بالتنمية المكانية بالمؤسسات في الدولة الليبية.

3) التعرف على متطلبات التنمية المكانية في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التوازن بين التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

7. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل بالحدود الإدارية، وكثافة السكان بها، والمعروفة بكل المدن والقرى ليبيا.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بالفترة المقررة لجمع البيانات من المصادر الرسمية منذ سنة (1961م) إلى الآن عن مواضيع الدراسة، والعمل بها حسب مواقيت مؤتمر التنمية المستدامة، بالمؤتمر الدولي العربي الأول بجامعة عمان الأردنية.

8. منهج البحث:

اعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي، للتفسير والتحليل للاستنتاج ، والمنهج الاستقرائي؛ لربط الدراسات النظرية بالدراسة، بالدراسة العملية، حول الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ومن ثم تم استخدام المنهج الاستنتاجي؛ ليصل إلى استخلاص النتائج للإجابة عن تساؤلات الدراسة، واستنتاج نتائج للدراسة.

9. المصطلحات:

1) التنمية:

تعرّف لغةً أنّها " تشير للزيادة والرفعة، وهي مشتقة من المصدر نمَّى.(معجم المعاني)، واصطلاحا "عملية التطوير، والتقدّم، والارتقاء لمرحلة أفضل"، وتعرف التنمية بأنّها "مرحلة التطبيق العملي للنظريات والقواعد التنموية، وكأنها الامتداد التطبيقي للجوانب النظرية، قد يكون الاتجاه اجتماعياً: بكونها (الظاهرة التي يمكن أن تحدث حراكاً مؤثراً في النسيج السياسي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الإنساني" (الميزرت،2005:217).

2) التنمية المستدامة:

هي" الاستفادة من الموارد التي يحتاجها الفرد على المدى الطويل،(Shahid2014.p17)، ولغة: الزيادة والكثرة، واصطلاحًا: التغييرات الإرادية، وقد تكون تغير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، ليساعد على الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أفضل؛ لتستطيع الدولة التطوير وجعل أحوالها في تحسن دائمًا، وتحسين أحوال السكان، بواسطة استغلال جميع الموارد المتاحة استخداما في المكان المناسب لتحقيق التكافؤ.

3) التنمية المكانية:

هي العملية التنموية لتحسين المستوى المعيشي للإنسان في بيئته، للنهوض بالقطاعات القيادية والاجتماعية، والبيئية في تكامل شامل يمدي إلى تحقيق الأهداف دون أن يترك ضرراً على موارد المكان، وهو ما يعرف باستدامة التنمية المكانية. "تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه، بين

أجزائه المختلفة وتقليل التفاوتات المكانية البشرية بالاستخدام الأمثل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفاصيله" (عبدالعال،:1992م:4)

الفصل الثاني– أولاً– مفاهيم التنمية وخصائصها:

1. المقدمة:

التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الإنسان وقدرته على العيش الكريم، وهي أن يعيش حياة سعيدة وصحية، ويكتسب فيها المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، ثم أن التنمية هي من الأولويات الملحّة في الحماية الاجتماعية، والبرامج الإنمائية طويلة الأجل، تستهدف جميع أفراد المجتمع، وتركّز على الفئات المجتمع بالكامل، من أجل القضاء على الفقر والتخفيف من عدم المساواة بجميع أشكاله، سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وتسعى لإسعاد قوى جميع أفراد المجتمع في أرجاء الوطن، بتحقيق التقدّم والتنمية بمختلف أبعادها، والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها فئات المجتمع، كما تسعى إلى تفجير الطاقات واستثمارها.

2. التنمية البشرية:

تعني الحركة والنمو، ولفظ النمو يعني الزيادة لا النقص، وطبقا لهذه الدلالات استعمل مفهوم التنمية كرديف لمفهوم التحديث (Modernization)، والتنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات أمام الناس بالعيش حياة طويلة في صحة جيدة، وتعليم لعلم نافع، والتمتع بمستوى لائق من الحرية السياسية وحقوق الإنسان(تقرير الأمم المتحدة:14:2003)، والتنمية تؤكد على الجانب الاقتصادي بتحسين الظروف المادية والاقتصادية، من أجل رفع مستوى معيشة الفرد وحياته الاجتماعية، أي أن التنمية تجعل الناس محور اهتماماتها ليس بالدخل وحده أو الجانب الاقتصادي فقط، بل بناء الإنسان ذاته، (عطوى 2004: 26).

3. التنمية المكانية:

الجغرافية (بوصفها علم التباين المكاني)، فهي التباين الحقيقي للمؤشرات التنموية، وتوزيعها الجغرافي، وتطورها الزمني، ونوع العلاقات التي تحكمها في صميم عمل الجغرافي، ومن هنا ظهرت جغرافية التنمية (Geography of Development)، وهي إحدى فروع الجغرافية البشرية، التي انبثقت منها التنمية المستدامة، وتعني الإدارة المثلى للموارد الطبيعية بالتركيز على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية، مع تخطي العديد من المعوقات والمشاكل، أهمها النمو السكاني غير المتوازن، و" لأن النمو السكاني عرضة للتأثر بمنظومة من المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والنفسية والسياسية "(الأخرس 1980: 109) ومن أهم عناصر التنمية المكانية في أي دولة، وضع الخطط التنموية الاستراتيجية الطموحة الواضحة، وإزاحة العراقيل التي تقف ضد تنفيذ التنمية الذاتية، والمكانية، وتوقف دعم برامج العمل الخاص بالفرد، والجماعة بالدولة، من خلال الربط والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة لإنجاح هذه البرامج بتحقيق التنمية المستدامة سواء بالدول المتقدمة, أو الدول النامية الطموحة ذات الإمكانات الطبيعية الغنية بالموارد الطبيعية، وتُعَدُّ التنمية المكانية أحد العناصر الأساسية المهمة، التي تساعد في هندسة التنمية الاقتصادية المكانية، التي لها أربعة أبعاد أساسية، وهي مكان التنمية(Territorial) كم التنمية(Quantitative)، نوع التنمية(Qualitative)ومدة التنمية(Temporal) أي نشاطات استثمارية في المواقع الملائمة، والتنمية البشرية جغرافياً، هي ممتلكات الأقاليم المختلفة بقصد توفير احتياجات السكان وتحسين مستويات(الدباسلطي2006:4).

4. التنمية البشرية الشاملة:

هي عملية تغيير تدريجي في نوعية حياة الإنسان، مما يجعلها محور التنمية وموضوعها الأساسي، من خلال النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية، ثم تحويل أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك التي يتم الحفاظ عليها من خلال التوازن البيئي والدعم الحيوي للمنطقة، وتضمن هذه العملية احترام التنوع في آدمية الإنسان، والتنوع الثقافي، فضلاً عن

تعزيز مشاركة المواطنين الكاملة في التعايش المنسجم مع الطبيعة، وترتبط الأهمية بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، ثم أن التنمية الثقافية تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وتعزيز قدراته الثقافية بما يؤهله لمجابهة الغزو الثقافي والفكري، وهناك من يرى أفضلية استخدام مصطلح التنمية الإنسانية كبديل لمصطلح التنمية البشرية (Human Development) لأن الأول يشير إلى حالة راقية من الوجود البشري(الأمم المتحدة، 2003) و"قياس التنمية ليس امتلاك الموارد الطبيعية أو استيراد أحدث التقنيات، بل تنمية القدرات البشرية، والعناية بمشروعات التنمية كالثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي والصحي"،(الهذول، 56:2003) أما النمو الاقتصادي فانه يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لمدة طويلة من الزمن، في حين يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي وحصول تغيرات هيكلية واسعة ومهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية، ولهذا فالتنمية الاقتصادية اعم واشمل من النمو،(القريشي،2007:121) كما ان دخل الفرد في جميع بلدان العالم يمثل مرتبة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد في بقية دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة اقتصادياً، إلاَّ انه لا يمكن عد ذلك مؤشرا جيدا للنمو والتنمية، وفي ليبيا تحقق هذا بسبب عائدات النفط والغاز، والموارد الطبيعية المتعدد الأخرى، ثم أن النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية، والتنمية في معناها الشامل تعني بناء مشروع حضاري متكامل يتوافر فيه التكامل والتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف(الدعبوسي، 2010).

5. مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development:

هي عملية صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة، وتلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم على المدى البعيد؛ لضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال التالية"(عباس,2010م:17)وهي" الإجراءات الدولية في مجال التنمية والبيئة, التي يجب أن تحقق مصالح واحتياجات جميع الدول, والاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في إطار تحسين جودة الحياة والسعي للتنمية للأجيال في المستقبل, وتتداخل مجالات التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية, البيئية مع بعضها البعض, في الحاضر والمستقبل، (UNESCO,2013,p:6)

6. أسس التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلي مجموعة من الأسس، أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها من الإنسان، الطبيعة، والتكنولوجيا ، والتي من أهمها(Barbara ,1995) و(المجلس الأعلى للتعليم,2002:61):

1) أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي، كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

2) لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي، بقدر ارتكازها علي نوعية، وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ علي البيئة.

3) يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة؛ لتستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي، والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية.

4) لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة،

5) استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية كأساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية، والتي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية.

6) لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة، وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية(إبراهيم،2004: 6)

7. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف(غنيم والزنط (2016) تتبين في التالي:

1) **تحقق حياة أفضل للإنسان:** الحفاظ على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة على المدى القريب والبعيد، وتتعامل مع موارد الطبيعة ومحتواها على أساس رفاه حياة الإنسان عن طريق مقاييس نوعية البيئة والإصلاح وتكون علاقة تكامل وانسجام على المدى البعيد.

2) **تعزز وعي الإنسان بالبيئة:** وهي تنمية إحساس السكان بالمسؤولية واتجاهها، وحثهم على المشاركة الفَعَّالة في أيجاد حلول جذرية، من خلال المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم البرنامج والمشاريع للتنمية المستدامة.

3) **احترام البيئة الطبيعية:** وتتم بتركيز العلاقة الإيجابية المفيدة في حياة الإنسان بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع الطبيعة، ومحتواها على أساس حياة أفضل الإنسان من البيئة في الحاضر والمستقبل.

4) **تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد:** وهنا تتعامل التنمية مع الموارد الطبيعية، على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛ ليحقق التنمية المستدامة.

5) **استخدام التكنولوجيا الحديثة وربطها بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة، وكيفية استخدام المتاح، والجديد المتطور منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

6) **التغيير المناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** باتباع طريقة تلائم إمكانيات المجتمع، وتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

7) **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** يتحقق النمو بحيث يحافظ على الرأسمالية، الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات اقتصادية سليمة، وبناء إدارة علمية ملائمة تواجه المخاطر والتقلبات، وتحقق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

8. خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة خصائص عدة منها (الفراجي2021م):

1) أنها تتحقق في المدى الاستراتيجي الطويل، والبُعد الزمني فيها يعد الأساس, والبعد النوعي الكمي يلبي الاحتياجات الأساسية للفرد ويضعها في المقام الأول، كما تحافظ التنمية المستدامة على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياتها.

2) تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها دينياً، وحضارياً، وثقافياً، وتراعي حقوق الأجيال القادمة ونصيبها من الموارد الطبيعية، ثم أن من أهم أهدافها الجانب البشري، وتنميته وخاصة الاهتمام بالفقراء.

3) تقوم على أساس التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم وتنسيق العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

9. مبادئ التنمية المستدامة:

تعتمد مبادئ التنمية على العلاقة بين النموّ من جهةٍ بوصفها متطلّباً بشرياً، والبيئة من جهةٍ أخرى، وأهم هذه المبادئ(بالة،2017):

1) اعتماد استخدام أسلوب الخطط: بعض البلدان تسعى لتنفيذ التنمية المستدامة باستخدام أسلوب اعتماد الخطط التنموية الفرعية، التي تؤدّي لتحقيق التوازن البيئي، وحاجات الأجيال في الحاضر والمستقبل.

2) المشاركة الشعبية: اعتمدت التنمية المستدامة على مشاركة مؤسّسات المجتمع المحلي في وضع الخطط والاستراتيجيات، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المنطقة؛ حيث يستطيع أبناء المجتمع المحلي تحديد أولويات التنمية بدقة أكبر.

3) الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية: ينبغي من خلالها الحفاظ على الموارد المتناقصة بالتوازن البيئي؛ لجعل الأسواق الاقتصادية تعمل من أجل التنمية المستدامة بشكل أفضل.

4) **تحسين اتخاذ القرارات من قبل الحكومات:** من خلال تحقيق التنمية المستدامة تتبنى الحكومات منهجًا شاملاً متكاملاً؛ لتحسين السياسات؛ ليشمل تكامل المستويات الحكومية والوزارية كافة، إلى جانب إشراك أصحاب المصالح جميعهم في تحقيق الوضع الأفضل بكل المجتمع.

10. أبعاد التنمية المستدامة:

وحيث أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة هي:(عبد الجليل، 2014: 220):

1) البعد البيئي:

يهتم بالموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة، كالاهتمام بالتنوع البيولوجي, وبالثروات والموارد المكتشفة، والمخزونة من الطاقة المتجددة، والناضبة, والتلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية.

2) البعد الاقتصادي:

تسعى التنمية المستدامة لتحسين مستوى الرفاهية لزيادة نصيب الفرد من المواد والخدمات الضرورية، بتوفير عناصر الإنتاج للعملية الإنتاجية، ورفع مستوى الفاعلية والكفاءة للأفراد؛ بتنفيذ السياسات، والبرامج التنموية، لزيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج.

3) البعد الاجتماعي:

يشمل المكونات البشرية وعلاقات الأفراد والجماعة، وما تقوم به من جهود تعاونية من احتياجات أو التثبت من مشاكل التمكين بتوعية المجتمع، وضرورة الإسهام بطاقاته في المستقبل, ومن خلال الاندماج، والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه, ومتضامن في مسؤولياته.

ثانيا– التنمية المكانية (الكثافة السكانية في ليبيا):

ليبيا دولة ذات سيادة في شمال أفريقيا، ولها خصائص مرتبطة بعملية التنمية، تتمثل في التالي:

1. المساحة: الجغرافيا هي علم المكان الذي يزودنا بتفسير منطقي ومعقول لتوزع الظواهر في المكان، والشخصية الجغرافية تنبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان، (هارتشورن،1985: 339)، وليبيا واسعة يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشرق مصر والشمال الشرقي للسودان، ومن الجنوب تشاد، والنيجر، وتبلغ مساحتها ما يقرب من(1.8) مليون كيلومتر مربع، ثم أن المدن والكثافة السكانية تتركز في الشمال الليبي، كما هو مبين في خريطة المدن الليبية التالية:

المصدر https://ar.wikipedia.Libya

الخريطة رقم (2-1) يبن مواقع المدن في ليبيا

بالخريطة رقم(2-1) يتضح التباين في الكثافة السكانية من خلال تركز المدن في الشمال الليبي بكثرة، وهو ما يؤثر سلباً تطبيق التنمية المكانية وعلى تحقيق التنمية المستدامة، رغم تميز ليبيا بالاتساع الجغرافي ما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، ومنها امتلاكها لساحل بطول(2000 كم) على البحر المتوسط، والسهول مثل سهل الجفارة، وسهل الخمس، وسهل مصراته، وسهل سرت، وسهل بنغازي، كذلك المرتفعات مثل الجبل الأخضر، وفي الجنوب: جبل السوداء، وجبل الهروج، وجبل تيبستي، وجبل العوينات، وجبل أكاكوس، وهضبة البطنان والدافنية، وهضبة الحمادة الحمراء، ثم المنخفضات مثل منخفض الجغبوب، ومنخفض أوجلة وجالو واشخرة، ومنخفض مراده، والأحواض مثل حوض أوباري، وحوض مرزق، وحوض الكفرة، ثم الأودية مثل وادي الشاطئ، وادي الحياة، ثم الصحراء الكبرى بها قدرات الطاقة الشمسية غير المستغلة، كما تتواجد بها الواحات، التي تبلغ مساحتها الإجمالية (1.750540) كم^2، والمسطحات الرملية، والتي في مجملها ان استغلت بطرق علمية صحيحة بدء بالتوزيع المكاني، وعدالة اجتماعية للتنمية البشرية، وباستثمار الموارد الطبيعية، لابد وأن تساهم بفاعلية بتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

2. الكثافة السكانية في ليبيا: ليبيا لها كثافة سكانية تبلغ بمعدل مساحي، نحو (50) نسمة لكل كيلومتر مربع، و(90%) من السكان يعيشون في أقل من (10%) من المساحة الكلية لليبيا، وعلى طول الساحل، وحوالي (88%) من السكان بالمناطق الحضرية، ويتركز معظمهم في أكبر ثلاث مدن، طرابلس، وبنغازي، ومصراتة، وتشير التقديرات إلى أنَ ثلاثين في المئة من السكان أعمارهم تحت ال (15)عاماً، ولكن هذه النسبة انخفضت بشكل كبير خلال العقود الماضية في المنطقتين الشمالية من منطقة طرابلس والمنطقة الشرقية، وقُدر عدد السكان ليبيا في منتصف (2020م)، نحو(6.87) مليون نسمة، وفقاً لبيانات البنك الدولي يعيش(87%) بشكل أساسي في(3) طرابلس، وبنغازي، ومصراتة.

3. خصائص الكثافة السكانية في ليبيا:

بلغ عدد الذكور بتلك الفترة بـ (3.47) مليون نسمة، ما نسبته بـ(50.48%)، ونسبة عدد الإناث (49.52%) من إجمالي عدد السكان، وقد سجل معدل النمو السكاني السنوي في ليبيا(1.33%)، في سنة (2019) وشكل وجود المهاجرين بمعدل (12%) من إجمالي عدد السكان (وفقا لبيانات البنك الدولي)، ونتيجة الظروف السياسية الغير مستقرة، والظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها ليبيا في هذه السنين.

الخريطة رقم(2-2) للبيان لتحديد الكثافة السكانية حسب كل منطقة حسب تعداد 2013

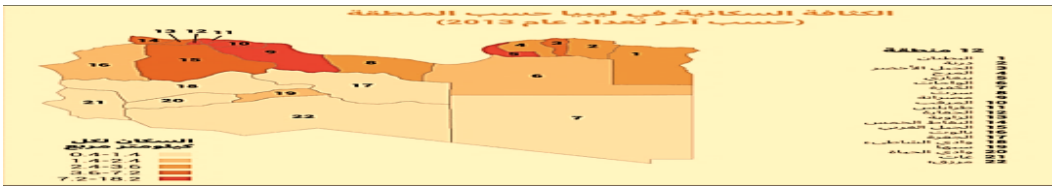

بالخريطة رقم(2-2) يحدد الكثافة السكانية لكل منطقة حسب الخارطة الجغرافية لليبيا، حسب تعداد عام 2013، وهو ما يوضح فارق التباين بالكثافة السكانية حسب الألوان المعيارية للخريطة حسب الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع، وهو ما يؤكد تركز الكثافة السكانية في الشمال، وانخفاضها الحاد بالجنوب الليبي، وانحصارها بالمدن الثلاث الكبرى في ليبيا، نتيجة ضعف التخطيط الاستراتيجي للتنمية البشرية في ليبيا.

الجدول رقم (2-1) يبين الجدول رقم(1) يبين عدد السكان لكل كم^2 في كل مدينة ليبية.

تقدير السكان الليبيين حسب المناطق لسنة (2020)

المنطقة	2020	نسبة السكان
طبرق	195088	2.81
درنة	201639	2.91
الجبل الأخضر	250020	3.61
المرج	285045	4.13
بنغازي	807255	11.65
اجدابيا و الواحات	213728	3.08
الكفرة	55495	0.80
سرت	170869	2.47
الجفرة	60853	0.88
مصراتة	663853	9.58
الزاوية	532227	7.68
طرابلس	1293016	18.65
الجفارة	548855	7.92
الزاوية	351306	5.07
المنطقة الغربية	349755	5.05
الجبل الغربي	374111	5.41
نالوت	113886	1.64
سبها	153454	2.21
وادي الشاطئ	99294	1.37
وادي الحياة	91749	1.32
مرزق	94088	1.36
غات	27675	0.40
المجموع Total	6931061	100

بالجدول رقم(3-2) يتبين من تقدير عدد السكان الليبيين حسب المناطق لعام (2020)، وهو ما يؤكد أن عدد السكان موزع حسب الحاجة والمتوفر من خدمات الدولة للمجتمع الليبيين، وهو ما يؤكد ضرورة تطبيق العدالة الاجتماعية في استثمار السياسة الاقتصادية للتنمية البشرية في ليبيا.

4. أهمية مناخ ليبيا(الختال، 2006):

تتأثر الظروف المناخية في ليبيا باعتدال مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال الليبي، والمناخ الصحراوي في الجنوب، مما يؤدي إلى الانتقال المفاجئ من طقس إلى آخر، ويمكن إجراء التقسيمات المناخية الواسعة كالتالي:

1) يتميز الشريط الساحلي المتوسطي بصيف جاف، وشتاء رطب نسبياً، وتشهد مرتفعات جبل نافوسا، والجبل الأخضر ارتفاعاً ومناخًا يساعد على هطول الأمطار، وانخفاض درجات الحرارة في الشتاء، بما في ذلك الثلوج على التلال.

2) الانتقال جنوباً إلى الداخل، تسود الظروف المناخية الصحراوية مع درجات حرارة مُتَقَلّبَةُ، وتغيرات حرارية يومية كبيرة، والمطر نادر وغير منتظم، ويتناقص تدريجياً نحو الصفر.

3) هطول الأمطار السنوي منخفض للغاية، حيث يتلقى حوالي (93%) من سطح الأرض أقل من (100مم/ سنة)، ويحدث أعلى هطول للأمطار في منطقة شمال طرابلس (جبل نفوسة وسهول جفارة)، وفي منطقة بنغازي الشمالية (الجبل الأخضر)، وهما المنطقتان الوحيدتان حيث يتجاوز متوسط هطول الأمطار السنوي القيمة الدنيا (250-300 ملم/ سنة) التي تعتبر ضرورية للحفاظ على الزراعة البعلية، ويحدث هطول الأمطار خلال أشهر الشتاء (أكتوبر-مارس)، ولكن لوحظ تباين كبير من مكان إلى آخر، ومن سنة إلى أخرى، ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي للبلاد ككل (56 ملم، سنة) وتتراوح درجات الحرارة بين أكثر من (40) درجة مئوية في الصيف إلى أقل من الصفر في الشتاء، وبالتالي نحاول للوصول إلى الاستنتاجات من مما سبق في التالي:

ان الجغرافيا كعلم تطبيقي لها دورها المهم في دراسة التنمية سواء من حيث أسسها المادية، أو من خلال دراسة إقليمية للتفاوتات المكانية، وأن التنمية الشاملة تدخل من صميم الدراسات الجغرافية، لان علم الجغرافية يعد انسب العلوم على دراسة التنمية الشاملة لما لها من ميزات، ونظرة شمولية لموارد البيئة، ويتضح لنا للإجابة على تساؤل المحور، والمتمثل في: هل هناك دور فاعل لتوزيع الكثافة السكانية بكل المناطق الليبية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟ كما في الأشكال رقم (1) وحيث كان تركيز كثافة السكان كانت تتواجد بالمدن في الشمال الليبي، وندرتها في الأماكن الأخرى، ثم كما جاء بالشكل(2) يبين حجم الكثافة السكانية لكل (كم^2) بكل مدينة في ليبيا، وهو ضعيف جداً في ظل المساحة الشاسعة في ليبيا، والشكل رقم(3) يبين عدد الكثافة السكانية، ونسبها حسب كل منطقة أو مدينة في ليبيا، وحيث كانت نسب متباينة جداً، وهو ما يؤكد على أن الكثافة السكانية متباينة كماً، وكيفاً، إذ لابد من خلق أسباب حقيقية جاذبة تكون لسكان كل مدينة أو منطقة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وإزالة الأسباب الطاردة في كل المناطق الليبية، وليبيا منطقة بها كل متطلبات التنمية المستدامة من خيرات الطبيعة، مقارنة بصغر حجم الكثافة السكانية، وكثرة الموارد الطبيعية بها.

ثالثاً- التنمية المستدامة والموارد الطبيعية في ليبيا:

1. متطلبات التنمية المستدامة من الموارد الطبيعية في ليبيا:

ليبيا تمتلك ثروات طبيعية بوجود أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، والذي هو المصدر الرئيس لكل الليبيين، إضافة إلى موارد طبيعية أخرى منها الغاز الطبيعي، والذي يصل إلى (53113) مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، والجبس، وتشير التقديرات إلى أنها تمتلك (9.2) مليون طن من موارد الجبس، ويقدر أن رواسب (جيفرين) لديها أعلى تركيز للجبس النقي في العالم، والبوتاسيوم، والمغنيسيوم، والفوسفات السيليكا، والحجر الجيري، الموارد البيتروكيماوية، والحديد في ليبيا لديها رواسب خام حديد ضخمة في وادي الشاطئ بالقرب من سبها في فزان، تحتل الوديعة مساحة (1544) ميلاً مربعاً وتحمل ما يصل إلى 5 مليارات طن متري من أنواع مختلفة من الحديد، والتي تشمل 900 مليون طن متري في عدسة ثاروت، و(750) مليون طن متري في عدسة الرويسا و(500) مليون طن متري من عدسة اشكيدا، ويعد خام الحديد في البلاد ثالث أكبر احتياطي في القارة، وكذلك الأسمدة والإسمنت، ومواد البناء وغيرها، ولتأكيد الأهمية الموارد نطرح التساؤل التالي:

هل هناك دور فاعل لاستثمار كافة الموارد الطبيعية في كل ليبيا في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

الشكل رقم (2-1) توضيحي شامل لكل الموارد الطبيعية في كل أنحاء ليبيا.

الشكل رقم(2-1) يبين أنواع وكميات الثروات الطبيعية في كل أنحاء ليبيا

المصدر: https://www.almayadeen.net/infograph.Libya

الشكل رقم(2-1) يبن الحجم الكبير من الموارد الطبيعية الثمينة المستغلة بنسبة (10%) وغير المستغلة (والتي تتعرض للسرقة والنهب) من قبل عصابا محلية وخارجية على الحدود الجنوبية لليبيا، وهي تمثل بنسبة (90%)، والتي ان استغلت في التنمية البشرية، لكانت قاعدة للتنمية المستدامة، وهذا في ظل عدد سكان كلي لليبيا يمثل فقط نسبة بسيطة جداً مقارنة بهذه الإمكانات الوفيرة والثمينة.

2. متطلبات التنمية المستدامة من الأشجار المثمرة في ليبيا:

الأشجار المثمرة في ليبيا عديد ومتعددة، منها المعمر، ومنها الموسمي، وهي عنصر أساسي لنمو الاقتصاد الليبي، وهي التي تمدّ الإنسان والحيوان بالثمار المليئة بالعناصر الغذائية الضرورية، وهي جزء أصيل من دورة حياة بعض الحيوانات، وهي ذات الجودة العالمية العالية، والتي تتمتع بها ليبيا، وهذه المحاصيل تتوافر في شرق وغرب وجنوب ليبيا، والتي حصرت بالفترة من (2001 إلى 2007)، وبها كل الأنواع التي يتطلبها السوق المحلية، والسوق العالمية، وهذه المحاصيل ان استغلت بالصورة الصحيحة، لابد وأن توفر القدرة على تحقيق التنمية المستدامة في كل أنحاء ليبيا، أي لكل سكان المدن الليبية سواء الكبيرة أو الصغرى، بالشمال والوسط والجنوب والغرب، وتعميم التمية البشرية عالية الجودة في المناطق بليبيا.

الجدول رقم (2-2) يبين كميات الأشجار المثمرة في ليبيا بين(2001 و2007)

البلدية	تعداد عام 2001			تعداد عام 2007			التطور العددي بين المحاصيل الزراعية في ليبيا		
	اللوز	النخيل	الزيتون	اللوز	النخيل	الزيتون	اللوز	النخيل	الزيتون

البطنان	17631	6447	10980	26351	9232	27438	8720	2785	16758
درنة	38290	1494	4027	54929	1724	15314	16639	230	11287
الجبل الأخضر	56510	587	12961	44756	152	15232	11754	-435	2271
المرج	104049	3531	25329	158878	1423	15767	54829	-2108	-7562
بنغازي	3262	16459	89677	166597	4967	22793	16335	-11490	-66884
الواحات	445	408950	17440	10851	983814	472410	-10406	574864	454970
الكفرة	90	279018	5323	100	496209	61592	-10	217191	56269
سرت	28218	46256	223047	31867	381767	298932	-3649	335511	70885
المرقب	783215	417628	1707356	1297496	132391	1124824	-514281	-285237	5825321
طرابلس	29717	49244	101541	12428	89177	142073	17289	39933	40532
الجفارة	26106	263669	1040684	68378	279032	68378	-42272	15363	-153994
الزاوية	5340	77137	275852	3670	272529	469734	1670	195392	184882
النقاط الخمس	123275	251347	1214413	232790	175109	800993	-109515	-76238	-413420
نالوت	12081	55763	72085	11177	59962	103039	904	4199	30954
سبها	1480	165421	6641	1178	284100	54965	302	118679	48324
الشاطئ	421	220052	2920	947	258734	11823	-526	38682	8903
مرزق	358	267397	5537	1274	549476	144602	-916	282079	139065
أوباري	279	314518	5595	2086	274993	14516	-807	-39525	8921
غات	264	60626	1288	436	86470	3289	264	25864	2001
المجموع	1506119	3494497	5679964	2429308	4999902	5792713	-923189	1505405	111825

المصدر: دليل التنمية البشرية في ليبيا،(2007)

بالجدول رقم (2-2) يتبين توافر المحاصيل الزراعية للأشجار المثمرة ذات الجودة العالمية العالية، واللوزيات والأشجار المعمرة من الزيتون والنخيل، والتي تتمتع بها ليبيا، وهذه المحاصيل هي مؤشر حقيقي يؤكد أهمية التنمية المستدامة، وكل هذه المحاصيل ان استغلت بالصورة الصحيحة بخطط استراتيجية، لابد وأن توفر القدرة الاقتصادية والإرادة المجتمعية على تحقيق التنمية المستدامة في كل ليبيا، أي لكل سكان المدن الليبية سواء الكبيرة أو الصغرى، بالشمال والوسط والجنوب والغرب، وتعميم التمية البشرية عالية الجودة في المناطق بليبيا.

3. متطلبات التنمية المستدامة من الموارد البشرية الكفؤة في ليبيا:

التنمية المستدامة باعتبارها ضرورة ملحة لتحقق متطلبات البيئة ونمو الاقتصاد ورفاه المجتمع بكافة شرائحه، في ظل توافر التقنية المتطورة، والموارد الطبيعية ذات الجودة العالية، والبشرية ذات الكفاءة القادرة، ومراكز البحث العلمي، وهذا كله متوفر في ليبيا، واسعة المساحة الجغرافية، وكثافة سكانية بسيطة قد تتسع لها مدينة كبرى من مدن العالم، ولكن عدم توفر التخطيط الاستراتيجي للتنمية البشرية والتي ان طبقت على النمط الاقتصادي الدقيق العادل، وتوزيع اجتماعي آمن ومنصف للجميع، لكن المشكلة تكمن في غياب ذلك التخطيط للتنمية البشرية العادلة، والمكانية جغرافياً، ما اضطر سكان ليبيا إلى اللجوء البحث عن الأفضل، أي أينما يوجد الكلى يوجد السكن، ما جعل التباين في الاستقرار السكاني في ليبيا، وعدم تنفيذ مشاريع التنمية في كل ليبيا، وهو ما يدفع بالحاجة إلى تطبيق التنمية المستدامة، والتي أصبحت ضرورة اقتصادية أخلاقية ملحة، ولأن التغيرات البيئية المعاصرة أصبحت مشكلة وخطراً قائما نتيجة سوء تعامل الإنسان مع البيئة؛ لضمان حقوق الأجيال القادمة من خلال تحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة معوقات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية البشرية، والتي تقف عقبة أمام التنفيذ، وأهمها النمو السكاني، وتقديم الخدمات والتنمية والغير متوازن.

4. متطلبات الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا:

1) المراكز البحثية والجامعات في ليبيا:

الجدول رقم (2-3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) والجهات التابعة لها للدراسات الجامعية والدراسات العليا في ليبيا:

001 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات التابعة لها	002 الأكاديمية الليبية الدراسات العليا(جنزور) وفروعها.	003 الجامعة الأسمرية- زليتن	004 الجامعة المفتوحة	005 الجامعة المفتوحة- بنغازي	006الجامعة المفتوحة- سبها	007 الجامعة المفتوحة- طرابلس
008 المركز العالي للتدريب والإنتاج.	009 المركز العربي لأبحاث الصحراء وتنمية المجتمعات الصحراوية والبيئية.	010 المركز الليبي لدراسات وبحوث علوم وتكنولوجيا	011المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء	012 المركز المتقدم لتقنيات اللحام - تاجوراء	013 المركز المتقدم للتقنية أبوسليم	014 المركز المنهي للسباكة
015 المركز الوطني للبحوث الطبية	016 المركز الوطني للغات الحية	017 المعمل المتقدم للتحاليل الكيميائية - أبوسليم	018 الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا	019 أكاديمية الدراسات العليا	020 جامعة اجدابيا	021 جامعة الجفارة

				بفروعها بكل أنحاء ليبيا		
022 جامعة الزاوية.	023 جامعة الزنتان.	024 جامعة الزيتونة.	025 جامعة المرقب.	026 جامعة بنغازي.	027 جامعة بن وليد.	028 جامعة خليج السدرة.
029 جامعة سبها.	030 جامعة صبراتة.	031 جامعة طبرق.	032 جامعة طرابلس.	033 جامعة عمر المختار.	034 جامعة غريان.	035 جامعة فزان.
036 جامعة مصراتة.	037 جامعة نالوت.	038 جامعة السيد محمد بن علي السنوسي البيضاء.	039 جامعة النجم الساطع البريقة.	040 جامعة سرت سرت.	041 مركز البحوث النووية.	042 مركز البحوث الهندسية وتقنية المعلومات
043 مركز البحوث والدراسات الاقتصادية– العجيلات		044 مركز المنظومة الإلكترونية والبرمجيات		045 مركز بحوث البيئة البرية والبحرية	046 مركز بحوث التقنيات الحيوية (الهيئة الليبية للبحث والعلوم)	
047 مركز بحوث العلوم الاقتصادية	048 مركز بحوث اللدائن	049 مركز بحوث ودراسات الطاقة الشمسية	050 مركز ضمان الجودة والمعايير	051 مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي		052 مؤسسة الطاقة الذرية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الجدول رقم (2–4) يبين إحصائيات الجامعات الليبية، والكليات، وأعداد أعضاء هياة التدريس بهذه الجامعات

2) الكفاءات العلمية بالجامعات وكم من أعضاء هياة التدريس الجامعيين في ليبيا:

1	جامعة محمد بن علي السنوسي	5	3	21	360	560	3648
2	جامعة المرقب	22	2	163	1428	1357	16151
3	جامعة طرابلس	20	———	163	3277	4326	72219
4	جامعة طبرق	13	———	58	365	200	8951
5	جامعة إجدابيا	6	———	27	230	1150	15000
6	جامعة عمر المختار	30	3	205	1580	3020	27000
7	الجامعة المفتوحة	———	32	16	28	200	71446
8	جامعة بنغازي	15	8	68	1815	4547	75556
9	جامعة صبراتة	17	———	96	907	953	16436
10	جامعة مصراتة	16	———	107	1114	1574	16921
11	جامعة سرت	10	1	58	400	1300	10000
12	جامعة غريان	18	———	158	941	1437	10617
13	الجامعة الأسمرية الإسلامية	20	———	132	1016	886	14100
14	جامعة سبها	19	1	90	1120	1886	24500
15	جامعة الزنتان	21	3	———	852	1917	7390
16	جامعة النجم الساطع	3	———	14	39	447	3000
17	جامعة بني وليد	10	2	78	778	407	9297
					16250		

بالجدول رقم(3–3) توفر للباحث معلومات عن بعض الجامعات الليبية، لكنه لم يشمل جامعات أخرى وهي (جامعة فزان، جامعة نالوت، جامعة الزيتونة، جامعة الجفارة، جامعة الزاوية، جامعة الجفرة، جامعة خليج السدرة (الإحصاء كذلك لم يشمل الأكاديمية الليبية والكليات التقنية والمعاهد العليا، وهذا يقدم عرض لكم الكفاءات العلمية بالجامعات الليبية، ما يرفع القدرة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

3) الثروة البحرية:

بامتداد الساحل الليبي شمال ليبيا بمسافة (1800)كم، جنوب البحر المتوسط، وما يمتلكه من ثروات بحرية من أسماك، ومرجان، إضافة إلى الشواطئ التي تجلب السياحة، والسواح اليها، كدخل قومي في ليبيا، وعلى سبيل المثال نعرض جزء من الثروة البحرية في ليبيا.

الشكل رقم (2-2)

الشكل رقم(3-3) يبين جزء من كمية الأسماك المتحصل عليها من المياه الليبية بالفترة من شهر يناير إلى شهر يوليو 2021.

2) الثروة الحيوانية:

لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الموارد الطبيعية لثروات ليبيا، نعرض في الشكل التالي، كميات من الثروات الحيوانية في ليبيا، ومنها بعض الحيوات التي توفر اللحوم والألبان للمجتمع الليبي، كما الحيوانات البرية الأخرى.

الشكل رقم (2-3) كميات الحيوانات في ليبيا

بالشكل رقم ( ) تتبين كمية الثروة الحيوانية في الدولة الليبية

5. متطلبات التنمية المستدامة إلى السكك الحديدية في ليبيا:

وفي هذا المضمار، لابد من طرح التساؤل التالي: هل هناك دور فاعل لوجود السكك الحديدية لربط كل مدن ليبيا؛ لتحقيق التنمية المستدامة؟ وهذا قد يكون مطلباً في كل البلدان النامية، والتي تتطلع للتطور والنمو الاقتصادي النافع، وحيث أن تاريخ السكك الحديدية في ليبيا يبدء منذ العام (1965)، إذ شُيّدَ أول خط للسكة الحديد في العام (1901)، وكان خطاً قصيراً للغاية، بناه العثمانيون لغرض النقل بين ميناء بنغازي ومحجر لاستخراج الكلس من ضاحية البركة في المدينة، ثم بعد الغزو الإيطالي لليبيا، اهتمت إيطاليا ببناء خطوط للسكك الحديدية في برقة، وطرابلس حيث قامت بين عامي (1914-1927) ببناء (3) خطوط للسكك الحديدية قصيرة نسبياً في برقة، وهي: خط مدينة بنغازي-الرجمة بطول(30) كيلومتر في (1914) وتم تمديده إلى الأبيار في العام (1927)، جاعلا بنغازي محطة رئيسية لبرقة، وخط بنغازي- المرج، وخط بنغازي- سلوق، وبلغ طوله (56) كيلومتر، وافتتح في (1921) محطة قطارات طرابلس المركزية بمدينة جنزور، وفي طرابلس قام الإيطاليون العام (1913) ببناء خط حديدي يربط بين مدينة طرابلس والعزيزية وكان بطول (13) ميلاً، وفي فترة الإدارة العسكرية البريطانية، أثناء الحرب العالمية الثانية تم مد خط للسكك الحديدية بين مدينة طبرق بمدينة الإسكندرية في مصر عبر (مرسى مطروح) لغرض التمويل الحربي، ليظل هذا الخط مستعملا إلى ما بعد انتهاء الحرب إلى أن قامت الإدارة العسكرية البريطانية في ديسمبر (1946) ببيع القضبان الحديدية بين طبرق وهضبة السلوم، أما مشروع السكة الحديدية، بدأ الشروع في تنفيذ شبكته في ليبيا في العام(1992) ليصدر القانون رقم (14) لسنة (2003) الخاص بإنشاء «جهاز تنفيذ وإدارة مشروع الطرق الحديدية»، ويبلغ طول السكك الحديدية المتوقع إنشائها في البلاد قرابة (3170) كيلومتر، وعدد المحطات (75) محطة وعدد الجسور (168) جسراً وسيربط بين بلدتي راس أجدير وإمساعد أي الحدود الليبية الدولية مع كل من مصر وتونس، غير أن المشروع بقي حبيس الأدراج، وربما حبر على ورق.

ومن هذه المقومات، والمعطيات الإيجابية لأهمية دور السكك الحديدية كأدات توصيل لمتطلبات البناء والتنفيذ، من أجل سرعة تنفيذ مشاريع التنمية في كل أنحاء البلاد، ولكون السكك الحديدية وسيلة، وأداة مهمة جداً، كما أنها من المتطلبات الأساسية لتنفيذ التنمية في أشكالها المتنوعة، كما أنها عنصر للاتصالات، والتوصيل السريع جداً في ظل عصر التكنولوجيا والتقنيات عالية الجودة، وما تتمتع به القطارات من السرعة الفائقة، وما تتميز به سرعة توصيل المواد، وتوصيل البشر في أقل مدة، ونقل المواد بالكميات الكبيرة المطلوبة، ثم أن التأكيد على أهمية هذا المحور في تحقيق التنمية المستدامة بالصورة العادلة والمفيدة لكل المجتمع.

الفصل الثالث– الإجابات المتحصل عليها لهذه الدراسة والنتائج

1. المقدمة:

ليبيا دولة ذات سيادة تمتلك الموقع الجغرافي المهم، وعلى بحر يمتلك الخيرات والثروات، وبجار من الرمال لاستثمارها في الطاقة المتجددة، وتمتلك من الموارد الطبيعية الثمينة المختلفة، ذات القيمة العالمية المهمة للدخل القومي، وتمتلك القدرات البشرية بكل التخصصات والكفاءات العالية، ومراكز البحث العلمي، كما لها من التنوع في المساحة الشاسعة المتنوعة ذات الجودة العالية، وكثافة سكانية صغيرة نسبياً، مقارنة بحجم إمكانات الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة المتوفرة في ليبيا، لكن مشاريع التنمية رغم توفر هذه الإمكانات الهائلة تركزت في المدن الكبرى بالشمال الليبي، لم تصل بعدل إلى المدن والقرى الليبية في الوسط والجنوب الليبي، وهو ما دفع بالبُحَّاث والمراكز البحثية، والمعامل العلمية في مختلف التخصصات في ليبيا بالبحث الجاد عن الحلول لمثل هذه الظواهر والمشكلات العلمية، ومن أجل الاستفادة من التجارب العلمية النافعة للمجتمع لتحقيق التنمية البشرية الشاملة، وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها هذه الدراسة التي نسعى من خلالها إلى استنتاج أسلوب تطبيق التنمية المستدامة، من خلال التنمية المكانية، والتي تتم من خلال استخدامات الموارد الطبيعية في ليبيا، ولكي يتحقق الهدف العام للدراسة، والمتمثل في: التعرف على مدى التباين السكاني جغرافيا وبشرياً في ليبيا الشاسعة، واستخدام الإمكانات والقدرات التنموية بكل مساحة الجغرافيا بدولة ليبيا، وعلاقة التنمية بالموارد الطبيعية في ليبيا، وأهمية توزيعها المكاني لتحقيق التنمية المستدامة، زمن ثم توضيح ماهية وطبيعة العلاقة بين الجغرافيا والتنمية في ليبيا، التعرف على مدى التباين السكاني والإمكانات والقدرات التنموية بمساحة دولة ليبيا،

2. الإجابة على تساؤلات هذه الدراسة:

هل معالجة التباين المكاني جغرافياً له دور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة العادلة في ليبيا؟

ومن ثم الإجابة على التساؤلات الفرعية، والمتمثلة في الأسئلة التالي:

1) هل هناك دور فاعل لمعالجة توزيع الكثافة السكانية، وتوافر الموارد الطبيعية المتميزة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

2) هل هناك دور فاعل لتوفير خدمات البنية التحتية والإدارة الإلكترونية في كل ليبيا، ووجود السكك الحديدية بكل ليبيا في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

3) هل هناك دور فاعل لاستقطاب الكفاءات العلمية النادرة في الداخل أو من الخارج، وللاستقرار السياسي، والأمن الإنساني في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا؟

3. نتائج الدراسات السابقة بالدراسة:

ظهر التشابه جلياً مع ما توصلت إليه بالدراسة الحالية، مع دراسة (مرضي)، بوجود التباين في التوزيع السكاني، والأنشطة الاقتصادية في العراق، ومع دراسة(عزالدين) بينت أن ضعف المؤسسات السياسية المتصارعة، كانت سبباً في الإخفاق بتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، وبنفس الوضعية، بما توصلت إليه دراسة (الدنش) وكذلك في دراسة (سلطان والجبوري) حيث توصلت إلى أن الجغرافيا لها دور مهم في تطبيق التنمية المستدامة بعدالة اجتماعية، ثم في

دراسة(Dhiaulhaq) أشارت بضرورة نهج بتفعيل التنمية المستدامة المحلية في كل أنحاء البلاد، وبدراسة(Yang) بينت أن الصين تعاني مشكلة في التنمية المستدامة، بسبب عدم الاهتمام بالحطيط المكاني، والذي أدى إلى فقد التوازن لتحقيق التنمية المستدامة في الصين.

4. معالجة التباين السكاني لتحقيق التنمية المستدامة:

1) الكثافة السكانية المستقرة والمتنامية جغرافياً في كل ليبيا تساعد على تحقيق التنمية المستدامة العادلة في كل المجتمع.

2) التنمية المكانية تحقق الرفاه، والأمن الإنساني بكل المجتمع الليبي، ما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

3) استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بكل ليبيا يحقق التنمية المستدامة والأمن الإنساني، والنمو الاقتصادي السليم في ليبيا.

4) نشر السكك الحديدية في ليبيا يفتح مجالات الاستمارات من الداخل أو الخارج، والتنمية الذي يحقق تطبيق التنمية المستدامة.

5) استقطاب وتسكين بالصورة الصحيحة لكافة الموارد البشرية الكفؤة بكل أرجاء ليبيا يحقق تطبيق التنمية المستدامة في ليبيا.

6) تحقيق الاستقرار السياسي، وتطبيقات الإدارة الحديثة الإلكترونية تفتح المجال الواسع لتطبيق التنمية المستدامة.

ثالثاً- التوصيات:

1) ضرورة المحافظة على الكثافة السكانية المستقرة والمتنامية جغرافياً في كل ليبيا، ما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة العادلة.

2) ضرورة تطبيق التنمية المكانية حسب الجغرافيا في ليبيا، لتشجيع تأكيد الاستقرار السكاني بالوسط الليبي، والجنوب؛ لتحقيق تطبيق التنمية المستدامة في ليبيا.

3) ضرورة استثمار كل الموارد الطبيعية المتنوعة في كل ليبيا جغرافياً، ووضع خطط لتنفيذ بما يحقق التنمية المستدامة في ليبيا.

4) تشجيع الكفاءات العلمية للموارد البشرية سواء في داخل ليبيا، أو من خارجها لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا.

5) ضرورة التأكيد على تحقيق الاستقرار السياسي، والأمن الإنساني في كل ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة.

6) ضرورة نشر حطوط السكك الحديدية بربط كل المدن الليبية، ويسرع من النقل والربط بين المدن ما يحقق التنمية المستدامة.

7) ضرورة تطبيق الإدارة الإلكترونية في كل ليبيا؛ يحقق سرعة الإنجاز محلياً، وعالمياً، ما يحقق تنفيذ التنمية المستدامة.

المراجع

1) إبراهيم مصطفى جليل،(2012)، **أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية النظرية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي**/ للدراسات العليا/ جامعة بغداد، العراق.

2) احمد سامر الدعبوسي، (2010)، **التنمية والسكان**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.

3) احمد صباح مرضي، (2019)، **التنمية المكانية غير المتوازنة وتأثيرها في مظاهر الحرمان في محافظة المثنى**، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق.

4) صفوح الأخرس، (1980)**علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

5) عباس، صالح، (2010)، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**, مؤسسته شباب الجامعة, الإسكندرية.

6) عبد العال أحمد محمد، (2011)، **جغرافية التنمية، مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية**، جامعة الفيوم، مكتبة جزيرة الورد، مصر.

7) عبد الله عطوي(2004)، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

8) عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، (2016)،**التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9) علي جاسم حمود كناص الفراجي، (2021م)، **وطن صناعة تصفية النفط في العراق بمنظور التنمية المستدامة**، العراق.

10) مختار جمال ومحاسن مصطفى، (2006)، **قاموس السكان والتنمية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

11) مدحت القريشي،(2007)، **التنمية الاقتصادية– نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

12) نبيلة بلعيد شرتيل، حميدة التهامي اندش(2021) **دور جامعة مصراته في تفعيل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها**، كلية الآداب نموذجاً، جامعة مصراتة، كلية الآداب، المؤتمر العلمي الرابع، لقسم التربية وعلم النفس: التعليم العالي، الواقع والطموح.

2. الكتب المترجمة:

1) هارتشورن، (1985)، **طبيعة الجغرافيا**، ترجمة شاكر خصباك، ج2، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الموصل ج2، العراق.

3.الدوريات:

1) إبراهيم عبد العال،(1992)، المدن الجديدة والتنمية الإقليمي، المجلة العلمية لكلية الآداب– جامعة المنيا، مصر.

2) إبراهيم، محمد إبراهيم جبر، (2004)، مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) السودان.

3) رفيق محمد الدياسطي(2006)، إقليم بحيرة البرلس دراسة في جغرافية التنمية البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد(310)

4) سجى محمد سلمان الذهبي، جليلة عيدان حليحل، (2022م)، تقويم الأداء الاقتصادي وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والأعمال مج.3،ع3، العراق.

5) سلطان سعيد فاضل مطلك الجبوري، (2022)، نظرات معاصرة في الجغرافيا والتنمية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 18، العدد 2، جامعة الموصل، العراق.

6) صالح بن علي الهذول، (2003)، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت.

7) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (1995) النفط والتنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون الإنمائي، المجلد (21)، العدد(73).

8) عباس فاضل السعدي، (1999)، خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(241).

9) عبد الجليل, هويدي، (2014)، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة, مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الوادي, العدد9، الجزائر.

10) عبدالرحمن محمد الحسن، (2022)، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بجامعة المسيلة، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر مج 3 ع8 ، الجزائر.

11) فارس، فاروق، (1999)، التنمية المستدامة بين التنظير والتطبيق, مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، ج 15دمشق، سوريا.

12) فوزي هادي الهنداوي، (2006)،منظومة الثقافة والتنمية المستدامة– دور وسائل الإعلام كأدوات ثقافية في التنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد(74)، العراق.

13) محمد علي الميرزا، (2005)، رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب، جامعة، بغداد، العراق.

14) محمد علي عزالدين، (2020م)، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، الأكاديمية الليبية– فرع مصراتة، المؤتمر الدولي العلمي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، مصراتة، ليبيا.

15) مصطفى خليل،(2009)، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة الديالي، العدد 4، جامعة بغداد، العراق.

2) https://www.almayadeen.net/infograph.Libya.

1) Andrée matteaccioli philippe Aydalot pionnier de l'économie térritoriale l'harmattan, 2004 Paris France.

2) Barbara , Ingham, 1995 , Economics and Development , Mc Graw – Hill Book Company Ltd London

3)Dhiaulhaq, and Brett (2020)Achieving the Sustainable Development Goals Requires Trans disciplinary Innovation at the Local Scale, Deakin University, Burwood, VIC 3125, Australia

4) Jandir Ferrera De lima 2012,Géoéconomie et développement régional publibook,

5)Shahid.A.F(2014):The use of writing strategies in Science Technology ,Society& Environment (STSE) education,Master,Dissertation,Queen'sUniversity,Kingston,Ontario, Canada.

6)Serageldin.I& Persley(2002)Biotechnology and sustainable Development voices of the south and north, Cambridge; CABI Publishing.

7)UNESCO(2013)Education for Sustainable Development Source book,7,place de Fontenoy,75352Paris07SP, France.

8) Yang Zhou(2021) Territory spatial planning & national governance system in China. International Journal, vo12.

دور الجامعات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في اطار جامعات الجيل الرابع (دراسة حالة في الجامعة المستنصرية)

أ.م.د عبد الكاظم محسن كوين م.د أفراح خضر راضي

المستخلص

يعد التعليم من اهم الانشطة والفعاليات التي يتم ممارستها في المجتمعات المستندة على المعرفة. وقد تطور التعليم كمنظومة تشمل المؤسسات والاساليب والمناهج استجابة لتطور المجتمعات الانسانية وتحولها الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما انعكس في تحول التعليم من كونه نشاطا خاصا بالأفراد الى نشاط اجتماعي مع ظهور وانتشار التعليم الواسع من خلال نشوء الجامعات والكليات ، وشهدت الجامعات تطورا كبيرا سواء في وظائفها او الدور الدي تلعبه في تطور المجتمع ورفاهيته بشكل اثمر عن جدال ونقاش حول طبيعة دور الجامعات ومشاركتها في تطوير الصناعات واقامة التعاون مع الشركات ومساهمتها في خدمة المجتمع اضافة الى وظائفها الاساسية بالتعليم واجراء البحوث الاساسية والتطبيقية ومدى وامتلاك ادوات التنافس في ظل انتشار العولمة وتحرير الخدمات التعليمية مع اعتبار التعليم احد اهداف التنمية المستدامة.

يتضمن البحث مسارين الاول يتمحدور وتطور الجامعات من الجيل الاول الى الجيل الرابع والخصائص المرتبطة بكل جيل لاسيما فيما يرتبط بقدرتها على خدمة المجتمع والثاني يهتم في دور الجامعات والركائز الاساسية للتنمية من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى مساهمة الجامعات في تحقيق اهداف ومتطلبات التنمية المستدامة.

وقد اظهرت النتائج وجود مجموعة من المؤشرات التي تظهر جهود ومساهمة الجامعة المستنصرية سواء عبر الانشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع لضمان انجاز اهداف التنمية المستدامة بشكل عام والاهداف والغايات المرتبطة بالتعليم بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية :الجامعات – جامعات الجيل الرابع– التنمية المستدامة–الجامعة المستنصرية

Abstract

Education is one of the most important activities and events that are practiced in modern societies. Education has developed as a system in terms of institutions, methods and curricula in response to the development of human societies and their intellectual, economic, social and political transformation, which was reflected in the transformation of education from being an activity for individuals to a social activity with the emergence and spread of mass education through The emergence of universities and colleges .The universities witnessed a great development, both in their functions or the role they play in the economic, social and political influence in a way that resulted in controversy and discussion about the nature of the role of universities and their participation in the development of industries and the establishment of cooperation with companies and their contribution to community service in addition to their basic functions in education and conducting basic and applied research and the extent and possession of competition tools In light of the spread of globalization and the liberalization of educational services, with education considered one of the provisions of the World Trade Organization. The research aims to review the nature and requirements of the transformation in universities from the first generation to the third generation, or what is known as the entrepreneurial university or the universities of the third mission, and the characteristics associated with each generation, especially with regard to its ability to serve society through the study of a set of indicators that reflect the extent to which universities are able to shift towards the third generation and reflect This will increase the partnership between universities and industries.

The results showed the existence of a set of indicators that are related to educational and research activities and community service to ensure the transition towards the third generation of universities, as well as the basic requirements related to funding and infrastructure for universities.

keywords:

Al-Mustansiriya University- Third Generation Universities - Community Service - Transformation Indicate

المقدمة

يعد التعليم من اهم مقومات المجتمعات الحديثة، فهو اساس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ومصدر لتوليد ونشر المعارف والمهارات الأساسية لبناء مجتمع سليم. تهتم الجامعات بتطوير اساليب ومناهج دراسية لتعكس الحاجات المتزايدة لأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة ، فضلا عن مواكبة التطور في العلوم والمعارف المتنوعة ، ويركز البحث على دراسة وتحليل تطور الجامعات في إطار الوظائف التي تمارسها من خلال النقاش حول طبيعة وخصائص ووظائف كل او مرحلة مرت بها الجامعة ، وتناول شكل التحولات وتأثيرها على دور الجامعات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، ويهتم البحث بالتساؤل عن اي نوع من الجامعات ضروري لمواكبة التحول نحو مجتمع المعرفة وتحقيق رفاهيته والمساهمة في الازدهار الاقتصادي وانجاز التنمية المستدامة وأي نوع من المعارف التي تولدها الجامعة يجب التركيز عليها. ولأغراض البحث تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور الاول يتناول منهجيتها، والثاني احتوى استعراضاً لأهم التطورات في الجامعات واشتمل الجزء الثالث على تحليل استقرائي لطبيعة التحول في الجامعات بالعراق فيما يخص دورها في عملية التنمية المستدامة من خلال التركيز على حالة الجامعة المستنصرية كنموذج للجامعات في العراق.

أولاً: منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة

تتباين الجامعات في قدرتها على اداء وظائفها الاساسية المتمثلة بالتعليم والبحوث وخدمة المجتمع بسبب اختلاف امكانياتها وتطورها ونوعية المناهج التعليمية التي تقدمها، فضلاً عن طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية التي تعمل اليها. ويتزايد النقاش حول وظيفة الجامعة وطبيعة دورها في دمج التعليم والبحوث مع عملية التنمية المستدامة وتحسين رفاهية المجتمع اضافة الى ادوارها الاساسية في نشر المعرفة والحقائق ، أوالتوسع لتوليد ونقل المعارف والتكنولوجيا عبر اجراء البحوث التطبيقية وتشجيع الانشطة الريادية والتحول نحو الجيلالرابع للجامعات .

وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤل:-

- ما هي خصائص وطبيعة التحول نحو جامعات الجيل الرابع؟
- ماهي مساهمة ودور الجامعات في توفير متطلبات التنمية المستدامة والوسائل المستخدمة في بلوغ اهدافها؟

2- أهمية الدراسة

ترتبط اهمية الدراسة بطبيعة التحول الذي تشهده الجامعات لتلبية متطلبات الانتقال نحو الاقتصاد المعرفي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهي محاولة في فهم ودعم التوجه لدى الجامعات نحو تلبية وتنفيد متطلبات التنمية المستدامة ,فضلا عن انه يوفر صورة عن واقع التحول في الجامعات ومدى قدرتها ضمان نجاح التحول وتحديد اولويات التحول.

3- هدف الدراسة

- تحديد طبيعة وخصائص التحول نحو جامعات الجيل الرابع.

- تشخيص وقياس المؤشرات المرتبطة بدور الجامعات في توفير وتقديم المبادرات وممارسة الانشطة في سبيل انجاز اهداف التنمية المستدامة.

4- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تناول السرد النظري لمفاهيم الجامعات وتطورها وعلاقتها بالتنمية المستدامة .ويقوم على تحليل محتوى مراجعة الموقع الالكتروني الرسمي للجامعة المستنصرية والوثائق الصادرة عنها وتحديدا تلك التي تخص قضايا التنمية المستدامة في سبيل تحديد طبيعة وحجم دور الجامعة المستنصرية في تنفيد التنمية المستدامة.

5-فرضية الدراسة

يوجد توجه للجامعات في تبني سياسيات وانشطة تساهم في انجاز اهداف التنمية المستدامة.

6-حدود الدراسة:

-حدود مكانية : اقتصرت الدراسة على الجامعة المستنصرية كحالة دراسية تعكس توجهات الجامعات في العراق نحو انجاز اهداف التنمية المستدامة, كونها من الجامعات العريقة في العراق فضلا عن امكانية مراجعة البيانات والوثائق الرسمية من خلال الاقسام والوحدات والشعب التي توفرها عبر الموقع الالكتروني.

-حدود زمانية : غطت الدراسة المدة الزمنية (2018-2022) وحسب توفرالبيانات التي قد تظهر بشكل اجمالي وليس مصنفة حسب السنوات لاسيما بالنسبة للانشطة والبرامج الخاصة باهداف التنمية المستدامة العامة .

ثانياً: الاطار النظري:-

1- مفهوم الجامعات:-

تمثل الجامعات احد المؤسسات التعليمية وجزء اساسي من المنظومة التعليمية. وتعرف الجامعات بأنها مؤسسة علمية تهتم بالبحث عن الحقيقة ونشرها كما تطلق على المكان الذي يجمع فئة من الناس لطلب العلم ومنح الاجازات للخريجين بتخصصات مختلفة (عتريسي،2020: 80) أو هي منظمات تلعب دور مهم في المجتمعات الحديثة عبر التعليم الواسع وتوليد المعارف (Martens,2013:432) (Assefa,2016:1) ، كما تعرف في سياق متشابه بأنها مؤسسات للتعليم والبحث (Zuti&Lukovics,2014:1209).

ارتبطت الجامعات في بداية ظهورها مع العلوم الالهية والدينية والتي سيطرت على المشهد الفكري والتعليمي إذ كان التاريخ الاول للمعرفة البشرية ديني المنشأ (دراسة الفقه والفلسفة واللاهوت في الكنيسة بالغرب) وكان حجر الزاوية في صرح البناء التدريسي للجامعة بشكل يعكس فضاء خاص تعمل به .ليتم التحول بعدها نحو العلوم الانسانية بدراسة تطور التاريخ وتجارب البشرية وحركة صعود الامم والعلوم الطبيعية بعدما هيمنة العلوم الطبيعية على الدراسة في الجامعات بعد ستينات القرن التاسع عشر. (عتريسي،2020: 80) (Martin,2002:7).

2- وظائف الجامعة:-

يمكن اجمال وظائف الجامعة بالآتي: (Horan,2020:23) (Martin,2002:7)

- **(التعليم نقل المعرفة):** وتتمثل بنقل المعارف بتخصصات مختلفة والحقائق والنظريات العلمية للدارسين وفي مختلف ميادين العلم.
- **البحوث(انتاج المعرفة):** وتتمثل بالبحوث الاساسية والتطبيقية في اعادة وتحليل المعرفة الحالية وهذا يتطلب امتلاك الجامعة هيئات اكاديمية عالية المستوى ومؤهلات علمية كفوءة.
- **(خدمة المجتمع):**يشمل ارتباط الجامعة بالقضايا المرتبطة بتطور المجتمه وتلبية متطلبات جودة الحياة فيهوعدم اختزالها في التعليم والبحوث .

3- نشأة الجامعات :-

يرجح الباحثون جذور الجامعات بشكلها الحديث الى القرون الوسطى في أوربا[2]كنسخة متطورة من المدارس العامة التي اشتهرت بتدريس علم واحد مثل الفلسفة والقانون (ناصر،2020: 41) ، ويمكن تتبع بداية نشأتها في البلدان الاسلامية بجامعة القرويين في فاس عام (859) م وجامعة الازهر عام (970) م في العصر الفاطمي والمدرسة المستنصرية في بغداد عام (1234) م ، وتشكل المدرسة مؤسسة التعليم العالي في البلدان الاسلامية فتهتم اساساً بالعلوم الدينية مع استبعاد التعليم المنظم للعلوم الاخرى مع بعض الاستثناءات (توبي،2000: 100) ، قبل عام (1950) توجد في الدول العربية اقل من عشر جامعات وبعد استقلالها شهدت توسعاً كبيراً في انشاء الجامعات الشاملة والمتخصصة (انطوان،2011: 68).

وقد تطورت الجامعات في اوروبا عن المدارس في العالم الاسلامي بمستواها القانوني والاجتماعي والمنهاج الدراسي ،أذ شهدت الجامعات تطوراً كبيراً في وظيفتها التي بدأت بنشر وتدريس الالهيات والمعرفة الدينية والدفاع عنها الى مؤسسة متخصصة بنقل ونشر المعارف العلمية لاسيما الطب بالتوازي مع نشأة العلوم وتطورها والتي تعتبر تاريخيا أقدم من الجامعة لتستوعبها الجامعة بعد ذلك وتكون معقلاً لنشر العلوم المختلفة وتطورها ، ومثل الجمع بين التعليم والبحث تحولاً بارزاً في مسيرة الجامعة والتحول من نقل المعرفة إلى إنتاجها (Martin,2000:11)(Heaton,etal,2019) (توبي،2000: 184) ، وشهدت الجامعات تطورا كبيرا في الدول الصناعية بعد عام (1900) سواء في النوعية أو عدد الطلبة (انطوان،2011: 72).

وإلى الان هناك جامعات للتعليم فقط او جامعات ومؤسسات بحثية أو تجمع بين الاثنين. أن إنتاج المعرفة سمح للجامعات بالتحول من المعرفة لذاتها الى تسويقها وبيعها للشركات عبر التعاون المشترك أو استخدام مختبرات الجامعة في اجراء الابحاث المشتركة ، وان هذا الانتقال في طبيعة عمل الجامعة وتطورها تدريجيا ليشمل العلاقة مع الشركات والمجتمع في تجاوز لاهدافها التقليدية بالتعليم

---

[2](*) تأسست اقدم الجامعات في نابولي عام 1224م وتوالى بعدها تأسيس الجامعات في حقبة الاصلاح في القرن السادس عشر ، وفي امريكا مع وصول المهاجرين من اوربا ، بدأ تأسيس المعاهد مثل معهد بال عام 1718 وحالياً جامعة بنفس الاسم وجامعة فيلادلفيا (بنسلفانيا حاليا) عام 1755 ومعهد دارغون عام 1769 (كابال،2020: 28).

والبحث(Scandura&Iamarino:2021:1) ، وصنف الباحثون الجامعات وفقا لدرجة تحولها الى انواع مختلفة تصنيفها فقد قسم (Martin,2002) الجامعات في القرون الوسطى إلى :

- جامعات المحيط الاول او الجامعة الكلاسيكية والتي ظهر نموذجها الأول في اوربا لينتشر بعد ذلك الى بقية البلدان وتركز فيها التعليم والتدريب ويطلق عليها الأبراج العاجية .

- جامعات المحيط الثاني او الجامعات التقنية وظهرت في اوربا لينتشر في أمريكا واليابان وهي تقدم مدى واسع من العلوم وتركز في خلق ونشر المعرفة وتدريب الطلبة على المهارات المفيدة في المجتمع.

- جامعة الأراضي الممنوحة بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر في أمريكا مع منح اراضي لإقامة الجامعات من قبل الولايات بهدف قيامها بدعم تطور الزراعة فيها ثم التحول لدعم الصناعة في الأقاليم.

4 – كما تم تقسيم الجامعات إلى:

- **جامعات الرسالة الأولى** وهي التي تؤدي إلى أنشطة التعليم في بمراحله المختلفة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه اي بمعنى نشر المعارف ومنح الشهادات والاهتمام بمحتوى البرامج التعليمية .

- **جامعات الرسالة الثانية** تشمل أنشطة الجامعة المتعلقة بالبحث وتراكم المعرفة .

- **جامعات الرسالة الثالثة** وهي تركز على توليد واستخدام وتطبيق المعرفة بالتعاون مع جهات خارج الجامعة والاستخدام الأمثل لموارد الجامعة وأدواتها لخدمة المجتمعوتحسين الاقتصاد بالشراكة مع الشركات والمؤسسات الاخرى (Zuti&Lukovics,2014:1210) ، مثل العديد من جامعات المانيا واليابان وخاصة في أقسام الهندسة والتي تعمل شراكة مع العديد من الشركات التقنية والكيميائية .

وقسم (Elzkowitz,2000) **أصناف الجامعات إلى** :

- الثورة الاولى للجامعات : وتشمل الجامعات التي تركز على التعليم و البحوث .

- الثورة الثانية للجامعات : وتشمل التعليم والبحوث وخدمة المجتمع .

وصنف (Wissema,2009) الجامعات إلى :

- **جامعات الجيل الأول** : وتعد النموذج التقليدي للتعليم وهي تركز أساسا على نقل ونشر المعرفة وتداولها وحمايتها.

- **جامعات الجيل الثاني:** الجامعات البحثية والتعليم الواسع وتركز على صناعة المعرفة وتحديثها عبر البحث العلمي بالاستفادة من قوانين العلوم و اجراءات تعرف كيف .

- **جامعات الجيل الثالث** : و هي الجامعات التي تدمج التعليم مع البحوث والتعاون مع الشركات بمختلف الأساليب .

ان مقاربات الباحثين في التصنيف هي من مظاهر مسار التطور للجامعات سواء في وظائفها او الادوار التي تمارسها في تفاعلها مع المجتمع والبيئة المحيطة بها.فضلا عن انها تمثل استجابة للتطور في المجتمع من خلال مواكبتها للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتطور وسائل الانتاج والتسارع التكنلوجي .فقد تزامنت جامعات الجيل الاول مع مجتمع قبل الصناعة ليتم التحول الى جامعات الجيل الثاني مع الانتقال الى مجتمع الصناعة ,لتشكل ثورة المعلومات تمهيد للانتقال الى مجتمع المعلومات او مجتمع مابعد الصناعة .في حين جاءت جامعات الجيل الرابع مواكبة للتحول الى مجتمع المعرفة والاقتصاد المستند على المعرفة.وان هدا التطورفي شكل الجامعات لم يشكل قطيعة تامة بين اجيالها بل هو تراكم في القدرات وتنويعا في الوظائف ظهر في سياق التحول في المجتمع وتكاملا مع البيئة المحيطة بها.

- **جامعات الجيل الرابع :**

نشأت جامعات الجيل الرابع في اطار التحول في الاقتصاد والعلوم والتغييرات التكنلوجيا المتسارعة وسيادة ظاهرة العولمة بالتوازي مع بروز ظاهرة تكامل تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ودمج التطبيقات التكنلوجية في مجالات الفيزياء والبايوجيا والذي انتج تقنيات الدكاء الصناعي ومعالجة البيانات الكبيرة والتعلم الالي والروبوتات الذكية,مما فرض على المؤسسات ومنها الجامعات اعادة تشكيل هويتها واسلوب عملها ,مما يجعل بروز جامعات الجيل الرابع نتيجة للتكامل والتاثيرات المركبة للعديد من المتغيرات.وتعرف جامعات الجيل الرابع بانها الجامعة الديناميكية المتفاعلة مع البيئة المحيطة فيخلق ونقل ونشر المعرفة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والتحول المجتمعي بوسائل وانشطة ابداعية ضمن وظائفها الاساسية في التعليم والبحث وخدمة المجتمع وقيادة التغيير فيه .(Wagdietal:2021:5765)

و هي تتميزبرؤية جديدة تركز على تحسين ذكاء الطلبة وضمان اكتسابهم القدرات والمهارات الريادية والمعرفية مع ضمان مواكبة التحديات في البيئة المحيطة بها .وتركز جامعة الجيل الرابع على الادارة الذاتية والوعي بالتحديات التي تواجه الجامعات والمشاركة الفعالة في التغييرات الاجتماعية عبر العمل كانظمة متكاملة وطرح حلول للقضايا الاجتماعية كالتنمية المستدامة وتعزيز الاندماج المجتمعي. والعمل كوسيط من منظور العمليات التكاملية في تسهيل التداؤب بين مختلف قطاعات المجتمع المختلفة وتبني اساليب التعليم المستندعلى لمساعدتها في التعامل مع التحديات الجديدة ومنها كيفية انجاز اهداف التنمية المستدامة .(Bror etal:2020:11)(Joanna etal:2022:1).وذلك بتهيئة القادة وتوليد المعرفة المرتبطة بالنمو الاقتصادي المستدام والصناعة المستدامة والتحول باتجاه المنظمات المستدامة (Wagdi etal;2021:5766).ويشير الباحثون الى ان جامعات الجيل الرابع تقوم على دعامتين اساسيتين الاولى هي التعليم والبحث وتشتمل على البرامج التدريسية (الدراسات الاولية والعليا وبرامج التدريب والتعليم المستمر) والبحوث عالية الجودة والتي تساهم في حل المشاكل وتسهيل ودعم وجذب الطلبة من دول مختلفة .والثانية هي الرؤية المتعلقة بخدمة المجتمع وتشتمل نقل التكنلوجيا والمعرفة والترابط والتعاون المحلي والدولي مع الاطراف الاخرى وابداع هياكل مرنة ومتكيفة وانظمة تساهم في تنمية الاقتصاد وتحسين الانشطة الريادية .ويوضح الجدول(1) الخصائص الاساسية للجامعات وتوجهها نحو التنمية المستدامة .(Lukovicst&Zuti:2017:12)(Kuzu:2020:14)

جدول (1) تطور خصائص الجامعات

الجيل	الخصائص الاساسية	التوجه نحو
التنمية المستدامة		
الاول (القرن18)	تركز على التعليم والتدريس	مدخل البعد الواحد في
الاستدامة	–	ونقل المعرفة النمطية
حول الحقائق المطلقة		
–	وتتميز بالبيروقراطية وسيطرة رؤساء الجامعة	

----------الثاني (القرن 19 الى		
تركز على البحوث والتعليم والاختبارات	التنمية المستدامة مهمة الادارة	
– الى 1960)	واختبار وتطبيق القوانين في الطبيعة	
–	فضلا عن اساليب الكمية والنماذج والمشاريع	

----------الثالث (1970 –		
التركيز على الريادة والتعليم المستند على المشروع	التنمية المستدامة مهمة اجتماعية	
– 2000)	والبحوث الاجرائية وتكامل اساليب البحوث	
–	الوصفية .والتعليم لاغراض النمو الشخصي كون	
–	المتعلم هو المركز 1	
ا	لتركيز على التوجه العالمي والرقمنة والذكاء	مدخل المؤسسة الشامل
للتنمية المستدامة	الرابع من 2000	
والتعليم المستند على البحث وتداخل التخصصات		
– االى الان	والموازنة بين الافراد والجماعات ومواد التعليم	
–	وتكامل الانظمة الأيكولوجية مع البرامج التعليمية	
–	والاجتماعية	

5-مفهوم التنمية المستدامة

التنمية في اصلها ناتج عمل الانسان على تحويل موارد الطبيعة الى ثروة وسلع وخدمات تلبي حاجات الانسان عبر معارف وتقنيات وجهود متنوعة(مصطفى:2017:47).وهي عملية مقصودة تسعى تحقيق اهداف متنوعة في اطار خطط بفترات زمنية وتاخذ اشكال عديدة كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.في حين تعرف التنمية المستدامة بانها تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها (دوكات :2009:311). او هي التنمية التي تلبي حاجات الاجيال الحالية بدون التاثير على مقدرات وحاجات الاجيال المستقبلية(Szyrockaetal :2022:3). وعموما هي عملية مجتمعية واعية وموجهة وليست حالة وتعبر عن فلسفة اكثر من نظرية وتستند على ممارسات وانشطة وطرائق مختلفة.ويعد مفهوم التنمية المستدامة تحولا مهما عن مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد

زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للوفاء بحاجات الانسان الى عدو التفريط بحاجات الاجيال القادمة.وعلى الرغم من انه من المفاهيم الحديثة الان جذورها تعود الى فترات زمنية اقدم في الفكرالانساني والاقتصادي . افقد اشارالاقتصاديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر الى خطورة مشاكل ندرة الموارد وتاثير التنمية على البيئة .وفي عام 1915 طرحت اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة اهمية االمحافضة على حصة الاجيال القادمة في راس المال الطبيعي.ومثل المؤتمر الخاص بالحفاظ على الطبيعة والاستخدام العقلاني للموارد في عام 1923 علامة بارزة في تطور التحول نحو التنمية المستدامة ,حيث شهد عام 1972 تحولا مهما بانعقاد لقاء برعاية الامم المتحدة في ستوكهولم انبثق عنه مفهوم التنمية الملائمة للبيئة ليكون الاساس لولادة مفهوم التنمية المستدامة عام 1987 في تقرير لجنة Brandt and والذي مهد لعقد قمة الارض في البرازيل عام 1992والتي حددت 21 اجندة خاصة بمعايير التنمية المستدامة .وتوجت قمة جوهانسبرغ عام 2004 الجهود نحو التبني العالمي للمفهوم وكفية تطبيقه.(مصطفى :2017:45). (ابتهاج وزينة :2019 :6)(شريف :2021 :4).وفي عام 2015 قامت الامم المتحدة بتقديم وثيقة اطلق عليها(تحويل عالمنا)كأجندة لتحقيق التنمية المستدامة لغاية 2030 وتضم 17 هدف(Rubio etal:2022:1589).والتي شكل التعليم احد اهدافها الاساسية

6-غايات التنمية المستدامة : (هبة :2021:311)

ا-تحقيق جودة حياة افضل لافراد المجتمع

ب-الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية

ج-تعزيز اهتمام افراد المجتمع بالمشكلات والقضايا المرتبطة بالبيئة

د-ربط استخدام وتطور التكنلوجيا بأهداف المجتمع

7-ابعاد التنمية المستدامة :ترتبط التنمية الاساسية بثلاث ابعاد هي (الديب وعبد الخير :2023::1227)- 1-البعدالبيئي :ويتضمن تحقيق التوازن بين انشطة الانسان والبيئة ومنع اهدار الموارد البيئية والاهتمام بالبيئة وتنميتها والحفاظ عليها

2-البعد الاقتصادي :ويركز هدا البعد اهمية الانشطة الاقتصادية واستدامتها وبما يضمن انتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والقضاء على الفقر دون الحاق الادى بالبيئة ومنع حدوث الاختلالات.

3-البعد الاجتماعي: ويهتم هدا البعد بتحقيق العدالة في توزيع الثروات وتقليل الفوارق بين سكان المدن والارياف والمساواة بين الجنسيين في التعليم والصحة وتحقيق التوازن بين حاجات افراد الجيل الحالي والاجيال القادمة.

8-دور الجامعات في التنمية المستدامة:

تلعب مؤسسات التعليم العالي بشكل عام والجامعات بشكل خاص دورا مهما في تحقيق الرفاهية والازدهار ,فهي تقوم بتوليد ونشرالمعارف العلمية والتكنلوجية وتاهيل الافراد والمتخصصين لقيادة التغيير والتحول في

المجتمع والقيام بالمبادرات لتشجيع الريادة والاستدامة فيه.واستنادا الى موقعها ووظائفها الاساسية ضمن المجتمع فانها تساهم باكثر من وسيلة في مواجهة التحديات التي تحيط بالمجتمع.

ويعد تحقيق اهداف التنمية المستدامة توجه عالمي بعد ان اصبح التحول نحو التنمية المستدامة ضرورة وليس خيار .واصبحت الجامعات ركن اساسي في انجاز اهداف التنمية المستدامة(Bror etal:2020:1) ويعود بداية ادخال مفهوم الاستدامة في التعليم الى عام 1975 من قبل اليونسكو وبالتعاون مع الامم المتحدة وبدات الجامعات في الاهتمام بتضمين التنمية في برامجها التعليمية وبحوثها والشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني . ومثل عقد الشراكة بين الامم المتحدة ومنظمة اليونسكو في تنفيد التعليم من اجل الاستدامة (2005–2014) اساس لتوفير الدعم للجامعات للانتقال الى تعليم وتدريب وبحوث تتضمن مفاهيم واليات تنفيد التنمية المستدامة وضمان تكاملها مع كل انشطة واجراءات الجامعة وتمكين الافراد من كل الاعمار في المساهمة بدورهم في التنمية المستدامة.وان دور الجامعات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة متعدد ومتنوع لايقتصر على المبادرات والاجراءت المتعلقة بتكامل الجوانب البيئية في التعليم والبحوث ولكن في القيادة المجتمعية للجهود المشتركة في الابداع وتطوير راس المال البشري نحو الاستدامة وتبني استرتيجيات جديدةتتووافقمع اجندة 2030 .وتشكيل التحالفات والجمعيات المشتركة مع بقية الجامعات لتوحيد جهودها في هدا المجال مثل جمعية التقدم في الاستدامة بالتعليم العالي في امركا الشمالية.و الشراكة العالمية للجامعات للبيئة والاستدامة .وشبكة الجامعات للاستدامة والبيئة في امريكا الجنوبية(Rubio etal ;2022;1589).

وبالتزامن مع تزايد الاهتمام بحقل التنمية المستدامة زاد اهتمام الباحثين في تناول دورالجامعات في مجال التنمية المستدامة والتي تنوعت طرائق ومناهج تحليل هدا الدوربالاعتماد على تحليل محتوى موقع الجامعات او تحليل مضمون المنشورات والوثائق التي تنشرها الجامعات حول التنمية المستدامة او عبر تحديد مدى التزام الجامعات بمعايير معينة تعكس اهتمام الجامعة ودورها في بلوغ اهداف التنمية المستدامة (Rubio etal:2022;1586). وخلصت دراسة(Yarime&Tanaka:2012) الى لعب الجامعات دور مهم ايجاد عالم مستدام من خلال وظائفها الاساسية كالتعليم والبحوث .وحسب (Filho etal :2019) فان هناك اربع مجالات اساسية تقوم من خلالها الجامعات في ممارسة الانشطة والاجراءت الخاصة بالتمية المستدامة وهي التعليم, والبحوث ,والادارة والحوكمة, والقيادة المجتمعية .ووجد ان التعليم والبحوث هو المجال الاكثر مساهمة في تاكيد دور الجامعات.فيما حددت دراسة (Bosmenier etal;2020) اعادة تصميم ادارة الجامعات وهياكلها الداخلية والتعاون الخارجي والتكامل الفعال مع بيئتها المحيطة كعناصر اساسية في تعزيز مساهمة الجامعة بالتنمية المستدامة. اما (Perez:etal:2018)فانهم حددوا الاجراءت الخاصة بدور الجامعات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي تشمل تحديد تساهم الاستراتيجيات والخطط والاجراءت التي تتبعها الجامعة في التنمية المستدامة وتشخيص فجوة استجابة الجامعات نحو الاستدامة والمشاركة في اتخاد القرارات الاستراتيجية بالمشاركة والنقاش مع الجامعات الاخرى والتعاون مع الاطراف الخارجية والحكومة .وضمن دات السياق يشير (cebrianetal :2019) ان التنسيق بين مجالات التعليم والبحوث

والحوكمة والقيادة جزء اساسي في توافق الجامعات مع متطلبات التنمية المستدامة .وفيما يخص ابعاد التنمية وضحت دراسة (Manolis&Manoli:2021) ان الجامعات تركز اكثر على البعد البيئي في تنفيد اجندة التنمية المستدامة سواء ضمن المناهج التعليمية او الانشطة والاجراءات الاخرى. وتوصلت دراسة (Finnveden etal:2020) الى ان الجامعات في السويد تقوم باجراء تكامل للتنمية المستدامة في برامجها الدراسية .وبالنسبة لدور الجامعات في الدول العربية فقد تناولت العديد من الدراسات هدا الدور .فقد بينت دراسة (بوسامة وبحوص :2012) من خلال اراء عينة من التدريسين في المركز الجامعي في تيسمسيلت ان هناك ضعفا في مهام التعليم والبحث والتدريب فيما يخص ارتباطها بالتنمية المستدامة.وفي دراسة استطلاعية لعينة من التدريسين في الجامعات العراقية ظهر ان تبني مفهوم الجامعات المستدامة يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة (ابتهاج وزينة :2019).وفي دراسة (اشرف :2013)في عينة من التدريسين في جامعة غزة ظهر وجود تاثير للبحث العلمي والبرامج الدراسية في التنمية المستدامة ,ولاتوجد استراتيجية متكاملة لتوجيه البحث العلمي والاستفادة من نتائجه في التمية المستدامة .واتضح من دراسة (شريف :2021) والتي اجريت في جامعة محمد بوضياف انها قامت بمجموعة من الاجراءات لتحقيق غايان هدف التعليم مثل ضمان تكافؤ الفرص للذكور والاناث في الحصول على التعليم وانجاز البحوث لدعم معارف التعليم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والقيام بالندوات والورش والرحلات للطلبة لضمان مساهامتهم في التنمية المستدامة ودمج التعليم عن بعد مع التعليم الاساسي للجامعة.وبينت دراسة (الديب وعبد الخير :2023)تشجيع جامعة الملك خالد للبحوث والدراسات حول استخدام الموارد البيئية والاستفادة منها في التنمية الشاملة واعداد الكوادر البشرية وتزويدهم بالخبرات والمهارات.مماسبق يمكن القول ان هناك توجه في الجامعات في بلدان العالم المختلفة نحو التكامل والتوافق مع اهداف التنمية المستدامة .

ثالثا –الاطار العملي للدراسة:

تعد الجامعات الاكثر قدرة في مواكبة التطورات والتغيرات في المجتمع وتلبية حاجاته ، ويهتم المحور بمسارات التعليم العالي في العراق فيما يتعلق بالجامعات وتحولاتها نحو اداء ادوارها الجديدة بالتركيز على الجامعة المستنصرية وبالتحديد مساهتمها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة باعتبارها من الجامعات العريقة واحد المكونات الاساسية للنظام التعليمي الجامعي في العراق.

1- تطور التعليم العالي في العراق :-

ترجع جذور التعليم العالي في العراق الى عام (1908) مع تأسيس كلية الحقوق كأول مؤسسة تعليمية ، ثم يتوالى بعدها تأسيس الكليات الاخرى مشكلة اول جامعة بالعراق هي جامعة بغداد عام (1957) وبإشراف وزارة المعارف ، وشهدت السنوات التالية تأسيس العديد من الجامعات تحت الاطار المؤسسي الجديد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تأسست عام (1970) كجهة مشرفة وراعية للتعليم العالي بجوانبه المختلفة.

واصبحت الجامعات القاعدة الاساس (بالإضافة الى المعاهد والكليات التقنية) في تحمل مسؤولية التعليم العالي بالعراق بمراحله الاولية (البكالوريوس) والدراسات العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه).

وشهدت الثمانينيات من القرن الماضي تأسيس الكليات الاهلية كنظام تعليم موازي للنظام التعليمي الحكومي لاسيما بعد زيادة عدد الطلبة ووجود الفرص الاستثمارية في هذا المجال والذي انعكس في زيادة كبيرة في عددها لاسيما بعد عام (2003) ليصل عددها الى (62) جامعة وكلية اهلية عام (2018).

وقد تميز التعليم الاهلي بنمط واحد يرتبط بشكل اساسي بالدور التعليمي وبعض النشاطات البحثية والذي يرجع الى محدودية امكانات بعضها وسيطرة الممولين على الادوار الاساسية منها وتحديد ما يجري لوجودهم في مجالس ادارات تلك الجامعات والكليات ، وتبقى الجامعات الحكومية اكثر قدرة وامكانية في التحول نحو الادوار الجديدة وتطوير انشطتها بحكم امكاناتها وخبرتها والدعم الذي تحصل عليه بالمساهمة في التنمية المستدامة.

تمثل الجامعة المستنصرية احد الجامعات الرئيسية في العراق والتي تأسست عام(1963)وتضم حالياً(13) كلية و(5)مراكز بحثية مختلفة التخصصات,وتضم 3485 تدريسي و51104 طالب في الدراسات الاولية والعليا, ومسجل فيها 364 اختراع ,وتبلغ عدد البحوث المنشورة لتدريسي الجامعة في المستوعبات العالمية 11079 بحثا. وتحقق مراتب متقدمة في مجال التصنيفات الخاصة بالجامعات مقارنة بالجامعات العراقية،حيث تحتل المركز الثاني في التصنيف الوطني للجامعات العراقية ,وتسلسل 1001 لعام 2022 في تصنيف QS وفي تصنيف TIMES تحتل المركز 2391 عالميا والثالث محليا . وتؤكد رسالة الجامعة على خدمة المجتمع وفي اهدافها على المساهمة في التنمية المجتمعية والشراكة مع القطاع الخاص ، مما يشير الى وجود توجه نحو تجاوز الادوار التقليدية للجامعة في التعليم والبحث والتاكيد على خدمة المجتمع بجوانبه المختلفة لاسيما الجانب الاقتصادي .وسيتم استعراض بعض المؤشرات الخاصة بأدوار الجامعة ضمن إطار يسمح لإعطاء صورة عن طبيعة التحولات في الجامعة المستنصرية ومساهمتها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.وسيتم اولا تحليل دور الجامعة فيايتعلق باهداف التنمية المستدامة بشكل عام ,ثم على اساس ماقدمته الجامعة فيما يخص الهدف الرابع المتعلق بجودة التعليم اعتمادا على تحليل محتوى موقع الجامعة والوثائق الرسمية التي تصدرها سواء التي تخص التنمية المستدامة او العامة .

2- دور الجامعة المستنصرية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة :

تظهر مراجعة موقع الجامعة المستنصرية الالكتروني الرسمي اهتمامها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال نافذة خاصة تحت مسمى موقع الاستدامة تضم من مجموعة الانشطة والفعاليات المتعددة وحسب كل هدف

-. هدف الفقر :تقوم الجامعة وتشجيعا للطلبة على مواصلة الدراسة تقوم بتخفيض الاجور الدراسية للطلبة دوي الامكانات المادية المحدودة . او الدراسة مجانا لدوي الشهداء .

-هدف الصحة ورفاهية العيش :اشتملت إجراءات الجامعة على 44 نشاطا كالمحاضرات والندوات والورش في كليات الجامعة لاسيما كلية الطب كونها الاكثر ارتباطا بهذا الهدف . كما ضمت حملات التبرع بالدم وفعاليات متنوعة للترويج لكيفية المحافظة على الصحة العامة وتحسين رفاهية المجتمع.

-هدف المساواة بين الجنسين :ضم 59 نشاطا تعكس توفير الفرص المتكافئة للعنصر النسوي في المشاركات في المؤتمرات المحلية والخارجية ,واقامة الورش والندوات التعريفية والتثقيفية في كيفية تحقيق المساواة وفوائدها للمجتمع.

-هدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي: مجموعة من الورش والندوات حول الهدف وكيفية الوصول اليه . فضلا عن مشاركة تدريسي الجامعة في التعاون مع جهات حكومية وخاصة في تقديم البحوث واقامة الندوات المتعلقة بالجوانب الخاصة بالاقتصاد العراقي واساليب زيادة النمو الاقتصادي.

-الحد من انعدام المساواة: مجموعة من الانشطة والإجراءات والمبادرات والفعاليات والرحلات التي تعكس توجه الجامعة نحو تحقيق المساواة سواء في التعيين او القبول الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

هدف المدن المستدامة اربع انشطة تتضمن مهرجانات وورش للترويج للمدن المستدامة وكيفية تحقيق هدا الهدف

-هدف المناخ اشتملت على 47 نشاطا تنوعت بين ندوات وبحوث وعمل تطوعي ونشرات حول اهمية تحقيق الوعي بتحديات المناخ ,فضلا عن تضمين الهدف ضمن انشطة الجامعة ومناهجها الدراسية .كما قامت الجامعة بحملات تشجير للتوسعة والمحافظة على المناطق الخضراء في الجامعة وكلياتها .

-هدف المؤسسات القوية :9 انشطة ترتبط بالورش والندوات حول اهمية وكيفية تطبيق هدا الهدف

-هدف الشراكات لتحقيق الاهداف :98 نشاط تتركز بالمؤتمرات والندوات والورش وعقد السمنارات فيما يخص الشراكات مع الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ,كما ان هناك العديد من الاتفاقيات بين الجامعة والاطراف الخارجية حول كيفية تنفيد اهداف التنمية المستدامة.

كما يحتوي موقع الاستدامة وصفا ل8 برامج للجامعة وهي

-برنامج حفظ الموروثات الحيوانية والنباتية.

-برنامج الحد من انبعاث الغازات

-برنامج تقليل استخدام الورق والبلاستك

-برنامج تدوير المخلفات

-برنامج الحفاظ على المياه

-برنامج تدوير المياه

من سياق وطبيعة الانشطة المنشورة في موقع الاستدامة وان لم تكن تشمل كل انشطة الكليات التابعة للجامعة حيث قامت الجامعة وكلياتها بمؤتمرات عديدة وندوات تختص بموضوع التنمية المستدامة وكيفية التحول نحو المجتمع المستدام, فان هناك توجها للجامعة المستنصرية في ممارسة دورها في توعية وتثقيف منتسبيها والمجتمع عموما بأهمية التنمية المستدامة وتضمينها في استراتجية وخطط واجراءات ومبادرات الجامعة وتهيئة الوسائل لتنفيد اهداف التنمية المستدامة وان لم تغطي كل اهداف التنمية المستدامة التي لم يظهر لها نشاطا خاصا بها في موقع استدامة .علما للتعليم اثار في جدول اعمال اهداف التنمية المستدامة الاخرى.

3-دور الجامعة المستنصرية في تحقيق الهدف الرابع (جودة التعليم):

سيتم التحليل استنادا على بعض الغايات الفرعية للهدف الرابع والمرتبطة بنشاط ووظائف الجامعات ,حيث ان جزء من هذه الغايات يرتبط بالتعليم قبل الجامعة .

ا-**الغاية المتعلقة بإتاحة التعليم** : يعد احد الركائز الاساسية في تحقيق الهدف الرابع من خلال السماح لأكبر عدد ممكن في الحصول على التعليم والتدريب وفي امكانية الوصول الى الجامعات لاكتساب المعارف والمهارات .ويظهر الجدول(2) تطور اعداد الطلبة المقبولين في الجامعة المستنصرية للمدة 2019 -2022,اديتبين زيادة في عدد الطلبة في الدراسات الصباحية الاولية المقبولين في الدراسة حيث وصل عدد المقبولين في الدراسات الصباحية والمسائية للدراسات الاولية الى (9626) طالب في عام 2019 ليرتفع الى 16329 طالب مقبول في عام 2021 , ليصل الى 12250 طالبا في عام 2022 في حين بلغ عدد الدراسات العليا حوالي (2100) طالب في مرحلة الكورسات والبحث مما يعكس دور الجامعة في مجال التعليم واهتمامها بهذا الجانب الاساسي من وظائف الجامعة. وتوفر الجامعة معارف اساسية ومهارات متخصصة حسب الكليات ومناهجها الدراسية للطلبة تمكنهم من القدرة على المساهمة في الانشطة الاقتصادية المختلفة وتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا

جدول (2) اعداد الطلبة المقبولين في الجامعة (2018-2022)

السنة	الدراسات الاولية	الدراسات العليا
2019	9626	----
2020	9430	----
2021	16329	2100
2022	12250	

ب- **تكافؤ الفرص بالتعليم لكلا الجنسين** :بهدف اتاحة التعليم لكل افراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم مما يتيح خلق مجتمع متعلم قادر على الاستجابة للتحديات والانخراط في التنمية المستدامة . وحسب الجدول (3)فان هناك تركيز على ضمان توفر الفرص للحصول على التعليم , وتضمين اعطاء حصة كافية للاناث في خطط القبول السنوية سؤاء للدراسات الاولية بشقيها الصباحية والمسائية والدراسات العليا.وضمان القضاء على تفاوت الفرص في الحصول على التعليم .وتساوي القدرة في امكانية الوصول الى مصادر المعرفة والمشاركة في االانشطة الاقتصادية والاجتماعية.وانكانت الارقام تظهر تفوق عدد الاناث المسجلين على عدد الذكور وهدا يرجع بجزء منه الى طبيعة الاقسام الدراسية ضمن كليات الجامعة والتي تكون مناسبة اكثر للاناث ,فضلا عن تسجيل الجامعة سبقا في مجال اتاحة فرص تمكن من تلبية هده الغاية من الهدف الرابع للتنمية المستدامة

جدول (3) اعداد الطلبة في الجامعة حسب الجنس عام 2121

دراسات اولية		دراسات عليا	
ذكور	اناث	ذكور	اناث
17482	18453	1970	2347

ج- **تاهيل ومتابعة الخريجين:** بغرض المساهمة في تطوير امكانات مخرجات الجامعى ومتابعة مدى قدرتهم في الاستفادة من فرص العمل ومناسبة مهاراتهم لمتطلبات سوق العمل والتنسيق مع الشركات واصحاب العمل في توفير فرص عمل للخريجين تم انشاء وحدة متخصصة بمسمى شعبة التاهيل والتوظيف والمتابعة لانجاز هده المهام والمساهمة في تحقيق هدف جودة التعليم .وكما يظهر من الجدول (4) فان عدد الدورات التدريبية والورش التي تم عقدها لتطوير مهارات الخريجين شهد ارتفاعا من 150 دورة عام 2018 الى 164 عام 2021 وليصل الى 179 دورة في عام 2022 بشكل يعكس توجه لدى الجامعة في ضمان ان تكون مخرجاتها دات مهارات تناسب سوق العمل فضلا عن تسهيل اندماجهم في عالم انشطة الاعمال والدي يشهد تطورا وتسارعا كبيرا في مجال الانشطة المستندة على التقنيات الحديثة .وبالتوازي فان اعداد امتخرجين الملتحقين بالدورات يشهد حضورا كبيرا لاهميتها لهم في تحديث معارفهم ومهارتهم حيث بلغ العدد 36 الف متخرج عام 2018 ثم وصل الى حوالي 7 الاف عام 2020 و5 الاف خريج عام 2022 .ولمتابعة مدى توافق المعارف والمهارات لدى خريجيها تهتم الجامة بمتابعة خريجيها في مواقع عملهم التي يعملون بها حيث وصل اجمالي عدد الخريجين الدين تمت متابعتهم وصل الى 112 شخص.كما تهتم الشعبة في جزء مهم من نشاطها ويرتبط في زيادة التواصل مع الشركات والقطاع الخاص في سبيل التنسيق وايجاد فرص عمل جديدة للخريجين وتحديد المؤهلات المطلوبة من قبلهم ,وبلغت عدد الزيارات خلال المدة ب60 زيارة.وتحرص الجامعة عبر الشعبة في انشاء قاعدة بينات تخصص الخريجين والشركات التي تتعاون مع الجامعة ويبلغ عدد الشركات التي تضمها قاعدة البينات 163 شركة.

جدول (4) انجازات شعبة التاهيل والتوظيف

الانجاز	2018	2019	2020	2021 2022
عدد الدورات والورش	150	126	189	164 179
للخريجين				
عدد الطلبة الداخلين		36479	11128	7249 4868 5310
من الخريجين				
الخريجين الدين تمت	36	24	0	10

42				
متابعتهم في مواقع عملهم				
عـــــدد الزيـــــارات للشـــــركات	1	19	2	– 20
عـــــدد الشـــــركات المضـــــافة	27	21	3	– 28
الى قاعدة البيانات				

د–**التعليم عن بعد** : اصبح التعليم الالكتروني لاسيما في فترة جائحة كورونا من اهم التحيات التي واجهت الجامعات في كيفية ايجاد اساليب جديدة في التعليم .وقد تم التحول نحول التعليم الالكتروني خلال فترة الجائحة في سابقة لم تشهدها الجامعة سابقا حيث تم اعطاء المحاضرات واجراء الامتحانات الكترونيا .ولضمان تحقيق ذالك قامت الجامعة باجراء دورات خاصة للتدريسين حول كيفية تنفيد المحاضرات الالكترونية واداء الامتحانات ثم التحول نحو التعليم المدمج بعد تخفيف قيود التواصل بين الافراد والسماح بالحضور للطلبة.ويتبين من الجدول (5) ان الغاية المرتبطة به يمكن ان تاخد بعدين الاول هو التعليم الالكتروني ويشمل المحاضرات الالكترونية عبر انشاء الصفوف الالكترونية والامتحان الالكتروني بالاعتماد على البرامج والتقنيات المتخصصة لاسيما في فترة جائحة كورونا . ورفع المحاضرات على بروفايل التدريسين لتوثيقها وضمان عودة الطلبة للاستفادة منها, بالاضافة الى اقامة الندوات والورش الالكترونية التعليمية والتدريبية والموجهة للتدريسيين والطلبة والموظفين .اما البعد الثاني فيضم المشاريع الرقمية التي تقوم بها الجامعة وكلياتها وتشمل انشاء بروفايل لكل تدريسي بالجامعة يمكن له من خلاله نشر محاضراته او اي نشاطات اخرى , وبروفايل لكل طالب مسجل في الجامة يتم من خلاله اعلان النتائج الامتحانية للطلبة او اية تبليغات اخرى, امكانية عقد الاجتماعات والمؤتمرات الكترونيا,فضلا عن دالك فان الجامعة وبالتعاون احيانا مع الوزارة يتم فتح مواقع وروابط خاصة للتقديم على الدراسات العليا او اجراء بعض الانشطة من قبل العاملين في الجامعة.

جدول (5) انشطة التعليم الالكتروني في الجامعة

التعلـــيم الالكترونـــي	المحاضـــرات الالكترونيـــة – نشـــر المحاضـــرات علـــى بروفايل
	التدريسين – الندوات والورش الالكترونية
المشـــاريع الرقميـــة والاجتماعات	انشـــاء البروفيـــل الخـــاص بالتدريســـين والطلبـــة–عقـــد المـــؤتمرات الالكترونية

يظهر التحليل السابق اهتمام الجامعة المستنصرية على كل مستوياتها في قضية التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها العامة وهدفها الخاصة بجودة التعليم .وان كان هناك تباين في مستوى اداء الانشطة والبرامج وهدا يعتمد على طبيعة عمل الكليات ودرجة تضمين اهداف التنمية المستدامة في عمل الجامعة.

الاستنتاجات:

1- تعد التنمية المستدامة ظاهرة مرتبطة بشروط اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية,وتمثل الجامعات احد اهم شروط تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من ان الجامعات ركزت بداية ظهرها على التعليم الا ان ان اندماجها مع الفضاء العام للمجتمع وسع من دورها في المجتمع وتطوره.واهدافه ، وتجاوز الدور التقليدي للتعليم والتحول نحو المساهمة في تطوير المعارف والمهارات للطلبة وتلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع .

2- هناك العديد من التحولات التي تجري في الجامعات العالمية وبالتوازي مع التطور في الاقتصاد والمجتمع والعولمة ، مما يفرض تحدياً كبيراً للجامعات بإعادة هندسة اساليب عملها وتطوير مناهجها الدراسية وتطوير .

3- تقدم جامعات الجيل الرابع نموذجا جديدا في عمل الجامعات يجعلها قادرة على الاستجابة والتكيف مع التطورات المتسارعة الاجتماعية والاقتصادية والتكنلوجية.

4- لم تكن الجامعات العراقية ومنها الجامعة المستنصرية بعيدة عن التحول الذي تشهده الجامعات في العالم وان لم يكن بدرجة متوازية معها ، حيث ان العديد من المجالات المرتبطة بالوظائف التي تقدمها وان لم يكن بدرجة واسعة لها ارتباط ببعض جوانب الجيل الرابع.

5- اظهرت الجامعة المستنصرية وجود توجهاً من خلال البرامج التي تنفدها في مجال التعليم والبحوث لانجاز اهداف التنمية المستدامة وتطوير الشراكات مع اطراف المجتمع المختلفة وتثقفيهم باهمية التنمية المستدامة والاشتراك مع الجامعات والمؤسسات الاخرى في ايجاد افضل السبل وتوفير المتطلبات الاساسية لتنفيد التنمية المستدامة واهدافها لاسيما الهدف المتعلق بجودة التعليم.

التوصيات

1- ضرورة ربط الجامعة باقتصاد المعرفة وان تكون المصدر الاساسي لها مما يتطلب ان تصبح مركزا للتعليم والبحث العلمي وتنمية الفكر النقدي واستخدام افضل التقنيات الحديثة والمتطورة في سبيل تطور المجتمع.

2- رسم سياسات خاصة وفق رؤية تنموية شاملة برعاية الحكومة بهدف دمج الجامعات مع الاقتصادوالتحفيزوالتشجيع على ان تكون اهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات ورؤية الجامعات ومتكاملة مع برامجها التعليمية والبحثية.

3- توفير جمع الامكانات اللازمة لخلق مجتمع المعرفة عبر وجود جامعات تركز على انتاج المعرفة المبتكرة وتشجع على الابتكار والاختراع وربطها بحاجات الاقتصاد والمجتمعوخلق الشروط الملائمة لتعزيز توجه الجامعات نحو التنمية المستدامة.

4- الحاجة الى التعليم الريادي الابتكاري لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة وتزويد الطلبة بقدرات علمية ومهارات ومعارف تساعدهم على الاندماج في سوق العمل والمساهمة من خلال مواقع عملهم وموقعهم في مجتمعهم في التوعية باهمية التنمية المستدامة وكيفية انجاز اهدافها.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1- انطوان زحلان ، (2011) ، "العلم والسيادة : الآفاق والتوقعات في البلدان العربية ، بناء المؤسسات" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 392.

2- عتريس لصلال ، (2020) ، وظيفة الجامعة ، مجلة جامعة المعارف ، العدد 1.

3- النشار مصطفى ، (2020) ، "الجامعات العربية بين تحديات الواقع وامكانات المستقبل" ، مجلة جامعة المعارف ، العدد 1.

4- توبي ، هف ، (2020) ، "فجر العلم الحديث : الاسلام – الصين – الغرب" ، عالم المعرفة ، ط2.

5- ابتهاج اسماعيل.زينة خضر (2019) (الجامعة المستدامة خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية –وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثامن.

6- بوسامة الخضر .بحوص بسيمة (2019) (دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة) مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية م/2 ,ع /1 .

7- شريف سارة (2021) (دور الجامعة في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة) رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8- اشرف يونس (2013) (دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة) رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاسلامية في غزة- كلية التجارة

9- الديب ,غادة.عبد الخير ,اسيا (2023) (دور جامعة الملك خالد في تعزيز التنمية المستدامة بتطبيق استراتيجية قمم وشيم) المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال م /13 .ع/3 .

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Nedumaran,G.Manidam,M.(2020), “students awareness of industrial linkages among the university”, Our Heritage, vol:68, issue:1.

2- Bror,G(2020) (University 4.0 promotion the transformation of higher education institutions towaed sustainable deveplopment) Sustainability .NO :12

3- Lukovics,M.Zuti,B(2017) (SUCCESSFUL UNIVERSITIES TOWARD IMPROVEMENT OF REGIONAL COMPETITIVENESS FOURTH GENERATION UNIVERSITIES) SSRN ELECTRONIC JOURNAL

4- Szyrocka,J.&athors (2022)(University 4.0 sustainable development in the way society 5.0) Sustainability .NO:14

5- Finnveden,G&athers (2020) (Evaluation of integration sustainable development in higher education in Swweden) International Journal Sustainbility in Higher Education vol:21. No:4

6- Wagdi,O.Walid ,A. Hossam,F(2021)(Restructurung and transformation of arab educational insititution into fourth generation universities) Turkish Journal of Computer and Mathmatics Education vol;12 .no: 14

7- Yarime,M.Yuko,A(2012) (The issues and methodologies in sustainability assessment tools for hogher education) Journal of Education for Sustainable Development vol:6 .no:1

8- Kuzu,H (2020) (Mission and vision analysis of toursm faculties in the context of the fouth generation university model the case of Trkey) African Journal of Hosplitality ,Toursim and Leisure vol :9 no:1.

9- Rubio ,L &athers (2022)(The implementation of the SDG in universities a systemtic review) Environiment ,Education ,Research vol :28 . no:11

10- Kotoz,B. Milkos,L. Zuti,B. (2015). "

11- Heaton,S. Siegel,D. Teece,D. (2019), "University and Corporate change", Oxford university.

12- Oalmarco,G. Hulsink,W. (2018), :Creating entrepreneurial university in emerging economy", The Technological Forecasted and socia

13- Assaf, A. (2016), "University – Industry linkage practices Determinants Challenges", International Journal of Research in management , Economic and commerce, vol:6, issu:3.

14- Zuti, B. Lukovics, M., (2014), "How to Measure the Local EconomicImpact of Universities", 5th Central European Conference in Regional Science (CERS).

15- Horan, C. , (2020), "Engaged scholarship How to Improve University engagement within academic – industry relation", Research cate.

16- Martin, B. , (2002), "The changing social contract for science and the evolution of the university", Edward Glgav.

أنموذج مقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة

"دراسة تحليلية "

د. علاء تحسين محمد سوالمه

ملخص:

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج مقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل وتحقيق أهداف إدارة المخاطر المنشودة بكفاءة وفاعلية وإدارة الأزمات الراهنة وحل المشكلات بطرق علمية إبداعية، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية بما يضمن الخروج بأنموذج علاجي متكامل وفق خطوات واضحة لتحقيق إدارة المخاطر وتحقيق تنمية مستدامة وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد المنهج التحليلي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقًا لرؤية الباحث تم بناء أنموذج مقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بحيث يحتوي على مجموعة من الخطوات التي من شأنها تقديم خطوات علاجية فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وتوصي الدراسة بتطوير استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر وتنمية مستدامة: ينبغي على الدول والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية وضع خطة واضحة وشاملة للتعامل مع المخاطر المتعلقة بالتنمية المستدامة. يجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تحديد المخاطر الرئيسية ووضع إجراءات واضحة للتعامل معها.

الكلمات المفتاحية: أنموذج، إدارة المخاطر ، تنمية مستدامة.

A proposed model to activate the role of risk management in achieving sustainable development

" An analytical study"

The study aimed to build a proposed model to activate the role of risk management in achieving sustainable development in the future and achieving the desired risk management goals efficiently and effectively, managing current crises and solving problems in creative scientific ways, by analyzing and reviewing previous research and studies and educational literature to ensure the exit of an integrated treatment model according to clear steps to achieve risk management and achieve sustainable development. The current study differs from previous studies in the methodology of the study as it adopts the analytical approach and in the light of the results of previous studies and according to the researcher's vision, a proposed model was built to activate the role of risk management in achieving sustainable development so that it contains a set of steps that would provide effective remedial steps in achieving sustainable development. This strategy should focus on identifying the main risks and establishing clear procedures to deal with them.

Keywords: model, risk management, sustainable development.

المقدمة:

في عالم دائم التغير، أصبح السعي لتحقيق التنمية المستدامة أمرًا حتميًا لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن متناغم بين التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف المترابطة لا يخلو من التحديات، حيث تتصارع المجتمعات مع مختلف المخاطر التي يمكن أن تقوض التقدم وتهدد أسس التنمية المستدامة ذاتها.

مع تطور المشهد العالمي، تواجه الشركات والحكومات والمجتمعات مجموعة من المخاطر، تتراوح من الكوارث البيئية والانكماش الاقتصادي إلى الاضطرابات الاجتماعية والاضطرابات التكنولوجية في هذا السياق، يظهر دور إدارة المخاطر كعامل تمكين حاسم للتنمية المستدامة.

تستلزم إدارة المخاطر اتباع نهج منظم لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المحتملة والشكوك. تقليديا، ارتبطت إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية والشركات التي تسعى إلى حماية أصولها وعملياتها ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، كان هناك تحول في النموذج، مع الاعتراف بأن إدارة المخاطر تتجاوز حماية الكيانات الفردية ولديها القدرة على تغيير المجتمعات على نطاق أوسع.

من خلال دمج مبادئ إدارة المخاطر في نسيج استراتيجيات التنمية المستدامة، يمكن لصناع القرار تحديد المخاطر والفرص المحتملة بشكل استباقي يعزز هذا النهج الاستباقي المرونة والقدرة على التكيف في مواجهة التحديات، مما يسمح بمتابعة أكثر قوة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للتوجه نحو استثمار لدور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة حل مشكلاته وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة: ما الأنموذج المقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وينبثق منها الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور إدارة المخاطر في تحقيق تنمية مستدامة؟
- ما الأنموذج المقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أهداف الدراسة:

- تعرُّف دور إدارة المخاطر في تحقيق تنمية مستدامة.
- بناء الأنموذج المقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق تنمية مستدامة.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى محورين :

أهمية الدراسة من الناحية العملية والتطبيقية :

- يؤمل أن تستفيد من هذه الدراسة صانعو السياسات من خلال استثمار إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف التربوية وتنمية مستدامة واستشراف المستقبل.
- يؤمل أن تستفيد من توصيات هذه الدراسة القيادات للقيام بدورهم في تشجيع التربويين والمختصين في العملية التربوية بضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة من الناحية النظرية والفكرية:

- يؤمل أن تمثل هذه الدراسة إضافة علمية بموضوعها، الذي يعد حاجة ماسة في عصرنا الحالي ومن الأدبيات التي تفتقر إليها المكتبات على حسب علم الباحثان
- يؤمل في هذه الدراسة توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين للخوض في مثل هذا المجال سعياً لإحداث التطور المنشود وإضافة معرفة جديدة للفكر التربوي والبحث العلمي لإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم المنهج النظري بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات ذات الصلة بالموضوع؛ لتكوين نظرية عن الأفكار والمفاهيم المتخصصة في مجال الدراسة، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، من خلال تحليل الأدب المتعلق بالدراسة؛ للوصول إلى إجابة أسئلة الدراسة وتقديم عدد من التوصيات.

مصطلحات الدراسة:

- **إدارة المخاطر:** هي عملية حاسمة في الأعمال التجارية والصناعات المختلفة التي تنطوي على تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أهداف المنظمة. إنه جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي لضمان استدامة ونجاح الأعمال (Crouhy, Galai, & Mark, 2006).
- **التنمية المستدامة:** تشير إلى نمط التنمية الذي يلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. ويهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، مع الاعتراف بالترابط بين هذه الأبعاد (Alam, Mansour, Akhtar, & Hafiz, 2023).

الإطار النظري:

تشير إدارة المخاطر إلى العملية المنهجية لتحديد وتقييم وتخفيف التهديدات المحتملة أو أوجه عدم اليقين التي قد تؤثر على مؤسسة أو مشروع أو فرد إنه ينطوي على تحليل المخاطر المحتملة، وتقييم تأثيرها المحتمل، وتنفيذ استراتيجيات للحد منها أو القضاء عليها، وبالتالي تعزيز احتمالية تحقيق الأهداف مع تقليل النتائج السلبية المحتملة.

يأتي التعريف المعترف به على نطاق واسع لإدارة المخاطر من المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) في معيار ISO 31000: 2018:

"إدارة المخاطر هي التطبيق المنهجي لسياسات الإدارة وإجراءاتها وممارساتها لمهام تحليل وتقييم ومراقبة ومراقبة المخاطر لتحقيق أهداف المنظمة"

في جوهرها، تعد إدارة المخاطر نهجًا استباقيًا يهدف إلى تقليل تأثير الأحداث غير المؤكدة والتأكد من أن الشركات أو المشاريع يمكنها التعامل بفعالية مع التحديات والشكوك لتحقيق أهدافها.

تعتبر إدارة المخاطر ذات أهمية قصوى في المنظمات لعدة أسباب مقنعة. فيما يلي بعض الأسباب الرئيسية التي تجعل إدارة المخاطر أمرًا بالغ الأهمية (Crouhy, Galai, & Mark, 2014):

1. تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى: من خلال تحديد المخاطر المحتملة واتخاذ تدابير استباقية للتخفيف منها ، يمكن للمؤسسات أن تقلل بشكل كبير من احتمالية وتأثير الأحداث السلبية ، وبالتالي تقليل الخسائر المالية.
2. حماية السمعة: تساعد الإدارة الفعالة للمخاطر على منع الإضرار بالسمعة الذي قد ينشأ عن حوادث مثل خرق البيانات أو سحب المنتجات أو الانتهاكات الأخلاقية ، والتي يمكن أن يكون لها آثار سلبية طويلة الأمد على صورة المنظمة ومصداقيتها.
3. تعزيز عملية صنع القرار: توفر عملية إدارة المخاطر التي يتم تنفيذها بشكل جيد لصانعي القرار رؤى قيمة حول التهديدات المحتملة والشكوك. وهذا يتيح لهم اتخاذ خيارات مستنيرة ، وتخصيص الموارد بحكمة ، وتحديد أولويات الإجراءات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
4. تعزيز الابتكار: عندما تكون المنظمات على دراية بالمخاطر ولديها استراتيجيات لإدارتها ، يمكنها تعزيز ثقافة الابتكار ، وتشجيع الموظفين على تحمل مخاطر محسوبة واستكشاف فرص جديدة دون الخوف من العواقب الكارثية.
5. الامتثال التنظيمي: الامتثال للقوانين واللوائح المختلفة أمر بالغ الأهمية للمنظمات للعمل بشكل قانوني وأخلاقي. تضمن إدارة المخاطر أن تكون المنظمة على دراية بمتطلبات الامتثال واتخاذ التدابير اللازمة للالتزام بها.
6. استمرارية العمل: يتيح تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطط للطوارئ للمنظمات أن تكون مستعدة بشكل أفضل للاضطرابات ، مما يضمن استمرارية العمليات حتى في الظروف الصعبة.

7. ثقة أصحاب المصلحة: زاد المستثمرون والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرون من الثقة في المنظمات التي تظهر ممارسات قوية لإدارة المخاطر. يمكن أن تؤدي هذه الثقة إلى زيادة الاستثمار وتحسين ولاء العملاء وشراكات أقوى.
8. الميزة التنافسية: تكتسب المنظمات التي تدير المخاطر بشكل فعال ميزة تنافسية في السوق. من خلال إظهار المرونة والقدرة على التكيف ، يكونون في وضع أفضل للاستفادة من الفرص والتفوق على المنافسين.

تحقيق التنمية المستدامة

تشير التنمية المستدامة إلى مفهوم تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. وهو ينطوي على موازنة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان تنفيذ التنمية بطريقة صديقة للبيئة وعادلة اجتماعيًا وقابلة للحياة اقتصاديًا.

يأتي أحد أكثر التعريفات المعترف بها على نطاق واسع للتنمية المستدامة من تقرير Brundtland ، الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) في عام 1987. ويحدد التقرير الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة على النحو التالي:

"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة."

إن تحقيق التنمية المستدامة مهمة معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب تكامل الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. فيما يلي بعض المبادئ والاستراتيجيات الأساسية التي يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة Dong, (Murong, & Li, 2023):

الشكل(1) مبادئ واستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة (Dong, Murong, & Li, 2023) بتصرف من الباحث

1. التخطيط المتكامل: تحتاج الحكومات والشركات والمجتمعات إلى اعتماد مناهج تخطيطية متكاملة تراعي الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمشاريع التنمية. وهذا يعني كسر الحواجز بين القطاعات المختلفة والعمل معًا لتحقيق أهداف مشتركة.
2. حفظ البيئة وحمايتها: تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام. وهذا يشمل حماية النظم البيئية ، وتعزيز التنوع البيولوجي ، والحد من التلوث ، وتخفيف تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
3. العدالة والشمول الاجتماعي: يجب أن تكون التنمية شاملة ، وتضمن حصول جميع أفراد المجتمع على الفرص والمزايا. وهذا يشمل معالجة الفقر ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وحماية حقوق الفئات الضعيفة
4. الازدهار الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي مع ضمان أنه عادل ولا يضر بالبيئة. يمكن أن يشمل ذلك تعزيز الصناعات الخضراء ، والاستثمار في الطاقة المتجددة ، وتشجيع ممارسات الأعمال المستدامة.
5. التثقيف والتوعية: إن زيادة الوعي بالتنمية المستدامة وأهميتها أمر بالغ الأهمية. يمكن للتعليم أن يمكّن الأفراد والمجتمعات من اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في الاستدامة
6. التكنولوجيا والابتكار : يمكن أن يؤدي تبني التقنيات والابتكارات المستدامة وتعزيزها إلى دفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن تؤثر التطورات في مجال الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وإدارة النفايات ، على سبيل المثال ، بشكل كبير على جهود الاستدامة.

يرى الباحث أنه من المهم ملاحظة أن تحقيق التنمية المستدامة هو عملية مستمرة ، وقد تكون هناك تحديات ومقايضات على طول الطريق. ومع ذلك ، فإن الالتزام بالممارسات المستدامة والنهج الشامل يمكن أن يؤدي إلى مستقبل أكثر ازدهارًا ومرونة للأجيال الحالية والمقبلة.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول والذي نصه "ما دور إدارة المخاطر في تحقيق تنمية مستدامة؟"

إن دور إدارة المخاطر حاسم في تحقيق التنمية المستدامة لعدة أسباب. تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. تلعب إدارة المخاطر دورًا محوريًا في ضمان تنفيذ أنشطة ومبادرات التنمية بطريقة تقلل من الآثار السلبية المحتملة وتعظم النتائج الإيجابية. إليك كيفية مساهمة إدارة المخاطر في التنمية المستدامة:

الشكل (2) مساهمة إدارة المخاطر في التنمية المستدامة تصميم الباحث(2023)

1. تحديد وتقييم المخاطر: تساعد إدارة المخاطر في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بمشاريع أو سياسات التنمية. يمكن أن تكون هذه المخاطر ذات طبيعة بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. من خلال فهم وتقييم المخاطر ، يمكن لصانعي القرار اتخاذ خيارات مستنيرة لتجنب أو تخفيف الآثار السلبية على البيئة والمجتمعات والاقتصاد
2. التقليل من الآثار السلبية: تسعى التنمية المستدامة إلى تقليل الضرر الذي يلحق بالنظم البيئية والموارد الطبيعية والمجتمعات المحلية. تسمح إدارة المخاطر بتنفيذ التدابير التي تقلل أو تقضي على الآثار السلبية المحتملة على هذه الجوانب الحرجة. على سبيل المثال ، يمكن أن يساعد إجراء تقييمات الأثر البيئي في تحديد المخاطر البيئية المحتملة ، مما يسمح بوضع استراتيجيات التخفيف.
3. بناء القدرة على الصمود: تعزز إدارة المخاطر مرونة مبادرات التنمية في مواجهة الصدمات الخارجية وحالات عدم اليقين. من خلال توقع المخاطر المحتملة والتخطيط لها ، يمكن تصميم المشاريع والسياسات لتكون أكثر قوة وقدرة على التكيف. وهذا يساعد في الحفاظ على التقدم حتى في مواجهة التحديات غير المتوقعة ، مثل الكوارث الطبيعية أو الانكماش الاقتصادي.
4. ضمان الاستدامة المالية: تعتبر المخاطر الاقتصادية والمالية من الاعتبارات الأساسية في التنمية المستدامة. تضمن الإدارة الفعالة للمخاطر أن تظل المشاريع مجدية مالياً ومستدامة على المدى الطويل. من خلال تحديد المخاطر المالية المحتملة في وقت مبكر ، يمكن لصناع القرار تعديل استراتيجيات التمويل والتمويل لتجنب الاعتماد المفرط على مصادر الإيرادات غير المستقرة.
5. إشراك أصحاب المصلحة: تتضمن إدارة المخاطر التشاور والمشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المجتمعات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية. يساعد إشراك أصحاب المصلحة في تحديد المخاطر الخاصة بمختلف المجموعات ويضمن أن مشاريع التنمية تلبي احتياجاتهم واهتماماتهم. كما أن إشراك أصحاب المصلحة في عملية إدارة المخاطر يعزز الشفافية والمساءلة.

6. موازنة المفاضلات: غالبًا ما تنطوي التنمية المستدامة على مقايضات بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. توفر إدارة المخاطر نهجًا منظمًا لتقييم هذه المقايضات واتخاذ قرارات مستنيرة تحقق التوازن بين الأهداف المختلفة. هذا يمنع إعطاء الأولوية للمكاسب قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل.
7. الالتزام باللوائح والمعايير: تضمن إدارة المخاطر التزام أنشطة التطوير باللوائح والقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة بالاستدامة. هذا يقلل من مخاطر عدم الامتثال وما يرتبط به من عواقب قانونية أو تتعلق بالسمعة.

نتائج السؤال الثاني والذي نص ما الأنموذج المقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أن إدارة المخاطر من أجل التنمية المستدامة هي مجال معقد وديناميكي. قد يختلف النهج والنموذج المحدد اعتمادًا على السياق والقطاع وأهداف مبادرات التنمية المستدامة

الأنموذج المقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة	
1. إطار الإدارة المتكاملة للمخاطر:	يعد تطوير إطار متكامل لإدارة المخاطر يأخذ في الاعتبار المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمرًا بالغ الأهمية. وهذا يستلزم تحديد وتقييم المخاطر المحتملة على التنمية المستدامة وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف منها بشكل فعال.
2. تحديد المخاطر وترتيبها حسب الأولوية:	من الضروري فهم المخاطر المختلفة التي يمكن أن تعوق التنمية المستدامة. قد تشمل هذه المخاطر الكوارث الطبيعية والتقلبات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية والتدهور البيئي. بمجرد تحديدها ، فإن تحديد أولويات هذه المخاطر بناءً على تأثيرها المحتمل سيساعد في تركيز الجهود حيث تشتد الحاجة إليها.
3. تعاون أصحاب المصلحة المتعددين:	تتطلب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل التنمية المستدامة التعاون بين الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. معًا ، يمكن لأصحاب المصلحة هؤلاء تجميع الموارد والمعرفة والخبرة لتطوير خطط شاملة لإدارة المخاطر.
4. أنظمة الإنذار المبكر:	يمكن أن يساعد تطبيق أنظمة الإنذار المبكر في توقع المخاطر المحتملة والاستجابة لها على الفور. قد يشمل ذلك مراقبة المؤشرات البيئية أو الاتجاهات الاقتصادية أو الديناميكيات الاجتماعية لاكتشاف المخاطر الناشئة قبل تصاعدها.
5. بناء القدرة على الصمود:	يجب ألا تركز إدارة المخاطر فقط على تجنب النتائج السلبية ولكن أيضًا على بناء المرونة. إن تعزيز المرونة في المجتمعات والمنظمات يمكّنهم من مقاومة الصدمات بشكل أفضل والتعافي بسرعة أكبر بعد الانقطاع.
6. تعميم المخاطر في صنع القرار:	يعتبر دمج اعتبارات المخاطر في عمليات صنع القرار أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يعني النظر في المخاطر المحتملة وتأثيراتها عند تصميم السياسات والمشاريع واستراتيجيات العمل.
7. بناء القدرات والتعليم:	تعزيز مهارات إدارة المخاطر والمعرفة من خلال بناء القدرات وبرامج التعليم تمكن الأفراد والمنظمات من تحديد وتقييم وإدارة المخاطر بشكل فعال.

8. الحوافز واللوائح:	يمكن للحكومات أن تلعب دورًا مهمًا من خلال توفير الحوافز واللوائح التي تشجع ممارسات إدارة المخاطر وتكافئ المبادرات المستدامة.
9. دمج التكنولوجيا والبيانات:	يمكن أن يساعد استخدام التقنيات المتقدمة وتحليلات البيانات في تحسين عمليات تقييم المخاطر وإدارتها ، مما يجعلها أكثر دقة وكفاءة.
10. الإدارة التكيفية:	التنمية المستدامة هي عملية مستمرة ، ويمكن أن تتطور المخاطر بمرور الوقت. يسمح تطبيق ممارسات الإدارة التكيفية بالتعلم المستمر وتعديل الاستراتيجيات للتعامل مع طبيعة المخاطر المتغيرة.

خاتمة:

يقدم النموذج المقترح لتفعيل دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة منهجًا شاملاً ومنهجيًا لمواجهة التعقيدات والتحديات المتزايدة المرتبطة بالتنمية المستدامة. من خلال دراسة تحليلية ، يسلط هذا النموذج الضوء على الأهمية الحاسمة لدمج مبادئ إدارة المخاطر في نسيج مبادرات التنمية المستدامة.

تؤكد الدراسة أن التنمية المستدامة مرتبطة بطبيعتها بالمخاطر ، حيث تتشابك العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية بشكل جوهري. من خلال دمج ممارسات إدارة المخاطر ، يمكن للمنظمات وصانعي السياسات توقع المخاطر والشكوك المحتملة والتخفيف منها والاستجابة لها بشكل أفضل ، وبالتالي حماية أهداف الاستدامة طويلة الأجل.

تكمن نقاط القوة الرئيسية للنموذج في قدرته على تعزيز نهج استباقي ووقائي ، بدلاً من مجرد الاستجابة للمخاطر عند ظهورها من خلال التأكيد على منظور استشرافي ، فإنه يمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة ، وتحسين تخصيص الموارد ، وتحديد فرص الابتكار والنمو.

يقر النموذج بأهمية التعاون عبر القطاعات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال تعزيز الشراكات والمسؤوليات المشتركة ، فإنه يمكّن من بذل جهد جماعي لمعالجة المخاطر النظامية التي تتجاوز الحدود التنظيمية.

فإن التنفيذ الناجح للنموذج المقترح يتطلب التزامًا قويًا من جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الحكومات والشركات والمجتمع المدني والأفراد. الاستثمار الكافي في قدرات تقييم المخاطر ، وتحليلات البيانات ، وبناء القدرات أمر ضروري لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز التنمية المستدامة بشكل فعال.

يعمل النموذج المقترح كمخطط قيم لتسخير قوة إدارة المخاطر في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. من خلال دمج الوعي بالمخاطر واستراتيجيات بناء القدرة على الصمود ، يمكننا تمهيد الطريق لمستقبل أكثر استدامة وإنصافًا وأمانًا للأجيال القادمة. من خلال العمل التعاوني والتفاني الذي لا يتزعزع ، لدينا القدرة على تجاوز تعقيدات عالمنا سريع التغير وبناء مسار نحو مجتمع عالمي أكثر ازدهارًا واستدامة.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة التي توصل لها يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات هي:

1. تطوير استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر وتنمية مستدامة: ينبغي على الدول والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية وضع خطة واضحة وشاملة للتعامل مع المخاطر المتعلقة بالتنمية المستدامة. يجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تحديد المخاطر الرئيسية ووضع إجراءات واضحة للتعامل معها.
2. تعزيز القدرات والتدريب: يجب توفير التدريب المناسب وتعزيز القدرات للمسؤولين والمختصين في مجال إدارة المخاطر والتنمية المستدامة. يجب أن يتمكنوا من تحديد وتقييم المخاطر بشكل فعال وتنفيذ إجراءات ملائمة للتصدي لهذه المخاطر.
3. دمج إدارة المخاطر في السياسات والبرامج: ينبغي دمج إدارة المخاطر كجزء أساسي من السياسات والبرامج التنموية. يجب أن تأخذ هذه السياسات في اعتبارها التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمخاطر والإجراءات الوقائية والاستباقية للتصدي لها.
4. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة: يعتبر التعاون والتنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية أمرًا حيويًا. يمكن أن يسهم هذا التعاون في مشاركة المعرفة والخبرات وتبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع:

Alam, A., Mansour, S. A., Akhtar, S., & Hafiz, W. A. (2023). Sustainable development and saudi vision 2030: Entrepreneurial orientation of students toward E-businesses and proposed model of "Virtual business incubator" for SEU. Education Research International, 2023 doi:https://doi.org/10.1155/2023/6106580

Askinatin, M., Pradnyapasa, D. A., & Heldini, N. (2022). Developing a business incubator measurement model. IOP Conference Series.Earth and Environmental Science, 1108(1), 012031. doi:https://doi.org/10.1088/1755-1315/1108/1/012031

Dong, H., Murong, R., & Li, J. (2023). Research on network capacity, absorptive capacity and service innovation performance of technology business incubators—based on PLS-SEM and fsQCA methods. Frontiers in Environmental Science, doi:https://doi.org/10.3389/fenvs.2023.1154162

Citation: ISO 31000:2018(en) - Risk management – Guidelines. International Organization for Standardization (ISO). URL: https://www.iso.org/standard/65694.html.

Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2014). The Essentials of Risk Management (Second Edition). McGraw-Hill Education.

Carruthers, P. (2009). How we know our minds: The illusion of first-person knowledge of intentionality. Behavioral and Brain Sciences, 32(2), 121-182.

Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2006). The Essentials of Risk Management. McGraw-Hill.

دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

د. أثير حسني الكوري د. علي كاظم السندي د. ميرنا سامي زريقات

الملخص

هدفتِ الدِّراسة التَّعرف إلى دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، واتبعت الدراسة المنهجُ الوصفيُّ المسحي، واستخدمت الدِّراسة في جمع بياناتها استبانة مكونة من (16) فقرة، وتكونت من محورين وهما: تفعيل إدارة المخاطر، ودور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة، وجرى التأكد من صدقها وثباتها. وتكونت عينة الدِّراسة من (117) طالب وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وأظهرت نتائج الدِّراسة أنَّ دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر مجتمع الدراسة جاءت بدرجةٍ (متوسطة) على جميعِ المجالاتِ، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.22)، وأن مجال " تفعيل إدارة المخاطر" كان بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (3.28)، وأن مجال "دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة" كان بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (3.31)، كما أوصى الباحثون "تبني أسلوب إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة مع توفير كافة الإمكانات المادية والأدوات والوسائل التي تعمل على تطوير وتحديث البرامج والتطبيقات المعلوماتية والتقنية باستمرار.

الكلماتُ المِفْتاحيّة: إدارة المخاطر، التنمية المستدامة، الجامعات، الطلبة، محافظة إربد، الأردن.

Abstract

The study aimed to identify the role of university faculty members in activating risk management to achieve sustainable development from the students' point of view. The study followed the descriptive survey method, and the study used a questionnaire consisting of (16) items to collect its data. It consisted of two axes: activation of risk management, the role of universities in achieving sustainable development. Its validity and reliability were confirmed. The study sample consisted of (117) male and female

students who were chosen randomly. The results of the study showed that the role of faculty members in universities in activating risk management to achieve sustainable development from the point of view of the study community came to a (moderate) degree in all fields. Where the arithmetic mean was (3.22), and the field of "Activating Risk Management" was at a (moderate) degree, with an arithmetic mean of (3.28). In addition, that the field of "The Role of Universities in Achieving Sustainable Development" had a (moderate) degree, with an arithmetic mean of (3.31). The researchers also recommended adopting a method of risk management to achieve sustainable development while providing all the material capabilities, tools and means that work to continuously develop and update informational and technical programs and applications.

Keywords: Risk Management, Sustainable Development, Universities, Students, Irbid Governorate, Jordan.

مقدمة:

يَشهد العالم تطوراً واسعاً في مُختلف المجالات والأنشطة في ظِل المُتغيرات السَّريعة، ويظهر تأثيرهُ جلياً في المُؤسسات التَّربوية، فالعصر الذي نعيشهُ هو عصر الثَّورة التكنولوجيَّة والمعرفيّة، والذي يعتمد بشكل كبير على الانترنت وعلى تقنيات المعلومات والاتصالات، ويمكن للمعلومات الشخصية والسرية أن تتعرض للاختراق وللاستغلال، وتتعرض لأنشطة إجرامية وتتعطل خدماتها وتدمر ممتلكاتها، ويظهر هنا الإحساس بانعدام الأمن، ومن هنا تظهر أهمية تفعيل إدارة المخاطر حيث يتم التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها، وتفعيل الإجراءات الاحترازية والوقائية، وينبغي على المؤسسات التربوية أن تدرك أن أجندتها الرقمية ينبغي أن تكون قائمة على منهج منضبط لإدارة المخاطر وتعزيز التنمية المستدامة الذي تسعى لتطوير الموارد البشرية والمالية، كما يعد التعليم من اهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ويؤدي التطور فيه الى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى. لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة والأمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف ورداءة كفاءة رأس المال البشرى.

أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا ومهما على المستوى الدولي، فالتنمية تكون مستدامة عندما لا يكون هناك تجاهلا للعوامل البيئية، أي وجود التوافق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، وهذا يتم من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وعدم استنزاف مواردها مع تجنب تلويث البيئة، فالتنمية المستدامة تعتبر أداة لمواجهة التحديات المتنامية للأفراد (الود وحبيب،2014).

فالعالم اليوم على قناعة تامة أن التنمية المستدامة تقضي على قضايا التخلف وسبيلا للحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، فهي تعتبر نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي

ترقى للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، فهي ليست فقط مجرد مسألة بيئية، بل تتعامل مع التغيرات والمشاكل في مجالاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية (فراحتية ،2018).

الدِّراسات السّابقة:

فيما يلي استعراض للدِّراسات السّابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدِّراسة، من حيث تركيزها على هدف الدِّراسة ومنهجيتها وأداتها، وتمّ تناولها حسب التَّسلسل الزَّمني من الأقدم إلى الأحدث.

- الدراسات السابقة ذات الصلة بإدارة المخاطر

هدفت دراسة سوم وسعد (Sum & Saad, 2017) التَّعرف إلى توضيح أهمية إدارة المخاطر في المحيط الأكاديمي وتعزيز المعرفة والفهم بشأن المخاطر في سياق التعليم العالي، كما هدفت إلى تصحيح تصورات الأشخاص حول إدارة المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من الجامعات الماليزية الحكومية واقتصرت عينة الدراسة على بيئة الجامعة (جامعة العلوم الإسلامية الماليزية)، حيث ساهمت في تعزيز الفهم في إدارة المخاطر، وأبرزت بأنها أداة إدارية فعالة لمساعدة الجامعات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتوصي الدراسة في التحقيق من كيفية تضمين عمليات إدارة المخاطر في دورات الإدارة الأساسية للجامعة، وتطوير إطار إدارة المخاطر الذي يتناسب مع بيئة الجامعة.

وهدفت دراسة يوكوياما وكيكو (Yokoyama, 2018) التعرف على الكيفية التي أدت بها حالة عدم اليقين وانعدام الأمن في فترة ما بعد 2008 إلى إعادة تشكيل إدارة المخاطر في أنظمة الجامعة. وتفحص الدراسة الرقابة الداخلية في سياقات نظام الجامعة الإنجليزية ونظام جامعة ولاية نيويورك (SUNY). وتم استخدام مفهوم "المخاطر" من خلال استكشاف أطروحات "مجتمع المخاطرة". وتجادل الورقة بأن حالة عدم اليقين والقلق وانعدام الثقة في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 لم تعيد تشكيل آليات إدارة المخاطر في إنجلترا ونظام جامعة ولاية نيويورك. وكانت ردود الفعل التكيفية لهذه الأنظمة الجامعية ضد الأزمة بمثابة استجابات فورية للنقص المالي، بدلاً من إصلاح آليات الرقابة الداخلية. ويشير هذا إلى أن البيئة غير المؤكدة قد تدفع الجامعات إلى وضع انعكاسي؛ ومع ذلك، ليس من الضروري إحداث تغييرات هيكلية جوهرية.

وهدفت دراسة زقزوق والسريحي (2019). التَّعرف إلى كفاءات القادة ودورها الفعال في إدارات المخاطر بالمؤسسات، حيث أشار إلى أن قادة المخاطر يمتلكون مجموعة مركبة من الكفاءات ليمكنوا مؤسساتهن من التعافي من الأزمات، فهم يملكون مجموعة مركبة من الكفاءات مثل اكتشاف الإشارات بسرعة وذكاء والسيطرة على الضرر واحتوائه، ولتحقيق ذلك لابد من وجود الكفاءات المهنية، ومن الضروري في الوقت نفسه عدم الانشغال بالتفاصيل والقدرة على التحليل وقراءة المتغيرات في بيئة العمل، والقدرة على تحديد الأولويات، وقد قامت الدراسة عبر تحليل محتوى الدراسات ذات الصلة في دراسة وثائقية للإنتاج الفكري بالوصول إلى الكفاءات والمهارات القيادية المهمة وبينتها في الدراسة.

وهدفت دراسة العبد الرحمن (2021) التَّعرف إلى إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية لدى القادة الأكاديميين والإداريين، واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي المسحي الجزئي، وتكونت عينة الدِّراسة من (331) قائداً أكاديمياً وإدارياً من قادة الجامعات الأردنية، وقد توصلت النَّتائج أن إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية لدى القادة الأكاديميين والإداريين جاءت بدرجة (متوسطة)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد العينه تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات باستثناء مجال تنفيذ سياسة إدارة المخاطر، وجاءت الفروق لصالح الاناث.

- الدراسات السابقة ذات الصلة بالتنمية المستدامة:

وجاءت دراسة الصويعي والمغربي (2017) بعنوان أثر ممارسة أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم المرج جامعة بنغازي، وهدفت هذه الدراسة التعرف على مستوى أبعاد إدارة الجودة الشاملة (التزام ودعم الإدارة العليا –التركيز على العملاء –المشاركة الجماعية –التحسين المستمر)، وتم إعداد استبانة لجمع البيانات ،وتم اختيار عينة عشوائية عددها (132) فردا ،واستخدم الباحثان المنهج الوصفي ،وجاءت النتائج بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة .بينما جاءت دراسة براهيمي وسنوسي (2017) بعنوان دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة ، بحيث هدفت لإبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة من خلالها تحقيق التنمية البشرية المستدامة ،واستخدمت الدراسة النهج الوصفي ،وتم تصميم أداتين للاستبانة لغاية جمع البيانات ، بحيث بلغ عدد العينة للاستبانة الأولى الموجهة للعاملين المتزوجين (471) عاملا وعاملة من سكان ولاية المسيلة في الجزائر ،بينما بلغ عدد العينة للاستبانة الموجهة لأعضاء هيئة التدريس (131) أستاذا وأستاذه ،وتوصلت الدراسة أن درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة عالية .

أجرى شرتيل واندش (2020) دراسة بعنوان مور جامعة مصراتة في تفعيل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها ،بحيث هدفت الدراسة للتعرف على دور جامعة مصراتة واسهامها في تفعيل التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة الحياة ،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ،وتم جمع البيانات ن خلال الاستبانة ،بحيث بلغ عدد عينة الدراسة (175) عضوا تدريسيا ،وتوصلت لنتائج أهمها :وجود ضعف عام في مدى دور جامعة مصراتة في تفعيلها للتنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها .

وتباينت الدِّراسات السابقة من حيث أهدافها والمتغيرات التي تناولتها، وتميزت هذه الدِّراسة عن غيرها من الدِّراسات السابقة بأنها الدِّراسة الأولى في حدود علم الباحثون التي تناولت دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، بالإضافة إلى تميزها عن غيرها من الدِّراسات السابقة في مجالات أداة الدِّراسة وعينتها، ومن هنا يُمكن القول أن هناك حاجة ملحة لإجراء هذه الدِّراسة، وقد تم الإفادة من الدِّراسات السابقة في إثراء الأدب النَّظري، وتطوير أداة الدِّراسة، والأساليب الإحصائية المتبعة، ومناقشة النَّتائج ومقارنتها.

مشكلة الدِّراسة وأسئلتها:

نظراً للأدوار التي تُؤديها المؤسسات التَّربوية في النِّظام التَّعليمي كونها حلقة الوصل بين جميع عناصر العملية التَّعليمية من الإداريين والهيئة التدريسية والمناهج والطلبة، فقط تطلب من المؤسسة التَّربوية (الجامعات) تنظيم الأمور، والتَّخطيط الذي يعتمد على استراتيجيات وأساليب تُشجع على تحقيق التنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا ومواكبة التطورات عن طريق تفعيل إدارة المخاطر، مما سيؤثر بشكل مباشر على أداء الطلبة، وبالتالي تحقيق الأهداف التَّربوية بكل كفاءة وفعالية.

وبناءً على ما سبق تتمثل مشكلة الدِّراسة في محاولة معرفة دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، وذلك بالإجابة على الاسئلة الآتية:

1. ما دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدِّراسة حول دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لاختلاف مُتغيرات: (الجنس، والجامعة)؟

أهداف الدِّراسة:

تسعى هذه الدِّراسة التَّعرف إلى دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدِّراسة لدور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات الجنس، والجامعة.

أهمية الدِّراسة:

نظراً لأهمِّية دور المؤسسة التَّربوية الفعّال في تنشيط العَمليّة التَّعليميّة وتطويرها، تأتي أهمِّية الدِّراسة الحاليَّة من الأهمِّية النَّظريّة والأهمِّية العمليَّة لها على النَّحو الآتي:

- **الأهمِّيـة النَّظريّـة:** تتمثل بقلة الدراسات الأردنية ومُجتمع دراسة جديد، إذ لم تجري –على حد علم الباحثون–أي دراسة من هذا النَوع في قصبة إربد تتناول دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، كما يُمكن أن تبرز أهمية هذه الدِّراسة باستهدافها المحور الأساسي بالمنظومة التَّعليمية وهي المحافظة على جو آمن بعيد عن المخاطر التي ممكن أن تحدث في الجامعات.
- **الأهمِّيـة العَمليّـة:** يُمكن لنتائج هذه الدِّراسة أنْ تُفيد المؤسسات التَّربوية وخصوصاً التعليم العالي من خلال تعرفها على طرق وأساليب تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توظيف النَّتائج والتَّوصيات والاقتراحات التي توصَّلت إليها هذه الدِّراسة، والتنبيه لجوانب القصور في الأداء والعمل على سد هذه الفجوات، ويُؤمل أيضاً أن تُفيد المسئولين في وزارة التَّربية والتَّعليم على العمل لوضع التَّعديلات والقرارات المناسبة في بيئة تنظيمية مناسبة تشجع وتسهل وتفعل دور إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة.

التَّعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

تضمنت الدِّراسة بعض المصطلحات التي تم تعريفها اصطلاحياً وإجرائياً كما يأتي:

- **إدارة المخـاطر (Risk Management):** "النشاطات والسياسات المتعلقة بالوصول إلى وسائل محددة في التحكم في الخطر أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك وما ينتج من تلك النشاطات من تخفيض لدرجة الخطر على أن يرافق ذلك انخفاض في الكلفة اللازمة لتنفيذ مثل هذه السياسات والنشاطات" (الوادي والزعبي، 2011، 14)، وتعرف إجرائياً بأنها: عمليات يتم بها قياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات وخطط لإدارتها حيث يتم تقليل آثارها السلبية.
- **التنميـة المستدامة (SustainablebDevelopment):** عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها" (سلامي وبيه، 2013)، وتعرف إجرائياً بأنها: العمليات التي تطور وتنمي الطاقات البشرية لتلبي حاجاتهم.

حدود الدِّراسة ومحدداتها:

اقتصرت هذه الدِّراسة على عينة من الطلبة جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنلوجيا، وكلية اربد الجامعية في محافظة إربد في المملكة الأردنية الهاشمية، للعام 2023/2022، أما محدداتها فإنها تتحدد بمستوى صدق وثبات الأداة وموضوعية استجابة أفراد العينة لفقرات الأداة.

الطريقة والإجراءات:

تضمن هذا الجزء وصفاً لمنهج الدِّراسة، ومجتمع الدِّراسة وعينتها وأداة الدِّراسة والإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدِّراسة، والإجراءات والطرق الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للتعرف على دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمّ اختيار عيّنة الدِّراسة بالطريقة العشوائيّة واشتملت عيّنة الدِّراسة على (117) من الطلبة، والجدول (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدِّراسة حسب متغيراتها.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

الجنس	أفراد العينة	النسبة المئوي
ذكر	53	%45.3
انثى	64	%54.7
المجموع	**117**	**%100**
الجامعة	**أفراد العينة**	**النسبة المئوي**
كلية اربد الجامعة	32	%27.4
جامعة العلوم والتكنلوجيا	35	%29.9
جامعة اليرموك	50	%42.7
المجموع	117	%100

يظهر المجموع الكلي (34) من الذكور الطلبة، حيث (45.3%) (54.7%). حيث الجامعة (27.4%)، والتكنلوجيا وجامعة اليرموك

أداة الدراسة:

لغايات "الاستبانة" تم النَّظري والدِّراسات الصلة.

الجدول (1) أن لعينة الدراسة بلغ والاناث من بلغت نسبة الذكور والاناث وجاءت النسبة من كلية اربد الجامعة جامعة العلوم (29.9%)، (42.7%).

تطوير أداة الدِّراسة الرجوع إلى الأدب السابقة ذات

ثبات أداة الدِّراسة:

للتحقق من ثبات اختبار التدوير العقلي (ثبات الاستقرار) تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test– Retest) من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة قوامها (8) من الطلبة، وتم إعادة التطبيق على نفس العينة بعد فاصل زمني مدته أُسبوعان من التطبيق الأول، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون تم التحقق من ثبات الاختبار (ثبات الاستقرار)، حيث بلغ (0.88)، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات (الاتساق الداخلي) للاختبار، حيث بلغ (0.90).

إجراءات الدِّراسة:

تم تحديد مشكلة الدِّراسة ووضع مخطط لها، وإعداد أداة الدِّراسة، والتَّحقق من صدقها وثباتها، ثم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدِّراسة ثم جمعها بعد فترة من الزمن وتفريغها وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتهما إحصائياً، وإجراء التِّحليلات الإحصائية المناسبة ثم استخراج النتائج وتفسيرها، وتقديم التَّوصيات الملائمة في ضوء النَّتائج.

عرض النتائج ومناقشتها:

بعد جمع البيانات وتحليلها بالوسائل الاحصائية المناسبة سيتم عرض النتائج في جداول ويتم التعليق عليها وفقاً لأسئلة الدراسة، ومن ثم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

معيار تفسير المتوسطات ودرجة الموافقة

لأجل احتساب الدرجة الكلية للأداة، تم وضع خمسة بدائل يختار المستجيب أحد هذه البدائل التي تعبر عن رأيه، وأعطيت الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) للبدائل الخمسة على التوالي للفقرات، إذ أعطيت الدرجة (5) على البديل مرتفعة جداً، والدرجة (4) للبديل مرتفعة، وأعطيت الدرجة (3) على البديل متوسطة، وأعطيت الدرجة (2) على البديل منخفضة، وأعطيت الدرجة (1) على البديل منخفضة جداً، وللحكم على مستوى المتوسطات الحسابية للفقرات والمجالات والأداة ككل، اعتمد المعيار الإحصائي باستخدام المعادلة الآتية:

مدى الفئة= (أعلى قيمة – أدنى قيمة) مقسومًا على عدد الخيارات

مدى الفئة= 5–1=4 ÷3=1.33 وبذلك يصبح معيار الحكم على النحو الآتي:

الجدول (2)

المعيار الإحصائي لتحديد دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

المتوسط الحسابي	الدرجة
من 1.00 أقل من 2.34	قليلة
من 2.35 أقل من 3.67	متوسطة
من 3.68 – 5	مرتفعة

نتائج الدِّراسة ومناقشتها:

تضمن هذا الجزء عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدِّراسة من خلال إجابة أفراد العينة على أسئلة الدِّراسة، وعلى النَّحو الآتي:

النّتائج المُتعلّقة بالإجابة عن السُؤال الأوّل: ما هو دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المُتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والرُّتب، ودرجات الفقرة لكل فقرة على حده ثمّ الدرجة الكليّة لكل مجال من مجالات الاستبانة، والجدول (3) يوضّح النتائج المتعلّقة بذلك.

جدول (3)

الرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لفقرات دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

التّرتيب	المجال	المتوسّط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدّرجة
1	المحور الأول: تفعيل إدارة المخاطر	3.28	0.574	متوسطة
2	المحور الثاني: دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة	3.31	0.461	متوسطة
	الدّرجة الكلّيّة	3.22	0.432	متوسطة

*** الدّرجة الدّنيا (1) والدّرجة العليا (5)**

يبين الجدول (3) أن المحور الأول: "تفعيل إدارة المخاطر." قد جاء بالمرتبة الثانية بمتوسّط حسابيّ (3.28)، وانحراف معياريّ (0.574) وبدرجة (متوسطة)، وجاء المحور الثاني: "دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة." في المرتبة الاولى بمتوسّط حسابيّ (3.31)، وانحراف معياريّ (0.461) وبدرجة (متوسطة)، وقد بلغ المتوسّط الحسابيّ لتقديرات دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة ككلّ (3.22)، وانحراف معياريّ (0.432) وبدرجة (متوسطة).

وقد يعزى ذلك إلى ضعف امتلاك الجامعات لأنظمة وخطط عالية المستوى لتفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى قلة توفر نظام شبكات آمن لتبادل المعلومات الإدارية ولتطبيق الإجراءات الإدارية داخل أنظمة المعلومات الإدارية بالجامعة، وتتفق هذه النَّتائج مع نتائج دراسة العبد الرحمن (2021) والتي أظهرت أنّ إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية لدى القادة الأكاديميين والإداريين.

كما تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على كلّ فقرة من فقرات كلّ دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، وفيما يلي عرض لذلك:

المحور الأول: تفعيل إدارة المخاطر:

تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات عيّنة الدّراسة على فقرات هذا المحور، حيث كانت كما هي موضّحة في الجدول (4).

جدول (4)

المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مجال (تفعيل إدارة المخاطر)، مرتّبة تنازليّا وفق المتوسّطات الحسابيّة

\	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	9	عقد دورات تدريبية للاطلاع على اخر المستجدات في تفعيل إدارة المخاطر.	2.71	1.096	متوسطة
2	6	يَوجد نماذج عملية لتفعيل إدارة المخاطر.	3.39	1.213	متوسطة
3	8	يَوجد تأثير على العملية التربوية نتيجة تفعيل إدارة المخاطر.	2.90	1.511	متوسطة
4	5	يؤدي تفعيل إدارة المخاطر إلى توفير جو تربوي آمن.	3.40	1.242	متوسطة
5	2	يَتحمل أعضاء هيئة التدريس تفعيل إدارة المخاطر.	3.56	1.398	متوسطة
6	1	يَحث أعضاء هيئة التدريس على ثقافة التَّعاون في تفعيل إدارة المخاطر.	3.63	1.164	متوسطة
7	7	يُؤدي تفعيل إدارة المخاطر إلى اتخاذ قرارات سليمة.	3.10	1.219	متوسطة
8	4	يوجد آثار ايجابية لتفعيل إدارة المخاطر بكل شفافية.	3.41	1.308	متوسطة
9	3	يقوم أعضاء هيئة التدريس بالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها.	3.45	.952	متوسطة
المتوسط العام			3.28	**0.574**	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول (4) أن المتوسّطات الحسابيّة لفقرات المجال تراوحت بين (3.63) و(2.71)، بدرجة (متوسّطة). حيث جاءت الفقرة (6) الّتي نصّت على " يَحث أعضاء هيئة التدريس على ثقافة التَّعاون في تفعيل إدارة المخاطر. " في التّرتيب الأوّل، بمتوسّط حسابيّ (3.63) وبانحراف معياريّ (1.164) وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة (1) الّتي نصّت على "عقد دورات تدريبية للاطلاع على اخر المستجدات في تفعيل إدارة المخاطر." في التّرتيب الأخير، بمتوسّط حسابيّ (2.71) وبانحراف معياريّ (1.096)، وايضاً بدرجة (متوسّطة).

وجاء مجال "تفعيل إدارة المخاطر" بمتوسط حسابي (3.28) وبانحراف معياري (0.574)، وبدرجة (متوسطة)، وقد يعزى ذلك إلى أن بعض الجامعات تقوم بتفعيل إدارة المخاطر وتسعى إلى مواكبة المستجدات، وحل بعض مشكلات الموجودة في البيئة التَّعليمية من خلال النتائج، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى تدني مستوى الخبرة لدى أعضاء هيئة التدريس وضعف التعاون بين الموظفين والطلبة والمعلومات في الجامعة.

المحور الثاني: دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة:

تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات عيّنة الدّراسة على فقرات هذا المحور، حيث كانت كما هي موضّحة في الجدول (5).

جدول (5)

المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مجال (دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة)، مرتّبة تنازليّا وفق المتوسّطات الحسابيّة

\	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
10	4	تسعى الجامعات لتحقيق مخرجات تعليمية مناسبة وفعالة لطلبة الدراسات العليا.	3.31	1.130	متوسطة
11	6	تعمل الجامعات على توفير تعليماً جيداً لجميع طلبة الدراسات العليا	2.87	1.415	متوسطة
12	7	تساعد الجامعات في تحديد الأنشطة التي تسهم في تحقيق الاهداف التعليمية والتعلمية	1.90	1.233	قليلة
13	3	تعمل الجامعات على أن يكتسب جميع المتعلمين المعرفة والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة	3.47	1.064	متوسطة
14	2	تشجع الجامعات على مشاركة طلبة الدراسات العليا في أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة	3.50	1.116	متوسطة
15	1	توفر الجامعات مرافق تعليمية لتسهيل عملية التعلم والتعليم لطلبة الدراسات العليا	4.03	1.257	مرتفعة
16	5	تعمل الجامعات على أن يحصل المتعلم على التعليم المناسب لتحقيق التنمية المستدامة واعتماد سبل العيش المستدامة	3.12	1.260	متوسطة
المتوسط العام			3.31	0.461	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول (5) أن المتوسّطات الحسابيّة لفقرات المجال تراوحت بين (4.03) و(1.90)، بدرجة (مرتفعة إلى قليلة) حيث جاءت الفقرة (15) الّتي نصّت على " توفر الجامعات مرافق تعليمية لتسهيل عملية التعلم والتعليم لطلبة الدراسات العليا" في التّرتيب الأوّل، بمتوسّط حسابيّ (4.03) وبانحراف معياريّ (1.257) وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت الفقرة (10) الّتي نصّت على "تساعد الجامعات في تحديد الأنشطة التي تسهم في تحقيق الاهداف التعليمية والتعلمية." في التّرتيب الأخير، بمتوسّط حسابيّ (1.90) وبانحراف معياريّ (1.233)، وأيضاً بدرجة (قليلة).

وجاء مجال "دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (3.31) وبانحراف معياري (0.461)، وبدرجة (متوسّطة)، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام بعض المراكز بالاعتماد على دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة لتسهيل أمور الطلبة، وللبقاء على تواصل دائم بالمستجدات التي تساعد على التنمية بجميع المجالات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في استجابات في دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير (الجنس، الجامعة)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على محاور دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (6).

جدول (6)

نتائج اختبار (ت) للدلالة للفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)
ذكر	53	3.29	.582	0.065	.945
انثى	64	3.28	.568		

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة a=0.05

يلاحظ من جدول (6) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (t) تساوي (0.945) وهي أعلى من مستوى الدلالة (α=0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، وقد يعزى ذلك الاستخدام الشامل للتعاون مع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة من الطلاب والطالبات.

جدول (7)

نتائج اختبار (Oneway) للدلالة للفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجامعة (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنلوجيا، كلية اربد الجامعية)

المجال	مصادر التباين	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحور الأول: تفعيل إدارة المخاطر	بين المجموعات	.127	.253	2	.376	.687
	داخل المجموعات	.337	38.076	114		
	المجموع		38.330	116		
المحور الثاني: دور الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	1.342	.016	2	.037	.963
	داخل المجموعات	.291	24.577	114		
	المجموع		24.593	116		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.029	.058	2	.151	.860
	داخل المجموعات	.193	21.797	114		
	المجموع		21.855	116		

يلاحظ من جدول (7) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (ف) في جميع المحاور بمستوى دلالة هي أعلى من مستوى الدلالة (α=0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجامعة (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنلوجيا، كلية اربد الجامعية)، ويعزى ذلك إلى اهتمام الجامعات في تفعيل إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.

التَّوصيات:

في ضوء النَّتائج التي توصلت إليها الدِّراسة يوصي الباحثون بما يلي:

- تبني أسلوب إدارة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة مع توفير كافة الإمكانات المادية والأدوات والوسائل التي تعمل على تطوير وتحديث البرامج والتطبيقات المعلوماتية والتقنية باستمرار، واشراك أعضاء الهيئة التدريسية في وضع برامج عملية للتعريف بالتنمية المستدامة وآليات تعزيزها.
- يجب أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان.
- عقد دورات تدريبية للاطلاع على آخر المستجدات في تفعيل إدارة المخاطر، وتخصيص جلسات ارشادية لمن يتعرض للمخاطر.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

زقزوق، حازم مصطفى والسريحي، حسن بن عواد. (2019). التَّعرف إلى كفاءات القادة ودورها الفعال في إدارات المخاطر بالمؤسسات، **مجلة دراسات المعلومات**، (23)، 115-131.

العبد الرحمن، أسماء. (2021). إمكانية تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والإداريين، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 29 (1)، 420-443.

الوادي، محمود والزعبي، علي. (2011). **مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية – دراسة تحليلية**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر جامعة الزرقاء الدوري، 15-17، مارس 2011.

براهيمي، نادية وسنوسي، علي. (2017). **دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة –دراسة حالة –**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

شرتيل، نبيلة اندش، حميدة. (2020). **دور جامعة مصراتة في تفعيل التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها**، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الرابع والثاني لقسم التربية وعلم النفس "التعليم العالي الواقع والطموح".

الصويعي، هند والمغربي، صباح. (2017). أثر ممارسة أبعاد الجودة الشاملة ففي تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم المرج جامعة بنغازي، **مجلة آفاق اقتصادية**، 8 (15)،41-68.

الود، حبيب وبلاهدة، حنان. (2014). التنمية المستدامة: صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد السابع، 206-190.

فراحتية، كمال. (2018). التنمية المستدامة، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، عدد 11.

سلامي، منيرة وبيه، إيمان. (2013). **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Sum, M. & Saad, M. (2017, December, 5-6). **Risk Management in Universities**, Paper Presented at 3rd International Conference on Qalb Guided Leadership in Education Institutions International cater, Kept, Nilai Negeri Sembilan Malaysia.

Yokoyama, K. (2018). The Risk of Risk Management in the Universities: Anew Way to Understand Quality in University Management, **Journal Articles, Reports-Research,** (55), 16.

دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

د. أثير حسني محمد الكوري د. شيماء محمد أمين الدويري

الملخص:

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، كما هدفت التَّعرف إلى المُقترحات المُمكنة لتفعيل دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجلِ تحقيق أهداف الدِّراسة استُخدم المنهجُ النوعي، حيث استخدام أسلوب المُقابلة شبه المُقننة، وتكون مُجتمع الدِّراسة من طلبة الجامعات في مُحافظة إربد، للعام الدراسي 2022 / 2023، وقد تم إجراء عشرون (20) مقابلة مع عينة الدِّراسة، أظهرت النَّتائجُ أنَّ أبرز المُقترحات للتَّعرف على دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، المُقترح الذي أشار إلى " ضرورة التعاون الكامل مع هيئة التدريس والإداريين في وضع الخطط والأهداف الواضحة لمواجهة معيقات التنمية المستدامة وتبادل المعلومات والبقاء على التواصل الدائم مع مستجدات العصر."، جاءَ بأعلى تكرار.

وفي ضوء النَّتائج، التي توصلت إليها الدِّراسة، أوصت الباحثتان بضرورة أن يكون هناك سياسة حقيقية للتنمية بتوفير الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله، وتحمل نفقات توفير التقنية في الجامعات، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين تدريباً فعالاً يتناسب مع تنفيذ أهداف وخطط التنمية.

الكلماتُ المفتاحيّة: التنمية المستدامة، الجامعات الأردنية، الطلبة، محافظة إربد.

Abstract:

The study aimed to identify the role of Jordanian universities in facing obstacles to sustainable development from the students' point of view. It also aimed to identify possible proposals to activate the role of Jordanian universities in facing obstacles to sustainable development. In order to achieve the objectives of the study, the qualitative approach was used. Where the semi-structured interview method is used, The study population is made up of university students in Irbid Governorate, for the academic year 2022/2023. Twenty (20) interviews were conducted with the study sample. The results showed that the most prominent proposals to identify the role of Jordanian universities in facing the obstacles to sustainable development from the point of view of students, The proposal, which referred to "the necessity of full cooperation with the teaching staff and administrators in setting clear plans and goals to confront obstacles to sustainable development, exchanging information, and staying in constant contact with the developments of the times.", came with the highest repetition.

In the light of the results, which the study reached, The two researchers recommended that there should be a real development policy by providing the necessary funds and facilities for the public education system in all its stages. It bears the expenses of providing technology in universities, and training faculty members and administrators in an effective manner commensurate with the implementation of development goals and plans.

Keywords: Sustainable Development, Jordanian Universities, Students, Irbid Governorate.

مقدمة:

يشهد العالم ثورة معلوماتية في جميع مجالات المعرفة، ففي مجال التعليم يُعد أداة رئيسة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، ويرتبط النظام التعليمي في أي دولة ارتباطاً وثيقاً بنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وينعكس ذلك على التعليم، وتتمثل التحديات العالمية المعاصرة في الثورة المعرفية، والثورة التكنولوجية، حيث لا يمكن تحقيق أي تنمية دون الاعتماد على التعليم كركيزة أساسية لتطوير باقي القطاعات، وتكمن مسؤولية التعليم اليوم أكثر من أي وقت مضى في مواكبة تحديات القرن الحادي والعشرين وتطلعاته، وفي تعزيز القيم والمهارات القادرة على تحقيق النمو المستدام الشامل وتحقيق مستقبل أفضل للأجيال.

ويقود مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة مسارًا جديدًا للتعليم والتعلم، فهو يهدف إلى نوعية التعليم ومنحه للجميع بلا استثناء (UNESCO, 2015)، ويستند إلى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية بصورة أكثر فاعلية، ويساعد المجتمعات على التصدي للعديد من القضايا والمشكلات مثل قضايا

الماء، والطاقة، وتغير المناخ والمشاكل الصحية، ومشكلة الفقر والأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي، والمشاكل الاجتماعية وانعدام الأمن، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، إضافة إلى دوره الأساسي في تنمية فكر اقتصادي جديد، كما أنه يساعد على خلق مجتمعات سوية قادرة على التكيف والاستدامة، ويطور النظم التعليمية والتدريبية ونوعيتها ومغزاها وهدفها ويجعل أوساط التعليم الرسمي وغير الرسمي وكل قطاعات المجتمع تشارك في عملية التعلم مدى الحياة، ويركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على قيم التسامح والعدالة والإنصاف والاكتفاء والمسؤولية، ويعزز المساواة بين الجنسين، وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة، ويؤكد على أهمية مبادئ السلامة والنزاهة والديمقراطية (براهيمي وسنوسي، 2018).

وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها "العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن (الربيعي، 2011) ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخيًا على ثلاث مراحل هي: التنمية اقتصادية وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشريـــن.

وهناك من يشير إلى هدف التنمية بأنها تنمية المجتمع تهدف إلى " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلي حالة التقدم. وهذا الانتقال يتطلب تغييرًا جذريًا وجوهريًا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمي من شعوب الدول النامية (العلوان، 2004).

الدِّراسات السّابقة:

فيما يلي استعراض للدِّراسات السّابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدِّراسة، من حيث تركيزها على هدف الدِّراسة ومنهجيتها وأداتها، وتمّ تناولها حسب التَّسلسل الزَّمني من الأقدم إلى الأحدث.

هدفت دراسة تيم (2009) الكشف عن درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، ومدى أثر المتغيرات الديموغرافية (الجنس، مكان السكن، الكلية، المستوى الدراسي). وتكونت عينة الدراسة من (200) طالبا وطالبة، وتم استخدام المنهج الوصفي الميداني والتحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم عمل تصميم استبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغيرات (السنة الدراسية، ومكان، السكن).

وهدفت دراسة الربعاني (2021) الى الكشف عن معارف وتصورات أفراد المجتمع العماني وعن دور الرياضة وتحدياتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، وتكونت عينة الدراسة من (308) فرداً من مختلف محافظات السلطنة، وتم استخدام المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ومن أهم النتائج وجود تحديات كبيرة تحول دون مساهمة الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وعدم وجود اختلافات تعزى لمتغير الجنس، كما أظهرت النتائج إلى أن (81.2%) لديهم معرفة بالتنمية المستدامة وأهدافها، اضافة إلى أن (86%) لديهم تصورات ايجابية حول دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام ويعتقدون بدرجة عالية جداً (4.2) بدور الأنشطة الرياضية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أجرى الرويثي (2021) دراسة هفت إلى تطوير الممارسات التدريسية الداعمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك من خلال تقييم واقع ممارستها في التدريس من وجهة نظر معلمي العلوم الطبيعية بالمرحلة الثانوية، والكشف عن

معرفة أثر متغيرات: (سنوات الخدمة، المؤهل، التخصص العلمي، والجنس) في الممارسات التدريسية الداعمة للتعليم، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (300) معلماً في مسار العلوم الطبيعية للمرحلة الثانوية، وتمت استخدام الأداة مشتملة على (31) ممارسة تدريسية موزعة على ثلاث محاور وهي: (العمل والتعرف، والتقييم)، وأظهرت النتائج الى أن معلمي العلوم الطبيعية بوجه عام يمارسون الممارسات التدريسية الدافعة والداعمة للتعليم وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة بجميع المحاور، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فرق دال احصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) بين استجابات عينة البحث تعزى لمتغيرات (المؤهل، التخصص العلمي، الجنس).

وتباينت الدِّراسات السّابقة من حيث أهدافها والمُتغيرات التي تناولتها، وتميزت هذه الدِّراسة عن غيرها من الدِّراسات السابقة بأنها الدِّراسة الأولى – في حدود علم الباحثتان– التي تناولت دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، كما هدفت التَّعرف إلى المُقترحات المُمكنة لدور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تميزها عن غيرها من الدِّراسات السابقة في مجالات أداة الدِّراسة وعينتها، ومن هنا يمكن القول أن هناك حاجة ملحة لإجراء هذه الدِّراسة، وقد تم الإفادة من الدِّراسات السابقة في إثراء الأدب النِّظري، وتطوير أداة الدِّراسة، والأساليب الإحصائية المتبعة، ومناقشة النتائج ومقارنتها.

مشكلة الدِّراسة وأسئلتها:

نظراً للأدوار المُهمة التي تؤديها الجامعات الحكومية والخاصة في التأثير على تطور ونمو النَّظام التَّعليمي كونهم السبب الرئيس بتنمية الموارد البشرية، فقط تطلب من المؤسسات التربوية لعب دور أكبر في هذا المجال.

ومن خلال معايشة الباحثتان للواقع، فقد لاحظتا وسمعتا عن أهمية التنمية المستدامة في الجامعات بأنواعها المختلفة، ومع عدم تركيز بعض الجامعات في تفعيل دورها في التطوير والاهتمام بالتنمية المستدامة، والذي يساعد على الحفاظ وتطور المُجتمع، وهذا يعد مؤشراً سلبياً قد يؤثر في طبيعة العملية التَّعليمية ومخرجاتها بكل الجوانب.

وبناءً على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة معرفة دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وذلك بالإجابة على السؤال الآتي:

1. ما دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدِّراسة إلى التَّعرف إلى معرفة دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة من أجل الاستفادة منها على الأفراد والمُؤسسات بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص والمُجتمع المحلي، حيث يسهم باستخدام الموارد الطبيعية والبشرية بشكل صحيح.

أهمية الدراسة:

نظراً لأهمّية أدوار الجامعات الفعّال في التنمية المستدامة لاستغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجات الأفراد والتي تؤثر على العَمليّة التَّعليميّة وتطويرها، تأتي أهمّية الدِّراسة الحاليَّة من الأهمّية النَّظريّة والأهمّية العمليَّة لها على النحو الآتي:

- **الأهمّيـة النَّظريّـة:** تُعد هذه الدِّراسة بمثابة إضافة علميّة مهمة في ميدان جديد ومُجتمع دراسة جديد، إذ لم تجري –على علم الباحثتان– أي دراسة من هذا النَوع في مُحافظة إربد، كما يُمكن أن تُفيد وزارة التَّربيّة والتَّعليم في الأردن والإدارات التّابعة لها في مجال الإدارة التَّعليميّة، والقائمين على وضع السِّياسات التَّربويّة والتَّعليميّة

أن يستفيدوا من نتائج الدِّراسة بِتطوير وتفعيل أدوار الجامعات الحكومية والخاصة من قِبل المسئولين في وزارة التَّربيّة والتَّعليم.

- **الأهمِّيّة العَمليّة:** يُمكن لنتائج هذه الدِّراسة أنْ تُفيد القيادات التَّربوية من خلال تعرفهم على الأدوار المُستجدة لهم للمساهمة في تفعيل دور الجامعات الحكومية والخاصة لما لها من أثر كبير على تفعيل التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من النَّتائج والتَّوصيات والاقتراحات التي توصَّلت إليها هذه الدِّراسة.

التَّعريفات الاصطلاحيّة والإجرائيّة:

تضمنت الدِّراسة بعض المُصطلحات التي تم تعريفُها اصطلاحياً وإجرائياً كما يأتي:

التنمية المستدامة: "التنمية التي تجعلنا نستفيد من الموارد البيئية المتاحة دون احداث خلل في النظام البيئي والتوازن اليولوجي لها ودون المساس بحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد، وهذه الاستفادة لا نستطيع تحقيقها إلا بتحقيق تنمية الوعي بالمشكلات البيئية وتحسين الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة، وذلك لتحسين نوعية الحياة في الحاضر والمستقبل" (النجار، 2019، 57). وتعُرف إجرائياً بأنها نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلي حالة التقدم المستمر مواكباً لمستجدات العصر.

وتعُرف الجامعات إجرائياً بأنها كيان منظم تقوم بمجموعة من النشاطات والعمليات لتحقيق أهدافها بإعداد أشخاص يندمجوا بالمجتمع بشكل فعال.

حُدود الدِّراسة ومُحدداتها:

اقتصرت هذه الدِّراسة على عينة من طلبة وطالبات الجامعات الحكومية في مُحافظة إربد، للعام الدِّراسي (2022 / 2023)، أما مُحدداتها فإنها تتحدد بمُستوى صدق الأداة وموضوعية استجابة أفراد العيِّنة لفقرات الأداة.

الطريقة والإجراءات:

تضمّن هذا الجزء وصفاً لمنهج الدِّراسة، ومجتمع الدِّراسة وعينتها وأداة الدِّراسة والإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدِّراسة، والإجراءات والطرق الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

منهج الدِّراسة: تم استخدام المنهج النَّوعي.

مُجتمع الدِّراسة:

تكوّنَ مُجتمع الدِّراسة من طلبة وطالبات الجامعات الحكومية في مُحافظة إربد (جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا)، خلال العام الدِّراسي (2022 / 2023).

عيِّنة الدِّراسة:

تمّ اختيار عيِّنة الدِّراسة بالطريقة العشوائيّة من مُجتمع الدِّراسة، حيث اشتملت عيِّنة الدِّراسة على (30) طالباً وطالبة، وقامت الباحثتان بمقابلتهم عن طريق المُقابلة شبه المُقننة وأخذ إجاباتهم على سؤال المُقابلة وتمّ تدوين ملاحظاتهم.

أداة الدِّراسة:

قامت الباحثتان بتطوير أداة الدِّراسة وهي المُقابلة شبه المُقننة، وذلك لمعرفة وجهات نظرهم، حيث تمّ إجراء مقابلات شبه مقننة مع (30) طالباً وطالبة من الجامعات الحكومية في محافظة إربد.

صدق أداة الدِّراسة: "المُقابلة"

للتحقق من صدق محتوى المُقابلة تمّ عرض سُؤال المُقابلة على مجموعة من المُحكمين وهو:

- **ما** دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟

بهدف إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول سُؤال المقابلة من حيث سلامة الصياغة للسؤال، ومدى مناسبته بتحقيق أهداف الدِّراسة.

تصميم المُقابلة:

تم اعتماد المُقابلة شبه المُقننة، وذلك من خلال جمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات مع (30) طالباً وطالبة، وقد أتاح أسلوب جمع البيانات عن طريق المُقابلة الفرصة للباحثتان في الحصول على معلومات ومقترحات تُثري الموضوع وتُساهم في تحسينه ومُعالجته، وذلك من خلال طرح سؤال ذا نهاية مفتوحة.

وتمّت زيارة الأفراد المعنيين في أماكنهم في الجامعات، وقبل البدء بإجراء المقابلة مع أفراد عيّنة الدّراسة، قدّمت الباحثتان نفسيهما إليهم وعرّفتا باسميها ومهنتهما والهدف من مقابلتهم، وبيّنتا لهم أنَّ إجاباتهم لن تُستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي.

بدأت الباحثتان الحوار مع أفراد عيّنة الدِّراسة بشكل عام حول الموضوع، وبعد أن تمّ الحصول على موافقتهم لإجراء المقابلة، تمّ طرح السؤال على المشاركين وتدوين إجاباتهم، واستغرقت المقابلة مع كل فرد مشارك (15-30 دقيقة)، وتمّ أخذ مواعيد من بعضهم، ثمّ كان هناك زيارات في أماكن تواجدهم من أجل استكمال إجراء المقابلات.

جمع بيانات المُقابلة وتفريغها:

تمّ جمع البيانات بعد تصنيفها وتحليلها أولاً بأول بعد إجراء المُقابلات مع الأفراد المُشتركين في الدّراسة للتعرف إلى آرائهم حول دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، وذلك من خلال تفريغها في جداول بعد تنسيق النَّتائج ووضعها في صورتها النِّهائيّة (المقترحات)، ومن بعض المُقترحات المُتعلقة بدور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة: (ضرورة التعاون الكامل لإنشاء وحدة خاصة في الجامعات بالتنمية المستدامة، ولوضع الخطط والأهداف وتبادل المعلومات والبقاء على التواصل الدائم، تكرس الجامعات جزءاً كبيراً من جهدها وميزانيتها من أجل دعم التنمية ومواكبة المستجدات والتركيز على تطوير وتنمية المناهج ومراكز البحث العلمي)، ومن ثمّ تم حساب التِّكرارات والنّسب المئويّة للمقترحات، والرجوع إلى المُلاحظات التي تمّ تسجيلها أثناء إجابتهم. وممّا تجدر الإشارة إليه وُجود بعض المعيقات في الحصول على المعلومات مثل ضيق الوقت لانشغال المشاركين بأعمالهم وارتباطهم بمواعيد خارجية.

إجراءات الدِّراسة:

تحديد مشكلة الدِّراسة ووضع مخطط لها، وإعداد أداة الدِّراسة، والتحقق من صدقها، ثم أخذ الموافقة على تطبيق الدِّراسة بالتنسيق مع الجهات المعنية، ثم تم إجراء المُقابلات مع الأفراد المُشتركين في الدّراسة، وتصنيف الإجابات المُتعلقة بأسئلة المُقابلة حول المُقترحات حسب إجابات أفراد عينة الدِّراسة عليها، وذلك حسب التِّكرار، والنسب المئويّة، مع مراعات تجنب تكرار الفقرات التي تحمل نفس الفكرة أو نفس المعنى، وتقديم التَّوصيات المُلائمة في ضوء النَّتائج.

نتائج الدِّراسة ومناقشتها

تضمن هذا الجزء عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدِّراسة من خلال إجابة أفراد العينة على سؤال الدِّراسة، وعلى النحو الآتي:

- **النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال ومناقشته: دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟**

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التِّكرارات والنسب المئويّة لإجابات أفراد عيّنة الدّراسة ممن أجريت عليهم المقابلة شبه المقننة وتمّ طرح السُؤال عليهم، والذين بلغ عددهم (30) طالباً وطالبة.

- **ما دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟**

للإجابة عن هذا السؤال تمّ رصد اقتراحات السؤال حول دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، والتي كانت تحملها (85) استجابة، وتمّ توزيعها إلى فئات، ومن ثم حساب التِّكرارات لهذه المُقترحات، كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1)

التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدِّراسة على سؤال اقتراحات أفراد عينة المقابلة لدور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
1	ضرورة التعاون الكامل لإنشاء وحدة خاصة في الجامعات بالتنمية المستدامة، ولوضع الخطط والأهداف وتبادل المعلومات والبقاء على التواصل الدائم.	27	97.42 %
2	تكرس الجامعات جزءاً كبيراً من جهدها وميزانيتها من أجل دعم التنمية ومواكبة المستجدات والتركيز على تطوير وتنمية المناهج ومراكز البحث العلمي.	22	79.38 %
3	ضرورة تشجيع القيادات التَّربوية والهيئة التدريسية والأهالي على لعب دور أكبر فيما يتعلق بغرس مفاهيم التنمية المستدامة والآثار الإيجابية على الفرد والمجتمع.	19	68.55 %
4	إرسال نخبة من الهيئة التدريسية في بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة التي يتوفر بها نظام قوي يعتمد على مبادئ التنمية المستدامة، ووضع الآليات اللزمة لدمجها بالعملية التعليمية.	17	61.34 %

يبين الجدول رقم (1) أنّ النِّسب المئوية لإجابات أفراد عيّنة الدِّراسة على السؤال المفتوح قد تراوحت ما بين (34.61% – 97.42%)، حيث حصلت الإجابة التي نصها "ضرورة التعاون الكامل لإنشاء وحدة خاصة في الجامعات بالتنمية المستدامة، ولوضع الخطط والأهداف وتبادل المعلومات والبقاء على التواصل الدائم." على أعلى نسبة مئوية بلغت (97.42%)، يليها الإجابة التي نصها "تكرس الجامعات جزءاً كبيراً من جهدها وميزانيتها من أجل دعم التنمية ومواكبة المستجدات والتركيز على تطوير وتنمية المناهج ومراكز البحث العلمي." بنسبة مئوية بلغت (79.38%)، بينما حصلت الإجابة التي نصت على "إرسال نخبة من الهيئة التدريسية في بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة التي يتوفر بها نظام قوي يعتمد على مبادئ التنمية المستدامة، ووضع الآليات اللزمة لدمجها بالعملية التعليمية." على أدنى نسبة مئوية بلغت (34.61%).

أظهرت النَّتائج أنَّ هناك (4) مُقترحات من وجهة نظر الطلبة والطالبات حول دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، وجاء المُقترح الذي نصّ على "ضرورة التعاون الكامل لإنشاء وحدة خاصة في الجامعات بالتنمية المستدامة، ولوضع الخطط والأهداف وتبادل المعلومات والبقاء على التواصل الدائم."، أعلى تكرار

بلغ (27)، ويُمكن للباحثتان تفسير هذه النَّتيجة في ضوء رغبة الطلبة والطالبات في التواصل والتعاون الكامل والدائم مع إدارة الجامعة والتَّركيز على التَّدريب المُستمر وعقد ورش عمل ولقاءات للاطلاع على كل ما يُستجد في مجال التنمية المستدامة، وتذليل ما يعترض مسيرتهم من عقبات، ومُناقشتهم ومُحاورتهم وتحسس مُشكلاتهم والعمل على حلّها، باعتبار أنَّ التواصل الدائم من أهم الوسائل الفاعلة في توليد الدَّافعيَّة والرَّغبة لدى الطلبة والطالبات كونهم متفاعلون دائما بالمجتمع بشكل مباشر مما يسهم في تعميق الانتماء والولاء.

وجاء المُقترح الذي ينص على "إرسال نخبة من الهيئة التدريسية في بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة التي يتوفر بها نظام قوي يعتمد على مبادئ التنمية المستدامة، ووضع الآليات اللزمة لدمجها بالعملية التعليمية."، في أقل تكرار بلغ (17)، ويُمكن للباحثتان تفسير هذه النَّتيجة في أهمية مواكبة التَّطورات والمُستجدات، وأهمية الاطلاع على تجارب الدُّول المُتقدمة التي يتوفر بها أنظمة ومبادئ التنمية المستدامة، ولكن تكلفتها الكبيرة تكون عائق على الجامعات بإرسال بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة مما يحول دون ارسالهم.

التوصيات:

في ضوء النَّتائج التي توصلت إليها الدِّراسة توصي الباحثتان بما يلي:

- تَوظيف نَتائج الدِّراسة ما أَمكن في الجامعات، وخاصة لدى صانِعي القرار والقادة التَّربويين، وذلك للإفادة منها في التَّطبيق العملي لمفهوم تفعيل دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة.
- استمرار تَجديد المَعارف المستجدة بكل ما يتعلق دور الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دَورات تَنْشيطيَّة للهيئة التدريسية والطلبة وعمل حَلقات دِراسيَّة تُناقش كُل مِنْها أُسلوبًا من أساليب تحقيق التنمية المستدامة والسِّمات المُميِّزة لكل أُسلوب منها، وتَحديد الفَوائِد والنِتاجات التي يُمكن أن تتحقق من خِلال استخدام كُل منها، وتَعريف الخُطوات الأَدائيَّة لتَطبيقها عملياً.
- تَنظيم لِقاءات مُستمرة بين أصحاب القرار والهيئة التدريسية والطلبة وبين مختصين بالتنمية المستدامة لتَنمية المهارات مع مواكبة المستجدات.

المصادر والمراجع

براهيمي، نادية وسنوسي، علي. (2017). **دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة –دراسة حالة– الجزائر**. رسالة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

تيم. النادي. (2009). **درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس**." بحث مقدم في مؤتمر العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين –واقع وتحديات". جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الربعاني، أحمد. (2021). تصورات أفراد المجتمع العماني حول دور الرياضة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة "2030". **مجلة علوم الرياضة والتربية البدنية**. 5 (2)، 149– 164.

الرويثي. ايمان محمد أحمد. (2021). تطوير الممارسات التدريسية الداعمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لدى معلمي العلوم الطبيعية في المرحلة الثانوية. **مجلة الفتح**، (17) 85، 141 –185.

الربيعي، محمد. (2011). **هل من ضرورة لإصلاح التعليم العالي في العراق**. شبكة العلماء العراقيين في الخارج، جامعة دبلن، ايرلندا.

العلوان، علاء الدين. (2004). **نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق**. وزارة التربية.

النجار، فاطمة. (2019). أثر برنامج تدريبي في ممارسات التنمية المستدامة على تنمية الوعي بالمشكلات البيئية ومهارات العمل التطوعي لطالبات جامعة سطام بن عبد العزيز. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 2 (3)، 52-78.

تصور تربوي مقترح لتفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة

د. رويده زهير العابد

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرُف أهمية تفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة، ومن ثم الخروج منها بالمقترحات والإجراءات على تساعد على اقتراح تصور تربوي يضمن تفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة. وذلك بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معيقات وتحديات التي تقف حائلة أمام تفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة . وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد الدراسة الحالية على تحليل الأدبيات التربوية التي تداولت موضوع دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة من خلال المنهج التحليلي الاستنباطي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقًا لرؤية الباحثة تقوم الدراسة الراهنة بوضع رؤية علمية لمواجهة معوقات ومشكلات تفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تصور تربوي، التنمية المستدامة، الجامعات.

ABSTRACT

The current study aimed to identify the importance of activating the role of universities to achieve the vision of sustainable development, and then come up with proposals and actions to help propose an educational vision that ensures activating the role of universities to achieve the vision of sustainable development, by analyzing and reviewing previous research and studies and educational literature that dealt with the role of universities to achieve the vision sustainable development. This is in a way that guarantees coming up

with an integrated therapeutic vision to face the obstacles and challenges that stand in the way of activating the role of universities to achieve the vision of sustainable development. The current study differs from previous studies in the methodology of the study, as the current study relies on the analysis of educational literature that dealt with the subject of the role of universities to achieve the vision of sustainable development through the deductive analytical approach and in the light of the results of previous studies and according to the researcher's vision. Universities to achieve the vision of sustainable development.

***Keywords**: educational perception, sustainable development, universities.*

مقدمة

التنمية المستدامة تعد من أفضل الخيارات التنموية وأكثرها منطقية وعدالة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تم شيوع استخدامها من قبل العديد من الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والعالمية عبر تبني إستراتيجيات التنمية المستدامة في النماذج التنموية الشائعة التي تطبق على مستوى الدول والمنظمات وغيرها من المؤسسات (بوسعد، 2018). فالتنمية بطبيعتها متغيره حسب الزمن، فقد انتقل هذا المفهوم من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية، وظهرت بعد ذلك التنمية السياسية والثقافية في المجتمعات المختلفة، وانتقل المفهوم بعدها إلى التنمية البيئية، ومن ثم التنمية الشاملة والتنمية البشرية، إلى أن ظهر مفهوم التنمية المستدامة (الزعبي وعنزي وصالح، 2009).

وكما تعتمد عملية التنمية المستدامة بشكل رئيس على العنصر البشري لكونها تهتم وتركز على تنمية العقل البشري ذهنياً وعقلياً، بهدف تحسين مستوى الحياة للمجتمعات في المجالات كافة (الاقتصادية والصحية، والتعليمية، والبيئية، والرفاه الاجتماعي)، والتي لا يمكن إنجازها دون المشاركة المجتمعية بين الجميع، فيُشارَك في صنع القرارات بشكل ديمقراطي،لا سيما تلك القرارات التي تؤثر قي مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية (عبد القادر، 2014).

وكما يشير سعيد (2019) بأن مفهوم التنمية المستدامة يعتبر من المفاهيم المتطورة بشكل مستمر والتي تتكيف مع الزمن، وتنطلق من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئة، وتدور حول حماية الموارد الطبيعة من الاستنزاف وضمان العدالة والمساواة، وذلك لكون التنمية المستدامة عملية تتضمن الأساليب المتبعة لتحسين نمط الحياة في المجتمع، وتطوير طرق إدارة الأعمال في المؤسسات بوجه عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص، بما يتمشى مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية في الدولة، لمصلحة الأجيال القادمة، ومحاربة الفقر والجوع وتوزيع الموارد بشكل عادل ما بين دول العالم الغني والفقير، بما يؤثر إيجاباً على حصة الأجيال القادمة من هذه الموارد، وبذلك يمكن ضمان تحقيق الهدف الأسمى وهو العدالة والمساواة بين أبناء البشرية جمعاء.

والجدير بالذكر أن التنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن بين الاحتياجات لاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل فعال، مما يساعد في توفير فرصة العيش الكريم للجيل الحالي وللأجيال القادمة، من خلال المحافظة على الموارد الاقتصادية، والاعتماد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع

النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد، كما تهدف التنمية المستدامة إلى حماية وتعزيز ما نمتلكه من مصادر بطريقة مستدامة (عبد القادر، 2014).

فالتعليم من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، لا سيما التعليم الجامعي، ويتناغم التعليم مع أهداف التنمية المستدامة لكونه يهدف إلى تحسين القدرات البشرية ويساعد على سد احتياجات الأفراد، ويسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي تعود فوائده على التنمية البشرية بشكل رئيسي، حيث أن التعليم هو المحرك الرئيس للتنمية بأبعادها المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الإنتاج وخفض معدلات الفقر والبطالة، ويلاحظ أن ظهور التنمية المستدامة أدى إلى تشكيل أهداف جديدة للتعليم، من أهمها التعليم من أجل التنمية المستدامة والذي يشمل لجميع مناحي الحياة، ويستند إلى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في عصر العولمة (الإبراهيمي، 2013).

وتعتبر التنافسية إحدى الملامح الرئيسة للعولمة، سواء في السوق العالمية من ناحية الاقتصاد، أو النواحي الاجتماعية المختلفة، فالتعليم الجيد بحاجة إلى تطوير التعليم داخل المجتمع وخارجه، والعمل على إرساء قيم العدالة والمساواة والمواطنة، والتي تعتبر أساساً لحماية حقوق الأفراد في المجتمع، والتعليم، وفرص العمل، والثروة، وكل ما يترتب على هذا من أوضاع اجتماعية (جمال الدين، 2006).

وقد أشار سعيد (2019) إلى أهمية تفعيل وتطبيق أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات لكون أن الكوادر البشرية والهيئة التدريسية في الجامعة، هم من أفراد المجتمع الأكثر قرباً من تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة بأبعادها وإستراتيجياتها المختلفة، ومحاولة نقل المعرفة التي يمتلكونها حول التنمية المستدامة لمخرجات التعليم الجامعي من الطلبة بمختلف التخصصات.

وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات والمنظمات التعليمية في أي دولة، لكونها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال أدائها لوظائفها استنادا إلى أسس التنمية، فمن خلال عمليات التعليم الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس المال البشري عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات، بهدف المساعدة على إعداد تأهيل الطلبة للحياة، ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم (الإبراهيمي، 2013).

تختلف الجامعات فيما بينها تبعاً للميزة النسبية التي تمتلكها، والتي تستطيع من خلالها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال، فهي في الغالب مؤسسات مستقرة ومعتادة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل في الغالب، كما يتضمن الإعداد في الجامعة الكم الكبير من البحوث المتخصصة، وتحفيز الطلبة والكوادر التدريسية على تقديم الأفكار الإبداعية الجديدة والممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة (عزي وابراهيمي، 2016).

مشكلة الدراسة

مع نهاية القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة عوامل ساهمت بشكل أساسي في ظهور ذلك المفهوم ومن ابرز تلك العوامل التحولات والتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، التي نجم عنها ضرورة تحقيق التنمية الشاملة على كافة القطاعات منها القطاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي والصحي. فالدول المتقدمة من ابرز ما يميزها ويحقق لها الرخاء والثروة والمجد هو إتباعها دون شك لمنهج التنمية المستدامة الشاملة لجميع المجالات الحياتية. ومن الحكمة على الدول النامية مواكبة التطور الحضاري للدول المتقدمة وهذا من شأنه يستدعي للبحث عن السبل لتحقيق التنمية المستدامة ولكون التعليم يعد الركيزة الأساسية في تحقيق الأهداف المنشودة تسعى الباحثة في الدراسة الحالية إلى تفعيل دور البيئة الجامعية لكونها بيئة حاضنة لرؤية التنمية المستدامة

وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما التصور التربوي المقترح لتفعيل دور الجامعات في تحقيق رؤية التنمية المستدامة؟. والذي يتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما أهمية تفعيل رؤية التنمية المستدامة في الجامعات؟
- ما أبعاد رؤية التنمية المستدامة؟
- ما الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الجامعات؟
- ما التصور التربوي المقترح لتفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى ما يلي:

- تعرف مفهوم وماهية وأبعاد التنمية المستدامة على الصعيد الفردي والمجتمعي والمؤسسي.
- تعرف التحديات التي تقف أمام تحقق التنمية المستدامة في البيئة الجامعية في ضوء الأدبيات التربوية ونتائج الدراسات السابقة وبناء على ذلك تم بناء التصور التربوي المقترح.
- اقتراح تصور تربوي لتفعيل دور الجامعات عبر إيجاد بيئة جامعية آمنة محفزة لتنفيذ رؤية التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من عدة اعتبارات أهمها:

- أن التنمية المستدامة من الحاجات الإنسانية الملحة والضرورية لتحقيق الاستقرار والتقدم والتطور والريادة في جميع المجالات سواء المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المجال التقني والتكنولوجي.
- أهمية البيئة الجامعية في تحقيق رؤية التنمية المستدامة لكونها وسط تربوي وتعليمي يزود المجتمع المحلي والدولي والعالمي بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ذات الكفاءة في كافة القطاعات التنموية.
- كما تنبع أهمية الدراسة الحالية من نتائجه التي توصلت فيها الباحثة بعد استقراء نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في محور التنمية المستدامة في الجامعات، وخروج الباحثة بتصور تربوي مقترح يفعل دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.

ما مفهوم التنمية المستدامة؟

وتعرف خولة حمدان (2018، 119) التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم".

وتعرف الباحثة اجرائياً التنمية المستدامة من ناحية تربوية بأنها تلك التربية التي تمثل عملية تربوية هادفة مخططة ممنهجة ذات رؤية ورسالة واضحة محددة بمعايير تهدف إلى إعداد الأفراد منذ نعومة اضفارهم إعداد سليما لتحقيق الرخاء والازدهار والرفاه والتطوير المستمر على الصعيد الفردي والمجتمع المحلي والعالم اجمع، وذلك من خلال تحقيق التربية التي تهدف إلى تربية الفرد على كيفية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والصحية. كما أن تلك التربية من خصائصها ان تكون وفق خطة قياسية بحيث يمكن قياسها ولمسها من خلال الاستناد لمؤشرات كمية ونوعية وكيفية محددة مسبقاً أثناء إعداد الخطط التربوية.

ما أبعاد التنمية المستدامة؟

عبر مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة برز العديد من الأبعاد المتعلقة بسياسات تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بحيث تكون العلاقة فيما بينهما كنظام مترابط ومتكامل وفق إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم وترشيد الموارد (الساكني، 2018).

وتشمل أبعاد التنمية المستدامة البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، والمؤسسي، حيث يهتم البعد الاقتصادي بأن يكون هذا النظام مستداماً قادراً على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر، ضمن مستويات إنتاج يمكن التحكم فيها، وأما البعد البيئي فيُعنى بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية، ويُعنى البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، وأخيراً البعد المؤسسي من خلال قيام المؤسسات المختلفة برسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة (حمدان، 2018).

وتم تحديد أبعاد التنمية المستدامة والتي تتداخل وتتأثر ببعضها، لكونها مجتمعة ولا يمكن فصلها عن بعضها، ومنالجائر الإهتمام ببعد على حساب الأبعاد الأخرى، وتتكون أبعاد التنمية المستدامة كما بينها ريدة ومهنا (2009) من الآتي :

- **البعد البيئي:** ويشمل كل ما يتعلق بالبيئة الزراعية، والصناعية، والسياسية، والاجتماعية والصحية، والثقافية، والعمرانية، ويهتم هذا البعد بشكل رئيس بإدارة الموارد الطبيعية في الدولة. مما يجعل التنمية تنطلق من مبدأ الاستدامة باستخدام الوسائل والطرق العلمية والممنهجة في العمل والإنتاج، وبالتالي النجاح في تحقيق التنمية المستدامة.
- **البعد الاجتماعي:** ويتمثل باستطاعة الإنسان العيش في بيئة سليمة وصحية وآمنه، والتي تعتبر حقاً رئيساً له، يستطيع من خلالها ممارسة أنشطته المختلفة بشكل عادل، يضمن من خلالها الحصول على نصيبه من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية والمصادر الطبيعية.

- **البعد الاقتصادي** : وينطلق هذا البعد من كون النظام الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أبعاد التنمية المستدامة الأخرى. ذلك أن إدارة الاقتصاد بمفهوم التنمية المستدامة يسهم في توفير الجهد والمال لاستثمار الموارد أفضل استغلال وعليه يمكن القول إنه ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لا بد من:

1- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.

2- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

3- تقليل مستوى الفقر.

4- ضرورة أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة.

- **البعد المؤسسي:** هو عبارة عن ما تقوم به المؤسسات المعنية من تخطيط وتنفيذ للسياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تكون لها سلطة في المجتمع وتقوم بالتأكد من تنفيذ هذه السياسات.

ما الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الجامعات؟

وأجرت زكية بوسعد (2018) دراسة هدفت إلى تحليل العلاقة بين إستراتيجية التمكين بأبعادها المختلفة وتنمية رأس المال الفكري وإنعكاسه على تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، وإعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم إستبانة مكونة من 86 فقرة ، وطبقت الأداة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من جامعات الجزائر بلغ عددهم (409) أعضاء، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود اهتمام متوسط بتنمية رأس المال الفكري في الجامعات الجزائرية بأبعاده (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس مال العلاقات)، كما بينت النتائج وجود إهتمام متوسط بالتنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية من خلال أبعاده المختلفة (الاقتصادي، والبيئي، والتعليمي، والاجتماعي)، كما بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنمية رأس المال الفكري والتنمية المستدامة بنسبة 81%.

وفي دراسة أجراها كلاً من الطراونة وأبو حميدان (2020)هدفت إلى معرفة دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية وفق متطلبات التنمية المستدامة. وقد تكونت عينة الدراسة من (359) قائدا أكاديميا من الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية من جامعات (الأردنية، واليرموك، ومؤتة) من الجامعات الرسمية، وجامعات (الزيتونة الأردنية الخاصة، والشرق الأوسط، وجامعة فيلاديفيا، وجامعة الزرقاء الخاصة) من الجامعات الخاصة. وكانت أبرز النتائج أن درجة تحقيق المسؤولية المجتمعية في الجامعات الأردنية وفق متطلبات التنمية المستدامة قد جاءت بدرجة مرتفعة. وكذلك أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)تعزى لمتغير الموقع القيادي في تقديرات القادة الأكاديميين لدور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية وفق متطلبات التنمية المستدامة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) حول دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية وفق متطلبات التنمية المستدامة، بينما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متغير الكلية ولصالح الكليات العلمية عند المجال الاقتصادي والمجال البيئي. وكان من أهم التوصيات أن يكون الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية من النواحي التطبيقية أكثر. والاهتمام بالبرامج التدريبية ومتابعة الخريجين، وإيجاد شراكة فعالة مع مراكز وشركات مختصة بالتنمية والتدريب بكافة المجالات.

وفي دراسة أجراها كلاً من علاونه وسماره (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الاردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة مؤلفة من (25) فقرة، تم توزيعها على (107) طالب وطالبة في كلية الدراسات العليا وتم التأكد من صدقها وثباتها من قبل لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص. وبعد عملية توزيع الاستبانات وجمعها، تمّ ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. ومن أجل تحليل البيانات، استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعادلة كرونباخ الفا واختبار (ت) لعينتين مستقلتين. وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية: بعد القيام بعملية التحليل الإحصائي وعرضها على صيغة جداول وقد بينت الدراسة أن دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها كبيرة. كما تبين انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) في دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها حسب متغير (الجنس، المستوى التعليمي، الجنسية). وبناء على نتائج هذه الدراسة فقد أوصى الباحثان بعدة توصيات كان أهمها: 1) ضرورة إنشاء مكتبات الالكترونية متطورة في الجامعات من اجل مساعدة الباحثين في الحصول على العموميات بصورة سريعة ومتطورة. 2) ضرورة قيام الجامعة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي دراسة أجراها ردمان (2021) هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع مراكز البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداتي الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات والمعلومات، حيث طبقت الدراسة الميدانية على عينة ممثلة عددها (96) فردا، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها "غياب إستراتيجية البحث العلمي بالمراكز محل الدراسة، ووجود قصور شديد في البعد التنموي الخاص بالمجتمع، وضعف مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرار، واعتماد المراكز على التمويل الحكومي، إضافة إلي محدودية تبني سياسة العمل الجماعي، لتنمية الثقافة العلمية لدى منتسبي المراكز البحثية. وفي ضوء النتائج السابقة وضعت الدراسة تصورا مقترحا لتطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة .

وفي دراسة أجراها كلا من عليوي وزيود وابو عياش (2022) هدفت إلى التعرف على دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية، ولتحقيق أهداف الدراسة أستخدم المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات. وتكوّن مجتمع الدراسة من (907) عضو هيئة تدريس في جامعة النجاح الوطنية خلال العام الدراسي الأول 2021-2022م، وقد تم تطبيق أداة الاستبانة على عينة عشوائية مقدارها (100) عضو هيئة تدريس. توصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لجميع محاور الدراسة المتعلقة بدور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة النجاح الوطنية كانت جميعها بدرجة تقدير عالية جداً وعالية، كما كشفت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، والعمر، والخبرة التدريسية، والكلية التي درس بها ومكان السكن. وفي ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة، أوصت بضرورة وجود هيئة رسمية عُليا للبحث العلمي والدراسات العليا على مستوى جامعة النجاح الوطنية تعمل على رعاية وتوجيه أعضاء هيئة التدريس للاستفادة من نتائج البحث العلمي بما يخدم قضايا التنمية .

ما التصور التربوي المقترح لتفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة؟

اسم التصور: تصور تربوي مقترح لتفعيل دور الجامعات لتحقيق رؤية التنمية المستدامة.

تعريف التصور:مجموعة من الإجراءات والخطوات والإرشادات، تقدم للقادة التربويين في التعليم العالي للجامعات لتفعيل دورهم في توظيف رؤية التنمية المستدامة لتطوير العمل في الجامعات بما يتؤام وأهداف الإستراتيجية المنشودة من التنمية المستدامة.

رؤية التصور: الريادة والتميز في العمل الجامعي من خلال التطور المستمر وبما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة في ظل العصر الراهن والمستقبل.

رسالة التصور: تطوير نظام تنموي يشمل العمل الأكاديمي والبحثي والمجتمعي والاقتصادي والثقافي والتقني في الجامعات عماده "التميز" بحيث يعتمد على قيادة تربوية حكيمة فاعلة في استثمار البيئة الجامعية لتكون بيئة حاضنة للمؤهلات والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على تفعيل رؤية التنمية المستدامة استناداً إلى معايير عالمية وقيم اجتماعية وروح تنافسية عالية، مما يسهم في تقدم العمل الجامعي وبما يتؤام مع رؤية التنمية المستدامة الحديثة الشاملة لجميع المجالات والقطاعات.

حدود التصور: يشمل هذا التصور مجموعة من الإجراءات والعمليات(وهي مجموعة من الأنشطة يؤدي تنفيذها والعمل بها إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات محددة وهادفة بالاعتماد على تسلسل واضح)، يقوم بها القادة التربويين في الجامعات لتحقيق الأهداف العامة لوزارة التربية والتعليم العالي ومن خلال إتباع منهجية وإستراتيجية لتنفيذ رؤية التنمية المستدامة على كافة عناصر المنظومة التعليمية.

المبادئ الرئيسية للتصور التربوي المقترح:

1. ارتكاز فلسفة تصور تفعيل دور الجامعات في حقيق التنمية المستدامة على مبادئ الحضارة العربية الإسلامية، والتجربة في الجامعات على الصعيد المحلي الدولي والعالمي في حسن استثمار البيئة الجامعية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

أن تستجيب كافة الموارد البشرية في الجامعات لكل من الحاجات الراهنة والمستقبلية وأن يرتبط كلاً منهم برسالة ورؤية التنمية المستدامة الشاملة لجميع التخصصات الجامعية.

أن يتمكن جميع الطلبة من الحصول على فرص متساوية من الخدمات التربوية، بما في ذلك أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العصرية.

أن يُقدم قسم الإعلام الرقمي النوعي أفضل الأساليب التربوية والتعليمية التي تمكن الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية من إتقان كفايات التعلم وفقاً لمؤشرات أدائية تستند إلى معايير متضمنة في النتاجات التربوية التعليمية في تحقيق رؤية التنمية المستدامة.

القيام بدمج الرؤية والرسالة على نحو راسخ ومحكم، وتطبقها في تطوير السياسات وصنع القرارات بحيث توجهان جميع مستويات التخطيط التربوي على مستوى كافة عناصر المنظومة التعليمية في البيئة الجامعية.

الفئات المستفيدة من التصور: يتوقع أن يستفيد من هذا التصور صانعو القرار في العمل الأكاديمي في الجامعات والعاملين في جميع الأقسام الجامعية، كما يؤمل أن يستفيد منه أيضاً أعضاء الهيئة التدريسية في تنمية قدراتهم على

توظيف وسائل وأدوات التنمية المستدامة عبر الإجراءات المتخذة في القيادة الصفية وتحسين مهاراتهم في التعامل مع الطلبة وتطوير ذواتهم بما يحقق الأهداف التربوية المرجوة في التمكن من التنمية المستدامة، كما يؤمل آن يستفيد منه الطلبة الجامعيين والمجتمع المحلي والدولي والعالمي لكون البيئة الجامعية هي البيئة الراعية والحاضنة للكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ذوي الكفاءة والمهارة في كافة القطاعات والمجالات.

كيف يستخدم هذا التصور: استخدام هذا التصور واضح وبسيط وهو يوضح الهدف العام، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتسلسلة بطريقة تتابعية ومنظمة تضمن تحقيق الأهداف العامة لكل مجال، إضافة إلى مجموعة من الوسائل أو الأدوات التي تسهل وتعين على تنفيذ الإجراءات المتبعة. وعند الانتهاء من تنفيذ الإجراءات لابّد من عملية التقييم لما تم انجازه ومستوى الانجاز والتقدم الذي أحرزه المستخدم للتصور، لذا فإن هذا التصور يقدم أدوات التقويم المناسبة التي تساعد المختصين في تحديد مستوى وتقييم الأداء وتحديد جوانب التقدم لتعزيزها وجوانب القصور لمعالجتها.

أهداف التصور:

- تحديد الاحتياجات التدريبية لكادر العملية الأكاديمية بما يخص تطوير العمل الأكاديمي وفقاً لرؤية التنمية المستدامة.
- تطوير جهاز الاتصال والتواصل في الجامعات.
- تعرف القوة الكامنة في الأداء وتعزيزها.
- تعرف نقاط الضعف في الأداء ومعالجتها.
- نشر الثقافة التكنولوجية لوسائل الإعلام الرقمي في العمل الأكاديمي داخل البيئة الجامعات.

الطريقة والإجراءات:

القيادة الإدارية السليمة فإذا كنت قائداً تربوياً في الحرم الجامعي، عليك بجملة إجراءات أساسية منها: القيام بجولة داخل جميع الأقسام في الجامعات، والمجتمع المحلي.

التعرف إلى العاملين في كافة القطاعات والأساتذة الجامعيين من خلال الرجوع إلى السجلات والتعرف على الطاقم الإداري في الجامعات. سجل ودون كل الملاحظات التي تمت مشاهدتها، صنفها ورتبها من أجل التحسين والتطوير.

بعد التعرف إلى العاملين في الأقسام والأساتذة الجامعيين. اعقد اجتماعاً أولياً، هدفه الاتصال والتواصل والتعرف على شخصيات جميع العاملين في الأقسام والأساتذة في الجامعات. كن حريصاً في هذا الاجتماع من أبداء أية ملحوظات سلبية عن الوضع القائم إن وجدت أجعله لقاءً من أجل التعارف فقط، حاول الابتعاد عن لغة الأنا، أنصت لكل متحدث واهتم لحديثه ليشعر بالثقة وبأنه موضع اهتمام، أظهر قوة الشخصية وّزن تصرفاتك.

- حدد الجوانب الايجابية والسلبية في أجهزة الأقسام الجامعية: صنف العمل في أجهزة الأقسام في الجامعات إلى مجالات، مثلاً: متابعة المنهاج، ومتابعة الجوانب المالية. ومتابعة جانب الجامعة المجتمعية المنتجة، ثم حدد الجوانب الايجابية في كل مجال والجوانب السلبية وصنف كل منها حسب الأولويات.

أعقد اجتماعاً ثانياً: في هذا الاجتماع تظهر شخصية القائد الإداري التربوي وتكون واضحة بالنسبة للعاملين في أجهزة الأقسام الجامعية (الكادر التعليمي)، أبدأ من حيث الأولوية التي تم تحديدها وتجنب البدء بالجوانب السلبية، ناقش كل الجوانب التي تم إعدادها في محضر الاجتماع. خذ الاقتراحات من العاملين في كافة الأجهزة والأقسام في الجامعة، وخصوصاً الكادر التعليمي في الميدان التربوي في الجامعات. وكن مستمعاً.

نفذ المهام الإدارية والفنية (الإشرافية)، من خلال تقييم أداء العاملين بشكل مستمر طوال العام الدراسي، والهدف منه معرفة جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف لمتابعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتقويمها، أما من خلال برامج تدريب أو ورش عمل.

عقد دورات تدريبية تأهيله بشكل مستمر لجميع الأعضاء في المنظومة الجامعية وذلك لمواكبة المستحدثات المستجدة لتحقيق رؤية التنمية المستدامة.

تفعيل البحث العلمي وذلك من خلال استقطاب الباحثين من كافة المجالات بهدف تنظيم وعقد ندوات ومؤتمرات بشكل مستمر تختص بالتطوير وحل القضايا والمشكلات في كافة التخصصات والميادين لمواكبة المستحدثات في كافة القطاعات والمجالات.

توفير بنية تحتية في الجامعات توظف كافة الوسائل الرقمية بما يخدم العمل الأكاديمي في تحقيق رؤية التنمية المستدامة.

إدخال مقررات دراسية لمساق التنمية المستدامة وبحيث تكون ضمن الخطة الدراسية للطلبة تندرج تحت متطلبات الجامعة الإجبارية.

عرض المدونة الأخلاقية (باستخدام كافة الوسائل الإعلامية كالإعلام الرقمي والورقي واللوحات والبوسترات) على الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعات ووضع حقوقهم وواجباتهم تجاه تنفيذ رؤية التنمية المستدامة.

غرس مبدأ التطوير الذاتي في كل فرد يعمل داخل المنظومة الجامعية.

العمل ضمن روح الفريق عبر المجموعات وكافة الأقسام الجامعية.

تفعيل إدارة التميز في تحقيق رؤية التنمية المستدامة التي تدعو إلى المنافسة الشريفة بين الجامعات المحلية والدولية والعالمية.

المرونة في قيادة وإدارة العمل داخل الحرم الجامعي والإطراف ذو العلاقة التشاركية من المجتمع الخارجي مع البيئة الجامعية.

- بناء قاعدة معرفية يسهل من خلالها إدارة المعرفة من حيث إنتاج وتبادل المعارف والتجارب مع الجامعات الأخرى على الصعيد المحلي والدولي والعالمي.
- توفير قاعدة من الانترنت تضمن تقديم خدمات مجانية وبدقة عالية من حيث السرعة .
- حسن الاستثمار في إدارة الوقت لتحقيق أهداف رؤية التنمية المستدامة وذلك من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين في الجامعات لإتقان مهارة إدارة الوقت.
- تطوير التعليم بما يتؤام وبوتقة الثورة الرابعة بحيث يكون هناك موائمة بين الجانب النظري والتطبيقي(العملي).
- اعتماد التعليم المدمج الذي يجمع بين التعليم عن بعد والتعليم الوجاهي في سير العملية التعليمية تبعاً لمنظومة القيادة الجامعية.
- توفير بنية تحتية تخدم تحقيق رؤى وأفكار ومبادئ وأسس التنمية المستدامة داخل البيئة الجامعية.
- أتمتة الأنشطة الأساسية في العملية التعليمية وفي جميع المهام التي تنفذ داخل البيئة الجامعية.
- تبني ثقافة تنظيمية تدعو إلى الاهتمام برأس المال الفكري وتحفزهم على الإبداع والابتكار والتجديد والتغير المستمر وفق مبادئ وأسس ورؤية التنمية المستدامة.
- محو أمية الذكاء الاصطناعي وذلك من خلال التدريب الاثرائي لكافة أعضاء المنظومة العاملة والمنتسبة إلى البيئة الجامعية.
- استخدام ثقافة المعلومات في إدارة الأعمال الجامعية كشبة الانترنت وبرامج الذكاء الاصطناعي وكافة وسائل الإعلام الرقمي للارتقاء بدور الجامعات في تحقيق رؤية التنمية المستدامة، ومن تلك الوسائل (الصحف الإلكترونية، والتلفزيون الآلي والأرضي الرقمي، وتلفزيون الإنترنت، ومنتديات الحوار والمدونات المختلفة، والمواقع الشخصية ومواقع الشركات والمؤسسات، ومواقع الشبكات الاجتماعية وشبكات المجتمع الافتراضية،

والإذاعات الرقمية، والمجموعات البريدية والهواتف النقالة التي تبث الإذاعات الرقمية، والبث التلفزيوني التفاعلي، والتجارة بالأسهم، والخرائط الرقمية، ومجموعات الرسائل النصية والوسائط المتعددة).

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1. توجيه القادة وصانعوا القرار في التعليم العالي في الجامعات لتبني التصور المقترح .
2. تفعيل الشراكة بين المؤسسات المجتمعية وميدان التعليم العالي في الجامعات، بحيث يكون هناك نوع من التنسيق والتكامل والتعاون بين قادة التعليم وقادة القطاعات التنموية المختلفة التي تمثل كافة القطاعات الحياتية بحيث تقدم الجامعات الخطط والمضمون والمحتوى والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة التي تخدم كافة متطلبات القطاعات المجتمعية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي والعالمي وذلك عبر تقديم الوسائل والأساليب التنموية المستدامة.
3. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والتطويرية حول تفعيل دور الجامعات في تحقيق رؤية التنمية المستدامة ووفقاً لمناهج بحثية مختلفة.

المصادر والمراجع:

الإبراهيمي، نادية (2013)*دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)*،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس صطيف. الجزائر

بوسعد، زكية (2018)، استراتيجية *التمكين ودورها في تنمية رأس المال الفكري لتعزيز التنمية المستدامة- دراسة حالة الجامعات الجزائرية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة –الجزائر.

جمال الدين، نادية (2006) *التعليم وتنمية رأس المال الاجتماعي كضرورة لثقافة التغيير*، ورقة مقدمة إلى ندوة التربية وثقافة التغيير7 ، القاهرة.

حمدان، خولة حسين (2018)، برنامج تدقيق مقترح لتحقيق تنمية مستدامة، *مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية والهندسية*، 26 (2)، 117 - 123.

ردمان، محمد (2021). *تطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة*. اطروحة دكتوراة. جامعة بنها. مصر. بنها.

ريده، ديب و مهنا ، سليمان(2009)، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، دمشق، سوريا، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية،25*(1)،17-39.

الزعبي، عامر، وعنزي، فواز عويد و الصالح، عامر علي(2009)، التنمية الشاملة : المفهوم والمكونات والقياس"، مصر، حوليات آداب عين شمس ، 37 (2)، 104-109

الساكني، سهام جواد (2018) التنمية المهنية لمعلمي التربية الفنية في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، *مجلة الآداب*، مصر125(2)، 117-125.

الطراونة، علي و ابو حميدان، عفت (2020). دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية. 8*. 241-263.

عبد القادر، حسين (2014)، استغلال رأس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال،*مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 5 (2)، 133-163

عزي، الأخضر وإبراهيمي، نادية (2016)، *دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)*. المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي. الجزائر.

علاونة، وسماره (2021). دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها. *مجلة ألفا للدراسات الإنسانية والعلمية.2. (2)*. 7-26.

عليوي، معاذ والزيود، أسماء وأبو عياش، مها (2022). دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في فلسطين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية. 2(6)*. 246- 222.

التحديات في دمج الاستدامة بإدارة المخاطر

د. دلال محمد غازي حمدان

الملخص

هدف هذا البحث للتعرف على التحديات في دمج الاستدامة بإدارة المخاطر وكيف يمكن للقضايا البيئية والاجتماعية أن تؤثر على المنظمات على مستوى وجودها وحياتها في بيئة العمل، والتعرف إلى المخاطر الحالية التي تؤثر في بيئة الأعمال، حيث استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي تتمثل جزئيًا في قراءة وتحديد المخاطر بشكل منهجي وإدارتها استراتيجيًا على مستوى المنظمة، وينطوي البحث في هذا المجال على مرحلة مبكرة من التخطيط والتحليل الشامل للمخاطر، وقد تم التطرق إلى المخاطر التالية (قيمة العلامة التجارية وتغير التشريعات والقوانين والدعاوى القضائية واضطرابات سلسلة التوريد)، والتي ترتبط بشكل مباشر بقضايا الاستدامة. ويستقصي هذا البحث، الوضع الحالي لدمج وجهة نظر استراتيجية للاستدامة في عمليات إدارة المخاطر وأدوات الدعم ذات الصلة. وجاءت النتائج بأن المخاطر الاستدامية لم يتم تحديدها وإدارتها بوعي في بعض المنظمات. وأنه يجب تطوير المنتج عمليًا من أجل أن تكون المنظمة تنافسية على المدى الطويل. واستنادًا إلى النتائج، بينت هذه الدراسة تحليلًا شاملًا للتحديات التي تواجه دمج الاستدامة، وهي تشكل أساسًا للبحوث المستقبلية. وتقترح الباحثة خطوات رئيسة لتعزيز فهم وأساليب إدارة مخاطر الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الاستدامة، التنمية المستدامة للمنتجات، استراتيجية التنمية المستدامة.

Abstract

Challenges In Integrating Sustainability With Risk Management

The aim of this research is to identify the challenges in integrating sustainability with risk management, and how environmental and social issues can affect organizations at the level of their existence and life in the work environment, and to identify the current risks that affect the business environment, where the researcher used the inductive approach, partly represented in reading and identifying risks in a way Systematic and strategic management

at the organization level. Research in this field involves an early stage of planning and comprehensive analysis of risks. The following risks (brand value, changing legislation and laws, lawsuits and supply chain disruptions), which are directly related to sustainability issues, have been addressed. This paper investigates the current status of incorporating a strategic view of sustainability into risk management processes and related support tools. The results were that sustainability risks were not identified and managed consciously in some organizations. and that the product must be practically developed in order for the organization to be competitive in the long run. Based on the findings, this study presents a comprehensive analysis of the challenges of integrating sustainability, and forms the basis for future research. The researcher suggests major steps to enhance the understanding and methods of managing sustainability risks.

Keywords: **Risk Management, Sustainability, Sustainable Development Of Products, Sustainable Development Strategy**.

المُقدمة

يتطلب تحول المجتمع نحو الاستدامة تحولا في الشركات ومنتجاتها وخدماتها. فيما يتعلق بابتكار المنتجات ، هناك العديد من الآليات لتسهيل حدوث هذا التحول ، مثل وضع العلامات البيئية ، وأنظمة الإدارة البيئية (مثل ISO 14001) ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ، ومسؤولية المنتج الممتدة بالإضافة إلى إرشادات للاستدامة الاجتماعية (على سبيل المثال ISO 26000). ومع ذلك، فإنه لا يوجد اهتمام مجتمعي بدفع الشركات لتطوير منتجات أكثر استدامة. (Hallstedt, 2017)

بدأ العديد من مديري الشركات في الاعتراف بحالة الأعمال من أجل الاستدامة وتشير الدراسات التجريبية إلى التأثير الإيجابي لابتكار المنتجات المستدامة على الأداء العام للشركة، وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات كبيرة يجب التغلب عليها، بما في ذلك عدم التوازن بين الربحية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وعدم وجود فهم مشترك لما تعنيه الاستدامة، فضلاً عن عدم كفاية الإرشادات والأدوات حول كيفية ترجمة الالتزام الاستراتيجي إلى عمل يومي. (النجار، 2019)

تمت الإشارة إلى إدارة مخاطر أكثر فاعلية، والتي تقلل من التهديدات وتقوم باستغلال الفرص، والتي تعد شرطًا أساسيًا للقدرة التنافسية والنجاح على المدى الطويل ، كمجال رئيسي للبحث للتغلب على بعض التحديات، في الواقع ، 8 من بين أكبر 10 مخاطر تجارية اليوم مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بقضايا الاستدامة، ومن هذه المخاطر الرئيسية هي طلبات العملاء والمستهلكين، والتشريعات البيئية والاجتماعية، والتأثيرات على السمعة، والقدرة على جذب أفضل أصحاب المهارات من موظفين

وعاملين والاحتفاظ بهم، وتحفيز الموظفين (بانسال وروث، 2000؛ دانجليكو وبوجاري، 2010؛ نيفيل وآخرون، 2006).

يسلط تقرير المخاطر الأخير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء أيضًا على أهمية وترابط المخاطر الاجتماعية والبيئية والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاقتصادية في تصميم المنتج، غالبًا ما يتم اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار المواد على سبيل المثال في المراحل المبكرة من تطوير المنتج، والتي لها تأثير حاسم على الأجزاء الأخرى من عمر المنتج. إذا كانت الخصائص الفريدة المرغوبة تعتمد على التراكيب المادية التي قد تصبح حرجة، فهذا يعني وجود مخاطر تجارية للشركة المصنعة. (معوض، 2020)

يؤدي التوافر المحدود ، مثلًا، إلى زيادة أسعار المواد وتواجه الآثار البيئية العالية للمواد قيودًا تشريعية أو لها آثار سلبية على ICED17.

العواقب من منظور السوق. بالنسبة للشركات فإن هذه المخاطر تهدد الربحية، فيتم تعريف هذا الوضع على أنه 'مخاطر الأعمال البيئية'. ومع ذلك، فإن البحث حول جوانب الاستدامة في إدارة المخاطر لا يزال في مرحلة مبكرة. (السعدي، 2019)

مشكلة البحث:

من أجل التمكن من تطوير الأطر الحالية وتطوير أدوات فعالة لدعم القرار والتي يلاحظ عدم استخدامها من قبل مديري الشركات، يتعين أولاً فهم وتحديد فجوات البحث الحالية والخصائص المميزة لمخاطر الاستدامة، وهذا ما يسعى البحث لتمكينه.

عدم القيام بتحليل الأعمال بأسلوب يعتمد على فن استخدام مخاطر الاستدامة، سواء على المستوى المفاهيمي أو فيما يتعلق بالتكامل في عمليات إدارة المخاطر وأدوات الدعم، والتي يقل استخدامها بين الشركات، عدم وجود أو إتباع الشركات إلى تحديد الشروط المسبقة والتحديات لإدارة مخاطر الاستدامة.

ومن هنا تظهر إشكالية هذا البحث ما هي التحديات في دمج الاستدامة بإدارة المخاطر ؟

ومن هذا التساؤل تتفرع أسئلة البحث التالية :-

س 1: ما هو الوضع الحالي لإدارة مخاطر الاستدامة على مستوى المؤسسة الاستراتيجي ومستوى المنتج التشغيلي؟

سؤال 2: ما هي الثغرات والتحديات البحثية الرئيسة لدمج منظور الاستدامة في إدارة المخاطر؟

من خلال معالجة هذه الأسئلة، تتمثل المساهمة الرئيسية لهذا البحث في نظرة عامة شاملة وتحليل للوضع الحالي والتحديات التي ترجع جزئيًا إلى الخصائص الكامنة في مخاطر الاستدامة وجزئيًا بسبب فجوات البحث ونقص المعرفة، وكذلك وتوجيه البحوث المستقبلية بناءً على النتائج.

أهداف البحث :

يهدف البحث لمعرفة ما يلي :

1) معرفة إدارة المخاطر والمفاهيم المرتبطة به.
2) معرفة مخاطر الاستدامة والمفاهيم المرتبطة به .
3) معرفة التنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة بها .
4) معرفة مفهوم مستوى المؤسسة الاستراتيجي.
5) معرفة مفهوم مستوى المنتج التشغيلي.
6) معرفة التحديات الرئيسة لدمج منظور الاستدامة في إدارة المخاطر.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية لهذا البحث تكمن في معرفة كيفية القيام بتحليل الأعمال بأسلوب يعتمد على فن استخدام مخاطر الاستدامة على المستوى المفاهيمي أو فيما يتعلق بالتكامل في عمليات إدارة المخاطر وأدوات الدعم، ومعرفة وتحديد الشروط المسبقة والتحديات لإدارة مخاطر الاستدامة.

.الأهمية العملية لهذا البحث تكمن في أن الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع حديثة وقليلة، وبالتالي يمكن لهذا البحث مساعدة أصحاب القرار "من خلال ما تتوصل له من النتائج والتوصيات " في اتخاذ قرارات تساهم في تحليل الأعمال بأسلوب يعتمد على فن استخدام مخاطر الاستدامة، ومن ثم إزالة أو تجاوز العقبات في دمج الاستدامة بإدارة المخاطر.

منهجية البحث :

على الرغم من وجود الكثير من الأبحاث حول إدارة المخاطر والاتجاهات العامة وأحدث التطورات، إلا أن القليل جدًا من الاهتمام تم تركيزه على جوانب الاستدامة في إدارة المخاطر فيما يتعلق بالأعمال وتطوير المنتجات. لهذا السبب، تم اتباع نهج استكشافي استقرائي، وقد استخدم هذا المنهج لملاءمته أغراض الدراسة (Karlsson وآخرون، 2009). تم إجراء مراجعة للمكتبة لرصد الحالة الحالية والتحديات المفاهيمية، وكذلك الفجوات في البحث. تم تكملة ذلك بإجراء مقابلات شبه منظمة مع أربعة مديري مخاطر، المسؤولين عن عمليات إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة أو إدارة مخاطر المنتج في شركتي تصنيع الأدوية في الأردن– عمان (الأردنية السويدية للمنتجات الطبية وشركة دار الدواء). ركزت الأسئلة على المجالات التالية: عمليات إدارة المخاطر الحالية والروابط بينها، وأدوات الدعم، والفوائد المتوقعة والتحديات لإدارة المخاطر بشكل عام ولدمج الاستدامة بشكل خاص. نظرًا لأن مصادر متنوعة تؤثر في تخصص إدارة المخاطر، لم يتم تقييد مراجعة المكتبة للمجلات والمؤتمرات فحسب، بل شملت أيضًا تقارير الشركات والمنظمات الاهتمامية وشركات الاستشارات، وكتب إدارة المخاطر المؤثرة، ومعايير ISO ذات الصلة (31000 و 14000 وسلسلة 9000). تم أيضًا

استخدام تقنية "الرُمَي" ليتم مراعاة النشرات التي تكون ذات صلة لكنها ليست ضمن مجال إدارة مخاطر الاستدامة بالضبط. تم استخدام قواعد بيانات Web of Science و Scopus. تضمنت مكونات سلاسل البحث الكلمات الرئيسية والمرادفات لإدارة المخاطر والاستدامة وتطوير المنتجات. تم تنفيذ عملية اختيار وتحليل المصادر، باتباع توجيهات Blessing و Chakrabarti (2009) و Karlsson وآخرون (2009): بالنسبة للمصادر الأكاديمية، بدأت عملية الاختيار بقراءة العنوان، ومن ثم، اعتمادًا على درجة الصلة، تم قراءة الملخص والمقدمة والاستنتاجات، والنتائج، وأخيرًا الخلفية والأهداف والإعداد. من إجمالي عدد المقالات البالغ حوالي 120 مقالة، تم دراسة وتحليل حوالي 40 ورقة أكاديمية و 23 مصدر آخر بالكامل.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** تم اختيار إدارات شركتين من شركات الأدوية الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية لتمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، نظراً لما لهذه الإدارة من أهمية كبيرة على المستوى المحلي، كونها من الصناعات المهمة في المجتمع الأردني والتي تقدم خدماتها لكافة شرائح المجتمع، لذلك لا بد أن تسعى الاستدامة من خلال التحسين والتطوير لتحقيق التميز في تقديم خدماتها وبما يلبي حاجات المملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص والاقتصاد الأردني من خلال التصدير بشكل عام.
2. **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذا البحث خلال العام الدراسي 2022/ 2023.
3. **الحدود البشرية:** العاملين في جميع المستويات الإدارية العليا والوسطى في شركتين من شركات الأدوية الأردنية ضمن المسميات الوظيفية التالية، رئيس قسم – مدير.
4. **الحدود العلمية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المتعلقة بالإستدامة وبإدارة المخاطر، من خلال الكتب المتاحة وشبكة الانترنت والمكتبات والدراسات السابقة والدوريات، وكل ما يتعلق بالنواحي العلمية وكذلك العملية والتي تخدم مسار هذا البحث.

مصطلحات البحث:

التنمية المستدامة Development Sustainable

يعرفها محمود بأنها "عملية تنموية شاملة تقوم على التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل يعزز من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الانسان وتطلعاته لتغيير ممارسات

المنظمات في استهلاك الموارد الطبيعية واستخدام مهارات التفكير العليا لحل ومواجهة المشكلات". (محمود، 2018: 199).

وتعرفها الباحثة اجرائيًا بأنها الاستثمار الفعال للموارد المتوفرة للمنظمة لضمان توفير احتياجات الحاضر دون إهمال حقوق المستقبل في هذه الموارد، بما يضمن السلامة وتقليل المخاطر والبقاء الاقتصادي والمجتمع العادل للأجيال الحاضرة والقادمة.

الخطر Risk:

هو الالتزام الذي يحمل في طياته الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع او الضرر حيث يكون إما تدهور لاو خسارة ، كما أنه منظومة إدارية متكاملة تهدف إلى الحد من المخاطر التي تشكل تهديدًا حقيقيًا على سير عمل المنظمات (صلاح، 2021).

قانونيًا:

هي التعامل مع احتمالية وقع حوادث في المستقبل أو حلول أجل غير محدد خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه، كما أنها عملية تخطيط وتنظيم أنشطة الشركة بهدف التقليل من تأثير الخطر على تحقيق أهداف المنظمة، بالإضافة إلى أنها أسلوب التعامل مع الأخطار الناتجة عن فشل تخطيط الأشخاص أو العمليات أو الأنظمة او الاحتيال الداخلي أو الخارجي (الشريف، 2020: 18).

ماليًا:

تعرف إدارة المخاطر من المنظور المالي أنها إمكانية التعامل مع حدوث الانحرافات في المستقبل، التي يؤدي إلى اختلاف النواتج المرجوة عما هو متوقع، وتوظيف المهارات في التعامل مع حالة عدم التأكد من الخلل المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظواهر الطبيعية في الماضي من تقييم ذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بالأعمال وفق التعليمات والمنهجيات المعتمدة للوصول إلى تحديد مستوى المخاطر وأساليب معالجتها وإدارتها، ومراقبة جميع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية ذات العلاقة بأعمال وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المالية ومراقبة مدى امتثال الوحدات التنظيمية وإعداد السياسات المتكاملة والمتجانسة

لإدارة الاستمرارية في العمل ومتابعة الخطط والتطبيق والفحص والتطوير والتحسين والتوعية والتدريب (الخوالدة، 2022).

وتعرفها الباحثة على أنها العملية التي يتم بموجبها يتم حصر كافة المخاطر والتهديدات التي تواجه المنظمة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف وقع الخطر والتقليل من آثاره وإلى وضع إجراءات وحلول قابلة للتحقيق في ضوء الإمكانات المتاحة، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها، ومستوى الفائدة العائدة من تحقيق المراد. كما أنها تشمل عملية تصحيح للسياسات والإجراءات التي سمحت بوقوع تلك المخاطر.

الإطار النظري

المقدمة

يتطلب تحول المجتمع نحو الاستدامة تحولا في الشركات ومنتجاتها وخدماتها. فيما يتعلق بابتكار المنتجات ، هناك العديد من الآليات لتسهيل حدوث هذا التحول ، مثل وضع العلامات البيئية ، وأنظمة الإدارة البيئية (مثل ISO 14001) ، والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ، ومسؤولية المنتج الممتدة بالإضافة إلى إرشادات للاستدامة الاجتماعية (على سبيل المثال ISO 26000) (Hallstedt et al.، 2013). ومع ذلك ، لا يوجد فقط اهتمام مجتمعي بدفع الشركات لتطوير منتجات أكثر استدامة. بدأ العديد من قادة الشركات في الاعتراف بحالة الأعمال من أجل الاستدامة (Willard، 2012) وتشير الدراسات التجريبية إلى التأثير الإيجابي لابتكار المنتجات المستدامة على الأداء العام للشركة (Chen et al.، 2006 ؛ Küçükoğlu and Pınar، 2015). في الوقت نفسه ، لا تزال هناك تحديات كبيرة يجب التغلب عليها ، بما في ذلك عدم التوازن بين الربحية قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، وعدم وجود فهم مشترك لما تعنيه الاستدامة ، فضلاً عن عدم كفاية الإرشادات والأدوات حول كيفية ترجمة الالتزام الاستراتيجي إلى عمل يومي (Høgevold et al.، 2014؛ Schulte and Hallstedt، 2017). تمت الإشارة إلى إدارة مخاطر أكثر فاعلية ، والتي تخفف التهديدات وتستغل الفرص ، والتي تعد شرطًا أساسيًا للقدرة التنافسية والنجاح على المدى الطويل ، كمجال رئيسي للبحث للتغلب على بعض التحديات (Zetterlund et al.، 2016). في الواقع ، 8 من بين أكبر 10 مخاطر تجارية اليوم مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بقضايا الاستدامة ، الجدول 1. بعض

هذه المخاطر الرئيسية هي طلبات العملاء والمستهلكين ، والتشريعات البيئية والاجتماعية ، والتأثيرات على السمعة ، والقدرة على جذب أفضل المواهب والاحتفاظ بها ، وتحفيز الموظفين (بانسال وروث ، 2000 ؛ دانجليكو وبوجاري ، 2010 ؛ نيفيل وآخرون ، 2006). يسلط تقرير المخاطر الأخير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء أيضًا على أهمية وترابط المخاطر الاجتماعية والبيئية والمخاطر الأخرى مثل المخاطر الاقتصادية (WEF، 2017). في تصميم المنتج ، غالبًا ما يتم اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار المواد على سبيل المثال في المراحل المبكرة من تطوير المنتج ، والتي لها تأثير حاسم على الأجزاء الأخرى من عمر المنتج. إذا كانت الخصائص الفريدة المرغوبة تعتمد على التراكيب المادية التي قد تصبح حرجة ، فهذا يعني وجود مخاطر تجارية للشركة المصنعة. يؤدي التوافر المحدود ، على سبيل المثال، إلى زيادة أسعار المواد وتواجه الآثار البيئية العالية للمواد قيودًا تشريعية أو لها آثار سلبية على ICED17 العواقب من منظور السوق. بالنسبة للشركة ، هذه مخاطرة تهدد الربحية. في Lloyd et al. (2012) ، يتم تعريف هذا الوضع على أنه 'مخاطر الأعمال البيئية'. ومع ذلك ، فإن البحث حول جوانب الاستدامة في إدارة المخاطر لا يزال في مرحلة مبكرة. من أجل التمكن من تطوير الأطر الحالية وتطوير أدوات فعالة لدعم القرار ، يتعين على المرء أولاً فهم وتحديد فجوات البحث الحالية والخصائص المميزة لمخاطر الاستدامة. الغرض من هذه الدراسة ، لذلك ، هو تحليل العمل الحالي على حالة من فن مخاطر الاستدامة ، سواء على المستوى المفاهيمي وفيما يتعلق بالتكامل في عمليات إدارة المخاطر وأدوات الدعم. وبالتالي ، يهدف هذا العمل إلى تحديد الشروط المسبقة والتحديات لإدارة مخاطر الاستدامة التي يمكن أن توجه البحوث المستقبلية. بناءً على النتائج ، تم اقتراح عدد من الخطوات الرئيسية للنهوض بمجال البحث هذا.

إدارة المخاطر في سياق تنظيمي

يمكن تعريف المخاطر على أنها تأثير عدم اليقين على الأهداف، بما في ذلك الفرص والتهديدات على حد سواء (ISO، 2009). توجد كل من عدم اليقين والأهداف على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية للشركة وترتبط بينهما، وهذا يتطلب عمليات وأدوات لإدارة المخاطر على جميع هذه المستويات، كما هو موضح في الشكل رقم 1. وبالتالي، فإن المخاطر في تطوير المنتجات لا يمكن إدارتها عزلة تامة عن المخاطر الاستراتيجية والتكتيكية والأهداف. على سبيل المثال، قد يحتاج المخاطر الكبيرة على مستوى تطوير المنتجات التشغيلي إلى الانتقال إلى المستويات التنظيمية العليا حيث قد تتطلب استجابات استراتيجية أو تكتيكية. بالمثل، يجب أن تُعتبر بعض الأهداف الاستراتيجية

والمخاطر في تطوير المنتجات. هذا ينطبق بشكل خاص على مخاطر الاستدامة. لهذا السبب، قررنا التركيز في البداية على دمج الاستدامة في إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة (ERM) على المستوى الاستراتيجي وإدارة مخاطر المنتج على المستوى التشغيلي. تتركز غايتنا أيضًا على الروابط الممكنة بين هذين الجانبين وكيفية ارتباطهما بالأهداف والغايات.

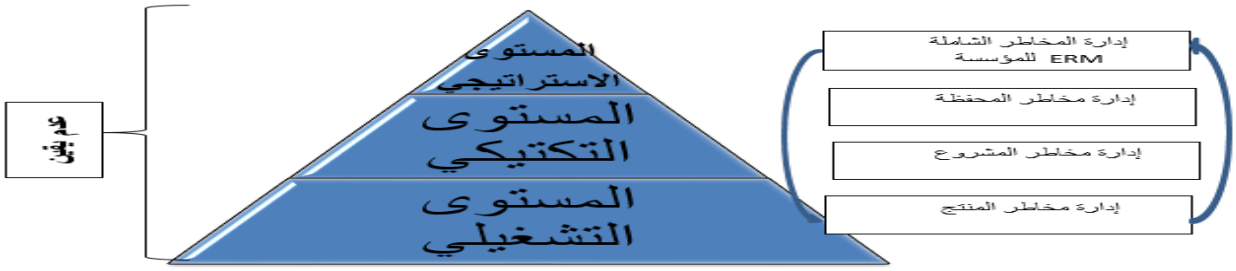

الشكل رقم 1: هناك أهداف تخضع لعدم اليقين على جميع مستويات المنظمة. وهذا يتطلب عمليات وأدوات مترابطة لإدارة المخاطر.

تطوير المنتجات المستدامة لتجنب المخاطر

يحتاج العديد من الحلول المتقدمة والمعقدة للمنتجات إلى الدعم في السوق لفترة طويلة، وتأتي الاعتمادات على حلول غير مستدامة مع مخاطر للشركة، مع تأثيرات محتملة على سمعة وصورة الشركة على المدى الطويل، وخطط الاستثمار، وضبط الجودة، والكفاءة. يهدف تطوير المنتجات المستدامة (وهنا يعنى أن تكون منظور الاستدامة الاستراتيجية متكاملة ومطبقة في المراحل المبكرة من عملية الابتكار للمنتج، بما في ذلك التفكير في دورة حياة المنتج) إلى دعم شركات تطوير المنتجات لتكون نشطة وتجنب المخاطر المذكورة. يلزم الجمع بين نهج التنبؤ ونهج العودة للوراء، والذي يتمتع بميزة تضمين جوانب اليوم مع جوانب المخاطر للحل المقترح من منظور المجتمع المستدام المستقبلي (Hallstedt، 2017). النظرة طويلة المدى لا تعتبر عادة في أدوات الدعم المستخدمة في فرق تطوير المنتجات، مما يجعل من الصعب اتخاذ إجراءات اليوم للقضايا التي قد تنشأ في وقت لاحق (Hallstedt وآخرون، 2013). في الوقت نفسه، يحتاج التطور نحو مجتمع مستدام إلى منظور

تخطيط طويل الأجل. ذكر لوزانو (2008) أن منظور الزمن الأطول مهم كبعد في فهم الاستدامة، لكنه لم يتم تغطيته بوضوح في معظم التمثيلات المستخدمة للأستدامة. تم تقديم إطار للتنمية المستدامة الاستراتيجية (FSSD) يستخدم العودة للوراء من مبادئ الاستدامة الأساسية (SPs) (Broman and Robèrt، 2017). من خلال تعريف واضح للحل المستدام من هذا القبيل، يمكن تحديد التوجيهات حول كيفية العمل نحو هذا الرؤية المستدامة بطريقة استراتيجية وخطوة بخطوة. هذا يختلف عن التصميم البيئي التقليدي، الذي يركز ببساطة على تقليل التأثير البيئي للمنتج أو الخدمة (Hallstedt et al.، 2013).

النتائج والنقاش

لا توجد تعريف متفق عليه بشكل عام لمخاطر الاستدامة ولاكيفية تحديدها. يعرف أندرسون (2006؛ في Palousis et al. 2008) هذه المخاطر على أنها المخاطر التي تنشأ عن قضايا البيئة أو العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، يبقى السؤال عن كيفية تعريف قضايا البيئة والعدالة الاجتماعية. يعرض Palousis et al. (2008) ست فئات لمخاطر الاستدامة، تتراوح بين (i) المخاطر الفعلية مثل اضطراب الأعمال بسبب الظروف الجوية المتطرفة؛ إلى (ii) المخاطر التنظيمية؛ (iii) المخاطر القضائية؛ (iv) المخاطر التنافسية؛ و (v) المخاطر السمعة؛ إلى (vi) مخاطر سلسلة التوريد.

4.1 **RQ1**: الحالة الحالية لدمج الاستدامة في إدارة المخاطر

4.1.1 إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة

أصبح من الواضح في المقابلات أن بعض مخاطر الاستدامة الأكثر وضوحًا تُعتبر بالفعل على نطاق واسع، مثل التغيير التشريعي والأحداث الجوية المتطرفة. ومع ذلك، فإن هذه المخاطر لا يتم تحديدها وإدارتها بشكل واع ومنهجي كمخاطر الاستدامة على هذا النحو. بدلاً من ذلك، يتم تحديد هذه المخاطر بشكل عرضي عند التحقيق في فئات المخاطر الأخرى. وبالتالي، فمن المرجح أن يتم تفويت مخاطر الاستدامة المهمة، مما يجعل الشركات عرضة للتهديدات وفائتة الفرص.

في الأدب، يتم التعرف بشكل متزايد على أهمية دمج منظور الاستدامة في إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة، وتم تقديم عدد من الاقتراحات لإطارات جديدة (Giannakis and Papadopoulos, 2016؛ Saardchom, 2013؛ Yilmaz and Flouris, 2010) ودمج الاستدامة في الإطارات

القائمة (Aon, 2007؛ Faris et al., 2013؛ Lam and Quinn, 2014؛ Pollard and Stephen, 2008). تستوعب الإطارات القائمة عمومًا مخاطر الاستدامة بشكل جيد على المستوى المفاهيمي، دون تغييرات كبيرة في هيكلها. بدلاً من ذلك، تضيف الاستدامة بعدًا إضافيًا إلى إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسة. على الرغم من أن الإطارات المقترحة متشابهة إلى حد كبير، إلا أن هناك أيضًا بعض العلامات المميزة الهامة. يرى Faris وآخرون (2013) أن المنظور الاستدامي يضيف إلى مجموعة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الأهداف التنظيمية. وعلى النقيض من ذلك، يؤكد Aon (2007) و Saardchom (2013) أن الاستدامة يجب أن تكون هدفًا منفصلاً. فيما يتعلق بالصلة بين المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية، يشير Lam and Quinn (2014) إلى أن تقارير لوحة القيادة يمكن أن تكون أداة قيمة. في حلقة ردود الفعل، ستتدفق معلومات المخاطر إلى الإدارة العليا والمجلس، الذين سيدرسون التداعيات ويتخذون القرارات، التي ستمر إلى وحدات العمل لاتخاذ إجراءات.

يؤكد Kytle and Ruggie (2005) أهمية إدارة علاقات أصحاب المصلحة، حيث يرون أنها مفتاح لإدارة المخاطر الاجتماعية. ومع ذلك، فإن حججهم صحيحة إلى حد كبير أيضًا بالنسبة لمخاطر البيئة. إدارة العلاقات تختلف عن مجرد إدارة أصحاب المصلحة، حيث يتعلق الأمر بـ "نشر المعلومات لأصحاب المصلحة، من خلال العلاقات العامة أو العلاقات المجتمعية، بالقرارات التي تم اتخاذها بالفعل دون استكمال حلقة التغذية الراجعة" (Kytle and Ruggie, 2005)، بينما تتطلب إدارة علاقات أصحاب المصلحة إغلاق الحلقة وإشراك أصحاب المصلحة بشكل فعلي. وهذا يعني أنه يتعامل مع أصحاب المصلحة، يستمع إليهم، ويشركهم في صنع القرارات أو إيجاد الحلول. ميزة إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى حد كبير هي أن المشاركة في كثير من الأحيان تكون متبادلة، مما يعني أنه إذا اختارت الشركة إشراك أصحاب المصلحة في بعض قرارات الشركة، فإن هؤلاء الأصحاب قد يشركون أيضًا الشركة في صنع قراراتهم، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتنظيم وحملات المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك. توفر هذه المشاركة المتبادلة أيضًا للشركة هوائيات تستقبل من خلالها إشارات المشكلات والتحديات الناشئة، بالإضافة إلى معلومات عن استجابات ممكنة في وقت مبكر. يجب ربط هذه الطموحات بإدارة المخاطر الاستراتيجية للشركة (Kytle and Ruggie, 2005).

أهمية دمج منظور الاستدامة في إدارة المخاطر

دمج الاستدامة في إدارة المخاطر هو عملية مهمة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تحقيق أهداف المؤسسات والشركات من ناحية، وبين الحفاظ على البيئة والمجتمع من ناحية أخرى. تُعنى الاستدامة بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ومن ناحية أخرى، تتعلق إدارة المخاطر بتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف والنجاح العام للمؤسسة.

هناك عدة أسباب لأهمية دمج الاستدامة في إدارة المخاطر: (Lam & Quinn, 2014)

1. تحسين الأداء المالي: تكون المؤسسات المستدامة عادةً أكثر جاذبية للمستثمرين والعملاء. بالتالي، يمكن أن يؤدي دمج العوامل المستدامة في إدارة المخاطر إلى تحسين الأداء المالي عبر زيادة الاستثمارات وزيادة قاعدة العملاء.

2. الامتثال للتشريعات واللوائح: تتطلب العديد من البلدان والقطاعات الالتزام بمعايير بيئية واجتماعية معينة. إذا لم تتبع المؤسسات هذه المعايير، قد تواجه عقوبات قانونية وتشوه سمعتها.

3. تقليل المخاطر المستقبلية: بدلاً من التركيز فقط على المخاطر التقليدية مثل المخاطر المالية والتشغيلية، يجب أيضًا أن تنظر المؤسسات إلى المخاطر المستقبلية المرتبطة بالتغيرات المناخية ونضوب الموارد وغيرها من التحديات المستدامة.

4. حماية السمعة وبناء العلامة التجارية: إذا كانت المؤسسة تعتمد على ممارسات غير مستدامة، فقد تتعرض للانتقادات والانتقادات من قبل الجمهور ووسائل الإعلام. وبالمقابل، يمكن أن يؤدي اتخاذ إجراءات مستدامة إلى بناء سمعة إيجابية وتعزيز العلامة التجارية.

5. تعزيز الابتكار وجذب المواهب: تهيئة بيئة مستدامة تشجع على الابتكار وتلتقط اهتمام المواهب المبدعة. قد تكون المؤسسات الملتزمة بالاستدامة أكثر جاذبية للموظفين المهرة.

6. تقليل التبعيات المالية للمخاطر: يمكن أن تقلل المؤسسات المستدامة من تبعيات المخاطر من خلال تحديد ومعالجة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية والتشريعات البيئية المتزايدة.

بشكل عام، يمكن أن يسهم دمج الاستدامة في إدارة المخاطر في تعزيز النجاح الشامل للمؤسسة على المدى الطويل من خلال تحقيق توازن بين الأهداف المالية والاجتماعية والبيئية.

4.1.2 إدارة مخاطر المنتج

قدمت Palousis وآخرون (2010، 2008) أكثر إطار شامل حتى الآن، يسمى تقييم مخاطر الاستدامة، والذي يعالج بشكل خاص تطوير المنتج. يستخدمون منظور الخط السفلي المتكامل (IBL) لتحديد مخاطر الاستدامة. على عكس الخط السفلي الثلاثي Elkington) (TBL)، (1997، حيث يُعتبر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بأنها أبعاد منفصلة ومتساوية الأهمية، في الخط السفلي المتكامل، تعتبر الجوانب الاجتماعية والبيئية وظائف للمجال الاقتصادي. يستند إطار تقييم مخاطر الاستدامة إلى هذا التفكير (Palousis وآخرون، 2010). ولذلك، فإن تحديد مخاطر الاستدامة مرتبط بخط سبب ونتيجة، يربط المجالات البيئية والاجتماعية بالمجال الاقتصادي. الحقيقة البسيطة أن المنتج يؤثر على البيئة أو الاجتماع في مراحل حياته المختلفة لا يعني تلقائيًا أن جميع هذه التأثيرات هي مخاطر استدامة. لكي يعتبر التأثير على الاستدامة مخاطر استدامة، يجب أن تتوفر ثلاثة شروط: أولاً، يجب أن يعتبر التأثير جزءًا من اتجاه غير مستدام؛ ثانيًا، يجب أن يتخذ الحكومة أو المجتمع العالمي إجراءً بشأن هذا الاتجاه؛ وثالثًا، يجب أن يكون لهذا الإجراء تأثير مباشر أو غير مباشر على تكلفة دورة حياة المنتج. على سبيل المثال، يعتبر التغير المناخي اتجاهًا غير مستدام وهناك عدة تنظيمات تؤثر في تكلفة دورة حياة المنتج ويمكن توقع تشديدها في المستقبل. يتم تحقيق هذه الاتجاهات التي تربط بين التأثيرات البيئية والآثار الاقتصادية بناءً على نفس منظور الوقت الذي يغطيه دورة حياة المنتج. تعتمد منهجية التقييم المقترحة من قبل Palousis وآخرون (2010) على مزيج من تقييم دورة الحياة (LCA) وتكلفة دورة الحياة المستندة إلى الأنشطة. يتم تقييم سلاسل السبب والنتيجة وتصورها كأشجار مخاطر الاستدامة. يمكن استخدام أشجار المخاطر ثم لصياغة تصريحات المخاطر، على سبيل المثال: تصحيح الأحماض بسبب انبعاثات النيتروجين، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات سياسية أكثر صرامة في قطاع الانبعاثات، مما يؤدي إلى فرض ضرائب على النيتروجين، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف في سلسلة التوريد والتوزيع. بعد تحديد بيانات المخاطر، يتم تطبيق تحليل كمي للمخاطر لحساب التأثير المحتمل لمخاطر الاستدامة على تكلفة دورة حياة المنتج عن طريق ضرب الاحتمال والعواقب. ينتج عن ذلك الناتج النهائي، تكلفة دورة الحياة المعدلة للاستدامة للمنتج، والتي يمكن استخدامها لتحسين التصميم من خلال استبدال المواد الحرجة لتقليل مخاطر الاستدامة أو اختيار بين بدائل التصميم المختلفة.

تم اقتراح عدة طرق لدمج الجوانب البيئية في تحليل المخاطر والأخطاء المحتملة (FMEA). ومع ذلك، فإن الطريقة المقترحة بواسطة Rozak وآخرين (2015) ضيقة جدًا في نطاقها، وتقتصر على مخاطر عدم الامتثال للتشريعات البيئية مع التركيز على فشل الآلات أو المعدات. ومع ذلك، هذا ليس سوى جزء صغير من الجوانب الاستدامة ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، استخدام التشريعات كنقطة الإشارة هو نهج سلبي جدًا وبحد أدنى. اقترح Lindahl (1999) نهجًا أكثر شمولًا يجب استخدامه في المراحل الأولى من تطوير المنتج، بما في ذلك الخطوات التالية: (i) تحديد مراحل دورة حياة المنتج أو العملية والأنشطة المتصلة بها؛ (ii) تحديد الجوانب البيئية، مثل الانبعاثات إلى الهواء والماء؛ (iii) ربط الآثار البيئية الناجمة عن كل جانب بيئي؛ (iv) تقييم الجوانب البيئية والآثار التي يجب أن تعتبر ذات أهمية، باستخدام الصورة العامة للجمهور والوثائق التحكمية والعواقب البيئية كمعيار؛ (v) إعداد قائمة بالإجراءات الموصى بها. يعتبر هذا النهج أكثر نظامية ويأخذ الحياة الكاملة في الاعتبار ويستفيد من مدخلات من مصادر متعددة، وليس فقط التشريعات. يتضمن هذا النهج بعض المزايا بما في ذلك وجود اختلافات أكبر بين المفاهيم المختلفة مقارنة بالاختلافات على مستوى المكونات التفصيلية. أيضًا، التغييرات التي يمكن أن تقلل من أنماط فشل البيئة أسهل في المراحل الأولى. ومع ذلك، لا يتضمن النهج منظورًا استراتيجيًا استدامة كاملاً ولا ينظر على الإطلاق إلى الجوانب الاجتماعية. كما أن الصلة بين أوضاع الفشل البيئي والقيمة أو الخسارة المالية غامضة. وقد تم انتقاد هذا النهج أيضًا لنطاقه المحدود في الفضاء والزمان (Lenzen et al.، 2003). وأخيرًا، لا يُعرف بوضوح كيف يمكن تحديد الجوانب والآثار بطريقة منهجية، حيث لا يوجد تعريف أساسي لذلك. اقترح Hallstedt وآخرون (2015) إكمال الطريقة بتقييم استدامة استراتيجي وتحليل صافي القيمة الحالية. قدم Herva وآخرون (2011) دراسة حالة تجمع بين بصمة البيئة (EF) وتقييم مخاطر البيئة (ERA) لاتخاذ قرارات في تصميم الأحذية للأطفال. نطاق ERA محدود جدًا إلى مخاطر الصحة نتيجة التعرض للمركبات الضارة. لا يشكل الارتباط بالآثار المحتملة على أهداف الشركة جزءًا من إما EF أو ERA، مما يجعل الاختيار بين بدائل التصميم في تطوير المنتج أمرًا صعبًا. في دراسة حديثة، اقترح Gargalo وآخرون (2016) إطارًا متعدد المستويات لتحليل الاستدامة التكنولوجية والاقتصادية والبيئية من خلال تقييم المخاطر يستخدم في مرحلة مبكرة من تطوير المنتج. قدم Anand وآخرون (2016) إطارًا لتقييم مخاطر الاستدامة للأنظمة الميكانيكية في مرحلة تصميم المفهوم. يستند على تحديد وتحليل ما يسمى معلمات تقييم مخاطر الاستدامة. يتم استخدام مؤشر تم تطويره حديثًا لتقييم بدائل التصميم المختلفة من منظور المخاطر.

4.2 RQ2: التحديات المتعلقة بدمج الاستدامة في إدارة المخاطر

استنادًا إلى الإجابات من المقابلات والمراجعة الأدبية، نؤكد أن هناك نوعين من التحديات لإدارة المخاطر بشكل فعال. أولاً، لدى مخاطر الاستدامة بعض الخصائص الأساسية التي تميزها عن المخاطر التقليدية والتي تعتبر الأسباب الجذرية للتحديات الرئيسية في دمجها في عمليات إدارة المخاطر، سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة أو المنتج. على غرار عدم اليقين التصادفي، لا يمكن حل هذه التحديات أو تقليلها، ولكن يمكن إدارتها بأفضل طريقة ممكنة. ثانيًا، هناك عدد من التحديات الناجمة عن الثغرات في البحث وعدم وجود المعرفة. مثل اليقين المعرفي، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال مزيد من الاستقصاءات والاختبارات والتعلم، على سبيل المثال، من خلال تطوير وتطبيق أدوات جديدة وتغييرات في العملية وما إلى ذلك. التحديات المحددة لا تنطبق حصريًا فقط على مخاطر الاستدامة؛ ومع ذلك، يجعل الجمع بينها الأمر صعبًا واحدة من أصعب جوانب الاستدامة للإدارة.

4.2.1 التحديات الناجمة عن خصائص مخاطر الاستدامة الأساسية

الديناميات الزمنية: تشتبه هذه التحديات في العديد من المخاطر الأخرى، فإن الارتباط بين المخاطر القصيرة والمدى الطويل للمستدامة غالبًا ما يكون غامضًا. ومع ذلك، يترتب على هذا الارتباط أهمية كبيرة: إذا كان عمر المنتج قصيرًا، فقد يكون الشركة عميانًا بشأن المخاطر الطويلة الأجل المهمة. وإذا كانت الفترة طويلة، فعلى الشركة تحديد المخاطر طويلة الأجل للخيارات الحالية. التحدي هو تحقيق توازن في النظرة الزمنية لإدارة المخاطر الاستدامة من أجل أن تكون مستدامة على المدى الطويل ومربحة على المدى القصير.

البعد النوعي: يستند مفهوم "الاستدامة" إلى الأخلاق والحكم القيمي، على سبيل المثال، لماذا يجب أن تهتم المجتمع بالاستدامة والأجيال المستقبلية. وهذا واضح أيضًا في تطوير المنتجات وإدارة المخاطر: على سبيل المثال، ما هو أكثر خطورة للاستدامة، انبعاث 50 كجم من الرصاص أم 1000 ساعة عمل للأطفال؟ بالإضافة إلى ذلك، هناك أبعاد للاستدامة لا يمكن التعبير عنها بشكل منطقي بشكل كمي دون تقليل، على سبيل المثال، القيمة الجمالية للمناظر الطبيعية. وبالتالي، لا يمكن اتخاذ قرارات منطقية أو موضوعية، ولا يمكن تحقيق تكامل تام للأثر الاستدامي. ما يعنيه هذا هو أنه يجب الجمع بين النهج الكمي والنوعي لإنشاء أفضل أساس ممكن لاتخاذ القرارات. ومع ذلك، من المهم أن نضع

في اعتبارنا أن القرار يشمل درجة من الحكم القيمي وقد يستند إلى حكم الخبراء بشأن مخاطر الاستدامة. التعامل مع هذا البعد النوعي يشكل تحديًا كبيرًا لكل من إدارة المخاطر وتطوير المنتجات المستدامة بشكل عام، خاصة في المراحل المتأخرة من تطوير المنتج حيث يكون متطلب البارامترات الكمية مرتفعًا.

عدم اليقين العميق: لا يمكن تقدير الاحتمالات أو العواقب للعديد من الأحداث المتعلقة بالاستدامة بأي دقة معقولة، مما يعني أن "الطرق الإحصائية والأدوات التقليدية غير مناسبة، حيث لا يمكن تبرير نماذج الدعم اللازمة بسهولة وتفتقد البيانات اللازمة" (Aven، 2013). وفي هذه الحالات، يكون التكميم بالأرقام مجرد مخاطرة، لأن الأرقام قد تخلق شعورًا كاذبًا بالتأكيد. بالإضافة إلى ذلك، لا تلتقط الأرقام الجوانب النوعية كما تمت مناقشتها أعلاه، مما يعني أن الجوانب الهامة قد يتم تجاهلها. التحدي الناتج عن ذلك هو أنه من الصعب التعبير عن مخاطر الاستدامة في أرقام وربطها بسمات أخرى مثل الربحية. وهذا، بدوره، يجعل من الصعب تحديد الأهداف الكمية واتخاذ استجابات المخاطر ورصد وقياس التقدم وفعالية الاستجابات. وكما أشار عدد من المقابلين، يمكن أن يؤدي صعوبة إدارة مخاطر الاستدامة إلى تجاهلها ببساطة أو إعطاء أهمية للمخاطر الأخرى أكثر ملموسية وقابلة للقياس. أقترح كوكس (2012) استعراض 10 أدوات يمكن أن تعزز فهم اليقين العميق واتخاذ القرارات عندما لا تكون الموديلات الصحيحة معروفة. تعتمد هذه الأدوات على استراتيجيتين، إما إيجاد قرارات قوية تعمل بشكل مقبول للعديد من النماذج، أو إدارة المخاطر التكيفية، مما يعني التعلم من خلال المحاكاة المصممة بشكل جيد والتحليل والخطأ. بالمثل، يقترح Pollard و Stephen (2008) إضافة "التكيف" كاستجابة مناسبة للمخاطر، مما يعني تقليل ضعف الشركة والاستعداد للمجهول. ومع ذلك، يشير Aven (2013) إلى أن تقييم المخاطر والتحليلات لا توجه ما يجب فعله، إنها مجرد أداة لإبلاغ صانع القرار. تعتمد التحليلات أيضًا على الافتراضات والمعرفة الأساسية بدرجة من اليقين وما إلى ذلك، ويجب أن تنظر في سياق أكبر. يشكل هذا أيضًا تحديًا بالنسبة لكيفية عرض النتائج بطريقة تعكس الافتراضات الأساسية ودرجة المعرفة واليقين (Aven، 2016). لذا، يرى Aven (2013) أنه "مطلوب استعراض وتقدير إداري يمكن أن يرى ما هو أبعد من المعايير التقنية الضيقة عند اتخاذ القرارات حول قبول المخاطر أو عدمها". يمكن أن تساعد معايير قبول المخاطر ولكن لا تستبدل الحكم الإداري واتخاذ القرار.

4.2.2 التحديات البحثية والإدارية

عدم وجود فهم واضح ومشترك لما يعنيه الاستدامة: يشير معظم الأعمال الموجودة إما إلى تعريف بروندتلاند (WCED، 1987)، أو الأبعاد الثلاثة للأداء (TBL)، أو تستخدم تصنيفًا تصنيفيًا نوعيًا نوعيًا لمخاطر الاستدامة. كما أنه لا يوجد فهم مشترك في الشركات، والذي يعد شرطًا أساسيًا للتواصل الفعال، وكذلك للقدرة على بناء القدرات وتحديد وتحديد مخاطر الاستدامة (Schulte و Hallstedt، 2017).

غياب النظرة الاستراتيجية: بالنسبة لإدارة المخاطر التكتيكية والاستراتيجية، يُلاحظ أهمية ربطها بالتخطيط الاستراتيجي (Aon، 2010؛ Arena et al.، 2010؛ Bromiley et al.، 2015؛ Farrell and Gallagher، 2015). ومع ذلك، في حين قد يكون هناك منظور استدامة للإستراتيجية، إلا أن المشكلة تكمن في عدم وجود منظور استراتيجي لمخاطر الاستدامة. على سبيل المثال، لن توفر النظرة فقط إلى تأثيرات LCC على المنتج أي توجيه استراتيجي طويل الأجل. ولذا، يلزم تعريف واضح لحالة مستقبلية للإستدامة الكاملة. قد يعزز العمل المنفذ من النهج العكسي للإنجاز (Backcasting) هذا المنظور (Hallstedt et al.، 2013).

المسؤوليات غير واضحة: يُشار إلى وجود مسؤول المخاطر الرئيسي (CRO) كعلامة تميز لنجاح إدارة المخاطر (Liebenberg and Hoyt، 2003؛ Yazid et al.، 2011). يعمل هذا بشكل جيد طالما تركز إدارة المخاطر بشكل رئيسي على المخاطر الداخلية والقابلة للتحكم. ومع ذلك، فإن مخاطر الاستدامة غالبًا ما تكون خارجية وبالتالي من الصعب تعيينها لأي وظيفة داخلية محددة. في الوقت نفسه، فإن قضايا الاستدامة معقدة ومتنوعة للغاية بحيث لا يمكن توقع أن يكون المدير التنفيذي أو مجلس الإدارة ملمًا بها وقادرًا على إدارتها (Pollard and Stephen، 2008).

التضارب الذي يُدرك بشكل غير مفهوم بين أهداف الاستدامة والأهداف المالية: على الرغم من وجود اعتراف متزايد بالعلاقة المتبادلة المفيدة بين الاستدامة وأهداف الشركة التقليدية (Willard، 2005)، يرى البعض لا توجد بدائل للتنازلات (Aon، 2007؛ Saardchom، 2013) بدلاً من الاشتراكية.

الربط غير الواضح بين التكلفة والقيمة: نظرًا لتعقيد وارتباط مخاطر الاستدامة وصعوبة تحليلها بشكل كمي، فإن تأثيرها على التكاليف والفوائد غير واضح. ومع ذلك، يشير بعض المقابلين إلى أهمية فهم هذا الارتباط من منظور الشركة من أجل إجراء حسابات عائد الاستثمار واتخاذ استجابات المخاطر المناسبة.

قلة نضج إدارة المخاطر الشاملة: قد يكون إدارة المخاطر كتخصص غير ناضج بما فيه الكفاية وقد لا تكون هناك الشروط الأساسية اللازمة لدمج الاستدامة. على سبيل المثال، قد لا يكون هناك فهم أساسي لما هي إدارة المخاطر، وما هو الدور الذي يجب أن تلعبه في الشركة، وكيفية استخدامها. قد يكون درجة التنفيذ الحالية بشكل عام غير كافية لإضافة منظور الاستدامة كبعد جديد. تم التعبير عن هذه المخاوف أيضًا في بعض المقابلات الأولية. ومن ناحية أخرى، قد توفر البدء في الاستدامة في مرحلة مبكرة من تطوير إدارة المخاطر وتنفيذها فرصًا لتحقيق الاستدامة تصبح جزءًا طبيعيًا من إدارة المخاطر بدلاً من أن تكون ملصقة عليها في وقت لاحق عندما تتم تعزيز الأسس الأساسية لإدارة المخاطر.

البُعد الاجتماعي غير المتطور: ليس من المستغرب أن البُعد الاجتماعي للإستدامة غير متطور بشكل خاص في الممارسات الحالية لإدارة المخاطر، تمامًا كما هو الحال في تطوير المنتجات المستدامة بشكل عام (Hallstedt et al.، 2013؛ Schulte and Hallstedt، 2017).

4.2.3 الاستدامة: نظرة (للتباهي) أو هدف؟

وفقًا للتخطيط الاستراتيجي، تبدأ برؤية النجاح وتبدأ إدارة المخاطر بتحديد الأهداف. لذا، من المهم أن يكون واضحًا كيف يجب تضمين الاستدامة في تحديد الأهداف حيث يعتمد بقية عملية إدارة المخاطر عليها. هناك طريقتان يمكن أن يتصل بهما منظور الاستدامة بالأهداف. أولاً، يمكن صياغة الاستدامة بوصفها هدفًا جديدًا في حد ذاته، جنبًا إلى جنب مع أهداف أخرى للأداء المالي والجودة وما إلى ذلك (Saardchom، 2013). ثانيًا، يمكن استخدام منظور الاستدامة كعدسة يتم من خلالها عرض الأهداف الحالية (Faris et al.، 2013). لكل من هاتين النهجين مزايا وعيوب. صياغة أهداف الاستدامة المحددة هو بيان واضح وملموس، مما يرمز أيضًا للتزام. كما أنه أكثر تحديدًا ويتيح تفكيك الأهداف إلى أهداف ومؤشرات أداء رئيسية وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، لا يجب صياغة الاستدامة بوصفها هدفًا محددًا إذا كانت ليست هدفًا في حد ذاته. بعبارة أخرى، إذا كانت الشركة مهتمة فقط بجوانب الاستدامة عندما توفر ميزة اقتصادية، فيجب أن لا تُعرَضُ جوانب الاستدامة على أنها أهداف محددة. عيب آخر هو أنه إذا كانت الاستدامة هي هدف من بين العديد من الأهداف الأخرى، فإنه ينشأ تنازلات ويمكن أن تحصل الاستدامة على أولوية أقل من الأهداف الأخرى، مما يؤدي إلى إجراء اعتبارات الاستدامة فقط في الأوقات الجيدة، وهو أمر أشير إليه أيضًا من قبل أحد المقابلين. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي معاملة الاستدامة كهدف منفصل إلى تفويت الروابط الهامة مع الأهداف الأخرى.

الميزة الرئيسية لاستخدام الاستدامة كعدسة هو أن الروابط بين الاستدامة والأهداف الأخرى تكون في الصميم. في هذه الحالة، لا يجب أن توجد تنازلات، يمكن أن تُعتبر الاستدامة بدلاً من ذلك أداة لتحقيق الأهداف الأخرى، بما في ذلك الأهداف المالية. العيب الرئيسي هو أن الاستدامة في البداية، على الأقل، أقل ملموسية ويمكن أن تكون صعوبة في تحديد الروابط مع المخاطر الأخرى بدون توجيه وتدريب. قد قدم Hallstedt (2017) اقتراحًا بشأن كيفية تحديد الاستدامة لمنتجات الشركة.

ومن الواضح أن قوة النهج الأول هي عيوب النهج الثاني والعكس بالعكس. السؤال هو ما إذا كان يمكن ويجب دمج هاتين الطريقتين. يعني ذلك أن هناك هدف مستدل عليه بوضوح للإستدامة، ولكن في نفس الوقت يتم تطبيق عدسة الاستدامة أيضًا لعرض جميع الأهداف الأخرى. يمكن لهذا النهج أن يجمع بين مزايا كلا الطريقتين. ومع ذلك، قد يؤدي أيضًا إلى الارتباك. يتطلب المزيد من البحث، سواء على المستوى المفاهيمي أو التطبيقي، للتحقيق بتفصيل أكثر إذا كان مثل هذا النهج سيعمل في الممارسة و، في هذه الحالة، كيف سيبدو.

الدراسات السابقة:

- **دراسة محمد، منال (2022) بعنوان :**

برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية التربية

هدفت الدراسة التعرف على فاعلية برنامج مقترح في ضوء التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في إكساب طلاب الشعب العلمية بكلية التربية بعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاتجاهات المستدامة، وفي ضوء ذلك تم اختيار عينة بحث ,وقد تكونت من (30) طالبا وطالبة من شعب (البيولوجيا–الفيزياء– الكيمياء) بالفرقة الثالثة بكلية التربية–جامعة سوهاج بالفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠٢٢-٢٠21م، وطبقت عليهم أدوات البحث (اختبار المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر –اختبار مهارات التفكير المستدام –مقياس التوازن المعرفي – مقياس الاتجاهات المستدامة) ، ثم تم تدريس البرنامج المقترح للعينة، وبعد الانتهاء منه تم تطبيق أدوات البحث بعديًا، ومن النتائج التي تم التوصل إليها تفوق طلاب مجموعة البحث في التطبيق البعدي عن التطبيق القبلي بفرق دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠1) من حيث اكتساب بعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر و التوازن

المعرفي ، وايضا تفوق طلاب مجموعة البحث في التطبيق البعدي عن التطبيق القبلي بفرق دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) من حيث تنمية التفكير المستدام والاتجاهات المستدامة، وتم تقديم بعض التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها. ومنها الاهتمام بتضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة في مناهج طلاب الشعب العلمية بكلية التربية و تقديم برامج علمية لهم في هذا المجال.

- دراسة Al-Khalifat, Abdullah, & Magassouba (2019) بعنوان:

تأثير نمذجة أداء إدارة المشروع مع أدوار إدارة مخاطر المشروع والثقافة التنظيمية على نجاح المشروع

وهدفت الى مراجعة الدراسات السابقة حول التأثير المعدل للثقافة التنظيمية (OC) والتأثير الوسيط لإدارة مخاطر المشروع (PRM) والعلاقة بين أداء إدارة المشاريع (PMP) ونجاح المشروع (PS) التي وضحت ان المشاريع تعاني من تجاوزات في التكلفة، أو تأخيرات، أو أداء ضعيف الجودة. ووفرت هذه الدراسة إطاراً نظرياً هادفاً جول أداء إدارة المشروع وارتباطه بنجاح المشروع، وخلصت الدراسة الى ان أداء المشروع (PMP) والثقافة التنظيمية (OC) وإدارة مخاطر المشروع (PRM) لها تأثير كبير على المشاريع الناجحة. ولا بد من اجراء تغييرا في سلوكيات الموظفين بطريقة يمكن ان تنعكس بشكل ايجابي على نجاح المشروع. (دراسة نواعية)

- دراسة Margues,L.,Habitzreuter, S.& Zanievicz,M. .(2019) بعنوان:

Corporate risk management: Perception of chief risk officers

إدارة المخاطر المؤسسية: تصور كبار مسؤولي المخاطر

الغرض من هذه الورقة من التحقق من كيفية تجسيد إدارة المخاطر في الشركات لقيام بذلك، ثم اجراء بحث وصفي مع نهج كمي، وكانت أداة جمع البيانات عبارة عن استبانة منظمة تم ارسالها الى كبار مسؤولي المخاطر في الشركات البرازيلية ومراجعي الحسابات واستشاريي إدارة المخاطر. ثم الحصول على ما مجموعة 22 رداً. يكشف تحليل البيانات أنه – من بين الذين تمت مقابلتهم – هناك القليل من المعرفة حول العمل المتعلق بادارة المجتمع المدني. في ما يتعلق بالادوات وتقنيات إدارة المخاطر ،وجد

أن التقنيات التي حددها COSO (2007) نادراً ما تستخدم من قبل المستجيبين في حين أن الأكثر استخداماً هي تلك الأقل تعقيداً في التنفيذ.

- دراسة Fernandes, Ward & Araujo (2018) بعنوان: تحسين ودمج ممارسات إدارة المشاريع في الشركات: دراسة نوعية

والتي هدفت الى التحقيق في تأثير إدارة مخاطر المشروع (PRM) وإدارة أداء المشروع PMP على على نجاح المشروع، أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن إدارة مخاطر المشروع لها علاقة ايجابية مع إدارة أداء المشروع ونجاح المشروع. بالاضافة الى أن إدارة مخاطر المشروع تعد عنصراً حاسماً من إدارة أداء المشروع ونجاح المشروع، وأنه، ووفقاً للأدبيات الموجودة، هناك فجوات واسعة بين إدارة المخاطر من الناحية النظرية والممارسة داخل الشركات، حيث يوجد تعارض بين نتائج الدراسات التي اثبتت التأثير المنخفض لإدارة مخاطر المشروع على أداء المشروع. مع مراعاة هذه العلاقات وبجانب مراجعة الأدبيات ثم تأكيد الفرضية "تتوسط إدارة مخاطر المشروع العلاقة بين أداء إدارة المشروع ونجاح المشروع".

- دراسة Lechner, & Gatzert, (2018) بعنوان: Determinants and value of enterprise risk management:Empirical evidence from Germany

المحددات وقيمة إدارة المخاطر في المؤسسة: دليل تجريبي من ألمانيا

الهدف من هذه الورقة هو التحليل التجريبي لخصائص الشركة التي تحدد تنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة ودراسة تأثير إدارة مخاطر المؤسسة على قيمة الشركة. أصبحت إدارة المخاطر في المؤسسة ذات صلة متزايدة في السنوات الأخيرة، خاصة بسبب التعقيد المتزايد للمخاطر ومواصلة تطوير الأطر التنظيمية. وقد أجريت الدراسة على الشركات المدرجة في البورصة الألمانية، وكانت أول دراسة تجريبية مع تحليل مقطعي لألمانيا وواحدة من الأولى لدولة أوروبية. تشير النتائج التي توصلت اليها الى ان الحجم والتنويع الدولي وقطاع الصناعة (البنوك والتأمين والطاقة) يؤثران بشكل ايجابي على تنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة. ويرتبط النفوذ ألماني سلباً بمشاركة ERM بالاضافة الى ذلك. وتؤكد النتائج على وجود تأثير ايجابي كبير لادارة مخاطر المؤسسة على قيمة الشركة.

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة، ومجالات استفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة، تتحدد مجالات الاستفادة من من الدراسات السابقة بـ:

– تهيئة بعض المجالات المتعلقة بالإطار النظري، وبناء جانب من إطار هذه الدراسة – التعرف والوصول إلى الكثير من المراجع والدراسات السابقة، والمواقع الإلكترونية المتعلقة بموضوعات الدراسة.

– عزّزت القناعة الموجودة لدى الباحث بأن الدراسة يجب أن تختبر ميدانيا للحاجة إلى هذا النوع من الدراسات لاكتشاف دور موضوعات الدراسة في تطوير منظمات الأعمال الأردنية بشكل عام، وشركات الصناعات الدوائية بشكل خاص.

– الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي للجانب الميداني للدراسة بهدف الوصول لدلالات تبين صحة أسئلة الدراسة والأسئلة المتعلقة بالمقابلات.

– التعرف على البناء المعرفي التراكمي لتلك الدراسات وتوظيفه في تأطير الظواهر ذات العلاقة بالدراسة الحالية.

الاستنتاجات:

تشير الأبحاث حول دمج منظور الاستدامة في إدارة المخاطر إلى أنها في مرحلة مبكرة. لا توجد العديد من الطرق المنهجية لتحديد وإدارة مخاطر الاستدامة، وتلك القليلة التي توجد لديها قيود كبيرة أيضًا. في الممارسة العملية، على الأقل في الشركات التي شملتها هذه الدراسة، لا توجد عمليات أو أدوات لإدارة مخاطر الاستدامة في المكان حاليًا. ومع ذلك، على عكس ما يعتقده ساردشوم (2013)، نعتبر أن الأطر القائمة لإدارة المخاطر، مثل المواصفة القياسية ISO 31000 وأطر ERM لمؤسسة COSO، تتفق عمومًا مع قضايا الاستدامة وأنه لا يوجد تعارض بين هذه الأطر وضم الجوانب المتعلقة بالاستدامة في إدارة المخاطر. ومع ذلك، يجب أن يتذكر المرء أن هذه الأطر هي مجرد وسائل توفر بعض التوجيه والهيكل العام – وملء هذه الأطر بالمحتوى هو مهمة مختلفة وليس الغرض من الأطر.

استنادًا إلى المقابلات ومراجعة الأدبيات، تم تحديد العديد من العوائق لإدارة مخاطر الاستدامة وتم تجميعها في نوعين؛ العوائق التي تعود إلى الخصائص الجوهرية لمخاطر الاستدامة والتحديات البحثية والإدارية. تقترح الدراسة العديد من الخطوات للبحث المستقبلي في هذا المجال، بما في ذلك تطوير فهم

مفاهيمي أعمق لمخاطر الاستدامة وإجراء دراسات تطبيقية مفصلة تنظر في الحالة الحالية للممارسة لتحديد احتياجات الشركات وإمكانات دمج الاستدامة في إدارة المخاطر. كما تقترح رسم خرائط للأدوات والتقنيات العامة لإدارة المخاطر وقدرتها على إدارة مخاطر الاستدامة، وتطوير إطار عمل وأدوات لإدارة مخاطر الاستدامة الاستراتيجية، والتحقق من صحة واختبار هذه النهج.

التوصيات:

إن دمج الاستدامة في إدارة المخاطر يشكل تحديًا مهمًا نظرًا للتعقيدات المرتبطة بالمجال الصحي والتشريعات الصارمة لشركات صناعات الأدوية. ومن التوصيات التي يمكن للشركات اتباعها للتقليل من التحديات وتحقيق التوازن بين الأداء والاستدامة ودمجها في إدارة المخاطر:

1. تضمين الاستدامة في الاستراتيجية: قم بتضمين مبادئ الاستدامة في استراتيجيات الشركة. حدد الأهداف المستدامة التي تتوافق مع مجال الأدوية وتسعى للتوازن بين تقديم منتجات آمنة وفعّالة والحفاظ على البيئة والمجتمع.

2. التواصل مع الأطراف المعنية: تواصل مع الأطراف المعنية مثل العاملين والمهنيين الصحيين والمنظمات غير الحكومية لفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم من المنظمة والمساهمة في تلبيتها.

3. تقييم سلسلة الإمداد: قم بتقييم سلسلة الإمداد للتحقق من أن الموردين يتبعون ممارسات مستدامة. قد تشمل هذه الممارسات استخدام الموارد بشكل فعّال والحد من الفاقد والتلوث.

4. الابتكار المستدام: اعتمد على الابتكار لتطوير منتجات أدوية أكثر استدامة، سواء من حيث التصميم أو الإنتاج أو التغليف. قد تكون التقنيات الجديدة أكثر صديقة للبيئة أو تقلل من الهدر.

5. تدريب الموظفين: قدم تدريبًا مناسبًا للموظفين حول أهمية الاستدامة وكيفية تضمينها في مهامهم اليومية. تعزيز الوعي والمشاركة في المسؤولية الاجتماعية سيسهم في تحقيق أهداف الاستدامة.

6. البحث والتطوير: استثمر في البحث والتطوير لتطوير منتجات طبية مبتكرة وفعالة من الناحية البيئية والاقتصادية. هذا يمكن أن يساعد في تلبية الاحتياجات المتغيرة للمرضى والتوجه نحو الاستدامة.

7. تقارير شفافة: قدم تقارير شفافة حول مبادرات الاستدامة وتأثير الشركة على البيئة والمجتمع. ذلك سيساهم في بناء الثقة وتوعية الجمهور بالتزامكم بالاستدامة.

8. الامتثال للمعايير واللوائح: احرص على الامتثال للتشريعات البيئية والصحية المعمول بها في الصناعة. ضمن اللوائح والمعايير الصارمة، قد تصبح الاستدامة جزءًا من الامتثال الأساسي.

9. شراكات استراتيجية: تعاون مع مؤسسات أخرى، بما في ذلك المنظمات البيئية والمجتمعية والأكاديمية، للعمل معًا على حلول مستدامة وتبادل المعرفة.

10. التحسين المستمر: حافظ على التحسين المستمر من خلال تقييم دوري للجهود المستدامة واستعراض النتائج وتحديث الإجراءات وفقًا للتجارب والتحديثات.

باستخدام هذه التوصيات، يمكن لشركات صناعات الأدوية تقليل التحديات المرتبطة بدمج الاستدامة في إدارة المخاطر وتحقيق النجاح في هذا المجال.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- آل عباس، محمد (2021)، "إدارة المخاطر.. كيف تطور المفهوم؟"، مقال منشور، **مجلة الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، الموقع الإلكتروني https://www.alegt.com.
- خاطر، أحمد و كشك محمد، (2019). **إدارة المنظمات الاجتماعية و تقويم مشروعات الرعاية**، الإسكندرية: .المكتب الجامعي الحديث، 2019 ،ص238
- السعدي، فاطمة (2019)، "**مبادئ إدارة الأعمال ونظريات المنظمة**"، كتاب، الطبعة الأولى، بريطانيا، لندن.
- فرانك بوربيج (2018): **فلسفة التنمية المستدامة: رهانات في نقد التنمية**، ترجمة: أيمن محمد منير، السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- محمد، منال (2022)، برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية التربية، **مجلة كلية التربية، جامعة بسوهاج**، المجلد 38– العدد 3.

- محمود ,دينا (2018)، دور التعليم الجامعي في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء التنمية المستدامة، **مجلة مركز تطوير التعليم الجامعي – كلية التربية – جامعة عين شمس**، ع39، 196 – 242.
- معوض، مصطفى (2020)، "دور ريادة الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية"، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدارسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 20، الجزء(1)، ص ص 907- 864.
- النجار، غسان (2017)، "**أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريهم**"، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.
- النجار، أحمد كرح، صالح، هاني(2020)، "تأمين المقدرات الجوهرية كضمانة لتحسين أداء الموارد البشرية في الفنادق المصرية"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، العدد 10، العدد (5)، ص ص 256- 276.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Alkhlaifat, B., Abdullah, A. A., & Magassouba, S. M. (2019). Modeling Impact of Project Management Performance with Among Roles of Project Risk Management and Organizational Culture on Project Success. **European Journal of Business**, 11(36).
- Anand, A., Khan, R.A. and Wani, M.F. (2016), "Development of a sustainability risk assessment index of a mechanical system at conceptual design stage", Journal of Cleaner Production, Vol. 139, pp. 258–266.
- Aon. (2007), Sustainability - Beyond Enterprise Risk Management, available at: http://www.aon.com/about-aon/intellectual-capital/attachments/risk-services/sustainability_beyond_enterprise_risk_management.pdf.
- Aon. (2010), Global Enterprise Risk Management Survey, Aon Corporation, Chicago, available at:https://doi.org/10.1002/jhrm.5600210106.
- Aon. (2015), Global Risk Management Survey 2015, available at: http://www.aon.com/2015GlobalRisk/attachments/2015-Global-Risk-Management-Report-230415.pdf.
- Arena, M., Arnaboldi, M. and Azzone, G. (2010), "The organizational dynamics of Enterprise Risk Management", Accounting, Organizations and Society, Elsevier Ltd, Vol. 35 No. 7, pp. 659–675.
- Aven, T. (2013), "On How to Deal with Deep Uncertainties in a Risk Assessment and Management Context", Risk Analysis, Vol. 33 No. 12, pp. 2082–2091.

- Aven, T. (2016), "Risk assessment and risk management: Review of recent advances on their foundation", European Journal of Operational Research, Elsevier B.V., Vol. 253 No. 1, pp. 1–13.
- Bansal, P. and Roth, K. (2000), "Why Companies Go Green : A Model of Ecological Responsiveness", The Academy of Management Review, Vol. 43 No. 4, pp. 717–736.
- Blessing, L.T.M. and Chakrabarti, A. (2009), DRM, a Design Research Methodology, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, available at:https://doi.org/10.1007/978-1-84882-587-1.
- Broman, G.I. and Robèrt, K.-H. (2017), "A Framework for Strategic Sustainable Development", Journal of Cleaner Production, Vol. 140, pp. 17–31.
- Bromiley, P., McShane, M., Nair, A. and Rustambekov, E. (2015), "Enterprise Risk Management: Review, Critique, and Research Directions", Long Range Planning, Elsevier Ltd, Vol. 48 No. 4, pp. 265–276.
- Chen, Y.S., Lai, S.B. and Wen, C.T. (2006), "The influence of green innovation performance on corporate advantage in Taiwan", Journal of Business Ethics, Vol. 67 No. 4, pp. 331–339.
- Cox, L.A. (2012), "Confronting Deep Uncertainties in Risk Analysis", Risk Analysis, Vol. 32 No. 10, pp. 1607–1629.
- Dangelico, R.M. and Pujari, D. (2010), "Mainstreaming green product innovation: Why and how companies integrate environmental sustainability", Journal of Business Ethics, Vol. 95 No. 3, pp. 471–486.
- Elkington, J. (1997), Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business, Capstone, Oxford.
- Faris, C., Gilbert, B., LeBlanc, B., Ballou, B. and Heitger, D.L. (2013), Demystifying Sustainability Risk: Integrating the Triple Bottom Line into an Enterprise Risk Management Program, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.
- Farrell, M. and Gallagher, R. (2015), "The Valuation Implications of Enterprise Risk Management Maturity", Journal of Risk and Insurance, Vol. 82 No. 3, pp. 625–657.
- Gargalo, C.L., Carvalho, A., Gernaey, K. V. and Sin, G. (2016), "A framework for techno-economic & environmental sustainability analysis by risk assessment for conceptual process evaluation", Biochemical Engineering Journal, Elsevier B.V., Vol. 116, pp. 146–156.
- Giannakis, M. and Papadopoulos, T. (2016), "Supply chain sustainability: A risk management approach", International Journal of Production Economics, Elsevier, Vol. 171, pp. 455–470.

- Hallstedt, S. (2017), "Sustainability Criteria and Sustainability Compliance Index for Decision Support in Product Development", Journal of Cleaner Production, Elsevier Ltd, Vol. 140 No. 1, pp. 251–266.
- Hallstedt, S.I., Bertoni, M. and Isaksson, O. (2015), "Assessing Sustainability and Value of Manufacturing Processes: A case in the aerospace industry", Journal of Cleaner Production, Elsevier Ltd, Vol. 108, pp. 169–182.
- Hallstedt, S.I., Thompson, A.W. and Lindahl, P. (2013), "Key elements for implementing a strategic sustainability perspective in the product innovation process", Journal of Cleaner Production, Elsevier Ltd, Vol. 51, pp. 277–288.
- Herva, M., Álvarez, A. and Roca, E. (2011), "Sustainable and safe design of footwear integrating ecological footprint and risk criteria", Journal of Hazardous Materials, Elsevier B.V., Vol. 192 No. 3, pp. 1876–1881.
- Høgevold, N.M., Svensson, G., Wagner, B., J. Petzer, D., Klopper, H.B., Carlos Sosa Varela, J., Padin, C., et al. (2014), "Sustainable business models: Corporate reasons, economic effects, social boundaries, environmental actions and organizational challenges in sustainable business practices", Baltic Journal of Management, Vol. 9 No. 3, pp. 357–380.
- ISO. (2009), ISO 31000: Principles and Guidelines.
- Karlsson, C., Croom, S., Forza, C., Voss, C., Åhlström, P., Coughlan, P., Coghlan, D., et al. (2009), Researching Operations Management, edited by Karlsson, C.Researching Operations Management, Routledge, New York, available at:https://doi.org/10.4324/9780203886816.
- Küçükoğlu, M.T. and Pınar, R.İ. (2015), "Positive Influences of Green Innovation on Company Performance", Procedia - Social & Behavioral Sciences,Vol. 195, pp.1232–1237.
- Kytle, B. and Ruggie, J.G. (2005), Corporate Social Responsibility as Risk Management: A Model for Multinationals, Corporate Social Responsibility Initiative Working Paper No. 10, Cambridge, available at:https://doi.org/10.1111/1098-1616.00020.
- Lam, J. and Quinn, F. (2014), The Role of Sustainability in Enterprise Risk Management, available at: www.cees.ingersollrand.com/CEES_documents/Role_of_sustainability_in_enterprise_risk_management.pdf.
- Lenzen, M., Murray, S.A., Korte, B. and Dey, C.J. (2003), "Environmental impact assessment including indirect effects - A case study using input-output analysis", Environmental Impact Assessment Review, Vol. 23 No. 3, pp. 263–282.

تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريِ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

د. الجوهرة بنت عثمان الركبان

الملخَّص:

هَدَفت الدراسة إلى تقديم تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية، في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، من خلال التعرُّف على واقع العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتحديد متطلَّبات ومقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وقد تَمَّ تطبيق المنهج الوصفيّ التحليليّ، كما تَمَّ استخدام أسلوب دلفي من خلال استطلاع آراء الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية، ممن لديهم خبرةٌ إدارية في العمل الإداريّ، حيث شارك في كلٍّ من الجولة الأولى والجولة الثانية (41) خبيرًا، وشارك في الجولة الثالثة (36) خبيرًا، وقد كانت الاستبانة هي أداةَ جمع البيانات، وقد توصَّلت الدراسة إلى عدَّة نتائجَ، منها: بيَّنت النتائج واقع العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، كما أظهرت موافقة خبراء الدراسة بدرجة عالية على متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث بلغ المتوسِّط الحسابيُّ العامُّ في الجولة الأولى (2.70)، وفي الجولة الثانية (2.95)، وأظهرت النتائج موافقة خبراء الدراسة بدرجة عالية على مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؛ حيث بلغ المتوسِّط الحسابيُّ العامُّ في الجولة الأولى (2.86)، وفي الجولة الثانية (2.94)، كما قدَّمت الدراسة تصوُّرًا مقترَحًا لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بتبنِّي الجامعات الحكومية السعودية للتصوُّر المقترَح في هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تطوير، العمل الإداري، الجامعات الحكومية السعودية، التنمية المستدامة.

A proposed vision for the development of administrative work in Saudi public universities in the light of the dimensions of sustainable development

Dr. Al Jaohara bint Othman bin Ali Al-Rukban
Associate Professor of Administration and Educational Planning
College of Education- Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU)

Abstract:

The study aimed to provide a proposed vision for the development of administrative work in Saudi public universities in light of sustainable development dimensions by

identifying the reality of administrative work in Saudi public universities in light of the dimensions of sustainable development and identifying requirements and proposals for developing administrative work in Saudi public universities in light of sustainable development dimensions. The analytical descriptive approach was applied, and the Delphi method was used through surveying the opinions of experts who were faculty members in Saudi public universities and have administrative experience in administrative work. A total of (41) experts participated in both the first and second rounds, While a (36) experts participated in the third round, and the questionnaire was the tool for data collection, and the study reached several findings, including: The results revealed the actual status of administrative work in Saudi public universities in light of sustainable development dimensions, the study showed a high level of agreement among the experts regarding the requirements for developing administrative work in Saudi public universities in light of sustainable development dimensions, with an overall mean score of 2.70 in the first round and 2.95 in the second round, Furthermore, the results indicated a high level of agreement among the experts on the proposed measures for developing administrative work in Saudi public universities in light of sustainable development dimensions, with an overall mean score of 2.86 in the first round and 2.94 in the second round.

The study concluded by presenting a proposed vision for the development of administrative work in Saudi public universities in light of sustainable development dimensions. And based on the results, it recommended that Saudi public universities adopt the proposed vision in this study.

Keywords: Development, Administrative work, Saudi public universities, Sustainable development.

المقدِّمة:

للجامعات دور مهمٌّ في التنمية الشاملة للمجتمع، من خلال تزويد أفراده بالمعارف والمهارات المختلفة، وتوفير ما تحتاجه خُطَط التنمية من كوادرَ بشَريةٍ مؤهَّلة في مختلِف المجالات، بالإضافة إلى أنها تمثِّل المركز الأساسيَّ للبحوث العلمية اللازمة للتنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية، لذا؛ فقد أَوْلت الدول على اختلافها اهتمامًا كبيرًا بالجامعات، وحَرَصت على تطوير أهدافها وبرامجها، والعمل الإداريّ فيها.

لذا؛ تسعى الجامعات في المملكة العربية السعودية – بوصفها واحدةً من تلك الدول – إلى الارتقاء بمعاييرها وتصنيفها، وتطوير وَحَداتها الإدارية والأكاديمية، من خلال تطوير برامجها والعمل الإداريّ فيها؛ وذلك للحصول على الاعتماد الأكاديميّ والوطنيّ والدوليّ (البشر، 2021، ص19).

وفي ضوء ذلك، تطوَّر دور الجامعات بشكل أكبرَ، بحيث لا يقتصر على التنمية الشاملة الحاليَّة للمجتمع؛ وإنما يمتدُّ أثرها إلى المستقبل؛ لتُصبح تنميةً مستدامة.

فقد أصبحت التنمية المستدامة هدفًا إستراتيجيًّا للجامعات الفاعلة؛ لكونها مطلبًا اجتماعيًّا يستهدف تطوير قدرات ومهارات الفرد، وفي الوقت ذاتِه تلبية احتياجاته الحاليَّة، ومتطلَّباته المستقبلية (العتيبي، 2015، ص954).

فالتنمية المستدامة في الجامعات بمفهومها الشموليّ تعني: "قُدرة الجامعات على الاستمرار والازدهار والتطوُّر، من خلال قيامها بوظائفها وأدوارها الأساسية: (التعليم، والبحث العلميّ، وخدمة المجتمع)، في الوقت الحاضر والمستقبل، دون التأثير بشكل سلبيٍّ على البيئة والموارد" (العمري والعريني، 2020، ص38).

ومن هنا تَبرُز أهمية تحوُّل البرامج والأنشطة والأعمال الإدارية في الجامعات نحوَ التنمية المستدامة، وهذا يتطلَّب المبادرة من إدارات الجامعات لقيادة هذا التحوُّل، مع توفير الدعم الكافي والموارد اللازمة، ودعم وتمكين الإداريِّين في عملية التحوُّل نحوَ الاستدامة، مع أهمية المراجعة والمتابعة المنتظمة من قِبَل إدارات الجامعات للتقدُّم والإنجاز الذي تَمَّ تحقيقه (Togo & Lotz-Sisitka, 2013).

كما تشير نتائج العديد من الدراسات كدراسة العمري والعريني (2020) إلى أهمية تحوُّل الجامعات الحكومية السعودية نحوَ الاستدامة، وتُشير نتيجة دراسة سر الختم وأُخريات (2021) إلى أهمية تهيئة بيئة عمل مناسبة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة.

ومن منطلَق ما سبق، تأتي هذه الدراسة للإسهام في تفعيل التنمية المستدامة في العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تُعتبَر التنمية المستدامة أداةً للتطوير؛ حيث تَهدُف لرفع جودة حياة الفرد بما يتوافق مع موارده واحتياجاته وتطلُّعاته، دون المساس بمتطلَّبات واحتياجات الأجيال القادمة، لذا؛ فقد سارعت دول العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة في مؤسَّساتها المختلفة.

فمنذ إطلاق الأمم المتَّحدة لأهداف التنمية المستدامة السبعةَ عَشَرَ، المحقِّقة لخُطَّة التنمية المستدامة لعام 2030م، والتي تسعى من خلالها إلى توفير الحياة الكريمة للجميع، والعمل على حماية كوكب الأرض، والْمُضيّ قُدمًا لمحاربة الفقر والجوع، والحدِّ من تَدَهْور البيئة، وتعزيز الصحَّة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والسلام والعدالة (الأمم المتحدة ، 2023)، فقد حَرَصت المملكة العربية السعودية – بوصفها إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – على بناء أُطر وطنية لتحقيق تلك الأهداف بما يتوافق مع ثوابتها وخصوصيَّتها، كما أن مشاركتها في العديد من المؤتمرات وورِش العمل المتعلِّقة بأهداف التنمية المستدامة، أسهمت بشكل كبير في توضيح جهود المملكة لتحقيقها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الهيئة العامَّة للإحصاء، 2018م).

فالتنمية المستدامة تُعَدُّ عمليةً مجتمَعية تشترك في تحقيقها جميع مؤسَّسات المجتمع، ومنها الجامعاتُ؛

فدَور الجامعات في تحقيقها لا يقتصر على التوعية والتثقيف فحسبُ؛ بل يتعدَّاه إلى قيامها بممارسات تتعلَّق بجميع وظائفها، من تعليم وبحث علميٍّ وخدمة مجتمع، هذا بالإضافة لجميع الممارسات الإدارية التي تَتِمُّ في البيئة الجامعية (كفافي، 2016).

كما أنه بمقدور الجامعات أن تقوم بدور رئيس في تحوُّل المجتمعات إلى مجتمعاتٍ أكثرَ استدامةً، وذلك من خلال إسهامها في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والأدوات التي يُمكِن أن تُستخدَم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة (أبو أحمد، 2022، ص44).

وبناءً على ذلك؛ فقد أوصى المؤتمر العالميُّ للتنمية المستدامة – المنعقِد في الفترة من 30 مايو–1 يونيو عام 2023م – بتسريع تقدُّم الجامعات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تأثير أبحاثها على السياسة البيئية والابتكار، وأن تكون قياداتها مثالًا يُحتذى به للممارسات المستدامة، وبتوفير الدعم الكافي للباحثين والمبتكِرين، وإنشاءِ مختبَرات بحثية تموِّلها المصانع داخلَ الجامعات، وأن تضع الجامعات وشركاؤها حوافزَ تشجِّع الممارساتِ الإيجابيةَ التي تَدعَم أهداف التنمية المستدامة (جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، 2023).

الأمرُ الذي يستدعي تطوير وتحديث الجامعات بصفة مستمرَّة، باعتبارها ذاتَ القُدرة العالية على مواجهة ومواكبة متطلَّبات التنمية المستدامة، من خلال تغيير الأساليب التقليدية في العمل الإداريّ، وتبنِّي أساليبَ حديثةٍ تُمكِّنها من تحقيق متطلَّبات التنمية المستدامة (أحمد، 2015، ص99).

فقد أشارت الدراسات إلى وجود مشكلات إدارية تُعاني منها بعض الجامعات الحكومية السعودية، وتَحُول دون التطوير والتحسين في العمل الإداريّ، حيث أشارت نتائج دراسة الدوسري (2017) إلى الروتين في الإجراءات الإدارية، وعدم الاستقلالية في اتِّخاذ القرارات، وتقليدية البرامج والمشاريع والأنشطة، وضعف الاستفادة من تجارب الآخرين.

وأشارت نتائج دراسة البلوي (2020) إلى قلَّة البرامج الإدارية المرتبطة بالتنمية المستدامة، وضعفِ التدريب المهنيّ المستمرّ، وغياب التخطيط الشامل لمستويات الأداء المختلفة في الجامعة.

لذا؛ يُعَدُّ تبنّي الجامعات الحكومية السعودية تطويرَ العمل الإداريّ في ضوء التنمية المستدامة مطلبًا مهمًّا لمعالجة المشكلات الإدارية التي تواجهها، ومواكبة التوجُّهات العالمية والمحلية.

وبناءً على ما سبق، واستنادًا على نتائج الدراسات السابقة؛ جاءت هذه الدراسة لتقديم تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقعُ العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟
2. ما متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر خبراء الدراسة؟
3. ما مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر خبراء الدراسة؟
4. ما التصوُّر المقترَح لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

1. التعرُّف على واقع العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
2. تحديد متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
3. وضع مقترَحات لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
4. تقديم تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة التعرُّف على واقع العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة: (البُعد الاقتصاديّ، البُعد الاجتماعيّ، البُعد البيئيّ)، وتحديد متطلَّبات ومقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتقديم تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت على الجامعات الحكومية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** طبِّقت الدراسة في الفصل الدراسيّ الثالث من العام الجامعيّ 1444هـ.

أهمية الدراسة:

- تُسهم في الجانب البحثيّ والمعرفيّ في مجال التنمية المستدامة.
- تستجيب لتوجُّهات الدولة في السعي نحوَ التنمية المستدامة، التي تُعَدُّ حَجَرَ الأساس لرؤية المملكة (2030).
- تواكِب توجُّهَ وزارة التعليم الساعيَ نحوَ تطوير العمل الإداريّ وتجويده في الجامعات السعودية.
- تأتي استجابةً لتوصيات بعض الندوات والمؤتمرات المهتمَّة بتحقيق التنمية المستدامة في العمل الإداريّ.
- إسهام نتائج الدراسة وتوصياتها في مساعدة صانعي القرار في الجامعات السعودية على تطوير العمل الإداريّ، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- تعريف المسؤولين عن تطوير العمل في الجامعات السعودية بالمتطلَّبات اللازمة لتطويره وتحسينه؛ لتوفير تلك المتطلَّبات، وإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

تطوير العمل الإداريّ:

يُعرَّف تطوير العمل الإداريّ بأنه: "عملية مخطَّطة تَهدُف إلى زيادة الفاعلية الإدارية للمنظَّمة عن طريق العملية التربوية الهادفة إلى تغيير وجهات نظر العاملين؛ للتأثير في سلوكهم الإداريّ، وأدائهم لأعمالهم" (عبوي، 2017، ص111).

وتُعرِّفه الباحثة إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنه: عملية منظَّمة تَهدُف إلى زيادة الفاعلية الإدارية للجامعات الحكومية السعودية، وذلك من خلال إحداث تغيير فعَّال في أداء العاملين لأعمالهم الإدارية، بما يَضمَن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة:

تُعرَّف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبِّي احتياجاتِ الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبِلة على تلبية احتياجاتها الخاصَّة، والاستدامة هي نَموذَج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحُسبان الاعتباراتِ البيئيةَ والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية، وتحسين جودة الحياة" (منظَّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2013م).

وتُعرِّفها الباحثة إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها: سعيُ الجامعات الحكومية السعودية نحوَ تطوير العمل الإداريّ؛ لتلبية احتياجات الحاضر، دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وذلك من خلال الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية، بما يَضمَن تحسين جودة الحياة.

الإطار النظريُّ:

تعدَّدت تعريفات الباحثين للمصطلح الأول في الدراسة وهو (تطوير العمل الإداريّ) تبعًا لاختلاف المجال الذي تناوله كلٌّ منهم، حيث يُعرَّف بأنه: "الجهد المخطَّط الذي يَهدُف إلى زيادة كفاءة وفاعلية أداء الجهاز الإداريّ إلى وضع أفضلَ وأحسنَ مما هو عليه، حسَبَ الإمكانات المادية والبشرية المُتاحة" (التمام، 2007، ص24).

ويُعرَّف بأنه: "إحداث تغيرات إيجابية في طبيعة النشاطات الفكرية والسلوكية داخل الجهاز الإداريّ في أيّ منظَّمة، وكيفية الاستفادة المُثلى من الإمكانات المُتاحة" (الشريف، 2013، ص88).

كما يُعرَّف بأنه: "التغيير الإيجابيُّ الذي يَحدُث من خلال عملية مخطَّطة ومستمرَّة لجميع جوانب المنظَّمة (الهيكلية، والإستراتيجية، والإجرائية، والمادِّية، والتِّقْنيَّة، والبشرية)، مع الأخذ بعين الاعتبار البِنيَة الداخلية والخارجية للمنظَّمة؛ بهدف تحقيق التحسين الملائم" (الغامدي، 2018، ص343).

ومما سبق تستخلص الباحثة أن تطوير العمل الإداريّ يعتمد على زيادة كفاءة وفاعلية الموارد البشرية، وحُسن الاستفادة من الإمكانات المُتاحة، وأنه يَتِمُّ وَفْقَ عمليات مخطَّطٍ لها ومدروسة، كما أنه يسعى إلى تحسين المخرَجات.

وتبرز أهمية تطوير العمل الإداريّ من حيث: دعم كفاءة وفاعلية المنظَّمة، ورفع الإنتاجية كمًّا ونَوعًا، وتقليل هدر المال، تنمية الموارد البشرية، وتحسين أدائها، العمل على تكامل أهداف المنظَّمة والمجتمع والعاملين، الاستفادة من التطوُّرات في مجالات العلوم الأخرى، مراجعة خُطوات العمل وتسلسلها ومدى تداخلها، بما يضمن السرعة في الإنجاز، زيادة قدرة المنظَّمة على التكيُّف مع البيئة ومتغيِّراتها، تعزيز درجة الثقة بالعاملين في كافَّة المستويات، بما يضمن الوصول إلى مستويات عالية في الأداء (الصيرفي، 2007، ص100)، (العتيبي، 2013، ص99).

وتُضيف الباحثة أن تطوير العمل الإداريّ تَبرُز أهميتُه للجامعات السعودية من خلال ما يلي: تزايد الاهتمام بمفهوم الجودة الشاملة في العمل الإداريّ، إيجاد مُناخ ملائم يُسهم في حلِّ المشكلات، ويتنبَّأ بالأزمات قبل وقوعها؛ لمواجهتها، والحدِّ من آثارها، بروز مفهوم التنافسية بين الجامعات السعودية، فقد أصبح نجاح الجامعات مرتبطًا بمدى قدرتها على تقديم خِدمات متطوِّرة في أعمالها الإدارية، بعيدةٍ عن البيروقراطية، وتواكب الاتِّجاهاتِ المعاصرةَ، الارتقاء بمستوى الخِدمات الإدارية في الجامعات السعودية، وزيادة رضا المستفيدين من خِدماتها.

ويعرف المصطلح الثاني في الدراسة وهي (التنمية المستدامة) بأنها: "الاستعمال المثاليُّ والفعَّال لجميع المصادر البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على حياة أفضلَ ذاتِ قيمة عالية لكلِّ فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل، دون إهدار حقِّ الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه المصادر" (مليحة، 2016، ص31).

وعُرِّفت بأنها: "العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكُمية ودائمة عبر الزمن، والقدرة على تلبية حاجات العالم دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها" (حماد والعكر، 2020، ص346).

وعُرِّفت بأنها: "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، بما يضمن تحقيق مستوى مناسِب من الرفاهية في معيشة الأفراد داخل مجتمعهم، وضمان العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، والحفاظ على البيئة الخارجية بثرواتها، وعدم استنزافها وإهدارها، بما يضمن استمرار حدوث التنمية في المستقبل للأجيال القادمة، وبالتالي تتحقَّق استمرارية وديمومة التنمية في المجتمع" (إسماعيل، 2021، ص2803).

ومن التعريفات السابقة تستخلص الباحثة أهمَّ ما يميِّز التنمية المستدامة، وهي كالتالي: تأكيدها على الالتزام بحفظ حقوق الجيل الحاليّ، والأجيال القادمة المستقبَلية، تركيزها على التنمية بجميع أبعادها: (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، تأكيدها على التطوير والتحسين المستمرّ.

وقد حدَّدت الأمم المتَّحدة أهداف التنمية المستدامة ضمن الخُطَّة الجديدة في مؤتمر قمَّة الأمم المتحدة للتنمية (2015م) تحت عنوان "تحويل عالمنا (2015 –2030)"، وهي (17) هدفًا، كالتالي:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلِّ مكان.
- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائيّ، والتغذية المحسَّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيِّد المنصِف والشامل للجميع، وتعزيز فُرص التعلُّم مدى الحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات من حقوقهن.
- ضمان توافر المياه وخِدمات الصرف الصحيّ للجميع.
- ضمان حصول الجميع – بتكلفة ميسورة – على خِدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النُّموّ الاقتصاديّ المطَّرِد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بِنيَة تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام والشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحدُّ من انعدام المساواة داخل البُلدان، وفيما بينها.
- جعل الْمُدن شاملةً للجميع، وآمِنةً، ومستدامة، وقادرة على الصمود .
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتِّخاذ إجراءات عاجلة للتصدِّي لتغيُّر الْمُناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام؛ لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النُّظم الإيكولوجية البرِّية، وترميمها، وتعزيز استخدامها، وإدارة الغابات على نحوٍ مُستدام، ومكافحة التصحُّر، ووقف تدهور الأراضي، وعكس مساره، ووقف فقدان التنوُّع البيولوجي.

- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالِمة، لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسَّسات فعَّالة.
- تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2023)

وفي ضوء تلك الأهداف، يتَّضِح أن التنمية المستدامة موجَّهة لجميع شعوب الأرض، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة فيما بينها، كما أنها تحتاج إلى تضافُر جهود جميع الدول لتنفيذ تلك الأهداف.

ومن خلال اطِّلاع الباحثة على الأدبيَّات المرتبطة بالتنمية المستدامة، تبيَّن أن ثَمَّةَ ثلاثةَ أبعاد للتنمية المستدامة، هي: (البُعد الاقتصاديُّ، والبُعد الاجتماعيُّ، والبُعد البيئيُّ)، حيث تتكامل تلك الأبعاد فيما بينها، كما يلي:

البُعد الاقتصاديُّ: يستند البُعد الاقتصاديُّ على المبدأِ الذي يقضي بزيادة الرفاهية للتمتُّع والوصول إلى أقصى حدٍّ ممكِن، متزامنًا مع إدارة الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ورشيدة ومتوازنة، مع منع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية، ويندرج تحت هذا البُعد القضايا التالية: حِصَّة الاستهلاك الفرديّ من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية، ومسؤولية البُلدان المتقدِّمة الصناعية عن التلوُّث وعن معالجته، والمساواة في توزيع الموارد، والحدُّ من التفاوت في المداخيل (بلخضر، 2015، ص98).

البُعد الاجتماعيُّ: هو حقُّ الإنسان الطبيعيُّ في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، يُمارِس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقِّه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية، والخِدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يَخدُم احتياجاتِه الأساسيةَ من مأكلٍ ومَشرَب ومَلبَس، فضلًا عن احتياجاته المكمِّلة؛ لرفع مستوى المعيشة: (سيَّارة، عمل، ترفيه)، دون تقليل فُرص الأجيال القادمة (ديب، 2009، ص491).

البُعد البيئيُّ: تعمل التنمية المستدامة من خلال البُعد البيئيّ على حماية وسلامة النُّظم، وحُسن التعامل مع الموارد الطبيعية، وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخَلل في مكوِّنات البيئة: (الأرض، والماء، والهواء)؛ لِما لها من أهمية في الحفاظ على ديمومة الحياة البشرية والحيوانية والنباتية (السعيد، 2012، ص95).

ويتَّضِح مما سبق أن كلَّ بُعد من تلك الأبعاد يَندرِج تحتَه عددٌ من الأهداف، التي تَهدُف لتحقيق مستقبل أكثرَ استدامةً لجميع شعوب الأرض، ولمواجهة التحدِّيات المختلفة التي تواجههم؛ كالفقر، والْمُناخ، والسلام، والعدالة.

ويبرز دور الجامعات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال؛ أنها المؤسَّسات الْمَعنيَّة بإنتاج ونشر مختلِف المعارف للأجيال القادمة، كما أنه يَتِمُّ من خلالها إعداد وتأهيل معلِّمي التعليم العامّ، وتخريج الكوادر البشرية المؤهَّلة والقادرة على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فالجامعات من خلال هذا الدور تعمل على تنمية وتطوير المجتمع، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية، من خلال إسهامها بتخريج كوادرَ بشريةٍ تمتلك المعرفة والعلم، والتدريب على العمل في المجالات والتخصُّصات المختلفة، حيث توظِّف طاقاتِها وإمكاناتِها لتحقيق أهدافها المتعلِّقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلميّ، إضافة إلى خدمة المجتمع (أبو عمشة، 2017، ص177).

فالموارد البشرية التي تمتلك الخبرة والمعارفَ والمهاراتِ تكون من أولويات أيّ جهة لاستثمارها ضمن أنواع الاستثمار المختلفة؛ إذ إن المعارفَ والمهاراتِ والخبراتِ التي تتمتَّع بها الموارد البشرية هي الأساس في نموّ وتطوُّر أيّ منظَّمة، فالإبداع والابتكار ما هو إلا نتيجة لقيمة رأس المال البشريّ، لذا؛ تسعى المنظَّمات الرائدة في الوقت الحاليّ إلى بناء رأس مالها البشريّ وَفْقَ أُسس علمية معتمِدة على الأداء الوظيفيّ لموظَّفيها (سر الختم وأخريات، 2021، ص132).

ولا يقتصر دور الجامعات على تخريج الكوادر البشرية، وبناء رأس المال البشريّ؛ بل يتعدَّى ذلك لتُسهِم بصورة مؤثِّرة في مسيرة التنمية المستدامة، ونشر المعرفة، والقيام بالبحوث العلمية، التي تحقِّق التقدُّم، وتتحمَّل مسؤولية اجتماعية تُجاه المجتمع الذي أُنشئت فيه لتلبية احتياجاته وتطلُّعاته (إبراهيمي، 2013، ص44).

ومما سبق يتَّضِح أن دور الجامعات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ليس مجرَّد أنشطة تُمارَس داخلَ الجامعات، أو مقرَّرات تُضاف لبرامجها؛ وإنما عملية شاملة تَتِمُّ وَفْقَ معاييرَ واضحةٍ تَشمَل جميع وظائف الجامعة من تعليم وبحث علميٍّ وخدمة مجتمع، وتطوير لأعمالها الإدارية المختلفة، بما يضمن تحقُّق تلك الأبعاد.

الدراسات السابقة:

أجرى جاتي وآخرون (Jati et al., 2019) دراسة هَدَفت إلى تقييم مستوى الوعي والمعرفة بأهداف التنمية المستدامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ المسحيَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (200) طالبٍ وطالبة من جامعة المحمدية بجاكرتا، وبيَّنت النتائج أن مستوى الوعي والمعرفة بأهداف التنمية المستدامة كان جيِّدًا، كما بيَّنت النتائج أن معرفة الطلبة تتأثَّر فقط بإمكانية الوصول إلى المعلومات، بينما يتأثَّر وعيُ الطلبة بإمكانية الوصول إلى المعلومات، ونوع الجنس.

أجرى العمري والعريني (2020) دراسة هَدَفت إلى تحديد الدور المقترَح لإدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحوُّل نحو الاستدامة، وتحديد المتطلَّبات الإدارية اللازمة لتفعيل دور إدارات الجامعات في التحوُّل نحو الاستدامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ المسحيَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (297) قائدًا أكاديميًّا من خمس جامعات، هي: (الملك عبد العزيز، والملك سعود، والملك فهد للبترول والمعادن، والملك خالد، والحدود الشمالية)، وبيَّنت النتائج أن أهمَّ المتطلَّبات الإدارية للتحوُّل نحو الاستدامة تتمثَّل في: إعداد خُطَّة إستراتيجية للتحوُّل نحو الاستدامة، توفير مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية والدورات القصيرة حول الاستدامة وموضوعاتها، وبيَّنت النتائج أن أهمَّ مقترَحات التحوُّل نحو الاستدامة تتمثَّل في: تنظيم واستضافة الأنشطة البحثية والمؤتمرات وورش العمل حول الاستدامة، وإعدادِ توصيف وظيفيٍّ يتضمَّن أهدافَ خُطَط وسياسات الاستدامة في الجامعة حسب ما يُناسب كلَّ وظيفة.

أجرت محمود (2020) دراسة هَدَفت إلى تقديم تصوُّر مقترَح لتحوُّل الجامعات الحكومية المصرية إلى جامعات بحثية، وتحديد أهمِّ متطلَّبات التحوُّل الداخلية والخارجية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (250) عضوَ هيئةِ تدريس بجامعة بنها، وبيَّنت النتائج اتِّفاق العيِّنة على متطلَّبات تحوُّل الجامعات الحكومية المصرية إلى جامعات بحثية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، التي تمثَّلت في مجموعة من المتطلَّبات الداخلية: (البشرية، والإدارية، والتكنولوجية، والمادية)، ومجموعة من المتطلَّبات الخارجية: (تسويق البحوث العلمية، وتدويل البحث العلميِّ، والشراكة البحثية).

أجرى ميشيل وآخرون (Michael et al., 2020) دراسة هَدَفت إلى معرفة وعيِ الطلبة ومواقفهم وممارساتهم فيما يتعلَّق بالتنمية المستدامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (507) من طلبة جامعة ماليزيا، وبيَّنت النتائج أن (40.7%) من الطلبة ليس لديهم معرفة كافية بالتنمية المستدامة، كما بيَّنت النتائج أن طلبة السنة النهائية لديهم أعلى مستوى من الوعيِ بالاستدامة مقارنةً بالسنة الأولى والثانية.

أجرت سر الختم وأخريات (2021) دراسة هَدَفت إلى التعرُّف على إستراتيجيات إدارة المعرفة، ودورها في تفعيل المهارات المعرفية بالجامعات السعودية؛ لإحداث التنمية المستدامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ التحليليَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (137) فردًا من العاملين في إدارة الموارد البشرية بجامعة الملك خالد، وبيَّنت النتائج أن إدارة المعرفة تعمل على تحسين عملية التخطيط الإستراتيجيِّ، وتزويد الموظَّفين بالطرق السليمة لتنظيم المعارف المتوفِّرة لديهم، والاستفادة منها؛ مما يعمل على إيجاد التنمية المستدامة، وأهمية تهيئة بيئة عمل مناسبة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة، وتحديد المسؤوليات؛ مما يؤدِّي إلى تحسين الأداء الماليِّ والإداريِّ في الجامعة.

أجرى الفضالي (2021) دراسة هَدَفت إلى الكشف عن أهمِّ متطلَّبات ومعوِّقات تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات المصرية، وتقديم تصوُّر مقترَح يُسهم في تحقيق متطلَّبات التنمية المستدامة بالجامعات المصرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (421) عضوَ هيئة تدريس بالجامعات المصرية، وبيَّنت النتائج موافقة أفراد العيِّنة بدرجة كبيرة على متطلَّبات تحقيق التنمية المستدامة، ومنها: توفيرُ برامجَ تدريبيةٍ تلبِّي احتياجاتِ وتطلُّعاتِ العاملين، وتخفيضُ مستويات الاستهلاك المبدِّدة للطاقة والموارد الطبيعية، وكشفت النتائج عن معوِّقات تحقيق التنمية المستدامة، ومنها: قلَّة وجود مواءمة بين النموِّ السكَّاني والموارد الطبيعية، كما وضعت الدراسة تصوُّرًا مقترَحًا يُسهم في تحقيق متطلَّبات التنمية المستدامة بالجامعات المصرية.

أجرى الرويلي (2022) دراسة هَدَفت إلى التعرُّف على واقع تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة بجامعة الحدود الشمالية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ المسحيَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (204) عضوِ هيئة تدريس بجامعة الحدود الشمالية، وبيَّنت النتائج أن واقع تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة بجامعة الحدود الشمالية جاء بمستوى متوسِّط، حيث جاء ترتيب الأبعاد كالتالي: فلسفة الجامعة وإستراتيجيتها، يليها خدمة المجتمع، ثم التعليم، وأخيرًا البحث العلميُّ.

أجرى شكشك (2023) دراسة هَدَفت إلى معرفة درجة تأثير التخطيط الإستراتيجيّ على التنمية المستدامة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ التحليليَّ، وتمَّ جمع المعلومات بواسطة الاستبانة، التي طبِّقت على (59) فردًا من العاملين بالجامعة الأسمرية الإسلامية، وبيَّنت النتائج أن التخطيط الإستراتيجيَّ يُسهم في تطوير الجامعة، وأن التكنولوجيا تقلِّص زمن إنجاز العمل، وأن مجتمع الدراسة لا يَستخدِم الأجهزةَ والتِّقْنيَاتِ المتطوِّرةَ في العمل، حيث يَتمُّ التخطيط للتوجُّه نحو استخدام التكنولوجيا.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اتَّفَقت الدراسة الحاليَّة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفيِّ منهجًا للبحث والدراسة، والاستبانةِ أداةً للدراسة.
- اتَّفَقت الدراسة الحاليَّة مع الدراسات السابقة في تطبيقها على الجامعات.
- اتَّفَقت الدراسة الحاليَّة مع بعض الدراسات السابقة في بعض أهدافها؛ كدراسة العمري والعريني (2020)، ودراسة محمود (2020)، ودراسة الفضالي (2021).
- اختلفت الدراسة الحاليَّة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت مجال تطوير العمل الإداريّ.
- اختلفت الدراسة الحاليَّة عن الدراسات السابقة في استخدام أسلوب دلفي لاستطلاع آراء الخبراء حول متطلَّبات ومقترَحات تطوير العمل الإداريّ.
- أفادت الدراسة الحاليَّة من الدراسات السابقة في إبراز مشكلة الدراسة، وتحديد منهج الدراسة وأداتها، وتفسير النتائج.
- تميَّزت الدراسة الحاليَّة عن الدراسات السابقة في كونها قدَّمت تصوُّرًا مقترَحًا لتطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية، في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وإجراءاتها؛ تَمَّ استخدام المنهج الوصفيّ التحليليّ، الذي يعرَّف بأنه: "المنهج الذي يَهدُف إلى وصف الظاهرة المدروسة، أو تحديد المشكلة، أو تبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، أو التعرُّف على ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثِلة لوضع الخُطَط المستقبلية، وهذا المنهج لا يقتصر على وصف الظاهرة فقط؛ وإنما يتعدَّاه إلى التفسير والتحليل؛ للوصول إلى حقائقَ عن الظروف القائمة؛ من أجل تطويرها وتحسينها" (القحطاني وآخرون، 1421، ص187).

كما استخدمت الدراسة أسلوب دلفي، الذي يعرَّف بأنه: "منهج قائم على وضع التصوُّرات المستقبلية، من خلال جمع آراء الخبراء حول موضوع محدَّد، ويَتِمُّ ذلك بناء على فَهم الواقع، والقدرة على استقراء المستجدَّات المحتمَلِ حدوثُها في المستقبل، إضافةً إلى إمكانية توقُّع العقبات والتحدِّيات كذلك، وهو أسلوب علميٌّ يوظَّف بهدف رسم السياسات

والبدائل، والوصول إلى مستوى مقبول من الاتِّفاق، كما أنه يقوم بالمزج بين الأساليب الحَدْسية والاستطلاعية والمعيارية في توليفة واحدة قادرةٍ على استشراف جماعيٍّ وتكنولوجيٍّ للمستقبل" (نوار، 2019، ص802).

وبناءً عليه؛ فقد تَمَّ توظيف المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال تشخيص واقع العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، كما تَمَّ توظيف أسلوب دلفي من خلال عرض تصوُّرات الخبراء التي يمكِن الاستفادة منها، والاسترشاد بها في تحديد متطلَّبات ومقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية، في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

مجتمع الدراسة:

تمثَّل مجتمع الدراسة في الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية، ممن لديهم خبرةٌ إدارية في العمل الإداريّ.

عيّنة الدراسة:

تكوَّنت عيّنة الدراسة من (98) خبيرًا تَمَّ اختيارهم بالطريقة القصدية من أعضاء هيئة التدريس، ممن لديهم خبرةٌ إدارية في العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية، وهي: (جامعة الإمام محمدِ بنِ سعودٍ الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أمِّ القرى، وجامعة الملك خالد، وجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، وجامعة القصيم، وجامعة جدَّة، وجامعة الباحة، وجامعة نجران، وجامعة الحدود الشمالية، وجامعة جازان، وجامعة المجمعة، وجامعة حفر الباطن، وجامعة تبوك، وجامعة شقراء، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل)، حيث تَمَّ مراعاة تنوُّع التخصُّصات الأكاديمية للخبراء، وقد أجاب عن استبانة الجولة الأولى (41) خبيرًا، و(41) خبيرًا في الجولة الثانية، و(36) خبيرًا في الجولة الثالثة.

خصائص خبراء الدراسة وَفْقَ متغيّرات الدراسة:

جدول (1): توزيع خبراء الدراسة وَفْقَ متغيّر الجامعة

الجامعة	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية	16	16	11
الأمير سطام بن عبد العزيز	1	1	1
الإمام عبد الرحمن بن فيصل	1	1	1
الباحة	1	1	1
الحدود الشمالية	1	1	1
القصيم	4	4	4
المجمعة	1	1	1
الملك خالد	1	1	1
الملك سعود	2	2	2
الملك عبد العزيز	2	2	2
أم القرى	1	1	1
تبوك	1	1	1
جازان	1	1	1
جدَّة	2	2	2
حفر الباطن	2	2	2
شقراء	3	3	3
نجران	1	1	1
المجموع	41	41	36

يتَّضِح من الجدول (1) التنوُّع الجغرافيُّ لخبراء الدراسة؛ مما يُعطي مؤشِّرًا إيجابيًّا على تنوُّع خبرات خبراء الدراسة.

جدول (2): توزيع خبراء الدراسة وَفْقَ متغيّر التخصُّص

التخصُّص	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة
أصول تربية	2	2	2
إدارة وتخطيط تربويٌّ	13	13	9
الإعلام	2	2	2
التربية الخاصَّة	1	1	1
العمارة	1	1	1
التربية الفنية	1	1	1
تِقْنيَات التعليم	2	2	2
حاسب آليٌّ	1	1	1
دراسات إسلامية	2	2	2
صيدلة	2	2	2
طب	4	4	4
طب الأسنان	3	3	3
علم نفس	1	1	1
علوم إدارية	3	3	3
لغة إنجليزية	1	1	1
مناهج وطرق تدريس	2	2	1
المجموع	41	41	36

يتَّضِح من الجدول (2) تنوُّع تخصُّصات خبراء الدراسة؛ مما يعطي مؤشِّرًا إيجابيًّا على تنوُّع خبرات خبراء الدراسة.

جدول (3): توزيع خبراء الدراسة وَفْقَ متغيّر الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة
أستاذ	7	7	7
أستاذ مشارك	13	13	11
أستاذ مساعد	20	20	17
محاضر	1	1	1
المجموع	41	41	36

يتَّضِح من الجدول (3) أن النسبة العُظمى من خبراء الدراسة يَحمِلون درجة أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك.

جدول (4): توزيع خبراء الدراسة وَفْقَ متغيّر سنوات الخبرة في العمل الإداريّ

سنوات الخبرة	الجولة الأولى	الجولة الثانية	الجولة الثالثة
أقلُّ من (5) سنوات	9	9	9
(5) سنوات فأكثر	32	32	27
المجموع	41	41	36

يتضح من الجدول (4) أن أكثر من (75%) من خبراء الدراسة خبرتُهم في العمل الإداريّ (5) سنوات فأكثر؛ مما يعطي مؤشِّرًا إيجابيًّا؛ وذلك لمعرفتهم بشكل أكبرَ بمتطلَّبات ومقترَحات تطوير العمل الإداريّ.

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة؛ فإن أسلوب دلفي المستخدَم اعتمد على الاستبانة، التي طبِّقت من خلال ثلاث جولات، كما يلي:

الجولة الأولى: عدد الخبراء المستجيبين (41) خبيرًا، وقد استُخدمت في هذه الجولة الاستبانة المفتوحة، التي بُنِيت في ضوء الاطِّلاع على الأدبيَّات التربوية، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تكوَّنت من خطاب موجَّه للسادة الخبراء؛ لتعريفهم بأهداف ومحاور الدراسة التي يشاركون فيها، كما اشتملت الاستبانة على جُزأين؛ الأول: يتضمَّن بياناتٍ عامَّةً عن الخبير، والثاني: يتضمَّن سؤالين حول متطلَّبات ومقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وقد طُلب من الخبراء الإجابة عن الأسئلة، والتعبير عن آرائهم بحُرية مُطلَقة في ضوء خبرتهم؛ لأنه سيَتِمُّ في هذه المرحلة توليد الأفكار، وبناء الرُّؤى.

الجولة الثانية: عدد الخبراء المستجيبين (41) خبيرًا، فقد قامت الباحثة بتحليل وتصنيف استجابات وأفكار الخبراء المشاركين في الجولة الأولى، والاطِّلاع على الأدبيات التربوية، والدراسات السابقة، ومن ثَمَّ أَعَدَّت استبانةً مُغلَقة تشتمل على بيانات عامَّة عن الخبير: (الاسم، الجامعة، التخصُّص، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة في العمل الإداريّ)، ومحورين، هما:

المحور الأول: متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وعدد عباراته (11).

المحور الثاني: مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وعدد عباراته (9).

كما تركت الباحثة في نهاية كلِّ مِحوَر ما يسمح للخبراء بإضافة عبارات أخرى لم يَتِمَّ إضافتها، وقد جاءت الاستجابة وَفْقَ المقياس المتدرِّج الثلاثيّ كالتالي: عالية (3)، متوسِّطة (2)، منخفضة (1)، ولتحديد طول فئات المقياس المتدرِّج الثلاثيّ (الحدود الدنيا والعليا) المستخدَم في محاور الدراسة؛ تَمَّ حساب الْمَدى (3-1=2)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس (3/2 = 0.66)، بعد ذلك تَمَّ إضافة هذه القيمة إلى أقلِّ قيمةٍ في المقياس، وهي (1)؛ وذلك لتحديد الحدِّ الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضَّح في الجدول:

جدول (5): تحديد فئات المقياس المتدرِّج الثلاثيّ

عالية	متوسِّطة	منخفضة
3 – 2.34	2.33 – 1.67	1.66 – 1

الجولة الثالثة: عدد الخبراء المستجيبين (36) خبيرًا، وقد تَمَّ إعداد استبانة مُغلَقة وَفْقًا لنتائج تطبيق استبانة الجولة الثانية، حيث أظهرت النتائج أن جميع عبارات محورَيِ الاستبانة قد وافق عليها خبراء الدراسة بنسبة تفوق (85%) فيما عدا (3) عبارات في مِحور متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ، والتي حصلت على نسبة تقلُّ عن (85%) وهي العبارات التالية: (إيجاد معاييرَ ومؤشِّراتٍ لقياس الأداء الإداريّ تراجع بشكل دوريّ)، و(وضع المحفِّزات للعمادات والإدارات المتميِّزة في تطوير العمل في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، و(توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، حيث تَمَّ استبدالها في استبانة الجولة الثالثة بـ(3) عبارات اقترحها الخبراء، وهي العبارات التالية: (توفير الإمكانات المادية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، و(توفير كفاءات بشرية تَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، و(إعادة هيكلة التنظيم الإداريّ بما يَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، وقد تَمَّ إرسال الاستبانة بعد تعديلها إلى جميع الخبراء المشاركين في الجولة الثانية كلٌّ على حِدَةٍ، مُرفَقًا معها نتائجُ استجاباتهم إحصائيًّا في الجولة الثانية؛ لكي يتعرَّف كلُّ خبير على العبارات التي تَمَّ إضافتها أو تعديلها، وعلى العبارات التي حصلت على نسبة موافقة عالية؛ لمراجعة استجاباته التي قدَّمها في الجولة الثانية، ثم تَمَّ بعد ذلك جمع استجابات الخبراء على استبانة الجولة الثالثة وتحليلها، حيث زادت نسبة الموافقة عن (97%) على جميع عبارات الاستبانة.

صدق أداة الدراسة: قامت الباحثة بالتأكُّد من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

1. **الصدق الظاهريُّ:** تَمَّ عرض الاستبانة المفتوحة في الجولة الأولى في صورتها الأوَّلية على ذَوِي الخبرة في تخصُّص الإدارة التربوية؛ للتأكُّد من توافقها مع أسئلة الدراسة، كما تَمَّ عرض استبانة الجولة الثانية في صورتها الأوَّلية على ذَوِي الخبرة في تخصُّص الإدارة التربوية، والطلب منهم التفضُّل بإبداء ملاحظاتهم حول مدى وضوح ومناسبة عباراتها لأهداف الدراسة، ثم قامت الباحثة بتعديل الاستبانة في ضوء مقترَحاتهم.

2. **صدق الاتِّساق الداخليّ:** للتأكُّد من صدق الاتِّساق الداخليّ؛ تَمَّ حساب معامل الارتباط (بيرسون) لاستبانة الجولة الثانية؛ وذلك لقياس العلاقة بين درجة كلِّ عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، كما يوضِّح ذلك الجدول:

جدول (6): معاملات الارتباط لكلِّ عبارة من عبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	
	المحور الأول	المحور الثاني
1	**0.558	**0.707
2	**0.479	**0.681
3	**0.452	**0.591
4	**0.387	**0.809
5	**0.617	**0.553
6	**0.331	**0.748
7	**0.605	**0.741
8	**0.518	**0.461
9	**0.664	**0.786
10	**0.482	
11	**0.644	

(**) دالَّة عند (0.01)

يتَّضِح من الجدول (6) أن قيم معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين درجة كلِّ عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالَّة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (0.01)؛ مما يدلُّ على صدق الاتِّساق الداخليِّ للاستبانة، ومناسبتها لقياس ما وُضِعت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة: للتأكُّد من ثبات استبانة الجولة الثانية؛ تَمَّ استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما يوضِّح ذلك الجدول:

جدول (7): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور	معامل الثبات
متطلَّبات تطوير العمل الإداريِّ في الجامعات السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة	0.780
مقترَحات تطوير العمل الإداريِّ في الجامعات السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة	0.853
الثبات العامُّ	0.778

يتَّضِح من الجدول (7) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة، حيث بلغ معامل الثبات العامِّ (0.778)، وهذا يدلُّ على أن الاستبانة على درجة عالية من الثبات، يمكِن الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات الخاصَّة بالدراسة.

إجراءات الدراسة:

طبَّقت الدراسة أسلوب دلفي، الذي يعتمد على جولات متكرِّرة للحصول على نتائجَ متقاربةٍ بين آراء خبراء الدراسة، حيث تضمَّنت الإجراءاتُ الخطواتِ التاليةَ:

- اختيار مجموعة خبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية ممن لديهم خبرةٌ إدارية في العمل الإداريِّ.
- بناء استبانة مفتوحة للجولة الأولى، بحيث تَمنَح لخبراء الدراسة مساحة للتعبير عن الأفكار والمقترَحات.
- تمَّ إرسال رابط الاستبانة المفتوحة إلى الخبراء المشاركين عن طريق البريد الإلكترونيِّ، أو برامج التواصل الاجتماعيِّ؛ كتويتر، وواتس أب.

- تمَّ تحليل استجابات خبراء الدراسة على الاستبانة المفتوحة، وفي ضوء النتائج، تَمَّ بناء استبانة مُغلَقة خاصَّة بالجولة الثانية.
- تمَّ إرسال رابط الاستبانة الْمُغلَقة الخاصَّة بالجولة الثانية إلى الخبراء المشاركين عن طريق البريد الإلكترونيّ، أو برامج التواصل الاجتماعيّ؛ كتويتر، وواتس أب.
- بعد انتهاء خبراء الدراسة من الإجابة على استبانة الجولة الثانية، تَمَّ تحليلها إحصائيًّا.
- تمَّ بناء استبانة مُغلَقة خاصَّةٍ بالجولة الثالثة، وذلك في ضوء نتائج الجولة الثانية، حيث كانت نسبة الموافقة عاليةً، فيما عدا (3) عبارات حصلت على نسبة تقلُّ عن (85%)، وقد تَمَّ استبدالها بعبارات اقترحها الخبراء.
- تمَّ إرسال رابط الاستبانة الْمُغلَقة الخاصَّة بالجولة الثالثة إلى الخبراء المشاركين عن طريق البريد الإلكترونيّ، أو برامج التواصل الاجتماعيّ؛ كتويتر، وواتس أب، مُرفَقًا معها نتائجُ استجاباتهم إحصائيًّا في الجولة الثانية؛ لمراجعة استجاباتهم التي قدَّموها في الجولة الثانية.
- بعد انتهاء خبراء الدراسة من الإجابة على استبانة الجولة الثالثة، تَمَّ تحليلها إحصائيًّا، حيث زادت نسبة الموافقة بين الخبراء عن (97%) على جميع عبارات الاستبانة.

الأساليب الإحصائية: تَمَّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التَّكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص خُبراء الدراسة.
- المتوسِّطات الحسابية: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات خبراء الدراسة عن محاور الدراسة.
- الانحرافات المعيارية: لمعرفة مدى التشتُّت في استجابات خُبراء الدراسة عن متوسِّطها الحسابيّ.
- مُعامل الارتباط بيرسون: للتحقُّق من صدق الاتِّساق الداخليّ للاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ: للتحقُّق من ثبات الاستبانة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول: ما واقع العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

للإجابة عن السؤال الأول؛ قامت الباحثة بتحليل ما جاء في الدراسات السابقة المحلية، والتقارير الصادرة عن الجامعات الحكومية السعودية، ومواقع الجامعات الحكومية السعودية على شبكة الإنترنت، المرتبطة بجهود الجامعات الحكومية السعودية في مجال تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في العمل الإداريّ، وجاءت نتيجة السؤال كالتالي:

المبادئ والقيم: تتبنَّى الجامعات الحكومية السعودية عددًا من المبادئ والقيم، التي من ضِمنها الشفافية والْمُساءلة، ويُقصَد بها الالتزام بالموضوعية في جميع المعاملات الإدارية والأكاديمية، ووضوح الأنظمة والتعليمات، ودعم متطلَّبات الْمُساءلة والنزاهة، ولتحقيق ذلك؛ تبنَّت الجامعات من خلال خُططها الإستراتيجية مبادئَ الحَوْكمة، وأُسس الإدارة الفاعلة، التي من شأنها أن تعزِّز ذلك (جامعة تبوك، 1444).

عقد الشراكات: وقَّعت بعض الجامعات الحكومية السعودية اتِّفاقياتِ شَراكةٍ لتعزيز تحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه الاتِّفاقيات (مواقع الجامعات على شبكة الإنترنت):

- وقَّعت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتِّقْنيَة، ومجتمع أيون، مذكِّرة تفاهم لتعزيز التعاون في المشاريع والمبادرات الإستراتيجية بشأن التنمية المستدامة، وتطوير خطوط العمل بشأن الموضوعات الناشئة للاستدامة، وإنجاز مشاريعَ بحثيةٍ وتعليمية مشترَكة، وتبادُل الخبرات ونتائج الدراسات.
- أقامت جامعة تبوك شراكةً مع الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة (ترشيد)؛ لترشيد استهلاك الطاقة في الجامعة، كما وقَّعت مذكِّرة تعاون مع محميَّة الملك سلمانَ في مجال الدراسات البيئية، والمشاركة في تدريب الكوادر الوطنية؛ لحماية البيئة وتَنميَتها.

- وقَّعت جامعة طيبة عقد شراكة مع المديرية العامَّة للزراعة بمنطقة المدينة المنوَّرة؛ لتعزيز التعاون المشترَك في توعية المجتمع بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال البحوث، وورش العمل، وتقييم الأداء، والتطوير، كما وقَّعت اتِّفاقية تعاون مع جمعية الرعاية الصحية بالمدينة المنوَّرة؛ لتقديم دَوْرات تدريبية بما يُسهِم في رفع كفاءة المتدرِّبين.
- أقامت جامعة الملك فيصل اتِّفاقية تعاون مع المركز الوطنيّ لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة؛ لنقل وتوطين المعارف والتِّقْنيَات الحديثة، وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات، والتعاون في المجالات البحثية والتدريبية والتشغيلية.
- وقَّعت جامعة الإمام محمدِ بنِ سعودٍ الإسلامية اتِّفاقية تعاون مع (ترشيد)؛ لإعادة تأهيل مبانيها الرئيسة بمدينة الرياض، بمجموع (255) مبنًى؛ لتكون أكثرَ كفاءةً، وأفضلَ أداءً في استهلاك الطاقة.
- وقَّعت جامعة الملك خالد اتِّفاقية تعاون مع شركة أسمنت المنطقة الجنوبية، وتشمل مجالاتُ التعاون التدريبَ، والاستفادة من جهود الباحثين في وضع الحلول المناسبة للمشكلات.
- وقَّعت جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل اتِّفاقية تعاون مع شركة أرامكو السعودية؛ لتنفيذ العديد من البرامج الإثرائية والإستراتيجية التي تُسهم في تنمية المجتمع السعوديّ، وتعزِّز مفاهيم التنمية المستدامة في المجتمع.

الحدُّ من عدم المساواة: تسعى الجامعات الحكومية السعودية إلى الحدِّ من أوجه عدم المساواة، من خلال تقديم الدعم للفئات المختلفة، التي من ضمنها ذَوُو الاحتياجات الخاصَّة، حيث تشجِّع ذَوِي الاحتياجات الخاصَّة على المشاركة في الأنشطة المختلفة، من خلال توفير المرافق، والخِدمات، والتِّقْنيَات الحديثة التي تسهِّل لهم الانخراط داخلَ الحَرَم الجامعيّ، كما أن لدى الجامعات خُطَطًا وإجراءاتٍ لمتابعة توظيف الطلاب من ذَوِي الاحتياجات الخاصَّة، وذلك من خلال شَراكات عَقَدتها مع المؤسَّسات المختلفة (جامعة تبوك، 1444).

مبادرات: أقامت بعض الجامعات الحكومية السعودية مبادراتٍ تَهدُف من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة في العمل الإداريّ، ومنها:

مشروع الخضرنة المؤسَّسية: بادرت جامعة القصيم إلى إطلاق هذا المشروع؛ تأكيدًا لالتزامها برسالتها التي تجعل من الاستدامة ركنًا أساسيًّا في إستراتيجيتها، وبِنيَتها المؤسَّسية، والسعي لتحقيق الجامعة لريادة وطنية في مجال إدماج مفاهيم الاستدامة في الأبعاد الإستراتيجية والمؤسَّسية، كما يسعى المشروع إلى تطوير وتنمية القدرات والمهارات، مع الإفادة من التجارب المميَّزة (جامعة القصيم، 1444).

برنامج التميُّز المؤسَّسيّ لتحقيق استدامة الميزة التنافسية: أطلقت جامعة جدَّة هذا البرنامج لتحقيق استدامة الميزة التنافسية؛ للوصول لإنتاج حالة من التميُّز في نُظم الأداء المؤسَّسيّ الشامل، وممارساته التطبيقية المصاحبة، بما يتوافق مع المرتكَزات الرئيسة لرؤية الجامعة الحديثة التي تمكِّن الجامعة من الوصول إلى نتائجَ تنافسيةٍ على معايير ومؤشِّرات الأداء (جامعة جدَّة، 1444).

الندوات، والبرامج التدريبية، وورش العمل، والْمَعارِض: عَقَدت العديد من الجامعات الحكومية السعودية ندواتٍ وبرامجَ تدريبيةً، وورشَ عمل، ومَعارِضَ؛ للتعريف بالتنمية المستدامة، وأهمية تفعيلها في العمل الإداريّ، ومنها:

- ندوة بعنوان: "مستقبل التغيُّر الْمُناخيّ وأثره على التنمية المستدامة"، التي أقامتها جامعة تبوك.
- ندوة بعنوان: "التنمية المستدامة في منطقة الباحة"، التي أقامتها جامعة الباحة.
- ندوة بعنوان: "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة"، التي أقامتها جامعة الملك خالد.
- برنامج تدريبيٌّ بعنوان: "خبير تطبيقات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، الذي أقامته جامعة المجمعة.

- ورشة عمل بعنوان: "التنمية المستدامة ودور الجامعات السعودية"، التي أقامتها جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.
- ورشة عمل بعنوان: "دور قطاع الشركات وقطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، التي أقامتها جامعة الحدود الشمالية.
- معرض بعنوان: "حلول مبتكَرة لبيئة مستدامة"، الذي أقامته جامعة تبوك (مواقع الجامعات على شبكة الإنترنت).

يتَّضِح من العرض السابق جهود الجامعات الحكومية السعودية في مجال تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فمُعظَم تلك الجهود تركِّز على تحقيق التنمية المستدامة بشكل عامٍ في الجامعات، ولا تركِّز تحديدًا على تفعيلها في العمل الإداريّ في الجامعات، كما أن تلك الجهود قد تواجَه بمعوِّقات تَحُدُّ من إمكانية التوسُّع بها، وتعميمها على جميع الجامعات الحكومية السعودية، حيث أشارت نتيجة دراسة الدوسري (2017) إلى عدم إقامة برامجَ تدريبيةٍ لذوي الاحتياجات الخاصَّة؛ لتعريفهم بأهمية ودور التنمية المستدامة، والروتين في الإجراءات الإدارية؛ مما يؤدِّي إلى التأخُّر في إنجاز الأعمال المختلِفة، وضعف المعلومات والبيانات التِّقْنيَّة المقدَّمة لأفراد المجتمع، وأشارت دراسة البلوي (2020) إلى ضعف البرامج الإدارية المرتبطة بالتنمية المستدامة، وغياب التخطيط الشامل لمستويات الأداء المختلفة في الجامعة.

وبناءً على ما سبق؛ يتَّضِح أهمية تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتوفير المتطلَّبات اللازمة لذلك.

إجابة السؤال الثاني: ما متطلَّباتُ تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر خبراء الدراسة؟

تمَّت الإجابة عن السؤال الثاني من خلال استعراض نتائج جولات دلفي الثلاث التي تَمَّ تطبيقها، كلُّ جَولة على حِدَةٍ، كالتالي:

نتائج الجولة الأولى: طُلِب من خبراء الدراسة في استبانة مفتوحة أن يعبِّروا عن آرائهم في ضوء خبرتهم الإدارية حول متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية، في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وفيما يلي أهمُّ الاستجابات التي اتَّفَق عليها معظم الخبراء:

- دَعْمُ قيادات الجامعة جهودَ تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- نشرُ الوعي بين الموظَّفين بأهمية التنمية المستدامة.
- توزيع المهامّ والمسؤوليات الوظيفية بما يتناسب مع قدرات الموظَّفين.
- تفعيل مشاركة الموظَّفين في عملية صُنع القرارات الإدارية.
- إقامة الدَّوْرات التدريبية لتطوير مهارات الموظَّفين في مجال التنمية المستدامة.
- تحديث اللوائح والأنظمة في الجامعة بما يتناسب مع عملية التطوير.
- توفير البيانات اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

نتائج الجولة الثانية: في ضوء نتائج الجولة الأولى، تَمَّ بناء استبانة مُغلَقة للجولة الثانية، حيث أظهر تحليل استجابات خبراء الدراسة على استبانة الجولة الثانية، ما يلي:

جدول (8): نتائج استجابات خبراء الدراسة في الجولة الثانية حول متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

ترتيب	العبارة	درجة الموافقة	المتوسِّط	الانحراف	النسبة

			عالية	متوسّطة	منخفضة		المعياري	(%)
1	الاستفادة من التِّقْنيَات الحديثة في العمل الإداريّ للحفاظ على البيئة.	ك	38	3	0	2.92	0.263	97.3
		%	92.7	7.3	0			
2	دعم قيادات الجامعة جهودَ تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	37	4	0	2.90	0.300	96.7
		%	90.2	9.8	0			
م2	تحديث اللوائح والأنظمة في الجامعة بما يتناسب مع عملية التطوير.	ك	37	4	0	2.90	0.300	96.7
		%	92.2	9.8	0			
4	توزيع المهامّ والمسؤوليات الوظيفية بما يتناسب مع قُدرات الموظَّفين.	ك	35	3	3	2.78	0.570	92.7
		%	85.4	7.3	7.3			
م4	توفير البيانات اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	35	3	3	2.78	0.570	92.7
		%	85.4	7.3	7.3			
6	نشر الوعي بين الموظَّفين بأهمية التنمية المستدامة.	ك	34	4	3	2.75	0.582	91.7
		%	82.9	9.8	7.3			
7	إقامة الدَّوْرات التدريبية لتطوير مهارات الموظَّفين في مجال التنمية المستدامة.	ك	34	2	5	2.70	0.679	90
		%	82.9	4.9	12.2			
8	تفعيل مشاركة الموظَّفين في عملية صُنع القرارات الإدارية.	ك	32	5	4	2.68	0.649	89.3
		%	78	12.2	9.8			
9	إيجاد معاييرَ ومؤشِّراتٍ لقياس الأداء الإداريّ تراجع بشكل دوريّ.	ك	25	11	5	2.48	0.711	82.7
		%	61	26.8	12.2			
10	وضع المحفِّزات للعمادات والإدارات المتميِّزة في تطوير العمل في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	25	9	7	2.43	0.776	81
		%	61	22	17			
11	توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	26	6	9	2.41	0.835	80.3
		%	63	14.6	22			
المتوسّط الحسابيُّ العامُّ = 2.70، الانحراف المعياريُّ العامُّ = 0.299، النسبة (%) = 90								

يتَّضِح من الجدول (8) موافقة خبراء الدراسة بدرجة عالية على متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، بمتوسِّط نسبة موافقة بين الخبراء (90%)، ومتوسِّط حسابيّ عامّ (2.70)، كما بلغ الانحراف المعياريُّ العامُّ (0.299)؛ مما يدلُّ على تجانُس استجابات خبراء الدراسة، حيث تراوحت متوسِّطات استجابات خبراء الدراسة بين (2.41) كأدنى قيمة، و(2.92) كأعلى قيمة، وهي متوسِّطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثيّ، التي تُشير إلى موافق بدرجة عالية.

وفي التفصيل يتَّضِح من النتائج أن جميع عبارات استبانة الجولة الثانية لهذا المحور، قد وافق عليها خبراء الدراسة بنسبة تَفُوق (85%)، فيما عدا (3) عبارات حصلت على نسبة تَقِلُّ عن (85%) وهي: العبارة الأولى: (إيجاد معاييرَ ومؤشِّراتٍ لقياس الأداء الإداريّ تراجع بشكل دوريّ)، التي حصلت على نسبة موافقة (82.7%)، والعبارة الثانية: (وضع المحفِّزات للعمادات والإدارات المتميِّزة في تطوير العمل في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، التي حصلت على نسبة موافقة (81%)، والعبارة الثالثة: (توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، التي حصلت على نسبة موافقة (80.3%)، حيث سيَتِمُّ استبدالها في استبانة الجولة الثالثة بـ(3) عبارات اقترحها الخبراء، وهي العبارات التالية: (توفير الإمكانات المادية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، و(توفير كفاءات بشرية تَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة)، و(إعادة هيكلة التنظيم الإداريّ بما يَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة).

نتائج الجولة الثالثة: بما أن الهدف من تطبيق أسلوب دلفي في الدراسة الحاليَّة هو الوصول إلى نسبة موافقة عالية بين آراء الخبراء حول متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؛ فقد قامت الباحثة بتطبيق الجولة الثالثة؛ للتأكُّد من موافقة خبراء الدراسة بنسبة تَفُوق (85%)، حيث أظهر تحليل استجابات الخبراء على استبانة الجولة الثالثة، ما يلي:

جدول (9): نتائج استجابات خبراء الدراسة في الجولة الثالثة حول متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

ترتيب	العبارة		درجة الموافقة			المتوسِّط	الانحراف المعياري	النسبة (%)
			عالية	متوسِّطة	منخفضة			
1	دعم قيادات الجامعة جهودَ تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	36	0	0	3	0	100
		%	100	0	0			
م1	تحديث اللوائح والأنظمة في الجامعة بما يتناسب مع عملية التطوير.	ك	36	0	0	3	0	100
		%	100	0	0			
3	توزيع المهامّ والمسؤوليات الوظيفية بما يتناسب مع قدرات الموظَّفين.	ك	35	1	0	2.97	0.166	99
		%	97.2	2.8	0			
م3	إقامة الدَّوْرات التدريبية لتطوير مهارات الموظَّفين في مجال التنمية المستدامة.	ك	35	1	0	2.97	0.166	99
		%	97.2	2.8	0			
م3	الاستفادة من التِّقْنيَات الحديثة في	ك	35	1	0	2.97	0.166	99

	العمل الإداريّ للحفاظ على البيئة.	%	97.2	2.8	0			
6	نشر الوعي بين الموظَّفين بأهمية التنمية المستدامة.	ك	34	2	0	2.94	0.232	98
		%	94.4	5.6	0			
م6	توفير البيانات اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	34	2	0	2.94	0.232	98
		%	94.4	5.6	0			
8	تفعيل مشاركة الموظَّفين في عملية صُنع القرارات الإدارية.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
م8	توفير الإمكانات المادية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
م8	توفير كفاءات بشرية تَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
م8	إعادة هَيكَلة التنظيم الإداريّ بما يَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
المتوسِّط الحسابيُّ العامُّ = 2.95، الانحراف المعياريُّ العامُّ = 0.079، النسبة (%) = 98.3								

يتَّضِح من الجدول (9) موافقة خبراء الدراسة بدرجة عالية على متطلَّبات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، بمتوسِّط حسابيٍّ عامٍّ (2.95)، كما بلغ الانحراف المعياريُّ العامُّ (0.079)؛ مما يدلُّ على تجانُس استجابات خبراء الدراسة، حيث تراوحت متوسِّطات استجابات خبراء الدراسة بين (2.91) كأدنى قيمة، و(3) كأعلى قيمة، وهي متوسِّطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثيّ، التي تُشير إلى موافق بدرجة عالية، كما بلغ متوسِّط نسبة الموافقة بين الخبراء لهذه الجولة (98.3%)، حيث ارتفع عن متوسِّط نسبة الموافقة للجولة الثانية، الذي بلغ (90%).

ويتَّضِح من النتائج أن جميع عبارات استبانة الجولة الثالثة لهذا المحور، قد وافق عليها خبراء الدراسة بنسبة تَفُوق (85%)، وهذا يعطي مؤشِّرًا لإدراك الخبراء أهميةَ تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وضرورة توفير جميع المتطلَّبات اللازمة لتطويره، وتتَّفِق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العمري والعريني (2020) التي بيَّنت موافقة أفراد الدراسة بدرجة كبيرة على المتطلَّبات الإدارية اللازمة لتحوُّل الجامعات الحكومية السعودية نحوَ الاستدامة، ودراسة محمود (2020) التي بيَّنت موافقة أفراد الدراسة على المتطلَّبات الداخلية والخارجية، وضرورة توفير تلك المتطلَّبات لتتحوَّل الجامعات الحكومية المصرية إلى جامعات بحثية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وفيما يلي استعراض لبعض العبارات:

جاءت العبارة: (دعم قيادات الجامعة جهودَ تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة) في المرتبة الأولى بمتوسِّط حسابيٍّ (3)، ونسبة موافقة (100%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية دعم وتبنِّي قيادات الجامعة جهودَ تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، فلا يمكِن تطوير العمل الإداريّ دون دعم قيادات الجامعة جهودَ التطوير، ووَعْيِهم بأهمية التنمية المستدامة، وبدورها في تطوير العمل الإداريّ، وتسهيل إجراءاته.

جاءت العبارة: (تحديث اللوائح والأنظمة في الجامعة بما يتناسب مع عملية التطوير) في المرتبة الأولى مكرَّرةً بمتوسِّط حسابيٍّ (3)، ونسبة موافقة (100%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية تطوير اللوائح والأنظمة في الجامعة باستمرار لتتماشى مع تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، فلا يمكِن تطوير العمل الإداريّ دون تحديث للَّوائح والأنظمة، بما يعزِّز من فاعلية العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية.

جاءت العبارة: (توزيع المهامّ والمسؤوليات الوظيفية بما يتناسب مع قدرات الموظَّفين) في المرتبة الثالثة بمتوسِّط حسابيٍّ (2.97)، ونسبة موافقة (99%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية العدالة والمساواة في توزيع واجبات ومسؤوليات وأعباء العمل بين الموظَّفين، وبما يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، وتتَّفِق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة سر الختم وأُخريات (2021) التي أشارت إلى أهمية تحديد المسؤوليات؛ مما يؤدِّي إلى تحسين الأداء الماليّ والإداريّ في الجامعة.

جاءت العبارة: (إقامة الدَّوْرات التدريبية لتطوير مهارات الموظَّفين في مجال التنمية المستدامة) في المرتبة الثالثة مكرَّرة، بمتوسِّط حسابيٍّ (2.97)، ونسبة موافقة (99%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية أن تعمل الجامعات الحكومية السعودية على تكثيف البرامج التدريبية؛ لتوعية الموظَّفين بأهمية التنمية المستدامة، ولتطوير مهاراتهم وقدراتهم بما يَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتتَّفِق مع نتيجة دراسة العمري والعريني (2020) التي أشارت إلى أهمية توفير مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية والدورات القصيرة حول الاستدامة وموضوعاتها، ونتيجةِ دراسة الفضالي (2021) التي أشارت إلى أهمية توفير برامجَ تدريبيةٍ تلبِّي احتياجاتِ وتطلُّعات العاملين.

إجابة السؤال الثالث: ما مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من وجهة نظر خبراء الدراسة؟

تمَّت الإجابة عن السؤال الثالث من خلال استعراض نتائج جولات دلفي الثلاث التي تَمَّ تطبيقها، كلُّ جَولة على حِدَةٍ، كالتالي:

نتائج الجولة الأولى: طُلب من خبراء الدراسة في استبانة مفتوحة أن يعبِّروا عن آرائهم في ضوء خبرتهم الإدارية حول مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية، في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وفيما يلي أهمُّ الاستجابات التي اتَّفَق عليها معظم الخبراء:

- إنشاء وَحْدة للاستدامة في الجامعة تتولَّى تنسيق جهود ومشاريع التنمية المستدامة.
- إعداد خُطَّة إستراتيجية شاملة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- تهيئة بيئة عمل محفِّزة لتحقيق التنمية المستدامة في الجامعة.
- تشجيع المبادرات الإبداعية في العمل الإداريّ للموارد البشرية.
- إشراك الموظَّفين في المؤتمرات والندوات لتبادُل خبرات تطوير العمل في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- توفير خِدمات إدارية تتناسب مع ذَوي الاحتياجات الخاصَّة.

نتائج الجولة الثانية: في ضوء نتائج الجَولة الأولى تَمَّ بناء استبانة مُغلَقة للجولة الثانية، حيث أظهر تحليل استجابات خبراء الدراسة على استبانة الجولة الثانية، ما يلي:

جدول (10): نتائج استجابات خبراء الدراسة في الجولة الثانية حول مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

ترتيب	العبارة		درجة الموافقة			المتوسِّط	الانحراف المعياري	النسبة (%)
			عالية	متوسِّطة	منخفضة			
1	إعداد خُطَّة إستراتيجية شاملة	ك	38	3	0	2.92	0.263	97.3

	لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	%	92.7	7.3	0			
م1	ترشيد استهلاك مصادر الطاقة في العمل الإداريّ.	ك	38	3	0	2.92	0.263	97.3
		%	92.7	7.3	0			
3	إنشاء وَحْدة للاستدامة في الجامعة تتولَّى تنسيق جهود ومشاريع التنمية المستدامة.	ك	37	4	0	2.90	0.300	96.7
		%	90.2	9.8	0			
م3	إعداد توصيف وظيفيّ يتضمَّن أبعاد التنمية المستدامة في الجامعة حسب ما يناسب كلَّ وظيفة.	ك	37	4	0	2.90	0.300	96.7
		%	90.2	9.8	0			
م3	تشجيع المبادرات الإبداعية في العمل الإداريّ للموارد البشرية.	ك	37	4	0	2.90	0.300	96.7
		%	90.2	9.8	0			
6	تنمية مهارات إدارة الأزمات البيئية بصورة مستدامة.	ك	34	7	0	2.82	0.380	94
		%	82.9	17.1	0			
7	تهيئة بيئة عمل محفِّزة لتحقيق التنمية المستدامة في الجامعة.	ك	35	5	1	2.82	0.441	94
		%	85.4	12.2	2.4			
8	توفير خِدمات إدارية تتناسب مع ذَوي الاحتياجات الخاصَّة.	ك	33	8	0	2.80	0.401	93.3
		%	80.5	19.8	0			
9	إشراك الموظَّفين في المؤتمرات والندوات لتبادل خبرات تطوير العمل في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	34	6	1	2.80	0.459	93.3
		%	82.9	14.6	2.4			
المتوسِّط الحسابيُّ العامُّ = 2.86، الانحراف المعياريُّ العامُّ = 0.239 النسبة (%) = 95.3								

يتَّضِح من الجدول (10) موافقة خبراء الدراسة بدرجة عالية على مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، بمتوسِّط نسبة موافقة بين الخبراء (95.3%)، ومتوسِّط حسابيٍّ عامٍّ (2.86)، كما بلغ الانحراف المعياريُّ العامُّ (0.239)؛ مما يدلُّ على تجانُس استجابات خبراء الدراسة، حيث تراوحت متوسِّطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة بين (2.80) كأدنى قيمة، و(2.92) كأعلى قيمة، وهي متوسِّطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثيّ، التي تُشير إلى موافق بدرجة عالية، ويتَّضِح من النتائج أن جميع عبارات استبانة الجولة الثانية لهذا المحور، قد وافق عليها خبراءُ الدراسة بنسبة تَفُوق (85%).

نتائج الجولة الثالثة: بما أن الهدف من تطبيق أسلوب دلفي في الدراسة الحاليَّة هو الوصول إلى نسبة موافقة عالية بين آراء الخبراء حول مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؛ فقد قامت الباحثة بتطبيق الجولة الثالثة؛ للتأكُّد من موافقة الخبراء بنسبة تَفُوق (85%)، حيث أظهر تحليل استجابات خبراء الدراسة على استبانة الجولة الثالثة، ما يلي:

جدول (11): نتائج استجابات خبراء الدراسة في الجولة الثالثة حول مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

ترتيب	العبارة		درجة الموافقة			المتوسّط	الانحراف المعياري	النسبة (%)
			عالية	متوسّطة	منخفضة			
1	تهيئة بيئة عمل محفِّزة لتحقيق التنمية المستدامة في الجامعة.	ك	36	0	0	3	0	100
		%	100	0	0			
2	إعداد توصيف وظيفيّ يتضمَّن أبعاد التنمية المستدامة في الجامعة حسب ما يناسب كلَّ وظيفة.	ك	35	1	0	2.97	0.166	99
		%	97.2	2.8	0			
2م	ترشيد استهلاك مصادر الطاقة في العمل الإداريّ.	ك	35	1	0	2.97	0.166	99
		%	97.2	2.8	0			
4	إنشاء وَحْدة للاستدامة في الجامعة تتولَّى تنسيق جهود ومشاريع التنمية المستدامة.	ك	34	2	0	2.94	0.232	98
		%	94.4	5.6	0			
4م	إعداد خُطّة إستراتيجية شاملة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	34	2	0	2.94	0.232	98
		%	94.4	5.6	0			
4م	تشجيع المبادرات الإبداعية في العمل الإداريّ للموارد البشرية.	ك	34	2	0	2.94	0.232	98
		%	94.4	5.6	0			
7	إشراك الموظّفين في المؤتمرات والندوات لتبادل خبرات تطوير العمل في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
7م	توفير خِدمات إدارية تتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصَّة.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
7م	تنمية مهارات إدارة الأزمات البيئية بصورة مستدامة.	ك	33	3	0	2.91	0.280	97
		%	91.7	8.3	0			
المتوسّط الحسابيُّ العامُّ = 2.94، الانحراف المعياريُّ العامُّ = 0.093، النسبة (%) = 98								

يتَّضِح من الجدول (11) موافقة خبراء الدراسة بدرجة عالية على مقترَحات تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، بمتوسِّط حسابيّ عامّ (2.94)، كما بلغ الانحراف المعياريُّ العامُّ (0.093)؛ مما يدلُّ على تجانُس استجابات خبراء الدراسة، حيث تراوحت متوسّطات استجابات خبراء الدراسة بين (2.91) كأدنى قيمة، و(3) كأعلى قيمة، وهي متوسّطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثيّ، التي تُشير إلى موافق بدرجة عالية، كما بلغ متوسِّط نسبة الموافقة بين الخبراء لهذه الجولة (98%)، حيث ارتفع عن متوسِّط نسبة الموافقة للجولة الثانية، الذي بلغ (95.3%).

ويتَّضِح من النتائج أن جميع عبارات استبانة الجولة الثالثة لهذا المحور، قد وافق عليها خبراء الدراسة بنسبة تَفُوق (85%)، وهذا يدلُّ على حرص خبراء الدراسة على تطوير العمل الإداريّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، ورغبتهم في تحسين وتجويد إستراتيجيات العمل الإداريّ وأساليبه وممارساته في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتتَّفِق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العمري والعريني (2020) التي بيَّنت موافقة أفراد الدراسة بدرجة كبيرة على الدور المقترَح لتحوُّل الجامعات الحكومية السعودية نحوَ الاستدامة، وفيما يلي استعراضٌ لبعض العبارات:

جاءت العبارة: (تهيئة بيئة عمل محفِّزة لتحقيق التنمية المستدامة في الجامعة) في المرتبة الأولى بمتوسِّط حسابيٍّ (3)، ونسبة موافقة (100%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية إيجاد بيئة عمل محفِّزة للعمل والإبداع بما يُسهِم في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعادها، وتتَّفِق مع نتيجة دراسة سر الختم وأُخريات (2021) التي أشارت إلى أهمية تهيئة بيئة عمل مناسبة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة.

جاءت العبارة: (إعداد توصيف وظيفيٍّ يتضمَّن أبعاد التنمية المستدامة في الجامعة حسب ما يناسب كلَّ وظيفة) في المرتبة الثانية بمتوسِّط حسابيٍّ (2.97)، ونسبة موافقة (99%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية تحديث التوصيف الوظيفيِّ لكلِّ وظيفة من وظائف الجامعة؛ لتتناسب مع تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يتضمَّن شروط الالتحاق بها، ومهامَّ ومسؤولياتِ شاغريها؛ ما يَدعَم تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعادها، وتتَّفِق مع نتيجة دراسة العمري والعريني (2020) التي أشارت إلى أهمية إعداد توصيف وظيفيٍّ يتضمَّن أهداف خُطَط وسياسات الاستدامة في الجامعة، حسب ما يناسب كلَّ وظيفة.

جاءت العبارة: (ترشيد استهلاك مصادر الطاقة في العمل الإداريِّ) في المرتبة الثانية مكرَّرة بمتوسِّط حسابيٍّ (2.97)، ونسبة موافقة (99%)، حيث تفسِّر هذه النتيجة أهمية ترشيد استهلاك الطاقة في العمل الإداريِّ، بما يضمن استمرار التنمية في المستقبل للأجيال القادمة، وتتَّفِق هذه النتيجة مع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي يُشير إلى (ضمان حصول الجميع – بتكلفة ميسورة – على خِدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، كما تتَّفِق مع نتيجة دراسة الفضالي (2021) التي أشارت إلى أهمية تخفيض مستويات الاستهلاك المبدِّدة للطاقة والموارد الطبيعية.

إجابة السؤال الرابع: ما التصوُّر المقترَح لتطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

يَهدُف هذا السؤال إلى تقديم تصوُّر مقترَح لتطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، حيث يتكوَّن مما يلي:

أولًا: فلسفة التصوُّر المقترَح: تتَبلْوَر فلسفة التصوُّر المقترَح في تبنِّي مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها في العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية كأداةٍ لتحسين وتطوير العمل الإداريِّ فيها، ومواكبة التغيُّرات والمستجِدَّات العالمية في المجالات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاستفادة من التطوُّرات في تِقْنيَة المعلومات والاتِّصالات، بما يَخدُم تطوير العمل وتحسينه، وذلك انطلاقًا من دور الجامعة في تنمية المجتمع وتطويره، وتزويد أفراده بالمعارف والمهارات اللازمة.

ثانيًا: أهداف التصوُّر المقترَح: يَهدُف التصوُّر المقترَح إلى ما يلي:

1. نشر مفهوم التنمية المستدامة، وبيان أهميتها لتطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية.
2. تحسين جودة العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية بما يَدعَم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
3. الإسهام في تنمية الموارد البشرية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، بما يمكِّنها من تَأْديَة الأعمال المطلوبة منها على الوجه الأمثل.
4. زيادة كفاءة وفاعلية الممارسات الإدارية في الجامعات الحكومية السعودية؛ لتعزيز تحقيق التنمية المستدامة.
5. توظيف التِّقْنيَة الحديثة في تطوير العمل الإداريِّ؛ للحفاظ على البيئة.
6. الاستثمار الأمثل للموارد المُتاحة في الجامعات الحكومية السعودية، بما يَدعَم تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ثالثًا: مُنطلَقات التصوُّر المقترَح: يَنطلِق التصوُّر المقترَح لتطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية من عدَّة مُنطلَقات، أهمُّها:

1. رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، التي وَضَعت التنمية المستدامة، وتحقيقَ أهدافها ضِمْنَ أهمِّ جهود الرؤية منذ إطلاقها.

2. خُطَّة التنمية العاشرة، التي من أَوْلويَّاتها التطوير والإصلاح المؤسَّسيُّ، وتطوير الأنظمة واللوائح المعزِّزة للإصلاح المؤسَّسيِّ، ورفع كفاءة العاملين وإنتاجيتهم، ومواصلة تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة في مناطق المملكة.

3. برنامج التحوُّل الوطنيِّ (2020)، الذي يَدعَم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتَّحدة.

4. نظام الجامعات السعودية الجديد، الذي يَدعَم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات السعودية.

5. خلاصة الأدبيَّات والدراسات النظرية والتطبيقية، التي تؤكِّد على أهمية تطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية، وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات.

6. نتائج الدراسة الحاليَّة، التي بيَّنت أهمية تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتوفير المتطلَّبات اللازمة لذلك.

رابعًا: مبرِّرات التصوُّر المقترَح: بعد الاطِّلاع على الإطار النظريِّ والدراسات السابقة المرتبطة بمجال الدراسة، وفي ضوء نتائج الدراسة الحاليَّة، برزَ عدد من المبرِّرات التي تَدعَم تقديم التصوُّر المقترَح:

1. التحدِّيات التي تواجهها الجامعات الحكومية السعودية تستلزم التطوير المستمرَّ في العمل الإداريِّ؛ لمواجهة المتغيِّرات الحاضرة والمستقبَلية.

2. تدويل التعليم العالي وما أَحدَثه من منافسة بين الجامعات، يستلزم تحسين كفاءة وفاعلية العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية.

3. تزايُد الدعوة إلى تطوير وتجويد العمل الإداريِّ بالجامعات بما يَدعَم تحقيق التنمية المستدامة.

4. زيادة اهتمام الدول والحكومات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنظَّمات المختلفة.

5. الدور الكبير للجامعات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛ لِما لديها من مقوِّمات بشرية ومادِّية تستطيع من خلالها تنمية الموارد البشرية، وتزويد المجتمع بالكفاءات المؤهَّلة اللازمة لتنميته.

خامسًا: متطلَّبات التصوُّر المقترَح: في ضوء نتائج الدراسة الحاليَّة، اتَّضَح وجود عدد من المتطلَّبات اللازم توفُّرُها لتطبيق التصوُّر المقترَح لتطوير العمل الإداريِّ في الجامعات الحكومية السعودية، في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وهي:

1. أن تعمل قيادات الجامعات على توفير الدعم والتشجيع للجهود الرامية لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

2. أن يَتِمَّ تحديث اللوائح والأنظمة في الجامعات الحكومية السعودية، بما يتناسب مع عملية تطوير العمل الإداريِّ.

3. أن تعمل الجامعات على توزيع المهامِّ والمسؤوليات الوظيفية بما يتناسب مع قدرات الموظَّفين.

4. أن تعمل الجامعات على إيجاد البرامج التدريبية التي تُعنى بتطوير مهارات الموظَّفين في مجال التنمية المستدامة.

5. أن تستفيد الجامعات من التِّقْنيَات الحديثة في تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

6. أن تعمل الجامعات على نشر الوعي بين الموظَّفين بأهمية التنمية المستدامة، وذلك من خلال عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات.

7. أن يَتِمَّ توفير البيانات اللازمة لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؛ وذلك لتحديد إستراتيجيات التطوير، ووضع الخُطَط والبرامج اللازمة للتطوير.

8. أن تعمل الجامعات على إشراك الموظَّفين بها في عملية صُنع القرارات الإدارية؛ لزيادة دافعيَّتهم للعمل، وللحدِّ من مقاومتهم للتطوير.

9. أن تعمل الجامعات على توفير الإمكانات المادية اللازمة لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

10. أن تستعين الجامعات بكفاءات بشرية تَدعَم تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

11. أن تسعى الجامعات لإيجاد هياكلَ تنظيميةٍ مَرِنة تسمح بالتعديل والتغيير، بما يَدعَم تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

سادسًا: مراحل التصوُّر المقترَح: يمرُّ تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة بعدَّة مراحلَ، هي:

1. **مرحلة التَّهْيِئة والإعداد:** تتطلَّب مرحلة التهيئة والإعداد التاليَ:
   - إنشاء وَحْدة للاستدامة في الجامعة تتولَّى تنسيق جهود ومشاريع التنمية المستدامة.
   - إعادة هيكلة التنظيم الإداريِّ بما يَدعَم تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
   - تشكيل فريق عمل لقيادة التحوُّل في العمل الإداريِّ نحو التنمية المستدامة، حيث يتولَّى مَهمَّة تحديد إجراءات التطوير، ويُشرِف على تنفيذها، ويضع آليَّاتٍ للتغذية الراجعة.
   - إعداد توصيف وظيفيٍّ يتضمَّن أبعاد التنمية المستدامة في الجامعة حسب ما يُناسب كلَّ وظيفة.
   - نشر ثقافة تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة بين الموظَّفين بالجامعة، وذلك من خلال اللقاءات والندوات والمؤتمرات.
2. **مرحلة التخطيط:** تتضمَّن مرحلة التخطيط ما يلي:
   - الحصول على البيانات اللازمة لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
   - تحديد الإستراتيجيات التي تعتمد عليها الجامعة لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
   - وضع معاييرَ للعمل الإداريِّ في الجامعة، في ضوء رؤية ورسالة وأهداف الجامعة، وفي ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
   - توفير الإمكانات المادية اللازمة لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
   - تدريب الموظَّفين في الجامعة، وتحديد أدوارهم، في ضوء متطلَّبات تطوير العمل الإداريِّ، وفي ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
3. **مرحلة التنفيذ:** تتضمَّن مرحلة التنفيذ التاليَ:
   - قياس مستوى العمل الإداريِّ في الجامعة؛ لتحديد مستوى العمل الفعليِّ في الجامعة.
   - مقارنة مستوى العمل الإداريِّ بالمعايير الموضوعية؛ لتحديد الفجوة في العمل، وتحليل الأسباب التي أدَّت لهذه الفجوة.
   - إجراء عملية التطوير، وذلك بوضع خُطَّة لتطوير العمل الإداريِّ في ضوء نتائج المقارنة، وتتضمَّن هذه الخُطَّة مجموعة من الأنشطة والبرامج والمشاريع، تعمل على زيادة فاعلية العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

4.مرحلة المتابعة والتقويم: تُعَدُّ هذه المرحلة ركنًا أساسيًّا لتحقيق أهداف عملية التطوير، فبَعْدَ وضع الأنشطة والبرامج والمشاريع موضعَ التنفيذ، تأتي هذه المرحلة بهدف المتابعة، والتأكُّد من أن تنفيذ التطوير يسير وَفْقَ ما خُطِّط له، ومن ثَمَّ تأتي عملية تقويم عملية التطوير؛ وذلك لتحديد جوانب القوَّة والضعف؛ للعمل على تعزيز جوانب القوَّة، ومعالجة جوانب الضعف، وتثبيت التطوير المرغوب فيه في الجامعة.

سابعًا: معوِّقات تطبيق التصوُّر المقترَح، وسُبل التغلُّب عليها:

1. ضعف اهتمام بعض قيادات الجامعات بعملية تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، ويمكِن التغلُّب عليها بعقد دَوْرات تدريبية، وورش عمل لهم؛ لنشر الوعيِ بأهمية تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
2. جمود بعض اللوائح والأنظمة، وعدم مسايرتها لمتطلَّبات تطوير العمل الإداريِّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، ويمكِن التغلُّب عليها بتحديث اللوائح والأنظمة بما يتوافَق مع متطلَّبات التطوير.

3. نقص الكفاءات البشرية القادرة على التحوُّل في العمل الإداريّ نحو التنمية المستدامة، ويمكِن التغلُّب عليها باستقطاب الكفاءات المؤهَّلة في مجال التنمية المستدامة، سواءً من داخل الجامعات أو من خارجها.

4. قلَّة الإمكانات المادية اللازمة لتطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، الأمرُ الذي ينعكس سلبًا على قدرة الجامعات على القيام بعملية التطوير، ويمكِن التغلُّب عليها بتوفير الإمكانات المادية اللازمة، وعقد اتِّفاقيات مع القطاع الخاصّ لتقديم الدعم اللازم لعملية التطوير.

5. مقاومة التغيير من قِبَل الموظَّفين، حيث يميل الأفراد عادةً إلى المحافظة على الأمور المألوفة لديهم، لذا؛ فهم يخشَوْن التغيير لِما يَجلِبه من أوضاع جديدة غيرِ مألوفة لديهم، ويمكِن التغلُّب عليها بفتح قنوات متعدِّدة للحوار؛ لبيان أهمية تحقيق التنمية المستدامة في العمل الإداريّ، وتوفير نظام للحوافز يشجِّع على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة في العمل الإداريّ.

توصيَات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة، تُقدِّم الباحثة التوصياتِ التاليةَ:

- تبنِّي الجامعات الحكومية السعودية للتصوُّر المقترَح في الدراسة الحاليَّة.
- إنشاء وَحْدة للاستدامة في كلِّ جامعة؛ لتتولَّى تنسيق جهود ومشاريع التنمية المستدامة، مع توفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لها.
- تحديث اللوائح والأنظمة بما يَدعَم تطوير العمل الإداريّ في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.
- تحفيز القيادات الجامعية والموظَّفين للالتحاق بالبرامج التدريبية التي تُعنى بتطوير مهاراتهم في مجال التنمية المستدامة.
- عقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة سُبل تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات السعودية، والاستفادة من الخبرات الرائدة في ذلك.
- الاستفادة من التِّقْنيَات الحديثة في العمل الإداريّ، بما يَدعَم تفعيل تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

المراجع العربية:

أحمد، محمد. (2015). متطلبات تطبيق ستة سيجما لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات: دراسة تطبيقية على بعض كليات جامعة جنوب الوادي. *مجلة كلية التربية*، 39(3)، 99-234.

أبو أحمد. نيفين. (2022). *دور القادة الأكاديميين في كليات التربية الرياضية بالجامعات الأردنية وعلاقته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجامعات: مقترحات تطويرية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة اليرموك.

أبو عمشة، أحمد. (2017). *أثر التقييم الذاتي في التنمية المستدامة لدى الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم درمان الإسلامية.

الأمم المتحدة. (2023). *أهداف التنمية المستدامة*. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar

إبراهيمي، نادية. (2013). *دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة فرحات عباس سطيف.

إسماعيل، آمال. (2021). تصور مقترح لحضانة أعمال تكنولوجية بجامعة جنوب الوادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في صعيد مصر. *المجلة التربوية*، 91، 2791-2887.

البشر، فاطمة. (2021). *الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري في الجامعات السعودية*. دار الحامد للنشر والتوزيع.

بلخضر، عبد القادر. (2015). *استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة سعد دحلب.

البلوي، جميلة. (2020). تطوير أداء القيادات الإدارية بجامعة تبوك على ضوء متطلبات التنمية المستدامة. *مجلة العلوم التربوية*، 3(28)، 223-254.

التمام، عبد الله. (2007). *الإدارة الإلكترونية كمدخل للتطوير الإداري* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. (1444). https://www.iau.edu.sa/ar

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (1444). https://imamu.edu.sa/Pages/default.aspx

جامعة الباحة. (1444). https://bu.edu.sa/web/guest/home

جامعة تبوك. (1444). https://www.ut.edu.sa/ar/administration/Pages/Sustainable-Development.aspx

جامعة جدة. (1444). *برنامج التميز المؤسسي*. https://nsuv.uj.edu.sa/programs

جامعة الحدود الشمالية (1444). https://www.nbu.edu.sa/

جامعة طيبة. (1444). https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/Home.aspx

جامعة القصيم. (1444). *الخضرنة المؤسسية*. https://sdc.qu.edu.sa/content/p/69

جامعة المجمعة. (1444). https://www.mu.edu.sa/ar

جامعة الملك خالد. (1444). https://www.kku.edu.sa

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. (1444). https://www.kaust.edu.sa/ar

جامعة الملك فيصل. (1444). https://www.kfu.edu.sa/ar/pages/home.aspx

حماد، رشاد، والعكر، محمد. (2020). دور القيادة الخادمة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على جامعة الأقصى في قطاع غزة. *مجلة الباحث الاقتصادي*، 13(8)، 339-363.

الدوسري. محمد. (2017). *دور عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: تصور مقترح* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

ديب، ريدة. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية*، 1(25)، 487-520.

الرويلي، سعود. (2022). واقع تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة بجامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة الشمال للعلوم الإنسانية*، 2(7)، 585-610.

سر الختم، عبير، علي، رقية، عوض، سلوى، وعثمان، علوية. (2021). تطوير استراتيجيات إدارة المعرفة لخلق التنمية المستدامة في جامعة الملك خالد. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 13(5)، 126-142.

السعيد، نضال. (2012). *التنمية المستدامة نحو مجتمع أفضل*. العراق.

الشريف، ريم. (2013). *دور إدارة التغيير في التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك عبد العزيز.

شكشك، أسامة. (2023). التخطيط الاستراتيجي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على الجامعة الأسمرية. *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 66، 197-221.

الصيرفي، محمد. (2007). *الإصلاح وتطوير العمل الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية*. دار الكتاب القانوني.

عبوي، زيد. (2017). *الاستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير*. دار المعتز للنشر والتوزيع.

العتيبي، منصور. (2015). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 3(8)، 953-1002.

العتيبي، نواف. (2013). *تطوير الأداء في المؤسسات التعليمية*. دار المسيلة للنشر والتوزيع.

العمري، ماجد، والعريني، عبد العزيز. (2020). دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. *رسالة الخليج العربي*، 156(41)، 37-59.

الغامدي، سميحة. (2018). واقع الإدارة الإلكترونية وعلاقته بتطوير العمل الإداري في جامعة الباحة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 19(11)، 337-380.

الفضالي، محمد. (2021). متطلبات تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. *مجلة العلوم التربوية*، 4(29)، 1-84.

القحطاني، سالم، العامري، أحمد، آل مذهب، معدي، والعمر، بدران. (1421). *مناهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على spss*. المطابع الوطنية الحديثة.

كفافي، إيمان. (2016). دراسة مقارنة للتعليم من أجل الاستدامة في جامعتي بريتش كولومبيا ونوتنجهام وإمكانية الإفادة منها في جامعة الأزهر. *مجلة التربية*، 3(170)، 290-348.

محمود، ولاء. (2020). متطلبات التحول لجامعة بحثية مصرية في ضوء أهداف التنمية المستدامة "تصور مقترح". *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 11(14)، 802-912.

مليحة، محمود. (2016). *واقع التخطيط الاستراتيجي ودوره في استدامة منظمات الخدمات الاجتماعية في قطاع غزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2013). *التربية من أجل الاستدامة*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000216383_ara

المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة. (30،2030 مايو-1 يونيو). جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ثول، المملكة العربية السعودية.

نوار، أحمد. (2019). التخطيط لدمج التابلت في مدارس التعليم الثانوي المصري: دراسة حالة استشرافية. *المجلة التربوية*، 64، 288- 378.

الهيئة العامة للإحصاء. (2018). أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. التقرير الإحصائي للوضع الراهن.

المراجع الأجنبية:

Jati, H. F., Darsono, S. N. A. C., Hermawan, D. T., Yudhi, W. A. S., & Rahman, F. F. (2019). Awareness and Knowledge Assessment of Sustainable Development Goals Among University Students. *Jurnal Ekonomi & Studi Pembangunan,* 20(2), 163-175.

Michael, F. L., Sumilan, H., Bandar, N. F. A., Hamidi, H., Lim, S. L., Abdullah, S. M., & Nor, N. N. M. (2020). Sustainable development concept awareness among student in higher education. *Journal of Sustainability Science and Management,* 15(7), 113-122.

Togo, Muchaiteyi, & Lotz-Sisitka, Heila. (2013). Exploring a systems approach to mainstreaming sustainability in universities: A case study of Rhodes University in South Africa. *Environmental Education Research Journal,* 19(5), 673-693.

تمكين المرأة في التنمية المستدامة (الجندر)

د.منال عمر البريزات

الملخص

هدف هذا البحث لمعرفة مدى تمكين المرأة في مجالات التنمية المستدامة ، ومدى إكساب المرأة القدرة على استخدام الموارد المتاحة واتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في حياتها ، والتعرف على معيقات مشاركة المرأة في مجالات التنمية المستدامة .

ولهذا جاء هذا البحث ليتناول التنمية المستدامة وقضايا النوع الاجتماعي، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك لأنه الأنسب لطبيعة هذا البحث ، لما يحتويه هذا المنهج من قواعد استقراء وتفسير لدور المرأة وتمكينها في التنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن رقم (1325) ، وقسمت الباحثة هذا البحث إلى مبحثين الأول تحدثت فيه عن التأصيل النظري للنوع الاجتماعي (الجندر) ، حيث جاء في المطلب الأول مفهوم النوع الاجتماعي باعتبارها "العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (النساء والرجال)" ، وفي المطلب الثاني تحدثت الباحثة ركائز مفهوم الجندر والنوع الاجتماعي وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة وتحليلها من حيث توزيع الأدوار، وفي المطلب الثالث تناولت الباحثة أهم التشريعات الوطنية المتعلقة بالمرأة والخطة الإستراتيجية الوطنية للمرأة .

وتناولت الباحثة في المبحث الثاني مؤشرات التنمية المستدامة في المساواة الجندرية ،حيث جاء في المطلب الأول مفهوم التنمية المستدامة باعتباره قياس لقدرة المرأة على تحقيق التنمية في كل مجالاتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية وغيرها ، وفي المطلب الثاني تحدثت الباحثة عن الآليات والهياكل المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين

(وفق منهاج عمل بجين+15) ، من حيث آليات التمكين الاقتصادي للمرأة لتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية ، وتضمن المطلب الثالث معيقات تمكين المرأة في التنمية المستدامة سواء كانت معيقات مادية أم معيقات معنوية ونفسية.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من نتائج من أهمها ، هناك تحرك حقيقي من أجل تفعيل دور المرأة في التنمية المستدامة ، تبنى الأردن لقرار رقم (1325) المعني بتمكين المرأة وإدماجها في كافه مجالات الحياة ، أوصت الباحثة بالعمل على القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والتصدي لكافة أشكال العنف ، وضرورة زيادة مساهمة منظمات المجتمع المدني لرفع مستوى مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية والتوعية بأهمية دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،رصد الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة ومتابعة الإجراءات المتخذة ضد هذا الانتهاك .

Abstract

This research aims to find out the extent to which women are empowered in the areas of sustainable development, the extent to which women acquire the ability to use the available resources and make strategic decisions that affect their lives, and to identify the obstacles to women's participation in the areas of sustainable development.

That is why this research dealt with sustainable development and gender issues. The researcher followed the descriptive analytical approach because it is most appropriate for the nature of this research, this approach contains rules of extrapolation and interpretation of the role of women and their Empowerment in sustainable development and Security Council Resolution No. (1325), and the researcher divided this research is divided into two sections; the first in which, she talked about the theoretical rooting of Gender, where the first requirement included the concept of Gender as "the relationships, social roles, and values that society defines for both sexes (women and men)," and in the second requirement, the researcher spoke about the pillars of the concept of Gender and Gender and the nature of the relationship between men and women and its analysis regarding the distribution of roles. In the third requirement, the researcher dealt with the most critical national legislation related to women and the national strategic plan for women.

In the second topic, the researcher dealt with indicators of sustainable development in gender equality. In contrast, in the first requirement, the concept of sustainable development came as a measure of women's ability to achieve development in all its fields, whether economic, social, health, etc., and in the second requirement, the researcher talked about mechanisms and institutional structures to promote equality between Gender (According to the Beijing +15 Platform), in terms of mechanisms for women's economic Empowerment to contribute effectively to economic development. The third requirement includes obstacles to women's Empowerment in sustainable development, whether material or moral and psychological.

The researcher reached a set of results, the most important of which is that there is an actual move to activate the role of women in sustainable development. Jordan adopted Security Council Resolution No. (1325)concerned with empowering women and integrating them in all areas of life. Forms of violence, and the need to increase the contribution of civil society organizations to raise the level of women's participation in community activities and raise awareness of the importance of their role in achieving the goals of sustainable development, monitoring violations against women, and following up on actions taken against this violation.

المُقدمة

"نحن بحاجة فعلية لمزيد من إيمان النساء بأنفسهن ، والعمل على تغيير الاتجاهات المجتمعية السلبية التي تحول دون استفادة النساء والفتيات من حقوقهن الإنسانية الكاملة ، والفرص المتساوية لتحقيق التنمية الشاملة والمساواة " (صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة) .

حيث أن الاستثمار في المورد البشري هو القوة الإستراتيجية لتطور الشعوب وازدهارها باستغلال وتطوير مختلف القدرات والمهارات وتوفير الظروف الملائمة ، وبما أن المرأة هي شريكاً أساسيا فاعلاً في المجتمع بالإضافة إلى أنها تقود الأسرة و مسؤولة عن تكوين الأجيال فهي قادرة أيضاً على المساهمة في التنمية المستدامة بمختلف أشكالها متى توفرت الظروف والاستثمار في المرأة هو أساس التطور المنشود.

كما ويعد موضوع تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع ومساهمتها والتنمية المستدامة ، من الموضوعات الهامة والحساسة في الوقت الراهن ، خاصة مع الاهتمام الدولي بمفهوم الجندر والنوع الاجتماعي وتمكينه و إدماجه، إذ تم ربط التنمية بقضايا الجندر ومفهوم تمكين المرأة في المرأة في العديد من المؤتمرات الدولية ، حيث حرصت الأمم المتحدة على تأكيد العاقة بين مفهوم التنمية وقضية المرأة منها ما جاء في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة في كوبنهاجن (1980) "لا ينبغي النظر إلى تنمية المرأة باعتبارها مسألة من مسائل التنمية الاجتماعية فحسب ، وإنما ينبغي النظر إليها باعتبارها عنصراً أسياسيا في كل بعد من أبعاد التنمية ".

على المستوى المحلي كان هناك إيمان من المملكة الأردنية الهاشمية بأن مراعاة حقوق المرأة في السياسات والتشريعات الوطنية هو أداة تنموية تهدف إلى أشراك النساء في جميع مجالات الحياة وصولا للتنمية المستدامة واعترافاً بالدور الريادي والقيادي الذي مارسته المرأة الأردنية في الميادين كافة ، وإطلاق الخطة الإستراتيجية الوطنية للمرأة يعد انطلاقاً في الاتجاه الصحيح في تمكين المرأة و إدماجها في المجتمع .

كما أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ، هو الهدف الخامس من أهداف الأجندة الدولية للتنمية المستدامة (2015-2030) ، والتي يسعى العالم اجمع لتحقيق الأهداف السبعة عشر الواردة في الأجندة ، لهذا يجب المسير باتجاه تحقيق المساواة وسد الفجوة الجندرية ، وتمكين النساء والفتيات ، والنظر إلى المرأة من زاويتين ، الأولى كموضوع من حيث مناقشة قضاياه واحتياجاته وحقوقه ، والزاوية الثانية النظر إليها كفاعل أي شريك أساسي يقع على عاتقها تنفيذ التنمية على ارض الواقع .

مُشكلة البحث :

إن تمكين المرأة هو احد أهم مرتكزات برامج التنمية المستدامة ، ويمثل الهدف الخامس الوارد في الاجندة الدولية للتنمية المستدامة ، حيث أن المرأة يقع على عاتقها جزء كبير من برامج التنمية المجتمعية ، وعلى الرغم من اهتمامات الحكومات في الدول بتمكين المرأة ،إلا أن طاقات المرأة غير مستغلة جيداً ، وكذلك نسبة مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة ما زالت متدنية ،ومن هنا تظهر إشكالية هذا البحث *ما الذي يعيق إدماج المرأة وتمكينها في المجتمع من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟*

ومن هذا التساؤل تتفرع أسئلة البحث التالية :-

1) ما هو النوع الاجتماعي "الجندر"؟
2) ما هي التنمية المستدامة ؟
3) ما هي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة ؟
4) ما هو تمكين المرأة و تعزيز المساواة بين الجنسين ؟
5) ما هي معيقات مشاركة المرأة في التنمية المستدامة ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث لمعرفة ما يلي :

7) معرفة النوع الاجتماعي "الجندر" والمفاهيم المرتبطة به .
8) معرفة التنمية المستدامة والمفاهيم المرتبطة بها .
9) معرفة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة .
10) معرفة تمكين المرأة و تعزيز المساواة بين الجنسين .
11) معرفة معيقات مشاركة المرأة في التنمية المستدامة .

أهمية البحث :

أن الأهمية النظرية لهذا البحث تكمن في أن تعزيز تمكين المرأة و إبراز دورها الفعال في المجتمع ومساهمتها في مجالات التنمية المستدامة ،كون حالياً الاهتمام والتركيز العالمي والمحلي على ضرورة تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع ، وتفعيل قرار مجلس الأمن رقم (1325) وتطبيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة .

والأهمية العملية لهذا البحث تكمن في أن الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع لا زالت خجولة ، وبالتالي يمكن لهذه الأبحاث والدراسات مساعدة أصحاب القرار "من خلال ما نتوصل له من نتائج وتوصيات " في اتخاذ قرارات تساهم في تمكين المرأة في المجتمع وإدماجها في كافة مجلات التنمية المستدامة .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك لأنه الأنسب لطبيعة هذه الدراسة ، لما يحتويه هذا المنهج من قواعد استقراء وتفسير لدور المرأة وتمكينها في التنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن رقم (1325) والتشريعات الوطنية المعنية بالمرأة ، وتحليله بعد وصفه الوصف المجمل له ومن ثم الوصف الدقيق .

الدراسات السابقة :

- دراسة عبدالرحمن ،مريم شوقي (2020) تمكين المرأة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ،مؤتمر الشراكة المجتمعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، ms1523853@gmil.com .

استعرضت هذه الدراسة واقع مشاركة المرأة في مجالات التنمية المستدامة والتعرف على معوقات مشاركة المرأة في التنمية المستدامة ، أما الموضوعات التي تشكل إضافة واختلاف عن هذه الدراسة الآليات والهياكل المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين ، التشريعات الوطنية المتعلقة بالمرأة والخطة الإستراتيجية الوطنية للمرأة .

- دراسة العنزي (2022) مبادرات تمكين المرأة السعودية ودورها في التنمية المستدامة ،المجلة العربية للنشر العلمي ،الإصدار الخامس ، العدد خمسون ، www.ajsp.net .

تناولت هذه الدراسة دور مبادرات تمكين المرأة في التنمية المستدامة ، وتعزيز دورها في الخدمة المدنية ودورها القيادي في زيادة نسبة مشاركتها وتقلدها للمناصب الوظيفية القيادية ،أما الموضوعات التي تشكل إضافة واختلاف عن هذه الدراسة في نطاق بحثي هي المعيقات التي تواجه المرأة وتحد من مشاركتها في التنمية،الآليات والهياكل المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين ، التشريعات الوطنية المتعلقة بالمرأة والخطة الإستراتيجية الوطنية للمرأة .

المبحث الأول : التأصيل النظري للنوع الاجتماعي (الجندر)

يعد مصطلح النوع الاجتماعي من المصطلحات الحديثة نسبياً ، حيث بدأ في الظهور مع إعلان العام الدولي للمرأة سنه(1976) كنتيجة لمعالجة الفجوات النوعية القائمة على الجنس في مختلف المجالات الحياتية ، بهدف تحقيق عدالة النوع الاجتماعي ، وقد شاع مصطلح النوع الاجتماعي شيوعا كبيراً خلال عقد السبعيات وأصبح يتردد في المؤتمرات الدولية بين أوساط النخبة المتخصصة في العلوم الاجتماعية في معظم أرجاء العالم . (حوسو، 2009)

ومع انطلاق مؤتمر نيروبي (1985) بداية العقد الثاني للمرأة ، وبدأ التركيز على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية ، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم المساواة ، وعلية قسمت الباحثة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، الأول تحدثت فيه عن ماهية النوع الاجتماعي "الجندر " ، والمطلب الثاني تحدثت عن أهداف النوع الاجتماعي وأسبابه ، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة في المطلب الثالث .

المطلب الأول : ماهية النوع الاجتماعي

قسمت الباحثة هذا المطلب من فرعين ، الفرع الأول تحدثت فيه عن المعنى اللغوي للنوع الاجتماعي ، وفي الفرع الثاني عن مفهوم النوع الاجتماعي في الاصطلاح .

الفرع الأول : النوع الاجتماعي في اللغة : كلمة "نوع " ، إذ يقال تنوع ، يتنوع ،تنوعا، فهو متنوع ، وهي جمع (ن ، و، ع) يقال متنوع الأشكال : مختلفها ، ويقال نوعية :اسم منسوب إلى نوع ، وتنوع مصدر نوع ، يقال عمل على تنوع الأسئلة . (منظور، فصل النون)

كلمة اجتماعي ، اسم منسوب إلى اجتماع واصلها (ج، م ، ع) يقال هو اجتماعي بطبعة ، واجتمع ، يجتمع ، اجتماعاً ، فهو مجتمع (مختار، 2008)

الفرع الثاني : مفهوم النوع الاجتماعي في الاصطلاح

يقصد بالنوع الاجتماعي "العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (النساء والرجال) هذه الأدوار العلاقات والقيم تتغير وفقاً لتغير المكان والزمان وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى مثل الدين ،الطبقة الاجتماعية ، العرق . (عباس، 2008)

نلاحظ على هذا التعريف انه جاء ليركز على الدور الاجتماعي للرجل والمرأة .

ويعرف النوع الاجتماعي بأنه "التوقعات السلوكية التي تكتسب من التعلم من المجتمع والمرتبطة بالجنسين ويشير إلى الأدوار الاجتماعية المتنوعة والسمات التي تعزى إلى ثقافة الرجل والمرأة (الدبابنة، 2012)

نلاحظ على هذا التعريف أنه أضاف موضوع السلوك المكتسب لكل من الرجل والمرأة في المجتمع .

ويعرف النوع الاجتماعي بأنه عملية دراسة للعلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع ،تحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية. (ابوشمالة، 2006)

نلاحظ على هذا التعريف أنه تطرق إلى دراسة العلاقة مابين كل من الرجل والمرأة .

ويمكن القول انه إعادة توزيع الأدوار في المجتمع بين الرجل والمرأة بشكل تكاملي مع احترام الاختلاف بينهما بما يخدم تطور المجتمع في كافة المجالات . (السمان، 2009)

نلاحظ على هذا التعريف نه تحدث عن الهدف من تحقيق النوع الاجتماعي وهو أعادة توزيع الأدوار الاجتماعية في المجتمع لكل من الرجل والمرأة .

ويختلف مفهوم النوع الاجتماعي عن مفهوم الجنس المحدد للصفات البيولوجيه لكل من الذكر و الأنثى ، التي لا تقبل التغيير كونها تشير إلى أعضاء ووظائف جنسية ، بينما يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى ادوار وعلاقات للرجل والمرأة وهي مكتسبة ومتغيره وقابلة للتعديل . (القش، 2008)

ويقصد أيضا بالنوع الاجتماعي أنه وصف الاختلافات الاجتماعية بين الأفراد بناءً على الأدوار والتوقعات المرتبطة بالجنس. على الرغم من أنه يتم استخدام مصطلح "النوع" عادة للإشارة إلى الاختلافات بين الذكور والإناث، إلا أنه يمكن أيضًا استخدامه للإشارة إلى التباينات الاجتماعية المرتبطة بالهوية الجنسية والتوجه الجنسي والتعبير عن النوع. (شكري، 2022)

إن معرفة مفهوم النوع الاجتماعي يهدف إلى فهم كيفية تشكل الثقافة والمجتمع والمؤسسات الاجتماعية ، توزيع السلطة والفرص والموارد بين الأفراد ، بناءً على الجنس ، يسعى إلى تحليل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على توزيع الدور والمسؤوليات والفرص بين الأفراد بناءً على جنسهم، ويهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين والأجناس المتعددة. (الروسان، 2011)

وهناك مفهوم يرتبط ارتباط وثيق بمصلح النوع الاجتماعي هو إدماج النوع الاجتماعي:هو مصطلح يشير إلى الجهود والإجراءات التي تتخذها المجتمعات والمؤسسات ، لتعزيز المساواة ، وتعزيز المشاركة الفعّالة ، والمتساوية للأفراد من جميع الأجناس ، والتوجهات الجنسية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما يهدف إدماج النوع الاجتماعي إلى تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى التمييز وتحيز الجنس، وتهدف إلى خلق بيئة تعامل عادلة ومتساوية ، للجميع بغض النظر عن جنسهم ، ويعتبر إدماج النوع الاجتماعي إطارًا شاملاً يستهدف تحقيق المساواة والعدالة ، في الفرص والموارد والقرارات والتمثيل ، وتعتبر النظرية النوعية الاجتماعية أساسية في فهم التفاوتات الاجتماعية بين الأفراد والجنسين ، وتحليل السلطة ، والعدالة الاجتماعية ، وتهدف مبادئ النوع الاجتماعي

إلى تحقيق التكافؤ والعدالة ، من خلال معالجة التمييز ، والتحيز القائم على الجنس ، وتعزيز المشاركة العادلة والمتساوية لجميع أفراد المجتمع ، بغض النظر عن جنسهم أو هويتهم الجنسية. (الهمشري، 2003)

ولغايات فهم مصطلح النوع الاجتماعي لا بد من توافر ثلاثة ركائز وهي:

أولا : النوع الاجتماعي (الجندر) عملية اجتماعية وثقافية بمعنى أنها عملية إنتاج وإعادة إنتاج باستمرار ،وهو يمارس على شكل ادوار وسلوكيات ولا يعبر عنه في الكلام فقط .

ثانياً : النوع الاجتماعي هو نظام من الممارسات المتشابكة وليس خصائص لأفراد ، وإنما سلوكيات تظهر في البناء الاجتماعي .

ثالثاً : تكمن أهمية النوع الاجتماعي في تنظيم علاقات عدم المساواة بين الجنسين . (الضلاعين، 2021)

وترى الباحثة أن مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) يقصد به تحديد الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة في المجتمع ، وسهولة الوصول إلى الموارد ، والذي يكون وفق منظومة المجتمع الثقافي والاجتماعي والسياسي في حقبة زمنية محددة، بمعنى أن الفروقات بين كل من الرجل والمرأة تنقسم إلى فروقات أصولها بيولوجية ، والكثير منها ذو أصل اجتماعي ثقافي ، وبالتالي يمكن أن تختلف من مجتمع لآخر، وتتغير في كل حقبة تاريخية ، لذا فان استخدام مصطلح النوع الاجتماعي ومصطلح الجنس ، أصبحا يعبران عن مدلولين : الأول ثقافي ، والأخر بيولوجي ، وان أهمية استخدام النوع الاجتماعي وتحليله ، فهو الوسيلة التي نستطيع أن نوضح و نحلل بها الأسباب الثقافية والعوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى التمايز وساهمت في استمرارها فيما بين الرجل والمرأة .

المطلب الثاني : أهداف النوع الاجتماعي وأسبابه

إن تحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية هي الغاية المنشودة للنوع الاجتماعي ، والذي كان وراء ظهوره أسباب حقيقية وضرورية من اجل تحقيق التنمية للمجتمعات ، وعليه قسمت الباحثة هذا المطلب إلى فرعين ، الفرع الأول تناولت فيه أهداف النوع الاجتماعي ، والفرع الثاني أسباب ظهور النوع الاجتماعي .

الفرع الأول : أهداف النوع الاجتماعي

سعى النوع الاجتماعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي :

1) **تحقيق المساواة بين الجنسين** : يهدف النوع الاجتماعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق والفرص والمعاملة ويسعى إلى تقليل الفجوات الاقتصادية بين الرجال والنساء ، ومن اجل تحقيق المساواة بين الجنسين ، يجب أن تعمل المجتمعات والحكومات على وضع سياسات وبرامج تعزز المساواة وتحمي حقوق المرأة وتعزز دور النساء في المجتمع ، ويعد تشجيع المشاركة في الحياة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وتوفير فرص متساوية للتعليم والتدريب ، وتطوير بيئة تشجع على المساواة والتعاون بين الجنسين ، من بين الخطوات الرئيسية لتحقيق الهدف ، كما أنها مساواة في الحقوق و والفرص والمساواة لا تعني أن النساء والرجال سيصبحون نفس الشيء ، ولكن حقوق المرأة والرجل والمسؤليات والفرص لن تعتمد عليها سواء ولدوا ذكورا أم إناثاً ، فالعدالة تقوم بتطوير استراتيجيات محددة ومختلفة للنساء والرجال على أساس المتطلبات (الإنصاف) بنفس الفرص التي توفرها المساواة . (الاسكوا، 2000)

2) **توزيع الأدوار والمسؤوليات لكل من الرجل والمرأة و تكاملية العلاقة بينهما** : حيث يمكن القول أن الأدوار الاجتماعية للنوع الاجتماعي تتمثل بما يلي :

الدور الإنجابي : يعبر هذا الدور عن مسؤوليات حمل الطفل وولادته ، ورعايته ، والعمل المنزلي ،بالرغم من أهمية هذا الدور إلا انه عادة ما ينظر إليه على انه عمل غير حقيقي ، وإنما جزء من الطبيعة والفطرة البشرية الخاصة بالنساء . (الجهني، 2020)

الدور المجتمعي : يعتبر هذا الدور امتدادا لدور التكاثر من حيث أن محوره ركز على المحافظة على المجتمع البشري ، ولكن يمتد الاهتمام من اهتمام اسري إلى اهتمام مجتمعي ، ويؤدي هذا الدور بشكل طوعي ، حيث يهتم بتوفير الموارد وتنظيم استخدامها من قبل المجتمع ، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور ، يقوم بهذا الدور الرجال والنساء وعادة ما يتم توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم الثقافية والمجتمعية السائدة في مجتمع ما .

الدور السياسي : هي سلطة اتخاذ القرار ، حيث تبدأ عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة ، وتمتد لتصل النقابة والمجلس المحلي ، وحتى المجالس التشريعية ، عادة ما ينظر لهذا الدور على انه دور خاص بالرجال بالرغم من دخول نساء لهذا المجال ، وعادة ما يكون هذا الدور مدفوع الأجر ، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لارتباطه ارتباطاً وثيقاً بالمركز والسلطة .

الدور الإنتاجي : هو الدور الخاص بإنتاج سله وخدمات قابلة للاستهلاك والتجارة ، بمعنى أن هناك قيمة تبادلية لذلك الدور مما يكسبه أهمية مجتمعية خاصة ، وما زال هناك تقسيم واضح لهذا الدور ما بين النساء والرجال ، حيث تعرف بعض الأدوار على أنها ادوار أنثوية في حين تعرف أخرى على إنها ادوار ذكورية ، علما بأن هذه التقسيمات متغيرة وتتأثر بعوامل عدة . (الاغوات، 2015)

3) تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع : يكمن جوهر التمكين في قدرة الناس على التحكم في مصيرهم ، بمعنى يجب إن لا تتمتع النساء فقط بفرص متساوية مثل التعليم والصحة ، وموارد متساوية مثل الأرض وفرص العمل ، بل يجب أن يكون هناك ممارسة لهذه الحقوق والمنفعة من اجل خلق خيارات وقرارات في فرص المشاركة في القيادة ، والمشاركة في المؤسسات السياسية ، والتمكين أيضا عنصر أساسي في التنمية من خلال توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية ، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم ، و تشمل استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي التدابير المتعلقة بالتوظيف ، والترقيات ، والتدريب ، والتعليم، وسياسات الحوافز، وإنشاء بيئات عمل شاملة وخالية من التمييز، بالإضافة إلى تعزيز الوعي والتثقيف حول قضايا النوع الاجتماعي، ويعد إدماج النوع الاجتماعي أساسيًا في بناء مجتمع يعتمد على المساواة والعدالة، ويعمل على تحقيق فرص متساوية للجميع وتعزيز التنوع والاحترام للتعددية الجنسية. يساهم إدماج النوع الاجتماعي في خلق مجتمع متكافئ يستفيد من مختلف مواهب وإمكانات الأفراد بغض النظر عن جنسهم أو هويتهم الجنسية .(Chancer 2006)

3) **التكافؤ وتحقيق العدالة في النوع الاجتماعي** : يتضمن التكافؤ بين الجنسين معاملة النساء والرجال وفقاً للحق ، حيث قد يشمل ذلك معاملة مختلف ولكنها متكافئة من حيث الحق ، وهي عملية تخصيص الموارد والبرامج واتخاذ القرار بشكل عادل للنساء والرجال على حد سواء ، ويتطلب الأمر حصول كل فرد على مجموعة كاملة من الفرص ، وتعني العدالة في التعامل مع الرجال والنساء واحترام احتياجاتهم بشكل كامل بحيث تكون المرجعية في المعاملات هي مبادئ المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص . (الضلاعين، 2021)

4) **مكافحة التمييز ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي** :إذ يسعى النوع الاجتماعي لمكافحة التمييز والعنف والاستغلال الذي يمكن أن يتعرض له الأفراد بسبب جنسهم ، والتمييز هو أي تفرقة أو استبعاد أو قيد على أساس الجنس الذي له تأثير أو غرض إضعاف أو إبطال الاعتراف بها أو ممارستها من قبل المرأة ، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية ، وكذلك محاربة العنف ضد المرأة وهو كل الأفعال العنيفة ضد المرأة والتي ينتج عنها أذى جسدي ، أو جنسي ، أو معنوي أو اقتصادي . (العواودة، 2012)

وترى الباحثة أن هدف تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع ، وقدرتها في الوصول والحصول على الموارد ، من خلال التدريب والتطوير لقدراتها يعد من أهم أهداف النوع الاجتماعي الذي يسعى إلى تحقيقها ،من احل تحقيق الهدف الأبعد وهو التنمية المستدامة للمرأة خاصة اقتصادياً .

الفرع الثاني : أسباب ظهور النوع الاجتماعي.

يمكن أن نرجع الأسباب وراء ظهور النوع الاجتماعي إلى عدة عوامل ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في ظهوره منها ما يلي :

1) **التغيرات الثقافية والإعلامية** : إن تطور الثقافات والقيم المجتمعية عبر الزمن ، وكذلك انتشار وسائل الإعلام والاتصالات عزز من مفهوم المساواة بين الجنسين و أدى إلى زيادة الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي ،ونشر التوجهات والأفكار المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (Chancer 2006)

2) **الثورة الصناعية والتحول الرقمي** : الثورة الصناعية كان لها تأثير كبير على ظهور مفهوم النوع الاجتماعي ، حيث شهدت المجتمعات تحولات هائلة في الاقتصاد والتكنولوجيا ، مما اثر في الأدوار الاجتماعية بشكل جذري ، حيث أن العمل في المصانع فتح فرص مجال عمل جديد للنساء وبدأت تعمل المرأة خارج المنزل ، وتغير معها الأدوار الاجتماعية للمرأة . (الفاعوري، 2003)

3) **حركات المرأة والنضال من اجل المساواة** : تطورت حركات المرأة ونضالها من اجل المساواة ، وحقوق المرأة على مر العصور ، حيث تطلبت هذه الحركات التغيير الاجتماعي، وتعديل القوانين والسياسات التي تميزت ضد المرأة ، ومنعها من الاشتراك الكامل في المجتمع والاقتصاد والسياسة كذلك ، حيث نشأت هذه الحركات للدفاع عن حقوق المرأة وتحقيق المساواة ، وأثرت بشكل كبير على الوعي الاجتماعي ، وذلك أصبحت تطالب بالمساواة ، وإلغاء القيود التي كان يفرضها عليها المجتمع ، وأصبح هناك وعي جماعي بأهمية تحقيق العدالة للمرأة ، والمطالبة بتغيير القوانين التمييزية . (الخاروف، 2006)

4) **وجود هيئات و منظمات دولية ومحلية لمراعاة النوع الاجتماعي** : إن وجود وظهور منظمات دولية ملتزمة بقضايا النوع الاجتماعي ، قد اثر بشكل كبير على تعزيز وتطوير مفهوم النوع الاجتماعي ، حيث تعمل الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية

كمنظمة الصحة العالمية والعمل وغيرها من المنظمات على تعزيز الوعي ، وتشجيع التشريعات والسياسات التي تدعم حقوق المرأة ، وتوفير العدالة الاجتماعية لها . (العرادي، 2012)

5) **الفضاء السيبراني الواسع :** إن التطور في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، و انتشار مواقع التواصل الاجتماعي ، الذي جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة ، أتاحت إمكانية وسرعة الاطلاع والمعرفة بين الشعوب زيادة الوعي بمفهوم تمكين المرأة وإدماجها في المجتمع . (الدبابنة، 2012)

6) **التحديات العالمية وأهمية التنمية المستدامة و الاهتمام عالمي بالمفهوم النوع الاجتماعي :** أصبحت مسالة المساواة بين الجنسين والاهتمام بالنوع الاجتماعي من أولويات التنمية المستدامة .

ترى الباحثة أن تطور الزمان وتغييره يلعب دوراً رئيسياً بتغيير الكثير من المفاهيم والمصطلحات ، وكذلك العادات والتقاليد ، حيث أصبحت هناك متطلبات ضرورية وأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، منها تمكين المرأة ومراعاة النوع الاجتماعي .

المطلب الثالث : الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات المتعلقة بالمرأة و قرار مجلس الأمن رقم (1325)

قسمت الباحثة هذا المطلب إلى فرعين ، الأول تناولت فيه أهم الاتفاقيات الدولية والتي تعنى بالمرأة ، وفي الفرع الثاني تناولت الباحثة قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) .

الفرع الأول : الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق المرأة وتمكينها ، وهذه الاتفاقيات تهدف إلى حماية حقوق المرأة ، وتعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى الدولي ومن هذه الاتفاقيات ما يلي :

1) مؤتمر بيكين (1995)

عقد مؤتمر بيكين في عام (1995) في الصين ، ويعتبر حدثاً هاماً في تاريخ حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ، وتم تنظيمه من قبل الأمم المتحدة ، وركز المؤتمر على مناقشة قضايا تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة ، هذا وتبنى المؤتمر وثيقة عمل بيكين والوثيقة الإعلامية . (unBeijing, 1995)

هذا ويعتبر النوع الاجتماعي فئة اجتماعية على غرار الطبقة والعرق أو أي مجموعة تحدد حقوق أعضائه وآفاقهم ، وكذلك يعتبر تحليل النوع الاجتماعي أحد الوسائل التي تسمح بالتخطيط لمجموع السكان نساء ورجال . (الاتحاد البرلماني الدولي ، 2004 ،ص 85)

وقد حدد الأطر التي وضعها فريق أهداف ألفية الأمم المتحدة للتعليم إطار لقياس المساواة بين الرجل والمرأة يقوم على ثلاثة مستويات :

المستوى الأول : المساواة بين الرجل والمرأة من جهة اكتساب القدرات ،كالصحة والتعليم والتغذية وسائر القدرات البشرية الأساسية .

المستوى الثاني : المساواة بين الرجل والمرأة في الوصول للموارد ، والتساوي في فرص توظيف الفرد قدراته الأساسية أو تطبيقها عبر ضبط الأصول الاقتصادية مثل الأراضي والممتلكات والموارد مثل العائدات والوظائف والمشاركة في صنع القرار .

المستوى الثالث : المساواة بين الجنسيين على المستوى الأمني في قلة التعرض للعنف والنزاعات

وقد اعتبرت هذه المستويات الثلاثة مصدر تنمية لسلطة المرأة وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات .

واتخذ مؤتمر بيكين شعاراً يحمل الكثير يحمل الكثير من المعاني وهو "انظروا إلى العالم بعيون المرأة " ، وقد أعطى ذلك المؤتمر مكانة خاصة لمسالة مشاركة المرأة في صناعة القرار في كل الميادين وعلى كل المستويات . (التائب، 2011)

2) **اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز (CEDAW) :** هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وجاءت هذه الاتفاقية لتحقيق ثلاثة مبادئ أساسية وهي رفض التمييز ، والمساواة الجوهرية ، والتزام الدول بالبنود المتفق عليها ، وقد نصت الاتفاقية على هذه البنود وقسمتها إلى أجزاء ، لكل جزء عدد من المواد التي تثبته و تنص عليه قانونياً .
وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في عام 1979 على أنها مشروع قانون دولي لحقوق المرأة في حين تتألف اتفاقية سيداو من مقدمة وثلاثون مادة وضعت لتحديد ما يشكل تمييزاً ضد المرأة حيث جاء مصطلح الجندر في المادة الخامسة من الاتفاقية وطالبت هذه المادة بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة ، بهدف تحقيق القضاء على التحيز والعادات العرفية إذ تتفاوت الأدوار التي يلعبها الرجال والنساء تفاوتاً كبيراً بين ثقافة وأخرى ومن جماعة اجتماعية إلى أخرى في إطار الثقافة نفسها ، فالعرف ، والطبقة الاجتماعية ، والظروف الاجتماعية ، والظروف الاقتصادية ، والعمر ، عوامل تؤثر على ما يعتبر مناسباً للنساء من أعمال . (www://un.org 03-60793A،)

3) **الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (1993)** : وقعت هذه الاتفاقية في عام (1993) ودخلت حيز التنفيذ في عام (2000) وتهدف إلى تعزيز حماية المرأة من العنف بمختلف أشكاله ، ويعني العنف ضد المرأة " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة ،سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل " (http://ncw.gov.eg 104/48)

4) **اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) :** تركز هذه الاتفاقية على حماية حقوق الطفل بما في ذلك الفتيات ، إذ تعترف هذه الاتفاقية وتركز على الفتيات في النمو والتطور بصورة صحية وآمنة والحصول على التعليم والحماية من الاستغلال والعنف . (https://www.unicef .org اتفاقية حقوق الطفل)

الفرع الثاني : قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325)

يتعلق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) بتفعيل دور المرأة في الأمن والسلام الدوليين ، إذ تم اعتماده بالإجماع عام(2000) وهو قرار رائد ترأسته القيادات النسائية ،وكان هذا القرار الأول الذي يعترف بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام و الأمن الدوليين وتكمن أهميته أيضاً بأنه يربط المرأة بجدول أعمال السلام والأمن على مستوى العالم ، معرفة مدى تأثير الحروب والنزاعات على النساء ، والمشاركة المتساوية والكاملة كعناصر فاعلة في منع النزاعات وحلها وبناء السلام وحفظه ،كما ويشمل التدريب في مجال حقوق المرأة واتخاذ إجراءات فعالة لحمايتهن والعمل على منع العنف ضد المرأة ، من خلال تعزيز حقوق المرأة ، وإعمال المساءلة وتطبيق القوانين ، وعلى الرغم من ذلك

وغالباً ما يتم تهميش الطبيعة الخاصة بالنوع الاجتماعي للنزاع ، ونادراً ما تعالج حقوق الإنسان للمرأة في عمليات حل النزاعات ، وكذلك النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً في عمليات حل النزاعات كمفاوضين للسلام والأمن على كافة المستويات وسبيل تحقيق هذا الهدف تعمل على مواجهة العوائق الاجتماعية والثقافية والسياسية ومخاطر الحماية التي تحد من المشاركة الكاملة للمرأة في تحقيق السلام وحفظه .(https://peacekeeping.un.org)

كما النساء لديها عوامل فاعلة أيضاً في إحلال السلام في النزاعات المسلحة ، لكن أدوارهن كلاعبات أساسيات ووكيلات للتغيير وإحلال السلام لم يعترف به بشكل كافي ، وإن الإقرار بالمفهوم المختلف للمرأة وخبراتها وإمكانياتها ودمج كل ذلك في جميع جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو أمر جوهري لنجاح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

وحث قرار مجلس الأمن رقم 1325 كل من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية ، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم ، وحماية المرأة إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة واليات تنفيذ البرامج .

وترى الباحثة أنه هناك اهتمام عالمي بموضوع النوع الاجتماعي وتمكين المرأة و إدماجها في المجتمع ، وبالتالي فان اغلب الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات تحث وبشكل مستمر على دعم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ، وذلك من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في المساواة الجندرية

إن التنمية بكافة إشكالها ، هي المتطلب الأساسي لكافة المجتمعات من اجل التقدم والنهوض على كافة المستويات ، ومع دخول الأهداف (السبعة عشر) للتنمية المستدامة أصبح من الضروري تمهيد الطريق لغايات الوصول إلى تلك الأهداف ، ومنها الهدف الخامس الذي يعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الجندر) .

وأن مفهوم المساواة يعني بالضرورة عدم حرمان البعض من الفرص المتساوية في كافة الميادين والمجالات بسبب جنسهم ، لان الطبيعة تقوم على وجود جنسين مستفدين من القضاء على التمييز القائم على أساس الجنس ،و لأن الرجل والمرأة يتمتعان بقدرات عقلية متساوية ، فان المساواة في الفرص بين الجنسين في مؤسسات المجتمع المختلفة الاقتصادية والتعليمية والسياسية يجب أن تكون بالمساواة والعدالة .

وعليه قسمت الباحثة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، الأول سأتحدث فيه عن ماهية التنمية المستدامة ، وفي المطلب الثاني عن أهداف التنمية المستدامة و تمكين المرأة ، ومعيقات تمكين المرأة للمشاركة في التنمية في المطلب الثالث .

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

سأقسم هذا المطلب إلى فرعين الأول أتناول فيه مفهوم التنمية المستدامة في اللغة ، وفي الفرع الثاني سأتحدث عن مفهوم التنمية المستدامة في الاصطلاح .

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة في اللغة .

تعريف التنمية لغة : الزيادة ، والنماء ، والكثرة ، والمضاعفة . (مختار، 2008)

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة في الاصطلاح .

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن الحادي والعشرين حيث أطلق على النظم الاقتصادية والسياسية ب التنمية وبرز مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم ، وبما أن الشعوب لا تحيى إلا بالنمو والتطور ، والإيمان بالتطور رسالة اجتماعية يدفعه بشكل دائم ومستمر إلى البحث عن كل السبل والطرق التي تؤدي إلى تحقيق نموه وازدهاره .

يقصد بالتنمية المستدامة "قدرة المرأة على تحقيق التنمية الاقتصادية لأسرتها والمتمثلة في الادخار و إقامة المشاريع الصغيرة ، وتحقيق التنمية الصحية المتمثلة في توفير المسكن والرعاية الصحية لأفراد الأسرة ، والتنمية الاجتماعية المتمثلة في سلامة المناخ الأسري والعائلي ". (عطية، 2018)

نلاحظ على هذا التعريف أنه جاء مفصلاً لثلاث من مجالات التنمية وهي (الاقتصاد والبيئة والمجتمع) .

ويمكن أن تعرف التنمية بأنها "مجموعة الجهود المنظمة التي تبذل وفق تنظيم مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية، والمادية ، والطبيعية ، المتاحة في وسط اجتماعي معين يهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الداخل القومي ، والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية ، بنواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاه الاجتماعي (قشوع، 2009)

نلاحظ أن هذا التعريف مميزاً ، إذ تناول التنمية بشكل شامل وجامع لمفهوم التنمية المستدامة .

وتعرف التنمية المستدامة بأنها " عملية شاملة ومتواصلة ،يمثل الناس جوهر اهتمامها ، ولب غايتها ، كما إنها تنطلق منه ، وتعتمد على الطاقات والإمكانيات المحلية (الجوارنة، 2009)

نلاحظ على هذا التعريف بأنه جاء يركز على العنصر البشري وهو أساس التنمية المستدامة .

ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب و يتلائم مع متطلبات العصر الحاضر ، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتاحة والتي من الممكن إتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية . (فؤاد، 2015)

وهي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ضل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن . (وفاء، 1983)

وهي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الإنسان الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة. (الشرقاوي، 2014)

وترى الباحثة انه مفهوم التنمية المستدامة مرتبط بعدة مفاهيم ، وهي المفهوم الاقتصادي للتنمية والمفهوم الاجتماعي ، والمفهوم السياسي ، والمفهوم الإنساني ، والمفهوم البيئي ، والمفهوم التقني ، وبالتالي لا يمكن حصره كمفهوم في مجال معين .

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة و تمكين المرأة

إن التنمية في الأساس سواء كانت بشرية أم مستدامة تقوم على مبدأ المشاركة التي تستدعي عدم إقصاء أو تهميش أي من القوى المجتمعية باعتبارها المستفيد من قيام التنمية و مردودها ، كان للمرأة أن تشارك بل تتاح لها فرص المشاركة الحقيقية في التنمية بكل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية طبقاً لمفاهيم النوع الاجتماعي ، وتحقيقاً للتنمية وإرساء لمبدأ العدالة الاجتماعية . (الدباغ، 2013)
وعليه سأتحدث في الفرع الأول عن أهداف التنمية المستدامة ، والفرع الثاني سأتناول تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) .

الفرع الأول : أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت أجندت التنمية المستدامة بدءاً من العام 2015- 2030 خطة تنموية متكاملة من (17) هدفاً وهي:

الهدف الأول : القضاء على الفقر .

وباستعراض واقع هذا الهدف نلاحظ أنه لا يزال الفقر بجميع أشكال يشكل العقبة الأكبر في تحقيق الأهداف المستدامة وانعدام فرص التكافؤ والوصول غير المتساوي للموارد الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والحياة العامة في المجتمع . (ابومعاطي، 2014)

الهدف لثاني : القضاء التام على الجوع .

وبالنسبة للقضاء على الجوع يعد تمكين المرأة ضرورياً لمعالجة سوء التغذية لطفلها ، إذ له اثر ايجابي على الوضع الغذائي لأطفالها إذا منا تم مقارنته حيث وبحسب مصادر منظمة الصحة العالمية تعاني معظم البلدان العربية من نقص التغذية . (شوقي، 2020)

الهدف الثالث : الصحة الجيدة و الرفاه .

وما تزال المرأة هي الأبرز معاناة في "الهدف الثالث وهو الصحة" وذلك بسبب التمييز القائم على النوع الاجتماعي والقيود الاجتماعية المفروضة وخاصة في المناطق الريفية التي تحد من قدرتها على تحمل التكاليف إلى صعوبة التنقل وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية. (WDR, 2016)

الدف الرابع : التعليم الجيد .

اهتمت (اليونسكو) اهتماماً بالغاً بأهمية المساواة بين الجنسين في التعليم وقد حققت (12) دولة عربية التكافؤ في التعليم بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي .

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين .

سأتطرق لهذا الهدف في فرع مستقل .

الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية ، طاقة نظيفة .

أما ما يتعلق بهذا الهدف فان شح المياه يشكل عبئاً إضافياً على النساء و الأطفال في جلب المياه من المصادر ، حيث ما زالت هذه المهمة من مسؤوليات المرأة في البلدان العربية .(موسوعة المعلومات ، 2015)

الهدف السابع : طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

تعتبر الطاقة من المستلزمات الضرورية للنهوض الاقتصادي، وتعتبر المرأة هي الأكثر استخداماً واستهلاكاً للطاقة ن وتشير بعض الدراسات بأن النساء يحافظن على الطاقة أكثر من الرجال

الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد .

وبحسب مؤشرات التنمية الاقتصادية الدولية بلغ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة (14.5%) مقارنة بالرجال(72.1%) ، وكذلك تعتبر المرأة الأعلى بمؤشر البطالة (22.2%) مقارنة مع الرجل (8.5%) ، هذا يتعلق بالهدف الثامن النمو والاقتصاد .

الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية .

تشير التقارير الدولية إلى انه لازال هناك (4) مليار شخص في العالم لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الانترنت منهم (90%) من الدول النامية .(CHOHEN, 2005)

الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة .

وفيما يتعلق بالهدف العاشر وهو الحد من أوجه عدم المساواة أن ممارسات الدول الغنية وهيكلة الاقتصاد العالمي ساهمت بانعدام المساواة في الدخل ن والمرأة هي الأكثر تضررا (منشورات الأمم المتحدة)

الهدف الحادي : مدن ومجتمعات محلية مستدامة .

الهدف الثاني عشر : الاستهلاك والإنتاج .

الهدف الثالث عشر : العمل المناخي .

الهدف الرابع عشر : الحياة تحت الماء .

الهدف الخامس عشر : الحياة في البر .

الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية.

هذا الهدف و المعني بالسلام والعدل والمؤسسات القوية إذ يسود السلام بين جميع الأفراد من خلال وجود قوانين ومؤسسات فعالة ،وفي المنطقة العربية ارتفعت معدلات العنف المسلح وانعدام الأمن وتأثيراتها على المرأة حيث هن الأكثر عرضة للتمييز . (WDR، 2016)

الهدف السابع عشر :عقد شراكات لتحقيق الأهداف .

والهدف الأخير من أهداف التنمية المستدامة هو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف السابقة ، إذ يشكل مبدأ الالتزام الوثيق بمبدأ الشراكة والتعاون بين الدول الموجودة تحت مضلة الأمم المتحدة الحجر الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)

أصبح من المؤكد في الزمن الحالي أن التنمية البشرية ، والتنمية المستدامة ، لا يمكن تحقيقها تحقيقاً جيداً على ارض الواقع ، دون مشاركة المرأة على كافة المستويات الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، بحسب مفهومي التنمية البشرية ، والتنمية المستدامة وربطهما بمفاهيم النوع الاجتماعي ، كما أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق أساسي من حقوق الإنسان ، لكنها قاعدة ضرورية لعالم مسالم ومزدهر ، وجاء الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (SDGS) التي وضعتها الأمم المتحدة لتتحقق بحلول عام 2030 بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع الفتيات والنساء . (بغورة، 2017)

ويمكن تعريف التمكين " بأنه إكساب المرأة القدرة على استخدام الموارد المتاحة واتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تؤثر في حياتها ، مما يمكنها من تحديد مصيرها وتحقيق مصالحها ، وينطبق مفهوم التمكين على الفئات المهمشة في أي مجتمع ولا يقتصر على المرأة فقط . (مشري، 2020)

يمكن القول أن التمكين قد يكون تمكين ظاهري ، ونعني به قدرة الشخص على إبداء رأيه ، وتوضيح وجهة نظره في الأعمال و الأنشطة التي يقوم بها ، حيث تعتبر عملية المشاركة في اتخاذ القرار المكون الأساسي للتمكين الظاهري ، وتمكين سلوكي ، ونقصد به قدرة الفرد على العمل في المجموعة من أجل حل المشكلات وتعريفها وتحديدها ، وتجميع المعلومات عن المشاكل وتقديمك مقترحات لحلها ، وهناك تمكين متعلق بالنتائج ، والمتعلق بالقدرة على التحسين والتغيير والفعالية . (التميمي، 2020)

وتشمل المساواة بين الجنسين عدة جوانب منها : (Pathania 2017 ، ص 80)

1) إنهاء جميع أشكال التميز والعنف ضد النساء والفتيات .
2) تحسين فرص الفتيات والنساء في الوصول إلى التعليم والصحة وتوظيف والمشاركة السياسية والاقتصادية .
3) تعزيز دور المرأة في صنع القرار والقيادة في المجتمع ودعمهن لتحقيق التنمية المستدامة .
4) تعزيز تشريعات وسياسات قابلة للتنفيذ من أجل تعزيز المساوة بين الجنسين .

وهناك مؤشرات لتحقيق هذا الهدف ومنها :

1) توافر اطر قانونية من اجل تعزيز وضمان المساواة وعدم التميز على أساس الجنس .
2) نسبة النساء والفتيات الأتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي .
3) نسبة المقاعد التي تشغلهن النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية .
4) نسبة النساء في المناصب الإدارية .
5) نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول حسب نوع الجنس .

وغيرها من المؤشرات الأخرى التي تقيس مدى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين .

كما أن المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة اقتصادياً تعد من العوامل الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، حيث يشير الواقع إلى انه ما زال هناك فجوات غي مجال العمل بين المرأة والرجل في الدول العربية سواء كان ذلك في مجال العمل مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر ،والعمل الرسمي وغير الرسمي (MCKINSEY، 2015)

وعند النظر أيضا إلى واقع تعليم المرأة ، خاصة في الدول العربية نلاحظ أنه هناك تقدم ملحوظ على مستوى سد الفجوة في التعليم بين الجنسين تحديداً في مرحلتي الابتدائي و الإعدادي ، ولكن لا يزال هناك فجوة وتفاوت في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعات ، (عبدالمنعم، 2018)

كما يمكن القول أن واقع مشاركة المرأة في العمل السياسي ضعيف إلى حدا ما ، خاصة مع وجود تحديد للأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة ، واقتصار دور المرأة على الرعاية ، وعدم وجود توعية بأهمية المشاركة بالانتخابات و الأحزاب ، وتفعيل دور المرأة في هذا المجال .(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2013، ص 2)

وهناك أربعة عوامل أساسية تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف أشكال العمل وكل مستويات التنمية وهي تشمل العادات الاجتماعية الرجعية ، والتمييز في القوانين ضد المرأة ، وعدم وجود حماية قانونية للمرأة ،

والفجوة بين الرجل والمرأة في مجال العمل الغير مدفوع في المنزل والخدمة بالمنزل ، بالإضافة إلى عدم وجود مساواة في تمليك الأصول سواء كانت مالية رقمية أو عقارية (WEF، 2017)

وترى الباحثة أنه من أجل التمكين للنساء وسد الفجوة بين الجنسين ، لا بد من التركيز على العمل على المستوى الوطني لكل بلد من خلال وضع الخطط والبرامج الواضحة والقابلة للتنفيذ على ارض الواقع الداعمة للمرأة على كافة المجالات دون استثناء ، والتشاركية على المستوى الدولي من خلال شبكات عالمية لتبادل الأفكار والخبرات والاستفادة منها في التطوير لغايات تحقيق المساواة بين الجنسين ، والذي يؤدي بالمحصلة إلى تحقيق تنمية مستدامة للمرأة .

المطلب الثالث :معيقات تمكين المرأة للمشاركة في التنمية

إن تحديد المعيقات هي الخطوة الأولى نحو التمكين ،إذ أن معرفة مواطن الخلل يسهل البدء في تحديد مسار العمل ، والمعيقات التي تمنع وتعيق المرأة في تحقيق التنمية المستدامة ، قد تكون معيقات اجتماعية ناتجة عن المجتمع ، وقد تكون معيقات شخصية نابعة من ذات المرأة ، وقد تكون معيقات تنظيمية تعود للدولة وللحكومات .

وعلية قسمت الباحثة هذا المطلب إلى ثلاثة فروع ، الأول تناولت فيه المعيقات الاجتماعية ،وفي الفرع الثاني المعيقات الشخصية ، والمعيقات التنظيمية في الفرع الثالث .

الفرع الأول : المعيقات الاجتماعية

يمكن تلخيص المعيقات الاجتماعية بما يلي :

1) التحيز الثقافي والتقاليد : هي معيق اجتماعي قوي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على تمكين المرأة في التنمية المستدامة حيث يعتمد التحيز الثقافي على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة على الأجيال ، والتي قد تؤدي إلى تحديد دور محدد للمرأة في المجتمع وقد تعطي الأولوية للأدوار التقليدية المعتادة في للنساء مثل الزواج و الأمومة في حين يتم تجاهل أو تعقيد فرص المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والاقتصادية ، وتصبح هذه التقاليد والتحيزات عوائق تجعل من الصعب على المرأة تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة الفعالة في التنمية المستدامة حيث قد يتم فرض توقعات محددة على النساء مثل الاعتماد على الرجل أو الاكتفاء بدور الرعاية والأعمال المنزلية مما يقيد فرص تحصيل التعليم والوصول إلى فرص عمل متنوعة، وكذلك نظرة المجتمع لعمل المرأة ، وهذا التحيز يمكن أن يكون في قيم المجتمع والمعتقدات والتراث الثقافي ، وقد يحتاج إلى جهود مستمرة لتغيير هذه النظرة وإحداث تحول اجتماعي يدعم تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة في جميع جوانب الحياة وعملية التنمية المستدامة ، وهذا يتطلب توعية المجتمع وتشجيع الحوار لنقاش هذه المسائل وتغيير السلوكيات التصورات التي تعيق تقدم المرأة وحريتها في اختيار مسارها الحياتي والمهني . (بادوار، 2002)

2) العنف القائم على النوع الاجتماعي : وهي من المعيقات التي تؤثر بشدة على تمكين المرأة في التنمية المستدامة ، يعاني العديد من النساء حول العالم من التمييز الذي يتعرض له بسبب نوعهن الاجتماعي ، وهذا يشمل التمييز في الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية والصحة والمشاركة السياسية وتتسبب هذه التحيزات في إحداث فجوة بين فرص النساء والرجال ، مما يمنع النساء من تحقيق إمكاناتهن الكاملة والمساهمة بشكل كامل في التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى ذلك فان النساء يتعرضن إلى مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل اكبر من الرجال سواء في الأسرة أو المجتمع أو في المناطق المتضررة من النزاعات والأزمات ، هذا العنف يمكن يشمل العنف الأسري والاعتداء الجنسي ،الزواج المبكر وغيرها من أشكال الاضطهاد و الانتهاكات التي تؤثر على النساء بشكل جسيم ، لهذا من المهم أن تعمل الحكومات والمؤسسات على تعزيز الوعي بأهمية تجاوز هذا التمييز والعنف وتنفيذ التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق المرأة وتعزز مشاركتها المتكافئة في المجتمع وهذا يساعد في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهاراً. (البراك، 2005)

3) قلة الفرص الاقتصادية للمرأة : هذا يؤثر بشكل مباشر على تمكينها في التنمية المستدامة ، وهي مشكلة شائعة في العديد من المجتمعات ، حيث يمكن أن تواجه النساء تحديات كبيرة في الحصول على فرص عمل مناسبة ، والمشاركة بشكل كامل في القوة العاملة من بين العوامل التي تسهم في هذه العائق ، وهناك مجتمعات تفضل الرجال في بيئة العمل وتعينهم في الوظائف

الرئيسية مما يقيد فرص النساء بالتعيين لهذه الوظائف الرئيسية ، وتؤثر سلباً على قدرتها في المساهمة في التنمية المستدامة و تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك من الضروري تحسين فرص العمل والتوظيف للنساء وتطوير مشاركتهن في القوة العاملة ،وتمكينها اقتصادياً من خلال اتخاذ سياسات تعزز المساواة بين الجنسين في العمل وتشجيع على توفير فرص متساوية في التدريب (رمزي، 2002)

4) قلة الوصل إلى التمويل : قد يكون من الصعب على المرأة الحصول على التمويل اللازم لتأسيس أو تطوير مشاريعها الاقتصادية بسبب التميز المالي والقيود المصرفية ، وقد يكون هناك نقص في التمويل المخصص للمبادرات النسوية والمشاريع والمشاريع التي تستهدف تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً ن ويمكن أن تعود أسباب نقص التمويل والدعم إلى التحيزات والمفاهيم القديمة حول دور المرأة في المجتمع قد يرتبط قله التمويل أيضا بعدم الاعتراف بأهمية دور المرأة في التنمية وقيمتها المضافة للمجتمع والاقتصاد كما أن تكدس الديون والفقر. (الفضل، 2018)

5) الفجوة الرقمية : في بعض المجتمعات قد تكون النساء اقل فرصة للاستفادة من التكنولوجيا والاتصالات ، مما يمنعهن من الوصل إلى فرص اقتصادية جديدة والمشاركة في الاقتصاد الرقمي . (ابوكليلة، 2017) .

6) عدم المساواة في الأجور : هناك مناطق يكون فيها أجور النساء اقل من أجور الرجال في نفس المهنة الواحدة رغم تقديمهن لنفس مستوى الخدمة وبنفس الأداء .

وترى الباحثة انه ومن اجل التغلب على هذا العائق الاجتماعي والاقتصادي ، يجب أن يكون هناك جهود لزيادة التمويل المخصص للمبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة ، وتحسين فرصها في التنمية المستدامة ، ويمكن ذلك من خلال التمويل الحكومي والخاص للبرامج النسوية وتوجيه الاستثمارات نحو القضايا المرتبطة بتحسين وضع المرأة وتمكينها ،كما يمكن تعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتحسين تمويل المشاريع والمبادرات التي تعزز دور المرأة في التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : المعيقات الشخصية

هناك العديد من المعيقات الشخصية التي قد تؤثر على تمكين المرأة وتقف عائقاً وهي مرتبطة بالمرأة نفسها منها :

1) عدم الثقة بالنفس : صعوبة في بناء الثقة بأنفسهن والاعتراف بقدراتهن وقيمتهن ،حيث يعتقدن بأنهن غير مؤهلات للعمل الذي يتقدمن له ، وهذا ينعكس على قدرة المرأة بالإبداع والابتكار بسبب عدم الثقة . (الشهابي، 2003)

2) الخوف من المخاطر : يمكن أن يكون الخوف من المخاطر والفشل عائقاً للمرأة في المشاركة في بعض الفرص والمجالات الجديدة ، ويمكن التغلب على مشكلة الخوف من الفشل من خلال تغيير وجهة النظر تجاه الفشل ، يعتبر الفشل فرصة ثانية للتعلم ، وخطوه أولى نحو النجاح ، وكذلك التشجيع والدعم لأنه يساهم في تعزيز الرغبة ،وتعلم مهارات إستراتيجية من خلال تحليل أسباب الفشل وتحديد نقاط الضعف للبدء من جديد . (الباجوري، 2019)

3) الضغوط الأسرية والاجتماعية : أن المسؤوليات المنزلية والاجتماعية ، يمكن أن تمنع المرأة من التفرغ لتحقيق أهدافها ، ويمكن التغلب عليها من خلال التواصل مع أفراد الأسرة والمحيطين بها ،والبحث عن الحل المناسب ،كما أن تحديد الأولويات و الأهداف للمرأة يساعد على التركيز ما هو الأكثر أهمية لها ، هذا وقد تؤثر الضغوط الأسرية على الصحة النفسية والعاطفية للمرأة . (قسم إحصاءات التنمية البشرية ،2018، ص 11)

4) القلق بشأن توازن الحياة الشخصية ومابين الحياة المهنية : يؤثر هذا القلق على قرارات المرأة والانخراط في فرص جديدة ، حيث أن المرأة هي غالبا المسؤولة عن الرعاية للأسرة ، وبالتالي ترى انه من غير المناسب أن تتنازل عن الأسرة والاهتمام بها في سبيل حياتها المهنية ، ومن هنا يتولد هذا القلق لدى المرأة . (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي 2004)

5) ارتفاع معدل دوران المرأة في العمل : ونقصد به الخروج المتكرر للنساء من العمل لأسباب متعددة مثل الزواج ، وتربية الأبناء ،وهذا لا تكسبها الخبرة الكافية أو الفرصة لتدرج في السلم الوظيفي ، مما ينعكس على عدم وصولها للمناصب القيادية (الضلاعين، 2021)

وترى الباحثة أنه وعلى الرغم من العقبات التي تواجهه المرأة ن هناك دراسات أكدت أن المرأة تؤدي مهامها بفعالية حيث أجرت شركة (TEAM WARE) المتقدمة دراسة شملت (600) من الزملاء ومن بين لمجالات (31) التي تم فحصها تفوقت النساء على الرجال في (28) مجالاً ، من بينها حل الصراعات ،وجودة العمل ، والتكيف مع التغيير و الانتاجية وتوليد الأفكار وتحفيز الآخرين ، في حين حصلت المجموعتان على درجات متساوية فيما يتعلق بتفويض السلطة .(Micco,1996)

الفرع الثالث : المعيقات التنظيمية

1) التشريعات والسياسات التمييزية إذ قد تواجه إلغاء تشريعات وسياسات تميزية تمنعهن من الحصول على حقوق متساوية مع الرجال في مجالات مثل الزواج والطلاق والإرث والحقوق العمالية . (العضايلة، 1998)

2) نقص الحماية القانونية : قد تقلق بعض النساء للحماية القانونية ضد التميز والعنف الناجم عن التحيزات الجنسانية ، إذ أن توفير الحماية القانونية فعالة للمرأة أمر ضروري لتمكينها ، فعند وجود العنف الجنسي والأسري إلي يمارس على المرأة ، لن تتمكن من التفكير لا في تمكين نفسها ولا في تحقيق التنمية لها ، وهذا يتطلب تعاون ما بين الحكومات والمجتمع لوضع وتوفير الحماية القانونية لها .

3) عدم وجود بنيه تحتية للدعم المرأة : إن عدم توافر بنية تحتية قوية ومتكاملة في مكان عمل المرأة يؤثر بشكل مناسب على أدائها في عملها ، وقد يكون عائقا من الإبداع والابتكار لديها ، حيث أن عدم توفير الحضانات مثلا لأطفالها قد يشتت تفكيرها وقد يجعلها تترك هذا العمل بسبب عدم وجود بنية تحتية فذ هذا المكان . (الجهني، 2020)

4) الإجراءات البيروقراطية : أن وجود إجراءات بيروقراطية معقدة ويصعب الوصول إليها يمكن أن تكون عائقاً أمام المرأة ، إذ يمكن عندما يكون هناك فترات طويلة للمعاملات وقد تستغرق وقتاً طويلا يشكل عائق لدى المرأة ، وكذلك تعقيد الإجراءات المطلوبة أو الإجراءات الزائدة التي تؤدي إلى إضاعة الوقت ، كل هذه الأمور قد تشكل عائق ،ويمكن التغلب عليها من خلال تبسيط الإجراءات وغيرها من الأمور التي تسهل عمل المرأة وتشجعها على تمكين وتطوير ذاتها . (رمزي، 2002)

5) نقص التمثيل النسائي : يعتبر هذا تحدي كبير يواجه المرأة ويرجع إلى عدة أسباب منها التحيزات الثقافية والاجتماعية ، والتحيزات في الاختيار "عملية الانتقاء " ونمط العمل الثقافي ، هذا ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات للحد من هذه الإشكالية من خلال تبني سياسات التشجيع على التمثيل النسائي في المناصب القيادية وضمان المساواة في الفرص والتعليم وتوفير دورات تدريبية وورش عمل تهدف إلى تطوير مهارات النساء وتعزيز ثقتهن بأنفسهن ، والترويج للنماذج الايجابية للمرأة القائد الناجحة . (الشهابي، 2001)

6) ضعف القناعة والثقة بقرارات المرأة :إذ يعتقد بعض القادة بأن المرأة ذات طبيعة عاطفية وتتأثر بالآخرين ومشاكلهم الخاصة ، وهي غير مؤهلة على اتخاذ إقرارات الرشيدة . (البشابشة، 2006)

7) تدني موضوعية سياسة الترقية والترفيعات ، حيث في بعض المواقع لا ترتكز سياسة الترقية على أساس موضوعي ،اذ تبنى على الواسطة والمحسوبية وليس على الكفاءة والقدرة. (الشهابي، 2001).

وترى الباحثة أنه أن التمييز القانوني ، يحد من فرصة مشاركة المرأة ، ويؤثر سلباً على التمثيل النسائي في القيادة والمناصب الحكومية والشركات ، كما ويعيق تحقيق التمكين الكامل للمرأة ، والذي ينعكس بدورة على عدم قدرتها من تحقيق التنمية المستدامة ، وأن حل هذا العائق ليس صعباً ، فهو في متناول يد الحكومات ، فقط نحتاج تعديل بعض القوانين والسياسات ، لا أكثر .

الخاتمة

أن تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين (تنفيذاً للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة) ، لا يكون إلا بوجود أرادة حقيقية نابعة من المرأة ذاتها "وهي العنصر الأساس" في عملية التمكين بأنها قادرة على تطوير نفسها وتدريبها واستلامها للمناصب القيادية ، واردة حقيقة من قبل الحكومات بدهم المرأة في المجتمعات من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بكامل أهدافها ، وفي ما يلي بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة .

النتائج :

توصلت الباحثة إلى مجموعة من نتائج من أهمها :-

1) أن النوع الاجتماعي هو الذي يحدد الأدوار الاجتماعية والقيم في المجتمع لكل من الرجل والمرأة ، وطبيعة العلاقة بينهما .
2) أن تمكين المرأة ة هو أحد ركائز التنمية المستدامة في المجتمع ، لما تحتويه الأجندة الدولية للتنمية المستدامة من أهداف تتقاطع مع تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين .
3) تبنت المملكة الأردنية الهاشمية لقرار مجلس الأمن رقم (1325) المعني بتمكين المرأة وإدماجها في المجتمع ، وهناك تحرك حقيقي من أجل تفعيل هذا القرار .
4) هناك تحديات ومعيقات تواجه تمكين المرأة وإشراكها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

التوصيات :

توصي الباحثة بما يلي :-

1) تعديل التشريعات الوطنية المعنية بحقوق المرأة ، بما يتوائم مع دور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
2) بذل المزيد من الجهد من قبل منظمات المجتمع المدني لرفع مستوى مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية وكذلك التوعية بأهمية دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
3) نشر مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في المجتمع من خلال المدارس والجامعات والندوات .
4) القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والتصدي لكافة أشكال العنف بما فيها العنف المبني على النوع الاجتماعي .
5) توفير دورات تدريبية وورش عمل تهدف لتطوير المهارات القيادية لدى النساء في المجتمع .

المراجع

الكتب العربية :

الأغوات ، فتحي سالم ، (2015)، *صراعه الأدوار الجندرية ودورة في العنف الأسري* ، عمان ، الأردن ، فضاءات للنشر والتوزيع .

بادواد ،تغريد ،(2002)، *دور المنظمة العربية للتنمية الإدارية في تفعيل دور المرأة الإداري والقيادي في المجتمع العربي* ، دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي ،12-14 تشرين أول ،الدوحة ،قطر .

الجوازنة ،المعتصم بالله ،صوص ، ديمة محمد ، (2009) ، *التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية* ،ط 1 ، عمان ، الأردن ، دار الخليج .

حوسو عصمت ،2009 ، *الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافة* ،ط1، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع .

حمد ، فؤاد ،القش ،تركي ،(2008)، *النوع الاجتماعي والتنمية البشرية* ،بيروت ،لبنان ، دار صادر للنشر والتوزيع .

شكري ،شيرين ،(2022) *المرأة والجندر(إلغاء التميز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين)* ، دار الفكر ،الطبعة الأولى ، دمشق .

الضلاعين ،معتصم تركي ،(2021) ، *الجندر (فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية)* ،ط 1 ، دار الخليج للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن

مختار ، أحمد عمر ، (2008) ، معجم اللغة العربية المعاصر ، عالم الكتب ،القاهرة الطبعة رقم (1) .

الهمشري ، عمر ،(2003) ، *التنشئة الاجتماعية للطفل* ،الطبعة الأولى ،عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع .

الدراسات والرسائل :

أبو كليلة، هادية محمد رشاد (2017) معوقات تمكين المرأة :الأسباب ومقترحات الحل ،*المجلة العربية للدراسات والبحوث العلوم التربوية* ،القاهرة

الباجوري ،سمر ،(2019) تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا ، *مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل* ، *المركز الديمقراطي العربي* .

البشابشة ، عبير طايل ، (2006) ، درجة *ممارسة المرأة القيادية بوزارة التربية والتعليم الأردنية للمهارات الإبداعية في عملها* ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الهاشمية ، عمان ، الأردن .

البراك ، ماجد لافي ،(2005) ، *أثر المعوقات الاجتماعية والتنظيمية والشخصية على تولي المرأة في مراكز الوزارات الأردنية للمناصب القيادية* ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة مؤتة ، الأردن .

رمزي ، ناهد ،(2002) المرأة العربية والعمل الواقع والآفاق ، *مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلد (30) العدد (3)*

بغوره ،جمال الدين (2017) ، دراسة تحليلية نقدية للفلسفة الجندرية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف

،المسيلة ،الجزائر
التائب ، عائشة ،(2011)، النوع وعلم الاجتماع العمل والمؤسسة، *منشورات منظمة المرأة العربية* ، مصر

التميمي ،ندى بنت عبدالله بن سعود ،هيفاء بنت فهد (2020) دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية

، *مجلة أفاق جديدة* ، جامعة عين شمس .

الجهني ،حنان بنت عطية الطوري (2020) ،التمكين الاقتصادي للمرأة وفق رؤية تربويه اسلامية ، *مجلة التربية*، جامعة الأزهر .

حنة ، زياد سرا ، ،سامر مرار ،وغادة السمان ، معمر القواسمي (2009) ، أثر معرفة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لمفهوم

النوع الاجتماعي على استعدادهم لتطبيق اتفاقية سيداو في القوامين وتشريعات السلطة ،الضفة الغربية ،فلسطين ، *المركز*

الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات .

الخاروف ، أمل محمد ، طروب جمال الدين البدور ،(2006) الأدوار الجندرية التي يكتسبها الشباب في الأسرة الأردنية : دراسة ميدانية في مدينة الطفيلة ،*دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (33)، العدد(3)*

الخاروف ، أمل محمد (2010) أبعاد النوع الاجتماعي في المجلس الأعلى للشباب ومديرياته ، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ،المجلد (3) ،العدد (3)*

دبابنة ،عبير ، أمل العواودة ،(2012)، واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع الخاص ،دراسة تحليلية لمجموعة الشركات نقل ،

المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد (5) ، العدد (1)

الدباغ ، مي (2013) النوع الاجتماعي نحو تأصيل المفهوم في الوطن العربي واستخدامه في صوغ سياسات عاملة نافعة ،ج(23)
كلية التربية ،*المجلة العربية لعلم الاجتماع* ، لبنان

الروسان ،صفوت ،(2003) ، *الجندر (النوع الاجتماعي) في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مدينة أربد من وجهة نظر*
العاملين فيها ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد .

الشهابي ، إنعام ، و العزام ،عبدالمجيد ،(2003) اتجاهات المرأة القيادية في الأردن نحو معوقات وصول المرأة إلى المواقع القيادية العليا ، *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ن المجلد (6) ،العدد (2) .*
الشهابي ، إنعام ،(2001) مشكلات تبؤ المرأة للموقع القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية ، التجربة العراقية ،المؤتمر العربي الثاني في الإدارة ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ،القاهرة ، مصر .

شوقي ، مريم شوقي عبدالرحمن ، (2020) ، تمكين المرأة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مؤتمر الشراكة والمشاركة في التنمية الوطنية في الجمهورية اليمنية ، 2020/10/22 .

عباس ،مكرم محمد قدري ،(2008) ، *الأمان الحضري :التصميم العمراني من وجهة نظر المرأة* ،نابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة

جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين .

العرادي،علي عبدالله (2012) ، *مفهوم الجندرة وصحة الأمومة* ، قسم البحوث والدراسات ،إدارة شؤون اللجان والبحوث ،المنامة

،البحرين .

عطية ،نيبال فيصل عبدالحميد ،(2018)، المساندة الاجتماعية للمرأة المعيلة وعلاقتها بالتنمية *المستدامة* ،المؤتمر السنوي العربي الثالث عشر الدولي "التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة ، مجلد (1) جامعة

المنصورة .

الفضل ، فاطمة عبدالله الزين ،(2018) دور المعلوماتية في التنمية المستدامة للمرأة ، *مجلة حولية المكتبات والمعلومات،جامعة أفريقيا العالمية* .

قشوع ، منال محمد ،(2009) ، *استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية "حالة دراسية منطقة الشعراوية* " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح ، فلسطين

الكعبي ، سهام مطشر ،(2020) تمكين المرأة الفرص والتحديات ، *مجلة الفنون والأداب وعلوم الإنسانية والاجتماع* ،كلية الإمارات للعلوم التربوية

مشري ، سميرة منزر ،(2020) التمكين الإداري للمرأة في ظل الإدارة الالكترونية ودوره في فعالية تطبيق إدارة المعرفة ، *مجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية* ،المؤسسة العربية للتربية والدراسات الإنسانية .

محمد كامل شرقاوي ،2014،رؤية تطويرية لبحوث خدمة الجماعة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية* .

الهيئات والمنظمات

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ،الإستراتيجية الوطنية الأردنية ،عمان ،2006-2010

الاتحاد البرلماني الدولي ، البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي ،دليل عملي للبرلمانيين ،منشورات البرلماني الدولي ، بيروت ، 2004

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، التنمية والنوع الاجتماعي ، الوحدة الثالثة ، المكتب الإقليمي للدول العربية ،ط2001،4قسم إحصاءات التنمية البشرية ،(2018) التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات ، وزارة التخطيط ، العراق

اليونيفيم ،صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2007) ،اتفاقية على جميع أشكال التميز ضد المرأة ،كتيب سيداو ،الطبعة الثانية ،عمان ، الأردن

الأمم المتحدة "الاسكوا"،(2000)، تقرير التنمية البشرية ، منشورات الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

المراجع الأجنبية :

Pathainable ,S.K (2017) Sustainable Development Goal :Gender Equality for Womens Empowerment and Human Rights International Journal of Research GRANTHAALAYAH 4(5) .

Lohani ,m,Aburaida ,L .(2017) Women empowerment :A key to sustainable development .The Social Ion 6(2) ,26-29.

Cohen,S,pressman S,D ,Miller ,G,E ,barkin ,A,Rabin ,B,S ,and Treanor,j j ,2005 ,Loneliness ,Social network Size ,and immune reponse to influenza vaccination in college freshmen , Health psycho 24,297 306

World Bank Development Report (WDR) "World Development repot <Digital Dividends Overview,2016.

World Econmic Forum "Womens economic empowerment is the smart thing to do ,2017c .

الوقف الإعلامي والإعلام الوقفي وعلاقتهما بمؤسسات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة

(الأمانة العامة للأوقاف في الكويت نموذجاً)

د.مهند مصطفى عقايلة د.هبه محمد الشرمان

تناولت الدراسة ماهية الوقف الإعلامي والإعلام الوقفي وعلاقتهما بمؤسسات التعليم العالي وبيان دورهما في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لبيان دور الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في دعم الوقف الإعلامي التعليمي، وسبل تحقيق التنمية المستدامة وصولاً للتنمية الشاملة.

وقد هدفت إلى توضيح الدور التشاركي للمؤسسات الوقفية الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي، وسبل النهوض بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة وأهمية توسيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للوقف الإسلامي وخصوصاً في دعم مؤسسات المجتمع المحلي، ومنها مؤسسات التعليم العالي.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، ومن أهمها، أن الوقف على وسائل الإعلام يستطيع النهوض بالدور التنموي، من خلال تحقيق مفهوم التشاركية بين الوقف الذي يهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والإعلام الذي ينهض بالمجتمع، ثم إن دعم الإعلام للوقف يساهم في توسيع النشاط الاقتصادي للوقف، ويخدم أغراض التنمية بكافة جوانبها، وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الوقف الإعلامي، الإعلام الوقفي، مؤسسات التعليم العالي، التنمية المستدامة.

The study dealt with the nature of the media endowment and the endowment media and their relationship to higher education institutions and the statement of their role in achieving sustainable development, in addition to the statement of the role of the General Secretariat of Endowments in the State of Kuwait in supporting the educational media endowment, and ways to achieve sustainable development leading to comprehensive development.

It aimed to clarify the participatory role of media endowment institutions and institutions of higher education, and ways to advance social and economic issues, in order to achieve sustainable development and the importance of expanding the economic and social activity of the Islamic endowment, especially in supporting local community institutions, including institutions of higher education.

The study concluded a number of results, the most important of which is that the endowment on the media can advance the developmental role, by achieving the concept of participatory between the endowment that is concerned with social and economic issues and the media that promotes society, then the media support of the endowment contributes to the expansion of the economic activity of the endowment, It serves the purposes of development in all its aspects, leading to achieving sustainable development.

Keywords: media endowment, endowment media, higher education institutions, sustainable development.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين وأصحابه الذين عملوا على نشر هذا الدين بالحجة والدليل الواضح المبين أما بعد:

فقد راعت الشريعة الإسلامية كل السبل الممكنة التي تسعى من خلالها للارتقاء بالمجتمع المسلم، وتلبي رغباته وحاجاته المتنوعة، وحرصت كل الحرص على النظم المرتبطة بأوجه الإنفاق كالزكاة والصدقات والوقف والنفقات الأخرى.

والوقف واحدة من هذه النظم التي تنصرف إلى تعميم الانتفاع من المال الخاص عبر تخلي المالك عنه لصالح المجتمع أو لشريحة منه حسبة وتبررا، وقد أثبت التاريخ الإسلامي أن للوقف دوراً اقتصادياً بارزاً وفعالاً يؤثر من خلاله في المجتمع الإسلامي عبر مؤسسات كثيرة يسهم في تمويلها ومن ذلك المؤسسات الإعلامية.

ومن ناحية أخرى يسعى الإعلام الإسلامي إلى تقديم الصورة الصحيحة للإسلام، وتمسيك الناس بمنهجه وتفعيل النوازع الخيرية ومأسستها ومن ذلك الدعوة إلى الوقف، ليصبح على درجة عالية من الكفاءة وينقله نقلة نوعية تصب في خدمة المجتمع المسلم، لتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا جاء هذا البحث ليبحث في التكامل والتضافر بين هاتين المؤسستين من مؤسسات المجتمع الإسلامي.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول سؤال رئيس هو:

ما دور الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي في قطاعي الصحة والتعليم من خلال تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي؟
2. ما أهمية الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي؟
3. ما دور الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي في تحقيق التنمية المستدامة لقطاعي الصحة والتعليم؟
4. ما دور الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في المساهمة بالعمل الوقفي الإعلامي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

1. توضيح مفهومي الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي.
2. وبيان أهميتهما ومن ثم بيان دورهما في قطاعي الصحة والتعليم
3. والوقوف على دور الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في العمل الوقفي الإعلامي.

أهمية الدراسة:

1. تشكل الدّراسة أهمية اقتصادية لأصحاب القرار في الدولة الإسلامية باعتماد الربط ما بين مؤسسات الإعلام ومؤسسات الوقف.
2. توجيه أصحاب الولاية العامة للواقفين وتشجيعهم على الوقف في مجال الإعلام الإسلامي.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المصادر العلمية وقواعد البيانات وفي حدود علم الباحث، لم يقف الباحث على دراسة تناولت موضوع الدراسة الحالية، إلا أن هناك بعض الدراسات والأبحاث التي تناولت بعض الجوانب المشتركة والمتعلقة بموضوع الدراسة:

أولاً: دراسة الصلاحات "2006م": "الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير

أداء المؤسسات الوقفية)"[3].

هدفت هذه الدّراسة إلى الإسهام في دائرة تطوير العمل الإعلامي للمؤسسة الوقفية الإسلامية، من خلال تحديد ماهية العملية الإعلامية الوقفية ومدى أهمية وسائل الاتصال الجماهيري في عمليات الإعلام والعلاقات العامة والتسويق في تطوير الرسالة الوقفية. كما سعت الدّراسة أيضا إلى فهم أهم الخصائص للشرائح المستهدفة للمؤسسة الوقفية من خلال الانتقال من الرسالة العمومية الهلامية إلى الرسالة المتخصصة الناجعة، من خلال البرامج الإعلامية الهادفة والعلاقات العامة المتميزة، وتهدف الدّراسة أيضا إلى بيان أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه العمل الإعلامي الوقفي لتساهم في رسم خطة إعلامية ناجحة في مجال وسائل الإعلام والعلاقات العامة والتسويق.

ثانياً: دراسة القاسم "1999م": "الوقف والإعلام، دراسة لمشروعية الوقف على وسائل الإعلام وحاجة المشروعات الوقفية لخدمة وسائل الإعلام"[4].

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان مشروعية الوقف على وسائل الإعلام، ومدى قدرة الوقف على خدمة الإعلام والأساليب التي يستطيع أن يدعمه بها، وخلصت هذه الدّراسة إلى أن الإعلام يمثل إحدى الوظائف التي كان يقوم بها ناظر الوقف قديما، وإلى أن المؤسسات الوقفية محتاجة أيضا للإعلان عن نفسها وتعريف الناس بمشروعاتها، ليقوموا بتوقيف أموالهم لمصلحة هذه المشروعات وهذا يشترط له بذل الوسع في دراسة الجدوى.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول

الإعلام الوقفي، مفهومه وأهميته

المطلب الأول: مفهوم الإعلام الوقفي

إن لوسائل الإعلام أهمية كبيرة في المجتمعات في ظل الإنتشار الواسع لها، وخصوصاً أنها أصبحت اليوم وسيلة لتبادل الثقافات المتنوعة، وأداة مهمة وعصرية تربط العالم بعضه ببعض، ولا غنى للإنسان عن هذه الوسائل بأي شكلٍ من الأشكال؛ لأنها تسهل عليهم طرق الوصول لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في المقابل تعددت الدراسات والبحوث المختلفة التي تبين أهمية الوقف وما له من آثار اقتصادية واجتماعية على الأفراد، ولا شك أن الوقف من أهم أوجه

الصلاحات، سامي، الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، الأمانة العامة للأوقاف، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2006م.

[4] القاسم، خالد بن محمد، الوقف والإعلام–دراسة لمشروعية الوقف على وسائل الإعلام وحاجة المشروعات الوقفية لخدمة وسائل الإعلام–، ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مكة المكرمة، 1999م.

الإنفاق وسبل الخير التي يجب إثرائها بالدراسات والبحوث المختلفة، هذا ولا نغفل عن الجانب العملي للوقف ومؤسساته ودوره في تقدم المجتمعات والنهوض بها.

وفي ظل هذا التطور التقني والتكنولوجي، لا بد أن نلفت أنظار المؤسسات الإعلامية للعمل الخيري والوقفي تحديداً، ومدى أهميته وتأثيره على المجتمعات، وأننا بحاجة اليوم لمن يدعم القطاع الوقفي ويساهم في نمائه واستثماره في الشكل المطلوب، ولفت أنظار الواقفين والمهتمين بالعمل الخيري للمشاريع الوقفية القائمة أو المستجدة، وتوعية الجمهور بحقيقة العمل الخيري والوقفي.

فالإعلام الوقفي هو: تزويد الجماهير، مسلمين أو غير مسلمين، بحقائق الوقف الدينية وأهميته الإنسانية، من خلال وسائل اتصالية متخصصة ومتطورة، وبواسطة القائم بعملية الاتصال الذي يمتاز بخلفية واسعة عن ثقافة الوقف المتعددة، والغاية التي ينشدها هي تكوين رأي عام يدرك أهمية الوقف ويعمل لصالح فعاليته الخاصة والعامة.[5]

فنشر ثقافة الوقف وإبراز صورته، يؤسس لقيم ومبادئ راسخة في التأصيل الشرعي للعمل الوقفي والعمل على نشره واستمالة آراء الناس لكافة أوجه الخير المختلفة، وهذا لا يقتصر على المجتمع المسلم، بل يتعدى الأمر في نشر الوقف في كافة المجتمعات الغربية من خلال تقديم خطاب عصري يحاكي التطور في هذه المجتمعات ويقدم الوقف على أنه نظام عملي يعالج بعض المشكلات التي تواجه الدول، من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.[6]

وعليه فإن الإعلام الوقفي هو تزويد الجماهير والمهتمين بالعمل الخيري والوقفي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأهمية الوقف ومشاريعه، ومؤسساته، وما يقدمه للمجتمع من دعم في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والثقافية.

المطلب الثاني: أهمية الإعلام الوقفي

قد سبق ذكر أن وسائل الإعلام لها أهمية بالغة في المجتمعات لدورها المهم والحساس في تعزيز آراء الجماهير والتأثير عليهم في إتخاذ قراراتهم، وإشراكهم في شتى مجالات الحياة، ومن هذه المجالات العمل الخيري والوقفي لما له أيضاً من أهمية بالغة في المجتمع وفي دفع عجلة التنمية بمختلف أنواعها، لذا فإن وسائل الإعلام لها دور كبير في جذب جماهير الناس للقطاعات الوقفية ومؤسساته وتعريفهم بأهمية الوقف وضرورته في المجتمع، وأنه سنة حث عليها الشرع الكريم، فيحصل المسلم على الأجر والثواب الجزيل بإستثمار أمواله في أوجه الخير والبر، ولوسائل الإعلام دور بتوعية

[5] الصلاحات، سامي، الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، الأمانة العامة للأوقاف، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2006م، ، ص: 39.

[6] عقايله، مهند مصطفى، الوقف والإعلام ودورهما في التنمية البشرية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2021م، ص: 48.

الجمهور بالمؤسسات الوقفية ونشاطاتها ومشاريعها، وبناء صورة ذهنية إيجابية للمؤسسة الوقفية وتعزيزها؛ بهدف ترسيخ القناعة بكفاءتها وبدورها في المجتمع.[7]

فهذا الدور التشاركي بين القطاع الإعلامي والوقفي يساهم في تطور الأوقاف القائمة، ويساعد على إقامة العديد من المشاريع الوقفية، فالتسويق الإعلامي للوقف ومؤسساته يجذب الكثير من المهتمين بالعمل للوقفي للميدان ويجعل الوقف محط أنظارهم، من خلال عرض نماذج حية للمشاريع الوقفية والتعريف بعوامل نجاحها والأسس النظرية والعملية لتطويرها، بالإضافة لبث الرسائل التسويقية الحديثة كالرسائل القصيرة (SMS)، وشبكات الإنترنت، وخدمات البريد الإلكتروني، والإعلانات المنبثقة عن المواقع الإلكترونية المختلفة.[8]

وعليه فإن وسائل الإعلام لا بد لها أن تمد يد العون للمؤسسات الوقفية، للنهوض بها وبالعمل الخيري عموماً، فتطور الوقف ومؤسساته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات.

المبحث الثاني

الوقف الإعلامي، مفهومه وأهميته

المطلب الأول: مفهوم الوقف الإعلامي

يتميز الوقف بإستثمار أمواله في المشاريع الخيرية وأوجه البر المختلفة، واليوم وفي تطور الوسائل التكنولوجية والإعلامية على وجه التحديد، يستطيع الوقف أن يساهم في دعم القطاع الإعلامي والإرتقاء به، ومحاولة تمسيك الناس بالمبادئ والقيم الإسلامية من خلال هذه الوسائل، ولا شك أن وسائل الإعلام تعددت بصورها المختلفة، فمنها المقروء ومنها المسموع والمرئي، فوسائل الإعلام تحتاج في وقتنا الحاضر إلى دعم متواصل من ناحية تقنية وفنية، ووعاء الوقف يتسع للكثير من المشاريع التي تدعم الاقتصاد وتنمي الثقافات وترتقي بالمجتمعات.

وقد تناول الباحثون مصطلح الوقف على وسائل الإعلام في العديد من الدراسات السابقة إلا أنها لم تكن واضحة الدلالة، فقد عرفها البعض منهم على أنها: "إيجاد إعلام إسلامي بأموال الأوقاف أو تحويل الإعلام الإسلامي القائم إلى وقف أو تمويل الإعلام الإسلامي جزئياً أو كلياً بأموال وقفية".[9]

والتعريف الأقرب للوقف الإعلامي هو: تحبيس الأصول واستثمارها لينفق ريعها أو أرباحها على أدوات وسائل الاتصال والإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة.[10]

---

[7] الخرافي، عبد المحسن الجار الله، وآخرون، التربية الوقفية (الأمانة العامة للأوقاف نموذجاً)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2013م، ص: 183، بتصرف.

[8] مرجع سبق ذكره، عقايله، مهند مصطفى، ص: 52.

[9] العازمي، عمر مبارك، الوقف على الإعلام: أحكامه وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2016م، ص:21.

[10] عقايله، مهند، الوقف والإعلام ودورهما في التنمية البشرية، مرجع سابق، ص: 17.

وعليه فإن الوقف على وسائل الإعلام يتضمن تحبيس الأصول الإعلامية واستثمارها، والناتج المتحقق من هذا الاستثمار يُنفق ريعه في نفس النشاط الإعلامي، في كافة مجالاته المختلفة، فنستطيع تدريب العديد من الكوادر المتخصصة في العملية الإعلامية، وعقد الدورات والندوات والمؤتمرات المتخصصة بالوقف على التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة ومدى استجابة هذه المؤسسات للمستجدات التي تطرأ على المجتمعات، بالإضافة لعملية التسويق الوقفي، وهذه نقطة مهمة يجب إدراكها بالشكل الصحيح، أن الوقف يستطيع خدمة وسائل الإعلام والإرتقاء بها، كما أن الإعلام أيضاً يستطيع دعم الوقف ومؤسساته وتسويق الوقف على أنه منتج خيري يجذب المهتمين بأعمال الخير والبر المختلفة والواقفين على وجه التحديد، فهذا الدور التشاركي بين قطاع الوقف والإعلام، لا يمكن أن نغفل عن أهميته ومدى فاعليته، ولذلك نؤكد بإستمرار على الشراكة الدائمة بين القطاعات الخيرية والوقفية والمشاريع المختلفة والجديدة، لأن الوقف يستطيع أن يتسوعب العديد من المشاريع القائمة أو حتى التي على قيد الإنشاء.

كما أن الوقف يقدم الدعم المالي لكافة وسائل الإعلام المختلفة، فبعض المجلات العلمية القائمة تعاني اليوم من العنصر المالي، والبعض الآخر منها يتلقى دعم كبير من قِبل مؤسسات الوقف، بل إن هذه المؤسسات ضمت إليها العديد من هذه المجلات وتبنتها وأشرفت على عملها، بل وقد دعت من خلالها لأهمية الوقف ومدى أثره على المجتمعات، وهذا الدور التشاركي الذي لطالما ننادي به بين وسائل الإعلام والوقف، بإختصار الإعلام الوقفي يتقاطع مع الوقف الإعلامي في نفس الأهداف المجتمعية والاقتصادية، ومن الأمثلة على الوقف الإعلامي:

1- مجلة أوقاف

مجلة أوقاف هي مجلة فصلية محكمة تابعة للأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت وتُعنى بشؤون الوقف والعمل الخيري وتهدف إلى إحياء ثقافة الوقف من خلال التعريف بدوره التنموي وبتاريخه وفقهه، وفاءً لفكر الوقف في تأسيس المشاريع والخدمات الاجتماعية من خلال نظام مستديم ومتمول ذاتياً، وأنشأت الأمانة العامة للأوقاف "وقفية مجلة"، وبالتالي فإن الدورية لن تعتمد على تسعير أعدادها، بل تحاول تحقيق الأهداف والغايات التي جاءت من أجلها، والوصول بكل السبل المتاحة إلى المهتمين والباحثين ومراكز البحوث والمؤسسات ذات الصلة بالوقف مجاناً، في المقابل تعمل الأمانة العامة للأوقاف على تطوير تمويل وقفية مجلة من خلال الدعوة للتبرع سواء كان بالاشتراك أم بالاقتطاع أم بأي مبلغ يُصرف للمجلة، وذلك في اتجاه تأصيلها، وتقديم الإمكانات التي من شأنها أن تساعد الباحثين على طرق موضوع الوقف كاختصاص، والمساهمة في النهوض بقطاع

له من الإمكانات والمميزات ما يؤهله للمشاركة في تحمل جزء من أعباء المجتمع، وتقديم مساهمات تنموية في غاية الأهمية.[11]

2- اعلاميات الأمانة العامة للأوقاف في الكويت

فتضم الأمانة العامة للأوقاف في الكويت قسم في موقعها يُسمى "اعلاميات"، يحتوي على أخبار الأمانة وما تقوم به من جهود في خدمة الوقف، والسعي في تطوير الأوقاف القائمة من خلال إقامة المسابقات المختلفة، ومن ضمنها مسابقة " الكويت الدولية لأبحاث الوقف"، بالإضافة لقسم البرامج الإذاعية التي تسعى من خلاله لنشر ثقافة الوقف ودوره في التنمية، كبرنامج "شركاء بالتنمية"، وأيضاً قسم إصدرات الأمانة الذي يقدم كل ما هو جديد في مجال الأبحاث والدراسات المتعلقة بالوقف ومؤسساته وحوكمته وغيرها من الأمور المتعلقة بالوقف.[12]

3- إعلام نشر ثقافة الوقف

يمتاز موقع الأمانة العامة للأوقاف في الكويت بنشر ثقافة الوقف ومشروعاته، فهذا موقع متكامل الأركان يهتم في العديد من القضايا الوقفية المختلفة، ويسعى لنشر ثقافة الوقف من خلال دعوة الباحثين لتقديم أبحاثهم للأمانة، وعقد المؤتمرات والندوات والفعاليات والأنشطة المختلفة، وإقامة المسابقات التي تهتم بقضايا الوقف ومستجداته.

هناك العديد من الأعمال التي يعرضها الموقع الإلكتروني للأمانة ومن ضمن هذه الأعمال[13] :

1- المصارف الوقفية: فتشرف الأمانة العامة للأوقاف على مجموعة من المصارف الوقفية، كمصرف الرعاية الصحية الذي يقوم بدعم جهود ومشاريع المؤسسات الصحية التي تعمل في المجال الصحي، وتعاني من ضعف المواد المالية لتلبية حاجات مجتمعية ملحة ومتزايدة ويشمل هذا المصرف مشاريع عديدة وجهات مختلفة مثل صندوق اعانة المرضى، ومركز الفهد للعلاج الطبيعي، ومستشفى للرعاية الصحية وغيرها، بالإضافة إلى مصرف التنمية المجتمعية وهو أحد مصارف الخير التي أنشأتها الأمانة العامة للأوقاف لدعم وتعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين الرسمي والأهلي في سبيل رفع مستوى الخدمات العلمية والثقافية والاجتماعية بما يحقق تنمية المجتمع وتوعيته من خلال مجموعة من الأنشطة والمشاريع

[11] مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت، الكويت، الموقع الإلكتروني للمجلة، ينظر الرابط: https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/AwqafJournal.aspx

[12] الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، الكويت، ينظر الرابط: https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/default.aspx

[13] الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، الكويت، الموقع الإلكتروني، ينظر الرابط: https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/default.aspx

الوقفية لتحقيق المقاصد الشرعية للواقفين ، بالإضافة للعديد من المصارف الأخرى، كمصرف رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومصرف رعاية العلم والمبدعين، ورعاية القرآن الكريم، ومصرف الكسوة، وتسبيل المياه، والإطعام والعشيات والنوافل.

2- الصناديق الوقفية: فمن أعمال الأمانة العامة للأوقاف أيضاً إنشاء العديد من الصناديق الوقفية، كالصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة، والصندوق الوقفي للتنمية الصحية، والصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه.

ج- المشاريع الوقفية: نفذت الأمانة العامة للأوقاف العديد من المشاريع الوقفية، كمشروع وقف الوقت، ومشروع إصلاح ذات البين، ومشروع رعاية طالب العلم، ومشروع مركز رؤية، ومركز الاستماع، ومشاريع قسم المنح.

إن موقع الأمانة العامة للأوقاف يقوم بنشر مختلف النشاطات والمشاريع التي ترعاها الأمانة وتشرف عليها، وهنا يأتي دور الإعلام الوقفي، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً للدور التشاركي ما بين الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي.

المطلب الثاني: أهمية الوقف الإعلامي

إن الوقف على وسائل الإعلام له أهمية بالغة على مستوى الأفراد والمجتمعات؛ وذلك لما يحقق من أهداف تخدم المجتمعات الإسلامية على المستوى العلمي والعملي، فإن الوقف الإعلامي يستطيع أن يُظهر الصورة الصحيحة لعقيدة المسلمين ومنهجهم الحق، على العكس من بعض الأوقاف الإعلامية التي تُشرف عليها جهات غير سوية، فتعكس صورة غير صحيحة للإسلام ومجتمعاته، وهذه من أهم النقاط التي بحاجة لعناية تامة من قِبل القائمين على وسائل الإعلام، فاليوم أنشئت العديد من القنوات والإذاعات المضللة للحقائق، وسيطرت هذه الوسائل على عقول الناس وحرفتهم عن المنهج الحق، لذلك فإن وسائل الإعلام أداة مهمة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم، فأصبحت هذه الوسائل متاحة للجميع، وبإمكان الصغير والكبير أن يطلع على ما يريد من معلومات، فالواجب على المؤسسات الوقفية الإعلامية أن تُظهر الحقائق والمعلومات الصحيحة، وأن تبين للناس ما ينفعهم، وهذا يتطلب كادر متخصص بكافة الجوانب (الشرعية، والإدارية، والتقنية، والفنية)، ولا بد للواقفين أن يهتموا بالعمل الإعلامي وتأمين ما تحتاجه المؤسسة من أصول ونفقات وغيرها.

أيضاً أهمية الوقف على وسائل الإعلام تختلف بإختلاف وجهات نظر الواقفين من حيث الأهمية النسبية لبعض المشاريع عندهم، فالبعض منهم يُوقف في مجال الأصول والمباني والعقارات، والبعض الآخر منهم يُوقف في المنافع المملوكة، وبعضهم يخصص وقف لتدريب الكوادر وإعدادهم، لتقديم

محتوى إعلامي متميز، فالوقف على وسائل الإعلام تتعدد صوره وطرقه، فيمكن خدمته في شتى المجالات الفنية والتقنية.

ويمكن وقف منافع بعض الأصول المالية بما يخص وسائل الإعلام المختلفة، مما يفتح آفاق تطبيقية كبيرة أمام المنافع المستأجرة لخدمة الإعلام الإسلامي، فيمكن أن يجري ذلك مع منافع الأقمار الصناعية، أو تأجير المعامل والورش ومراكز الأبحاث والمعدات لخدمة أغراض متعلقة بالإعلام.[14]

وخلاصة القول: أن الوقف على وسائل الإعلام له أهمية بالغة، لما له من أثر على المجتمع في دعم الإعلام ورفده بالكوادر المؤهلة، ووقف أصول ومباني تخدم العملية الإعلامية وتنميه، وهذا يتقاطع مع الدور المشترك للإعلام الوقفي في خدمة الوقف عن طريق الإعلام، فكلاهما يدفع بالآخر نحو التنمية الشاملة.

المبحث الثالث

الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة لقطاعي التعليم والصحة

المطلب الأول: الإعلام الوقفي ودوره في قطاعي التعليم والصحة

إن وسائل الإعلام كما ذكرنا آنفاً تدعم الوقف من خلال التسويق له، والوقف عبادة لا بد من العناية بها، وفي عصرنا هذا تعددت متطلبات الحياة واختلفت، فأصبحنا نحتاج لإنشاء العديد من المدارس والمستشفيات لنغطي الثورة السكانية الهائلة في العالم، ففي الماضي كانت متطلبات البشرية مقتصرة على حدود ضيقة؛ لأن عدد السكان لا يتطلب الكثير من إقامة المشاريع الواسعة، أيضاً اختلفت الوسائل الموجودة اليوم عما مضى، فأصبح العالم في وقتنا كالقرية الصغيرة بل كالبيت الصغير، فهناك الأجهزة، والشبكة العنكبوتية، والأقمار الصناعية، وغيرها من الوسائل المختلفة التي تجتاح العالم.

فوسائل الإعلام أصبحت المروج الأول للأعمال الخيرية والوقفية على وجه التحديد، ولأن الوقف يتسع للعديد من المشاريع المختلفة، كالوقف التعليمي، والوقف الصحي، والوقف العلمي، وغيرها من الأوقاف الأخرى، لا بد لوسائل الإعلام أن تسوق للوقف وتبين ماهيته وأنواعه وأهميته ومدى اتساع وعائه للمشاريع الاستثمارية، والجدير بالذكر أن وسائل الإعلام المختلفة لها أثر واضح في الترويج لأي فكرة أياً كانت، فمن باب أولى أن تنشغل هذه الوسائل في التسويق للمفاهيم الدينية كالأعمال الخيرية والوقفية على وجه التحديد، وبيان مدى أهمية إقامة المشاريع الخيرية المختلفة، كالمشاريع التعليمية والصحية.

---

[14] انظر: دنيا، شوقي أحمد، مجالات وقفية مستجدة: وقف المنافع والحقوق، المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2006م، ص:14.

يمكن لوسائل الإعلام تسليط الضوء على تطوير نظام التعليم عن طريق الوقف، فلم يكتفِ الوقف بدوره مصدراً تمويلياً للمؤسسات التعليمية، وإنما أسهم إسهاماً فاعلاً في تطوير النظام التعليمي من خلال تلك الاشتراطات التي يضعها الواقفون في سير الدراسة في المدارس التي يقفونها، ومما تتضمنه من تنظيمات مالية وإدارية من حيث شروط القبول في هذه المدارس، والكتب المعتمدة للتدريس، وإعداد الطلبة في كل تخصص، وغيرها من التنظيمات.[15]

ولا يقتصر الوقف التعليمي في وقتنا الحالي على الشكل التقليدي للتعليم، فمع تطور التكنولوجيا، أصبحت هناك العديد من الكتب والمكتبات الرقمية، والمعاهد الدراسية للتعليم عن بعد، وخلال جائحة كورونا أدركنا مدى أهمية وجود مثل هذه الوسائل المختلفة لتلقي المعلومة، فالوقف التعليمي يتضمن الشكل التقليدي للتعليم وأيضاً الرقمي، فوسائل الإعلام تستطيع بيان مدى حاجة المجتمعات لمثل هذا الوقف وأثره على التنمية الشاملة.

أيضاً تستطيع وسائل الإعلام تسويق مفاهيم الوقف الصحي المختلفة وأهم مصارفه ومؤسساته وبيان بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف الصحي من خلال إقامة البرامج مع أهل الاختصاص، ومدى حاجة المجتمعات لمثل هذا النوع من الوقف، وخصوصاً في مجال التعليم الطبي، والبحث العلمي والتأليف في مجال الطب والصيدلة، وبناء المستشفيات الوقفية، ووقف الأدوية الطبية والإسعافات الطارئة، وسيارات الإسعاف، ووقف المباني الطبية المؤجرة، ووقف الاستشارات الطبية، والعديد من المسائل المتعلقة بالوقف الصحي.[16]

المطلب الثاني: الوقف الإعلامي ودوره في قطاعي التعليم والصحة

إن العلاقة بين وسائل الإعلام والوقف علاقة تبادلية تشاركية، فكما أن الوقف بحاجة لدعم وسائل الإعلام في تسويق مؤسساته واستثماراته وتنميتها، أيضاً نحن بحاجة اليوم لوقف وسيلة إعلامية إتصالية ذات شخصية مستقلة من ناحية إدارية ومالية، وتتبنى المفاهيم الصحيحة للإسلام بتعاليمه وأحكامه، وعليه تتعدد صور الوقف الإعلامي، من خلال وقف القنوات والكتب والبرامج الإلكترونية والندوات العلمية والمؤتمرات، ووقف الموسوعات العلمية، كالموسوعة الفقهية التي تشرف عليها وزارة الأوقاف في الكويت، التي أصدرت ما يزيد على خمسين مجلداً، كما أنها صدرت في نسخة إلكترونية، وقد قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بشراء نسبة كبيرة من هذه الموسوعة وإتاحتها مجاناً على موقع الإسلام التي تشرف عليه الوزارة، وكل هذا يساهم ولا بد في النهضة العلمية

---

[15] ضميرية، عثمان، الوقف التعليمي في المجتمع الإسلامي (آثاره، وطرق إدارته، واستثماره)، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، الإمارات، 2017م، ص: 19-20، بتصرف.

[16] البليهي، يزيد، أحكام الوقف الصحي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1436هـ، ص: 43-53، بتصرف.

في دولة الكويت، فالوقف على وسائل الإعلام المختلفة يساهم في دفع عجلة التنمية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة.[17] أيضاً يساهم الوقف الإعلامي في دعم المؤسسات الصحية من خلال توجيه أنظار الواقفين نحو إنشاء العديد من مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات، وتوعية المجتمعات بسبل الوقاية الصحية، كما حصل في جائحة كورونا، فقد استطاعت العديد من القنوات التلفزيونية بناء صورة متكاملة في مدى أهمية أخذ الإجراءات الطبية المناسبة للوقاية من الفايروس، فهذا ساهم في تثقيف المجتمعات وتزويد أفراده بالمعلومات الصحية الصحيحة والسليمة.

وفي حال إنشاء مؤسسة وقفية إعلامية متكاملة الأركان فنياً وإدارياً ومالياً، ورفد كوادرها بالمتخصصين، نستطيع النهوض بالقطاع التعليمي والصحي، وهذا سيساهم مساهمة واضحة في تحقيق التنمية البشرية وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على رسوله، وعلى آله وأصحابه الكرام، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن جهة أخرى اقترحنا بضعاً من التوصيات المناسبة لها، وهي كالآتي:

النتائج:

1. يستطيع الوقف على وسائل الإعلام النهوض بالدور التنموي عند تحقيق التشاركية بين الوقف الذي يهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والإعلام الذي ينهض بالمجتمع نحو تحقيق التنمية المستدامة
2. دعم الإعلام للوقف من خلال التعريف به وبيان أهميته ودوره في جوانب التنمية المختلفة، يساهم في توسيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
3. إن الإعلام الوقفي والوقف الإعلامي لهما دوراً تنموياً واضحاً في دعم مؤسسات التعليم العالي، وبالشراكة مع مختلف فئات المجتمع المحلي.

التوصيات:

1. ضرورة توسيع قاعدة المشاركة بين قطاع الوقف وقطاع الإعلام، من خلال لفت أنظار الواقفين إلى أهمية الإعلام التنموي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

[17] العمراني، عبد الله، دور الوقف في دعم البحث العلمي – دراسة فقهية–، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2015م، ص: 9.

2. بذل المزيد من الجهود من قبل المؤسسات الوقفية والإعلامية، لاستقطاب أصحاب رؤوس الأموال المهتمين بالعمل الوقفي، من أجل دعم التجارب الوقفية الإعلامية القائمة، وإيجاد مؤسسات وقفية إعلامية تسعى لدعم مؤسسات التعليم العالي بشكل أكبر وأوسع.

المصادر والمراجع

1. الصلاحات، سامي، الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير أداء المؤسسات الوقفية)، الأمانة العامة للأوقاف، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2006م.
2. عقايله، مهند مصطفى، الوقف والإعلام ودورهما في التنمية البشرية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2021م.
3. الخرافي، عبد المحسن الجار الله، وآخرون، التربية الوقفية (الأمانة العامة للأوقاف نموذجاً)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط1، 2013م.
4. العازمي، عمر مبارك، الوقف على الإعلام: أحكامه وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2016م.
5. دنيا، شوقي أحمد، مجالات وقفية مستجدة: وقف المنافع والحقوق، المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2006م.
6. ضميرية، عثمان، الوقف التعليمي في المجتمع الإسلامي (آثاره، وطرق إدارته، واستثماره)، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، الإمارات، 2017م.
7. البليهي، يزيد، أحكام الوقف الصحي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1436هـ.
8. العمراني، عبد الله، دور الوقف في دعم البحث العلمي – دراسة فقهية–، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2015م.
9. مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت، الكويت، الموقع الإلكتروني للمجلة، ينظر الرابط: https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/AwqafJournal.aspx
10. الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، الكويت، الموقع الإلكتروني، ينظر الرابط: https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/default.aspx

11. الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، الكويت، ينظر الرابط:
https://www.awqaf.org.kw/AR/Pages/default.aspx

سبل تفعيل وظائف الجامعات العربية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة

د. نهى موسى العتوم

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على سبل تفعيل وظائف الجامعات العربية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بهدف الدراسة، وعليه فقد تكونت الدراسة من ثلاثة مباحث رئيسة وهي: المبحث الأول وظائف الجامعة، المبحث الثاني أبعاد التنمية المستدامة، والمبحث الثالث سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وبجمع المادة العلمية وتحليلها وتصنيفها، خلصت الدراسة إلى أهم سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة وهي: توعية القيادات في مؤسسات التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، ووضع البرامج التدريبية الخاصة بالخريجين للمساهمة في عمليات الإنماء المهني وزيادة تمكين قدراتهم، وتعزيز تقديم الدورات التعليمية والتدريبية لرفع الكفاءات المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس في أثناء خدمة مختلف مؤسسات المجتمع، والاستفادة من الخبرات العالمية والتكنولوجية لتحسين نوعية الحياة البشرية للأجيال الحالية والقادمة، وتوفير الوسائل التعليمية وتقنية المعلومات والاتصالات لتنفيذ البرامج الجامعية، ورفع الوعي بأهمية تطبيق اللوائح والقوانين التي تساهم بتنظيم العمل بمؤسسات المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على البحث العلمي التطبيقي، وتوجيه طلبة البحث العلمي للقيام بدراسات تقدم حلولًا للمشكلات المجتمعية، ووضع استراتيجيات لتفعيل دور وظائف الجامعات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: وظائف الجامعات، أبعاد التنمية المستدامة.

Abstract: The study aimed to identify ways to activate the jobs of Arab universities in light of the dimensions of sustainable development, and the researcher used the descriptive analytical approach, by referring to theoretical literature and previous related studies with the aim of studying, and therefore the study consisted of three main investigations: the first topic university functions, the topic The second is the dimensions of sustainable development, and the third topic is ways to activate university functions in light of the dimensions of sustainable development, and by collecting, analyzing and classifying scientific material, The study concluded the most important ways to activate the university's jobs in light of the dimensions of sustainable development, namely: educating leaders in higher education institutions and faculty members about the role that universities can play in applying the dimensions of sustainable development, and developing training programs for graduates to contribute to professional development and increasing their capabilities, And enhance the provision of educational and training courses to raise the professional and scientific competencies of faculty members during the service of various institutions of society, and to benefit from global and technological experiences to improve the quality of human life for current and future generations, and to provide educational means, information and communication technology to implement university programs, and raise awareness of the importance of implementing the regulations and laws that contribute By organizing work in community institutions, the study recommended the need to focus on applied scientific research, directing students of scientific research to carry out studies

that provide solutions to societal problems, and to develop strategies to activate the role of university jobs in achieving the dimensions of sustainable development.

Key words: university jobs, dimensions of sustainable development

المقدمة

إن لمؤسسات التعليم العالي دورًا في تحديد المسارات التي توجه تعلم الأجيال القادمة، كمحاولة للتصدي لتعقيدات التنمية المستدامة، وذلك لما تقوم به الجامعة من إعداد خريجين يتسلحون بمؤهلات تساهم في إشباع حاجات النشاط البشري بكافة مجالاته، وتوفر فرصًا للتعلم مدى الحياة، وتسهم في تقدم وإثراء المعارف ونشرها عن طريق البحوث، كما توفر للمجتمعات الخبرات المتخصصة لدعم التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي، مسؤولية قيادة المجتمعات نحو مستقبل مستدام، وذلك بتقديم العلوم والمعارف والتدريب، وتعليم القادة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وبالتالي الارتقاء والتقدم، ويتم ذلك من خلال إجراء البحوث من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة (Waas,& others,2012).

وتتعدد وظائف الجامعات، ولعل أبرزها وظيفة التدريس والتي يقوم بها عضو هيئة التدريس لإعداد الطلبة وتأهيلهم التأهيل العلمي والعملي، ليصبحوا أعضاء فاعلين متميزين في مجتمعاتهم في ضوء المستجدات العالمية، وتلبية للمتطلبات المتغيرة، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحديث طرق التدريس، لتتلاءم مع متطلبات العصر، وتؤكد على تنمية مهارات الطلبة للوصول بهم لأعلى درجات من الفاعلية والكفاءة (الخضاري والمانع، 2021).

وترى النويهي (2014) بأن الجامعات تقوم بوظيفة البحث العلمي، والتي تعد مركزًا أساسيًا له، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية، بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، كما تقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها، من خلال ما تقدمه من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تتوصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به لمستويات تكنولوجية واقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية أفضل.

وتشير العمري (2015) بأن الوظيفة الثالثة للجامعات تقوم بتحديد احتياجات الأفراد ومؤسسات المجتمع، وإقامة البرامج والأنشطة التي تلبي تلك الاحتياجات، وتتبلور هذه الوظيفة في نشاط تعليمي، يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة، بنشر المعرفة خارج حدودها، بهدف إحداث التغيرات السلوكية والتنموية في المجتمع، والعمل على نشر الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية، وتوعية الرأي العام بدور مؤسسات التعليم العالي في المشاركة مع المجتمع لتقديم الحلول والبدائل والتصورات لعلاج المشكلات المجتمعية المختلفة.

وتقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ ومنها: الإنتاجية والتي تعبر عن مقدرة البشر بالقيام بنشاطات منتجة، والمساواة والتي تعبر عن تساوي الفرص المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع دون تمييز، وكذلك الاستدامة والتي تعبر عن عدم إلحاق الاضرار بالأجيال القادمة، والناتجة عن استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، وعدم الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، مما يسبب ظروفًا صعبة نتيجة لخيارات الحاضر، وأخيرًا التمكين والذي يعبر عن أن التنمية تركز على مشاركة أفراد المجتمع بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم (رجب والهجرسي، 2017).

وقد أكد جميل (2017) بأن التنمية لم تعد تعتمد على ما تمتلكه الدول من إمكانيات ورأس مال مادي، بل يرتبط بناء الأمم بتوفر الكفاءات المؤهلة والتي تسهم بشكل بارز في تنمية الدولة برسم سياسات تنموية

صحيحة، والعمل على تنفيذها، ومن هنا يبرز دور مؤسسات التعليم العالي بدورها الجوهري في التنمية وإيجاد الثروات المنتجة في كافة مجالات التنمية.

ويتوجب على مؤسسات التعليم العالي أن تقوم بالأدوار والوظائف التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وخصوصًا في تعميق البحوث التي تتعلق بالعمليات المجتمعية والتي تسهم في تبني النماذج الحياتية الأكثر استدامة، وتحسين الكفاءة والجودة في مجال التعليم والتدريس، وجسر الفجوة بين العلم والتعليم والمعارف التقليدية، والعمل الدؤوب على تقوية التفاعل مع الأطراف غير الجامعية والتي تتمثل في المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز تمكين الطلبة واكسابهم للمهارات اللازمة للعمل (الدعمة، 2015).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعتبر التعليم الأساس الاستراتيجي لدفع عجلة التنمية في المجتمعات، وهو المدخل الرئيس لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الشاملة واحتياجاتها، ومن هنا يتوجب على المجتمعات تبني استراتيجيات واضحة تتيح المجال أمام مؤسسات التعليم العالي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقد جاءت نتائج بعض الدراسات السابقة لتؤكد أن تعزيز التنمية المستدامة يتم من خلال قيام الجامعات بالأدوار والوظائف المنوطة بها مثل دراسة الكميم وعرشان (2020)، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أن الجامعة تواجه مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، منها نقص الموارد المالية، ومحدودية البرامج، وقلة إقبال الطلبة عليها مثل دراسة (Ekene & Suleh,2015)، كما أظهرت نتائج دراسة محمد (2015) أن أبرز تحديات التنمية المستدامة تتمثل في ضعف الإمكانات المالية، وضعف مصادر التمويل، وتبلورت مشكلة الدراسة لدى الباحثة بالإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما طرق تفعيل وظائف الجامعات العربية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما وظائف الجامعات العربية؟
2. ما أبعاد التنمية المستدامة؟
3. ما سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على وظائف الجامعات العربية.
2. التعرف على أبعاد التنمية المستدامة.
3. تقصي سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة بتناولها لموضوع مهم، يربط بين وظائف مؤسسات التعليم وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وذلك لأن التنمية المستدامة هي هدف استراتيجي لجميع المجتمعات، كما تبرز أهمية هذا البحث بضرورة التركيز على أهمية تطوير التعليم الجامعي بتحقيق الاستثمار الأمثل للمواد البشرية والمالية المتاحة، لتحقيق التطلعات المستقبلية للارتقاء بالمجتمعات، وقد يدفع العديد من الباحثين بإجراء المزيد من البحوث لكيفية تعزيز الدور المناط بمؤسسات التعليم العالي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة بفعالية، كما تبرز الأهمية التطبيقية في إثراء المكتبة العربية بالمزيد من الدراسات التي تبحث في وظائف الجامعات في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، سعيًا للنهوض بالاقتصاد الوطني، ورفع سوية التعليم العالي.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الجامعات في الوطن العربي.

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2023/2022.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على استعراض وظائف الجامعة، وأبعاد التنمية المستدامة، وكذلك سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة

التنمية المستدامة: جملة الالتزامات التي تقوم بها الجامعة تجاه مجتمعها المحلي والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والعاملين، وكذلك المجتمع الخارجي وذلك من خلال القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، من أجل تحسين نوعية الحياة داخل الجامعة وخارجها، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البراوي، 2021:255).

أبعاد التنمية المستدامة: ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة للبيئة (محمد، 2019: 905).

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد من أنسب المناهج لتحقيق أهداف البحث، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بهدف الدراسة.

الدراسات السابقة

في ضوء الاطلاع على الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع وظائف الجامعات في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وذلك من خلال البحث في الدوريات والملخصات العلمية والرسائل الجامعية، تبين وجود عدد من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع، حيث تم تصنيف هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، وفيما يلي عرض لبعض منها:

هدفت دراسة الراوي (2021) إلى إبراز الإطار المفاهيمي والفكري للتنمية المستدامة، والوقوف على دور الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتم استخدام استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (250) عضو هيئة تدريس، وقد أظهرت نتائج الدراسة، بأن جامعة المنصورة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال مدى مساهمتها في تقديم حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية بالمجتمع من خلال البحوث، كما تسهم جامعة المنصورة في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة من خلال تقديمها لدورات تدريبية لتنمية أفراد المجتمع المحلي، كما تسهم الجامعة في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة من خلال توسع الجامعة في زراعة المساحات الخضراء المزودة بالمقاعد والاستراحات والإضاءة الجيدة في الحرم الجامعي، وأخيرًا تسهم الجامعة في تحقيق الأهداف التكنولوجية للتنمية المستدامة من خلال توفر قواعد بيانات إلكترونية خاصة بأعضاء هيئة التدريس وشؤون الطلبة، واتجاه الجامعة نحو رقمنة المقررات الدراسية بشكل كلي.

وهدفت دراسة الكميم وعرشان (2020) إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة من خلال التعرف على واقع الوظائف الرئيسة للجامعة في اليمن والمتطلبات والآليات لتفعيل الوظائف الرئيسة للجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تعزيز التنمية المستدامة يتم من خلال قيام الجامعات اليمنية بالأدوار والوظائف المنوطة بها.

وهدفت دراسة لخضر ونسيمة (2019) إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء، وتم تطوير استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (50) عضو هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة بأن هناك نقص في تأدية المركز الجامعي تيسمسيلت لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، طرق

ومناهج التدريس والتدريب، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيًا تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في: الرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة.

وهدفت دراسة (Chinnasamy & Daniels,2019) الكشف عن دور أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الاسكتلندية، وتم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس على الرغم من تقديرهم بدرجة كبيرة، فإنهم يتمتعون بالخبرة اللازمة للمساهمة في تطوير السياسات، من خلال تصميم المناهج الدراسية وتدريسها، إذ يقدم أعضاء هيئة التدريس دورًا رئيسًا في تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية، والتي تعتبر مفيدة لتطوير سياسات الاستدامة، وأن عدم مشاركتهم في وضع السياسات يؤثر على فهمها وقدرتهم على تنفيذها، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس لديهم إمكانات مهملة في تطوير أهداف التنمية المستدامة المدمجة في الخطط الاستراتيجية لجامعاتهم.

وهدفت دراسة البورنو (2016) التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديه وسبل تفعيله، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما تم اعتماد المقابلات كأداة ثانية للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (190) فردًا، وأظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية نسبيًا، وقد حاز المجال التكنولوجي على المرتبة الأولى، وجاء المجال الاقتصادي على المرتبة الرابعة والأخيرة.

وهدفت دراسة (Ekene & Suleh,2015) الكشف عن دور كلية مارست الجامعية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا، من خلال عرض رؤيتها وأهدافها وبرامجها، وأهم التحديات التي تواجهها وسبل مواجهتها، وتم الاعتماد على المنهج النوعي، واستخدام المقابلة، وأداة تحليل الوثائق، كأدوات لجمع البينات، وتكونت عينة الدراسة من (15) فردًا، (5) موظفين، و(10) خريجين، وأظهرت نتائج الدراسة أن الكلية تواجه مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، منها نقص الموارد المالية، ومحدودية البرامج، وقلة إقبال الطلبة عليها.

وهدفت دراسة محمد (2015) التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبناء استبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (300) فردًا من عمداء ورؤساء الاقسام والطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المدني، وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز برامج التنمية المستدامة في الجامعة هي البرامج التربوية، وبرامج البحث التطبيقي، ويبرز الدور الأساس للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة بتخريج الكوادر في التخصصات المختلفة، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بمراحل التعليم المختلفة، وإقامة المحاضرات والورش لأفراد المجتمع والطلبة لنشر الثقافة الأسرية والمجتمعية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز تحديات التنمية المستدامة في ضعف الإمكانات المالية، وضعف مصادر التمويل.

وهدفت دراسة العتيبي (2015) التعرف على درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (113) من القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وتمثلت المساهمة في التنمية الاقتصادية، ثم التعليمية، ثم الإدارية، ويليها الصحية، ثم التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية، وأخيرًا التنمية الثقافية، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير طبيعة العمل، والمؤهل العلمي، بينما يوجد فروق دالة إحصائيًا تُعزى لمتغير الخبرة ولصالح الأقل خبرة.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي أجريت في موضوع سبل تفعيل وظائف الجامعات العربية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، يُلاحظ أن هذه الدراسات اختلفت باختلاف الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، واختلاف البيئات التي تمت فيها، فمن هذه الدراسات ما سعى إلى إبراز الإطار المفاهيمي والفكري للتنمية المستدامة والوقوف على دور الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل دراسة الراوي (2021)، وهدفت دراسة الكميم وعرشان (2020) إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء أبعاد التنمية المستدامة، وهدفت دراسة (Chinnasamy & Daniels,2019) الكشف عن دور أعضاء هيئة التدريس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي، وهدفت دراسة البورنو (2016) التعرف

إلى دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديه وسبل تفعيله، وهدفت الدراسة الحالية إلى تقصي سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة.

وقد تشابهت معظم الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة الكميم وعرشان (2020)، ودراسة البورنو (2016)، ودراسة محمد (2015)، ودراسة العتيبي (2015)، بينما استخدمت بعض الدراسات المنهج الوصفي مثل دراسة الراوي (2021)، ودراسة (Chinnasamy & Daniels,2019).

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة دور الجامعات ووظائفها في تحقيق التنمية المستدامة، فقد أظهرت نتائج دراسة الراوي (2021) أن جامعة المنصورة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية، للتنمية المستدامة، كما أظهرت نتائج دراسة الكميم وعرشان (2020) أن تعزيز التنمية المستدامة يتم من خلال قيام الجامعات اليمنية بالأدوار والوظائف المنوطة بها، وأظهرت نتائج دراسة (Ekene & Suleh,2015) أن الكلية تواجه مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، منها نقص الموارد المالية، ومحدودية البرامج، وقلة إقبال الطلبة عليها، وأظهرت نتائج دراسة محمد (2015) أن أبرز تحديات التنمية المستدامة في ضعف الإمكانات المالية، وضعف مصادر التمويل، وجاءت نتائج الدراسة الحالية لتبرز دور الجامعة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة المختلفة، الاقتصادية، والأكاديمي والإداري، والاجتماعي والبيئي، والثقافي، والتكنولوجي، والسياسي.

محاور الدراسة

المحور الأول: ما وظائف الجامعة العربية؟

تختلف وظائف الجامعة تبعًا لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسة، وهي نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتوظيف المعرفة لخدمة المجتمع، ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى، بل توجد صلة وثيقة بينها، فالعملية التعليمية تعد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في القطاعات المختلفة بالمجتمع وفي نفس الوقت تعد مجالًا خصبًا لإثراء البحث بينما يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية من ناحية ويسعى إلى إنتاج المعرفة من ناحية أخرى، ومن ثم توظف الجامعات الدراسات والبحوث لتنمية المجتمع وحل مشكلاته، وتتمثل وظائف الجامعة في ثلاث وظائف أساسية: وهي

أولًا: التدريس

وتعبر هذه الوظيفية عن كل ما يقوم به عضو هيئة التدريس من إجراءات وأنشطة وعمليات وسلوكيات تعليمية تتعلق بعملية التدريس داخل أو خارج القاعات التدريسية، وبالتأكيد تنعكس على سلوك الطلبة، ويتضمن ذلك انتقاء للمادة العلمية، وتنظيمها، وتحديد إجراءات واستراتيجيات تطبيقها، وتتنوع الاستراتيجيات بين طريقة المحاضرة، والمناقشة، والتدريس في مجموعات، والمشاريع (عمر، 2018).

وفي ظل ما تعيشه المجتمعات من مستجدات عالمية وانفجار معلومات وتكنولوجي، أصبح من الضروري أن يتضمن المنهاج الجامعي كل ما تقدمه الجامعة تحقيقًا لأهدافها التربوية لتحقيق النمو المتكامل لشخصية الطالب من جميع جوانبها العقلية والنفسية والاجتماعية، وبالتالي يجب على المناهج الجامعية أن تتضمن مجموعة من الأنشطة والفعاليات والمواقف المتنوعة التي تشارك الطالب بفعالية بها، وتنعكس على صقل شخصيته وتنمية مهاراته وقدراته في حل المشكلات الحياتية، وتعزيز قدرته على اتخاذ القرارات الأصوب في مواقف مختلفة، وبالتالي اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات التي تساهم في إعدادهم بشكل مناسب للمشاركة في خدمة المجتمع وتطوره في مختلف المجالات (عيد، 2020)

وقد أشار (Ellis and Martin,2015) إلى ضرورة دمج المفاهيم المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة في المقررات والمناهج الجامعية ويمكن تحقيق ذلك من خلال: تناول القضايا الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية بالمقررات الجامعية، ويمكن إضافة مقرر خاص بالتنمية المستدامة وأبعادها، أو تناول التنمية المستدامة كمفاهيم داخل المقررات الجامعية، ويرى أحيانا بأنه يمكن تقديم التنمية المستدامة كتخصص ضمن إحدى كليات الجامعة.

ثانيًا: البحث العلمي

يعرف البحث العلمي على أنه مجموعة النشاطات التي تحاول إضافة معرفة أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف الحقائق باستخدام أساليب منهجية موضوعية (الجبوري:2014،40).

يعد البحث العلمي هو أحد أهم أسباب تقدم المجتمعات وتطورها في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فهو المصدر الرئيس للتنمية، ويشكل ركنًا أساسيًا من أركان المعرفة البشرية، ويمثل البحث العلمي أحد ركائز النهضة في الدول، وبالتالي هو الركيزة الأساسية التي تكفل الرفاهية للمجتمع، وتضمن له التفوق في المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا، لذا أصبح التوجه للارتقاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار من أهم الأهداف التي تسعى لها الأمم لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والنهوض بمستوى القدرات العلمية والعملية والمنافسة العالمية (الدجج، 2018).

لقد أصبحت البحوث العلمية الجامعية جزءًا أساسيًا من مهام عضو هيئة التدريس وشرطًا أساسيًا للترقية وتولي الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أهمية لذلك، لذا يبذل أعضاء الهيئات التدريسية قصارى جهدهم لإنجاز البحوث العلمية والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة والانتشار الواسع بين الباحثين في جامعات العالم المختلفة (مكرد، 2010).

ويمكن أن يوظف البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية المستدامة من خلال: إنشاء المراكز البحثية التي تعنى بالتنمية المستدامة، وإجراء البحوث التي تقدم حلولًا مقترحة للمشكلات المجتمعية أو التي تتعلق بالقضايا الملحة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي ذات العلاقة بقضايا التنمية المستدامة، وطرح برامج الماجستير أو الدكتوراه بهذا المجال (ابراهيمي، 2015).

ثالثًا: خدمة المجتمع

تعبر خدمة المجتمع عن مجموعة الخدمات والأعمال المقدمة من الجامعات إلى المجتمع في الجوانب الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الرياضية والاستفادة من جميع الإمكانات والطاقات المحلية، وكذلك الخدمات التدريبية والتعليمية المقدمة من الجامعات لأفراد المجتمع المحلي من غير طلابها وفق تنظيم معين، ويتطلب ذلك أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في الخدمة المجتمعية عامة وخدمة المجتمع الإقليمي خاصة، ويتطلب ذلك معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها الى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تقدم له الجامعة خدمة مجتمعية، ويدل هذا على اختلاف الخدمات المقدمة من كل جامعة لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واحتياجاتها ومشكلاتها (الرواشدة، 2012).

تمثل الجامعات في أي مجتمع مؤسسات فاعلة تقدم خدمات تعليمية وبحثية واجتماعية، فلم تعد النظرة للجامعة على أنها مؤسسة تعليمية تهتم بتخريج المتعلمين للمجتمع أو مركز بحثي متخصص، بل لا بد من الخروج من الانعزالية عن المجتمع ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه المجتمع، فأصبحت مهمة الخدمة المجتمعية محورًا ومهمة أساسية من المهام التي يجب على الجامعة أدائها، وتظهر هذه المهمة من خلال الخروج للمجتمع ودراسة مشاكله الحقيقية وتقديم الاستشارات ومهارات أعضاء الهيئة التدريسية وقدراتهم البحثية لتحقيق رسالة الجامعة كمركز للفكر والعمل والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع (الحرون، 2015).

فمن خلال تحقيق وظيفة الخدمة المجتمعية يمكن تعزيز سمعة الجامعة داخل المجتمع وتنمية إحساس أفراد المجتمع برسالة الجامعة ورؤيتها وكذلك تحقيق عائد طويل الأجل في الاستثمار داخل المجتمع، كما تتيح فرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات الجامعة، وكذلك تطوير مهارات أفراد المجتمع بحيث يصبح لديهم مجالات واضحة متصلة بسوق العمل، كما تزيد انتماء المجتمع وأفراده للجامعة كمركز تنوير حضاري وعلمي واجتماعي هدفه تنمية المجتمع أكاديميًا واقتصاديًا وعلميًا (العياشي، 2017).

ويمكن زيادة الترابط بين المجتمع والجامعة بإنشاء شبكة داعمة لمنظمات المجتمع، فغالبًا ما تؤدي الشراكات بين المنظمات المجتمعية والجامعات، لسهولة الوصول إلى الأبحاث التي يتم إجراؤها بين المجتمع والجامعة، إذ يعمل على زيادة موارد المنظمة وقاعدة معارفها كما يدعم قدرة المنظمة على تحقيق مهمتها كما تزيد من قدرة المنظمات المجتمعية وتسهل خدمة عملائها (Muse,2018).

وقد أشار الكردي (2018) إلى دور الجامعة في خدمة المجتمع، ويتمثل ذلك من خلال التركيز على:

- تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات، واللقاءات العلمية التي تعمل على نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة في جميع التخصصات العلمية، وعرض نتائج الدراسات التي تخدم كافة شرائح المجتمع.
- تقديم الاستشارات والدراسات والتجارب العلمية لمؤسسات المجتمع المدني، ويكون ذلك بعدة طرق منها: طلب الاستشارة من الجامعة وبالتالي الحصول على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل مع المؤسسة، كما يمكن الاستفادة من القاعدة العلمية المعلوماتية المبتكرة.
- تقديم التعلم المستمر للأفراد ممن ضاعت عليهم فرص التعليم النظامي بتبني برامج الدراسات المسائية النظامية أو التعلم عن بُعد، وتقديم الدورات والبرامج المهنية المتخصصة، وكذلك الدورات الفنية، والدورات العامة لمن يرغب لزيادة تحصيلهم المعرفي وتوسيع مداركهم العلمية.

ومن هنا فإن مساهمة خريجي الجامعات في تحسين إنتاجية العمل والتنمية أمر مهم، وذلك لان خريجي الجامعات يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة، ووفقًا لتقرير البنك الدولي فأن التعليم يعتبر من أهم العوامل المساهمة في تحقيق النمو المستدام (الحريري، 2014)، وقد أكدت العديد من الدراسات بأن التنمية لا تعتمد بالدرجة الأولى على ما تمتلكه الدولة من إمكانيات ورأس مال مادي، بل اصبح بناء الأمم مرتبط بمدى توفر الكفاءات المؤهلة التي تساهم في تنمية الدولة من خلال رسم سياسات تنموية فعالة، والعمل على تنفيذها، ومن هنا برز دور التعليم العالي والجامعات بدورها الجوهري في التنمية وخلق الثروات المنتجة في كافة المجالات والاصعدة (جميل، 2017)، وبالتالي لا بد من تفعيل وظائف الجامعة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بالقيام بالتخطيط في قطاع التعليم العالي، والتركيز على عدد من المحاور وأهمها: رفع كفاءة التعليم الداخلية من حيث تحقيقه لأهدافه والحد من الهدر فيه، ورفع كفاءته الخارجية من حيث تحقيقه لأهدافه الاقتصادية والإنسانية والقومية، وكذلك تحديث التعليم في كافة مراحله التعليمية من حيث المناهج وطرق التدريس وتوفير أعضاء هيئة تدريس أكفاء، وتلبية احتياجات الخطط التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بين أصحاب المعارف والمهارات اللازمة (الدويكات، 2012).

المحور الثاني: ما أبعاد التنمية المستدامة؟

تتنوع وجهات نظر الباحثين حول تصنيف أبعاد التنمية المستدامة، إلا أنها تمثل مجموعة مترابطة ومتكاملة فيما بينها يتأثر كل بُعد بالتغيير الحاصل في الأبعاد الأخرى، وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في:

أولًا: البعد الاقتصادي: والذي يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة الرفاه الاجتماعي والقضاء على الفقر بالاستثمار الأمثل والعقلاني لموارد البيئة الطبيعية، ويمكن القول بأن الهدف الأساسي لظهور مفهوم التنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ورفاهية الإنسان من جهة، وحماية البيئة وعدم اختلال توازنها من جهة أخرى (حسيني 2014).

ثانيًا: البعد البيئي: والذي يتمحور في تحقيق الاستدامة البيئية بترك الأرض بحالة جيدة للأجيال القادمة، ويتأتى ذلك من خلال استثمار الإنسان للبيئة بدون استنزاف لمواردها الطبيعية، وقلة استهلاك الموارد الطبيعية والتركيز على استخدام المواد القابلة للتدوير ويمكن تجديدها كي لا تحدث أي خلل بالبيئة، ويتطلب ذلك تنمية القضايا الأخلاقية والتربوية، وكذلك تفعيل التشريعات والقوانين بشأن ذلك (أبو علي، 2012).

ثالثًا: البعد الاجتماعي: والذي يتمحور حول رفض الفقر والبطالة، والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة، وجسر الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ويتجلى هذا البعد بوصفه أساس الاستدامة عن طريق تحقيق العدل الاجتماعي، وهو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة لحقه في توزيع عادل للثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية (الكردي، 2017)، كما تتعلق المؤشرات الاجتماعية بمكافحة الفقر، والديناميكية الديمغرافية والاستدامة، ومعدل التعليم والوعي العام والتدريب، وحماية صحة الإنسان، وتوفير المسكن والأمن الاجتماعي بحماية الأفراد من الجرائم، ، ويتضمن البعد البشري بتوسيع خيارات الأفراد لبناء القدرات البشرية، وبالتالي استثمار تلك القدرات لبناء المجتمع، وتحقيق التنمية البشرية المرتبطة بالتعليم (شبلي، 2014).

رابعًا: البعد الثقافي: ويتضمن تعزيز التنوع الثقافي من خلال التعليم ووسائل الإعلام، وإدماج الثقافة بسياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المرأة، والحفاظ على المعارف والممارسات التقليدية لإدارة البيئة، وتعزيز الوعي العالمي بالروابط القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، والسعي للحفاظ على التراث الثقافي والممتلكات الثقافية والاعتراف بحقوق الملكية الفكرية، وبالمقابل وضع آليات ابتكارية لتمويل الثقافة، وتوجيه الثقافة لتعزيز قيم التسامح والتفاهم والسلام (اليونسكو، 2014).

خامسًا: البعد التكنولوجي: باستخدام التكنولوجيا النظيفة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتفعيل النصوص القانونية الخاصة بمستخدمي التكنولوجيا الملوثة، للحفاظ على عدم تدهور البيئة، ويتم ذلك بالاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة (أبو النصر ومدحت، 2017).

سادسًا: البعد السياسي: ويتمحور حول تعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات لتحقيقها، والالتزام بتنفيذ البرامج من خلال إجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها، كما يتطلب ذلك البعد ضمان المشاركة المجتمعية الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية لاتخاذ القرار المجتمعي وتمتع الأفراد بالحرية الإنسانية والسياسية، ويعد غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة ذو أثر بالغ الأهمية في كافة الأبعاد الأخرى، لأنه الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بتجسيد مبادئ دعم الحكومة الرشيدة وإدارة الحياة السياسية بشكل يضمن تحقيق الشفافية المشاركة في اتخاذ القرارات والاستقلالية للمجتمع بأجياله القادمة والمتلاحقة(مبارز، 2019).

ومن هنا وحتى تتحقق التنمية لا بد من ربطها مع مؤسسات التعليم العالي، وذلك عن طريق وضع الخطط للتعليم العالي، والتي تتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق أهدافًا رئيسة وأهمها: التوسع في التعليم العالي بما يتناسب مع حاجات التنمية، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص لكافة مناطق وطبقات المجتمع، والسعي لرفع كفاءة التعليم الداخلية بالتقليل من الهدر في الإنفاق، وبالمقابل رفع كفاءة التعليم الخارجية بتطوير المناهج التعليمية وربطها بأبعاد التنمية المستدامة، والحث على القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية والتعليم العالي للعمل على إيجاد حلول للمعوقات التي تواجهها (عبد الحي، 2012).

المحور الثالث: ما سبل تفعيل وظائف الجامعة في ضوء أبعاد التنمية المستدامة؟

تقوم الجامعات بدور أساسي في تأهيل الأجيال القادمة وإعدادهم للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، لأنها تستهدف فئات عمرية أكثر نضجًا واهتمامًا ضمن تخصصات متعددة لكل منها دوره في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تقوم مؤسسات التعليم العالي بتطوير التعليم وتحسينه في جميع المستويات، وإعداد خريجين ذوي كفاءات عالية ومواطنين مسؤولين قادرين على إشباع حاجات النشاط البشرية المختلفة، كما توفر فرصًا للتعليم العالي، وتسهم في تطوير المعارف ونشرها من خلال البحوث، وتقدم المجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة للمساعدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك كجزء من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمجتمعات المحلية، والعمل على تعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق التعدد والتنوع الثقافي، والمساهمة في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها بتدريب الشباب في مجال القيم والتي تعد أساسًا للمواطنة الديمقراطية والعالمية (براهيمي وسنوسي، 2018).

أهداف التعليم العالي من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة:

يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي، تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال أجندة الاستدامة العالمية، وذلك بالعمل على تزويد الأجيال القادمة بالمعرفة والمهارات الأساسية بشكل استباقي، والعمل على أهداف التنمية المستدامة في سياسة التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة ومناهجها وممارساتها من خلال مبادرات مختلفة (Franco & others,2018).

ويتم تحديد أهداف برنامج التدريب الدولي على التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم العالي على النحو الآتي:

أهداف قصيرة المدى، وتتمثل في:

- تعميق فهم الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.
- تعزيز التعليم والتعلم وعمليات البحث والمشاركة المجتمعية وإدارة مؤسسات التعليم العالي بما يتعلق بالتعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- بناء وتقوية الشبكات في مجال التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في التعليم العالي.

الأهداف طويلة المدى، وتتمثل في:

- المساهمة الفعالة في تعزيز الأساليب والعمليات والمراقبة لتمكين التعليم الجيد المناسب.
- زيادة الوعي بأهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي.
- تحسين البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.
- تعزيز واستدامة الشبكات في مجال التعليم العالي (Alicia & others,2015).

كما يمكن للجامعات أن تؤدي دورًا بارزًا في دعم وتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال عمليات البحث والتعليم، كما يمكن المساهمة في اكتساب متخذي القرار المعرفة والمهارات، وذلك من خلال دمج قضايا التنمية المستدامة في مناهجها (Huff & Naguyen,2014)، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق: إدخال التنمية المستدامة في جميع المناهج والأنظمة، وتشجيع البحث في مجال التنمية المستدامة، وتوجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للاستدامة، والتعاون مع الجامعات الأخرى في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وتعاون واضعي السياسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال لتحقيق الاستدامة، كما لا بد من نشر رؤية للاستدامة في الجامعات، والتي تقوم على مجموعة من المبادئ تتلخص في: مجال التعليم والذي يتناول موضوعات الاستدامة ويكسب الطلبة اتجاهات ايجابية للتعامل مع البيئة، ومجال البحث العلمي بتناول قضايا الاستدامة ويضع لها الحلول، وخدمة المجتمع بزيادة الوعي بأهمية الاستدامة والتعريف بمبادئ الاستدامة وأهدافها، ومجال الحرم الجامعي بهدف ممارسة أنشطتها المختلفة وكيفية الحد من آثارها على البيئة (Lozano & others, 2013).

وقد أشارت نتائج دراسة البورنو (2016) بأنه يمكن تفعيل وظائف الجامعة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال:

- التدريس والتعليم لتأهيل القوى البشرية المؤهلة والمدربة، والبحث العلمي لمعالجة مشكلاته وتحسين نوعية الحياة، وخدمة المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته وتنميته.
- تزويد المجتمع بالتخصصات المختلفة، ورفده بالكوادر المؤهلة التي تسهم في تنمية المجتمع والنهوض به، والإسهام في إثراء البنية التحتية للمجتمع، وصقل شخصيات أفراده ليسهموا بالتنمية.
- المشاركة في المشاريع مع المؤسسات التي تعمل على تطوير والحفاظ على المصادر الطبيعية.
- الوصول إلى شرائح المجتمع المختلفة والعمل على توعيتها للحفاظ على المصادر المتجددة لخدمة الأجيال القادمة، بتوعيتهم ونشر ثقافة الاستدامة من خلال الندوات والمؤتمرات.
- تطوير العملية التعليمية بما يتواءم مع المستجدات التكنولوجية العالمية إلى حد ما، وتقديمها للبرامج المتنوعة والتخصصات المختلفة اللازمة للتنمية، وتوظيف التقنيات الحديثة لتجويد الخدمات المجتمعية.
- الحرص على دراسة الاحتياجات المحلية الحالية منها والمستقبلية، لإعداد خريجين متخصصين في مجالات التنمية.
- تطوير المجتمع واقتراح حلولًا لمشكلاته بالتركيز على البحث العلمي التطبيقي.

كما أظهرت نتائج دراسة دبابي (2020) بأنه يمكن لوظائف الجامعة أن تفعل أبعاد التنمية المستدامة من خلال الآتي: تفعيل التدريس بالطرق العلمية والعملية بدل الاكتفاء بالتدريس النظري، وتطوير دور عضو هيئة التدريس من ملقن إلى مرشد وموجه للعملية التربوية، وتغيير طريقة تقييم وترقية عضو هيئة التدريس، والقيام بورشات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على نشر أبحاثهم، من خلال خلق التنافس بينهم، وإنشاء اللجان لمتابعة نتائج البحوث العلمية الجادة والاستفادة منها، والعمل على تنمية فكر وقدرات الطلبة أثناء دراستهم وإعدادهم لمتطلبات سوق العمل، وتشجيعهم على العمل الخاص المنتج، وعقد الدورات التدريبية التي تؤهل الطلبة لاكتساب مختلف المهارات، والتفاعل مع الخريجين ممن لديهم أفكار أو مهارات فردية يمكن تطويرها لتصلح كأساس لإقامة المشاريع الجديدة، والتواصل مع رجال الأعمال وتعريفهم بالطلبة ممن حضورا الدورات التدريبية المختلفة واكتسبوا المهارات والقدرات التي يتطلبها العمل لإيجاد فرص عمل لهم، والاتصال بمصادر التمويل المختلفة والتفاوض معهم لإقامة المشروعات وتلبية احتياجاتها التمويلية بأساليب تشجيعية وغير تقليدية، كما لا بد من تطوير أساليب تقويم الطلبة، وتحسين المناهج والمقررات الدراسية لتشكل كلًا مترابطًا متكاملًا، وتحديث المقررات بما تقتضيه المستجدات العالمية، وأن تتم عملية التطوير وفق أهداف واضحة ومحددة يتم من خلالها تنمية الطلبة بشكل شامل ومتوازن بالدرجة التي تسمح بها قدراتهم، والتركيز على استخدام التكنولوجيا وتحويل الاهتمام من الكم إلى الكيف، والاستفادة من التجارب السابقة، ونتائج الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بطرق واستراتيجيات تطوير المناهج الجامعية.

كما أشارت نتائج دراسة القوقا (2015) والتي حددت متطلبات دور الجامعة بوظائفها المختلفة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وتتحدد في: اكساب الطلبة ثقافة الاستدامة، بحيث يصبحوا راغبين من ذواتهم، وقادرين على أداء أدوارهم

في تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم المعارف اللازمة لصانعي ومتخذي القرارات، والقيام بدور حيوي في الاتصال بالجمهور وتدريبهم وتوعيتهم للتعامل مع المشكلات الحياتية المختلفة، وترقية وتحسين جودة التعليم قبل الجامعي، بمراجعة وتجديد مستمرين للمناهج والمقررات الدراسية لتوليد المعارف الجديدة المطلوبة للاستدامة، وإعادة توجيه السياسات التربوية والبرامج بتقوية الصلة بين نتائج البحوث واتخاذ القرارات باستخدام البيانات المبنية على الدليل وتكامل أنظمة المعرفة عبر التخصصات المختلفة، والعمل على إيجاد قواعد بحثية لجهود التنمية المستدامة، وإعداد المتخصصين للعمل في شتى المجالات، ورسم السياسات التي تعزز التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية لشرائح المجتمع كافة، وتحسين نوعية وجودة وكفاءة التعليم والبحث، لتضييق الفجوة بين العلم والتعليم والمعرفة والتعليم، وتنمية موارد الدولة العلمية والتكنولوجية واستثمارها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها، ونشر المعرفة وتأصيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجًا فكريًا موحدًا في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.

وتظهر سبل تفعيل وظائف الجامعة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال توفير متطلبات ذلك ومن خلال:

- يمكن تفعيل البعد الأكاديمي والإداري من خلال: توعية القيادات في مؤسسات التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجامعات في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، وتوفير البرامج التدريبية المتعلقة بالتنمية المستدامة وأبعادها، وتوجيه الخطط البحثية للأكاديميين للبحوث التي تتعلق بالتنمية المستدامة في مجالات مختلفة، وتوظيف الخبراء الأكاديميين وكفاياتهم لخدمة التنمية الشاملة المستدامة.
- ويمكن تفعيل البعد الاقتصادي من خلال: وضع البرامج التدريبية الخاصة بالخريجين للمساهمة في عمليات الإنماء المهني وزيادة تمكين قدراتهم، وتطوير وظائف الجامعة بما يساهم بمواجهة التحديات الاقتصادية ومتغيرات سوق العمل، وتوظيف البرامج الجامعية في تحقيق حاجات ومتطلبات المؤسسات الإنتاجية المجتمعية، والسعي لتحويل دور الجامعة بالتركيز على مبدأ إيجاد فرص العمل ونشر ثقافة العمل لدى الأجيال، كما لا بد من توجيه البحوث العلمية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس لتطوير أداء المؤسسات الخدمية والمجتمعية، وتطوير البرامج التدريبية لتنمية مهارات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بما يحسن المستوى الاقتصادي، وتسويق المعارض السنوية لتسويق أنشطة الطلبة في مجال تكنولوجيا التعليم.
- ويمكن تفعيل البعد الاجتماعي والبيئي: بالعمل على دمج التربية البيئية ضمن المقررات الجامعية، ورفع مستوى الوعي بالمشكلات السكانية والبيئية التي قد تواجه أفراد المجتمع، وإدماج المفاهيم السكانية وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، وتوعية أفراد المجتمع بدور الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لمعالجة الظواهر الاجتماعية والسلوكية السلبية بتطبيق نتائج الأبحاث في حل المشكلات، وتوجيه الطلبة لخدمة المجتمع، والعمل على تفعيل الحوار والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بما يختص بالمشكلات المجتمعية المختلفة.
- ويمكن تفعيل البعد الثقافي: بالعمل على تعزيز تقديم الدورات التعليمية والتدريبية لرفع الكفاءات المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس في أثناء خدمة مختلف مؤسسات المجتمع، كما لا بد من العمل على تنفيذ الدورات التدريبية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس لمواكبة المستجدات العالمية، والعمل على استضافة الخبرات والكفاءات المحلية والإقليمية للاستفادة من الخبرات والتجارب في مجال التنمية المهنية، وتفعيل اصدار النشرات والمجلات الدورية التي تنمي ثقافة الأفراد ومؤسسات المجتمع بدور وظائف الجامعة في المشاركة المجتمعية، والعمل على إقامة الورش المهنية والندوات الثقافية لتفعيل دور الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لرفع مستوى وعي أفراد المجتمع.
- ويمكن تفعيل البعد التكنولوجي: بالعمل على الاستفادة من الخبرات العالمية والتكنولوجية لتحسين نوعية الحياة البشرية للأجيال الحالية والقادمة، وتوفير الوسائل التعليمية وتقنية المعلومات والاتصالات لتنفيذ البرامج الجامعية، والعمل على إنشاء المكتبات الورقية والإلكترونية المرتبطة بشبكة المعلومات لمتابعة التطورات في مختلف مؤسسات التعليم العالي، والعمل على توفير البنى التحتية من الأجهزة وتقنيات الاتصال الحديث ليسهل حصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على المعارف العلمية بسرعة، والعمل على إنشاء المختبرات الحاسوبية المتقدمة لتنمية معارف ومهارات التعلم الإلكتروني بين الطلبة.
- ويمكن تفعيل البعد السياسي: بالعمل على رفع الوعي بأهمية تطبيق اللوائح والقوانين التي تساهم بتنظيم العمل بمؤسسات المجتمع، وتعزيز مبادئ التربية السياسية للطلبة أو أعضاء هيئة التدريس في البرامج الجامعية، والعمل على نشر مبادئ وقيم العدالة والسلام داخل الجامعات وخارجها، وتنظيم الأنشطة التي تسهم في تحقيق مبدأ المساواة، والعمل على تعزيز قيم الحوار والديمقراطية وتقبل الحوار لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في البرامج الجامعية.

التوصيات

- دعوة مؤسسات التعليم العالي إلى تبني استراتيجية تعزز وظائف الجامعة، وتستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.
- العمل على استحداث تخصصات تلبي متطلبات التنمية المستدامة، لمواكبة المستجدات العالمية.

المراجع

ابراهيمي، نادية. (2015). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة لواقع الجامعة الجزائرية، *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية*، 24(1)، 260-282.

أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين. (2017). *التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.

أبو علي، نايف. (2012). *التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية.

براهيمي، نادية، وسنوسي، علي. (2017). *دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة حالة الجزائر*، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

البراوي، الزهراء. (2021). دور الجامعة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، *مجلة كلية التربية*، جامعة المنصورة، 115(1)، 251-280.

البورنو، أماني. (2016). *دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله (الجامعة الإسلامية دراسة حالة)*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

الجبوري، حسين. (2014). *منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان

جميل، عبد الكريم. (2017). *التنمية البشرية الحديثة*، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان.

جميل، عبد الكريم. (2017). *التنمية البشرية الحديثة*، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.

الحرون، منى. (2015). دور جامعة مدينة السادات في خدمة المجتمع المحلي-دراسة تقويمية، *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 68(1)، 295.

الحريري، رافده. (2014). *اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

حسيني، مريم. (2014). *أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية-دراسة حالة بلدية الحجيرة*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي، الجزائر.

الخضاري، محمد، والمانع، عبد الله (2021). متطلبات تنمية مهارات المستقبل في الجامعات السعودية من خلال وظائف الجامعة الثلاث، *المجلة العلمية لكلية التربية-جامعة أسيوط*، 37(6)، 133-171.

دبابي، بوبكر. (2020). سبل تفعيل مساهمة الجامعة في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأستاذ في الجامعة الجزائرية، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 12(1)، 645-654.

الدجدج، عائشة. (2018). تعزيز التعاون ين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي، *مجلة كلية التربية جامعة بنها*، 29(114)، 99-170.

الدعمة، إبراهيم. (2015). *التنمية البشرية بين النظرية والواقع*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

الدويكات، خالد. (2012). *دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين*، مؤتمر إدارة الموارد البشرية في المنظمات، جامعة القدس المفتوحة.

رجب، أماني، والهجرسي، أمل. (2017). متطلبات التنمية البشرية في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية، *مجلة كلية التربية بالزقازيق: دراسات تربوية ونفسية*، 32(96)، 270-171

الرواشدة، علاء. (2012). دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، جامعة البقاء التطبيقية نموذجًا، *مجلة العلوم الاجتماعية* 40(4).

شبلي، إلهام. (2014). *دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس الاقتصادية، الجزائر.

عبد الحي، محمد. (2012). دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان-دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، *مجلة جرش للبحوث والدراسات*، 16(1)، الأردن.

العتيبي، منصور. (2015). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 8(3)، 953-1002.

عمر، منى. (2018). دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2023، *مجلة كلية التربية جامعة المنوفية*، 33(3)، 210-253.

العمري، نورة. (2015). تقييم برامج خدمة المجتمع بالجامعات الاهلية السعودية: دراسة حالة بجامعة الأمير سلطان، *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والنفسية*، 1(1)، 157-192.

العياشي، زرزار. (2017). دور الجامعات العربية غي خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، *مجلة كلية الآداب-جامعة الكوفة*، 10(32)، 255.

عيد، محمود. (2020). تحقيق الأنشطة الطلابية لبعض أهداف التنمية المستدامة بالجامعات المصرية من وجهة نظر الطلاب: دراسة حالة لجامعة الفيوم، *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 5(11)، 311-397.

القوقا، عبد الوهاب. (2015). *تطوير كفاءة العمليات الداخلية لكليات التربية في جامعات محافظات غزة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، فلسطين.

الكردي، زهير. (2017). *استراتيجية مقترحة لتطوير قيادة التغيير في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة في ضوء مبادئ التنمية المستدامة*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

الكردي، ضياء. (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، *بحث مقدم لمؤتمر: التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة*، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الكميم، سماح، وعرشان، اتحاد. (2020). تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعات اليمنية في ضوء ابعاد التنمية المستدامة، *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 32(7)، 164-206.

لخضر، بوساحة، ونسيمة، بحوص. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، 3(1)، 70-86.

مبارز، صقر. (2019). تصور مقترح لتفعيل دور جامعة الوادي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع المحلي، *مجلة كلية التربية بنبها*، 117(1)، 113-176.

محمد، أحمد. (2015). دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان: دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، *مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات*، 16(1)، 315-338

محمد، حسين. (2019). التنمية المستدامة معارف ومهارات وخبرات المجتمع المدني، *مجلة العربي للدراسات والأبحاث*، 2(1)، 117-146.

مكرد، عائدة. (2010). تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، *المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة* 11-13 أكتوبر، الجمهورية اليمنية.

النويهي، آية. (2014). *دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع*، المركز الديمقراطي العربي، مشاريع بحثية.

اليونسكو، (2014). *تقرير الثقافة والتنمية المستدامة*، المقدمة للدورة التاسعة والستون، البند 21.

Alicia Borges mansson and others, Evaluation of the international training programme. **"***Education for Sustainable Development in higher Education,"* vol 11, Stockholm, Sweden, 2015

Chinnasamy, J., & Daniels, J. (2019). The Role of Universities and Educators in Developing and Implementing Sustainable Developmental Goals. *Andragoška spoznanja*, 25(3), 47-60

Ekene, O., & Suleh, E. (2015). Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable Development in Kenya**.** *Journal of Education and Practice*, 6(16), 1735- 2222

Ellis, L and Martin,J (2015*). Implementation a Sustainability Strategy: A Case Study from the University of Leeds In Filho,* W.L et al (Eds). Integrating Sustainability Thinking in Science and Engineering Curricula, Switzerland, Springer International Publishing

Franco and others, higher education for sustainable development auctioning the global goals in policy, *curriculum and practice, sustainability science*, vol 14, springer, Allemagne, Berlin, 17 September 2018.

Huff, M.V. and Naguyen, Th. (2014). Universities as Potential Actors for Sustainable Development. *Sustainability*. Vol.6, 3043-30634

Lozano. Lukman, R., Lozano, FJ. Huisingh, D, and Lambrechts, W. (2013).Declarations for Sustainability in Higher Education: Becoming Better Leaders through Addressing the University System**.** *Journal of Cleane Production*, Vol. 48, pp., 10-19.

Muse, Stacey. (2018*). Exploring the community Impact of community-University Partnerships Doctor of Philosophy, University of Denver*, Electronic Theses and Dissertations, https:// digitalcommons.du.edu/etd/1415, pp37-38

Wass, T, and others (2012*). Sustainable Higher Education: Understanding and Moving Forward, Flemish Government Environment*, Nature and Energy Department, Brussels

"دور الجامعة في توظيف تكنولوجيا التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"

د. حازم أحمد فلاح الزعبي

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الجامعة في توظيف تكنولوجيا التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي القائم على الاطلاع على المراجع والكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية المتخصصة بهدف جمع المعلومات، تم تنظيمها وتحليلها، والتي سوف تساعد في تحقيق هدف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة امكانية الجامعات من استخدام التكنولوجيا لتوفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن الجنس او العمر او الخلفية الاجتماعية ويمكن انشاء دورات عبر الانترنت والتعلم عن بعد لتحقيق هذا الهدف، ويمكن للتكنولوجيا في التعليم ان تسهم في تنمية مهارات الطلبة المستقبلية وتجهيزهم لسوق العمل، بواسطة استخدام تقنيات التعلم النشط والتعليم التفاعلي بحيث يتمكن الطلبة من تطوير مهارات الابداع والتفكير النقدي ومهارات التكنولوجيا الحديثة. وأوصت الدراسة الى ان تستثمر الجامعات في تكنولوجيا التعليم وتطوير البنية التحتية اللازمة لاستخدامها بشكل فعال، وان تتعاون الجامعات مع المؤسسات والشركات التكنولوجية لتطوير وتحسين التكنولوجيا التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، تكنولوجيا التعليم، التنمية المستدامة.

Summary

The study aims to identify the university's role in employing educational technology to achieve development goals

The teacher followed descriptive lessons on Portuguese on references, books and periodicals

Scientific dissertations and dissertations required to collect information, and it is analyzed and analyzed, which will

Helps achieve study objectives. And the results of the comprehensive study of their use

Technology provides educational opportunities for everyone regardless of gender, age or social background

Online learning can be created to achieve this goal and can be enhanced

Education should enable the development of students' future skills and prepare them for the labor market, through the use of...

Smart learning and intelligence techniques so that students can develop creativity and thinking skills Summary

The study aims to identify the university's role in employing educational technology to achieve development goals

The teacher followed descriptive lessons on Portuguese on references, books and periodicals

Scientific dissertations and dissertations required to collect information, and it is analyzed and analyzed, which will

Helps achieve study objectives. And the results of the comprehensive study of their use Technology provides educational opportunities for everyone regardless of gender, age or social background Online learning can be created to achieve this goal and can be enhanced Education should enable the development of students' future skills and prepare them for the labor market, through the use of...

Smart learning and intelligence techniques so that students can develop creativity and thinking skills Cash and modern technology skills. The study recommended

that universities invest in technology Education and developing the necessary infrastructure to use it effectively, and for universities to cooperate with institutions

And technology companies to develop and improve educational technology.

.Keywords: university, educational technology, sustainable development

المقدمة:

تُعدّ الثورة العلمية التكنولوجية من أهم مظاهر العصر الحديث الفعالة في نقل الأفكار والمعلومات بين الشعوب والأفراد والتي ساهمت في التنمية الشاملة للمجتمعات اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا وتربويًا وهو ما كان لهُ الأثر الأبرز في تشكيل القناعات لضرورة إجراء التعديلات البناءة في النظم التعليمية في مختلف أنحاء العالم لتواكب مقتضيات العصر.

إذ دخل استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة إلى الصفوف الدراسية لكافة المستويات في الدول المتقدمة وأصبح امتلاك مهارات استخدامها إحدى الأساسيات إذ يرتبط استخدام الحاسوب وهو إحدى هذه التقنيات في التعليم من جانبين، الأول: يتعلق بتعليم مهارات استخدام الحاسوب والثاني استخدامه كوسيلة لعملية التعلم والتعليم في الموضوعات المختلفة والمستويات التعليمية المختلفة بهدف زيادة فاعلية التعليم وانتاجية التعلم من خلال توفير برامج تعليمية تتعلق بمعلومات وخبرات دراسية محددة.

وكان للتقدم العلمي والتكنولوجي والنمو الاجتماعي والاقتصادي أثره على النظم البيئية وقدرات أنشطة الإنسان غير الواعية وسوء إدارته للموارد المتاحة إلى الإخلال بالتوازن البيئي وعليه شهد العالم المعاصر ظهور العديد من التغيرات والأزمات والكوارث البيئية المتمثلة في التلوث بكافة أنواعه (ماء، هواء، تربة،...) ونقص الطاقة وتعقد الأمر حتى ليهدد سلامة الأرض وتنوع الحياة البيولوجية عليها، كما هدد حقوق الأجيال القادمة، وكنتيجة لذلك أولت العديد من الدول والمنظمات العالمية اهتمامها بما يسمى بـ "التنمية المستدامة" وذلك بمجابهة الخطر البيئي الذي بات يهدد بقاء الحياة على كوكب الأرض.

وتعود فكرة التنمية المستدامة إلى السبعينات من القرن الماضي حيث قدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما بعنوان: "حدود النمو عام 1970" ويعني فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، محدداً بذلك نقاشات حادة بين النشطاء البيئيين وأنصار النمو وبعد ذلك اصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريرا بعنوان "الاستراتيجية العالمية

للمحافظة على الطبيعة" وترتب على ذلك إزالة الفوارق المتناقضة بين البيئة والتنمية وعرفت آنذاك باسم "التنمية الملائمة للبيئة" والتي أقرتها الأمم المتحدة عام(1972)، وبموجب ذلك أصبحت التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي. (فتح الله،6،2018)

وبرز مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم الأساسية في أدبيات التنمية في الثمانينات من القرن العشرين، وبدأ يزداد شيوعًا عند نُشر تقرير براند تلاند (Brundtland) في مستقبلنا المشترك our common future عام (1987) والذي عرف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم (سعد، 2006، 65) وقد أشار التقرير إلى عدة نقاط منها، أهمها:

وحدة المصير العالمي على كوكب الأرض، وحدة المجال الحيوي.

تستهلك الموارد الطبيعية التي هي ملك العالم بأكمله، بشكل كبير من قبل بعض الدول فقط دون الأخذ في الاعتبار حق الأجيال القادمة.

وجود الطرف النقيض أيضًا أي وجود نسبة كبيرة من سكان ودول العالم التي تعاني الفقر والتي تستهلك أقل من القليل من الموارد العالمية الطبيعية والبيئية.

ومنذ ظهور تقرير براند تلاند وحتى الوقت الحاضر، شهد العالم فعاليات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة، تلاحقت فيه الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات.

من جانب آخر تعد الجامعة –كمؤسسة تربوية – هي نواة تقدم أي مجتمع لمواكبة ركب الحضارة العالمية ومواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وإيماناً بالدور المحوري الذي تقوم به الجامعة في ضبط السلوك الإنساني في تعامله مع النظم البيئية ظهرت العديد من المبادرات على المستوى الاقليمي والدولي والتي تؤكد على أهمية دور الجامعة في تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة.

ويقع على عاتق الجامعات مسؤولية قيادة المجتمع نحو مستقبل مستدام، عن طريق تقديم العلوم والمعارف والتدريب وتعليم القادة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتدعيم النهضة والتقدم، ومن خلال محاكاة المجتمعات المستدامة في حرمها الجامعي على اعتباره نموذج مصغر للمجتمع المحيط أو مختبر للتعلم وإجراء البحوث من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

نظرًا لكون التعليم هو الأساس الاستراتيجي لرفع عجلة التنمية في أي مجتمع، والمدخل الرئيس في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة واحتياجاتها، فيجب على المجتمعات تبنى استراتيجية واضحة يتيح توظيف تكنولوجيا التعليم في مؤسسات التعليم عامة والجامعة خاصة في الاتجاه المأمول.

وعليه يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في السؤال الآتي:

ما دور الجامعة في توظيف تكنولوجيا التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى استقصاء دور الجامعة في توظيف تكنولوجيا التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدة اعتبارات أهمها ما يلي:

- أن هذه الدراسة تتناول موضوع على درجة كبيرة من الأهمية، وهو التنمية المستدامة فالتنمية المستدامة تعد هدفاً استراتيجياً للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء كونها تجمع مجالات الحياة المتعددة.
- أن هذه الدراسة تعد استجابة لتوصيات العديد من الدراسات التي أكدت على ضرورة أجراء المزيد من البحوث حول واقع الدور الذي تقوم به الجامعات لتوظيف تكنولوجيا التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- المساهمة في حيوية الجامعات على المدى البعيد من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز ونشر ثقافة الاستدامة فيها.
- قد يفيد البحث الحالي طلاب الجامعات والباحثين المهتمين بموضوع التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

على ضوء تساؤلات الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، اتبع الباحث المنهج الوصفي القائم على الاطلاع على المراجع والكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية المتخصصة بهدف جمع المعلومات، تم تنظيمها وتحليلها، والتي سوف تساعد في تحقيق هدف الدراسة وهو التعرف على دور الجامعة في توظيف التكنولوجيا في التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

التنمية المستدامة:-

تعرف التنمية المستدامة بأنها "أحد أنماط التنمية الحديثة نسبياً والذي يتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون إسراف وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل و على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع". (أبو النصر محمد، 2017، 17).

وفي ضوء أهداف الدراسة تُعرف التنمية المستدامة بأنها: جملة الالتزامات التي تقوم بها الجامعة اتجاه مجتمعها المحلي والمتمثل في (أعضاء هيئة التدريس، والطلاب والعاملين) وكذلك المجتمع الخارجي وذلك من خلال القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة في (التدريب، البحث العلمي، وخدمة المجتمع) من أجل توظيف تكنولوجيا التعليم بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تكنولوجيا التعليم:-

عرفها الشرمان، (2013) بأنها توظيف كل ما هو متاح في مجال المعرفة والتعلم الإنساني من أجل إثراء التعليم بما يعود بالنفع على الفرد والجماعة.

- لذا تعرف التكنولوجيا: بأنها الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيته (الحيلة، 2012).

- وفي ضوء أهداف الدراسة تعرف تكنولوجيا التعليم: بأنها جميع وسائل الاتصال من اجهزة وبرمجيات تعليمية يتم استخدامها داخل أروقة الجامعة.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

- يتناول هذا الفصل عرضا تفصيليا للأدب النظري المتعلق بالدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة.

أولاً: الأدب النظري:

تكنولوجيا التعليم واستخدامها في التدريس:-

- نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في مجالات العلوم المختلفة والتي أدت إلى النمو والتطور المستمر الذي لا يقف عند حد، أصبح العالم بأكمله كأنه قرية صغيرة ، بسبب ما قدمته هذه التكنولوجيا من تسهيل لعمليات الاتصالات والتواصل بين العالم، وبالتالي فمن المؤكد أن يكون لذلك التطور في وسائل الاتصالات والمعلومات أثر مباشر أو حتى غير مباشر على عمليتي التعليم والتعلم، وكان لا بد من إعادة النظر في المناهج وأدوار كل من المعلم والمتعلم، فلم يعد المتعلم مجرد مستقبل للرسالة والمعلم مجرد مرسل بل أصبحت العلاقة تبادلية، فالمتعلم له دور أكبر وفعال في عملية التعلم فهو مشارك نشط ومتفاعل في العملية التعليمية، ما يشجعه على التفكير الإبداعي، وتنمية التفكير الناقد، ورفع مستوى التحصيل الدراسي، وزيادة دافعية المتعلم للتعلم (الحيلة (2012).

- ويرى نبهان (2008) أن دور المدرس لم يعد في ضوء تكنولوجيا التعليم الحديثة قاصرا على التلقين والإلقاء، بل أصبح دوره أكبر وأشمل في العملية التعليمية التربوية، فهو المصمم، والمبرمج التربوي الذي يوظف جميع معطيات التقنية لخدمة الأغراض التعليمية، فاستعماله الأمثل لتكنولوجيا التعليم ومستجداتها التعليمية سيضاعف من فاعلية المدرس، ويُسهم في نشر أكبر قدر ممكن من التعليم لأكبر قدر من الطلبة بوقت أقصر وبأفضل طريقة ممكنة.

- ويؤكد حكيم (2000) على أن ظهور تكنولوجيا التعليم بمفهومها الحديث قد أسهم بشكل أو بآخر في تطوير العملية التعليمية، فتكنولوجيا التعليم لم يعد ينظر إليها على أنها أدوات للتدريس يمكن استخدامها في بعض

الأوقات، والاستغناء عنها في أوقات أخرى، فالنظرة الحديثة لتكنولوجيا التعليم ضمن العملية التعليمية، تقوم على أساس تصميم جميع جوانب عملية التعليم والتعلم وتنفيذها، وتعد تكنولوجيا التعليم عنصرًا من عناصر النظام، وهذا يعني أن اختيار تكنولوجيا التعليم يسير وفق نظام تعليمي متكامل، ألا وهو أسلوب النظم الذي يقوم على عمليات أربع المدخلات والعمليات والمخرجات ومن ثم التغذية الراجعة

سمات التكنولوجيا في التعليم:-

- يرى عبد الحميد (2010) أن هناك سمات متعددة للتكنولوجيا في التعليم منها: إسهامها في تعليم أعداد كبيرة من الطلبة في وقت قصير دون قيود المكان والزمان كما تعد إمكانية تبادل الحوار والنقاش واستخدام العديد من مساعدات التعليم والوسائل التعليمية والتي قد لا تتوافر لدى العديد من المتعلمين من الوسائل السمعية والبصرية، والتقييم الفوري والسريع، والتعرف على النتائج وتصحيح الأخطاء، وتشجيع التعلم الذاتي والمشاركة الجماعية بين الزملاء، وتعدد مصادر المعرفة نتيجة الاتصال بالمواقع المختلفة على الانترنت ومراعاة الفروق الفردية لكل متعلم نتيجة الذاتية في الاستخدام (جهاز واحد أمام كل متعلم)،والتي تساعد على تقريب المسافات والحصول على المعلومة وقت حدوثها، وأنها أيضا تنمي الجانب الإبداعي لديهم، ونشر اتصال المتعلمين، مما يحقق التوافق بين الفئات المختلفة ذات المستويات المتساوية والمتوافقة.

وأشار الموسى (2002) إلى أن للتكنولوجيا في التعليم سمات عديدة أهمها: أنها تجعل التعليم أكثر تشويقا ومتعة، والابتعاد عن الرتابة والملل في التعليم التقليدي، وإمكانية تبادل الخبرات بين المدارس والجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية، وتتسم بسهولة وسرعة تحديث المحتوى المعلوماتي، ودعم الابتكار والإبداع للمتعلمين.

إن من سمات التكنولوجيا في التعليم اختصار الوقت الذي لا يكفي عند استخدام المعلم الطريقة التقليدية، وتسهل حصول المتعلم على الإجابة من المعلم عن طريق المراسلة بالوسائل الحديثة، ومراسلة المتعلمين فيما بينهم عن طريق البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي لحل المشكلات وتقليل الأعباء على المعلم.

أهداف استخدام التكنولوجيا في التعليم

أشار سلامة (2004) إلى مجموعة من أهداف استخدام التكنولوجيا في التعليم وهي:

- رفع مستوى قدرات المعلمين في توظيف تقنية التكنولوجيا في الأنشطة العلمية كافة.
- تقديم التعليم الذي يناسب جميع الفئات العمرية مع مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
- نشر التقنية الحديثة في المجتمع وجعله مجتمعا إلكترونيا.
- تطوير دور كل من المعلم والمتعلم في العملية التعليمية حتى يتواكب مع متطلبات العصر.
- سد النقص في إعداد المعلمين المتخصصين.
- المساعدة على التواصل والانفتاح مع الآخرين
- تحقيق مستوى وأداء وظيفي عال ورفع مستوى الإنتاجية للهيئة التعليمية التربوية.
- سرعة تطوير المناهج والبرامج بما يتواكب مع متطلبات العصر.
- توسيع دائرة الاتصال بالطالب عن طريق شبكات الاتصال العالمية والمحلية.

متطلبات التكنولوجيا في التعليم

ذكر الفليح (2004) أن التكنولوجيا في التعليم تتطلب توفير الإمكانات المادية، مثل: (أجهزة الحاسوب وملحقاتها وأجهزة العرض الإلكترونية، وشبكة للاتصال عبر الانترنت، والفضائيات والمكتبة الإلكترونية والقاعات والأثاث المناسب، وتوفير البرمجيات التعليمية مثل: (تطبيقات لإدارة التعلم وإدارة المحتوى الإلكتروني وأنظمة التحكم والسيطرة للأجهزة التابعة للشبكة)، وإن تطبيق التكنولوجيا في التعليم يتطلب إجراء تدريب للمعلم والمتعلم على حد سواء على مهارات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى البرمجيات التعليمية، وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة بتشغيل وصيانة الأجهزة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتدريب عليها، كما ينبغي وجود تخطيط ومنهجية مدروسة لتطبيق التكنولوجيا في التعليم من خلال الاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال.

الإطار المفاهيمي والفكري للتنمية المستدامة:-

مفهوم التنمية المستدامة:-

تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة لتغطي كافة مجالات التنمية؛ وعليه قسم أبو النصر ومحمد (2017 : 82 – 83) مفهوم التنمية المستدامة إلى مايلي:

أ- المفهوم الاقتصادي:

وبموجبه يأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين أساسيين هما:

- النمط الأول: في دول الشمال الصناعية، ويعني: خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة.
- النمط الثاني في الدول الفقيرة والنامية، ويعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

ب/ المفهوم الاجتماعي الإنساني: ويعنى السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج/ المفهوم البيئي: ويعنى التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

د/ المفهوم التقني (التكنولوجي) : ويشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ.

2- مبادئ التنمية المستدامة:

هناك أربعة مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة، وهي (رجب والهجرسي، 2017، 206 – 207):

أ/ الإنتاجية Productivity : أي مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

ب/ المساواة Social Equality أي تساوي الفرص المتاحة أمام أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز.

ج/ الاستدامة Sustainability أي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية؛ مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

د/ التمكين Empowerment فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم، مما أوجب عليهم المشاركة بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم.

3. أبعاد التنمية المستدامة:-

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلى (مرداوي، 2010، 281: 302) :

أ/ البعد الاقتصادي: ويتعلق بالانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة؛ حيث يطرح مسألة اختيار وتمويل التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، كما يتعلق بتحديد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية والمساواة في توزيع هذه الموارد، وإيقاف تبديد الموارد من قبل الدول المتقدمة ومراعاة الدول الفقيرة.

ب/ البعد الاجتماعي (الإنساني): ويتعلق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية، وتوفير وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية لجميع فئات المجتمع، وتعزيز مكانة المرأة وإحداث توازن في توزيع السكان وتحسين خصائصهم وتحقيق استقرار في النمو الديموغرافي.

ج/ البعد البيئي: ويتمثل في المحافظة على النظم البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من إتلاف التربة واستخدام المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد، وصيانة المياه وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.

د/ البعد التكنولوجي: ويركز على التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلل من استخدام الطاقة والموارد وتعمل على الحد من الغازات والملوثات وتدفق النفايات.

أهداف التنمية المستدامة :-

في ضوء الأبعاد السابقة وتماشياً مع أهداف البحث الحالي، يصنف الباحث أهداف التنمية المستدامة إلى ما يلي:-

أ/ الأهداف الاقتصادية:- وتتعلق بإقامة بنية اقتصادية قوية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وزيادة معدل الدخل السنوي، وتحقيق تنمية شاملة لكافة قطاعات الدولة (الزراعة، الصناعة السياحة.. إلخ).

ب/ الأهداف الاجتماعية:- وتتضمن تعزيز قيم العدالة والمساواة والقضاء على الفقر والجهل والمرض وتحسين نوعية حياة الأفراد.

ج/ الأهداف البيئية:- وتتعلق بالمحافظة على قدرة النظم البيئية وتنمية الموارد ومجابهة حدة التلوث.

د/ الأهداف التكنولوجية:- وتتعلق بتوظيف التكنولوجيا الحديثة في خدمة أهداف المجتمع دون إلحاق أي ضرر بيئي أي استخدام تقنيات ومنتجات صديقة للبيئة.

الدراسات السابقة:-

دراسة محمد،احمدادم(٢٠١٥) بعنوان: دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في "السودان" دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان، وكذلك الوقوف على أهم التحديات التي تواجه تحقيق هذا الدور، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، وقام ببناء استبانة وطبقها على عينة بلغ قوامها (٣٠٠) فرد من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأفراد من المجتمع المدني، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والتي تهدف إلى تحقيق التنمية بالسودان هي (برامج علوم الغابات البرامج التربوية برامج البحث التطبيقي)، وأن أهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة، تأهيل أساتذة للعمل بمراحل التعليم المختلفة، إقامة محاضرات وورش عمل لإفراد المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية) ، أما بالنسبة لمعوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان، فقد تمثلت في (ضعف الإمكانات المالية، الخلافات والحروب القبلية، ضعف مصادر التمويل).

دراسة العتيبي (٢٠١٥) بعنوان: "مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم أداة الاستبانة وطبقها على (١١٣) من القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها: أن درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وقوة درجة المساهمة تمثلت في التنمية الاقتصادية، ثم التنمية التعليمية، ثم التنمية الإدارية، ويلي ذلك التنمية الصحية، ثم التنمية الاجتماعية، ثم التنمية البيئية، وأخيراً التنمية الثقافية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات طبيعة العمل والمؤهل العلمي، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة لصالح الخبرة الأقل.

دراسة شادلي شوقي (٢٠٠٧): "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".

هدفت الدراسة إلى تقييم كثافة وطرق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على مستويات الأداء في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن معدل استخدام التكنولوجيا لا يتجاوزه (29%) على مستوى المؤسسات الجزائرية وهي درجة تتناسب ودرجة امتلاكها لهذ التكنولوجيا طرديا وحجم المؤسسة، أما عن تأثيرها فقد تبين أنه يبرز في تخفيض تكاليف الاتصال والترويج، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن، وسهولة تداول المعلومات التنسيق والتوسع إلى السوق المحلية.

دراسة عبد الرحمن القري (٢٠٠٧) :" تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على إدارة الموارد البشرية دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بمسيلة".

هدفت الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تتركه تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية كأحد أهم الوظائف في المؤسسة الجزائرية، توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل جانبين هما: الاهتمام بالمورد البشري في المؤسسة وترقية هذه الوظيفة حسب استخدام تكنولوجيا المعلومات.

دراسة محمد جاب الله ((٢٠١٢) : "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تفعيل تنمية الخدمات المالية" دراسة حول كفاءة شركات التأمين وأفاق استثمارها الإلكتروني.

تهدف الدراسة إلى الوقوف وادارك الإيجابيات والسلبيات الخاصة بذلك، والتي تؤثر على واقع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، على فعاليات وتنمية الخدمات في هذ الشركات حيث بينت النتائج أنه توجد وفرة في الإمكانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات على مستوى الشركات لكن دون الاستغلال الأمثل كالوصول للمزايا التي تمكن المؤسسة من زيادة منافستها وانتشارها بزيادة استثماراتها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١. دراسة اسكر يجاس وآخرون Escrigas, and others (2011)

بعنوان: تعزيز التنمية المستدامة من قبل مؤسسات التعليم العالي في جنوب الصحراء الأفريقية.

هدفت الدراسة إلى تعزيز التنمية المستدامة من قبل مؤسسات التعليم العالي في جنوب الصحراء الأفريقية، من خلال التركيز على العمليات الجامعية الرئيسة، والتي تشمل الإدارة المؤسسية، والتعليم والتعلم والبحث العلمي، وأنشطة التوعية، وقد اتبعت الدراسة المنهج المسحي، حيث قامت بعرض وتحليل البيانات من خلال استطلاع على الإنترنت تم اطلاقه من قبل شبكة الجامعة العالمية للابتكار (جوني)، والرابطة الدولية للجامعات (IAU)، واتحاد الجامعات الأفريقية جامعة أديس أبابا، وطبق على (٧٣) جامعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن الجامعات الأفريقية تواجه بعض التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، كنقص الموارد البشرية، وانعدام وجود الوعي مما ترتب عليه تدنى مستوى المشاركة والاستدامة بالجامعات.

دراسة إكين وسولح Ekene,and Salah (2015):

بعنوان "دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا".

استهدفت الدراسة الكشف عن دور كلية مارست الجامعية الدولية في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا، من خلال عرض رؤيتها وأهدافها وبرامجها، وأهم التحديات التي تواجهها وسبل مجابهتها، وقد اعتمدت على المنهج النوعي، واستخدمت أداة المقابلة، وأداة تحليل الوثائق واشتملت عينة الدراسة على (١٥) فردا (٥) موظفين، و (١٠) خريجين، وتوصلت الدراسة إلى أن الكلية تواجه مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، منها نقص الموارد المالية، ومحدودية البرامج وقلة إقبال الطلاب عليها.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

أوجه التشابه: تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناول موضوع دور الجامعة في التنمية المستدامة.

أوجه الاختلاف : اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في منهج البحث حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي القائم على الاطلاع على المراجع والكتب والدوريات العلمية والرسائل العلمية المتخصصة بهدف جمع المعلومات، تم تنظيمها وتحليلها، والتي سوف تساعد في تحقيق هدف الدراسة وهو التعرف على دور الجامعة في توظيف التكنولوجيا في التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أوجه الاستفادة: استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة، في تحديد وصياغة مشكلة البحث، وكذلك تحديد المنهج المتبع ، كما ساهمت هذه الدراسات في إثراء الإطار النظري، واختيار الأساليب البحثية المناسبة.

النتائج والتوصيات :-

تكنولوجيا التعليم تلعب دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلعب الجامعات دورا رئيسا في توظيف هذه التكنولوجيا لتحقيق تلك الاهداف وفيما يلي النتائج التي توصلت اليها الدراسة حول دور الجامعة في توظيف تكنولوجيا التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

1- توفير فرص التعليم للجميع :حيث يمكن للجامعات استخدام التكنولوجيا لتوفير فرص التعليم للجميع بغض النظر عن الجنس او العمر او الخلفية الاجتماعية ويمكن انشاء دورات عبر الانترنت والتعلم عن بعد لتحقيق هذا الهدف.

2- تحقيق جودة التعليم : تستطيع الجامعات توظيف التكنولوجيا لتقديم تعليم ذو جودة عالية حيث يمكن استخدام التطبيقات والبرمجيات التعليمية لتحسين العملية التعليمية وجعلها أكثر فاعلية ومثمرة.

3- تطوير مهارات الطلبة: حيث يمكن للتكنولوجيا في التعليم ان تسهم في تنمية مهارات الطلبة المستقبلية وتجهيزهم لسوق العمل، بواسطة استخدام تقنيات التعلم النشط والتعليم التفاعلي بحيث يتمكن الطلبة من تطوير مهارات الابداع والتفكير النقدي ومهارات التكنولوجيا الحديثة .

4- تعزيز الابتكار والبحث العلمي: حيث يوفر استخدام التكنولوجيا في التعليم بيئة مناسبة للابتكار والبحث العلمي من خلال توفير الجامعات للمختبرات المتقدمة وموارد بحثية متاحة عبر الانترنت لتحفيز الطلبة والباحثين على اجراء البحوث وتطوير الابتكارات.

5- التعلم مدى الحياة : يمكن للجامعات استخدام التكنولوجيا لتعزيز فرص التعلم مدى الحياة،حيث يمكن للخريجين والمحترفين من تطوير مهاراتهم ومواصلة التعلم من خلال الدورات والبرامج عبر الانترنت.

التوصيات :-

بناء على هذه النتائج يوصي الباحث بمايلي :-

-ان تستثمر الجامعات في تكنولوجيا التعليم وتطوير البنية التحتية الازمة لاستخدامها بشكل فعال.

-ان توفر الجامعات دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة لتعلم كيفية استخدام تكنولوجيا التعليم بشكل جيد.

- ان تتعاون الجامعات مع المؤسسات والشركات التكنولوجية لتطوير وتحسين التكنولوجيا التعليمية.

- ان توفر الجامعات موارد مفتوحة ومجانية عبر الانترنت للطلبة والباحثين للتعلم واجراء البحوث

-ان تضمن الجامعات توافر التكنولوجيا المناسبة لجميع الطلبة بغض النظرعن الوضع الاقتصادي او الجغرافي.

لذلك يعتبر توظيف تكنولوجيا التعليم بشكل فعال له دور كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن يجعل التعليم أكثر شمولية وجودة وبالتالي يمكن أن يمهد الطريق لتنمية مستدامة ومزدهرة.

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم زكريا سالم سليمان (٢٠٢٠) تفعيل دور البحوث التربوية لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة للبحث العلمي (رؤية مصر (٢٠٣٠)، مجلة البحث العلمي في التربية ع٢١، يناير.

2. ابراهيمي، نادية (٢٠١٥) . دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة لواقع الجامعة الجزائرية مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، ع ٢٤ ، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

3. أبو النصر، مدحت و محمد ياسمين مدحت .(٢٠١٧). التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشراتها المجموعة العربية للتدريب والنشر.

4. أبو زيد، مجدى محمد (٢٠١٣) . "إدارة الجودة في مجال البحث العلمي بالجامعات"، المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان : رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة ، كلية التربية جامعة المنصورة، مج١، ج ١، في الفترة ٢٠ – ٢١ فبراير .

5. أبو شريح نبيل إسماعيل (٢٠٠٥). التنمية البيئية والتنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية المنامة البحرين في الفترة (٢٠-٢٤) نوفمبر .

6. البريدي عبد الله عبد الرحمن (٢٠١٥) التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي الرياض المملكة العربية السعودية العبيكان للنشر.

7. حمدانى، محى الدين (٢٠٠٩). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل : دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة الجزائر.

8. رجب، أماني على السيد و الهجرسي، أمل معوض (٢٠١٧) متطلبات التنمية البشرية في مقررات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية المهنية مجلة كلية التربية بالزقازيق دراسات تربوية ونفسية، ج ١، ع ٩٦ ، يوليو.

9. الريفي، حامد (٢٠١٥). اقتصاديات البيئة مشكلات البيئة التنمية الاقتصادية التنمية المستدامة الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.

10. سعد كامل كمال (٢٠٠٦). التنمية المستدامة والإصحاح البيئي في مصر، بحث مقدم ضمن بحوث المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والتنمية فى مصر، كلية الآداب جامعة القاهرة، في الفترة (١٢-١١) إبريل 11. العبد الله،

مى وآخرون .(٢٠١٦) علوم الإعلام والاتصال في الوطن العربي: رؤية نقدية للتجربة البحثية، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية.

12. العتيبي، منصور (2015). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم السعودية.

13. عمر، منى عرفة حامد (٢٠١٨) دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، مج 33 والتوزيع، الطبعة الأولى. س

14. سلامة، عبد الحافظ محمد (1996)، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

15. أحمد، ديما عبد الله (2007) واقع استخدام التقنيات التعلمية في مدار المرحلة الأساسية في منطقة لواء بني كنانة من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت المفرق الأردن

16. حكيم، أحمد (2000)، تحديد معوقات استخدام الوسائل التعليمية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال مراجعة نتائج الدراسات السابقة، بحث مقدم إلى ندوة تكنولوجيا التعليم المنعقدة في كلية التربية جامعة الملك سعود.

17. الحوامدة محمد (2011)، معوقات استخدام التعلم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق.

18. سلامة، عبد الحافظ محمد (20103) تطبيقات الحاسوب والوسائط المتعددة في التعليم، عمان، دار البداية للنشر والتوزيع.

19. الشرمان عاطف أبو جهيد (2013)، تكنولوجيا التعليم المعاصرة وتطوير المناهج عمان دار وائل للنشر.

20. الشمري فواز ،(2007)، أهمية ومعوقات استخدام المعلمين للتعليم الإلكتروني من وجهة نظر المشرفين التربويين بمحافظة جدة رسالة ماجستير غير منشورة جامعة ام القرى مكة المكرمة، السعودية.

21. العمري، أكرم ،(2009) معوقات استخدام الحاسوب في تعليم اللغة العربية للصفوف الثلاثة الأولى من وجهة نظر معلميهم في مديرية تربية اربد الأولى.

22. الزعبي، حازم (2003) ، مدى حاجة كتب التربية الإسلامية للصفوف الثلاثة الأولى للوسائل التعلمية من وجهة نظر المعلمين في محافظة اربد رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Deborah, L. & Liza. D. (2007) integrating computer technology in to classroom, journal. Of Education, Technology 5 (3). 9-18.

Fable, C. (1998) Technology use by collages of education faculty and factors influencing integration of technology in program" Dissertation Abstract international 29(70) 2.457.

How, k. (2004) The important technological competencies need by secondarily school's teachers and the applying them. Dissertation Abstract international. 62 (1) 657-658.

Navarro. And Rodriguez. (2012) Factors affecting the use of an e & Learning portal at university. Journal of Educational Computing Research. 46 (1) pp: 85-103.

فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات (دراسة حالة)

عبير مروان الأخضر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات. استخدمت الباحثة المنهج شبه التجريبي واتبعت تصميم المجموعة الواحدة، حيث تكونت عينة الدراسة من 4 طالبات ملتحقات بغرفة المصادر وتم اختيارهم بطريقة قصدية من مدرسة بيسان الأساسية للبنات في محافظة الخليل من مستوى الصف الثالث الأساسي.

قامت الباحثة بإعداد الأدوات التالية: الإختبار القبلي والبعدي والتتبعي لمهارات الحساب والتأكد من صدق الأداة وثباتها. كما واستخدمت الباحثة كلاً من الأدوات التالية وفق نماذج معدة من قبل وزارة التربية والتعليم (دائرة التربية الخاصة) دولة فلسطين، وهي: نموذج تفريغ الحقيبة التشخيصية الأكاديمية، الخطط التربوية الفردية، الخطط التعليمية الفردية، نموذج تكوين المجموعات، سلم المتابعة اليومية، نموذج تحضير الدروس اليومي.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات مابين القياس القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي، فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات مابين القياس البعدي والتتبعي لصالح القياس التتبعي. كما وأشارات النتائج إلى: تحسن طالبات عينة الدراسة بعد تطبيق برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي)، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى التدرج في عرض الحصة من المحسوس إلى شبه المحسوس فالمجرد، والتنوع في استخدام المحسوسات وربط المحسوسات بالتفكير الرياضي، تحسن قدرة الطالبة في إجراء العلميات الحسابية: (الطرح، الضرب، القسمة) باتباع الطرق الخاصة، كما وساهم البرنامج في رفع التحصيل الأكاديمي لدى الطالبات، زيادة ثقة الطالبة بنفسها، المشاركة في الصف العادي بدون خوف، زيادة دافعيتها للتعلم والإهتمام بمتابعة دروسها ببقية موادها الدراسية.

توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث فيما يتعلق باستخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة صعوبات تعلم الحساب للصفوف الأخرى، وإشراك الأسر في البرامج التربوية الموجهة للطلبة ذوي صعوبات التعلم ليتسنى لهم متابعة الطالبة في المنزل.

bstract:

The Effectiveness of Using the Sensory Cognitive Mathematical Thinking Program in Addressing Mathematical Difficulties Among Female Students with Learning Disabilities Enrolled in the Resource Room at Beesan Elementary School for Girls: a Case Study

The study aimed at identifying to The Effectiveness of Using the Sensory Cognitive Mathematical Thinking Program in Addressing Mathematical Difficulties Among Female

Students with Learning Disabilities Enrolled in the Resource Room at Beesan Elementary School for Girls. The researcher employed a quasi-experimental method and followed a one-group design. The study sample consisted of 4 students in the resource room, selected purposively from at Beesan Elementary School for Girls in Hebron Governorate, at the level of third grade.

The researcher prepared the following tools: pre-test, post-test, and follow-up test for assessing mathematical skills and ensuring the validity and reliability of the instrument. The researcher also utilized various tools provided by the Palestinian Ministry of Education and Higher Education (Special Education Department), including the academic diagnostic portfolio template, individual educational plans, individual teaching plans, group formation template, daily monitoring scale, and daily lesson plan template.

The study found the following results: The Effectiveness of Using the Sensory Cognitive Mathematical Thinking Program in Addressing Mathematical Difficulties Among Female Students with Learning Disabilities Enrolled in the Resource Room at Beesan Elementary School for Girls, in both the pre-test and post-test measurements, favoring the post-test. The Effectiveness of Using the Sensory Cognitive Mathematical Thinking Program in Addressing Mathematical Difficulties Among Female Students with Learning Disabilities Enrolled in the Resource Room at Beesan Elementary School for Girls, in both the post-test and follow-up measurements, favoring the follow-up measurements. The study also indicated that the students' performance improved after implementing the program, attributed to the progression from concrete to semi-concrete to abstract content in the lessons, the varied use of sensory materials, and connecting sensory experiences with mathematical thinking. Furthermore, the program contributed to enhancing the students' ability to perform arithmetic operations (subtraction, multiplication, division) using specific strategies. Additionally, it resulted in increased academic achievement, enhanced self-confidence, participation in regular classes without fear, increased motivation for learning, and interest in following up on other subjects. The researcher recommends conducting further studies and research regarding the use of the Cognitive Sensory-Motor Mathematical Thinking program in addressing arithmetic difficulties in other grade levels. Moreover, involving families in educational programs aimed at students with learning disabilities would enable them to support and follow up on their children's progress at home.

1.1 مقدمة الدراسة

تعد التربية الخاصة من الموضوعات الحديثة في ميدان التربية، وتؤكد على ضرورة الإهتمام بذوي الإعاقة بما يتضمن تكييف المناهج وطرق التدريس وإعداد البرامج التربوية بما يتلاءم مع احتياجاتهم وقدراتهم بهدف الوصول بهم إلى الإستقلالية والإعتماد على الذات. وللتربية الخاصة فئات مختلفة ومتعددة منها: (الإعاقة العقلية، والإعاقة السمعية، الإعاقة البصرية، واضطرابات النطق والتواصل، والاضطرابات السلوكية، وصعوبات التعلم، والإعاقة الحركية، والتوحد). وتعد فئة صعوبات التعلم أحد أكبر فئات التربية الخاصة، حسب تقديرات قسم التربية الأمريكي لعام 2001، حيث تشكل فئة صعوبات التعلم أكثر من نصف الطلبة المعرفين والمخدومين ضمن التربية الخاصة، أي ما يعادل (51.1 %) من مجموع الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في عمر المدرسة. (الخطيب وآخرون، 2011).

تعد صعوبات التعلم من أكثر فئات التربية الخاصة انتشاراً، وتشير أحدث إحصاءات قسم التربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم في محافظة الخليل إلى أن عدد طلبة غرف المصادر لعام 2022 وصل إلى (481) طالب وطالبة منهم (215) ذكور و(266) إناث.

ويشير الخطيب وآخرون (2011) إلى أن الأفراد ذوي صعوبات التعلم يشكلون مجموعة غير متجانسة، إلا أن لديهم مشكلة أساسية تجمعهم جميعاً وهي عدم القدرة على التعلم بنفس الطريقة والكفاءة التي يتعلم بها أقرانهم العاديون بالرغم من أنهم يتمتعون بقدرات ذكائية عادية، في حين أن أدائهم الأكاديمي ينخفض وبشكل ملحوظ عن مستوى القدرات الذكائية التي يمتلكونها. وبعضهم يواجه مشكلات جمة في تعلم الرياضيات، في حين أن أكثرهم يعاني من مشكلات في تعلم واتقان القراءة والكتابة.

وتتمثل صعوبات تعلم الحساب كما يراها سهيل (2012) في صعوبة في قراءة الأرقام والتمييز بين منازل الرقم، صعوبة في نسخ الأرقام والمسائل، صعوبة في تذكر الحقائق الرياضية، وصعوبة في تذكر بعض خطوات العمليات الحسابية، صعوبة في فهم المسائل الحسابية والتمييز بين إشاراتها، صعوبة في تحويل المسألة المكتوبة إلى أرقام.

لقد تم استخدام الخبرات المجردة والوسائل الحسية الملموسة في تعليم الرياضيات لسنوات عديدة، وقد حقق الأطفال والكبار نجاح من خلال أسلوب الوسائل الحسية الملموسة، وفشل في عالم العمليات الحسابية حيث كان لديهم مشاكل تطبيقية، وحتى يمكن تطبيق هذه المهارات على المشاكل الوظيفية، فقد كان التصور الذهني هو الربط المفقود لتذكر المفاهيم التي تم تعلمها من خلال أسلوب الوسائل الحسية الملموسة. (يحيى، 2015)

وتؤكد يحيى (2015) على أهمية البرامج التربوية للأفراد ذوي صعوبات التعلم، ومن أهمها برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي)، وفيه يطلب من الأفراد عندما تصبح لديهم معرفة بالعمليات المجردة، ويوجهون لنقل خبرتهم بشكل مقصود إلى صورة ذهنية أو رمزية، إذ يتصورون المجردة واللغة ذات الصلة في مخيلتهم وبذلك يطبقون التصور الذهني المدمج مع اللغة على الحساب، ويطورون عمليات حسية معرفية لفهم واستخدم المنطق في الحساب العقلي والمكتوب.

لذا ارتأت الباحثة أن تستخدم برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) لمعالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادرفي مدرسة بيسان الأساسية للبنات، وذلك بالإعتماد على القاعدة الأساسية التي تهتم بتقديم المعلومات للطالبة عن طريق قنوات حسية متعددة وربطها بالتصوير الذهني أو الرمزي للأرقام واللغة بصورة شبه محسوسة، وصولاً إلى تنمية معارف الفرد وتطوير إدراكه ضمن المجرد.

2.1 مشكلة الدراسة

نبعت مشكلة الدراسة من خلال عمل الباحثة كمعلمة غرفة مصادر في مدرسة حكومية، حيث وجدت أن هناك فروقاً فردية بين قدرات طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر مع وجود أنماط متنوعة من التعليم تميز كل طالبة عن الأخرى، وبالتالي فإن استراتيجية تدريس واحدة غير كافية لهم. مما دفع الباحثة لإيجاد برنامج متكامل قائم على المهارات الحسية والمعرفية ينتقل بتدريسه لهم من (المحسوس، شبه المحسوس، المجرد). ومن هنا كان ولا بد من استخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم. وتتحدد مشكلة الدراسة في ما يلي: استقصاء فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات.

3.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات.

4.1 أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

1. تعد هذه الدراسة الأولى على مستوى فلسطين والثانية على مستوى الوطن العربي–على حد علم الباحثة– التي تمكنت من استخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة صعوبات التعلم الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر.

2. تكمن الأهمية النظرية للدراسة من خلال ما ستضيفه من معلومات جديدة الى المعرفة الإنسانية والمكتبات في توفير إطار نظري حول البرامج التدريبية اللازمة لعلاج صعوبات تعلم الحساب.

الأهمية التطبيقية:

1. تفتح الدراسة آفاقاً أمام الباحثين لإجراء مزيد من البحوث والدراسات فيما يتعلق باستخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في علاج صعوبات تعلم الحساب.
2. توفر الدراسة الحالية برنامج قائم على التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) يمكن الإستفادة منه في رفع تحصيل الطالبات وخفض فرص التأخر الدراسي لديهم.
3. قد تساعد نتائج الدراسة في تقديم معلومات ذات أهمية تتعلق بكيفية إعداد وتصميم برامج تربوية تناسب احتياجات وقدرات طلبة صعوبات التعلم.
4. تسهم الدراسة الحالية في إضافة معرفة علمية ومعرفية للأهل والأخصائيين العاملين في مراكز التربية الخاصة والباحثين في الاستفادة من الأدوات والبرنامج.

5.1 أسئلة الدراسة: تسعى الدراسة الحالية للاجابة عن السؤال الرئيس:

ما فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات؟

6.1 محددات الدراسة

المحدد البشري: الطالبات الملتحقات بغرفة المصادر (الصف الثالث الأساسي)

المحدد الزماني: الفصل الثاني (الفترة الدراسية الثالثة والرابعة) للعام الدراسي (2023/2022)

المحدد المكاني: مدرسة بيسان الأساسية للبنات

7.1 مصطلحات الدراسة

برنامج التفكير الرياضي: برنامج (On Cloud Nine) للرياضيات (Mathematical Computation and Reasoning): وهو برنامج تصور ذهني وتعبيري للرياضيات، وقد تم تطويره من قبل " Kimbery Tuley & Nanci Bell". يحفز هذا البرنامج القدرة على التصور الذهني وعلى التعبير عن المفاهيم الأساسية في العمليات الرياضية، بحيث تكون التصورات المفهومة والعددية مدمجة مع اللغة وتطبق على الحساب الرياضي وحل المشاكل مع التأكيد على الإستنتاج الرياضي والحساب الرياضي. (يحيى، 2015)

برنامج التفكي الرياضي (إجرائياً) : هو عبارة عن الطريقة التي سيتم استخدامها في تدريس الطالبات وتتكون من مجموعة من المهارات والأنشطة المنظمة التي سوف يتم بها تدريب الطالبات الملتحقات بغرفة المصادر من مستوى الصف الثالث والبالغ عددهم 4 طالبات لمعالجة الصعوبات الحسابية لديهم.

الصعوبات الحسابية: "هي اضطراب في إجراءات العمليات الحسابية وتتحدد في تعلم المفاهيم الرياضية الحسابية، قد تظهر هذه الصعوبات من خلال عدة فئات منها صعوبات الحساب اللفظية، صعوبات الحساب اللغوية، صعوبات الحساب الكتابية، صعوبات الحساب الحياتية، صعوبات الحساب المجردة". (سهيل، 2012) منقول بتصرف

الصعوبات الحسابية (إجرائياً): هي مشكلات في المهارات الحسابية لدى الطالبات الملتحقات بغرفة المصادر، تتضمن صعوبة في إجراء العمليات الحسابية الأربعة وهي: (الطرح، الضرب، القسمة).

غرفة المصادر: هي عبارة عن غرفة صفية ملحقة بالمدرسة العادية، مجهزة بالأثاث والوسائل والألعاب التربوية، وتداوم بها معلم/ة التربية الخاصة، ويداوم الطلبة في غرفة المصادر دوام جزئي في مادتي اللغة العربية والرياضيات، أما باقي الحصص فتكون في الصف العادي، ويقوم معلم/ة التربية الخاصة بتقييم الطلبة وبناء خطط تربوية فردية لكل طالب

تتناسب مع احتياجاته وقدراته، ويأتي الطلبة لغرفة المصادر بشكل فردي أو مجموعات خاصة. (دليل معلم التربية الخاصة في فلسطين، 2014)

غرفة المصادر (إجرائياً): هي الغرفة الصفية التي تضم الطالبات الملتحقات بغرفة المصادر واللواتي تم تشخصيهم باستخدام الحقيبة التقييمية لمهارات الرياضيات، وتم إعداد الخطط التربوية والتعليمية لهم ضمن قدراتهم واحتياجاتهم، وسوف يتم تدريسهم باستخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي).

1.1.2 التطور التاريخي لميدان صعوبات التعلم:

ظهر اصطلاح صعوبات التعلم Learning Disability في ابريل من عام 1963 بفضل البروفسور صامويل كيريك، الذي أطلق هذا الإصطلاح لأول مرة في مؤتمر شيكاغو. وقد تطور الميدان بصورة مذهلة منذ ذلك التاريخ، حيث شهد زيادة في عدد الطلبة ذوي صعوبات التعلم، وزيادة في برامج إعداد المعلمين المختصين بصعوبات التعلم، وتوسعت الخدمات المقدمة لهؤلاء الطلبة، حيث بدأت الخدمات على مستوى المدراس الإبتدائية ثم اتسعت لتشمل المدارس الثانوية والخدمات المقدمة للراشدين من ذوي صعوبات التعلم. (الخطيب وآخرون، 2011). كما شهد مجال صعوبات التعلم تطوراً هاماً خلال النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين)، وكانت أكثر التطورات أهمية هي تعاظم وتزايد الوعي لدى الأجيال المتعاقبة من أفراد المجتمعات بحق الجميع في الحصول على فرص تعليمية متكافئة. وقد شكلت تلك التوجيهات دعماً متزايداً للفكر النظري والبحثي لمجال صعوبات التعلم. (القمش والمعايطة، 2007) وفي الوقت الراهن يركز أدب صعوبات التعلم على تقصي تأثير تعليم الطلبة الاستراتيجيات لتحسين أدائهم الأكاديمي وهو اتجاه منبثق عن النظرية المعرفية بالإضافة إلى الأساليب السلوكية التي أثبتت فعاليتها في معالجة الصعوبات التعليمية والتي يمثلها أسلوب التدريس المباشر. (الخطيب وآخرون، 2011)

2.1.2 تصنيف صعوبات التعلم: ويصنف بطرس (2014) صعوبات التعلم إلى نوعين:

1. **صعوبات التعلم النمائية:** هي الصعوبات التي تتعلق بالوظائف الدماغية، وبالعمليات العقلية والمعرفية التي يحتاجها الطفل في تحصيله الأكاديمي. وتقسم إلى نوعين هما: صعوبات أولية تتمثل بالإنتباه، والإدراك والذاكرة. وصعوبات ثانوية تتمثل بالتفكير، والكلام، والفهم واللغة الشفوية.
2. **صعوبات التعلم الأكاديمية:** وهي صعوبات القراءة والكتابة والحساب، وتنتج عن الصعوبات النمائية.

3.1.2 نسب انتشار صعوبات التعلم

يشير سهيل (2012) إلى اختلاف التقديرات حول أعداد ونسبة انتشار صعوبات التعلم اختلافاً كبيراً، وتتراوح تلك التقديرات ما بين 1%-30%، ويعود السبب في ذلك عدم وضوح التعريفات من جهة، وعدم توافر اختبارات متفق عليها من جهة أخرى. ويضيف الخطيب وآخرون (2011) أن السبب في ذلك يعود إلى اختلاف المعايير المستخدمة في تحديد أهلية الطلبة لتلقي الخدمات التربوية الخاصة تحت مظلة صعوبات التعلم، فكلما كانت المعايير متشددة أكثر كلما قلل ذلك من نسب الانتشار والعكس صحيح.

4.1.2 أسباب صعوبات التعلم: يصنف الخطيب والحديدي (2014) الأسباب إلى أربع فئات عامة، وهي:

1. **الأسباب الجينية:** فالدراسات العلمية التي أجريت حول التوائم المتطابقة والأقارب من الدرجة الأولى تقدم بعض الأدلة على أن العوامل الجينية تلعب دوراً سببياً في الصعوبات التعلمية.
2. **الأسباب البيولوجية:** يفترض الباحثون أن التلف الدماغي البسيط يشكل احد الأسباب الأساسية المحتملة لصعوبات التعلم.
3. **الأسباب البيوكيماوية:** تنتج صعوبات التعلم عن ردود فعل تحسسية لبعض المواد الغذائية أو أنها تنتج عن خلل في وظائف الناقلات العصبية أو في سرعة السيالات العصبية.

4. **الأسباب البيئية:** يؤكد بعض الباحثين أن الصعوبات التعلمية ترتبط بعوامل خطر بيئية، مثل: الإشعاع والتدخين والكحول والعقاقير.

5.1.2 الخصائص النفسية والسلوكية للأفراد ذوي صعوبات التعلم: يصنف الخطيب وآخرون (2011) الخصائص العامة للأفراد ذوي صعوبات التعلم إلى:

1. **مشكلات التحصيل الأكاديمي:** تتمثل بصعوبات القراءة والكتابة والحساب. مشكلات الحساب تتمثل بصعوبات في إجراء العمليات الحسابية (الجمع، الطرح، الضرب، القسمة)، حل المسائل الحسابية اللفظية.
2. **مشكلات في الإدراك الحسي والإدراك الحركي والتآزر:** وتتمثل بمشكلات بالإدراك البصري والإدراك السمعي، بالإضافة إلى مشكلات في استخدام العضلات الدقيقة والعضلات الكبيرة.
3. **اضطرابات الإنتباه والنشاط الزائد:** يظهر الطلبة مشاكل تتمثل بتشتت الانتباه، والقهرية، والنشاط الزائد، ويتصف هؤلاء الطلبة بعدم المحافظة على انتباههم لفترة طويلة أثناء تأدية المهام المختلفة.
4. **المشكلات المعرفية وما وراء المعرفية والذاكرة:** تتمثل بمشكلات الذاكرة قصيرة المدى ومشكلات الذاكرة العاملة.
5. **المشكلات الاجتماعية والإنفعالية:** تتمثل برفض الأقران، وتدني مفهوم الذات لديهم، ضعف الإدراك الاجتماعي لديهم، ولا يدركون متى يكون سلوكهم مزعجاً للآخرين.
6. **مشكلات الدافعية:** يعتقدون بأن الظروف الخارجية هي التي تسيطر على حياتهم كالقدر والحظ، وقد يظهر هؤلاء الطلبة ما يعرف بالعجز المتعلم وهو الميل إلى الإستسلام وتوقع الأسوأ.

6.1.2 البرامج التربوية للطلبة ذوي صعوبات التعلم: تذكر يحيى (2015) بعضاً منها:

برنامج التفكير الرياضي (On Cloud Nine) للرياضيات (Mathematical Computation and Reasoning): وهو برنامج تصور ذهني وتعبيري للرياضيات، وقد تم تطويره من قبل " Kimbery Tuley & Nanci Bell" يحفز هذا البرنامج القدرة على التصور الذهني وعلى التعبير عن المفاهيم الأساسية في العمليات الرياضية، بحيث تكون التصورات المفهومة والعددية مدمجة مع اللغة وتطبق على الحساب الر وحل المشاكل مع التأكيد على الإستنتاج الرياضي والحساب الرياضي. يعتمد هذا البرنامج على النظرية التي تشير إلى أن الرياضيات هي تفكير (ترميز ثنائي) بالأعداد، يعتمد على التصور الذهني واللغة، كما أن القراءة والتهجئة هي تفكير بالحروف يعتمد على التصور الذهني واللغة، وكلتا العمليتين تتطلب دمج اللغة مع التصور الذهني للمساعدة في العمليات الأساسية والتطبيقية.

ويتطلب الترميز الثنائي في الرياضيات، مظهرين أو جانبين هما: **التصور الرمزي العددي (الأجزاء/ التفاصيل)** : هو أحد العلميات المعرفية الأساسية الضرورية لفهم الرياضيات، مثلاً: عندما نرى العدد 3 فإننا نعرف أن يمثل مفهوم 3 لشيء ما (3 قروش، 3 تفاحات، 3 نقاط ...). **تصور المفهوم (الكل/ الجشتالت)** : الفهم وحل المشكلة والعلميات الحسابية في الرياضيات القدرة على القيام بالعملية الجشتالتية الكلية، حيث تتطلب المهارة الرياضية القدرة على رؤية الصورة الكبيرة الجشتالتية وبالتالي فهم العملية التي تمثل الإحساس بالمنطق الرياضي، وفي حين يسبب الضعف في التصور الذهني مشاكل في الإستنتاج والرياضيات، فإن القوة في التصور الذهني تكون هي الأساس للرياضيات.

يتكون البرنامج من ثلاث خطوات رئيسية لتطوير الإستنتاج الرياضي والعلميات الحسابية: عمليات لإختبار حقائق الرياضيات، التصور الذهني واللغة لتجريد الحقائق في النظام الحسي، العمليات الحسابية لتطبيق الرياضيات على حل المشاكل. في هذا البرنامج يطلب من الأفراد عندما تصبح لديهم معرفة بالعمليات المجردة ويوجهون لنقل خبرتهم بشكل مقصود إلى صورة ذهنية أو رمزية. إذ يتصورون المجردة واللغة ذات الصلة في مخيلتهم وبذلك يطبقون التصور الذهني

المدمج مع اللغة على الحساب، ويطورون عملية حسية معرفية لفهم واستخدام المنطق في الحساب العقلي والمكتوب. ويعلم البرنامج المفاهيم الرياضية التالية: خط الأعداد، المسائل اللفظية، الحمل والإستلاف، حقائق الجمع والطرح، القيمة المكانية والكسور العشرية والعادية، الضرب والقسمة.

2.2 التعقيب على الدراسات السابقة المتعلقة ببرنامج التفكير المنطقي (الحسي المعرفي):

اتفقت الدراسة الحالية من حيث هدفها مع دراسة أجوستيني وآخرون (2022) التي هدفت إلى معرفة الأداء الرِّياضي المكون من سلسلة من المهارات العدديّة والرياضيّة (الفطريّة منها والمشتقّة من التَّدريب الرسمي كذلك) بالإضافة إلى بعض القدرات المعرفيّة العامة، والتي في حالة عدم كفايتها، يمكن أن تؤثر تأثيرًا متتاليًا في تعلُّم الرِّياضيات، كانت هذه المهارات آنفة الذِّكر هي محور المراجعة المنهجية الحالية، أُجريت عملية المراجعة وفقًا لبيان PRISMA، ودراسة زاكاروبولوس وآخرون (2022) التي هدفت إلى أن التعليم الرسمي له تأثير طويل الأمد على حياة الفرد ويتمثل ذلك في معالجة المهارات الضعيفة في الرياضيات، ودراسة جونسون وآخرون (2022) التي هدفت إلى تعزيز الإستيعاب المفاهيمي ومهارت حل المشكلات في تأثيرات الدافع المعرفي الاخلي على الإنخراط في المهام الرياضية المعرفية الصعبة. وكما في دراسة بصل (2020) التي هدفت إلى تنمية مهارات الكتابة الهجائية وعادات العقل لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية من خلال برنامج مقترح قائم على التعلم المستند إلى الدماغ، و دراسة المغاصبة (2020) التي هدفت إلى الكشف عن فاعلية برنامج تعليمي قائم على استراتجية الحواس المتعددة في معالجة صعوبات تعلم الرياضيات لدى طلبة غرف المصادر في لواء الأغوار الجنوبية من خلال تطبيق برنامج الرياضيات اللمسي (Touch Math). و دراسة بن عتيبة (2020) التي هدفت لمعرفة فاعلية برنامج تدريبي لتنمية الذكاء المنطقي الرياضي لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم بالمرحلة الإبتدائية، كما وهدفت دراسة الهمص (2019) إلى الكشف عن فاعلية برنامج تعليمي قائم على المشاريع (PBL) لتنمية مهارات التفكير الرياضي لدى طالبات الصف التاسع الأساسي بغزة. وهدفت دراسة نعمان (2019) إلى تنمية التفكير المنطقي لدى أطفال ذوي صعوبات التعلم من خلال برنامج قائم على أدوات مينتيسوري، كما وهدفت دراسة الحساوي (2018) إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج قائم على استراتيجية الحواس المتعددة في علاج صعوبات تعلم الحساب لدى تلميذات الصف الثاني الإبتدائي، وهدفت دراسة الضويحي وأبو زيد (2018) إلى التعرف على فاعلية برنامج تدريبي قائم على بعض استراتيجيات التصور العقلي في علاج صعوبات التذكر لدى التلميذات ذوات صعوبات التعلم بمدينة الرياض. وكما في دراسة أبو عطايا و أبو حمادة (2018) التي هدفت إلى التعرف على فاعلية برنامج مقترح قائم على التدريس لجانبي الدماغ لتنمية التحصيل والإتجاهات نحو الرياضيات لدى طلاب الصف الثامن، ودراسة جودة (2018) التي هدفت إلى بحث فاعلية استخدام الواقع المعزز في تنمية مهارات حل المشكلات الحسابية والذكاء الإنفعالي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية ذوي صعوبات تعلم الرياضيات. وهدفت دراسة صومان (2017) إلى التعرف على فاعلية برنامج قائم على الأنشطة المتكاملة في إكساب المفاهيم التوبولوجية لطفل ما قبل المدرسة في الأردن، كما وهدفت دراسة أمين (2016) إلى التعرف إلى فاعلية برنامج أنشطة تعليمية لتنمية بعض مهارات التفكير لدى ذوي صعوبات التعلم النمائية في رياض الأطفال، ودراسة صبح (2014) التي هدفت إلى التعرف على أثر توظيف أنماط التفكير الرياضي على تحصيل واتجاهات طلبة الصف الثامن الأساسي في الرياضيات في المدارس الحكومية في محافظة نابلس، كما وهدفت دراسة ماناما وآخرون (2012) إلى البحث في العلاقات بين عدد من القدرات المعرفية وثلاثة مجالات لمهارات الرياضيات (المعرفة والتطبيق وحل المشكلات) في وقت واحد وفي إطار متعدد المتغيرات.

كما **واتفقت الدراسة الحالية باستخدامها المنهج التجريبي** مع دراسة صابر (2021)، ودراسة المغاصبة (2020)، ودراسة نعمان (2019). في حين **اتفقت الدراسة الحالية من حيث التصميم المتبع وهو (تصميم المجموعة التجريبية الواحدة)** كما في دراسة صابر (2021)، ودراسة المغاصبة (2020)، ودراسة بصل (2020)، ودراسة أمين (2016).

اتفقت الدراسة الحالية من حيث مجتمع الدراسة مع دراسة المغاصبة (2020)، ودراسة بن عتيبة (2020)، ونعمان (2019)، ودراسة الحساوي (2018)، ودراسة جودة (2013).

يلاحظ اعتماد بعض الدراسات على العينات الصغيرة وهو ما يتفق مع عينة الدراسة الحالية كما في دراسة نعمان (2019) حيث بلغت عينة الدراسة 10 أطفال من ذوي صعوبات التعلم، ودراسة أمين (2016) تكونت عينة الدراسة من (10) أطفال، ودراسة صابر (2021) حيث تكونت عينة الدراسة من 10 أطفال (6 بنين، و4 بنات) من ذوي صعوبات التعلم النمائية الأولية.

تنوعت أدوات الدراسة المستخدمة وذلك تبعا للمتغيرات التي تناولتها كل دراسة، حيث اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة صابر (2021) حيث أعدت الباحثة اختبار صعوبات التعلم النمائية، ودراسة المغاصبة (2020) قام الباحث بإعداد اختبار الرياضيات لقياس مهارات الجمع والطرح، ودراسة بن عتيبة (2020) حيث استخدمت الباحثة اختبار تحصيلي في الرياضيات. ودراسة الهمص (2019) استخدمت الباحثة اختبار مهارات التفكير الرياضي، ودراسة نعمان (2019) استخدمت الباحثة مقياس التفكير المنطقي الرياضي، ودراسة أبو عطايا وأبو حمادة (2018) أعد الباحثان اختبار تحصيلي، ودراسة الحساوي (2018) أعدت الباحثة اختبار تحصيلي قبلي وبعدي، ودراسة جودة (2018) أعدت الباحثة قائمة بمهارات حل المشكلات الحسابية اشتملت على خمس مهارات (تحديد المعلومات الضرورية في المشكلة، تحديد المطلوب، تحديد العمليات الحسابية والرياضية المناسبة، إجراء العمليات الحسابية المطلوبة بطرقة صحيحة، إيجاد الناتج)، ودراسة أمين (2016) استخدمت الباحثة بطارية الكشف عن ذوي صعوبات التعلم النمائية (إعداد سهير كامل وبطرس حافظ،2011)، ودراسة صبح (2014) استخدمت الباحثة الإختبار القبلي الوارد في دراسة (هزيم،2011).

اتفقت الدراسة الحالية من حيث النتائج مع دراسة جونسون وآخرون (2022) ودراسة بوردافود وآخرون (2020)، ودراسة بن عتيبة (2020)، ودراسة الهمص (2019)، ودراسة نعمان (2019)، ودراسة الضويحي وأبو زيد (2018)، دراسة أبو عطايا و أبو حمادة (2018)، ودراسة الحساوي (2018)، ودراسة جودة (2018)، ودراسة زانغ وفان وآخرون (2017)، دراسة صبح (2014)، ودراسة ماناما وآخرون (2012).

1.3 منهج الدراسة: اعتمدت الباحثة المنهج شبه التجريبي (تصميم المجموعة الواحدة) نظراً لملائمته لأغراض هذه الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة: تكون من جميع الطالبات الملتحقات بغرفة مصادر مدرسة بيسان الأساسية للبنات البالغ عددهم 22 طالبة.

3.3 عينة الدراسة: تكونت من (4) طالبات ملتحقات بغرفة المصادر من مستوى الصف الثالث، واللواتي تم تشخيصهم باستخدام الحقيبة التقييمية لمهارات الرياضيات بصعوبات تعلم في الحساب، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية.

ويشير الجدول رقم (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة

جدول(1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة وخصائصهم الديمغرافية

الطالبة	العمر	المدرسة
ق	8	مدرسة بيسان الأساسية للبنات
ب	8	مدرسة بيسان الأساسية للبنات
س	8	مدرسة بيسان الأساسية للبنات
ل	8	مدرسة بيسان الأساسية للبنات

4.3 متغيرات الدراسة:

1.4.3 المتغير المستقل: طريقة التدريس (برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي)).

2.4.3 المتغير التابع: معالجة الصعوبات الحسابية.

5.3 أدوات الدراسة:

الأدوات التي استخدمتها الباحثة وفق نماذج معدة من قبل وزارة التربية والتعليم دولة فلسطين:

نموذج تفريغ الحقيبة التشخيصية، الخطط التربوية الفردية، الخطة التعليمية الفردية، نموذج تكوين المجموعات، نموذج تحضير الدروس اليومي، سلم المتابعة اليومي.

الأدوات التي أعدتها الباحثة:

1.الاختبار القبلي: لقياس مهارات الحساب لدى طالبات عينة الدراسة، وتكون الإختبار من (10) أسئلة لقياس (10) مهارات، وهي: (طرح ضمن 9999 باستلاف عمودياً، طرح ضمن 9999 باستلاف أفقياً، تمييز مفهوم الضرب، ضرب منزلة مع منزلة ضمن (5)، ضرب منزلة مع منزلة ضمن (9)، الضرب ضمن العشرات، الضرب ضمن المئات، تمييز مفهوم القسمة، قسمة عدد على عدد بدون باق، قسمة عددين على عدد بدون باقٍ). وذلك لهدف تحديد جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف للإفادة منها في إعداد الخطط التربوية والتعليمية الفردية.

2.الاختبار البعدي: لقياس مهارات الحساب لدى طالبات عينة الدراسة التي تحققت خلال الفترة الدراسية الثالثة، وتكون الإختبار من (4) أسئلة لقياس (4) مهارات، وهي: (طرح ضمن 9999 باستلاف عمودياً، تمييز مفهوم الضرب، ضرب منزلة مع منزلة ضمن (5)، ضرب منزلة مع منزلة ضمن (9)).

3.الإختبار البعدي: لقياس مهارات الحساب التي تحققت خلال الفترة الدراسية الرابعة لدى عينة الدراسة، وتكون الإختبار من (4) أسئلة لقياس (4) مهارات، وهي: (الضرب ضمن العشرات، الضرب ضمن المئات، تمييز مفهوم القسمة، قسمة عددين على عدد بدون باقٍ))

4. **الإختبار التتبعي:** لقياس مهارات الحساب التي تتحققت بعد المعالجة التتبعية لطالبات عينة الدراسة اللواتي حصلن على متوسطات حسابية متوسطة في نتائج الإختبار البعدي نهاية الفترة الثالثة ونتائج الإختبار البعدي نهاية الفترة الرابعة.

6.3 صدق الأداة: قامت الباحثة بالتأكد من صدق الأدوات من خلال عرضهم على محكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص من تخصص التربية الخاصة والمناهج والأساليب. وتم الأخذ بآراء المحكمين في مدى ملائمة أسئلة الإختبار لطبيعة المهارات التي تم قياسها، ومدى انسجام صياغة الأسئلة لعينة البحث. **مرفق ملحق رقم (1)**

7.3 ثبات الأداة: تم حساب معامل ثبات الأداة باستخدام معاملات الثبات كرونباخ ألفا، وبلغت قيمته (0.912) وتكونت العينة الإستطلاعية من (4) طالبات من خارج عينة الدراسة ولديهم صعوبات تعلم في مجال الحساب.

8.3 المادة التعليمية: استخدمت الباحثة برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) وذلك بهدف معالجة صعوبات الحساب، وتكون البرنامج من (12) حصة تعليمية بواقع حصتين أسبوعياً لمدة شهرين في الفترة الدراسية الثالثة الواقعة ما بين (2023/1/29-2023/3/26). والفترة الدراسية الرابعة استمرت لمدة شهر ونصف بمعدل (5) حصص من تاريخ (2023/4/9-2023/5/22)

مكونات البرنامج: قامت الباحثة بإعداد خطة للتطبيق العملي للبرنامج تشتمل على :

1- تحديد الأهداف التربوية العامة لمهارات الرياضيات: قامت الباحثة بإشتقاقها من نقاط الضعف التي ظهرت بعد تطبيق الإختبار القبلي على طالبات عينة الدراسة، كما وتم اشتقاقها من الحاجات التدريبية اللازمة للطالبة، ويتم تنفيذها خلال فصل. حيث تمت صياغتها وفق الأهداف السلوكية **(أن +الفعل السلوكي+ الطالب/ة+ المهمة+ ظرف مكان وزمان+ معيار للنجاح+ شرط)**. وتتمثل الأهداف التربوية العامة بما يلي: (أن تطور الطالبة مهاراتها

في مجال الرياضيات المتعلقة في (طرح الأعداد ضمن 9999 باستلاف عمودياً وأفقياً باستلاف، تمييز مفهوم الضرب، ضرب الأعداد ضمن منزلة مع منزلة ضمن (5)، ضرب الأعداد ضمن منزلة مع منزلة ضمن (9)، الضرب ضمن العشرات، الضرب ضمن المئات، تمييز مفهوم القسمة، قسمة عدد على عدد بدون باق، قسمة عددين على عدد بدون باقٍ بنسبة نجاح 90% خلال الفترة الدراسية الثالثة والرابعة للفصل الدراسي الثاني (2023/2022).

1. **تحديد الأهداف التعليمية الخاصة:** قامت الباحثة بإعداد وصياغة الأهداف التعليمية الفردية وفق ما يتناسب مع احتياجات الطالبة وتم صياغتها وفق أسلوب تحليل المهمة، وتتمثل بما يلي: (أن تطرح الطالبة الأعداد ضمن (9999) باستلاف عمودياً خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تطرح الطالبة الأعداد ضمن (9999) باستلاف أفقياً خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تميز الطالبة مفهوم الضرب (الجمع المتكرر) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تجد الطالبة ناتج الضرب ضمن منزلة مع منزلة أخرى ضمن (5) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تجد الطالبة ناتج الضرب لعدد من منزلة مع عدد من منزلة أخرى ضمن (9) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تجد الطالبة ناتج الضرب (ضمن العشرات) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تجد الطالبة ناتج الضرب (ضمن المئات) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تميز الطالبة مفهوم القسمة (توزيع) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تجد الطالبة ناتج القسمة لعدد من منزلة على عدد من منزلة بدون باقٍ خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%، أن تجد الطالبة ناتج القسمة لعدد من منزلتين على عدد من منزلة بدون باقٍ خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%).
2. **تحديد الوسائل والأدوات المستخدمة في التدريس:** من الوسائل التعليمية المستخدمة في البرنامج بشكل دائم وفي كل حصة تعليمية وجميعها من إعداد الباحثة: وسيلة الحضور والغياب، وسيلة القوانين الصفية، وسيلة مفاهيم الزمان والمكان (أيام الأسبوع، التاريخ، الفصول الأربعة، حالة الطقس). ولوحة التعزيز، بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التفاعلية جميعها من إنتاج الباحثة.

الأدوات المستخدمة: الخرز، لوح السدادات، لوح المغناطيس، أقلام، بطاقات، أقماع، أطواق، أرقام بارزة (فلين)، اللوح التفاعلي، صياد السمك، كرات، أكواب، عيدان، حبل، ملاقط، سلة البيض.

3. **تحديد الأساليب المعتمدة في تنفيذ التدريس:** برنامج التفكير الرياضي، اللعب التعليمي، التكرار.
4. **التعزيز:** مادي، معنوي، لفظي.
5. **مدة تنفيذ الحصة:** المدة الزمنية 40 دقيقة
6. **تحديد أساليب التقويم المناسبة:** الكتاب التعليمي أو ورقة العمل.

9.3 تصميم الدراسة:

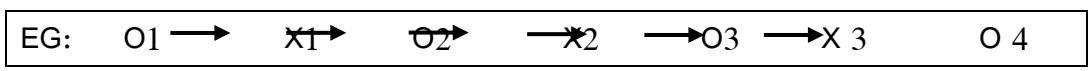

(EG) المجموعة التجريبية الواحدة

(O1) القياس القبلي: تطبيق الإختبار القبلي لتحديد جوانب القوة والضعف.

(X1) المعالجة التجريبية: باستخدام برنامج التفكير الرياضي.

(O2) القياس البعدي: تطبيق الإختبار البعدي لقياس المهارات التي تحققت خلال الفترة الدراسية الثالثة.

(X2) المعالجة التجريبية: إستكمال الخطط التربوية باستخدام برنامج التفكير الرياضي.

(O3) القياس البعدي: تطبيق الإختبار البعدي لقياس المهارات التي تحققت خلال الفترة الدراسية الرابعة.

(X3) المعالجة التتبعية: باستخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) للطابات اللواتي لم يتحسنَ خلال الفترة الدراسية الثالثة والرابعة.

(O4) القياس التتبعي: تطبيق الإختبار التتبعي لقياس المهارات التي تحققت بعد تطبيق المعالجة التتبعية.

10.3 إجراءات الدراسة

1. تحديد المنهج المتبع بالدراسة وهو المنهج شبه التجريبي ذو تصميم المجموعة الواحدة.
2. قامت الباحثة بإرسال نموذج موافقة خطية لأولياء الأمور وإعلامهم بنية الباحثة بتنفيذ بحث علمي وإعلامهم بتصوير الطالبة، تم تجميع أربعة موافق.
3. قامت الباحثة بتطبيق القياس القبلي لتحديد جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف للإفادة منها في بناء الخطط التربوية والتعليمية الفردية، تم رصد جوانب الضعف ضمن نماذج تفريع الحقيبة التقييمية تمهيداً لإعداد الخطط التربوية والتعليمية لطالبات عينة الدراسة.
4. قامت الباحثة باستخدام نموذج تكوين المجموعات وتم فيه تقسيم طالبات غرفة المصادر إلى مجموعات متجانسة من حيث الخصائص والقدرات. تحديد عينة الدراسة وهم (مجموعة 4) أي مجموعة مكونة من 4 طالبات مع مراعاة التجانس بالخصائص والقدرات والصعوبات التي يظهرونها ضمن مستوى (الطرح، الضرب، القسمة).
5. قامت الباحثة بإعداد برنامج الحصص الأسبوعي بواقع (25) حصة تعليمية يتم تحقيقها خلال أسبوع، وتخصيص حصتين في الأسبوع لعينة الدراسة، والتوصل لإتفاق مع أعضاء هيئة التدريس يسمح بخروج طالبات عينة الدراسة من بعض الحصص.
6. بدء تنفيذ المعالجة باستخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) للفترة الدراسية الثالثة، خلال شهرين بمعدل (12) حصة تعليمية. قامت الباحثة بتحضير كل حصة باستخدام نموذج تحضير الدروس اليومي الخاص بغرف المصادر، ويتضمن الهدف العام وخطوات ومجريات سير الحصة في غرفة المصادر، بالإضافة للوسائل المستخدمة والأساليب المتبعة وأدوات التقويم المناسبة. رصد الأهداف التعليمية الفردية باستخدام نموذج المتابعة اليومي للحصص (السلم الأدائي) وتحديد درجة اتقان الهدف بالإشارات (اتقان كلي، اتقان جزئي، لم تتقن).
7. إعداد اختبار بعدي لقياس المهارات التي تم تحقيقها خلال الفترة الدراسية الثالثة وتطبيقه على عينة الدراسة.
8. الإستمرار في تنفيذ الخطط التربوية والتعليمية الفردية خلال الفترة الدراسية الرابعة بواقع شهر ونصف بمعدل حصتين بالأسبوع وبواقع (5) حصص تعليمية.
9. إعداد اختبار بعدي لقياس المهارات التي تم تحقيقها خلال الفترة الدراسية الرابعة.
10. رصد مستوى التقدم والتحسن لدى الطالبات، رصد الأهداف التي تحققت بدرجة متوسطة ضمن المعالجة الإجرائية، وتطبيق القياس التتبعي لدى الطالبات لمدة أسبوع للفترة مابين (2023/5/23-2023/5/31م) بمعدل (6) حصص تعليمية.

10.3 **المعالجات الإحصائية:** تمت معالجة بيانات الدراسة عن طريق حساب المتوسطات الحسابية.

1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي للدراسة:

السؤال الرئيسي: ما فاعلية برنامج التفكير المنطقي الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات ؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي، تم تحديد جوانب القوة والضعف بناءاً على القياس القبلي لمهارات الحساب، **والجدول (1.4) يوضح ذلك:**

جدول (1.4): جوانب القوة والضعف في القياس القبلي لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر

الرقم	المهارات	ق	ب	س	ل
1	طرح ضمن 9999 باستلاف عمودياً	X	X	✓	✓
2	طرح ضمن 9999 باستلاف أفقياً	✓	X	✓	✓
3	تمييز مفهوم الضرب (جمع متكرر)	X	X	X	X
4	ضرب منزلة مع منزلة ضمن (5)	X	X	X	X
5	ضرب منزلة مع منزلة ضمن (9)	X	X	X	X
6	الضرب ضمن العشرات	X	X	X	X
7	الضرب ضمن المئات	X	X	X	X
8	تمييز مفهوم القسمة (التوزيع)	X	X	X	X
9	قسمة منزلة على منزلة بدون باقٍ	X	X	X	X
10	قسمة منزلتين على منزلة بدون باقٍ	X	X	X	X

يلاحظ من الجدول (1.4) بأن الطالبة (ق) حصلت على 9 مهارات ضعف و1 نقطة قوة، أما الطالبة (ب) حصلت على 10 نقاط ضعف، والطالبة (س) حصلت على مهارتين قوة و8 مهارات ضعف، والطالبة (ل) حصلت على مهارتين إتقان جزئي و8 مهارات ضعف. وبناءاً على نقاط الضعف الواردة في القياس القبلي، قامت الباحثة بإعداد خطط تربوية وتعليمية فردية لطالبات عينة الدراسة، وتم إضافة الأهداف التعليمية لطالبات عينة الدراسة بشكل موحد وذلك تبعاً لقدراتهم واحتياجاتهم.

استمر تطبيق المعالجة وتنفيذ الخطط التربوية والتعليمية لمدة شهرين بواقع (12) حصة تعليمية من تاريخ (2023/1/29-2023/3/26م)، وبعد ذلك قامت الباحثة بتطبيق الإختبار البعدي لقياس المهارات الحسابية التي تحققت خلال الفترة الدراسية الثالثة وحساب المتوسطات الحسابية لدى طالبات عينة الدراسة، **والجدول (2.4) يوضح ذلك:**

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية للدرجات الفرعية للمهارات والدرجة الكلية للإختبار البعدي لعينة الدراسة ضمن مهارات الحساب

الرقم	الاهداف	ق	ب	س	
1	أن تطرح الطالبة الأعداد ضمن 9999 باستلاف عمودياً خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%90	%90	
2	أن تميز الطالبة مفهوم الضرب (الجمع المتكرر) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%90	%90	
3	أن تجد الطالبة ناتج الضرب لعدد من منزلة مع عدد من منزلة أخرى ضمن (5) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%68	%90	
4	أن تجد الطالبة ناتج الضرب لعدد من منزلة مع عدد من منزلة أخرى ضمن (9) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%75	%85	

	(الوسط الحسابي: المجموع الكلي للنسب المئوية/ عدد المهارات)	%90	%80.7	%88.7	2

يتضح من الجدول السابق (2.4) بأن طالبات عينة الدراسة قد حصلوا على نسب متفاوتة في الإختبار البعدي، فالطالبة (ق) حصلت على أعلى متوسط حسابي لجميع المهارات بنسبة (90%)، تليها الطالبة (س) بمتوسط حسابي (88.7%)، تليها الطالبة (ب) بمتوسط حسابي (80.7%)، تليها الطالبة (ل) بأقل متوسط حسابي (78.2%). وبمقارنة النتائج مابين القياس القبلي والقياس البعدي نلاحظ بأن مهارة الطرح ضمن 9999 باستلاف أفقياً تم التجاوز عنها وتخطيها من قبل طالبات عينة الدراسة، وتعزو الباحثة السبب في ذلك لفهم أساسيات الطرح ضمن 9999 أفقياً من خلال الطريقة المتبعة. اما بقية المهارات فيتضح بأن الطالبة (ق) قد تحسنت بشكل كبير حيث استطاعت الطالبة من التمكن من عملية الطرح والضرب بإتقان كلي وهذا يرجع لإهتمامها المتقدم بدراستها ولفهمها أساسيات حل المسألة. أما الطالبة (س) فقد تحسنت بشكل كبير في مهارات الطرح والضرب ضمن (5) وأصبحت قادرة على استخدام الجمع المتكرر في حل أي مسألة ضرب وزيادة ممارستها في حل المسائل مما ساعد في حفظها العديد من مسائل الضرب ضمن (5)، أما الطالبتان (ب،ل) فقد تحسنتا كلياً في مهارتي الطرح ضمن 9999 باستلاف عمودياً وتمييز مفهوم الضرب (الجمع المتكرر)، فيما تحسنتا جزئياً بمهارتي الضرب ضمن (5،9).

قامت الباحثة بإستكمال تنفيذ الخطط التعليمية الفردية وإستكمال تنفيذ المعالجة لبقية المهارت خلال الفترة الدراسية الرابعة بواقع شهر ونصف بمعدل (5) حصص تعليمية من تاريخ (2023/4/9-2023/5/22م)، وبعد انتهاء المعالجة قامت الباحثة بتطبيق الإختبار البعدي لقياس مهارات عينة الدراسة نهاية الفترة الدراسية الرابعة، وحساب المتوسطات الحسابية لنتائج الإختبار البعدي، **والجدول (3.4) يوضح ذلك:**

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية للدرجات الفرعية للمهارات والدرجة الكلية للإختبار البعدي لعينة الدراسة

الرقم	الاهداف	ق	ب	س	ل
1	أن تجد الطالبة ناتج الضرب ضمن العشرات خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%90	%90	%90
2	أن تجد الطالبة ناتج الضرب ضمن المئات خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%88	%90	%90
3	أن تميز الطالبة مفهوم القسمة (توزيع) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%90	%90	%90
4	أن تجد الطالبة ناتج القسمة لعدد من منزلتين على منزلة بدون باقٍ خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%90	%90	%90	%88
	(الوسط الحسابي: المجموع الكلي للنسب المئوية/ عدد المهارات)	%90	%89.5	%90	%89.5

يتضح من **الجدول السابق (3.4)** بأن طالبات عينة الدراسة قد حصلوا على نسب متفاوتة في الإختبار البعدي فالطالبتان (ق) و (س) حصلتا على أعلى متوسط حسابي وقدره (90%) في جميع المهارات، اما الطالبتان (ب) و (ل) حصلتا على متوسط حسابي عالٍ أيضاً لكنه أقل من سابقتهما (89.5%). وهذا يشير لزيادة انتباههم في الحصص مما انعكس على أدائهم الأكاديمي في الإختبار البعدي. وهذا يشير لفاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم المتلحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات بين القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي.

قامت الباحثة برصد مستوى التقدم والتحسن لدى الطالبات ورصد الأهداف التي حصلت فيها الطالبات على متوسط حسابي بدرجة متوسطة، وإعداد خطط تربوية، وتطبيق المعالجة التتبعية لمدة أسبوع من تاريخ (2023/5/23-

2023/5/31م) للطالباتان (ب) و (ل) اللتان لم تتحسنا في معظم المهارات خلال الفترة الدراسية الثالثة والرابعة، بمعدل (6) حصص تعليمية، وبعد ذلك تم تطبيق الإختبار التتبعي، **والجدول رقم (4,4) يوضح ذلك:**

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية للدرجات الفرعية للمهارات والدرجة الكلية للإختبار التتبعي للطالبتان (ب) و (ل) ضمن مهارات الحساب

الرقم	الاهداف	ب	ل
1	أن تجد الطالبة ناتج الضرب لعدد من منزلة على منزلة أخرى ضمن (5) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%88	%85
2	أن تجد الطالبة ناتج الضرب لعدد من منزلة على منزلة أخرى ضمن (9) خلال (3) حصص بنسبة نجاح 90%	%87	%82
	(الوسط الحسابي: المجموع الكلي للنسب المئوية/ عدد المهارات)	%87.5	%83.5

يوضح الجدول السابق بأن الطالبة (ب) حصلت على أعلى متوسط حسابي (87.5%) تليها الطالبة (ل) بأقل متوسط حسابي قدره (83.5). ويلاحظ من الجدول السابق بأن الطالبة (ب) حصلت على درجات عالية في المهارات التالية: (ضرب الأعداد ضمن (5) وضمن (9)). تعزو الباحثة تحسن الطالبة وتقدمها يرجع إلى زيادة اهتمام الطالبة بالدراسة وتكرار متابعتها في المنزل لتلك المهارات، والتزامها بحل مسائل الضرب ضمن طريقة الجمع المتكرر، كما ولوحظ حفظها لبعض جداول الضرب غيباً. أما الطالبة (ل) فقد تحسنت بشكل جيد في مهارة الضرب ضمن (5)، وتحسن متوسط ضمن مهارة الضرب ضمن (9). تعزو الباحثة السبب في ذلك يرجع لنقص تركيز الطالبة أثناء شرح الحصة، وبطء استرجاع ما يتم أخذه في الحصة مثل: بطء في استرجاع طريقة الحل فهي بحاجة للتذكير دوماً بطريقة الحل المتبعة، بالإضافة لفقدان اهتمامها بمتطلبات المصادر من واجبات وحل أوراق عمل تزامناً مع قلة المتابعة البيتة اللازمة.

وهذا يشير لفاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة الصعوبات الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات بين القياسين البعدي والتتبعي لصالح القياس التتبعي.

2.4 ملخص نتائج الدراسة:

1. فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة صعوبات التعلم الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات بين القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي.

2. فاعلية برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة صعوبات التعلم الحسابية لدى طالبات صعوبات التعلم الملتحقات بغرفة المصادر في مدرسة بيسان الأساسية للبنات بين القياسين البعدي والتتبعي لصالح القياس التتبعي.

كما وأشارات النتائج إلى: تحسن طالبات عينة الدراسة بعد تطبيق برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي). وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى التدرج في عرض الحصة من المحسوس إلى شبه المحسوس فالمجرد، والتنوع في استخدام المحسوسات وربط المحسوسات بالتفكير المنطقي، تحسن قدرة الطالبات في إجراء العلميات الحسابية: (الطرح، الضرب، القسمة)، كما وساهم البرنامج في رفع التحصيل الأكاديمي لدى الطالبات، زيادة ثقة الطالبة بنفسها، المشاركة في الصف العادي بدون خوف، زيادة دافعيتها للتعلم والإهتمام بمتابعة دروسها ببقية موادها الدراسية.

3.4 التوصيات

1.توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث فيما يتعلق باستخدام برنامج التفكير الرياضي (الحسي المعرفي) في معالجة صعوبات تعلم الحساب لمستويات أخرى غير مستوى الصف الثالث

2. إشراك الأسر في البرامج التربوية الموجهة للطلبة ذوي صعوبات التعلم ليتسنى لهم متابعة الطالبة في المنزل.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

أبو عطايا، أشرف، أبو حمادة، رمضان. (2018). فاعلية برنامج مقترح قائم على نظرية التعلم المستند إلى جانبي الدماغ لتنمية التحصيل في الرياضيات والإتجاه نحوها. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 27 (3)*، 275-297.

أمين، عبير. (2016). فاعلية برنامج أنشطة تعليمية لتنمية بعض مهارات التفكير لدى ذوي صعوبات التعلم النمائية في رياض الأطفال. *مجلة الطفولة والتربية، 25 (1)*، 17-94.

بصل، سلوى. (2020). فاعلية برنامج مقترح قائم على التعلم المستند إلى الدماغ في تنمية مهارات الكتابة الهجائية وعادات العقل لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية. *مجلة كلية التربية، 44 (4)*، 15-126.

بطرس، حافظ.(2014). ***تدريس الأطفال ذوي صعوبات التعلم***، (ط.3). دار المسيرة للنشر والتوزيع. الأردن.

بن عتيبة، صليحة. (2020). *فاعلية برنامج تدريبي مقترح لتنمية الذكاء الرياضي لدى التلاميذ ذوي صعوبات تعلم الرياضيات في المرحلة الإبتدائية* [رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج]. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية. الجزائر. https://dspace.univ-bba.dz/handle/123456789/2100

الحساوي، عبير.(2018). فاعلية برنامج تعليمي قائم على استراتيجية الحواس المتعددة في علاج بعض صعوبات الحساب لدى للتلميذات ذوات صعوبات التعلم. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل، 6 (23)*، 1-22

جودة، سامية. (2018). فاعلية استخدام الواقع المعزز في تنمية مهارات حل المشكلات الحسابية والذكاء الإنفعالي لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية ذوي صعوبات تعلم الرياضيات. *رابطة التربويين العرب، 95 (95)*، 23-52.

https://dx.doi.org/10.21608/saep.2018.32353

الخطيب، جمال والحديدي، منى والزريقات، ابراهيم والصمادي، جميل ويحيى، خولة والعمايرة، موسى والروسان، فاروق والناطور، ميادة والسرور، ناديا. (2011). *مقدمة في تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة*. (ط.4). دار الفكر للنشر والتوزيع. الأدرن.

الخطيب، جمال، الحديدي، منى. (2014). *مناهج وأساليب التدريس في التربية الخاصة*. دار الفكر للنشر والتوزيع. الأردن.

سهيل، تامر.(2012). *صعوبات التعلم بين النظرية والتطبيق*. عمادة البحث العلمي والدراسات العليا. جامعة القدس المفتوحة. رام الله، فلسطين.

صابر، ألاء. (2021). برنامج قائم على استراتيجية الحواس المتعددة لخفض صعوبات التعلم النمائية الأولية لدى أطفال الروضة. *مجلة التربية وثقافة الطفل*، 17(1)، 23-48.

صبح، وجيهة. (2014). *أثر توظيف أنماط التفكير الرياضي على تحصيل واتجاهات طلبة الصف الثامن الأساسي في الرياضيات في المدارس الحكومية في محافظة نابلس* [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية]. كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.

صومان، أحمد. (2017). فاعلية برنامج قائم على الأنشطة المتكاملة في إكساب المفاهيم التوبولوجية لطفل ما قبل المدرسة. *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية*، العدد (7)، 92-130.

الضويحي، هناء، أبو زيد، أحمد. (2018). فاعلية برنامج تدريسي قائم على بعض استراتيجيات التصور العقلي في علاج صعوبات التذكر لدى التلميذات وات صعوبات التعلم. *مجلة البحث في التربية، 19(16)*، 85-110

القمش، مصطفى، المعايطة، خليل. (2007). *سيكولوجية الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة مقدمة في التربية الخاصة*. (ط.1). دار المسيرة للنشر والتوزيع. الأردن.

المغاصبة، مؤيد.(2020). *فاعلية برنامج تعليمي قائم على استراتيجية الحواس المتعددة في معالجة صعوبات تعلم الرياضيات لدى طلبة غرف المصادر في لوار الأغوار الجنوبية* [رسالة ماجستير، جامعة مؤتة]. كلية الدراسات العليا، الأردن.

نعمان، رشا. (2019). *فاعلية برنامج قائم على أدوات مينتسوري لتنمية التفكير المنطقي لدى الأطفال ذوي صعوبات التعلم الأغوار الجنوبية* [رسالة ماجستير، جامعة القاهرة]. كلية التربية للطفولة المبكرة، مصر.

الهمص، ولاء. (2019). *فاعلية برنامج تعليمي قائم على المشاريع (PBL) لتنيمة مهارات التفكير الرياضي لدى طالبات الصف التاسع الأساسي بغزة*. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية]. كلية الدراسات العليا، غزة.

رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.

دليل معلم التربية الخاصة في فلسطين. (2014). وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

يحيى، خولة.(2015). *البرامج التربوية للأفراد ذوي الحاجات الخاصة*. (ط.6). دار المسيرة للنشر والتوزيع. الأردن.

المراجع الأجنبية:

Agostini, F, Zoccolotti, P, & Casagrande, M. (2022). Domain General cognitive skills in children with Mathematical Difficulties and Dyscalculia: Asystematic Review of the Literature. *Brain Sciences, 12 (239)*, 1-39.

Jonsson, B, Massegard, J, Lithner, J, & Wirebring, L. (2022). Creative Mathematical Reasoning: Does Need For Cognition Matter?. *Frontiers in Psychology, v(12)*, 1-10. https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fpsyg.2021.797807/full

Mannamaa, M, Kikas, E, Peet, K, & Palu, A. (2012). Cognitive Correlates of Math Skills in third grad students. *ResarchGate, 32(1)*, 21-44.

Zacharopoulos,G , Sella, F, & Kadosh, R. (2017) .The impact afalack of mathematical education on brain development in future attainment. *PNAS, 119(28).*

تطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة

د. ضياء أحمد الكرد

الملخص:
هدف البحث إلى تطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة ووضع رؤية مقترحة لتطوير تلك الكفايات ومدى انعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة , واستخدم الباحث المنهج الوصفي لدراسة الظروف والظواهر والعلاقات المرتبطة بمتغيرات البحث , و طبق البحث على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من درجتي الماجستير والدكتوراه في محافظات غزة (الجامعة الإسلامية - جامعة الأزهر - جامعة الأقصى) ، وأظهرت نتائج البحث أن واقع كفاءات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يرقى لمستوى عالٍ يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وكذلك اعتماد كفايات التدريس الحديثة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ينعكس ايجابياً على تعزيز التنمية المستدامة, وأوصى البحث بضرورة متابعة أداء عمل أعضاء هيئة التدريس من قبل مؤسسات التعليم العالي بما يحقق جودة في التعليم وتعزيز التنمية المستدامة.
كلمات مفتاحية : الكفايات – أعضاء هيئة التدريس - الجامعات – التنمية المستدامة .

Abstract:
The aim of the research is to develop the competencies of the performance of faculty members in universities and their implications for promoting sustainable development, and to develop a proposed vision for developing these competencies and the extent of their implications for promoting sustainable development. The researcher used the descriptive approach to study the conditions, phenomena, and relationships associated with the research variables. In the universities of master's and doctoral degrees in the governorates of Gaza (Islamic University - Al-Azhar University - Al-Aqsa University), and the results of the research showed that the reality of the performance competencies of faculty members in universities rises to a high level that contributes to the promotion of sustainable development, as well as the adoption of modern teaching competencies for faculty members in universities It reflects positively on the promotion of sustainable development, and the research recommended the need to follow up the performance of the work of faculty members by higher education institutions in order to achieve quality in education and promote sustainable development.
Keywords: competencies - faculty members - universities - sustainable development.

مقدمة :

يعتبر التعليم هو حجر الأساس , وهو محور التنمية وأن نجاح أي عملية تنموية يعتمد في الأساس على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تنهض بالفرد والمجتمع إلى مقام الدول المتقدمة.

لذا فتحقيق التنمية المستدامة من أبرز تحديات التعليم بوجه عام والتعليم العالي المتمثل بالجامعات العربية بوجه خاص لما تملكه من طاقات بحثية وإنتاجية تساهم في التنمية المستدامة وصولاً إلى مخرجات مفيدة تساهم في زيادة الانتاج.

ولهذا كان لزاماً على الجامعات الفلسطينية بأن يكون لديها دور رئيسي في تعزيز التنمية المستدامة لما تمتلكه من عوامل التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية في عصر التطور المعرفي والتكنولوجي , فالتنمية هي التي تزيد من المقدرة المعرفية , ومقدرة الابتكار , ومقدرة الاكتشاف والتميز.

ويرى أحمد محمد (2015) بأن هناك ارتباط قوي بين التربية والتعليم بأنواعها ومستوياتها المتعددة وبين التنمية بصورة عامة وبين التنمية المستدامة بصورة خاصة، فالتربية والتعليم يهدفان الي تطوير المجتمع وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبشرياً، حتي يكون الإنسان في هذا المجتمع قادر على التكيف مع بيئته والاسهام في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه، فمفهوم الاستثمار في التعليم يلعب دور مهم وحيوي في التنمية الشاملة، فمشاريع الاستثمار في التعليم والذي لا

يمكن أن ينجح إلا اذا توفرت لها البيئة الملائمة والمحفزة إلي زيادة التعليم كالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع ، وهناك علاقة تبادل منفعة بين المجتمع وبين المؤسسات التعليمية على أن تتضافر المؤسسات التعليمية في كافة مراحلها على تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات على نحو يصبح الفرد وسيلة وهدف التنمية في الوقت ذاته، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة مالم تصحبها تنمية للموارد البشرية والتي تتولي مهمتها عملية التربية والتعليم.

يعتبر عضو هيئة التدريس العنصر الحركي في معايير ضمان الجودة فهو بالتالي العنصر الذي يستطيع نقل وتنفيذ الأهداف والخطط المحددة إلى واقع عملي، ولكي يتسم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات بالجودة والإتقان لا بد له من التركيز والاهتمام باتجاه التطوير المستمر في مجالات البحث العلمي وطرائق أدائه للمنهج التدريسي وتطويره للمحتوى الذي يتضمنه هذا المنهج وبالتالي هذا الأمر سينعكس على مخرجات العملية التعليمية .

لهذا يعتبر تقويم كفايات عضو هيئة التدريس يساهم في تحديد الجوانب الايجابية والسلبية في أدائه، وبالتالي يساعد على تطوير الأداء التدريسي له، جودة البحث العلمي فيتجه نحو استخدام الوسائل التعليمية وطرائق التدريس الجيدة، وأساليب التقويم الموضوعية للطلاب والتفاعل معهم على اسس علمية سليمة تساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

حيث يمثل عضو هيئة التدريس أحد أهم العناصر التي تتظافر للارتقاء بالعملية التدريسية وصولاً الى التميز وجودة المخرجات، وخاصة في ظل التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم العالي في عصر العولمة، الذي يشهد ثورة معرفية وتكنولوجية هائلة، وتنوعاً في أساليب التدريس الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذلك أصبح لزاماً على مؤسسات التعليم العالي تهيئة كل الظروف لتحسين جودة أداء عضو هيئة التدريس من خلال عمليات التقويم والتحسين والتطوير التي تمارس بشكل مستمر، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة المؤسسة التعليمية ومخرجاتها (الفقهاء , 2012 , 78).

لهذا فإن عملية تقويم الكفايات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس تساعد مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مجموعة الاهداف منها الموائمة بين متطلبات مهنة التدريس ومؤهلات أعضائها وخصائصهم النفسية والمعرفية والاجتماعية , فضلاً إلى الكشف عن جوانب القوة والضعف في اداء أعضاء هيئة التدريس مما يمكن المؤسسة التعليمية من اتخاذ الاجراءات التي تكفل تطوير مستوى أدائه وتعزيزه ويكون هذا من خلال عملية التقويم (الشامي , 1994 , 112).

ويعتبر نمو عضو هيئة التدريس العلمي والأكاديمي المستمر من الأولويات التي ينبغي على إدارات مؤسسات التعليم الجامعي إيلائها أهمية كبيرة جداً. وللوصول بعضو هيئة التدريس في الجامعات من القيام بدوره بشكل فعال لابد من امتلاكه لمجموعة من الكفايات التدريسية والمتمثلة أساسا في الكفايات الآتية: التخطيط ، والتنفيذ ، استخدام الوسائل التعليمية ، التقويم وغيرها والتي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة .

مشكلة البحث :

يعتبر عضو هيئة التدريس العنصر الحركي في معايير ضمان الجودة فهو بالتالي العنصر الذي يستطيع نقل وتنفيذ الأهداف والخطط المحددة إلى واقع عملي، ولكي يتسم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات بالجودة والإتقان لا بد له من التركيز والاهتمام باتجاه التطوير المستمر في مجالات البحث العلمي وطرائق أدائه للمنهج التدريسي وتطويره للمحتوى الذي يتضمنه هذا المنهج وبالتالي هذا الأمر سينعكس على مخرجات العملية التعليمية و تعزيز التنمية المستدامة .

لهذا يعتبر تقويم كفايات عضو هيئة التدريس يساهم في تحديد الجوانب الايجابية والسلبية في أدائه، وبالتالي يساعد على تطوير الأداء التدريسي له، فيتجه نحو استخدام الوسائل التعليمية وطرائق التدريس الجيدة، وأساليب التقويم الموضوعية للطلاب والتفاعل معهم على اسس علمية سليمة.(الحكمي , 2004 , 20).

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على كيفية تطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة والمتمثل في الأسئلة التالية:

1. ما معايير تعزيز التنمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ؟
2. ما واقع كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة ؟
3. ما الرؤية المقترحة لتطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة ؟

أهداف البحث:

تتضح أهداف البحث فيما يلي:

1. الحاجة إلى تطوير كفايات التدريس المستخدمة ، وإيجاد افضل الكفايات المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .
2. وضع تصور مقترح لتطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة.
3. إثراء التراث العلمي التربوي بنتائج هذه الدراسة بغية فتح نافذة بحث جديدة لتحسين وتطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس الجامعي وانعكاسها على تعزيز التنمية المستدامة .

أهمية البحث:

تتضح أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. تطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة.
2. إلقاء الضوء على أهمية تطوير الكفايات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة.
3. زيادة الوعي بأهمية الارتقاء بالأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس في الجامعات من خلال تنمية مهاراته وتطويرها بغية الوصول بأدائه إلى تعزيز التنمية المستدامة.
4. الاستفادة مما يكشف عنه البحث من نتائج في إجراء بحوث مماثلة في مجالات أخرى.
5. تسليط الضوء على مثل هذه الدراسات المعنية بتطبيق معايير تعزيز التنمية المستدامة التي تفتقر إليها مؤسساتنا في وقتنا الحاضر.

حدود البحث:

تتحدد نتائج هذا البحث بالحدود التالية:

- طبق البحث على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من حملة الماجستير والدكتوراه بالجامعات الرئيسية بمحافظات غزة (الجامعة الإسلامية – جامعة الأزهر- جامعة الأقصى) .
- طبق البحث في الفصل الدراسي الثاني للعام 2023م.
- نتائج هذا البحث محددة بظروف إجرائه والعينة التي طبقت عليه.

مصطلحات البحث:

الكفايات : هي مختلف أشكال الأداء التي تمثل الحد الأدنى الذي يلزم لتحقيق هدف ما، إنها بعبارة أخرى مجموع الاتجاهات وأشكال الفهم والمهارات التي من شأنها أن تيسر للعملية التعليمية تحقيق أهدافها المعرفية والنفسحركية والوجدانية (على , 2011 , 38)

هي أهداف سلوكية محددة بدقة تصف المعارف والاتجاهات التي تعكس الوظائف المختلفة الواجب على عضو هيئة التدريس أن يكون قادر على أدائها(Watters & Weeks, 1999,18) .

أعضاء هيئة التدريس :ويعرف عضو هيئة التدريس الجامعي بأنه "كل من يقوم بالتدريس في الجامعة من حملة الماجستير والدكتوراه ويساهم في تحقيق أهداف الجامعة.

أو هم الأشخاص الذين يشغلون وظيفة (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد - محاضر) في الكليات والأقسام داخل الجامعات (الجامعة الإسلامية – جامعة الأزهر- جامعة الأقصى) ، والذين شملتهم عينة الدراسة.

التنمية المستدامة : يعرفها (عبد الحي , 2006 : 11) بأنها " تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء , وعماد الحياة للسكان إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الاجيال القادمة .

الاطار النظري :

أولاً : دراسات سابقة :

دراسة بوعموشة ، نعيم (2019) : هدفت هذه الدراسة للكشف عن ممارسة عضو هيئة التدريس الجامعي للكفايات التدريسية في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر الطلبة. حيث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ان أعضاء هيئة التدريس الجامعي بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة جيجل كفايات التخطيط والتنفيذ والتقييم للتدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر الطلبة.

دراسة الكرد (2018) :هدفت الدراسة التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة, واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة , وبينت الدراسة أن الاهتمام برأس المال الفكري والعمل على توجيه البحث العلمي , وتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة, وكذلك توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية و زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني و التعليم القائم على الإبداع والابتكار , وأيضاً تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل , مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة .

دراسة محمد (2015): هدفت هذه الدراسة التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان، تكونت عينة الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأفراد من المجتمع المدني، حيث بلغ عدد أفراد العينة من (٣٠٠) فرد، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو : تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة، تأهيل أساتذة للعمل بمراحل التعليم المختلفة إقامة محاضرات وورش عمل الإفراد المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية .

دراسة عساف (2015) هدفت إلى أهمية دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية , هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة , وقام الباحث بتطبيق استبانة مكونة من (28) فقرة موزعة على ثلاث مجالات : (التنمية

المهنية – تفعيل العمل وتجويده – دعم البناء المؤسسي) على (165) عضو هيئة تدريس من جامعة الأزهر , والجامعة الإسلامية في غزة , وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثلاثة المحددة مسبقاً بوزن نسبي (89%) .

دراسة نصير (2015) هدفت إلى أهمية دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة , هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش , وصممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي , وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة , وطبقت الدراسة على عينة من (253) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة , وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الاداري .

دراسة كرنتزمان، توسيند Townsend &Krentzma (2013) استعرضت المقاييس الحالية للكفاءة من العديد من التخصصات وقيمت مدى ملاءمتها لتعليم الخدمة الاجتماعية بناء على 8 معايير: الصالحية والموثوقية والعالقة بالعدالة الاجتماعية ووضوح العناصر وتعريف التنوع والترابط والرغبة الاجتماعية وملاءمة العمل الاجتماعي.

دراسة إبراهيمي (2013) : هدفت هذه الدراسة إلى دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، تمثلت أهم النتائج في: رغم الإنجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية ألا أنه هناك بعض المعوقات التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة تركز على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي هناك الفصال بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.

دراسة دويكات (2012) : هدفت هذه الدراسة إلى دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي أهم النتائج: إن التعليم العالي في فلسطين من مشاكل عدة منها عدم التناسب بين التعليم التقني والمهني والتعليم الجامعي التوسع السريع في الدراسات العليا دون الانتباه للجودة ونوعية البرامج ضعف التنسيق بين الجامعات الإنتاج العلمي بالجامعات الفلسطينية لا يرتقى لمستوى الأمم الأخرى.

- دراسة (Kilber 2002) أجريت هذه الدراسة بجامعة نيفادا، وهدفت إلى بناء قائمة بالكفايات التعليمية اللازمة لمعلمي مادة التاريخ، وكانت عينة الدراسة تمثلت بمجموعة من معلمي مادة التاريخ، وقد قام الباحث بترتيب الكفايات تبعا لأهميتها بالنسبة إلى آراء المعلمين، وكانت أداة الدراسة الاستبانة, وتألفت من (186) كفاية ضمن ست مجالات، وكان ترتيبها حسب الأولوية وهي: الكفايات الإنسانية، كفايات التقويم، كفايات التخطيط، كفايات التدريس، كفايات الخبرات التعليمية، كفايات إدارة الصف.

- دراسة (Esterday and Smith1992) أجريت هذه الدراسة في ولاية جورجيا الأمريكية، وهدفت إلى تحديد الكفايات التدريسية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في ولاية جورجيا الأمريكية، تكونت عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية، وتمثلت اداة الدراسة باستبانة مكونة من (٣١) فقرة موزعة على ستة مجالات وهي: المحتوى المعرفي، طرائق التدريس، النظام والعلاقات الإنسانية، القياس والتقويم، وقد دلت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من الكفايات التي يحتاجها أعضاء الهيئة التدريسية مثل: المعارف، طرائق التدريس الحديثة، طرق القياس والتقويم الحديثة.

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الأدبيات التي أتيحت للباحث , والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية , تشابهت هذه الدراسات في ضوء ظروف واعتبارات معينة ما يمكن أن تسهم فيه الجامعات في زيادة معدلات التنمية المستدامة والوعي بقيمتها حفاظاً على الاجيال القادمة من خلال تحسين مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس من خلال تطوير تلك الكفايات،

بالإضافة إلى ضرورة التركيز على مواكبة المتغيرات العالمية الحديثة على مختلف مستوياتها وأنواعها، ليتميز أداؤهم بنوعية مهارية ومعرفية لتنعكس ايجاباً على تعزيز التنمية المستدامة .

واستفاد البحث الحالي من المنهجية والاجراءات التي اتبعتها تلك الدراسات وبناء الاستبانة ومحاورها والآليات المقترحة للارتقاء بالكفايات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بما يساعد في استدامة التعليم الجامعي والرؤية المستقبلية لتنمية وارتقاء الكفايات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس , وتعد الدراسة الحالية استكمالاً لهذه الدراسات من خلال ربط الكفايات التدريسية ببرامج التنمية المهنية و تعزيز التنمية المستدامة .

ثانياً : ما معايير تعزيز التنمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ؟

- **الكفايات وعلاقتها بتعزيز التنمية المستدامة :**

تعد الكفايات من المقومات الأساسية في الحكم على الجودة الشخصية للأفراد أو الجودة الأكاديمية للبرامج أو الجودة الشاملة للمؤسسات، ولهذا من يملك الكفاية فهو يملك قدر من الذكاء الذي يؤهله للإبداع والتطوير والتغيير نحو الأفضل، ويرى (الأنصاري, 2008 , 49) "أن مفهوم الكفاية يشغل جانباً مهماً في التفكير والممارسات الإدارية فيستخدم من قبل الأكاديميين والإداريين على حد سواء بصفته معياراً أساسياً لتقويم أداء الأفراد وقياس نسبة نجاحهم أو فشلهم".

لهذا تعد الاستدامة هي الخيار الاستراتيجي الأحدث المتاح للقيادات الجامعية لإنقاذها من واقعها , ولتمكينها من أداء دورها الوطني والتنموي , وتشغل الآلاف من مواطنيها , ثم لاتجني المجتمعات ثمارها , ولا تورث الأجيال القادمة بعضاً من نتائجها أو إرثها , وحتى تصبح الاستدامة نهجاً لقيادات الجامعات , وفلسفة وفكراً لأساتذتها وطلبتها , فإنها ستحدث أثراً يمكن تلمسه في نوعيه الحياة البيئية , سواء للأحياء من البشر ,أو لبقية الأحياء من المخلوقات , وسيصبح الاستثمار في التعليم مجزياً بأبعاده البيئية , والاقتصادية والاجتماعية .ولكي يصبح هذا الطموح واقعاً وبرنامجاً فاعل , يجب اتخاذ الخطوات التالية (الخواجة , 2017) :

1- أن تدخل الجامعات الاستدامة ضمن رسالتها , ورؤيتها , ومؤشرات قياس أدائها وتقويم مخرجاتها وعوائدها
2- أن تكون الجامعات ذاتها مستدامة , سواء في مبانيها , وإنارتها, ووسائل نقلها , وحريصة على توظيف الطاقة البديلة , ونظافة البيئة في حرمها .
3- أن تكون برامجها , ومناهجها , وبعض كلياتها واقسامها مكرسة لخدمة الاستدامة بأبعادها الاقتصادية , والاجتماعية , والبيئة من أجل ان تجعل من الامن و التنمية أكثر إنسانية , وأطول استدامة .
4- أن يكون أساتذتها , وموظفوها , طلبتها أصدقاء ودعاة , ورعاة لسلوكيات الاستدامة .
5- الاستفادة من المشروع الاستراتيجي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو, 2004).
6- المساهمة في مبادرة الشراكة العالمية في التعليم العالي , من أجل التنمية المستدامة , والذي يضم أكثر من ألف جامعة لدمج التنمية المستدامة في الجامعات , , ويمكن بالاستدامة أن تصبح الجامعات خط الدفاع الأول للتنمية, وللأمن المستدام ,وتصبح في مصاف الجامعات الرصينة , ويكون شبابها وخريجوها هم العمود الفقري , والقوة الفاعلة لإحداث المستقبل الواعد لهم ولمن يخلفهم (الكبيسي , 2015).

ويرى الباحث أن التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تنهض بالفرد والمجتمع إلى مقام الدول المتقدمة.

- **أسباب تطوير وتنمية الكفايات التعليمية لأعضاء هيئة التدريس :**

إن نظرة الباحثين لدواعي وأسباب تطوير وتنمية الممارسات التعليمية لأعضاء هيئة التدريس قدرات أعضاء هيئة التدريس تختلف إذ أن هناك من ينظر لتلك الأسباب من أجل مواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي بصفة إجمالية، وهناك من ينظر لهذه الأسباب من خلال الضغوط التي يمارسها المجتمع على الجامعة، وفريق ثالث يربطها

بالتطورات المتعددة سواء كانت تقنية أو معلوماتية أو منهاجية، كما أن هناك من يعيد تلك الأسباب مباشرة إلى عضو هيئة التدريس ذاته فهذا (حداد , 1416هـ) يحدد تلك الأسباب في :

1.حاجة أعضاء هيئة التدريس للعمل المستمر في مراجعة المناهج لتعديلها نحو الأفضل والمساهمة الفعَّالة في التنمية البشرية.

2.اعتبار التدريس الجامعي مهنة إذ يتطلب مهارات قائمة على المعرفة النظرية ويتطلب تدريباً وتعليماً عالياً.

3.ارتفاع عدد الطلاب في الجامعات مع نقص أعداد أعضاء هيئة التدريس الأمر الذي تحتاج معه مؤسسات التعليم العالي للعمل نحو الإفادة المثلي من أساتذتها.

4.تعدد وظائف مؤسسة التعليم العالي إذ حصل تغيرات جذرية في مقاصدها وطبيعة أعمالها.

5.سرعة التغير العلمي والاستعداد لمتطلبات هذا القرن ،مما يتطلب تنمية مؤسسة جادة لأعضاء هيئة التدريس ليتمكنوا من أداء رسالتهم، والاستعداد العلمي والمهني الفاعل للمستقبل لكل تحولاته ومشكلاته .

6.ضرورة استمرار الثقة بمؤسسات التعليم العالي من خلال زيادة كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتنظيم برامج تنموية ترفع من مستوى أدائهم المهني.

كما أن من مبررات تطوير وتنمية الممارسات التعليمية لأعضاء هيئة التدريس لعضو هيئة التدريس ما طالب به مؤتمر التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين(اليونسكو , 1998) من:

1.ضرورة صون مهام وقيم التعليم العالي الأساسية وتعزيزها وتوسيع نطاقها وخصوصاً التنمية والتطوير المستديمين.

2.الحاجة إلى إعداد خريجين ذوي مهارات عالية ومواطنين قادرين على تلبية متطلبات كل قطاعات النشاط البشري.

3.الدور الأخلاقي والاستقلال والمسؤولية التي تتطلب من هيئات التدريس ومؤسسات التعليم العالي صون وتطوير وظائفهم.

4.ملاحظة أن التقنيات الجديدة تتيح فرصاً للتجديد في مضامين المقررات الدراسية وأساليب التدريس مما يجعل دور عضو هيئة التدريس متغير في طريقة تعامله وتدريسه وتفاعله.

واستنادا لما سبق فقد أفادت الأدبيات التّربوية أن إصلاح التعليم وتطويره يتطلب معلماً متطوراً في إعداده وتدريبه ؛ لذا جاء الاهتمام بضرورة تطوير أدائه، ويلزم ذلك وضع معايير معينة، تسهم في تحقيق الجودة في أدائه؛ حيث إن المتعلم لن يحق أعلى مستويات التعليم إذا لم يكن المعلم معداً , ومدرباً جيداً في ضوء معايير عالية المستوى، ما يعني ضرورة تطوير برامج الإعداد، والبرامج التدريبية للمعلم، وأساليب تقويمه أثناء الخدمة لرفع مستوى أدائه، وزيادة فاعليته في مجال التخطيط والتدريس والتعلم وإدارة الفصل، والتّقويم، والمهنية (وزارة التربية والتعليم , 2003).

- **تعزيز التنمية المستدامة :**

تمثل الجامعات قمة الهرم التعليمي ليس لمجرد كونها آخر مراحل السلم التعليمي فحسب , بل لأنها تضطلع بمهمة خطيرة تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع , وهي الطاقات البشرية من خلال إعداد الشباب الذين يمثلون مستقبل الأمة فكراً , وفعلاً, وانتماءاً (عساف , 2015 : 366) .

ولهذا كان لزاماً على الجامعات الفلسطينية الاهتمام بتنمية الفكر الابتكاري وإدارة المعرفة من منظور استراتيجي , بشكل يضمن بناء وتنمية رأس المال المعرفي لضمان وجود إبداع تكنولوجي مستمر هدفه تقديم منتجات (سلع او خدمات) جديدة أو تحسين المنتجات الحالية عن طريق ابتكار عمليات انتاجية لم تكن موجودة , أو تحسين ما هو موجود من الأساليب الانتاجية , فوجود رأس المال المعرفي يساهم في توليد ميزة تنافسية جديدة عن المزايا التنافسية التقليدية .

ويري (مزريق ,2011 :336) أن تكوين رأس المال الفكري يمر بمراحل تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ,

1- التراكم المعرفي : يعتبر مصدراً أساسياً لتكوين رأس المال الفكري حيث يعتبر هذا التراكم إلهام وابتكار يكون له الأهمية في حاضر المنظمة ومستقبلها .
2- القدرات الذهنية والبدنية والمهارات والقيم الشخصية : تعتبر من أهم ركائز رأس المال الفكري.
3- نجاح المنظمات مرهون حالية بما تمتلكه من قدرات معرفية تتعلق بالتنسيق بين المهارات الإنتاجية والتنظيمية , وتحسين وتكامل تقنيات الإنتاج المستخدمة .

ويرى الباحث أن على الجامعات الفلسطينية بناء شبكة علاقات دولية واسعة , وذلك بتوطيد علاقاتها مع المؤسسات الدولية والتعليمية والبحثية في مختلف النواحي الأكاديمية والإدارية والخدمات المجتمعية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة, من خلال ابرام الاتفاقيات الاكاديمية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات العريقة على مستوى العالم. وذلك من أجل التشجيع العلمي والمعرفي بين الجامعة والمؤسسات ذات العلاقة على المستوى الدولي والمحلي , وكذلك العمل على توفير الدعم المادي لمشاريع تقوم بها الجامعات الفلسطينية من أجل نهضة التعليم وتحقيق تنمية مستدامة تخدم الجميع .

الطريقة والإجراءات:

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يتناول أحداث وظواهر وممارسات قائمة ومتاحة للدراسة دون أن يتدخل الباحث في مجرياتها، وعليه أن يتفاعل معها بالوصف والتحليل للوصول إلى نتائج محدده، وذلك عبر وصف كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة دون تدخل من الباحث، وذلك للوقوف على تطويرها، باستخدام استبانة اشتملت على ثلاث مجالات .

حيث يعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه : المنهج الذى من خلاله يمكن وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها , وبيان العلاقات بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها , والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها (ابو حطب , وصادق , 2010 , 104).

مجتمع البحث:

يمثل مجتمع البحث جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرئيسة الثلاث في محافظة غزة (الجامعة الإسلامية - جامعة الأزهر - جامعة الأقصى)

عينة البحث:

العينة الاستطلاعية :تكونت عينة الدراسة الاستطلاعية من (30) عضو من هيئة التدريس في الجامعات الرئيسة الثلاث في محافظة غزة (الجامعة الإسلامية - جامعة الأزهر - جامعة الأقصى) وذلك لحساب صدق وثبات اداة الدراسة .

العينة الفعلية : تمثلت عينة البحث الفعلية من (60) عضو من هيئة التدريس في الجامعات ، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية في ثلاثة جامعات رئيسية في محافظات غزة وهي (الجامعة الإسلامية - جامعة الأزهر - جامعة الأقصى)، مع مراعاة التوزيع النسبي لثقل أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات والجدول رقم (1) يوضح التوزيع التكراري لعينة الدراسة حسب الجنس، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة.

الجدول رقم (1)

يوضح حجم عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (الجامعة الإسلامية - جامعة الأزهر - جامعة الأقصى) بمحافظات غزة حسب الجنس، والدرجة العلمية.

المتغير	التصنيف	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	44	%73.33

	انثى	16	% 26.66
	المجموع	60	% 100
الدرجة العلمية	محاضر	15	% 25
	أستاذ مساعد	34	% 56.66
	أستاذ مشارك	11	% 18.33
	المجموع	60	% 100
المجموع		60	% 100

أداة البحث :

أسفرت المراجعات الأدبية والبحثية التي قام بها الباحث إلى تحديد ثلاثة محاور رئيسة رأى الباحث أنها قادرة على تطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة وهي: التخطيط – التنفيذ – التقويم .

صدق الاستبانة : تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق :

أ . صدق المحكِّمين: وهو ما يُعرف بالصِّدق المنطقي، وذلك بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوى الاختصاص في جامعات متعددة، وذلك بهدف التَّأكد من مناسبة الاستبانة لما أُعدَّ من أجله، وسلامة صياغة الفقرات، وقد بلغت نسبة الاتِّفاق بين المحكِّمين على عبارات الاستبانة (94 %)، لذا تم حذف (8) فقرات لعدم صلاحيَّتها بحسب آراء المحكِّمين، واستقرّت الاستبانة على (30) فقرة، وهذا يُشير إلى أن الاستبانة تتمتَّع بصدق منطقي مقبول.

ثبات الاستبانة: تم ثبات الاستبانة عن طريق معامل " ألفا كرونباخ "،حيث طبق الباحث على (30) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات (الجامعة الإسلامية - جامعة الأزهر - جامعة الأقصى) بمحافظات غزة , والجدول التالي يبين ما توصل الباحث إليه من نتائج :

جدول (2)

ثبات الاستبيان باستخدام معامل " ألفا كرونباخ "

الرقم	المجال	قيمة ألفا كرونباخ
.1	التخطيط	0.82
.2	التنفيذ	0.87
.3	التقييم	0.90
	الاستبانة ككل	0.88

يتضح من الجدول السابق أنه بلغ قيمة ثبات الاستبانة ككل (88.0) كما تراوحت معامل ثبات ألفا كرونباخ للمجالات الثلاثة على النحو التالي : مجال التخطيط (82.0) ومجال التنفيذ (87.0) ومجال التقييم (90.0) وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بثبات جيد .

عرض النتائج وتفسيرها :

الاجابة على التساؤل الثاني: وينص على ما يلي: ما واقع كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة ؟

وللإجابة عن هذا السُّؤال، قام الباحث باستخراج التقدير الرقمي والوزن النسبي والتقدير المئوي الاستبانة ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب استجابات أفراد العينة على كل محور، كما يوضحها الجدول التالي.

جدول (3)

التقدير الرقمي والوزن النسبي والتقدير المئوي للاستبانة ككل مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	التقدير الرقمي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الترتيب
1	التخطيط	1371	22.85	76.16	1
2	التنفيذ	1367	22.78	75.93	2
3	التقييم	1333	22.21	74.03	3
	الاستبانة ككل	4071	67.85	75.38	

يتضح من خلال الجدول (3) أن المجال الأول (التخطيط) احتلت المرتبة الأولى بتقدير مئوي قدرة (76.16%)، يليه مجال (التنفيذ) بوزن نسبي قدرة (75.93 %)، وأخيراً مجال(التقييم) بتقدير مئوي قدرة (74.03 %)، وفي ضوء هذه النتائج يتبين أن واقع كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات تلبي مستوى مرتفع مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة .

وقد تعزى هذه النتيجة إلى مجموعة من الاعتبارات التالية: أن الجامعات الرئيسية في محافظات غزة تحظى باهتمام كبير لأعضاء هيئة التدريس ولديها القدرة على النهوض والتطوير في كافة المجالات العلمية والتقنية والتطبيقية والثقافية، ويظهر ذلك جلياً من خلال العديد من برامج التنمية المهنية والتدريبية التي تقدمها الجامعة في كل فصل دراسي لأعضاء هيئة التدريس، ومن خلال مشاركة أعضاء هيئة التدريس في العديد من المؤتمرات العلمية والتربوية .

المحور الثاني

الاجابة على التساؤل الثالث: واقع كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة ؟ ويوضح جدول (4) استجابة أفراد العينة كما يلي:

جدول (4)

التكرارات والتقدير الرقمي والوزن النسبي والتقدير المئوي لكل عبارة من عبارات المجال الأول : التخطيط من استبانة الكفايات

م	الفقرات	درجة الموافقة						التقدير الرقمي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
أ	مجال التخطيط	ك	%	ك	%	ك	%				
1	صياغة الأهداف المعرفية للمساقات والعمل على تحقيقها أثناء المحاضرات.	30	50	20	33.3	10	16.6	140	2.3	76.6	5
2	التنوع في مكان عرض المحاضرة عند تدريس كل مساق من مساقات الجامعة.	17	28.3	19	31.6	24	40	113	1.8	60	10
3	التنوع في استعمال الوسائل التعليمية عند عرض المادة الدراسية.	41	68.3	12	20	7	11.6	154	2.5	85.5	1

4	التأكيد على الجوانب العقلية والانفعالية للطلبة عند تدريسهم المادة الدراسية.	33	55	14	23.3	13	21.6	140	2.3	77.7	4
5	التأكيد على تحقيق علاقة التعاون بين أعضاء هيئة التدريس وطلبتهم.	15	25	20	33.3	35	58.3	120	2	66.6	9
6	اعتماد التغذية الراجعة عند تدريس الطلبة المساقات.	27	45	17	28.3	16	26.6	131	2.1	72.7	7
7	تقديم المساقات للطلبة بشكل تسلسلي ومنطقي.	25	41.6	18	30	17	28.3	152	2.5	84.4	3
8	توظيف استراتيجيات حديثة للمساقات التي تساهم في تنمية الابداع والتفكير	42	70	10	16.6	8	13.3	154	2.5	85.5	م2
9	التحقق من مهارات وقواعد التعلم التعاوني لدى الطلبة لنجاح عمليتي تعليم وتعلم المساقات .	27	45	22	36.6	11	18.3	136	2.2	75.5	6
10	تنمية مهارات المناقشة العلمية والحوار الموضوعي لدى الطلبة.	31	21.6	9	15	20	33.3	131	2.1	72.7	م8

يتضح من جدول (4) الذي يوضح التقدير الرقمي والوزن النسبي و التقدير المئوي والترتيب لعبارات المحور الأول الخاص بكفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة بما يلي:

- جاءت عبارة (3) في المرتبة الأولى مكررة ونصها " التنوع في استعمال الوسائل التعليمية عند عرض المادة الدراسية "، وبلغ وزنها النسبي (2.5) وتقديرها الرقمي (154) وتقديرها المئوي(85.5) وافق من أفراد العينة عليها (68.3%) و محايد (20%) ولا أوافق (11.6%) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى رغبة أعضاء هيئة التدريس في مواكبة وسائل التعليم الحديثة , وذلك قد يكون مرده إلى الاهتمام في لاستخدام الوسائل والتقنيات أثناء العملية التعليمية لقناعتهم بأهميتها في ضوء الثورة التكنولوجية والمعلومات والاتصالات, بحيث يمكنهم من مواجهة المستجدات الأكاديمية والمهنية المصاحبة, وأيضاً هنالك عامل سرعة التطور في مجال تقنيات التعليم , إذ أصبح من الأهمية متابعة ذلك التطور ومجاراته.

- ومن ناحية أخرى جاءت عبارة (2) في المرتبة العاشرة ونصها " التنوع في مكان عرض المحاضرة من قبل أعضاء هيئة التدريس عند تدريسهم كل مساق من مساقات الجامعة. " ، وبلغ وزنها النسبي (1.8) وتقديرها الرقمي (113) وتقديرها المئوي (60) وافق من أفراد العينة عليها (28.3%) و محايد (31.6%) ولا أوافق (40%) ويعزو الباحث ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون ان بناء العلاقات مع الطلبة داخل الحرم الجامعي قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بالحضور للمساقات التي يقومون بتدريسها .

الاجابة على التساؤل الثالث: ما واقع كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة؟ , ويوضح جدول (5) استجابة أفراد العينة كما يلي:

جدول (5)

التكرارات والتقدير الرقمي والوزن النسبي والتقدير المئوي لكل عبارة من عبارات المجال الثاني : التنفيذ من استبانة الكفايات

م	الفقرات	درجة الموافقة						التقدير الرقمي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
ب	مجال التنفيذ	ك	%	ك	%	ك	%				
1	اصدار نشرات تربوية تفيد في فهم التغيرات الجديدة في المساقات المقررة.	36	60	15	25	9	15	147	2.4	80	3
2	دعم هيئة التدريس الجامعي بالوسائل	39	65	14	23.3	7	11.6	152	2.5	73.3	6

									اللازمة لتوظيف التكنولوجيا في التدريس	
م4	80	2.4	147	18.3	11	18.3	11	63.3	38	3
8	63.3	1.9	116	53.3	32	23.3	14	23.3	14	4
م7	73.3	2.2	133	30	18	18.3	11	51.6	31	5
5	75	2.2	135	20	12	35	21	45	27	6
1	86.6	2.6	160	6.6	4	20	12	73.3	44	7
2	80.5	2.4	145	13.3	8	31.6	19	55	33	8
10	56.6	1.7	106	50	30	23.3	14	26.6	16	9
9	70	2.1	126	30	18	30	18	40	24	10

يتضح من جدول (5) الذي يوضح التقدير الرقمي والوزن النسبي و التقدير المئوي والترتيب لعبارات المحور الأول الخاص بكفايات أداء أعضاء هيئة تدريس اللغة العربية في الجامعات في ضوء تحقيق جودة البحث العلمي بما يلي:-

جاءت عبارة (7) في المرتبة الأولى ونصها " استعمال وسائل تعليمية تساعد في تكوين بناء المفاهيم العلمية الصحيحة في ذهن الطلبة "وبلغ وزنها النسبي (2.6) وتقديرها الرقمي (160) وتقديرها المئوي(86.6) وافق من أفراد العينة عليها (73.3%) و محايد (20%) ولا أوافق (6.6%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى اهتمام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات إلى استخدام وسائل التعليم الحديثة وتقنياته في تدريس المساقات وخاصة المفاهيم العلمية, حيث يعد معرفة المفاهيم العلمية الصحيحة طريقاً للوصول إلى التميز في مجال التخصص .فهو يساهم في تنوير الطلبة بعد التخرج والتحاقهم في سوق العمل .

- ومن ناحية أخرى جاءت عبارة (9) في المرتبة العاشرة ونصها " استعمال طرائق تدريس تناسب قدرات الطلبة العلمية والمعرفية " ، وبلغ وزنها النسبي (1.7) وتقديرها الرقمي (106) وتقديرها المئوي (56.6) وافق من أفراد العينة عليها (26.6%) و محايد (23.3%) ولا أوافق (50%).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة تقوم بعمل مقابلات للطلبة الملتحقين في جميع التخصصات حتى تتأكد من مستواهم العلمي والمعرفي لديهم , وهذا بدوره يؤدي إلى الاهتمام بالقدر الكافي في استعمال طرائق تدريس تناسب قدرات الطلبة العلمية والمعرفية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .

الاجابة على التساؤل الثالث: واقع كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة ؟ ويوضح جدول (6) استجابة أفراد العينة كما يلي:

جدول (6)

التكرارات والتقدير الرقمي والوزن النسبي والتقدير المئوي لكل عبارة من عبارات المجال الثالث : التقييم من استبانة الكفايات

م	الفقرات	درجة الموافقة						التقدير الرقمي	الوزن النسبي	التقدير المئوي	الترتيب
		موافق		محايد		غير موافق					
ج	مجال التقويم	ك	%	ك	%	ك	%				
1	اعتماد أساليب التقويم التحريرية والشفهية بصيغها السليمة باستمرار مع الطلبة .	16	26.6	13	21.6	31	51.6	105	1.7	58.3	9
2	طرح أسئلة تقويمية ذات مستويات معرفية تنمي عوامل البحث والتفكير لدى الطلبة	38	63.3	14	23.3	8	13.3	150	2.5	83.3	3
3	المشاركة الحسية والوجدانية مع الطلبة في المواقف التعليمية داخل قاعات التدريس.	25	41.6	17	28.3	18	30	127	2.1	70.5	8
4	استخدام أساليب تدريس متنوعة تثير الدافعية عند الطلاب.	28	46.6	19	31.6	13	21.6	135	2.2	75	6
5	اعتماد اساليب التقويم العملي في المختبرات العلمية مع الطلبة .	23	38.3	20	33.3	17	28.3	146	2.4	81.1	4
6	التقويم عملية شاملة للجوانب التي تؤثر في نمو الطلبة	11	18.3	16	26.6	33	55	98	1.6	54.4	10
7	الوسائل التعلمية المستخدمة في تدريس المساقات تجعل التعلم باقي الأثر	44	73.3	8	13.3	8	13.3	156	2.6	86.6	1
8	استخدام أساليب تقويم شاملة تقيس نتاجات التعلم في مجالات التعلم الثلاثة (المعرفية – الوجدانية – المهارية)	41	68.3	9	15	10	16.6	151	2.5	83.8	2
9	تقديم التغذية الراجعة بطرق مختلفة ترشد الطلبة إلى مستواهم الاكاديمي في جميع المساقات	26	43.3	16	26.6	18	30	128	2.1	71.1	7
10	استخدام أساليب تقويم تحتوي على أنماط لمساعدة الطلبة على التقويم الذاتي لتعلمهم.	29	48.3	19	31.6	12	20	137	2.2	76.1	5

يتضح من جدول (6) الذي يوضح التقدير الرقمي والوزن النسبي و التقدير المئوي والترتيب لعبارات المحور الأول الخاص بكفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ضوء تعزيز التنمية المستدامة بما يلي:

- جاءت عبارة (7) في المرتبة الأولى ونصها " الوسائل التعلمية المستخدمة في تدريس المساقات تجعل التعلم باقي الأثر "، وبلغ وزنها النسبي (2.6) وتقديرها الرقمي (156) وتقديرها المئوي (86.6) وافق من أفراد العينة عليها (73.3%) و محايد (13.3%) ولا أوافق (13.3%) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى اختيار واستعمال الوسائل التعليمية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتحديد الهدف منها للطلبة فإن هذا يؤدي إلى معرفة الطلبة بالمفاهيم الصحيحة للمساقات وتكوين المشاركة الفاعلة في المحاضرة وتزيد ايجابية في اكتساب الخبرات وتنمية قدرتهم على التأمل والدقة والملاحظة , واتباع التفكير العلمي المنظم , وهذا بدوره يساهم بشكل كبير في إبقاء الاثر لدي الطلبة .

- ومن ناحية أخرى جاءت عبارة (6) في المرتبة العاشرة ونصها التقويم عملية شاملة للجوانب التي تؤثر في نمو الطلبة " ، وبلغ وزنها النسبي (1.6) وتقديرها الرقمي (98) وتقديرها المئوي (54.4) وافق من أفراد العينة عليها (18.3%) و محايد (26.6%) ولا أوافق (55%) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن عملية التقويم من الواجب أن تسير في خط يتمشى مع فلسفة المنهج واهدافه , ولا ينبغي على أعضاء هيئة التدريس الخروج عن هذا الخط وبالتالي فإن

التقويم يهدف إلى مساعدة الطلبة على النمو الشامل , ومن المفترض على التقويم أن يصب على تقدم الطلبة جانب من جوانب النمو .

المحور الثالث :

ما السبل المقترحة لتطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة؟

و يعد عضو هيئة التدريس أحد أبرز عناصر العملية التعليمية على الإطلاق حيث يمثل حجر الزاوية فيها ويحتل مكان الصدارة بين المتغيرات التي يتوقف عليها نجاح العملية التعليمية في بلوغ غاياتها، كما أنه ال يمكن الفصل بين مسؤولياته والتغيرات الأساسية التي تتم في المجتمع وهذا ما أثبتته دراسة العبدلات (2009) إلا أن معظم المشكلات التعليمية ناشئة في أساسها عن افتقار المعلمين إلى الكفاءة المهنية مما يتوجب وضع معايير واضحة تميز الكفاءة المهنية بين أكاديمي وآخر،

لذلك يستدعي لدى الباحث بناء تصور مقترح لتطوير كفايات أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وانعكاساتها على تعزيز التنمية المستدامة و هذا التصور المقترح يطرح من عدة منطلقات.

أولاً: منطلقات التصور المقترح:

1. الاهتمام بالبحث العلمي وخدمة المجتمع للارتقاء بالمستويات العلمية والتعليمية والوظيفية في الجامعات للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.
2. ضرورة الاهتمام بكفايات التدريس الحديثة لتحسين اداء أعضاء هيئة التدريس في التعليم الجامعي لتنمية قدارتهم على النحو الذي يمكنهم من الاضطلاع بأدوارهم المنسجمة مع متطلبات العصر، إضافة إلى تعزيز دورهم الفاعل في تحقيق مخرجات العملية التعليمية.
3. ضرورة الاهتمام بالأنشطة التعليمية والبرامج التدريبية والمناهج الدراسة ومواكبتها والمعايير العالمية في التعليم الجامعي .
4. وانطلاقاً من أهمية التربية في تنمية العنصر البشري وتوعيته فإن العملية التربوية والتعليمية تفقد فاعليتها وأهميتها إذا لمّ يتوافر لها معلم يتحلى بخصائص وصفات تعليمية تؤهله لهذه المهمة، تلكَ المهمة التي تتطلب من ممارسها نشاطاً عقلياً ونفسياً وجسمياً، وهذا يستلزم من عضو هيئة التدريس نضوجا فكرياً، واتزاناً انفعالياً وجسمياً سليماً معافى، ورغبة جامحة، وموهبة منقذة تؤدي إلى مزاولة مهنة التعليم بصورة واعية ناجعة.

ثانياً: أسس التصور المقترح:

يقوم التصور المقترح على مجموعة من الأسس، وهي:

1. ضرورة وضع كفايات جديدة لأعضاء هيئة التدريس تنعكس ايجابياً على تعزيز التنمية المستدامة .
2. ضرورة تبصير عضو هيئة التدريس الجامعي بالكفايات التدريسية التي يمارسها حتى يتمكن من تحسينها.
3. العمل على تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً كتغذية راجعة لهم في الكشف عن الكفايات الافضل للتدريس الجامعي .
4. الحرص على متابعة أعضاء هيئة التدريس في الالتزام بالنظام الجامعي وتعليماته، والإلمام بأهداف التعليم الجامعية وكيفية تحقيقها.

ثالثاً: أهداف التصور المقترح:

1. تحديد الكفايات الخاصة بتطوير أداء اعضاء هيئة التدريس الجامعي في استخدام الاتجاهات المرتبطة بتكنولوجيا التعليم و من أبرزها أسلوب تحليل التفاعل، والمنصات التعليمية.

2. التمسك بالكفايات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي للمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة .
3. الاهتمام بتطوير الجوانب المعرفية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للوصول بهم إلى تعزيز التنمية المستدامة .
4. اعتماد كفايات التدريس الحديثة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات حتى ينعكس ايجابياً على تعزيز التنمية المستدامة .

رابعاً: آليات التنفيذ:

انطلاقاً من أهمية دور عضو هيئة التدريس الجامعي في التطوير النوعي للتعليم الجامعي، وما يلعبه من دور حيوي وأساسي في تعزيز التنمية المستدامة , وذلك استنادا للأدوار والمسؤوليات المنوطة به، والتي تمثل جوهر ولب الكفايات اللازمة لتطويره. وذلك ما يمكن تحقيقه من خلال مجموعة من الآليات، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تطوير الكفايات الخاصة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في مجال التقويم وذلك من خلال الآتي:

- العناية بالجانب التطبيقي باعتماد أسلوب تقويم الأداء الذي يتم فيه التأكد من تمكن الطالب من المهارة أو المعرفة.
- الحرص على إيجاد الحافز الإيجابي للنجاح والتقدم، بحيث يكون الدافع للتعلم الجامعي هو الرغبة في النجاح وليس الخوف من الفشل.
- الحرص على تجنيب الطلاب الآثار النفسية الناتجة عن التركيز على التنافس والشعور بأن درجات أدوات التقويم هي الهدف من التعليم.
- مراعاة جمع المعلومات عن أداء الطلبة بعدة وسائل مثل: الاختبارات الكتابية والشفهية والعملية .
- العمل على تقييم الطلبة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي , لان تقويم أعضاء هيئة التدريس يساهم في تطوير ادائه التدريسي مما يعزز التنمية المستدامة .

2. تطوير كفايات اعضاء هيئة التدريس في الجامعات من خلال حثهم على استخدام أسلوب الحوار والمناقشة وانتقاء الطريقة المناسبة لكل موقف تعليمي ومهني.
3. العمل على زيادة اهتمام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالجانب التطبيقي اكثر من الجانب النظري , وذلك من خلال انشاء مختبرات علمية متطورة وتوفير المستلزمات الخاصة بها, والمكان المناسب للتقنيات العلمية الحديثة.
4. العمل على اشراك أعضاء هيئة التدريس الجامعي في وضع الأهداف العلمية و التربوية لجميع المساقات المطروحة في الجامعات.
5. توفير تقنيات علمية حديثة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات تعينهم في ايصال المساقات المقررة الى الطلبة بطريقة سلسة .
6. العمل ضرورة تفعيل خلايا ضمان الجودة في الجامعات وذلك للمساهمة في نشر ثقافة التنمية المستدامة .
7. تفعيل دور عضو هيئة التدريس في التقويم، والإرشاد والتوجيه، والإشراف على بحوث الطلبة ودراساتهم سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو المراحل التالية، وتيسير وتسهيل عملية التعلم، وإعداد المواد التعليمية والأدلة الدراسية.

التوصيات :

1. عقد المؤتمرات و اللقاءات والاجتماعات بين أعضاء هيئة التدريس لتبادل الخبرات وتعزيز الكفاءات التدريسية الإيجابية بما يتوافق مع متطلبات تعزيز التنمية المستدامة.
2. متابعة أداء عمل أعضاء هيئة التدريس من قبل مؤسسات التعليم العالي بما يحقق جودة في التعليم وتعزيز التنمية المستدامة. .

3. اعتماد وتحديد كفايات خاصة بتقويم أعضاء هيئة التدريس وفق أسس علمية , والاستفادة منها في تحسين جودة البحث العلمي .
4. تقديم حوافز للمتميزين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتشجيعهم على الأداء المتميز والمبدع في الممارسات التدريسية من خلال تقديم مكافآت عينية ومادية.
5. ضرورة استخدام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لأكثر من طريقة تدريسية في المساق الواحد مراعاة للفروق الفردية بين الطلبة.
6. ضرورة توفير التقنيات التربوية والعلمية الحديثة كالتعليم الإلكتروني في تدريس المساقات وتعزيز مشاركات أعضاء هيئة التدريس في توظيفه بالعملية التعليمية.
7. ضرورة عقد مؤتمرات وأيام دراسية عن تطوير كفايات التدريس الجامعي للفت انتباه مؤسسات التعليم العالي بأهميتها.

المراجع :

1- إبراهيمي , أحمد (2012) : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة) , رسالة ماجستير غير منشورة , الجزائر.
2- أبو حطب , فؤاد ؛ صادق , أمال (2010) . مناهج البحث وطرق التحليل الاحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية , مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة .
3- بوعموشة، نعيم (2019) :الكفايات التدريسية لعضو هيئة التدريس الجامعي من وجهة نظر الطلبة في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم : دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة جيجل, رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الحاج لخضر باتنة , الجزائر.
4- الانصاري , خلود (1429ه) , الكفايات اللازمة لإدارة عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى القيادات الاكاديمية بالجامعات السعودية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة القرى , المملكة العربية السعودية , ص 49.
5- التقرير النهائي لمؤتمر التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (1998م) اليونسكو، خلال الفترة من (5-9) أكتوبر , ص 21.
6- حداد , محمد بشير (1416هـ) .التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة دراسة مقارنة في المملكة العربية السعودية ومصر وانجلترا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس, ص 35-41. .
7- الحكمي , ابراهيم , (2004). الكفايات المهنية المتطلبة للأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلابه وعلاقتها ببعض المتغيرات, مجلة رسالة الخليج العربي, العدد (90) لسنة (24) , المملكة العربية السعودية, الرياض , ص 20.
8- دويكات , خالد (2012) : دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين , جامعة القدس المفتوحة.
9- الشامي ,ابراهيم عبد الله, (1994). بعض مهام اعضاء هيئة التدريس وواقع أدائها كما يدركه الطلاب والأعضاء بجامعة الملك فيصل بالأحساء، مجلة مركز البحوث التربوية, السنة الثالثة, العدد 6, السعودية , ص ص 111-112.
10- العبدلات، فاطمة (2009). تطوير معايير تميز مقترحة لعضو هيئة التدريس الجامعي في الأردن, رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية– الأردن.
11- عساف , محمود (2015) : دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية , مجلة جرش للبحوث والدراسات ,الأردن ، المجلد (16) , العدد (1) ,365-392 .
12- علي , محمد السيد (2011). موسوعة المصطلحات التربوية، دار المسيرة ، عمان، ط 1 , ص 38 .
13- الفقهاء، سام عبد القادر (2012). تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي: جامعة النجاح الوطنية -حالة دراسية, ص 78.
14- الكبيسي , عامر (2015) : المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة , ودور الجامعات إزائها , جامعة نايف للعلوم الأمنية , السعودية .

15- الكرد , ضياء أحمد (2018) . الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة, مؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة" التي تنظمه كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية.
16- محمد , أحمد أدم (2015) . دار المنظومة، التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم العالي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، الاردن، نيسان م، ص323.
17- محمد , أحمد أدم (2015). دور الجامعات فى تحقيق التنمية المستدامة فى السودان : دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , مجلة جرش للبحوث والدراسات – الأردن , مج 16 , ع 1 , ص ص 315 -338 .
18- مزريق , عاشور (2011) :دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة , مؤتمر "الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي " المنظمة العربية للتنمية الإدارية – الاردن , 321-345.
19- وزارة التربية والتعليم (2003م). مشروع إعداد المعايير القومية في مصر، المجلد الأول، مصر.
20- Esterday , E., smith k, asurvey of mathematics teacher need ,school science and mathematics ,1992.
21- Kilber , E., educational competences among history teachers in Nevada public school , the educational research journal , 2002.
22- Krentzman,A&Townsend ,A.,(2013) Review of multidisciplinary measures of cultural competence for use in social work education , Journal of Social Work Education, 44:2, 7-32.
Watters, James & Weeks, Patricia (1999) Professional development of part – time or casual academic staff in universities : A model for empowerment . Higher Education,p18.

دور مؤسسات التعليم العالي والجهود العربية في مجالات التنمية المستدامة

د. رباب أسعد طهبوب

ملخص

أقرت كل البلدان في الأمم المتحدة عام2015 أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلما واذدهار بحلول عام 2030،وحيث أن الجامعات ومؤسسات البحث العلمي هي الأدوات الأولى والبوبات الحقيقية للتنمية والمؤهلة لتطوير المجتمع، لذا لاقت مؤسسات التعليم العالي اهتماما خاصا لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وجاءت هذه الورقة بهدف أبرازالدور التنموي للجامعات، وهدفت الى التعرف الى واقع الجامعات العربية في التنمية المستدامة. ما دور جامعاتنا في تحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت الباحثة على تحليل الأدبيات السابقة والتي تناولت موضوع التنمية المستدامة من خلال المنهج التحليلي الوصفي.

كلمات الافتاحية:مؤسسات التعليم العالي،التنمية المستدامة.

ABSTRACT:
In 2015, all countries in the United Nations approved the Sustainable Development Goals to eradicate poverty, reduce inequality, and build more peaceful and prosperous societies by 2030, and since universities and scientific research institutions are the first tools and real gates for development that are eligible for the development of society, so higher education institutions have received attention Especially to meet development requirements This paper came with the aim of highlighting the developmental role of universities, What is the role of universities in sustainable development. What is the roll of arab universities in achieving sustainable development. On the analysis of previous literature that dealt with the issue of sustainable development through the descriptive analytical approach.
Key words: institutions of higher education, sustainable development.

المقدمة

الاستدامة هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى الأنظمة الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت. والاستدامة بالنسبة للبشر هي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشهاعلى المدى الطويل وهذا بدوره يعتمد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد. ولقد أصبح مصطلح الاستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه تقريبا على وجه من وجوه الحياة على الأرض. بدء من المستوي العالمي وعلى وعلى فترات مختلفة.

وأشار كل من الشهاب وعكور (2019). الى ضرورة ايلاء التعليم بما فيه الكفاية من الاهتمام ليتغيرتلقائيا ليتناسب مع جوانب التنمية والتفاعل مع كل أفراد المجتمع، ويعتبر الدور الرئيسي للتعليم في ادماج التعلم في المجتمع ليكون له دور رئيسي في دعم أهداف التنمية الوطنية، لتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته، لنعيش بسلام ورفاهية، يجب الانسجام مع سلوكياتنا وفهمها وتطبيقها على كافة المستويات وبناء عليه، يجب أن يدرس الأطفال والكبار المعرفة والقيم التي من شأنها أن تسمح بالأستدامة أو التنمية المستدامة، الذي أشار الى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن الطلاب من فهم البيئة والانسجام معا، حيث تقوم الاستراتيجية على تغير طريقة تفكير الانسان، وهكذا تقوم "التنمية" لخلق الوعي والقيم الموجهة نحو حياة جيدة على الأرض.

ويعد التعليم العالي من الضروريات الهامة الأساسية الواجب وضعها في أولويات الخطط التنموية (أبو عبادة،2021).

وحيث أن الجامعة هي منظمة أو مؤسسة اجتماعية لها الدور الريادي في تعليم أفراد المجتمع، فمن المتوقع أن يكون لها دورا هاما في تعليم أفراد المجتمع، وأن يكون لها دورا هاما في عملية التنمية في كافة المجالات، ولها الدور الأول في بناء المجتمعات، من خلال ما تنتجه من طاقات بشرية كقوة لها الدورالاساسي في تقدم المجتمع الى الأمام، وهذا ما دفع بالمسؤولين الى التفكير في أفضل الطرق للاستفادة من هذا القطاع الحيوي من أجل تحقيق رفاهية المجتمع ورقيه، وتعتبر معيار للحكم على تطور المجتمعات أو تأخرها، باعتبارها يمنه في تحقيق التنمية لكونها ذات طابع علمي معرفي ثقافي وانتاجي متميز، لتزويد المؤسسات بطاقات تغير أدمغة المؤسسات العصرية (برقل،2025).

ولقد تم تشيد الجامعات العربية والاسلامية في بدايات القرن الماضي على أمل تحقيق نهضة حضارية مصدرها ذواتنا، مستندة على امكانياتها، آخذة بعيدة الاعتبار حاجاتها وتحسيناتها وكمالياتها، الى أن بداية هذه الجامعات كانت على عكس ما يؤمل منها، اذ أنها مشت على النمط الغربي،وتبنى روادها المذاهب الفكرية الغربية، والنظرية المادية التي تحكم هذه المذاهب، فوصل بنا الحال الى ما نحن علية من اضطراب وفوضى في حركة البحث والتعليم والانتاج المعرفي الجامعي وطبيعة توجهاته، حيث أصبح التعليم الجامعي من مقومات تقدم الأمة ، وأحد منابر التطور المعرفي والمادي (حسان،2017).

التنمية المستدامة بمفهومها العام هي عملية تهدف الى نقل المجتمع من الأوضاع القائمة الى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعياً واقتصاديا وجماليا وذلك عن طريق استغلال كاقة الموارد والامكانيات المتاحة في تحقيق أهداف وحل المشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة. (علي،2013).

وتعتبر التنمية من المسائل الحيوية والمتجددة في عقول الساسة،والاقتصاديين والباحثين الأكاديمين، وذلك باعتبارها حجر الأساس الذي يسعى لوضعه الانسان من أجل تغييرواع في مجتمعه يرفع به

مستوى معيشته وتحقيق بها أهدافه من الرفاهية والحصول ونيل حقوقه بالكامل، وهي لذلك عملية شمولية ذات تدخلات مع مؤسسات ونظم اجتماعية مختلفة، لذلك ،وما لم تكن هناك القيادة الواعية التي تحسن التخطيط والتنسيق والربط بين هذه النظم والمؤسسات عن طريق البرامج التنموية الهادفة فان عملية التنمية تصاب بالفشل وتفقد الهدف المؤمل منها.(الضبيب،1989).

مشكلة الدراسة:

تسعى جميع الحكومات في العالم يشكل عام والعالم العربي بشكل خاص لتحسين حياة جميع المواطنين وخاصة الأضعف والأكثر ضعفا، ويعتبراطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2018-2022، الأداة الأساسية لتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الانمائية. وحيث للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص الدور الريادي في التنمية المستدامة، فقد أشار برنامج التربية البيئية للأمم المتحدة (1975- 1995) لمفهوم الاستدامة في التعليم العالي، بهدف دمج مبادئ وقيم وتطبيقات التنمية المستدامة في كل مظاهر التعليم والتعلم، وقد أشار التقرير النهائي لليونسكو الصادر في كل عام الى أنه بالرغم من وجود في تحقيق تعلم جامعي من أجل التنمية المستدامة على مستوى العالمي الى أن الدول العربية مازالت دون المستوى المطلوب وقد جاءت هذه الدراسة للاجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هو دور الجامعات في التنمية المستدامة؟
2- ما واقع الجامعات العربية في التنمية المستدامة؟
3- ما دور جامعاتنا العربية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لأهمية موضوعها للدور الهام التنمية المستدامة في تطوير المجتمعات وتقدمها، وتحسين حياة أفرادها وخاصة الضعفاء منهم، وللدور الهام للجامعات في تحقيق أهداف التنمية وهي هامة:

1- للساسة والمخططين الأستراتيجين.
2- لوزراء التربية والتعليم،ووزراء التعليم العالي ولرؤساء الجامعات.
3- لعمداء الكليات.
4- للأكاديمين الجامعين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق مايلي :

1-تهدف الدراسة الى ابراز دور الجامعات في التنمية المستدامة.
2-تهدف الى بيان واقع التنمية المستدامة للجامعات العربية.
3-تهدف الى ابراز دورجامعاتنا في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة

تم استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتفسير الظاهرة محل الدراسة، فالمنهج الوصفي المناسب لتفسيرالظاهرة كما هي في الواقع والتعبيرعنها تعبيرا كيفيا، أم المنهج التحليلي للتعبير عن دورالجامعات في تحقيق التنمية المستدامة تعبيرا كليا بمراجعة الأدب النظري

مفاهيم الدراسة:

مفهوم التنمية: بأنها التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وذلك من خلال الموائمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الانسانية والبيئة، من أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة (باحمدان والديب،2022).

المحور الأول : ماهية التنمية والدرسات ذات الصلة

الفرع الاول : مفهوم التنمية

شكلت الأمم المتحدة في عام 1983 لجنة عالمية للبيئة والتنمية WCDE برئاسة رئيسة وزراء النروج Gro Harlem Brunltand لدراسة مشكلات البيئة والتنمية فوق كوكب الأرض وتم التطرق بشكل رسمي الي مفهوم التنمية المستدامة سنة 1989 من خلال لجنة Brunltand وظهر تقرير بعنوان " ومستقبلنا المشترك". فعرفتها **" ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"** (لخضرو نسيمة، 2019).

وقد عرفتها الشبعاني (2018) أن التنمية المستدمة عبارة عن ا دارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد البئية ، أو تحسينها وتلبية احتياجات الحاضر وبطريقة تتضمن ادماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أو تحسينها وتلبية احتياجات الحاضردون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

وقد أشارت البراوي (2021)، الى تعريف المفاهيم التالية للتنمية:

المفهوم الاقتصادي: وبموجبه يأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين أساسيين هما:

- النمط الأول: في دول الشمال الصناعية، ويعني خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية واحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة.

- النمط الثاني: في الدول الفقيرة والنامية ويعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشى للسكان الأكثرفقرا في الجنوب.

- **المفهوم الاجتماعي الانساني**: ويعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني وفق تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

- **المفهوم البيئي للتنمية:** ويعني التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدمها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الاطارالبيئي والعمل على تنميتها في العمل بما يؤدي الى مضاعفة المساحة الخضراء على الأرض.

- **المفهوم التنقي (التكنلوجي):** ويشير الى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع الى عصر من الصناعات والتنقيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدني من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق واستقرر المناخ.

الفرع الثاني: الدرسات السابقة

أجرى حلاوة (2011). دراسة هدفت الى معرفة دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في جامعة القدس، وما دور الادارة العليا في تشجيع البحث العلمي من خلال استخدام المنهج الوصفي حيث كانت نتيجة الدراسة بأن دائرة البحث بدعم الباحثين بقوة ، كم أظهرت بأن مجالات التنمية والتطور في مرافق الجامعة نتجية الدعم الخارجي وجهود الادارة العليا خاصة في مجال التمويل.

وأجرى عبد الرحمن، حسنية حسين(2017). دراسة هدفت الى الكشف عن التعليم من أجل التنمية المستدامة في كل من أستراليا، نيوزيلندا، والمملكة الممتحدة وامكانية الافادة منها في مصر، واعتمدت الباحثة على المنهج المقارن، وتم الاستعانة بالتطبيق على بعض معلمي المدارس الحكومية بمراحل التعليم قبل الجامعي لاطلاع على وجهة نظرهم في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وبلغت عينة الدرسة (217) معلم من معلمي المدارس دارسي الدبلوم العام بكلية التربية جامعة الفيوم والقاهرة، وهي عينة عشوائية، وتوصل البحث الى وضع تصور مقترح للتعليم من أجل التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية في ضوء وخبرات كل من استراليا نيوزيلاند والمملكة المتحدة.

أجرت عكور(2019) دراسة هدفت الى بيان أهمية منحنى التعليم من أجل التنمية المستدام

وبيان أثره في خلق مجتمع مستدام يلتزم بالقيم المجتمعية والبيئية والاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تقريربي بون العالمين () عن التعلم من أجل التنمية المستدامة باتباع أسلوب تحليل المحتوى.حيث حاز على55 ,6 % وبينت نتائج التحليل لهذه الدراسة الدور يلعبه التعليم من أجل التنمية المستدامة في تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني، وتدعيم مبادئ الديمقراطية وغيرها. وتم ستعراض بعض العناصر التي تسهم في تحقيق أهدافها من خلال تقرير التعليم للجميع، ومعالجة جدية لقضايا البيئة والمجتمع والاقتصاد الوطني، وتدعيم مبادئ الديموقراطية وغيرها.

وأجرى سيناكووأخرون(Sinako U et al,2018) دراسة هدفت إلى بيان مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة تم اختيار 249 أكاديما في برنامج تدريب المعلمين من مختلف الجامعات العالمية مثل كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر وغيره، تم استطلاع على الأنترنت باستخدام أداة (الاستبانة) تم تنظيمها لتعكس تفسيرات مختلفة للتنمية المستدامة من منظور شمولي ومتكامل، تتألف الاستبانة من 16 جملة تكونت من أربع مستويات من التعقيد لمفهوم التنمية المستدامة، وقد أظهرت النتائج أن الأكاديميين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة لا يدركون بشكل كلي مفهوم " التنمية المستدامة". ووجد أن هناك تجاه نحو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمفهوم" التنمية لمستدامة أكثر من البيئية.

وقام خداد وفورغتن (2020). بدراسة هدفت لمعرفة دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال شباب الجامعة.

واستخدم الباحثان الاستبانه وقد توصل الباحثان الى هناك وعي"تنموي" لدى طلبة الجامعة لعينة البحث، وهذا يتماشى مع الدور المتوقع أن تلعبه هذه الفئة في تحقيق التنمية المستدامة وأظهرت نتائج الاستبانه أن المجتمع لديه تجارب أن المجتمع لديه تجارب تؤهله للنهوض ببرنامج نهضة يضمن وصول الثروة الى الاجيال القادمة، وفيما يتعلق بدور الجامعات في اعداد الطلاب للعب أدوار للعب بدور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتأكيد على دور الجامعات في خلق الأجواء والظروف التي تمكن الطلاب من أن يكونوا مشاركين فعاليين في هذه العملية.

المحور الثاني : أهداف ومراحل الاهتمام بالتنمية المستدامة

الفرع الاول : أهداف التنمية المستدامة

أشار كل من محمد، داودي،خضير(2015) الى الأهداف التي تسعى لها التنمية المستدامة من خلال آليتها ومحتويها الى الوصول اليها وهي:

1- تحقيق نوعية أفضل للسكان: التركيز على العلاقات بين نشاطات الأفراد والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الأنسان، وذلك عن طريق مقياس الحفاظ على نوعية البيئة والاصلاح وتعمل على ان تكون العلاقة الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.

2- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة الأفراد والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الأنسان، وبالتالي التنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقات الحساسة بين البيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحث يحافظ على الرأسمالية الذي يضم الموارد الطبيعية والبيئية، مما يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وادارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال وفي الجيل نفسه.

4 - تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقدير برنامج ومشاريع للتنمية المستدامة.

5- ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنلوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك الى مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

الفرع الثاني : الاستراتيجيات والاتفاقيات

وقد أشارت الشعباني (2018) تمثل الكثيرمن المنظمات الدولية تناولت موضوع التنمية المستدامة وأعدت لها المؤتمرات العالمية بخصوص البيئة ومن أهمها مايلي:

الاستراتيجية العالمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة عام 1980
The World conservation Union باطلاق ما سمي حينها بالاستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة. ومن خلال هذه الاستراتيجية تم مناقشة قضايا التنمية المستدامة والتي تمثلت في القضاء على الفقر والوصول الى الأمن الغذائي وتحقيق مستوى عال من التعليم لألجيال بما في ذلك بلدان العالم الثالثة والفقيرة، وكذلك تحسين مستوى الصحة وتطويرها، ومن بين االأهداف القضاء على التميز بين الجنسين وتحقيق المساواة والعدل بين الجنسين، ومن بين الأهداف ايضا تحقيق الأمن المائي والحصول على الطاقة والنمو الاقتصادي المستدام والبنية التحتية المرنة وتطوير الريف والمدن وتحقيق الاستهلاك والانتاج المستدامين والحفاظ على المناخ، حيث تم الدعوة من قبل اعضائها إلى ان الصحة البيئية اساس الصحة الاقتصادية ورفاه

الانسان ، وهدفت هذه الاستراتيجية في كيفية الوصول إلى "كوكب صحي من اي وقت مضى" حيث حددت في الاسستراتيجية جدول أعمال يمتد حتى عام 2030 ،وتسعى الاستراتيجية إلى التعاون الدولي مع المنظمات والجمعيات الدولية التي تعني بالتنمية المستدامة بهدف تحقيق الأهداف االنمائية الثالثة بغية الوصول إلى مستقبل مستدام .

تقرير اللجنة للبيئة والتنمية بعنوان مستقبلنا المشترك" عام1987 والذي أصدره بروتتلاند رئيس اللجنة الدولية للبيئة والذي تطرق الى الكثير من المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة والبيئة وما هي أضرار استخدام الطاقة وما هي أنواعها كما تطرق الى النمو الصناعي ودوره في الوصول الى التنمية المستدامة وتطرق أيضا الى السلام والأمن والتنمية والبيئة كما تطرق الى العمل المشترك لتحقيق التنمية كما العمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة والاضرار بالمناخ والطبيعة اوتطرق التقرير إلى دور الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة، وشرح اهمية تحقيق الأمن الغذائي وتطرق التقرير إلى اهمية تحقيق الأمن الغذائي، كما تطرق التقرير إلى مصادر الطاقة وكيفية استخدامها لتحقيق التنمية المستدامة وماهي اضرار استخدام الطاقة وماهي انواعها كما تطرق إلى النمو الصناعي واثرها على تحقيق التنمية المستدامة كما تطرق إلى التنمية الصناعة المستدامة في سياق عالمي وماهي استراتيجيات التنمية الصناعية المستدامة وتطرق ايضا إلى السلم والأمن والتنمية والبيئية كما تتطرق إلى العمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة وتجنب الصراعات التي تزيد من الضرر على البيئية والتنمية المستدامة والضرر بالمناخ والطبيعية من خلال التجارب النووية، وأخيرا وضع العديد من المقترحات القانون تساعد على تحقيق التنمية المستدامة وتجنب الضرر بالطبيعة.

اتفاقية الأمم المتحدة الطارية بشأن المناخ "قمة الأرض" عام 2991م: لقد كان الحدث الأبرز فيما يخص التنمية المستدامة والبيئة فقد كانت قمة الأرض في البرازيل والتي باتت تعرف بقمة ريو دي جانيرو حيث حضرها ما يقارب 180 دولة، وكان هناك بحدود (2400) ممثل عن المنظمات الغير الحكومية، بالاضافة إلى (17000) شخص حاضرين هذا المؤتمر وسمي جدول أعمالها بجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وكانت هناك لجنة التنمية المستدامة وكافة الوكالات المهتمة بالتنمية المستدامة والمجلس الاستشاري لشؤون التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وقد تتطرق هذا المؤتمر إلى اثر الأنشطة البشرية الصناعية في زيادة الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري الطبيعي، وأشار المؤتمر ان الدول المتقدمة هي اكثر البلدان سبباً للاحتباس المناخي بينما الدول النامية هي إلى الاقل ضررا بمناخ الأرض ، وبما ان لكل الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها التنموية الى أن المؤتمر اكد على ان تتحمل هذه الدول المسؤولية البيئية و ان تحد من الأنشطة ذات التأثير على البيئية وان تكون مثل هذه الأنشطة تحت الرقابة بما يضمن التزام اصحاب هذه الأنشطة بالحفاظ على البيئية (UNFCCC,1992).

استراتيجية المجلس الأوروبي للتنمية المستدامة 2006 قام المجلس الأوروبي في مدينة بروكسل باعتماد استراتيجية للتنمية المستدامة حيث حدد سبعة استراتيجيات للتنمية المستدامة وتتمثل الاستراتيجية الأولى وهي الحد من تغيرالمناخ واثارة ذلك بالألتزام بموجب بروتكول كيتو شعار الاستراتيجية الأوروبية بخصوص تغير المناخ، والاهتمام بالطاقة والطاقة المتجدة وسائل النقل المستدامة وليس لها ضرر على البيئة وتستهلك كمية طاقة أمل. كما تداولت الاستراتيجية الى أنواع الانتاج والاستهلاك حيث تم الربط بين التطورالاقتصادي والتدهور البيئي حيث أشارت الاستراتيجية الى الاهتمام بالمشتريات العامة الخضراء والتعاون مع المنتجين بالاهتمام بالأهداف البيئة

والاجتماعية وتطور الابتكاربالمنتجات المصاحبة للبيئة والتي تعد أحد أهداف الاستراتيجية المرتبطة بالصحة العامة ذات العلاقة، فقد كان أحد أهداف الاستراتيجة حيث ترغب في ضمان جودة الأغذية وازالة الأخطار التي تهدد الصحة العامة والبيئة الناتجة عن المواد الكيميائية بحلول عام 2020 حيث يتطلب البحث في العلاقة بين الصحة والمواد الغذائية المسببة للأمراض والتصدي لها ...وأما استراتجية الاندماج الاجتماعي ، فالهدف منها تحقيق مكافحة الفقر في العالم،فقد وافق الاتحاد الأوروبي على زيادة مبالغ الدعم الممنوحة للدول الفقيرة بهدف المساعدة في مواجهة الفقر،وتطوير سياسة التنمية المستدامة في مثل هذه الدول.

المحور الثالث : دور الجامعات في التنمية المستدامة

لقد كثر التركيز على الاستثمار في العنصر البشري لما له من فوائد جمة على التنمية المستدامة، بل أنه البداية لكل عملية تنموية، من هنا ظهر دور الجامعات في ضمان هذا العنصر الحيوي للتنمية بحيث تعد خريجين مؤهلين وبوعي ومسئولية كبيرين، كما يتجلى دورها في تقدم وتطور المعارف والعلوم واثرائها بالمستجدات والتطورات كما تمد المجتمعات بالخبرات الضرورية وهذا كله في اطار الخدمات التي تقدمها للمجتمعات عامة وللمحلية خاصة (لخضير، ونسمية،2019).

وفي عصرنا الحديث برز بوضوح، المشكلات البيئية والقيمية والثقافية، وكذلك الدور الخدمي للتعليم العالي، وبدأ في الالتحام بها لعرض الحلول المناسبة والعملية التي تحد من تأثيراتها السلبية على الفرد والمجتمع، ومن هنا لايجب علينا أن لاننظر الى التعليم العالي على أنه الحصول على مؤهلات معترف بها يحصل من خلالها الشخص مكانة بانضمامه الى الطبقة المتعلمة، بل يجب أن يكون دور الجامعة اعداد شخص يحمل في داخلة قيما متنوعة ومثل ومعارف يستطيع بواسطتها أن يكون فعالا منتجا في مجتمعه (برقل،2020).

وهذا يتطلب مرتكزات من خلال روابط شراكة مدروسة جيدة مع المجتمع سواء كانت مؤسسات قطاع العام أو الخاص لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل ونوعية الخرجين فضلا عن بناء أواصر التعاون بين الجامعة والمجتمع لغرض تبادل الخبرات من أرض الواقع من خلال التدريب في سوق العمل،مع بناء الشركات الاستراتيجية مع المؤسسات والمراكز البحثية المحلية والاقليمية والعالمية لرفد الجامعة لكل ما هو معاصر،فضلا عن رفد المراكز ذاتها ومن ما أفرزته البحث من نتائج ثم اجراءه في الجامعات (يعقوب،2019).

تساهم الجامعات بدور فعال في تحديد الطرق التي يتوجب على الأجيال القادمة أن تتعلمها وكيف تواجه التعقيدات التي تواجه التنمية المستدامة، وتعمل مؤسسات التعليم العالي بتأهيل أفراد المجتمع من أصحاب المؤهلات العالية، مواطنين مسؤولون قادرين على اشباع حاجات المجتمع البشري (أبو عبادة،2021).

الفرع الاول : واقع الجامعات العربية في التنمية المستدامة

التعليم

أشارت مجاهد (2020) إلى مايلي :

1. تقدم معظم الدول العربية مالايقل عن برنامج واحد يرتبط مباشرة بالبيئة.

2. تقدم الجامعات التي شملها الاستطلاع والبالغ عددها 57 جامعة 221 برنامجا للدرجات العلمية حول المواضيع البيئية، موزعة على البرامج الدراسية المختلفة بها (71درجة للبكالوريس. 102درجة ماجستير 36 درجة دكتوراة و21 في الدبلوم التقني).
3. يتم توزيع البرامج المتعلقة بالبيئة والتي تقدمها الجامعات العربية بين مختلف التخصصات مثل الهندسية البيئة وادارة موارد المياه، بالاضافة الى مجموعة تلك البرامج المتعلقة بالتعليم البيئي، والقانون البيئي، والسياسة البيئة، وهناك نقص في البرامج الأكاديمية المتعلقة بموضوع اقتصاد المراعي للبيئة والتعليم البيئي.

البحث العلمي

موضوع " الجامعة والبحث العلمي والتنمية" متداول بقوة في عالمنا، وذلك لأهمية الدور التي تقوم بها الجامعة في المجتمع والآفاق الرحبة التي يستشرقها البحث العلمي في عصرنا وحاجة المجتمعات الانسانية للتنمية الشاملة (الدجاني، 1409).

وقد أشارت مجاهد (2020) الى معاناة الدول العربية في العشر الماضية من استنفاذ كبير لمصادر المياه، المياه السطحية والجوفيه على حد سواء بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني والأنشطة الزراعية المكثفة، وتلعب الجامعات ومراكز البحوث دور مهما في مواجهة التحديات البيئية والمشاركة في التنمية المستدامة في الدول العربية، ومن الأمثلة على ذلك معاهد جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية المتخصصة (كاوست) في المملكة العربية السعودية والتي يوجد بها ثلاث مراكزبحثية متخصصة لتقديم حلول، التكييف وتخفيض مشاكل البيئة الحالية، وبالأخص في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تركزالجهود على تحلية المياه وكذلك السعي لايجاد حلول مبتكرة تتعلق بالطاقة الشمسية،بالاضافة لدراسة الوضع الحالي للبيئة البحرية في البحرالأحمر. وبتحليل البحوث المنشورة التي تم عرضها على موقع الفهرسة اللكترونية (سكوبكس) من جهة الجامعات ومراكز البحوث العربية في العلوم البيئة الى اجمالي الأبحاث. تبلغ حوالي 7%، وتعد المملكة العربية السعودية ومصر أكثر الدول نشاطا في مجال الأبحاث استنادا لتحليل ابحاث العلوم البيئة، كما لوحظ زيادة عامة في الدراسات المتعمقة بالعلوم البيئية بالمملكة العربية السعودية بالنسبة لاجمالي الدراسات من 3,8% بالفترة (1996،2008) الى 6% بالفترة(2009،2018). وكذلك كثرة في مصر من 4،5%:6,4% خلال الفترة نفسها.

الفرع الثاني : دور مهمة جامعاتنا العربية في تحقيق التنمية:

أولا: زيادة احساس المواطن العربي بالانتماء الى أمته وأرضه وثقافته. وهذا أمامهم، فالتنمية تحتاج الى انسان، الانسان الذي يملك القدرة على العطاء والذي يحثه حب الوطن الى التضحية. وبالرغم من كثرة الدول العربية فان خصائص الثقافة العربية وخصائص الشخصية العربيةواحدة،لأنها تستمد معالمها من الثقافة العربية وخصائص الشخصية العربية واحدة.

ثانيا: تعميق شعور المواطن العربي بالكرامة والحرية، فهوكثيرالشعور بكرامته، وهذا حق لكل انسان، والجامعة هي موطن تكوين الانسان،..... ولا يجوز للجامعة أن تتجاهل دورها الأخلاقي والانساني، فان تجاهلت ذلك هدمت من قيم الخير والتكافل في المجتمع أكثر مما بنته بالمعرفة والعلم.

ثالثا: تجسيد الطموحات الاجتماعية في تنمية حقيقية، أولا عن طريق تكوين مهارت شخصية قادرة على التعامل مع التكنلوجيا بطريقة سليمة وثانيا طريق تشجيع مهارات البحث العلمي.

الفرع الثالث : نماذج جامعية

جامعة نيوكاسل : تعتبر واحدة من أفضل الجامعة العالمية وتمثل المرتبة رقم11 وفقا لمقايسس تايمز للتعليم العالي2020 نحو أهداف التنمية المستدامة واتخذت ادارة الجامعة العديد من المبادرات لتحقيق الاستدامة البيئية من أهمها: (مجاهد،2022)

أ. ادارة الطاقة : وضع استراتيجية وخطة ادارة الكربون للمشروعات الانتاجية وخفض هذه الانبعاثات.

ب. ادارة المخلفات. توزيع صناديق اعادة التدوير الخارجية والداخلية للمخلفات.

ت. المواصلات: وضعت برامج للأتوبيسات والدرجات لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين بالجامعة،بهدف الحد من السفر بالسيارة الى الحرم بهدف الحد من السفر الى الحرم الجامعي.

ث. التنوع البيلوجي :تطويرالكفاية المحيطة بالمرافق الرياضية الخارجية بالجامعة وتحويلها الى موطن متنوع وداعم.

جامعة هارفد: من الجامعات العالمية ذات الشهرة العالمية في مجال التعليم العالي، والتجربة التي خاضتها في مجال الاستدامة تمثلت بالتالي:

1 -تبني استراتيجية الاستدامة في جميع برامجها البحثية.

2- تعزيز الاستدامة من خلال زيادة الكفاءة واستخدام الموارد وتقليل انتاج النفايات والمواد الخطرة(يعقوب وعباس،2019).

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى نتائج عدة هي التالية:

1. يمكن للجامعات أن تلعب دورا كبيرا في دعم الاستدامة في تنظيمها والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
2. لدى الجامعات القدرة على خلق الأجواء والظروف التي تمكن الطلاب من أن يكونوا فاعلين في عملية التنمية المستدامة.
3. يشير تحليل واقع استدامة الجامعات العربية وفقا للمؤشرات المختلفة مثل التعليم، البحث العلمي،خدمة المجتمعة. أن الجامعات العربية قطعت شوطا لتحقيق الاستدامة،الا أنه لا زال أمامها الكثير في هذا الشأن.

التوصيات:

1. تعديل مداخل سياسية التعليم الجامعي ووظائفها التي تجمع بين الابتكار والواقعية.
2. انشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعات ومواقع العمل المجتمعي وخاصة مراكز الانتاج.

3. زيادة لانفاق على الجامعات وخاصة المخصصات المخصصة للبحث العلمي وتوجيهه كل مشاكل المجتمعي.
4. بناء تفكيرالأجيال على مفاهيم تقوم على التغير والتكيف والتنقل لاكتساب مرونة العقل في التفكير والانفتاح على المعرفة البشرية.
5. التنسيق بين الجامعات العربية باعتبار العالم العربي عالماً متكامل.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

باحمدان، محمد سعيد والديب، خالد زكي .(2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة السعودية. **المجلة العربية للنشر العلمي** .ع**(42):167-1992**.

البراوي، الزهراء حسن البراوي.(2021). دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. **مجلة كلية التربية بالمنصورة. 8(11)251- 282.**

الدجاني،أحمد صدقي (1409ه)، **دور الجامعات في الخدمة العامة للتنمية البشرية.** أكاديمية الرباط:مطبوعات أكاديمية المغربية.

أبو عيادة، هبة توفيق (2021)، دور الجامعات في التنمية المستدامة، **المؤتمر العلمي الرابع المدمج**، كلية المصطفى الجامعية، العراق.

الشبعاني، منى محمد على (2018). دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة ، دراسة استكشافية في منشئات الأعمال في البيئة المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي 21(1) 1147 - 1204.**

الشهاب، محمد حمزة وعكور، نوال، عيسى .(2019)، طريقة تفكير الانسان، وهكذا تقوم "التنمية" و"البيئة" لخلق الوعي والقيم الموجهة نحو حياة جيدة على الأرض، **مجلة العلوم التربوية 3 (14) 71- 90.**

الضبيب، أحمد بن محمد (1989). **الجامعات ومسيرة التنمية**. الرباط : أكاديمية المملكة المغربية للنشر.

النبهان، محمد فاروق(1409)، دور الجامعات العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية،**مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الدورات، الرباط المملكة المغربية.**

لخضربوساحة محمد ونسيمة بوحص .(2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة. **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية** 1(3) 68- 86.

حسان، عبد الله حسان. (2021). الجامعة الحضارية مفهومها ووظائفها ومتطلباتها. عمان :دارالفكر الاسلامي.

حلاوة،جمال(2011)، دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة في فلسطين، دراسة حالة **مجلة أماراباك ، 2(4) 21-31.**

عبد الرحمن، حسنية حسين (2010). التعليم من أجل التنمية المستدامة في مدارس التعليم قبل الجامعة في كل استراليا ونيوزيلاد والمملكة المتحدة وامكانية الافادة منها في مصر. **المجلة التربوية جامعة سوهاج:59،50-115.**

علي،اشرف يونس (2013). **دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطنية في تحقيق التنمية المستدامة-** جامعات غزة نموذجا.رسالة ماجستيرغير منشورة. الجامعة الاسلامية-غزة.

عكور،نوال عيسى (2019)، تطوير التعليم الأردني لتفعيل مساهمة الشباب في التنمية المستدامة وفقا للتقارير الأممية المترجمة للغة لعربية: دراسة تحليلية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية. 3 (14) 71-90.**

محمد، عبد حسون وداوي، مهدي صالح،واخضير،اسراء عبد(2015)، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد. **مجلة ديالي :4 (67) 338-365.**

يونس، عيس وعائشة،عماري (2021). التعليم من أجل التنمية المستدمة. **El Khaldounia Journal of Human an Science.3(1) 62-69.**

المراجع الاجنبية

Maarten.P, Petegem.P.v.(2018). Academics in The Field Of Education For Sustainable Development, The conception Of Sustainable Devlopment Their conception Of Sustainable.Journal Of Clear,184,321-332.

Ghayad.R, A&Forgotten.F,S(2020). The Role Of Universities in Achieving Sustainable Development, Business and Economic. Volume 3issue2,2020.

واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين

أ.رشا زكريّا رشق

ملخّص

هدفت الدّراسة الحاليّة التّعرّف إلى واقع الأنماط الإشرافيّة المستخدمة في العمليّة الإشرافيّة، في المدارس الحكوميّة في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلّمين ، في ضوء المتغيّرات (الجنس، والمؤهّل العلميّ، والمسمّى الوظيفيّ، وعدد سنوات الخدمة)، واعتمدت على المنهج الوصفي المسحي، وتكوّنت عيّنة الدّراسة من (283) معلمًا ومعلّمة، و(51) مديرًا ومديرة خلال عام (2023/2022)؛ واستخدم أداتَين؛ الاستبانة، وتضمنت محورين هما: الأنماط الإشرافية مكون من (37) عبارة، والأداة الثانية المجموعة البؤريّة؛ استهدفت (17) مدير ومديرة، ومعلم ومعلمة في مدارس حكوميّة مختلفة في القدس، وقد جرى التّأكد من صدقهما وثباتهما.

وأظهرت النتائج ان الدرجة الكلية لمستوى **الأنماط الإشرافية** المستخدمة في العملية الإشرافية المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين جاء متوسطًا، وبمتوسط حسابي بلغ (3.24)، وبيّنت نتائج المجموعات البؤرية عدد من النتائج مثل، تبادل المشرفُ التربوي الخبرات مع المعلّمين في الإجراءات داخل الصف. وأظهرت نتائج المجموعات البؤرية استخدام المعلم للأساليب، والوسائل، والاستراتيجيات التي تُسهم في تنميته وتطويره ذاتيًا. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس **الأنماط الإشرافية** المستخدمة في العملية الإشرافية على الدرجة الكلية، وفقاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح لِمَن يحملون درجة البكالوريوس؛ ووجود فروق دالة إحصائيًا وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي ولصالح مديري المدارس الحكومية، ووجود فروق دالة إحصائيًا وفقاً لمتغير عدد سنوات الخدمة. وأظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً وفقا للتفاعل بين متغيري الجنس، والمؤهل العلمي ، كما أظهرت وجود فروق دالة إحصائيا وفقًا لمتغيّر عدد سنوات الخدمة، وكانت لصالح (10 سنوات فأكثر). واعتمادًا على تلك النّتائج، فإنّ الدّراسة توصي بتدريب المشرفين التّربويّين على الأنماط الإشرافيّة بأنواعها المتعدّدة.

الكلمات المفتاحيّة: الأنماط الإشرافيّة ،الإشراف التّربويّ.

Abstract

This study investigated The Reality of Supervisory styles used in the supervision process in public schools in Jerusalem from of perspective of principals and teachers, taking into account the variables (sex, educational qualifications, job title, and number of years of experience). The study used

Survey Descriptive method curriculum and the study sample included 283 male and female teachers as well as 51 male and female principals in the year 2022/2023. It utilized two tools which contained two topics: supervisory style containing 37 statements. Secondly, a focus group was conducted. It targeted 17 male and female principals as well as male and female teachers from different public schools in Jerusalem and their validity and reliability were confirmed.

Among principals and teachers in public schools in Jerusalem, the total score for the level of **supervisory styles** used in the supervision process from the perspective of principals and teachers in public schools in Jerusalem was average with an arithmetic mean of (3.24). Several results emerged from the focus groups including the exchange of experiences between the educational supervisor and the teachers regarding classroom procedures. and the results of the focus groups indicated that the teacher used methods, means and strategies that contributed to his self-development and development as a teacher. The results also showed that there were statistically significant differences at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) on the **supervisory patterns** scale used in the supervision process on the total score according to the gender variable in favor of males as well as statistically significant differences based on the educational qualification variable in favor of those possessing a bachelor's degree. There are statistically significant differences according to the job title variable in favor of public school principals and the number of years of service variable also shows statistically significant differences. According to the interaction between the variables of gender and educational qualification, there were no statistically significant differences. In addition to the absence of statistically significant differences according to the job title variable. However, statistically significant differences were also found in the number of years of service variable which was in favor of those in service for (10 years and more.)

Based on these findings, the study recommends that educational supervisors be trained using the supervisory styles and all its various kinds.

Keywords: supervisory styles, educational supervision.

مقدّمة

يُعدّ التعليم شرطًا أساسيًّا للتنمية البشرية الشاملة، إذ يقوم على التخطيط التعليمي المنعكس على شكل خطط تطويرية، بعدِّها ضرورة قومية وحياتية وتنموية، تُحتّمها الظروف الاقتصادية

والاجتماعية. كون المدرسة مركزًا للتغيير، وقاعدة أساسية في التطوير، فيجب إعداد برامج تطويرية؛ من أجل السير في العملية التعليمية، وتحسينها، وتقدمها إلى الأمام، وتغييرها للأفضل، فلا يحدث ذلك إلّا إذا تضافرت الجهود، وتعاضدت السواعد؛ من أجل النّموّ والسّموّ بنتاج هذه العملية – الطالب– محور العملية التعليمية، فهو أهم ما تهدف إليه التربية والوزارة التعليمية للنهوض بالأفراد، وبالتالي بالمجتمع، والأمة الإسلامية بأكملها.

فقد بدأت إدارات التعليم محاولاتها بخصوص ضبط نوعية المعلمين، ذلك بفحص أداء المعلم من خلال ما يسمى بـ(التفتيش المركزي)، إذ تجري زيارة المدارس بشكل مفاجئ، وتتولى كلّ إدارة منها – حسب التخصص– مراقبة المعلم، فتجري التوصية بترقيته، أو تثبيته، أو نقله. علمًا أنّه أصبح هناك تحديث على موضوع التفتيش، فغدا أقرب إلى التوجيه الفني، أي أنه أصبح يهدف إلى مساعدة المعلم على النمو المهني، والتقدم في الأداء، وأضحى تطور العملية التربوية –بجوانبها المتعددة– هو الغاية، واستُحدِث مصطلح الإشراف التربوي بمعناه المهني (نبهان، 2007).

فيعمل المشرف التربوي على ذلك من خلال اتّباعه الأنماط المستخدمة في العملية الإشرافية كالعلاجي والتطويري والتشاركي والبنائي وغيرها من الأنماط الإشرافية الهادفة إلى التقدم نحو الأفضل في أداء وسلوكيات ونشاطات المعلم، فالمشرف التربوي هو القائد والموجّه والمعين والمساند، كما يرى (فنار وصالح :2021) " أن المشرف قائدٌ تربويّ يتحمل مسؤولية القيادة في العمل التربوي وأن هذه الوظيفة للمشرف التربوي تتحقق من خلال دوره في العمل التربوي كموجّه ومستشار ومرشد ، وخبير ، وأنه بكلمة واحدة القائد الرئيسي للمنهاج والعملية التعليمية أو التدريس وأنّه معاونٌ للمعلم على فهم فلسفة النظام التعليمي وأهدافه، وكذلك وضع الخطط المناسبة للعمل واختيار أساليب تحقيق الأهداف ، وفهم خصائص الطلاب واكتساب القدرة على التعامل الفعال معهم، ومتابعة الخبرات المتميزة في المدارس الأخرى والاستفادة منها في تحسين الأداء التدريسي".

وتعدّ اللقاءات الإشرافية بين المشرفين والمعلمين من الضرورات التربوية الملحّة التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية الإشراف التربوي، فمن خلالها يتحقق المشرف التربوي من انتظام العمل في المدرسة، ويقف على مستوى سلوك المعلمين وأدائهم، ويرى كيفية التدريس في الغرفة الصفية، والطرائق المتبعة فيه، والوسائل الموظفة فيه، فضلًا عن كيفية تعلم الطلبة، وأثر ذلك في سلوكهم، وحياتهم، إضافةً إلى أنّه يتعرّف على نواحي القوة والضعف فيعالجها، ويقدم للمعلم التغذية الراجعة.

ولأن أحد المكوّنات الرئيسية لتعليم المعلّمين المستمر يهتم بتحسين الأساليب التعليمية بهم وقدرتهم على تكييف التدريس لتلبية احتياجات الطلبة ومهاراتهم في إدارة الفصل الدراسي وبتأسيس ثقافة

مهنية تعتمد على المعتقدات المشتركة حول أهمية التعليم والتعلم والتأكيد على علاقة الزمالة.(Aklan&Hofman,2014).

لذلك فإن من المهم أن يتطور المعلم بنشاطاته وأدائه في الصف حتى يبلغ التميّز من خلال المبادرات التي يقوم بها والتي تضيف الفائدة للعملية التعليمية ، وتعميمها على باقي المعلمين لزيادة الخبرات وتبادلها بينهم ، وتقديم الأفكار الإبداعية الابتكارية التي من شانها أن تميّزه عن باقي زملائه ، باستخدام الوسائل التعليمية والاستراتيجيات الجاذبة لطلبته أثناء عرضه للدرس ، ومواكبته للتكنولوجيا باستخدامه اللوح الذكي والذي يجعل الحصة الصفية تفاعلية تخلو من الملل، وإضفاء النشاط والحيوية في الصف بين الطلبة مع معلمهم.

ولكون الإشراف التربوي عملية شاملة، وله دور كبير في عملية التطوير في العملية التعليمية، والحاجة في أن ترتقي العملية التعليمية؛ فإنّه الدور المهم للمشرف التربوي، والأنماط الإشرافية التي تحقق التطور، والتقدم في مهارات وقدرات المعلمين، وتحسين وتقدّم أدائهم في الموقف التعليمي.

تسعى الدراسة الحالية –من خلال ما سبق– التعرف إلى واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ؛ انطلاقًا من أهمية هذا الموضوع للنظام التربوي، والتعليمي.

مشكلة الدراسة

يعمل الإشراف التربوي على تطوير العملية التعليمية، وسيرها على أفضل وجه، من خلال وقوف المشرف التربوي إلى جانب المعلم، وتطوير وتنمية قدراته كونه فردًا له دور في المدرسة، فيرتقي بممارساته، وأساليبه، ووسائله التي يتبعها في إدارته الصّفية، ولهذا أهمية في رفع مستويات طلابه.

لذا ظهر للإشراف التربوي– كونه عنصرًا مهمًّا من عناصر المنظومة التربوية– أنماط إشرافية متعددة ومتنوّعة وفق تطورها وتسلسلها التاريخي، على الرغم من هذا التطور في مفهوم وأنماط الإشراف فإنّ عملية الإشراف مازالت مرتبطة بالزيارة الصفية التي يظهر عليها مظهر التفتيش والتوجيه، وهذا ما أكده نشوان (2008)، فهو يرى أنّ الإشراف ما زال يتّصف بالطابع التفتيشي رغم التطور والتقدم المعرفي، والتطور في المفاهيم الحديثة له.

وقد وُجِدَت بعض الصعوبات التي يعاني منها المعلم في الزيارات الإشرافية التي تسبب بعض المشكلات النفسية، مثل التوتر والقلق من حضور المشرف التربوي للقاءات الصفية، إذ يُركز المشرف التربوي على الأعمال الكتابية، مثل التحضير، ورصد علامات الطلاب، ومتابعتهم من النواحي الأخلاقية، والسلوكية، والأكاديمية، والعقلية، والجسمية. في حين أنّه يجري إهمال الحاجات

الشخصية، والنفسية، والاجتماعية للمعلم التي تشير إلى طبيعة العلاقة بينهما، تلك التي تنمُّ عن مدرّب ومتدرّب، ورئيس ومرؤوس، مع عدم اتباع الأنماط والأساليب الإشرافية التي تؤثر في توطيد العلاقة بين المشرف والمعلم، إذ يُفترض أن تكون مبنية على الاحترام المتبادل، والودّيّة، والتعاون، والمشاركة.

لتخطّي ذلك؛ فإنّ المشرف التربوي يؤدّي دوره باستخدام الأنماط الإشرافية المتنوّعة، ويُوطّد العلاقة بينه وبين المعلم على أنّه زميل ومساعد ومعاون وموجّه له في سير العملية التعليمية، فبذلك يساعد على تنمية القدرات وتطويرها وتحسينها، لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، وتتحدّد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ماواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ماواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ؟

السؤال الثاني : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تُعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي ، وعدد سنوات الخدمة)؟

أهداف الدراسة

1 .التعرف إلى واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين.

2. تحديد فيما إذا كان هناك فروق في الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين باختلاف متغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي، وعدد سنوات الخدمة).

أهميّة الدّراسة

الأهمية النظرية

تتمثلُ الأهمية النظرية للدراسة في تناولها ما يأتي:

1. فئة مهمة في العملية التعليمية هي فئة المعلمين والمشرفين التربويين.

2. إضافة المعلومات القيّمة في الإشراف التربوي، وأنماطه المتعددة والمتنوعة والمتطورة، إذ تواكب العصر التكنولوجي والتقني.

3. ويستفيد منها المشرفون مستقبلًا في التطوير المهني للمعلمين وأدائهم.

الأهمية التطبيقية

1.تحديد واقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، والوقوف على تطبيقها بتنوّعها وتعدّدها في العملية التعليمية.

2. تدريب المشرفين التربويين على كيفية تطبيق الأنماط الإشرافية.

3.وتوجيه المشرفين من خلال عمل برامج ودورات وورش عمل.

4 .السّموّ والتّقدّم بالعملية التعليمية الّتي يُعد أهمّ ما فيها المعلم، وأداؤه في الصف، وإرشاده، وتحفيزه، ودعمه، وتوطيد العلاقات الاجتماعية معه.

5.التأثير إيجابيًّا في تطور المعلم المهني بالخروج عن المعتاد والتقليد في العملية الإشرافية.

فرضيات الدّراسة

للإجابة عن السؤال (الثاني)، فقد صيغت الفرضيتيْن الصفريتيْن الآتيتيْن:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تعزى لمتغيريْ الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تعزى لمتغيريْ المسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما.

حدود الدّراسة ومحدّداتها

أُجرِيت هذه الدراسة في إطار الحدود والمحدّدات الآتية:

1. ا

لحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على المديرين والمعلمين في المدارس الحكومية في القدس.

2. ا

لحدود المكانية: طُبِّقت الدّراسة الحالية على المدارس الحكومية في القدس.

3. ا

لحدود الزمانية: أُجرِيت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2022/2023).

4. ا

لحدود الموضوعية " المفاهيمية": اقتصرت هذه الدراسة على المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.

5. ا

لحدود الإجرائية: تحددت بالأدوات المستخدمة، وهي: مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، ، ودرجة صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

إنّ تعميم النتائج للدراسة الحاليةُ مقيّدٌ بدلالات صدق وثبات الأدوات المستخدمة، ومدى الاستجابة الموضوعية لأفراد عيّنة الدّراسة لهذه الأدوات من جهة، ولمجتمعاتٍ مشابهة لمجتمع هذه الدّراسة من جهةٍ أخرى.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

المشرف التربوي: هو "الموظّف الذي تعيّنه السلطة التربوية؛ للإشراف على المعلمين والمعلمات في إطار تخصصه العلمي؛ من أجل تحسين العملية التّعليميّة التّعلّميّة. يتضح من هذا التعريف أنّ المشرف التربوي هو أحد الموظفين الذين عيّنتهم وزارات التربية والتعليم، أو أيّ سلطة تربوية تعليمية" (السبيل، 2013 :13).

يُعرَّف المشرف التربوي إجرائيًّا بأنّه معلمٌ تُكلّفهُ وزارة التعليم بالإشراف على العملية التعليمية؛ بهدف تحقيق أهدافها تربويًّا وتعليميًّا؛ لتحسين أداء المعلمين، والرّفع من مستوياتهم المهنية، من خلال أساليب إشرافية متنوعة.

الأنماط الإشرافية: "مجموعة من أوجه النشاط الّذي يقوم به المشرف التربوي، والمعلم، والطلاب، ومديري المدارس؛ من أجل تحقيق أهداف الإشراف التربوي. يُعدّ كل أسلوب من أساليب الإشراف التربوي نشاطًا تعاونيًّا منسّقًا، ومنظّمًا، ومرتبطًا بطبيعة الموقف التعليمي، ويكون متغيّرًا بتغيره في اتجاه الأهداف التربوية المنشودة" (عطوي، 27:2016). وتعرف الأنماط الإشرافية إجرائيًّا: هي النشاطات الإشرافية الفردية والجماعية، العلمية والعملية التي تستخدم؛ من أجل تقويم المحتوى والأداء، وتحقيق النموّ العلمي والمهني، وتحسين التعليم والتعلم، وتحقيق الأهداف المرجوّة. يُعبّر عنها إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنّها مستوى الدرجات التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية المُعدّة لهذه الغاية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً مفهوم الإشراف التربوي وتطوره:

يبدو الإشراف التربوي في حقيقته مجموعة من العمليات التي تسعى في تكاملها إلى تحسين وتطوير وتجويد العملية التعليمية، ويعدّ أحد العناصر المهمة في المنظومة التربوية؛ إذ يُحقّق الأهداف المرجوة منه من خلال استخدام المشرف أساليب وأنماط واستراتيجيات متنوعة، يختار منها ما يلائم الموقف التعليمي في الميدان التربوي. يُعدّ الإشراف التربوي نظامًا متكاملًا في حدّ ذاته، لكن مع ذلك فهو نظام فرعي من نظام كلّي هو النظام التعليمي في المجتمع، وبذلك يستمدُّ أهدافه من فلسفة المجتمع التي تعكس بدورها حياة المجتمع، وما تشهده من تطورات اجتماعية، واقتصادية، وحضارية. فكان الإشراف التربوي – كمفهوم– مثل الكثير من المفاهيم التربوية التي تتخذ أشكالًا متعدّدة، فتراوحتْ مسمّياته بين (التفتيش – التوجيه التربوي– التوجيه الفني– الإشراف الفني– الإشراف التربوي) (العاجز وحلس، 2009). يُعرّف الإشراف التربوي بأنه عملية تسعى إلى تحليل العوامل المؤثرة في عمليتيْ التعليم والتعلم، وتميّزت باهتمام المشرفين بالتخطيط له، وتحديد التغيرات التي يرغب في إحداثها، من خلال عدة أنشطة تربوية يقوم بها المشرف بصورة منظمة وتعاونية مستمرة؛ بهدف تحسين وتطوير المهارات لدى المعلمين،

ويؤكد عباس (466:2021) أن الإشراف التربوي عملية تواصل وتعاون منظمة بين القائد التربوي والمشرف على العملية التّعليميّة التّعلّميّة والعمل الميسّر لتلك العملية، بتبادل الآراء والأفكار بينهما، والاطّلاع على أحدث المستجدات التربوية، وتحليل الموقف التعليمي بجميع عناصره، والتعرف على المشكلات التي تواجه المعلم، مع محاولة وضع الخطط العلاجية المناسبة لحلها، والبدائل المختلفة؛ من أجل الارتقاء بأدائه الفني، والمهني، والتعليمي؛ لتحسين العملية التعليمية، وتحقيق النتاجات

التعليمية المنشودة.إنّ المشرف التربوي بمهماته التي يؤثر من خلالها في المعلم، فيعاونه ويساعده على التنمية والتقدّم والتطور المهني؛ فإنّه يُشركه في وضع الخطط، وينظّم معه المواقف التعليمية، وإدارة الصف، وكيفية استغلال قدراته ومهاراته الإبداعية في استخدام الوسائل العلمية الفنية التي من شأنها أن تثري الموادّ الدراسية، وتعمّق المفاهيم لدى الطلاب.إنّه ينسّق معه كيفية توظيفه الاستراتيجيات التعليمية، وإثرائه المناهج الدراسية، إذ يوضح البعداني (1424) أنّ الإشراف التربوي عمليّة قيادية شورية تعاونية منظَّمة، تُعنى بالموقف التعليمي بجميع عناصره: من مناهج، ووسائل، وأساليب، وبيئة، ومعلم، وطالب، فتهدف إلى دراسة العوامل المؤثرة في ذلك الموقف –الداخلية، والخارجية– وتقييمها للعمل على تحسينها وتنظيمها، من أجل تحقيق أفضل الأهداف للتعلم والتعليم، والحصول على مخرجات تعليمية مناسبة للإمكانات والموارد المتوفرة في النظام التربوي.

ثانياً أنماط الإشراف التربوي

أخذَت أنماط الإشراف التربوي أشكالًا متعدّدة، متأثرةً في ذلك بالتطورات التي صاحبت مفهوم الإشراف التربوي، ودور المشرف التربوي، وتطور طبيعة النظام نفسه وعناصره؛ ما نتج عنه تطور العملية الإشرافية، وتأثيرها في التغيرات التربوية والاجتماعية والاقتصادية، ففي ضوء تأثيرات هذه العوامل ظهرت الاتجاهات المتعدّدة التالية (عطوي، 2016). فمن الأنماط الإشرافية البارزة **الإشراف الإكلينيكي** فقد أشار كثيرٌ من المهتمين بالإشراف التربوي إلى أنماط وأنواع للإشراف التربوي؛ نتيجةً للتطورات التي تمّت في ميدان الإشراف التربوي، إذ تهدفُ جميعها إلى خدمة العملية التربوية، وتقديم العون والمساعدة للعاملين في الميدان التربوي والتعليمي، فقد أشارت المراجع التربوية إلى الكثير من الأنواع فالإشراف التربوي لديه أربعة أنواع: الإشراف الإكلينيكي، والإشراف بالأهداف والنتائج، والإشراف التشاركي، والإشراف المباشر وغير المباشر.

إنّ الاتجاهات الحديثة في الإشراف تراعي التطور الفكري المعاصر في السلوك التنظيمي، وقد ثبتت جدواها على المستويين العربي والعالمي ومنها: الإشراف الإكلينيكي (العيادي أو العلاجي) الذي يعرف بالإشراف الصّفي، ويعتمد على مراقبة وتحليل المجريات داخل الصف، ويركز على السلوك الصفي للمعلمين والطلبة على حد سواء (محمود ،2021). يهتم الإشراف الإكلينيكي بتشخيص المواقف التدريسية، ودراسة جوانب القوة والضعف فيها، وتفسيرها بهدف معالجة المشكلات التي تعترض تلك المواقف؛ لذا فإن هذا النوع من الإشراف يُدعى أيضاً بالإشراف العلاجي والإشراف العيادي، فهو يركز على التشخيص والعلاج، من خلال ملاحظة وتحليل سلوك المعلم التدريسي داخل غرفة الصف، سعيًا نحو تحسينه وتطويره وتحديد احتياجاته. يعرّفه البابطين (2004) بأنه أحد

"الأنماط الإشرافية التي تؤكد على المهارات التعليمية، وطرائق وأساليب التدريس؛ بهدف تحسين التعليم من خلال الملاحظة الصفية الفاعلة والمباشرة من المشرف التربوي".ويؤكد حلس والعاجز(2009) أن (كوجان وجولد هامر) يعدّان أول من طبّق هذا الأسلوب الإشرافي، فقد طوّرا هذا المفهوم لتوظيفه في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة في برنامج الماجستير في التربية في جامعة هارفرد، فأصبح هذا الأسلوب –فيما بعد– يُستخدم في تدريب المعلمين في أثناء الخدمة. يُعرّفه (كوجان) بأنه "أسلوب إشرافي موجّه نحو تحسين سلوك المعلمين الصفي، وممارستهم التعليمية الصفية، عن طريق تسجيل الموقف الصفي بكامله، وتحليل أنماط التفاعل الدائرة فيه؛ بهدف تحسين تعليم الطلاب، فهذا الاتجاه من الإشراف له عدة مراحل". أما (جولد هامر) فقد عرّفه بأنه "ملاحظة سلوك المعلم الصفي بدقة، وجمع المعلومات عن أداء المعلم في أثناء الزيارة الصفية، ثم مقابلة المشرف للمعلم بعد الزيارة مباشرة. التعريف الإجرائي لمفهوم الإشراف الإكلينيكي: "هو عملية مشاركة بين المشرف التربوي والمعلم، تقوم على الملاحظة لأدائه وسلوكه الصفي وتفاعله مع الطلاب، بحيث يتم فيها جمع المعلومات والبيانات من خلال اللقاءات في الزيارات الصفية، ووضع خطة لتحسين الأداء وتطويره لدى المعلم، مع رصد المشكلات المحتملة لديه، ووضع الخطة العلاجية لها.

أما **الإشراف التشاركي (التعاوني)** (التكاملي) إذ بدأت نشأته بكونه من أهم الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي عندما طرح (كارل جلكمان) –وهو أستاذ في الإشراف التربوي بجامعة جورجيا– الاتجاهات التربوية الحديثة، من خلال مجموعة من البحوث في مجلة القيادة الأمريكية، بحيث يرى أن الإشراف التشاركي يقوم على اشتراك كلّ من له دور في العملية التعليمية، مثل المشرفين التربويين، والمعلمين، والمديرين، والطلبة. يتعلق هذا النمط بنظرية النظم المفتوحة، بحيث يتضمن عدة أنظمة جزئية مستقلة، مثل السلوك الإشرافي، والسلوك التعلمي للمعلمين، والسلوك التعليمي للطلبة، فتتشارك هذه الأنظمة حتى تتحقق الفاعلية الإشرافية، ويكون كلٌّ منها مفتوحًا مع الآخر (العليمات، 775:2020).

يؤكد عطوي (287:2016) أنّه ينبثق مفهوم المنحى التكاملي للإشراف التربوي من كونه عملية فنية مصاحبة للعملية التعليمية التّعلّمية في المدرسة، تهدف إلى تحسين نتاجاتها، وهي مسؤولية مشتركة بين مدير المدرسة بعدّه قائدًا تربويًّا ومشرفًا مقيمًا في مدرسته من ناحية، والمشرف التربوي بعدّه خبيرًا تربويًّا ومستشارًا متخصّصًا من ناحية ثانية، فكلاهما يقوم بدور تربوي تعاوني فاعل ومؤثر يتمثل في الإدارة، والتنظيم، والمتابعة من المدير، مع تقديم المساندة من المشرف، فيعمل المشرف التربوي في الإشراف التشاركي أو التّكاملي بمجموعة من المهمات، والفعاليات التربوية بأسلوب

تعاوني مع مدير المدرسة، وهيئة العاملين فيها، في عدد من المجالات، من أبرزها مجال التخطيط إذ يتمثل في إعداد الخطة الفصلية أو السّنوية، مع التعاون مع المعلّمين في إعداد خطتهم التدريسية، ومذكرات تحضير الدّروس، إضافة إلى إعداد الخطط التطويرية، ومتابعتها، وتقويمها؛ لغايات التطوير الذاتي للمدرسة في ضوء إمكاناتها ومواردها المادّية والبشرية، إضافة إلى المساعدة في تقديم التسهيلات التي تحقق أهداف الخطة ضمن إمكانات المدرسة نفسها.يُعرّف الإشراف التشاركي كما ترى العليمات (775:2020) بأنه أسلوب يعتمد على مشاركة جميع أطراف العملية التعليمية المعنية (المشرف التربوي، والمعلم، والطالب) في تحقيق الأهداف، فيتضمن السلوك المتعلق بالإشراف في هذا النظام المستقل، والسلوك التعليمي المتعلق بالمعلم والطالب؛ لذا يرتبط هذا بأسلوب النظم المفتوحة التي تنظر إلى العملية الإشرافية على أنها عبارة عن عدة أنشطة جزئية مستقلة بحد ذاتها.ويسمى الإشراف التشاركي بالتعاوني؛ لأنه يرتكز على أن تكون خطة الإشراف مشتركة، توضع بوساطة المشرف والمعلم والإداري معًا، فيميل إلى التشجيع على قبول الرأي الآخر، وتبنّي طريقة المناقشة (محمود، 203:2021). يعدّ الطالب في الإشراف التشاركي محور العملية الإدارية والتربوية، فهو يعتمد على نظرية النظم التي تتألّف من عدّة أنظمة فرعية مستقلّة، مثل سلوك المشرفين، وسلوك مديري المدارس، وسلوك المعلّمين، وسلوك الطلاب، فهذه الأنظمة يجب أن تكون مفتوحة على بعضها، فيكون بينها اتصال مفتوح، إذ يعتمد الإشراف التشاركي على روح الانفتاح، والتعاون المستمر بين المشرف والمعلم، مع قدرة المشرف على التنسيق بين المعلمين، ودعم أفكارهم، ومراعاة شؤونهم، وتوفير الثقة والأمان والتقدير ليكون مقياسًا لتقييمهم.

فضلًا عن أنّه يُساعد في بناء شخصية متوازنة للمعلم، والمشرف، ويتّسم بالتشاركية والعلمية والعمق في تناول القضايا التربوية، إذ كشفت الدّراسات أنّ أسلوب الإشراف الإجرائي التعاوني أكثر فاعلية في تحسين سلوك المعلمين الفعلي واتّجاهاتهم نحو الإشراف، فهذه النتائج تنسجم مع الدّعوة التي تشير إلى أن العملية الرئيسة في الإشراف التربوي هي عملية التفاعل بين المعلم والمشرف. ومن أهم أهدافه أنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في مساعدة المشرفين على تغيير معتقداتهم الإشرافية، والقيام بالعمليات الإرشادية للمعلمين؛ ليتمكنوا من تطبيق الاستراتيجيات التعليمية الأنسب لحل المشكلات، مع مساعدة المعلم في أن يكون عضوًا فعّالًا في التفاعل الصفي، وتدريبه على وضع الفرضيات لحلّ المشكلات، واختيار البديل في الحلّ الأنسب في الغرفة الصفية، فضلًا عن السّماح له بأن يُبدي رأيه ووجهة نظره، إضافة إلى تقديم العديد من الأفكار التي تُقيّم وفقًا لأهميتها

وقيمتها التربوية. وأخيرًا، العمل على تثبيت الثقة عند المعلم عند التعامل معه ضمن المنحى التشاركي.

ومن أكثر الأنماط حداثةً هو **الإشراف التطوري**، إذ يبيّن الشّهدي (14:1435) أنّ الإشراف التطوري يعدُّ أحد الاتجاهات الحديثة في الإشراف التربوي، فهو يعود إلى عام (1980) عندما طرح كارل جلكمان نظرية الإشراف التربوي التطوري، ذلك من خلال بحث نُشِر في مجلة القيادة التربوية الأمريكية، فبنى الفرضية الأساس على أنّ المعلمين يختلفون في مستوى تفكيرهم التجريدي. قد جرى تقسيم المعلمين إلى ثلاثة أقسام: المعلمون، فهناك المعلمون الذين يكون لديهم التفكير التجريدي منخفض، فتتولّد لديهم لديهم صعوبة في تحديد المشكلات التي تواجههم، إضافة إلى وجود صعوبة في تحديد اختياراتهم للحلّ، مع عدم قدرتهم على التعايش مع ضغط العمل، بل يكون لديهم الإحساس الضعيف بالأمن الوظيفي، إضافة إلى عدم قدرتهم على إدارة صفوفهم. وهناك المعلمون الذين يمتازون بالتفكير التجريدي المتوسط، فتكون لديهم القدرة على تحديد المشكلات، لكنهم يجدون صعوبة في وضع الخطط الشاملة لها, وهناك المعلمون أصحاب التفكير التجريدي المرتفع الذين يكون لديهم القدرة على تحديد المشكلة بوضوح، مع وضع البدائل الكثيرة لها ،واختيار الأفضل منها، إذ يمتازون بالثقة بأنفسهم، والقدرة على التعامل الإيجابي، والعمل بروح الفريق الواحد (شلش: 2018).مفهوم الإشراف التطوري: هو اتجاه حديث، يهتم بالفروق الفردية لدى المعلمين، من خلال تقديم خدمات إشرافية متدرجة للمعلم (مباشر، وتشاركي، وغير مباشر) تهيّئ له تطورًا بعيد المدى؛ ليكون قادراً على اتخاذ القرارات، وحل المشكلات التربوية التي تواجهه في عمله.

ويركّز هذا النمط الإشرافي على المستويات التطورية للمعلم، فيهتم بالفروق الفردية بين المعلمين، إذ يقوم هذا المفهوم على دراسات نفسية لنظريات عديدة عن تطور الناضجين، وتطور المعلم، فيشجّع الإشراف التطوري على اختيار طريقة تسمح بأكبر تطور ممكن لكل معلم، إذ إنّ معرفة كيفية تطور المعلمين إلى ناضجين أكفاء هو العنصر الموجّه للمشرفين التربويين.كما يمرّ الإشراف التطوري كما يبيّن شلش (213:2018) بمراحل عديدة أهمّها التشخيص، إذ يمكن من خلالها الوقوف على واقع العملية التعليمية بشكل أكثر وضوحًا، فتجري هذه المرحلة من خلال الزيارات الصفية والملاحظة، واستخدام أدوات القياس، وتحديد الطرائق المناسبة للإشراف على المعلمين، من خلال تحديد أداء كل معلم وما يلزمه، ذلك بالانطلاق من نقاط القوة عند كل معلم؛ للوصول إلى تحسين الأداء، ثم تحسين أداء الطلاب. المرحلة الثانية هي التنفيذ، إذ تأتي هذه المرحلة من خلال قيام المعلم بتغيير طرائق

التدريس، وجعلها أكثر إثارةً. أخيرًا التقويم، إذ يهتم بقياس دور الإشراف التطوري على التحسين في الأداء.

ساعدت التكنولوجيا –خاصةً في مجالات الاتصال والتواصل والمعلومات– على حدوث بعض التغييرات في مجال التعليم والتعلم على حد سواء.

و بذلك ظهر **الإشراف الإلكتروني** فهو نموذج جديد في طرائق التدريس، والتقويم، وتصميم المناهج، وارتباط عملية التدريس والإشراف التربوي؛ كونهما عنصرين من عناصر العملية التعليمية، إذ هناك حاجة للتغيير والتطوير، وتوفر مرونة أكثر. ترى الخمّاش والعتيبي (21:2010) أنّ "الإشراف الإلكتروني نمط إشرافي حديث، يعتمد على التقنيات الحديثة للحاسب، أو الشبكة العالمية ووسائطها المتعددة في إيصال المعلومة للمستفيد، إذ يتواصل المشرف التربوي مع المعلمين من خلال مواقع الإنترنت، أو عن طريق البريد الإلكتروني للمدرسة، أو البريد الإلكتروني الشخصي للمعلم".

قد عرّفه (Albar, 2012:2) بأنّه آليّة لعملية التقويم، تتطلب خبرات متنوعة يجب توفرها لدى مستخدميه؛ للوصول إلى نتائج أفضل، منها مهارات أكبر في استخدام شبكات الحواسيب، وقدرات متطورة للتواصل، إضافة إلى القدرة على التعبير الدقيق للأفكار والمفاهيم.يؤكد يوجو (Ugwoke,2012:1)أن الإشراف الإلكتروني إشارة إلى استخدام تكنولوجيا المؤتمرات المرئية؛ لتوفير التقويم بالوقت الحقيقي (Realtime)؛ وهذا ما يسمح للمشرف بمراقبة نشاطات المعلمين بشكل أفضل وقت أدائها، فيقلل من كلفة نقل المشرفين، وإعدادهم، بل إنّه يضمن مخرجات تعليمية أفضل. يوضّحه مرداح (Merdah,2013:2) بقوله: "أدوات تقوّم المعلمين مع انتفاء التأثر بالعامل الجغرافي، وهو ما يؤدي إلى بناء شبكة تواصل إلكترونية تسهل العمل بين المشرفين التربويين، ومديري المدارس، والمعلمين.

ويمكن تصنيف الإشراف الإلكتروني إلى أربعة أنواع، منها الإشراف المعتمد على الحاسب الآلي، وهو الإشراف الذي يجري بوساطة الحاسب الآلي، وبرمجياته، ويُقدّم من خلال وسائط التخزين (الأقراص المدمجة، أسطوانات الفيديو، الأقراص الصلبة)، فهذا النوع يتيح للمعلم التفاعل مع ما يُقدّم له، من دون التفاعل مع المشرف التربوي، أو مع الأقران. الإشراف المعتمد على الشبكات: هو الإشراف الذي يجري من خلال إحدى شبكات الاتصال المحلية، أو الإنترنت، فيُتيح هذا النوع فرصة التفاعل النشط بين المعلمين والمشرفين التربويين من جهة، وبين المعلمين والأقران من جهة أخرى. أما الإشراف عن بُعد فهو الإشراف الذي يجري من خلال الوسائط كلها، سواء التقليدية (المواد المطبوعة، وأشرطة التسجيل، والراديو، والتلفزيون) أم الحديثة (الحاسب الآلي، وبرمجياته، وشبكاته،

والقنوات الفضائية، والهاتف المحمول)، فيكون فيه المعلمون بعيدين مكانيًّا، أو زمانيًّا –أو كلا الأمرين معًا– عن المشرف التربوي.

ومن مميّزات الإشراف الإلكتروني بأنه يساعد المعلمين على النمو المهني في أي وقت أو مكان، يعمل أيضًا على تدريب المعلمين في أعمالهم، وتأهيلهم باستمرار، من دون الحاجة إلى ترك أعمالهم، أو إيجاد بديل؛ إضافة إلى أنّه يقوم على تنمية قدرات المعلمين على التواصل مع بعضهم أو مع أقرانهم، ويُسهم في حل مشكلة ازدحام قاعات التدريب أو عدم توفرها، ذلك بطريقة الإشراف عن بعد؛ يساعد أيضًا المشرفين والمعلمين على ملاحقة التغييرات والتطورات المتسارعة في المعرفة أو المعلومة، ويدعم المشرفين في التواصل مع المدرسة، والحصول على المعلومة بيسر وسهولة ودقة؛ إضافة إلى ذلك فإنّه يُسهم في التغلب على ضعف أداء وتأهيل بعض المشرفين التربويين، بل يساعد في الحدّ من ميل بعض المشرفين إلى الممارسات التفتيشية؛ فبذلك يكون للإشراف الإلكتروني إسهام في تحقيق جودة التعليم.

الدّراسات السابقة :

أجرى عباس (2021) دراسة هدفت التعرف إلى دور مشرفي اللغة العربية في تحسين أداء مدرّسيها من وجهة نظر مدرسي اللغة العربية في محافظة كربلاء المقدسة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، وقد تكوّن مجتمع الدراسة الكلي من جميع مدرسي اللغة العربية ومدرّساتها في منطقة قضاء الحسينية التابع لمحافظة كربلاء المقدسة، فتكونت العينة من (170) مدرسًا ومدرّسة، تمثلت الأداة بالاستبانة، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن درجة إسهام المشرف التربوي في تحسين الأداء التدريسي من حيث (التخطيط، والتدريس، والنمو المهني)، وقد تضمنت أبرز التوصيات في هذه الدراسة، منها ضرورة تنوع أنشطة البرامج التدريبية وفاعليتها للمشرفين التربويين؛ من أجل أن تتوافق المتطلبات المتجددة في مجال الإشراف التربوي مع التجديد الحاصل في المناهج التدريسية.

أما دراسة العليمات (2020) فقد هدفت التعرف إلى درجة ممارسة المشرفين التربويين للأسلوب الإشرافي التشاركي في لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق، فاستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (65) معلمًا ومعلمة من معلمي مادة التربية الاجتماعية في المرحلة الأساسية والثانوية في مدارس مديرية التربية والتعليم لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق، خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (2019/2018). لتحقيق هدف الدراسة؛ جرى تطوير استبانة مكونة من (33) فقرة، فأظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة المشرفين

التربويين لأسلوب الإشراف التشاركي في لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق كانت كبيرة؛ بيّنت أيضًا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة (النوع الاجتماعي، وسنوات الخبرة). من أهم توصيات الدراسة تنمية المشرفين التربويين الاهتمامات المشتركة بين المعلمين، وتحديد حاجاتهم، وإمكاناتهم المتوفرة، مع توفير فرص تدريبية مناسبة لهم في ضوء تلك الاحتياجات.

وأجرى **مدوالي ومودزفري** (Mudawali& Mudazofri,2017) دراسة هدفت التعرف إلى العلاقة بين الإشراف التربوي التطوري والتطور المهني لدى المعلمين، فتكونت عينة الدراسة من (256) معلمًا ومعلمة في مدارس (حكومية وخاصة) تابعة لبلدية (لوكسيماو) في إندونيسيا، فأظهرت النتائج أن هناك قصورًا في فهم المعلمين دور الإشراف التربوي، إضافة إلى وجود اختلاف بين نظرة المعلمين للإشراف التربوي والإشراف التربوي المطبّق.

وهدفت دراسة سلمان (2016) التعرف إلى واقع الإشراف العلمي، و ما يجب أن يكون في كلية التربية للبنات في جامعة تكريت من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا فيها، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت الأداة بالاستبانة، تم توزيعها على عينة عشوائية تكونت من (91) طالبًا وطالبة من طلبة الدراسات العليا في كلية التربية للبنات في جامعة تكريت، قد توصل الباحث إلى عدة نتائج، أبرزها: أن طلبة الدراسات العليا في كلية التربية للبنات في جامعة تكريت يرون أن واقع الإشراف العلمي جيد بشكل عام. أمّا أهم التوصيات التي تتضمنها الدراسة، فتتمثل في اختيار المشرفين في ضوء أسس ومعايير محددة، بحيث لا يقوم بهذه المهمة الإشرافية إلا مَن كان مؤهلًا ومتمكنًا من هذا العمل الإشرافي.

وأجرى توماس (Thomas Francis,2013) دراسة هدفت التعرف إلى مدى فهم المعلمين العلاقة بين الزيارات الإشرافية المصغرة وأداء المعلم، وأثر النمط الإشرافي غير التقليدي في الممارسات التربوية في تطوير العملية التعليمية، فتكون مجتمع الدراسة من (47) معلم ومعلمة، فكانت العينة عبارة عن ثلاثة معلمين وثلاثة إداريين. قد جرى استخدام المنهج النوعي؛ لتحقيق أهداف الدراسة، فضلًا عن أنّ الدراسة استخدمت الأداة عن طريق استطلاع الرأي عبر الإنترنت؛ لذا أظهرت الدراسة بعض النتائج، كان من أهمها: بناء علاقة أقوى بين المشرف والمعلم نتيجة الزيارات الإشرافية المتواصلة، وأظهرت نجاحاً في تطوير أداء المعلم واكتساب مهارات جديدة تُسهم في تحسين العمل التربوي. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها تطوير جدول زمني وخطة

واضحة من بداية العام الدراسي؛ لتبادل الزيارات الإشرافية، وتفعيل النمط الإشرافي غير التقليدي في المدارس.

في حين أنّ **دراسة وانزير (Wanzare,2012)** هدفت إلى تقصّي الإشراف التعليمي في المدارس الثانوية في كينيا، فتكون مجتمع الدراسة من المعلمين في المدارس الحكومية الثانوية، فبعد تحليل البيانات التي جُمعت أظهرت الدراسة أن المشرفين التربويين يحافظون على تطبيق الأنظمة والإجراءات البيروقراطية التي وضعتها الجهات العليا في وزارة التربية والتعليم في كينيا، وأن الإشراف التربوي تضمّن تسهيل الأداء الأكاديمي، وتحسين جودة التعليم، وأداء المعلمين، فضلًا عن أنّه يمكّن المشرفين التربويين من التركيز على إظهار عمل المعلمين التعليمي. في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتغيير سياسة الإشراف التربوي، وإمداد المشرفين التربويين بالمصادر الضرورية، وتدعيم التغذية الراجعة، والمتابعة.

وأجرى اللوح (2012) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة تحسين الإشراف التربوي التطوري للممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية، مع الكشف عن أثر متغيرات الدراسة في آراء معلمي اللغة العربية في درجة التحسّن نتيجةً للإشراف التربوي التطوري. لتحقيق هدف الدراسة؛ استخدم الباحث مقياس الاستبانة، وهو مكون من (62) عبارة، وُزِّعت على ثلاثة محاور، الأول الإشراف التطوري وممارسات التخطيط للتدريس؛ الثاني الإشراف التطوري وممارسات تطبيق التدريس؛ أما الثالث فهو الإشراف التطوري وممارسات تقويم التدريس. قد استخدم الباحث المنهج الوصفي، إذ شملت عينة الدراسة (164) معلمًا ومعلمة من معلمي وكالة الغوث الدولية، جرى اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: الإشراف التربوي التطوري يحسن الممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية بدرجة كبيرة جدًّا، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة التحسين تعزى لمتغير الجنس والمرحلة التعليمية، لكن توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. من أهم توصيات الدراسة: عقد دورات تدريبية للمشرفين التربويين؛ لتطوير مهاراتهم في مجال استخدام الإشراف التطوري في ممارساتهم الإشرافية على المعلمين؛ لتحسين أدائهم.

الطريقة والإجراءات

منهجيّة الدّراسة

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي المسحي**، للحصول على المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدّراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المعلّمين والمديرين في المدارس الحكومية في مديرية القدس، ويبلغ عددهم (1072) معلّمًا ومعلّمة، و(51) مديراً ومديرة، حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم في الفصل الثاني الدراسي من العام2022/2021. الجدول (1.3) يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيرات المسمى الوظيفي، والجنس.

الجدول (1.3) توزيع أعداد المعلمين والمديرين في المدارس الحكومية في مديرية القدس للعام 2022/2021

المسمى الوظيفي	ذكور	إناث	المجموع
معلم	174	899	1072
مدير	51	29	51
المجموع	**196**	**928**	**1123**

المصدر: قسم الإحصاء في الإدارة العامة للتخطيط في وزارة التربية والتعليم للعام 2022/2021م

عيّنة الدراسة

أُختيرت عينة الدراسة وفق عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى تمّ اختيار جميع المديرين في مديرية القدس، ويبلغ عددهم (51) مديرًا ومديرةً؛ بسبب صغر حجم مجتمع الدراسة. في المرحلة الثانية أُختيرت عيّنة ممثّلة وفق جنس المعلّم، ذلك بأسلوب العينة العشوائية الطبقية، مع احتساب حجم عينة الدراسة باستخدام معادلة (روبيرت ماسون)، قد بلغ حجم العينة (283) معلّمًا ومعلّمة في المدارس الحكومية في القدس موزّعين على (46 معلّمًا، و237 معلّمة). أما بالنسبة إلى المديرين فقد تم استرداد (44) استبانة، وبلغ مجموع ما تمّ استرداده من استبانات من كل المعلّمين والمديرين (327) استبانة.

الجدول (2.3) يوضّح توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية.

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	66	20.2
	أنثى	261	79.8
المؤهل العلمي	بكالوريوس	245	74.9
	ماجستير فأعلى	82	25.1
عدد سنوات الخدمة	5 سنوات فما دون	64	19.6
	من 6-10 سنوات	86	26.3
	أكثر من 10 سنوات	177	54.1
المسمّى الوظيفي	مدير	44	13.5

معلّم	283	86.5

يتبيّن من الجدول (2.3) أنّ (79.8%) من عيّنة الدراسة من الإناث، وبلغت نسبة من يحملون مؤهل علمي بكالوريوس (74.9%). تبيّن أيضًا أن ما نسبته (54.1%) من عينة الدراسة لديه سنوات من الخدمة تزيد عن 10 سنوات، في حين أنّ المعلمين شكّلوا (86.5%) من حجم عيّنة الدراسة.

وبلغ عدد الأفراد المشاركين في المجموعات البؤرية الأولى (9) من المعلمين والمعلمات، والثانية (8) من مديري المدارس.

أدوات الدّراسة

أولاً: الاستبانة

مقياس الأنماط الإشرافية

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد الاطّلاع على الأدب التربوي والدّراسات المسبقة؛ تمّ تطويره وتقنينه بما يتلاءم مع أهداف الدراسة وعيّنتها، طُوّر أيضًا المقياس بما يتلاءم مع البيئة الفلسطينية، وصيغت فقرات هذا المقياس بالاتجاه الإيجابي، فقد استخدم مقياس (Likert Scale) الخماسي؛ لقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية على النحو الآتي: درجة كبيرة جداً (5) نقاط، وبدرجة كبيرة (4) نقاط، وبدرجة متوسطة (3) نقاط، وبدرجة قليلة (2) نقطتان، وبدرجة قليلة جدًّا (نقطة واحدة)، وقد بلغ عدد فقرات هذا المقياس (37) فقرة، قد وُزِّعت فقرات مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية على أربعة مجالات على النحو الآتي:

1. النمط الإشرافي التطويري، ويضم (10) فقرات.
2. النط الإشرافي التشاركي، ويضم (15) فقرة.
3. النمط الإشرافي الإلكتروني، ويضم (6) فقرات.
4. النمط الإشرافي العلاجي، ويضم (6) فقرات.

الجدول (1) يبين معاملات الارتباط لكل فقرة، والدرجة الكلية لمقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية

الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
النمط الإشرافي التطويري			النمط الإشرافي التشاركي			النمط الإشرافي الإلكتروني			النمط الإشرافي العلاجي		
1	.73**	.81**	11	.78**	.83**	26	.78**	.82**	32	.74**	.81**
2	.83**	.85**	12	.76**	.89**	27	.80**	.85**	33	.82**	.85**
3	.78**	.80**	13	.70**	.77**	28	.82**	.90**	34	.78**	.80**
4	.80**	.86**	14	.72**	.86**	29	.80**	.83**	35	.80**	.86**
5	.74**	.81**	15	.71**	.85**	30	.80**	.88**	36	.77**	.81**

6	.76**	.80**	16	.75**	.81**	31	.82**	.85**	37	.78**	.80**
الدرجة الكلية للمجال **93.		الدرجة الكلية للمجال**96.			الدرجة الكلية للمجال**84.			الدرجة الكلية للمجال**87.			

يُلاحَظ من البيانات الواردة في الجدول (1) أن معامل الارتباط للفقرات لمقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية يُقدّر بـ(.70) للفقرة الثالثة في مجال النمط الإشرافي التشاركي "يراعي المعايير الأخلاقية في قراراته"، و(.83) للفقرة الرابعة في مجال النمط الإشرافي الإلكتروني "ينشر ثقافة التوجه نحو التحوّل الرقمي للتواصل في الأوقات التي يرغبها"، لكن يتضح أن معامل الارتباط لجميع فقرات هذا المقياس قوي، وأن الفقرات كلها دالة إحصائيًّا ومقبولة عند مستوى الدلالة (.01).

ثانياً: المجموعة البؤرية

تعدّ المجموعة البؤرية طريقة منهجية من طرائق الأسلوب الكيفي في البحث العلمي؛ تستخدم من أجل جمع معلومات كيفية عن موضوع محدد، من أفراد لديهم خبرة في مجال الدراسة،، ولها اهتمامات مشتركة؛ من أجل الوصول إلى تصورات محددة حول موضوع الدراسة، قد بُنِيت هذه الأداة؛ اعتمادًا على الدراسات المسبقة –مثل الإطار النظري– المرتبطة بموضوع الدراسة؛ لتعزيز النتائج الكميّة.

النتائج

نتائج السؤال الأول: ماواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين؟

يوضح الجدول (2) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية لمجالات الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، وعلى المقياس ككل، مرتبة تنازليًّا.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	4	النمط الإشرافي العلاجي	3.45	0.69	68.9	متوسط
2	1	النمط الإشرافي التطويري	3.24	0.70	64.7	متوسط
3	3	النمط الإشرافي الإلكتروني	3.23	0.75	64.6	متوسط
4	2	النمط الإشرافي التشاركي	3.17	0.69	63.4	متوسط
		الدرجة الكلية للأنماط الإشرافية	**3.24**	**0.64**	**64.8**	متوسط

يُلاحَظ من الجدول (2) أنّ المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية جاء متوسطًّا، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.24)، وبنسبة مئوية بلغت (64.8%). نلاحظ أيضًا من خلال البيانات الواردة في الجدول (1.4) ترتيب مجالات الأنماط الإشرافية، فقد حصل النمط الإشرافي العلاجي على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ

(3.45)، وبنسبة مئوية (68.9%)، أما الانحراف المعياري له فقد بلغ (.69) بتقدير متوسط أيضًا. في حين أنّه حصل مجال النمط الإشرافي التشاركي على أقل المجالات (المتوسط الحسابيّ)، فقد حصل على المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.17)، وبنسبة مئوية (63.4%)، وبانحراف معياري بلغ (.69)، وبتقدير متوسط. إنّ هذه النتيجة تُعزى إلى أنّ المشرفين التربويين يستخدمون الأنماط الإشرافية؛ لمعرفتهم بأهمية الدور الذي يؤدونه، ولإدراكهم أهمية هذه الأنماط المتنوّعة في سير العملية التعليمية، والنهوض بالمعلمين، وأدائهم، مع توجيههم نحو تحقيق النتاجات التعليمية المرجوّة، لكنْ يقع على عاتقهم السّعي دومًا نحو تطوير الأنماط الإشرافية؛ لتصل إلى درجة الارتقاء، والمستوى المطلوب.قد جاء **النمط الإشرافي العلاجي** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وبنسبة مئوية تُقدّر بـ(68.9%)، بتقدير متوسط.

نتائج السؤال الثاني

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين تُعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والمسمّى الوظيفي ، وعدد سنوات الخدمة)؟

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلّمين تُعزى لمتغيّريْ الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما.

الجدول (3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، وفقًا لمتغيرَيْ الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما.

المجال	الجنس	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمط الإشرافي التطويري	ذكر	بكالوريوس	3.55	.62
		ماجستير فأعلى	3.24	.80
		الدرجة الكلية	**3.46**	**.69**
	أنثى	بكالوريوس	3.19	.69
		ماجستير فأعلى	3.16	.71
		الدرجة الكلية	**3.18**	**.70**
النمط الإشرافي التشاركي	ذكر	بكالوريوس	3.58	.50
		ماجستير فأعلى	3.26	.69
		الدرجة الكلية	**3.48**	**.58**
	أنثى	بكالوريوس	3.12	.68
		ماجستير فأعلى	3.00	.72
		الدرجة الكلية	**3.09**	**.69**
المجال	**الجنس**	**المؤهل العلمي**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**

النمط الإشرافي الإلكتروني	ذكر	بكالوريوس	3.58	.63
		ماجستير فأعلى	3.15	.95
		الدرجة الكلية	**3.45**	**.76**
	أنثى	بكالوريوس	3.20	.74
		ماجستير فأعلى	3.10	.76
		الدرجة الكلية	**3.18**	**.74**
النمط الإشرافي العلاجي	ذكر	بكالوريوس	3.75	.55
		ماجستير فأعلى	3.63	.69
		الدرجة الكلية	**3.71**	**.59**
	أنثى	بكالوريوس	3.41	.64
		ماجستير فأعلى	3.26	.84
		الدرجة الكلية	**3.38**	**.69**
الدرجة الكلية لمقياس الأنماط الإشرافية	ذكر	بكالوريوس	3.60	.51
		ماجستير فأعلى	3.30	.71
		الدرجة الكلية	**3.51**	**.59**
	أنثى	بكالوريوس	3.20	.63
		ماجستير فأعلى	3.10	.68
		الدرجة الكلية	**3.18**	**.64**

يُلاحَظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، وفقًا لمتغيرَي الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما. وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين على الدرجة الكلية، ومجالات (النمط الإشرافي العلاجي، والنمط الإشرافي التطويري، والنمط الإشرافي التشاركي) – تُعزى لمتغيّر الجنس، ولصالح الذكور؛ فبذلك نرفض الفرضية الصفرية، إذ إنّ قيمة مستوى الدلالة أقل من (.05)، فمستوى الدلالة للدرجة الكلية لمتغير الجنس (.00).وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، على الدرجة الكلية، ومجالات (النمط الإشرافي التشاركي، والنمط الإشرافي الإلكتروني) – تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، ولصالح عينة الدراسة لِمَن يحملون درجة البكالوريوس؛ وبذلك نرفض الفرضية الصفرية، إذ إن قيمة مستوى الدلالة أقل من (.05)، فمستوى الدلالة للدرجة الكلية لمتغير المؤهل العلمي (.04).

لا توجد فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين ، على الدرجة الكلية، والمجالات – تعزى إلى التفاعل بين متغيرَي الجنس،والمؤهل العلمي؛ بذلك نقبل

الفرضية الصفرية، إذ إنّ قيمة مستوى الدلالة لمتغيرَي الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما أكبر من (.05)، فمستوى الدلالة للدرجة الكلية لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي، والتفاعل بينهما هو (.29).

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية من وجهة نظر المديرين والمعلمين في المدارس الحكومية في القدس – تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور. علمًا أنّ ذلك يعود إلى أنّ مديري المدارس والمعلمين الذكور لا ينشغلون بمسؤوليات أخرى مثل المعلمات الإناث، إذ لديهم إقبال على حضور الدورات، والمشاركة في اللقاءات، والاستفادة من النصائح والإمكانيات التي يوفرها المشرف التربوي ويقدمها للمعلمين.

النتائج المتعلّقة بالفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات لواقع الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية من وجهة نظر المديرين والمعلّمين في المدارس الحكومية في القدس تُعزى لمتغيرَيْ المُسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية، تلك التي تعزى لمتغيرَيْ المُسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما

المجال	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمط الإشرافي التطويري	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.53	.42
		10 سنوات فأكثر	3.56	.61
		الدرجة الكلية	3.62	.63
	معلم	5 سنوات فما دون	3.37	.44
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.28	.66
		10 سنوات فأكثر	3.04	.78
		الدرجة الكلية	3.18	.70
النمط الإشرافي التشاركي	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.25	.45
		10 سنوات فأكثر	3.44	.61
		الدرجة الكلية	3.46	.65
	معلم	5 سنوات فما دون	3.23	.52
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.23	.61
		10 سنوات فأكثر	3.03	.76
		الدرجة الكلية	3.12	.68
النمط الإشرافي الإلكتروني	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.11	.84

		10 سنوات فأكثر	3.35	.69
		الدرجة الكلية	3.37	.80
	معلم	5 سنوات فما دون	3.19	.71
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.31	.64
		10 سنوات فأكثر	3.17	.81
		الدرجة الكلية	3.21	.75
	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.67	.31
		10 سنوات فأكثر	3.67	.57
		الدرجة الكلية	3.73	.57
النمط الإشرافي العلاجي	معلم	5 سنوات فما دون	3.51	.63
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.40	.70
		10 سنوات فأكثر	3.36	.72
		الدرجة الكلية	3.40	.69

المجال	المسمى الوظيفي	عدد سنوات الخدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لمقياس الأنماط الإشرافية	مدير	من 6- أقل من 10 سنوات	3.37	.42
		10 سنوات فأكثر	3.50	.56
		الدرجة الكلية	3.53	.61
	معلم	5 سنوات فما دون	3.30	.47
		من 6- أقل من 10 سنوات	3.29	.58
		10 سنوات فأكثر	3.11	.71
		الدرجة الكلية	3.20	.64

يُلاحَظ من البيانات الواردة في الجدول (4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الأنماط الإشرافية المستخدمة في العملية الإشرافية في المدارس الحكومية في القدس من وجهة نظر المديرين والمعلمين وفقًا لمتغيري المسمّى الوظيفي وعدد سنوات الخدمة، والتفاعل بينهما. بيّنت النتائج أيضًا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) في مجال النمط الإشرافي التطويري وفقًا لمتغير عدد سنوات الخدمة بين (5 سنوات فأقل) من جهة، و(10 سنوات فأكثر) من جهة أخرى، ذلك لصالح (5 سنوات فأكثر).

تعود هذه النتيجة إلى أن مديري المدارس لديهم الخبرة الإدارية الكافية التي تصل إلى (10 سنوات فأكثر) في التعامل مع المعلمين، والمشرفين التربويين، إذ يعدّون المشرفون المقيمون الذين يتحملون مسؤولية كبيرة في مؤسستهم التعليمية، من خلال مشاركتهم في تأدية المهمة مع المشرف التربوي في إصدار القرارات، وتنفيذ الأنشطة، والفعاليات، وتطبيق القوانين، بحيث يخدم المصلحة العامة في مؤسسته التعليمية، فيقف إلى جانب المشرف التربوي؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ووضع الخطط التي من شأنها تسيير العملية التعليمية بشكل منظم، ومنسق. في حين أنّ المعلمين الذين يُوظَّفون حديثًا في السلك التعليمي ليس لديهم أي خبرة في التعليم وممارسات؛ لذلك تكون خبرتهم (5 سنوات

فأقل)؛ لذا فهم يحتاجون إلى التطوير والتدريب والتجريب؛ حتى يمتلكوا الخبرة، ويتلقوا الدعم والتحفيز من المشرف التربوي؛ لتحسين مهاراتهم، وقدراتهم واتباع أهم الأنماط الإشرافية التي بدورها تُسهم في التقدم نحو الأفضل، مثل النمط الإشرافي التطويري.

التوصيات والمقترحات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإنّ الباحثة تُوصي بما يأتي:

1. تدريب المشرفين التربويين على الأنماط الإشرافية بأنواعها المختلفة، ومتابعتهم في ذلك من خلال الزيارات الميدانية.
2. العمل على عقد دورات توعوية للمعلمين والمديرين؛ لأهمية دور المشرف التربوي في تطبيقه الأنماط الإشرافية.
3. ضرورة إشراك المدير والمعلم في وضع الخطط؛ فهذا يزيد التعاون في سير العملية التعليمية، والمشاركة في تنفيذ الحصص النموذجية؛ للتسهيل على المعلم الجديد.

المصادر والمراجع

البابطين، عبد العزيز. (2004). *اتجاهات حديثة في الإشراف التربوي*، ط (1)، المملكة العربية السعودية: الرياض .

البعداني، محمد. (2013). *أساسيات الإدارة والإشراف التربوي بمنظورها العام والإسلامي*. جامعة الإيمان.

الخمّاش، فاطمة والعتيبي، جيهان. (2010). *الإشراف التربوي وظائفه مجالاته أنماطه وكيفية التخطيط له*. الرياض.

السبيل، مضاوي. (1435هـ). *الإبداع في الإدارة المدرسية في الإشراف التربوي*، الطبعة (1)، عنيزة.

سلمان، محسن مولود. (2016). الإشراف العلمي بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، **مجلة آداب الفراهيدي**، 24:330-331.

شلش، محمد باسم. (2018). *دور استخدام الإشراف التطوري في تحسين ممارسات التدريس لدى المعلمين في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المعلمين أنفسهم*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 26(9): 213-216.

الشّهدي، خالد. (2013). *تجديد الإشراف التربوي*. الدّمّام:مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر .

العاجز، فؤاد علي وحلس، داود درويش. (2009). *دليل المشرف التربوي لتحسين عمليتي التعليم والتعلم*، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عباس، علي صاحب. (2021). دور مشرفي اللغة العربية في تحسين أداء مدرسيها من وجهة نظر مدرسي اللغة العربية في محافظة كربلاء المقدسة، مجلة نسق،30: 461-468.

عطوي، جودت. (2016). *الإدارة التعليمية والإشراف التربوي "أصولها وتطبيقاتها"*. الطبعة (7)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العليمات، فوزية محمد. (2020). *درجة ممارسة المشرفين التربويين لأسلوب الإشراف التشاركي في لواء البادية الشمالية الغربية في محافظة المفرق*، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (47): 774-776.

اللوح، أحمد. (2012). *درجة تحسين الإشراف التربوي التطوري للممارسات التدريسية لمعلمي اللغة العربية في مدارس وكالة الغوث الدولية*. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،20(1): 483-485، جامعة الأقصى، غزة.

محمود، أنور صباح. (2021). *الإشراف الإلكتروني في العراق*، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2 (60)، 201-210.

نبهان، يحيى. (2007). *الإدارة التربوية بين الواقع والنظرية*، الطبعة (1)، عمان: دار صفاء

نشوان، يعقوب. (2008). *الإدارة والإشراف التربوي*، ط (1) ، عمان: دار الفرقان.

Aklan,T& Hofman,R.(2014).*Relationship Between Instructional Supervision and Professional Development.* The International Education Journal: Comparative Perspective.13(1): page83.

Al Bar. Adnan Mustafa. (2012).*An Electronic Supervision System Architecture in Education Environment*. European Journal of Business and Management,4(8):141-142.

Fanar.D.M.&Salih,H.(2021). The Educational Supervision and The Teaching Staff, Islamic Sciences Journal, 12(10): 429-449.

Merdah , Hanadi Omar.(2013).*An E-Supervision System in Education Environment* .Um AL Qura University.

Mudawali&Mudzofri. (2017). *Relationship Between Instructional Supervision and Professional Development, Perceptions of secondary school Teachers & Madarah Tsanawitah (Islamic Secondary School)*, Master of Education University of Tempere.Indonesia.

Thomas,F.(2013). *Teacher's Supervision and evaluation a case study of administration and Teacher's Perceptions of mini observation.* Eastern North University. Boston.

Ugwoke, Samuel. (2019). Re- *Defining Quality Assurance Benefits of E-Supervision School Administration.* Australian Journal of basic and applied science. Cape Town,6(5):337-338.

Wamzare, Zacharia. (2012*). Instructional Supervision in public Secondary Schools in Kenya*, Journal of Masen University of Educational Management Administration Leadership, 2(40):188-216.

دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. رغدة محمود علي بطاينة

ملخص

هدفت الدراسة التعرف على دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تكونت عينة الدراسة من (82) فرداً من الأكاديميين تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستبانة كأداة رئيسية. قد أظهرت نتائج الدراسة أن دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة متوسطة على جميع المحاور كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة تقدير أفراد عينة الدراسة حول دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً للمتغيرات التالية: (الجنس–نوع الجامعة).

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، جامعات شمال الأردن، أعضاء هيئة التدريس، الأردن.

The role of northern Jordanian universities in achieving sustainable development goals from the perspective of faculty members

Abstract

The study aimed to identify the role of northern Jordanian universities in achieving sustainable development goals from the viewpoint of faculty members, The study sample consisted of (82) academic individuals who were selected by Cluster Sample. To achieve

the objectives of the study, The descriptive analytical approach based on the questionnaire was used as the main tool, The results of the study showed that the role of northern Jordanian universities in achieving the sustainable development goals from the point of view of faculty members was moderate, On all axes, it was also shown that there were no statistically significant differences at the significance level (0.05) in the degree of appreciation of the members of the study sample According to the variables: (gender - type of university).

Keywords: sustainable development, universities in northern Jordan, faculty members, Jordan.

المقدمة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في العصر الحالي بفعل التطورات السريعة وازداد اهتمام العالم بها خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبناء جيل المستقبل القادر على التعامل معها ويتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة في التركيز على حياة الأجيال المستقبلية وجودة الحياة وايجاد مجتمع قادر على حماية المصادر الطبيعية.

فالتنمية المستدامة رؤية جديدة للمستقبل، تعمل على تحقيق المساواة وتخفف من حدة الفقر وتعزز العدالة والديمقراطية وتتبنى استراتيجيات تنموية يستفيد منها كل طبقات المجتمع (Peterson ,2022)

كما أشار عبداللطيف (2000) إلى أن التنمية عملية مهمة لتحريك المجتمعات المتخلفة والنامية إلى مراحل متقدمة، وكثيرًا ما تخفق بعض المجتمعات في تحقيق هذه الغاية بسبب قيام المسؤولين في هذه المجتمعات بالاعتماد على المداخل الاقتصادية وحدها كوسائل لتحقيق التنمية متجاهلين دور باقي المداخل الأخرى المكونة للمجتمع وفاعليتها مثل المداخل الاجتماعية والدينية والسياسية.

يقع على عاتق الجامعات مسؤولية قيادة المجتمع نحو مستقبل مستدام عن طريق تقديم العلوم والمعارف والتدريب وتعليم القادة وتعزيز المشاركة المجتمعية وتدعيم النهضة والتقدم، ومن خلال محاكاة المجتمعات المستدامة في حرمها الجامعي على اعتباره نموذج مصغر للمجتمع المحيط أو مختبر للتعلم وإجراء البحوث من أجل تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة (waas et al,2012).

فالجامعة هي تلك المؤسسة التعليمية، فلسفية المنشأ، تنموية الهدف، تأهيلية الأسلوب ولديها القدرة على الفهم والاستجابة للعلاقات المتبادلة بين مختلف النظم وكافة الفئات في المجتمع وتحديد خياراته وضبط مساراته، تشرف عليها وتديرها طاقات بشرية وفكرية وأكاديمية من أجل تقديم خدمات استراتيجية لاستعادة التوازن بين الاحتياجات والأهداف ضمن سياسة الدولة لتنمية الشباب وتوجيههم نحو الطريق السليم (عوجان،2008).

أجريت العديد من الدراسات والمؤتمرات التي بينت أهمية التعليم العالي في تحقيق وإحداث التنمية المستدامة وذلك من خلال توفير متطلباته من العلوم الحديثة وتنمية الموارد البشرية والكوادر الأكاديمية والفنية المؤهلة والمدربة لإحداث

التغيير ودفع عجلة التنمية، فالاستثمار في التعليم العالي هو نمط من الاستثمار في رأس المال البشري والذي يشكل عنصرًا أساسيًا من عناصر التنمية الاقتصادية ويساهم بشكل كبير في الارتقاء بها (مقداد،2011).

مشكلة الدراسة:

يعد التعليم حجر الأساس في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة واحتياجاتها فيجب على المجتمعات تبني سياسة واضحة لإتاحة توظيف مؤسسات التعليم بشكل عام والجامعات بشكل خاص لما لها من دور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأشكالها وأبعادها المختلفة لأنه حق أساسي من حقوق الإنسان والذي ينبغي أن يصل إلى جميع أفراد المجتمع في تناغم مع بقية الوسائط الأخرى (حسن،2009).

وجاءت هذه الدراسة للكشف عن دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستنادًا إلى ذلك يمكن بلورة أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

أسئلة الدراسة:

- ما دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما دلالات الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى الدلالة (a=0.05) يعزى لمتغيرات الدراسة؟

أهمية الدراسة:

- تتناول هذه الدراسة موضوع حديث وحيوي وهو التنمية المستدامة التي تعتبر هدفًا أساسيًا للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء.
- تقديم إطار مفاهيمي عن التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها.
- الإثراء العلمي الذي من الممكن أن تضيفه من خلال التعرف على دور جامعات شمال الأردن في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- قد تفيد طلاب الجامعات والباحثين والمهتمين بموضوع التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها.
- تحديد دور جامعات شمال الاردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مصطلحات الدراسة:

التنمية المستدامة: " هي عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون التقليل من شأن مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية (سردار،2015).

وتعرف إجرائيًا على أنها مجموعة من الإلتزمات التي تقوم بها الجامعة تجاه مجتمعها و المتمثل في أعضاء هئية التدريس، الطلاب، العاملين، والمجتمع الخارجي من خلال القيام بوظائفها الأساسية التي تتمثل في البحث العلمي– التدريس– خدمة المجتمع لتحسين الحياة داخل الجامعة وخارجها وبما يكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جامعات شمال الأردن: وتعرف بأنها الجامعات الحكومية والخاصة الموجودة في إقليم شمال المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تضم جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة إربد الاهلية، جامعة جدارا، جامعة جرش، وجامعة عجلون.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة التعرف على دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة قي الفصل الدراسي الثاني 2023–2024.

الحدود البشرية: طبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة على جامعات شمال الأردن.

الأدب النظري:

مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة أحد الأنماط التنمية الحديثة نسبيًا والذي تتصف بمجموعة من الخصائص منها : أن الإنسان هو هدفها وغايتها ووسيلتها مع التأكيد على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون إسراف ووفق خطط محددة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع (أبو النصر،17:2017). تناول العديد من المفكرين والعلماء والخبراء والمنظمات الدولية مفهوم التنمية المستدامة، و من بين هذه التعريفات عرفها بشير(2012) أنها " عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وهي ليست بالعبء وإنما فرصة فريدة فهي تتيح من الناحية الاقتصادية إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع ،ومن الناحية السياسية منح كل إنسان رجلًا كان أم إمرأة صوتًا وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله.

أهمية التنمية المستدامة:

أصبح الاستثمار في المعرفة اليوم ضرورة ملحة، فالمجتمع اليوم يتطلب التنمية المستدامة؛ التنمية المستدامة تتوقف على الاستثمار في المعرفة وهذا يعني الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية والتكنولوجيا

الحيوية أي لا بد من الاستثمار في تثقيف العقل البشري إضافة إلى الأرض والمصانع وبشكل لا يسمح بهدر الموارد (مذكور،93:2009). ومما سبق تتلخص أهمية التنمية المستدامة على أنها: وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة مع الحفاظ على الموارد البيئية والحياتية للأجيال القادمة وذلك من خلال: تكوين القدرات البشرية بتحسين المستوى الصحي والمعرفي وتجويد المهارات، استخدام البشر لهذه القدرات للمساهمة في الانشطة الإنتاجية والإبداعية والثقافية والاجتماعية والسياسية، استخدام مستوى الرفاه البشري المتوقع بلوغه لإثراء القدرات البشرية والقدرات المعرفية(المنظمة العربية،616:2003-617).

أهداف وأبعاد التنمية المستدامة:

من أبرز أهداف التنمية المستدامة : المساهمة في تحقيق الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنًا وعدلًا ، إضافة إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية أكثر شمولًا ، توحيد الجهود والتعاضد بين المنظمات الحكومية والخاصة والغير حكومية حول ما يتفق عليه من أهداف وبرامج تساهم في إسعاد جميع الفئات المجتمعية الحالية والمستقبلية، إحداث التغير الفكري والسلوكي المؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بكفاءة وفاعلية، زيادة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات والمساهمة في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن أساليب حديثة تزيد من توظيف المعرفة وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي (المجلس العربي والافريقي للتنمية المستدامة،2013).

أما عن أبعادها فبما أن التنمية المستدامة تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة على تلبية حاجاتها (العبدالله وآخرون،2015) فهذا يؤكد أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي:

- **البعد الاقتصادي**: لا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة، ومشاركة المجتمع أحد الشروط الاساسية لنجاح الخطة الاقتصادية ولتحقيق ذاتية التنمية المستدامة من خلال: تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية، تقليل مستوى الفقر، استخدام أكثر كفاءة لرأس المال، تلائم النمو الاقتصادي مع البيئة.
- **البعد البيئي**: والذي يهتم بالحاجات البشرية التي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة التي تفرضها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة في الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل (الحوت، وعدلي، 25:2007).
- **البعد الاجتماعي**: والذي يتمثل في العناصر المكونة للمجتمع مثل القيم والدين والأعراف والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية المختلفة والمعتقدات والأنماط السلوكية والنظم الاجتماعية والرعاية الصحية والموارد البشرية والكوادر، ويهتم البعد الاجتماعي بالعنصر البشري ومكوناته المتعددة سواء القيمية أو النفسية والحضارية، فإن إعداد الفرد الذي يعتبر عنصر تكوين المجتمع وتدريبه وتكوينه

وإعطائه الخبرة الكافية لكي يصبح عنصرًا فعالًا ويساعد في عملية التنمية وبرامجها (أبو علي، 47:2010) .

دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

إن للجامعة دورًا مهمًا وبارزًا في تحديد الاتجاهات للأجيال القادمة في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، فالجامعة تقوم بإعداد الخريجين بمؤهلات عالية لإشباع حاجات النشاط البشري وتوفر فرصًا للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة وتسهم في تقديم المعارف المختلفة وإثراءها ونشرها عبر البحوث بالاضافة إلى كونها توفر للمجتمعات الخبرات المتخصصة اللازمة لدعم التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (البراوي،263:2021). وتستطيع الجامعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دمج ثقافة الاستدامة أثناء قيامها بوظائفها الاساسية والمتمثلة فيمايلي:

التدريس الجامعي: وهو كا ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أنشطة وعمليات وإجراء وسلوكيات تعليمية تتعلق بعملية التدريس داخل قاعة المحاضرات أو خارجها وانتقاء المادة العلمية وتنظيمها وتحديد إجراءات تطبيقها من خلال عدة طرق مثل طريقة المحاضرة، طريقة المناقشة، طريقة الحالة، وطريقة الخبير والتدريس الفريقي (عمر،2018). ففي العصر الحالي وما يشهده من ثورة المعلومات وتقدم تكنولوجي أصبح المنهج الجامعي يتضمن أنشطة وفعاليات ومواقف متنوعة ليتمكن الطالب من خلال المشاركة فيها صقل شخصيته وتنمية مهاراته وقدراته على حل المشكلات التي تواجهه واتخاذ القرارات المناسبة في مواقف الحياة المختلفة، بالإضافة إلى اكتساب المعارف والمهارات الاساسية التي تعدهم إعدادًا مناسبًا في خدمة المجتمع وتطوره في كافة مجالات الحياة (عيد،312:2020).و تحقيقًا لذلك يعد دمج المفاهيم والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة داخل المناهج الدراسية في الجامعة أمرًا مهمًا.

البحث العلمي: يعد البحث العلمي ركيزة اساسية في المعرفة ويمثل طرق المستقبل ومفتاح القوة وسبيل النهضة والتقدم، وفي الوقت الحاضر لم تعد قوة الدولة تقاس بعدد سكانها أو اتساع مساحتها أو كثرة ثرواتها ولكن تقاس بما لديها من عقول مبدعة تضع البحث العلمي نصب أعينها (البراوي،2021). فهو الحصن الذي يحمي المجتمع من التدهور، ويمكن توظيف البحث العلمي في خدمة أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- إنشاء مراكز بحثية تعنى بالتنمية المستدامة.
- طرح برامج ماجستير ودكتوراه للتنمية المستدامة.
- إجراء بحوث حول تحليل المخاطر البشرية والاقتصادية بقضايا التنمية المستدامة (ابراهيمي،276:2015).

فمن من أهم ما يفعل دور البحث العلمي في إحداث التنمية المستدامة هو تطبيق نتائج الابحاث في الواقع للنهوض بالمؤسسات وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والبحوث.

- **خدمة المجتمع:** تستطيع الجامعة أن تعمل كمجتمع متكامل تمامًا وتحقق أهداف التنمية المستدامة داخلها وخارجها من خلال المشاركة الفعالة للطلاب والعاملين مع المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي والتي تشجع افراد المجتمع على الإشتراك في برامج الاستدامة وتتمثل مشاركة المجتمع في عقد شراكات والتعاون مع اصحاب المصالح في مجال التنمية مثل (الطلاب، الموظفين، الجامعات الاخرى، القطاع العام والخاص،

المنظمات غير الحكومية) لشجيع المجتمع كله لتغيير السلوكيات والقيام بافعال تحقق الاستدامة البيئية (الكفافي،2016).

ويرى الكرد(2018) أن الجامعة يمكن أن تسهم في خدمة المجتمع من خلال: مجال التعليم المستمر للمواطنين الذين فاتتهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي عبر تبني برامج الدراسات المسائية النظامية– التعلم عن بعد– الجامعة المفتوحة، وإقامة الدورات والبرامج المهنية المتخصصة والدورات الفنية والمهنية للعمال والفنيين– تقديم الاستشارات والدراسات والتجارب العالمية لكل مؤسسات المجتمع المدني– تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية لنشر المعرفة وتبادل الخبرات وعرض الدراسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية تخدم كافة شرائح المجتمع.

دراسات سابقة

أجرت مناعي (2011) دراسة حول دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها، تم استخدام المنهج الوصفي، تم توزيع استبيانات لهذا الغرض على عينة مكونة من (167) قائداً أكاديمياً، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية وجاءت الفروق لصالح القادة الأكاديميين من الذكور، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وبينت النتائج وجود فروق على كل مجال من مجالات الأداة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

وفي دراسة الكرد (2018) لتعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، تم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن الاهتمام برأس المال الفكري والعمل على توجيه البحث العلمي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وأهمية زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني والتعليم القائم على الإبداع والابتكار، وضرورة تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ صنع فرص عمل، وأهمية تعزيز التنمية المستدامة فيها.

وقام صابر (2018) دراسة حول الوعي البيئي لدى طلبة جامعة السليمانية وعلاقته ببعض المتغيرات، تم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن هناك ضعف في المعلومات البيئية والسلوك البيئي لدى طلبة جامعة السليمانية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها، أدخال مادة التربية البيئية إلى المنهج الدراسي لجميع المراحل الدراسية، والاستفادة من برامج البيئة العالمية.

وفي دراسة لخضر ونسيمة (2019). حول دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، وتكونت عينة الدراسة من (50) أستاذ جامعي من المركز، ، وتم توزيع استبيانات لهذا الغرض على عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن هناك نقص في تأدية المركز الجامعي تيسمسيلت لأعماله في مجال التنمية المستدامة على صعيد البحث العلمي، وأيضا في طرق ومناهج التدريس والتدريب، وكما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تربط بين التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية: للرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخدمة قد كانت القيمة لمستوى الدلالة أعلى من المستوى المعنوي.

وقد قام يعقوب وعباس (2019) بدراسة حول الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي كدراسة تحليلية استطلاعية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين في البيئة العراقية، كما أظهرت النتائج أن الجامعة المستدامة والحرم الجامعي المستدام يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وقام أبو عبدالله(2021) بدراسة لتعرف على دور الجامعة في تطوير البحث العلمي: دراسة ميدانية بجامعة دمياط، تم استخدام أداة الاستبانة، تكونت عينة الدراسة من (123) فرداً، وأظهرت النتائج أن الجامعة لها دور فعال في البحث العلمي وأهمه توفر الجامعة التدريب على استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وتوفر دورات في اللغة الإنجليزية ولغات أخرى، كما تضع الجامعة خطة واضحة للبحث العلمي، وأظهرت النتائج بعض العراقيل التي تعرقل تطور البحث العلمي منها، عدم كفاية المكافئة المادية التي يتم الحصول عليها من الجامعة، محدودية المؤتمرات التي توفرها الجامعة للمبعوثين وايضا محدودية البعثات التي ترسلها الجامعة خارج مصر، ضعف التواصل بين الجامعة " المبعوثين" والمؤسسات المستفيدة من أبحاثهم.

كما أجرت أعرقيب (2024) دراسة حول دور الجامعات الحكومية في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف غير المستقرة "الاستثنائية": دراسة حالة الجامعات الليبية– ليبيا، تم استخدام المنهج الاستكشافي لاستكشاف وتحليل الواقع ودراسة اسلوب وقدرة الجامعات الليبية على مواجهة هذه الظروف في إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية باستخدام منهج تحليل النظم وصولاً إلى الاستقرار والتوازن واستيعاب مختلف الأحداث, وأظهرت النتائج إلى أنه على الرغم من أهمية دور الذي تقوم به الجامعات في الظروف الاستثنائية إلا أن هذه الظروف مازالت أقوى من قدرة الجامعة على القيام بالدور الموكل لها لمواجهة هذه الظروف وذلك لغياب الآليات المنظمة لهذا الدور وغياب الهيكلية الإدارية والتشريعية الداعمة للعمل الجامعي والمجتمعي، كما اقترحت الباحثة استراتيجية لتفعيل هذا الدور الاعتماد على وضع آلية للتطوير على مستويين أحدهما داخلي ويحتوى الجوانب الإدارية والتنظيمية، والآخر خارجي يشتمل على تفعيل دور الجامعات في المشاركة المجتمعية والمساهمة في خدمة المجتمع بمؤسساته المختلفة أثناء الظروف غير المستقرة.

حدود الدِّراسة ومحدداتها:

اقتصرت هذه الدِّراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة إربد الأهلية شمال المملكة الأردنية الهاشمية، للعام 2024/2023، أما محدداتها فإنها تتحدد بمستوى صدق وثبات الأداة وموضوعية استجابة أفراد العينة لفقرات الأداة.

الطريقة والإجراءات:

تضمن هذا الجزء وصفاً لمنهج الدِّراسة، ومجتمع الدِّراسة وعينتها وأداة الدِّراسة والإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدِّراسة، والإجراءات والطرق الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للتعرف على دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مجتمع عينة الدراسة:

تمّ اختيار عيّنة الدِّراسة بالطريقة العشوائيّة واشتملت عيّنة الدِّراسة على (82) من أعضاء هيئة التدريس، والجدول (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدِّراسة حسب متغيراتها.

جدول (1)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

الجنس	أفراد العينة	النسبة المئوية
ذكر	37	%45.1
انثى	45	%54.9
المجموع	**82**	**%100**
الجامعة	**أفراد العينة**	**النسبة المئوية**
جامعة اليرموك	31	37.8
جامعة إربد الاهلية	22	26.8
جامعة العلوم والتكنولوجيا	29	35.4
المجموع	**82**	**100%**

يظهر الجدول (1) أن المجموع الكلي لعينة الدراسة بلغ (82) من الذكور والاناث من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت نسبة الذكور (45.1%) والاناث (54.9%).

أداة الدراسة:

لغايات تطوير أداة الدِّراسة "الاستبانة" تم الرجوع إلى الأدب النَّظري والدِّراسات السابقة ذات الصلة.

ثبات أداة الدِّراسة:

للتحقق من ثبات اختبار التدوير العقلي (ثبات الاستقرار) تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test– Retest) من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة قوامها (4) من أعضاء هيئة التدريس، وتم إعادة التطبيق على نفس العينة بعد فاصل زمني مدته أُسبوعان من التطبيق الأول، وباستخدام معامل ارتباط بيرسون تم التحقق من ثبات الاختبار (ثبات الاستقرار)، حيث بلغ (0.88)، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات (الاتساق الداخلي) للاختبار، حيث بلغ (0.91).

إجراءات الدِّراسة:

تم تحديد مشكلة الدِّراسة ووضع مخطط لها، وإعداد أداة الدِّراسة، والتَّحقق من صدقها وثباتها، ثم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدِّراسة ثم جمعها بعد فترة من الزمن وتفريغها وإدخالها إلى الحاسوب باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتهما إحصائياً، وإجراء التِّحليلات الإحصائية المناسبة ثم استخراج النتائج وتفسيرها، وتقديم التِّوصيات الملائمة في ضوء النَّتائج.

عرض النتائج ومناقشتها:

بعد جمع البيانات وتحليلها بالوسائل الاحصائية المناسبة سيتم عرض النتائج في جداول ويتم التعليق عليها وفقاً لأسئلة الدراسة، ومن ثم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

معيار تفسير المتوسطات ودرجة الموافقة

لأجل احتساب الدرجة الكلية للأداة، تم وضع خمسة بدائل يختار المستجيب أحد هذه البدائل التي تعبر عن رأيه، وأعطيت الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) للبدائل الخمسة على التوالي للفقرات، إذ أعطيت الدرجة (5) على البديل مرتفعة جداً، والدرجة (4) للبديل مرتفعة، وأعطيت الدرجة (3) على البديل متوسطة، وأعطيت الدرجة (2) على البديل منخفضة، وأعطيت الدرجة (1) على البديل منخفضة جداً، وللحكم على مستوى المتوسطات الحسابية للفقرات والمجالات والأداة ككل، اعتمد المعيار الإحصائي باستخدام المعادلة الآتية:

مدى الفئة= (أعلى قيمة – أدنى قيمة) مقسومًا على عدد الخيارات

مدى الفئة= 5–1=4 ÷3=1.33 وبذلك يصبح معيار الحكم على النحو الآتي:

الجدول (2)

المعيار الإحصائي لتحديد دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

المتوسط الحسابي	الدرجة
من 1.00 أقل من 2.34	قليلة
من 2.35 أقل من 3.67	متوسطة
من 3.68 – 5	مرتفعة

نتائج الدِّراسة ومناقشتها:

تضمن هذا الجزء عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدِّراسة من خلال إجابة أفراد العينة على أسئلة الدِّراسة، وعلى النَّحو الآتي:

النّتائج المُتعلّقة بالإجابة عن السُؤال الأوّل: ما هو دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ حساب المُتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والرُّتب، ودرجات الفقرة لكل فقرة على حده ثمّ الدرجة الكليّة لكل مجال من مجالات الاستبانة، والجدول (3) يوضّح النتائج المتعلّقة بذلك.

جدول (3)

الرتب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لفقرات دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

الترّتيب	المجال	المتوسّط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدّرجة
3	المحور الأول: دور الجامعات في البحث العلمي	3.85	.599	مرتفعة
1	المحور الثاني: دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة	4.03	.549	مرتفعة
4	المحور الثالث: دور الجامعات في المجتمع وتنميته	3.36	.684	متوسطة
2	المحور الرابع: دور الجامعات في مجال البيئة	3.96	.680	مرتفعة
	الدّرجة الكلّيّة	3.80	0.496	مرتفعة

*** الدّرجة الدّنيا (1) والدّرجة العليا (5)**

يبين الجدول (3) أن المحور الثاني: دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة." قد جاء بالمرتبة الأولى بمتوسّط حسابيّ (4.03)، وانحراف معياريّ (0.549) وبدرجة (مرتفعة)، وجاء المحور الثالث: " دور الجامعات في المجتمع

وتنميته." في المرتبة الاخيرة بمتوسّط حسابيّ (3.36)، وانحراف معياريّ (0.684) وبدرجة (متوسطة) وقد بلغ المتوسّط الحسابيّ لتقديرات دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ككلّ (3.80)، وانحراف معياريّ (0.496) وبدرجة (مرتفعة).

كما تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على كلّ فقرة من فقرات كلّ دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وفيما يلي عرض لذلك:

المحور الأول: دور الجامعات في البحث العلمي :

تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات عيّنة الدّراسة على فقرات هذا المحور، حيث كانت كما هي موضّحة في الجدول (4).

جدول (4)

المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مجال (دور الجامعات في البحث العلمي)، مرتّبة تنازليّا وفق المتوسّطات الحسابيّة

\	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	8	تشجع الجامعات أعضاء هيئة التدريس على إجراء أبحاث ذات علاقة بالتنمية المستدامة	3.66	.918	متوسطة
2	3	تطرح الجامعات برامج لدراسات العليا ذات الصلة بمواضيع التنمية المستدامة والتنمية البيئية	3.88	.939	مرتفعة
3	7	توفر الجامعات الامكانات المادية لإجراء بحوث حول استراتيجيات التكليف المناخي	3.70	1.076	مرتفعة
4	2	تهتم الجامعات بإنشاء مراكز بحثية تهتم بالتنمية المستدامة	4.10	.924	مرتفعة
5	5	تسخر الجامعات البحوث العلمية لإيجاد استراتيجيات لاستغلال الموارد المتاحة	3.86	.955	مرتفعة
6	1	تشجيع المعلمين على ادخال التكنولوجيا الرقمية في العملية التعليمية	4.27	.797	مرتفعة
7	6	تحرص الجامعات على تقديم الدعم المعنوي للباحثين في مجال التنمية المستدامة	3.72	1.104	مرتفعة
8	3	تدعم الجامعات البحوث العلمية والمشروعات المبتكرة التي	3.88	.895	مرتفعة

	تنعكس آثارها على المجتمع			
9	9 تهتم الجامعات بتطوير قدرات الباحثين في مجال البحث العلمي من خلال تقديم الدورات والورش التدريبية	3.56	.903	متوسطة
	المتوسط العام	3.85	.599	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (4) أن المتوسّطات الحسابيّة لفقرات المجال تراوحت بين (4.27) و(3.56)، بدرجة (مرتفعة إلى متوسطة). حيث جاءت الفقرة (6) الّتي نصّت على " تشجيع المعلمين على ادخال التكنولوجيا الرقمية في العملية التعليمية" في التّرتيب الأوّل، بمتوسّط حسابيّ (4.27) وبانحراف معياريّ (0.797) وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت الفقرة (9) الّتي نصّت على " تهتم الجامعات بتطوير قدرات الباحثين في مجال البحث العلمي من خلال تقديم الدورات والورش التدريبية." في التّرتيب الأخير، بمتوسّط حسابيّ (3.56) وبانحراف معياريّ (0.903)، وأيضاً بدرجة (متوسطة).

يعزى ذلك إلى أن الجامعات تهتم بالبحث العلمي وذلك لأنه هو أحدى أهم الوظائف الرئيسة للجامعات فلا معنى حقيقي لوجود الجامعة دون الاهتمام بالبحث العلمي والسعي لتطويرها ولا تقتصر هذه على أساتذة الجامعات فقط بل على المجتمع ككل وذلك لأهمية البحث العلمي في تطور المجتمع وارتقاءه، لذلك تسعى الجامعات لتطوير الوسائل الرقمية لخدمة البحث العلمي والسعي لمواكبة كل ما هو جديد في مجال البحث العلمي، كما تسعى الجامعات لتسخير الإمكانات والكفاءات العلمية والبحثية المتوفرة فيها لخدمة ولرفع شأن البحث العلمي، وايضا هذه النتيجة تؤكد على أن الجامعات تولى البحث العلمي أهمية كبيرة، تتفق هذه النتيجة مع دراسة المناعي(2011).

المحور الثاني: دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة:

تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات عيّنة الدّراسة على فقرات هذا المحور، حيث كانت كما هي موضّحة في الجدول (5).

جدول (5)

المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مجال (دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة)، مرتّبة تنازليّا وفق المتوسّطات الحسابيّة

\	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة

10	6	تهتم الجامعات بربط مبادئ التعليم بالتنمية المستدامة في المناهج الدراسية	3.44	.927	متوسطة
11	1	تهتم الجامعات على نشر ثقافة الاستدامة بين الأكاديميين والطلبة	4.34	.757	مرتفعة
12	3	تزود الجامعات الخريجين بالمهارات والمعارف التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي	4.09	.879	مرتفعة
13	5	تركز الجامعات على ملائمة البرامج الاصلاحية التعليمية للأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية	4.04	.947	مرتفعة
14	4	توفر الجامعات الأدوات والتكنولوجيا اللازمة لإيجاد مستقبل مستدام	4.06	.827	مرتفعة
15	2	تشجع الجامعات الأفكار الجديدة والمبتكرة في مجال التنمية المستدامة	4.18	.861	مرتفعة
		المتوسط العام	4.03	.549	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (5) أن المتوسّطات الحسابيّة لفقرات المجال تراوحت بين (4.34) و(3.44)، بدرجة (مرتفعة إلى متوسطة) حيث جاءت الفقرة (11) الّتي نصّت على " تهتم الجامعات على نشر ثقافة الاستدامة بين الأكاديميين والطلبة." في التّرتيب الأوّل، بمتوسّط حسابيّ (4.34) وبانحراف معياريّ (0.757) وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت الفقرة (10) الّتي نصّت على "تهتم الجامعات بربط مبادئ التعليم بالتنمية المستدامة في المناهج الدراسية " في التّرتيب الأخير، بمتوسّط حسابيّ (3.44) وبانحراف معياريّ (0.927)، وأيضاً بدرجة (متوسطة). قد يعزى ذلك إلى وجود عدد من الصعوبات والتحديات التي تشكل عائق لدى الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة خلل في الملائمة بين البرامج والتخصصات الجامعية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل وهذا يدل على هزل وضعف في العلاقة بين الجامعات والمجتمع المحلي والقطاعات الخاصة، وايضا اهتمام الجامعات موجه نحو الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي وإهمال كبير لجانب خدمة المجتمع وهذا أدى لوجود فجوة وخلل في التوازن بين وظائف الجامعة وعدم تخصيص ميزانية في الجامعات لخدمة البحوث العلمية التي تخدم وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: دور الجامعات في المجتمع وتنميته:

تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات عيّنة الدّراسة على فقرات هذا المحور، حيث كانت كما هي موضّحة في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مجال (دور الجامعات في المجتمع وتنميته)، مرتّبة تنازليّا وفق المتوسّطات الحسابيّة

\	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
16	5	تهتم الجامعات بتمية وتطوير قدرات الطلبة لمساهمة في حل مشكلات المجتمع	3.11	1.121	متوسطة
17	6	تركز الجامعات على رفد المجتمع بالقادة القادرين على التغيير الجاد	2.96	1.091	متوسطة
18	4	تساهم الجامعات في ترقية المجتمع من خلال الاستفادة من تطبيق البحوث	3.13	.979	متوسطة
19	3	تحفز الجامعات أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث التطبيقية التي مشكلات المجتمع وتسعى لإيجاد الحلول الواقعية	3.42	.896	متوسطة
20	2	تهتم الجامعات بنشر العلم والمعرفة بين كافة أفراد المجتمع	3.49	.909	متوسطة
21	1	تركز الجامعات على نشر الوعي بما يخص التنمية المستدامة بين أفراد المجتمع	4.09	.810	مرتفعة
		المتوسط العام	3.36	.684	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول (6) أن المتوسّطات الحسابيّة لفقرات المجال تراوحت بين (4.09) و(2.96)، بدرجة (مرتفعة إلى متوسطة) حيث جاءت الفقرة (21) الّتي نصّت على " تركز الجامعات على نشر الوعي بما يخص التنمية المستدامة بين أفراد المجتمع." في التّرتيب الأوّل، بمتوسّط حسابيّ (4.09) وبانحراف معياريّ (0.810) وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت الفقرة (17) الّتي نصّت على "تركز الجامعات على رفد المجتمع بالقادة القادرين على التغيير الجاد." في التّرتيب الأخير، بمتوسّط حسابيّ (2.96) وبانحراف معياريّ (1.091)، وأيضاً بدرجة (متوسطة). وقد يعزى ذلك إلى اهتمام بعض الجامعات بخدمة المجتمع وتنميته لأنها عندما تؤدي وظيفة خدمة المجتمع بالمسار والشكل الصحيح فهذا يعزز من موقع وسمعة الجامعة بين المجتمعات، وينمي ويعزز شعور الأفراد اتجاه الجامعة ورؤيتها، ويزيد من ولاء المجتمع وأفرادها اتجاه الجامعة باعتبارها مركز وصرح حضاري وعلمي وثقافي واجتماعي، لذلك فالجامعات تهتم بتنمية المجتمع من خلال عقد ورش عمل للتطوير واقع خدمة المجتمع المحلي والسعي لتوعية وتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلبة على كيفية خدمة المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الرابع: دور الجامعات في مجال البيئة:

تمّ حساب المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات عيّنة الدّراسة على فقرات هذا المحور، حيث كانت كما هي موضّحة في الجدول (7).

جدول (7)

المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مجال (دور الجامعات في مجال البيئة)، مرتّبة تنازليّا وفق المتوسّطات الحسابيّة

\	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
22	1	تساهم الجامعات في عقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالقضايا البيئية	4.01	.907	مرتفعة
23	2	تشجع الجامعات المسابقات الثقافية المتعلقة بالبيئة ومشكلاتها	4.00	.865	مرتفعة
24	3	تركز الجامعات على ربط المناهج الدراسية بالقضايا البيئية	3.96	.896	مرتفعة
25	4	تهتم الجامعات بتفعيل برامج الأعلام البيئي داخل الحرام الجامعي	3.99	.893	مرتفعة
26	5	تعزز الجامعات الشراكة بينها وبين المؤسسات والهيئات العاملة في مجال البيئة	3.82	.831	مرتفعة
		المتوسط العام	3.96	.680	**مرتفعة**

يلاحظ من الجدول (7) أن المتوسّطات الحسابيّة لفقرات المجال تراوحت بين (4.01) و(3.82)، بدرجة (مرتفعة)حيث جاءت الفقرة (22) الّتي نصّت على " تساهم الجامعات في عقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالقضايا البيئية." في التّرتيب الأوّل، بمتوسّط حسابيّ (4.01) وبانحراف معياريّ (0.907) وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت الفقرة (26) الّتي نصّت على "تعزز الجامعات الشراكة بينها وبين المؤسسات والهيئات العاملة في مجال البيئة." في التّرتيب الأخير، بمتوسّط حسابيّ (3.82) وبانحراف معياريّ (0.831)، وأيضاً بدرجة (مرتفعة).

وجاء مجال " دور الجامعات في المجتمع وتنميته " بمتوسط حسابي (3.95) وبانحراف معياري (0.689)، وبدرجة (مرتفعة)، وقد يعزى ذلك إلى سعى الجامعة لتذليل بعض التحديات التي تواجه الطلبة والسعي المستمر لتوفير الخدمات للباحثين في مجال تنمية البيئة أذ ينقسم دور الجامعة في تنمية البيئة إلى جزئيين الجزء الأول تنمية البيئة الداخلية في

الجامعة لتوفير بيئة صحية كالاهتمام في عقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالقضايا البيئية وتشجيع الجامعات للمسابقات الثقافية المتعلقة بالبيئة ومشكلاتها وهذا بالتالي ينعكس بالإيجاب على الطلبة والباحثين وسير العملية التعلمية والاهتمام بالجزء الثاني وهو تنمية البيئة الخارجية ويتمثل بمحاولة الجامعة التواصل الفعال وتفعيل الشراكة بينها وبين المؤسسات والهيئات العاملة في مجال البيئة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في استجابات في دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير (الجنس، الجامعة)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على محاور دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (8).

جدول (8)

نتائج اختبار (ت) للدلالة للفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig)
ذكر	37	3.82	.564	-.637	0.246
انثى	45	3.86	.613		

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة a=0.05

يلاحظ من جدول (8) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (t) تساوي (0.246) وهي أعلى من مستوى الدلالة (α=0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، وقد يعزو ذلك إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لا تختلف بين الذكور والإناث فكلا الطرفين يسعى لتحقيق التنمية المستدامة لأهميتها لكلا الطرفين

نتائج: متغير الجامعة

جدول (9)

تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجامعة(جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة إربد الأهلية)

محاور الدراسة	مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
المحور الأول: دور الجامعات في البحث العلمي	بين المجموعات	2.000	1.000	2.646	.0721
	داخل المجموعات	140.573	.378		غير دالة
	المجموع	142.573			
المحور الثاني: دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة	بين المجموعات	2.546	1.273	2.150	0.114
	داخل المجموعات	220.270	.592		غير دالة
	المجموع	222.816			
المحور الثالث: دور الجامعات في المجتمع وتنميته	بين المجموعات	1.240	.620	1.309	0.271
	داخل المجموعات	176.177	.474		غير دالة
	المجموع	177.417			
المحور الرابع: دور الجامعات في مجال البيئة	بين المجموعات	1.393	.696	.810	0.444
	داخل المجموعات	319.826	.860		غير دالة
	المجموع	321.219			
الأداة ككل	بين المجموعات	2.263	1.132	2.727	0.068
	داخل المجموعات	154.407	.415		غير دالة
	المجموع	156.671			

يلاحظ من جدول (9) ان مستوى الدلالة لقيم (ف) في جميع المحاور الاربعة غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة إربد الأهلية) بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تحليل التباين الأحادي (ANOVA) دور جامعات شمال الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد يعزو ذلك إلى أن

كافة الجامعات تهتم بالتدريب المستمر لكافة العاملين فيها والاهتمام برفع مستوى الجامعة والنهوض بها والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

في ضوء النَّتائج التي توصلت إليها الدِّراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1- تكثيف البحوث والدراسات في مجال التنمية المستدامة.

2- تسليط الضوء على التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها وتفعيلها بالمجتمع من خلال ربطها بالمناهج الدراسية في الجامعات من خلال طرح مساق اجباري خاص بالتنمية المستدامة.

3- الاهتمام بتفعيل دور البحوث العلمية بشكل أكبر في خدمة المجتمع وتنميته.

المراجع:-

1- إبراهيمي، ناديا .(2015). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة لواقع الجامعة الحزائرية. *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، 2015*(5)، 260-282.

2- أبو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين .(2017). *التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومؤشراتها* . المجموعة العربية للتدريب والنشر.

3- أبو عبدالله، ياسمين إبراهيم احمد.(2021). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي: دراسة ميدانية بجامعة دمياط. *المجلة العلمية لكلية الآداب، 10*(4)،1-31.

4- أبو علي، نايف. (2010). *التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية)*رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى.

5- أعرقيب، فاطمة عبدالسلام .(قيد النشر). دور الجامعات الحكومية في خدمة المجتمع والبيئة أثناء ظروف غير المستقرة " الاستثنائية" : دراسة حالة الجامعات الليبية- ليبيا. *المجلة العربية للإدارة، 44*(4)،1-18.

6- البراوى، الزهراء فتحى حسن. (2021). دور الجامعة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة". *مجلة كلية التربية بالمنصورة، 115*(2)، 251-282. doi: 10.21608/maed.2021.211626.

7- بشير، هشام .(2012). *التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات المستدامة*.

8- حسن، محمد .(2009). التعليم والتنمية المستدامة، *مجلة التربية بقطر ، (168)*، 74-85.

9- الحوت، محمد ، وعدلي، ناهد .(2007). *التعليم والتنمية*. مكتبة الانجلو المصرية.

10- سردار، عبدالرحمن.(2015). *التنمية المستدامة*. دار الراية للنشر والتوزيع.

11- صابر، نيان نامق.(2018). الوعي البيئي لدى طلبة جامعة السليمانية وعلاقته ببعض المتغيرات. *مجلة الفتح، 14*(75)، 139-161.

12- عبد اللطيف، رشاد .(2002). *أساليب التخطيط للتنمية*. المكتبة الجامعية.

13- العبدالله، مي، عتريسي، طلال، بوعلي، نصير ،وقطب، هيثم.(2015). *علوم الإعلام والاتصال في الوطن العربي: رؤية نقدية للتجربة البحثية*. دار النهضة العربية.

14- عمر، منى .(2018). دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030. *مجلة كلية التربية جامعة المنوفية،(33)*،3، 210-253.

15- عوجان، وليد .(2008). *مشكلات الشباب الجامعي* (بحث مقدم) . المؤتمر الثقافي الثاني"الشباب الجامعي وتحديات الحداثة والتقليد"، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، الأردن.

16- عيد، محمود .(2020). تحقيق الأنشطة الطلابية لبعض أهداف التنمية المستدامة بالجامعات المصرية من وجهة نظر الطلاب: دراسة حالة لجامعة الفيوم. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،11* (5)،311-397.

17- الكرد، ضياء أحمد.(2018). *الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة(بحث مقدم)*. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية- جامعة النجاح الوطنية.

18- الكفافي، إيمان .(2016). دراسة مقارنة للتعليم من أجل الإستدامة في جامعتي بريتش كولومبيا ونوتنجهام وإمكانية الإفادة منها في جامعة الأزهر. *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر*،3 (170)،290-348.

19- لخضر بوساحة محمد، و نسيمة، بحوص.(2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة(دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، 3(1)، 1-18.

20- المجلس العربي والإفريقي للتنمية المستدامة .(2013). في موسوعة ويكبيديا http://ar.Wikipedia.org/wiki.

21- مدكور، علي أحمد. (2009). *دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي*. المؤتمر الدولي السابع - التعليم في مطلع الألفية الثالثة . الجودة - الإتاحة - التعلم مدى الحياة، 1 ، القاهرة: جامعة القاهرة . معهد الدراسات التربوية، 90 - 109

22- مقداد، محمد .(2011). *دور برامج ماجستير كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين*. مؤتمر عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.

23- مناعي، رانيا.(2011). دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها. *مجلة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)*، 25(4)، 1-26.

24- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2006 ديسمبر 5-8). *التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة*. مؤتمر وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، *دمشق، المجلة العربية للثقافة، تونس*.

25-يعقوب، ابتهاج إسماعيل، و عباس، زينة خضر.(2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة تحليلية لآراء عينة من الاساتذة الجامعيين في البيئة العراقية). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. 2019*(s).1-18

المراجع الأجنبية

1- Peterson K. Ozili(2022).Sustainability and Sustainable Development Research around the World, Managing Global Transitions, University of Primorska, Faculty of Management Koper, vol. 20(3),259-293.

Waas, T., Hugé, J., Ceulemans, K., Lambrechts, W., Vandenabeele, J., Lozano, R., & Wright, T. (2012). Sustainable Higher Education. Understanding and Moving Forward. Flemish Government – Environment, Nature and Energy Department; Brussels.

أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. سكينة محمود رواشدة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في (التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية) على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأثر كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في عناصر التنمية المستدامة وتحديد أيها أكثر تأثيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، ومعرفة مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، وإذا كان هناك فروق دالة إحصائيًا في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة تعزى للجنس ولمتغير الجامعة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، ولتحقيق غرض الدراسة قامتا الباحثتين ببناء استبانة لأبعاد إدارة الجودة الشاملة واستبانة لعناصر التنمية المستدامة، وقد تم التحقق من صدقهما وثباتهما، وتم تطبيقهما على عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، حيث كان التأثير مرتفعًا، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد إدارة الجودة الشاملة كل على انفراد في عناصر التنمية المستدامة كما تراها أعضاء هيئة التدريس، وكان لبعد (تحقيق الخدمة المجتمعية) مساهمة كبيرة في التأثير على التنمية المستدامة، وبينت النتائج وجود مستوى متوسط في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، وعن وجود مستوى متوسط من تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، وكما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية تعزى للجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية لمتغير الجامعة لصالح الجامعات الخاصة، وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات ابرزها: التركيز على البحث العلمي والعمل الفعال على ربط البحوث والدراسات المنجزة في الجامعات الأردنية بمشكلات المجتمع وقضاياه التنموية الشاملة، ونشر ثقافة التنمية المستدامة من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية في الجامعات.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، التنمية المستدامة، الجامعات الأردنية.

The Effect of Applying Total Quality Management(TQM) on Sustainable Development in Jordanian Universities as Seen by the Teaching Staff.

Abstract

The study aimed to identify the Effect of Applying Total Quality Management and Effect of each dimension on Sustainable Development in Jordanian universities as seen by the teaching staff, and determining which are the most influential in achieving sustainable development, and knowing the level of application of the dimensions of total quality management and sustainable development in Jordanian universities, and if there are statistically significant differences in the level of contribution of total quality management in sustainable development due to gender and for the university variable. to achieve the purpose of the study a questionnaire for the dimensions of total quality management and questionnaire for the elements of sustainable development was built, and they were applied to a stratified random sample of teaching staff in Jordanian universities, Results of the study showed There is a statistically significant effect of total quality management on sustainable development in Jordanian universities, where the effect was high. There is also a statistically significant effect of the dimensions of total quality management individually on the elements of sustainable development as seen by teaching staff, and the dimension (achieving community service) had a significant contribution to the impact on sustainable development, The results showed that there is an middle level of implementation of total quality management and achieving sustainable development in Jordanian universities, and the results also showed that there are no statistically significant differences in the level of contribution of total quality management In achieving sustainable development in Jordanian universities due to gender, and that there are statistically significant differences in the level of contribution of total quality management In achieving sustainable development in Jordanian universities due to for university variable, the study recommends a set of recommendations: focusing on scientific research and effective work on linking research and studies carried out in Jordanian universities with the problems of society and its comprehensive development issues, and spreading the culture of sustainable development through seminars And scientific conferences in universities.

Keywords: Total Quality Management, Sustainable Development, Jordanian Universities.

المقدمة:

تشهد المجتمعات العربية في الوقت الحاضر العديد من التغيرات الملحوظة في مختلف المجالات التي تفرض على منظماتها الإدارية تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة، وتبني مفاهيم إدارية حديثة لتحقيق أهدافها بكفاءة، ومن هذه التغيرات ازدياد المنافسة العالمية بين المؤسسات الإنتاجية المختلفة، والتغيرات التي تحدث في الشركات مثل دمج الشركات والسيطرة على شركات أخرى، وإعادة تركيب الهياكل التعليمية في المؤسسات من مركزية إلى لامركزية، بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية التي حدثت في القيم وأساليب حياة الأفراد، ويتطلب ذلك تحقيق التنمية والنهوض بالبحث العلمي وهذا لا يتحقق إلا بوجود مؤسسات علمية تعليمية تقوم بوظائفها، وتحقق أهدافها حسب متطلبات وحاجات المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، وبذلك يتضح أن التعليم مجموعة عمليات تجري لتدريب وتنمية المعارف والمهارات والتفكير لدى الفرد من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة لكي يقوم الفرد بواجباته تجاه نفسه وتجاه مجتمعه الذي يعيش فيه (خفاجي، 1995).

فالجامعات في وقتنا الحاضر هو رمز لنهضة الأمم والشعوب، وعنوان عظمتها وحضارتها ورقيها، ولم تعد مؤسسات التعليم الجامعي وإدارتها مجرد أجهزة ومؤسسات مسؤولة على التراث الثقافي ونقله للأجيال القادمة، بل أصبحت أجهزة فاعلة في تنمية المجتمع وتطوير المعرفة، وهذا ما يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي العمل على تغيير أساليبها الإدارية ووسائلها التعليمية، بغية تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (عبد القادر، 2003)، ونظراً لان التعليم الجامعي اصبح يشكل قضية كبرى في جميع دول العالم فقد اصبح تبعاً لذلك موضوع الإدارة الجامعية من المواضيع المهمة على مستوى العالم (التميمي، 2008).

حققت إدارة الجودة الشاملة في العقدين الماضيين انتشاراً لافتاً للنظر لدى العديد من الشركات العالمية، بل أصبحت فلسفة إدارة الجودة الشاملة هاجساً تنشده جميع المنظمات على مختلف أنشطتها ومستوياتها، وذلك لما تحققه عائد كبير على تلك المنظمات، سواء من حيث تحسين الخدمة أو من حيث تقليل التكاليف، حيث اتسع نطاقها لتشكل جميع الأجهزة الحكومية (عقيلي، 2001)، وتعتبر إدارة الجودة الشاملة TQM في مجال التعليم العالي منهجاً يرتكز على إمكانية إيجاد ثقافة تنظيمية لدى الجامعات تسعى لتشجيع الإدارة والأساتذة والعاملين والطلاب بالعمل كفريق، وتجعلهم متحمسين لما هو جديد عن طريق تحريك قدراتهم ومواهبهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وتحسين العمليات، بما يضفي تغيراً ملموساً نحو الأفضل لدى خريجي هذه الجامعات (منصور، 2005).

إن مجال الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي يعتمد على نظام متكامل للمعلومات التعليمية والتربوية المختلفة داخل كل جامعة من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بإجراء الدراسات المتعددة للتعرف على افضل الأساليب من اجل تطبيق مبادئ الجودة الشاملة بعد تشخيص الوضع القائم والتعرف على أوجه القصور والعمل على علاجها للوصول إلى مستقبل افضل ومشرق للأجيال الصاعدة، ويعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة TQM من أهم مداخل الأداء الجامعي فهي عبارة عن مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف إلى تنفيذها والأخذ بها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي، وهي تشكل جميع العناصر المادية والبشرية في المؤسسات التعليمية (جريس، 2004).

ان من أهم الخصائص التي تميز المجتمعات عن بعضها قدرتها على إدارة مؤسساتها وبرامجها الحيوية، وليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بابتكار بحيث يرتبط جودة الخدمات في مؤسسات التعليم الجامعي بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة حركة من خلال الأخلاق الجامعية، فنجاح المؤسسة يعتمد على نجاح الإدارة فيها، وبناءً على ذلك تبرز أهمية التزام مؤسسات التعليم الجامعي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من اجل الوصل إلى الجودة الشاملة في الجامعات، وهذا يكون بمشاركة جميع الأطراف لضمان الاستمرار والبقاء للجامعات (الخطيب، 2000)، فمن المعايير الأساسية لنجاح تطبيق نظام الجودة في الجامعات ضبط النظام الإداري فيها، والذي يكون على وضوح الأدوار والمسؤوليات، ومما يساعد على زيادة الكفاءة التعليمية، والرفع من مستوى الأداء لدى جميع الإداريين

والأساتذة والعاملين في الجامعات، وتوفير جو من التفاهم والتعاون، والتشارك قائم على التعاون الإنساني الراقي الذي يحقق الراحة النفسية للعاملين بكافة شراحهم، ويحقق الرضا الوظيفي لديهم، ويدفعهم على النجاح من خلال الحفز الدائم، والتعامل بطريقة حضارية مرنة، مما يشعرهم بالانتماء للجامعة والسعي وراء إتقان العمل وتطوره المستمر (الحريري ودروش، 2010).

وقد أشار رائد الجودة الشاملة ادوارد ديمنغ (Edward Deming) إلى ضرورة إدخال الجودة الشاملة في التعليم واعتبارها منظومة لعمليات الجودة في التربية، من اجل التحسين المستمر في العملية التعليمية– التعلمية (الموسوي، 2003)، ولا يعني الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في التعليم ان نجعل الجامعات منشأة تجارية تسعى لمضاعفة أرباحها من خلال تحسين منتجاتها، بل ينبغي الاستفادة من مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم تطوير الأساليب الإدارية التعليمية تحقيقاً لجودة المنتج، وسعياً لمضاعفة إفادة المستفيد الأول لكافة الجهود التعليمية، إلا وهو المجتمع بكافة مؤسساته، وأفراده في مجال التعليم، والتشجيع على المنافسة بين الجامعة من اجل تحقيق افضل النتائج (علاونة، 2004)، واذا أريد لإدارة الجودة الشاملة ان تحقق النجاح في نطاق الحرم الجامعي، يتعين على رؤساء الجامعات ان يصمموا على تطبيقها، ويعملوا على إعداد عملية تنفيذ إدارة الجودة الشاملة إعداداً مبتكرا بحيث تكون ملائمة للبيئة الأكاديمية (بدح، 2003)، حيث أجرى الكميم (2015) دراسة هدفت إلى تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية وتحديد مستوى ادراك وفهم الإدارة العليا بالجامعة وأعضاء هيئة التدريس لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، وتوصلت النتائج إلى وجود ضعف في درجة الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى عينة الدراسة، والضعف في التزام ودعم الإدارة العليا للجامعة، كما سعت دراسة كاياني (Kayani, 2012) للتعرف إلى مؤشرات إدارة الجودة الشاملة في غرفة الصف الجامعي في مدينة إسلام أباد، وتم اختيار عينة الدراسة من (150) طالب، وأظهرت النتائج عدم توفر معايير الجودة كاملة في غرفة الصف الجامعي في إسلام أباد.

وهدفت دراسة العلاونة (2004) للتعرف إلى مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة اثر متغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي، والجامعة التي تخرج فيها، والعمر على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية، وتكون مجتمع من 61 عضو من هيئتها التدريسية، وأظهرت النتائج ان درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كبير واكثر مجالات إدارة الجودة الشاملة تطبيق مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية تعزى لمتغيرات الدراسة، ودراسة محمد (2014) التي هدفت للتعرف إلى مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، وتكونت عينة الدراسة من (220) عضو هيئة تدريس من جامعتي صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء منخفض، بينما جاء مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا بدرجة متوسطة.

ان مصطلح الجودة الشاملة هو بالأساس مصطلح اقتصادي ظهر بناءً على التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري (داوود، 2010)، وهناك العديد من التعريفات للجودة منها ما جاء في تعريف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي بأنها "أداء العمل الصحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة تحسين الأداء (السامري، 2007)، ويرى جوران الجودة بأنها مدى ملائمة المنتج للاستخدام، أي القدرة على تقديم أفضل أداء وأصدق صفات (CGE and Akpobire, 2013)، أما بالنسبة لتعريفات إدارة الجودة الشاملة في التعليم فقد تعددت فقد عرفها القيسي (2011) بأنها عملية إدارية تهدف إلى تطوير شامل ومستمر في الأداء، يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، بغية تحقق أهداف كلاً من سوق العمل والطلبة.

وتهدف إدارة الجودة الشاملة في الجامعات إلى:

- زيادة القدرة على التنافس.
- زيادة إنتاجية كل عناصر المنظمة.
- زيادة مرونة المنظمة في تعاملها مع المتغيرات أي القدرة على استثمار الفرص وتجنب المخاطر والمعوقات.
- زيادة كفاءة المنظمة في إرضاء المستفيدين.
- ضمان التحسن المستمر المتواصل والشامل لكل قطاعات ومستويات المنظمة (داوود، 2010).
- تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات.

ومن خلال الاطلاع على العديد من إسهامات رواد الجودة الأوائل، فيمكن نستنتج أن هناك تباينات في آراء رواد إدارة الجودة الشاملة حول عدد المبادئ والأبعاد التي تدعم وجود إدارة الجودة الشاملة في أي منظمة خدمية، إلا ان هناك اتفاق بينهم على مجموعة منها تشكل مرتكزات يبنى عليها منطق إدارة الجودة الشاملة، حيث يشير كل من الكميم (2015)، والطويل وآغا (2010)، إلى اتفاق اغلب الكتاب على اهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة ونذكر منها ما يلي:

8- **التزام ودعم الإدارة العليا:** إن التطبيق الفعال لإدارة الجودة الشاملة يتطلب التزام ودعم من قبل الإدارة العليا، لأنه يعتبر امر بالغ الأهمية (Esteves & et al., 2002)، وذلك لتوفير الموارد الكافية لتمويل البرامج، وتدريب العاملين، وتحسين العمليات بشكل مستمر، وتطوير علاقات طويلة الأمد مع الموردين، والتركيز الحقيقي على الجودة في جميع أنحاء المنظمة (Yildirim, 2012).

9- **التركيز على العملاء:** يمثل العملاء العنصر الأساسي في الحكم على جودة المنتج الذي تقدمه المنظمة فلذلك يتطلب سرعة في معرفة احتياجات العملاء، وربطها بأنشطة التخطيط الاستراتيجي، وتصميم المنتج، وتحسين العملية (شيلي، 2014)، أما بالنسبة للمنظمات التعليمية فهناك من يرى عميل المنظمة التعليمية هو الطالب، وهناك من يرى بأنه المشغل وسوق العمل، وهناك من يرى ان العميل في المنظمة التعليمية يختلف باختلاف الخدمة التي تقدمها المنظمة التعليمية، وغيرهم من يقول ان على المنظمات التعليمية ان تأخذ بالحسبان الفئات الثلاث من العملاء مع التركيز على الطالب كعميل مباشر، وعلى المنظمات التعليمية أن تتفهم الاحتياجات والتوقعات الحالية والمستقبلية لكل من الطالب، والمجتمع، وسوق العمل (محمد، 2014).

10- **التحسن المستمر:** يرتبط التحسن المستمر للعمليات بالجودة لان التحسينات المستمرة في العملية تؤدي إلى تحسينات مستمرة في الجودة (Shenawy et al. 2007) حيث ان التحسن المستمر للعمليات يؤدي إلى جودة وكفاءة داخل المنظمة، وتعود بالأثر الإيجابي على أداء المنظمات (Yildirim, 2012).

11- **المشاركة الجماعية:** ان المشاركة الفعالة من الموظفين يساعد على نجاح الجودة الشاملة وتحسنها بشكل مستمر، وتزيد من الإنتاجية، فمشاركة الموظفين تعني أن كل موظف في المنظمة هو المسؤول عن إنتاج سلع ذات جودة عالية، وتحقيق رضا العملاء وتحسين الجودة في جميع أنحاء المنظمة (Yildirim, 2012).

12- **اتخاذ القرارات بناء على الحقائق:** تعتمد جودة القرارات ودقتها على المعلومات المتوفرة ونوعيتها، ويتوقف نجاح الإدارة على تحليل تلك المعلومات ونوعية القرارات التي يتم اتخاذها ولتضمن المنظمة جودة القرارات التي تتخذها سواء كانت استراتيجية، أم وظيفية، أم تشغيلية، يتوجب عليها ان تعتمد عند اتخاذ

القرارات على حقائق ومعلومات شاملة وصحيحة وحديثة من كافة الأطراف ذات العلاقة بخدمات المنظمة، وتحليل القرارات ومعرفة الآثار المترتبة على اتخاذها (محمد، 2014).

13- **الإبداع والابتكار**: وهو التوصل إلى حل متميز لمشكلة ما أو فكرة جديدة، أما الابتكار فهو تطبيق الحل للمشكلة أو الفكرة الجديدة، وعليه فالإبداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة.

14- **تحقيق الدور المجتمعي**: وينص هذا المبدأ على معرفة الاحتياجات المحلية وتحديدها وصياغة الاستراتيجيات والخطط من أجل تحقيقها وتنفيذها ومراقبة تنفيذ الأنشطة كما هو مقرر ومخطط لها، والمحافظة على البيئة من خلال إنتاج سلع أو تقديم خدمات لا تضر بالبيئة والصحة العامة.

تهدف التنمية المستدامة إلى تعظيم المكاسب الصافية من التعليم مع ضمان المحافظة على نوعية الموارد وتطوير الخدمات التعليمية عبر الزمن، فهي تعتبر تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة بين ثلاثة أركان رئيسية هي: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، والبيئة، وأن الاهتمام بالتعليم العالي وتنميته، يحقق تنمية بشرية مستدامة ويعد مسؤولية كبيرة على عاتق كل مجتمع، وتعني تركز عملية التنمية على جميع العاملين دون استثناء، مع توفر فرص حياة كريمة للأجيال القادمة، ولعل تحقيق الجودة هي احدى السبل لتجسيد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى ان التنمية المستدامة تعتمد على عنصرين رئيسين هما: المتاح من الموارد الطبيعية والمادية من جهة، والمتوفر من القدرات والموارد والإمكانات البشرية، مع الأخذ بيعين الاعتبار التفاعل بين هذين العنصرين يجب ان يتم في اطار إداري كفء وفاعل، وعلى أساس من التخطيط العلمي السليم المعتمد على المعلومات والبيانات الدقيقة، ومن هنا كان للجامعات دورها المؤثر الرئيس في دفع عجلة التنمية المستدامة وتواصلها، من منظور ان هذه الجامعات تتمركز فيها القدرات والطاقات والموارد البشرية المؤهلة والقادرة على السير في المسيرة التنموية (التميمي، 2008).

ان التعليم مرتبط بالتنمية المستدامة من اجل تلبية احتياجات القرن الواحد والعشرين وما بعده، فالتعليم من اجل التنمية المستدامة يعتبر نهج للتعليم والتعلم القائم على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Anderson & Strecker, 2012)، وان العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة وطيدة، فتحقيق التنمية المستدامة لن يتم بودن تعليم جيد، فاذا لم يتم تثقيف الناس فانهم لن يتمكنوا من الحصول على المعلومات اللازمة لتحقيقها بكافة مجالاتها، فالتنمية المستدامة ستكون نتيجة للتعليم الجيد، وعليه تتجه الجهود نحو دمج نظرية التنمية المستدامة في التعليم، ليس فقط المفاهيم النظرية بل الممارسات العملية، فلتحقيق التنمية المستدامة يلزم تغيير طرق معيشتنا الحالية، وهنا تكمن الصعوبة ولهذا كان لابد من تشييد مفاهيمها بواسطة التعليم (Zenelaj, 2013)، ومن اجل ذلك دعت الحاجة لإيجاد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى تحقق التعليم من أجل التنمية المستدامة، لما لهذه المؤشرات من فوائد كثيرة حيث انه ومن خلالها يمكن الحكم على البرامج التعليمية المقدمة في الجامعات اذا ما كانت فعلاً تضمن أبعاد التنمية المستدامة في برامجها التعليمية المختلفة.

وتؤدي الجامعات دوراً بارزاً في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، حيث يظهر دورها بوضوح في الجانب الاقتصادي عبر ما تقدمه من كوادر مؤهلة علمياً وعملياً، وكذلك في الجانب الاجتماعي فقد أسهمت الجامعات في تطوير حياة المجتمعات وزيادة رفاهيتها من خلال تمكينها من استغلال مواردها بطريقة كفؤة، كما انه على الصعيد البيئي يظهر دور الجامعات عبر ما تقوم به من عقد للمؤتمرات والندوات والبرامج الخاصة بالبيئة لحمايتها من كافة أشكال التلوث البيئي، فضالً عن مداومة أعضاء الهيئات التدريسية بها على نشر الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى توفير مصادر مستدامة للطاقة (الجازوي والعشبي والبرعصي، 2021)، فنجد في دراسة الجوارنة (2004) والتي هدفت للتعرف إلى تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية المستدامة كما وردت في

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاءت بدرجة متوسطة، وهدفت دراسة أبو فودة وآخرون (2013) للتعرف إلى دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم والتكنولوجيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة.

وتعرف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها (kates et al., 2005)، أما تعريف التعليم من اجل التنمية المستدامة فقد عرفها ولف (Wulf, 2013) ذلك التعليم الذي ينطوي على فهم نقدي للتعليم والاستعداد للمشاركة في عمليات التعلم الفردية والاجتماعية.

ويهدف التعليم من اجل التنمية المستدامة في الجامعات إلى:

- تغيير العمليات في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى تمكين المشاركين من تحسين تصوراتهم وفهمهم والتعامل مع عمليات التغيير في مؤسساتهم.
- تمكين المشاركين من وضع تنفيذ التدريس والبحوث استجابة لتحديات التنمية.
- تمكين المشاركين من تحديد الحاجات للدعم المؤسسي.
- تمكين المشاركين من انتقاد وتداول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وانتظار الآثار المترتبة على مختلف مجالات المعرفة (Advanced international training programmer, 2013).

أما بالنسبة لعناصر التنمية المستدامة فتتمثل بما يأتي (السالم، 2008):

5- **الإنصاف:** وهو حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع، مثلاً وجود نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به.

6- **التمكين:** وهو المشاركة الكاملة والفعالة في صنع القرارات، من أجل زيادة حسن الانتماء، والمشاركة الفاعلة في عملية التنمية.

7- **حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

8- **التضامن:** التضامن بين الأجيال والفئات للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من التعليم والنمو لكافة الفئات الاجتماعية.

وقد أخذت الجودة بعد استراتيجي وأساس لفلسفة إدارية جديدة يطلق عليها الجودة الشاملة، كما تعتمد المؤسسة من خلال الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة، إلى الاعتماد على نماذج حديثة والتخلي عن النماذج التقليدية لتحسين الأداء وتحقيق التميز وتعد الجامعات من المؤسسات التي تسعى إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة، وقد تناولت العديد من الجهود كلاً من إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة بصور عديدة، فقد عقدت العديد من المؤتمرات حول هذين الموضوعين، منها المؤتمر السادس لكلية التربية بجامعة البحرين، والذي هدف

إلى دعم العلاقة القائمة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة من خلال تجويد التعليم، والمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن (2010)، والذي اكد على ضرورة قيام القيادات الإدارية في الجامعات بتحقيق التنمية المستدامة من خلال إرساء مفهوم المسؤولية البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، فضلاً عن ضرورة قيامها بترسيخ مفهوم التنمية المستدامة لدى جميع العاملين لديها بغية تحقيق الهدف المنشود، كما جاء في التقرير الختامي للمؤتمر السنوي العاشر لتعليم الكبار في الوطن العربي (2012) دعوة للمعنين من واضعي المناهج في الجامعات والوزارات لإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج مختلف المراحل. وتجدر الإشارة بأنه سبقت هذه المؤتمرات جهود كدراسة الحداد (2014) التي هدفت إلى تصور القيادات الإدارية في التعليم العالي عن مفهوم إدارة الجودة الشاملة، واثر توافر أبعادها على عناصر التنمية المستدامة في تحديد كفاءة الخريجين، وأظهرت النتائج إن مستوى تصورات القيادات الإدارية لإدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة جاء مرتفعاً، وان هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة، كما في دراسة جامي وبوراجب (Ghami & Pourrajab, 2014) سعت لإظهار أهمية رفع مستوى الجودة في التعليم، وتوضيح أهمية زيادة مستوى الجودة في نظام التعليم والمدرسة من اجل الحصول على الاستدامة في التعليم، وتوصلت الدراسة إلى ان تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدرسة يمكن مدراء التعليم وصانعي السياسات من زيادة جودة المدارس والبقاء على مستوى عال، وتخفيض التكاليف، وزيادة معارف ومهارات الخريجين.

وهدفت دراسة الحراحشة (2021) إلى معرفة درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة طبقية عشوائية تكونت من (364) فرداً، طبق عليهم استبانة تكونت من (40) فقرة؛ وتم التحقق من صدقها وثباتها. وتوصلت الدراسة إلى ان درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة ومستوى التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية متوسطة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة ومستوى التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وفي دراسة الدجاني والمهيرات (2018) التي سعت لتعرف على درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (30) عضو هيئة تدريس، وأظهرت النتائج إلى ان درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي في الأردن كانت عالية، ودرجة تطبيق متطلبات التنمية المستدامة في تطوير قطاع التعليم العالي في الأردن كانت عالية، ولا يوجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، أما في دراسة الإدريسي (2018) والتي هدفت معرفة دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ومستوى مساهمة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة وتحديد أيها أكثر تأثير في تعزيز التنمية المستدامة ومعرفة مستوى تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ومعرفة مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية وتكونت عينة الدراسة من (267) فرداً وتوصلت النتائج وجود دور ذي دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة وأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية وكشفت النتائج وجود مستوى عال من التطبيق بوجه عام؛ إلا أنها غير دالة إحصائياً وكان مستوى التطبيق في المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من مستوى من المنظمات التعليمية الحكومية، كما أسفرت النتائج عن وجود مستوى عال من تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية بوجه عام، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية الأهلية أكبر من مستوى التحقيق الحاصل في بيئة المنظمات التعليمية الحكومية، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لدراسة اثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهدفت دراسة عبد المسيح وآخرون (2020) إلى تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لتحقيق

التنمية المستدامة، حيث استخدمت عينة مكونة من (300) طالب من طلاب جامعة عين شمس، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

ان تحقيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تعني قدرتها على تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة، ومن خلالها تستطيع الوفاء باحتياجات الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية، وأصحاب العمل، والمجتمع وغيرهم، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، ومتطلبات العصر والتكنولوجيا، وبما يحقق الرضا والسعادة لديهم ويكون ذلك عن طريق مقاييس لتقييم المخرجات والتحقق من صفة التميز فيها (السعود، 2002)، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في اطار القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة، وتكمن أهمية التنمية المستدامة في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون ان يكون على حساب الأجيال القادمة، ونظرا لأهمية معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وتأثيرها على مجالات التنمية المستدامة، وانعكاسها على تحقيق أهداف الجامعة، فكان لا بد من الاهتمام بتطبيقها في قيادة مؤسسات التعليم العالي كوسيلة من وسائل التنمية المستدامة، لان اهتمام القيادة بتطبيق معايير الجودة الشاملة في مختلف مناحي المؤسسة يعني تنمية الولاء الوظيفي عند العاملين، مما يعني قيامهم بالأعمال المنوطة بهم بدقة وإتقان، لذا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

6- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
7- ما اكثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟
8- ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية؟
9- ما مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟
10- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى للجنس ومتغير الجامعة؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

7- التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
8- التعرف على مدى تأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية وأي من أبعاد الجودة الشاملة له الدور الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة.
9- تحديد مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية.
10- تحديد مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية.
11- معرفة الفروق المتعلقة بتطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية تبعا للجنس ومتغير الجامعة.
12- تحديد أهمية عناصر التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية في تحقيق رضا الطلبة عن مستواهم العلمي، وتحسين مركز الجامعة محليا وإقليميًا وزيادة نصيبها في سوق العمل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من الناحية النظرية في إبراز دور الجودة الشاملة كمدخل إداري يساعد الجامعات على تفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة، ومساهمة هذه الدراسة في فتح المجال أمام الباحثين في إيجاد حلول لبعض المشكلات التي تواجه إدارة الجامعات من اجل خدمة الأسرة والبيئة المحيطة والمجتمع للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، أما تبرز الأهمية العملية في محاولة التوصل إلى نتائج بحثية يمكن عن طريقها تقديم التوصيات التي تساعد القائمين على الجامعات الأردنية في تحسين وتطوير الأداء التعليمي بما يتوافق وأبعاد إدارة الجودة الشاملة وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة للبيئة المحيطة بها، وتفيد في جذب أنظار القائمين على إدارة الجامعات الأردنية إلى أهمية الاضطلاع بواجباتهم نحو تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الأردني.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

إدارة الجودة الشاملة: هي ثقافة تنظيمية تسعى لإشراك العاملين داخل المنظمة كل حسب موقعه بهدف تحقيق الأهداف العامة للمنظمة وتحقيق التحسين المستمر من خلال التركيز على متطلبات العميل (البكري، 2002)، وتعرّف إجرائيّا بالدّرجة الكليّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة عن الأداة المعدّة لذلك المحدّدة بالمجالات الآتية: (التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية).

التنمية المستدامة: ان التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواءً البشرية أو المالية المادية والمعنوية وغيرها للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل (الطويل، 2010)، وتعرف إجرائياً بالدرجة الكلية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المقياس المحدد بالمجالات الآتية (الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن).

الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، ويمنح بموجبها درجات علمية للطلاب، وللجامعة ان تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم (فليه والزكي، 2004).

أعضاء هيئة التدريس: هم كافة أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في محافظات المملكة من حملة شهادة الدكتوراه، للعام الدراسي 2024/2023م.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينتها، والأداة المستخدمة في جمع البيانات، والخطوات اللازمة للتحقق من صدقها وثباتها، وإجراءات تطبيقها على عينة الدراسة، والمعالجات الإحصائية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن لوصف وتقييم أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، من خلال تحليل البيانات وإظهار العلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من حملة شهادة الدكتوراه للعام الجامعي 2024/2023 والبالغ عددهم (11608) عضو هيئة تدريس (https://www.mohe.gov.jo).

عينة الدراسة

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات مختلفة حسب الكلية، وتم اختيار عينة من أعضاء هيئة التدريس من كل كلية لكل جامعة، بحيث كانت العينة ممثلة لأفراد مجتمع الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (419) عضو هيئة تدريس، ويظهر الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الدراسة.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	310	74
	أنثى	109	26
المجموع		419	100
الجامعة	حكومية	280	67
	خاصة	139	33
المجموع		419	100

يظهر من الجدول (1) توزيع عينة الدراسة من حيث الجنس إلى أن نسبة الذكور اعلى من نسبة الإناث في الجامعات الأردنية حيث بلغت نسبة الذكور (74%) بينما بلغت نسبة الإناث (26%)، أما من حيث متغير الجامعة، فيشير الجدول إلى أن نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية بلغت (67%)، بينما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الخاصة (33%).

أداة الدراسة

تم تطوير أداة للدراسة مكونة من استبانتين الأولى شملت على (29) فقرة تمثل أبعاد إدارة الجودة الشاملة موزعة على خمسة مجالات هي (التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية) والاستبانة الثانية تكونت من (12) فقرة تمثل عناصر التنمية المستدامة موزعة على أربعة مجالات هي (الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن) وأعطي لكل عبارة من عبارتها وزنا مدرجا على نمط سلم التقدير ليكرت الخماسي وفقا للتدريج (5 موافق تماما، 4 موافق، 3 اعتيادي، 2 غير موافق، 1 غير موافق تماما).

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، اعتمدن الباحثة على صدق المحتوى من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين والخبراء في مجال الإدارة التربوية والبحث العلمي في بعض الجامعات الأردنية لإبداء

مقترحاتهم، وبيان وجهة نظرهم على الاستبانة، وقد بلغ عددهم (10) محكمين، وبلغت نسبة اتفاق المحكمين على أداة الدراسة حوالي 94%، وفي ضوء اقتراحاتهم تم تعديل بعض الفقرات من حيث البناء واللغة.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام اختبار (الفا كرونباخ) لاختبار ثبات فقرات المقياس، ويوضح الجدول (2) قيم معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة كما يأتي:

جدول (2)

قيم معاملات الثبات الفا كرونباخ لمحاور وأبعاد الدراسة

المحاور الرئيسية	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات
إدارة الجودة الشاملة	التحسن المستمر	6	0.756
	المشاركة الجماعية	7	0.781
	الإبداع والابتكار	6	0.816
	اتخاذ القرارات	4	0.794
	تحقيق الخدمة المجتمعية	6	0.889
التنمية المستدامة	الإنصاف	3	0.795
	التمكين	3	0.801
	حسن الإدارة والمساءلة	3	0.862
	التضامن	3	0.811

يتضح من جدول (2) أن قيم معاملات الثبات لأداة الدراسة مرتفعة جداً في جميع أبعاد الدراسة سواء في أبعاد محور إدارة الجودة الشاملة، أو أبعاد محور التنمية المستدامة، في الجامعات الأردنية، حيث تراوحت القيم بين (0.756) و (0.889).

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: متمثل بأبعاد إدارة الجودة الشاملة وتشمل التحسن المستمر، المشاركة الجماعية، الإبداع والابتكار، اتخاذ القرارات، تحقيق الخدمة المجتمعية.

المتغيرات التابعة: متمثل بعناصر التنمية المستدامة ويتضمن الإنصاف، التمكين، حسن الإدارة والمساءلة، التضامن.

المعالجات الإحصائية

تم استخدام حزمة البرامج الإحصائية لمعالجة البيانات SPSS، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة مثل:

6- الاختبارات الوصفية لحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
7- اختبار One Sample T Test لأبعاد ومتغيرات الدراسة والمؤشرات الفرعية لها.
8- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression.
9- اختبار الانحدار الخطي المتعدد التدريجي Multiple Linear Regression.

10- اختبار Independent Sample T Test لعينتين مستقلتين.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نص على: " هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة اثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة كمتغير مستقل على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3)

الانحدار البسيط لتأثير أبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة.

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	درجة التأثير B	معامل التباين F	اختبار T	مستوى الدلالة Sig
0.92	0.85	0.50	195.842	16.104	0.00

يشير الجدول (3) إلى ان قيمة معامل الارتباط R بلغت (0.92) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة إجمالاً، كمتغير مستقل من جهة والتنمية المستدامة كمتغير تابع من جهة أخرى، كما ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.85) وهذا يشير إلى ان أبعاد إدارة الجودة الشاملة مسئولة عن تفسير (85%) من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة، وهناك ما نسبته (15%) يعود لعوامل أخرى، حيث ان قيمة معامل التباين F تساوي (195.842)، وهذا يشير إلى معنوية هذا التأثير عند مستوى دلالة اقل من (0.01)، ويظهر الجدول ان قيمة اختبار T المحسوبة بلغت (16.104) وهي اكبر من قيمة T الجدولية، أي انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وقد جاء هذا التأثير بمستوى مرتفع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من دراسة الحداد (2014) ودراسة جامي وبوراجب Ghami & (Pourrajab, 2014) حيث أظهرت النتائج ان هناك تأثير معنوي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة، أما في دراسة الإدريسي (2018) حيث توصلت النتائج وجود دور ذي دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة وأبعادها الفرعية في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية، ودراسة عبد المسيح وآخرون (2020) التي هدفت إلى تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث استخدمت عينة مكونة من (300) طالب من طلاب جامعة عين شمس، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة الجوارنة (2004) وتوصلت الدراسة إلى أن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاءت بدرجة متوسطة.

ويعزى السبب في هذا المستوى من المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة إلى أن إدارة الجودة الشاملة تحتل مكانة في الهيكل التنظيمي للإدارات التعليمية العليا، بالإضافة إلى التقدم في ممارسة إدارة الجودة الشاملة على مستوى الإدارات التعليمية المشرفة على المنظمات التعليمية الأردنية، ويمكن تفسير ذلك إلى ان كلما زادت درجة الوعي بثقافة الجودة ارتفع مستوى التطبيق للمعايير المرتبطة بالجودة وبالتالي ينعكس ذلك الأثر على التنمية المستدامة لأنها ذات علاقة وطيدة بالجودة لأن كل منهما يركز على التحسين المستمر والريادة والإبداع والتنافسية والتميز والاهتمام بالعمل

كفريق وتحسين مستوى الأداء للعاملين. ويؤكد هذا ما ذهبت اليه دراسة (الحراحشة، 2021)، حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائيا بين درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة ومستوى التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نص على: " ما اكثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني لمعرفة أي أبعاد إدارة الجودة الشاملة المعتمدة في هذه الدراسة، كتغيرات مستقلة، أكثر تأثيراً في المتغير التابع والمتمثل في التنمية المستدامة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي، الذي يعمل على إثبات المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً في المتغير التابع، واستبعاد المتغيرات الضعيفة جدا والتي ليس لها قوة تفسيرية على النموذج، ويوضح الجدول (4) هذه النتائج.

جدول (4)

تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأبعاد إدارة الجودة الشاملة على عناصر التنمية المستدامة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	تربيع الارتباط المعدل Adjusted R Square	الخطأ المعياري Std. Error	التغير في حجم الارتباط المربع	التغير في قيمة F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	التغير في الدلالة Sig. F change
A	0.814	0.663	0.657	0.410	0.663	98.547	1	74	0.000*
B	0.847	0.717	0.707	0.390	0.054	7.248	1	73	0.004*

A: بعد تحقيق الخدمة المجتمعية.

B: بعد تحقيق الخدمة المجتمعية، بعد المشاركة الجماعية.

يتضح من الجدول (4) ان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد تحقيق الخدمة المجتمعية، والتنمية المستدامة في الجامعات الأردنية بلغت (0.814)، وان معامل التحديد R2 يشير إلى مقدار التباين في التنمية المستدامة، والذي يمكن تفسيره من خلال تحقيق الخدمة المجتمعية، أي ان بعد تحقيق الخدمة المجتمعية استطاع ان يسهم بحوالي 66% من تفسير حجم التباين في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، واذا ما أضيف دور بعد المشاركة الجماعية إلى بعد تحقيق الخدمة المجتمعية فان هذين البعدين يستطيعان تفسير 72% من التباينات في تحقيق التنمية المستدامة، ونستنتج ان بعدي تحقيق الخدمة المجتمعية والمشاركة الجماعية هما اهم الأبعاد المفسرة للتباين في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية اذا ساهما معا في تفسير 72% من التباين في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، أما بالنسبة للأبعاد التحسن المستمر، والإبداع والابتكار، واتخاذ القرارات لم تظهر في نموذج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي أي ان هذه الأبعاد لم يكن لها إسهام في التأثير على التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث الذي نص على: " ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمحور متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية، كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور أدارة الجودة الشاملة.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
التحسن المستمر	2.15	0.80	4	متوسطة
المشاركة الجماعية	2.37	0.82	1	متوسطة
الإبداع والابتكار	2.11	0.90	5	متوسطة
اتخاذ القرارات	2.27	0.89	3	متوسطة
تحقيق الخدمة المجتمعية	2.31	0.76	2	متوسطة
الدرجة الكلية	2.24	0.64	–	متوسطة

يبين الجدول (5) أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي مقداره (2.24) وبانحراف معياري (0.64)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للأبعاد ما بين (2.11– 2.37)، حيث جاء البعد المشاركة الجماعية أولاً بمتوسط حسابي (2.37)،وبانحراف معياري بلغ (0.82)، وبدرجة متوسطة، تلاه ثانياً بعد تحقيق الخدمة المجتمعية وبمتوسط حسابي بلغ (2.31)، وبانحراف معياري بلغ (0.76) وبدرجة متوسطة، تلاه ثالثاً بعد اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي بلغ (2.27)، وبانحراف معياري بلغ (0.89) وبدرجة متوسطة، بينما جاء بعد التحسن المستمر في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2.15)، وبانحراف معياري بلغ (0.80)، وبدرجة متوسطة، وجاء خامساً بعد الإبداع والابتكار وبمتوسط حسابي بلغ (2.11)، وبانحراف معياري بلغ (0.90) وبدرجة متوسطة.

وقد يفسر ذلك إلى أن تطبيقات هذا النهج الإداري بدأ حديثاً من حيث الممارسة والتدرب عليه، كما أن هناك مستوى بسيط من الوعي بأهمية ثقافة الجودة الشاملة وقد يعود ذلك إلى البرامج التدريبية، والندوات، والمحاضرات التي تسهم في نشر الوعي بثقافة الجودة الشاملة معدودة، كما ان المستلزمات المادية التي تسهم في تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة تتوفر بكميات قليلة، فضلاً عن قلة وجود طرق قياس موضوعية لتقويم أداء العاملين بما يتفق مع معايير إدارة الجودة الشاملة.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من دراسة الحراحشة (2021) والتي توصلت إلى درجة تطبيق متوسط لإدارة الجودة الشاملة، ودراسة محمد (2014) جاء مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة العلوم والتكنولوجيا بدرجة متوسطة، بينما اختلفت مع نتائج كل من دراسة العلاونة (2004) ودراسة الدجاني والمهيرات (2018) ودراسة الإدريسي (2018) والتي توصلت إلى درجة تطبيق مرتفع لإدارة الجودة الشاملة، ودراسة محمد (2014) إلى ان مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة صنعاء منخفض، ودراسة الكميم (2015) حيث توصلت النتائج إلى وجود ضعف في درجة الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى عينة الدراسة، والضعف في التزام ودعم الإدارة العليا للجامعة. وكذلك دراسة كاياني (Kayani, 2012) التي أظهرت نتائجها عدم توفر معايير الجودة كاملة في غرفة الصف الجامعي في إسلام أباد.

رابعاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع الذي نص على: " ما مستوى تحقق التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة لمحور متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، كما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور التنمية المستدامة.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التطبيق
الإنصاف	2.05	0.76	4	متوسطة
التمكين	2.17	0.82	2	متوسطة
حسن الإدارة والمساءلة	2.32	0.90	1	متوسطة
التضامن	2.10	0.89	3	متوسطة
الدرجة الكلية	2.16	0.67	-	متوسطة

يبين الجدول (6) أن مستوى التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها جاء متوسطاً بمتوسط حسابي بلغ (2.16)، وبانحراف معياري (0.67) وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات التنمية المستدامة ما بين (2.05-2.32)، إذ جاءت جميع الأبعاد بدرجة (متوسطة), وجاء بعد حسن الإدارة والمساءلة في الرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.32) وبانحراف معياري بلغ (0.90), بينما جاء بعد التمكين في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.17)، وبانحراف معياري بلغ (0.82)، وفي الرتبة الثالثة جاء بعد التضامن بمتوسط حسابي بلغ (2.10)، وبانحراف معياري بلغ (0.89)، وجاء بعد الإنصاف في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (2.05) وانحراف معياري قدره (0.76).

وتعزى هذه النتيجة إلى إن اهتمام الإدارة الجامعية بالدرجة الأولى على حسن الإدارة والمساءلة وذلك للحصول على الاعتماد المؤسسي، فتقوم الإدارة بتطبيق مبادئ الشفافية والمحاسبة والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات، وأما ما يتعلق بالرتبة الأخيرة ببعد الإنصاف وذلك لازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات وازدحام الجامعات بأعداد كبيرة من الطلبة.

واتفقت مع نتائج دراسة كل من الحراحشة (2021) ودراسة الجوارنة (2004) والتي توصلت إلى مستوى متوسط للتنمية المستدامة، ودراسة أبو فودة وآخرون (2013) والتي هدفت للتعرف إلى دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان دور كلية العلوم والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء بدرجة متوسطة، بينما واختلفت مع نتائج دراسة كل من الحداد (2014) وبوراجاب (Ghani & Pourrajab, 2014) والدجاني والمهيرات (2018) والإدريسي (2018) والتي توصلت إلى مستوى مرتفع للتنمية المستدامة.

خامساً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الخامس الذي نص على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى للجنس ومتغير الجامعة؟"

للإجابة عن سؤال الدراسة الخامس تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار (ت) (T-test) لبيان الفروق تبعا لمتغير الجنس لعينتين مستقلتين، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

نتائج اختبار (ت) لبيان الفروق تبعاً لمتغير الجنس لعينتين مستقلتين.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الجودة الشاملة	ذكر	310	200.974	68.618	0.725	417	0.469
	أنثى	109	195.661	57.122			
التنمية المستدامة	ذكر	310	119.439	14.968			
	أنثى	109	118.273	15.849			

تشير نتائج الجدول (7) إلى عدم وجود فروق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية كما يراها أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

تتفق مع نتائج دراسة الدجاني والمهيرات (2018) حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة($\alpha \geq 0.05$) في درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

وللإجابة عن سؤال الدراسة الخامس تم استخدام اختبار Independent sample t test للعينات المستقلة، لبيان الفروق تبعا لمتغير الجامعة لعينتين مستقلتين، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8)

نتائج اختبار (ت) لبيان الفروق تبعاً لمتغير الجامعة لعينتين مستقلتين.

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الجودة الشاملة	حكومية	280	193.157	66.056	2.866	417	0.004
	خاصة	139	212.554	63.545			
التنمية المستدامة	حكومية	280	193.157	66.056			
	خاصة	139	212.554	63.545			

تشير نتائج الجدول (8) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 في مستوى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية كما يراها أعضاء هيئة التدريس تعزل لمتغير الجامعة ولصالح الجامعات الخاصة، ويؤيد ذلك قيمة T التي بلغت 2.866 وهي اقل من قيمتها الجدولية، كما تشير قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الجدول (8) إلى تلك الفروق اذا نجد ان المتوسط الحسابي للجامعات الحكومية 193.157 بانحراف معياري قدره 66.056، وبلغ المتوسط الحسابي للجامعات الخاصة 212.554 بانحراف معياري قدره 63.545.

وتتفق نتائج دراسة الإدريسي (2018) والتي أسفرت عن وجود مستوى عال من تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمية اليمنية بوجه عام، وأن مستوى تحقيق التنمية المستدامة في بيئة المنظمات التعليمة الأهلية أكبر من مستوى التحقيق الحاصل في بيئة المنظمات التعليمية الحكومية.

وهذه النتيجة يمكن ان تعزي إلى ان الجامعات الخاصة منظمات استثمارية تحرص على إرضاء عملائها، انطلاقا من حاجتها للمحافظة عليهم، وعلى حصتها السوقية والتوسع فيها، وعلى العكس من ذلك فإن الجامعات

الحكومية وبحكم مجانية الخدمات التي تقدمها والزامية ذلك عليها فإنها تعاني من زيادة أعداد الطلبة المنتسبين اليها، والتي وجد من خلال الملاحظة اكتظاظ مفرط لأعداد الطلبة في غرفها الصفية، وبالتالي فهي تعتبر نفسها في غير الحاجة للتركيز على العملاء، فضلا عن شحة إمكانياتها المادية.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

6- التركيز على البحث العلمي والعمل الفعال على ربط البحوث والدراسات المنجزة في الجامعات الأردنية بمشكلات المجتمع وقضاياه التنموية الشاملة.
7- نشر ثقافة التنمية المستدامة من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية في الجامعات.
8- عقد المؤتمرات العملية والتدريبية لرفع كفاءة الطلاب مما يساعد على تنمية قدراتهم الإبداعية داخل الجامعة.
9- تشجيع طلاب الجامعة على تقديم أفكارهم ومقترحاتهم الجديدة لإدارة الجودة الشاملة بالجامعة.
10- توجيه القائمين على العملية التعليمية بالجامعة بضرورة أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم على تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع

أبو فودة، هبة والشوبكي، فداء وأبو عاذرة، إيمان (2013). *دور كلية العلوم التكنولوجيا في تحقيق الاستدامة التعليمية، المؤتمر العلمي الأول لدور الكليات والجامعات في تنمية المجتمع*، 22/23 أكتوبر، غزة، فلسطين.

الإدريسي، علي (2018).*دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية "دراسة مقارنة بين منظمات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة"* رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

بدح، أحمد. (2003).*إدارة الجودة الشاملة: نموذج مقترح للتطوير الإداري وإمكانية تطبيقه في الجامعات الأردنية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

البكري، سونيا. (1999). *إدارة الإنتاج والعمليات (مدخل النظم)*، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر.

التميمي، فواز (2008). *إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو 9001، (تقديم احمد الخطيب)*، عالم الكتب للنشر والتوزيع.

الجازوي، صالح والعشيبي، منصور والبرعصي، عبد السلام. (2021). دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية العاملين بها، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع درنة، 14*(6): 151-175.

جريس، إيمان. (2004). *إدارة الجودة الشاملة إمكانياتها التطبيقية في جامعة بيرزيت*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس: فلسطين.

حداد، حسون. (2014). إدارة الجودة الشاملة على التنمية المستدامة في التعليم العالي في العراق، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.

الحراحشة، محمد (2021).*إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة "دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم العالي الأردنية*، برنامج وطني للعلوم التربوية، جامعة ال البيت، المفرق، الاردن.

الحريري، رافدة ودروش، سعد (2010). *القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الخطيب، أحمد. (2000). إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية، *مجلة اتحاد الجامعات العربية، 3*، 83-122.

خفاجي، عباس. (1995). *الجودة الشاملة*، عمان، الأردن، جامعة الإسراء.

داوود، عبد العزيز (2010). *إدارة الجودة والاعتماد الاكاديمي في مؤسسات التعليم*، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الدجاني، وفاء والمهيرات، نورا (2018). *درجة تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي في الأردن*، المؤتمر السنوي العاشر الجودة والاعتماد في التعليم، عمان، الاردن.

السالم، غالب، (2008). *واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس*، رسالة ماجستير منشورة، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

السامرائي، مهدي (2007). *إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي*، دار جرير للنشر والتوزيع.

السعود، راتب. (2002). إدارة الجودة الشاملة: نموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في الأردن، *مجلة جامعة دمشق، 18* (2)، 55-105.

شيلي، الهام. (2014). *دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة الميناائية بسكيكدة*، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

الطويل، آغا (2010). *متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لآراء القيادات في جامعة الموصل*، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة 11-13 أكتوبر 2010.

عبد القادر، علي. (2003). *التعليم العالي والجودة الشاملة مقال نشر في جريدة اليوم بتاريخ 2003/1/5*، على موقع شؤون التعليم.

عبد المسيح، رينيه وفانوس، نادر وعبد الباسط، وائل (2020). اثر تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تطبيقية على قطاع الدراسات التجارية، *مجلة العلوم البيئية، 49* (10)، 365-389.

عقيلي، عمر. (2001). *المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة. "وجهة نظر"*، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

علاونة، معزوز، يوسف (2005). درجة التزام جامعة النجاح الوطنية بمبادئ إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين فيها، *مجلة جامع النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). (19)*، 4، غزة، فلسطين.

عليمات، صالح (2013). *إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية: التطبيق ومقترحات التطوير*، دار الشروق للنشر والتوزيع.

فليه، فاروق، والزكي، أحمد. (2004). معجم *مصطلحات التربية لفظياً واصطلاحاً*. الإسكندرية: مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

القيسي، هناء (2011). فلسفة إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية الرياضية لمنطقة الفرات الأوسط كما يراها أعضاء هيئة التدريس، *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية*، 568-556.

الكميم، جمال. (2015). تقييم إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الحكومية اليمنية، *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 12*، (8).

محمد، عبد اللطيف. (2014)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، *المجلة العربية لإدارة الجودة الشاملة، 7* (16).

منصور، نعمة. (2008). *تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظات غزة*، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الموسوي، نعمان. (2003). تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، *المجلة التربوية، 67*، 115-89.

Advanced international training programmed (2013). *Education for sustainable development in higher education*, Swedish international development cooperation agency, Stockholm, Sweden.

Andreson, A., Strecker, M., (2012). Sustainable development a case of education, *environment magazine*, November.

CGE, S., Akprobire, U. (2013). Application of total quality management to the Nigerian education system, *global advanced research journals of educational research and review, (2)*, 105-110.

Esteves, J., Pastor-Collado, J., & Casanovas, J. (2002). *Measuring sustained management support in ERP implementation projects: a GQM approach*. AMCIS 2002 Proceedings, 190.

Ghani, M. F. A. and Pourrajab, M. (2014). Sustainable education through the implementation of Total Quality Management. *Global Business and Economics Research Journal*, *3*(12): 42-52.

Kates, R. and Parris, T. and Leiserowit, A. (2005).What is sustainable development " goals, indicators, values and practice", *science and policy for sustainable development journal, 47*, (8), (8-21).

Kayani, T. (2012). Total quality management in classroom at university level in Islamabad city, *Pakistan journal of social sciences, 1*, (2), (392-404).

Wulf, C. (2013). Human development in globalized world, *eevista espanola pedagogi journal, (2),* (71-86).

*Yildirim, F. (2012). Impact of effective Total Quality Management on sustainable competitive advantage***.** Unpublished master's thesis.

Zenelaj, E. (2013). Education for sustainable development, *European journal of sustainable development, 3,* (4), (227-232).

إدارة المخاطر ودورها في تعزيز التنمية المستدامة

د. سميره خالد العمر

الملخص:

هدفت الدراسةُ الحالية إلى التعرُّف على دور إدارة المخاطر في تعزيزِ التنمية المُستدامة في المؤسسات، حيث تُعد إدارةُ المخاطر عنصراً هاماً وبارزاً إذا ما طُبِّقت داخل المؤسسات وتم تفعيلها على أرضِ الواقع حيث تؤثر على استدامة المؤسسة وتطويرها من شتَّى النواحي والأخذ بالمؤسسة بجميع مواردها قُدماً ومواكبتها لكل ما هو جديد ومواجهتها لمختلفِ التحديات، وهذا بدوره يؤدي الى النمو والازدهار في التنميةِ وبالتالي تعزيز التنمية بشكلٍ مستدام، كما هدفت الدراسةُ إلى التعرُّف على المعوقات والتحديات التي تعوق إدارة المخاطر وقد تُسهم في إفشال إدارة المخاطر والتي بدورها تؤدي إلى نتائجٍ سلبية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لذلك جائت أهمية هذه الدراسة من هذا المنطلق حيث وجب الوصول الى حلول من أجل مواجهة هذه التحديات؛ ويتحقق ذلك من خلال وضع السياسات المناسبة للتعامل مع جميع أنواع المخاطر والأزمات قبل وقوعها، أو أثناء حدوثها، ومن خلالِ وضع آليات وبرامج وخططٍ بعيدة المدى من قِبَل إدارة المخاطر بما يتناسب مع أبعاد التنمية المستدامة ،وذلك بإيجاد نهج شامل يتطلب المشاركة على مختلف الأصعدة في الأسرة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، التنمية المستدامة.

Risk management and its role in promoting sustainable development

Summary:

The current study aimed to identify the role of risk management in promoting sustainable development in institutions, where risk management is an important and prominent element if applied within institutions and activated on the ground as it affects the sustainability of the institution and its development in various aspects and the introduction of the institution with all its resources forward and keeping pace with everything It is new and confronts various challenges, and this in turn leads to growth and prosperity in development and thus promotes development in a sustainable manner. The study also aimed to identify the obstacles and challenges that impede risk management and may contribute to the failure of risk management, which in turn leads to negative results towards achieving the goals of sustainable development; Therefore, the importance of this study came from this standpoint, as it was necessary to reach solutions in order to face these challenges; This is achieved by developing appropriate policies to deal with all types of risks and crises before or during their occurrence, and by developing long-term mechanisms, programs and plans by risk management in line with the dimensions of sustainable development, by finding a comprehensive approach that requires participation at various levels in society And the family.

Keywords: risk management, sustainable development

مقدمة

يُعد الاهتمام الشديد بالتعليم أهم مرتكزات التطلع للمستقبل خاصة التعليم العالي فهو من ركائز التقدم والتفوق العلمي ونهضة المجتمع، ونتيجة للتقدم التكنولوجي والتغييرات المتسارعة والمتلاحقة كان لا بُد من التأهب لمواجهة أي مخاطر وتحديات تواجه الجامعات من خلال اتخاذ خطوات علمية وعملية لإدارتها وإنشاء السياق لتحديد وتخطيط وتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر بتطبيق طرق منطقية ومنهجية كالتواصل والاستشارة ومراجعة المخاطر والإبلاغ عن النتائج وتسجيلها بشكل مناسبوالتكيف مع آثارها بما يحقق النمو والإزدهار والتنمية، فهناك روابط متشابكة بين إدارة المخاطر والتنمية المستدامة حيث تسعى التنمية المستدامة لإحداث التغيير من خلال التأهب للمخاطر والاستعداد لمواجهتها للتغلب على العوائق، وقد ترتبط بعض المخاطر بالأسباب الكامنة كطبيعة الأعمال والتعامل مع أمور مستقبلية وفي العديد من الجوانب فهذه المخاطر يجب إدارتها، حيث تساعد إدارة المخاطر في معرفة العواقب واحتمالاتها لاتخاذ القرارات من خلال مراعاة إمكانية الأحداث أو الظروف المستقبلية (مقصودة أو غير مقصودة)، فيوفر تقييم المخاطر فهماً للمخاطر وأسبابها ومصادرها واحتمالاتها وعواقبها لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر مواجهة الأزمات والمخاطر الطارئة سواء بالاستعداد لها أو توقعها أوالتعامل معهاعبئاًعلى كاهل المؤسسات التعليمية ، ويحدث ذلك إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات المسبقة الكفيلة لضمان توفير الحماية الشاملة وتوفير أعلى درجات الأمان للأفراد والمؤسسات، وبالتالي فعملية قياس وتقييم المخاطر أمر في غاية الأهمية يضمن تجنبها، وتقليل آثارها السلبية والسيطرة عليها وتخفيض المخاطر التي قد تواجه المؤسسات التعليمية (الحاج، 2021).

إن الدعوة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة لاقى استجابة واسعة من قبل أصحاب المصلحة من الجامعات والحكومات والمجتمع، وذلك بالتوازي مع الدعوة إلى التأكد من أنظمة التعليم على المستوى العالمي تؤدي وظيفتها لضمان تحقيق الاستدامة في المستقبل (العرقاوي والعجوز،2019).

والهدف من إدارة المخاطر العثور على المخاطر التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على تحقيق أهداف الجامعات والتعرف على هذه المخاطر ووصفها للسيطرة عليها، حيث أدى التطور التكنولوجي الحديث والعصر الرقمي لظهور مخاطر جديدة نتيجة الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية من اختراق البيانات والمعلومات وفقدانها، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات استباقية مناسبة لتجنبها أو قبولها أو التخفيف من حدتها واستغلالها للاحتفاظ بالبيانات الأصلية والتأكد من سلامتها، وبهذا نجد أن إدارة المخاطر أمر أساسي من أجل التنمية للحفاظ على كفاءة التعليم العالي ولتحقيق تنمية مستقبلية مستدامة تتميز بكفاءة المدخلات وسلامة المخرجات.

مشكلة البحث:

تواجه الجامعات العديد من المخاطر وقد تؤثر هذه المخاطر على تحقيق أهدافها لذا لا بد من إيجاد سياسات وطرق لإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها في حال وقوعها وحدوثها وتقليصها لخفض آثارها السلبية من خلال التخطيط لإدارة هذه المخاطر ومواجهتها والتخفيف من حدتها وتحدياتها ومعالجتها وهذا بدوره مؤشر يعزز التنمية المستدامة ويُفعّلها من خلال تحقيق الأهداف مما يسهم في تحسين الظروف ومؤشر لمستقبل مزدهر له المقدرة على مواجهة التحديات وأكثر استدامة.من هنا تبلور لدى الباحثتين البحث في إدارة المخاطر ودورها في تعزيز التنمية المستدامة من خلالِ وضع خططٍ بعيدة المدى من قِبَل إدارة المخاطر لمواجهة التحديات والأزمات بما يتناسب مع أبعاد التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على دور إدارة المخاطر في التنمية المستدامة وتعزيزها، كما وهدفت الى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه إدارة المخاطر التعرف على الحلول المناسبة لمعالجتها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية في مساعدة القائمين في معرفتهم بأبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة وادارة المخاطر وايجاد الحلول لها.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

تتمثل المصطلحات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الدراسة على الآتي:

إدارة المخاطر: هي استخدام سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل، والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من آثار المخاطر على المؤسسة (عيسى، 2010).

إدارة المخاطر إجرائياً: تنظيم إداري متكامل يهدف إلى استمرارية الأعمال من خلال تحديد المخاطر والتهديدات المحتملة ومواجهتها بأفضل الوسائل وأقل تكاليف والتخطيط المستقبلي لإدارة هذه المخاطر وتخفيضها بالإجراءات الوقائية للحد من وقوع الخطر، لاستمرار نجاح المؤسسة ونموها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية .

التنمية المستدامة:عرفها حجاب (2009، 33) على أنها جهد متكامل وشامل يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية وتغيير في مختلف مناحي الحياة المجتمعية، (الاقتصادية،والاجتماعية، والإدارية والبيئية والثقافية)، وهذا يعني أن أساس نجاح أي تنمية يكمن في تضافر وتكامل في النشاطات الممارسة في إطارها.

التنمية المستدامة إجرائياً: عملية التغيير الإيجابي الواقعي المستقبلي الفعّال بتسخير الإمكانيات لاستغلال كافة الموارد واستثمارها وجعل العمليات أكثر كفاءة ومقدرة على تحقيق الأهداف للوصول لنتائج مستقبلية نامية أكثر استدامة مواكبة للتغيير لغدٍ أفضل.

وتعرف **إدارة مخاطر التنمية المستدامة:** هي تأثير بعدم تحديد أهداف واضحة قابلة للقياس واليقين بعدم قدرة الأهداف التنبؤ وتوقع المخاطر الاجتماعية أو البيئية وتحليلها لإحداث التغيير المنشود .

الإطار النظري والدراسات السابقة

تم الرجوع إلى الأدب النظري وإلى عدد من الدراسات ذات الصلة والعلاقة بموضوع الدراسة إدارة المخاطر ودورها في تعزيز التنمية المُستدامة، حيث تناول هذا الإطار جزأين: الأول إدارة المخاطر المفهوم ولعمليات والأهمية وأنواعها والتحديات، والتنمية المُستدامة المفهوم والأهداف والتحديات والحلول المقترحة، الجزء الثاني تناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية وتم ترتيب هذه الدراسات زمانيا من الأحدث إلى الأقدم.

أولاً: إدارة المخاطر

يعرف بيقم (Begum 2009:11) إدارة المخاطربأنها "نشاط مستمر يغطي كامل دورة حياة الأعمال في مراحل التخطيط والتنفيذ والرقابة، و الى انجاز العمل في الوقت المحدد وفي حدود الموازنة والسيطرة على المخاطر او القضاء عليها".

وأيضاً تعرف إدارة المخاطر بأنها "موقفاً ينطوي على احتمال حدوث ضرر من حيث إصابة إنسان او اعتلال للصحة أو الضرر الذي يلحق بالبيئة أو المنشآت أو البنية التحتية بسبب العوامل البيئية أو الأخطاء البشرية". (13 : Sila,2018).

وتعتبر إدارة المخاطر بمثابة الأنشطة المنسقة التي يتم تنفيذها لإدارة ومراقبة الجامعة، والتنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يكون فيه انسجام بين كل من استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، وتوجيه التطور التكنولوجي، والتغيير في التعليم الجامعي، حيث ينتج عن هذاالانسجام تعزيز للإمكانيات الحالية والمستقبلية، وتحقيق التوازن المرجو.

أهمية إدارة المخاطر

تكمن أهمية المخاطر في النقاط الآتية التي بينها (العنزي والدليمي،2015):

1- تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف وتقييمها، حيث يمكن الابلاغ عنها للحد من الآثار السلبية في حال حدوثها أو التخفيف منها.

2- ضرورة وجود منهجية علمية وعملية متكاملة للتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها والتعامل معها من خلال عملية التخطيط المسبق لها.

3- تسهم في تمكين الإدارة من التعامل مع المخاطر التي تواجه المؤسسة وادارتها.

4- تسهم في تحقيق التوازن الاستراتيجي الأمثل بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها.

5- تمكين المؤسسة من الاستخدام الفعال للموارد والمقدرات الجوهرية في تحقيق الأهداف.

عمليات إدارة المخاطر

تقوم عمليات إدارة المخاطر وفقاً للخطوات التالية:(National Consumer Commission, 2018 : 22-27)

- تحديد وفهم المخاطر: حيث تحدد المنظمة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر سلباً على عملية أو مشروع معين تقوم به، كما يجب تحديد بيئة الأعمال والعوامل المساهمة التي يمكن أن تسبب حدوث المخاطر والأسباب الجذرية للمخاطر، ووصف المخاطر وفهم الهدف من المخاطر والتهديدات التي تواجه المؤسسة .

- تحليل المخاطر: من خلال تحديد أنواع محددة من المخاطر وتقوم المنظمة بعد ذلك بتحديد احتمالات حدوثها، وعواقبها، والهدف من تحليلها هو زيادة فهم كل حالة محددة من المخاطر، وكيفية تأثيرها على أعمال ةأهدالف المنظمة .

- تقييم المخاطر: حيث يتم تقييم المخاطر بشكل أكبر بعد تحديد احتمالية حدوثها بشكل عام ثم اتخاذ القرارات بشأنها.

- تخفيف المخاطر: تقوم الشركة بتقييم المخاطر الأعلى تصنيفاً ووضع خطة لتخفيفها باستخدام ضوابط محددة للمخاطر، من خلال عمليات تخفيف المخاطر، والوقاية منها، وخطط الطوارئ في حالة ظهور المخاطر.

- مراقبة المخاطر: وهي من ضمن خطة التخفيف تقوم على المتابعة من رصد وتتبع المخاطر الجديدة والحالية بشكل مستمر، بالإضافة إلى مراجعة عملية إدارة المخاطر الشاملة وتحديثها وفقاً للمواقف المختلفة والمتغيرة.

وتتم إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الأنشطة التى تندرج تحت المراحل(Brigham & Houston,1998, التالية:

1- الكشف عن نوعية الخطر الذى تتعرض له .

2- قياس الآثار الايجابية والسلبية المحتملة للخطر

3- تحديد الإستراتيجيات المحتملة لإدارة المخاطر والسيطرة عليه.

يمكن تصنيف آليات إدارة المخاطر كما بينها جبرا (2015) إلى أربع آليات رئيسية:

1-تجنب الخطر: ويقصد بها الابتعادعن الخطر وتجنبه قبل وقوعه أوتعذر مواجهته.

2-تقبل الخطر: ويقصد به قبول الخطر والنتائج المترتبة عليه أما قصرا أوطواعية أوجهلا.

3-**تحويل الخطر:** ويقصد به نقل الخطر إلى جهات أخرى، مثل تحويل العمل أو جزء منه إلى جهات أخرى لتقوم بتنفيذه.

4-**تخفيض الخطر:** وتستخدم هذه الآلية غالبا في الأخطار الاقتصادية الطبيعية، ويقصد به تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد الناتج عن اتخاذ القرارات، ويخفض الخطر باستخدام أدوات الرقابة المناسبة مع أخذ التدابير اللازمة لذلك.

أهم التحديات التي تواجه إدارة المخاطر:

يعد نقص الموارد والمعلومات والمعارف الحواجز الرئيسية التي تعيق إدارة المخاطر بالنسبة للجامعات، وفيما يلي أبرز التحديات التي تواجه إدارة المخاطر (Hamilton & C.R , 1999):

التحدي الأول: عدم اليقين

أحد أكبر تحديات إدارة المخاطر هو التعامل مع عدم اليقين، يشير عدم اليقين إلى نقص المعلومات أو المعرفة حول المستقبل، مما يجعل من الصعب التنبؤ وقياس احتمالية وتأثير المخاطر، يمكن أن ينشأ عدم اليقين من مصادر مختلفة، مثل التغييرات في السوق أو تفضيلات العملاء أو التكنولوجيا أو اللوائح أو المنافسين، يمكن أن ينتج عدم اليقين أيضًا عن عوامل داخلية ، مثل الأخطاء البشرية أو فجوات الاتصال.

التحدي الثاني: التعقيد

التحدي الآخر لإدارة المخاطر هو التعامل مع التعقيد يشير التعقيد إلى درجة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين عناصر النظام، مما يجعل من الصعب فهمه والتحكم فيه، يمكن أن يؤدي التعقيد إلى زيادة عدد وتنوع المخاطر، فضلاً عن العلاقات المتبادلة والتفاعلات ويمكن أن يؤدي التعقيد أيضًا إلى تضخيم تأثيرات المخاطر، حيث يمكن أن تتدفق أو تنتشر من خلال النظام ، مما يؤدي إلى نتائج غير خطية وغير متوقعة.

التحدي الثالث: أصحاب المصلحة

التحدي الثالث لإدارة المخاطر هو التعامل مع أصحاب المصلحة، و أصحاب المصلحة هم الأفراد أو المجموعات التي لها مصلحة أو تأثير على نتيجة مشروع أو منظمة أو نظام .يمكن أن يكون لأصحاب المصلحة وجهات نظر وتوقعات وتفضيلات ومواقف مختلفة تجاه المخاطر، مما قد يؤثر على سلوكهم وقراراتهم، ويمكن أن يتمتع أصحاب

المصلحة أيضًا بمستويات مختلفة من السلطة والمسؤولية، والتي يمكن أن تؤثر على مشاركتهم ومساهمتهم في إدارة المخاطر.

التحدي الرابع: عدم استخدام مقاييس المخاطر المناسبة

يمثل عدم القدرة على قياس أو قياس المخاطر المعروفة بشكل خاطئ تحديًا كبيرًا في إدارة المخاطر، حيث يخطئ مديرو المخاطر أحيانًا في تصوير احتمالية الخسائر وحجمها بدقة .

التحدي الخامس: عدم أخذ المخاطر المعروفة بعين الاعتبار

في بعض الأحيان ، يواجه مديرو المخاطر تحديات في النظر في جميع المخاطر في نظام إدارة المخاطر، في بعض الأحيان يكون ذلك بسبب الإهمال، وأحيانًا بسبب النفقات الإضافية يحدث هذا لأنه من المستحيل التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

التحدي السادس: عدم القدرة على نقل المخاطر إلى الإدارة العليا

يتعين على مديري المخاطر مشاركة المعلومات حول وضع المخاطر في المنظمة مع الإدارة العليا، ويتعين على الإدارة ومجلس الإدارة أخذ هذه المعلومات في الاعتبار والتوصل إلى استراتيجية لإدارة المخاطر.هذا يترك الشركة ضعيفة وغير قادرة على إدارة المخاطر بشكل صحيح.

التحدي **السابع: التخطيط الاستراتيجي**

تستعد الجامعات للمستقبل لذا فهي بحاجة لصياغة أهداف واضحة تحقق غاياتها وخطط بعيدة المدى واقعية قابلة للتطبيق والتحليل، لمعرفة التهديدات والتحديات التي قد تواجه الجامعات أثناء تعاملاتها لمواجهتها وخفضها.

التحدي الثامن: التحول الرقمي

نظراً للتوجه نحو التعلم الهجين تحتاج الجامعات إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، واستخدام البنية التحتية الحالية وتكييفها مع التقنيات الرقمية اللازمة لتحسين مستوى تعلم الطلبة.

التحدي التاسع: تحديات مستقبلية (تحدي التكنولوجيا)

نتيجة التغييرات المتجددة والتقدم المعرفي الهائل وانفجار المعلومات واستحداث برامج وتخصصات لها أثر كبير في ظهور تحديات مستقبلية جديدة كضعف الشبكات ومشاكل تقنية كصعوبة الوصول للمعلومات .

التحدي العاشر: تحدي التمويل

نظراً لمحدودية مصادر التمويل حيث تواجه الجامعات تحديات تتعلق بالتمويل وزيادة الطلب على التعليم العالي وقلة الموارد والامكانيات يتعين على الجامعات تشجيع المساعدات التي تدعم تمويل التعليم العالي اللازم لإدارة المخاطر لخفض آثارها ولارتباطها بمتطلبات التنمية المستدامة.

ثانياً: التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها "التحسينات الحاصلة على حياة الأفراد وتمكينها من خلال زيادة قدراتها على دعم وتعزيز الأنظمة المختلفة في البيئة المادية المحيطة بها" (العصيمي،2015،45).

ويعرفها (عبد البديع ، 2001:316) بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

أهداف التنمية المستدامة

تتضمن أهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي عملية التخطيط الإنمائي المستدام والتفكير في إدارة الأزمات والمخاطر ومواجهتها للحد من آثارها السلبية من خلال جمع بيانات حول المخاطر لفهمها وإدراك كيفية التعامل معها على نحو أفضل لإنشاء مجتمعات نامية مستدامة قادرة على التكيف وفق التغييرات المتسارعة.

وتهدف التنمية المستدامة لدعوة العالم للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية البيئة والمناخ، وضمان تمتع السكان في كل مكان بالسلام والازدهار، ومن أهم أهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها منظمة الأمم المتحدة الآتي (النهار،2020) :

1- العدالة والإنصاف حيث تسعى الأمم والشعوب تطبيقاً للديمقراطية وتهدف لتنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، أي تحتاج لمشاركة جميع أفراد المجتمع لأجل معالجة العدالة في داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال حتى تتوزع الرفاهية فيما ذبينهم دون إجحاف جيل عن جيل.

2- فتح أبواب الاستثمار لتأمين فرص العمل للأجيال الحاضرة سيعمل حتماًعلى تنمية المشاريع الاستثمارية، ومع زيادة عدد السكان تزيد الحاجة للاستثمارات مما يعمل على زيادة فرص العمل وسيكون للأجيال المستقبلية فرص مماثلة.

1- تجاوز التدهور البيئي من خلال تنمية الموارد الطبيعية والسعي لتطوير الظروف الطبيعية والحياتية.

معوقات التنمية المستدامة:

أشار برهون (2012:89) الى أبرز المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة وهي:

- انتشار الفقر المدقع في العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم.

- غياب السلام والأمن في كثير من مناطق العالم والذي يؤدي الى عدم الاستقرار.

- انعدام التعليم في بعض الدول مع ارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

- تزايد الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، ما يشكل ضغط على الخدمات الحضرية و وتراكم النفايات وتلوث الهواء.

- تعرض أغلب مناطق العالم لظروف مناخية قاسية كانخفاض في معدلات الأمطار عن معدلاتها السنوية، وكالجفاف وزيادة التصحر.

- قلة الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض بلدان العالم.

أهمية إدارة المخاطر في تعزيز التنمية المستدامة:

تتزايد أهمية ادارة المخاطر في العالم وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة حيث ان تطبيق ادارة المخاطر يساهم بدور كبير في تعزيز التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين كلا من الاستدامة البيئية، وتحسين الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين العلاقات بين المجتمعات والأفراد، وايضا تحسين الاستدامة الاقتصادية من خلال التحكم في المخاطر المالية وتحسين الموارد والأرباح، وتحسين الاستدامة الادارية من خلال تحسين الادارة التنفيذية للمشاريع؛ فإدارة المخاطر ذات دور بارز في تحقيق التنمية حيث لديها القدرة الكامنة على إحلال الأمن وتحقيق الرفاهة مستقبلاً لشعوب العالم النامي.

وحتى يتحقق ذلك فإن إدارة المخاطر تتطلب المشاركة في العمل والمسؤولية على مختلف مستويات المجتمع، من الأسرة وحتى المجتمع الدولي، واتباع نهج شامل لإدارة المخاطر، من خلال العمل المشترك من الفرد إلى الحكومة وأصحاب المصلحة لتخفيف المخاطر وإتاحة الفرصة للأفراد وأصحاب مشاريع الأعمال للنمو والازدهار.

الحلول المقترحة لمواجهة التحديات والصعوبات التي تعترض إدارة المخاطر والتنمية المستدامة (Hamilton & C.R , 1999):

أولاً: التخطيط الاستراتيجي من خلال التنبؤ بالمتغيرات واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة وإدارة أي مخاطر وأزمات داخل الجامعة وخارجها.

ثانياً: حماية الأنظمة والمعلومات والبرامج الهامة من خلال التوجه للأمن السيبراني لحفظ البيانات من أي تهديدات وهجمات رقمية.

ثالثاً: اعتماد نهج شامل ومنهجي لإدارة المخاطر، من خلال استخدام استراتيجيات الاستجابة للمخاطر، أو نقل المخاطر، أو مشاركة المخاطر، لتقليل التعرض للمخاطر وتأثيرها أو القضاء عليهما، أو لاستغلال الفرص أو تعزيزها.

رابعاً: اعتماد نهج تعاوني وتواصلي لإدارة المخاطر، وفهم احتياجات الجامعات وأدوارهم ومسؤولياتهم في إدارة المخاطر أو من خلال التفاوض أو الإقناع لحل النزاعات، وإجراءاتها تجاه المخاطر والتأثير عليها واستخدام أدوات وتقنيات مختلفة ؛ حيث أن الحث على التعاون بين المؤسسات المعنية يحقق التنمية المستدامة.

خامساً: العمل على زيادة الوعي لدى جميع الأفراد فيما يخص التحديات العالمية، وذلك من خلال تعريفهم بهذه الأهداف ومدى أهميتها في مواجهة التحديات، ويتم ذلك عبر وسائل الإعلام والتثقيف المختلفة.

سادساً: حث الشباب على المشاركة في الأنشطة المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك نظرًا لأن هذا سيساهم في تحقيق الأهداف المرجوة بسرعة.

سابعاً: الحث على مشاركة المجتمعات المحلية في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وذلك نظرًا لكونهم الأقدر على إيجاد الحلول المناسبة التي تمكنهم من تحقيق التنمية المستدامة في هذه المجتمعات.

ثامناً: الحصول على قدرٍ كافٍ من المعلومات المرتبطة بالأمور المعرضة للخطر فى المؤسسة، ومعرفة جميع الأمور المعرضة للخطر والتهديدات المرتبطة بها وثم تحديد أسباب ضعف النظام والعوامل المؤثرة سلباً، والتعرف على الخسائر الهامة المتوقعة من الخطر المحتمل، ومن ثم تقييم الأساليب المختلفة لمواجهة الخطر، وتطبيق الأدوات المناسبة لمواجهة المخاطر وحلها.

الدراسات السابقة:

دراسة أجراها كوسكان وأكغول (Coskun & Akgü ,2022) الهدف من هذه الدراسة هو مناقشة مسألة تحديد وتحليل المخاطر، والممارسات التي يتم رؤيتها في العديد من المجالات المختلفة داخل نطاق مفهوم الإدارة المستدامة وإضافة أبعاد الأهداف والمخاطر تحليل لنطاق عملية التحليل والتطوير، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج أن الشركات تواجه صعوبة في تشكيل استراتيجياتها وتحديد أهدافها بينما يتم تنظيمها في إطار الاستدامة.

وفي دراسة أجراها إبراهيم (2022) هدفت التعرف إلى الاطار الفكري لإدارة المخاطر في الجامعات، وأهم ملامح جائزة مصر للتميز الحكومي وتشخيص واقع إدارة المخاطر في جامعة بنها على ضوء جائزة مصر للتميز الحكومي، والتوصل إلى تصور مقترح لتحقيق فاعلية إدارة المخاطر في جامعة بنها على ضوء مؤشرات معايير جائزة مصر للتميز الحكومي وخاصة معيار إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، اعتمد الباحث المنهج الوصفي وإجراء مقابلات مفتوحة مع مسؤولي إدارة المخاطر بجامعة بنها، وأظهرت النتائج عوامل نجاح تطبيق إدارة المخاطر في الجامعات تتمثل في جعل إدارة المخاطر ذات أولوية مؤسسية ودعم الإدارة العليا بالجامعة لها ودمج إدارة المخاطر في الثقافة المؤسسية وإنشاء بنية فعالة لإدارة المخاطر وإعداد خطة استراتيجية لإدارة المخاطر.

وأجرى الخياط (2019) دراسة هدفت الى التعرف على ممارسات إدارة المخاطر وعملياتها من تحليل المخاطر، وتقييم المخاطر، واتخاذا لقرار ومواجهة المخاطر، والرقابة المستمرة، وإدارة المعرفة للمخاطر ودورها في تطوير إدارة الأعمال بمؤسسات الأعمال الكويتي، واستخدم الدراسة المنهج الوصفي، واظهرت النتائج أن هناك ضعف لدى الإدارة في تصنيف المخاطر حسب مردودها الإيجابي، وتفتقر الإدارة إلى وضع القرارات كأهداف مؤسسية لمواجهة المخاطر والعمل على تحقيقها، وقلة استخدام الإدارة للتكنولوجيا المعرفية لمساعدتها في التعرف على المخاطر المحتملة.

وأجرى سوسان وآخرون (Susanne, et al, 2019) دراسة هدفت الى معرفة تأثير إدارة معرفة المخاطر على الأداء التنظيمي مع الأخذ في الاعتبار مقاييس المرونة في الأداء مثل : الابتكار، والاستجابة، والاستدامة، والرشاقة التنظيمية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن إدارة معرفة المخاطر قد تظهر تأثير إيجابي على استجابة المنظمات، والأداء التنظيمي بشكل أفضل.

وأجرت ساد وسوم (Saad & Sum,2017) دراسة هدفت التحقيق في أهمية إدارة المخاطر للعالم الأكاديمي، واستكشاف كيفية دمج عمليات إدارة المخاطر في دورات الإدارة الأساسية للجامعة ووضع إطار إدارة المخاطر يمكن أن يناسب بيئة الجامعة، أجريت الدراسة في ماليزيا، واستخدما المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخاطر في ماليزيا في المؤسسات غير الهادفة للربح بما في ذلك الجامعات والتعليم العالي هي أقل تطورا مما هي عليه في كثير من عالم الشركات؛ ومع ذلك تواجه الجامعات مخاطر متزايدة بسبب التحديات المتزايدة وعدم اليقين بشأن المساعدات المالية الحكومية المستقبلية وتمويل البحوث.

وكشفت دراسة (السنبل، 2017) عن تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي ودور برامج التعليم المستمر في مواجهتها، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول العربية تواجه العديد من التحديات المختلفة التي تمثل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وهدفت دراسة ليل وآخرون (Leal, et al, 2015) إلى استكشاف المعوقات الأساسية التي تعترض انخراط الجامعات في تنفيذ جهود التنمية المستدامة، واستخدم الباحثين المنهج الوصفي في الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم المعوقات التي تحد من انخراط الجامعات في جهود التنمية هي: نقص الدعم من الإدارة، وعدم وجود التكنولوجيا المناسبة، قلة الوعي وعدم وجود لجنة متخصصة بتنفيذ جهود التنمية، وعدم وجود مباني ذات أداء مستدام، والحواجز الحكومية الأخرى كالقوانين والتشريعات والبيروقراطية والمركزية.

وهدفت دراسة البرقاوي (2007) إلى التعرف على إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة وتحديد المعوقات للقيام بهذا الدور، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واتضح من نتائج الدراسة أن من أهم المعوقات المؤثرة التركيز على التدريس وعدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تسهم في عملية التنمية، وعدم الاستفادة من البحوث العلمية الجامعية في المجالات الانتاجية بوحدات القطاعين الخاص والعام، فضلا عن ضعف رغبة المؤسسات الانتاجية في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية، وضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الانتاجية التي تسهم في عملية التنمية.

المنهجية العلمية:

بعد ان قامت الباحثتان بتحديد عنوان الدراسة ومشكلتها تم إعداد الدراسة بما يتضمن من مقدمة ومشكلة واهمية وأهداف، ثم تم الرجوع إلى الدراسات السابقة لتي تشكل روافد حيوية في هذه الدراسة لجمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة، وذلك بهدف الاطلاع على أهم ما توصل إليه الأدب النظري في مجال الدراسة، بعد ذلك قامت الباحثتان باعتماد المنهج الوصفي لوصف مشكلة الدراسة وتفسيرها للوصول إلى النتائج.

النتائج

لقد توصلت الباحثتان من خلال الاضطلاع على العديد من الدراسات السابقة والأدب النظري الى ان هناك نتائج متشابهه لمعظم الدراسات التي أجريت على موضوع إدارة المخاطر والتحديات التي تواجهها وتواجه التنمية المستدامة والى دور إدارة المخاطر في التنمية حيث كانت معظم هذه النتائج بأن معظم المؤسسات بشكل عام والجامعات بشكل خاص تواجه العديد من التحديات المختلفة التي تمثل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وقد كانت أبرز هذه التحديات ضعف التمويل، وقلة الوعي من جانب المسؤولين ومن جانب الأفراد العاملين بالتعامل بالشكل الصحيح بتنفيذ عملية إدارة المخاطر وذلك لعدة أسباب منها ضعف الكفاءة أو التدريب لديهم للتعامل مع مواجهة المخاطر، أيضا توصلت النتائج الى قلة التعاون والتكاتف بين الأفراد العاملين في المؤسسات على مختلف المستويات وأيضاً بين المجتمع المحلي والدولي.

التوصيات:

وفي الختام توصي الباحثتان بالآتي:

1- ضرورة وجود فريق مختص لإدارة المخاطر للتوعية بطرق الوقاية منها أو تجنبها أو الحد من آثارها.

2-استثمار التكنولوجيا الجديدة في الحد من الكوارث والأزمات والتصدي لها ومواجهتها وإدارة مخاطرها لتحقيق مستقبلٍ نامٍ مستدام يتلائم مع المستجدات.

3- تمويل التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا لإدارة أي مخاطر محتملة من خلال خطط الطوارئ لمواجهة أي عقبات ومعيقات وتحديات.

4- استحداث أنظمة تعليمية بحيث يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لإدارة المخاطر والتعامل معها بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

5- اتباع استرتيجيات وحلول تعزز تنمية الموارد البشرية لاستغلال كافة الموارد واستثمارها لإدارة المخاطر.

6-تزويد المتعلمين بكل ما هو جديد وإعدادهم وتدريبهم التعامل مع الأزمات وتنمية مهاراتهم لرفع مستوى الأداء لمواجهة التوسع في التعليم لتحقيق تنمية تعليمية مستدامة.

المراجع

المراجع العربية:

ابراهيم، فاطمة أحمد. (2022). تصور مقترح لإدارة المخاطر في جامعة بنها على ضوء جائزة مصر للتميز الحكومي، *مجلة التربية جامعة الأزهر، 194* (2)، 80- 156.

البرقاوي، خالد يوسف. (2007، نوفمبر 20-22). *إسهامات الجامعات السعودية في تحقيق برامج التنمية الشاملة دراسة مطبقة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة*. بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي السادس "التعليم العالي ومتطلبات التنمية نظرة مستقبلية"، جامعة البحرين، المنامة.

برهون، رشيد. (2012). *التنمية المستدامة: رهان الحاضر*. هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، ص89.

جبرا، كمال محمود. (2015). *التامين وإدارة المخاطر*، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن.

الحاج، نور الدائم الطيب. (2021). دور إدارة المخاطر بكليات الخليج للعلوم الإدارية والإنسانية في الحد من آثار جائحة كورونا (كوفيد) 19 على التعليم الجامعي. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة إدارة المخاطر والأزمات، 3* (1)، 19-34.

حجاب، محمد منير. (2009). *الإعلام والتنمية الشاملة*. دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان.

الخياط، أحمد. (2019). تصور مقترح لتطوير إدارة الأعمال في ضوء مدخل إدارة

المخاطر بمؤسسات الأعمال الكويتية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 327- 354.

السنبل، عبد العزيز. (2016). *تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي ودور برامج التعليم المستمر في مواجهته*. المؤتمر السنوي الرابع عشر: من تعليم الكبار إلى التعلم مدى الحياة للجميع من أجل تنمية مستدامة، جامعة عين شمس، مصر.

عبد البديع، محمد. (2001). *اقتصاد الحماية والبيئة*. دار الأمين للطباعة، مصر .

العرقاوي، سامر، والعجوز، موسى. (2019) *مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية*. المؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم/ المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات) .

العصيمي، عبد الله. (2018). *المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة*. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

العنزي، سعد علي، والدليمي، عراك عبود. (2015). تأثير ادارة المخاطر وفوائده افي المنظمات :مدخل نظري تحليلي. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 7* (13)، 569- 583.

عيسى، مهند حنا. (2010). *إدارة مخاطر المحافظة الائتمانية*. دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

النهار، بندر فواز. (2020). *دور الإذاعات المجتمعية في التنمية المستدامة في الأردن*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

المراجع الأجنبية:

Begum, O. (2009) *Assessing Risk Management Maturity: Framework for the Construction Companies*. Master Thesis in building Science in Architecture department, Middle East Technical University

Brigham, E. (1998). *Intermediate Financial Management*. Sixth Edition, The Dryden Press.

Coskun,S, & Akgül, E. (2022*) Sustainability Management Model Based on Risk Analysis and Implementation of the Model.Sustainability.4396, 1-15.*

Hamilton, C,R. (1999), New trends in Risk Management, Information Systems Security,*7*(10),70 –78.

Leal, F, Wu, Y, Brandli, L., Avila, L., Azeiteiro, U, Caeiro, S, & Madruga, L. (2017). Identifying and overcoming obstacles to the implementation of sustainable development at universities. *Journal of Integrative Environmental Sciences*, *14*(1), 93-108.

National Consumer Commission. (2018*). Risk Management Strategy.Annex B,* https://www.thedti.gov.za/parliament/StratPlans_APPs/NCC201 7-AnnexureB.pdf (4/9/2019)

Saad, Z, & Sum, R. (2017). *Risk Management in Universities*. In 3rd International Conference on Qalb-Guided Leadership in Higher Education Institutions.

Sila, k. (2018). Guidelines for Hazard Identification, Risk Assessment and Risk Control (HIRARC*), Director General Department of Occupational Safety and Health, Malaysia*, pp. 1- 34. http://www.dosh.gov.my/index.php

Susanne, D, Christoph, H, & Malgorzata, Z. (2019) : The linkage between knowledge risk management and organizational performance, *Journal of Business Research*, *3*(105, 1-10.

تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة

د. صالح أحمد عبابنة د. عبيدة القطنة

الملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وتكوّنت عينة الدراسة من (195) عضوا من أعضاء هيئة التدريس تم اختيارها بالطريقة العشوائية، أما عن الأداة فقد تم اعتماد نموذج جامعة كامبردج للقيادة المستدامة الذي قدمه كل من فيسر وكورتايس (Visser & Courtice, 2011) ، والذي تكوّن من رؤى حول قيادة الاستدامة في ثلاثة مجالات: خصائص القائد، وتكون من (16) فقرة، وسلوكيات القائد، وتكون من (11) فقرة، والسياق الذي يعمل به القائد، وتكون من (10) فقرات.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لدرجة ممارسة القيادة المستدامة تعزى لمتغيرات الخبرة والمؤهل العلمي وطبيعة الكلية، بينما كانت الفروق لمتغير الجنس لصالح الذكور، ولمتغير الرتبة الأكاديمية لصالح رتبة محاضر. وقد تم وضع تصوّر مقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القيادة المستدامة، القيادات الأكاديمية، جامعة كامبريدج، الجامعة الأردنية.

Abstract

This study aimed at suggesting perception to develop the academic leader's performance in the University of Jordan based on Cambridge University model for sustainable leadership. To achieve the aims of the study, the descriptive analytical method was used. The sample of the study consisted of (195) participants. They were chosen through simple random

way, a questionnaire was developed based on Cambridge University model for sustainable leadership (Visser and Courtice 2011), this model consisted of three aspects: The leader's features, leader's behaviors and the way that the leader works.

The results of the study showed that the degree of practicing the sustainable leadership in the University of Jordan was moderate, and there were no statistically significant differences according to practicing the sustainable leadership in the University of Jordan for the variables: experience, scientific qualification and the nature of the college. The results of the study also revealed that there were statistically significant differences due to the variables of gender for females, and the academic rank for lecturer.

A suggested perception was put to develop the academic leadership's performance in the University of Jordan based on the Cambridge University for sustainable leadership.

Key words: Academic leaderships, Cambridge University, Sustainable leadership, The University of Jordan.

مقدمة

لقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى إجراء إصلاحات وتجديدات أكثر تفاعلا وإيجابية مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها عالم القرن الحادي والعشرين، وتقع مسؤولية ذلك على القيادات الجامعية؛ لتبني ممارسات أكثر بقاء، وينظر إلى القيادة المستدامة Sustainable Leadership على أنها الأداة التي تمكنها من الاستمرارية والنمو في المستقبل.

والقيادة المستدامة هي نمط من الأنماط القيادية الحديثة التي تركز على استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة، وتنأى عن استنزافها، وتذلل العقبات التي تقف دون تحقيق الاستقرار والاستدامة، وتحقيق العدالة من خلال مجموعة من المبادئ، والجامعات أولى من غيرها بتطبيق هذا النوع من القيادة (السرحاني، 2021).

تهدف القيادة المستدامة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ أنشطة مسؤولة اجتماعيًا، ويلهم القادة المستدامون المرؤوسين ، ويحددون مناخ العمل، ويتوافقون مع احتياجات المرؤوسين والمنظمة، وبالتالي زيادة الأداء المستدام للعاملين، والأداء المستدام التنظيمي الذي يعكس مجموعة النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القابلة للقياس. وفي

حالة مؤسسات التعليم العالي فان القيادة المستدامة لها تأثيرات مباشرة على الإدارة الجامعية والتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وفي السياق نفسة لدى القيادة المستدامة في التعليم العالي المقدرة على تحويل ممارسات الجامعة من خلال إعادة توجيه المهمة المؤسسية، والإشراف عليها، وتعزيز التزام أصحاب المصلحة، ويؤكد (Aung & Hallinger, 2023) على أن القيادة المستدامة لها المقدرة على إحداث تأثير إيجابي على مجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء ، فضلاً عن المساهمة في المرونة المؤسسية والمجتمعية على المدى الطويل.

وكذلك تؤدي الممارسات التنظيمية المستدامة في الجامعات إلى نتائج طويلة الأجل، ومستدامة، ومربحة من خلال توفير خارطة طريق للعمل، وأفضل الممارسات لحاكمية الجامعة والاستفادة من المنظور طويل الأجل للتعامل مع أصحاب المصلحة، وتؤثر القيادة المستدامة إيجابيا بشكل كبير على الأداء المالي، والأداء المستدام، وتؤدي ممارسات القيادة المستدامة إلى التركيز على التعلم والتحسين المستمر، وتبني الأخطاء بطريقة غير عقابية، بيئة يشعر فيها العاملون بالراحة ويختبرون أفكارًا جديدة (Iqbal, Ahmad, Nasim, & Khan, 2020).

وقدم باحثون نماذج عديدة للقيادة المستدامة، مثل نموذج فيسير وكورتايس (Visser & Courtice, 2011) الذي تضمن رؤى حول قيادة الاستدامة في ثلاثة مجالات: الأول، خصائص القائد، الذي تضمن سمات القائد وأنماط قيادته، ومهاراته ومعارفه. والثاني: سلوكيات القائد، وتضمن الاجراءات التي يقوم بها القائد داخل الجامعة وخارجها. والثالث: السياق الداخلي والخارجي الذي يعمل به القائد. وقد اعتمد الباحثان هذا الأنموذج لأنه خاص بالقيادة المستدامة للجامعات، وللقبول الذي حظي به لدى الباحثين، وتم تطويره في جامعة من أعرق الجامعات العالمية، وتتبوأ تصنيفا متقدما بين جامعات العالم.

لقد بدأت الدراسات حول القيادة المستدامة منذ تسعينيات القرن الماضي ولكن زادت وتيرتها في العقد الماضي خصوصا بعد اعتماد هيئة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة 2030، وقد رصدت دراسة هالينجر وسورينياكثيو (Hallinger & Suriyankietkaew, 2018) (952) وثيقة من الوثائق المتراكمة حول القيادة المستدامة منذ عام (1990) حيث بدأت الأدبيات حول القيادة المستدامة في الظهور ببطء خلال تسعينات القرن العشرين بإصدار(33) وثيقة، و(193) خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، و(726) وثيقة بين عامي (2010) و (2018)، وبذا نلاحظ مسار نمو يعكس اهتمامًا متزايدًا بالقيادة المستدامة على مدار العقد الماضي، وتركزت المساهمات في هذا الموضوع في أوروبا، بينما يهيمن المؤلفون ألأنجلو أمريكيون على هذا الجانب.

ومن الدراسات التي تضمنت بحث القيادة المستدامة في الجامعات؛ فقد أجرى غانم (2016) دراسة كان الهدف منها التعرّف إلى واقع تطبيق القيادة المستدامة في جامعة مدينة السادات كمدخل لتطوير التعليم الجامعي، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، طبقت الدراسة على عينة بلغت (198) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، وبالتحديد درجة تطبيق القيادة المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق القيادة المستدامة جاءت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق معنوية في درجة تطبيق القيادة المستدامة تعزى للمتغيرات التي تم دراستها.

وأجرى فلهو وزملاؤه (Filho, et al., 2020) دراسة هدفت تعرف الخصائص الرئيسة للقيادة المستدامة لدى القادة الأكاديميين في (29) دولة أوروبية، وكانت عينة الدراسة قصدية تكونت من (50) قيادة جامعية، وأشارت النتائج إلى أن أهم المهارات للقيادة المستدامة من وجهة نظرهم هي المقدرة على الابتكار، والتفكير طويل المدى، وإدارة الأزمات.

وأجرت العردان (2020) دراسة كان الهدف منها تحديد واقع أداء القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية الناشئة في ضوء القيادة المستدامة، مستخدمة المنهج الوصفي، حيث طبقت دراستها على (315) عضوا من ثلاث جامعات ناشئة : جامعة حائل، وجامعة الباحة، وجامعة المجمعة، وكشفت نتائج الدراسة أن واقع أداء القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية الناشئة في ضوء القيادة المستدامة جاء متوسطا، وحصلت المحاور الآتية على درجة متوسطة على الترتيب : الثقافة التنظيمية، والمسؤولية المجتمعية، والموارد البشرية والمادية، وقيادة الآخرين ، والتوزيع الاستراتيجي.

وفي الهند أجرى (Basu & Mukherjee, 2020) دراسة هدفت إلى تقييم فعالية نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة بناءً على البيانات النوعية من خلال دراسة حالة، وهو مسؤول تنفيذي كبير، وأشارت نتائج الدراسة أن أكثر خصائص القيادة المستدامة توفرا هي الخصائص الفردية بدرجة كبيرة، ثم إجراءات القيادة ،وأقلها السياق القيادي.

وهدفت دراسة (Iqbal & Piwowar-Sulej, 2022) تعرّف تاثير القيادة المستدامة على الأداء المستدام بوجود الابداع الاجتماعي كوسيط، تكونت عينة الدراسة من (500) من العاملين في مؤسسات التعليم العالي في باكستان والصين، تم توزيع استبانة تكونت من (15) فقرة، وكان من نتائج الدراسة أن درجة توافر القيادة المستدامة جاءت متوسطة ، ويوجد تاثير للإبداع الاجتماعي في العلاقة بين القيادة المستدامة والأداء المستدام.

وأجرى علي (2022) دراسة هدفت إلى الكشف عن واقع أداء القيادات الأكاديمية بجامعة الأزهر لأبعاد القيادة المستدامة، وتقديم تصور مقترح لتطوير أداء القيادات

الأكاديمية بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد القيادة المستدامة، اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال توزيع استبانة على عينة بلغت (370) عضوا من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع ممارسة أبعاد القيادة المستدامة لدى أعضاء هيئة التدريس كان متوسطا.

وفي دراسة أجرتها الحازمي (2022) هدفت إلى التعرّف إلى درجة تطبيق القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية لأبعاد القيادة المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف إلى المتطلبات اللازمة لتطوير القيادات الأكاديمية في ضوء القيادة المستدامة، مستخدمة المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أم القرى. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق أبعاد القيادة المستدامة لدة القيادات الأكاديمية كانت متوسطة، وجاءت المتطلبات اللازمة لتطوير القيادات في ضوء القيادة المستدامة بدرجة احتياج عالية، وتم بناء تصورمقترح لتطوير القيادات الأكاديمية في ضوء القيادة المستدامة.

وأجرت كل من عيد والزهراني (2022) دراسة كان الهدف منها التعرف إلى واقع تطبيق القيادة المستدامة في ضوء نموذج افري وبريجستنر(Bergsteiner,2011 & Avery)بجامعة أم القرى ومتطلبات تعزيزها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مستخدمة المنهج الوصفي، وتكونت العينة من (333) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة القيادة بأبعادها (الممارسات الإدارية، الممارسات التنظيمية، والممارسات التحفيزية) بجامعة أم القرى جاءت بدرجة متوسطة، أما استجابات أفراد العينة على متطلبات تعزيز القيادة المستدامة فجاءت بدرجة عالية جدا.

وأجرت محمد (2023) دراسة هدفت تعرف واقع ممارسة القيادة المستدامة وعلاقتها بتحقيق البراعة التنظيمية بجامعة سوهاج بمصر، مستخدمة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (385) عضوا، وجاءت أبعاد ممارسات القيادة المستدامة جميعها بدرجة متوسطة، وكانت هناك علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد القيادة المستدامة وأبعاد البراعة التنظيمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة ممارسة القيادة المستدامة وفقا لمتغير الجنس في جميع الأبعاد ما عدا بعد الثقافة التنظيمية، والمسؤولية المجتمعية والبيئية، وكانت الفروق لصالح الذكور، ووفقا لمتغير الكلية في جميع الأبعاد ما عدا استدامة التعلم والنجاح، والمسؤولية المجتمعية والبيئية، واستدامة استثمار الموارد البشرية والمادية، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير الدرجة العلمية في بعدي: الثقافة التنظيمية، واستدامة التعلم والنجاح، ولم توجد فروق في بقية الأبعاد.

مشكلة الدراسة واسئلتها

يعود الاهتمام العالمي بالتعليم المستدام، وما يتعلق به من عوامل مثل القيادة المستدامة إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من سبتمبر عام (2015)، والمتضمن أهداف التنمية المستدامة، وهي عبارة عن (17) هدفا لم تكن في الواقع ملزمة لمعظم الدول، إلا أن الحكومات أولتها أهمية ووضعتها في مقدمة أولوياتها، وقد تم الإشارة إلى الهدف الرابع وهو التعليم كهدف من أهداف التنمية المستدامة، والذي ينص على"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة"، لذا أصبح التعليم ضرورة ملحة ضمن الأولويات لتحقيق نقلة نوعية تركز خلالها الجهود نحو الأهداف المبتغاة، وأصبح واجبا الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي كمركز تعليمي وتربوي للحصول على المعرفة، وإن نجاح العملية التعليمية منوطة بنجاح قيادتها.

وأكد وزير التربية والتعليم والتعليم العالي أن الأردن يعتبر التعليم أحد أكثر الوسائل قوة وثباتاً لتحقيق التنمية المستدامة، ويأتي في مقدمة أهداف هذه التنمية المأمول تحققها بحلول العام 2030، والتي تمثل أولوية قصوى بالنسبة لدول العالم أجمع (محافظة، 2023). وأكدت دراسة بوتا (Pota, 2017) هذا المعنى بأن التعليم هو الصخرة الصلبة التي تستند إليها التنمية المستدامة، وأن العالم لن يصل إلى غاياته، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا بقي مستوى التعليم متدنياً.

وأشار تقرير حالة البلاد لعام 2021 أن التعامل مع قطاع التعليم وخاصة التعليم العالي ليس بالمستوى المطلوب، وبالرغم من أهمية هذا القطاع في بناء موارد بشرية ذات ثقافة وتعليم، وإعدادها على النحو المناسب لرفد سوق العمل المحلي والإقليمي، ولذا تراجع هذا القطاع تراجعاً لافتا في العقود الأخيرة من حيث جودة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تراجع الأردن إلى المرتبة 103 من بين 138 دولة بحسب مؤشر المعرفة العالمي لعام 2021 بعد أن كان في المرتبة 79 في عام 2020، وتابع التقرير إن التغيير المستمر في آلية اختيار رؤساء الجامعات ومعاييرها، أفضى إلى اختيار قيادات بكفاءات لا تتناسب مع مسؤوليات موقع رئيس الجامعة، وما يجب أن يتمتع به من مهارات الإدارة، وبالتالي فإن اختيار رئيس الجامعة لفريقه تتم من المنظور نفسه، ولا تتوافق مع المهام المناطة به، فكانت الشروط والآليات لاختيار رئاسة الجامعة ونوابها وعمدائها غير واضحة المعالم، ويغلب عليها الطابع الارتجالي، وهذه القيادات بحاجة إلى مواصفات شخصية، منها القيادية، ورزانة الفكر، والقبول من مجتمع الجامعة، والمهنية في الإبداع والقيادة والمقدرة على جمع الأطراف حوله، وبالتالي فإن الحاجة ملحة إلى إعداد القيادات الأكاديمية وتأهيلها مهنيا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2012) .

ومن جهة أخرى لاحظ الباحثان ارتباط إدارة التعليم العالي في الأردن بوجود قيادة معينة، حيث تغير القيادات يؤدي إلى تغير الأولويات والرؤى، مما قد يشير إلى احتمال قلة ممارسة القيادات الجامعية لأهداف الاستدامة، وكذلك كثرة التغيرات في البيئة الخارجية للجامعات، من تناقص الدعم الحكومي المالي، وهيمنة قانون التعليم العالي على قوانين الجامعات، وتتحدد مشكلة الدراسة بالاجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج جامعة كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي والرتبة الأكاديمية وطبيعة الكلية؟

السؤال الثالث: ما التصور المقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج معهد كامبريدج للقيادة المستدامة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تعرّف درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- تعرّف معنوية الفروق في درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج جامعة كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة ،والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، وطبيعة الكلية .
- تقديم تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها على النحو الآتي:

وزارة التعليم العالي: تواكب الدراسة تطلعات وزارة التعليم العالي في تحقيق تقدم ملموس في مجال تحقيق الجودة والاستقرار ضمن نمط معين من القيادة، كما يؤمل أن تتبنى وزارة التعليم العالي نتائج الدراسة، وتعممها على الجامعات.

الجامعة الأردنية والجامعات الأخرى: في الاستفادة من التصور المقترح لتطوير أداء قياداتها الأكاديمية لتتوافق مع التطلعات العالمية.

الباحثون: يؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها، بحيث تؤدي إلى إجراء أبحاث ودراسات ذات علاقة، ومكملة لهذا الموضوع.

المفاهيم والمصطلحات

القيادة المستدامة: هي "ذلك النمط القيادي الذي يدوم وينتشر بين الأفراد، وهي مسؤولية مشتركة بين القائمين على العمل، بحيث لا تستنزف الموارد البشرية أو المادية، بل تهتم بالابتعاد عن إلحاق الضرر السلبي بالبيئة التعليمية، والمجتمع المحيط، وبناء بيئة تعليمية ذات تنوّع تنظيمي، الذي يؤدي إلى تلاقح الأفكار الجيدة والممارسات الناجحة في مجتمعات التعلم والتطور المشترك (Hargreaves & Fink, 2006, p17).

وتعرف القيادة المستدامة إجرائيا لأغراض هذه الدراسة بأنها المتوسطات الحسابية للجوانب القيادية طويلة المدى التي يمارسها القادة الأكاديميون في الجامعة الأردنية، وتتضمن: السياق الذي يعمل به القائد، والخصائص الفردية للقائد، والإجراءات التي يتبعها القائد، عند استجابة أعضاء هيئة التدريس لأداة الدراسة.

نموذج جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة: هو نموذج للقيادة المستدامة قدّمه كل من فيسر وكورتايس من جامعة كامبريدج، يقدم النموذج رؤى حول قيادة الاستدامة في ثلاثة مجالات: خصائص القائد، وسلوكيات القائد، والسياق الذي يعمل به القائد (Visser & Courtice, 2011).

أهداف التنمية المستدامة 2030 : هي أهداف التنمية العالمية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة في قمة أممية تحت عنوان" تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030 ."تستمر الخطة حتى عام 2030 ، وتحوي سبعة عشر هدفا و169 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحسين التعليم، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير طاقة ومياه نظيفة، وبنية تحتية، وإنشاء مدن مستدامة، وحماية البيئة الطبيعية والتنوّع الحيوي، والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل (الأمم المتحدة، 2015).

حدود الدراسة

ينظر إلى نتائج هذه الدراسة في حدود اقتصارها موضوعيا على القيادة المستدامة، وبشريا من وجهة أعضاء هيئة التدريس، ومكانيا في الجامعة الأردنية، وزمانيا في الفصل الدراسي الثاني 2023/2022، وبحثيا في ضوء مقياس جامعة كامبريدج للقيادة.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الكمي المسحي التحليلي لتقدير درجة ممارسة القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية للقيادة المستدامة، واقتراح تصور لتطوير أداء القيادات الأكاديمية في الجامعة الأردنية في ضوء نموذج معهد كامبريدج للقيادة الستدامة.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغت (195) عضوا، والجدول رقم (1) يوضح توزع أفراد العينة حسب المتغيرات: الجنس، والخبرة ، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، وطبيعة الكلية.

جدول (1) توع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير		التكرارات	النسبة
الجنس	ذكر	117	%60
	أنثى	78	%40
المجموع		**195**	**%100**
الخبرة	9-1	45	%23.1
	19-10	69	% 35.4
	29-20	63	%32.3
	30 فأكثر	18	%9.2
المجموع		**195**	**%100**
المؤهل العلمي	ماجستير	147	%75
	دكتوراة	48	%25
المجموع		**195**	**%100**
الرتبة الأكاديمية	محاضر	18	%9.2
	مدرّس	45	%23.1
	أستاذ مساعد	18	%9.2
	أستاذ مشارك	51	% 26.2
	أستاذ	63	%32.3
المجموع		**195**	**%100**
طبيعة الكلية	إنسانية	78	%40
	علمية	60	%31
	طبية	57	%29
المجموع		**195**	**%100**

أداة الدراسة: تم اعتماد نموذج جامعة كامبردج للقيادة المستدامة الذي قدمه كل من فيسر وكورتايس (Visser & Courtice, 2011) ، والذي تكون من رؤى حول قيادة الاستدامة في ثلاثة مجالات: خصائص القائد، وتكون من (16) فقرات، وسلوكيات القائد، وتكون من (11) فقرة، والسياق الذي يعمل به القائد، وتكون من (10) فقرات. ويتبع كل فقرة تدريج لتقدير درجة التوفر حسب مقياس ليكرت الخماسي (كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا)، ولأغراض التحليل الاحصائي تأخذ

القيم: 5 ، 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب. وللحكم على درجة التوفر، وتم استخدام المقياس الثلاثي: كبيرة (5,00 – 3,68)، متوسطة (3,67-2,34)، قليلة (2,33-1,00).

صدق الأداة

قام الباحثان باشتقاق فقرات الأداة من النموذج المقترح وتعريبها، وعرض النسختين العربية والإنجليزية على خمسة من أعضاء هيئة التدريس ثنائيي اللغة للتأكد من الترجمة، ومناسبة الألفاظ المستخدمة للبيئة الأردنية، وأشارت نتائج التحكيم إلى الموافقة عليها مع بعض التعديلات اللغوية. وللتأكد من صدق أداة الدراسة اعتمدت طريقة صدق المحتوى، إذ تم توزيع الأداة بصورتها الأولية على (10) من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أساتذة الإدارة التربوية؛ لتحكيمها وتم الأخذ بملاحظاتهم، حيث أعيدت صياغة بعض الفقرات.

ثبات الأداة

للتحقق من درجة ثبات الأداة، تم استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، فكانت قيمة معاملات (كرونباخ ألفا) الكلية (0.97)، وتراوح معامل ارتباط الفقرات مع مجالاتها والأداة الكلي بين (0.49) للفقرة 21، و(0.87) للفقرة 32، وهذه القيم مناسبة لاستخدام الأداة في البحث.

نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج كامبريدج للقيادة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، لمجالات الأداة. والجدول(2) يوضح ذلك.

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب مجالات الأداة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس مرتبة تنازليا

التسلسل	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	المجال الثالث: سياق القيادة	3.27	0.67	متوسطة
2	المجال الأول: الخصائص القيادية	3.07	0.65	متوسطة
3	المجال الثاني: سلوكيات القيادة	2.84	0.66	متوسطة
	كلي	3.05	0,62	متوسطة

يلاحظ من نتائج الجدول (2) أن درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج جامعة كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.05) بانحراف معياري (0.62)، وترتبت المجالات تنازليا كما يلي: في المرتبة الأولى المجال الثالث: سياق القيادة، وفي المرتبة الثانية المجال الأول: الخصائص القيادية، وفي المرتبة الأخيرة المجال الثاني : سلوكيات القيادة، وجاءت جميعها بدرجة ممارسة متوسطة.

وقد تعود هذه النتيجة إلى أن الاهتمام العالمي بالتعليم المستدام، وما يتعلق به من عوامل مثل القيادة المستدامة تأخر إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (2015)، والمتضمن أهداف التنمية المستدامة، عندما تمت الإشارة إلى الهدف الرابع وهو التعليم كهدف من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة"، ولم ينتشر هذا المفهوم في جميع القطاعات وفي كل المستويات، ومنها القيادات الجامعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تعود هذه الممارسة المتوسطة إلى عوامل خارجية مثل سيطرة وزارة التعليم العالي على الجامعات وقلة استقلاليتها، مما يقلل من استجابتها للمتغيرات العالمية.

وجاء في المرتبة الأولى المجال الثالث: سياق القيادة، بمتوسط حسابي بلغ (3.27) ، وقد يعزى ذلك إلى إدراك عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس للسياق الذي يعمل به قادتهم الأكاديميون، وهم على علم بالسياق الداخلي، مثل الثقافة التنظيمية السائدة، وهيكل الحاكمية، وأدوار القادة، بالاضافة إلى معرفتهم إلى حد ما بسياق وظروف المجتمع الأردني. أما عن مجال سلوكيات القيادة والتي جاءت بالمرتبة الأخيرة فقد يعزى ذلك إلى رغبة أعضاء هيئة التدريس إلى أن تكون القرارات أكثر استنارة، والتركيز على التوجيه الاستراتيجي، وضمان المساءلة عن الأداء، وتمكين العاملين، والابتكار، اما عن تفاعل القادة الأكاديميين مع البيئة الخارجية فترى عينة الدراسة أن استجابة القادة للتحديات والفرص، وتعزيز الشراكات القطاعية، وإيجاد منتجات وخدمات مستدامة، ما زالت دون الطموح .

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسات كل من غانم (2016)، و-Iqbal & Piwowar (Sulej,2022، وعلي (2022)، و(العردان،2020)، و(الحازمي،2022)، و(محمد، 2023)، و(عيد والزهراني، 2022)، واختلفت مع دراسة Basu & Mukherjee, (2020) التي أظهرت درجة ممارسة كبيرة لمجال الخصائص الفردية، وبالترتيب الأول ثم مجال سلوكيات القيادة ،وأقلها مجال السياق القيادي.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجالات الثلاثة: الخصائص القيادية، وسلوكات القيادة، وسياق القيادة، وكانت جميعها متوسطة. ففي المجال الأول حازت الفقرة رقم

(2) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.31)، بانحراف معياري بلغ (0.74)، والتي تنص على " يمتلك القائد دوافع أخلاقية في العمل"، وقد يعود ذلك إلى أن معظم الدوافع الأخلاقية مرجعها الدين الإسلامي أو المسيحي والتي تشكل ديانة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية على العموم، بالإضافة إلى ما تفرضه طبيعة هذه المهنة ومكانتها في المجتمع الأردني من التزامات أخلاقية بما يتماشى مع الدوافع الأخلاقية نحو العمل، ويضاف إلى ذلك القوانين والأنظمة التي تعتمدها الجامعة الأردنية، ويعتمدها الجهاز الحكومي في ضبط هذا الجانب. وقد جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي بلغ (2.89) وانحراف معياري بلغ (0.89) والتي تنص على " يمتلك القائد تفكيرا على المدى الطويل"، أشارت نتائج دراسة فلهو وزملاؤه (Filho, et al., 2020) أن هذه المهارة من أهم مهارات القائد المستدام، وقد تعود درجة ممارسة هذه المهارة الأقل في المجال إلى كثرة المهام والأعباء الإدارية والتدريسية للقادة الأكاديميين والتي حالت دون امتلاكهم هذا الجانب، بالإضافة إلى كثرة التغيير في المناصب الأكاديمية، وميل الكثير من أعضاء هيئة التدريسة إلى ممارسة القيادة الأكاديمية لفترة قصيرة للحصول على خبرة في ذلك، ثم العودة إلى عملهم الأساسي، وهو التدريس والبحث العلمي، وتوفير متطلبات الترقية الأكاديمية.

وفي مجال سلوكيات القيادة حازت الفقرة رقم (17) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.12)، بانحراف معياري بلغ (0.77)، والتي تنص على " مقدرة القائد على اتخاذ قرارات مستنيرة". وقد يعود هذا إلى أن القادة الأكاديميين يمتلكون قدرات عقلية عالية تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة إلى حد ما، ومن جهة أخرى قد يعود ذلك إلى أن القرارات الجامعية يتم اتخاذها بطريقة تشاركية من قبل المجالس المختلفة. وقد جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي بلغ (2.62) وانحراف معياري بلغ (0.83) والتي تنص على " استعداد القائد على تقبل المساءلة عن أدائه"، وقد يعزى ذلك إلى شعور القائد الأكاديمي بأن وجوده في مركز القيادة يعد مؤقتا، ولا داعي لخضوعه للمساءلة، وعند حدوث مشكلة في عمله يميل إلى الاستقالة، ويعتبر نفسه في غنى عن المساءلة، وقد يعود ذلك إلى ضعف التربية الديمقراطية في الأردن.

وفي مجال سياق القيادة حازت الفقرة رقم (29) على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.48)، بانحراف معياري بلغ (0.86)، والتي تنص على " للقائد مقدرة على التواصل التنظيمي الفعال"، وقد يعزى ذلك إلى أن ممكنات التكنولوجيا الرقمية سهلت كثيرا من التواصل بين مختلف المستويات الإدارة عموديا وأفقيا، بالاضافة إلى أن مهارة التواصل يجب أن يمتلكها عضو هيئة التدريس للقيام بعمله التدريسي، والتواصل مهارة إنسانية عالمية من مهارات القرن الحادي والعشرين المعتمدة من اليونسكو، وهي أكثر ضرورة لعضو هيئة

التدريس الذي يتعامل مع زملائه من الرتب الأكاديمية كافة، والطلبة الذين يدرسون برامج مختلفة، وهي معيار من معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس. وقد جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (35) بمتوسط حسابي بلغ (2.91) وانحراف معياري بلغ (0.94) والتي تنص على " يمتلك القائد وعيا بالظروف السياسية في المجتمع" ، وقد يعزى ذلك إلى قلة الوقت المتاح لعضو هيئة التدريس لمتابعة الظروف السياسية، وقد تكون خارج نطاق اهتماماته، وخصوصا إذا علمنا أن من شروط تعيين عضو هيئة التدريس في الفترات السابقة كانت عدم انتمائه لأي حزب سياسي.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج جامعة كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة ،والمؤهل العلمي ، والرتبة الأكاديمية، وطبيعة الكلية؟

للاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع المتغيرات ومستوياتها أو فئاتها، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب متغيرات الدراسة

المتغير	المستويات/ الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	117	2.92	0.56
	انثى	48	3.24	0.63
	كلي	195	3.05	0.61
الخبرة	9-1	45	3.33	0.85
	19-10	69	2.92	0.43
	29-20	63	3.01	0.51
	30 فأكثر	18	2.88	0.67
	كلي	195	3.05	0.61
المؤهل	ماجستير	147	3.03	0.57
	دكتوراه	48	3.10	0.72
	كلي	195	3.05	0.61
الرتبة الأكاديمية	محاضر	18	3.69	0.93
	مدرّس	45	3.02	0.66

	أستاذ مساعد	18	3.10	0.49
	أستاذ مشارك	51	2.83	0.33
	أستاذ	63	3.05	0.56
	كلي	195	3.05	0.61
طبيعة الكلية	إنسانية	78	3.05	0.73
	علمية	60	3.04	0.50
	طبية	57	3.06	0.55
	الدرجة الكلية	195	3.05	0.61

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (3) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية لجميع المتغيرات: الجنس والخبرة والمؤهل والرتبة الأكاديمية وطبيعة الكلية. ولتحديد معنوية هذه الفروق تم اجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية تعزى لمتغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، وطبيعة الكلية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
الجنس	1.700	1	1.700	5.167	*0.024
الخبرة	0.575	3	.0.192	0.582	0.667
المؤهل العلمي	0.130	1	0.130	0.395	0.530
الرتبة الأكاديمية	5.899	4	1.475	4.484	*0.002
طبيعة الكلية	0.453	2	0.226	0.688	0.504
الخطأ	60.95	183	.0.329		
الكلي المصحح	73.71	194			

- **دال احصائيا عند مستوى (α=0.05)**

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية حسب نموذج جامعة كامبريدج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الخبرة والمؤهل العلمي وطبيعة الكلية، إذ بلغت قيم "ف" (0.667) و(0.530) و(0.504) على الترتيب، وجميعها ذات مستوى دلالة أكبر من (0.05). وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيري

الجنس والرتبة الأكاديمية، إذ بلغت قيم "ف" (0.024) (0.002) على الترتيب. وقد يعزى ذلك إلى أن ممارسات القيادات الأكاديمية متشابهة لحد كبير داخل الجامعة، بالإضافة إلى تشابه ظروف العمل لأصحاب الخبرات جميعها، وهم محكومون باستراتيجيات جامعية واحدة، بالإضافة إلى أن القيادة أمر شخصي متعلق بالفردية وغير مرتبط بالسنوات إذا ما عدنا إلى النظريات المفسرة للقيادة (السمات، والرجل العظيم)، أما عن المؤهل العلمي، ولأن الدرجتين المبحوثتين قد تبدوان قريبتين من حيث الخصائص القيادية يراها كل من حملة شهادتي الدكتوراة والماجستير، ويضاف إلى ذلك ندرة المواد في برامج الدراسات العليا التي تتطرق لمواضيع القيادة باستثناء بعض الكليات ككلية التربية مثلا، أما بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية فقد يعزى السبب إلى أن الكليات في الجامعة الأردنية تعيش واقعا متماثلا من حيث الظروف المتاحة والإمكانات للقيادات الأكاديمية، وكذلك طبيعة العمل، وخصائص البيئة التنظيمية التي تبدو متماثلة، بالإضافة إلى أن القوانين والأنظمة الموحدة التي تحكم عمل تلك الكليات.

وبالنسبة لمتغير الجنس فان الفروق كانت لصالح الاناث (المتوسط الحسابي 3.24 و 2.92 للذكور)، وقد يعزى ذلك إلى أن الإناث أكثر ميلا للاستقرار المهني، ويحملن اتجاهات إيجابية نحو ممارسة القيادة. وقد اتفقت الدراسة مع دراسة (محمد، 2023) بوجود فروق في متغير الجنس لكن لصالح الذكور، وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراسة غانم (2016).

ولتحديد معنوية الفروق لمستويات متغير الرتبة الأكاديمية فقد تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) – لمستويات متغير الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية		الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
محاضر	مدرس	.6649*	0.15995	0.002
	استاذ مساعد	0.5901	0.19118	0.053
	استاذ مشارك	.8590*	0.15724	0.000
	أستاذ	.6384*	0.15328	0.002
مدرس	محاضر	-.6649*	0.15995	0.002
	استاذ مساعد	-0.0748	0.15995	0.994
	استاذ مشارك	0.1942	0.11730	0.603
	أستاذ	-0.0265	0.11194	1.000
استاذ مساعد	محاضر	-0.5901	0.19118	0.053
	مدرس	0.0748	0.15995	0.994
	استاذ مشارك	0.2689	0.15724	0.572
	أستاذ	0.0483	0.15328	0.999

الرتبة الأكاديمية		الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
أستاذ مشارك	محاضر	-.8590*	0.15724	0.000
	مدرس	-0.1942	0.11730	0.603
	استاذ مساعد	-0.2689	0.15724	0.572
	أستاذ	-0.2207	0.10803	0.386
أستاذ	محاضر	-.6384*	0.15328	0.002
	مدرس	0.0265	0.11194	1.000
	استاذ مساعد	-0.0483	0.15328	0.999
	أستاذ مشارك	0.2207	0.10803	0.386

يتضح من الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول درجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية تبعا لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكانت لصالح أعضاء هيئة التدريس برتبة محاضر، مقارنة بكل من أفراد العينة من الرتب: مدرس، وأستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، واستاذ. وقد يعزى ذلك إلى أن هذه الرتبة تقع ضمن أقل الرتب الجامعية، وأصحابها غالبا من ذوي الخبرة القصيرة، الذين ينظرون إلى القادة الأكاديميين باحترام وتقدير لأعمالهم، ومنها ممارساتهم القيادية، بينما أعضاء هيئة التدريس من الرتب الأعلى فإن خبرتهم القيادية أحيانا وتعاملهم المستمر مع القادة الأكاديميين يجعلهم يطالبون بمستويات أعلى من الممارسات القيادية، يضاف إلى ذلك أن أصحاب المهن يبدون أكثر رضا عن مهنتهم في سني عملهم الأولى، ومن المعلوم أن اقصى طموح لأغلب المؤهلين للتدريس الجامعي في الأردن هو التعيين بالجامعة الأردنية. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة غانم (2016)، واتفقت مع دراسة محمد (2023).

السؤال الثالث: ما التصور المقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج معهد كامبريدج للقيادة المستدامة؟

للإجابة عن هذا السؤال والمتعلق بالتصور المقترح لتطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعة الأردنية في ضوء نموذج معهد كامبريدج للقيادة المستدامة، تم الاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة، وعلى نتائج الدراسة الميدانية، وتضمن التصور المقترح الجوانب الآتية:

-**المنطلقات**: تتميز القيادة المستدامة بقدرتها على تحقيق تطور مستدام يتجاوب مع التغيرات العالمية في القرن الحادي والعشرين، ويلبي احتياجات أصحاب المصالح، وخاصة سوق العمل. لذا كان من الأهمية أن تتجه الجامعة الأردنية نحو القيادة المستدامة، كونها أسلوب قادر على التعامل مع تحديات ومتغيرات عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وكان هذا المنطلق الأساس لهذا التصور، بالاضافة إلى الخطة الاستراتيجية للجامعة الأردنية التي تضمنت رسالتها تهيئة بيئة تعلُّميَّة وتعليميَّة وبحثيَّة متميِّزة تحفِّزُ الإبداعَ والابتكارَ، والريادة

؛ لإعداد كفايات قادرة على الإسهام في التنمية المستدامة محليًّا وعالميًّا. بالاضافة إلى نتائج الدراسة المتعلقة بدرجة ممارسة القيادة المستدامة في الجامعة الأردنية، اعتمادا على مقياس عالمي، وهو مقياس جامعة كامبريدج للقيادة المستدامة.

-**أهداف التصور المقترح**: يهدف هذا التصور إلى تنمية مهارات القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية في مجال القيادة المستدامة؛ وبالتالي مساعدة الجامعة على استدامة مواردها البشرية والمادية والبيئية على المدى الطويل، وعقد المزيد من الشراكات الفاعلة، كما تضمنتها الغاية الاستراتيجية السادسة للجامعة.

- **عناصر التصور المقترح:** بما أن نتائج الدراسة أشارت إلى وجود درجة ممارسة متوسطة للقيادة المستدامة في الجامعة الأردنية لجميع مجالاتها وفقراتها، فإن محتوى هذا التصور يتكون من المجالات جميعها:

الأول: خصائص القائد، وتشمل سماته مثل الرعاية، والتفكير النظمي الكلي، والانفتاح العقلي، والذكاء العاطفي، والرؤية الشجاعة، ومهاراته مثل: إدارة التعقيد، وتشارك الرؤية، وإصدار الأحكام، والتفكير خارج المألوف، والتفكير طويل المدى، ومعارفه: وتشمل معرفته بالتحديات والمشكلات العالمية، وتداخل التخصصات، وتغير الآليات والبدائل، والتأثيرات المنظمية ونتائجها، ووجهات نظر أصحاب المصالح المتنوعة.

والثاني: سلوكيات القائد، وتشمل الإجراءات الداخلية، مثل: اتخاذ القرارات المستنيرة، وتوفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان المساءلة عن الأداء، وتمكين العاملين، والتعلم المستمر والابتكار. أما السلوكات والاجراءات الخارجية فتشمل: استجابة القادة للتحديات والفرص، وتعزيز الشراكات القطاعية، وإيجاد منتجات وخدمات مستدامة، وتعزيز الوعي بالاستدامة، وضمان الشفافية. والثالث: السياق الذي يعمل به القائد، وتشمل السياق الداخلي للجامعة مثل: الثقافة التنظيمية السائدة، وهيكل الحاكمية، وأدوار القادة. بينما السياق الخارجي يشمل خصائص المجتمع البيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية.

- مراحل تطبيق التصور المقترح: يمكن تطبيق هذا التصور بمراحل متتالية، أولا: مرحلة التهيئة والإعداد، وتتضمن نشر ثقافة تقبل التغيير، والتطوير المستمر، والتوجه الاستراتيجي، واختيار القيادات القادرة على التغيير، وفهم التحولات العالمية، والتنبؤ بالمستقبل. أما المرحلة الثانية: آليات التنفيذ، وتشمل: تضمين مبادىء القيادة المستدامة في الخطة الاستراتيجية للجامعة، ووضع مؤشرات لها، والعمل على مراعاتها في العمليات الجامعية القيادية جميعها ، ومهامها الرئيسة من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتنمية مهارات القادة الأكاديميين بالتدريب على ممارسة القيادة المستدامة، كل ذلك في إطار زمني وبشري محددين. والمرحلة الثالثة: المتابعة والتقويم، وتشمل :متابعة تنفيذ مؤشرات مبادىء

القيادة المستدامة في أنشطة وعمليات الجامعة المختلفة، وتحديد جوانب الإخفاقات في التطبيق، والعمل على تقويمها.

التوصيات والمقترحات

في ضوء نتائج الدراسة يمكن للباحثين التوصية بالآتي:

- أن تعمل وزارة التعليم العالي على تشجيع الجامعات على ممارسة القيادة المستدامة فيها.
- أن تتبنى الجامعة الأردنية التصور المقترح وتدخله ضمن خطتها الاستراتيجية التي يتم إعدادها الآن للفترة 2023-2027.
- أن توفر الجامعة برامج تنمية لقياداتها تتضمن مبادىء ومؤشرات القيادة المستدامة.
- إنشاء وحدة متخصصة بالقيادة المستدامة تتبع مركز الاعتماد وضمان الجودة.
- إجراء المزيد من الدراسات حول القيادة المستدامة بالجامعة الأردنية باستخدام نماذج أخرى للقيادة المستدامة.

المراجع العربية

الحازمي، مها يحيى.(2022) .تصور مقترح لتطوير القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء القيادة المستدامة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*،6 (11)،155-182. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1265764

الخضير، هديل بنت سليمان بن عبدالله. (2021) .تطوير أداء القيادة المستدامة في التعليم العام في ضوء خبرة هولندا. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، 69 ،97-112.

السرحاني، عزة محمود. (2020). القيادة المدرسية ونظم التعليم في المدارس المصرية اليابانية ودورها في تحسين جودة التعليم وفق أهداف الخطة الإستراتيجية للتنمية المستدامة 2030. *دراسات في التعليم الجامعي*، 49، 105-124.

العردان، أمل بنت عارف. (2020). واقع أداء القيادة المستدامة في الجامعات السعودية الناشئة. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، (13)،67-107.

علي، محمد مسلم .(2022). تطوير أداء القيادات الأكاديمية بجامعة الأزهر في ضوء أبعاد القيادة المستدامة. *مجلة كلية التربية*، *19*(114)، 446 - 362 .

عيد، نبراس محمد، و الزهراني، نسرين علي عبدالله. (2022) . واقع تطبيق القيادة المستدامة في ضوء نموذج افري وبريجستنر بجامعة أم القرى ومتطلبات تعزيزها. *مجلة القراءة والمعرفة*، *241*،249-287.

غانم، عصام جمال. (2016) واقع تطبيق القيادة المستدامة في جامعة مدينة السادات كمدخل لتطوير التعليم الجامعي: دراسة مسحية. *مستقبل التربية العربية*، *23* (103)،239-300.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2021). *تقرير حالة البلاد 2021*. تم استخلاصه بتاريخ 2023/4/14 من الموقع الالكتروني: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/http://www.esc.jo/Documents/c13b1301-63db-4d59-9992-ad133f5994bd.pdf.

محافظة، عزمي. (2023). *الأردن يعتبر التعليم أقوى الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة*، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحويل التعليم، 2023/1/23، تم استخلاصه من الموقع الالكتروني: https://alghad.com/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3/

محمد، رانيا كمال. (2023). واقع ممارسة القيادة المستدامة وعلاقتها بتحقيق البراعة التنظيمية: دراسة ميدانية بجامعة سوهاج. *المجلة التربوية، 106*، 96 - 1 .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2015). التعليم بحلول عام 2023 /إعلان انشيون وإطار العمل، فرنسا. ص2-5.

المراجع الأجنبية

Alam, G. (2022). The Relationship between Figureheads and Managerial Leaders in the Private University Sector: A Decentralized, Competency-Based Leadership Model for Sustainable Higher Education. ***MDPI,*** *14*, 12279.

Aung, P.. & Hallinger, P. (2023). "Research on sustainability leadership in higher education: a scoping review". *International Journal of Sustainability in Higher Education, 24*(3),517-534. https://doi.org/10.1108/IJSHE-09-2021-0367

Basu, M., & Mukherjee, K. (2020). Impact of Sustainable Leadership on Organizational Transformation. In: Vanka, S., Rao, M.B., Singh, S., Pulaparthi, M.R. (eds) *Sustainable Human Resource Management*. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-15-5656-2_9

Conway, J. (2015). *Sustainable Leadership for Sustainable School Outcomes: Focusing on the capacity building of school leadership*, Retrieved at 15/3/2023: https://www.researchgate.net/publication/292988747

Filho, W. et al., (2020). Sustainability Leadership in Higher Education Institutions: An Overview of Challenges. *Sustainability, 12*(9),1-19.

Goolamally N., & Ahmad J. (2014). Attributes of school leaders towards achieving sustainable leadership: A factor analysis. *Journal of Education and Learning, 3*(1),122–133.

Hallinger, P.& Suriyankietkaew, S. (2018). Science Mapping of the Knowledge Base on Sustainable Leadership, 1990–2018**.** *Sustainability*, *10*(12): Article 4846.

Hargreaves, A. & Fink, D. (2006). Sustainable Leadership. Francisco, Jossey, Bass. Whily & Sons.

Iqbal, Q. & Piwowar-Sulej, K. (2022). Sustainable leadership in higher education institutions: Social innovation as a mechanism. *International Journal of Sustainability in Higher Education, 10.*1108/IJSHE-04-2021-0162.

Iqbal, Q.,& Ahmad, N.,& Nasim, A. & Khan, S. (2020). A moderated-mediation analysis of psychological empowerment: Sustainable leadership and sustainable performance. *Journal of Cleaner Production, 262*, 121429.

Pota, V. (2017). The Future of Education: Innovations Needed to Meet the Sustainable Development Goals. *Childhood Education, 93*(5), 368-371. DOI:10.1080/00094056.2017.1367220. Available from: http://dio.org/10.1080/00094056.2017.1367220

Visser, W. ,& Courtice, P. (2011*). Sustainability Leadership: Linking Theory and Practice* .Retrieved on 14-4-20223 from: https://ssrn.com/abstract=1947221 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1947221

تصور مقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

د. كفى محمد الحمود

ملخص

هدفت الدِّراسة إلى الكشف دور القيادات التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، للخروج منها بمقترحات وإجراءات التي تساعد على تطوير والنهوض بدور القيادات التحويلية في العصر الرقمي وتحقيق المأمول منه، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت التنمية المستدامة واستثمار رأس المال البشري في العصر الرقمي بما يضمن الخروج بتصور مقترح، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة إذ تعتمد الدراسة الحالية على تحليل الأدبيات التي تناولت موضوع حديث عن القيادة التحويلية والتنمية المستدامة من خلال أُستُخدم المنهجُ الوصفيُّ التحليلي، وفي ضوء تلك النتائج تقدمت الدراسة بتصور مقترح لدور القيادات التحويلية في الجامعات الأردنية وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، ووفقًا لرؤية الباحثة تقوم الدراسة الحالية بوضع تصور مقترح لتحقيق التنمية المستدامة استنادًا إلى أربع أبعاد رئيسية وهي الإبداع والميزة التنافسية، وإدارة المخاطر والاستقلالية، حيث قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تحسين وتجويد مخرجات التعليم العالي في التخصصات والمجالات كافة، لما لها من دور كبير في مجال التنمية وتحقيق أعلى درجات الكفاءة الداخلية والخارجية بأعلى معايير الجودة الشاملة وضرورة تنمية الموارد البشرية الكفوءة من خلال التوسع في دور الجامعات كحاضنات للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية، التنمية المستدامة ، تصور.

A proposed vision for the transformational leadership of Jordanian universities in achieving the dimensions of sustainable development

Abstract

The study aims to know the role of the transformational leadership of Jordanian universities in achieving sustainable development, to come out with proposals and procedures that help develop and advance the role of transformational leaders in the digital age and achieve the aspirations, through analysis and review previous research and studies and educational literature that dealt with sustainable development and human capital investment In the digital age, In order to ensure a proposed vision, and the current study differs from previous studies in the study's methodology.as the current study relies on analysis of the literature that dealt with a modern topic on transformational leadership and sustainable development through the descriptive analytical approach, and in the light of the results of previous studies, and according to the researcher's vision, The current study develops a proposed vision to achieve sustainable development based on four main dimensions, which are Creativity, competitive advantage, risk management and updates.

The study presented a number of recommendations, the most important of which are: the need to improve and improve the outputs of higher education in all disciplines and fields, because of their significant role in the field of development and achieving the highest degrees of internal and external competence with the highest standards of comprehensive quality and the need to development Efficient human resources through expanding the role of universities as incubators for sustainable development.

Keywords: Transformational Leadership, Sustainable Development, Vision

المقدمة

القيادة جوهر العملية الإدارية وقلبها، ومن أهم عناصر العمل الإداري، فقد أسهمت القيادة إسهامًا كبيرًا في تطور المجتمعات البشرية، وأصبحت عاملًا مهمًا في التطور الحضاري على مر العصور، ولكن أهمية القيادة في المؤسسات قد تزايدات في العصر الحديث بصورة ملحوظة، وذلك من خلال ما تشهده المؤسسات من تحديات ومتطلبات عديدة ومعقدة ومترابطة، ومنافسة شديدة، وتزايد المشكلات التنظيمية والإدارية، حيث أصبح نجاح أي مؤسسة لتحقيق أهدافها واستمرار أزدهارها يتوقف كثيرًا على القيادة الناجحة، فلا بد من يتولي القيادة أن يكون لديه قدرات، ومهارات وصفات متميزة وشخصية قيادية. فموضوع القيادة ظاهرة اجتماعية منذ التاريخ القديم، عرفها الإنسان منذ بدء الخليقة، ومن أهم عناصر السلوك الأنساني، وأصبحت ضرورة لا يمكن الأستغناء عنها لأية مؤسسة أو مجتمع أو جماعة، وطبعًا لا نجد جماعة من الناس دون أن يكون لها نوع من أنواع القيادة، ونجد أن القيادة من وقت لآخر ومن زمن لآخر ومن شخص لآخر ولكنها في النهاية تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بشخصية القائد وتصرفه وإن أفضل قيادة شهدها التاريخ ولن تشهد لها مثيل هي قيادة الرسول صل الله عليه وسلم حيث جمع فيها بين القوة العسكرية والجوانب الأنسانية والتربوية وهذه الصفات لا تتوفر لأي قائد من القادة وكذلك الأمر لايوجد مجتمع أو مؤسسة بدون قائد، فعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: "إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم" (سنن أبي داود).

أن المجتمعات العالمية والمحلية تتطور وتزدهر بازدهار وتطور النظام التنظيمي الإداري السليم، ويرتبط تقدمها بمستوى جودة أدائه ومرونته، ومستوى إنتاجيته وتأثيره على مستوى الناتج القومي المحلي، هذا التطور كله مرتبط بعناصر قيادية تعمل بالميدان السياسي أو التربوي أو الإداري، وإن الحاجة للقيادة التحويلية حاجة ملحة لتحقيق المزيد من التقدم الحضاري والتنكولوجي لضمان الجودة، وتحقيق الميزة التنافسية، وبسبب الثورة المعرفية والاقتصاد المعرفي الهائل، فإننا بحاجة لقيادات ملهمة ومبدعة ومؤثرة لتضيف لمسات جديدة غير مسبوقة تساعد على الإبداع والابتكار والتميز والنجاح والتألق الذي بدوره يكسب أفرادها صفات القيادة المهلمة، الذي يسهم في عمليات التطوير والتحسين والتغيير في المؤسسات التربوية. وتُعدُّ علاقة التعليم العالي بالقيادة التحويلية شكلًا من أشكال الاستثمار الأخرى في رأس المال الفكري للأفراد، وأحد أسباب الإبداع في القيادات، وأسباب زيادة اهتمام الجامعات في الدول العربية هي القيادة التحويلية هو الإسهام المباشر في الإنتاج الاقتصادي لتحقيق تنمية الدولة، ورفع الملاكات الوطنية من خلال التعليم الأكاديمي والمهني، وزيادة وعي المواطنين نحو المشاريع والاستثمارات، والتي تعود بالنفع والفائدة على الفرد والمجتمع والتنمية الاقتصادية للدولة، حيث ان الجامعات العالمية عامة، والجامعات الأردنية خاصة تسعى لتحقيق قيادات تحويلية ملهمة ومؤثرة حيث يصبح كل من فيها من العاملين يدًا واحدة وفريقًا واحد وعلى مفهوم واحد تحت قيادة تحويلية واحدة تبدأ برأس الهرم ثم تتدرج حتي تصل إلى إدنى مستوى في المؤسسة. وليس ذلك الطموح حصرًا على المؤسسات العالمية، إنما تشمل أيضًا تلك المؤسسات المحلية، ومنها الجامعات والمؤسسات التربوية في الأردن التي تطمح أن تصل إلى العالمية، والجامعات هي إحدى المؤسسات المحلية التي تطمح إلى تحقيق الميزة التنافسية، وأن تكون قيادتها قيادة تحويلية ملهمة مؤثرة ومبدعة (البلوشي، 2020، القحطاني، 2015).

من المواضيع الإدارية التي أخذت نصيبًا وافرًا في أدبيات الإدارة المعاصرة حديثًا، تم تناولها بشكل كبير في الآونة الأخيرة، لمالها من دور بارز نحو بناء مجتمع أنموذجي قوي متميز، والذي تعتمد على الذكاء والحنكة والبديهة وامتلاك صفات غير عادية تستمر جميعها في التأثير على المرؤوسين وحثهم على الجهد وتحقيق الهدف بأعلى مستوى، وأيضًا قادرة على مجابهة الصعاب والتحديات التي تحيط به في ظل التغييرات والتقلبات البيئية السريعة في التجديد. وتُعدُّ أيضًا من الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر، والتي تركز على تحفيز العاملين بإشعارهم بأهميتهم وبأهمية الدور الذي يقومون به، والعمل على التوفيق بين أهدافهم وأهداف المؤسسة، وذلك في قدرتها العالية على قيادة المؤسسات التعليمية وجعلها أكثر فعالية وأكثر كفاءة من خلال مواجهة التحديات والمعوقات ومواكبة التطورات الحديثة في آن واحد (الخصاونه والجمال، 2012).

ويشير محمود (2018) إلى أن القيادة التحويلية تُعدُّ من القضايا المهمة والمؤثرة في حياة المنظمات المعاصرة، فتعقيدات البيئة المحيطة بالمنظمات والتغيرات والتحولات المصاحبة لها على مستوى العوامل التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعالمية استدعت الحاجة لوجود هذا النمط من القيادة القادرة على توجيه عمليات التكيف والتأقلم والتوافق مع معطيات البيئة في إطار تحولات وتغيرات جذرية في سياقات العمل وعناصره وذلك لتحقيق البقاء والاستمرارية والنمو، ولعل من أهم السمات لتحقيق الأداء الجيد ووجود قادة ذو فلسفة إدارية فعالة يؤثرون بالعاملين ودوافعهم وأهدافهم لتكون منسجمة مع أهداف المنظمة، أن تتحلى هذه القيادة بخصائص الإبداع والتغيير والتطوير والتكيف مع المحيط الداخلي والخارجي من خلال التركيز على الدور المحوري والمركزي للجميع والعمل على رفع مستوى العاملين لتحقيق الإنجاز والتنمية الذاتية والالتزامات والشفافية والعناية والاتصال وكذلك الوعي بالقضايا العالمية الرئيسية في الوقت الذي يصل إلى زيادة الثقة بالنفس.

ومن ينظر إلى القيادة التحويلية يجدها ترتبط ارتباطًا كبيرًا بالتنمية المستمرة فهي نوع من القيادات المتزنة التي تسعى الى تعزيز وتعميق الحصول على المعرفة والمعلومات بالأشياء المتعددة والمتنوعة التي تستمر وتنتشر بدون حدوث أضرار، وذلك لضمان إحداث تأثيرات إيجابية على كل ما يحيط بنا في الوقت الحاضر واستمرار هذه التأثيرات

الايجابية على ما سوف يحيط بالأجيال القادمة في المستقبل. كما تزداد الاهتمام بالتنمية المستدامة بعد عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعيات التي ركزت على البيئة ودور الإنسان في حمايتها والمحافظة عليها من خلال التركيز على مفهوم البيئة والتنمية، وبدأ ذلك المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانيات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ومن هذه المؤتمرات مؤتمر "روشيكلون" عام 1971 بسويسرا، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية استوكهولم عام 1972، ومؤتمر تلبيسي بجورجيا عام 1977، ومؤتمر موسكو 1987 (التويجرى، 2015).

ويُعدُّ الأردن واحدًا من الدول التي انتهجت طريق الإصلاح والتخطيط الاقتصادي للوصول إلى التنمية، حيث تسعى الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية لتحقيق التنمية، فهي عملية مرتبطة بالتقدم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فالتنمية المستدامة تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي من الموارد دون تأثير على حصة الأجيال القادمة، هذا السعي نحو التطوير والتكامل والتنمية في الأردن يصعب مع الظروف والتحديات الاقتصادية، والتي أضعفت من قدرة الدولة على تحقيق التنمية، فقد توالت الصراعات في المنطقة وعصفت الأزمات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان بمعدل يفوق المعدل الطبيعي، مما أثر على كفاية الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة، وبرغم هذه التحديات، فقد حقق الأردن نسبًا جيدةً من التنمية الاقتصادية والبشرية ويتطلع إلى المزيد منها (المقدادي، 2017).
وعقدت الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)، مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 وكان هدف المؤتمر الحد من التلوث البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيًا، وكذلك قمة التنمية المستدامة التي عقدت في جنوب أفريقيا عام 2002، وأكدت على أهمية تطوير مؤشرات التنمية المستدامة بهدف مساعدة صانعي القرار في تبني سياسات تضمن تحقيق التنمية المستدامة (الأنصاري وعثمان، 2018).وتتمثل أبعاد التنمية المستدامة في البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وهي ليست بمعزل عن بعضها البعض بل هي متداخلة وتتشابك لتكون نقطة التقاء تلك الأبعاد هي التنمية المستدامة الحقيقية والتي محورها الإنسان (أمبوسعيدي، 2006).

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على خمسة محاور:

المحور الأول: منهجية البحث.
المحور الثاني: القيادة التحويلية مفهومها، عناصرها، ومبادؤها، وأبعادها.
المحور الثالث: التنمية المستدامة ومفهومها وأهميتها.
المحور الرابع: الدراسات السابقة.
المحور الخامس:الاستنتاجات والتوصيات.

وفي ضوء ما تقدم؛ يأتي البحث الحالي كمحاولة علمية للكشف عن وضع تصور مقترح للقيادة التحويلية في الجامعات الأردنية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والوقوف على الإطار المفاهيمي للقيادة التحويلية من خلال تحليل واقع التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية.

المحور الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث:

تُعدُّ المؤسسات التعليمية الركيزة الأساسية في بناء أي مجتمع مثقف ومتعلم وبنّاء، وتُعدُّ أيضًا من المقومات والمرتكزات الأساسية التي تنقل الدول عبر السنين من دول نامية إلى دول متقدمة، فلا بُدّ من التَّركيز على البُعد النَّوعيّ في التَّعليم العام، إذ يُعدُّ التَّعليم شريان وجوهر الحَياة للمجتمعات، وأهمَّ رُكنٍ في بناءِ الدُّولة، وأسَاس التقدم والإرتقَاء الَّتِي ترتكز عليه الأمم والشعوب في تقدُّمِهَا وَنَهْضَتِهَا، وواحد من أهم الضروريات الأساسية في الحياة، من خلاله نتعلم كيف نفكر؟ وكيف نعمل بشكل صحيح؟ وكيف نتخذ القرار السليم؟ ويكون سبب بالعيش لحياة ناجحة.
إن الجامعات اليوم تواجه الكثير من المشكلات والتحديات في هذا العصر. ولموجهة هذه الأشكاليات فإننا بحاجة إلى قيادة تحويلية ملهمه مؤثرة ومبدعة والعمل على التطوير والتنمية، ومن أهم الأسباب التي تستدعي إلى الوقوف على أهمية هذا الموضوع، لما له من أهمية كبيرة في مجتمعنا الحالي والمستقبلي، وتحظى التنمية المستدامة بأهمية كبيرة في المملكة الأردنية الهاشمية منذ بداية مسيراتها التنموية، وبما ان الجامعات النقطة الأساسية وتُعدُّ أداة حيوية في المجتمعات الإنسانية، فإنها تستطيع تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى لها والتي تتعلق بالكفاءة والفاعلية المرغوبتين من خلال القيادات التحويلية التي تُعدُّ العنصر الأساسي لذلك وهذا يفرض عل القيادات أن تمتلك قدرات ومهارات ومتطلبات خاصة، حتي تكون قادرة على مواجهة التحديات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة والتعامل معها بكل كفاءة واقتدار.

ومن مظاهر اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية بالتنمية المستدامة عقد العديد من المؤتمرات، بهدف المحافظة على البيئة والحياة الفطرية باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية في الأردن دون الأخلال بحق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة، كما استندت المملكة الأردنية الهاشمية في تغير استراتيجياتها التنموية إلى المبادئ والقيم الإسلامية الاقتصادية وبما يحقق شمول أبعاد التنمية المستدامة (المجلس الأعلى للتخطيط، اللجنة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، 2019؛ وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2019).

فالتنمية المستدامة هي أساس كل دولة تسعى إلى تحقيقها وتهتم بها الاهتمام الكبير، والجامعات الأردنية عنت بذلك العناية الفائقة، لذلك وضعت لها نظامًا متكاملاً لمتابعة وتقييم كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة ومن بينها المؤشرات والأهداف، كما تم وضع منهجية لتقييم قياس التقدم المحرز في هذا المجال، تضمن التحقق من بلوغ المستهدفات، وامداد متخذ القرار بمعدلات التنفيذ المستهدفة والمحققة أولاً بأول، وفي ضوء المتغيرات المعاصرة، تبدو الحاجة ملحة لتطوير الرؤى، ونشر ثقافة الإدارة الحديثة والقيادة التحويلية دلالة على أن اللامركزية وتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية هي أولوية من أولويات التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية.

كل تلك المؤشرات والأهداف التي تميزت بها التنمية المستدامة لا بد أن يرتكز جل عملها على التعامل مع الموارد البشرية ذات النطاق الأوسع والمتباين؛ نظرًا لاتساع رقعتها الجغرافية بالدولة الواحدة، لذلك لا بدّ أن تكون هناك قيادة فاعلة ومؤثرة متوافقة مع هذا العمل، ومن هذه النماذج القيادية القيادة التحويلية وأهميتها الكبرى وهذا ما أكدته كل من دراسة البلوشي (2020) في أن القيادة التحويلية لها الأثر الكبير على تنمية شخصية القائدة والالتزام التنظيمي الإداري كما أشارت دراسة ذياب (2017) ان القيادة التحويلية لها دور بارز في التنمية المستدامة من خلال أراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، وكذلك أشار (السويدان والعدلوني، 2013) إلى أهمية القيادة التحويلية والقائد التحويلي، إلى أن القائد التحويلي صاحب رسالة ولديه رؤية واضحة، يعمل على نقل الناس من حوله نقلة حضارية، أهدافه عالية، ومعاييره مرتفعة، وذو جاذبية شخصية، يكسب احترام الأخرين وأشارت دراسة (مارزانوا، ووترز،وماكلني، 2009) بأن القيادة التحويلية نمطًا من ضروريات العمل التنظيمي، والتي ظهرت حديثا على يد العالم الأمريكي بيرنز. وتهدف إلى تحقيق نتائج تفوق التوقعات، وتحفيز العاملين والارتقاء بأدائهم، وتحويل الرؤى إلى واقع والاهتمام باحتياجات كافة العاملين.

وتكمن مشكلة الدراسة من خلال الأطلاع على توصيات الدراسات السابقة لذلك جاءت هذه الدراسة ليتجيب عن السؤال الرئيس الآتي: ما التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ومن خلال ما سبق تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو مفهوم القيادة التحويلية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
2. ما خصائص القيادة التحويلية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
3. ما واقع التنمية المستدامة بالجامعات الأردنية؟
4. ما التحديات التي تواجه القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
5. ما مكونات التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

2. أهداف البحث:

يهدف البحث تعرُّف ما ياتي:

- الْتَعَرَّفُ إلى مفهوم القيادة التحويلية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- الْتَعَرَّفُ خصائص القيادة التحويلية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- الْتَعَرَّفُ إلى واقع التنمية المستدامة ودور القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية.
- الْتَعَرَّفُ أهم تحديات القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- الْتَعَرَّفُ على مكونات التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

3. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدِّرَاسة من جانبِيها النظريّ والتطبيقيّ، حيث يؤمل أن تستفيد من نتائجها الجهات الآتية:

1. **الأهمية النظرية:**

- تشمل الأطر الفكرية حول القيادة التحويلية، والخصائص والمبادي المكونة لها، وواقع التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية، كمحاولة علمية لأضافة المعرفة أثراء المكتبات بشكل عام، والمكتبات الأردنية بشكل خاص.
- تأمل الباحثة من هذه الإجراءات أن تتباها وزارة التعليم العالي، لذَّا تُعَدُّ هذه الدِّراسة رافدًا للمُؤسسات التَّربويّة والتعليمية كافة للارتقاء والنُّهُوض نحو الأفضل، وأن يتم تطبيقها على هذه المؤسسات، حيث تمتاز هذه الدِّراسةُ عن غيرها من الدِّرَاسَات بتناولها موضوعًا يُمثل أحدَ الأساليب الإداريّة الحديثة في المُؤسسات التَّربويّة متمثِّلة في مؤسسات تعليميّة، الَّتِي تعمل في بيئة يجب أنّ يكون من أبرز سماتِها التَّطُّورُ والتَّجددُ والتُّغييرُ؛ لذَّا فإنّ الاستجابة لهذه التَّطُّورَاتِ والتُّغييرَاتِ يُعَدُّ ضرُورةٌ مُلحَّةٌ يُمكن تحقيقها من خلال القيادة التحويلية الَّتِي تُعتبَر إحدى الْوسائل الأساسيّة الدَّاعمة لهذه الْمُؤسسات للوصول إلى التَّميز.
- تعد هذه الدراسة الأولى (حسب علم الباحثة) موضوعًا مهمًا في المؤسسات التعليمية التي تناولت موضوع

تصور مقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

_ ندرة الدراسات والأبحاث المتعلقة، بمجال القيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المسيدامة. وبحسب علم الباحثة لم تجد اي دراسة عربية أو أجنبية تناولت هذا الموضوع.

_ طلبة الدراسات العليا، من خلال ما ستقدمه لهم من منهجية سليمة في البحث العلمي.

2. **الأهمية التطبيقية:**

- سياسية الباب المفتوح، من خلال فتح اتصال مستمر بين المجتمع المحلي والمؤسسات التربوية، للتشجيع على اتخاذ القرارات الصائبة والأفكار الخلاقة والأبداعية، ونشر الوعي حول تحقيق أبعاد التنمية المستدامة واحتضان الأفكار.
- تُعد هذه الدراسة استجابة لما توصى به المؤتمرات بضرورة مواكبة الاتجاهات والتطورات الحديثة المعاصرة.
- توجية أنظار القائمين على تقديم تصور مقترح لأبعاد القيادة التحويلية وأبعاد التنمية المستدامة.
- تزويد أعضاء هئية التدريس وجميع العاملين في الجامعات بهذا التصور للاستفادة منه عند تعليم طلابهم التنمية المستدامة.
- تعزز دور التعليم العالي في الأردن في خدمة التنمية المستدامة والقيادة التحويلية.
- تنقل تجارب الجامعات في دول العالم ودورها في خدمة المجتمع من خلال التنمية المستدامة.
- المساهمة في تنمية ودعم القيادات المهلمة وأصحاب الموهبة والإبداع، وأصحاب العقول النيرة وبيوت الخبرة من خلال نقل أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار إلى أرض الواقع.
- تُعدُّ هذه الدراسة من المحاولات الجادة والهامة في الحد من البطالة، وتقليص الفقر من خلال تكافؤ فرص عمل مختلفة خاصة بفئة الخريجين.
- تساهم في إجراء العديد من البحوث المستقبلية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة مما يساهم في تطوير التعليم بجميع المراحل التعليمية. وأن تكون نقطة انطلاق لأبحاث أخرى، بما يوفر من ادب نظري ودراسات سابقة وأداة لجمع البيانات التي سيتم التأكد من صدقها وثباتها.
- القيادات التربوية وصناع القرارات والمسؤولون في وزارة التعليم العالي، من خلال وضع قرارات ورسم سياسات ملزمة للجامعات بتفعيل القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة.
- كما يُمكّن أنّ تكون هذه الدِّرَاسةُ ذاتُ فائدةٍ في التَّخطيط الإداريّ والتَّعليميّ في جامعات المملكة بهدف الارتقاء بمُستوى الجامعات، وتدريبِهم على المهارات والكفايات اللاَّزمة للقيادة التحويلية.

4. **منهج البحث:**

لقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل الدراسات السابقة والأدبيات التربوية.

5. **مصطلحات البحث:**

اشتملت الدِّرَاسَة على المصطلحات الآتية:

القيادة التحويلية اصطلاحًا: (Transformational Leadership) "بأنها قدرة القائد على إيصال رسالة المنظمة ورؤيتها المستقبلية بوضوح للتابعين وتحفيزهم من خلال ممارسة سلوكيات أخلاقية عالية لبناء ثقة واحترام بين الطرفين" (القبلي، العمراني، 2016، 10).

عرف البريدي **التنمية المستدامة اصطلاحًا** (2005) بأنها: "كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلًا ضمن إطار حضاري استراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد" (53).

المحور الثاني: القيادة التحويلية مفهومها وعناصرها ومبادؤها وأبعادها.

تعد القيادة محور العملية التربوية الإدارية وضرورة من ضروريات الإدارة، وواحدة من أهم عناصر السلوك الأنساني فقد اصبحت عاملًا مهمًا في تعريف الحضارة على مر العصور، فمن أجل أن نفهم الماضي لأبد ان ندرس القادة الذين شكلوا التاريخ، فعندما نستوعب الحاضر فأننا ننظر إلى القادة السابقين وإلى القادة الحاضرين الذين يؤثرون في حياة الملايين فرؤية هولاء القادة تحمل في طياتها مفاتيح المستقبل ولأ بد من رؤية هولاء القادة للغد على أمل لمستقبل أفضل ليس لأنفسهم بل لأبنائهم والأجيال المستقبل. لما لها من تأثير مباشر على عناصر العملية الإدارية وعامل رئيسي في نجاح أو فشل الإدارة التعليمية.

تعد نظرية القيادة التحويلية أحد أهم النظريات الحديثة، التي تدعوا إلى النظرة البعيدة والتغير نحو الأفضل والتي تشهد تغيرات كبيرة خاصة في مجال التربية والتعليم أحد أهم القيادات التي يجب العمل بها، لما لها من دور كبير في مواكبة هذا التغيير وتلبية إحتياجات المجتمع المعاصر. كما أن القيادة التحويلية قادرة على التعامل مع جميع المواقف بكفاءة

عناصر القيادة التحويلية	
القائد	أهم عنصر في القيادة، وهو من يقود الجماعة، والذي تنقاد له مجموعة من الناس، وتتحدد درجة نجاحه أو فشله في قيادة الجماعة بمدى تأثيره عليها وتغيير سلوكها باتجاه تحقيق الأهداف. وهو يرفع من مستوى الموظفين من أجل الإنجاز والتنمية الذاتية، ويروج في الوقت نفسه لعملية تنمية وتطوير المؤسسات والأشخاص. فنجاح المؤسسة من نجاح القائد.
التأثير المثالي والإلهام	أن القائد التحويلي يثير إعجاب الموظفين بسبب سلوكياته المثالية التي يمكتلها، والتي تجعل منه أنموذجًا يقتدي به الاخرون ومن هذه السلوكيات (التمسك بالأخلاقيات، وإيثار حاجات الموظفين على حاجاته الشخصية، الاستعداد للتضحية بالمكاسب الشخصية مقابل مصلحة الآخرين، الصدق والثقة في التعامل، مشاركة الموظفين في المخاطر التي يتعرضون لها)، فهذه السلوكيات تجعله قائدًا كارزميًا وتؤهله إلى درجة عالية من الثقة بالنفس والآخرين ومن ولاؤه العاملين والتزامهم واعترافائهم به كقائد. كما يثير القائد في الموظفين حب التحدّي والعمل الجماعي من خلال إشراكهم في وضع أهداف المؤسسة.
قوة	وهي القوة التي تأتي من المعلومات السابقة والخبرة، وكذلك التجارب التي يمر بها القائد حيث إنها تزيد من

وفاعلية وبأساليب مرنه من خلال التركيز على العاملين داخل مؤسساتهم واحترامهم وتقديرهم وإثارة الدافعية لديهم وتعزيز الثقة في أنفسهم للعمل على تطوير قدراتهم وإطلاق إبداعاتهم، الأ أن هناك نظريات حديثة ظهرت في القرن الحادي والعشرين أهتمت بموضوع القيادة ومن أكثر نظريات القيادة شهرة اليوم، ويعتقد أنها من أنسب الممارسات القيادية استجابة لمعطيات هذا العصر، وأن من أشهر من كتب عن النظرية التحويلية هو Bass وكذلك Burns ، فقد اقترح (bass) نظرية اكثر تفصيلاً لوصف العمليات التحويلية في المؤسسات للتميز بين القيادة التحويلية ،الكارزماتية، المعلوماتية، ،وتقوم هذه النظرية على إفتراض أن القائد يتمتع بالجاذبية التي من خلالها يستطيع أن يلهم الأتباع ويضع أمامهم منظور المستقبل، ويشحذ فيهم العاطفة والحماس لتحقيق أشياء كبيرة (الحميري ،2015؛ السكارنه، 2010؛ النصير، 2010).

تنبع أهمية القيادة التحويلية من دورها الأساسي في كافة جوانب العملية التربوية التي تؤثر على أداء العاملين من حيث حماسهم ودافعيتهم وروحهم المعنوية، وبالتالي فإن المؤسسات التربوية لن تحقق أهدافها إلا بوجود قيادة فاعلة ومرنة تستطيع تيسير أمورها في ضوء العصر الحالي، وتشمل القيادة التحويلية أربعة أبعاد للعمل القيادي: (التأثير المثالي، والحافز الإلهامي، والإستثارة الفكرية، والاعتبارات الفردية)، فالقائد التحويلي هو القائد القادر على إحداث عمليات التغيير بإستخدام وسائل وأساليب مختلفة ومتعددة، فهم يساعدون العاملين برفع مستوى الوعي لديهم وإقناعهم بإحداث التغيير دون إستخدام اسلوب الإجبار على ذلك، مما ينتج عن ذلك جوًا مريحًا بعيدًا عن المشاحنات السلبية، مع الحفاظ على الرؤية المستقبلية التي تُعدُّ أهم محاور القيادة التحويلية (شقوارة، 2013).

أولًا: عناصر القيادة التحويلية

إن للقيادة عناصر محددة، كما ذكرها الباحثون لخصتها الدراسة وكما هو موضح في الجدول (1):

جدول (1) عناصر القيادة التحويلية

الخبرة	معرفتة وقدرته على التصرف والتأثير على الأفرادالآخرين نتيجة للممارسات السابقة
السلطة القانونية	وهي الحق المعطى للقائد في أن يتصرف ويطاع وقدرته هنا مستمدة من مركزه والصلاحيات المخوله له، والبعد عن التسلط والانفراد بالسلطة.
الكاريزما	من لديه القدرة على تحفيز العاملين وتشجيعهم للحصول منهم على أداء يتجاوز أو يفوق ماهو متوقع، ويكون لديه رؤية شامخه لمستقبل طموح فالأفراد يكون سعداء بالانتساب اليه، وعادة يكون ذو شخصية قوية ومحبوبة ومؤثرة وينظر إليه كبطل ولديه مهارات في توضيح الرؤية القيادية التي تخاطب قلوب واحاسيس العاملين وثقة عالية بالنفس، ولديه قدرة على تفصيل الرؤية وجعلها مفهومه للآخرين، ولديه قدرة فائقة في الإيحاء والإلهام للعاملين للقيام بافضل ما يمكن من جهود لصالح المؤسسة.
التفاؤل	يمتلك القادة التحويليين خاصية التفاؤلية، فهم غير متشائمين، إنهم متفائلون أكثر من غيرهم. صحيح أن الناس يفشلون في تحقيق شيء ما أو في مرحلة ما من مراحل الحياة. وهذا أمر لا يمكن تفاديه، ولكننا يجب أن نتعلم من ذلك الفشل، حيث نعتبر حلقة في سلسلة النجاح ، إذ أن التفاؤل يمكن أن تساعد على النجاح.

المصدر: عمل الباحثة

ثانيًا: مهارات القيادة التحويلية

ترى الباحثة أن للقيادة التحويلية مجموعة من المهارات ينبغي على القادة الفاعلون أمتكلها والإلمام بها حتي تسهم في رفع إنتاجية الموظفين وولائهم للمؤسسة، حيقث تعتبر ضرورية لنجاح أي مؤسسة، وتتمثل بما يلي ومن هذه المهارات

مهارات القيادة التحويلية	
المهارة	**أهمية المهارة**
المهارت الأنسانية	التعامل مع الموظفين بكل ثقة واحترام، ولديه القدرة بالتأثير على الاخرين من خلال الاحترام المتبادل، والتعرف على احتياجات ومتطلبات الموظفين، وأشراكهم في اتخاذ القرار
المهارات الفنية	أن يكون القائد متقنًا ومحبًا لعمله، وملمًا بأعمال الفريق، مدركًا للوسائل والطرق المتاحة التي تكون كفيلة بإنجاز العمل بالشكل المناسب، توزيع العمل وتحديد الاختصاص، لديه معرفة بالبيئة الداخلية والخارجية.
المهارات الفكرية	أن يتمتع القائد بالقدرة على رؤية مستقبلية، والقدرة على الدراسة والتحليل والاستناج، والاستعداد والمرونة، وتقبل أفكار الأخرين، والنقد البناءة، وقدرة الإدارك.
المهارات التنظيمية	أن ينظر القائد للمؤسسة على أساس نظام متكامل، ولدية معرفة بأنظمتها واهدافها ورؤيتها ورسالتها وخططها، ويجيد أعمال السلطة، ولدية القدرة على تنظيم العمل وتوزيع المهام والواجبات بشكل مناسب.

جدول (2) يوضح ذلك:

جدول (2) مهارات القيادة التحويلية

المصدر: عمل الباحثة

ثالثًا: خصائص القيادة التحويلية:

وأشار الشمري (2017)، المعاني والخرابشة (2016)، والغامدي (2011)، (Conger, 2002) إلى مجموعة من الخصائص للقيادة التحويلية وتتمثل بما يأتي:

1. القيادة التحويلية: التأثير على الآخرين والتعاون معهم، والتغلب على التحديات والصعوبات والمخاطر بشجاعة وإبداع، ومعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وتشجيع الموظفين على تطوير قدراتهم ومهاراتهم باستمرار ، وبناء علاقات إيجابية وقوية مع الموظفين والمجتمع. وتحقيق إنجازات ونجاحات شخصية وجماعية.
2. التحكم في النفس: من لا يستطيع التحكم في نفسه لا يمكنه التحكم في الاخرين، ان يكون لديه صبر وضبط النفس، فالصبر وضبط النفس حافز قوي للآخرين وإلهام لأذكيائهم.
3. التمويل والحوافز: العمل على توفير مصادر تمويل متنوعة ومتجددة، لكي يستطيع دعم اي مشروع أو نشاط في الجامعات. ولديه القدرة على التصرف الصحيح والسليم في توفير نظام حوافز للأقسام الأكاديمية كافة في توزيع المكافات والأموال سواء على المشاريع أو على الأفراد، العدالة في التوزيع. حتي يعمل كل منهم جهده في تقديم الأفكار التي تتعلق في صلب العمل الأكاديمي.
4. الإبداع: العمل على إنتاج أفكار إبداعية غير موجودة، واستشراف المستقبل، والنظر إلى الأشياء بطرق جديدة وحل المشكلات من خلال رؤية أشياء لا يفعلها الآخرون.
5. الأقسام العلمية والوحدة الإدارية: حيث تعمل الأقسام على تنسيق الجهود بين الجامعات والمجتمع الخارجي المحيط لإستحداث وخلق وظائف جديدة ، والهدف الأساسي من الوحدة الإدارية العمل على نشر ثقافة الإبداع والروح المعنوية للقادة التحويليين.

رابعًا: مرتكزات القيادة التحويلية

وترى الباحثة بالرغم من أن التعليم في الجامعات الأردنية ذو كفاءة وفعالية ونوعية، ولكن في ظل جائحة كورنا قامت الجامعات الأردنية بتحويل التعليم إلى التعليم المدمج من خلال القيادات التحويلية فشروع الجامعات مازال مستمر في

التعليم المدمج ولنجاح ذلك التعليم لابد من القيادات التحويلية العمل على مرتكزات رئيسة ترتكز عليها الجامعات الأردنية جميعها، حتي تصل للقمة في أفضل مستويات التعليم، وينبغي توفيرها في الجامعات التي تنطلق من خلالها:

- بناء القيادات الجامعية الكفؤة وذات الجدارة: أن يكون لديها القدرة على معرفة التحليل الرباعي (SWOT) للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية التي تُعد أداة فعالة لمعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وهي خطة استراتيجية في عدة مجالات ومنها التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، ولديها القدرة على توفير الإمكانات المادية والمتاحة لبناء جيل المعرفة والتحول من الاقتصاد المعرفي للشراكة الحقيقية المتوزانة مع أصحاب المصالح من القطاعات العامة والخاصة، والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي.
- الشراكة الحقيقة المتوازنة: شراكة الجامعات الأردنية مع أصحاب المصالح والقطاعات العامة والخاصة، والتفاعل مع شرائح المجتمع المحلي المختلفة. من خلال الاستفادة من موارد وخبرات ومهارات وأفكار بعضهم البعض. ولتحسين النوعية وفقًا لمعايير واضحة، مما يتمثل بتحسين نوعية مخرجات العلملية التعليمية، وتخفيف العبء المادي والإداري على أصحاب القطاعات العامة والخاصة.
- التدول: من خلال نقل المعرفة والمهارات والتواصل الوثيق بالجامعات الأخرى سواء كانت جامعات محلية أو عالمية أو دولية، فالجامعات الأردنية حصلت على اعترفات ودعم من جامعات مختلفة.
- تشجيع البحوث العلمية القابلة للتطبيق بالعمل على دعم والإبداع والابتكار، وقدرتها على تقديم التدريب اللازم لصقل الأفكار للطلبة والعمل على تصميم نماذج أولية وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للتطوير والتغيير والنمو.

خامسًا: مبادئ وأسس القيادة التحويلية

وترى الباحثة أن القيادة التحويلية تُعدُّ العنصر الجوهري والمهم في جميع النشاطات لأي مؤسسة؛ بهدف رفع كفاءتها وانتاجيتها، وبالتالي تحسين مخرجاتها سواء خدمات أو منتجات، مما فرض الحاجة إلى وجود مثل هذه القيادات كقيادة التحويلية في ظل التطورات والعصر الرقمي، وظل تزايد حدة المنافسة الصعبة لزيادة الميزة التنافسية. وأن تحقيق مبادئ القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية يساهم بشكل كبير بمقدرتها على تحقيق الميزة التنافسية. ومن ثم فإنها تتحول إلى مصادر اقتصادية ذات عوائد ومنافع عالية لها وللموظفين فيها، ويمكن تلخص مبادؤها كما يلي:

- الإبداعية: تشير إلى الجهود المبذولة من قبل الفرد أو المؤسسة أو الفريق لإيجاد الفرص الجديدة، أو الحلول الأستثنائية، وهي درجة الابتكار في النمط المعرفي للفرد والطريقة التي يعالج بها المعلومات وبناء على ذلك يتم اتخاذ القرارات الصائبة لحل المشكلات وتقديم الحلول المناسبة.
- الاستقلالية: تشير إلى الرغبة في العمل بشكل مستقل ماديًا وأكاديميًا من أجل توصيل أو نقل الرؤية التحويلية، وهي الفعل المستقل من قبل الأفراد وعلى المؤسسة جعل الموظفين يشعرون بقدرتهم على التفكير بحرية تامة.
- التنافسية: هنا يجب على القيادة التحويلية أن تنتبه لمواجهة المنافسة العالمية والتأقلم مع رغبات واحتياجات الأفراد داخل القطر الواحد؛ بالإطلاع على كل ما هو جديد حول ذلك، ويتوقف هذا البعد على الجامعة ومدى قدرتها على تطوير الاستراتيجيات الملائمة في مواجهة القوى التنافسية الخمس التي تتمثل بـــ: هكيل المنافس للجامعة، وقوة المستفيدين واحتياجاتهم، وقوة أصحاب المصالح وضغوظهم. ويمكن تحيقيق التنافسية عن طريق إيجاد بعض المسارات لمواجهة هذه القوى التنافسية.
- تحمل المخاطر: يتسم القائد التحويلي في هذا البعد بالشجاعة وتحمل المخاطر، والمقصود هنا أن يكون للقائد موقفًا واضحًا يتحمل من أجله المخاطر المحسوبة، ويرفض الوضع القائم غير الملائم، ويواجه الحقيقة ولو كانت مؤلمة، ويرى الحقيقة للآخرين ولو لم يريدوا رؤيتها، ولا يسعى لحماية نفسه من الفشل لأن الفشل بالنسبة له عملية تعليمية يتسفيد منها في تقويم وتطوير ممارساته. وهي الرغبة في الحصول على الفرصة على الرغم من عدم التأكد الذي يحيط بها. يعني العمل بجرأة من دون معرفة النتائج.
- الاستباقية: وتشير إلى جهود القادة في تحديد نقاط الفرص الجديدة، فهو يراقب الاتجاهات ويعمل على تحديد الحاجات المستقبلية للأفراد الموجودين، ويتوقع التغييرات من طلباتهم فضلًا عن بروز المشاكل المفاجأة.

سادسًا: الخصائص الشخصية للقادة التحويلين

يرى الجعضي (2016) وناجي (2016) والسكارنه (2010) أن القائد التحويلي يجب أن يتحلى بعدة سمات وخصائص تميزهم عن غيرهم، وتجعلهم قادرين على العمل بخصال شخصية يتفوقون بها كي يتمكن من إدارة التغيير وتطوير المؤسسة نحو الأفضل، ومن أهم هذه الخصائص يمكن تلخصها كالاتي:

1. الثقة بالنفس والآخرين: يثق القائد التحويلي بنفسه وبالآخرين وهم يثقون به بعيدًا عن التسلط والأستبداد، فحرصه على تحقيق الأهداف التي يؤمن بها، لا ينسيه أحساسه بالآخرين، والعمل على تمكينهم عن طريق صنع القرارات، وتساعد الثقة بالنفس على النجاح في العمل، وعدم الخوف من الانحرافات والأخطاء، وعدم تكرارها، والإبداع، وإضافة قيم جديدة للمجتمع، ومعالجة المشكلات التي تتعرض الطريق.
2. الدافعية: يمتلك القائد التحويلي القدرة المثالية من زيادة وعي الموظفين فكريًا وعقليًا؛ ليمتلكوا الأفكار الإبداعية المتنوعة التي تجعلهم يفكرون بطرق مختلفة من خلال إثارة تساؤلات من شأنها إعادة التشكيل الفكري لهم؛ لفهم المشكلات التي تحدث في محيط العمل، والذي يعني قراءة مشكلات العمل وفهمها فهمًا بطريقة جديدة مبتكرة مختلفة عن الأخرين، كما تأخذ الدافعية شكلًا من أشكال التحدي والعناد لممارسة الأعمال الصعبة والشاقة والمراهقة دون كلل أو ملل، كما أن لديهم استعدادًا للعمل لساعات طويلة.
3. الرغبة في النجاح: وتمثل هذه الهدف الاسمي للقيادة التحويلية الذين يمتلكون درجات أكبر من الحماس والدوافع والرغبة في النجاح والتغلب على المعوقات الإدارية مقارنة بالأشخاص الاعتياديين.
4. التزام والانضباط: يتعلم القادة التحويليون من أخطائهم ويلتزمون بأهدافهم ولا يتخلون عن تخطيط أنشطتهم المختلفة، فنجاح الأعمال عندهم يعتمد على مدى التزامهم ومثابرتهم في العمل.
5. الاستعداد والميل نحو المخاطرة: يتمتع القائد التحويلي الناجح بالصبر والشجاعة والمخاطرة المحسوبة، حيث يقوم على العمل الدؤوب والمتواصل وانتهاز الفرص واجتياز التهديدات.
6. متمكن في الأتصال: مخاطب الناس على قدر عقولهم، ووفقا لخصائص كل فرد وتركيبته النفسية، وخلفيته الثقافية.
7. لديه مصداقية: فالمصدقية تأتي الشعور بإمانة وكفاءة القائد ومن قدرته على الإلهام فالناس عادة يؤمنون بالنزاهة واستقامة القائد التحويلي، لدرجة أن البعض قد يضحي بالكثير مقابل إتباعهم لرسالة ورؤية القائد الجذاب.
8. احترام الذات: يعتمد القائد التحويلي في هذا البعد مجموعة من القيم والمثل الأساسية، والتي في ضوئها تتشكل أقوله وسلوكه وتصرفاته، ويؤمن دائمًا بأن الفعل أبلغ من القول، كما أن انسجام الأقوال مع الأفعال تولد الثقة والأحترام المتبادل والتقدير والولاء عند الآخرين.

نستنتج إلى أن وجوب الاهتمام باختيار الموظفين في الجامعات الأردنية على أسس وخصال شخصية جيدة أمر في بالغ الأهمية، لما له دور في تفعيل القيادة التحويلية بواسطة عمليات التأثير في أفكار ومشاعر الآخرين أو في سلوكهم حتى يتنسى للجامعة توسيع مجالاتها من خلال الإبداع والابتكار والاختراعات.

ثامنًا: خصائص للقيادة التحويلية

تتضمن القيادة التحويلية تنظيم وتحفيز مجموعة من الناس لتحقيق هدف مشترك من خلال الابتكار، وتحسين المخاطر، والاستفادة من الفرص، وإدارة البيئة التنظيمية الديناميكية. وتركز عقلية الشركات التقليدية على الأنظمة والعمليات، في حين أن أسلوب الأعمال القيادية للقائد التحويلي أكثر توجهًا نحو المخاطر، وفيما يأتي بعض خصائص القيادة التحويلية كما يرها (Patton, Webster & Moore-Dent 2017,) وأبو النصر (2009) حسان والعجمي (2007) السويدان وباشرحبيل، (2004).

1. الرؤية: أن يقدم رؤية مستقبلية واضحة ومشرقة وثاقبة وجميلة للمستقبل تنظر إلى التحويل بنظرة تتفاؤل. تجعل الموظفين صامدين أمام المصاعب والتحديات ومتحمسين في أعمالهم المطلوب أنجازها. وعلى القائد التحويلي أن يجعل العاملين أيضًا يعملون كقادة تحويليين بالنسبهم للعاملين؛ وذلك من خلال خلق رؤية تعليمية أفضل للعاملين، وتوجيههم، والالتزام باحتياجاتهم واحترام قيمهم.
2. القدرة على الأتصال: يتمتع القائد بالقدرة على الحلم والتصور لما ينبغي أن يكون عليه الأمور، ويعمل على ترجمة أحلامه وتصوراته إلى واقع، وهو يتمتع بقدرة على الأتصال التي تمكنه من إيصال المعنى للاخرين منطلقًا من رؤية واضحة لما يريد أن يعمل. ولديه القدرة على التعبير بوضوح عن أفكارهم، والقدرة على تجنب الصراع وسوء الفهم بسبب ضعف الاتصال.
3. المشاركة: يجيب على القادة قضاء الوقت بين الموظفين، والتجول في المؤسسة أو القسم، والتفاعل مع الجميع، وعادة ما يستغرق هذا القائد بعض الوقت للمحادثة غير الرسمية مع الموظفين، وفهم عملهم والتحديات الشخصية.
4. الصدق: اهم صفة للقائد التحويلي، وان القادة الصادقين قادرون على كسب المحبة والثقة والاحترام المتبادل مع موظفيهم بسرعة.

5. المثابرة والنجاح: عندما تصبح الأمور صعبة، يثابر القائد والموظفين الحقيقيون ببساطة ولا يستقيلون حتي يصلوا إلى قمة النجاح من خلال المثابرة والتحدي ويستمرون بالعمل حتي يصلوا للتحقيق أهدافهم والوصول لم يبحثوا عنه.

تاسعًا: أبعاد القيادة التحويلية

يرى المعاني والخرابشة (2016)، وحماد (2011): أن للقيادة التحويلية أربعة أبعاد رئيسة مكونة لسلوك القائد التحويلي ومن هذه الأبعاد يمكن تلخيصها كما يأتي:

- **مهارات التأثير المثالي (الكايزمي):** تتضمن امتلاك القائد لرؤية واضحة والأحساس القوي بالرسالة العليا وأهدافه، ويمتلك قدرات فائقة في التأثير في الأخرين، ويصبح نموذج يقتدي به، واحترام قدراتهم، وإشراكهم في القرارات ليصبحوا مركزًا للقوى، بالإضافة إلى مهارة بلورة الرؤى والتمسك بالمعايير الأخلاقية. كما يتصفون بقوة الشخصية والجاذبية والثقة بالنفس وبالاخرين

1. **مهارات الحفز الإلهامي**: وتتضمن مهارة إشراك العاملين في رسم رؤية للمستقبل، وإيتاح الفرص أمامهم للمشاركة في تحقيق الأهداف المشتركة، وإيضاح التوقعات للعاملين، وتمثل القدوة الحسنة، وتقدير الإنجاز، وإدارة الموقف المتباينة.
2. **مهارات الأثارة الفكرية:** وتتضمن مهارة معرفة المشكلات العاملين، وتنمية روح التناقض الإيجابي بينهم، والحوار البناء، واستثارة فكر العاملين لتقديم مبادرات تطويرية مستمرة. والبحث عن الأفكار الجديدة، أثارة التابعين لمعرفة كل ماهو جديد، تحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة.
3. **مهارات الاهتمام الفردي:** تتضمن فهم الفروق بين العاملين، وتحديد احتاجاتهم ومتطلباتهم المستقلبية، وتوثيق العلاقات وروابط التواصل والتعاون معهم وبينهم، تبنى إستراتيجيات التقدير واعتماد الاتصال المفتوح معهم ، يصغى جيدًا لمن يتحدث معهو، وضبط انفعالاته، وتقديم الدعم والتوجيه عند الحاجة.

تحديات القيادة التحويلية والتنمية المستدامة

تُعدُ ممارسة أساليب القيادة التحويلية في مجال الإدارة التربوية ملائمة للتحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية حاضرًا ومستقبلًا وأثر القيادة التحويلية يظهر في جوانب عدة مثل: بناء الرؤية ثاقبة للمؤسسة التعليمية، وتعزيز القيم والتزام بأهداف الجماعة، وتوفير الدعم للعاملين المادي والمعنوي، واستثارة التفكير لحل المشكلات، وتعمل على رفع كفاءة وفعالية المؤسسات التربوية على الاستجابة الإيجابية للتغير في البيئة الخارجية والاستفادة من ثمارها وتجنب سلبياتها وهي تفاعل بين القائد والموظفين فهذا يؤدي الى التحفيز والدافعية والثقة إلى أعلى المستويات وتجاوزات المصالح الشخصية الى المصلحه العامة، من أجل تحقيق أهدافها والارتقاء والنهوض بمستوى الموظفين فيها (القبلي والعمراني، 2016).

إن العصر الحالي يمكن اعتباره عصر ظهور وسيطرة التقنيات الحديثة على حياة البشر، وإن استخدام شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" صار اليوم جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، وأصبح واقعًا وضرورة لا يمكن الاستغناء عنها إطلاقا. وصارت هذه الوسيلة في غاية الأهمية في عصر الثورة المعرفية فكل يوم تظهر بمظهر مختلف ومتنوع سواء كان من ناحية الكم والكيف أم الجودة، وأصبحت تشكل مجموعة متنوعة من المصادر والأدوات التقنية التي تستخدم في نقل وابتكار ونشر وتخزين إدارة المعلومات، وباتت تنتشر بأقصى سرعه في شتى بقاع الأرض حتى يوظفها الإنسان فيما يحتاج إليه في الحياة؛ فهي أداة تعمل على تغيير مجريات الحياة نحو الأفضل والأسرع في كافة المجالات التي تُستخدم فيها؛ فالتقنيات الحديثة هي أداة المستقبل وهي الوسيلة نحو تحقيق الأفضل من النتائج المرجوة (الحضرمي، 2008).

فالتحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والخاصة بشكل عام والقيادة التحويلية بشكل خاص متعددة ومتنوعة، فمنها ما يتعلق بالتوجه للعالمية وزيادة حدة المنافسة والنمو المتزايد للمعرفة والتنوع في القوى العاملة والتوجه نحو العالمية، ومنها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات المنظمة لممارستها، وما هو متعلق بمقاومة التغيير والتحديث حيث أكدت بعض الدراسات أن تطبيق القيادة التحويلية بمختلف أنواعها ومسمياتها في المنظمات تلقى مقاومة داخلية من قبل المسئولين والعاملين خوفا مما يمكن تحدثه على أوضاعهم الوظيفية والاجتماعية من تغيير وهذا بدوره ينعكس على عجلة التنمية المستمرة (العتيبي، 2007) وذكرت الردادي (2014) أن من أبرز التحديات التي تواجه القيادات التحويلية في التنمية المستدامة في هذا العصر ما يأتي:

1. **المنافسة**

تعدّ المنافسة من التحديات الاساسية القوية التي تواجه القيادات التحويلية في عملية التنمية المستدامة داخل المؤسسات الحكومية في هذا العصر، وخصوصًا في مدى ما تقدمه الدولة في مجال توفير وتسهيل الخدمات الأساسية، وهنا يجب على القيادة التحويلية أن تنتبه لمواجهة المنافسة والتأقلم مع رغبات واحتياجات الأفراد داخل القطر الواحد؛ بالاطلاع على ما هو جديد حول ذلك، ويمكن أن نعطي أمثلة مختلفة حول أهداف التنمية المستدامة وما تواجه القيادة التحويلية من تحديات في ذلك:

- مساءلة حدة المنافسة العالمية في حصول جميع الأفراد على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، وهذا ما تسعى إليه معظم قيادات العالم لتوفيره لشعبها القانطين على أراضيها، ولكن هذا ليس بالأمر السهل، فالقيادة التحويلية يتطلب منها العمل الجاد والمتقن من أجل الزيادة المطردة في مختلف المجالات؛ من أجل الاستثمار الجيد والسليم في مصادر الطاقة النظيفة العصرية: مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية، إلى جانب توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة بأقل التكاليف.
- العمل على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجع على الاستثمار في البنى التحتية بأقوى المواصفات العالمية من حيث النقل والري والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالقيادة التحويلية لا بد لها من تحدي العقبات والتهديات التي تعترض ذلك عن طريق توظيف الخبرات التراكمية التي تعمل على تحقيق تلك الرؤى

2. **العولمة**

تعتبر العولمة من التحديات الاساسية التي تحد وتعوق من عمل الإدارة التحويلية في عملية التنمية المستدامة في العصر الذي نعيشه، فعصر المعلومات والثورة المعرفية وما يرافقه من تحديات، يتطلب من القيادات التحويلية دعمه وتطويره وتحديثه؛ ليتواكب مع طبيعة الحياة الواقعية التي يعيشها الأفراد داخل الوطن الواحد، فعصر العولمة وتداعياتها من الغزو الفكري التي قد تؤثر في سلوكيات وأخلاقيات وتوجهات أبناء الوطن، لا بد أن تضع له القيادة التحويلية مجموعة حلول ملائمة ومناسبة؛ من أجل الوقوف حول ذلك فمساءلة التطور ومجاراة عصر الثورة الصناعية يمثل في حد ذاته تحدي كبير، يتطلب من القيادات التحويلية في هذا الوطن أن تعمل جاهدة بمختلف السبل والطرق للحد من الأمور السلبية التي تحدث ووضع السيناريوهات الصحيحة اللازمة حول تلك الأمور التي قد تعرقل حركة التطور.

3. **التحديات التكنولوجية**

يعتبر عنصر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر العناصر تأثيرًا على القيادة التحويلية في عالمنا المعاصر، فاستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في ممارسات القيادة التحويلية يمثّل فرصة لجني المكاسب والفوائد وتحقيق المستحيل. فعن طريق ذلك تزداد الإنتاجية وتخفض التكاليف المؤسسية والحفاظ على الميزة التنافسية وهذا بدوره يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عندما يحرص القائد التحويلي من الاستفادة القصوى من أحدث التقنيات التكنولوجية كالروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة الرقمية في تطوير كفاءة الموظفين، لذلك على القيادات التحويلية أن تكون على دراية تامة بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التقنيات وتأثيراتها الإيجابية على المجتمع والمؤسسات، حتى تتمكن من مواكبة الوتيرة المتسارعة للمنتجات التكنولوجية وتوضيح استخداماتها المثلى في تحقيق الأهداف المؤسسية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. **الجودة الشاملة**

يعدّ تطبيق الجودة الشاملة من التحديات الصعبة التي تعيق القيادة التحويلية فمن ينظر إلى واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتنا الإدارية الحكومية، يدرك تمام بأن هناك دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للإدارة، متمثلة في عدم اتقان الأعمال بالجودة المطلوبة، وبالرغم من قلة الدراسات المتوفرة، إلا أن الشكوى المتعلقة بتردي القيادات الإدارية في البلدان العربية كثيرة، ومن الملاحظات على مبادرات الجودة في العديد من المنظمات أنها تركز الجهود على الأنشطة المتعلقة بتحسين جودة العمليات مع إهمال الأنشطة المتعلقة بتطوير ثقافة قبول التغيير لدى الأفراد العاملين مما ترتب على ذلك عدم الفهم والإدراك لأهمية ودوافع تلك التغيرات تواجه المنظمات عدداً من الصعوبات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة، وهي كالآتي (مدوخ ، 2008):

- عدم التزام القيادات التحويلية: تفشل الإدارة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في حال كانت إجراءات العمل الإداري لا تدعم تطبيق هذه المهمة، وبالتالي على الإدارة أن توضح الفوائد الممكنة من تطبيقها، كعمل أساسي.
- عدم قدرة القيادات التحويلية على تغيير الثقافة التنظيمية بالشكل المطلوب: إنّ تغيير الثقافة التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة أمر في غاية الصعوبة، ويستغرق وقتًا طويلًا، بسبب الخوف من التغيير، فهذه العملية تحتاج لعملية إقناع للفوائد من هذا التطبيق الجديد في المنظمة، والمزيد من الدوافع عند الجميع لاستيعاب عملية التحول.
- التخطيط غير السليم والغير متقن من بعض القيادات التحويلية: يُعدّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة جهد مشترك لجميع مكوّنات المنظمة، والتي يجب أن تظهر ذلك في مختلف الجوانب الإدارية

وترى الباحثة من خلال استعراض الدراسات والأدب النظري الخاص بالقيادة التحويلية بأن هذه التحديات التي تواجه القيادات التحويلية في الجامعات الأردنية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة يمكن تلخيصها إلى ثلاث أقسام:

1. تحديات بشرية: وتتمثل التحديات في طبيعة الإنسان الأردني وثقافته التي أكتسبها خلال مسيرة الحياة التي عاشها على أرض الوطن والمتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف السائدة بين الأفراد، وهذا التحدي من التحديات التي ينبغي أخذه بعين الاعتبار. وأيضًا تتعلق بعوامل نفسية متعلقة بضعف الرضا النفسي لدى بعض القيادات الجامعية ، وضعف استخدام البحث العلمي من قبلهم في الأمور التخطيطية واتخاذ القرارات، ومن هنا نجد أن تحقيق النجاح لا بد أن يمر بعقبات تعرض طريق تحقيقه، الايمان بأهميته سيعمل القائد جاهدًا لتجاوز تلك المعوقات.
2. تحديات تشريعية أو تنظيمية: وهي التشريعات والقوانيين التي تقرها وتطبقها الحكومة على المؤسسات الحكومية في الأردن وهي قوانيين وتشريعات منظمة للعمل المؤسسي. ومن التحديات التنظيمية صعوبة التوافق بين الجانب النظري والجانب العملي في تطبيق القيادة التحويلية على أرض الواقع، ضعف قدرة القيادات على صياغة رؤية ورسالة للجامعات.
3. تحديات مالية: وهي من التحديات الصعبة التي تحتاج إلى توفير الأموال الطائلة، والخاصة بشراء الأدوات والأجهزة الإلكترونية الحديثة التي تواكب التطور الحديث.

حيث يشير مفهوم حاضنات الأعمال إلى الجهة التي تقدم مساعدات وخدمات وتجهيزات للراغبين في تأسيس مشروعات صغيرة، وذلك تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب الخبرة والاختصاص وبالتالي فهي تهدف لرعاية وتنمية الافكار الإبداعية والمشروعات الحديثة والأبحاث التطبيقية والأكاديمية وتحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ (توفيق، 2013).

تُعدُّ حاضنة الأعمال منظومة اقتصادية وإدارية وفنية متكاملة تنظر لكل منشاة صغيرة على أنها وليد يحتاج رعاية فائقة واهتمام شامل من المخاطر وإمداده بكل ما يلزم لضمان واستمراريته ونجاحه، وبالتالي للحاضنات أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تشجع الأفراد على البدء بالأعمال الخاصة بها مع تقديم الدعم والمساندة اللازمة لهم وتوفر لهم بيئة مساندة ومشجعة للرواد والمؤظفين الجدد (الشماع، 2009).

وجاءت الحاجة الماسة للتنمية المستدامة في جميع الأنشطة البشرية، نظرًا لتعقد النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأن الناس يمكن أن يعيشوا بحقوق وواجبات متساوية ، وأنه يجب أن يسمح للاقتصاد بالنزاهة وتوزيع الثروة لتغطية الاحتياجات الأساسية للبشر والاستفادة القصوى من الموارد واحترام الجميع والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية المجتمعات البشرية (Fernández-Sánchez, Bernaldo, Castillejo, & Manzanero, 2014).

المحور الثالث: التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة هدفًا مهمًا تسعى إلى تحقيقه جميع دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء نظرًا لما لها من مردود على الفرد والمجتمع من تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ورفع مستوى الرفاهية مع الحفاظ على البيئة وعلى ثرواتها وضمان حق الأجيال القادمة في تلك الثروات بما يضمن تنمية مستدامة لهم في المستقبل، على الرغم من التحديات في الواقع الأردني في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، إلا أننا نؤمن بقدرة أبناء الوطن على تخطي التحديات وبناء مستقبل أفضل لأجيال الأردن من خلال التنمية المستدامة، فهي النهج الأساس الذي يحصن المجتمع اجتماعيًان ويخفف الضغوط الاقتصادية على المواطن ويحسن الوضع البيئي، وهي تطلعات وأمنيات ليست مستحيلة، بل يمكن تحقيقها بما نملكه من إرادة سياسية وتحدي وعزيمة وطاقات بشرية وموارد طبيعية غير مستغلة وعلاقات سياسية مع الدول الإقليمية والمتقدمة (مقدادي، 2017).

وقدمت الباحثة عدة تعريفات للتنمية المستدامة من قبل الكُتّاب والباحثين وجدول (3) يُوضح ذلك:

جدول (3): تعريفات مختلفة للتنمية المستدامة

الرقم	اسم الباحث/ الباحثين	التعريفات
.1	(عمارة وبارك، 2019)	بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الأخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته.
.2	(ابراهيم، 2018).	التنمية هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على احتياجاتها.
.3	(جلاب وجنة، 2016)	بأنها: التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، به تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد.
.4	(الجمعية العامة للامم المتحدة، 2002، 60)	بأنها: "التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة بمعنى المصادر المتوفرة الآن الأجيال القادمة بنفس الوضع الذي علية أو أحسن"
.5	(ال طعمة والشمري، 2019).	بأنها: "عملية التنمية التي تلبي أمنيات وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على حاجاتهم للخطر".
.6	(المصري، 2018)	بأنها: زيادة الإنتاج وإشباع حاجات البشر الأساسية، وتحرير الإنسان في شتى صنوف الاستغلال والـ واطلاق قدرات البشر وتأهيل الكوادر البشرية، وتوسيع مجال الاختيار أمامهم، والانتفاع بهذه القدر لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة.

المصدر: إعداد الباحثة في ضوء ما قدمه الكتاب والباحثين

أولًا:أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة أهداف كما ذكرها الباحثون ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولًا: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تهدف التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة السكان عن طريق الاهتمام بالنوع وليس بالكم، من خلال العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، فضلًا عن تامين حياة صحية وضمان تعليمي ذات مستوى عالٍ ومتساوي لجميع الأفراد، وتعزيز فرص تعليم للشرائح المجتمع والمناطق كافة، وضمان توافر المياه والصحة لجميع السكان (جاد الله، 2018).

ثانيًا: الاستغلال الأمثل للموارد: تُعدّ الموارد الطبيعية لكل دولة محدودة نسبيًا، لذلك يتوجب توظيفها بشكل جيد وعقلاني من خلال حماية واستعادة الأستخدام الأمثل والمستدام لتلك الموارد، وإدارة الغابات بشكل صحيح ومستدام والمحافظة عليها من التلوث، ومكافحة التصحر، والعمل على وقف تدهور الأراضي الزراعية، والعمل على استعادتها والاهتمام بالمحافظة على التنوع البيولوجي.

ثالثًا: احترام البئية الطبيعية: من خلال العمل على ترسيخ العلاقة بين السكان والبيئة حتي تصبح علاقة انسجام والذي يعد من أهم أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن الاستخدام الأمثل والمدروس للمحيطات والموارد البحرية (Gendron, 2006).

رابعًا: تعزيز وعي السكان بلمشكلات البيئية المستدامة: من خلال مشاركتهم بإيجاد حلول للمشاكل البيئية، وتكثيف الجهود على مكافحتها (Asongu, 2007).

خامسًا: ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع: عن طريق توعية السكان بإهمية التكنولوجيا الحديثة في مجال التنمية وطرق استخدامها للوصول غلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف (عبدالرحمن، 2018).

سادسًا: تغير حاجات وأولويات المجتمع بشكل مستمر: تهدف التنمية المستدامةلتحقيق الإنصاف من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الجيل الحالي والمستقبلي، كما يتوجب العمل على حماية البيئة بهدف التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية، والعمل على استخدام تكنولوجيا أنظف وأفضل تسهم في مكافحة التلوث.

سابعًا: تحليل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإدارية: من خلال رؤية شاملة تستند إلى وحدة البيئة الكلية، وتجنب الأنانية وترابط نظمها الفرعية (جميل، 2017).

ثانيًا: تأثير التنمية المستدامة على الظروف المعيشية

تؤثر التنمية المستدامة بشكل مباشر على الظروف المعيشية للناس والتي تشمل ما ياتي:

1. الصحة: تقاس الصحة في العالم بناء على معدل الوفيات دون الخامسة والحالة الغذائية، لذلك تسعى التنمية المستدامة إلى زيادة الإنتاج عن طريق رفع مستوى الرعاية الصحية.
2. المياه: تهدف التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية لضمان توفر إمدادات كافية من المياه والتي تُعدُّ عصب الحياة، فضلًا عن استغلال المياه في الزراعة والصناعة وتأمين الحصول على المياه للاستخدام المنزلي بشكل كاف.
3. الغذاء: تسهم التنمية المستدامة في رفع مستوى الأنتاج الزراعيبهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين ارباح الزراعة وضمان الأمن الغذاء للأسر وضمان الاستخدام الأمثل، فضلًا عن المحافظة على المياه والحياة البرية والثروة السمكية.
4. الدخل: تسعى التنمية المستدامة على تحيقي الاستدامة بجوانيها كافة وتوزيع الموارد بشكل عادل.
5. المأوى واللخدمات: تسعى الاستدامة الاقتصادية لضمات الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لنظم المواصلات وموارد البناء، بهدف الحصول على سكن مناسب بسعر مناسب (أبو زنط وغنيم، 2007).

ثالثًا: مجالات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة مجالات واتفق الباحثون على تقسيمها إلى إربعة مجالات رئيسية وهي كما يأتي:

أولًا: المجال الاقتصادي: يتخذ صناع السياسة مجموعة إجراءات مستدامة تهدف إلى إحداث تغيير في هيكلية المجتمع في الجانب الاقتصادي والقضاء على أسباب التخلف والفقر والبطالة، والأرتقاء بالمستوى المعيشي للفرد وتحقيق أمنياتهم، والأرتقاء بالوضع الاقتصادي للمجتمع.

ثانيًا: المجال البشري: من خلال تمكين الأنسان ضمن رؤية اجتماعية قادرة على التكيف مع المتغيرات، ليبقى الأنسان مكرسًا نفسه للبناء والمقاومة (دويكات، 2012).

ثانيًا: المجال التكنولوجي: من خلال استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، والاستخدام الأمثل للتقينات والتكنولوجيا، والحد من ظاهرة انبعاث الغازات، والحيلولة دون تدهور الأوزن.

رابعًا: المجال البيئي: من خلال ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم استنزافها، والتأثير السلبي عليها والتي قد تؤثر على كفاءة التفاعل، والحد من التلوث، ويجب الحرص على الاستخدام العقلاني للموارد (مزريق، 2011).

رابعًا: خصائص التنمية المستدامة:

تتلخص خصائص التنمية المستدامة كما حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002) في التالي:

1. التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد وتنظيم العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.
2. مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
3. تلبية احتياجات الفرد الأساسية والضرورية.

4. الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
5. المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيًا، ودينيًا، وحضاريًا.
6. التركيز على الجانب البشري كأولوية مهمة.

خامسًا: اسس التنمية المستدامة

هناك مجموعة أسس تستند إليها التنمية المستدامة تسعى لتحقيق أهدافها والتي تتمثل بما يأتي:

- المحافظة على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية سوء كانت الموارد الحالية أم المستقبلية (Russell, 2003).
- ضرورة إعادة النظر بأنماط الاستثمار الحالية مع استخدام وسائل أكثر توافقًا مع البيئة بهدف الحد من الأخلال بالتوزان البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- ضرورة استدامة تنظيم الانتاجية للوقاية من احتمال انهيار مقومات التنمية (الدعمة، 2015).
- تعديل نمط السلوك لدى المستهلك بهدف تجنب الإسراف وتلوث البيئة.
- ضرورة التركيز على نوعية وكيفية توزيع العائدات بما يحفظ ويضمن تحسين الظروف المعيشية للمواطن (أحمد، 2017).

سابعًا: أبعاد التنمية المستدامة

هناك ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية المستدامة، وهذه الأبعاد لا يمكن أن تتحقق الأستدامة البيئة أو الاقتصادية أو الاجتماعية على حد منفصل، إذ لا بد من الخذ بها في وقت واحد لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين البيءة والنمو الاقتصادي وهذه الأبعاد هي كما يلي (الطويل، 2019؛ المجلس الأعلى للتخطيط، اللجنة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، 2019؛ ياحي، 2012؛ ديب ومهنا، 2009).

1. البعد البيئي:

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، وستركز الأنشطة البحثية والتجريبية في هذا المجال على المباني والصناعة و أجهزة التدفئة والتبريد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنتجات والخدمات المتصلة بالطاقة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
حيث تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابته من الموارد الطبيعية، لتجنب الأستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، من أجل ضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البئية في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئة" التي تعنى أن كل نظام طبيغي حدودًا لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن الأفراط في استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة، مثل استنزاف المياه الجوفية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها.

2. البعد الاقتصادي:

يُعدُّ النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبئية لتقليل من تلوث الهواء، والمياه والتربة وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادى أثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية، والتربة، وما ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة.
وتعني الاستدامة في البعد الاقتصادي هو استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية داخل الدولة واستخدامها بطريقة صحيحة عادلة من خلال توفير جميع متطلبات السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد مع المحافظة التامة على مخزون الأصول وراس المال دون استنزافها أو تضيع أصولها، أن الاستغلال الجائر لموارد البيئة يؤدي استنزاف الثروات الطبيعية غير القابلة للتجدد إلى الحد من حجم الرأسمال الطبيعي الذي ترثه الأجيال القادمة، مما يعرض للخطر قدرتها على إشباع حاجياتها الأساسية وكذلك صحتها، وبالتالي يزيد موارد الدولة على المدى القصير ولكن يترتب عليه مشكلات أخرى منها الكوارث البيئية أو نضوب الموارد بعد الوصول إلى ما يسمى الحد الايكولوجي.

3. **البعد الاجتماعي:**

الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوراق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف والمدن والمساواة بين النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورتهم في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية

ومن اهم عناصر البعد الاجتماعي: ضبط السكان، الصحة والتعليم، والتنوع الثقافي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي والأجيال القادمة.

حيث يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية وكذلك أن يكون التعليم لجميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي مجانًا بحلول عام 2030م ويسعى إلى توفير تعليم شامل وعادل ويضمن جودة التعليم ويعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. كما يعمل على توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني والقضاء على الفوارق في إتاحة التعليم بسبب الجنس أو الحالة المادية، وقد تبنت المملكة الأردنية الهاشمية معايير وطنية لاختيار المعلمين لضمان الجودة، وذلك تحت إطار الاستراتيجية الوطنية للتعليم لعام 2040م، كما أنشأت جائزة الملكة رانيا للتميز التربوي، واكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، من خلال تزويد كل معلم في الأردن والعالم العربي بالمهارات اللازمة لتمكين جيل من الطلبة المبدعين في القرن الحادي والعشرين، وبهدف إبراز مبادرات المعلمين ومساهماتهم، فضلًا عن تشجيعهم على اعتماد أفضل الممارسات المهنية في مجال التعليم، هذا بالإضافة إلى جهود االمملكة الأردنية الهاشمية الحثيثة في القضاء على الأمية حيث تهدف الأردن إلى أن تصبح خالية من الأمية بحلول عام 2025.

وفي المجال الصحي حرصت الأردن على تغطية الخدمات الصحية الأساسية والعمل على تعزيز النظام الصحي من خلال إقامة نظام صحي فعال يخضع لإدارة جيدة وتحمل تكاليف الخدمات وإنشاء نظام لتمويل الخدمات الصحية، هذا بالإضافة إلى إتاحة الأدوية والتكنولوجيا الأساسية وتهيئة وتدريب كادر من الأطباء الأكفاء، من أجل أن يتمتع الجميع بأنماط معيشية صحية ويحصلون على ما يلزمهم من الخدمات الصحية دون مكابدة.

4. البعد التقني:

يلعب البعد التكنلوجي المتمثل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، فأنشطة البحث والتطوير عُززت لتحسين أداء المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، كما أنها حفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث قامت الأردن بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، ويشجع على الابتكار والاستثمار في البنى التحتية من النقل والري والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المحور الرابع: الدراسات السابقة

هدفت دراسة غواش (2015) إلى بناء أنموذج مقترح للقيادة التحويلية في الجامعات الأردنية العامة في ضوء الواقع والاتجاهات القيادية المعاصرة، تم استخدام المنهج الوصفي التطويري، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية من عمداء ورؤساء الأقسام الأكاديميين في الجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية، البالغ عددهم (529) فرد، موزعين إلى (126) عميد كلية، (403) رئيس قسم، في الفصل الأول من العام الجامعي 2015/2014.

قامت الباحثة بتطوير استبانة لقياس درجة ممارسة القيادة التحويلية لدى القادة الأكاديمين في الجامعات الأردنية، بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذي الصلة بموضوع الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من (29) فقرة موزعة على أربعة محاور، وتم التحقق من صدقها وثباتها. أشارت نتائج الدراسة إلى واقع ممارسة القيادة التحويلية لدى القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والعاملين معهم كان متوسطا، وفي ضوء واقع ممارسة القيادة التحويلية لدى القادة الاكاديميين تم تطوير أنموذج للقيادة التحويلية في الجامعات الأردنية، وقامت الباحثة بالتأكد من مدى ملاءمته من خلال لجنة من الخبراء والمختصين. واستنادًا إلى نتائج الدراسة توصي الباحثة بأن يتم تطبيق الأنموذج في الجامعات الأردنية العامة.

كما هدفت دراسة الغامدي (2014) إلى وضع تصور مقترح لتفعيل القيادة التحويلية في إدارة المدارس الثانوية العامة بمحافظة جدة (بنين وبنات). والتعرف إلى الأدوار للقيادة التحويلية ووظائفها والكشف عن المعوقات والصعوبات، والتعرف إلى أهم المقترحات الإجرائية لتفعيل القيادة التحويلية قي إدارة المدارس استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الثانوية العامة بمحافظة جدة والبالغ عددهم (186) مديرًا ومديرة، ونظرًا لصغر حجم مجتمع تم أخذ العينة نفي مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية النسبية من مجتمع الدراسة، من خلال إداة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، ومن أبرز النتائج أن درجة اهمية متطلبات القيادة التحويلية في إدارة المدارس الثانوية العامة جاءت كبيرة جدًا وبمتوسط حسابي بلغ (4.20)، ومن أبرز مقترحات تفعيل القيادة التحويلية تتمثل في ضرورة استخدام نظم تدريبية متقدمة لتدريب الأفراد وخاصة النظم التدريبية القائمة على إدارة التغيير.

ومن أبرز التوصيات للدراسة: تطوير معايير اختيار مديري/ ومديرات المدارس بما يسهم في اختيار القادة التحويليين.

تعقيب الدراسات السابقة:

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

إنَّ أَبْرَز ما تميَّزت به الدِّرَاسة الحَالِيَّة عن الدِّرَاسَات السَّابِقة في حدود علم البَاحِثَة بأنّها من الدِّرَاسَات (الأولى) الَّتِي تنَاولت التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، إذ أنّ البَاحِثة لم تجد في حدود اطّلاعِهَا أيّة دراسة عربية أو أجنبيّة تتوافق مع موضوع الدِّراسة الحَاليّة ضمن الجامعات وخصوصًا في الأردن، ولا يوجد دراسات تبحث بشكل مباشر عن التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. بالإضافة لندرة الدراسات العربية التي تطرقت إلى التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة كما يبدو أن الدراسات السابقة في التصور للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مازالت محدودة وفي حدود علم الباحثة على حد إطلاعها، لم تجد أي من الدراسات العربية في هذا المجال بالرغم من أهمية هذا الدور في حماية مصادر المعلومات المختلفة، وما تمثله تلك المعلومات من أهمية العصر الرقمي وعصر الثورة المعلوماتية، حيث تعتبر هذه الدراسة أول دراسة عربية في مجال التربوي والمؤسسات التعليمية، تبحث بشكل مباشر في التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في حدود علم الباحثة.

أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- التعرف على العديد من المراجع العربية والأجنبية التي يُمكن الاستعانة بها لمزيد من الاطلاع على موضوع الدراسة الحالية. والاستفادة منها في صياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها. وإعداد الإطار النظري.
- المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية وما اظهرته نتائج الدراسات السابق

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة: ما التصور المقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ؟ قامت الباحثة ووفقًا لرؤيتها بعد مراجعةالادبيات والدراسات السابقة ببناء تصور كما يأتي:

منطلقات التصور:

ينطلق هذا التصور بالتعريف بالتصور مقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أن مهمة القائد الرئيسية تتمثل في تحقيق التغيير والتطوير والتأثير، وأن التغيير يتطلب قيادة، وأن القدرة على التعامل مع التغيير بـأسلوب فعال يتطلب أسلوب قيادي جديد وفعال.

1. يمكن ان يتعرض قائد اي مؤسسة لأداء النشاط نفسه أو الفعالية أكثر من مرة في العام الدراسي، او في فترة زمنية معين، وللقيام بها على الشكل الصحيح في كل مرة يجب اتباع إجراءات تضمنة له القيام بتلك المهمة بالطريقة نفسها.
2. إن تطبيق أسلوب القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية يتطلب امتلاك القائد التحويلي لمجموعة من المهارات والقدرات التي تميزه عن غيره.

رؤية التصور:

نحو قيادة تحويلية تقود عمليات التغيير والتطوير والإبداع ... وتواكب التغييرات الإدارية والتربوية المعاصرة، وتستجيب لمتطلبات وخصائص التنمية المستدامة للجامعات الأردنية في عصر المعرفة والعصر الرقمي.

أهداف التصور المقترح:

يهدف هذا التصور إلى (تفعيل القيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة) وذلك من خلال تمكين القيادات التربوية من امتلاك المهارات التالية:

1. التخطيط الاستراتيجي	2. التأثير المثالي (الكايزمي):
3. حل المشكلات واتخاذ القرارات بطريقة إبداعية.	4. الأتصال والتواصل
5. الثقة والدافعية	6. الحفز الإلهامي

مراحل بناء التصور المقترح:

تكونت مرحلة عملية بناء الإجراءات من عدة مراحل وهي كالآتي:

- المرحلة الأولى: الأطار المفاهيمي للقيادة التحويلية في الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث قامت الباحثة في هذه المرحل الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيادة

التحويلية في الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من حيث المفهوم والأهمية وفوائد الأسلوب، والعلميات التنفيذية والمتطلبات، ومعوقات التطبيق.

- المرحلة الثانية: أسس الإجراءات ومبانها، والعوامل المؤثرة في فاعيلتها، وبلية بنائها وتدفقها.
- المرحلة الثالثة: جمع المعلومات عن واقع وأهمية القيادة التحويلية في الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة من الدراسات السابقة.

إمكانية عمل تصور مقترح تنظر الباحثة إلى أن واقعية، وشاملة، وواضحة، يمكن تطبيقها من خلال تعميم الوزارة التصور على القادات التحويلية في الجامعات الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج؛ فإن الباحثة تقترح التصورالآتي كما هو موضح في الجدول (4)

جدول (4): تصور مقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

تصور د. كفى محمد الحمود مقترح للقيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة		
الاستقلالية	**الهدف**	**تنمية المهارات لاستقلالية لدى القادة التحويليين في الجامعات الأردنية لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة**
	كيفية التطبيق	1. استقلالية في رسم السياسات الأكاديمية مثل فتح مسار جديد، أو فتح برامج وتخصصات جديدة. 2. صلاحيات كاملة في التغيير والتحسين والتطوير والتديل. 3. صلاحية تامة في ممارسة وظائف الإدارة والقيادة. 4. صلاحية تامة في هياكلها الإدارية دون تدخل خارجي. 5. صلاحيات كاملة في إجراء البحوث العلمية ونشرها. 6. صلاحيات كاملة في ممارسة نشاطات خدمة المجتمع. 7. صلاحية تامة في طرح الأفكار دون تخوف. 8. صلاحية تامة في التشجيع على التفكير الحر، وتنمية المهارات. 9. صلاحية تامة في الاعتماد على الذات، والتخطيط الاستراتيجي. 10. الاستقلالية مفتاح بناء ثقافة القادة التحويليين.
	القياس	تحديد احتياجات المجتمع من خلال المقابلات أو الاستبانات، وتدوين أراء وأفكار والخروج بقائمة مقترحات لتوثيق العلاقة وتنميتها
	المؤشر	استقلالية كاملة في كافة الجوانب والصلاحيات
التنافسية	**الهدف**	تنمية المهارات التنافسية لدى القادة التحويلين في الجامعات الاردنية لتحقيق التنمية المستدامة
	كيفية التطبيق	1. الحرص على اكتساب المعرفة الجديدة بطرق سريعة وجديدة. 2. اعتماد أساليب التقييم الذاتي وتقييم الأداء الموضوعية لزيادة التنافسية بين الموظفين. 3. استناد استراتيجيات التنافسية على رؤية ورسالة واضحة. 4. تقديم حلول وبدائل استثنائية للمشكلات تسبق غيرها. 5. الحرص على متابعة التغييرات الجدرية التي تحصل في البيئة الخارجية لتجنب المفاجآت. 6. تملك موظفين يتمعون بالعقلية التحويلية التي تمكنهم من تجنب المخاطر والتعامل مع المتغيرات البيئة المعقدة. واتخاذ القرارات الصائبة باقصى سرعة ممكنة. 7. اتسام مناخ العمل بالتنافسية العالية مما يخلق مناخ مشجع على الإبداع والابتكار.
	القياس	تحديد احتياجات المجتمع من خلال المقابلات أو الاستبانات، وتدوين أراء وأفكار والخروج بقائمة مقترحات لتوثيق العلاقة وتنميتها
	المؤشر	ميزة تنافسية ومواكبة احتياجات العصر باستمرار.
الإبداع	**الهدف**	**تنمية المهارات الابداعية لدى القادة التحويليين في الجامعات الأردنية لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة**
	كيفية التطبيق	1. استقبال المقترحات والأراء والأفكار الخلاقة ومحاولة الاستفادة منها. 2. استثمار الفرص الممكنة والمتاحة لاستحداث تخصصات علمية جديدة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

		3. توفير الدعم الكافي سواء الدعم المادي أم المعنوي للقادة التحويلين لتنفيذ الأفكار الجديدة. 4. السعى إلى الإبداع في توظيف التكنولوجيا لتحسين أدائها. 5. إجراء تحسينات وتطويرات باستمرار (أنظمتها وإجراءاتها). 6. تحويل التحديات التي تواجهها لفرص للتطوير والتحسين.
	القياس	تحديد احتياجات المجتمع من خلال المقابلات أو الاستبانات، وتدوين أراء وأفكار والخروج بقائمة مقترحات لتوثيق العلاقة وتنميتها
	المؤشر	تطوير مهارة البحث العلمي، وإنتاج إبحاث علمية لحل المشكلات والتغير وتطويرها
تحمل المخاطر	**الهدف**	**تنمية مهارات تحمل المخاطر لدى القادة التحويليين في الجامعات الأردنية لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة**
	كيفية التطبيق	1. تملك خطة فعالة وواقيعية للتغيير. 2. تملك الخبرات والمهارات للتعامل مع المستجدات والأزمات. 3. تشجيع الموظفين على خوض الأعمال التي تتسم بالمخاطرة وتحدي الصعاب. 4. تقبل المبادرات الجديدة وإن كانت نتائجها غير مضمونة العوائد والفائدة.
	القياس	تحديد احتياجات المجتمع من خلال المقابلات أو الاستبانات، وتدوين أراء وأفكار والخروج بقائمة مقترحات لتوثيق العلاقة وتنميتها
	المؤشر	خطة استراتيجية فاعلة ومرنه لمواكبة المتغيرات والمستجدات والمخاطر والأزمات.
الاستباقية	**الهدف**	– **تنمية مهارات الاستباقية لدى القادة التحويليين في الجامعات الأردنية لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة**
	كيفية التطبيق	1. الحرص على إدخال خدمات وبرامج جديدة مقارنة. 2. السعى للتأثير بالمجتمع وتوصيل خدماته. 3. تلبية الاحتياجات بما يفوق توقاتهم. 4. تجنب الوقوع بالخطر ومعرفة التعامل معها عند حدوثها بشكل سريع. 5. التعرف على الفرص والتهديات قبل وقوعها.
	القياس	تحديد احتياجات المجتمع من خلال المقابلات أو الاستبانات، وتدوين أراء وأفكار والخروج بقائمة مقترحات لتوثيق العلاقة وتنميتها
	المؤشر	استشعار المشكلات قبل حدوثها والجاهزية للأزمات والمخاطر

ثانيًا: التوصيات

على ضوء ما توصلت إلية الدراسة فان الباحثة تتقدم بعدد من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة تحسين مخرجات التعليم العالي في المجالات والتخصصات كافة، لما لها من دور كبير في مجال التنمية وتحقيق أعلى درجات الكفاءة الداخلية والخارجية بأعلى معايير الجودة الشاملة.
- يجب على الدول بشكل عام والدول العربية خاصة التركيز على التعليم العالي واعتماد استراتيجية واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وإعداد وتأهيل قيادات ملهمة ومؤثرة.
- ضرورة مشاركة الأطراف ذات العلاقة كافة في التنمية بعملية التخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، مؤسسات التجارة الصناعية، رجال الأعمال).
- ضرورة توفير الإمكانيات المادية والمالية كافة لمواكبة متطلبات العصر والاستعداد لما هو قادم.
- العمل على استحداث تخصصات جيدة تلبي متطلبات التنمية المستدامة.
- تبنى التصور المقترح لتطبيق القيادة التحويلية للجامعات الأردنية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وتطبيقها من أجل نقلة نوعية تحويلية في أداء القيادات التحويلية في الجامعات، ومن ثم تقويمه.

المراجع العربية

ابراهيم، خديجة عبدالعزيز. (2018). المردود التربوي لحاضنات العمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة إستشرافية. *مجلة كلية التربية – جامعة أسيوط، 34*(5)، 365- 479.
ابو غواش، رانية غازي. (2015). أنموذج مقترح للقيادة التحويلية في الجامعات الأردنية العامة في ضوء الواقع والاتجاهات القيادية المعاصرة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة عمان العربية، عمان.
أبو زنط، ماجدة، غنيم، عثمان. (2019). *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدواته*. دار صفاء للنشر والتوزيع.
أبو النصر، مدحت. (2009). *قادة المستقبل: القيادة المتميزة الجديدة*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أحمد، مصطفى أحمد. (2017). الهياكل التنظيمية الوسيطة الداعمة للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات التنموية. *مجلة القراءة والمعرفة ـ جامعة عين شمس*، (187)، 21- 56. رقم MD 810525.
المجلس الأعلى للتخطيط، اللجنة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. (2019). الاستعراض الوطني الطوعي الأول، *نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية*. المنتدى السياسي الرفيع المستوى، سلطنة عُمان.
أمبو سعيدي، عبد الله خميس. (2006). دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة في دول الخليج العربي: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. *مكتب اليونسكو الإقليمي. بيروت*، 6، 55- 62.
الأنصاري، وداد مصلح، عثمان، روضة محمد. (2018). مفاهيم التنمية المستدامة في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية - بالتعليم العام السعودي في ضوء متطلبات الخطط التنموية الوطنية. *مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العراق، 4*(18)، 297- 349.
البريدي، عبد الله عبد الرحمن. (2015). *التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*. العبيكان.
البلوشي، محمد بن سليمان. (2020). ممارسة القيادة التحويلية للقادة، وشخصياتهم، وتأثيرها على أداء العمل والعاملين بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. *مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، ماليزيا، 6*(4). 1-30.
الترمذي، **سنن الترمذي**، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله تحت رقم (2346).
توفيق، نيفين منير. (2013). مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته على الحالة المصرية. *مجلة النهضة، مصر*، 89- 122.
التويجري، أحمد محمد. (2015). تحليل محتوى كتب الحديث والثقافة الإسلامية بالمرحلة الثانوية في ضوء متطلبات الوعي البيئي. *مجلة التربية، جامعة الأزهر، مصر، 162*، 347- 388.
جاد الله، باسم. (2018). دور حاضنات الأعمال البحثية الجامعية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال بمصر: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، 33*(4)، 138- 223.
جلاب، إحسان دهش، وجنة، طيبة فارس. (2016). المقدرات الريادية ودورها في تعزيز الريادة الاستراتيجية: دراسة تحليلية لآراء الادارات الجامعية في الجامعات الأهلية في منطقة الفرات الاوسط. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية: جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد، 18*(3)، 23- 53.
الجعضي، خالد بن سعد. (2016). *الإدارة النظريات والوظائف*. مكتبة الملك فهد الوطنية.
الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002). *مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ*. 26أغطسس- 4 سبتمبر. https://www.un.org .
جميل، عبدالكريم. (2017). *التنمية البشرية الحديثة*. الجنادرية للنشر والتوزيع.

الحضرمي، أحمد بن سعيد. (2010). تصور مقترح لتطوير إدارة معاهد العلوم الإسلامية التابعة لمركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية بسلطنة عمان في ضوء متطلبات الإدارة الإلكترونية، *مجلة معهد الإدارة العامة، 23*(123)، 55- 75.
حسان، حسن، والعجمي، محمد. (2007). *الإدارة التربوية*. دار المسيرة.
حماد، أياد. **(2011)**. أثر القيادة التحويلية قيادة التغيير التنظيمي، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27*(4)، 383- 403.
الحميري ، باسم (2015). *الادارة الوظائف والممارسة*. دار الحامد.
الخصاونة، عاكف، الجمال، حمدان. (2012). نحو إطار مفاهيمي متكامل للقيادة من منظور الفكر الإداري المعاصر والفكر الإسلامي "دراسة مقارنة". *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (30)، 99-116.
الردادي، سماح بنت حامد. (2012). *تطو ير أداء رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء مدخل القيادة التحويلية [*رسالة ماجستير]. جامعة أم القرى، السعودية.
الدعمه، ابراهيم. (2015). *التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع*. دار المناهج للنشر والتوزيع.
ديب، ريدة، ومهنا، سليمان. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق، 1*، 487- 520.
ذياب، فهد. (2017). القيادة التحويلية ودورها في التنمية المستدامة دراسة تحليلية للاراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، *مجلة معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة مدينة السادات،7*(2 b)، 464- 484. DOI: 10.21608/JESR.2017286867
دويكات، خالد. (2012). *دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين*، مؤتمر إدارة إدارة البشرية في المنظمات، جامعة القدس المفترحة.
السكارنه، بلال (2010) . *القيادة الإدارية الفعالة*. دار المسيرة.
السويدان، طارق، وباشرحبيل، فيصل. (2004). *صناعة القائد*. دار الأندالس الخضراء.
السويدان، طارق، العدلوني، محمد. (2013). *القيادة في القرن الحادي والعشرين – سلوكيات فعالة – قوانين جديدة – ومواقف مؤثرة*. قرطبة للنشر والتوزيع.

شقوارة، سناء. (2013) . *دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في الأردن* [أطروحة دكتوراة غير منشورة]، جامعة الجنان، طرابلس.
الشماع، خليل. (2009). "حاضنات الأعمال". *مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، المعهد العربي للدراسات المالية والاقتصادية، الأردن*، 19- 24.
الشمري، أحمد حمود. (2017). استخدام مدخل القيادة التحويلية في تطوير إدارة المدارس المتوسطة بدولة الكويت. *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر*، (176ج1)، 712- 749.
ال طعمة، حيدر حسين، الشمري، هاشم المزوك. (2019). الاقتصاد العراقي ومقاربات الإصلاح والاستقرار المستدام. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،11*(27)، 161- 184.
الطويل، هاني عبد الرحمن. (2019). *أبدال في إدارة النظم التربوية وقيادتها: الإدارة بالإيمان (ط2)*. مطبعة الجامعة الأردنية.
عبدالرحمن، أحمد. (2018). حاضنات الأعمال كآلية لتحقيق استدامة برامج ومشروعات التنمية المجتمعية. *مجلة الخدمة الاجتماعية، 5*(60)، 179- 237.
العتيبي، ناصر. (2007). *الأتمتة ودورها في تحسين أداء إدارات الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية بمدينة الرياض* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
الغامدي، فوزية بنت علي. (2014). تصور مقترح لتفعيل القيادة التحويلية في إدارة المدارس الثانوية العامة بمحافظة جدة: دراسة ميدانية. *عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية*، 15(45ج2)، 553- 612.
الغامدي، عبد المحسن بن عبدالله. (2011). *القيادة التحويلية وعلاقتها بمستويات الولاء التنظيمي لدى الضباط الميدانيين بقيادة حرس الحدود بمنطقة مكة المكرمة* [رسالة ماجستيرمنشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، السعودية.
عمارة، سلمى، وبارك، نعيمة. (2019). حاضنات العمال مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تجربة حاضنات الجزائر وحاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة أنموذج. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 3*(1)، 108- 122.
مقدادي، عمر. (2017). *التنمية المستدامة ومستقبلها في الأردن*. www.ammonnews.net.
ياحي، مصطفى. (2012). *قيمة العمل في الإسلام ودوره في التنمية المستدامة: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي*. الملتقى الدولي، جامعة قالمة يومي 3- 12/4، الجزائر بعنوان
وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2019). البيئة والتنمية المستدامة في منطقة عسير: *المؤتمر الدولي الأول للبيئات الجبلية شبة الجافة، عسير*، https://www.mewa.gov.sa
القبلي، عناية، العمراني، ساهرة. (2017). *القيادة التحويلية في الميدان التربوي*. دار أمان للنشر.
القحطاني، سالم. (2015). الريادة الاستراتيجية ومدخل لتطوير المنظمات الحكومية. ورقة مقدمة من المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض في الفترة 10-12/12. *مجلة معهد الإدارة العامة، 37*(99)، 102- 119.

مارزانوا، روبرت، ووترز، تيموثي، وماكلني، برايان. (2009). *القيادة المدرسية الناجحة من البحوث الى النتائج*. ترجمة هلا نافع الخطيب. العبيكان.

محمود، ليمياء. (2018) *الدور المعدل للتوجه المدرك لتكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين القيادة التحويلية وأداء الموارد البشرية بالمصارف التجارية السودانية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مدوخ، نصر الدين حمدي. (2008). *معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها* [رسالة ماجستيرمنشورة]. كلية التربية، قسم أصول التربية/الادارة التربوية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

مزريق، عاشور. (2011). *دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة*، مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة اليرموك، الأردن.

المصري، طارق. (2018). واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية والحدائق العلمية وأثر إنشائها في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي. *مؤتة للبحوث والدراسات- جامعة مؤتة، 33*(5)، 251- 296.

المعاني، إيمن عودة، الخرابشة، عمر. (2016) . أثر تطبيق القيادة التحويلية على الإبداع الإداري لدى العاملين في جامعة البلقاء التطبيقية، *لمجلة التربوية، 31*(221ج2)، 117- 169.

ناجي، نجاح عبد القادر. (2016). *القيادة التحويلية لدى مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة في ضوء الفكر التربوي الإسلامي وسبل تطويرها* (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة (فلسطين).

النصير، يوسف. (2010). *واقع القيادة التحويلية لدى القيادات التدريبية في الكليات التقنية في شمال المملكة العربية السعودية وعلاقتها بإدارة التغيير* [إطروحة دكتوارة غير منشورة]، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المراجع الاجنبية

Asongu, J., J. (2007). The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool. *Journal of Business and Public Policy, 1*(1), 1-12.

Conger, m. (2002). Leadership: Learning to Share the Vision, Organizational Dynamics. *Winter, 19* (3), 22- 55.

Fernández-Sánchez, G., Bernaldo, M., Castillejo, A., & Manzanero, M. .(2014).

"Education for Sustainable Development in Higher Education: State-of-the-Art, Barriers and Challenges", *High. Learn. Res. Commun. 4*(3), 3-11.

Gendron, C. (2006). *Développement Durable Comme Compromis. Québec, Presses de l'Université du Quebec, 51*(144), 451- 452 . (ISBN 2-7605-1412-9).

Russell, B. (2003). Eco-Economie, *uneautre. Economieest* possible Paris: Le Seuil. Steinemann, A. (2003). Implementing Sustainable Development through Problem Based Learning: Pedagogy and Practice. *Journal of Professional Issues in Engineering*.

Patton, C., Webster, N., & Moore-Dent, J. (2017). The Integration of Spirituality and Transformational Leadership in Higher Education. *Journal of Instructional Research,1* . (6), EBSCO , 35- 41.

الأدوار الريادية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

د. محمد خالد محمد الزعبي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوار الريادية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التأصيلي وكذلك المنهج الاستقرائي، وتمثلت الأدوات البحثية للدراسة بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة، للوصول إلى النتائج والاستنتاجات ووضع التوصيات والمقترحات المناسبة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون المؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها العلمية ومن أهمها الجامعات التي هي المحرك الأساسي والمنفذ لجميع خطط التنمية الشاملة والمستدامة. وأن التعليم من أجل التنمية المستدامة مطلبا ملحا وحاجة ضرورية لكل المجتمعات التي تسعى إلى التقدم والازدهار. وتؤدي الجامعات دورا حاسما ومحوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وظائفها المختلفة وعملياتها المتعددة. وقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالسياسات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، واعتماد الجامعات لاستراتيجية واضحة تقوم على منظور التعلم والتعليم مدى الحياة، وتستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: الأدوار الريادية، الجامعات، أهداف التنمية المستدامة.

Summary

This study aimed to identify the leading roles of universities in achieving the goals of sustainable development. The study followed the original descriptive approach as well as the inductive approach, and the research tools of the study consisted of collecting data and information from its various sources, in order to reach results and conclusions and make appropriate recommendations and proposals. The study concluded the following results: It is not possible to achieve sustainable development without educational institutions of all levels, the most important of which are universities, which are the main engine and implementer of all comprehensive and sustainable development plans. And that education for sustainable development is an urgent demand and a necessary need for all societies that seek progress and prosperity. Universities play a crucial and pivotal role in achieving the goals of sustainable development through their various functions and multiple operations. The researcher recommended the need to pay attention to the policies of higher education institutions, and the universities' adoption of a clear strategy based on the perspective of lifelong learning and education, responding to the requirements of sustainable development and seeking to achieve its goals.

Keywords: Leadership roles, universities, sustainable development goals.

المقدمة:

شهدت السنوات الماضية اهتمامًا دوليًا ملحوظًا بقضية التنمية المستدامة، كما ساد كذلك الاهتمام بمفهوم الاستدامة في المؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها العلمية ومن ضمنها مؤسسات التعليم العالي، بغرض بناء جيل واعي يفي بمتطلبات المستقبل وقادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يتمثل أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للاستدامة في التركيز على حياة الأجيال المستقبلية وجودة الحياة، وايجاد مجتمع قادر على التفهم والعمل لحماية مصادرنا الطبيعية، والعمل على استدامتها للأجيال القادمة.

ومع تزايد أهمية التعليم من أجل الاستدامة في كل مراحله، ومن بينها التعليم العالي أصبحت الاستدامة أحد أهم الجوانب الرئيسة المُضمنَّة في خطط مؤسسات التعليم العالي ومشاريعها الحالية؛ لأنها تعكس مدى اهتمام الجامعات

بالقضايا المجتمعية وإيجاد حلول لها بُغية تطوير المجتمعات وازدهارها. ويُعدُّ تعليم الاستدامة في التعليم العالي من المواضيع التي لاقت اهتمامًا عالميًا، فقد طُرحت لأول مرة من قِبَل برنامج التربية البيئية الدولية للأمم المتحدة -1975 1995 (Liu, 2009).

كما أعلنت الأمم المتحدة العقد من (2005-2014) عقدًا للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بهدف دم مبادئ وقيم وتطبيقات التنمية المستدامة في كل مظاهر التعليم والتعلم (wals, 2009). وقد أشار التقرير النهائي لليونسكو الصادر في عام 2014 إلى أنه بالرغم من وجود تطور في تحقيق تعليم جامعي من أجل التنمية المستدامة على المستوى العالمي، إلا أن الدول العربية لم تنجح بعد في توجيه تعليمها العالي نحو التنمية المستدامة، وكذلك وجود العديد من المعوقات لتحقيق ذلك (UNESCO, 2014) .

ووفقًا للإعلان العربي المقدم من مجلس الوزراء العرب والمقدم لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في عام 2002م، فإن من أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية، وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم (جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبح تعليمُ الاستدامة للأفراد في مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي على وجه الخصوص حاجةً مُلحة في ظلِّ الخطر المُحدق الذي بات يهدد حياة الأفراد والمجتمعات، الأمر الذي يتطّلب من مؤسسات التعليم العالي بذل جهود مضاعفة للحدَّ من خطورته؛ من خال مساهمتها في نشر المعرفة، وتعزيز الوعي لدى الأفراد وإعدادهم وتأهيلهم، ليكونوا قادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة هذه الأزمة. ولذا؛ فإنَّ دمج الاستدامة في التعليم يعدُّ أمرًا في غاية الأهمية، وهذا ما أشار إليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل 2012؛ إذْ ركز على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، ودمجها بفاعلية أكبر في مجال التعليم (اليونسكو، 2013) كما بينته دراسة ري كوتون وألوك (RE Cotton & Alcock, 2013) التي أشارت إلى أنَّ قضية الاستدامة تُعدُّ من القضايا المهمة في التعليم العالي.

وبناءً على ما سبق، جاءت الحاجة إلى إجراء دراسة تأصيلية، توضح الأدوار الريادية والمستقبلية لمؤسسات التعليم العالي - ممثلة بالجامعات - من أجل تحسين جودة العملية التعليمية وتجويد مخرجات النظام التربوي، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولذلك فإنه يمكن توضيح مشكلة هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي: **ما هي الأدوار الريادية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟** من خلال التأصيل العلمي لكافة مفردات موضوع الدراسة، وبناءً على مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، تم تقسيم الدراسة لثلاثة محاور رئيسة:

- أهداف التنمية المستدامة والتي تسعى الجامعات إلى تحقيقها.
- دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أهم المشكلات والتحديات التي تعيق الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هي سبل العلاج.

أهداف الدراسة:

يأمل الباحث من هذه الدراسة الوصول إلى تأصيل لمشكلة البحث، والوقوف على جميع مفرداته وإشباعه بحثًا، حتى يتم تحديد الأدوار الريادية للجامعات في تحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة خدمة للأجيال القادمة، وتحديد أهم المشكلات والتحديات التي تقف عائقا أمام الجامعات في طريق تحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة المنوطة بها، مع تقديم الحلول والاقتراحات التي من شأنها تذليل تلك المشكلات حتى تستطيع الجامعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة الحالية في تناولها لقضية حيوية تؤثر حاليا ومستقبلا على الأفراد والمجتمعات على حدٍ سواء.
- تكمن أهمية الموضوع من أهمية الجامعات في تحقيق ما أنشأت لتحقيقه من إعداد قوى بشرية قادرة على تحقيق التنمية الشاملة في الدولة، بالإضافة إلى دورها في دعم البحث العلمي وخدمة المجتمع.
- قد تثري المكتبة العربية بمرجع متخصص يتناول موضوعًا معاصرًا، علاوة على نتائجها التي قد تفتح آفاقًا جديدة لدراسات أخرى مكملة لهذه الدراسة.

منهجية الدراسة وأدواتها:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التأصيلي وكذلك المنهج الاستقرائي، وتتمثل الأدوات البحثية للدراسة بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة، للوصول إلى النتائج والاستنتاجات ووضع التوصيات والمقترحات المناسبة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية للدراسة:

الأدوار الريادية للجامعات (إجرائيًا): هي الأدوار المستجدة للجامعات – بالإضافة إلى أدوارها التقليدية متمثلة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع – والمتمثلة بدعم الاستدامة وتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال عمليات البحث والتعليم وتطبيق الاستدامة في تنظيماتها.

التنمية المستدامة (اصطلاحًا): "التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وذلك من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة" (عبدالكافي، 3:1991).

أهداف التنمية المستدامة (إجرائيًا): هي الأهداف التي اتفقت عليها جمعية الأمم المتحدة في يوليو 2014م والتي تمثل جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، والتي هي نتاج عدة قمم ومؤتمرات عالمية من أبرزها القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002 ، ومؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 ، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 .

الأدب النظري:

يعد الأدب النظري أحد مصادر استقاء واستنباط المعلومات وتشكيل الخلفية المعرفية لمشكلة البحث، والتي تساعد الباحث على التأصيل العميق والشامل لمشكلة البحث، وتناول الإطار النظري للدراسة الحالية المفاهيم والمتغيرات على ثلاثة محاور رئيسية، كالتالي:

المحور الأول: أهداف التنمية المستدامة والتي تسعى الجامعات إلى تحقيقها: –

اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنشاء فريق لوضع مجموعة من الأهداف التي تمثل جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، حيث تم التوصل إلى الصيغة النهائية لها في يوليو 2014م. وتتمثل هذه الأهداف بـــــ :

- القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان.

- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

- ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية، وتعزيز الرفاهية لجميع الاعمار.

- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات.

- ضمان توفير المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة.

- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة.

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى توفير عمل لائق للجميع.

- إقامة بنية تحتية مرنة قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجيع الابتكار.

- تقليل عدم المساواة داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض.

- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة.

- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره.

- المحافظة على البحار والمحيطات والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

- حماية الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، وقف تدهور الأراضي واستعادتها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

- تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة الحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمحاسبة وشاملة للجميع وعلى كافة المستويات.

- تعزيز وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط المشاركة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة**(United Nations, 2014).**

المحور الثاني: دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن لخريجي الجامعات الدور الكبير والمساهمة الفاعلة في تحسين انتاجية العمل والتنمية الشاملة، وهو أمر تم التأكيد عليه في الكثير من الدراسات، حيث أن خريجي الجامعات يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة، حيث أشارت دراسة (تيودور شولتز) والتي هدفت إلى دراسة الترابط بين التعليم والنمو في الدخل القومي الأمريكي، والتي أظهرت وجود علاقة كبيرة بينهما. كما أظهرت تقارير اليونسيكو بأن هناك علاقة مهمة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي الذي أظهر بأن التعليم يعتبر من أهم العوامل المساهمة في تحقيق النمو المستدام (الحريري، 2014).

كما أظهرت الدراسات السابقة المتعلقة بقضايا التنمية والتعليم، بأن التنمية أصبحت الآن لا تعتمد على ما تملكه الدولة من امكانيات ورأس مال مادي، بل أصبح بناء الامم مرتبط بمدى توفر الكفاءات المؤهلة ذات الشهادات العالية، والتي تستطيع أن تساهم في تنمية الدولة من خلال رسم سياسات تنموية صحيحة، والعمل على تنفيذها، وهذا سبب بروز دور التعليم العالي والجامعات الجوهري في تحقيق التنمية المستدامة وخلق الثروات المنتجة في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة (جميل، 2017).

وحتى تتحقق أهداف التنمية المستدامة وتؤتي أُكُلوها، يتوجب ربطها بمؤسسات التعليم العالي، عن طريق وضع خطط للتعليم العالي تتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بالتالي كما ذكرها عبدالحي (2012):

- التوسع في التعليم العالي بما يتناسب مع حاجات التنمية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص لكافة طبقات المجتمع ومناطقه.
- رفع كفاءة التعليم الداخلية من خلال القضاء على عوامل الهدر والتسيب في الانفاق.
- رفع كفاءة التعليم الخارجية من خلال تطوير المناهج وربطها بالتنمية.
- القيام بمزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية الشاملة والتعليم العالي والعمل على إيجاد حلول للمعيقات.

وتكمن الأدوار الريادية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في إكساب متخذي القرار المعارف والمهارات، وذلك من خلال دمج قضايا الاستدامة في مناهجها (**Huff & Naguyen**, 2014). ويمكن أن يتم ذلك عن طريق (**Lozano, Lukman, Lozano, Huisingh & Lambrechts**, 2013):

- ادخال التنمية المستدامة في جميع المناهج والأنظمة.
- تشجيع البحث في مجال التنمية المستدامة.
- توجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للاستدامة.
- التعاون مع الجامعات الأخرى في مجال الاستدامة.
- تعاون واضعوا السياسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال لتحقيق الاستدامة.

كما يجب على الجامعات تبني رؤية ورسالة متماشية مع غايات التنمية المستدامة، كما يجب عليها أن تسعى دمج مبادئ التنمية المستدامة مع المجالات الرئيسة للجامعات، وعلى النحو التالي:

- **التعليم:** حيث يتناول موضوعات الاستدامة ويكسب الطلبة الاتجاهات الايجابية للتعامل مع البيئة.
- **البحث العلمي:** يتناول قضايا الاستدامة ويضع الحلول لها.
- **خدمة المجتمع:** من خلال زيادة الوعي بأهمية الاستدامة والتعريف بمبادئ وأهداف الاستدامة.
- **عمليات الحرم الجامعي:** وذلك بهدف ممارسة أنشطتها المختلفة وكيفية الحد من آثارها البيئية (**Velazquez, Munguia & Platt, 2006**).

المحور الثالث: أهم المشكلات والتحديات التي تعيق الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما هي سبل العلاج:

نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية في العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة (مسعود، 2009). ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال المحاولات محدودة، وذلك لأسباب من أبرزها (برونيل، 2012):

- الزيادة المطردة في تعداد السكان العالمي ويتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام **2015م** تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.
- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو **(1.1)** مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو **(10%)**من اغلب الأمراض في الدول النامية.
- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.
- انتشار الفقر وانعدام التعليم في بعض الدول مع ارتفاع عدد السكان والبطالة، وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.
- استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، ما يشكل ضغط على المرافق والخدمات الحضرية، فضلا عن تلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تعرض أغلب مناطق العالم لظروف مناخية قاسية كانخفاض في معدلات الأمطار عن معدلاتها السنوية، وشكل ارتفاع في درجات الحرارة إلى بروز ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.
- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من أغلب الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

وبالمقابل فإن للمؤسسات التعليمية بشكلٍ عام ولمؤسسات التعليم العالي بشكلٍ خاص دور هام وبارز في العملية التنموية لكافة المجتمعات كونه المعمل الذي ينتج رأس المال البشري وتقع على عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بكل

جوانبها، وأن مساهمة مؤسسات التعليم العالي في بناء المجتمع تتزايد مع ارتفاع ضعف رأس المال، وتكاد مؤسسات التعليم العالي تحمل مسؤولية الحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها، بمعنى آخر بناء رأس المال الثقافي للإنسان من خلال الإنتاج البحثي وأعمال الفكر، لذلك يجب السعي في تطويره، إذ أن هنالك وسائل عديدة لتطوير الجانب التعليمي والارتقاء به وهي (بورديو، 2017):

– العمل على تحسين التصنيف الدولي للجامعات - الأردنية مثالا - من خلال تطوير مستوى المعرفة والعمل على زيادة البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في مختلف المجلات والمؤتمرات العالمية.

- تطوير أفق التعاون الثقافي مع كافة الجامعات والمراكز العلمية لاستقطاب مختلف الكفاءات التدريسية الدولية.

- تعزيز كفاءة مؤسسات التعليم العالي وتوسيع التقويم والاعتماد الأكاديمي ، فضلا عن تطوير قسم ضمان الجودة كونه الأداة الدافعة للتطوير على المدى القصير، وآلية للاعتماد على المدى الطويل.

- الاستفادة من الكفاءات والخبرات – الأردنية - في الداخل والخارج لتطوير البرامج التعليمية والتقنية.

-تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات – الأردنية مثالا - من خلال العمل على تحسين التدريب في مهارات أساليب البحث العلمي للجامعات، فضلا عن تطوير طرائق التدريس و المناهج التعليمية بما يحفز على الاستكشاف والبحث والابتكار، وتطوير التخصصات والبرامج التعليمية التي تلبي التطور المتسارع في الوظائف والتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

- تفعيل وتطوير دور الجامعات البحثية وتقوية ارتباطها بحاجات المجتمع المستقبلية ومنحها الاستقلالية والمرونة التنظيمية والهيكلية لكافة مؤسساتها التعليمية، فضلا عن الاستمرار في خطط الابتعاث الخارجي للكوادر التدريسية الى الجامعات العالمية الرصينة في أغلب التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية المستدامة، وما يلبي حاجة سوق العمل.

-منح أهمية للتعليم التقني والتطبيقي وبرامج بناء القدرات وفي كافة المستويات، والعمل على تعزيز برامج الابتكار وريادة الأعمال التي تمكن الشباب من إيجاد المشاريع التي تناسبهم.

- زيادة نشاط الفعاليات والملتقيات ومهرجانات التوظيف بالتعاون مع مؤسسات العمل المتخصصة في تسويق الخدمات الجامعية لدى وحدات البحث والتطوير في المؤسسات الانتاجية، والعمل على ابرام العقود مع شركات تمويل المشاريع تخدم قطاع الانتاج.

- تعزيز الشراكة مع القطاعات الخاصة برعاية وتمويل المراكز البحثية وتطوير الشركات الناشئة وانجاحها وتأهيل الجامعات وتوفير البنى التحتية والمختبرات مع توفير اقسام للتأهيل والتوعية النفسية تجاه المجتمع ، ودعم البحوث والدراسات ذات الصلة بتأهيل المجتمع ودعم استقراره.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة أحد مصادر تحديد المشكلة البحثية؛ لذا يتناول الباحث عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالدراسة طبقًا للترتيب الزمني من الأحداث إلى الأقدم كما يأتي:

أجرى باحمدان والديب (2022) دراسة هدفت إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة، وإنجازات التعليم المتماشية مع الرؤية في المملكة العربية السعودية، والتحليل الاقتصادي لأثر التعليم في المملكة العربية السعودية، وقياس الأثر باستخدام الأساليب الإحصائية فاستخدمت الدراسة منهجية (أردل) في النموذج الأول، واستخدمت منهجية (تودا ياماماتو)في النموذج الثاني، حيث استعملت الدراسة نموذجين الأول كان المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي وذلك تعبيرا عن البعد الاقتصادي للتنمية، والثاني كان المتغير التابع هو دليل التنمية البشرية وذلك تعبيرا عن البعد الاجتماعي للتنمية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي . وكانت النتائج بشكل عام تؤيد فرضية الدراسة القائلة: التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

وأجرت أبوعيادة (2021) دراسة هدفت إلى تعرف دور الجامعات في التنمية المستدامة، للخروج منها بالمقترحات والإجراءات التي تساعد على تطوير الجامعات في التنمية المستدامة وتحقيق المأمول منها، من خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والأدبيات التربوية التي تناولت التنمية المستدامة، بما يضمن الخروج برؤية علاجية متكاملة لمواجهة معيقات تطور التنمية المستدامة في الجامعات. وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة في منهجية الدراسة حيث اعتمدت على تحليل الأدبيات التربوية التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الجامعات، من خلال المنهج التحليلي وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة ووفقًا لرؤية الباحثة تقوم الدراسة الراهنة بوضع رؤية علمية لمواجهة معوقات ومشكلات التنمية المستدامة في الجامعات.

وأجرى امبوسعيدي و الدائري (2021) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة اكتساب طلبة الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس لمبادئ الاستدامة في التعليم من وجهة نظرهم، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، إذ جُمعت البيانات بواسطة مقياس مُكَّون من 30 عبارة، مقسم إلى ثلاثة محاور رئيسة، وهي :الاستدامة الأكاديمية (التعليم)، والاستدامة البحثية(البحث العلمي)، والاستدامة الاجتماعية(خدمة الجامعة والمجتمع) . خَلُصت النتائج إلى أنّ درجة اكتساب طلبة الدراسات العليا لمبادئ الاستدامة جاءت بدرجة مرتفعة بشكل عام، وجاء محور الاستدامة البحثية في المرتبة الأولى، يليه محور الاستدامة الأكاديمية، ثُمَّ محور الاستدامة الاجتماعية. كما كشفت الدراسة أيضًا عن وجود تفاعل في درجة اكتساب مبادئ الاستدامة وفقًا لِمُتغَّيرات(النوع الاجتماعي، ومستوى الدراسة، والكلية).

وأجرى الساتي وآخرون (Alsaati et al.,2020) دراسة هدفت إلى الكشف عن معارف، ووعي الطلبة بالاستدامة، استهدفت الدراسة 500 طالبًا في مختلف البرامج التعليمية من 7 جامعات في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وأظهرتْ النتائج أنَّ غالبية الطلبة قد سمعوا عن الاستدامة من مصادر مختلفة لكنهم لا يعرفون عنها، وأوصتْ الدراسة بضرورة تنفيذ دورات تدريبية عن الاستدامة، وإظهار، ودعم أنشطة الطلبة في الحرم الجامعي، واتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالطرق التعليمية للتأثير على سلوكيات الطلبة.

وأجرى مسينجي وآخرون (Msengi et al.,2019) دراسة هدفت إلى الكشف عن قدرة الجامعة على تعزيز الاستدامة للطلبة من خلال وظائفها :التدريس والبحث العلمي، والممارسات المجتمعية؛ إذْ تمَّ قياس معرفة الطلبة ووعيهم بالاستدامة في الجامعات. حيث طُبقتْ الدراسة على الطلبة في بعض الجامعات في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت الدراسة أنَّ نسبة قليلة جدًا من الطلبة يعرفون عن الاستدامة، على الرغم من أنَّ الجامعة ملتزمة باتفاقيات المناخ، والاستدامة إلاَّ أنّ غالبية الطلبة لا يعرفون ذلك، و 17%منهم يعرفون أن خطة الجامعة تتضمن الاستدامة، وأوصتْ الدراسة ببذلِ مزيدٍ من الجهود لمضاعفة مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي من خال إشراك الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسيَّة في هذه المبادرات، وضرورة دمج موضوعات الاستدامة في المناهج التعليمية.

وأجرى لخضر ونسيمة (2019) دراسة هدفت إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل علاقة الكل بالجزء، ودراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي (تيسمسيلت) بمختلف معاهده، كما تم تطوير استبيان مكون من 24 فقرة، وعينة دراسة مكونة من 50 أستاذ جامعي من المركز . فأسفرت النتائج على نقص في تأدية المركز الجامعي (تيسمسيلت) لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، طرق ومناهج التدريس وكذا التدريب، كما كشفت النتائج على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في :المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة.

وأجرى العرقاوي وعجوز (2019) دراسة هدفت إلى تعرف دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها الجامعات. وقد توصلت الدراسة إلى أن وظيفة مؤسسات التعليم العالي قد تطورت، إذ أصبحت تلعب دورا ثالثا وهو الارتباط ثنائي الاتجاه مع المجتمع، وهو نسخة مختلطة من التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال، وأظهرت الدراسة أيضا أن مؤسسات التعليم العالي ومن خلال هذا الارتباط ستسهم بشكل فاعل في عملية التنمية المستدامة، إضافة إلى أهمية دور مؤسسات التعليم العالي في الوصول إلى اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يتطلب وجود نظام تعليمي ذي كفاءة ومؤسسات تعليم راقية واكب معايير الجودة العالمية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على فرص تعزيز التنمية المستدامة.

وأجرت نصير (2015) دراسة هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش في الأردن. وقد صممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي، وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الإداري. كما أشارت إلى عدم وجود فروق تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، والكلية).

وأجرى Isaac (2015) دراسة هدفت التي التعرف على مدى تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والتدريس والتعليم، بزيمبابوي، حيث توصلت الدراسة إلى انخفاض مفاهيم التنمية المستدامة بالمناهج الدراسية، كما أوصت الدراسة بأهمية تغيير المناهج الدراسية وفق مفاهيم التنمية المستدامة، ودمج القيم والمبادئ والممارسات والاحتياجات التي تنمي مفاهيم التنمية المستدامة في جميع مراحل العملية التعليمية لحل المشكلات البيئية، والمشروعات القائمة على التنمية المستدامة.

الخاتمة:

إن الإنسان هو هدف التنمية المستدامة ووسيلتها في آنٍ واحدٍ، فهي تهتم به ومن أجله ولذلك تتطلب التنمية تغييرا جذريا في فكر الإنسان وقدراته وسلوكه، كما تتطلب ضرورة مشاركته في رسم سياسات التنمية وبذل أقصى جهد في سبيل تحقيق أهداف تلك السياسات، أيا كان مستواه الوظيفي أو القطاع الذي يُمارس فيه نشاطه، والإنسان لا يستطيع أن يقوم بدوره في التنمية ما لم يعط الفرص والضمانات الكافية، وما لم تهيأ له الأسباب والقدرات حتى تكون مشاركاته ومساهماته ذات مردود إيجابي على التنمية ومن هنا تتضح العلاقة بين التربية والتعليم والتنمية الشاملة المستدامة. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال حاضنات إبداعية ومراكز بحثية وبيئات علمية، وكل هذا يجب أن توفره الجامعات حتى يتسنى تحقيق
أهداف والوصول إلى غايات التنمية المستدامة.

أولًا: النتائج والاستنتاجات:

- أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون المؤسسات التربوية على اختلاف مستوياتها العلمية ومن أهمها الجامعات التي هي المحرك الأساسي لجميع خطط التنمية الشاملة والمستدامة.
- أن التعليم من أجل التنمية المستدامة مطلبا ملحا وحاجة ضرورية لكل المجتمعات التي تسعى إلى التقدم والازدهار.

- تؤدي الجامعات دورا حاسما ومحوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وظائفها المختلفة وعملياتها المتعددة.

ثانيًا: التوصيات:

- الاهتمام بالسياسات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، واعتماد الجامعات لاستراتيجية واضحة تقوم على منظور التعلم والتعليم مدى الحياة، وتستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة وتسعى إلى تحقيق أهدافها.
- ضرورة تحسين مخرجات التعليم العالي في كافة التخصصات والمجالات لما لها من دور كبير ومحوري في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة المستدامة.
- وضع برامج محفزة للبحث العلمي الرصين في مؤسسات التعليم العالي، وتحويل الجامعات إلى مراكز بحثية وحاضنات لمشاريع صناعة المعرفة على مستويات صغيرة ومتوسطة وخصوصا المشروعات ذات الأهداف المستقبلية طويلة الأجل.
- وضع تصور مقترح لجامعة المستقبل (الجامعة المستدامة – الجامعة المنتجة)، يحمل رؤية مستقبلية وخطة طويلة الأمد.

المراجع العربية:

أبوعيادة، هبة. (2021، 27-6/28). دور الجامعات في التنمية المستدامة. [ورقة علمية]. مؤتمر "رؤية علمية في حاضر العراق ومستقبلة في التنمية المستدامة"، العراق.

امبوسعيدي، عبدالله والدائري، هدى. (2021). درجة اكتساب طلبة الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس لمبادئ الاستدامة في التعليم من وجهة نظرهم. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. 19(3)، ص 115- 145 https//:doi.org/10.36394/jhss/19/3/5.

باحمدان، محمد والديب، خالد. (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (42)، ص 167-192.

برونيل، سيلفي. (2012). *التنمية المستدامة .برهان الحاضر* (رشيد برهون، ترجمة). هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي.

بورديو، پيير. (2017). *إعادة الإنتاج - في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم* (ماهر تريمش، ترجمة). المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

جامعة الملك عبد العزيز. (1427 هـ). التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول. *وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي* ، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة.

جميل، عبدالكريم. (2017). *التنمية البشرية الحديثة*. دار الجنادرية.

الحريري، رافدة. (2014). *اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة*. دار المناهج.

عبد الكافي، إسماعيل عبدالفتاح. (1991). *التعليم وبث الهوية القومية في مصر* [رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة]. ص. 3.

عبدالحي، محمد. (2012). دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان: دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات، 1(16)، الأردن.

لخضر، بوساحة ونسيمة، بحوص. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*، 3(1)، مارس2019، ص69-86.

مسعود، سميح. (2009). *تحديات التنمية العربية*. دار الشروق.

نصير، تمارة. (2015). دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*، 16(1)، 2015، ص 393-412.

اليونيسكو. (2013). *اقتراح وضع برنامج عمل عالمي بشان التعليم من أجل التنمية المستدامة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة* عام 2014 https://www.gcedclearinghouse.org/.

المراجع الأجنبية:

Alsaati, T., El-Nakla, S., & El-Nakla, D. (2020). Level of Sustainability Awareness among University Students in the Eastern Province of Saudi Arabia. *Sustainability*, 12(8), 3159. https://doi. org/10.3390/su12083159.

Huff, M.V. and Naguyen, Th. (2014). Universities as Potential Actors for Sustainable Development. *Sustainability*. Vol.6.

Isaac (2015) Curriculum Issues : *T*eaching and Learning for Sustainable Development in Developing Countries: Zimbabwe Case Study. *Journal of Education and Learning 4(1)* 11-24.
Liu, J.(2009).Education for Sustainable Development in Teacher Education: Issues in the Case of York University in Canada. *Asian Social Science*, Vol.5(5).
Lozano,R., Lukman,R., Lozano, FJ., Huisingh, D.,and Lambrechts, W. (2013).Declarations for Sustainability in Higher Education: Becoming Better Leaders through Addressing the University System. *Journal of Cleane Production*, Vol. 48.
Msengi, I., Doe, R., Wilson, T., Fowler, D., Wigginton, C., Olorunyomi, S., & Morel, R. (2019). *Assessment of knowledge and awareness of "sustainability" initiatives among college students*. Renewable Energy and Environmental Sustainability, 4, 6 https://doi.org/10.1051/rees/2019003.
RE Cotton, D., & Alcock, I. (2013). Commitment to environmental sustainability in the UK student population. *Studies in Higher Education*, 38(10), 1457-1471. doi.org/10.1080/03075079.2011.62 7423.
U.N.,(2014)," Sustainable Development Bigins With Education- How educationcan contribute to the proposed post-2015 goals ", UNESCO/ Karel Prinsloo/ARETE.
UNESCO (2014). Shaping The Future We Want. UN Decade of Education For Sustainable Development (2005-2014),Final Report. Paris. UNESCO.
UNESCO, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, (2014)" STAINABLE DEVELOPMENT BEGINS WITH EDUCATION – Howeducation can contribute to the proposed post-2015 goals".
United Nations, 2014" sustainable development goals..17 Goals to transform our world", http://www.un.org/sustainabledevelopment.
Velazquez, L., Munguia, N., and Platt, A.(2006)," Sustainable University: What Can be the Matter?. Journal of Cleaner Production 14 (2006).
Wals, Arjen E.J.,(2009)," United Nations Decade of Education for Sustainable Development (DESD, 2005-2014)- Review of contexts and structures for education for sustainable development, 2009", ED.2009/WS/41, United Nations, NESCO ,(2009), https://unesdoc.unesco.org/ark.

دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة

د. مشاعل محمد خلف الخلف

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي وأظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي

في الأردن تلعب دوراً رياديا في دعم متطلبات التنمية المستدامة. فهي تساهم في ذلك من خلال توفير التعليم والتدريب للطلاب حول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادي، وإجراء البحوث حول هذه القضايا وتطوير الحلول لها، ونشر الوعي العام حول أهمية التنمية المستدامة، والمشاركة في مشاريع التنمية المستدامة في المجتمع وتوصي الدراسة بتشجيع البحث العلمي في مجال التنمية المستدامة، وتوجيه الجهود نحو حل المشكلات المحلية والإقليمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص المزيد من التمويل والموارد للبحث والتطوير في هذا المجال

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، مؤسسات التعليم العالي.

ABSTRACT:

This study aimed to know the role of higher education institutions in Jordan in achieving sustainable development. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was adopted. The results of the study showed that higher education institutions in Jordan play a leading role in supporting the requirements of sustainable development. It contributes to this by providing education and training to students on environmental, social and economic issues, conducting research on these issues and developing solutions to them, spreading public awareness about the importance of sustainable development, and participating in sustainable development projects in society. The study recommends encouraging scientific research in the field of sustainable development and directing Efforts towards solving local and regional problems related to sustainable development. This can be achieved by devoting more funding and resources to research and development in this field

Keywords: sustainable development, higher education institutions.

المقدمة

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وضمان تمتع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام

2030. وكما تؤكد التوجهات العالمية تكاملية أهداف عملية التنمية المستدامة السبعة عشر، وان التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

يعتبر قطاع التعليم دور مهم وأساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل ويعد الأساس التي تنطلق منه تلك الأهداف فهو أساس الارتقاء والبناء والنمو والاستمرارية والتكاملية، ودورا للأهمية المتجذرة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في رفد أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المندرج تحت إطار جودة وشمولية التعليم، فانه يقع على عاتقها الاهتمام الأكبر في العديد من المهام المباشرة وغير المباشرة، والتركيز على البحث العلمي في مجال الاستدامة، لذا تمثل دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحور الأساسي للدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة

مع تزايد الاهتمام العالمي بموضوع التنمية المستدامة في قطاع التعليم وعلى وجه التحديد مؤسسات التعليم العالي، إذ يشكل قطاع التعليم العالي ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية المستدامة وديمومتها. وقد أشار التقرير النهائي لليونسكو في عام 2014 بالرغم من وجود تطور للتعليم الجامعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة على المستوى العالمي إلا أن الدول العربية لم تنجح بعد في توجيه تعليمها العالي نحو التنمية المستدامة ومع وجود معوقات تحد من ذلك (Buckler & Creech, 2014).

ولطالما حرصت المملكة الأردنية الهاشمية على مواكبة التطورات العالمية وتحقيق الإنجازات على كافة الأصعدة لمواجهة متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- هل تساهم مؤسسات التعليم العالي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية؟

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مؤسسات التعليم العالي في الأردن في دعم متطلبات التنمية المستدامة.
- تحديد أبرز المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
- الكشف عن أهمية البحوث العلمية في تقديم مقترحات عملية وعلمية في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن.

أهمية الدراسة

يمكن إجمال أهمية هذه الدراسة في محورين رئيسيين، يتناول المحور الأول الأهمية النظرية والمحور الثاني الأهمية العملية التطبيقية.

أهمية الدراسة النظرية:

- توجيه أنظار الباحثين لإجراء دراسات لرفد الأدبيات التي تدعم المكتبات العربية في متطلبات التنمية المستدامة.
- الوقوف على واقع دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية في التنمية المستدامة.
- أهمية الدراسة العملية النظرية: مساعدة صانعي القرار في مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحسين الخطط الموجهة لتعزيز التنمية المستدامة.
- **منهج الدراسة**
- تم اعتماد المنهج الوصفي لاستعراض دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في دعم متطلبات التنمية المستدامة، وأبرز المشكلات التي تواجهها وعرض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، للإجابة عن سؤال الدراسة وصولا إلى اقتراح عدد من التوصيات.
- **محاور الدراسة**
- تم تناول البحث من خلال المحاور الآتية:
- الدراسات السابقة
- مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.
- دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في دعم متطلبات التنمية المستدامة.
- **المحور الأول الدراسات السابقة**

هدف البحث إلى تسليط الضوء على دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة، وفيما يلي استعراض لأبرز الدراسات ذات العلاقة بالبحث الحالي:

- **اجرى يسعد ومداني ويسعد (2023)** دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره من أبرز ركائزها ومن أهم أهدافها العالمية (SDG4)، مع التطرق إلى تجربة المملكة العربية السعودية مع التركيز المبادرات والمشروعات التي تبنتها عليها أثناء سعيها لتحقيق هذا الهدف باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير التعليم العالي في ظل تحقيق رؤية المملكة 2030، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية قد بذلت العديد من

الجهود في سبيل تحقيق أهدافها وغاياتها، كما تبين أن المملكة قد عززت من دور التعليم العالي من خلال مساهماته الفاعلة في العديد من المجالات الإنسانية والثقافية والاقتصادية وغيرها. وقد أكد التقرير السنوي للمملكة العربية السعودية رؤية 2030 مدى اهتمام هذه الأخيرة بتعزيز التعليم بما يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

- كما أجرى بأحمدان والديب (2022) دراسة هدفت إلى بيان دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على اقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة، وإنجازات التعليم التي تتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية، والتحليل الاقتصادي لأثر التعليم وقياس الأثر باستخدام الأساليب الإحصائية، واعتمدت الدراسة منهجية (أردل) في النموذج الأول، ومنهجية (تودا ياماماتو) في النموذج الثاني، وتمحورت نتائج الدراسة بشكل عام حول الفرضية الأساسية التي تؤكد على أن التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وأوصت الدراسة بأهمية مشاركة جميع أطراف التعليم، والتأكيد على حصول الطلبة على المهارات الحياتية، وتطوير المناهج واحتضان الموهوبين، والإعداد الجيد للكادر التعليمي والقيادي في التعليم.
- دراسة عبد العاطي ومحمد (2023) هدفت إلى التعرف على دور مؤسسات تعليم الكبار فى التنمية المستدامة في إطار المشاركة المجتمعية، وتكونت عينة البحث من (33) قيادياً من قيادات بعض مؤسسات تعليم الكبار بمحافظة القاهرة، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي وشبه التجريبي، وتمثلت أدوات البحث في استمارة مقابلة، وتوصلت نتائج البحث إلى أن مؤسسات تعليم الكبار لها أهمية في تحقيق العديد من الأهداف التعليمية حيث يمكن من خلالها توفير العديد من البرامج الثقافية والاجتماعية المختلفة والمتنوعة، كذلك إتاحة الفرصة للمتعلمين الكبار للمشاركة في الأنشطة والبرامج المختلفة التي توفرها المؤسسات التعليمية المختلفة بشكل يضمن جودة حياتهم، أيضاً هناك العديد من التطبيقات التكنولوجية المستخدمة في برامج تعليم الكبار لخدمة التعليم والمجتمع والبيئة مثل الكتب الرقمية الخاصة بالمناهج، البرامج الحاسوبية والموبايل، كتاب "أتعلم أتنور" بشكل رقمي.

- **المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها**

تعتبر التنمية المستدامة مفهومًا أساسيًا في العصر الحالي، حيث يُعزى إليها الدور الكبير في تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحالي وضمان توفير هذه الاحتياجات للأجيال المستقبلية. إنها

منهجية تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على حد سواء، وذلك من خلال ضمان استدامة الموارد والبيئة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

- **المطلب الأول: مفهوم التنمية**

- تركزت القطاعات في السنوات الأخيرة على استخدام مفهوم التنمية المستدامة في المجالات المختلفة مما أدى إلى فقد الشكل الواضح له، وظهرت الحاجة إلى تحديد المعنى الدقيق لمصطلح التنمية المستدامة (Finger, 2013).

- عرف روبرت سولو التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال في الوضع الحالي، بل شمل الجوانب المادية المعنوية والمعرفية (Solow, 1991). فهوم سولو للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية كما هي متاحة للأجيال الحالية وضمان الاستمرار (Worster, 1993).

- وعرف العايب التنمية المستدامة التي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع الفرص أمامه لإرضاء طموحاته، ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية بشكل معقول (العايب، 2011). وأشارت حسن (2006) إلى مفهوم التنمية المستدامة من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، من أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة.

والتنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا(https://www.mewa.gov.sa/).

-

- **المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة**

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي سبعة عشر هدفًا وُضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، وتتكامل هذه الأهداف فيما بينها، ولقد دعت كثير من المؤتمرات إلى تضمين مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة في جوانب التعليم والتعلم والمناهج، منها: المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة عام (2009م) والذي عقد في بون بالتعاون مع حكومة ألمانيا (اليونسكو، 2009م)، والمؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة عام (2014م) بالتعاون مع حكومة اليابان والذي عقد في آيشي–ناغويا (اليونسكو، 2014).

- وفي 8 سبتمبر عام ،2000 حضر قادة دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة وعددهم 192 دولة ومشاركة أكثر من 23 منظمة دولية، واتفقوا على ما أطلق عليه الأهداف الإنمائية للألفية) Millennium Development Goals, MDGs)، حيث تم اعتماد القرار بهذه الأهداف والتوقيععليها، حيث بموجبها يلتزم دول العالم في مكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية، وتطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده والتمييز ضد المرأة ة والاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتقرر أن يتم تحقيق هذه الأهداف خلال الخمس عشر عاما القادمة، بهدف تحفيز التنمية بوجه عام، وذلك من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبخاصة في دول العالم الأكثر فقرا.

- واعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والحدّ من عدم المساواة، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً بحلول عام 2030. إن أهداف التنمية المستدامة، التي تعرف أيضاً على أنها «الأهداف العالمية»، هي دعوة للعمل على إنشاء عالم لا نُهملُ فيه أحداً، وفيما يلي عرض لأهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2015):

1- القضاء على الفقر بكل أشكاله، في كل مكان.
2- القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3- ضمان حياة صحية وتعزيز العافية للجميع، في جميع مراحل حياتهم.
4- ضمان التعليم الجيد والمتساوي والعَميم وإتاحة فرص التعلّم للجميع مدى الحياة
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6- ضمان وفرة المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها بشكل مستدام للجميع.
7- ضمان حصول جميع الناس على طاقة عصريّة موثوقة ومستدامة وبتكلفة ميسورة.
8- عزيز النموّ الاقتصادي العَميم والمُستدام، والتوظيف الكامل والمثمر، والعمل اللائق للجميع.
9- تشييد البنى التّحتيّة المقاومة، وتعزيز الصناعة الشاملة والمستدامة، ورعاية الابتكار.
10- الحدّ من عدم المُساواة داخل البلدان وفيما بينها
11- جعل المدن ومواطن السُّكنى البشرية شاملة، وآمنة، ومقاومة ومستدامة.
12- السّعي لاعتماد أنماط استهلاكٍ وإنتاجٍ قابلة للاستدامة.
13- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيّر المناخ وآثاره.
14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- حماية وتجديد وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية؛ وإدارة الغابات والأحراج على نحو مستدام؛ ومكافحة التصحر ؛ وإيقاف تردّي التّربة والأراضي الزراعية؛ والحدّ من خسارة التنوع البيولوجي.

16- السّعي لتحقيق المجتمعات الآمنة والشاملة للجميع لأجل التنمية المستدامة؛ ومنح القضاء العادل للجميع؛ وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية لأجل التنمية المستدامة.

فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. وهذه الأهداف والغايات هي نتاج مشاورات عامة واتصالات مكثفة أجريت على مدى أكثر من سنتين في شتى أنحاء العالم مع المجتمع المدني والجهات الأخرى المصاحبة، وقد أولي فيها اهتمام خاص لأصوات أفقر الفئات وأضعفه.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام يحتوي على ثلاث مكونات: البيئة والمجتمع والاقتصاد وهذه الثلاثة مترابطة ومتداخلة وغير منفصلة، كما يرفض منحى الاستدامة الخلاق حول حتمية الكوارث والمعضلات في مجال البيئة والاقتصاد. ويؤكد على أن الاستدامة منحى للتفكير حول المستقبل حيث تظهر الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية متوازنة في نوعية الحياة المتطورة النقية، كما أن التعليم من أجل تنمية مستدامة يعرف بأنه: رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الوقت الحاضر وللأجيال القادمة أيضا (برنامج التعليم من أجل تنمية مستدامة، 2009).

وتتفاوت الدول العربية ي إنجاز أهداف التنمية المستدامة ويبين شكل 1 مستويات إنجاز الدول العربية طبقا للبيانات المتوفرة في تقرير التنمية المستدامة للمنطقة العربية (SDGCAR، 2019).

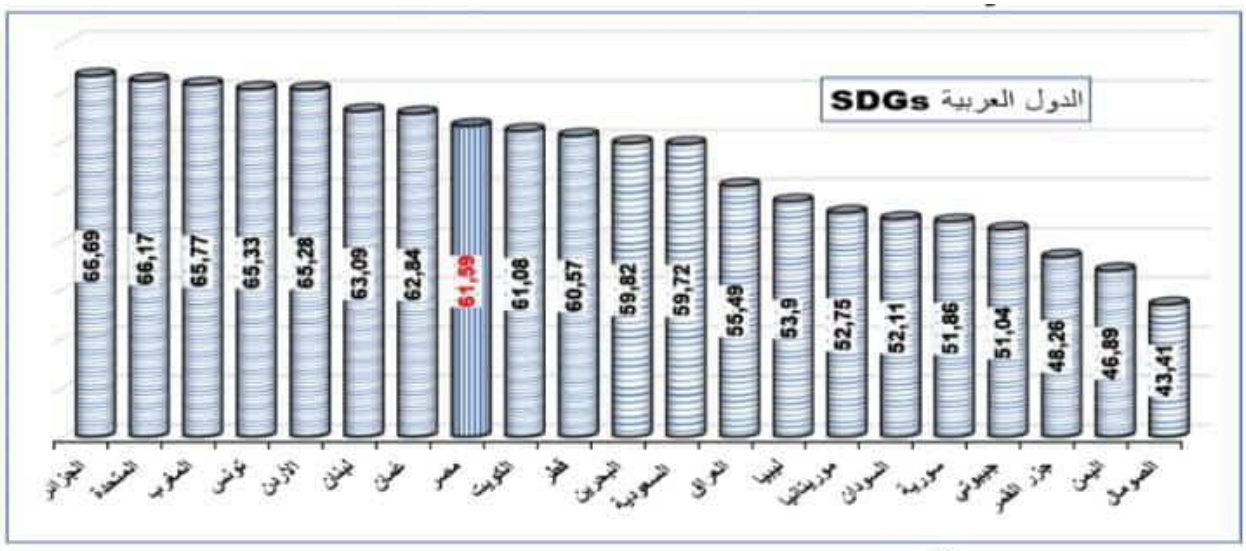

يوضح شكل 1 أن خمسة دول قد قطعت ثلثي الطريق في عام 2019 حيث بلغ إجمالي درجاتها على المؤشر 65 درجة. وهذه الدول هي الجزائر، والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والأردن، في حين تحقق المنطقة في المتوسط 58درجة من أصل 100 درجة (SDGCAR، 2019).

المبحث الثالث: دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في دعم متطلبات التنمية المستدامة.

تلعب مؤسسات التعليم العالي والجامعات دورا أساسيا ومهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقد ذكرت على وجه التحديد في إطار الهدف الرابع المتعلق بجودة وشمولية التعليم، وفي الواقع يمتد تأثيرها لجميع أهداف عملية التنمية المستدامة من خلال التعليم والتدريس ومخرجات الأبحاث التربوية، ويتجلى دور مؤسسات التعليم العالي في إيجاد الحلول والمقترحات البحثي للمشاكل العالمية.

إن العلم والتكنولوجيا والإنتاج مكونات ثلاث تؤثر وتتأثر مباشرة بسياسات وخطط التنمية، فالعلم هو أساس التكنولوجيا والتكنولوجيا هي الركيزة الأساسية للإنتاج والإنتاج هو عصب التنمية وان كانت مسيرة التنمية تتطلب إدخال أساليب البحث العلمي للارتقاء بمستويات الأداء وسرعة الإنجاز فإنه يجب الإشارة إلى أن إدارة عملية التنمية (استخدام الموارد والإمكانات) والتحديث الإداري للأنظمة الإدارية المطبقة في شتى المواقع يتطلب في المرحلة القادمة ما يلي:

أولا: ضرورة توثيق الصلة بين الجامعات والأجهزة المعنية وبين البيئات والمراكز العلمية بالمجتمع وكذلك بين المؤسسات العلمية وبين الوحدات الإدارية القائمة على شؤون تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: الانتماء بالتخطيط الجيد لتوفير كوادر بشرية قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة وثورة المعلومات وذلك للاستفادة منها عن طريق دعم وتطوير التعليم وخطط التعليم المستمر.

ثالثا: وضع نظم جيدة لإدارة الإنتاج تقوم على أساس جودة المنتج وتحديد مواصفاته القياسية وسلامة الانتاج.

وتعمل الجامعات في الدولة المتقدمة على تلبية متطلبات السوق المحلي من الكفاءات العلمية والمهارات البشرية، من خلال ربط مخرجات التعليم الجامعي بحاجات سوق العمل، ومواءمة تلك المخرجات لتتناسب كمًا ونوعًا مع احتياجات سوق العمل. وعندما يشترك العلم والمعرفة بالممارسة المهنية المستمرة والتطبيق العملي، فإن النتيجة ستكون كوادر بشرية يستطيع العمل باحترافية، لديها مهارات مهنية عالية الجودة، مسلحة بالعلم والمعرفة، والمتمثلة بخريجي مؤسسات التعليم العالي وهذا ما تحتاجه القطاعات الصناعية والإنتاجية في هذا العصر. حيث تقع مسؤولية الجامعات إكساب طلابها خبرات وممارسات مهنية ورفد سوق العمل باحتياجاته المستمرة (الملحم، 2008).

كما تناولت الأدبيات المتعلقة بأدوار الجامعات في خدمة المجتمع وتطوير عجلة التنمية البشرية، تطور دور الجامعة عبر السنوات إذ تحدثت الأبحاث والدراسات ومنها دراسات (اعرقيب، 2021؛ Ferreira& fayolle, 2018)عن أربعة أجيال للأدوار الجامعية وهي: أدوار الجامعة في الجيل الأول حيث اهتمت بالمعرفة التخصصية والأكاديمية، والجيل الثاني أهتم بالبحوث العلمية، أما الجيل الثالث اهتم بالتواصل بين الجامعات والمجتمع، ليأتي دور الجامعة في الجيل الرابع للاهتمام بخدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وانعكس اهتمام الجامعات في الجيل الرابع في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية البشرية بما يلي:

- البحوث التطبيقية ومنها البحوث الزراعية والصناعية وهندسة العمارة وغيرها.
- التعليم مدى الحياة من خلال إعادة التأهيل، والدورات والبرامج
- الخدمات التوعوية كالإرشاد الجماعي والبيئي والندوات والمحاضرات
- التعاون مع القطاع الإنتاجي والصناعي كدراسات الجدوى وتطوير المناهج
- الخدمات الترفيهية كالمرافق الرياضية، والمتاحف وغيرها

-

كما أن هناك إجماع عام حول أهمية التعليم العالي في خلق الإبداع لدى جيل المتعلمين وبالتالي انعكاسه على المجتمعات وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الحياة النوعي في المجتمعات، إذ إن عوائد التعليم الجيد وجودته تنعكس على كافة القطاعات في المجتمع وتتجاوز المردود المادي الذي يجنيه المتعلم وينعكس على المحيط حوله من أفراد المجتمع بكافة أطيافه عن طريق الاستفادة من تطبيقات العلم (الطراونة وأبو حمدان، 2020).

ويشير غنيم وأبو زنط (2007) إلى أن تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع يساهم في ظهور وجه جديد للتعليم وتحسين جودته، مستندًا على المبادئ والقيم والاستراتيجيات للتغلب على المعوقات

والتحديات التي قد يواجها التعليم في المستقبل بصورة أكثر فاعلية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة يساعد المجتمع على التصدي لأهم المشكلات الأساسية التي تعاني منها المجتمعات.

وللتعليم العالي دور رئيس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذ يساهم بدور هام في تحديد السبل التي ينبغي على الجيل القادم تعلمها وتطبيقها وكيفية التصدي للمعيقات والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة، حيث تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتأهيل الخريجين وإعدادهم ليكونوا مواطنون قادرون على تحمل المسؤولية وإشباع حاجات المجتمع، كما تسعى مؤسسات التعليم العالي في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي بتوفير فرص عمل مناسبة وتتسق مع حاجات السوق المحلي من خلال إدراج تخصصات جديدة تواكب التطور العلمي والتكنولوجي في برامجها المتنوعة، كما تسهم في مساعدتها في تحسين المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك كجزء من الخدمات (أبو عيادة، 2021). كما أكدت الدراسات على مساهمة خرجي الجامعات على تحسين الإنتاجية والتنمية في مجتمعاتهم، كما أظهرت تقارير اليونسكو وجود علاقة قوية ومهمة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء دول العالم، ووفقًا لتقرير البنك الدولي أظهر بأن التعليم يتعبر أهم عامل من العوامل المساهمة في تحقيق النمو المستدام (الحريري، 2014). وينبغي على الجامعات لتحقيق مساهمة فعّالة في أهداف التنمية المستدامة تطبيق فكر جديد مبني على أساس تحقيق وتوفير متطلبات الأفراد والمجتمعات في حياة آمنة يتم من خلاله إنتاج رأس مال بشري يعي أهمية جودة التعليم ومبادئ التنمية المستدامة، وأشار (الطراونة وأبو حميدان، 2020) إلى ضرورة إدراج مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كافة التخصصات الجامعية كتدريس مناهج مرتبطة بالتكيف البيئي والمناخي، والتخطيط المستدام.

المطلب الأول: إسهامات قطاع التعليم العالي في الأردن في دعم التنمية المستدامة

وفي إطار الحديث عن دور الأردن كدولة تتوق إلى تحسين جودة التعليم، وتسعى لرفع عجلة التنمية المستدامة، شهد قطاع التعليم العالي في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني تطورًا واضحًا في كافة المجالات وخاصة التعليم العالي، هذا التطور الواضح الذي عكس الرؤى الملكية السامية التي جاءت في كتب التكليف السامي للحكومات الأردنية، والأوراق النقاشية والمبادرات الملكية التي اطلقها جلالة الملك خلال العشرون عامًا، من أقوال جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في الخطاب الملكي السامي 2004 "أما تنمية الموارد البشرية فهي من أولوياتنا في المرحلة المقبلة وذلك لأن ثروة الأردن الكبرى الحقيقية هي الإنسان الأردني ولهذا فستعمل حكومتي على الاستثمار في هذا الإنسان ضمن شمولية الاقتصاد المعرفي من حيث الحوسبة وتأهيل المعلمين وتطوير المناهج والارتقاء بمستوى البحث العلمي والتعليم العالي.

ومن أهم إنجازات وإسهامات قطاع التعليم العالي خلال العشرون عام الأخيرة بما يلي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023):

- إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية (2016–2025) بوصفها خطة طريق للقائمين على قطاع التعليم العالي وتتضمن هذه الخطة خمسة محاور وهي: توفير فرص عادلة للطلبة المؤهلين، رفع معايير الأبحاث العلمية والاهتمام بالجودة، المسائلة وتحفيز الجامعات على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف الوطنية، الابتكار والتمكين، وزيادة وعي الجهات المعنية بالتعليم.
- الاهتمام بالجامعات وتطويرها لتكون مصنعًا للإبداع والتطور والطاقات المنتجة.
- إعادة النظر في التخصصات الأكاديمية والتوسع في التخصصات التطبيقية والتقنية التي تلبي سوق العمل، وإعادة النظر في بعض التخصصات الراكدة والمشبعة.
- توفير بيئة علمية متقدمة وذات أسس سليمة وتطوره لتساهم في بناء المجتمع الأردني.
- أنشاء جامعة الحسين التقنية عام 2016 بموجب قانون خاص وهي تابعة لمؤسسة ولي العهد وتهدف إلى تأهيل جيل تقني لديه قدرة عالية من الاحتراف والعمل في مجال التكنولوجيا والتقنية.

كما أدى قطاع التعليم العالي في الأردن دوراً مهماً في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، من خلال المساهمة في تشكيل الموارد البشرية التي تساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد، بالرغم من شح الموارد الطبيعية، فان المملكة الأردنية الهاشمية ما زالت تملك اغلى الموارد وأهمها على الإطلاق وهو رأس المال الفكري والمتمثل بموارده البشرية المتعلمة والمدربة والكفؤة (المشاقبة، 2019).

واكد وزير التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي أن الأردن يعتبر التعليم اكثر المصادر قوة لتحقيق التنمية المستدامة، كما جاء مشاركة الوزارة في مؤتمر "ما بعد قمة تحويل التعليم" بدعم من اليونسكو واليونيسيف تأكيد لحرص الوزارة للتأكيد على التدريب المهني والتقني وإتاحة الفرص للجميع بالحصول على تعليم عالي الجودة، وهدف المؤتمر الى حشد العمل والطموح والتضامن لاستعادة خسائر قطاع التعليم بعد وباء كوفيد 19، والتزام الأردن استجابة للتوجهات العالمية بعد أزمة كورونا وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان تعلم دامج ونوعي وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. زكما تضمن التزام الأردن بتعميم المرحة الثانية من رياض الأطفال وتوفير بيئات داعمة وآمنه وصحية لجميع الأطفال. كما تسعى المملكة إلى تبني استراتيجية وطنية لإدارة الأزمات والصيانة المستمرة لاستيعاب الطلب المتزايد. كما عملت الوزارة على استحداث نظام إدارة المعلومات التربوية لصنع السياسات القائمة على الأدلة؛ وإصلاح نام التعليم والتدريب التقني والمهني (مظهر، 2023).

فالتعليم العالي في الأردن يساهم بدرجة كبيرة في تنمية واستدامة التنمية البشرية، وجامعة اليرموك على سبيل المثال لا الحصر كإحدى الجامعات الحكومية المتميزة في مجال التعليم

العالي تسعى إلى تحقيق ترسيخ قواعد البحث العلمي وتنمية قدرات طلبة الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي، تشجيع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس مما يزيد من فاعلية الجامعة في خدمة المجتمع.

ويعتبر دور الحرم الجامعي مؤشر مهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم الاعتماد على المحاور محور استخدام الطاقة الشمسية، وكفاءة استخدام المياه، واستخدام مواد بناء تتمتع بخصائص عزل جيدة، ووفقاً لتصنيف جون ميترك للجامعات الخضراء ويصنف جرين مترك الجامعات بناء على عدة معايير تتعلق بالبيئة المستدامة ضمن الحرم الجامعي من حيث البنى التحتية، والفاعلية في استخدامات الطاقة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومدى تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والسائلة ووسائل النقل ومستوى العملية التعليمية. لترتيب أفضل 10 جامعات عربية في عام 2019، جاءت جامعة البلقاء في التصنيف الأول و106 عالمياً، وحلت جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية في المرتبة العاشرة عربيا والمركز 239 عالميا

نتائج الدراسة:

التنمية المستدامة هي عملية تحسين نوعية الحياة للبشرية دون الإضرار بالبيئة أو الموارد الطبيعية. وهي تستند إلى ثلاثة ركائز رئيسية: الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية.

تلعب مؤسسات التعليم العالي في الأردن دوراً رياديا في دعم متطلبات التنمية المستدامة. فهي تساهم في ذلك من خلال:

- توفير التعليم والتدريب للطلاب حول القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- إجراء البحوث حول هذه القضايا وتطوير الحلول لها.
- نشر الوعي العام حول أهمية التنمية المستدامة.
- المشاركة في مشاريع التنمية المستدامة في المجتمع.

من المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق التنمية المستدامة في الأردن من خلال:

- تحسين نوعية الحياة للبشرية.
- الحفاظ على البيئة وال resources الطبيعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

- تعزيز السلام والازدهار.

فيما يلي بعض النتائج المتوقعة من دراسة حول دور مؤسسات التعليم العالي في الأردن في تحقيق التنمية المستدامة:

- تبين أن مؤسسات التعليم العالي في الأردن لديها التزام قوي بالتنمية المستدامة.
- تعمل مؤسسات التعليم العالي في الأردن على تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع التي تدعم التنمية المستدامة.
- تساهم مؤسسات التعليم العالي في الأردن في رفع مستوى الوعي العام حول أهمية التنمية المستدامة.
- تلعب مؤسسات التعليم العالي في الأردن دوراً ريادياً في تنمية رأس المال البشري الذي يدعم التنمية المستدامة.

التوصيات:

1. تكامل مفهوم التنمية المستدامة في المناهج والبرامج الدراسية: يُوصى بأن تعمل مؤسسات التعليم العالي في الأردن على تكامل مفهوم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والبرامج التعليمية بمختلف التخصصات. يجب أن تشمل هذه التكاملات فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة..
2. تعزيز البحث العلمي في مجال التنمية المستدامة: يُوصى بتشجيع البحث العلمي في مجال التنمية المستدامة وتوجيه الجهود نحو حل المشكلات المحلية والإقليمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص المزيد من التمويل والموارد للبحث والتطوير في هذا المجال.
3. تعزيز التواصل مع المجتمع المحلي والقطاعين الحكومي والخاص: يُوصى بتعزيز التواصل وبناء الشراكات مع المجتمع المحلي والقطاعين الحكومي والخاص بهدف تحديد احتياجات التنمية المستدامة وتوجيه الأبحاث والمشاريع نحو تلبية هذه الاحتياجات.
4. تطوير برامج تدريبية وتعليمية متخصصة: يُوصى بتطوير برامج تدريبية وتعليمية متخصصة في مجال التنمية المستدامة تستهدف الطلاب والأكاديميين والمختصين. يجب أن تشمل هذه البرامج تنمية المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. تعزيز الوعي والتثقيف البيئي والاجتماعي: يُوصى بتنظيم حملات توعية وأنشطة تثقيفية تستهدف طلاب المؤسسات التعليمية العالية حول أهمية التنمية المستدامة والتحديات المحيطة بها. يمكن أن تساهم هذه الأنشطة في تحفيز الطلاب على المشاركة في جهود تحقيق التنمية المستدامة.

- المراجع

الملحم، إسماعيل. (2008). الإنسان والتربية في عصر المعلومات. دار علاء الدين.

اعرقيب، فاطمة. (2021). دور الجامعات الحكومية في خدمة المجتمع والبيئة أثناء الظروف الاستثنائية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 13(30)، 70-89.

اليونسكو. (2014). أهداف التنمية المستدامة. https://www.unesco.org/ar

- أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواتها. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- أبو عيادة، هبة (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة. مؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، كلية مصطفى الجامعية 324.
- باحمدان والديب (2022) دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية
- الحريري، رافدة (2014). اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الطراونة، عمر وأبو حمدان عفت (2020). دور الجامعات في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 24(9)، 241-260.
- عبد الرحمن العايب، التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس.
- عبد العاطي, ناهد, & نوها السيد محمد. (2023). دور مؤسسات تعليم الكبار في التنمية المستدامة في إطار المشاركة المجتمعية (دراسة تحليلية). مجلة القراءة والمعرفة, 23(259) , 275-332.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2023). الإنجازات والمشاريع. https://moe.gov.jo/node/7372
- يسعد, آ., آسيا, مداني, حسيبة, يسعد, & وهيبة. (2023) قراءة تحليلية لأهمية تطوير التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة–المملكة العربية السعودية نموذجا.

- **المراجع الأجنبية**

Ferreira and Fayola, A. (2018). Entrepreneurial Universities, Collaboration, Education and Policies, Elgar publishing. UK

- Solow, R. M. (1993). Sustainability: an economist's perspective. Economics of the environment: Selected readings, 3, 179-187.
- Worster, D. (1993). The shaky ground of sustainability. Global ecology: A new arena of political conflict, 132-145.
- Finger, M. (2013). Environmental NGOs in the UNCED process. In Environmental NGOs in world politics (pp. 186-213). Routledge.
- Buckler, C., & Creech, H. (2014). Shaping the future, we want: UN Decade of Education for Sustainable Development; final report. UNESCO.

أثر الافصاح عن المخاطر كأداة لتحسين ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان في ظل تبني مؤشرات الاستدامة

د. ابتسام سالم المساعيد

الملخص:

هدفت الدراسة الى اختبار أثرالإفصاح عن المخاطر في تحسين ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والى اختبار دور تبني مؤشرات الاستدامة في العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير السنوية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها في نهاية عام 2022 (46) شركة موزعة على (9) قطاعات فرعية، واشتملت عينة الدراسة على (33) شركة والتي مثلت ما نسبته (71.7%) من مجتمع الدراسة، وهي الشركات التي توفرت بياناتها لغايات قياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (2016-2020)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برمجية E-Views لمعالجة البيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والهرمي لاختبار فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى عدد من الأساليب الإحصائية الأخرى.

وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر ايجابي ذو دلالة للافصاح عن المخاطر على (العائد على الأصول، و العائد على حقوق الملكية)، ووجود دور ايجابي ذو دلالة لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و (العائد على الأصول، و العائد على حقوق الملكية)، وقد كانت أبرز توصيات الدراسة بضرورة زيادة اهتمام الشركات المدرجة في بورصة عمان بانشطة الاستدامة لما لها من دور كبير في بناء صورة ذهنية جيدة للشركة في بيئة عملها، الامر الذي ينعكس ايجاباً على سمعتها ويمنحها الامان لمواجهة المخاطر المتوقعة الامر الذي ينعكس على قدرتها في توليد العائد المناسب سواء من اصولها او حقوق الملكية وبالتالي زيادة ربحيتها.

الكلمات المفتاحية: الافصاح عن المخاطر، الربحية، مؤشرات الاستدامة.

المُقدمة:

تُعتبر المخاطر عنصرا اساسيا مرافقا لكل الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الشركة، سواء كانت هذه المخاطر مالية او غير مالية(Amran, et al.,2009). وهي عادة ما تكون أحداث غيرمؤكدة قد تحدث في بيئة الأعمال، وقد تؤثر على استمرارية أعمال الشركة (Abdullah & Abdual Shoukor,2015).

وتتحمل الشركة تحديد المخاطر الحالية او المستقبلية بعد دراسة معمقة للشركة وللسوق وللبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعمل بها الشركة، اضافة الى دراسة الفرص والتهديدات المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة (Gonidakis,et al.,2020).

ان تزايد اهتمام الجهات المنظمة بالإفصاح عن تلك المخاطر، دفعت الشركات للانتقال من الافصاح الاختياري عن المخاطر الى الافصاح الإجباري، وذلك لتحسين جودة الافصاح وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المُفصح عنها (Dicuonzo, et al., 2017). من خلال الافصاح عن أي مخاطر أثرت او ستؤثر على الشركة مستقبلا (Linsely & Shrives,2006) .وذلك لتعزيز النمو المستمر لأعمال الشركة وزيادة الربحية (Hanim, et al., 2011).

ويساعد الإفصاح عن المخاطر في تقليل حالة عدم التاكد للتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، الأمر الذي ينعكس على تقييم أداء الشركة بصورة أفضل، و التنبؤ بتحقيق أرباح وزيادة نمو الشركة في المستقبل وتقوية مركزها التنافسي؛ لتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار وغيرها من القرارات الهامة (قاسم، 2018).

تلعب الشركات الصناعية دورا هاما وأساسيا في التنمية المستدامة، والمحافظة على استدامة هذه الشركات يتطلب منها الالتزام بمؤشرات الاستدامة، حيث ان تبني هذه المؤشرات لم يعد اختيارياً أو مجرد وسيلة تلميع صورة كما تفعل بعض الشركات، إنما هو بمثابة أطر الزامية يجب أن تلتزم بها الشركات ومؤشر تنافسية يجعلها في المقدمة، و تتضمن الاستدامة مؤشرات رئيسية حول أهم الآثار التي تُحدثها الشركة (سواء كانت ايجابية أو سلبية) على البيئة والمجتمع والاقتصاد، ويُفيد تبني هذه المؤشرات في تزويد الشركة بمعلومات موثقة ذات شفافية، يمكن من خلالها تخفيض المخاطرالتي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يُساعد على اتخاذ قرارات سليمة تساهم في تحسين قيمة الشركة وزيادة ربحيتها.

الأهداف:

هدفت الدراسة الى :

- اختبار مدى الافصاح الكلي عن المخاطر في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- اختبار مدى تبني مؤشرات الاستدامة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتشمل المؤشرات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).
- اختبار أثر الإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- اختبار دور مؤشرات الاستدامة كمتغير معدل في العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

أظهرت مؤشرات الأداء لبعض الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان انخفاضا خلال عام (2020)، وقد كانت أحد الأسباب لذلك المخاطر الناتجة عن جائحة كورونا وما سببته من اغلاقات لغالبية القطاعات، اضافة

الى وجود مخاطر أخرى تتعرض لها الشركات، الأمر الذي دفع ادارة البورصة لاتخاذ عدد من القرارات منها ايقاف التداول بأسهم عدد من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولأن الربحية وتعظيم قيمة الشركة من الأهداف الأساسية للشركات في عالم الأعمال، جعل الشركات تتعرض للعديد من المخاطر في سبيل تحقيق أهدافها، وفي ظل وجود تلك المخاطر، فقد أولت المعايير المحاسبية والجهات المنظمة والتشريعات الأردنية اهتماما خاصا لموضوع الإفصاح عن المخاطر، لما له من تأثيرتحسين ربحية الشركة، كونه يعمل على تقليل حالة عدم التماثل وزيادة الشفافية في المعلومات التي تنشرها الشركة، وان رغبة الشركة في النمو والاستمرار في السوق دفع الشركات لتبني مؤشرات تتعلق بالاستدامة بحيث تُركز هذه المؤشرات على توفير المعلومات المتعلقة بالجوانب غير المالية لعمليات الشركة ، مما يسمح في تحسين مساءلة الشركة وزيادة الشفافية و تحسين صورتها، وزيادة ثقة المتعاملين معها، الأمر الذي ينعكس على أداء الشركة و تحسين ربحيتها، ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما مدى الافصاح الكلي عن المخاطر في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

- ما مدى تبني مؤشرات الاستدامة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتشمل المؤشرات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)؟

-ما أثر الإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

- ما دور مؤشرات الاستدامة كمتغير مُعدل في العلاقة بين الافصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

الفرضيات: تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الاولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. ويمكن اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على الاصول).

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية).

الفرضية الرئيسة الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ويمكن اختبارها من خلال الفرضيات الفرعية الآتية:

H02.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على الاصول).

H02.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية).

الاطار النظري والدراسات السابقة:

الافصاح عن المخاطر، الربحية، مؤشرات الاستدامة

يُعرف الافصاح عن المخاطر بأنه ابلاغ لمستخدمي البيانات المالية والمهتمين بأي معلومات حول المخاطر التي تعرضت لها الشركة او حالات عدم التأكد التي قد تتعرض لها في المستقبل، ومدى تأثيرها على أداء الشركة، ووضع الآليات المناسبة للتعامل معها (Khlifa & Hussainey, 2016). ويُركز الإفصاح عن المخاطر على المعلومات التي تصف المخاطر الرئيسية للشركة ومدى تأثيرها الاقتصادي على أداء الشركة الحالي والمستقبلي. ويساعد المستثمرين على فهم الأحداث والأنشطة التي قد تؤثر على الصحة المالية للشركة (Weygandt, et al.,2012). ويعتبر الإفصاح عن المخاطر كجرس إنذار مبكر حول أي مخاطر قد تؤثر على الشركة(Moumen, et al,2015) .

وكلما كان الإفصاح عن المخاطر المالية أكثر شفافية، كلما قلل المعلومات غير المتكافئة والجهد المبذول لتحسين أداء وقيمة الشركة، والأداء بشكل أساسي أداة لقياس نجاح الشركة؛ و تقييم الأداء هو عامل مهم لأصحاب المصلحة في صنع القرار في المستقبل (Zulfikar, et al.,2017). وقد رأى Oino(2010) أن زيادة الإفصاح والشفافية عن المخاطر ينعكس إيجابيا على تحسين الأداء المالي للشركة. كما بينت دراسة Abd Elghaffar (2019) أن الإفصاح عن المخاطر يعمل على رفع كفاءة أسواق رأس المال، ويُعزز الاستقرار المالي للشركة.

وتُعتبر الربحية من اكثر المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للشركة، كما وانها سببا أساسياً لاستمرارية الشركة (Adjirackor,et al.2017). حيث انها تعكس قدرة الشركة على الاعتماد على أصولها السائلة؛ لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل لدورة تشغيلية كاملة (الأنصاري، 2015).

كما وان مقاييس الربحية تعكس كفاءة الشركة و قدرتها على تحقيق الربح من أنشطتها المختلفة، وباستخدام الموارد والامكانيات المتاحة لديها (Innocent, et al.,2013). ويساعد تحليل الربحية الشركة في توليد المزيد من الإيرادات والتقليل من التكاليف الأمر الذي يجعلها بمثابة مفتاح للاستدامة المالية والاقتصادية للشركة، ومن خلالها يتم تحقيق الرفاهية للمستثمرين والعاملين (Oigo & Zoltan,2017).

وتتكون الاستدامة من مجموعة من العناصر التي تعتبر بمثابة مؤشرات محورية تساعد مستخدمي التقارير المالية في تكوين صورة واضحة وملائمة عن أداء الشركة (خليل وصغير، 2022).

وبعد الاهتمام المتزايد بالاستدامة وأبعاد الاستدامة فقد أصبح اداء الشركات لا يقاس فقط بمؤشرات مالية تنعكس على تحسن التنمية الاقتصادية، وانما أصبح يقاس بمؤشرات غير مالية لها طبيعة اجتماعية وبيئية، وقد اثبتت العديد من الدراسات ان هذه المؤشرات ساهمت في زيادة ربحية الشركات(عابد والنجار،2020).

يُعد الافصاح عن الاستدامة بمثابة وسيلة تواصل يمكن الشركة من ايصال رسالة لأصحاب المصالح بأن الشركة تتبنى الاستدامة في استراتيجياتها وأهدافها وخططها وفي جميع عملياتها (مشابط،2016). ورغم ان مفهوم الافصاح عن الاستدامة حديث نسبيا، فأن محتواه ليس حديثا، وتبني مؤشرات الاستدامة له أثر ايجابي على زيادة ثقة المتعاملين بأداء الشركة، حتى ان الشركة تكتسب شرعيتها لدى المجتمع من خلال الافصاح عن الاستدامة (Khlif, et al., 2015). وان تبني مؤشرات الاستدامة يعزز مصداقية الشركة وسمعتها (Hamidi & Worthington,2021). وعندما نلقي نظرة أعمق على عالم الأعمال اليوم ، سنرى تغييرات مهمة للغاية في الأنشطة التي تقوم بها الشركات في العالم ، ففي السابق تركز الاهتمام بشدة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح دون الاهتمام بأمور أخرى، لكن حاليا بدأت العديد من الشركات في الاهتمام بأمور أخرى ليس فقط التركيز على الأمور المالية أو أرباح الشركة وإنما التركيز اضافة الى ذلك على استدامة الشركة (Amrigan, et al. 2023).

وقد جاءت تقارير الاستدامة لتكون بمثابة لغة للافصاح عن الأداء الشامل للشركة، وتعمل على تقليل المخاطر، وضمان استمرارية اعمال الشركة في المستقبل (مريم و حمزة، 2023). وتعمل تقارير الاستدامة على تخفيض حالة عدم التماثل في المعلومات بين مدراء الشركات وأصحاب المصالح، وبالتالي ينعكس على عملية اتخاذ القرارات ويُحسن ثقة المتعاملين في الأسواق المالية (Adel,et al.2018). وتمكّن هذه التقارير الشركات أيضًا من توفير المعلومات المتعلقة بالجوانب غير المالية لعملياتها ، مما يسمح في النهاية للشركات بالمشاركة بنشاط نحو تحسين مساءلة الشركة والشفافية وصورة الشركة، الأمر الذي ينعكس على أداءا الشركة و ربحيتها (Whetman, 2016).

الافصاح عن المخاطر اشارة لأصحاب المصلحة بأن الشركة حافظت على معاييرها الاخلاقية للافصاح بشفافيه عن المخاطر التي أثرت او قد تؤثر عليها، الأمر الذي يجعلها تكتسب مركزه تنافسي قوي(Shivaani & Agarwal, 2020)، وان تزايد الاهتمام بتبني مؤشرات الاستدامة يُحسن رفاهية المجتمع لدعم الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على ربحية الشركة، ويعزز ثقة المتعاملين في استمراريتها واستقرارها المالي (Dosinta & Astarani,2021).

وترى الباحثة ان تبني الشركة لمؤشرات الاستدامة يزيد ثقة العملاء في اداء الشركة وقدرتها على الوفاء باحتياجاتهم من المنتجات، مما يساهم في زيادة مبيعات الشركة وتوسيع حصتها السوقية، وتخفيض المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها الشركة، وزيادة ربحية الشركة و استقرارها المالي و استمراريتها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت متغيرات الدراسة الحالية، وفيما يلي تعرض هذه الدراسة جزءا من تلك الدراسات وبشكل مختصر، حيث تم ترتيبها من الأقدم الى الأحدث.

هدفت دراسة Abdel Razak (2014) الى اختبار اثر الافصاح عن المخاطرعلى الاداء المالي للشركات المدرجة في البورصة المصرية، و قد تم الاعتماد على التقارير المالية للعينة التي تم اختيارها وتكونت من(37) شركة، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للشركات المصرية. وقد تناولت دراسة Oluwagbemiga (2014)ايضا اختبار اثر الإفصاح عن المخاطرعلى الأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا، وتمثل مجتمع الدراسة في مدراء المخاطرفي تلك الشركات، وتم توزيع استبانة واحدة لكل مدير مخاطر، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي في الشركات النيجيرية. وبحثت دراسة Platonova, et al. (2016) العلاقة بين مؤشرات الاستدامة والاداء المالي للمصارف الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، للفترة (2000- 2014)، وقد توصلت الدراسة الى ان العملاء يفضلون التعامل مع منتجات الشركة التي تتبنى مؤشرات الاستدامة، مما يساهم في ارتفاع المبيعات للشركة، وزيادة حصتها السوقية وتحسين أدائها المالي.

اما دراسة Whetman (2016) فقد هدفت الى اختبار اثرتقارير الاستدامة على ربحية الشركات المدرجة في البورصة الامريكية ، واعتمدت الدراسة على تقارير الاستدامة لعدد من الشركات وعددها (95) شركة، للفترة (2015-2016)، وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي لتقارير الاستدامة على (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول وهامش الربح). وهدفت دراسة Caesaria & Basuk(2017) الى اختبار أثر الافصاح عن الاستدامة على الأداء السوقي للشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا، واعتمدت الدراسة على تقارير الاستدامة لعدد من الشركات وعددها (44) شركة، للفترة (2015- 2016)، وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي لتقارير الاستدامة على الأداء السوقي للشركات الاندونيسية. وفي دراسة Fun & Hashim (2019) فقد تم اختبار اثر الافصاح عن المخاطر على أداء الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا، لسنة (2016)، وقد تكونت عينة الدراسة من (130) شركة، وقد توصلت الدراسة الى ان الافصاح عن المخاطر له أثر ايجابي على أداء الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا.

في حين ان دراسة Shivaani & Agarwal (2020) تناولت اختبار اثر المركز التنافسي للشركة على جودة الافصاح في التقارير السنوية للشركات الهندية، للفترة (2005-2010)، وقد توصلت الدراسة الى ان الشركات ذات الحصة السوقية الأكبر تلجأ الى المزيد من الشفافية؛ لتعزيز استدامة عمليات الشركة وأنشطتها، وتعزيز ثقة عملائها بأنها قادرة على مواجهة منافسيها في السوق. وتناولت دراسة خليل وصغير (2022) الافصاح عن عناصر الاستدامة وأثره على قيمة المنشأة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الشركات الصناعية في السودان، وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذه المجتمع وتم توزيع (120) استبانة على ذوي الاختصاص، وقد توصلت الدراسة الى وجود ذو دلالة احصائية للافصاح عن عناصر الاستدامة على زيادة قيمة الشركة والمحافظة على استمراريتها.

اما دراسة Kolsi,et al. (2022) هدفت الى اختبار اثر تبني مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة على ادار الأرباح في البنوك التجارية الأمريكية، للفترة (2010-2019)،وقد توصلت الدراسة الى ان تبني هذه المؤشرات يُعد عائقا على ادارة الأرباح، حيث أنه يخفف رغبة المديرين في ادارة الأرباح سواء بالزيادة او النقص. وهدفت دراسة Amrigan, et al.(2023) الى اختبار اثر الافصاح عن مؤشرات الاستدامة (الاقتصادية،الاجتماعية، والبيئية) على الأداء المالي للشركات الاندونيسية التي تُصدر تقارير الاستدامة، للفترة (2017-2021)، وتم اخذ تقارير(27) كعينة دراسة، وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر معنوي بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الأداء المالي، وعدم وجود اثر معنوي للمؤشرات البيئية على الأداء المالي.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت برمجية E-Views لمعالجة البيانات التي تم جمعها، حيث تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى قيمة وأدنى قيمة لوصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والهرمي لاختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها في نهاية عام 2022 (46) شركة، موزعة على (9) قطاعات فرعية (https://www.ase.com.jo). واشتملت عينة الدراسة على (33) شركة ، والتي مثلت ما نسبته (71.7%) من مجتمع الدراسة، وهي الشركات التي توفرت بياناتها لغايات قياس متغيرات الدراسة خلال الفترة (2016-2020).

مصادر جمع المَعلُومات

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع المعلومات المتعلقة بموضوعات الدراسة، والتي تمثلت في الكتب والأبحاث والمقالات والنشرات والدراسات السابقة، وقد تم الحصول عليها من المكتبات والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى التقارير

السنوية الخاصة بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2016-2020)، والمنشورة على موقع بورصة عمان والمواقع الإلكترونية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان و المشمولة في هذه الدراسة.

قياس المتغيرات

المتغير المستقل: تم قياسه من خلال التقارير السنوية المنشورة للشركات، وتم الاعتماد على اسلوب تحليل المحتوى لهذا المتغير من خلال مؤشر يضم مجموعة من البنود المتوقع الإفصاح عنها والخاصة بالإفصاح عن المخاطر(المخاطر القانونية، مخاطر الأعمال، مخاطر التشغيل، المخاطر الاستراتيجية، المخاطر التكنولوجية، المخاطر المالية، المخاطر السياسية، مخاطر الموارد البشرية)، بحيث تم إعطاء الرقم (1) للبند المُفصح عنه من قبل الشركة، والرقم (0) للبند غير المُفصح عنه (Gonidakis, et al. 2020).

المتغير التابع: الربحية وتم قياسها بمؤشرين، وهما (Gibson,et al.,2013):

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{معدل اجمالي الاصول}}$$

$$\text{العائد على خقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{معدل اجمالي حقوق الملكية}}$$

المتغير المعدل : تم قياسه من خلال التقارير السنوية المنشورة للشركات، وتم الاعتماد على مؤشر اجمالي يضم مجموعة من البنود الفرعية الخاصة بمؤشرات الاستدامة (المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات البيئية، والمؤشرات الاجتماعية) الواردة في الملحق رقم (1) المُرفق في نهاية البحث ، بحيث تم إعطاء الرقم (1) للبند الذي تضمنت تقارير الشركة معلومات عنه، والرقم (0) للبند الذي لم تتضمن تقارير الشركة معلومات عنه (Ali & Jadoon,2022).

وصف متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على (3) متغيرات رئيسة، وهي: الإفصاح عن المخاطر والربحية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) ومؤشرات الاستدامة (المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات البيئية، والمؤشرات الاجتماعية). والجدول الآتي يوضح نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات وأبعادها الفرعية، وذلك باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأعلى وأدنى قيمة.

الجدول رقم (1): وصف متغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
الإفصاح عن المخاطر	0.235	0.182	0.625	0.000
المؤشرات الاقتصادية	0.142	0.146	0.800	0.000
المؤشرات البيئية	0.129	0.139	0.428	0.000
المؤشرات الاجتماعية	0.094	0.079	0.560	0.000
مؤشرات الاستدامة	0.122	0.097	0.436	0.000
العائد على الاصول	1.249	9.786	36.000	-85.716
العائد على حقوق الملكية	0.071	16.33	51.000	-105.040

يتبين من الجدول (1) ما يأتي:

- بلغ المتوسط الحسابي للافصاح عن المخاطر (0.235) وبانحراف معياري بلغ (0.182)، وبلغت أعلى قيمة (0.625) وأدنى قيمة (0.000)، وتشير القيم إلى وجود تباين بين الشركات في الإفصاح عن المخاطر، كما يتبين تدني مستوى الافصاح عن المخاطر بشكل عام.
- بلغ المتوسط الحسابي لمؤشرات الاستدامة (0.122) وبانحرف معياري بلغ (0.097)، وبلغت أعلى قيمة (0.436) وأدنى قيمة (0.000)، وبلغ المتوسط الحسابي للمؤشرات الاقتصادية (0.142) وبانحرف معياري بلغ (0.146)، وبلغت أعلى قيمة له (0.800) وأدنى قيمة (0.000)، وبلغ المتوسط الحسابي للمؤشرات البيئية (0.129) وبانحرف معياري بلغ (0.139)، وبلغت أعلى قيمة (0.428) وأدنى قيمة (0.000)، كما بلغ المتوسط الحسابي للمؤشرات الاجتماعية (0.094) وبانحرف معياري بلغ (0.094)، وبلغت أعلى قيمة (0.560) وأدنى قيمة (0.000)، وتشير القيم إلى وجود تباين بين الشركات في الإفصاح عن مؤشرات

الاستدامة، كما يتبين إيلاء الشركات الاهتمام الأكبر بالإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية مقارنةً بالإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية، إلاّ أن هذا الاهتمام مازال متدني.

- بلغ المتوسط الحسابي للعائد على الاصول (1.249) وبانحرف معياري بلغ (9.786)، وبلغت أعلى قيمة (36.000) وأدنى قيمة (85.716-)، وبلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (0.071) وبانحراف معياري بلغ (16.33)، وبلغت أعلى قيمة (51.000) وأدنى قيمة (105.040-)، وتشير القيم إلى وجود تباين بين الشركات في تحقيق الربحية.

اختبار استقرار البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (Stationary Test)

تم تطبيق اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لبيان فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا. كما تم إجراء اختبار ((Augmented Dickey-Fuller test (ADF) للتحقق من احتواء متغيرات الدراسة على جذر الوحدة (Unit Root) ليتم تحويل المتغيرات التي تحتوي على جذر الوحدة (غير ساكنة) إلى ساكنة من خلال أخذ الفروق لها، حيث يدل اختبار (ADF) على وجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية عند مستوى الدلالة لقيمة الاختبار وهي أكبر من (0.05)، وقد ظهر نتائج بيانات عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة عند المستوى	الإحتمالية P-Value	النتيجة
الإفصاح عن المخاطر	-6.945	0.000	ساكن عند المستوى
مؤشرات الاستدامة	-4.364	0.001	ساكن عند المستوى
العائد على الاصول	-10.403	0.000	ساكن عند المستوى
العائد على حقوق الملكية	-9.968	0.000	ساكن عند المستوى

تُشير جميع القيم الإحتمالية (p-Value) للمتغيرات في الجدول رقم (2) إلى إستقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة فهي لم تتجاوز مستوى 5%، لذا يتم رفض فرضية وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلاسل الزمنية.

تقدير نماذج الدراسة

للوصول لأهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (الجدولية) (Panel data Approach) المُتضمنة سلاسل زمنية (time series) للمتغيرات داخل النموذج (بيان مقطعي) (Cross section) لكل شركة في عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، ولقياس التأثير بين المتغيرات تم استخدام أساليب التقدير الخاصة بالنماذج الزمنية الطولية (Panel data)، وهي:

1- أنموذج الانحدار المشترك (Pooled Regression Model) (PRM)
2- أنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) (FEM)
3- أنموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) (REM).

ولتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره واستخدامه في التحليل، تم تطبيق اختبار (Lagrange Multiplier)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (REM) و(PRM). كما تم استخدام اختبار (Hausman)، من أجل الاختيار بين (FEM) و(REM)، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (3): تقدير نماذج الدراسة

الفرضيات	Lagrange Multiplier		(Hausman)		الأنموذج الأكثر دقة وتساقاً
	Ch^2	Sig	Ch^2	Sig	
H01.1	945.324	0.000	0.067	0.796	**انموذج الآثار العشوائية**
H01.2	954.649	0.000	0.001	0.981	**انموذج الآثار العشوائية**
H02.1	980.633	0.000	1.381	0.709	**انموذج الآثار العشوائية**
H02.2	1005.995	0.000	7.851	0.049	**انموذج الآثار الثابتة**

- اختبار (Lagrange Multiplier): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقا من أنموذج الآثار العشوائية.
- اختبار (Hausman): للمفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الآثار العشوائية أكثر اتساقا من أنموذج الآثار الثابتة.

تشير نتائج الجدول (3) أن أنموذج الآثار العشوائية كان هو الأكثر دقة في تقدير النموذج الخاص بفرضيات الدراسة (H01.1, H01.2, H02.1)، بينما تبين أن أنموذج الآثار الثابتة هو الأكثر دقة في تقديرالنموذج الخاص بالفرضية (H02.2).

اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

تنص الفرضية الرئيسة الأولى على أنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".** وقد تم اختبار هذه الفرضية من الفرضيات المتفرعة عنها، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الفرعية الاولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على الاصول)".**

الجدول رقم (4): ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA للفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على الاصول	0.102	0.073	9.464	3.608	0.004

يتبين من الجدول (4) وجود أثر معنوي للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية مقاسة بالعائد على الأصول، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3.608) وبمستوى دلالة (SigF=0.004) وهي أقل من (0.05). وتشير قيمة معامل التحديد (R^2=0.102) إلى أن ما نسبته (10.2%) من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير المستقل، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول رقم (5): معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الأولى

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقل	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
الافصاح عن المخاطر	0.103	0.029	3.480	0.001
ثابت الانحدار	-1.182	0.877	-1.346	0.180

بين الجدول (5) والمتعلق بمعاملات الإنحدار ان قيمة B للافصاح عن المخاطر قد بلغت (0.103) وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (3.480)، وبمستوى دلالة (Sig=0.001)، وهذا يؤكد على وجود أثر ايجابي للافصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية مقاسة بالعائد على الاصول، لذا تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على الاصول)"

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية)"**

الجدول رقم (6): ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA للفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA

	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على حقوق الملكية	0.091	0.062	15.903	3.169	0.009

يتبين من الجدول (6) وجود أثر معنوي للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3.169) وبمستوى دلالة (SigF=0.009) وهي أقل من (0.05). وتشير قيمة معامل التحديد (R^2=0.091) إلى أن ما نسبته (9.1%) من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير المستقل، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول رقم (7) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقل	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
الافصاح عن المخاطر	0.144	0.049	2.929	0.004
ثابت الانحدار	-3.331	1.458	-2.285	0.024

بين الجدول (7) والمتعلق بمعاملات الإنحدار ان قيمة B للافصاح عن المخاطر قد بلغت (0.144) وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (2.929)، وبمستوى دلالة (Sig=0.004)، وهذا يؤكد على وجود أثر ايجابي للافصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، لذا تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية)".**

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

تنص الفرضية الرئيسة الثانية على أنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".** وقد تم اختبار هذه الفرضية من الفرضيات المتفرعة عنها، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الهرمي، وكانت النتائج على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الفرعية الاولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على الاصول)".**

الجدول رقم (8): ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA للفرضية الفرعية الأولى

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على الاصول	0.575	0.567	7.921	72.536	0.000

يتبين من الجدول (8) وجود أثر معنوي للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية مقاسة بالعائد على الأصول، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (72.536) وبمستوى دلالة (SigF=0.009) وهي أقل من (0.05). وتشير قيمة معامل التحديد (R^2=0.575) إلى أن ما نسبته (57.5%) من التباين في (العائد على الاصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير المستقل، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول رقم (9) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الاولى

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقل	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)

الافصاح عن المخاطر	0.113	0.022	-5.082	0.000
مؤشرات الاستدامة	0.158	0.052	-2.996	0.003
مؤشرات الاستدامة * الافصاح عن المخاطر	0.015	0.001	10.30	0.000
ثابت الانحدار	1.527	0.612	2.491	0.014

بين الجدول (9) والمتعلق بمعاملات الإنحدار ان قيمة B عند متغير (مؤشرات الاستدامة * الافصاح عن المخاطر) قد بلغت (0.015) وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (10.30)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وهذا يؤكد على وجود أثر ايجابي لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وربحية الشركات الصناعية (مقاسة بالعائد على الاصول)، لذا تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على الاصول)".**

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: **"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية)".**

الجدول رقم (10): ملخص النموذج وتحليل التباين ANOVA للفرضية الفرعية الثانية

المتغير التابع	ملخص النموذج			تحليل التباين ANOVA	
	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل Adjusted R^2	الخطأ المعياري للنموذج	قيمة F المحسوبة	Sig (F)
العائد على حقوق الملكية	0.552	0.543	12.758	66.076	0.000

يتبين من الجدول (10) وجود أثر معنوي للإفصاح عن المخاطر في ربحية الشركات الصناعية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (66.076) وبمستوى دلالة (SigF=0.000) وهي أقل من (0.05). وتشير قيمة معامل التحديد (R^2=0.552) إلى أن ما نسبته (55.2%) من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير المستقل، مع بقاء أي عوامل اخرى ثابتة.

الجدول رقم (11) معاملات الإنحدار للفرضية الفرعية الثانية

معاملات الإنحدار				
المتغير المستقل	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	Sig (T)
الافصاح عن المخاطر	0.180	0.041	-4.289	0.0000
مؤشرات الاستدامة	0.290	0.088	-3.273	0.0013
مؤشرات الاستدامة * الافصاح عن المخاطر	0.023	0.002	9.630	0.0000
ثابت الانحدار	2.309	1.000	2.309	0.0222

بين الجدول (11) والمتعلق بمعاملات الإنحدار ان قيمة B عند متغير (مؤشرات الاستدامة * الافصاح عن المخاطر) قد بلغت (0.023) وبلغت قيمة T المحسوبة عنده (9.630)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وهذا يؤكد على وجود أثر ايجابي لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وربحية الشركات الصناعية (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية)، لذا تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) للدور المُعدل لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر و ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (مقاسة بالعائد على حقوق الملكية)".**

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1. تدني مستوى الإفصاح الكلي عن المخاطر في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة (2016-

2020)، حيث بلغ تقريبا (23.5 %).

2. إيلاء الشركات الاهتمام الأكبر بالإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية مقارنةً بالإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية، إلاّ أن هذا الاهتمام مازال متدني .

3. وجود أثر ايجابي للافصاح عن المخاطر على الربحية المُقاسة بالعائد على الاصول، وهذا يدل على التاثير الايجابي للافصاح عن المخاطر على قرارات مستخدم التقارير المالية الامر الذي انعكس بشكلٍ ايجابي على ربحية الشركات عينة الدراسة، من خلال زيادة قدرتها على تحقيق ارباح من أصولها المستثمرة، وزيادة فاعلية استخدامها للموارد المتاحه.

4. وجود أثر ايجابي للافصاح عن المخاطر على الربحية المُقاسة بالعائد على حقوق الملكية، وهذا يُشير أن الافصاح عن المخاطر في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة أثر بشكلٍ ايجابي على قرارات المستخدم للتقارير المالية، وأدى الى زيادة فرص الاستثمار للشركات واستغلالها بشكل امثل، مما حقق لها زيادة في العائد على حقوق الملكية.

5. وجود أثر ايجابي لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان المقاسة بالعائد على الاصول، وهذا يشير الى مساهمة مؤشرات الاستدامة في الحد من عدم تماثل المعلومات، والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، الامر الذي انعكس ايجاباً على قدرة الشركة على الاستغلال الامثل لمواردها، وتحقيق عائد على أصولها وزيادة ربحيتها.

6. وجود أثر ايجابي لمؤشرات الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان المقاسة بالعائد على حقوق الملكية، وهذا يشير الى دور مؤشرات الاستدامة بإضفاء الشرعية على أنشطة الشركات وتحسين سمعتها في البيئة المحيطة بها، مما حقق لها راس مال اخلاقي ادى الى تخفيض المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها، وبالتالي وجود فرص استثمارية وتحقيق عائد افضل على حقوق الملكية وزيادة ربحيتها.

ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

1- ضرورة قيام هيئة الاوراق المالية بحث الشركات المُدرجة في بورصة عمان بالالتزام بالإفصاح عن المخاطر، لما له من تأثير إيجابي على قرارات متخذي القرار، وزياد كفاءة الاسواق المالي الامر الذي ينعكس على ربحية الشركات المدرجة في بورصة عمان.
2- تدعو الباحثة متخذي القرار في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بتعزيز الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر؛ لما لها من تاثير ايجابي واضح على قرارات متخذي القرار وتوفير الفرص الاستثمارية لها واستغلالها في زيادة ربحيتها من خلال زيادة العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، وضمان استمراريتها في ظل المنافسة الشديدة.
3- ضرورة زيادة اهتمام الشركات المدرجة في بورصة عمان بانشطة الاستدامة لما لها من دور كبير في بناء صورة ذهنية جيدة للشركة في بيئة عملها، الامر الذي ينعكس ايجاباً على سمعتها ويمنحها الامان لمواجهة المخاطر المتوقعة الامر الذي ينعكس على قدرتها في توليد العائد العالي سواء من اصولها او حقوق الملكية وبالتالي زيادة ربحيتها.

4- اجراء دراسات مشابهة لها في قطاعات مختلفة ومقارنة النتائج؛ لتوفير رؤى وافاق جديدة حول الافصاح عن المخاطر واثره على ربحية الشركات ودور مؤشرات الاستدامة في العلاقة بينهما في قطاعات اخرى.

المراجع:

الأنصـــاري، أُســـامه عبـــد الخـــالق (2015). ***الإدارة الماليـــة.*** https://www.alarabimag.com /read/15199.9/1/2021 at 2:24AM

خليل، عبد الرحمن، وصغير، حسين علي. (2022). أثر الافصاح عن عناصر التنمية المستدامة في زيادة قيمة المنشأة. ***مجلة العلوم الانسانية والطبيعية،*** 3(8)،599- 617.

عابد، محمد نواف، والنجار، محمد موسى .(2020). أثر مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات السوق التقليدية على التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان. ***مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد،*** 4(2)، 11-30

قاسم، زينب عبد الحفيظ احمد.(2018).الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية – دراسة تطبيقية, ***مجلة العلوم الاجتماعية***. (6)، 296-313.

مريم، الشيخ، وحمزة، جعفر (2023). تقارير المبادرة العالمية GRI كأداة لقياس الأداء الشامل للمؤسسة والرفع من جودة تقارير الاستدامة. ***مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة،*** 6(1)، 497- 514.

مشابط، نعمة حرب .(2016). أثر درجة الافصاح عن الاستدامة على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية : دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر. ***مجلة الفكر المحاسبي،*** 20(2)،49-123.

Abd Elghaffar, E.S., Abotalib, A.M., & Khalil, M.M.(2019).Determining factors that affect risk disclosure level in the Egyptian banks. ***Banks and Bank Systems***, 14 (1),159-171.doi.org/10.21511/bbs.14(1).2019. 14

Abdel Razek, M. (2014). The Association Between Corporate Risk Disclosure and Firm Performance in Emerging Country- The Case of Egypt***. Journal of Empirical Studies,*** 1(3),105-115

Abduall,M. & Abdul-Shoukor,Z.(2015).Risk management disclosure A study on the effect of voluntaryrisk management disclosure toward .***Accounting in Europe***, 6(2), 167-194. doi.org/10.1080/17449480903 171988

Adel, C., Hussain, M. M., Mohamed, E. K. A., & Basuany, M. A. K. (2019). Is corporate governance relevant to the quality of corporate social responsibility disclosure in large European companies?. ***International Journal of Accounting & Information Management,*** 00–00. doi:10.1108/ijaim-10-2017-0118

Adjirackor, T.,Asare,D.D., Asare, F.D., Gagakuma, W., & Odompley, J. N. (2017). Financial ratios as a tool for profitability in Arytondrugs. ***Research Journal of Finance and Accounting***, 8(14), 1-10

Ali, A.; Jadoon, I.A. (2022). The value relevance of corporate sustainability performance (CSP).***Sustainability***, 14, 9098. https://doi.org/10.3390/su14159098

Amran, A., Bin, A.M. & Hassan,B.C.(2009). Risk reporting- An exploratory study on risk management disclosure in Malaysian annual reports. ***Managerial Auditing Journal***, 24 (1), 39-57. DOI 10.1108/02686900910919893

Amrigan,A.R.,Hamidi, M. & Adrianto, F.(2023). The Effect of Sustainability Report Disclosure Compliance on the Company's Financial Performance. ***Journal of Social Research,*** 2(4),1028- 1038.

Caesaria,A. & Basuk, B.(2017). The study of sustainability report disclosure aspects and their impact on the companies' performance. ***SHS Web of Conferences,*** 34, DOI: https://doi.org/10.1051/shsconf/20173408001

Dicuonzo, G.Fusco,A., &Dell'Att,V. (2017). Financial Risk Disclosure: Evidence from Albanian and Italian Companies.***EBEEC Conference Proceedings, The Economies of Balkan and Eastern Europe Countries in the Changed World, KnE Social Sciences***, pages 182–196. DOI 10.18502/kss.v1i2.656

Dosinta, N.F. & Astarani,J.(2021). Risk disclosures in bank reporting: Sustainable finance roadmap Era. ***Journal of Accounting Research, Organization and Economics***, 4 (3), 248-263.

Fun,L.S. & Hashim,F.(2019). Corporate Risk Disclosure and Business Performance: Does Board Gender Diversity Matters?. ***The European Proceedings of Social & Behavioural Sciences EpSBS***. 249- 259. DOI: 10.15405/epsbs.2019.08.25

Gibson, C.H.(2013).***Financial Reporting &Analysis: Using Financial Accounting Information***(11th ed.), United States:South-Western Cengage Learning.

Gonidakis, F. K., Koutoupis, A. G., Tsamis, A. D., & Agoraki, M.-E. K. (2020). Risk disclosure in listed Greek companies: the effects of the financial crisis. ***Accounting Research Journal***, 33(4/5), 615–633. doi:10.1108/arj-03-2020-0050

Hamidi, M.L. and Worthington, A.C. (2021). "Islamic banking sustainability: theory and evidence using a novel quadruple bottom line framework.***", International Journal of Bank Marketing***, 39 (5), 751-767. https://doi.org/10.1108/IJBM-06-2020-0345

Hanim Tafri, F., Abdul Rahman, R., & Omar, N. (2011). Empirical evidence on the risk management tools practised in Islamic and conventional banks. ***Qualitative Research in Financial Markets***, 3(2), 86-104

Innocent,E.C.,Mary,O.I.,&Matthew,O.M.(2013).Financial ratios analysis as a determinant of profitability in Nigerian pharmaceutical industry. ***International Journal of Business and Management***, 8(8),107- 117.

Khlif,H., &Hussainey,K.(2016).The association between risk disclosure and firm characteristics: a meta-analysis***.Journal of Risk Research,***19(2), 181- 211. DOI: 10.1080/13669877.2014.961514

Khlif, H., Guidara, A., & Souissi, M. (2015). Corporate social and environmental disclosure and corporate performance. ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, *5(1), 51– 69.* doi:10.1108/jaee-06-2012-0024

Kolsi,M.C., Al-Hiyari,A. & Hussainey,k.(2022). Does environmental, social, and governance performance mitigate earnings management practices? Evidence from US commercial banks. ***Environmental Science and Pollution Research***,30, 20386–20401. DOI: 10.1007/s11356-022-23616-2

Linsley, P.M., &Shrives,P.J.(2006).Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies.***The British Accounting Review***, *38(4), 387–404.* doi:10.1016/j.bar.2006.05.002

Miihkinen, Antti. (2010). What drives quality of firm risk disclosure? The impact of a national disclosure standard and reporting incentives under IFRS. ***The International Journal of Accounting*** ,47(4), 437–68.

Moumen,N., Ben Othman,K., &Hussainey, K.(2015).The Value Relevance of Risk Disclosure in Annual Reports: Evidence from MENA Emerging Markets (RIBAF 350).***Research in International Business and Finance,*** 34,177-204. Doi: 10.1016/j.ribaf.2015.02.004

Oigo,D., &Zoltan,Z.(2017). Ratio analysis indicators of financial performance in the Nairobi securities and exchange market – Case of listed companies in agricultural sector. ***The Sixth International Conference on Advances in Social Science, Management and Human Behaviour - SMHB 2017***, Rome, Ataly, 30-34. doi: 10.15224/ 978-1-63248-141-2-52

Oino, I.(2019). Do disclosure and transparency affect bank's financial performance. ***Corporate Governance***,19(6),1344- 1361. Doi. Org/10.1108/CG- 12-2018-0378.

Oluwagbemiga,E. O. (2014).Risk disclosure in the published financial statements and firm performance: Evidence from the Nigeria listed companies. ***Journal of Economics and Sustainable Development,*** 5(8), 86-96.

Platonova, E., Asutay, M., Dixon, R., & Mohammad, S. (2016). The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Evidence from the GCC Islamic Banking Sector. ***Journal of Business Ethics***, *151(2), 451–471*. doi:10.1007/s10551-016- 3229-0

Shivaani, M.V.; Agarwal, N. (2020). Does competitive position of a firm affect the quality of risk disclosure?. **Pacific-Basin Finance Journal**, 61(c). DOI: 10.1016/j.pacfin.2020.101317

Weygandt,J.J. Kimmel,P.D., Kieso,D.E.(2012). ***Accounting principles.(***10th). Hoboken: John Wiley & Sons, Inc.

Whetman, Lancee L. (2017).The Impact of Sustainability Reporting on Firm Profitability. Undergraduate Economic Review,14(1). Available at: https://digitalcommons.iwu.edu/uer/vol14/iss1/4

Zulfikar,R., Lukviarman,N., Suhardjanto,D., &Agustiningsih,S.W.(2017). Competition, Independent Commissioner, Risk Disclosure and Financial Performance.***Review of Integrative Business and Economics Research,***6(1), 76- 91.

"

دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة وسبل تطويرها "

د. أحمد عمر صافي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف الى دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة, والخروج منها بمقترحات واجراءات قد تساعد على تطوير دور جامعة القدس المفتوحة في التنمية المستدامة ومن خلال تحليل ومراجعة البحوث والدراسات السابقة والادبيات التربوية التي تناولت التنمية المستدامة بما يضمن الخروج برؤية متكاملة لتطوير دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة, حيث استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج التحليلي, وفي ضوء تحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الجامعات بشكل عام, وجامعة القدس المفتوحة بشكل خاص, ووفقا لرؤية الباحثان, حيث توصلت الدراسة الى أن جامعة القدس المفتوحة تتبنى اهداف التنمية المستدامة, وتسعى الى تحقيقها, كما وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات أهمها: تشجيع الطلبة والخريجين على مواصلة التعليم, وصولا الى الدراسات العليا و التركيز على التعليم العالي واعتماد استراتيجيات وخطط ومناهج واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aimed to identify the role of Al-Quds Open University in achieving the sustainable development, and to come up with proposals and actions that may help to develop the role of Al-Quds Open University in sustainable development, through analyzing and reviewing researches,

previous studies and educational literature that dealt with sustainable development to ensure an integrated vision to develop the role of Al-Quds Open University in achieving sustainable development, in this study, the two researchers used the analytical approach, and in the light of the analysis of the previous studies that dealt with the topic of sustainable development in universities in general, and Al-Quds Open University in particular, According to the researchers ' vision, the study concluded that Al-Quds Open University adopts the Sustainable Development goals and seeks to achieve them, and the study came up with a set of recommendations and proposals, the most important of which are: encouraging students and graduates to continue education, up to graduate studies, and focus on higher education and adopting clear strategies, plans and curricula that respond to the requirements of the sustainable development.

المقدمة:

لقد ازداد الاهتمام العالمي برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة، مع ما تتطلبه من تراكم كمي ونوعي في رأس المال البشري، بحيث يكون قادراً على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي واستثمار المعلومات، مما دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برمجه بهدف تحسين خصائص رأس المال البشري وجعلها أكثر ملائمة وانسجاما مع متطلبات التنمية المستدامة.

فالجامعة هي مؤسسة لتكوين رأس المال البشري والذي يهتم في شتى الميادين العلمية والفكرية، والذي يؤدي الدور المنوط به، للمساهمة في تطوير المجتمع، حيث تسعى الدول بمختلف الوسائل لتنمية رأس المال البشري وذلك بتوفير الرعاية الصحية والتعليم, والاهتمام بالمستوى المعيشي, وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة, وايضا من اجل توفير التعليم المناسب من خلال ابراز دور المؤسسات التعليمية, وخصوصا الجامعات, والتي سنركز على دورها في هذه الدراسة.

كما ازداد الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم العالي؛ لأنه يوفر لسوق العمل العمالة الضرورية والتي تكون على قدر كبير من المهارة وبالتالي زيادة الإنتاجية, فالنفقات العامة والخاصة توجه إليه من أجل اكتساب عائد إنتاجي يتجسد في الأشخاص الذين سوف يأخذون على عاتقهم تقديم الخدمات في المستقبل, و للتعليم العالي

دور لا غنى عنه في تحديد السبل التي تتعلم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة، وتقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين في وسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلم مدى الحياة، وتساعد أيضا على فهم وتأويل وصون وتعزيز ونشر الثقافات الوطنية والإقليمية والدولية والتاريخية في سياق من التعدد والتنوع الثقافي، وتساعد في حماية القيم المجتمعية والارتقاء بها عن طريق تدريب الشباب في مجال القيم التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية، وتسهم في تطوير التعليم وتحسينه في جميع مستوياته (الحريري، 2014)..

مشكلة الدراسة:

تعتبر الجامعة من بين أهم الوسائل المتاحة لدى الجهات الحكومية لتطبيق تنمية العنصر البشري وتطوير المعرفة في المجتمع، ومن خلال عمل الباحثين في احدى فروع جامعة القدس المفتوحة, تبين أن هناك قصور وثبات في التنمية المستدامة في جامعة القدس المفتوحة, وذلك بسبب تأثير جائحة كرونا مباشرة على مستوى الجامعات بشكل عام, وجامعة القدس المفتوحة بشكل خاص, لذلك كان لابد من الوقوف على دور دامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة, سبل تطوير هذا الدور , ومعرفة مدى تقدم جامعة القدس المفتوحة باتجاه التنمية المستدامة, حيث أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف دور الجامعات بشكل عام, وجامعة القدس المفتوحة بشكل خاص في تحقيق التنمية وتلبية متطلباتها, لذلك فإن إشكالية الدراسة تكمن في معرفة دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة, وسبل تطويرها.

أسئلة الدراسة:

- ما دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما سبل تطوير دور جامعة القدس المفتوحة في تبني التنمية المستدامة من خلال بعض اقتراح بعض المقترحات والتوصيات ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى :

1- التعرف الى دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة.

2- السعي الى تطوير دور جامعة القدس المفتوحة في تبني التنمية لمستدامة من خلال بعض اقتراح بعض المقترحات والتوصيات.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تأتي أهمية الدراسة من اهمية التوجه التعرف الى دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة .
- قد تسهم في الكشف عن أهم المعيقات التي قد تواجه جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة.
- قد ترشد الباحثين المهتمين بالتنمية البشرية المستدامة في قطاع غزة لأفكار يمكن الاسترشاد بها في عملية توظيف وتطوير التعليم الجامعي.
- قد تفيد واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرارات في تحقيق وتوظيف التنمية البشرية المستدامة في الجامعات الفلسطينية لمسايرة ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.
- قد تسهم هذا البحث في إثراء المكتبة التربوية, خصوصا في ظل ندرة الدراسات التي تناولت التنمية المستدامة .
- قد تفيد البحث الحالي في وضع مقترحات وتصورات من أجل تطوير التنمية المستدامة في جامعة القدس المفتوحة.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت عدة دراسات سابقة موضوع التنمية المستدامة في الجامعات, وهذه الدراسات جميعا تخدم الغرض من البحث الحالي.

يتناول الباحثان الدراسات السابقة ترتيبا تنازليا, وتتضمن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة الحلبي (2022):

بعنوان " **دور التعليم الجامعي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية** "

هدفت الدراسة التعرف على أثر التعليم الجامعي على التنمية المستدامة في فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج، أهمها: أن التعليم الجامعي في فلسطين له أثر إيجابي على التنمية المستدامة في مستوى كفاءة الكادر الاكاديمي من أعضاء الهيئة التدريسية ، وأن المؤهلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لها الأثر الإيجابي في تحقيق التنمية المستدامة ، ولكن الجامعات الفلسطينية تعاني من العديد من التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بتركيز الجهود على اجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتنمية المستدامة، واشراك جهات عديدة في هذا الشأن واحداث مزيد من التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن، وأوصت الدراسة بتشجيع الجامعات الفلسطينية

على رعاية المبدعين من الهيئة التدريسية والطلبة المميزين وتحفيزهم بوسائل مختلفة، حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة.

2- دراسة لخضر ونسيمة (2019):

بعنوان " **دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة, دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت**"

هدفت هذه الورقة البحثية الى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء، ودراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت بمختلف معاهده، كما تم تطوير استبيان مكون من (24) فقرة، وعينة دراسة مكونة من (50) أستاذ جامعي من المركز، فأسفرت النتائج على نقص في تأدية المركز الجامعي تيسمسيلت لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، طرق ومناهج التدريس وكذا التدريب، كما كشفت النتائج على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في: المرتبة العلمية, المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة, فقد كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من المستوى المعنوي (0.05).

3- دراسة عساف (2015):

بعنوان" **دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف الى درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لدور التمكين في تحقيق التنمية , حيث قام الباحث بتطبيق استبانة مكونة من (28) فقرة موزعة على ثلاث مجالات: وهي (التنمية المهنية, تفعيل العمل وتجويده, دعم البناء المؤسسي على (165) عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأزهر والجامعة الإسلامية في محافظات غزة, حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثلاثة المحددة مسبقا بوزن نسبي (89).

3- دراسة محمد (2015) :

بعنوان " **دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان**" (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)

هدفت الدراسة لتعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان , تكونت عينة الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة , وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, حيث كانت نتائج الدراسة: ان أبرز برامج التنمية المستدامة

بجامعة السودان هي : برامج علوم الغابات , البرامج التربوية , برامج البحث التطبيقي , وأهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو: تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة , إقامة محاضرات وورش عمل للأفراد و المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية . وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الامكانيات المالية والخلافات والحروب القبلية وضعف مصادر التمويل .

4-دراسة عبد الرحمن و زنكة (2012):

بعنوان" **دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافة في عالم متغير**"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافة في عالم متغير, و توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تنمية مجالات المعرفة للطلاب ذات الصبغة المهنة عن طريق الدراسات الأكاديمية وكذلك تنمية المهارات الفنية الضرورية عن طريق التدرب والخبرات العلمة المباشرة واقترح الباحثان ضرورة مواكبة المناهج مع متطلبات وتطلعات المجتمع، كما رأى الباحثان أنه لكي قوم التعليم العالي بتأدية دوره، لابد من تنمية العنصر البشري الذي من خلال تنمته تم الاستغلال الأمثل للموارد الطبعة والمحافظة عليها, حيث اعتبار أن تنمية المورد البشري هو في حد ذاته مطلبا تنموا. كذلك ركزا على ضرورة تعاون الجامعة مع الوزارات الأخرى والمؤسسات الاقتصادية بغاة التخطط الكمي لمتطلبات التنمية وسوق العمالة المستقبلة، وكذلك نوع المهن المطلوبة في سوق العمالة لتوفر تخصصاتها في الكلات والمعاهد، مع ربط خطة القبول في التعليم العالي بخطة القوى العاملة واحتجاجات الوطن الحالة والمستقبلة, كما أشارا إلى ضرورة الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ، وتطور معارفهم من خلال الدورات التدريبة لمواكبة التطورات وتجاوز المعرفة النظرة وتنمية قدرات الفهم والابتكار والإبداع، وتزود الطالب بالأنشطة التطبيقية لمعايشة العمل في موقعه الحقوقي وهذا لتحقق مستويات أعلى من الإنتاجية, كما توصلا إلى ضرورة الربط بن سياسات البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية ثقافيا مع ربط هذه الثقافة بالقاعدة الجماهرية لتكون الجامعة بذلك مركزا للثقافة العامة.

5-دراسة الجوارنة (2004):

بعنوان: " **تقدير درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**"

هدفت هذه الدراسة للكشف عن درجة مواءمة مخرجات التعليم الجامعي الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة, حيث **خلصت**

الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وبين الإنجاز المحقق في مجال التنمية البشرية بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا وسياسيا, أما بخصوص تقدير درجة موائمة مخرجات التعليم الجامعي الأردني لمعايير التنمية البشرية المستدامة فقد وجدت الدراسة أن مخرجات التعليم الجامعي بحاجة إلى تجويد المعرفة التي يمتلكونها، رغم احتلال التعليم المكانة الأعلى مقارنة بمعيار الصحة والدخل, وقد قدم الباحث بعض **التوصيات** على ضوء النتائج التي توصل إليها وأهمها: تحسين مخرجات الجامعة المحلية لإحداث التنمية المستدامة والاهتمام بتدريس مساقات في التنمية البشرية المستدامة للطلبة في الجامعات الأردنية كل حسب تخصصه.

مصطلحات الدراسة:

جامعة القدس المفتوحة:

بدأ التفكير في إنشاء الجامعة عام 1975م انطلاقاً من احتياجات الشعب الفلسطيني للتعليم العالي في ظل أوضاعه السكانية والاجتماعية والاقتصادية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وبطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، قامت منظمة اليونسكو بإعداد دراسة الجدوى لمشروع الجامعة التي استكملت عام 1980م وأقرها المؤتمر العام لليونسكو، وفي عام 1981م أقر المجلس الوطني الفلسطيني المشروع، غير أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

وافتُتح للجامعة مقر مؤقت في عمان أواخر العام 1985م، بموافقة رسمية من وزارة الخارجية الأردنية، وتركز العمل خلال الفترة الواقعة بين (1991-1998) على إعداد الخطط الدراسية والكليات، واعتماد التخصصات العلمية، وإنتاج المواد التعليمية، وخاصة المطبوعة والكتب الطلابية والوسائط التعليمية في العام 1991م باشرت الجامعة خدماتها التعليمية في فلسطين متخذة من مدينة القدس الشريف مقراً رئيساً لها، وأنشأت فروعاً ومراكز دراسية في المدن الفلسطينية الكبرى، ضمت في البداية المئات من الطلبة، ثم أخذت أعداد الطلبة بها بالازدياد عاماً تلو عام إلى أن أصبح عددهم ما يقارب (45,000) طالب. وقد خرجت الجامعة الكوكبة الأولى من طلبتها عام 1997م، وكانت هذه المرحلة في غاية الصعوبة، إذ شهدت منذ بداية ميلادها على أرض فلسطين تعاظم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي تفجرت ضد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1987م، كما عانت من آثار حرب الخليج التي سببت لها أزمات مالية في أحلك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني, ومع ذلك فقد استمرت الجامعة-مستمدة عزيمتها من عزيمة قيادتها التاريخية المناضلة-في أداء رسالتها

وتحقيق أهدافها لتبقى دائماً مصباح نور في كل بيت، وكوكب معرفة يضيء أرجاء الوطن والأمة (www.qou.edu).

الأهداف الاستراتيجية للجامعة:

- مواصلة رفع مستوى تأهيل خريجي الجامعة، وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم على المنافسة في سوق العمل المحليّ والإقليمي.
- الاستمرار بتطوير البرامج التعليمية وتحسينها بما يتلاءَم وحاجات التنمية، وسوق العمل، على وفق أفضل ممارسات التعليم المدمج، والمستجدات العلمية والتكنولوجية.
- تعزيز البحث العلميّ والإنتاج والإبداع والتميز وتشجيعه في الجامعة.
- تعزيز التفاعل المجتمعي، وتعميق مضامين المسؤولية المجتمعية ضمن عمليات الجامعة.
- مضاعفة الجهود لتنمية موارد الجامعة المالية وتحسينها من خلال تنويع مصادرها ومواصلة رفع كفاءة الإدارة المالية وفاعليتها للجامعة.
- تحسين بيئة التعليم المفتوح والخدمات الطلابية تحسيناً يدعم جودة التعليم والتعلّم.
- تحسين حجم الخدمات الأكاديمية ونوعيتها والتقنية المساندة للتعليم والتعلّم.
- تعزيز ممارسات إدارة الجودة والتميز في جميع العمليات الأكاديمية والإدارية، على كل المستويات في الجامعة (www.qou.edu).

فلسفة جامعة القدس المفتوحة وأهدافها:

يعتبر التعليم الجامعي من أكثر المؤثرات التي تساهم في تنمية المجتمع وتطوره، بل يشكل الاثنان مكونًا رئيسا من مكونات دليل التنمية البشرية، لأنه تقع على القطاع التعليمي رسالة إعداد الأجيال من القادة والمفكرين والمصلحين وعلماء المستقبل والباحثين الذين سيقودون دفة التغيير والإمساك بناصية العلم والتقدم نحو مشروع التنمية الشاملة المستدامة– إحدى لغات هذا العصر.

ومن هنا تؤدي الجامعات دوراً مهما رياديا في مشروع التنمية، لكونها حاضنة للمفكرين والباحثين وعلماء اليوم والغد، بل تعد رافداً رئيسا للكفاءات والكوادر المدربة التي يحتاجها المجتمع.

في هذا السياق، وحول دور الجامعات، تذكر نشرة «تعليم حر» التي يصدرها مركز رام الله لحقوق الإنسان أن المدير السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «فيدر يكو ساراغوسا» وضع أهدافا للجامعة المطلوبة والمرتقبة ومنها:

1– تسعى لجعل كل ذي قدرة عقلية ضميراً أي التزاما شخصيا إزاء المجتمع الذي توجد فيه وتقوم بخدمته.

2- رسالة الجامعة ليست في «صناعة متخصصين «وإنما المساهمة بدور طليعي في رفع المستوى الثقافي للأمة.

3- الجامعة هي المركز الذي يعُد مدرس الغد، والمركز الذي يمارس البحث العلمي ويعد باحث الغد، وهو الذي يدرب الشباب على تنمية قدرا تهم النقدية، ويوجههم إلى التحليل العميق الحر للواقع المحيط بهم.

4- الجامعة المرتقبة يجب أن تتمتع بالانفتاح على تعدد المواد التعليمية الجديدة التي يتطلبها النمو الحالي .

5- حيث إن النظام التعليمي اليوم لا يستطيع أن يتجاهل مسؤولية جديدة إزاء ما يدعى بوقت الفراغ، فمن واجب التعليم العالي أن يجد صيغا متعددة ذات أهمية خاصة التعليم المفتوح كوسيلة تقدم خدمات تعليمية وثقافية تتجاوز حدود الزمان والمكان (www.qou.edu).

التنمية المستدامة:

تمثل التغير الايجابي والمستمر في مستوى الرفاه الاقتصادي الحالي للمجتمع، بحيث لا تحرم الاجيال المقبلة من ذلك، حيث ان الاستثمار في راس المال العيني يعتبر عنصرا ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ان التنمية البشرية هي الضمان الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة، حيث ان سبب اخفاق البلدان العربية في تنميتها انما يعود الى تركيزها على بناء راس المال العيني الذي كان يأتي في معظم الاحيان على حساب الرأسمال البشري خاصة في البلدان ذات الريوع البترولية.

مفهوم التنمية المستدامة:

ظهرت العديد من التعاريف التي تطرح البعد الإنساني للتنمية، والتي عرفت بالتنمية البشرية في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه التعاريف: التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات للشعوب، من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، التي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة، بل هي تهدف أساسا إلى أنه يتمتع بحياة طويلة وصحية، عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق؛ يستفيد من التعليم؛ يكتسب المهارات الأكثر تقدما؛ يتمتع بصحة جيدة؛ يمتلك الحرية السياسية (خليفة, 2003, ص28).

وتعرف أيضا بأنها العملية التي تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته، عن طريق الوفاء باحتياجاته البيولوجية، العقلية، الروحية، الاجتماعية، الثقافية, وإن هذا التحقيق لذاتيته بمختلف مقوماتها وخصائصها هو خط

البداية في تصور مطالب الإنجاز التنموي؛ كما أنه خط النهاية في تقييم هذا الإنجاز على المدى القريب والمتوسط والبعيد (عمار,1998, ص35).

"وتشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرات في محتوى النمو, بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغييرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الاجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي وتوزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية", ويعرف علماء الاقتصاد التنمية الاقتصادية المستدامة بأنها تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: بيئي واقتصادي واجتماعي، من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل، كما أنها تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت" (رومانو، 2003).

وهي ضرورة لإنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (بوساحة وبحوص، 2019، ص72).

وتعرف أيضا بأنها: "التنمية التي تسعى لتحقيق احتياجات الحاضر دون تدمير احتياجات الأجيال المقبلة بأبعادها التربوية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية"(عيدة والزبيدي، 2020, 593).

كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه وهي تركز على الالتزامات التي يتوجب على الوحدة الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة ، ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة: يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيليه: أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر, وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقلعن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة, وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس : فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي) , ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق,

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات, فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة, أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الاتساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية, أما محور

اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية, والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس، كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة, تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها
. (Grosskurth & Rotmans, 2005)

ويعرفها الباحثان اجرائيا بأنها: عملية تنمية وتطوير ونمو مستمرة في شتى المجالات منها التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية, حيث أنها تساعد في تطوير وتحقيق الاحتياجات للإنسان و للدول من اقتصاد ونمو وتعليم وغيره من الضرورات, وذلك من أجل بناء مستقبل ناجح.

خصائص التنمية المستدامة:

هناك العديد من الخصائص للتنمية المستدامة أهمها:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويا والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- هي أيضا تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية (كالهواء، والماء..)، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الطاقات الحيوية.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة كتطبيق فلسفة التسويق الأخضر بالمنظمات.

أهداف التنمية المستدامة:

ويذكر غنيم وابو زنط (2007) أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق مجموعة أهداف ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: وتهدف التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة السكان عن طريق الاهتمام بالنوع وليس الكم , من خلال العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة, بالإضافة إلى تأمين حياة صحية وضمان تعليمي ذات مستوى عالي ومتساوي لجميع الأفراد, وتعزيز فرص تعليم لكافة الشرائح والمناطق , وضمان الوفرة للمياة والصحة لجميع السكان.

ثانياً: تحقيق استغلال عقلاني للموارد: تعتبر الموارد الطبيعية لكل دولة محدودة نسبياً, لذلك يتوجب توظيفها بشكل جيد وعقلاني من خلال حماية واستعادة الاستخدام الأنسب والمستدام.

لتلك الموارد , وادارة الغابات بشكل صحيح ومستدام , ومكافحة التصحر والعمل على وقف

تدهور الاراضي الزراعية والعمل على استعادتها , والاهتمام بالمحافظة على التنوع البيولوجي (مزريق, 2011).

ثالثاً: احترام البيئة الطبيعية: من خلال العمل على توطيد العلاقة بين السكان والبيئة حتى تصبح علاقة انسجام والذي يعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة, بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل والمدروس للمحيطات والموارد البحرية.

رابعاً: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية المستدامه: من خلال مشاركتهم بإيجاد حلول للمشاكل البيئية وتكثيف الجهود على مكافحتها.

خامساً: ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع: عن طريق توعية السكان باهمية التكنولوجيا الحديثة في مجال التنمية وطرق استخدامها للوصول إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأهداف.

سادساً: تغير حاجات وأولويات المجتمع بشكل مستمر: تهدف التنمية المستدامة لتحقيق الإنصاف من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الجيل الحالي والمستقبلي , كما يتوجب العمل على حماية البيئة بهدف التقليل من الأزمات والمشاكل البيئة العالمية , والعمل على استخدام تكنولوجيا أنظف تساهم في محاربة التلوث.

علاقة الجامعة بالتنمية المستدامة:

- تنمية رأس المال البشري:

تمثل علاقة الجامعة علاقة الكل بالجزء, ويمثلان علاقة تكاملية كما ذكرنا سابقا, فالجامعة المستدامة هي التي تحقق التنمية المحلية.

ومن هنا تجلى دور الجامعة في التكفل بهذا المطلب الحيوي للتنمية, بحيث تعمل على اعداد خريجين مؤهلين ومواطنين بوعي ومسؤولية كبيرين, كما تسهم في تقدم و تطوير المعارف و العلوم و إثرائها بالمستجدات و التطورات, كما توفر للمجتمع الخبرات العامة و

للمحلية خاصة, كما انها تغرس القيم الاجتماعية و الثقافية النبيلة التي تساعد في تعزيز مبادئ المواطنة و الديمقراطية ، وينبغي أن تقوم الجامعة أيضا بعدد من الأدوار والوظائف المماثلة و التي تؤدي إلي تعزيز التنمية المستدامة ويجب أن يتم بوجه خاص تناول القضايا الاجتماعية التي تفضي إلى تبني نماذج واقعية أكثر استدامة، وتحسين مستوى الجودة والكفاءة في مجال التدريس والبحوث، وسد الفجوة بين العلم والتعليم وبين المعارف التقليدية والتعليم، وتقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية.

- تنمية المجتمع:

يبرز دور الجامعة في المجتمع كما ذكره الجودي، بتصرف(2016)من خلال ما يلي:

- المشاركة الفعالة في حرية الرأي مع العمل.
- تنمية قدرة المتعلمين و الخريجين على المساهمة الجادة في حل مشاكل التنمية.
- الرغبة و تأطيرها في مزاولة البحث و المعرفة.
- تطوير النظرة التقليدية للتعليم إلى الحديثة التي تعتمد على أنه خدمة تضاف لباقي الخدمات في الأنشطة الاقتصادية و التجارية.
- محاولة مرافقة التطور العلمي و التكنولوجي والاتصالي الحاصل في العالم.
- التكيف الجاد و السريع مع مناخ العمل و الوظائف المطلوبة في سوق العمل خدمة للمجتمع و متطلباته في التنمية المستدامة.

خصائص نظام التعليم المستدام:

- أن التعليم له فلسفة شاملة وواضحة تحدد المبادئ والمسلمات التي يرتكز عليها.
- أن تكون له اهداف واضحة وواقعية وشاملة ومترابطة ومتكاملة والتي تسعى لتحقيق الغايات والتغيرات المرغوبة في المجتمع وما يسوده من عادات وقيم.
- أن يهتم بجميع المراحل, بحيث يؤسس على تحسين المناهج واساليب التدريس, بحيث تكون مبنية على تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات, ويعطي قيمة عليا للعمل ويؤهل الخريج لأن يبدأ العمل بنفسه.
- القدرة في جميع مراحله على تنمية القدرة العقلية وتعميق مهارات الطلبة, ويطلق امكاناته في الابداع والابتكار والمخاطرة والاعتماد على الذات لإيجاد الحلول.
- يصنع للمعلم والمتعلم صلة وثيقة بمشكلات المجتمع واحتياجاته, ويؤسس لثقافة المعرفة ويشجع على حرية الرأي, ويربط التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية.
- يوصل للتخصص أفقيا وعموديا فيحترم المراحل المختلفة في التخصص(العوضي,2013, 187).

دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة:

ان مساهمة خريجي الجامعات في تحسين الانتاجية في العمل والتنمية أمر تم التأكيد عليه في العديد من الدراسات، حيث أن خريجي الجامعات يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة عالية، حيث أشارت دراسة (تيودور شولتر) التي هدفت الى الترابط بين التعليم والنمو في الدخل القومي الأمريكي، والتي أظهرت وجود علاقة كبيره، كما أظهرت تقارير اليونسكو بأن هناك علاقة مهمة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع انحاء دول العالم، ووفقاً لتقرير البنك الدولي أظهر بأن التعليم يعتبر من أهم العوامل المساهمة في تحقيق النمو المستدام (الحريري، 2014).

كما وأكد العديد من الزعماء أمثال (مهاتير محمد) رئيس وزراء ماليزيا، عندما تم سؤاله عن سبب النهضة في ماليزيا أجاب "بفعل التخطيط والاستثمار بالتعليم وارتفاع مستواه ساهم في اكتساب الناس القدرة على حل المشاكل وزيادة الموارد المادية", وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية فإنه يتوجب القيام بالتخطيط في قطاع التعليم على عدة محاور وكما يلي:

- رفع كفاءة التعليم الداخلية من حيث تحقيقه لأهدافه والحد من الهدر فيه، ورفع كفاءته الخارجية من حيث تحقيقه لأهدافه الاقتصادية والانسانية والقومية.
- تحديث التعليم في كافة مراحله التعليمية من حيث المناهج وطرق التدريس وتوفير هيئات تدريسية كفؤة.
- تلبية احتياجات الخطط التنموية سواء الاقتصادية او الاجتماعية بين العاملين أصحاب المعارف والمهارات اللازمة (دويكات, 2014).

كما أظهرت الدراسات والبحوث المتعلقة بقضايا التنمية والتعليم، بأن التنمية أصبح الآن لا يعتمد على ما تملكه الدولة من امكانيات ورأس مال مادي، بل أصبح بناء الأمم مرتبط بمدى توفر الكفاءات المؤهلة ذات الشهادات العالية التي تستطيع أن تساهم في تنمية الدولة من خلال رسم سياسات تنموية صحيحة، والعمل على تنفيذها، وهذا سبب بروز التعليم العالي والجامعات بدورها الجوهري في التنمية وخلق الثروات المنتجة في كافة المجالات والأصعدة (جميل، 2017).

وفي الولايات المتحدة تبين بأن الزيادة المحققة بالإنتاج خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تكمن في مساهمة التعليم، حيث كان المكون الأساسي لعمليات التنمية، وحتى تتحقق التنمية يتوجب ربطها بين مؤسسات التعليم العالي، عن طريق وضع خطط للتعليم العالي يتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية (عبدالحي، 2012).

ويرى الباحثان أن للجامعات دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1- تبي اهداف التنمية المستدامة.

2- الاهتمام الكبير الذي توليه الجامعات للعنصر البشري من خلال رفع كفاءته وتطوير مهاراته وتنمية قدراته.

3- إعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين صالحين في مجتمعاتهم تؤهلهم لسوق العمل.

4- الاهتمام بأولويات وحاجات المجتمع من خلال تطوير وتنمية قدرات الخريجين بما يتلاءم مع هذه الحاجات والاولويات.

وظائف الجامعة والتنمية المستدامة :

لاشك بأن للجامعة دور كبير وواضح في تحديد المسارات والمتجهات والتي الأجيال القادمة تتعلم بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة , ذلك بأن الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين صالحين في مجتمعاتهم, ومواطنين مسئولين بوسعهم اشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العام مدى الحياة (الاستدامة)، كما تسهم في تقدم المعارف واثرائها ونشرها عبر البحوث، اضافة الى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين:

يذكر بأن التعليم عن بعد يشكل مدخلا علميا لتمكين التعليم العالي من الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية المجتمعية وإعداد وإدارة الموارد البشرية بكل كفاءة وفاعلية (الخطيب, 2006) .

وجامعة القدس المفتوحة التي تتبنى فلسفة التعلم عن بعد، تساهم إلى حد كبير في تعزيز وتحقيق التنمية البشرية من خلال الأمور التالية (دويكات, 2014):

أولا: إن رسالة الجامعة كما تظهر من أهدافها المعلنة في نشراتها وكتيباتها تقوم على توفير نوعية تعليم يوفر خدمات التعليم الجامعي المفتوح عن بعد لأبناء الشعب الفلسطيني، من خلال بيئة تعليمية تشجع على حرية التفكير والتعبير والدراسة الذاتية، بهدف خلق كوادر وطاقات بشرية تلتحق ببرامج أكاديمية وتخصصات تلبي متطلبات تنمية المجتمع الفلسطيني.

ثانيا: إن أهداف الجامعة تأخذ بعين الاعتبار مسألة إحداث تنمية بشرية من حيث الكم والنوع، حيث تسعى الجامعة إلى تحقيق مستوى ذو نوعية جيدة من الخريجين وكذلك

الموظفين الذين يمتازون بنوعية أداء جيدة في وظائفهم وأعمالهم, ويظهر هذا من خلال استعراض سريع لأهداف الجامعة التي تسعى إلى:

في مجال الفلسفة والقيم والمبادئ:

-تعميق الالتزام بالفلسفة التي قامت عليها الجامعة والمتمثلة في تطبيق نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد مع المستجدات العلمية والتكنولوجية.

-تشجيع الحرية الأكاديمية وحرية التفكير والتعبير بعامة ضمن إطار من المحافظة على الأخلاق الحميدة والشريفة واحترام الآخرين والحرص على الوحدة الوطنية.

-تعميق الاهتمام بالمتعلم/الدارس وجعل نشاطات الجامعة كافة موجهة لخدمته ودعم تعلمه وتخريجه بمستوى عال من النوعية.

-تعميق الاهتمام بنوعية الأداء على جميع الصعد ضمن خطة للجودة الشاملة.

في مجال الدارسين:

-إعداد الدارس لكي يتخرج إنساناً يملك المعارف والمهارات الكافية للاستمرار في التعلم معتمداً على نفسه، ويتسم بروح المبادرة والفاعلية والتنظيم والقدرة على مواجهة التحديات.

- الإسهام في إكساب المتعلم شخصية محلية و عربية, قوية الانتماء للوطن والأمة.

-زيادة الاهتمام بشرائح المجتمع المعاقة مجتمعياً أو مالياً أو جغرافيا للحصول على التعليم العالي, والعمل على تحسين وزيادة فرص إلحاقها بالتعليم العالي والنجاح فيه.

في مجال التكنولوجيا:

-استكمال حوسبة جميع الأنظمة الإدارية في الجامعة وتطويرها.

-تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التدريس لتحسين نوعية التعلم.

-إقامة استودوهات حديثة للتصوير والبث التلفزيوني والإذاعي والالكتروني.

-توفير خدمات الشبكات الحاسوبية لجميع المشرفين والطلبة.

-تشجيع استخدام المكتبات الإلكترونية, وقواعد البيانات العالمية, لإتاحة الفرصة للعاملين والدارسين والباحثين للاستفادة من هذه المصادر الغنية.

في مجال البرامج الأكاديمية:

-تقديم برامج أكاديمية تؤدي إلى درجة البكالوريوس و الماجستير تتصف بمراعاة تطورات العصر وتلبي حاجات المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية التنموية وتطلعاتها المستقبلية.

- توفير برامج أكاديمية ومهنية مرنة للتطوير المستمر في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية ولا تؤدي بالضرورة إلى درجة جامعية, بما يفتح المجال أمام الراغبين من مختلف قطاعات المجتمع لتطوير أنفسهم، وهم على رأس عملهم.

- زيادة الاهتمام بالجوانب العملية والتطبيقية من المقررات الدراسية والدورات التطورية.
- تنويع طرق إيصال المعرفة للدارسين بتوظيف التكنولوجيا الحديثة عامة والتعليم الإلكتروني خاصة.

في مجال التوسع:

- تهيئة البنية التحتية المناسبة (مباني وأراضي تجهيزات وأثاث واتصالات وغيرها) لاستيعاب اكبر قدر ممكن من أبناء الشعب الفلسطيني في الجامعة وفق خطة مدروسة، تمشياً مع فلسفة الجامعة في توفير تعليم عال للجميع.
- فتح مراكز دراسية جديدة في الدول العربية, حيث نوجد كثافة سكانية فلسطينية وحيث تبين دراسات الجدوى إمكانية الحصول على واردات تدعم خزينة الجامعة.
- تنويع مصادر التمويل للجامعة وزيادتها لتصبح كافية لتنفيذ خططها التطويرية.

ويمكن للجامعات أن دورا كبيرا وهاما في دعم الاستدامة وتطوير استراتيجيات واهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال عمليات البحث والتعليم وتطبيق الاستدامة في تنظيماتها واهدافها, كما يمكنها المساهمة في تشجيع واكساب متخذي القرارات المعرفة والمهارات لتحقيق ذلك، وذلك من خلال تبني ودمج قضايا الاستدامة في مناهجها, ويرى الباحثان أن جامعة القدس المفتوحة تتبنى اهداف التنمية المستدامة, ونرى ذلك من خلال:

- فتح برنامج ماجستير تخصص " التنمية المستدامة".
- ادخال التنمية المستدامة في جميع المناهج والأنظمة.
- تشجيع البحث في مجال التنمية المستدامة.
- توجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للاستدامة.
- التعاون مع الجامعات الأخرى في مجال الاستدامة.
- تربط الجامعة أهداف التكنولوجيا بحاجات المجتمع, ومن خلال تبني الجامعة للتكنولوجيا في التعليم, وتوفير ما يلزم من مختبرات ووسائل من اجل تحقيق ذلك, وهذا يندرج تحت اطار اهداف التنمية المستدامة.
- رفع كفاءة الخريج, واعداده ليكون مواطن صالح ومؤهل, ومعتمدا على نفسه لينافس في كل المجالات وسوق العمل.
- تتبنى الجامعة تخصصات جديدة وملائمة للمجتمع وسوق العمل مثل " التعليم الرقمي, التنمية المستدامة, الادارة السياحية, والتسويق الرقمي" .

لا شك بأن التعليم المفتوح له دورا كبيرا وفعالا في تحقيق التنمية المستدامة, وعلى رأسها التنمية البشرية في فلسطين، وذلك من خلال استعراض دقيق ومدروس لأهداف ورؤية جامعة القدس المفتوحة .

ويجب أن يكون هناك تغيير منشود للمجتمع في اتجاه العلم والتكنولوجيا، والذي يقوم على إحداث تنمية بشرية ومستدامة, تهتم بالإنسان اولا, ومن ثم فإن التنمية اليوم تفرض ضرورة التحول الفكري للمجتمع بأسره نحو الروح العلمية والتكنولوجية الذي نجده في كليات جامعة القدس المفتوحة المعتمدة, وهي كلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية التي وضعت أهداف تندرج ضمن فلسفة واهداف جامعة القدس المفتوحة ورسالتها .

وان نشر التعليم وتوفيره للجميع يعد مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستويات الدخل وتمكين المجتمع من الاستفادة من موارده البشرية بشكل أفضل، وبخاصة في ضوء المنافسة الاقتصادية التجارية والمالية وبروز قضية التنمية البشرية كقضية لها الأولوية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن خلق المجتمع المتعلم متطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهة والمشاركة المجتمعية والتنمية المستدامة، وتعظيم إنتاجية الأفراد وإكسابهم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للعيش في مستوى ثقافي وحضاري واقتصادي متقدم (السليطي, 2002).

ونجد تبني جامعة القدس المفتوحة للتنمية البشرية من خلال ما يلي:

- ومن خلال استعراض الاهداف الاستراتيجية لجامعة القدس المفتوحة وفلسفتها, وايضا من خلال توجيه الباحثين لمجموعة أسئلة لمجموعة كبيرة من العاملين في جامعة القدس المفتوحة عن مدى تبني الجامعة للتنمية المستدامة, وجدنا أن الجامعة كل الاجابات ان الجامعة تسعى لتتبنى التنمية المستدامة واهدافها وفلسفتها بشكل كبير, وذلك من خلال رؤية ورسالة واهداف ومخرجات الجامعة, وما توفره من أجل تحقيق ذلك, ومن هنا, نرى أن جامعة القدس المفتوحة تسعى بشكل كبير لتبني مفهوم التنمية المستدامة من خلال توفير المراكز البحثية والمعامل والادوات والمختبرات والمناهج والدورات وورش العمل والطاقم الاداري والاكاديمي.
- مراجعة الاهداف الاستراتيجية للجامعة, وأهداف التنمية المستدامة, نجد أن الاهداف تتقاطع وتتقارب وتتشابه بشكل كبير, ونجد ذلك من الاهتمام الكبير للعنصر البشري, وكل ما يخص تنمية وتوفير وتطوير قدرات ومهارات ومتطلبات العنصر البشري.
- الاهتمام الكبير الذي توليه الجامعة في الطالب والخريج على حد سواء, فتحرص الجامعة على صقل شخصية الطالب, وتنمية قدراته مهاراته من خلال ما تقدمه له من خدمات و مناهج ودورات لتخريج طالب قادر على التعلم الذاتي و التكيف مع الظروف المحيطة به, ومعتمدا على نفسه في تطوير ذاته, ومنافسا قويا في سوق العمل.
- قوة المناهج الدراسية لجامعة القدس المفتوحة, فمن متابعة امتحانات الوظائف التعليمية, نرى أن أغلب الأسئلة يتم اخذها من المناهج الدراسية التي تضعها جامعة القدس المفتوحة, وهذا يدلل على مدى قوة وصلاحية هذه المناهج.
- فتح بعض التخصصات في الدراسات العليا من أجل الاهتمام المتواصل للخريج, ومتابعته بعد التخرج وذلك من أجل تقديم خريج قويا ومنافسا في كل كافة المجالات وفي سوق العمل.

- تتبنى الجامعة التعليم المفتوح, حيث توفر الفرص امام الموظفين او رجال الاعمال الذين لا يجدون وقت للالتحاق بالجامعات من اجل التعليم او مواصلة تعليمهم, وهذا يندرج ضمن التنمية البشرية المستدامة.
- فتح افرع جديدة للجامعة في كل المناطق وذلك لإتاحة الفرصة اما الكل وفي جميع المناطق القريبة منها و البعيدة من أجل توفير فرص التعليم للكل وفي جميع المناطق.
- التشبيك مع المجتمع المحلي, والمشاركة في اقامة الاحتفالات الوطنية والاجتماعية وغيرها.
- تبني الجامعة لتخصصات تنفرد بها الجامعة, أو تتنافس بها مع الجامعات الاخرى مثل (أنظمة المعلومات الحاسوبية، تقنيات الويب، المكتبات وتقنية المعلومات، تنمية المجتمع المحلي، التسويق الرقمي، علوم التأمين, الإدارة السياحية التطبيقية ، الإدارة والسياسات العامة، اللغة العبرية وآدابها ، اللغة الفرنسية, وتكنولوجيا التعليم).

كما وقامت الجامعة بإنشاء قسم تنمية المجتمع المحلي من أجل الوقوف على متطلبات المجتمع,

ويهدف هذا التخصص الى إعداد أخصائي تنظيم وتنمية المجتمع على مستوى عالٍ من المهنية، قادر على وضع خطط علمية وبرامج تنموية وتنفيذها لإحداث التغيرات المرغوبة والمساهمة في حل المشكلات على المستويين القومي والمحلي، وتوعية أفراد المجتمع وتمكينهم للتعرف على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية، والثقافية، وغير ذلك مما يرتبط بحياتهم. وتشجيع المشاركة المجتمعية النشطة للتأثير في القرارات التي تمس حياة الأفراد والمجتمع. وتعزز القدرات القيادية للأفراد والجماعات، ويهدف هذا التخصص أيضا إلى إعداد الطلاب إعداداً نظرياً وعملياً من أجل:

- زيادة المعارف النظرية الخاصة بأساليب التدخل في مجالات تنمية وتنظيم المجتمعات المحلية المختلفة.
- تنمية القدرات والمهارات المهنية للطلبة وتعزيز ممارسات نوعية للتدخل والعمل في تنظيم المجتمع.

تعزيز وتمكين الطلبة من مهارات البحث العلمي في مختلف القضايا التنموية.

أهداف قسم تنمية المجتمع المحلي:

ويهدف هذا التخصص إلى إعداد الطلاب إعداداً نظرياً وعملياً بما يكسبهم مهارات العمل في مجالات تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال:

- إكساب الطلاب المعارف النظرية الخاصة بالطرق الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.
- مساعدة الطلاب على تنمية ذاتهم وقدراتهم ومهاراتهم المهنية من خلال الممارسة المهنية وتحت إشراف مهني.

- إكساب الطلاب مهارات العمل المختلفة الخاصة بمجالات الممارسة المهنية لتنمية المجتمع المحلي.
- إكساب الطلاب مهارات البحث العلمي والبحث الاجتماعي لمختلف المواقف والحالات، وإدارة المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
- إكساب الطلاب مهارات تنمية المجتمع المحلي (www.qou.edu).

نتائج الدراسة:

من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- تتبنى جامعة القدس المفتوحة أهداف التنمية المستدامة, ولكن تحتاج الى تطوير.

هناك معيقات تقف أمام تحقيق اهداف التنمية المستدامة في جامعة القدس المفتوحة بشكل كاف.

- هناك نقص في المختبرات والاجهزة والامكانات والتي تلعب دورا هاما في نجاح جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة بشكل كاف.

الخاتمة:

أخذ التعليم العالي توسعا واهتماماً كبيرا نتيجة للتغيرات التي يشهدها العالم والتي نتج عنها دراسات وابحاث تم اجراءها حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتعليم في مجال للتنمية واهدافها, حيث أن أي عملية تنمية تحتاج الى تخطيط واعداد مسبق , لذلك نلاحظ الآن بأن الدول النامية أصبحت توجه بوصلتها نحو تطوير الموارد البشرية , واستغلالها في عمليات التنمية المستدامة وخصوصاً التركيز على التعليم الجامعي, والتعليم المفتوح والذي تمثله جامعة القدس المفتوحة, تبين بأنه المكون الأساسي والفاعل في عمليات التنمية في مختلف مجالاتها وقطاعها.

حيث أظهرت العديد من الدراسات بأن التنمية الاقتصادية تتوقف بشكل كبير على تكوين قوى عاملة تمتلك من الخبرات والمهارات اللازمة للإنتاج الصناعي , حيث تساهم هذه الجامعات في تأهيل خريجين للمجتمع لقيادة المستقبل في كافة المجالات العلمية والانسانية وغيرها , ليصبح التعليم العالي في وقتنا الحاضر مطلباً أساسياً ورئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي والبشري باعتباره من مستلزمات التنمية الشاملة, وأن أغلب فرص التوظيف أصبح يتطلب شهادات علمية جامعية, لذلك نرى أن من أولويات واهتمامات جامعة القدس المفتوحة هي الخروج بمخرجات (الخريج) تلائم وتناسب المجتمع ومتطلبات تنميته وتطويره.

عطفا على ما سبق, نستنتج أن من أهداف جامعة القدس المفتوحة وما نتج عنها من أنشطة وفعاليات في كافة فروعها ومراكزها ، أن الجامعة تسهم بشكل كبير وواضح في تحقيق التنمية المستدامة, فمن خلال ايضا الاهتمام الكبير الذي توليه الجامعة في نوعية الخريج بما يمتلك من مهارات وقدرات ومعارف ومؤهلات تمكنه من المنافسة في كافة المجالات والوظائف, وتجعل منه مواطن صالح في المجتمع.

التوصيات المقترحات:

ولتطوير دور جامعة القدس المفتوحة في تحقيق التنمية المستدامة, يقترح الباحثان العديد من المقترحات والتوصيات وهي:

– تشجيع الطلبة والخريجين على مواصلة التعليم, وصولا الى الدراسات العليا والتي تصل وتنمي وتطور مهارات وقدراتهم.

– يجب التركيز على التعليم العالي واعتماد استراتيجيات وخطط ومناهج واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

– ضرورة تحسين مخرجات التعليم في جامعة القدس المفتوحة في كافة التخصصات والمجالات , لما لها من دور كبير وفاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

– ضرورة مشاركة كافة فئات وأطراف المجتمع ذات العلاقة في التنمية بعملية التخطيط والتطوير .

– توفير كافة الامكانيات البشرية والمادية للجامعات العربية وتهيئة الطلاب لمهن المستقبل.

– ضرورة تطوير الإمكانيات المادية للبحث العلمي, وتوفير كافة اشكال الدعم له , لما لها من دور ايجابي على عمية التنمية الشاملة.

– استحداث المزيد من التخصصات التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

– أن تعمل جامعة القدس المفتوحة على التشبيك مع المؤسسات المجتمعية من أجل توفير كل ما يلزم لتحقيق التنمية المستدامة.

– تحليل محتوى السياسات التعليمية لبيان نقاط الضعف ومعالجتها, ونقاط القوة لتعزيزها للوصول الى التنمية المستدامة.

– المزيد من الاهتمام بالكادر الاكاديمي من اجل بناء وتطوير وتنمية قدراتهم, من خلال اعطاءهم المزيد من الدورات وورش العمل, وتشجيعهم على عمل ابحاث علمية متنوعة بهدف توسيع مداركهم وبالتالي ينعكس ذلك على أداءهم الاكاديمي.

المراجع :

اولا : المراجع العربية :

1- الجوارنة, المعتصم بالله (2004), " **تقدير درجة موائمة مخرجات التعليم الجامعي في الأردن لمعايير التنمية البشرية المستدامة كما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**", اطروحة دكتوراه, قسم الادارة واصول التربية, جامعة تبوك, الاردن

2- عبد الرحمن, انور& زنكة, عدنان (2012), " **دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والثقافية في عالم متغير**"

3- عمار, حامد (1998), " **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات، من سلسلة دراسات في التربية والثقافة**، الدار العربية للكتاب، العدد(6) ، مصر

4- خليفة, محروس (2003), " **التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية، تحليل نقدي**" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

5- لخضر, بوساحة & نسيمة, بحوص (2019), " **دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة**" دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت", **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**, مجلد (3), العدد (1), ص(69), الجزائر.

6- بتصرف، الجودي صاطوري (2016), " **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**"، **مجلة الباحث**، العدد (16) ، ص ص 300-301, الجزائر.

7- الحريري, رافدة (2014), "**اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء ادارة الجودة الشاملة**", دار المناهج للنشر والتوزيع, الاردن

8- جميل, عبد الكريم (2017), "**التنمية البشرية الحديثة**", دار الجنادرية للنشر والتوزيع, الاردن

9- دويكات, خالد (2014), "**دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين**", مؤتمر ادارة الموارد البشرية في المنظمات, جامعة القدس المفتوحة, فلسطين

10- عبد الحي, محمد (2012), "**دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان**", دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, مجلد (16), العدد (1), الاردن

11- أبو زنط, ماجدة & غنيم, عثمان (2007), " **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدواتها** " , دار صفاء للنشر والتوزيع , الاردن

12- مزريق, عاشور (2011), " **دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة**" , مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, الأردن

13- السليطي, حمد (2002), " **التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**", دراسة تحليلية, العدد (71), مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابو ظبي

14- العوضي, رأفت (2013), " **الممارسات التعليمية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة وأثرها في الارتقاء بها من وجهة نظرهم بمحافظات غزة**", المؤتمر الدولي للتعليم العالي المفتوح في الوطن العربي, تحديات وفرص, فلسطين

15- محمد, احمد ادم (2015), " **دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان**" (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا), مجلة جرش للبحوث والدراسات , مجلد(16) , عدد (1) , الاردن

16- الحلبي, حامد (2022), " دور **التعليم الجامعي في التنمية المستدامة من وجهة نظر عضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية"** , مجلة جامعة فلسطين, مجلد (11), العدد (3), فلسطين

ثانيا : المراجع الاجنبية:

1-PNUD, (2003), **Rapport Mondial Sur Le Développement Humain**, New York.

2- Grosskurth, J. & J. Rotmans. **The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making Environment Development and Sustainability,** 7, no.1, 2005,135-151

أثر ممارسات ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية

د. ثائر محمد مسعود

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على أثر ممارسات ادارة الموارد البشرية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة, ويستعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم ممارسات ادارة الموارد البشرية واهميتها وأبعادها ومفهوم التنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها, ومتطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة , وكذلك التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين والتحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة, واستخدم الباحث المنهج الوصفي

للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة, وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: هناك غياب واضح لتواجد ادارة الموارد البشرية في اجتماعات الجامعات الدورية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والجودة الشاملة، فضلاً عن غياب جهة معينة مسؤولة ومتفرغة للعمل في مجال التنمية المستدامة، وعدم امتلاك ادارة الموارد البشرية في الجامعات لخطة استراتيجية واضحة المعالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بأن الاهتمام بالمورد البشري والعمل على توجيه البحث العلمي, وتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة, وكذلك توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية و زيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني و التعليم القائم على الإبداع والابتكار, وأيضاً تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل , مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: إدارة الموارد البشرية، الجامعات الفلسطينية، التنمية المستدامة.

مقدمة الدراسة:

تسعى المحافظات الجنوبية الفلسطينية في ظل خطة للتنمية المستدامة أن تغدو بحلول الأعوام القادمة مركزاً اقليمياً رائداً وجذاباً للاستثمار من الناحية المالية والتجارية والثقافية والمؤسسية، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل قطاع مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية، وتحقق التنمية البشرية، والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة، وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة، إلى جانب تطوير إدارة الموارد البشرية والإعداد للموارد البشرية اللازمة للعمل في المنظمات، وذلك من خلال الجامعات الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعمل على اكساب العاملين المهارات الحياتية والقدرات الشخصية.

تمثل إدارة الموارد البشرية العنصر الأبرز الذي يُعنى بالعنصر البشري في المؤسسات، وهي حلقة الوصل الحقيقية بين مختلف الإدارات بالمؤسسة، إلى جانب متابعة عمل الموظفين وتقييم أدائهم والإشراف على سير العمل اليومي، كما تهتم بمتابعة جميع الأمور في المؤسسة من الناحية الإدارية لاسيما فيما يتعلق بالأداء والالتزام والعلاقة بين العاملين، وذلك بغية ضمان تقديم الخدمة الأفضل للإدارة وللعاملين (الدوسري، 2019).

إن إدارة الموارد البشرية اكتسبت هذا الدور من كونها إدارة أهم وأغلى أصول المنظمة حيث أنها عبارة عن تخطيط وتنظيم ورقابة وتوجيه الموارد البشرية وصولاً بها إلى تحقيق أهداف المنظمة. أصبح من الضروري لأي منظمة الحصول على موارد بشرية ذو كفاءة عالية وتطبيقها للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية فيها التي تؤثر بشكل مباشر على عمل المنظمة بشكل عام. حيث أنه بدون العنصر البشري لا يمكن نشوء أي تنظيم لذلك تزايد الاهتمام به في جميع العصور وحتى الأن (كرو،2016).

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة مهمة، مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة (الدوسري، 2019).

وبما أن التعليم أساس التنمية، والجامعات باعتبارها مؤسسات تعليم عالي تسهم في خدمة المسؤولية المجتمعية التي تؤدي إلى تنمية مستدامة، يعد التعليم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 2030 الذي نص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" وتمت صياغته من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق أجرتها الدول الأعضاء للأمم المتحدة، وعملت اليونسكو على تيسيرها بالتعاون مع شركاء

آخرين، وتولت اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع توجيهها. ونص على الاعتراف بدور التعليم بوصفه محركاً رئيساً لتحقيق التنمية (الصبحي، 2018).

فتعد مؤسسات التعليم العالي لاسيما الجامعات من أهم المؤسسات العاملة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل، وبما أن التنمية المستدامة لا تتحقق وتتطور دون العملية الاتصالية الفعالة وصناعة الصورة وإدارة السمعة، خاصة في عصر الاتصال الرقمي الذي نعيشه، حيث لا تستطيع المؤسسة أياً كان نوعها الاستغناء عن العلاقات العامة التي تقوم بالاتصال الدائم والمستمر والفعال مع الجماهير الداخلية والخارجية والتي تعمل بمهنية عالية وبأسس تقنية هادفة ومنظمة ومدروسة، فتحقيق التنمية المستدامة يكمن في تغيير ونمو وتطوير في الأفكار والمعلومات والإدراكات والتصرفات الخاصة بكافة أفراد المجتمع (قيراط، 2019). وبما أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة فتسعى مختلف المؤسسات إلى تحقيق أهداف التنمية من خلال أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية وتطبيق وتبني ممارساتها (الجزائري، 2014).

وبناءً على ذلك تناولت الباحث في هذا البحث ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية، حيث تشير مراجعة الدراسات السابقة إلى ندرة الدراسات الأجنبية والعربية التي اهتمت بالعلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والتنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.

مشكلة الدراسة:

بات معروفاً بأن الجامعات الفلسطينية نادت بتطبيق أهداف التنمية المستدامة أبرزها التعليم حيث تعمل على بذل جهود كبيرة ومتميزة في مختلف المجالات بما يكفل استمرارها وتطورها وتقدمها وتفوقها في إطار استراتيجي، واعتماد أساليب ونماذج أكثر حداثة وتطور والعمل على تبني اتجاهات جديدة تضمن الاستدامة؛ وفقاً لنتائج خرجت بها ورشة العمل التي عقدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع مكتب "اليونسكو" في, بيروت ورام الله (العلمي، 2021).

ومن خلال اطلاع الباحث على ممارسات إدارة الموارد البشرية في الجامعة، فقد لاحظت أن هناك مهاماً متعددة توكل لإدارة الموارد البشرية في الجامعة منها ما يرتبط بالأنشطة الطلابية ومنها ما له علاقة بمختلف الإدارات والكليات العاملة في الجامعة، حيث تسعى الدائرة للترويج لأنشطة وبرامج الجامعة والرقي بسمعتها، وكان هناك بعض الأنشطة الجزئية التي أوكلت لإدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بالترويج لنشاط الجامعات في مجالات التنمية المستدامة، ومن هنا تولدت فكرة الدراسة في التعرف على أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وإن كانت حقاً تلعب دوراً جوهرياً في دعم قضايا وبرامج وأهداف التنمية المستدامة من منطلق المسؤولية الاجتماعية للجامعات. وهل التعليم من أجل التنمية المستدامة يتم تحقيقه فعلياً في الجامعات الفلسطينية من خلال معرفة درجة تحققه بمؤشرات خاصَّة بالتَّعليم من أجل التَّنمية المستدامة، وهل تستطيع الجامعات الفلسطينية في مختلف مؤسسات التعليم العالي العمل على تحقيق وتجسيد مبادئ التنمية المستدامة بمعزل عن ادارة الموارد البشرية في المؤسسة؟

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال البحثي الرئيس الآتي:

ما أثر ممارسات ادارة الموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية؟

أسئلة الدراسة:

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم ممارسات ادارة الموارد البشرية وأهميتها وأبعادها؟
- ما مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها وأبعادها ومقومات نجاحها؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين؟
- ما هي عن التحديات التي تواجه ممارسات ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي علاقة ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة والتنمية المستدامة؟
- ما هي أهم متطلبات عملية ربط ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لبلوغ ما يأتي:-

- تحديد مفهوم ادارة الموارد البشرية وأهميتها وأبعادها في الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
- تحديد مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومقومات نجاحها من وجهة نظر ادارة الموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
- التعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين.
- التعرف على التحديات التي تواجه ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تباين علاقة ادارة الموارد البشرية والتنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
- التعرف على أهم متطلبات ربط ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها من الدراسات العلمية التي تبحث، وتدرس، وتستقصي عن أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة – بالجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية.

أهداف التنمية المستدامة وتطويرها، ويمكن توضيح أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية:

- تماشي موضوع الدراسة مع التوجه المتنامي والاهتمام المتزايد نحو الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في قيادة التنمية المستدامة.
- الكشف عن الدور الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- اقتراح استراتيجية جديدة لتطوير عمل ادارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي لخدمة أهداف التنمية المستدامة وتحديداً في الجامعات الفلسطينية.
- حاجة المجال البحثي الفلسطيني لهذا النوع من الدراسات، ورفده بمصادر جديدة.
- الإثراء العلمي الذي من الممكن أن تضيفه الدراسة لمجال البحث في التعليم الجامعي والتنمية المستدامة، ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة إلى دراسات ادارة الموارد البشرية والتنمية المستدامة باعتبار أن التنمية المستدامة ميدان واسع في التجدد مع التطورات المستمرة في المجتمع.

الأهمية التطبيقية:

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة الجهات الآتية:

- أصحاب القرار في الجامعات الفلسطينية، في المجال الإداري والأكاديمي لتطوير أنظمة التعليم الجامعي، والنهوض به بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.
- الباحثون في مجال التطوير والتخطيط في فتح المجال أمامهم لإجراء بحوث مشابهة.
- تمكين العاملين في إدارات الموارد البشرية من إعداد استراتيجيات عمل تطويرية لمهامهم.
- إفادتها للقائمين على مؤسسات التعليم العالي بالتعرف على مفاهيم وبرامج التنمية المستدامة في الجامعات.
- وضع رؤى مستقبلية لمواجهة التحديات التي تواجه إدارات الموارد البشرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط تقييمية وتقويمية من أجل التحسين والتطوير.

مصطلحات الدراسة:

1. **إدارة الموارد البشرية:** يقصد بها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمة، من خلال تزويد وتجهيز العاملين فيها لإنجاز المهام المطلوبة منهم على كافة المستويات، والاهتمام بهم وإبراز مهاراتهم وتطوير ولائهم وتشجيعهم على العمل بشكل كفؤ ومستمر في المنظمة (Al-Hawari & Shdefat, 2016).

2. **ممارسات إدارة الموارد البشرية:** هي عمليات متخصصة في تأمين وزيادة مهارات الموظفين وتعزيز ودعم التواصل والتعاون بينهم لدعم تطوير المنظمة (Elarabi&Johari,2014).

3. **التنمية المستدامة:** هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف انشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة (النور أبوه، 2019).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للدراسة, وذلك لما يتعلق بمحور الدراسات المرتبطة بأثر ممارسات ادارة الموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود الدراسة:

لكل دراسة سواء علمية أو نظرية حدود موضوعية، وحدود بشرية، وحدود مؤسسية، وحدود مكانية، وكذلك حدود زمانية، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

1. **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة في حدها الموضوعي على دراسة ممارسات إدارة الموارد البشرية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية.
2. **الحد البشري:** تم إجراء الدراسة على كافة العاملين في ادارات الموارد الشرية بالجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية.
3. **الحد المؤسسي:** أجريت الدراسة على الجامعات في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
4. **الحد المكاني:** أجريت الدراسة في دولة فلسطين وتحديداً في المحافظات الجنوبية لها.
5. **الحد الزماني:** تم إجراء الدراسة وجمع البيانات الأولية عن مجتمع الدراسة وإجراء التحليلات الإحصائية خلال الفترة (2021– 2022).

لدراسات السابقة:

1. **دراسة (التميمي، 2017). بعنوان: أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على التجديد الاستراتيجي دراسة ميدانية في البنوك التجارية الاردنية.**

أهداف الدراسة: معرفة أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية كمتغير مستقل من خلال تخطيط الموارد البشرية، الاستقطاب والتعيين، التدريب، تقييم الأداء، التعويضات)، على التجديد الاستراتيجي كمتغير تابع من خلال (القدرة على التغيير التنظيمي، التأكيد على مرونة العمليات التنافسية، توجه تعزيز تكييف الأعمال، التركيز على التعلم البيئي، الوعي بقدرة الادارة الحركية).

منهجية الدراسة: قام الباحث باستخدام برنامج (AMOS).

أداة الدراسة وعينتها: استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (346) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة.

نتائج الدراسة: أن هناك اهتمام بممارسات إدارة الموارد البشرية (تخطيط الموارد البشرية، الاستقطاب والتعيين، التدريب، تقييم الأداء) في البنوك التجارية الأردنية لأنها مرتفعة المستوى. وأن الاهتمام بالتعويضات متوسطة المستوى. ووجود اهتمام بجميع أبعاد المتغير التابع من قبل البنوك التجارية الأردنية في عمان لأنها مرتفعة المستوى.

2. **دراسة (زوزال، 2015). بعنوان: دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة.**

أهداف الدراسة: اختبار دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي، حيث تم قياس ممارسات إدارة الموارد البشرية من خلال أبعادها الاستقطاب والاختيار، التدريب والتطوير، تقييم أداء العاملين، التمكين الإداري، إدارة الجودة الشاملة)، فيما تم قياس التميز المؤسسي عن طريق أبعاده (التميز القيادي، التميز بتقديم الخدمة).

منهجية الدراسة: قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء التحليلات الإحصائية للازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

أداة الدراسة وعينتها: استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (40) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة.

نتائج الدارسة: أن كل من الاستقطاب والاختيار، تقييم أداء العاملين، لهم دور في تحقيق التميز المؤسسي.

3. دراسة محمد، (2015), بعنوان دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان (دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)

هدفت الدراسة التعرف على برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودورها والمعوقات والتحديات التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان , تكونت عينة الدراسة من عمداء ورؤساء أقسام وأساتذة, وطلاب كليات جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي,

نتائج الدراسة: أبرز برامج التنمية المستدامة بجامعة السودان هي : برامج علوم الغابات,

البرامج التربوية, برامج البحث التطبيقي, أهم دور لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة هو: تخريج الكوادر في التخصصات المختلفة , إقامة محاضرات وورش عمل لأفراد المجتمع والطلاب في نشر الثقافة الأسرية والمجتمعية.

وأهم معوقات وتحديات التنمية المستدامة في السودان تتمثل في ضعف الامكانيات المالية الخلافات والحروب القبلية – ضعف مصادر التمويل .

4. دراسة عساف (2015) بعنوان : دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة , وقام الباحث بتطبيق استبانة مكونة من (28) فقرة موزعة على ثلاث مجالات : (التنمية المهنية – تفعيل العمل وتجويده – دعم البناء المؤسسي) على (165) عضو هيئة تدريس من جامعة الأزهر, والجامعة الإسلامية في محافظات غزة , وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثلاثة المحددة مسبقاً بوزن نسبي (89%).

5. دراسة نصير (2015) بعنوان : دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة جامعة جرش, وصممت الباحثة استبانة بتدريج خماسي, وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة, وطبقت الدراسة على عينة من (253) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة, وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يحقق التنمية المستدامة بدرجة متوسطة في مجالات خدمة المجتمع والطلبة وعلى المستوى الاداري.

6. دراسة ابراهيمي (2013) بعنوان : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري , استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي , تمثلت أهم نتائج الدراسة في:

رغم الانجازات التي حققتها الجامعة الجزائرية ألا أنه هناك بعض المعوقات التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة _ جامعة المسيلة تركز على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي , وهناك انفصال بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.

7. دراسة دويكات (2012) بعنوان : دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدارسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين, استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي , وأسفرت نتائج الدراسة على: ان التعليم العالي في فلسطين لديه مشاكل عدة منها عدم التناسب بين التعليم التقني والتعليم الجامعي – التوسع السريع في الدراسات العليا دون الانتباه للجودة ونوعية البرامج – ضعف التنسيق بين الجامعات – الانتاج العلمي بالجامعات الفلسطينية لا يرتقي لمستوى الأمم الأخرى.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الأدبيات التي أتيحت للباحث, والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية , تشابهت هذه الدراسات في ضوء ظروف واعتبارات معينة ما يمكن أن تسهم فيه الجامعات في زيادة معدلات التنمية المستدامة والوعي بقيمتها حفاظاً على الاجيال القادمة , عما جاءت به فالدراسات السابقة بينت دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة فيما بينت الدراسة الحالية, أثر ممارسات ادارة الموارد البشرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية.

يستعرض الباحث ستة محاور أساسية تجيب على أسئلة الدراسة الحالية فيما يلي :

المحور الأول:

مفهوم ممارسات إدارة الموارد البشرية:

عرفت على أنها عمليات متخصصة في تأمين وزيادة مهارات الموظفين وتعزيز ودعم التواصل والتعاون بينهم لدعم تطوير المنظمة (Elarabi&Johari,2014).

أهمية ممارسات إدارة الموارد البشرية:

لقد أصبحت القيمة الاقتصادية للمنظمات لا تكمن في قيمة الأجهزة والمعدات والآلات والموجودات الأخرى كاستثمار لرأس المال المادي، وإنما بما تملكه تلك المنظمات من معرفة وحالات إبداع وقوى عاملة عالية المهارة، وسمعة تنافسية، وعلاقات بالزبائن، ونمط إدارة متميز (العمري وآخرون، 2009).

وقد أشار Bambale & Maimako, (2016) حول أهمية ممارسات إدارة الموارد البشرية، إذ حدد لها دور أساسي في استراتيجيات المنظمة، فالممارسات السليمة لإدارة الموارد البشرية أمر بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية، بحيث أنها تعمل على تحسن جودة الخدمات، وتحسين الإنتاجية، وانخفاض معدل الدوران، وزيادة رضا العملاء، وخفض تكاليف الانتاج، وبالتالي يؤدي ذلك في الحصول على ميزة تنافسية.

في حين يرى آخرون، أن أهميتها تكمن في تحفيز الموظفين على خلق المهارات والمعرفة والابتكارات اللازمة للمنظمات من أجل المنافسة بشكل إيجابي مع المنظمات الأخرى، بالإضافة إلى تحسين العمل الجماعي، وزيادة مستوى الرضا الوظيفي بين العاملين، مما يساعده على الاهتمام بنوعية عملهم بمستوى أعلى من الفاعلية والكفاءة ينتج عنها خدمة أفضل لعملاء المنظمة والمتعاملين معها (Chauhan,2014).

أهداف إدارة الموارد البشرية:

يعتبر التكوين الوظيفي بداية من المدراء مروراً بالموظفين ووصولاً للعامل البسيط من أهم أهداف إدارة الموارد البشرية، على مختلف الوظائف والمهمات، إن تكوين الطاقم الجيد يؤدي إلى نجاح المنظمة، والوصول إلى الأرباح المطلوبة،

وإنشاء سمعة جيدة في سوق الأعمال لها من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بتكوين كادر بشري ممتاز في عمله لديه خبرة وفاعلية وشعور بالمسؤولية، وحافز لتحقيق النجاح المطلوب بجودة أكثر ووقت أقل (العريني، 2017).

ويشير الغلايني (2015) إلى ما يلي:

1. تعويض العاملين عن جهودهم مادياً ومعنوياً.
2. العمل على تحقيق التعاون بين العاملين، حتى يساهم كل منهم بشكل إيجابي وعن اقتناع لتحقيق المستوى المنشود من الأداء.
3. توفير الأفراد العاملين الملائمين للمنظمة، ووضع الشخص المناسب للأعمال.
4. تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة بالإستخدام الأمثل لوظائف إدارة الموارد البشرية.
5. المحافظة على الموارد البشرية وسلامتها ومستوى مهاراتها في الأداء العملي.
6. تحقيق أهداف المؤسسة بتوفير القوى العاملة المناسبة مع تطور النظام والقدرة على تلبية متطلبات هذا التطور من الموارد البشرية.

التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية:

تمثل إدارة الموارد البشرية أهمية كبيرة في المنظمات، إذ تكون مسؤولة عن إدارة الأداء وتدريب وتطوير الموظفين، مما يزيد انتاجيتهم وبالتالي زيادة الإيرادات والأرباح، وللحفاظ على نمو المنظمات يجب على أصحاب الأعمال فهم التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية.

ويذكر (تامر، 2015) إلى أن التحديات التي تواجه ممارسة وظائف إدارة الموارد البشرية بشكل عام ما يلي:

1. **تحديات العولمة:** توفر العمالة الأجنبية في السوق المحلي حيث هناك تنوع ثقافي وديني وثقافي وهذا يحتاج إدارة قوية ومميزة وهذا عمل الموارد البشرية على ايجاد وحدة عمل بين هؤلاء العاملين.
2. **تحديات الجودة:** حيث تسعى الموارد البشرية وخلال الموارد المتوفرة لديها للوصول لأفضل درجة من الجودة، لذلك يجب أن تكون إدارة الموارد إدارة واعية يكون لديها إبتكار وإبداع في الأساليب لتنفيذ تلك الأسس المتعلقة بالجودة.
3. **تحديات اجتماعية:** زيادة الأسعار يكون إلزام على المؤسسة زيادة الرواتب والحوافز، وبسبب قصور في الميزانية، يمكن أن للموارد البشرية عمل اجتماعي مثل سوق خيري أو جمعية أو صندوق خيري.

تحديات أسلوب الأداء الأمثل: هو مرتبط بجودة الأداء. وذلك لأن الطموحات في المنظمات أصبحت أكبر من امكانياتها وعطائها لذلك على الموارد البشرية أن تعمل على استخلاص ما هو أفضل أداء لدى العمالة

أبعاد ممارسات إدارة الموارد البشرية:

حدد العديد من المفكرين الإداريين أن ممارسات إدارة الموارد البشرية تتمثل بمجموعة الممارسات التي من شأنها أن تضع استراتيجيات الموارد البشرية موضع التنفيذ وتكون موجهة نحو تحسين الأداء التنظيمي للمنظمة، وتعزيز قدرات ومهارات ومعارف الموارد البشرية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

1- تخطيط الموارد البشرية:

تعد وظيفة تخطيط الموارد البشرية من الوظائف المهمة؛ إذ ترتكز عليها الوظائف الأخرى لإدارة الموارد البشرية، كما يعمل تخطيط الموارد البشرية على دعم الخطة الاستراتيجية من خلال تحديد الفجوات في المهارات والقدرات المطلوبة التي تضمن تحقيق الاستراتيجية وتجنب الأداء المحدود خلال تطبيقها (Wilton, 2013).

2- الاستقطاب:

يعد الاستقطاب الخطوة الأولى في عملية التوظيف وتشمل مجموعة من الأنشطة التي تختص في عملية البحث وترغيب وجذب العدد المطلوب من الموارد البشرية المؤهلة لشغل الوظائف الشاغرة بالمنظمة بالعدد والنوع والوقت الملائم والمطلوب وبذلك فهي تشكل الموائمة بين مواصفات الوظيفة ومواصفات شاغل الوظيفة (النداوي، 2009).

3- الاختيار:

تعتبر عملية الاختيار المرحلة الثانية من عملية التوظيف، وتعرَّف على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها تصفية مجموعة الأفراد الذين تم استقطابهم لشغل وظيفة معينة في المنظمة، من خلال مجموعة من الخطوات التي يتم من خلالها المفاضلة بين خصائص ومواصفات الأفراد المتقدمين لهذه الوظيفة، أي اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب (محمد، 2015).

4- التدريب والتطوير:

تأتي عملية التدريب والتطوير بعد مرحلة عملية الاستقطاب والاختيار والتعيين، وهي تلك العملية التي لها أهمية بالغة في رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين من خلال مواكبة التطور في أساليب العمل، وتحسين مهاراتهم وقدراتهم من جانب، ومن جانب آخر تغيير أنماطهم السلوكية التي يتبعونها في أداء أعمالهم، ويعتبر التدريب من الركائز الأساسية للإدارة السليمة، ويعتبر أحد الركائز الضرورية للتنمية والتطوير الذاتي والتنظيمي حتى يصبح العنصر البشري أكثر معرفة وقدرة على القيام بمهام وظيفته بالشكل المناسب والمطلوب (بوزرين، 2017).

5- تقييم الأداء:

يعتبر أداء الموظف معياراً يمكن للمنظمة من خلاله أن تحكم على مستوى أداء الفرد الذي يعمل بها، وهذا يتطلب التدريب المستمر من قبلها لتحسين مستواه الوظيفي، إذ أن التدريب يعتبر أحد أهم الوسائل التي تعمل على صقل مهارات الفرد واكسابه الخبرات العلمية التي تزيد من مستوى أدائه وبشكل أكثر فعالية (بوزرين، 2017).

6- الحوافز والتعويضات:

السلوك الإنساني يعتبر سلوكاً موجهاً نحو تحقيق أهداف معينة يسعى إليها الفرد وبوجه عام يمكن القول: إنَّ الأفراد العاملين لا يختلفون في قدراتهم وتصوراتهم للأعمال فحسب، فالحوافز هي مثيرات خارجية تُنشئ سلوك الأداء، فليست الأجور وما يرتبط بها من مميزات مادية هو المحرك الوحيد لسلوك العاملين، كما اعتقدت الاتجاهات التقليدية للإدارة، فالأجر والمميزات والمشاركة والسلطة، والهيبة، والنفوذ، وغير ذلك من أشكال يصعب التعبير عنها بقيم مادية حيث تعد محركات ومحددات لسلوك الأداء (الحلايبة، 2013).

المحور الثاني:

مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الاتساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة. (أبو النصر ومحمد، 2017).

تمهيد:

لا شك أن التنمية أصبحت هدفاً منشوداً لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، واجتماعياً وبيئياً وسياسياً وتكنولوجياً، وفي كل مجال من شأنه أن يرقى بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصود الحكومات فوضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات، بل تعدى الأمر للتجديد في مفهوم التنمية وصولاً إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد وهو ما عُرِفَ لاحقاً بالتنمية المستدامة (شيخو، 2015).

التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

سنة 1968 إنشاء نادي روما الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة. لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذالك رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول النامية في الدول المتقدمة (بوزيد، 2013).
سنة 1972 ينشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ومن أهم نتائجه، هو أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها (العايب، 2019). وفي نفس السنة تم إنعقاد قمة الأمم المتحدة في ستوكهولم تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية وتحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة (بوزيد، 2013).
سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة تقريراً عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وفي نفس العام أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والهدف منه تقويم وتوجيه أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية (بوزيد، 2013).
سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية تقريراً بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث أظهر التقرير تفصيلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وأكد التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل مالم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي (بوزيد، 2013).
سنة 1992 انعقدت قمة البرازيل وعرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وخصص المؤتمر استراتيجية وتدابير تحد من الضرر البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار، خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الواحد والعشرون (بوزيد، 2013).
سنة 1997 اقر في مؤتمر (kyoto) الذي عقد في اليابان يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة والمستدامة (الشمري وآخرون، 2016).

سنة 2002 انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ جنوب افريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي، وعلى الموارد الطبيعية (بوزيد، 2013).

سنة 2005 أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية الى الاحتباس الحراري (بوزيد، 2013).

سنة 2007 خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري (بوزيد، 2013).

سنة 2010 بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ بكوبنهاغن سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغييرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، ولكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتفاء الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغيير المناخي ومكافحة الإحتباس الحراري (سردار، 2015).

سنة 2011 الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف، ديربان: التزمت جميع الحكومات بخطة شاملة من شأنها أن تقترب مع مرور الوقت من بلوغ الهدف النهائي لاتفاقية تغير المناخ ألا وهو: تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بمعدل يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، مع الحفاظ في نفس الوقت على الحق في التنمية المستدامة (بوزيد، 2013).

سنة 2012 الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف، الدوحة، قطر: خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ في عام 2012، عززت الحكومات مكاسبها من حصيلة ثلاثة أعوام من المفاوضات الدولية في مجال تغير المناخ، وفتحت الباب أمام طموح وعمل ضروري أكبر على كل الأصعدة (بوزيد، 2013).

سنة 2013 التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف، وارسو: تتضمن القرارات الرئيسية التي اعتمدت في هذا المؤتمر قرارات بشأن النهوض بمنهاج ديربان، وصندوق المناخ الأخضر، والتمويل طويل الأجل، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وآلية وارسو الدولية بشأن الخسارة، والأضرار، والقرارات الأخرى (بوزيد، 2013).

سنة 2014 الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف، ليما في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف، أخذت حكومات العالم الفرصة للقيام بدفعة جماعية أخيرة نحو اتفاقية عالمية جادة في العام 2015 (بوزيد، 2013).

سنة 2015 باريس: أدت المفاوضات إلى تبني اتفاق باريس في الثاني عشر من ديسمبر/كانون الأول، المنظمة لمقاييس خفض التغير المناخي من ابتداء من عام 2020. إن تبني هذا الاتفاق أنهى عمل منهاج ديربان الذي تم تأسيسه خلال الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف (www.climasouth.eu/ar/node/41).

أهمية التنمية المستدامة:

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم، كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضاً من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي (الجوزي، 2012):

1. أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.

2. أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.

3. تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.

4. تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

أهداف التنمية المستدامة:

وتتمحور الأهداف ال 17 للتنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر 2015 في قمة أممية بما يلي: (البلوشي، 2018)

- القضاء على الفقر.
- القضاء على الجوع.
- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد الشامل والجيد للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه والم ا رفق الصحية وإدارتها على نحو مستدام.
- ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة ونظيفة للجميع.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمجتمعات مستدامة.
- ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات، البحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.
- إدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- تعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع.
- تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المنطلقات التي تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة:

1. الفقر والجوع: تضع التنمية المستدامة في مقدمة أهدافها مشكلة الفقر والجوع حيث هنالك نحو مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، وهم بحاجة إلى فرص متكافئة كي يتمكنوا من أن يعيشوا حياة أفضل. يقول البعض بأن إنهاء الفقر المدقع ضرب من المستحيل (البنك الدولي،2015).

2. المساواة بين الجنسين: شهد العالم أيضاً تحسنا هائلاً في المساواة بين الجنسين في التعليم المدرسي منذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقق التعادل بين الجنسين في المدارس الابتدائية في غالبية البلدان، وتحقيق المساواة للمرأة في المشاركة، والحقوق، والفرص هو أمر ضروري للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل والمستدام والقائم على المساواة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014).

3. وفيات الأطفال: انخفاض معدل وفيات الأطفال أدى إلى زيادة عدد الأطفال في سن الدراسة، وهذا يعني فقدان مقدار أقل شأناً من الاستثمار في تعليم الأطفال، وزيادة عائدات الاستثمار في التعليم، وتفيد الإحصائيات لعام 2016 إلى أن عشرة ملايين رضيع وطفل يموتون كل عام قبل بلوغهم سن الخامسة. تسعة وتسعين في المئة من هذه الوفيات تحدث في الدول النامية. (وكبيديا،2016).

4. مكافحة الأمراض: ترفع التنمية المستدامة شعار "الصحة للجميع" حيث تعمل على خفض نسبة الأوبئة والأمراض المعدية والمتوطنة وخفض معدل الوفيات، وتوفير الخدمات الصحية للجميع لاسيما المناطق النائية من المدن والمقاطعات والمخيمات الفقيرة (الأمم المتحدة، 2012).

5. الصرف الصحي: تهدف التنمية المستدامة إلى حماية وتعزيز صحة الإنسان من خلال توفير بيئة نظيفة وكسر دورة المرض، ولتحسينه يجب أن يكون مقبولاً ليس فقط اقتصادية بل اجتماعياً، وفنية، ومؤسسية بشكل مناسب، وأن يحمي البيئة والموارد الطبيعية (ويكيبيديا، 2016).

6. الشراكة العالمية: تعتبر الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية "للألفية شركاء التنمية" حيث تعمل على تنشيط وتوفير فرص الشراكة العالمية، والمشاركة الشعبية، والحكومية، والقطاع الخاص، وعلى مدار السنوات الثلاثة عشر الماضية، كانت المؤسسة الدولية للتنمية، صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقرا، رائدة في الشراكة من أجل الحد من أعباء الديون في البلدان النامية، حيث تقدم أكثر من 50 في المائة من ارتباطات تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف (البنك الدولي،2015).

أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المُستدامة هي تنمية ذات أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل بالبعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والتكنولوجي (الخزعلي، 2020، صفحة 312) ، وفيما يأتي عرضا موجزاً للأبعاد الثلاثية للتنمية المُستدامة:
1. البعد الاقتصادي: ويتضمن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد، الحد من التفاوت في توزيع الدخول، المساواة في توزيع الموارد، وتقليص الإنفاق العسكري.
2. البعد الاجتماعي: ويتضمن المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المُستدامة وهي الأسلوب الديمقراطي في الحكم، وأهمية توزيع السكان، والتعليم والصحة.
3. البعد البيئي: ويشمل: حماية التربة من التلف، حماية الموارد الطبيعية، حماية المناخ من الاحتباس الحراري.
4. البعد التكنولوجي: ويتضمن استخدام التكنولوجيا النظيفة.

المحور الثالث:

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين:

لعبت العوامل السياسية وما زالت الدور الحاسم والرئيسي في التأثير على مجمل العملية التنموية، إذ يشكل الوضع الفلسطيني مثالاً فريداً لهذا التأثير يتداخل فيه السياسي بالتنموي، وتتمثل أهم تحديات التنمية المستدامة في الفقر الشديد والموارد الطبيعية المستنزفة والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، وما لها من تأثير سلبي وخطير على قطاع عريض من طبقات المجتمع، وانتشار الأمراض الوبائية، علاوة على ذلك نقص في خدمات البنية التحتية المناسبة، فضلاً عن النقص في تدفق المساعدات التنموية الرسمية ومشكلة الديون الخارجية بالإضافة إلى عدم السيطرة على المصادر والموارد الطبيعية وعلى معظم أراضي فلسطين بسبب الاحتلال، ناهيك عن الحدود والمعابر المائية والجوية والأرضية التي يسيطر عليها الاحتلال (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014).
يواجه العمل التنموي الفلسطيني جملة من التحديات الخارجية والداخلية المتداخلة، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

1. تحديات بيئية وتتمثل في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:

تتمثل في الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعية لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث ونقص الموارد المائية وندرتها، والاستغلال غير المتوازن لها، بالإضافة إلى العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمبيدات الحشرية.

2. التحديات السياسية الخارجية:

يعد الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي تواجه مجمل العمل الفلسطيني، إذ تسيطر إسرائيل على أجزاء كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، والقدس والأغوار، وفي فرض حصار خانق على قطاع غزة، وجدار الضم والتوسع الاستيطاني.

3. التحديات السياسية الداخلية:

تتمثل في عدم توفر بيئة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار داخل فلسطين، مما يعيق إحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).
وتذكر خطة التنمية الوطنية 2014 - 2016 أن الانقسام السياسي والإداري الداخلي ألقى بظلاله على الروح المعنوية لدى المواطنين، وسبب ارتباكات تخطيطية ومسؤوليات مالية غير متوازنة لا تتلائم مع الالتزامات الواجبة تجاه المجتمع

الفلسطيني ككل. كما أن تعطل المجلس التشريعي يعيق عملية الممارسة الديمقراطية والمساءلة بين شطري الوطن. (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014).

4. تحديات اقتصادية:

وتتمثل في تراجع الوضع الاقتصادي العام والأزمة المالية والفقر والبطالة والديون ويتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وارتباطه الكبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال والإخضاع الاقتصادي الذي أدى إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي. وتمثل الديون أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلباً في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباؤها عقبة في طريق النمو الاقتصادي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

المحور الرابع:

التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة:-

ويمكن حصر مجموعة من الاشكاليات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة والمتمثلة في :

- التوجه غير المتوازن من قبل الجامعات الفلسطينية في مجال البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية .
- ضعف الميزانيات وعدم تخصيص مي ا زنية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية, إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة مشاركة الجهات المانحة.
- اقتصار نشاط الجامعات على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي خلق فجوة كبيرة "بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقتها المعرفية غير المستثمرة, مما يعطل جانب أساسي من مواردها الاقتصادية المتاحة في تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة تسهم في تغطية العجز المالي وتحقيق عوائد استثمارية مجزية للجامعة من ناحية, ومن ناحية أخرى تطوير وتنمية المشاريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كجزء أساسي من رسالتها الجامعية" (العبيدي, 2010).
- عدم ملائمة البرامج التعليمية لحاجات ومتطلبات سوق العمل: حيث يرجع ذلك لضعف العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص وضعف الثقافة والبنية التحتية.

المحور الخامس:

علاقة ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة والتنمية المستدامة:

تمهيد:

إنَّ تطور المجتمعات والأمم يعتمد بشكل واسع وكبير على مدى قدرة هذه المجتمعات على تجميع مختلف طاقاتها المادية والبشرية خاصة، والعمل على إعطاء البُعد الإنساني للعمل من أجل تحقيق مجموعة الأهداف المسطرة، ويعتبر المورد البشري من الناحية العملية هاماً في أي عملية تعتمدها هذه المجتمعات من خلال المؤسسات والمنظمات التي تشملها، وبقدر ما كان هذا الاهتمام متزايداً محكماً وفعالاً بقدر ما كانت هناك نتائج ومخرجات تؤثر بالإيجاب على تماسك المنظمة، وبقدر ما كان هناك أيضاً رضا وظيفي وأداء منسق ليعطي في الأخير إفرازات مؤثرة على سير هذه المجتمعات وتماسكها.

ولقد أكد العلماء أن اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان وتأثيره الفاعل والايجابي في عملية التنمية المستدامة وفي فاعلية عناصر الاستدامة، فهذه العناصر لا تكون لها تلك الفاعلية بدون إنسان، وأنَّ تنمية العنصر البشري يؤدي دوراً فاعلاً في التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وبذلك يعد تعظيم وزيادة الناتج القومي دالة في التنمية البشرية وموارها وأنَّ العلاقة تعد تبادلية (صالحي، 2017).

وهكذا فإن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة بإعتبار العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية المستدامة، فلا يمكن مطلقاً أن تنتفع العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التنمية المستدامة والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي، وقد دلت تجربة التطور الاقتصادي بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية والعلمية والتكتيكية بصفة خاصة والخبرة الإنتاجية والإدارية تكون عنصراً من أهم عناصر إعادة الإنتاج الجماعي التي كثيراً ما تحدد سير وآفاق عملية التنمية المستدامة (صالحي، 2017).

1- العلاقة بين التنمية الاقتصادية وممارسات إدارة الموارد البشرية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من المجالات الأساسية جداً في تحقيق التنمية والتطور في المجتمع، ونظراً لهذه الأهمية القصوى فإنه من الضروري أن نهتم بها من حيث توفير جميع الموارد المادية، المالية، والبشرية خاصة، لأن العنصر البشري هو الوحيد الذي يجب عليه استثمار واستغلال تلك الموارد المادية والمالية استثماراً جيداً وعقلانياً من شأنه

العمل على صياغة استراتيجية ناجحة تعمل بدورها على تحقيق الأهداف المسطرة، ومن هذا المنظور نجد أن دور إدارة الموارد البشرية في هذا المجال يبدأ بضرورة توفير الموارد البشرية انطلاقاً من: تطبيق وضمان السير الموضوعي والحسن لعملية اختيار الموارد البشرية المتوفرة وفقاً لمعايير التوظيف التي تعتمد أساساً على الاختيار من بين الموارد البشرية المتاحة، ما يتماشى ومتطلبات المناصب المطلوبة، بمعنى ضرورة الاعتماد على توفير الموازنة بين ما لدينا من قدرات خصائص عقلية، فيزيولوجية.. الخ) ومكتسبات لدى الفرد أو العنصر البشري، وما يتطلبه منصب العمل المفتوح، فبقدر ما تحققت تلك الموازنة التي تعتمد على عمليات التدريب، والتكوين الدائمين، بقدر ما استطعنا ضمان عملية استغلال للمواد الخام والمواد الأولية استغلالاً مضموناً وفقاً لتلك الكفاءات الموجودة لدينا، وبالتالي الحصول على مخرجات ونتائج يمكن تسويقها وتقديمها للمستهلك، وهكذا نضمن سير السيولة النقدية والمالية والتي ترجع بالفائدة بالدرجة الأولى للعامل ثم المنظمة، وهكذا يمكن ضمان نجاح الاقتصاد بشكل كبير ومستمر. أيضاً اعتماد عملية التوجيه إذا حصل وأن سجلنا العديد من الأخطاء والهفوات التي تكون في أغلب الأحيان ذات مصدر إنساني، فهنا يجب التدخل من خلال الخطط المعدة وبسرعة لأجل التوجيه وسد الفراغ للحفاظ على الإطار العام للمنظمة. كما واعتماد عملية التحفيز الايجابي بالنسبة للعنصر البشري، ولعل هذا يجعل أداؤه فعالاً ويخلق لديه رضاً مهنياً يدفعه للقيام بالنشاطات المسندة إليه بالشكل الهادف، وهذا يؤثر ايجابياً على السلع والخدمات. ضرورة الاختيار والاعتماد على العنصر البشري القادر على التأثير في السلوك الاستهلاكي للفرد، حتى يمكن التخلص من السلع والخدمات التي تقدمها المنظمة المنتجة لأجل تحقيق الربح، وهذا ما يرجع بالفائدة على الفرد وعلى الاقتصاد العام للمجتمع (علي، 2017).

2- العلاقة بين التنمية الاجتماعية وممارسات إدارة الموارد البشرية:

إنَّ المجتمع هو عبارة عن تجمعات بشرية متعددة مختلفة، تسوده العديد من العمليات الاجتماعية المؤثرة على كيانه واستقراره. ونجد أنه في بعض الأحيان بعض من تلك العمليات الاجتماعية الهادفة والبناءة تعترضها العديد من الآفات والظواهر الاجتماعية السلبية (الجريمة بأنواعها، المخدرات، تبييض الأموال... إلخ)؛ الأمر الذي يتطلب عملية تدخل سريع من طرف المنظمات الأهلية لأجل إعادة مسار تلك العمليات الاجتماعية إلى الاتجاه الصحيح. لعل الأمر هنا لا يتوقف على ضرورة توفير الموارد المالية والمادية بقدر ما هو متوقف إجبارياً على توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة والقادرة على تسيير الأزمات والمواقف الحرجة، فإدارة الموارد البشرية في هذا المستوى تكون من مسؤولياتها توفير العناصر البشرية المعدة والمدربة والمتخصصة للوقوف على الواقع السلبي في المجتمع، واقتراح الاستراتيجيات الفعالة وغير المكلفة والتي من شأنها أن تقيه من التأثيرات والهزات الاجتماعية (علي، 2017).

يتمثل البُعد الاجتماعي في العناصر المكونة للمجتمع مثل القيم والدين والأعراف والعادات والتقاليد والعلاقة الاجتماعية والمعتقدات والأنماط السلوكية والنظم الاجتماعية والرعاية الصحية والموارد البشرية، ويهتم البُعد الاجتماعي بالعنصر البشري ومكوناته المتعددة سواء القيمية أو النفسية والحضارية، حيث يعتبر إعداد الفرد الذي يعتبر عنصر تكوين المجتمع وتدريبه وتكوينه واعطائه الخبرة الكافية حتى يصبح عنصراً فعالاً في عملية التنمية وبرامجها (عبدالمعطي، محفوظ، 2018).

3- العلاقة بين التنمية البيئية وممارسات إدارة الموارد البشرية:

تعتبر البيئة المجال الذي يعيش فيه الفرد في المجتمع والذي يستدعي ضرورة المحافظة على بيئة نقية تضمن العيش بسلام وخالية من مختلف التأثيرات غير الصحية المتعددة، ولكن في بعض الأحيان وبالخصوص في الوقت الحالي تتعرض البيئة إلى أبشع أشكال التدمير من الحصار المفروض على قطاع غزة، وأيضاً من خلال قطع الأشجار، والقضاء على المساحات الخضراء، تلويث المياه والمحيط بمختلف المواد السامة.. الخ. وفي هذا المجال لابد من توفير العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية والمسؤولية المستمرة والضمير المهني الحي للتدخل في أي وقت وأمام جميع التحديات والمواقف المهددة لهذه البيئة، من خلال ضمان تطبيق القوانين وصياغة استراتيجيات للمحافظة على النظام البيئي (عمليات التشجير، برامج ضد التصحر، مكافحة الانجراف، الجراد، الجفاف.. الخ). فمديرية البيئة مثلاً لابد أن تكون في مستوى مثل هذه الأهداف وتكون قادرة على بعث التوعية والنضج والمسؤولية لدى جميع أفراد المجتمع للمحافظة على البيئة انطلاقاً من مبدأ أن كل كائن حي له الحق في العيش في بيئة نقية وصحية (علي، 2017).

يهتم البُعد البيئي بالحاجات البشرية التي ينبغي أن تعطي الأولوية المطلقة التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل (الدوسري، 2017).

ويتضح للباحث في ضوء ما سبق أن من أولويات البُعد البشري من أجل تحقيق التنمية المستدامة التقليل والتصدي لقضية الفقر التي تشمل عدم كفاية فرص الحصول على الموارد ومياه الشرب والعناية الصحية والسكان والتعليم والحقوق المدنية والسياسية بغية معالجة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيئة سليمة صحية للجميع فإن التنمية المستدامة تدعو إلى تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها ومن شأن التثقيف في مجال البيئة أيضا أن يبني قاعدة معارف أفضل لصنع القرارات المستنيرة كما أن زيادة اعتمادات الموارد المالية للمؤسسات البيئية الوطنية ستمكن السلطات المحلية من أداء مسؤولياتها الحاضرة ومواجهة أي مشاكل ناشئة، ويشكل العنصر البشري وفئة الشباب من السكان أحد الأصول الهامة للدول وتشكل زيادة الالتزام والاستثمار وترقية التعليم والتدريب والصحة والسكن على كل المستويات مكوناً رئيسياً في أية استراتيجية

للتنمية المستدامة وظهور التغيير العلمي والتقني السريع مع بروز تكنولوجيات جديدة مثل تلك المتصلة بالمعلومات والاتصال والتكنولوجيا الحالية يشيران إلى تزايد حاجة الدول إلى أن تكون قادرة على ترسيخ إمكانياتها في هذا الإطار فإن المورد البشري للتنمية المستدامة يقضي إلى:

1. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد.
2. بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء الشباب أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
3. التركيز على تقوية قدرات المنظمات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
4. المساعدة على نقل التكنولوجيا الملائمة وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
5. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
6. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع والنهوض بالتنمية.
7. العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية.

يرى الباحث في ضوء ما سبق أن هناك علاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والتنمية المستدامة حيث ترتكز كل اقتصاديات العالم على العنصر البشري لذا ينبغي الاهتمام به وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق المستوى الأمثل في رعاية وترقية الموارد البشرية بكل أبعادها والاستخدام الكامل للموارد البشرية، من خلال الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتمثلة في الأفكار والإبداعات والاختراعات وتخصيص كل الموارد لدعم المواهب في كل المجالات، إن التنمية المستدامة تتفاعل تفاعلاً قوياً مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة فالأفراد الأصحاء والمتعلمين مع توفرهم على تغذية جيدة أمر يساعد على التنمية كما أن تمركز السكان في المدن الكبرى يؤدي إلى نقص الحظوظ للفرد على الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وأيضاً حدوث عواقب وخيمة على البيئة والنظم الطبيعية المحيطة.

المحور السادس:

متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة:-

يعتبر التعليم هو حجر الأساس, وهو محور التنمية وأن نجاح أي عملية تنموية يعتمد في الأساس على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تنهض بالفرد والمجتمع إلى مقام الدول المتقدمة.

فالتعليم بكافه مستوياته والتعليم العالي خاصة يعد من أهم عوامل التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية في عصر التطور المعرفي , والتنمية البشرية عملية تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حالة الانسان, وفي سياقه المجتمعي تتواصل عبر الاجيال زماناً ومكاناً عبلا المواقع الجغرافية والبيئية على الأرض (عمار, 1999: 35).

ويعدّ التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها الأساسية، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه ويستثمر في الموارد البشرية ويؤهلها للإشراف على عملية التنمية وإدارتها، فالإنسان المتعلم والمؤهل والمثقف والمتمرس بإمكانه أن يشارك في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي. هذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في مختلف المجالات كالاقتصاد والسياسة والثقافة والرياضة والصحة والبيئة...إلخ.

فلا تنمية من دون قوى بشرية متعلمة ومؤهلة، وبالتالي فإن عملية تأهيل وإعداد الموارد البشرية هي أساس عملية التنمية المستدامة. فالنظام التعليمي من مدارس ومعاهد وجامعات ومراكز بحث هو المحرك الاستراتيجي والمحوري والأساسي في عملية التنمية المستدامة. فمنظومة التعليم ومن خلال البحث العلمي وتأهيل وتكوين الكوادر في مختلف التخصصات والمجالات هي المسؤولة عن توفير الإنسان الذي يعمل على النهوض بالدولة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا...إلخ.

لهذا تعد الاستدامة هي الخيار الاستراتيجي الأحدث المتاح للقيادات الجامعية لإنقاذها من واقعها, ولتمكينها من أداء دورها الوطني والتنموي , وتشغل الآلاف من مواطنيها , ثم لا تجني المجتمعات ثمارها , ولا تورث الأجيال القادمة

بعضاً من نتائجها أو إرثها , وحتى تصبح الاستدامة نهجاً لقيادات الجامعات , وفلسفة وفكراً لأساتذتها وطلبتها , فإنها ستحدث أثراً يمكن
تلمسه في نوعيه الحياة البيئية , سواء للأحياء من البشر ,أو لبقية الأحياء من المخلوقات, وسيصبح الاستثمار في التعليم مجزياً بأبعاده البيئية , والاقتصادية والاجتماعية.
ولكي يصبح هذا الطموح واقعاً وبرنامجاً فاعل , يجب اتخاذ الخطوات التالية (الخواجة, 2017):

1- أن تدخل الجامعات الاستدامة ضمن رسالتها, ورؤيتها, ومؤشرات قياس أدائها وتقويم مخرجاتها وعوائدها.
2- أن تكون الجامعات ذاتها مستدامة, سواء في مبانيها, وإنارتها, ووسائل نقلها, وحريصة على توظيف الطاقة البديلة, ونظافة البيئة في حرمها.
3- أن تكون برامجها, ومناهجها, وبعض كلياتها واقسامها مكرسة لخدمة الاستدامة بأبعادها الاقتصادية, والاجتماعية, والبيئة من أجل ان تجعل من الامن و التنمية أكثر إنسانية, وأطول استدامة.
4- أن يكون أساتذتها, وموظفوها, طلبتها أصدقاء ودعاة, ورعاة لسلوكيات الاستدامة.
5- الاستفادة من المشروع الاستراتيجي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو, 2004).
6- المساهمة في مبادرة الش ا ركة العالمية في التعليم العالي , من أجل التنمية المستدامة , والذي يضم أكثر من ألف جامعة لدمج التنمية المستدامة في الجامعات , وتبني برامج التعليم المستدام , ويمكن بالاستدامة أن تصبح الجامعات خط الدفاع الأول للتنمية , وللأمن المستدام ,وتصبح في مصاف الجامعات الرصينة , ويكون شبابها وخريجوها هم العمود الفقري , والقوة الفاعلة لإحداث المستقبل الواعد لهم ولمن يخلفهم (الكبيسي, 2015).

فالجامعات الفلسطينية يجب أن تكون بؤرة علمية وثقافية في المجتمع, من خلال الانفتاح على المجتمع, وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له, والمساهمة في حل مشكلاته ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية, بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة, ويمكن للجامعات أن تسهم في خدمة المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأدوار الاتية :

- مجال التعليم المستمر للمواطنين الذين فاتتهم مثل هذه الفرص من خلال التعليم النظامي عبر تبني برامج الدراسات المسائية النظامية, الجامعة المفتوحة, والتعلم عن بعد والدورات والبرامج المهنية المتخصصة, والدورات الفنية والمهنية للعمال والفنيين , والدورات العامة للراغبين والمهتمين لزيادة تحصيلهم المعرفي وتوسيع مداركهم العلمية .
- تقديم الاستشارات والدراسات والتجارب العلمية لكل مؤسسات المجتمع المدني , فمن خلال طلب المشورة من الجامعة يمكن لمؤسسات المجتمع أن تحصل على حلول نابعة من مقتضيات العمل وطبيعة التعامل في المؤسسة , والاستفادة من قاعدة علمية وفنية ومعلوماتية مبتكرة, متحررة من انغلاق المعرفة المحدودة النابعة من المتاهات الادارية المتشبعة (معهد البحوث, 2006: 58).
- تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات, واللقاءات العلمية, التي تستهدف نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة في جميع التخصصات العلمية , وعرض الدراسات والبحوث في مجالات اقتصادية واجتماعية تخدم كافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

واستنتاجاً لما سبق يرى الباحث بأن الجامعات تسعى إلى تحقيق الغايات التالية:

1- رفع مستوى البرامج التعليمية في الجامعة وفقاً لمعايير الجودة.
2- الارتقاء بالبحث العلمي ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.
3- تعزيز دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع.
4- ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً وتقنياً.
5- الارتقاء بالبيئة الجامعة ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين.
6- تدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال (الرئيس) والذي ينص على أثر ممارسات ادارة الموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية؟
أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة المجالات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك المجالات ما بين (3.49 – 4.95).
نتائج السؤال الفرعي الأول والذي ينص على ما مفهوم ممارسات ادارة الموارد البشرية وأهميتها وأبعادها؟
أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين (3.56 – 4.19).
نتائج السؤال الفرعي الثاني والذي ينص على ما مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها وأبعادها ومقومات نجاحها؟

أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين (3.33 – 4.00).

نتائج السؤال الفرعي الثالث والذي ينص على ما هي أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين؟

أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين (3.46 – 4.08).

نتائج السؤال الفرعي الرابع والذي ينص على ما هي عن التحديات التي تواجه ممارسات ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة؟

أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين (3.74 – 4.96).

نتائج السؤال الفرعي الخامس والذي ينص على ما هي علاقة ممارسات إدارة الموارد البشرية المستخدمة والتنمية المستدامة؟

أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (كبيرة) على كافة الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين (3.44 – 4.92).

نتائج السؤال الفرعي السادس والذي ينص على ما هي أهم متطلبات عملية ربط ادارة الموارد البشرية بالجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة؟

أشارت النتائج إلى أن درجة الموافقة كانت (متوسطة) على كافة الفقرات حيث تراوح المتوسط الحسابي لتلك الفقرات ما بين (3.02 – 3.93).

توصيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى التوصيات التالية:

1. الاهتمام بالمورد البشري من جوانب التدريب والتطوير والحوافز وكذلك من خلال ورش العمل التي تدعم الاهتمام بدور المورد البشري بتحقيق التنمية المستدامة.
2. تكثيف إجراءات البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ،إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.
3. أن تعمل الجامعات الفلسطينية على رعاية المبدعين من هيئة التدريس والموارد البشرية والطلبة وتحفيزهم بوسائل مختلفة, حتى يساهموا بفاعلية أكبر في مشروع التنمية المستدامة.
4. العمل على تبني اتجاهات رئيسية للبحث العلمي والتطوير التقني في الجامعات الفلسطينية تلبي متطلبات ادارة الموارد البشرية في الجامعات الفلسطينية.
5. العمل على تبني الجامعات الفلسطينية لبرامج ومشاريع إنتاجية وتسويقها كمشروعات منتجة وناجحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
6. على الجامعات الفلسطينية الخروج من طور المستهلك إلى طور المنتج, وخدمة المجتمع والعمل على تطويره بكافة الوسائل المتاحة وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

1. التميمي، محمد (2017). أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على التجديد الاستراتيجي: دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
2. النور أبوه، آدم (2019). التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. مجلات عليمة.
3. الدوسري، غزيل (2019). درجة ممارسة إدارة الموارد البشرية لدى القادة في المؤسسات التربوية في الكويت وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة آل بيت، الأردن.
4. الدوسري، محمد (2017). دور عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: تصور مقترح، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
5. زوزال، نادية (2015). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة-، الجزائر.
6. العمري، غسان وسكارنة، بلال والخشاب أديب (2009). مجتمع المعرفة وتأثيره في العمل المعرفي، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 31، العدد 95.

7. بوزرين، فيروز (2017). أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة الجزائرية: دراسة ميدانية في بعض المؤسسات بولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

8. النداوي، عبد العزيز (2009). عولمة إدارة الموارد البشرية نظرة استراتيجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9. محمد، محمد (2015). إدارة الموارد البشرية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

10. أبو النصر، مدحث ومحمد، ياسمين (2017). التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

11. الحلايبة، غازي، (2013). أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأدرن، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

12. الجوزي، جميلة (2012). أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، مقال منشور، جامعة الجزائر، الجزائر

13. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية (2014). خطة التنمية الوطنية، دولة فلسطين.

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة (2014). البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، رام الله، فلسطين.

15. الأغا، عبد المعطي وموسى، صالح (2018). التنمية المستدامة وأثرها في التنشئة الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في قطاع غزة، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة ووكالة الغوث الدولية، فلسطين.

16. علي، لويس (2017). إدارة الموارد البشرية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة الأدب والعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2.

17. عبد المعطي، أحمد ومحفوظ، راندا (2018). دور الكليات المعتمدة بالجامعات المصرية الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: كلية التربية بأسيوط أنموذجاً: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 34، العدد 7.

18. البلوشي، ح.(2018). المسؤولية المجتمعية ذراع تنفيذي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 . البحرين: شبكة بيئة أبو ظبي.

19. الجزائري، ز. ا.(2014). المسؤولية الاجتماعية: تنمية مستدامة ومنافع عديدة للقطاع الخاص.

20. الخزعلي، ج. ط.(2020). تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، 312.

21. الصبحي، م. ب.(2018). استعراض دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء السياسات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية 2030.

22. إبراهيمي , أحمد (2012) : دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة), رسالة ماجستير غير منشورة , الجزائر.

23. دويكات, خالد (2012) : دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة.

24. عساف, محمود (2015): دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية, مجلة جرش للبحوث والدراسات, الأردن، المجلد (16), العدد (1), 356 – 392.

25. العبيدي, نبيه نديم (2011) : استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة : جامعات المملكة العربية السعودية, ومملكة البحرين/ نموذجاً, الجامعة الخليجية.

26. الكبيسي, عامر (2015): المدخل إلى دراسة التنمية المستدامة, ودور الجامعات إزائها، جامعة نايف للعلوم الأمنية, السعودية.

27. كرو، شفاء (2016). أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الحديثة على أداء العاملين في المنظمات: تطبيق عملي على شركة جود، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

28. معهد البحوث والاستشارات (2006): نحو مجتمع المعرفة, الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث, الاصدار السادس, السعودية.

29. صالحي، إيمان (2017). دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

30. البنك الدولي (2015). التقرير السنوي واشنطن، الأمم المتحدة.

31. جبران، أحمد (2006). دليل مرجعي للتدريب، منشورات معهد الأونروا التربوي - لليونسكو، عمان، الأردن.

32. شيخو، أشرف (2015). دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظات غزة وسبل تطويره، رسالة غير ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

33. بوزيد، سايح (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان.

1. Al-Hawari, S., & Shdefat, F. (2016). Impact of Human Resources Management practices on Employees' Satisfaction. A Field Study on the Rajhi Factory. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 6(4), 274-286.

2. Elarabi, H. M. & Johari, F. (2014). The impact of human resources management on healthcare quality. Asian Journal of Management Sciences & Education, 3(1),13-22.

3. Chauhan, Y.S. (2014). Human Resources Management Practices and Job Satisfaction: A Study of Hotel Industry, 3(9), 1-6.

4. Wilton, nick. (2013). An introduction to human resources management, London: ASGA publication Ltd.

دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية

د . رانيا عبدالكريم العدوان د . شفاء الشوابكة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية، تكونت عينة الدراسة من (268) عضو هيئة تدريس في الجامعات الاردنية، تم اختيارهم بالطريقه العشوائية، وطبق مقياس رأس المال البشري عليهم. أظهرت النتائج أن المستوى الإجمالي لدور رأس المال البشري في التنمية المستدامة كان بدرجة متوسطة، وكان ترتيب الأبعاد على النحو التالي: بعد الاحتفاظ والاستدامة، ثم بعد الاستقطاب، وفي المرتبة الأخيرة بعد التنمية والتطوير ، كما أشارت النتائج الى أن معامل الارتباط بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة جاءت كلها موجبة ومرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، وتعبر هذه القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية قوية ومؤثرة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة، وانتهت الدراسة لمجموعة توصيات أهمها: تبني سياسة واضحة ودقيقة في استقطاب رأس المال البشري، باعتبار المورد البشري وهو القادر على تفعيل واستثمار باقي الموارد المالية والتقنية في الجامعات، واعتماد البرامج الحديثة في تدريب رأس المال البشري، وزيادة الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري كونه الوسيلة الفعالة الي تمهد نحو الانتقال للتنمية المستدامة، حيث يؤدى إلى تطوير الخدمات التعليمية وتنمية الابتكار واكتساب المعارف.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، التنمية المستدامة، أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية.

Abstract

The study aimed to identify the role of human capital in sustainable development from the point of view of faculty members in Jordanian universities in the Hashemite Kingdom of Jordan. on them. The results showed that the overall level of the role of human capital in sustainable development was medium, and the order of dimensions was as follows: after retention and sustainability, then after polarization, and in the last place after development and development. The results also indicated that the correlation coefficient between human capital and development Sustainable development with its various dimensions were all positive, high and statistically significant at the level (0.01). This high value of the correlation coefficient reflects the existence of a strong and influential correlation between human capital and sustainable development. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Adopting a clear and accurate policy in attracting human capital, given that the human resource is capable of activating and investing the rest of the financial and technical resources in universities, Adopting modern programs in training human capital, and increasing interest in investing in human capital, as it is an effective means that paves the way towards sustainable development, as it leads to the development of educational services and the development of innovation, creativity and knowledge acquisition.

Keywords: human capital, sustainable development, faculty members in Jordanian universities.

المقدمة والخلفية النظرية:

يواجه التعليم العالي من خلال السنوات الماضية وخاصة مع مطلع الالفية الثالثة تحديات, تفرضها عليه مجموعة من التحولات العالمية؛ كالعولمة والتكتلات الاقليمية والتجارة الحرة وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. وتلتقي هذه التحولات وما يواجه مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحديات, تتصل بالزيادات العالية في نسب بطالة الخريجين, والتوجه نحو الخصخصة, وانحسار دور القطاع الحكومي, وتدني مساهمة قطاع الانتاج في شؤون التعليم العالي, وعدم مراعاة متطلبات سوق العمل من العمالة الماهرة والقادرة على مواكبة التحديات, وهذه الظاهرة نتج عنها كثير من التحديات التي تواجه الجامعات العربية اليوم, ومن اعقدها تحدي نوع التعليم وكفاءته. والسبب في ذلك امران: الاول: كثرة الطلب على العلوم النظرية والآداب والحقوق من قبل الطلبة, واما الثاني: فيتمثل في عدم قدرة السوق على استقبال هؤلاء الخريجين.

يعتبر رأس المال البشري هو أساس لأي عملية تنمية، لاسيما وأن التنمية المستدامة عملية تغيير هادفة وشاملة لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة في مجتمع معين من أجل نقله إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل، إنها نقلة نوعية جامعة ومركبة تستهدف إلى جانب تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج الاجتماعي عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد البشرية المتاحة، تحقيق تطوير جوهري في مستوى الحياة المعيشية والروحية لهذه الموارد من خلال التنمية المستدامة لهم (صالح، 2017).

اولا: رأس المال البشري human capital :يعتبر رأس المال البشري من المفاهيم الحديثة والمهمة التي بدأ الباحثون في مجال الادارة بتناوله بشكل واسع, لما له من أهمية في بناء وتطوير المنظمات وسبل تشغيلها وتقدمها ونجاحها, وقد تناول العديد من الباحثين تعريف رأس المال البشري, اذ عرفه

يواندت واخرون (Youndit, 2005), بانه مجموعة من الافراد لهم مخزون من المهارات والامكانيات والمعرفة التي تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية لمنظمات الاعمال, لقد تعددت واختلفت التعاريف لرأس المال البشري باعتباره من المفاهيم التي لاقت رواجا كبيرا واهتماما بالغا من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين, فيما يلي نذكر أهمها:

يعرف صالح(2017) رأس المال البشري على انه مجموعة من الاصول التي يجلبها الموظف معه الى المنظمة والتي تتمثل بالتعليم والتدريب والخبرة المهنية, وهي في مجموعها و تراكمها يطلق عليها رأس المال البشري.

بينما يعرف احمد(2014) رأس المال البشري على انه مزيج من المعارف, والمهارات التي تساهم في تجديد ومقدرة العاملين في المؤسسة على الابتكار والابداع.

ويشير رأس المال البشري على انه مجموعة الخبرات والمعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها الفرد ويستخدمونها في عمليات الانتاج, والتي يمكن قياسها من خلال التدريب والتطوير ونظام الحوافز (الحريري، 2014).

وعرفه(Jamieson, el. at, 2015) انه القدرات والامكانيات المهمة التي تمتلكها المنظمة من خلال المهارات، والمعارف التطبيقية الضرورية لانجاز الانشطة التي تتطلبها مخططات المنظمة المستقبلية.

وعرف(He& Li, 2016) رأس المال البشري بانه مجموعة الخبرات والمعارف والطاقات والحماس والابداع والصفات التي يمتلكها العاملون في الشركة ويستثمرونها في العمل.

أهمية رأس المال البشري:

تبرز أهمية رأس المال البشري لما يمتلكه من تعليم وتدريب ومهارات وكفاءات ومعرفة في تحقيق القدرة التنافسية المستدامة للمنظمة والارتقاء بها الى اعلى مستويات المنافسة على الصعيد المحلي والعالمي لان رأس المال البشري هو العنصر المهم في تحقيق الميزة التنافسية(He&Li, 2016).

مكونات رأس المال البشري:

من المعروف ان المورد البشري احد اهم عنصر من عناصر تحقيق الانتاج في المؤسسات بشتى انواعها, كما انه يعتبر اللبنة الاولى في اساس ازدهار كل مؤسسة, وبدونه لو توفرت الامكانات المادية وغيرها من الامكانات المادية وغيرها من الامكانات لن تحقق المؤسسات نتاجاتها المرجوة. لذلك وجب على الرؤساء في مؤسساتهم الاهتمام بمرؤوسيهم وتحقيق رضاهم وضيفيا باعتبارهم العنصر الاساس لتحقيق نتاجات مؤسساتهم, وقد ذكر (Murtazina& Zinovyeva, 2016) ان مكونات رأس المال البشري لا بد من العمل على ادارتها بالشكل الجيد حتى نتمكن من الاستثمار الصحيح للموارد البشرية وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:

1- معرفة العاملين: ويقصد بها المعرفة التي من الممكن ان توجد لدى الافراد من خلال جمع وتفسير المعلومة والاستفادة منها لتصبح معلومة ذات قيمة.

2-خبرة العالمين: ان عمل الافراد لفترة في المؤسسة سوف يكسبهم معارف متراكمة سواء كان ذلك من الوظيفة الحالية او السابقة التي تم القيام بها.

3-مهارة العاملين: وهي القدرات التي يكتسبها الافراد من خلال العمل والتجربة ومن انواع المهارات نذكر منها: مهارة التخطيط؛ مهارة التنفيذ؛ مهارة التنسيق؛ مهارة الدعم؛ مهارة التحقيق.

4-معنويات العملين: وهو ذلك الاتجاه الي يكون بداخل الافراد سواء في صورة فرد او جماعة والذي يدفعهم نحو العمل اكثر وبكل جدية انها تتجسد من خلال روح الفرق الذي يعمل بصورة متكاملة لتحقيق هدف مشترك وبكل تعاون وتفاهم وبعيدا عن كل الصراعات فبزيادة الروح المعنوية يعني زيادة في تحقيق اهداف المؤسسة.

خصائص رأس المال البشري:

-ان رأس المال البشري هو رأس مال غير ملموس, ويوجد صعوبة في قياسه بدقة, وقابل للزوال والفقدان بسرعة, ويتزايد بالاستعمال، وهو جزء لا يمكن فصله عن مالكه, ويوجد لرأس المال البشري العديد من الافضليات والحاجات التي يتطلب اشباعها والتي لا يوجد في رأس المال المادي او غيره، كما ان حقوق ملكية رأس المال لا يمكن نقلها, والاستثمار في رأس المال البشري استثمار في التعليم وزيادة التأهل والتطوير والصحة الجسدية والنفسية، وأن الجهد والانتاجية والعطاء المتوقع في رأس المال يخضع بدرجة نفسه, ولطلباته الشخصية, وقدراته, ومعارفه, وصحته الجسدية والنفسية (رقاقده، 2021).

نظريات رأس المال البشري: هنالك مجموعة من النظريات تجعل من الانسان الاداة الزمنية في احداث التنافسية وقد ورد العديد منها في هذا المجال:

1-نظرية رأس المال البشري لشولتر:

ذكر الشريف(2018) ان نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور الا باتجاهات شولتر, وان فكرة تقييم الافراد كأصول بشرية لم تلقى الانتشار الواسع الا بظهور هذه النظرية. فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت الى:

-خلق الانتباه الى اهمية العنصر البشري.

-تحديد ماهية العنصر البشري, وادخال مهارات الفرد كأحد مكوناته, التركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات انتاجية الفرد, تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الاهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية.

2-نظرية بيكر:

ادرج بيكر ضمن الاستثمار في رأس المال البشري كل النشاطات التي يمكن ان تنمي الموارد البشرية, ومن بين انواع الاستثمارات نذكر التعليم, والتدريب في مكان العمل, الهجرة, البحث عن معلومات حول الاسعار والصحة.(عبدالباسط، 2019).

رأس المال البشري في الجامعات:

يعد التعليم العالي مركزا لنقل المعرفة ونشرها عن طريق البحث العلمي, الذي يستهدف خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا, فهو من اهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري, والطريق الاول للتنمية والتقدم ورفع مستوى معيشة الفرد. لذلك فلا بد من الاهتمام بالتعليم العالي بوصفه الاداة الرئيسية في تزويد المجتمع بالمتخصصين والخبراء في مختلف المجالات؛ اذ انه الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة تأهيلا عاليا, ان رأس المال الفكري من الجامعة يجب ان يكون في اعلى مستويات من التميز نظرا لأهمية هذه المؤسسات بالنسبة للمجتمع, مع تزايد الاهتمام برأس المال البشري بالمؤسسات التعليمية بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص ظهر مصطلح اقتصادي وتربوي يسمى باقتصاديات التعليم كفرع من النظرية الاقتصادية جزء من الخطابات الاساسية في مجال العلوم الاجتماعية في اواخر الستينيات من القرن العشرين (بن دريدي، 2015).

إن زيادة مستوى الانتاج نتيجة تنمية الموارد البشرية يعود بالفائدة على كل من الافراد والمجتمع. ان الفوائد التي يجنيها الفرد من رأس المال البشري تحفز الافراد والعائلات على الاستثمار في رأس مالهم البشري. كما ان الفوائد الاجتماعية تحفز المجتمعات على الاستثمار في رأس المال البشري, اقتصاديات التعليم هي اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الاهداف التعليمية بأعلى منفعة, اي احسن مخرجات تعليمية باقل مدخلات ممكنة (العنزي، 2011).

ثانيا: التنمية المستدامة Sustainable Development

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الارض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام 1987م (العجمي، 2010)

ولا شك أن التنمية أصبحت هدفا منشودة لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وسياسياً، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرقي بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصود الحكومات فوضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات، بل تعدى الامر للتجديد في مفهوم التنمية وصولا إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد وهو ما عرف لاحقا بالتنمية المستدامة .

مفهوم التنمية المستدامة:

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموياً بديلاً، أو ربما

أسلوباً لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين التي تعمل على توعية الاستغلال للموارد بشكل أفضل (سعيد، 2020) .

ويعرف السلمي(2013) التنمية المستدامة بأنها: "تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد، وهي سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة".

ويعرف التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسة للتنمية وهي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية (عساف، 2012)

أهداف التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة عدة أهداف أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية. وألا تعرض حياتهم للخطر، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض (سعيد، 2020).

تهدف التنمية المستدامة الي: 1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحية، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي.

2. احترام البيئة الطبيعية :

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

4. تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد :

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين

نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها

6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات.المجتمع :

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية .

7. ارتقاء الإنسان، وسد احتياجاته:

من صحة وتعليم وإسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تتعرض حياتهم للخطر من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض .

أهمية التنمية المستدامة:

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها ، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة ، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم، وتظهر اهمية التنمية المستدامة في أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وع،د وأنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة . كما تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة (غنيم وماجدة، 2015) .

أبعاد التنميه المستدامة:

تتمثل أبعاد التنمية المستدامه في اربعة أبعاد رئيسية على النحو التالي كوبلن ونورتن (Koplan&Norton,2004):

أ)البعدالاقتصادي :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية.

ب)البعدالاجتماعي :

يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات .

ج)البعدالبيئي : ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة.

د)البعدالسياسي :

إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة ، والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد ، أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة .

فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة .

متطلبات التنمية المستدامة :

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي: القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، وسد الاحتياجات البشرية في ترشيد الاستهلاك، العناية بالتنمية البشرية في المجتمع، التنمية الاقتصادية الرشيدة، والحفاظ على البيئة (حسن، 2013).

العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة:

لا شك ان هنالك علاقة وطيدة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة وعلاقتهم برأس المال البشري بناء القدرات البشرية لتتحمل التبعات العصرية وذلك بتبرير وجهد معرفي كبير، وتعرف التنمية بانها العملية الادارية التي تحدد الى شراكة رأس المال وزيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع, بصورة تؤدي الى زيادة المتغيرات الاقتصادية مع التنمية وحدات تطور اجتماعي ثقافي سياسي, اي هي عملية سياسية ادارية موجهة لتضعها الحكومات (سعيد، 2020).

دور رأس المال في التنمية المستدامة

مما لا شك فيه ان رأس المال البشري المتمثل في تحسين وتطوير الموارد البشرية بالمعرفة الاقتصادية والعلمية والقدرات التقنية عن طريق التعلم بكل مستوياته ودرجاته تشكل العامل المحدود في تقدم الامم وهذا يتضمن توفير الكوادر المدربة بالمستوى العالمي, اكاديميا و فنيا, وتشكيل الثقافة المهنية وبناء السلوك الشخصي القويم واتقان العمل واحترام فيه الزمن, وهذا بالطبع لا يأتي الا بتأسيس شراكة بين مؤسسات التربية والتعليم والتدريب والعمل, ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني (عبدالباسط، 2019).

حيث يمثل رأس المال البشري ركيزة اساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعوا القرار لتهيئة الظروف الملائمة لا حداث التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الرفاهية.

لابد من رؤية جهود المؤسسات العلمية لمراقبة التطور والتنفيذ وصولا الى التطور بنجاح لينحصر الفائدة المرجوة من رأس المال البشري واسهامه في التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات السابقة حول رأس المال البشري والتنمية المستدامة، وسيتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم زمنياً، وتنوعت الدراسات في هذا المجال، حيث اهتم كثير من الباحثين في هذا المجال وتنوعت الدراسات بمواضيعها وغاياتها، ومن هذه الدراسات:

وأجرت قارة (2020) دراسة هدفت إلى إبراز الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في تحقيق الأداء المستدام بالمؤسسات الاقتصادية، حيث تناول البحث دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المتواجدة بولاية المسلية، ولتحقيق ذلك من الناحية العملية فقد تم جمع وتحليل آراء (110) عاملا من العاملين الإداريين المتواجدين في أثني عشرة مؤسسة اقتصادية عامة وخاصة، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة تم تصميمها كأداة لقياس نموذج الدراسة، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لاختبار فرضياتها، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اهتمام برأس المال البشري للمؤسسات محل الدراسة، كما توجد علاقة تأثير وارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري وبين تحقيق الأداء المستدام في المؤسسات محل الدراسة.

وأجرت العلياني (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على دور رأس المال البشري بالجامعات السعودية في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة من وجهة نظر القيادات الاكاديمية المتخصصة، تكونت عينة الدراسة من (72) عضوا من أعضاء هيئة التدريس من المتخصصين في القيادة التربوية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان لجميع البيانات اللازمة لأغراض الدراسة، وتضم (32) فقرة موزعة على محورين، وتوصلت النتائج إلى أن المستوى الإجمالي لدور رأس المال البشري في الجامعات السعودية في ظل اقتصاد المعرفة كان بدرجة متوسطة، وكذلك وجود علاقة ارتباطية قوية ومؤثرة بين رأس المال البشري في الجامعات السعودية وتحقيق الميزة التنافسية بأبعادها المختلفة ودالة إحصائيا.

قام بشير (2017) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور الجامعات الرسمية الأردنية في تكوين رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، مجتمع الدراسة حيث قام الباحث بتطوير استبانة، وزعها على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (316) عضو هيئة تدريس في الجامعات الرسمية، وبعد إجراء التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى وجود دور هام للجامعات الرسمية الأردنية في تكوين رأس المال البشري، كما تبين أن هناك اختلافات في آراء أفراد العينة حول دور الجامعات الرسمية الأردنية في تكوين رأس المال البشري فيما يتعلق بمحور الاستقطاب ومحور التنمية والتطوير ومحور الاحتفاظ والاستدامة تبعا لاختلاف مكان عمل أفراد عينة الدراسة حيث أظهرت النتائج أن الفروق كانت لصالح الجامعات (الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة الألمانية وجامعة البلقاء التطبيقية وجامعة الحسين).

ثم أجرى العاني(2015) دراسة هدفت إلى التعرف على تأثير الحوافز المالية والمعنوية ودعم البحث العلمي ودور البرامج التدريبية في تأهيل رأس المال البشري في الجامعات العراقية الحكومية، تكونت عينة الدراسة من(400) عضو من اعضاء هيئات التدريس في الجامعات العراقية الحكومية. اشارت نتائج الدراسة الى وجود اثر ذو دلالة احصائية لأبعاد الحوافز على تنمية رأس المال البشري.

واشارت ايضا الى وجود اثر ذو دلالة احصائية للحوافز المالية على تنمية رأس المال البشري، كما أشارت النتائج إلى وجود اثر ذو دلالة احصائية للحوافز البحث العلمي على تنمية رأس المال البشري.

وقام صبح(2013) بدراسة هدفت الى ابراز دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، وكذلك الكشف عن معوقات التي تقلل من دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع(268) استبانة باستخدام الطريقة العشوائية، اي ما نسبته(26.6%) من المجتمع الاصلي، واشارت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) حول الدور الي تقوم به الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس تعزى الى متغير(النوع, والرتبة والاكاديمية, وسنوات الخدمة, والكلية), واوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الميزانية المخصصة لتمويل البحث العلمي, وتسويق واستثمار نتائج البحوث بما يخدم عملية التنمية, اضافة الى ان تكثف الجامعات من اتصالها بالمؤسسات العالمية, والمنظمات ذات الصلة بشؤون خدمة المجتمع المحلي, للاستفادة من خبراتها.

وتناول شرباتي ونور (Sharabati& Nour, 2013) دراسة هدفت إلى التحقيق في تأثير رأس المال البشري في اداء الاعمال في جامعة الشرق الاوسط(الاردن), حيث تم جمع البيانات العملية من(167) مشاركا من اصل حوالي(3217) لمجتمع الدراسة عن طريق الاستبيان. واشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية هامة بين رأس المال البشري واداء الاعمال في جامعة الشرق الاوسط, كما اشارت النتائج ايضا الى ان رأس المال البشري هو مصدر مهم للثروة في المنظمات, وبالتالي ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار جديا عند صياغة استراتيجية جامعة الشرق الاوسط. واوصت الدراسة بالاهتمام والاستثمار بمكونات رأس المال البشري(التعلم والتعليم, التجربة والخبرة, الابتكار والابداع), والتي تؤدي الى تطور المؤسسات والصناعات سواء الحكومية او غير الحكومية, والمنظمات العامة او الخاصة, والمنظمات الربحية او غير الربحية.

وقام جمال وسيف (Jamal& Saif, 2011) بدراسة هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين رأس المال البشري والاداء التنظيمي وقد كان مجتمع الدراسة مكون من(16) شركة تقع في مدينة بيشاور بالباكستان. اما عينة الدراسة فقد تشكلت من(316) موظف يعملون بهذه الشركات.(16) مدير لهذا الشركات، وتوصلت الدراسة الى ان رأس المال البشري تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على الاداء التنظيمي لهذه الشركات وهو ما ينعكس على تطوير استراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري من قبل هذه الشركات.

وأجرى دودسكيو وابردان (Dodescu& Abrudan, 2010) دراسة هدفت الى تحديد امكانية ان تصبح الجامعات مضاعفات لتنمية رأس المال البشري, وسلطت الدراسة الضوء على الاختلافات الموجودة بين موارد التنمية البشرية ومفاهيم تنمية رأس المال البشري, واعتباره نهج ديناميكي ومتجدد من خلال تنفيذ مشروع مركز التدريب والتميز في ادارة الموارد البشرية، وومن اهم النتائج التي توصلت

اليها الدراسة انه من خلال التعليم والتدريب يمكن تطوير رأس المال البشري واعادة التنمية الاقليمية على الاستثمار في تدريب رأس المال البشري. وانه لزيادة جودة العمل وزيادة الانتاجية لابد من المبادرات التي تتولد من خلال تنفيذ مشروع لتنمية رأس المال البشري. وان المشروع كشف عن اهمية التعليم باعتباره عاملا رئيسيا لتنمية رأس المال البشري الذي يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أنها تختلف فيما بينها، فبعضها يشير الى دور رأس المال البشري في الجامعات حسب وجهة رأي أعضاء الهيئة التدريسية كما في دراسة العلياني (2019)، ودراسة صبح (2013)، يمكن تطوير رأس المال البشري واعادة التنمية الاقليمية على الاستثمار في تدريب رأس المال البشري كما في دراسة دودسكيو وابردان (Dodescu&Abrudan, 2010)، كما أن غالبية الدراسات السابقة استخدمت مقياس رأس المال البشري، كما انه كان هناك دراسات قليلة تبحث في رأس المال البشري والتنمية المستدامة وأغلب هذه الدراسات لم تتناول رأس المال البشري ومتغير التنمية المستدامة لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمي

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في محدودية الاهتمام بالموارد البشرية وضعف تطبيق الاسس العلمية الحديثة في ادارة الموارد البشرية بكافة وظائفها وممارساتها، وخاصة اخلاقيات الأستقطاب والتعيين وقلة الإهتمام بالتدريب والتطوير والدليل على ذلك عدم وجود وحدة تدريبية خاصة في كل جامعة، وتجاهل تخصيص اموال كافية في ميزانيات تلك الجامعات لأغراض التدريب والتطوير، بالإضافة إلى قلة الإهتمام بالاتجاهات الإدارية الحديثة وتطبيق النظريات التقليدية والسلوكية القديمة، وجاءت هذه الدراسة للتعرف على دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية.

وانطلاقاً من أهمية رأس المال البشري في مجال التنمية المستدامة، ومن ضرورة مواكبة التراكم المعرفي وانتشار وسائل الاتصال الت فرضت على الحياة العصرية أن يكون هناك نوعية من الأفراد ممن يتسمون بالفكر المبدع والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة، وهذا النوع من رأس المال البشري يكون قادرًا على التنمية المستدامة، فرأس المال البشري أضحى من أهم القضايا باعتباره العملية الضرورية لتحريك التنمية المستدامة، وهذا ما دفع الباحثتين إلى التطرق لهذه المشكلة والبحث في دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة، وتتلخص مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

2. ما العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمي فضلا عن الأهداف التالية :

1. التعرف على دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

2. التعرف على طبيعة العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

أهمية الدراسة:

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية النظرية:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها المتمثل في دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية من خلال تقديم اطارٍ علمي شاملٍ عن دور رأس المال البشري، وأهمية الفئة المستهدفة وهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية.

الأهمية التطبيقية:

تبرز أهمية الدراسة التطبيقية في كونها ستوفر بعض البيانات والحقائق والمعلومات عن متغير رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية، والتي يمكن أن يستخدمها صناع القرار أو التربويون أو المخططون في التنمية المستدامة لدى الجامعات الرسمية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتحددن نتائج هذه الدراسة بما يلي:

الحدود الزمانية: 2022/ 2023م.

الحدود البشرية: أعضاء هيئة التدريس الذين يحملون شهادة الدكتوراة في الجامعات الاردنية .

الحدود المكانية: المملكة الاردنية الهاشمية.

الحدود الموضوعية: مدى استجابة أفراد العينة على فقرات مقياس رأس المال البشري.

التعريفات الاصطلاحية والاجرائية:

تبنت الدراسة الحالية المصطلحات الاتيه:

رأس المال البشري: human capital

يعرف إجرائيا بأنه: مجموعة المعارف والقدرات أو المعلومات والخبرات التي يحصل عليها الفرد عن طريق النظم التعليمية النظامية، وتساهم في تحسين إنتاجيته، وقدرته على توليد معر فة جديدة ومبتكرة داعمة للإبداع والتطوير (سعيد، 2020).

التنمية المستدامة: sustainable development

وتعرف إجرائيا بانها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها, على اساس الادارة الحكيمة للموارد والامكانيات البيئية" (عبدالباسط، 2019).

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية"(Koplan&Norton,2004).

الطريقة والإجراءات :

يتضمن وصفا لطريقة الدراسة وإجراءاتها، من حيث مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة اختيارها، كما اشتملت على وصف للمقياس المستخدمة في الدراسة.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا، وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير واقع رأس المال البشري في الجامعات.

مجتمع الدراسة وعينتها : تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية الاردنية وعددهم (8950) عضو هيئة تدريس، وتكونت عينة الدراسة من (268) عضو هيئة التدريس في الجامعات الرسمية الاردنية بما نسبته (3%) من مجتمع الدراسة الكلي تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وذلك كما هو مبين في الجدول الآتي:

توزيع افراد مجتمع الدراسة

		التخصص		المجموع
		انسانية	علمية	
المستوى التعليمي	ماجستير	20	30	50
	دكتوراه	138	80	218
الرتبة الاكاديمية	مدرس	30	20	50
	أستاذ مساعد	53	40	93
	أستاذ مشارك	45	30	75
	أستاذ دكتور	28	22	50

النوع الاجتماعي	ذكر	90	85	175
	انثى	66	27	93
الجامعة	الأردنية	17	13	30
	اليرموك	15	13	28
	التكنولوجيا	17	13	30
	ال البيت	18	7	25
	مؤته	12	13	25
	الطفيلة	15	9	24
	الألمانية	12	10	22
	البلقاء التطبيقية	13	15	28
	الهاشمية	15	12	27
	الحسين	16	13	29

اداة الدراسة :

مقياس رأس المال البشري

تم تطوير هذا المقياس من أجل التعرف على دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية في المملكة الاردنية الهاشمية ، من خلال الاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة كدراسة قارة (2020)، ودراسة العلياني (2019)، ودراسة شرباتي ونور (Sharabati& Nour, 2013). وقد تكون المقياس بصورته الأولية من (28) فقرة، موزعة على ثلاثة أبعاد وهي (الاستقطاب، التنمية والتطوير، الاحتفاظ والاستدامة).

صدق المقياس:

تم التحقق من صدق المقياس بطريقتين:

1. صدق المحتوى:

تم توزيع المقياس بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، في معظم التخصصات، وطلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم بفقرات مقياس الدراسة من حيث الصياغة اللغوية، ومدى انتماء الفقرات للمقياس، وأية ملاحظات تتعلق بالحذف والإضافة، وتم اعتماد معيار اتفاق (80%) فما فوق لإبقاء الفقرة، وأقل من ذلك لحذفها أو تعديلها، وبناء على آراء المحكمين تم تعديل وصياغة بعض فقرات المقياس واصبح مقياس رأس المال البشري (28) فقرة بصورته النهائية موزعة على ثلاثة أبعاد.

2. **صدق البناء الداخلي:** تم تطبيق مقياس رأس المال البشري على عينة استطلاعية مؤلفة من (30) عضو هيئة تدريس من ضمن مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وتم استخراج معاملات ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك معامل ارتباط كل مجال بالدرجة الكلية للمقياس والجدول التالي يوضح نتائج ذلك:

معاملات الارتباط بين الدرجة على الفقرة والدرجة على البعد والدرجة الكلية على فقرات مقياس راس المال البشري بالدرجة الكلية للبعد الذي ينتمي اليه وللمقياس ككل

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البعد	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع البعد	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
1	**0.63	**0.51	15	**0.64	**0.54
2	**0.61	**0.56	16	**0.64	**0.62
3	**0.57	*0.42	17	**0.54	*0.43
4	**0.59	**0.53	18	**0.54	*0.42
5	**0.61	*0.35	19	*0.46	*0.42
6	*0.44	*0.41	20	**0.62	*0.43
7	*0.42	**0.58	21	**0.74	**0.53
8	**0.61	*0.33	22	**0.58	**0.62
9	**0.58	**0.54	23	**0.63	**0.66
10	**0.56	**0.51	24	*0.42	*0.42
11	**0.58	*0.52	25	*0.46	*0.33
12	**0.70	**0.53	26	*0.56	**0.53
13	**0.70	**0.54	27	**0.62	*0.48
14	*0.48	*0.46	28	*0.42	*0.33

* دال عند مستوى الدلالة (α=0.05). ** دال عند مستوى الدلالة (α=0.01).

يظهر من الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط بين الدرجة على الفقرة والدرجة على البعد والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه على المقياس، تراوحت (0.33-0.74) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) ومستوى الدلالة (α=0.01)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس وأنها صادقة بنائيا، وتعد صالحة للتطبيق على أفراد عينة الدراسة.

ثبات مقياس رأس المال البشري:

تم التحقق من ثبات مقياس رأس المال البشري بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا- كرونباخ، وذلك على مستوى كل بعد من أبعاد المقياس كذلك البعد الكلي، والجدول التالي يوضح نتائج ذلك.

معاملات ثبات مقياس رأس المال البشري

الابعاد	عدد الفقرات	الفا- كرو نباخ
محور الاستقطاب	8	0.86
محور التنمية والتطوير	10	0.78
محور الاحتفاظ والاستدامة	10	0.91
الدرجة الكلية للأداة	28	0.88

يلاحظ من الجدول بأن معاملات ثبات مقياس الاغتراب النفسي بطريقة الفا-كرونباخ قد تراوحت بين (0.78-0.91) وللمقياس ككل (0.88)، وتعد مثل هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

تطبيق وتصحيح وتفسير مقياس رأس المال البشري:

يتكون المقياس من (28) فقرة وثلاثة أبعاد، وفيما يلي تحديد وأرقام الفقرات التي يمثله كل بعد:

1. **بعد الاستقطاب:** وتمثله الفقرات التالية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8،).
2. **بعد التنمية والتطوير:** وتمثله الفقرات (9, 10, 11, 12، 13، 14، 15، 16،17، 18).
3. **بعد الاحتفاظ والاستدامة:** وتمثله الفقرات (19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28).

وقد تدرجت الإجابة عن كل فقرة من فقرات الأداة على سلم إجابات خماسي (تنطبق بدرجة كبيرة جدا، تنطبق بدرجة كبيرة، تنطبق بدرجة متوسطة، تنطبق بدرجة قليلة، لا تنطبق)، وذلك حسب انطباق محتوى الفقرة على عضو هيئة التدريس، والمستجيب لهذه الأداة هو عضو هيئة التدريس، ويمكن تحويل سلم الإجابات إلى درجات بحيث تأخذ الإجابة تنطبق بدرجة كبيرة جدا (خمس درجات)، وتنطبق بدرجة كبيرة (أربع درجات)، وتنطبق بدرجة متوسطة (ثلاث درجات)، وتنطبق بدرجة قليلة (درجتان)، ولا تنطبق (درجة واحدة)، هذا1 في حالة الفقرات الإيجابية، ويتم عكس سلم الدرجات في الفقرات السلبية، وللمقياس علامة كلية تتراوح بين (28-140) درجة.

يتم استخدام المدى لتفسير الدرجة التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس على الفقرة ككل على النحو التالي:

المدى = أكبر قيمة- أصغر قيمة / عدد القيم

أعلى قيمة- أدنى قيمة = 5-1=4

ثم تم تقسيم الفرق على عدد المستويات التي تم اختيارها وعددها(3) كما يلي:

3/4=1.33 ثم يتم إضافة (1.33) إلى الحد الأدنى لكل فئة.

- الدرجة من (1- 2.33) للفقرة الواحدة تدل على مستوى منخفض .
- والدرجة من (2.34 – 3.66) للفقرة الواحدة تدل على مستوى متوسط .

– والدرجة من (3.67 – 5) للفقرة الواحدة تدل على مستوى مرتفع .

الأساليب الإحصائية: تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي تما جمعها من خلال الدراسة الميدانية, وذلك بادخالها في الحاسوب ضمن برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية (SPSS), حيث استخدامت الباحثتان اساليب الاحصاء الوصف خصائص المستجيبين باستخدام التكرارات والنسب المئوية, كما استخدم مجموعة من اساليب الاحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة وبالتحديد فقد استخدم الباحث الاساليب الاحصائية :

معادلة كرونباخ الفا: للتحقق من ثبات اداة الدراسة وثبات تطبيقها، التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (ONE SAMPLE T-TEST)لاختبار الفرضيات.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

للتعرف على دور رأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية حسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لعبارات محور دور رأس المال البشري. وجاءت النتائج على النحو التالي:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرأس المال البشري في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والجدول يبين النتائج.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس رأس المال البشري

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
محور الاستقطاب	3.12	0.54	2	متوسط
محور التنمية والتطوير	3.21	0.52	1	متوسط
محور الاحتفاظ والاستدامة	3.11	0.58	3	متوسط
الدرجة الكلية	3.22	0.49		متوسط

يلاحظ من الجدول (3) أن دور رأس المال البشري جاء متوسطاً، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية في الأبعاد بين (3.21) في محور التنمية والتطوير وهو أعلى بعد بدرجة متوسطة، وبين (3.11) في محور الاحتفاظ والاستدامة وهو أقل بعد بدرجة متوسطة، بينما بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدى دور رأس المال البشري (3.22) بانحراف معياري (0.49).

وتتفق هذه النتيجة بشكل عام مع النتائج الي توصلت إليها دراسة دودسكيو وابردان (Dodescu&Abrudan, 2010)، ودراسة صبح (2013)، ودراسة جمال وسيف(2011)، ودراسة العلياني (2019)، ودراسة بشسر (2017).

وتعزو الباحثتان نتيجة هذا السؤال الى ان دور رأس المال البشري لا يقل عن دور المحددات التقليدية الاخرى قبل العمل, ورأس المال المادي ولا عن المحددات الحديثة للنمو، وتوفير رأس المال المتمثل في الافراد ذوي المهارات الفكرية والكفاءات العالية المتميزين بالتدريب والتعليم يسمح بتحفيز الانتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد تطبيقها في مسارات الانتاج اي عن طريق ادراج الوسائل الانتاجية الجديدة في عملية الانتاج والنشاط والاستفادة منها يساعد في التقدم التقني والذي يعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

كما تعزو إلىأن رأس المال البشري قد يشكل معرفة علمية يؤدي إلى خلق أفكار جديدة ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري سوف يسبب زيادة رأس المال المادي مما يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم احتساب معاملات الارتباط بين مكونات رأس المال البشري والتنمية المستدامة كما هو موضح في الجدول التالي : والجدول يبين ذلك.

معاملات ارتباط بيرسون Pearson للعلاقة بين مكونات رأس المال البشري والتنمية المستدامة

		مكونات رأس المال البشري		
		الاستقطاب	التنمية والتطوير	الاحتفاظ والاستدامة
التنمية المستدامة	العامل الارتباطي	**0.791	**0.825	**0.889
	درجة الدلالة	0.000	0.000	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) في الاتجاهين

يتضح من الجدول (16) أن معامل الارتباط بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة جاءت كلها موجبة ومرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، وتعبر هذه القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط عن وجود علاقة ارتباطية قوية ومؤثرة بين رأس المال البشري والتنمية المستدامة.

وكانت أعلى قيمة لمعاملات الارتباط بين مكونات رأس المال البشري وبعد (الاحتفاظ والاستدامة) حيث بلغ (0.889 **) مما يعني أن العلاقة والتأثير الأكبر لرأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعم هذه النتيجة الدور الكبير الذي تلعبه الاحتفاظ والاستدامة لرأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة.

وكانت أقل قيمة لمعاملات الارتباط بين مكونات رأس المال البشري وتحقيق الاستدامة، بعد (الاستقطاب) حيث بلغ (0.791**) مما يعني أن العلاقة الأضعف في مكونات رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتفق هذه النتيجة بشكل عام مع النتائج الي توصلت إليها دراسة دودسكيو وابردان (Dodescu&Abrudan, 2010)، ودراسة صبح (2013)، ودراسة العلياني (2019)، ودراسة بشسر (2017).

وتعزو الباحثتان نتيجة هذا السؤال الى أن التعليم يعود بفوائد عديدة على الأفراد والمجتمع، ويعتبر التعليم الجيد من أقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، كما هو حاصل في دول شرق اسيا والتي وصلت قمة التقدم الاقتصادي بكفاءة تعليم ابنائها وتدريبهم على أحدث مهارات العمل مما ادى إلى زيادة انتاجية الفرد وموارده التي هي عليها، وتأثير ذلك على نوعية الحياة التي يحياها.

كما تعزو إلى أن الصحة الجيدة تعطي الفرد القدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم مما يساعد على زيادة الانتاج والانتاجية، والحالة الصحية الجيدة تزيد من قوة الاشخاص وترفع قدراتهم في التحمل والتركيز في العمل وتحسين استخدام الموارد الطبيعية بصورة علمية تراعى صحة البيئة وشروط التنمية المستدامة.

ويرى (كوكو، 2013) أن هناك مهام جسيمة على إدارة الموارد البشرية في تحقيق التنميةالمستدامة، وذلك من خلال تطوير رأس المال البشري، لاسيما في ظل هجرة الموارد البشرية فيالاقتصاديات النامية، وأن تنمية هذه الموارد والمحاسبة عنها له منافع عديدة للدولة، بما في ذلك الحفاظ على العقول والمفكرين والمبدعين، لاسيما وأن الابداع جزء من عمليات التنمية المستدامة، ومن أهم الجوانب اللازم الاهتمام بها هو ممارسة التشغيل للموارد البشرية بطرق سليمة، وضرورة الاعتراف برأس المال البشري على أنه مصدر من مصادر الميزة التنافسية، والتعامل مع رأس المال البشري على أنه عنصر هام في الانتاج.

التوصيات:

في ضوء النتائج الي أسفرت عنها الدراسة تم إيراد بعض التوصيات التي تسهم في تعزيز دور رأس المال البشري في الجامعات الاردنية في التنمية المستدامة، وهي كما يلي :

1- تبني سياسة واضحة ودقيقة في استقطاب رأس المال البشري، باعتبار المورد البشري وهو القادر على تفعيل واستثمار باقي الموارد المالية والتقنية في الجامعات، واعتماد البرامج الحديثة في تدريب رأس المال البشري .

2- زيادة الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري كونه الوسيلة الفعالة ال تمهد نحو الانتقال للتنمية المستدامة، حيث يؤدى إلى تطوير الخدمات التعليمية وتنمية الابتكار والإبداع واكتساب المعارف .

3- تنفيذ برنامج تدريبي مبتكر لرأس المال البشري بالتركيز على معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم، والعمل على إدخال طرق حديثة توافق التكنولوجيا الحديثة. وغرس قيم الإبداع والابتكار لديهم.

4- العمل على تحفيز المبدعين وتشجيعهم عن طريق الرواتب والحوافز غير المباشرة، واستحداث جوائز للمتميزين والمبدعين .

5- ضرورة تقييم عمل القيادات الأكاديمية في الجامعات الاردنية من منظور الإلمام بالتحول نحو التنمية المستدامة، ومدى قدرتها على تنمية رأس المال البشري.

قائمة المراجع العربية:

أحمد, خالد حسن .(2014). **الموارد البشرية في دائرة الاحتراف**,(ط1)، السعودية، الرياض : مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع.

بشير, احمد حسين (2017). دور الجامعات الرسمية الاردنية في تكوين راس المال البشري من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة ال البيت , الاردن .

بن دريدي , عبدالغني .(2015). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تطوير أداء العاملين بالمكتبات الجامعية دراسة ميدانية بمكتبات جامعة سطيف, **مجلة دراسات العلوم التربوية الجزائر**، 43(1), 145-182.

الحريري, رافدة. (2014). **اتجاهات حديثة في ادارة الموارد البشرية** , الأردن، عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.

حسن , راوية (2013). **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية** , مصر، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

رقاقدة, السعيد (2021). راس المال البشري, **مجلة افاق العلمية**, الجزائر , 13(5), 168-181.

سعيد, محمد علي (2020). **دور راس المال البشري في التنمية المستدامة في السودان**, رسالة ماجستير غير منشورة , الخرطوم , جامعة النيلين , السودان .

السلمي، علي (2013). **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية**، مصر، القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

الشريف، عمر (2018). رأس المال البشري: الاهمية وضرورة الاستثمار, **مجلة الاقتصاد**, الجزائر, 4(12), 40-51.

صالح, احمد علي (2017). **ادارة راس المال البشري: مطارحات استراتيجية في تنشيط الاستثمار ومواجهة الانهيار**، الأردن, عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع .

صبح, احلام عبدالحفيظ (2013). **دور الجامعات الفلسطينية في تنمية راس المال البشري من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس**, رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية , غزة .

العاني، مقدام نصرالله (2015). **أثر الحوافز والتدريب على تنمية رأس المال البشري في الجامعات العراقية الحكومية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الاردن، جامعة ال البيت.

عبدالباسط, وائل 02019). تقدير اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي, **المجلة العربية للإدارة**, جامعة عين شمس, مصر 39(3),120-145.

العجمي , احمد (2010), **الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية**, عمان, الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

عساف, عبدالمعطي محمد(2012). **التدريب وتنمية الموارد البشرية**. الاردن, عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

العلياني، غرم الله (2019). دور رأس المال البشري في الجامعات السعودية في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، **مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية، السعودية**، 11(1)، 65-92.

العنزي, سعد وصالح , أحمد (2011). **ادارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال: مدخل فلسفي,** الاردن، عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع.

غنيم، عثمان محمد، وماجدة أبو زنط (2015). التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، الاردن، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع .

قارة, عبد الحفيظ (2020). دور راس المال البشري في تحقيق الاداة المستدان في المؤسسات الاقتصادية, **مجلة مجاميع المعرفة**, المسيلة, الجزائر, 1(6). 181-196.

قائمة المراجع الاجنبية:

Dodescu, A& Abrudan, M. (2010). **The Romanian Training Market in the Field of Human Capital Development: Case Study on the Impact of Universities as Training Programmes Suppliers on Regional Development**, University of Oradea, Romania.

He, S; Li, C.(2016). Human Capital, Management Quality, and the Exit Decisions of Entrepreneurial Firms. **Journal of Financial & Quantitative Analysis.** 51(4), 1269 – 1295.

Jamal, W& Saif, M. (2011). Impact of Human Capital Management on OrganizationalPerformance**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, 34(2), 55 -69.

Kaplan, R. & Norton, D P.(2014). **Straregy Maps: Converting intangible Assets into Tangible outcomes, Harvard Business School Press**, Boston: Massachudetts.

Murtazina, G, Zinovyeva, A (2016). The human capital Management by Smoothing of Spatial Polarization of the Region. **Academy of Marketing Studies Journal**. 20(2), 63-69

Sharabati and others, (2013). The Relationship between Human Capital Development and University's Business Performance, **European Journal of Business and Management**, 5(6) 104-119.

Youndit, D(2005). Human Resource management Manu facturing strategy, and firm performance. **Academy of management journal**. 39(4) 836 – 866.

Jamieson, B (2015). Human capital, Social capital, Implicayions for strategic human resource management, **Academy of Management perspement**, 29(3), 370-385.

دور المشاريع النسائية الصغيرة في المجتمع القروي في التنمية المستدامة

د. شيرين محمود الشياب د. خولة عبدالله علاونة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور النساء في إدارة المشاريع الصغيرة في مدينة إربد, وذلك من خلال التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة صاحبة المشروع الصغير, وطبيعة المشاريع التي تديرها, من حيث درجة الصعوبة والعائد المادي عليها, كما وهدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب التي دفعت النساء إلى إقامة المشاريع الصغيرة. إذ أن للمشاريع الصغيرة دورا في تنمية البلدان وعلى الاخص البلدان النامية, حيث تلعب المشاريع الصغيرة دورا بارزا في التنمية المستدامة, وذلك لما يتمتع به صاحب العمل من حرية في ممارسة العمل الذي يختاره مما يحفز أفراد المجتمع على دمج لمساتهم الفردية في التنمية المستدامة (هيكل,2003). ولتحديات التنمية المستدامة

،ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام ،لأن دور المرأة لم يعد يمكن التقليل من شأنه في العديد من دول العالم. وبما ان اعتماد الدول على أهداف التنمية المستدامة الجديدة ، وهذا يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية .وعلى هذا الاساس انطلقت فرضية البحث من : تزداد رفاهية المجتمع كلما تم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والعمل بصورة متكافئة ، والايمان بقدرات المرأة كأحدي الشروط الاساسية لتحقيق الاجندة التنموية الفاعلة، وللبرهنة على فرضية البحث، قسم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة, تمثل المبحث الاول بتأطير نظري، وقد قسم الى محورين، الاول منه تطرق لماهية التنمية المستدامة، اما المحور الثاني فقد تناول دور المشاريع النسائية الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة الناجحة ، فيما اشار المبحث الثاني الى الجانب العملي من خلال محورين، تطرق الاول منه، لدور المرأة الأردنية في تحقيق التنمية المستدامة، اما المحور الثاني فتطرق الى بيان الرؤية المستقبلية لما يكون عليه هذا الدور، واخيرا تطرق المبحث الثالث لبيان عدد من الاستنتاجات والتوصيات المتطابقة مع فرضية البحث.

الكلمات الدالة : المشاريع الصغيرة , التنمية المستدامة , المرأة .

The role of small women's projects in the rural community in sustainable development

Abstract

The current study aimed to identify the role of women in managing small projects in the city of Irbid, by identifying the social and economic characteristics of women who own a small project, and the nature of the projects that they run, in terms of the degree of difficulty and the financial return on them. Women to set up small projects. As small projects have a role in the development of countries, especially developing countries, where small projects play a prominent role in sustainable development, because the business owner enjoys the freedom to practice the work he chooses, which motivates members of society to integrate their individual touches in sustainable development (structure, 2003). And the challenges of sustainable development, and support efforts for a sustainable future, because the role of women can no longer be underestimated in many countries of the world. Since countries depend on the new sustainable development goals, this requires the concerted efforts of all concerned parties, including governments, the private sector, civil society and international organizations. On this basis, the hypothesis of the research was based on: The well-being of society increases whenever the optimal exploitation of natural and human resources and work is done in an equal manner, and the belief in women's abilities as one of the basic conditions for achieving the effective development agenda, and to prove the hypothesis of the research, the research was divided into three main topics, representing the first topic with a theoretical framework It was divided into two axes, the first of which dealt with the essence of sustainable development, while the second axis dealt with the role of small women's projects in achieving successful sustainable development, while the second topic referred to the practical side through two axes, the first of which dealt with the role of Jordanian women in achieving sustainable development , As for The second axis dealt with the role of small women's projects in achieving successful sustainable development, while the second axis referred to the practical side through two axes. Finally, the third topic touched on a number of conclusions and recommendations that are consistent with the research hypothesis.

Keywords: Small projects, sustainable development, women.

مقدمة:

تعرف المشاريع الصغيرة في الأردن وفقا لقانون وزارة الصناعة والتجارة رقم 10 للعام 2005 على أنه: " أي شركة أو مؤسسة فردية غرضها الأساسي الصناعة ورأسمالها هو أقل من ثلاثين ألف دينار أو عدد عمالها الأردنيين المشتركين في الضمان الاجتماعي هو أقل من عشرة عمال"(عبد الرحمن, وأمل, 2019). إن للمشاريع الصغيرة دورا بارزا في تنمية البلدان وعلى الأخص البلدان النامية, حيث تلعب دورا رئيسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي زيادة إنتاجية الفرد, وذلك لما يتمتع به صاحب العمل من حرية في ممارسته للعمل الذي يختاره مما يحفز أفراد المجتمع على دمج لمساتهم الفردية في تنمية الاقتصاد الوطني(هيكل, 2003). وتسهم المشاريع الصغيرة في نشر ثقافة الأعمال الحرة, حيث إن مثل هذه المشاريع تقوم بتعزيز الشراكة الاقتصادية في المجتمع كما أنها تزيد من شبكة العلاقات بين المؤسسات.

وللمشاريع الصغيرة روابط واسعة مع المشاريع الكبيرة فهي تسهم في زيادة الدخل القومي وتنوع مصادره, كما أن المشاريع الصغيرة تمتاز بالكفاءة المالية وذلك للارتباط المباشر بين مالك المشروع ومديره فهو على الاغلب يكون نفس الشخص, كما أن مالك المشروع يحرص كل الحرص على إدارة مشروعة بالطريقة المثلى, وقد أثبتت التجارب في مجال التنمية الاقتصادية أن المشاريع الصغيرة تعد محورا أساسيا في توسيع القاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات دون خلق فرص عمل في المناطق النائية (النجار, 2005).وتختلف أسباب الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في المجتمع القروي عن الأسباب في المجتمع الحضري, فالمجتمع الحضري مدركة أهمية هذه المشاريع لما لها من دور في تغذية المشاريع الكبيرة وذلك لما تقوم به المشاريع الصغيرة من منتجات وسيطية, أما بالنسبة للمجتمع القروي فالاهتمام بها يأتي من باب الإصلاح الاقتصادي (Latha& Murthy, 2009).

وتعد مجالات عمل المرأة محدودة بالنسبة لمجالات عمل الرجل, وبالأخص في العالم العربي, وعلى وجه لتحديد في المناطق القروية, وذلك بناء على طبيعة المرأة القروية وخصوصيتها وارتباطها بأعمالها كربة أسرة, وقامت المشاريع الصغيرة بتوفير بيئة مناسبة ومتناسبة مع المرأة, بحيث تمكنها من المشاركة الاقتصادية, وأن تكون عضوة فعالة في تطور المجتمعات, بالإضافة لكونها امرأة في منزلها مسؤول عن شؤون أسرتها, وذلك لأن بإمكان أي امرأة أن تنشئ مشروعا من منزلها, دون الحاجة الميزانية عالية لإقامته أو موقع لتشغيله, ومن هنا أثبتت المشاريع الصغيرة فعاليتها في مجال العمل النسائي(السبعي, 2013).

وفي الأردن بدأ التشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة منذ السبعينات من القرن الماضي وذلك من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (التنمية المستدامة) حيث تضمن الخطة برامج تؤدي الى التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو المشاريع الصغيرة المنتجة بدلا من المنتجات المستوردة (المحروق ومقابلة, 2006).

وتعد المرأة إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ، ولا يقل دورها عن دور الرجل لدعم الجهود من أجل مستقبل مستدام, وباعتماد الدول لأهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030، يقر العالم مرة أخرى بأهمية دور المرأة في تحقيق التنمية الاستدامة, إذ تعتبر المرأة هي نواة المجتمع وإذا استطعنا أن نطور أو نغير من سلوكيات المرأة يمكن تغيير سلوكيات الأسرة ومنها المجتمع, فهي لها تأثير كبير على الأطفال والرجال ويمكن أن تعمل على تغيير الثقافة الاستهلاكية لدينا(البغال, 2016). وهنا نستطيع القول إن التفكير السائد عن المشاريع الصغيرة في المجتمع القروي لها مردود اقتصادي كبير والذي يتمثل في توفير الموارد المالية للأسرة وبالتالي للمجتمع، ويمكن أن يتطور ويستخدم في مجالات أخرى للارتقاء في المجتمع وبناء المدن المستدامة وتطويرها والتسريع من العجلة الاقتصادية في تلك الدول.

مشكلة البحث:

لقد شكلت المرأة الشريحة الأكثر اهتماما وذلك لتحويلها من عنصر مستهلك إلى عنصر منتج نظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية, لذلك بدأت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بالتوجه إلى المرأة والعمل على زيادة مشاركتها الاقتصادية من خلال برامج القروض والمشاريع الصغيرة, ووضعت الاستراتيجيات والسياسات والبرامج اللازمة لتشجيع المرأة القروية على إقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة, حيث ارتفعت نسبة النساء القرويات اللاتي يدرن مشاريع إنتاجية في الأردن في عام 2019 من 34.1% إلى 46,5% عام 2023 (دائرة الإحصاءات العامة, 2023)

وبما أن المشروعات النسائية الصغيرة باتت ذات أهمية في تطوير المجتمعات القروية إذ تتمحور مشكلة البحث في الدور الذي تلعبه المشروعات النسائية الصغيرة في التنمية المستدامة, إذ سيركز هذا البحث على دور المشاريع النسائية الصغيرة في المجتمع القروي على التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي الى التعرف على واقع المشاريع النسائية الصغيرة في المجتمع القروي في التنمية المستدامة وذلك من خلال:

1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية صاحبة المشروع الصغير.
2- طبيعة المشاريع التي تديرها المرأة.
3- الأسباب التي دفعت المرأة لإدارة المشاريع الصغيرة.
4- أهم الصعوبات التي واجهت صاحبات المشاريع الصغيرة.
5- أهم العوامل التي ساعدت على انجاح المشروع الصغير.
6- الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على المرأة والأسرة والمجتمع المحيط جراء إقامة مشاريع صغيرة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية في التعرف إلى دور المشاريع النسائية الصغيرة في المجتمع القروي في التنمية المستدامة, والتي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج الأردني وتحسين مستوى معيشة المرأة والحد من مشكلتي الفقر والبطالة .

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

تتمثل المصطلحات والمفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه الدراسة على الآتي:

المشاريع النسائية الصغيرة: "المشاريع التي يعمل بها من (6 – 15) عاملة وتقل أصولها الثابتة عن 25 ألف دينار باستثناء الأراضي والمباني"(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية,2016).

المشاريع النسائية الصغيرة إجرائياً: المشاريع التي لا تتعدى عدد العاملين فيها 15 فرد, ولا يزيد رأس المال عن 100 دينار أردني, ومعظمها شركات تتخصص في مجال نحدد لأنتاج منتج محدد أو خدمة محددة.

التنمية المستدامة:عرفها حجاب (2009، 33) على أنها "جهد متكامل وشامل يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية وتغيير في مختلف مناحي الحياة المجتمعية، (الاقتصادية،والاجتماعية، والإدارية والبيئية والثقافية)، وهذا يعني أن أساس نجاح أي تنمية يكمن في تضافر وتكامل في النشاطات الممارسة في إطارها".

التنمية المستدامة إجرائياً:عملية التغيير الإيجابي الواقعي المستقبلي الفعّال بتسخير الإمكانيات لاستغلال كافة الموارد واستثمارها وجعل العمليات أكثر كفاءة ومقدرة على تحقيق الأهداف للوصول لنتائج مستقبلية نامية أكثر استدامة مواكبة للتغيير لغدٍ أفضل.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تم الرجوع إلى الأدب النظري وإلى عدد من الدراسات ذات الصلة والعلاقة بموضوع الدراسة المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في تعزيز التنمية المُستدامة، حيث تناول هذا الإطار جزأين: الأول المشاريع الصغيرة المفهوم ولعمليات والأهمية وأنواعها والتحديات، والتنمية المُستدامة المفهوم والأهداف والتحديات والحلول المقترحة، الجزء الثاني تناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية وتم ترتيب هذه الدراسات زمانيا من الأحدث إلى الأقدم.

اولا: المشاريع الصغيرة

تعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص الآتية:

- عدم انفصال الملكية عن الإدارة فعادة ما يكون المدير مالك المشروع.
- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- مجال نشاط المشروع محليا في الغالب, حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- حجم المشروع يكون صغيرا مقارنة بالمشاريع الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.

ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول: أن المشاريع الصغيرة هي منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة, تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية, وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها(رفعت,2006).

كما يصف البنك الدولي المشاريع الصغيرة التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشاريع بالغة الصغر, والتي يعمل فيها بين 10 – 50 عاملا بالمشاريع الصغيرة, وتلك التي يعمل فيها بين 50و100 عامل بالمشاريع المتوسطة(خضر, 2002).

ويعرفها قانون تنمية المنشآت الصغيرة بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن الفين دولار ولا يتجاوز الخمسة ألاف دولار ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ثلاثون عاملا (فوزي أبو جزر, 2006).

خصائص المشاريع الصغيرة

تتصف المشاريع الصغيرة بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها من المشاريع الأخرى ومن أهمها (عنبة,2008):

1- تأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكه, وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي تتواجد لدى أصحابهم.
2- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسع والتحديث.
3- مرونة أكبر في تغيير مجال النشاط.
4- قلة البدائل المتاحة للتمويل.
5- وجود علاقات مباشرة مع العملاء.
6- الدور البارز للمرأة فيها.
7- صعوبة توفير ضمانات كافة للبنوك خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع.
8- صعوبة توفير مستندات أو قوائم مالية بدرجة كبيرة.
9- المعاناة بسبب وجود مشكلات ضرائبية.
10- سهولة مستوى التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المشاريع الكبيرة.
11- قدرة محدودة على الإنتاج للتخزين نظرا لضعف الموارد المالية وعدم التحكم في السوق.
12- فاعلية الاتصالات ووجود فرق عمل بين المالك والعاملين.
13- الاعتماد على التمويل الذاتي, أو العائلي أساسا.

14- تمويل النمو من مصادر داخلية.

15- رغبة صاحب المشاريع في المغامرة والمخاطرة.

16- شكل ملكية المشاريع فردي أو شركة أشخاص.

17- الاعتماد على السوق المحلي, وذلك من خلال إكساب المشاريع خبرة كبيرة في معرفة سلوك, وأذواق المستهلكين, وحجم الطلب الحالي, والمستقبلي على منتجاتهم.

ويتضح من الخصائص السابقة, أن هناك خصائص ايجابية مثل مرونتها ووجود علاقات مباشرة وشخصية مع العملاء والعاملين. لكن بالرغم من ذلك إلا أنه يوجد خصائص تعتبر معوقة مثل محدودية الموارد المالية والإنتاجية والتسويقية, وبالتالي يمكن أن تتميز المشاريع الصغيرة عن بعضها البعض بعدة **مميزات أهمها:**

1- المرونة في الإدارة.

2- المعرفة الدقيقة بالعملاء, والأسواق.

3- العلاقة القوية مع المجتمع المحلي.

4- الخدمة الشخصية للعملاء.

5- الاعتماد على الدخل الشخصي في التعامل مع العاملين.

6- التقيد المحدود بالقواعد الحكومية.

الدوافع لإنشاء مشاريع صغيرة

ذكر فتحي الحسيني(1988) الدوافع المحفزة وراء إنشاء المشاريع الصغيرة, من النتائج التي تحدثها هذه المشاريع في العديد من مجالات التنمية بالجوانب الآتية:

1- توليد الإنتاج والدخل, وفرص العمل.

2- زيادة التراكم الرأسمالي, وتعبئة المدخرات القومية.

3- خلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع.

4- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أفضل.

5- المساهمة كصناعات فرعية ومغذية للمشاريع الكبيرة.

6- توفير رافد من روافد الابتكار والإبداع التكنولوجي.

أهمية المشاريع الصغيرة

تلعب المشاريع الصغيرة أهمية كبيرة في التنمية المستدامة, حيث تتجلى هذه الأهمية في النقاط الآتية التي بينها (الدماغ, 2009):

1- تسهم في توطين المشاريع في المناطق القروية, وما يتبع ذلك من تطوير في مستويات الوعي, والفهم. والخدمات, وبالتالي تحقيق الاستقرار من خلال التوزيع الجغرافي السليم للسكان.

2- تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من العجز التجاري في اقتصاد الدولة.

3- تعتبر فرصة عمل لمحدودي الدخل وحديثي التخرج الجامعي وخاصة أصحاب التخصصات الفنية والتقنية.

4- عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي, ولاسيما أنها تعطي فرصة لجميع الفئات الاجتماعي لتفاعلهم في العملية الإنتاجية مما يحقق إعادة دمجهم في الحياة العملية من خلال تعبيرهم عن ذاتهم.

5- تعمل هذه المشاريع الصغيرة على توظيف عدد كبير من العمالة العاطلة, وتحويلها إلى عمالة منتجة مع توفر فرص التدريب, والابتكارات مما يساهم في الحد من البطالة.

6- تسهم في توزيع الثروة, وتحقيق العدالة الاجتماعية, وذلك بتوظيفها للعمالة الفقيرة على اختلاف مستوياتها من حيث المهارة.

7- تمثل المشاريع الصغيرة القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشاريع الكبيرة من الموارد الوسيطة والمواد الخام.

الدور الذي تلعبه المشاريع النسائية الصغيرة في التنمية المستدامة

لا بد من التطرق إلى النظريات الاجتماعية التي تفيدنا في فهم الدور الذي تلعبه المشاريع النسائية الصغيرة في التنمية المستدامة , وفي هذا الإطار سيتم طرح النظريات الاشتراكية ونظرية الدور .

النظرية النسوية الاشتراكية

قرأت هذه النظرية بدقة الفرويدية والليبرالية والماركسية ورأت بهما قصورا, حاولت التغلب هليه, بما أسمته نظرية النظم الثنائية, التي تجمع في تحليلها بين النظام الرأسمالي والنظام الأبوي, فهي ترى في النظام الرأسمالي بناء ماديا وحالة متجذرة تاريخيا للإنتاج, أما النظام الأبوي فهو بناء معنوي متجذر تاريخيا لنظام الجنس وإنتاج الحياة, وهما شكلان متمايزان للعلاقات الاجتماعية ومجموعة المصالح, لذلك يجب تحليل كلا من هذين النظامين كظاهرتين منفصلتين ومن ثم مرتبطتين ببعضهما جدليا, وبالتالي يجب محاربة كل منهما بأدوات مختلفة.

وترى هذه النظرية أن وضع النساء وأدوارهن مقرر بصورة مشتركة من خلال موقعهن في علاقات الإنتاج والإنجاب, وبذلك انتقدت الماركسية لتركيزها على الدور الإنتاجي, وتجاهلها الدور الانجابي, بما فيه من علاقات ومواقف جنسية, وتلخص النسوية الاشتراكية إلى أن المجتمع بحاجة إلى ثورة لإزالة المجتمع الطبقي, وتوازنها ثورة لإزالة المجتمع الأبوي من خلال إعادة تشكيل اللاوعي الجمعي, لكنها لا تقدم الطرق الكفيلة باعادة تشكيل هذا اللاوعي(التل, 2005).

نظرية الدور

أشار بارسونز (1951) إلى النسق الاجتماعي هو مجموعة من الفاعلين في عملية تفاعل ضمن موقف يشمل على الأقل وجها فيزيقيا بيئيا, وفاعلين لديهم حوافز لتنظيم المنفعة والرضى حيث تحديد علاقتهم بالموقف بما يتضمن علاقتهم بالبيئة, والنسق الثقافي للجماعة وما يتضمنه ذلك من رموز مشتركة. وتلعب عملية المأسسة عند بأرسونز أهمية كبيرة في تشكيل نسق منظم متكامل, من خلال مأسسة أنماط الفعل والعلاقات وبما يستدميجه الفرد وتمثله من قيم ومعان ومعايير في بنائه الشخصي, الأمر الذي يربط الفرد بشكل متكامل في علاقاته بما هو اجتماعي ثقافي, وبما يربط السلوك الفردي بتوقعات الجماعة, وتتطلب هذه العملية على المستوى الجماعي تحديد الأهداف الشرعية والوسائل التي تصبح مرجعية التوقعات في إطار الجماعة.

انتقل بارسونز للنسق الاجتماعي من التركيز على الفعل الاجتماعي والفاعل إلى التركيز على الدور والمكانة, واعتبرهما أساس تحليل النسق الاجتماعي, وتضمن ذلك انتقالا من الاهتمام بالعوامل الفردية إلى اعتبار البناء والنظم أساسا في تكوين الفعل الإنساني, كما يشير مفهوم الدور إلى ما يقوم به شاغلة المقيد بما يرتبط بهذا المفهوم من مسؤوليات وحقوق وتوقعات وظيفية للنسق, أما مفهوم المكانة يشير إلى وضع شاغل الدور التراتبي في البناء الاجتماعي وفي سلم التدرج الاجتماعي, وفي الحالتين يختص الفرد الفاعل بما يتضمنه الدور والمكانة من خصائص ضمن التنظيم الاجتماعي, وخصائص الدور والمكانة محددة اجتماعيا, لذلك فإن اختبارات الفاعل تصبح مقيدة بما يرتبط بهما من توقعات, مما يؤدي إلى انخفاض حرية الاختبار الفردي ويقيدها بما هو اجتماعي ثقافي, بهذا انتقل من التركيز على البعد الذاتي إلى التركيز على البعد الموضوعي (عثمان, 2008) (Wallace& Wolf,1986).

إن تقبل الفرد لهذه الأيدولوجية لا يؤثر على تقبله للواقع كما هو وإنما على تصوره لذاته وللأخر, وينعكس هذا على تقبل الفرد لما رسم له من أدوار, وقد يعني تقبل تميز الآخر, لكن بما أن عملية التنشئة لا يمكن أن تكون كاملة, فإن بعض الأشخاص قد يثورون على الأوضاع القائمة وقد يشمل هذا النساء, وقد تأثرت المرأة العاملة بعدد من المؤثرات في عالمها الوظيفي, فقد جاءت العوامل الاجتماعية التي تتمثل بوجود تمييز واقعي بين الرجل والمرأة في سوق العمل, وابقيود الاجتماعية التي تحد من دخول المرأة في مجال العمل دون توليها مناصب إدارية عليا, التي ترجع في كثير من الأحيان

لأسباب متأصلة في الموروث الاجتماعي والثقافي, وقد جاءت العولمة الحديثة لتفتح للمرأة عبر مجالاتها المختلفة فرصا وظيفة غير تقليدية, التي كانت مقتصرة على الرجل لما تتطلبه هذه الوظائف من تدريب وأمكانيات ومهارات, مما دفع المرأة للتغلب على بعض القيم الثقافية المغلوطة لكي تتلائم مع المهارات التي تتطلبها هذه الوظائف (عثمان, 2008) (Wallace& Wolf,1986).

نستنتج من هذا كله إلى أن مكاسب المرأة الوظيفية تأثرت بمستويين من المتغيرات والعوامل, الأول خاص بالمرأة من حيث اكتسابها للوعي والمعرفة والمهارات, والثاني خاص بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع الأردني ومن الجدير بالذكر أن هذين المستويين مرتبطان ببعضهما البعض, وتضمنا تغييرا في تصور المرأة لذاتها وللآخر, وتغييرات في تصور الرجل للمرأة, والأدوار التي يمكن أن تشغلها, ولا بد من القول أن الأسس التشريعية كما جاءت في الدستور تعزز مبدأ المساواة بين المرأة والرجل,

ثانيا: التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها "التحسينات الحاصلة على حياة الأفراد وتمكينها من خلال زيادة قدراتها على دعم وتعزيز الأنظمة المختلفة في البيئة المادية المحيطة بها" (العصيمي،2015،45).

ويعرفها (عبد البديع ، 2001:316) بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

أهداف التنمية المستدامة

تتضمن أهداف التنمية المستدامة في التعليم الجامعي عملية التخطيط الإنمائي المستدام والتفكير في إدارة الأزمات والمخاطر ومواجهتها للحد من آثارها السلبية من خلال جمع بيانات حول المخاطر لفهمها وإدراك كيفية التعامل معها على نحو أفضل لإنشاء مجتمعات نامية مستدامة قادرة على التكيف وفق التغييرات المتسارعة.

وتهدف التنمية المستدامة لدعوة العالم للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية البيئة والمناخ، وضمان تمتع السكان في كل مكان بالسلام والازدهار، ومن أهم أهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها منظمة الأمم المتحدة الآتي (النهار،2020) :

1- العدالة والإنصاف حيث تسعى الأمم والشعوب تطبيقاً للديمقراطية وتهدف لتنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، أي تحتاج لمشاركة جميع أفراد المجتمع لأجل معالجة العدالة في داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال حتى تتوزع الرفاهية فيما ذبينهم دون إجحاف جيل عن جيل.

2- فتح أبواب الاستثمار لتأمين فرص العمل للأجيال الحاضرة سيعمل حتماً على تنمية المشاريع الاستثمارية، ومع زيادة عدد السكان تزيد الحاجة للاستثمارات مما يعمل على زيادة فرص العمل وسيكون للأجيال المستقبلية فرص مماثلة.

2- تجاوز التدهور البيئي من خلال تنمية الموارد الطبيعية والسعي لتطوير الظروف الطبيعية والحياتية.

معوقات التنمية المستدامة:

أشار برهون (2012:89) الى أبرز المعوقات التي تواجهها التنمية المستدامة وهي:

- انتشار الفقر المدقع في العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم.

- غياب السلام والأمن في كثير من مناطق العالم والذي يؤدي الى عدم الاستقرار.

- انعدام التعليم في بعض الدول مع ارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

- تزايد الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، ما يشكل ضغط على الخدمات الحضرية و وتراكم النفايات وتلوث الهواء.

- تعرض أغلب مناطق العالم لظروف مناخية قاسية كانخفاض في معدلات الأمطار عن معدلاتها السنوية، وكالجفاف وزيادة التصحر.

- قلة الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض بلدان العالم.

الدراسات السابقة :

قام (Olaimat& AL-louzi, 2008) والتي هدفت إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء المقترضات صاحبات المشاريع الصغيرة وأسرهن, ودراسة المشاريع من حيث الغايات, التمويل, المشكلات والصعوبات التي تمت مواجهتها. أظهرت نتائج الدراسة أن معظم المشاريع هي في تربية الحيوانات, وهي نشاط اقتصادي تقليدي في المجتمع الريفي, وأن المقترضات واجهن صعوبات في تنفيذ وفي تسويق الانتاج وصعوبات في إيجاد كفلاء للقروض.

دراسة قام بها الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (2013) هدفت إلى تشخيص العوامل المحفزة لمشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة, وتحليل المحددات التي تقف أمام مشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة, وتوصيف العلاقات القائمة بين العوامل المحفزة والعوامل المعيقة لمشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة. أظهرت النتائج إلى تتركز المحفزات الخاصة بالمشروع الصغير على المرأة نفسها من حيث مواصفاتها الشخصية ومن حيث قوة الشخصية والادارة, كما توصلت إلى أن الدافع الكامن وراء مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة هو إيمانهن بدورهن الفاعل في الأسرة, وهناك معوقات تواجه المشاريع التي تديرها النساء وتتركز هذه المعوقات على فرص وحجم التنويل المتاح وفرص وحجم السوق المتاح, كما أظهرت إن التمكين الاقتصادي للمرأة هو أساس ومنطق التمكين الاجتماعي لها.

وفي دراسة العبادي (2013) التي هدفت إلى التعرف على اراء النساء المقترضات حول المشكلات التي تعترضهن, كما وهدفت التعرف على نوعية المشاريع المقامة جراء القروض متناهية الصغر. تكونت عينة الدراسة من (200) أمرة. أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر فئة من فئات الاعمار الحاصلين على القروض لفتح المشاريع الصغيرة كانت من الفئة (40 – 50) سنة, كما بينت أن غالبية المقترضات من ذوات التعليم الثانوي وأن نسبة النساء المتزوجات هن من الفئة الأكبر من المقترضات, وهناك مشكلات تحد من اتجاه النساء نحو المشاريع متناهية الصغر مثل صعوبات التسويق والمنافسة.

أجرى باطويح (2018) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة المتوسطة. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية المحلية المستدامة وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة دون استثناء, وإلى مفهوم التنمية الميتدامة والتنمية المحلية المستدامة بأبعادها والأهداف التي تسعى لتحقيقها وذلك من خلال التنمية المحلية المستدامة, وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على وضع استراتيجيات واضحة المعالم.

المنهجية العلمية:

بعد ان قامت الباحثتان بتحديد عنوان الدراسة ومشكلتها تم إعداد الدراسة بما يتضمن من مقدمة ومشكلة واهمية وأهداف، ثم تم الرجوع إلى الدراسات السابقة لتي تشكل روافد حيوية في هذه الدراسة لجمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة، وذلك بهدف الاطلاع على أهم ما توصل إليه الأدب النظري في مجال الدراسة، بعد ذلك قامت الباحثتان باعتماد المنهج الوصفي لوصف مشكلة الدراسة وتفسيرها للوصول إلى النتائج.

النتائج

لقد توصلت الباحثتان من خلال الاضطلاع على العديد من الدراسات السابقة والأدب النظري الى ان هناك نتائج متشابهه لمعظم الدراسات التي أجريت على موضوع المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في الوصول إلى التنمية المستدامة , حيث كانت معظم هذه النتائج بأن معظم المؤسسات بشكل عام تهدف إلى دعم المشاريع النسائية الصغيرة تحقيقا للتنمية المستدامة.

التوصيات:

وفي الختام توصي الباحثتان بالآتي:

1- التأكيد على تدريب الأشخاص الذين يسعون لإنشاء مشاريع صغيرة على المشاريع الصناعية والتعليمية وذلك لأن مجمل المشاريع صناعية وخدماتية.

2- على المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة التركيز على الأرياف والمناطق النائية وتقديم تسهيلات بفائدة قليلة والوصول إليهم بدل التركيز على المدن.

3- إصدار دورية خاصة بالمشاريع الصغيرة تهتم بألقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشاريع الصغيرة, والتوجه إلى كيفية اختيار مشاريعهم الناجحة.

المراجع

المراجع العربية:

بر حجاب، محمد منير. (2009). *الإعلام والتنمية الشاملة*. دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان.

البغال, بسمة (2016). *دور المرأة في تحقيق التنمية والمستقبل المستدام*. استرجع بتاريخ 2023/7/22 من موقع https://news.un.org/ar/audio/2016/02/346292.

خضير, احسان(2002). تنمية المشاريع الصغيرة. *المعهد العربي للتخطيط. جسر التنمية*. (9) 1.

دائرة الإحصاءات العامة, (2014). *قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة, الأردن*. استرجع بتاريخ 2023/7/25 من موقع census.dos.gov.jo.

دائرة الإحصاءات العامة, (2014). *قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة, الأردن*. استرجع بتاريخ 2023/7/25 من موقع census.dos.gov.jo

الدماغ, زياد (2009). *الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتص*ادية. رسالة دكتوراه غير منشورة, الجامعة الاسلامية.

رفعت, عصام(2006). المشروعات الصغيرة حول تحديات واضح لمفهومها. *المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية*. (16) 2.

الزعبي, بشير(2007). *تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشاريع الموجهة للمرأة العربية في مجال الاقتصادية*. منظمة المرأة العربية: الأردن.

السبيعي, نهاد(2013). *دور المشاريع النسائية الصغيرة في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية*. رسالة دكتوراه غير منشورة, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الصندوق الأردني الهاشمي(2013). *مشاركة المرأة الأردنية في المشاريع الصغيرة*. عمان, الأردن.

العبادي, تغريد(2013). *المرأة والمشاريع متناهية الصغر في محافظة الزرقاء دراسة اجتماعية على المستفيدات من جمعية السيدات العاملات*. كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية: عمان, الأردن.

عبد البديع، محمد. (2001). *اقتصاد الحماية والبيئة*. دار الأمين للطباعة، مصر .

العصيمي، عبد الله. (2018). *المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة*. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

المحروق, ماهر ومقابلة, ايهاب(2006). *المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها*. مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النجار, أحمد (2005). *الفقر في الوطن العربي, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام*. القاهرة: مصر.

النهار، بندر فواز. (2020). *دور الإذاعات المجتمعية في التنمية المستدامة في الأردن*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

هون، رشيد. (2012). *التنمية المستدامة: رهان الحاضر*. هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، ص89.

هيكل, محمد (2003) .*مهارات إدارة المشاريع الصغيرة, مجموع النيل العربية*, الطبعة الأولى, الاسكندرية, مصر.

Abdelkader chachi, Abul Hassan (2003) *Financing Small and medium businesses: The British experiment, intervention in the collection of communication session international;* financing small and medium-sized projects and promoting their role in the Maghreb economies, Faculty of Economics and Management, Sétif.

Ammar salemmi (1998), *Small and medium industry and development*, OPE, Algiers, , P36.

Batliwala, S. (1994), *The meaning of women`s Empowerment: New concepts from Action. In population Policies Reconsidered: Health, Empowerment and Rights***.** G. Sen, A. Germain and L.C. Chen, eds. (Pp.127-138). Cambridge, MA: Harvard University press.

Marseille Development Institute, (1995) *Financing Small Business in Africa*, L'Hamattan Edition, Paris, , P: 35.

Olaimat & Al-Louzi .(2008) *Empowering Rural Women through Income – Generating Projects: A case study in Jordan*. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية.

Wallace, R., & Wolf, A., (1986) *Contemporary Sociological Theory: Continuing The Classical Tradition*, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.

Wallace, R., & Wolf, A., (1986) Contemporary Sociological Theory: Continuing The Classical Tradition, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.

تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنية في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة

د. فاطمة عبدالله المحاسنه

د. حسام عمر علاونة

الملخص

يهدف البحث الى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الحكوميه للعام الدراسي 2022/2023 والبالغ عددهم (7432) عضو هيئة تدريس وفقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة التعليم العالي للعام 2023/2022، وتم اختيار عينة طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، إذ تم اختيار العينة على مرحلتين: المرحلة الأولى وتم فيها اختيار ثلاث جامعات حكومية تمثل الأقاليم الثلاثة، وفي المرحلة الثانية تم اختيار(30) عضو هيئة تدريس من الجامعات التي تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة. في ضوء طبيعة البحث وحدوده وأهدافه؛ اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وكما تم استخدام المنهج المسحي التطويري لملائمته لاغراض البحث في وضع التصور التربوي المقترح، وكذلك اعتمد البحث المنهج النوعي لجمع البيانات اللازمة من عينة البحث، حيث تم جمع بيانات نوعية باستخدام المقابلة من عينة الدراسة لإجراء المقابلات المقننة . وتوصل البحث الى عدد من النتائج اهمها تم تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة ، وتم التوصل الى مجموعه من التوصيات التي قد تسهم في تطوير دور الجامعات لتحقيق التنمية المستدامة كتبني الاقتصاد الاخضر ضمن الخطه الاستراتيجيه باعتباره مسار حديث يمكن الجامعه من تطوير ابعاد التنمية المستدامة كعمليه واعيه شامله في المجال التعليمي.

A proposed Vision to Activate the Role of Jordanian Universities in Moving Towards a Green Aconomy to Achieve Sustainable Development

Summary

The research aims to present a proposed vision to activate the role of Jordanian universities in moving towards the green economy to achieve sustainable development. Higher Education for the year 2022/2023, and a stratified sample of faculty members in Jordanian public universities was selected, as the sample was selected in two stages: the first stage in which three public universities representing the three regions were selected, and in the second stage (30) faculty members were selected from Universities selected by simple random method. In light of the nature, limits and objectives of the research; The research relied on the descriptive approach, and the developmental survey approach was used for its suitability for research purposes in developing the proposed educational vision. The research also adopted the qualitative approach to collect the necessary data from the research sample, where qualitative data was collected using the interview from the study sample to conduct the standardized interviews. The research reached a number of results, the most important of which was a proposal to activate the role of Jordanian universities in moving towards the green economy to achieve sustainable development. The university aims to develop the dimensions of sustainable development as a comprehensive conscious process in the educational field.

المقدمة

تمثل مؤسسات التعليم الجامعي أساس التنمية في كل المجتمعات المتقدمة، إذ تمتلك بنية أساسية معرفية قوية تتمثل فى وجود العناصر البشرية والتقنية، وبما تضمه من تخصصات علمية ونظرية، وبما يتوافر لديها من مراكز بحثية ومصادر ونظم معلوماتية تسهم به فى الخدمة المجتمعية، لذا فإن على الجامعات أن تعيد النظر في أساليب تطويرها حتى تستطيع مجابهة تلك التطورات والتغيرات العلمية والمعرفية والتكنولوجية التى فرضتها متطلبات التنمية المستدامة، والوقوف على الكيفية التي تنسجم فها إدارة الجامعات مع إدارة المعرفة والاقتصاد الاخضر، لأن تقليص الفجوة بين الواقع والمأمول في صورته المثلى يتطلب أن تعي المؤسسات الجامعية المعنية بالتعليم وإنتاج المعرفة ضرورة التعامل مع القسط الأكبر من المعرفة المتعلمة، لتكون دليلاً للعمل ومرشداً للسلوك، وذلك بجعلها ملامسة وملائمة للواقع قدر الإمكان، بدلاً من نقلها وإلزام الدارسين بحفظها والتسليم بمعطياتها على أنها حقائق مطلقة مطلوبة لذاتها (حرحوش، 2007).

يشهد التعليم الجامعي على مستوى العالم مجموعة من التحديات والمتغيرات المتسارعة والتي تؤثر بطبيعتها في تشكيل وظائف الجامعة وأدوارها في المجتمع، وقد شهد المجتمع العالمي تحولا وتوجها نحو الاقتصاد الأخضر لما له من أهمية اقتصادية وبيئية واجتماعية، وظهرت مبادرات عديدة من دول العالم تتبنى فيها هذا الاقتصاد وتستثمر فيه. وقد توجهت الجامعات الاردنية بالسعي خطوات محمودة نحو الانتقال للاقتصاد الأخضر والاستثمار فيه، وهذا يستدعي

من الجامعة كمؤسسة مجتمعية ألا تقف مكتوفة الأيدي حيال ذلك، بل عليها تبني هذا النوع من الاقتصاد ومساندة العالم أجمع للسير في اقتصاد جديد نظيف مستدام يحفظ حياة كريمة لكل البشر (محمود، 2018).

وظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر على الساحة العالمية نتيجة أزمات اقتصادية وبيئية واجتماعية ذات صلة بالغذاء والوقود والمياه العذبة بالإضافة إلى الأزمات المالية والاقتصادية التي استطاعت أن تغزو الدول النامية والمتقدمة جعلته يتخذ خطوات كبيرة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، لما له من تأثير كبير في معالجة التدهور البيئي، بالإضافة إلى إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية؛ لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتلبية حاجات المجتمع الحالية والمستقبلية، فالتوجة الى الاقتصاد الأخضر في جوهره منهجية تعزز التوسع الاقتصادي، ويحمى البيئة في آن واحد(حسن، 2022).

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل المجتمع إلي اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والمساواة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الاقتصاد حيث تتركز المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفير أساسا سليماً لمعالجة نقاط الضعف في نماذج التنمية الحالية من تخفيف الفقر والبطالة إلي توزيع أكثر عدالة للدخل بما يحقق الاستقرار الاجتماعي، فالاقتصاد السائد هو الذي يقتصر على النمو الاقتصادي فقط دون الأخذ بالاعتبارات البيئية والاجتماعية، فظهرت الحاجة إلى تغيير جذرى في نظام التنمية فاهتمت دول العالم والأمم المتحدة بتصميم نظام دولي جديد من أجل معالجة الأزمات التي عصفت بالعالم خلال السنوات الماضية، وتجنب أزمات مستقبلية، فأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة بعنوان " مبادرة للاقتصاد الأخضر" كما اهتمت العديد من الدول بوضع خطط استراتيجية لتطبيق الاقتصاد الأخضر، كمسار التنمية المستدامة، لذلك أصبح الاقتصاد الأخضر مطلباً أساسياً وحتمياً لجميع دول العالم (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011).

ويأتي التعليم من أجل التنمية المستدامة، ليعطي وجهة جديدة للتعليم والتعلم للجميع حيث أنه يروج لتعليم جيد النوعية، يستوعب الجميع دون استثناء، ويستند للقيم والمبادئ والممارسات الضرورية، من أجل مواجهة التحديات الحالية والمقبلة بصورة فعالـة، وكذلك فإن التعلـيم من أجل التنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدي للعديد من الأولويات والمشكلات مثل قضايا الماء، والطاقة، وتغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وضياع التنوع البيولوجي، وأزمات الغذاء، والمخاطر الصحية، والهشاشة الاجتماعية وانعدام الأمن، وهو أساسي لتنمية فكر اقتصادي جديد.

والتعليم الجامعي كمؤسسة تعليمية مجتمعية، يرتبط بالمجتمع الذي يعيش فيه، يؤثر ويتأثر بما حوله من تحديات، ولقد شهد العصر الحديث مجموعة من التحديات العالمية، أثرت بطبيعتها فى الوظائف والأدوار التي ينبغي أن يقوم بها التعليم الجامعي، ومن هذه التحديات تحديات العولمة ومتطلباتها وما يصاحبها من اتجاهات سلبية على استدامة التنمية وانتشار الثقافة الاستهلاكية، وتحديات الثورة المعرفية والتكنولوجية وما تفرضه من مهارات وكفاءات لسوق العمل، والتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية والتي بدت معالمها تتضح في التحول للاقتصاد المرتكز على المعرفة (محمود،2018).

وقد ظهرت أهمية التنمية المستدامة انسجاماً مع محدودية الموارد الاقتصادية، وقيام الإنسان باستغلال الموارد المتاحة واستنزافها بصورة غير مسبوقة على مر الأزمنة، مما أبرز أهمية تبني وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة بابعادها المختلفة، وتنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها عاملاً رئيساً يساعد على تلبية احتياجات الجيل الحاضر، مع الأخذ بعين الإعتبار عدم المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية (حمدان، 2018).

ويستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الهادفة إلى تحقيق غاياتها، كالحق في التنمية، والحق في حماية البيئة، وكلاهما من حقوق الإنسان الأساسية، والذي يعد المسؤول الأول وحامل الأمانة من خالقه. ومن ثم الطبيعة وما تحتويه من موارد سخرها الله لخدمة الإنسان وضرورة الإستخدام المتواصل لها. وأخيراً التكنولوجيا وما تعنيه من استخدام المعرفة العلمية في استثمار موارد البيئة وحل مشكلاتها والتصدي للأخطار التي تواجهها (الحسن، 2011).

أصبح مفهوم الاقتصاد الأخضر محط اهتمام متزايد من قبل كثير من الهيئات والبلدان، فهو وسيلة من وسائل تحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا عنها، ويمكن النظر إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطوير وبه تصبح التنمية الاقتصادية أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وبالتالي أقل اعتمادا على استنزاف الموارد الطبيعية كما يصبح التلوث أقل، ويمكن للبلدان تحقيق أكثر استدامة للنمو الاقتصادي من خلال تحقيق تنمية مستدامة مع الإبقاء على الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(حسن، 2022).

وينظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنـه أكثـر مـن مجرد تربية بيئية بسيطة، فهو يشمل التعلم عن حقوق الإنسان، وعن حل النزاعات، والحكم السديد، بالإضافة إلى الاقتصاد والثقافة والفنون، فهو مقاربـة متعـددة

الاختصاصات، وفعالة للإصلاح التربوي، تقدم للناس في كافة البيئات التعليمية النظامية وغير النظامية فرصة تعلم أنماط الحياة، والقيم الضرورية، لتأمين مستقبل مستدام.

وتعتبر الجامعات الأردنية من المؤسسات التعليمية الرئيسة التي تتأثر بالتطورات فيها، حيث يؤدي قطاع التعليم العالي دوراً كبيراً ومميزاً في إحداث التنمية المستدامة الشاملة على مختلف الصعد والمجالات على مستوى الجامعات والمملكة، وذلك من خلال توافر جامعات في مختلف محافظات المملكة، وتحتاج الجامعات إلى تبني السياسات التي من شأنها تنمية الاقتصاد الاخضر وذلك انطلاقاً من المنافسة الحادة بين الجامعات الأردنية من ناحية، ومع الجامعات العربية من ناحية أخرى، لكون الجامعات في المنطقة أصبحت تتطلع إلى تعظيم الاقتصاد الاخضر لديها وتوظيف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

مما سبق يمكن القول بأن ظهور التنمية المستدامة وما صاحبهما من تطورات على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أدى إلى نقل التركيز والاهتمام نحو ضرورة التوجة نحو الاقتصاد الاخضر في الجامعات، والتركيز على أهميته التي تنطلق من كونه قادراً على الإيفاء بأسس التنمية المستدامة، إذ يعد التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته من أكثر الوسائل فاعلية في إحداث تنمية حقيقية للاقتصاد الاخضر، ويعد أحد العناصر الجوهرية للتنمية المستدامة وتحسين الرفاهية البشرية. لذا جاءت هذه الدراسة لوضع تصور لتفعيل دور الجامعات الأردنية في التوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء التنمية المستدامة وتطوير دورها في تحقيق ذلك.

مشكلة البحث

يشهد المجتمع العديد من التحديات والتغيرات العالمية والمحلية في مختلف مجالات الحياة، مما يفرض على الجامعة أن تحدث وتطور من وظائفها بما يتناسب مع التحديات والتغيرات السريعة في المجتمع، وبالتالي تتوجه الجامعات الاردنية بخطى سريعة نحو الانتقال للاقتصاد الأخضر كأداة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة، والجامعة كمؤسسة مجتمعية لا ينبغي أن تقف مكتوفة الأيدي، منعزلة عن مجتمعها، بل ينبغي عليها أن تقوم بوظيفتها المجتمعية فى تحقيق سياستها التنموية وتوجهاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة استفادة الجامعات الاردنية من خبرات جامعات الدول المتقدمة في كيفية التحول للاقتصاد الأخضر وتحقيق متطلباته.

يعتبر الاقتصاد الأخضر من الحلول الاقتصادية الفعالة لما يعانيه المجتمع من فقر وبطالة خاصة بطالة خريجي الجامعات من خلال ما يوفره من فرص عمل خضراء، واستثمارات خضراء، وفى ظل ما تعانيه الجامعة من مشكلات وضعف في قدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل من القوى البشرية المطلوبة، فإن تبني الجامعة للاقتصاد الأخضر سوف يوفر فرص عمل لخريجيها، وفى الوقت ذاته سوف يعمل على المحافظة على البيئة من التلوث.

تسعى الجامعات الاردنية إلى التحول والمعاصرة لما يحدث في معظم الجامعات من تقدم، مما ينعكس بشكل واضح على كافة المجالات، ذلك تنطلق مشكلة البحث من أهمية الموضوع بالنسبة لجميع الدول التي تسعى إلى قيام تنمية مستدامة يمثل فيها الاقتصاد الأخضر الركن الأساسي. ومن أجل تحقيق مستقبل مستدام لا يمكن التغاضى عن أهمية البيئة والتنمية المستدامة وخاصة فى لاعضاء هيئة التدريس حيث يتعين عليهم أن يلعبو دوراً رئيسياً في تنشئة جيل المستقبل والقادة، كما أن امتلاكهم لمفهومي الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة يساعدهم في إعداد طلابهم لمواجهة التحديات المستقبلية.

كما أن الاقتصاد الأخضر مدخلاً لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة، وله قدرة واعدة في تحقيق فرص عمل جديدة، وزيادة النمو المستدام، لذلك يعد الاقتصاد الأخضر نموذجا أكثر احتراما للبيئة، ومن هنا تأتي الحاجة إلي دور الجامعات الاردنية في نحو الاقتصاد الأخضر على ضوء التنمية المستدامة.

تأتي مشكلة الدراسة الحالية من ملاحظة الباحثين لنتائج الدراسات السابقة، والتي بينت غياب الخطط والبرامج التطويرية وهبوط وظيفة الجامعة من التفكير والإبداع وتنمية المجتمع إلى دور هامشي يعتمد على التعليم فقط، وعدم الإهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية، كذلك غياب أي دور تعاون بين الجامعات العربية، بعضها بعضاً واعتماد التعليم في الجامعات العربية على أسلوب التلقين.

إن التوجه نحو الاقتصاد الخضر كوظيفة من وظائف الجامعة لتحقيق التنمية المستدامة، أصبح من الأمور الملحة والضرورية التي ينبغي للجامعات الاردنية أن تنتهجها وتدعمها وتدمجها كوظيفة من وظائفها أسوة بجامعات الدول المتقدمة، وضرورة لمواجهة التحديات العالمية والمحلية التي تواجه المجتمع.

ولكي يتسنى للدول تحقيق هذه التنمية عليها أن تصنع إستراتيجية لتطوير وتنمية الاقتصاد الاخضر فيها. وجعله يتماشى مع الانفتاح الاقتصادي المتميز بالمنافسة. ومن ثم تطوير سوق العمل لجعله يغطي احتياجات المؤسسة الاقتصادية، بإكتسابها أيدي عاملة ومسيرين يتميزون بمهارة وكفاءة، تمكنها من الحفاظ على نفسها حتى تؤدي دورها في إيجاد الثروة وتوزيع المداخيل، ومن ثم تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع.

وتعتبر الجامعة من بين أهم الوسائل المتاحة لدى الجهات الحكومية لتطبيق الاقتصاد الاخضر، لذلك تمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية للتوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة؟
2. ما درجة ملاءمة التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية للتوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

اهداف البحث

يهدف البحث الى تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، كما يهدف الى معرفة درجة ملاءمة التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية للتوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من وجهة نظر الخبراء التربويين.

اهمية البحث

يؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة الجهات الاتية:

- وزارة التعليم العالي: من إذ وضع السياسات التعليمية التي تكفل التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في الجامعات الأردنية، والإستفادة القصوى من الطاقات البشرية المتمثلة بأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات، وإعادة النظر بأنظمة وقوانين التعليم العالي، لتحقيق التطوير لأعضاء هيئة التدريس.
- الجامعات: من خلال زيادة فاعلية أعضاء الهيئة التدريسية، وتطوير أدائهم التدريسي، للقيام بالأدوار الأكاديمية، والبحثية العلمية، والخدمية المجتمعية. والاستعانة بالجامعة كمؤسسة مجتمعية في تطوير المجتمع وتنميته من خلال ما تقوم به الجامعة من إعداد للقوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ومن خلال ما تقدمه الجامعة من توعية وتنمية مهنية لقطاعات المجتمع الإنتاجية المختلفة ، ولن يتحقق بصورة مرضية ما تقوم به الحكومة من سياسات للانتقال للاقتصاد الأخضر إذا لم يتم الاستعانة بالجامعة وأساتذتها من أجل التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.
- الباحثون: من خلال تزويدهم بإطار نظري حول دور الجامعات الاردنية في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، ودخوله في جميع مجالات التعليم، وتأثيرها على للجامعات الأردنية، وأداة الدراسة التي تم تطويرها، وكذلك التأصيل النظرى لمفهوم الاقتصاد الأخضر وهو من المفاهيم الاقتصادية الحديثة، وكذلك ندرة الرسائل والبحوث التربوية التي تناولت هذا المفهوم، وهو ما سوف يعود بالفائدة على المجتمع الاردني من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولصانعي القرار بوزارة التعليم العالي.

حدود البحث

تتحدد الدراسة بالحدود الاتية:

- **حدود موضوعية:** بحث البحث في دور الجامعات الأردنية في التوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.
- **حدود بشرية:** اقتصر البحث على عينة ممثلة من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الأردنية الحكومية.
- **حدود مكانية:** اقتصر البحث على بعض الجامعات الأردنية الحكومية (جامعة مؤته، الجامعة الاردنية، جامعة اليرموك)، وتم إختيارها عشوائيا لتمثل أقاليم المملكة الثلاث: الجنوب والوسط والشمال.
- **حدود زمنية:** تم إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2023/2022 م.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية للبحث

تتبنى البحث المصطلحات الآتية:

التصور التربوي (اصطلاحا): " هو إطار فكري عام يتبناه فئات من الباحثين التربويين في صورة افتراضات أساسية أو قيم أو مفاهيم أو اهتمامات تتصل بالإنسان والكون والحياة والمجتمع، وبالعلاقات الجدلية القائمة بين الموضوعات جميعها التي من شأنها أن توجه الباحثين إلى تفضيل نماذج ومناهج وطرائق معينة في البحث تتلاءم مع الصيغة التي يتبنونها وتتفق مع مكوناته "(زين الدين، 2013، 41). **ويعرف إجرائياً التصور التربوي:** بأنه مجموعة من الإجراءات

والممارسات والأنشطة التي تقوم بها إدارة الجامعات الأردنية الحكومية، للتوجة نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والذي تم تطويره من خلال الأداة المعدة لهذا الغرض.

الدور: هو السلوك المتوقع من شاغل المركز الاجتماعي، ولكل دور واجبات وحقوق اجتماعية معينة، وواجب الدور هى مجموعة التصرفات التي يقوم بها شاغل المركز الاجتماعى فى أثناء تصرفاته وعلاقاته بالآخرين. (فلية، والزكي، 2004، 166) . **ويعرف الدور اجرائيا:** هو مجموعة من الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التى تحقق ما هو متوقع من مواقف معينة وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاردنية في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

وتعرف التنمية المستدامة اصطلاحًا" بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، أي المساواة والعدالة بين الأجيال، وهي واحدة من العوامل المطلوبة للتنمية، والإستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية، والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل" (القصاص، 2009، 23).

ويعرف الاقتصاد الاخضر اصطلاحًا بأنه " مفهوم واسع يتصل بحماية البيئة والثروات الطبيعية التي تحتويه، إذ يسهم وعلى نحو فاعل فى وقاية المجتمع البشري وضمان حقوقه على نحو شامل (عبد الفتاح ، 2016، 59). **ويعرف إجرائياً** بأنه تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

الادب النظري والدراسات السابقة

الادب النظري

مفهوم الاقتصاد الاخضر

يعرف الاقتصاد الاخضر بأنه عملية متابعة المعرفة والممارسات؛ لتصبح أكثر بيئية، وتعزيز صنع القرار ونمط الحياة بطريقة أكثر مسؤولية بيئياً لحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية (UNESCO ،2017،P8).

ويُعرف تخضير الاقتصاد بأنه عملية متابعة المعرفة والممارسات؛ لتصبح أكثر بيئية، وتعزيز صنع القرار ونمط الحياة بطريقة أكثر مسؤولية بيئيا لحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية (الفقى، 2014م، ص84).

وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مفهوم الاقتصاد الأخضر بأنه منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي حيث يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومى جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية البيئية(الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، 4،2011).

والاقتصاد الاخضر هو اقتصاد يسعى إلي تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادى، ويدعو إلي نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والعالمية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. وينتظر أن يولد هذا التحول النمو الاقتصادى المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من البطالة والفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها بالطرق التقليدية (الحضري، و سليمان، 2020).

مبادئ الاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر نموذج تنموي متميز عن الاقتصاد التقليدي، وله مبادئ خاصة به ينطلق منها، فمن أبرز هذه المبادئ ما يلي (لكبيسي، 2019) و(الملحم، 2018):

1. مبدأ الاستدامة الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا عنها، مع تناول جميع الأبعاد (البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتكنولوجية، والدينية).
2. مبدأ العدالة الاقتصاد الأخضر عادل وشامل، ويدعم المساواة بين المجتمعات وأفراد المجتمع، ويقدم المعارف والمهارات والخبرات لكل الأفراد.
3. مبدأ الكرامة الاقتصاد الأخضر يقلل من حدة الفقر والبطالة، ويوصل إلى مستوى عال من التنمية البشرية فى جميع البلدان ويعمل على إيجاد الرخاء والرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

4. مبدأ الكوكب الصحي: الاقتصاد الأخضر يستثمر فى النظم الطبيعية، ويسعى في الاستثمار في النظم الطبيعية التى تدهورت ويعيد تأهليها مرة أخرى، ويضمن الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.
5. مبدأ المشاركة الاقتصاد الأخضر هو شامل وتشاركي في صنع القرار الصديق 10 للبيئة؛ لأنه يقوم على الشفافية والمشاركة الواضحة، واحترام القيم الثقافية؛ حيث يبنى الوعى المجتمعي من خلال تطوير التعليم والمهارات وإعطاء فرص متكافئة للجميع.
6. مبدأ المساءلة الاقتصاد الأخضر قابل للمساءلة والشفافية، ويوفر إطارا لتنظيم الأسواق والإنتاج.
7. مبدأ المرونة الاقتصاد الأخضر يسهم فى المرونة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يشجع على تبادل النظم المعرفية المتنوعة، ويعتمد على القدرات والمهارات المحلية.
8. مبدأ الكفاءة والكفاية الاقتصاد الأخضر يشجع على الاستهلاك الأخضر، ويوفر الإنتاج المستدام، ويعطى الأولوية للطاقة والموارد المتجددة، والعمل على كفاءة استخدام الموارد والمياه الاستخدام الأمثل، كما يشجع على الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
9. مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة الاقتصاد الأخضر يحافظ على الموارد وتحسين نوعية الحياة للأفراد فى الحاضر وكذلك الأجيال القادمة، ويعطى الأولية للعمل، واتخاذ القرارات بشكل علمي وسليم.
10. مبدأ التغذية الراجعة الاقتصاد الأخضر يقوم على تفعيل العلاقة بين المدخات والتغذية الراجعة للمخرجات من خلال إعداد التدوير، وإعادة الاستخدام.
11. مبدأ استخدام الموارد المتجددة: الاقتصاد الأخضر يقوم على استبدال رأس المال الاصطناعي برأس المال الطبيعى من خلال تشجيع استخدام الطاقات المتجددة.
12. مبدأ الوقاية الاقتصاد الأخضر يعمل على ضمان أن المنتجات والتكنولوجيات الجديدة ليست لها آثار مدمرة أو غير متوقعة بيئيًا واجتماعيا واقتصاديًا.

أهمية الاقتصاد الأخضر :

تتضح الأهمية في الآتي كما اشارت (بلهادف رحمة، يوسفي رشيد ، 2015):

- مواجهة التحديات البيئية من خلال خفض انبعاث غازات الاحتباس الحرارى، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليص حجم النفايات وإعادة تدوليها بطريقة صحيحة وسليمة، وحماية التنوع البيولوجى ووقف استتنزاف الغابات والثروة السمكية.
- الاقتصاد الأخضر يحقق معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا منخفض الكربون: حيث يشجع على إنشاء المدن الخضراء، والتي من شأنها الزيادة من الكفاءة والانتاجية. الاقتصاد الأخضر سريع النمو ينمو أسرع من الاقتصاد البني ويحافظ على الموارد الطبيعة ويستعيدها.
- تحفيز النمو الاقتصادي: حيث من المتوقع أن تؤدى الاستثمارات الخضراء إلى تسريع النمو الاقتصادى العالمى وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد .
- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية: حيث يمكن زيادة الاستثمارات في القطاعات الخضراء، وتتنوع مجالات الاقتصاد الأخضر مما يخلق فرصا أكبر للتوظيف مثل: إدارة المخلفات وتدويرها الطاقة الخضراء، الزراعة، المباني، النقل السياحة والصناعة الخضراء، وغيرها على خلاف الاقتصاد التقليدي.
- القضاء على الفقر حيث يتيح فرص هائلة من العمل في القطاعات الصناعية.
- الاقتصاد الأخضر يوفر الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية حيث يتم التخلص من الفقر دون استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة خاصة في المجتمعات الريفية الفقيرة؛ كما أنها توفر شبكة أمان تحمى من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

وبالتالي تتمثل أهمية الاقتصاد الأخضر في الحفاظ على البيئة فأنه يعمل علي تحقيق التنمية المستدامة التي تودي إلي تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادى، وذلك من خلال تبني مشروعات تعني بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف والطاقة المتجددة والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات التقليل من انبعاثات الغازات الضاره) (الكربون) واستبدال الوقود الأحفوري.

التنمية المستدامة

خلال مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة ظهرت العديد من الأبعاد المتعلقة بسياسات تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، التي لا تركز فقط على الجانب البيئي، وإنما تشمل أيضاَ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

والمؤسسية، بحيث تكون مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم وترشيد الموارد (الساكني، 2018).

وتعرف التنمية المستدامة بانها الاستثمار الفعال للموارد البيئية لضمان توفير احتياجات الحاضر دون إهمال حقوق الأجيال القادمة فى هذه الموارد ، بما يضمن السلامة البيئية والبقاء الاقتصادي والمجتمع العادل للأجيال الحاضرة والقادمة (عبد العزيز، 2020، 92).

تعرف خولة حمدان (2018، 119) التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم".

ويعرف اليماني(2019) بأن التنمية المستدامة عملية تتضمن الأساليب المتبعة لتحسين نمط الحياة في المجتمع، وتطوير طرق إدارة الأعمال في المؤسسات بوجه عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص ،بما يتمشى مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية في الدولة، لمصلحة الأجيال القادمة، انطلاقاً من مبدأ ندرة الموارد الطبيعية.

وقامت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (WCED,1987) بنشر عدد من المؤشرات لقياس أبعاد التنمية المستدامة، بحيث تقيس كل مجموعة مؤشرات بعداً من أبعاد التنمية المستدامة "البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية" وبلغ عدد هذه المؤشرات 134 مؤشرا، ونذكر منها:

- مؤشرات البعد البيئي : وتقيس هذه المؤشرات البعد من خلال التغير في مؤشرات التغير المناخي، وثقب الأوزون، ونوعية الهواء، والتلوث، والتصحر، وصلاحية الأرض للزراعة، والمياه العذبة التي تشمل البحار والأنهار ونسبة تلوثها.
- مؤشرات البعد الاجتماعي: وتقيس هذه المؤشرات البعد من خلال دقة تحقيق المساواة الاجتماعية ، والصحة العامة، والتعليم والسكن.
- مؤشرات البعد الاقتصادي: وتقيس هذه المؤشرات البعد من خلال تطور البنية الاقتصادية، ونسبة الاستثمار في الثروات، ومعدل الدخل القومي للفرد، وأنماط الإنتاج والاستهلاك في المجتمع.
- مؤشرات البعد المؤسسي: وتقيس هذه المؤشرات البعد من خلال قياس نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي في المؤسسات الحكومية والخاصة، والخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث.

وتهدف التنمية المستدامة إلى إيجاد نوع من التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل فعال، مما يساعد في توفير فرصة العيش الكريم للجيل الحالي وللأجيال القادمة، من خلال المحافظة على الموارد الاقتصادية، والاعتماد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد، كما تهدف التنمية المستدامة إلى حماية وتعزيز ما نمتلكه من مصادر بطريقة مستدامة (عبد القادر، 2014).

وتعتبر الجامعة من أهم المؤسسات والمنظمات التعليمية في أي دولة، لكونها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال أدائها لوظائفها استناداً إلى أسس التنمية، فمن خلال عمليات التعليم الجامعي تعمل الجامعة على تنمية رأس المال الطبيعي عن طريق تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات، بهدف المساعدة على إعداد تـأهيل الطلبة للحيـاة، ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام فـي تنمية مجتمعاتهم (الإبراهيمي، 2013).

وتختلف الجامعات فيما بينها تبعاً للميزة النسبية التي تمتلكها، والتي تستطيع من خلالها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال، فهي في الغالب مؤسسات مستقرة ومعتادة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل في الغالب، كما يتضمن الإعداد في الجامعة الكم الكبير من البحوث المتخصصة، وتحفيز الطلبة والكوادر التدريسية على تقديم الأفكار الإبداعية الجديدة والممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة (عزي وابراهيمي، 2016).

وتم رصد العديد من الصعوبات على مستوى الجامعات التي قد تعيق إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية الجامعية، ومن بين هذه المعيقات كما بينها عبد القادر (2014):

- عدم الإحاطة التامة بالتعريف الدقيق لهذا المفهوم من قبل العاملين في الجامعات أو أعضاء الهيئة التدريسية، فالبعض يستخدم تعبير التنمية المستدامة بهدف الإشارة لعملية التنمية فقط دون الإدراك السليم للمفهوم الدقيق للتنمية المستدامة بشكله الصحيح.
- تنوع المواضيع التي لها علاقة بالتنمية المستدامة وتعددها لتشمل مجالات لا حصر لها، كالمواضيع العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها.

- الحاجة إلى أساليب وطرق تدريس حديثة ومتجددة تتمحور حول الطالب، مثل جلسات الحوار والمناظرات والخروج من أسلوب التعليم التقليدي الذي يتمحور حول المعلم وهذا يصعب تحقيقه عندما تكون أعداد الطلبة كبيرة.

وبالتالي أن الجامعات التي تهدف إلى تعزيز مكانتها العلمية وترتيبها في التصنيفات العالمية لابد لها من تبني مفاهيم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وإدراجها ضمن خططها وأنشطتها ومناهجها المختلفة، وذلك بهدف تحقيق الميزة التنافسية، وخلق قيمة مضافة عالية للجامعة، وبالتالي وضع موطئ قدم لها على الساحة التربوية والأكاديمية العالمية.

علاقة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

إن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل، حيث يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن ثم فالاقتصاد الأخضر نوع من أنواع التنمية المستدامة وبعد من أبعادها يهدف إلى الوفاء باحتياجات الحاضر دون الجور على مقدرات الأجيال القادمة واحتياجاتهم المستقبلية، فالتنمية المستدامة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد، خاصة إذا ما كانت هذه الموارد قابلة للنضوب أو غير متجددة (عبد الحكم، ومندور، 2016).

فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه، بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الأداة العملية التي تساعد في الوصول للتنمية المستدامة ولا يعتبر بديلاً عنها، فالاقتصاد الأخضر يمثل الانتقال من عمومية التنمية المستدامة إلى التخصيص، حيث يتحقق من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على تخضير هذه القطاعات. تعد التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر فى دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، فعقدت من أجلها المؤتمرات والندوات؛ لأنها قضية مصيرية ومستقبلية فئات المجتمع، فأصبحت التنمية المستدامة تمتاز بالدعم والارتياح تتطلب اهتمام جميع لدى أوسع الفئات الاجتماعية والحكومات في العالم.

ويرى البعض أن الاقتصاد الأخضر لا يمثل فقط بعدا من أبعاد التنمية المستدامة، بل يعتبر المحرك الرئيس للتنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ يسهم الاقتصاد الأخضر في القضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل كريمة من خلال زيادة كفاءة الموارد، وتوفير الدعم للتحول إلى أنماط الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة "التوجه" نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجا" الاستهلاك والإنتاج المستديمين وتيسير عملية التنمية المقترنة بالمحافظة على البيئة (الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2012).

ولكي تتضح الصورة أكثر في مدى إسهام الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيظهر ذلك جليًا في تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة، حيث يُحدد التقرير نقاط الإسهام فيما يلي:

- يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة منتجة وعمل لائق للجميع ، وهذا هو الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.
- كما يمكن لبرنامج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يقوم بدعم مجموعة من السياسات والتدابير التي تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وهذا هو الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة.
- أن الاقتصاد الأخضر لا يحقق فقط أهداف التنمية المستدامة، بل إنه يسعى كذلك إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تبنتها الأمم المتحدة، خاصة الهدف الأول، والذي يتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف السابع، والذي يتمثل في كفالة الاستدامة البيئية .

الدراسات السابقة

وتنوعت الدراسات العربية والاجنبية في التطرق الى موضوع التوجة نحو الاقتصاد الاخضر:

تمثلت دراسة حليمي (2022) في تسليط الضوء على أهمية تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وإظهار العلاقة بينها، من خلال استظهار دراسة حالة مدينة مصر بإمارة أبو ظبي في مجال الاستثمار في مجال الطاقات الخضراء كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى الانتقال أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس قرارا فوقيا وإنما عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من القمة إلى القاعدة. ومن ناحية دراسة الحالة توصل البحث أن مشروع مدينة مصدر مكن من تحقيق أهداف الاستدامة في مجال الطاقات واختبار وتسويق ونشر تقنيات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، كما تشكل مدينة مصدر (بصمة خضراء) للتنمية العمرانية المستدامة، مقدمة حلولا واقعية في مجال المياه وكفاءة استخدام الطاقة والحد من النفايات.

اما دراسة صويح (2022) هدفت إلى تسليط الضوء على ماهية الاقتصاد الأخضر، وبيان علاقته مع التنمية المستدامة، مع الإضاءة على تجارب بعض الدول العربية فيه، فضلا عن تحديد دوافع ومبررات تبني الاقتصاد الأخضر، وبيان مدى ضرورة اعتماده من قبل الدولة لدى شروعها في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمد البحث على البيانات المتوافرة في التقارير المنشورة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة عن بعض الدول العربية، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعد الاقتصاد الأخضر جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة، فهو يمثل البعد البيئي لها، ويفترض الشروع بتحقيقهما على التوازي. تتوافر في الوطن العربي مجموعة دوافع ومبررات موضوعية، تشجع على تأسيس وتطوير المشروعات الخضراء. وتعد مشاريع الاقتصاد الأخضر حلا لمجموعة مشكلات بيئية في الوطن العربي. ويعد افتقار بعض الدول العربية للنفط والغاز مثل المغرب عاملا محفزا لتنمية المشروعات الخضراء.

اما دراسة عبدي (2020) اشارت الى ان نموذج الاقتصاد الأخضر يرتبط باحترام الطبيعة عبر خلق التوازن في استعمال رأس المال الطبيعي واستخدامه على نحو منصف وبطرقة عادلة تحقيقاً للتنمية المستدامة وضامناً لحق الأجيال اللاحقة في العيش في بيئة سليمة. ولئن كانت جهود المغرب انصبت على وضع مجموعة من المخططات والاستراتيجيات والقوانين القطاعية التي تدل على وجود الإرهاصات الأولية الممهدة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، فإن عملية الانتقال من الاقتصاد البني إلى نموذج الاقتصاد الأخضر لا تحتاج إلى القوانين والاستراتيجيات فقط، بل تتطلب تظافر جهود مختلف الفاعلين إلى وضع تخطيط مسبق ومحكم يراعي رزنامة من الإجراءات المتصلة بحالة الاقتصاد الوطني، وبخصوصية المجتمعات المحلية ومدى قابليتها في الانتقال إلى نموذج الاقتصاد الأخضر.

اما الدراسات الأجنبية:

دراسة والتر وآخرين Leyla&el.al 2019 بعنوان "دور المكاتب الخضراء في تعزيز الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي" هدفت الدراسة الى توضيح أهمية المكاتب الخضراء في مؤسسات التعليم العالى وتعرف واقع دور المكاتب الخضراء في تعزيز جهود الاستدامة، ومتابعة تنفيذ أهداف الاستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية المكاتب الخضراء فى رفع الوعي الأخضر بين الطلبة والموظفين، ودعم تحضير المناهج الدراسية فى تحقيق أهداف الاستدامة، كما توصلت الدراسة إلى أهمية المكاتب الخضراء كأداة فعالة فى تنفيذ مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي.

دراسة آنا مورافيوفا وأولغانAnna A. Muravyeva& Olga N ، 2016 بعنوان " تحويل نموذج التعليم إلى سياق الاقتصاد الأخضر".

هدفت الدراسة تعرف واقع التحولات التعليمية ومتطلبات الاقتصاد الأخضر، وتعرف طريقة تصور المفاهيم الاجتماعية والثقافية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلي أهمية تحسين برامج التعليم باعتباره جهاز فرعيى يعكس الاتجاهات الرئيسة للتنمية الاجتماعية، وأهمية رفع كفاءة هيئة التدريس، وضرروة وضع خطة استراتيجية لتحسين وتنفيذ إجراءات تنظيمية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر للمؤسسات التعليمية.

دراسة رالف وستابس (Ralph & Stubbs 2016) بعنوان "دمج الاستدامة البيئية في الجامعات".

هدفت الدراسة تعرف دور الجامعات فى التصدي لمشكلات المجتمع والمتمثلة في التحديات البيئية من خلال إظهار أفضل الممارسات في عملياتهم، كما هدفت لمعرفة تأثير الجامعات على المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلي أن الجامعات تقوم بدور حيوى فى نجاح دمج الاستدامة البيئية في الجامعات، كما تم تضمين الاستدامة البيئية فى جميع المجالات الجامعية، كما توصلت أيضا إلى أهمية وضع سياسات وبرامج وطنية من الحكومات؛ لتعزيز ودعم الاتجاهات الاستراتيجية للجامعات لدمج الاقتصاد الأخضر في المناهج الجامعية.

وأجرى تيلبيوري (Tillbury, 2012) دراسة هدفت إلى التعرّف على مساهمة الجامعات في التنمية المستدامة والممارسات السائدة في مجال التعليم العالي والمساهمة الفاعلة لتحقيقها في جامعة فلوريدا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل الأدب النظري والدراسات السابقة. وخلصت الدراسة إلى أنه يجب تجاوز الأفكار الأساسية في المناهج الدراسية الحالية لمفهوم التنمية المستدامة، ودعم بناء مشاريع عمل مستدامة جديدة لهذه المناهج تشارك فيها الجامعات والكليات، والسعي لتعددية التخصصات فيها، بحيث يتم توسيع مفهوم التنمية المستدامة، كما خلصت إلى وجوب تبني تجارب لقيادة التغيير من أجل الاستدامة من خلال رسم خرائط الإعلانات والأطر الدولية للتعليم العالي، وتبين أن قطاع التعليم العالي يحتاج إلى قيادة تحويلية قوية، لتبني سياسة التنمية المستدامة، كما أظهرت الدراسة ضرورة دمج الاستدامة في الأعمال الأساسية للتعليم العالي، وأن يؤدي التعليم العالي دوراً مهماً في تحويل الممارسات الاجتماعية والمساهمة في العقود الآجلة الأكثر استدامة.

الطريقة والاجراءات

منهجية البحث

في ضوء طبيعة البحث وحدوده وأهدافه؛ اعتمد البحث على المنهج الوصفي، ويعرف المنهج الوصفي بأنه: مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا دقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو موضوع البحث، كما اعتمد على أداة المقابلة مع الخبراء والمتخصصين في المجال بشير صالح الرشيدي، 2000م، ص59)، وكما تم استخدام المنهج المسحي التطويري لملائمته لاغراض البحث في وضع التصور التربوي المقترح، وكذلك اعتمد البحث المنهج النوعي لجمع البيانات اللازمة من عينة البحث، حيث تم جمع بيانات نوعية باستخدام المقابلة من عينة الدراسة لإجراء المقابلات المقننة حيث تم اختيار عينة من الخبراء والمختصين والبالغ عددهم (30) من أصحاب الاختصاص في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة للعام الدراسي (2023/2022).

وذلك من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: جمع الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، واستعراضه واختيار المناسب منه لبناء التصور.

المرحلة الثانية: استنباط المتغيرات الأساسية اللازمة لبناء تصور تربوي من خلال تحليل الإطار النظري للدراسة.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات من مجتمع الدراسة، والكشف عن التصور المقترح لتطوير دور الجامعات الاردنية في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الحكوميه للعام الدراسي 2022/2023 والبالغ عددهم (7432) عضو هيئة تدريس وفقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة التعليم العالي للعام 2023/2022، وتم اختيار عينة طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، إذ تم اختيار العينة على مرحلتين: المرحلة الأولى وتم فيها اختيار ثلاث جامعات حكومية تمثل الأقاليم الثلاثة، وفي المرحلة الثانية تم اختيار(30) عضو هيئة تدريس من الجامعات التي تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة.

اداة البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء أداة للمقابلة الخاصة بالدراسة النوعية، استنادًا إلى نتائج الدراسات السابقة والمراجع الخاصة بالتصور التربوي المقترح.

صدق الاداة

تم التأكد من محتوى صدق أداة البحث، باستخدام صدق المحتوى وذلك من خلال عرضها على (10) محكمين، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة والاختصاص، لإبداء ملاحظاتهم من حيث تحديد درجة ملاءمة الاسئلة وشموليتها للقياس، ودرجة انتماء هذه الاسئلة للمجال الذي وردت فيه، ودرجة وضوحها وسلامتها اللغوية والنحوية، وبيان التعديلات المقترحة، وسيتم اعتماد نسبة اتفاق (80%) من ملاحظات المحكمين.

ثبات الاداة

وبخصوص أداة المقابلة تم اختيار ثلاث مقابلات بشكل عشوائي، وتفريغها كتابيًّا ومن ثم عرضها على الأفراد الذين تمت مقابلتهم لإبداء رأيهم على ما ورد من تحليل لمقابلتهم، واتفق هؤلاء على دقة تحليل مقابلاتهم.

المعالجة الاحصائية

البيانات النوعية (المقابلات): والخاصة بسؤال البحث :

- إجراء مقابلة من الخبراء والمختصين والبالغ حجم عينتها (30) فردًا.
- تم تصميم ملف إكسل(Excel) يحتوي على الجداول أفقيًا على السؤال وتدون أمامه إجابات جميع المقابلين على نفس السؤال، وعموديًّا على بيانات المقابل.
- فرغت التسجيلات نصيًّا باستخدام ملف إكسل أيضًا بعد تدوين إجابات أفراد الدراسة حرفيًّا بلغتهم الخاصة.
- تم تحليل المحتوى عن طريق قراءة المادة وبعمق للوصول إلى المعلومات والأفكار، وتم إعادة تصنيف الإجابات في مجموعات وتلخيص التصنيفات التي تم التوصل إليها.
- تم تجميع الإجابات المتشابهة في فئات وحساب النسب المئوية.

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الجزء مناقشة نتائج البحث، التي هدفت إلى اقتراح تصور تربوي لتفعيل دور الجامعات الأردنية الحكومية، في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى النحو الآتي:

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما التصور المقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم اقتراح التصور المقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، في ضوء ما طرحته الدراسات السابقة، ونتائج الدراسة الحالية والأدب ذو العلاقة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: تعريف التصور التربوي المناسب لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

يمكن تعريف التصور التربوي المقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة ، بأنه جميع السلوكات والأعمال والممارسات التي تقوم بها الجامعات الأردنية، من خلال أعضاء هيئة التدريس والموظفين والإداريين بما فيهم العمداء، والتي تنطوي على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة وتوظيفها في الخطط والبرامج الرامية إلى التوجة نحو الاقتصاد الاخضر للجامعة، على مختلف مستوياتها، سواء لموظفيها وكادرها التدريسي أو للطلبة، وذلك كون الجامعات تعتبر مؤسسات رئيسة تساعد على تنمية المجتمع والاقتصاد الاخضر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتضطلع الجامعة بإعداد الموارد البيئية المؤهلة للدولة من خلال ما تقوم به من دور فعال في تأهيل طلبتها.

ثانياً: فلسفة التصور التربوي المقترح:

تقوم فلسفة التصور التربوي المقترح على تمكين الجامعات الأردنية الحكومية من امتلاك الأدوات الفعالة في مجال التوجة نحو الاقتصاد الاخضر، لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتحقق منحى تصاعدي من النمو لجميع المؤشرات الرئيسة للجامعة، والتي تمكنها من تحقيق مراتب متقدمة في معايير تصنيف الجامعات.

ثالثاً: أهداف التصور التربوي المقترح:

يهدف التصورالتربوي المقترح لتفعيل دور لجامعات الأردنية الحكومية إلى تحديد الآليات والإجراءات والخطط التي تساعدها على التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة وعلى النحو الآتي:

1- دمج القضايا الحرجة، مثل: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، والاستهلاك والإنتاج المستدامين في المناهج الدراسية الجامعية.

2- تصميم التعليم والتعلم بطريقة تفاعلية، تركز على المتعلم وتمكّن التعلم الاستكشافي العملي لإلهام المتعلمين العمل من أجل الاستدامة.

3- العمل على تطوير أداء الجامعات، على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي.

4- أن تتضمن الخطط المطبقة في الجامعات المجالات الخاصة بالتوجة نحو الاقتصاد الاخضر، لتحقيق التنمية المستدامة.

5- أن تعمل الجامعة على تعظيم النتائج والأداء، انطلاقا من مبادئ ندرة الموارد الاقتصادية.

6- أن تعمل الجامعات على توفير المناخ المناسب الذي يساعد جميع الشركاء من أعضاء هيئة تدريسية، وإدارة، وطلبة في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

7- تضمين المناهج الدراسية المتطلبات التي تساعد على تحقيق التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

8- أن تعمل الجامعات على الانفتاح على الجامعات التي تمتاز بتصنيف عالٍ، لمواءمة خططها وبرامجها مع النهج الذي تتبعه الجامعات المتميزة.

9- توجيه الدراسات وأطروحات الماجستير والدكتوراة نحو البحث في تطوير أداء الجامعات.

10- ضمان حصول جميع المتعلمين على المعارف والمهارات اللازمة، لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التعليم من أجل التنمية وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

11- مساعدة أعضاء هيئة التدريس على دمج أهداف الاستدامة في التدريس والمناهج الدراسية، بالتوافق مع مجالات التنمية المستدامة.

12- تطوير المهارات والقيم والمواقف التي تمكّن أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة من الاستجابة للتحديات المحلية والعالمية، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

رابعاً: المباديء الأساسية للدور التربوي المقترح:

يتضمن التصور التربوي المقترح المبادئ الأساسية لتفعيل دور الجامعات الأردنية الحكومية، في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الآتي:

- اختيار القيادات الأكاديمية المبدعة في الجامعة، بهدف تحقيق نهضة تعتمد على تطبيق خطط الجامعة، لتحقيق التنمية المستدامة.
- تطوير الموارد البيئية للجامعة بما يتناسب مع الحداثة والتكنولوجيا الجديدة التي يجب استخدامها في جميع مرافق الجامعة.
- الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي، لتطوير عمل الجامعة عبر مراحل زمنية خاضعة للتقييم والقياس.
- تحفيز التعلم وتعزيز الكفاءات الأساسية ، واتخاذ القرارات التعاونية، وتحمل المسؤولية تجاه الأجيال الحالية والمقبلة.
- العمل على توسيع نطاق العمل في جميع مستويات ومجالات التعليم والتعلم، من أجل تسريع التقدم نحو التنمية المستدامة .

خامساً: المجالات التي يهتم فيها التصور التربوي المقترح لتفعيل دور الجامعات الأردنية الحكومية، في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

مجال إستراتيجيات العمل: يجب أن تكون إستراتيجيات العمل كاملة وواضحة وحديثة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن إستراتيجيات العمل جميع المعلومات والأفكار التي وضعت، إذ إن هذه الإستراتيجيات يجب أن تتضمن خطط العمل التي تحدد الإجراءات التي ستتخذ، للمساعدة في جعل رؤية الجامعة واضحة، ويجب أن تتضمن إستراتيجيات العمل شراكات فعالة مع مؤسسات وجامعات رائدة ولا سيما في مجالات مشاريع البحوث التعاونية المشتركة ، وتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

مجال الموارد البيئية: يتم التفاعل ضمن هذه الموارد ما بين الجامعة بكل مكوناتها وبين البيئة، بما يضمن حماية وصيانة خدمات النظام البيئي للأجيال البشرية المستقبلية، وكذلك الحفاظ على سلامة النظام البيئي من خلال مراعاة المتغيرات الأخلاقية والاقتصادية والعلمية، وعلى الجامعات اتباع أسلوب الإدارة البيئية المرتبطة بحماية البيئة والاستدامة وإدارة المناظر الطبيعية المتكاملة، وهي تنطوي على علاقات البيئة البشرية، مثل البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مع البيئة الفيزيائية، وتساعد الجوانب الأساسية لإدارة الموارد البيئية الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على اتخاذ القرارات المتعلقة باستدامة الموارد البيئية للجامعة على سبيل المثال قضايا الطاقة والنقل وإدارة النفايات، فيمكن إشراك الهيئة التدريسية والطلبة في ابتكار حلول عملية لهذه القضايا.

مجال الحياة الاجتماعية: تعتبر الاستدامة في الحياة الاجتماعية من الأساسيات للمجتمعات المتقدمة وبالتالي للمنظمات العاملة في هذه المجتمعات كالجامعات، لذا لا بد للجامعات من تبني مفهوم استدامة الحياة الاجتماعية كبعد رئيسي من أبعاد التنمية المستدامة، والتي تشمل مواضيع مثل الإنصاف الاجتماعي، والعيش المشترك، والإنصاف في الصحة، وتنمية المجتمع، والدعم الاجتماعي، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال، والمسؤولية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والكفاءة الثقافية، والتكيف البشري، لذا على على الجامعة أن تأخذ هذه العناصر بعين الاعتبار في خططها وبرامجها المنفذة بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

مجال الاقتصاد الاخضر: إن النمو الاقتصادي المستدام هو الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تحاول تلبية احتياجات البشر ولكن بطريقة تدعم الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة، ولا يمكن في التنمية المستدامة فصل الاقتصاد عن النظام البيئي، إذ إنه لا يمكن وجود اقتصاد بدونه، حيث يوفر النظام البيئي عوامل الإنتاج التي تغذي النمو الاقتصادي: مثل الأرض والموارد الطبيعية والعمالة ورأس المال (الذي يتم إنشاؤه من قبل العمالة والموارد الطبيعية)، ويقوم النمو الاقتصادي المستدام بإدارة هذه الموارد بطريقة لا تستنزف وتبقى متاحة للأجيال القادمة، لا سيما أن استنزاف الموارد الطبيعية ونضوبها، فضلاً عن التلوث والتغييرات الدائمة التي تطرأ على المناظر الطبيعية، سببها الأنشطة الاقتصادية التي من الممكن أن تضر بالبيئة، وعلى الجامعة كذلك أن تأخذ هذه العناصر بعين الاعتبار في خططها وبرامجها المنفذة بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

سادساً: عناصر التصور التربوي المقترح:

يتضمن التصور التربوي المقترح عدداً من العناصر المهمة، وعلى النحو الآتي:

1) **المناهج الدراسية:** وذلك من خلال التركيز على المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال توظيف مجالات التوجة نحو الاقتصاد الاخضر، فالاستفادة من المناهج المتطورة والتكنولوجيا الحديثة والتطور العلمي للخروج بمخرجات تعليمية قوية، تأخذ بعين الاعتبار القضايا الحرجة التي تؤثر على استدامة الموارد البيئية والمحافظة عليها للأجيال القادمة، كما يجب على المناهج أن تكون مرنة وغير إلزامية وأن تتبع نموذج تطوير الكفاءات، من خلال مزيج من المعرفة والمهارات والقيم والمواقف، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التأكد من امتلاك أعضاء هيئة التدريس المهارات والمعارف والقيم والمواقف ذات الصلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والعمل في شراكة لخلق مجتمعات آمنة ومسالمة. وتهدف المناهج إلى تطوير قدرات المتعلمين كأفراد ومواطنين يتمتعون بالمرونة ويدعمون القيم والمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي يمكن أن تساعد على القضاء على الفقر من خلال السعي لتحقيق النمو الشامل مع الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

2) **أعضاء الهيئة التدريسية:** يعتبر أعضاء الهيئة التدريسية عنصراً بشرياً أساسياً لنجاح عمل الجامعة، وتحقيق أداء متميز لها، لدورهم في طبيعة المخرجات من الطلبة في التخصصات المختلفة، ويسهم أعضاء هيئة التدريس في نقل المعرفة بشكل مباشر، وتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في البيئة التعليمية بشكل عام، ولدى الطلبة بشكل خاص، حيث ان زيادة وتعزيز الكفاءة لدى أعضاء هيئة التدريس يزيد ويسهل من عمليات التوجه نمو الاختصاد الاخضر في الجامعة والمجتمع، ولا سيما إذا كان مرتبطاً بمجالات التنمية المستدامة.

سابعاً: معوقات تنفيذ التصور التربوي المقترح:

قد يواجه التصور التربوي المقترح لتفعيل دور الجامعات الأردنية الحكومية، في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة عدة عقبات، منها:

1- تركيز الجامعات على التحصيل العلمي لمخرجاتها من الطلبة دون الالتفات إلى مدى تكوين قناعات حول التنمية المستدامة.
2- انشغال أعضاء هيئة التدريس بتنفيذ الخطة الدراسية في مواعيدها المحددة قد يحد من فرصة مناقشة قضايا التنمية المستدامة مع الطلبة.
3- الموارد المالية المتاحة التي قد تحد من تطبيق البرامج والأنشطة والفعاليات .
4- مقاومة التغيير من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس ولا سيما في حالة تغيير المناهج والمحاور الرئيسة للتعلم.
5- يحتاج تبني مفاهيم التنمية المستدامة إلى قناعات مكونة في مرحلة مبكرة لدى الأفراد، لذا قد تلقى مفاهيم التنمية المستدامة عدم مبالاة من قبل بعض الطلبة.
6- اختلاف البيئة والموقع الجغرافي لبعض الجامعات الحكومية قد يحد من ترسيخ المفاهيم البيئية لدى الطلبة.
7- عدم تعاون مؤسسات المجتمع مع البرامج التي تقوم الجامعة بتنفيذها بهدف التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

يمثل الاقتصاد الأخضر كوظيفة للجامعة، خاصة ما يتعلق بالتحديات البيئية، فلن تستطيع الجامعة كمؤسسة مجتمعية أن تقف منعزلة عن مجتمعها دون أن تشارك في مواجهة هذه التحديات ومعالجتها، وهذا لن يتأتى إلا إذا جعلت الجامعة الاقتصاد الأخضر وظيفة من وظائفها المنوطة بها.

- أدوار الجامعة لتحقيق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائفها لكي يتحقق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائف الجامعة الرئيسة فهذا يتطلب القيام بالعديد من الأدوار والتي يمكن بيانها فيما يلي:

1. أن تكون الجامعة نموذجا لتحقيق أفضل ممارسات الاستدامة في الحرم الجامعي ومنشآته.
2. إنشاء مراكز تابعة للكليات تسمى مراكز التعليم المجتمعي، وتتمثل مسئوليتها في مساعدة المجتمع على فهم المشكلات البيئية.
3. دمج القضايا البيئية في البرامج الدراسية للطلاب في المؤهلات المختلفة، وإنشاء مؤهلات متميزة خاصة بشئون البيئة والاستدامة وذلك لتوفير المؤهلات العلمية للوظائف الأكاديمية اللازمة لتشكيل العلوم التربوية ولتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحافظ على الموارد البيئية .
4. إنشاء برامج تدريبية للطلاب تساعدهم على تنمية المعارف والقيم والمهارات المتعلقة بالاستدامة.
5. إعداد الخريجين والقوى العاملة التي يتوافر فيها متطلبات الاقتصاد الأخضر بمساعدة خبراء في الاقتصاد الأخضر وبمساعدة أرباب العمل، ومؤسسات المجتمع المدني، إذ أن هناك ضرورة لإشراك المجتمع ككل مع الجامعة خاصة أرباب العمل لتطوير برامج الجامعة ومناهجها بما يتناسب مع متطلبات ومهارات الاقتصاد الأخضر ووظائفها.

6. إعداد برامج للتطوير المهني عالية الجودة لأرباب العمل حول الاستدامة والاقتصاد الأخضر، حتى يكونوا مشاركين فاعلين في تبني الاقتصاد الأخضر، ولتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحافظ على الموارد البيئية
7. تشجيع البحث العلمي في مجالات البيئة، وحل مشكلاتها، وتوظيف البحث العلمي لإنتاج تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة.
8. بعض جامعات الدول المتقدمة وخبراتها في تحقيق الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائفها لقد حققت جامعات الدول المتقدمة تقدما ملحوظا فى تبني الاقتصاد الخضر كوظيفة من وظائف الجامعة، ومن هذه الجامعات الجامعات الأمريكية والإنجليزية، والأسيوية.

ثامناً: آليات التغلب على المعوقات:

للتغلب على هذه المعوقات يجب العمل على ما يلي:

1- التوعية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس من جهة، وللطلبة من جهة أخرى.
2- توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجامعات.
3- فهم العلاقة بين البيئة ومصادر الطاقة والاقتصاد، بالإضافة إلى تدريبهم على ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية وتفسيرها وتحليل المشكلات البيئية.
4- وضع الخطط المناسبة لعلاج المشكلات البيئية، واتخاذ مبادرات مناسبة للحد من التعرف على البيئة،
5- القدرة على التفكير الابتكاري للتواصل مع الآخرين ومشاركتهم في حل المشكلات البيئية .
6- تأسيس منتديات وأندية طلابية دائمة معنية بالتنمية المستدامة ونشر مفاهيمها وأبعادها بين طلبة الجامعة.
7- إعداد ورش عمل ومؤتمرات من أجل خلق الوعي بهذه المشكلات البيئية، ومساعدة المجتمع على تبني أفكار مستدامة وتنفيذ مشروعات خضراء، وتدريب الأفراد على المهارات اللازمة للوظائف الخضراء المستقبلية
8- تفعيل الشراكة الحقيقية ما بين الجامعات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، والتعاون لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية على أرض الواقع.
9- أن تكون برامج الجامعة المعنية بالتنمية المستدامة محكومة في إطار زمني ومعايير تقييم واضحة.
10- التعاون مع الجامعات العالمية في مجال تبادل الخبرات والزيارات، لتفعيل آليات تحقيق التنمية المستدامة.
11- وضع جوائز وحوافز معنوية ومادية للنتاجات العلمية والأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس وربطها بمفاهيم التنمية المستدامة.

متطلبات الجامعات الاردنية لتحقيق التنمية المستدامة :

- أن تكون فلسفة التعليم الجامعي ورؤيته ورسالته مبنية على تحقيق التنمية المستدامة .
- إصلاح التعليم الجامعي وتطوير هياكله التدريسية والبحثية والخدمية بما يتفق مع متطلبات التنمية المستدامة.
- العمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل الحرم الجامعي وإجراء تقييم بيني دوري للحرم الجامعي
- أن ينمي التعليم الجامعي مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها من خلال دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج الكليات بمؤسسات التعليم العالي والجامعي .
- دمج ثقافة التنمية المستدامة في مناهج وأنشطة الجامعة وبرامجها أنه لابد وأن تعكس المناهج اتجاهات واضحة لتحسين نوعية الحياة، والحفاظ على البيئة، وإحداث تنمية اقتصادية، واتباع أنماط استهلاكية مستدامة ، فمهما كان تخصص الطالب فإنه ينبغي أن يتعلم كيف يحلل القضايا وكيف يختار من منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي .
- تعليم الطلبة مهارات التفكير والتحليل، والقدرة على الاكتشاف والوصول للمعرفة وتطبيقها وحل المشكلات والقدرة على مواجهة المواقف والتكيف عند التغيير، فكل هذه المهارات ينبغي تضمينها برامج التعليم العالي ومقرراته، لأنها مهارات لازمة لتوليد المعرفة والابتكار بما يسهم في إحداث عملية التنمية الشاملة .
- تضمين معارف ومهارات وقيم التنمية المستدامة في برامج تدريبية يتم إعدادها لخريجي الجامعات ومن الأمثلة على ذلك: ما يقوم به الاتحاد الأوربي بدعمه شبكة من الجامعات تقدم دورات تدريبية بيئية للخريجين يركزون فيها على مفاهيم الممارسة والاستدامة .
- إعداد الجامعة برامج شاملة متكاملة ومتعددة التخصصات، بحيث يشارك في تدريسها مجموعة من أعضاء هيئة التدريس من تخصصات مختلفة ومن كليات متعددة بما يحقق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع .
- استحداث برامج مهنية متخصصة لإعداد خريجين محترفين في تشخيص أوضاع المجتمع المحلي وترتيب أولوياته، وتحويلها لمشروعات قابلة للتسويق.
- إقامة الشراكات والتحالفات اللازمة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومؤسسات الإنتاج والخدمات والعمل سويًا للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

- تنمية القدرات المستقبلية والإبداعية لدى أعضاء هيئة التدريس اللازمة لقيامهم بأدوارهم المتوقعة في التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.
- تهيئة بيئة عمل ملائمة ومحفزة على الإبداع، وتوفير الحرية الأكاديمية والدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس بما يساعدهم على التفرغ لأعمالهم التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع، ومن ثمَّ يؤدي ذلك لتفعيل دورهم في تلبية متطلبات التنمية المستدامة .
- دعم البحث العلمي اللازم لدفع عملية التنمية المستدامة، ورعاية الأبحاث العلمية التطبيقية التي توفر حلولا للاستفادة العادلة من الموارد الطبيعية .
- إنشاء مؤسسات بحثية ومراكز في نطاق الجامعة .

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

ما درجة ملاءمة التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية للتوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، من وجهة نظر الخبراء التربويين؟

لمعرفة درجة ملاءمة التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية الحكومية التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الخبراء التربويين، تم عرضه على مجموعة من المحكمين وعددهم (10) للتأكد من درجة ملاءمته وفاعليته لما وضع له، وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها الخبراء بعد التحكيم حول محتويات التصور التربوي المقترح لأثراء محتوياته وتحقيق الأهداف والفلسفة التي وضع من أجلها، حيث تبين أن التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية الحكومية التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة يتلاءم ويتواءم مع فلسفة الجامعات الأردنية في تطوير العملية التعليمية، من خلال تنمية الموارد البيئية لديها واستغلال إمكانياتها بطريقة كفؤة وفعالة وبالتالي تحقيق أسس التنمية المستدامة.

للاجابة عن آراء الخبراء والمتخصصين في ملاءمة التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية للتوجة نحو الاقتصاد الاخضر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، قام الباحثين بإعداد استمارة المقابلة وعرض أسئلة المقابلة، على المحكمين والخبراء المختصين في أصول التربية والإدارة التربوية والمناهج وعلم النفس التربوي وأعضاء هيئة التدريس ومديرى المراكز المتخصصة في التنمية المستدامة، وتم توضيح الاستجابات، وقام الباحثين بالتعقيب على استمارة المقابلة للتوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الاردنيه في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، إذ صادق جميعهم على مواءمته لما وضع من أجله، كما تبين أنه يتلاءم ويتواءم مع فلسفة الجامعات الأردنية في تطوير العملية التعليمية من خلال تنمية الموارد البيئية لديها وإستغلال إمكانياتها بطريقة كفؤة وفعّالة من لتحقيق التنمية المستدامة، وبذلك؛ فإن التصور الذي تم اقتراحه يُعد مناسباً للهدف الذي وضع له، ويتطلع الباحثان إلى أن يتم تفعيل هذا التصور في الواقع العملي في الجامعات الأردنية الحكومية بشكل عام والجامعات الحكومية عينة الدراسة بشكل خاص، وذلك لاختباره على أرض الواقع والاستفادة من التغذية الراجعة لأصحاب القرار في الجامعات، ولأعضاء الهيئة التدريسية، في زيادة التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة .

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- تبني الجامعات الأردنية للتصور المقترح لها في التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والوصول الى إستراتيجية تهدف إلى زيادة التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال تطوير عملية التدريس بما تشمله من مناهج وأنشطة، وبناء قدرات الهيئة التدريسية، ليكونوا عناصر فعالة .
- زيادة الوعي بأهمية التوجه نحو الاقتصاد الاخضر لتحقيق التنمية المستدامة لدى أعضاء هيئة التدريس، وموظفي الجامعة من جهة، وبين الطلبة من جهة أخرى، بحيث يشمل الجنسين، وجميع الفئات العمرية، والمستويات الدراسية والوظيفية.
- أن تقوم الجامعات الأردنية بتعزيز مفهوم التنمية المستدامة لدى طلبتها، والعمل على توجيههم للحفاظ على الموارد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية للمملكة، من خلال وضع تصور تنموي محكوم بإطار زمني، تكون المخرجات الجامعية جزءاً من هذا التصور التنموي المستدام.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الإبراهيمي، نادية (2013)، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس صطيف. الجزائر

الأمم المتحدة - الجمعية العامة (2021) بيان تبليسي - التثقيف من أجل مستقبل مستدام المؤتمر الدولى للتثقيف من أجل التنمية المستدامة، نيويورك

الأمم المتحدة (2011). الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقرن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، نيويورك.

الأمم المتحدة (2012) الاقتصاد الأخضر، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي 20-22 فبراير، نيروبى .

بلهادف رحمة، يوسفي رشيد (2015). "الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، العدد 9.

حرحوش، عادل (2007)، **رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**، ط1، القاهرة: المؤسسة العربية للتنمية الإدارية.

الحسن، عبد الرحمن (2011)، **التنمية المستدامة ومتطلباتها تحقيقها**، بحث منشور في ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

حسن، عمرو مصطفى أحمد(2022). تصور مقترح لدور تعليم الكبار في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر على ضوء أهداف التنمية المستدامة. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية , مج46, ع2، 437 – 537.

الحضري، نوف وسليمان، هالة (2020). دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ، دراسات عربية في التربية وعلم النفس - رابطة التربويين العرب، ع12.

حليمي، لامية (2022). التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: مدينة مصدر أنموذجا، مج22، ع2، 286 – 304.

حمدان، خولة حسين (2018)، برنامج تدقيق مقترح لتحقيق تنمية مستدامة، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الصرفة والتطبيقية والهندسية، 26 (2)، 117 - 123.

زين الدين، محمد مجاهد (2013). **أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية . كلية التربية** ، جامعة أم القرى ، السعودية.

الساكني، سهام جواد (2018) التنمية المهنية لمعلمي التربية الفنية في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، **مجلة الآجاب**، مصر 125(2)، 117-125.

صيوح، لؤي محمد، وناعسة، عبير علي ، وزيود، لين لطيف (2022).دوافع تبني الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،مج44, ع3.

عبد العزيز، فوقية رجب (2020). وحدة مقترحة في ضوء التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر لإكساب طلبة الشعب العلمية بكلية التربية بعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاتجاهات المستدامة مجلة الدراسات التربوية والنفسية، ع108، كلية التربية، جامعة الزفازيق.

عبد الفتاح، حازم محمد (2016) تسويق منتجات صديقة البيئة، مؤسسة حورس الدولية، غزة فلسطين.

عبد القادر، حسين (2014)، استغلال رأس المال الفكري لزيادة نسبة مساهمته في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأكاديميين في جامعة الاستقلال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 5 (2)، 133-163.

عبدي، مصطفى (2020). الإقتصاد الأخضر كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية: 97 – 119.

عزي، الأخضر وإبراهيمي، نادية (2016)، دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية). المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي. الجزائر.

الفقى .محمد عبد القادر (2014). الاقتصاد الأخضر وعلاقت بالبيئة والتنمية المستدامة، مكتبة ابن سينا، القاهرة.

فلية، فاروق عبده والزكي، أحمد عبد الفتاح (2004). معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحًا، دار الوفاء، الإسكندرية.

الكبيسي، عامر وآخرون (2019). دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف، الرياض.

محمود، أيسم سعد محمدي(2018). الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجا، العلوم التربوية ، مج26, ع4، 2 – 82.

الملحم ، عبد العزيز وآخرون (2018) السياسة الخضراء لموازنة أهداف الطاقة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الملحم، عبد العزيز وآخرون (2018). السياسة الخضراء لموازنة أهداف الطاقة والبيئة: دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي.

المراجع الاجنبية

Anna A. Muravyeva& Olga N(2016):Education Paradigm Context of Green Economy, the Transformation Tion DOI:1017853L/1994-5639-2016-8-23-37.

Leyla A.&el.al (2019): The Role of Green and Sustainability Offices in Fostering SustainabilityEfforts at HIGHER Education Institutions, Journal of Cleaner Producation, doi:10.1016/j.jclpro.

Ralph,M &Stubbs, W. (2016): Integrating Environental Sustainability into Universities, Journal Higher Education, No.1,No.1,Vol.67.

Tillbury Kevin, N. (2012). Higher Education Technology and Development Process, ALAOUR, M. ED. Symposium of Higher Education and Development in Jamahiriya, Florida University.

UNESCO World Conference on Education For Sustainable Development, 2009, 31 March-2 April, Boon, Germany.

WCED Report (1987), Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future. Retrieved on 3/1/2019 from the link: http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm

درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية وسبل تطويرها

أ.د. فايز كمال شلدان د. حسين عبد الكريم أبوليلة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية وسبل تحسينها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تصميم استبانة من (27) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة من (96) من القيادات الأكاديمية في الجامعة الإسلامية وجامعة فلسطين، والبالغ عددهم (179) قيادياً أكاديمياً، كما تم استخدام المقابلة للتعرف إلى السبل المقترحة لتحسين درجة توفر المتطلبات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بلغت بوزن نسبي (64.62%)، وبدرجة تقدير متوسطة.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغير الرتبة العلمية لصالح أستاذ مساعد فأدنى، باستثناء المجال الأول (الاقتصادي) لا توجد فروق، ومتغير سنوات الخدمة توجد فروق في المجال الأول والثاني والدرجة الكلية لصالح 10 سنوات فأقل، بينما لا توجد فروق في المجال البيئي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغير الجامعة في جميع المجالات والدرجة الكلية باستثناء المجال البيئي لصالح الجامعة الإسلامية.
4. قدمت الدراسة مجموعة من السبل المقترحة لتحسين درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية.

ومن خلال النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات على النحو التالي:

- دعم مؤسسات التعليم العالي بميزانيات مناسبة تسمح لها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز ثقافة التنمية المستدامة لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات، ليكونوا أكثر مساهمة في ذلك.

الكلمات المفتاحية: الجامعات الفلسطينية – متطلبات – التنمية المستدامة.

Abstract

The study aimed to identify the degree of availability of the requirements of sustainable development in Palestinian universities and ways to improve them. To achieve the objectives of the study, the researchers used the analytical descriptive approach. A questionnaire of (27) paragraphs distributed over three fields was designed. The questionnaire was applied to a sample of (96) leaders. Academic leaders at the Islamic University and the University of Palestine, who numbered

(179) academic leaders, and the interview was used to identify the proposed ways to improve the degree of availability of requirements.
Among the most important findings of the study were:
The degree of availability of sustainable development requirements in Palestinian universities from the point of view of academic leaders reached a relative weight of (64.62%), with a medium rating.
There are statistically significant differences at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) between the mean scores of the study sample's assessment of the degree of availability of sustainable development requirements in Palestinian universities due to the scientific rank variable in favor of assistant professor or lower, except for the first field (economics) there are no differences, and the variable years Service There are differences in the first and second fields and the total degree in favor of 10 years or less, while there are no differences in the environmental field.
There are no statistically significant differences at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) between the mean scores of the study sample's assessment of the degree of availability of sustainable development requirements in Palestinian universities due to the university variable in all fields and the total score except for the environmental field in favor of the Islamic University.
The study presented a set of proposed ways to improve the degree of availability of sustainable development requirements in Palestinian universities.
Through the results, the study presented some recommendations as follows:
-Supporting higher education institutions with appropriate budgets that allow them to achieve the goals of sustainable development.
-Promoting a culture of sustainable development among academic leaders in universities, so that they can contribute more to this.
Keywords: Palestinian universities - requirements - sustainable development.

مقدمة

بات من المعلوم التطور الذي استهدف مؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم، ودورها الحقيقي في تقدم مجتمعاتها وتطورها، بما تمتلك من الخبراء والخبرات المتنوعة في جميع المجالات الحياتية، حتى أصبحت توجه وظائفها الثلاث (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع.

ولتحقيق التنمية بالشكل العام والتنمية البشرية المستدامة بشكل خاص، كان من الضروري ربط العملية التنموية بالعملية التربوية والتعليمية، فهناك علاقة وثيقة بينهما، حيث تعتبر مساهمة التعليم في التنمية من القضايا الجوهرية التي عالجها علماء الاقتصاد والتربية، وللتأكيد على قوة العلاقة بين التربية والتنمية تمثلها في معنى التربية التي تسعى لتنمية الإنسان عقليا وجسديا وخلقيا، وتعمل على توجيه الإنسان ليكون شخصا كاملا متكامل النمو، وهنا يظهر دور مؤسسات تسهم في هذه التنمية مثل المدرسة والجامعة والأسرة وغيرها(دويكات، 2009م، 36).

فالنظرة اليوم تجاه الجامعات تقوم على أنها أحد أهم المقومات الأساسية للدول الحديثة باعتبارها معقلاً للفكر الإنساني في أرقى مستوياته، ومجالاً لاستثمار وتنمية الثروة البشرية، ومحركاً أساسياً في

عملية التنمية بجميع أبعادها، وشرطاً من شروط التنمية الإنسانية القائمة على المعرفة، وعاملاً فاعلاً في تطوير القدرات الذاتية للأفراد، ولهذا فإن مستقبل الدول وتطورها يتقرر بصورة رئيسة في أروقة مؤسسات التعليم الجامعي، ويقوم على ذلك تعلم النشء التصدي للتعقيد الذي تتصف به مجالات التنمية المختلفة (عبد الوهاب، 2018م، 3).

ولما كانت مجتمعاتنا العربية بحاجة إلى تفعيل التنمية المستدامة في مناحي الحياة الاجتماعية لتواكب التطورات المختلفة، وترتقي بأفرادها على المستوى الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، كان لابد من الاعتماد على مؤسسات التعليم الجامعي لتقوم بهذا الدور كونها مؤسسات اجتماعية خادمة للمجتمع، وتمتلك الإمكانات المادية والبشرية للقيام بهذا الدور.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة حيث أجرى العرقاوي وعجوز(2019م) دراسة هدفت للتعرف إلى دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية التي تؤديها الجامعات، وأشارت دراسة البياتي والعبيدي(2023م) إلى تقويم الدورات التدريبية لطرائق التدريس ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العملية التعليمية، كما أكدت دراسة بخضر ونسيمة (2019م) على دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء، وجاءت هذه الدراسة لتتعرف إلى درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية وسبل تحسينها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تقوم على الجامعات مسئوليات ومهام كبيرة، باعتبارها العقل المفكر والمدبر والمخطط للمجتمع، وهي من يتكفل بتشكيل الشخصيات الإنسانية من الخريجين ليكونوا قادرين على مواجهة الأزمات والتطورات الاجتماعية المختلفة، ويسهموا في الارتقاء بمجتمعهم، وتحسين مستوى الدخل القومي، والرخاء الاقتصادي.

وقد لاحظ الباحثان من خلال عملهما في الجامعات الفلسطينية سعي الجامعات إلى تفعيل برامج التنمية المستدامة، وتحقيق أهدافها، كما أشارت العديد من الدراسات السابقة التي ذكرت سابقاً كدراسة العرقاوي وعجوز(2019م)، ودراسة البياتي والعبيدي(2023م)، ودراسة بخضر ونسيمة (2019م)، كما أجرى الباحثان استطلاعاً للرأي لبعض الخبراء التربويين حول أهمية موضوع الدراسة والذين أشاروا بدورهم أهمية تمكين الجامعات للقيام بدورها في التنمية المستدامة، وهذا ما دفع الباحثين إلى اجراء هذه الدراسة للتعرف إلى متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية حتى يتمكنا من اقتراح مجموعة من السبل لتطوير هذه المتطلبات وتفعيلها، من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

1- ما درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، سنوات الخدمة)؟

3- ما السبل المقترحة لتحسين درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والتربويين؟

هداف الدراسة:

1. التعرف إلى درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية.

2. الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، سنوات الخدمة).

3. اقتراح مجموعة من السبل لتحسين درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

1- سد الفجوة البحثية المعرفية لما أغفلته الدراسات السابقة.

2- قد يساعد هذا البحث عن الكشف عن درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية.

3- يسهم في الكشف عن سبل تحسين متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية.

4- تفيد نتائج هذه الدراسة وزارة التربية والتعليم العالي من خلال معرفة درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

- **حد الموضوع:** تقتصر هذه الدراسة التعرف إلى درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية في المجالات (الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي).
- **الحد المكاني:** تم تطبيق هذه الدراسة في المحافظات الجنوبية لفلسطين.
- **الحد المؤسسي:** طبقت هذه الدراسة على الجامعات الفلسطينية.
- **الحد البشري:** تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من القيادات الأكاديمية (عميد، نائب عميد، رئيس قسم).

- **الحد الزمني:** طبقت الدراسة الميدانية في الفصل الثاني من العام الدراسي 2022/ 2023م.

مصطلحات الدراسة: تناولت الدراسة المصطلحات التالية:

التنمية المستدامة: وتعني "الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواءً البشرية أو المالية المادية والمعنوية وغيرها للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل (الطويل 2010م، 86).

الجامعات: هي مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساس هو خدمته وخدمة المجتمع، أي ان يشمل المجتمع كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة، لذلك تعد الجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها (بخيت، 2009).

الإطار النظري للدراسة:

تمثل التنمية المستدامة أحد أهم المفاهيم الحديثة التي برزت في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والتي استهدفت جميع مجالات الحياة الإنسانية بالاعتماد على المجالات الأساسية والمتمثلة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهذا ما أحدث نوعاً من الاختلاف والتباين بين آراء الخبراء والباحثين في وضع تعريف محدد لمفهوم التنمية المستدامة، إلا أن هناك اتفاقاً على الممارسات الفعلية لمتطلبات التنمية المستدامة التي يجب أن تقوم بها الجهات المعنية سواء كانت دول أم مؤسسات، لتحقيق تنمية شاملة مستدامة تضمن تجاوز المجتمع لأزماته الاقتصادية، وقضاياه الاجتماعية، ومشكلاته البيئية، والارتقاء به حاضراً ومستقبلاً.

وتتصدر الجامعات المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع، ففي الجانب الاقتصادي يظهر دورها بوضوح عبر ما تقدمه من كوادر مؤهلة علمياً وعملياً توكل إليهم مهمة القيام بتخطيط ووضع الخطط الاقتصادية التنموية وتنفيذها لمعالجة المشكلات الاقتصادية المختلفة كظاهرة البطالة ومحاربة الفساد المالي بمختلف أشكاله وغيرها من تحديات، وفي الجانب الاجتماعي فقد أسهمت الجامعات في تطوير وتحسين حياة المجتمعات وزيادة رفاهيتها من خلال تمكينها من استثمار مواردها بطريقة كفؤة وبشكل يراعي نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد، إضافة لقيامها بدعم البرامج والخطط الهادفة للحد من ظاهرة الفقر وغيرها من أنشطة تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، كذلك وعلى الصعيد البيئي يظهر دور الجامعات عبر ما تقوم به من عقد للمؤتمرات والندوات والبرامج الخاصة بالبيئة لحمايتها من كافة أشكال التلوث البيئي، فضلا عن مداومة أعضاء الهيئات التدريسية بها على نشر الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة إلى توفير مصادر مستدامة للطاقة (الجازوي والعشيبي والبرعصي، 2021م، 152).

مفهوم التنمية المستدامة:

ذكر العلماء والباحثون تعريفات عديدة ومتباينة لمفهوم التنمية المستدامة، حيث كانت التعريفات حسب وجهات النظر المرتبطة بالتخصص أو باتجاه الفكر، ويستعرض الباحثان مفهوم مصطلح التنمية المستدامة على النحو التالي:

يعرف الهيتي والمهندي (2008م، 13) التنمية المستدامة بأنها: تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات أجيال المستقبل.

ويعرفها عماري (2008م، 4) بأنها: ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

ويعرفها أبو النصر (2017م، 82): التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة وتراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

ويذكر القرالة (2011م، 21) أنه من خلال توظيف التنمية تتحقق التنمية البشرية التي ستتحول بمجملها إلى التنمية المستدامة، والتي أكدها برنامج الأمم المتحدة الألماني بأن التنمية البشرية تتكون من ثلاثة عناصر تتمثل في:

1- **تنمية الانسان:** وهي تعزيز القدرات البشرية والصحية ليتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة.

2- **التنمية من أجل الانسان:** وهي توفير الفرصة لكل الناس للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي أو اكتسابها.

3- **التنمية بالإنسان:** وهي توفير الفرصة لكل أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية المجتمع.

أسس التنمية المستدامة:

يعتمد مفهوم التنمية المستدامة إلى عدة أسس لتحقيق أهدافها المنشودة وهي على النحو التالي:

1- أن تأخذ التنمية في عين الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

2- لا تركز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والفاظ على البيئة.

3- يتوجب إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائد اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد، وتلوث البيئة.

5- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة استنادا إلى مردود الآثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية (إبراهيم، 2007م، ص 25).

أبعاد التنمية المستدامة: التنمية المستدامة لا تركز على جانب واحد فقط؛ بل تشمل جميع الجوانب الحياتية مثل الجانب البيئي والاقتصادي والاجتماعي والمعرفي وغيرها..

وضح أبو زنط وغنيم (2010م) أبعاد التنمية المستدامة في الجدول التالي:

جدول (1) أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
استخدام التكنولوجيا	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: (أبو زنط وغنيم، 2010).

متطلبات التنمية المستدامة:

وضح علي (2013م، 112) أن متطلبات التنمية المستدامة تنحصر في الاتي:

- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** أي التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** أي الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.
- **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية:** أي توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

التنمية المستدامة والتعليم:

يعد التعليم من المداخل الأساسية لعملية التنمية المستدامة، كونه الطريق المباشر لتحقيقها، ومن خلاله تستوعب الشعوب أي عملية تغيير أو تطوير تستهدف كيانها القومي، فعندما تكون عملية التعليم هي عملية تنوير وتثقيف وتمكين وتأهيل فإن ذلك سيكون له بالغ الأثر في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع.

وقد أكد (المفتي، 2020م، ص 170) أن الهدف الرابع من الأهداف السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة في خطتها هو التعليم، وسعت لحصول جميع الأفراد على التعليم المجاني من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية من خلال تحقيق الآتي:

1- تخصيص ميزانية مرتفعة للعملية التعليمية لتطوير التعلم ولتمويل الرواتب والمكافئات.

2- تكافؤ فرص التعليم بين الذكور والإناث والسماح للجميع بالالتحاق بنوع التعليم المناسب لقدرتهم وميولهم دون شروط مقيدة.

3- اتاحة الفرص لجميع الطلبة للالتحاق بالجامعات وفق اختياراتهم واستعداداتهم، وليس وفق مجموع التحصيل في المرحلة الثانوية.

4- التوسع في إنشاء أبنية تعليمية وفق مواصفات عالمية من أجل ضمان استيعاب من بلغ سن إلزام التعليم، ولتخفيف كثافة الصفوف.

5- توسيع استخدام أساليب تكنولوجية في مراحل التعليم الجامعي أو ما قبله.

6- تطوير المعاهد والكليات الخاصة بإعداد المعلمين من حيث الامكانية وبرامج الاعداد والبنى التحتية.

7- اتاحة مصادر المعرفة المتنوعة للطلبة في التعليم سواء ما قبل الجامعة أو في الجامعة وتنمية مهارات التعليم الذكي للتمكن من ممارسة التعلم المستمر مدى الحياة.

8- تطوير نظام ابتعاث الطلبة إلى الخارج والاشراف المشترك كي يشمل أغلب الباحثين في مراكز البحوث والجامعات.

9- تفعيل تفريغ أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ومراكز البحوث لغرض تنميتهم علميا ومهنيا.

وذكر علي عن رفعت (2013) أن العالم يشهد تطورا كبيرا في مجالات الاتصالات والانترنت، لذلك فرض علينا تطورا موازيا لكل اشكال وأنماط التواصل والمعلومات والمعرفة، وتدرك الحكومات متمثلة في مؤسساتها الأكاديمية العلمية منها والتطبيقية على كافة مستوياتها وتنوعها أهمية البحث العلمي ودوره المؤثر الذي يؤديه في جميع مناحي الحياة، الذي يهدف إلى إثراء الفكر المجتمعي باخر التطورات العلمية والتطبيقية في المجالات الإدارية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من تلك التطبيقات الملائمة لمجتمعاتنا، وعكس تجارب الدول المتقدمة في تطوير أداء الاقتصاد وأداء الأجهزة الحكومية والمنظمات المدنية وتحقيق التنمية المستدامة.

دور الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة:

الجامعات تلعب دورا كبيرا في دعم الاستدامة وتطوير استراتيجيات ومتطلبات التنمية المستدامة من خلال عمليات البحث والتعليم وتطبيق الاستدامة في تنظيماتها، كما ويمكنها المساهمة في إكساب متخذي القرار المعرفة والمهارات من خلال دمج قضايا الاستدامة في مناهجها (Huff & Naguyen, 2014)

وذكر عواد (2010) أن الجامعة هي مؤسسة علمية إحدى وظائفها الأساسية خدمة المجتمع، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار علي (2013م، ص 84) أن الجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة، وكل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل.

أكد Lozano & others(2013) أنه ممكن يتمثل دور الجامعات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال:

- ادخال التنمية المستدامة في جميع المناهج والأنظمة.
- تشجيع البحث في مجال التنمية المستدامة.
- توجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للاستدامة.
- التعاون مع الجامعات الأخرى في مجال الاستدامة.
- تعاون واضعي السياسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية لتحقيق الاستدامة.

ويرى الباحثان أن الجامعات الفلسطينية بالرغم من الظروف القاهرة التي تمر بها إلا أنها تجتهد في سبيل التقدم في التصنيفات العالمية، وتحقق تقدما ملحوظا على صعيد المنافسة الدولية، وهذا يدفعها إلى الالتزام بالتوجهات العالمية نحو التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز متطلبات التنمية المستدامة في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

الدراسات السابقة:

بعد اطلاع الباحثين على العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، تم اختيار بعضها من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

حيث قامت الياسري (2023) بدراسة هدفت التعرف إلى الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استخدام منهج التحليل النظمي والمنهج التأريخي في تتبع عملية التحول الاقتصادي من التقليدي إلى المعرفي، أكدت نتائج الدراسة إلى ان الاقتصاد الجديد أصبح بمثابة المحرك لأغلب اقتصاديات الدول المتقدمة وحتى الدول العربية التي أخذت تسير باتجاه جديد يتمثل برسم اقتصادها القائم على تنمية العنصر البشري الذي يعد الأساس في نجاح عملية التنمية وبناء

اقتصاد قوي سواء كان الاقتصاد القائم على الدول تقليدية أم الأسلوب الاقتصادي الجديد، كما أن ترابط ما بين اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة لكون الأول يعتمد أساسا على العنصر البشري (رأس المال الفكري) من خلال البحث سوف يصل للتنمية والعمل المستمر على تطوير ملكاته البشرية لتحقيق تنمية مستدامة أساسها الإنسان والمعرفة.

وكما قام كلٌ من البياتي والعبيدي(2023م) بدراسة هدفت إلى تقويم للدورات التدريبية لطرائق التدريس ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العملية التعليمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث كانت الاستبانة هي أداة الدراسة، طبقت على (200) معلماً مشاركاً في الدورات التدريبية لطرائق التدريس الحديثة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، أظهرت النتائج ان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى حصول المدرب والمادة التعليمية المختارة والوسائل المختارة على درجات مرتفعة أدت إلى حصول ارتفاع في النواتج النهائية للدورات التدريبية، كما وتوصلت الدراسة إلى تصور مستقبلي لدور هذه الدورات في الاستدامة في العملية التعليمية للمساهمة في التعلم المستمر مدى الحياة، والتي ستدفع المعلمين إلى تطوير انفسهم باستمرار.

وهدفت دراسة السيد (2022م) إلى بيان دور القيادة الإبداعية بالجامعات السودانية في تعزيز التنمية المستدامة، اعتمدت الباحثة في الدراسة مصادر ثانوية اختصت في هذا المجال والمتمثلة في الكتب والدراسات السابقة ومواقع الشبكة العنكبوتية، وتم بناء استبانة كمصادر أولية لجمع بيانات البحث. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة عدم تطبيق أبعاد القيادة الإبداعية بأبعادها المذكورة في الدراسة، واثبتت عدم دعم القيادة بالجامعات السودانية لمفهوم التنمية المستدامة. كما أظهرت وجود علاقة بين بعد (تشجيع الإبداع والقابلية للتغيير وروح المجازفة) والتنمية المستدامة. كما أثبتت عدم وجود استجابة لعناصر التنمية المستدامة مع التغيرات في عناصر حل المشاكل واتخاذ القرار.

وأجرت أبو عيادة (2021م) دراسة هدفت التعرف إلى دور الجامعات في التنمية المستدامة، اعتمدت الدراسة في منهجها على تحليل الادبيات التربوية التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في الجامعات من خلال المهج التحليلي، أظهرت الدراسات أن التنمية الاقتصادية تتوقف بشكل كبير على تكوين قوى عاملة تمتلك من المهارات والخبرات اللازمة للإنتاج الصناعي، حيث تسهم الجامعات في تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات العلمية والإنسانية ليصبح التعليم العالي مطلبا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره من مستلزمات التنمية الشاملة، وأن أغلب فرص التوظيف أصبح يتطلب شهادات علمية جامعية.

وهدفت دراسة Silvia Fissi Alberto Romolini, Elena(2021م) إلى ضرورة مواكبة الجامعات للتغيرات المصاحبة نحو الاستدامة وطرق الحد من الأثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال تعزيز الممارسات لأنشطتهم المستدامة في المناهج وبرامج البحث، حيث تطبق الجامعة الخضراء الاستدامة في جميع الأبعاد المختلفة ومنها (الاطار المؤسسي، عمليات الحرم

الجامعي، التدريس، البحث، مشاركة المجتمع، والمساءلة، وإعداد التقارير) والهدف الرئيس من هذه الدراسة هو استكشاف جامعة فلورنسا وتحديد استراتيجياتها ومبادراتها نحو التحول لجامعة خضراء والممارسات الفعلية لذلك، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لجامعة فلورنسا" ومن نتائج الدراسة أن جامعة فلورنسا تمكنت من التحول لجامعة خضراء من خلال البحث العلمي والتعليم والحرم الجامعي الأخضر والتنقل المستدام على الرغم من التحديات المالية في التحول.

وقام كلٌ من بخضر ونسيمة (2019) دراسة هدفت إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء، الإستبانة كانت هي أداة الدراسة، طبقت على عينة مكونة من (50) أستاذاً جامعياً، أسفرت النتائج على نقص في تأدية المركز الجامعي تيسمسيك لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، طرق ومناهج التدريس، كما كشفت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في: المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة فقد كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من المستوى المعنوي.

وأجرى العرقاوي وعجوز(2019م) دراسة هدفت للتعرف إلى دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية التي تؤديها الجامعات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال مراجعة الادبيات والدراسات السابقة وخلصت النتائج إلى أن وظيفة مؤسسات التعليم العالي أصبحت تلعب دورا ثالثا وهي الارتباط ثنائي الاتجاه مع المجتمع وهو نسخة مختلطة من التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال، كما وأظهرت أيضا أن مؤسسات التعليم العالي ستسهم بشكل فاعل في عملية التنمية المستدامة.

وأجرى (Elaine, 2016) دراسة هدفت إلى استكشاف ما إذا كان التعليم من أجل التنمية المستدامة الممارس يمكنه أن يعزز التنمية المستدامة للمناظر الطبيعية في الكليات بإسكتلندا، وذلك بإنتاج التعلم ومواد التدريس لتطوير المناهج التعليمية التي يمكن استخدامها من قبل كل من الموظفين والطلاب. وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحي لجميع مديري الكلية الأسكتلندية لتحديد آرائهم من أجل التنمية المستدامة على مستوى الإدارة العليا، وأظهرت النتائج أن التنمية المستدامة تعتبر واحدة من أهم التحديات التي تواجه البشرية، ولمواجهة هذا التحدي هو التعلم من أجل الاستدامة.

وقام كلٌ من (Ghani & Pourrajab, 2014) بدراسة هدفت الكشف عن أهمية رفع مستوى الجودة في التعليم وتوضح أهمية زيادة مستوى الجودة في نظام التعليم والمدرسة من أجل الحصول على الاستدامة في التعليم، واظهار كيفية الوصول إلى التعليم المستدام من خلال تنفيذ فلسفة إدارة الجودة الشاملة؛ في نظام التعليم والمدرسة؛ وتحديد بعض النقاط المفيدة لمديري التعليم وصانعي السياسات للوصول إلى التعليم المستدام من خلال تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في المنظمات التعليمية. وتوصلت إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدرسة يمكن مديري التعليم وصانعي السياسات من زيادة جودة المدارس والبقاء على مستوى عال.

وأجرى علي (2013م) دراسة هدفت إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث كانت الاستبانة هي أداة الدراسة التي طبقت على عينة الدراسة التي كان قوامها (180) عضو هيئة تدريس في الجامعات الذين يعملون في مجال الدراسات العليا، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، أظهرت النتائج بوجود مشكله جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا، وكشفت النتائج عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين دور البحث العلمي والدراسات العليا والتنمية المستدامة.

ويؤكد الباحثان من خلال ما ورد في الدراسات السابقة أن هناك ارتباطاً واضحاً بين التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص وبين التنمية المستدامة، وأن أي تقدم في التنمية المستدامة يعتمد بشكل رئيس على تقدم مؤسسات التعليم الجامعي وازدهارها، وذلك يتطلب دعم مؤسسات التعليم العالي، وتلبية احتياجاتها من الموارد المادية والبشرية.

إجراءات الدراسة:

أولاً: منهج الدارسة: تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو" المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحث فيها (أبو رحمة، 2012م، ص77).

ثانياً: مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة جميع القيادات الأكاديمية في جامعتي فلسطين والاسلامية عددهم (179) قيادياً أكاديمياً حسب السجلات الإحصائية في دائرتي شئون الموظفين في الجامعتين.

ثالثاً: عينة الدراسة: هي مجموعة جزئية من المجتمع له خصائص مشتركة (أبو علام، 2007م، ص162).

العينة الاستطلاعية: تكونت من (30) قيادياً أكاديمياً من جامعتي فلسطين والإسلامية (عميد، نائب عميد، رئيس قسم) وذلك لحساب الثبات للمقاييس والتأكد من صلاحيتها لتطبيقها على العينة الفعلية. حيث تم استثناؤها من عينة الدراسة الفعلية.

العينة الفعلية: اشتملت العينة على (96) موظفاً أكاديمياً من جامعتي فلسطين والإسلامية، وبوزن نسبي (53.63%) استطاع الباحثان الوصول إليهم والجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة:

جدول (1): يوضح التوزيع الكلي للعينة تبعاً لمتغيرات الدراسة

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	60	62.5
أنثى	36	37.5
المجموع	96	100.0

الجامعة	العدد	النسبة
الاسلامية	42	43.8
فلسطين	54	56.3
المجموع	96	100.0
سنوات الخدمة	العدد	النسبة
أقل من 10 سنوات	36	37.5
أكثر من 10 سنوات	60	62.5
المجموع	96	100.0

رابعاً: أداتا الدراسة:

أولاً: الاستبانة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي، وفي ضوء الدراسات السابقة، المتعلقة بمشكلة الدراسة، واستطلاع آراء عينة من المختصين عن طريق المقابلات الشخصية، قام الباحثان بتصميم أداة الدراسة التي تم تحكيمها من خلال (8) محكمًا من الأساتذة الجامعيين المختصين، وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (27) وبقيت كما هي بعد التحكيم، وتحتوي بنود الاستجابة للاستبانة على مقياس تدرج ليكرت الخماسي وهي (موافق بشدة =5، موافق=4، محايد=3، غير موافق =2، غير موافق بشدة =1)، من أجل التأكد من صلاحية الاستبانة، قام الباحثان بالتأكد من الصدق والثبات على النحو التالي:

أولاً: صدق الاستبانة:

– **صدق المحكمين:** قام الباحثان بعرض الاستبانة في صورتها الأولية وتحتوي على (27) فقرة على المحكمين وعددهم (8) محكمًا واستناداً إلى التوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحثان بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين لتبقى كما هي (27) فقرة.

– **صدق الاتساق الداخلي:** ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه (الهبيل، والمصري،2011 :1121). وقد قام الباحثان بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات والاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وتراوحت معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة ما بين (.474**) و(.940**) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01) ويؤكد ذلك أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق والجدول رقم (2) يوضح الاتساق الداخلي للاستبانة:

جدول (2): يوضح صدق الاتساق الداخلي للاستبانة

م	الفقرة	معامل الارتباط
.1	تشارك الجامعة في وضع الخطط الاقتصادية التنموية للمجتمع.	.782**
.2	تقوم بشكل دوري بنشر أبحاث ودراسات عن الوضع الاقتصادي للدولة الفلسطينية.	.725**

م	الفقرة	معامل الارتباط
.3	تعمل على تدريب العاملين بالمؤسسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية.	.936**
.4	تعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لتقييم الوضع الاقتصادي للدولة.	.887**
.5	تعمل على توفير فرص عمل للطلبة الخريجيين.	.928**
.6	تسهم في مكافحة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وصوره في المجتمع الفلسطيني.	.878**
.7	تعقد المؤتمرات والندوات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي.	.928**
.8	تقترح حلولاً لمشكلات البطالة والفقر والركود الاقتصادي.	.857**
.9	تعقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد الاقتصادية.	.923**
.10	تقدم الجامعة منحاً دراسية بشكل دوري لجميع الطلبة لإعانتهم على استكمال دراستهم.	.857**
.11	تعمل على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعيا.	.856**
.12	تسهم في تطوير قدرات العاملين في مؤسسات الدولة بمجال التنمية المستدامة.	.906**
.13	تضع أهدافها الاستراتيجية في ضوء وظيفة خدمة المجتمع.	.474**
.14	تشكل فرقاً بحثية من الطلبة والمدرسين لدراسة المشكلات الاجتماعية.	.816**
.15	تدعم البرامج والخطط التي تخفف من حدة الفقر في المجتمع.	.513**
.16	تسهم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمؤهلة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.	.940**
.17	تنفذ الجامعة برامج وأنشطة توعوية لدعم الأمن والسلم داخل المجتمع.	.936**
.18	تساهم الجامعة في تزويد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع البيئي.	.676**
.19	تتواصل مع مراكز البحوث العلمية العالمية والمحلية للاطلاع على المستجدات في مجال البيئة.	.940**
.20	تقوم بإجراء أبحاث لتوفير مصادر مستدامة ومتنوعة للطاقة.	.474**
.21	تحرص على ملاءمة البيئة الجامعية مع طبيعة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.	.558**
.22	تعمل على تصميم برامج لتنمية مهارات الأفراد في المحافظة على البيئة.	.661**
.23	تعمل على التنسيق مع مؤسسات حماية البيئة لتدريب طلبتها على التقنيات المتوفرة وأساليب عملها.	.856**
.24	تتبنى خططا وبرامج تسهم في الحد من التلوث البيئي.	.529**
.25	تعقد مؤتمرات وندوات توعوية للحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة.	.590**
.26	توفر دورات علمية متخصصة لكافة أفراد المجتمع في مجال حماية البيئة.	.816**
.27	تخصص مساقات دراسية كمتطلبات الجامعة للاهتمام بالبيئة وموارها.	.713**

ثانياً: ثبات الاستبانة Reliability: يقصد بثبات الاستبانة مدى الاتساق بين قياسيين لنفس الشيء، والأداة الثابتة هي التي تعطي نفس النتائج عند إعادة التطبيق في نفس الظروف (الأغا والأستاذ 2004م، ص104). وقد أجرى الباحثان خطوات التأكد من ثبات الاستبانة، وذلك بتطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما: التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

طريقة التجزئة النصفية: استخدم الباحثان درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث يتم تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزأين، فحصلت نتائج الفقرات الفردية على درجة (.967)، وحصلت نتائج الفقرات الزوجية على الدرجة (.887) ومن ثم حساب معامل الارتباط (r) بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية فكانت الدرجة (.949) ثم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون وحصل على درجة (.974).

طريقة ألفا كرونباخ: استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ على العينة الاستطلاعية، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلا على قيمة معامل الثبات الكلي (.968).

خامساً: إجراءات تطبيق الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بالخطوات التالية:

- تصميم الاستبانات بناءً على اطلاعها على الدراسات السابقة.
- تحكيم الاستبانات من خلال أساتذة وخبراء متخصصين.
- تطبيق الاستبانات على العينة الاستطلاعية للتحقق من صدق وثبات الاستبانة.
- تطبيق الاستبانات على العينة الفعلية.
- إجراءات المعالجات الإحصائية.
- تفسير وتحليل النتائج وربط النتائج بالإطار النظري والدراسات السابقة.
- كتابة التوصيات والدراسات المستقبلية.

ثانياً: الأداة الثانية: المقابلة: قام الباحثان بإجراء (5) مقابلات مباشرة مع المختصين والخبراء التربويين في الجامعات الفلسطينية، وذلك للتعرف إلى السبل المقترحة لتحسين درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية، وتعرف المقابلة بأنها " محادثة موجهة بين الباحث والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة"(دويدري، 2000م، 23).

نتائج الدراسة وعرضها وتفسيرها

تتضمن عرضاً لنتائج الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف إلى **درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية وسبل تحسينها**. لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها.

أولاً: المحك المعتمد: لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4=1-5)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول (3) (ملحم، 2000: 42):

جدول (3): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
1-1.80	20% - 36%	**منخفضة جدا**
1.80 - 2.60	36% - 52%	**منخفضة**
2.60 - 3.40	52% - 68%	**متوسطة**
3.40 - 4.20	68% - 84%	**مرتفعة**
4.20 - 5	84% - 100%	**مرتفعة جدا**

نتائج السؤال الأول وعرضها وتفسيرها:

للإجابة عن التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة والذي ينص على: " ما درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ للإجابة على السؤال قام الباحثان بحساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لكل مجال

المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
الاقتصادي	3.20	.844	64.02	2
الاجتماعي	3.07	.780	61.40	3
البيئي	3.38	.810	67.75	1
الدرجة الكلية	3.23	.770	64.62	

يتضح من الجدول السابق أن درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بلغت بوزن نسبي (64.62%)، وبدرجة تقدير متوسطة ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- قلة وجود خطط واضحة لتعزيز متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية، وقلة تحديد أولويات وخطط عمل محددة لتحقيق هذه الأهداف.
- تقليل الدعم المالي والتقني المخصص لتعزيز متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية، مما يجعل من الصعب تطوير المناهج الدراسية وتوفير التدريب والتجهيزات اللازمة.

كما وأشار الجدول إلى أن المجال البيئي حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي (67.75%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– أهمية البيئة على الصحة العامة وحياة الإنسان كما يعد من أهم الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة.

– أهمية المجال البيئي في التصنيفات العالمية للجامعات، مما يجعل الجامعات الفلسطينية في حالة تنافس شديد بالاهتمام بقضايا البيئة وتحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة.

وحصل المجال الاقتصادي على المرتبة الثانية بوزن نسبي (64.2%)، وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة بفعل الحصار القائم من سنوات، وازدياد أعداد البطالة في صفوف الخريجين وغيرهم من الفلسطينيين، مما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل وبالتالي أثر على إمكانية قيام الجامعات بواجباتها ومهامها.

– الأزمات المالية التي تمر بها الجامعات الفلسطينية والتي أثرت على استجابتها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بشكل سلبي.

كما حصل المجال الاجتماعي على المرتبة الثالثة والأخيرة بوزن نسبي (61.40%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– ضعف الهيكل التعليمي يؤدي إلى قلة توفير الحلول والأدوات المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، وبالتالي قلة البحوث والتدريب والتطوير في هذا المجال.

– أن تقديم خدمات اجتماعية للطلبة وأفراد المجتمع يتطلب تمويلا مالياً كافياً، والجامعات الفلسطينية في ظل هذه الظروف تعاني من أزمات مالية خانقة تحد من تلبيتها للاحتياجات الاجتماعية.

أولاً: تحليل فقرات المجال الاقتصادي:

جدول (5): المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي للمجال الاقتصادي

م	الفقرة	م.الحسابي	ن.المعياري	و.النسبي	الترتيب
.1	تشارك الجامعة في وضع الخطط الاقتصادية التنموية للمجتمع.	3.18	1.136	63.75	4
.2	تقوم بشكل دوري بنشر أبحاث ودراسات عن الوضع الاقتصادي للدولة الفلسطينية.	3.43	1.003	68.75	2
.3	تعمل على تدريب العاملين بالمؤسسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية.	3.12	.997	62.5	5
.4	تعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لتقييم الوضع الاقتصادي للدولة.	3.37	1.116	67.5	3
.5	تعمل على توفير فرص عمل للطلبة الخريجين.	2.87	.931	57.5	7
.6	تسهم في مكافحة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وصوره في المجتمع الفلسطيني.	3.12	1.116	62.5	5
.7	تعقد المؤتمرات والندوات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي.	3.50	1.005	70	1
.8	تقترح حلولاً لمشكلات البطالة والفقر والركود الاقتصادي.	3.12	1.116	62.5	5

.9	تعقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد الاقتصادية.	3.06	.903	61.25	6

يوضح الجدول السابق أن أعلى فقرتين بالبعد الاقتصادي كانتا:

الفقرة رقم (7) والتي حصلت على الترتيب الأول والتي تنص على "**تعقد المؤتمرات والندوات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي**" وقد حصلت على وزن نسبي (70%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن كليات إدارة الأعمال في الجامعات الفلسطينية تعقد بعض المؤتمرات الممولة من مؤسسات محلية ودولية لمناقشة قضايا اقتصادية تنموية.
- أن تنظيم المؤتمرات والندوات لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي، يسهم في توعية المستثمرين والمجتمع بفرص الاستثمار المتاحة، ويعزز الثقة في الاقتصاد وقدرته على التنمية والنمو المستدام.

والفقر رقم (2) والتي حصلت على الترتيب الثاني وتنص على "**تقوم بشكل دوري بنشر أبحاث ودراسات عن الوضع الاقتصادي للدولة الفلسطينية**" وبوزن نسبي (68.7%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن الجامعات تكتفي بما يقدمه طلبة الدراسات العليا من رسائل علمية تناقش قضايا اقتصادية محلية، أو التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية.
- أن بعض الجامعات تحظى بدعم المؤسسات الدولية لنشر أبحاث ودراسات اقتصادية عن الوضع في فلسطين.

كما يوضح الجدول السابق أن أدنى فقرات في المجال الاقتصادي كانت:

والفقر رقم (9) والتي حصلت على الترتيب الأخير وتنص على "**تعقد برامج تثقيفية تسهم في الحد من الاستهلاك المفرط للموارد الاقتصادية**" وبوزن نسبي (61.5%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- قلة الموارد الطبيعية التي يمتلكها المجتمع الفلسطيني تقلل من اهتمام الجامعات بترشيد الاستهلاك، وتكتفي بالتوجيه من خلال نشرات وأخبار إذاعية حول ترشيد الكهرباء والمياه.
- أن بعض الجامعات تنظر إلى قضايا اقتصادية أهم من ذلك ترتبط بالحصار والأزمات الاقتصادية والبطالة.

الفقرة رقم (3، 6، 8) والتي حصلت على الترتيب قبل الأخير والتي تنص على "**تعمل على تدريب العاملين بالمؤسسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية**"، والفقرة "**تسهم في مكافحة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وصوره في المجتمع الفلسطيني**"، والفقرة **تقترح حلولاً لمشكلات البطالة والفقر والركود الاقتصادي**" وقد حصلت على وزن نسبي (62.5%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– أن بعض الجامعات الفلسطينية كالجامعة الإسلامية تقوم من خلال عمادة التعليم المستمر باستضافة قيادات وعاملين وإداريين في مؤسسات وشركات وبنوك لدورات تدريبية وبرامج مكثفة للتدريب والتطوير.

– أن بعض الخبراء والاستشاريين الاقتصاديين من الجامعات الفلسطينية يشاركون في الحد من الفساد المالي.

– أن اقتراح الحلول في ظل الحصار والركود الاقتصادي والأزمات المالية والحروب المتتالية لا يجدي ولا يحقق آمالاً، وإنما بعض الجامعات تقوم بمنح الخريجين دورات تشغيلية ضمن برنامج التشغيل المؤقت والممول من مؤسسات محلية أو دولية.

ثانياً: تحليل فقرات المجال الاجتماعي:

جدول (6): المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي للبعد الاجتماعي

م	الفقرة	م.الحسابي	ن.المعياري	و.النسبي	الترتيب
.1	تقدم الجامعة منحاً دراسية بشكل دوري لجميع الطلبة لإعانتهم على استكمال دراستهم.	2.93	.751	58.75	5
.2	تعمل على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعيا.	2.81	1.079	56.25	6
.3	تسهم في تطوير قدرات العاملين في مؤسسات الدولة بمجال التنمية المستدامة.	2.93	1.203	58.75	5
.4	تضع أهدافها الاستراتيجية في ضوء وظيفة خدمة المجتمع.	3.12	.997	62.5	3
.5	تشكل فرقاً بحثية من الطلبة والمدرسين لدراسة المشكلات الاجتماعية.	3.18	1.136	63.75	2
.6	تدعم البرامج والخطط التي تخفف من حدة الفقر في المجتمع.	3.06	1.093	61.25	4
.7	تسهم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة والمؤهلة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.	3.12	.931	62.5	3
.8	تنفذ الجامعة برامج وأنشطة توعوية لدعم الأمن والسلم داخل المجتمع.	3.37	1.116	67.5	1

يوضح الجدول السابق أن أعلى فقرتين بالمجال الاجتماعي كانتا:

– الفقرة رقم (8) والتي حصلت على الترتيب الأول والتي تنص على "**تنفذ الجامعة برامج وأنشطة توعوية لدعم الأمن والسلم داخل المجتمع**" وقد حصلت على وزن نسبي (67.5%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– الحالة الاستثنائية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بالاحتلال تفرض على المؤسسات الأكاديمية نشر ثقافة أمنية تحافظ على الهوية وتعزز الانتماء.

– أن بعض الجامعات ومن خلال مجالس الطلبة تنفذ بعض الأنشطة والبرامج لتوعية الطلبة لتحقيق السلم الاجتماعي.

والفقر رقم (5) والتي حصلت على الترتيب الثاني وتنص على "**تشكل فرقاً بحثية من الطلبة والمدرسين لدراسة المشكلات الاجتماعية**" وبوزن نسبي (63.7%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– أن بعض الجامعات تكتفي بالرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) لمناقشة المشكلات الاجتماعية وتحديد سبل العلاج.

– أن دراسة المشكلات الاجتماعية في المجتمع يحتاج إلى تمويل وإشراف ومتابعة، بالإضافة إلى ذلك إن بعض الطلبة يفتقرون إلى مهارات البحث العلمي.

كما يوضح الجدول السابق أن أدنى فقرتين بالمجال الاجتماعي كانتا:

والفقرة رقم (2) والتي حصلت على الترتيب الأخير وتنص على "**تعمل على تمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعيا**" وبوزن نسبي (56.2%)، وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي يواجه الشعب الفلسطيني والذي يعرض الجامعات إلى تحديات في توفير الدعم المالي والإمكانيات اللازمة لتمكين الفئات المهمشة وتأهيلهم اجتماعيًا.

– اعتقاد بعض الجامعات أن تمكين الفئات المهمشة هي مسؤولية الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

الفقرة رقم (1، 3) والتي حصلتا على الترتيب قبل الأخير والتي تنص على "**تقدم الجامعة منحاً دراسية بشكل دوري لجميع الطلبة لإعانتهم على استكمال دراستهم**" والفقرة "**تسهم في تطوير قدرات العاملين في مؤسسات الدولة بمجال التنمية المستدامة**"، وقد حصلتا على وزن نسبي (58.7%)، وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

– أن الأزمات المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية غزة تنعكس سلبا على إمكانية مساعدة الطلبة أو تقديم منح دراسية لهم إلا من خلال مؤسسات داعمة.

– قلة التعاون والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والذي ينعكس سلباً على إمكانية تنفيذ البرامج والمشاريع التدريبية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ثالثاً: تحليل فقرات المجال البيئي:

جدول (7): المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي للمجال البيئي

م	الفقرة	م.الحسابي	ن.المعياري	و.النسبي	الترتيب
.1	تسهم الجامعة في تزويد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع البيئي.	3.18	1.018	63.75	7
.2	تتواصل مع مراكز البحوث العلمية العالمية والمحلية للاطلاع على المستجدات في مجال البيئة.	3.43	1.177	68.75	4
.3	تقوم بإجراء أبحاث لتوفير مصادر مستدامة ومتنوعة للطاقة.	3.18	1.190	63.75	7
.4	تحرص على ملاءمة البيئة الجامعية مع طبيعة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.68	1.107	73.75	1
.5	تعمل على تصميم برامج لتنمية مهارات الأفراد في المحافظة على البيئة.	3.56	1.122	71.25	2
.6	تعمل على التنسيق مع مؤسسات حماية البيئة لتدريب طلبتها على التقنيات المتوفرة وأساليب عملها.	3.68	.849	73.75	1

.7	تتبنى خططا وبرامج تسهم في الحد من التلوث البيئي.	3.50	.940	70	3
.8	تعقد مؤتمرات وندوات توعوية للحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة.	3.3125	1.049	66.25	5
.9	توفر دورات علمية متخصصة لكافة أفراد المجتمع في مجال حماية البيئة.	3.06	.903	61.25	8
.10	تخصص مساقات دراسية كمتطلبات الجامعة للاهتمام بالبيئة ومواردها.	3.25	.833	65	6

يوضح الجدول السابق أن أعلى فقرتين في المجال البيئي الفقرتين رقم (4، 6) والتي حصلتا على الترتيب الأول والتي تنصان على "**تحرص على ملاءمة البيئة الجامعية مع طبيعة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة**" والفقرة "**تعمل على التنسيق مع مؤسسات حماية البيئة لتدريب طلبتها على التقنيات المتوفرة وأساليب عملها**" وقد حصلتا على وزن نسبي (73.7%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- التزام الجامعة بقوانيين وأنظمة ولوائح حقوق الإنسان الدولية التي تضمن المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم، دون تمييز بين المقبلين على التعليم.
- أن المجتمع الفلسطيني وبسبب الحروب المتكررة تزداد فيه حالات الإعاقة مما يفرض على الجامعات ملائمة البيئة الجامعية لتراعي تلك الحالات.
- أن الجامعات الفلسطينية ومن خلال ساعات العمل التطوعي المطلوبة من الطلبة قبل التخرج تقوم بحملات تطوعية تستهدف المحافظة على البيئة تتمثل في زراعة الأشجار وتنظيف شواطئ البحر، وتنظيف المقابر وزراعتها بالأشجار.

والفقر رقم (5) والتي حصلت على الترتيب الثاني وتنص على "**تعمل على تصميم برامج لتنمية مهارات الأفراد في المحافظة على البيئة**" وبوزن نسبي (71.2%) وبدرجة تقدير مرتفعة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- قيام عمادة شئون الطلبة ببرامج تدريبية تتضمن محاضرات ولقاءات لتعزيز مهارات الطلبة التي تسهم في تحقيق بيئة مستدامة.
- أن بعض الجامعات قد تدعم برامج تثقيفية توعوية تستهدف أفراد المجتمع أو مؤسسات اجتماعية معينة، بهدف المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يوضح الجدول السابق أن أدنى فقرتين بالمجال البيئي كانتا:

الفقرة رقم (9) والتي حصلت على الترتيب الأخير وتنص على "**توفر دورات علمية متخصصة لكافة أفراد المجتمع في مجال حماية البيئة**" وبوزن نسبي (61.2%)، وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن الظروف التي تمر بها الجامعات الفلسطينية قللت من تعاونها في هذا المجال.
- أن بعض الجامعات تكتفي بدورات متخصصة لذوي الاختصاص في المجال البيئي والزراعي.

والفقرة رقم (1، 3) والتي حصلت على الترتيب قبل الأخير والتي تنص على "**تسهم الجامعة في تزويد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة بما يلبي حاجة المجتمع البيئي**" والفقرة "**تقوم بإجراء أبحاث لتوفير مصادر**

مستدامة ومتنوعة للطاقة" وقد حصلتا على وزن نسبي (63.7%) وبدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- بعض الجامعات تفتقر لوجود كليات زراعة أو كليات ذات علاقة بالمجال البيئي، وتقتصر على ما تقدمه كليات العلوم من مساقات أو ورش عمل من خلال قسم الأحياء والأقسام.
- أن مثل هذه الأبحاث تحتاج إلى مختبرات ومقاييس متطورة وذات جودة عالية، والجامعات الفلسطينية في غزة تفتقر إلى مثل هذه الآليات بسبب الحصار المفروض منذ سنوات ومنع دخول أي أدوات ممكن أن تسهم في تطوير المختبرات العلمية.

نتائج السؤال الثاني وتفسيرها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجامعة، الرتبة العلمية، سنوات الخدمة)؟ للإجابة عن هذا التساؤل تم اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغير الرتبة العلمية: (أستاذ مساعد فأدنى، أستاذ مشارك فأعلى):

جدول (8): نتائج اختبار" T-test – لعينتين مستقلتين"– الرتبة العلمية

المجال	الرتبة العلمية	العدد	م.الحسابي	ن.المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الاقتصادي	أستاذ مساعد فأدنى	60	3.3778	.69831	2.511	.113
	أستاذ مشارك فأعلى	36	2.9074	.98543		
الاجتماعي	أستاذ مساعد فأدنى	60	3.1625	.63792	1.361	.001
	أستاذ مشارك فأعلى	36	2.9167	.96455		
البيئي	أستاذ مساعد فأدنى	60	3.6400	.55821	3.763	.000
	أستاذ مشارك فأعلى	36	2.9667	.98271		
الدرجة الكلية	أستاذ مساعد فأدنى	60	3.4111	.57776	2.737	.000
	أستاذ مشارك فأعلى	63	2.9321	.95012		

من النتائج الموضحة في جدول (8) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (**Sig.**) المقابلة لاختبار"**T**– لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة (**0.05**) في مجالات الاستبانة الثاني والثالث والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تُعزى إلى متغير الرتبة العلمية لصالح أستاذ مساعد فأدنى، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن أصحاب الرتب العلمية الأدنى أكثر احتكاكاً بالميدان، ويمتلكون من الخبرات والمعارف العملية التي تمكنهم من الاستجابة بشكل أفضل من أصحاب الرتب العلمية الأعلى لانشغالهم بالمناصب الإدارية والأكاديمية.

كما تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة (0.05) في المجال الأول الاقتصادي مما يدلل أنه لا توجد فروق، ويعزو الباحثان ذلك:

- أن الأزمات المالية التي تمر بها الجامعات وقدرتها المتواضعة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يعرفها الجميع من أصحاب الرتب العلمية المختلفة فلا أثر لوجود فروق في الرتبة العلمية.

- الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغير الجامعة: (الإسلامية، فلسطين):

جدول (9): نتائج اختبار" T-test- لعينتين مستقلتين"- متغير الجامعة

المجال	الجامعة	العدد	م.الحسابي	ن.المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الاقتصادي	الإسلامية	42	3.61	.703	4.812	.426
	فلسطين	54	2.87	.806		
الاجتماعي	الإسلامية	42	3.30	.712	2.698	.839
	فلسطين	54	2.88	.790		
البيئي	الإسلامية	42	3.84	.515	5.887	.001
	فلسطين	54	3.03	.824		
الدرجة الكلية	الإسلامية	42	3.60	.580	4.835	.055
	فلسطين	54	2.93	.777		

من النتائج الموضحة في جدول (10) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية **(Sig.)** المقابلة لاختبار "**T**- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة **(0.05)** في مجالي الاستبانة الأول والثاني، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تُعزى إلى متغير الجامعة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن الحصار والأزمات المالية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تؤثر بشكل كبير جداً على الجامعات من رواتب للعاملين، ورسوم للطلبة ومنح دراسية، فلا أثر للفروق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

كما تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T- لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة (0.05) في المجال الثالث والدرجة الكلية مما يدلل أنه توجد فروق لصالح الجامعة الإسلامية، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- تصنف الجامعة الإسلامية بأنها جامعة أهلية أو شعبية وجامعة فلسطين جامعة خاصة، مما يجعل دور الجامعة الإسلامية أكبر، بالإضافة إلى أن الجامعة الإسلامية تمتلك من الكوادر المؤهلة والمختبرات العلمية مما يسهم في تناول قضايا بيئية.

- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير سنوات الخدمة: (أقل من 10 سنوات، 10 سنوات فأكثر):

جدول (11): نتائج اختبار" T-test- لعينتين مستقلتين"- متغير سنوات الخدمة

المجال	الجامعة	العدد	م.الحسابي	ن.المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
الاقتصادي	أقل من 10 سنوات	36	3.2037	.62882	.023	.003
	10 سنوات فأكثر	60	3.2000	.95577		
الاجتماعي	أقل من 10 سنوات	36	3.2708	.51452	2.244	.001
	10 سنوات فأكثر	60	2.9500	.88634		
البيئي	أقل من 10 سنوات	36	3.2500	.70933	-1.356	.808
	10 سنوات فأكثر	60	3.4700	.86049		
الدرجة الكلية	أقل من 10 سنوات	36	3.2407	.59104	.099	.043
	10 سنوات فأكثر	60	3.2259	.86575		

من النتائج الموضحة في جدول (11) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار"T- لعينتين مستقلتين" أقل من مستوى الدلالة (0.05) في مجالي الاستبانة الأول والثاني والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة لصالح أقل من 10 سنوات، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن ذوي سنوات الخدمة الأقل هم أكثر انشغالا بالواقع ويطلعون أكثر على الإمكانيات المتوفرة للجامعات وقدرتها على تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

كما تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار"T- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة (0.05) في المجال الثالث مما يدلل أنه لا توجد فروق في متغير سنوات الخدمة، ويعزو الباحثان ذلك إلى:

- أن الجميع بغض النظر عن سنوات خدمتهم يعرفون الإمكانات المتاحة للجامعات الفلسطينية في دعم متطلبات تنمية بيئية مستدامة، فلا أثر لسنوات الخدمة على المجال البيئي.

الإجابة عن السؤال الثالث: والذي ينص على: ما السبل المقترحة لتحسين درجة توفر متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية؟

تعد التنمية المستدامة مسألة مهمة في العالم الحديث، وتمثل الجامعات دورًا كبيرًا في تعزيز التنمية المستدامة. وفيما يلي، بعض السبل المقترحة لتحسين متطلبات التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية، والتي تم اقتراحها من خلال المقابلة التي أجرها الباحثان مع عدد من (5) من الخبراء والمختصين في عمادات الجودة في الجامعات الفلسطينية، فكانت اقتراحاتهم على النحو التالي مع حذف المكرر منها:

- تشجيع البحث العلمي المتعلق بالتنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية، ودعم الباحثين في هذا المجال من خلال توفير الدعم المادي والتقني والتدريب والإرشاد.
- تحديث المناهج الدراسية في الجامعات الفلسطينية لتشمل مفاهيم التنمية المستدامة وتعزيز الوعي بأهميتها وتحديد دور الجامعات في تعزيزها.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الجامعات الفلسطينية لتحسين الكفاءة البيئية وتوفير الطاقة والحد من استخدام المواد الضارة بالبيئة.
- تعزيز التعاون بين الجامعات الفلسطينية والمؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تشجيع النشاطات البيئية في الجامعات الفلسطينية، مثل التدوير والحد من النفايات وتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة
- دعم الجامعات الفلسطينية، وتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية والمادية، لتقوم بمهامها في تعزيز التنمية المستدامة على أكمل وجه.
- تمكين الخريجين من الخبرات والتدريب اللازم والمهارات المناسبة التي يحتاجها سوق العمل.
- تعزيز دور حاضنات الأعمال في الجامعات الفلسطينية وتبني المشاريع الصغيرة ودعمها مادياً.

توصيات الدراسة: استناداً إلى نتائج الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- منح الجامعات الفلسطينية حصانة دولية تمكنها من المشاركة في التنمية المستدامة، وتلبية احتياجاتها العلمية من مختبرات ووسائل وأدوات بحثية.
- تعزيز ثقافة التنمية المستدامة لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات، ليكونوا أكثر مساهمة في ذلك.
- استحداث مساقات دراسية في المجال البيئي تعزز التنمية المستدامة لدى الطلبة.
- تمكين الطلبة اجتماعيا من خلال تقديم المنح والمساعدات أو تعزيز المهارات الاجتماعية.
- دعم مؤسسات التعليم العالي بميزانيات مناسبة تسمح لها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- عقد مؤتمرات علمية وورش عمل لمناقشة التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

إبراهيم، محمد.(2007). مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسة في ضمانات الإجارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجية الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية)، ابريل 2004.

الأغا، إحسان والأستاذ، محمود.(2004). مقدمة في تصميم البحث التربوي، ط3، مطبعة الرنتيسي للطباعة والنشر، فلسطين.

بخضر، بوساحة ونسيمة، بحوص.(2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثالث.

بخيت، صفية.(2009). الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والتقني، بحث مقدم للمؤتمر العربي الثالث الجامعات العربية، التحديات والافاق، مسقط-سلطنة عمان، الفترة 5-2009/7.

البياتي، مضئ والعبيدي، انعام.(2023). تقويم للدورات التدريبية لطرائق التدريس ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في العملية التعليمية من وجهة نظر المتدربين، *مجلة نسق، عدد1*، مجلد 37، ص ص 22-41.

الجازوي، صالح والعشيبي، منصور والبرعصي، عبد السلام (2021م) دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية العاملين بها، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع درنة، ع (6)*، مجلد (14)، ص ص 151-175.

دويدري رجاء وحيد.(2000م) البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية. دار الفكر المعاصر. بيروت، لبنان.

دويكات، خالد عبد الجليل (2009م) دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين جامعة القدس المفتوحة أنموذجا" أبحاث مؤتمر نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر، جامعة دمشق – كلية التربية، مج 1، ص ص 1-26.

أبو رحمة، محمد.(2012). ضغوط العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى المشرفين التربويين بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان.(2006). التنمية المستديمة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، دراسات العلوم الإدارية، العدد الأول، المجلد ، الأردن.36

السيد، انتصار مقبول الجيلاني (2022م) القيادة الإبداعية بالجامعات السودانية ودورها في دعم التنمية المستدامة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (66)، ص ص 613-641

الطويل، أغا (٢٠١٠). متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة ١١-١٣ أكتوبر ٢٠١٠.

عبد الوهاب، إيمان جمعة (2018م) مسارات التحول بمؤسسات التعليم الجامعي المصري نحو صيغه الجامعة الريادية "دراسة استشرافية " *مجلة كلية التربية، العدد 90*، الأول، جامعة كفر الشيخ، ص ص 2-23.

العرقاوي، سامر وعجوز، موسى.(2019). مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، مقدم للمءتمر العربي الدولي الثاني المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات) ، المنعقد في جامعة عمان العربية/ الأردن، 3-2019/11/4.

علي، أشرف.(2013). دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة- جامعات غزة نموذجا، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عماري، عمار (2008) إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها". المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد في سطيف في الفترة بين (7 / 8) أبريل، الجزائر.

عواد، يوسف.(2010). دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة، رام الله – فلسطين.

أبو عيادة، هبة توفيق(2021م) دور الجامعات في التنمية المستدامة، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، جملة كلية المصطفى الجامعة، وزارة التعليم العالي، العراق. ص ص 306-324.

القرالة، عصمت.(2011). الحكمانية في الأداء الوظيفي، ط1، دار جليس الزمان، الأردن.

المفتي، محمد.(2020). أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2030)،المؤتمر الدولي الثالث عشر (10-11)، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مصر.

ملحم، سامي.(2000م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

أبو النصر، مدحت محمد (2017م) التنمية المستدامة – مفهومها – أبعادها- مؤشراتها". المجموعة العربية للتدريب والنشر.

الهابيل، وسيم والمصري، عماد.(2011) أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة "دراسة حالة البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد1 (B)، ص ص 1101-1146.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، والمهندي، حسن إبراهيم (2008م) التنمية المستدامة في دولة قطر". المجنة الدائمة للسكان : الدوحة.

الياسري، حوراء.(2023). الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة نسق، عدد3، مجلد37.

المراجع الأجنبية:

Elaine Rosemary Crawford, Advancing Education for Sustainable Development in the Curriculum in Scotland's Colleges – An Analysis, PhD thesis, Scotland, Glasgow University, College of Social Sciences, 2016.

Ghani, M. F. A. and Pourrajab, M. (2014). Sustainable education through the implementation of Total Quality Management. Global Business and Economics Research Journal, 3(12): 42-52.

Huff, M.V. and Naguyen, Th. (2014). Universities as Potential Actors for Sustainable Development. Sustainability. Vol.6, 3043-3063.

Lozano,R., Lukman,R., Lozano, FJ., Huisingh, D.,and Lambrechts, W. (2013).Declarations for Sustainability in Higher Education: Becoming Better Leaders through Addressing the University System. Journal of Cleane Production, Vol. 48,pp, 10-19.

Silvia Fissi Alberto Romolini, Elena Gori and Marco Contri,: The Path to Ward, a Sustainable Green University The Case of The University of Florence . p, Cit.O

دور إدارة المخاطر في تعزيز التنمية المستدامة في الأردن.

د.رنيم زياد أحمد جوابرة د.محمد محمد المغير

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم دور إدارة المخاطر وتأثيراتها على تعزيز التنمية المستدامة في الأردن، لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي الذي يصف طبيعة المخاطر المهددة للتنمية المستدامة، والمنهج التحليلي لتحليل المخاطر وتأثيراتها المباشرة والأفعال الناتجة عنها، وقد استخدمت الدراسة مصفوفة إدارة المخاطر. توصلت الدراسة إلى تنوع المخاطر التي تهدد التنمية المستدامة، وأن أبرز الأثار تمثلت في الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وتأخر مشاريع التنمية الوطنية مما يهدد تطبيق رؤية المملكة 2025م، أوصت الدراسة بتعزيز مسارات التنمية المستدامة عبر دمج خطط إدارة المخاطر مع المشاريع والبرامج التنمية الوطنية، والاهتمام في الاقتصاد الأزرق خاصة في منطقة خليج العقبة، والتوجه نحو الطاقة المتجددة لعلاج الفجوة في استهلاك الطاقة، وتطوير ثقافة التنمية الحضرية والمجتمعية الخضراء عبر المشاركة المجتمعية والوطنية على صعيد الخبراء.

الكلمات المفتاحية: المخاطر،إدارة الأزمات،التنمية

Abstract:

This study aimed to assess the role of risk management and its effects on promoting sustainable development in Jordan. To achieve the objectives of the study,the researchers followed the descriptive approach that describes the nature of risks threatening,sustainable development and the analytical approach to analyze risks and their direct effects and resulting actions, The study used the risk management matrix. The study found a variety of risk that threaten sustainable development ,and the most prominent effects were poverty ,unemployment,high prices,and the delay in national development projects,which threatens the implementation of the Kingdom's vision2025,AD.Blue,especially in the Gulf of Aqaba,the trend towards renewable energy to address the gap in energy consumption,and the development of a culture of green urban and community development through community and national participation at the level of experts.

Key word: Risks, crisis management, development

1. الإطار العام للدراسة

1.1المقدمة:

منذ قديم الأزل والإنسان يواجه الأخطار المتنوعة التي لا تحدق به منن حين لآخر فتحدث خسارات كان من الممكن تفاديها لو اتخذت التدابير الوقائية والدفاعية المناسبة مع حجم التهديد، مما يعزز السعي لابتكار وتطوير الطرق المختلفة لصد ودفع الأخطار خارجاً عن البيئة البشرية، وبما أنه لا يمكن للإنسان التنبؤ بالمستقبل بشكل دقيق إلا بما تقتضيه الظروف المحيطة، فقد بات الإنسان في حالة تتطلب إتخاذ قرارات مصيرية وجدية تحدد مختلف الأساليب التي سيتبعها بشكل صارم، لتفادي هذه الأخطار. (النجار:2017).

تتعرض كافة الدول للعديد من الأخطار الكبرى التي تسببت في زيادة المشكلات وتراجع المؤشرات التنموية مما عزز التناقض بين الاحتياجات البشرية المادية والمعنوية والموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بتلبية رغبات المجتمع واشباع حاجياتهم، ومعالجة الندرة والقابلية لمعالجة حالات الاستنزاف للموارد الطبيعية، وتهتم الدول في تطوير آليات التنمية المستدامة وتلبية حاجة المجتمع المحلي. (إسماعيل.2015)

اهتمت المؤسسات الدولية والأمم المتحدة في التنمية المستدامة كمكانة على المستوى الدولي منذ نهاية القرن العشرين، وأصحبت أحد المطالب الحكومية، ومطلبًا أساسيًا لتحقيق التوزيع العادل والأمثل لعوائد التنمية والثروات بين الاجيال الحالية والمستقبلية، واهتمت الدول النامية في تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها عبر النمو المتسارع لاقتصاديات الدول التى تعتمد على الاستهلاك وتتدنى بها المقومات الاقتصادية والطبيعية، (الأغا، 2019) إذ تعتبر الأردن من أهم الدول التى تعاني من تحديات اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضعف المصادر الطبيعية والبيئية والتي تعتبر أحد المقومات الأساسية للاستدامة. (إسماعيل.2015)

تتعرض البيئة إلى هجوم شرس في النصف الأخير من القرن العشرين،من بعض المؤسسات والأشخاص بدافع الجشع الإقتصادي خاصة بعد الثورة الصناعية،حيث وجدت البشرية أنها تعاني من مأزق كبير، فظهرت العديد من الأمراض والأعراض البيئية التي لا تهدد حياة الإنسان فقط،بل تهدد كل منظومات الحياة الحية و غير الحية المتفاعلة معها حينها أدرك العلماء أن الأرض تمر بفترة حرجة في تاريخها،إن لم يتدارك الحال،فتولد الإحساس لدى الكثيرين من المسؤولين برفع مستوى وعي الجمهور بمخاطر المشكلة (المشكلات البيئية)، والتقليل من مخاطرها بإتخاذ إجراءات وإحتياطات وخطط إستباقية.(الآغا.2019).

تشير المنظمات المهتمة في التنمية المستدامة والحد المخاطر بأن أدارتها من أجل الحد من التهديدات المؤثرة على التنمية كفقدان الوظائف، وتفشي الأمراض، وتحديات الأزمات العالمية والكوارث الطبيعية والتداعيات الوخيمة والمكلفة لسوء إدارة المخاطر، إذ يعتبر الفقراء أكثر المجتمعات المتضررة لتدني امتلاكهم مقومات وموارد إدارة المخاطر، أو توافر بعض المقومات التي لا تفي تحقيق الأهداف، فعلى سبيل المثال من يموتون في إفريقيا جراء الجفاف أكثر ممن يموتون من الأخطار الطبيعية. وتعتبر إدارة المخاطر أداة قوية لتحقيق التنمية وتساهم في تطوير قدرات المجتمعات لإحلال الأمن وتحقيق الرفاهية لشعوب العالم النامي، وتفسح المجال لتحقيق نواتج تنموية، ويعاني العديد من الأفراد بمختلف المجتمعات الكثير العراقيل والقيود مثل قلة المعلومات والموارد والإخفاقات المعرفية والسلوكية والإفتقار إلى الأسواق والسلع العامة. (البنك الدولي، 2013).

عززت الأمم المتحدة العديد من لمنهجيات التى من شأنها الحد من مخاطر الكوارث كجزء من تطبيقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأن التنمية المستدامة تساهم في التقليل من القابلية للتأثير للأضرار الناجمة عن المخاطر، وخاصة في قضايا المياه والمستوطنات البشرية والصرف الصحي، حيث اعتمدت الأمم المتحدة في العام 2015م إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وذلك عبر معالجة الحد من المخاطر واستثمارها في التنمية والخطط الوطنية التى تعالج المشكلات والتحديات على المستوى البعيد، وربط الجهوزية في قضايا الحد من الأخطار والتعامل معها وفق مسارات متعدد للتنمية الوطنية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة بأن عدم دمج البعد البيئي في عملية التخطيط والتعرف على إدارة المخاطر الاقتصادية سيؤدي إلى عرقلة التنمية في المستقبل ومن ثم صعوبة تحقيق التنمية المستدامة وما تعانيه المجتمعات النامية من تدهور بيئي مستمر والذي يؤثر بشكل مباشر على الموارد الطبيعة ويقف حاجزاً في وجه التنمية المستدامة ويزيد المخاطر، حيث يلعب البعد البيئي دوراً بالغاً في عمليات إدارة المخاطر والتخطيط التنموي الذي يؤدي إلى تفعيل التنمية التي بدورها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة. إذ تتعرض المملكة الأردنية الهاشمية للعديد من المخاطر وبالاستناد إلى دراسة (جوابرة والمغير، 2023) التى أشارت لوجود العديد من المخاطر التي تهدد المملكة الأردنية الهاشمية وإمكانية التأثير السلبي على مسارات التنمية خاصة في ظل ضعف الموارد الاقتصادية والطبيعية، وزيادة تصاعد الأزمات العالمية، إن مشكلات التنمية في الأردن تتفاقم بسبب النمو العمراني والتنموي، وذلك في ظل العجز في مصادر الدخل القومي

للاقتصاد ومساهمة المجتمع في تعزيز الرؤية الاستراتيجية للمملكة الأردنية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وكيفية الوصول لآليات تدار فيها المصادر الطبيعية المتوفرة لتحقيق التنمية المستدامة.

من المشكلة السابقة ظهر للباحثين التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور إدارة المخاطر في تطبيق التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية؟، ومنه تفرعت التساؤلات البحثية التالية:

- ما هي المخاطر التى تهدد التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية؟
- كيف يمكن إدارة المخاطر لتعزيز التنمية المستدامة في الأردن؟
- ما هي آليات الربط بين التنمية المستدامة في الأردن والحد من المخاطر؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على إدارة مخاطر التنمية المستدامة حيث تعتبر إدارة المخاطر جزء أساسي من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا أردنا للتنمية أن تكون مستدامة في المستقبل، حيث تعتبر إدارة المخاطر مفتاح التنمية المستدامة، وتتفرع من الأهداف ما يلي:

- تسليط الضوء على آليات إدارة المخاطر الاستراتيجية في الأردن.
- بيان المخاطر التي تواجه التنمية المستدامة في الأردن.
- الوصول لآليات تساهم في الحد من الأضرار الناتجة عن المخاطر المهددة للأردن.

4.1 أهمية الدراسة:

1.4.1 أهمية علمية: تعتبر إدارة وتقييم المخاطر من العلوم الحديثة التي تتطلب أن تستخدم في كل المجالات. إذ أنها من ضمن اهتمامات الباحثين في الجوانب الأكاديمية والفنية، إضافة للحاجة لإسقاط أبعاد التنمية المستدامة، وتقييم التدخلات التى اتخذتها المملكة للحد من التأثيرات السلبية المباشرة وغير المباشرة على أنشطة التنمية المستدامة في الأردن، وبما يساهم في الاستفادة العلمية من هذه الدارسة في الوصول لقرارات سليمة لإدارة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة. وتقديم العديد من التوصيات والاقتراحات الهامة التي تستوجب على أصحاب المؤسسات امتلاك مهارات إدارة المخاطر بشكل يدعم استمرارية التنمية، مما يعود بالنفع على المجتمع والقضاء على العديد من المشاكل.

2.4.1 أهمية تطبيقية: المساهمة في تطوير قدرات الباحثين في إدارة وتقييم المخاطر؛ وذلك لتقديم أسس منهجية للتنمية المستدامة، وبمشاركة المجتمع المحلي والمؤسسات الوطنية في إدارة المخاطر للحد من آثارها، مما يساهم في تحصين المجتمع من التحديات والتهديدات التى تساهم في وفق مسارات التنمية والمشاريع الوطنية الكبرى. وتساهم الدراسة في تطوير مهارات الباحثين لتقديم إضافة علمية جديدة بسبب توجه الأنظار للتنمية المستدامة وإدارة المخاطر وإيجاد الحلول المعقولة والمناسبة.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بواسطة منهج تحليل محتوى للعديد من خطط وأدلة إدارة المخاطر، ومدى موائمة معايير إدارة للتمية المستدامة في الأردن، ووصف أهم المخاطر التي تعرض لها المملكة خلال الفترات السابقة، وتدهور المسارات التنموية خاصة بعد الأزمات العالمية المؤثرة على الاقتصاد والمشاريع التنموية الاستراتيجية في المملكة؛ وذلك بالاعتماد على:

- تحليل محتوى التقارير الصادرة عن المؤسسات الحكومية والهيئات الدولية ذات العلاقة بإدارة المخاطر والتنمية المستدامة.
- تحليل مطابقة معايير إدارة المخاطر وفق إطار سنداي حول ربط الخطط التنموية الاستراتيجية مع أنشطة الحد من المخاطر.

- وصف المخاطر التي تهدد المملكة وتؤثر سلباً على التنمية المستدامة.
- تجهيز نموذج لمصفوفة المخاطر ذات فاعلية لتقييم التنمية المستدامة في المملكة.

6.1 جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

1.6.1 البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من مصادرها الأساسية وهي بيانات واقعية وأصلية تعبر عن مشكلة الدراسة، كدراسات الحالة.

2.6.1 **البيانات الثانوية:** هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه البيانات فيما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.
- المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

8.1 حدود الدراسة:

الحد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية.

الحد الزماني: 2023-2025

9.1 الدراسات السابقة:

1.9.1 دراسة النجار (2017) هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة المخاطر في المشاريع الريادية في قطاع غزة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وصمم الباحث استبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أن أصحاب المشاريع الريادية المحتضنة من قبل حاضنة الأعمال والتكنولوجيا بالجامعة الإسلامية بغزة يمتلكون مهارة في إدارة المخاطر بشكل ملحوظ، وأوصت ضرورة إعطاء الأولوية لمهارة إدارة المخاطر من قبل أصحاب المشاريع الريادية.

2.9.1 دراسة شبر (2007) هدفت الدراسة إلى تعريف إدارة المخاطر وإدارة الأزمات وأنواعها وتأثيرها على المنظمات السياحية، واعتمدت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة أن القضايا التي تشغل إهتمام العالم قد تفرز مشاكل ومخاطر يتأثر بها النظام السياحي، وضعف وجود أسلوب إداري سليم يضر بالمؤسسات، وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة لإدارة الوقت والأزمات وتوفير الموارد اللازمة لتطبيقها.

3.9.1 دراسة الهاشمي (2017) هدفت الدراسة لتحليل دور القوانين والتشريعات الوطنية في الحد من الكوارث والأزمات، لتحقيق الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي، توصلت الدراسة إلى أن عدم التزام الكوارث بالحدود السياسية أو الجغرافية، ولم تغطي التشريعات متطلبات المواجهة والحد من مخاطر الكوارث، يمكن للمنظمات الدولة استحداث قوانين أكثر إلزاماً وخاصة في ظل الدول التي تهدد الاستقرار البشري. أوصت الدراسة بأنه لا بد من نشر القوانين الخاصة بحماية الأطفال من مخاطر الكوارث، والعمل على إصدار الأطر القانونية لتنسيق الجهود الخاصة بالكوارث، وإنشاء الهيئة لوطنية الكوارث والأزمات، تطوير المنظومة التنظيمية للاستجابة للكوارث وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات الدولية وكيفية وصولها

4.9.1 دراسة عياد (2016)، هدفت الدراسة لوضع إطار عام لتوظيف منهج التخطيط المكاني لتحقيق التنمية المستدامة بما يضمن استمرارية الحياة، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة الحالات المشابهة باستخدام المقابلات والاستبانة. أظهرت الدراسة أن هناك ضغوط تؤثر على الموارد البيئة وبالتالي يزداد التعرض للكوارث وانتشار المخاطر والأزمات الناتجة عنها من قبل السكان على الموارد، توصلت الدراسة لتحديد منهج تخطيط مكاني يساهم في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في للحفاظ على الموارد البيئية والحد من استنزاف الموارد الطبيعية وضرورة تشكيل الهيئة الوطنية العليا للتنمية المستدامة والموارد البيئية.

5.9.1 دراسة المغير (2016)، هدفت الدراسة إلى تقديم دراسة حول آليات الحماية البيئة في ظل التهديدات المستمرة من قبل القوات الإسرائيلية بشن الحروب والاجتياح البري لقطاع غزة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن التشريعات الموجودة في الأراضي الفلسطينية لا تلبي متطلبات الحماية من المخاطر وهناك

فجوة واضحة بين التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث، وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث، وتحديث التشريعات والقوانين اللازمة للحماية من المخاطر العسكرية.

6.9.1 دراسة إبراهيم (2015)، هدفت الدراسة لبيان آليات إدارة المخاطر التي تعمل على التقارب مع مبادئ التنمية المستدامة، ولتحقيق الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتحليل كافة المخاطر التي تواجه التنمية المستدامة مع دراسة العراق، توصلت الدراسة إلى أن عملية الدمج بين أبعاد التنمية المستدامة والمخاطر الذي تواجهه الدول غير واضح ولا يتم الاستفادة من الخبرات السابقة خاصة في الدول التي تتعرض للمخاطر والاحتلال المباشر والدول النامية في الشرق الأوسط. أوصت الدراسة بأن إدارة المخاطر ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمعات وتحسين قدراتها على مواجهة التحديات، وتطوير الآليات لضمان الدمج في مفهوم إدارة المخاطر القائمة على الخبرات السابقة والتحديث المستمر للسياسات والتقارير.

7.9.1 التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات السابقة بأنها درست أحد متغيرات عنوان الدارسة التي يجريها الباحثان ولكن لم تتوفر دراسة سابقة درست موضوع البحث المطروح إذ أن دراسة عياد ربطت بين التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ودراسة المغير ركزت على الحماية البيئية والكوارث الحربية ودراسة الهاشمي اهتمت في تقييم الدور القانوني لمواجهة الكوارث دون التعرض للتنمية المستدامة، ودارسة إبراهيم اهتمت بالربط بين التنمية المستدامة وإدارة المخاطر وهي بشكل عام ترتبط بالدراسة الحالية لكنها تختلف معها في الدولة، ولكن الدراسة الحالية سوف تعمل على الربط بين إدارة المخاطر وتعزيز التنمية المستدامة في إطار تحقيق التكامل والتناغم لتحقيق أعلى متطلبات الحماية من المخاطر.

2. الإطار النظري

1.2 التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة: هي تغير حضاري يستهدف الإرتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجياً وثقافياً، وتوظيف كل الموارد المادية والبشرية والطبيعية من أجل صالح الجميع. (لطفي وعلي، 1993)

ظهرت التنمية المستدامة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة لدى الباحثين المهتمين بالبيئة وصناع القرار ويرجع ذلك إلى الضغوطات المتزايدة على المقدرات والموارد في العالم، وكان النمو الديمغرافي والتنمية الإقتصادية من جهة وإستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى، من الظواهر التي لازمت التطور البشري عبر الزمن. (دخيل، 2014).

اختلف الإقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية عبر الزمن، فهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة مرفقة بتغيرات جوهرية في البنية الخاصة باقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة، وهناك من وضع البنك الدولي تصوراً للتنمية المستدامة كالبنك الدولي حسب تصنيف العالم وفقاً للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير: الدخل المنخفض، أو المتوسط، أو العالي، أو الأعلى، لكن هذا المقياس مشكوك بمصداقيته حيث يوجد العديد من البلدان التي تتمتع بالدخل المرتفع لكن تتميز بسوء التوزيع مما ينتج عنه الفقر والبطالة. (هاشم. حنان. 2011).

هناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النوع من التنمية ويعود ذلك لإختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر وتعرف بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.1989).

1.1.2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة للحفاظ عل النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في إستمراريته وجعل العمليات التي تحدث على هذه الموارد من أجل تحريرها واستخدامها عمليات سليمة. لذا تهتم في تحقيق جملة من الأهداف وهي: (يوسف.2015).

تحقيق حياة أفضل للسكن.

نشر الوعي للسكان بالمشكلات البيئية القائمة.

إحترام البيئة الطبيعية.

تحقيق إستغلال عقلاني للموارد.

توظيف التكنولوجيا الحديثة لما يخدم المجتمع.

تطوير مؤسسات والبنى التحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، (عن طريق تحقيق نمو اقتصاد تقني).

تتيح أهداف التنمية المستدامة العديد من الفرص لإعادة صياغة السياسة الإقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للإستدامة وتحقيق الأهداف وإن تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة عام 2030، وبعدها يمكن أن يسهم الإنتقال إلى إقتصاد أخضر شامل.

2.1.2 أهمية التنمية المستدامة:

تنبع أهمية التنمية المستدامة كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز إهتمامها حيث تستجيب لإحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة. حيث تظهر أهمية التنمية المستدامة ب: (الجوزي.2012).

تسهم في تحديد الخيارات ووضع الإستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية جديدة.

- تنطلق أهمية التنمية المستدامة من تحليل الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإدارية برؤية تكاملية.
- توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة.
- توفير فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات.
- تفعيل التدريب والتعليم والتوعية لتحفيز الإبداع.

3.1.2 أبعاد التنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة على الجوانب التكاملية، بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التنمية المستدامة المعروفة بالأهداف عل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. (European Commission.2001)

- أولاً: البعد الإقتصادي: ويتضمن الإنعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الإقتصادي.
- ثانياً: الأبعاد الإجتماعية: يمكن للعديد من العناصر الإجتماعية للتنمية المستدامة أن تلتقي في ضوء الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية والعلاقات بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية.
- ثالثاً: الأبعاد البيئية: التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية لإنتاج المواد الغذائية والوقود.
- رابعاً: الأبعاد التكنولوجية: أي التحول إلى تكنولوجيات أكثر كفاءة تقلص من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

4.1.2 معوقات التنمية المستدامة:

لا نستطيع إنكار أن التنمية المستدامة في الدول العربية تواجه العديد من المعوقات والمشاكل قد لا تعانيها التنمية المستدامة في دول العالم الرأسمالي وأهم تلك المعوقات هي تمويل التنمية، بإعتبار أن التنمية المستدامة هي قرار وتمويل،إذ تواجه معظم الدول العربية مشكلة في التمويل مع تذبذب حجم الإيرادات المالية.(الحسين.2022)..

5.1.2 خصائص التنمية المستدامة:

- يمكن أن نحصر خصائص التنمية المستدامة ب: (أبو العلاء.2004).

- العناية بالموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وتعظيم الفائدة في إستعمالها.
- التفكير في المستقبل وفي رصد الأجيال القادمة.
- التنمية المستدامة تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات،فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تدعو إلى التفكير النقدي في واقع الحياة.
- تضع التنمية المستدامة إحتياجات الفرد وتلبي رغباته في المقام الأول خصوصاً للفقراء من الغذاء والمسكن والخدمات الصحية والتعليم.

6.1.2 مؤشرات التنمية المستدامة:

تهدف مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول في مجال تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعالة، الأمر الذي يستدعي أخذ قرارات صارمة دولية ووطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

القضايا والمؤشرات الاجتماعية: وهي قضايا مرتبطة بمؤشرات إجتماعية للتنمية المستدامة نذكر منها:

الصحة العامة: لأن الصحة مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالتنمية المستدامة إن أهم مبادئ التنمية المستدامة هي الحصول على مياه صالحة للشرب وغذاء صحي، وإن تعرض الصحة العامة للمخاطر كتلوث البيئة المحيطة بالسكان، وكذلك الفقر والنمو السكاني وغلاء المعيشة والأمراض السارية ينفي أهداف التنمية المستدامة، لذا يجب وضع خطة إدارة المخاطر الفعالة.

الديموغرافيا: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة أي كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية، لذا إن زيادة عدد السكان بشكل كبير يعد من المخاطر الذي يجب أخذها بعين الاعتبار وإدارتها بشكل صحيح.

التعليم: من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها المواطن لتحقيق النجاح في الحياة، ويعتبر من المطالب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن زيادة التوعية العامة، وزيادة فرص الترتيب وإعادة توجيه التعليم نحو التوعية المستدامة، يعمل على تقليل فرص حدوث المخاطر وذلك بالرجوع إلى مؤشرات معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، ومعدل معرفة القراءة والكتابة.

2.2 إدارة المخاطر:

يعتبر مفهوم الخطر مفهوم شائع الإستخدام في حياتنا اليومية فهو ليس بالمفهوم الصعب بالنسبة للبشر، فإن تلفظ أحد المتكلمين بأن مشروعه يتعرض لخطر ما فإن هناك إحتمال لحدوث أمر غير مرغوب به وإن هناك حاجة من عدم التيقن عند شكل المشروع في المستقبل الذي يتحدث عنه المتكلم. (النجار.2017).

1.2.2 مفهوم إدارة المخاطر:

يمكن تعريف الخطر بأنه وضع أو ظرف في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس.(حماد.2007).

ويعرف الخطر أيضاً بأنه: حالة من عدم التأكد أو الخوف أو الشك من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين وذلك بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية الإقتصادية.(عبدلي.2012).

إدارة المخاطر: هي العمليات التي تتضمن على أسلوب للتحكم بالمخاطر من داخل وخارج المنظمة سواء كانت اقتصادية، مالية، بيئية، أو مخاطر سياسية وتواجه الأفراد والمؤسسات والدولة عموماً ومحاولة إدارتها ومعالجتها. (شبر.2007).

2.2.2 أهمية إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بالحماية اللازمة للمؤسسات عن طريق: (النجار.2017).
تقديم إطار تصوري لعمل المؤسسة بغرض دعم تنفيذ النشاطات المستقبلية بأسلوب متناغم ومتناسق.

تعزيز أساليب التخطيط وتطوير أساليب إتخاذ القرار عن طريق الإدراك الشامل والمنظم لأنشطة المؤسسة.

دعم الإستخدام الأمثل لرأس المال والموارد المتاحة.

حماية أصول المؤسسة.

دعم القوى البشرية للمؤسسة.

خطوات إدارة المخاطر:

تتلخص خطوات إدارة المخاطر فيما يلي:
التعرف على المخاطر: أي التعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.

تحليل المخاطر:أي تصنيف المخاطر والوقوف على مصادرها الأصلية.

تقييم المخاطر:أي تحديد آثار الأخطار وإحتمال حدوث الخطر.

التحكم بالمخاطر:أي الطرق المتبعة لمواجهة الخطر.

المراقبة والتتبع والدورية: أي التأكد من التحكم التام بالمخاطر.

3.2 ربط إدارة المخاطر بالتنمية المستدامة:

في تقرير عن التنمية لعام 2014،(WDR)، الذي تم تدشينه في 2013،يضع البنك الدولي إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود في صميم نهجه نحو التنمية و يشير تقرير عن التنمية إلى أن عملية مواجهة المخاطر مع آثارها توفر العديد من الفرص التي لا غنى عنها لتحقيق النمو والإزدهار والتنمية،إذ تحولت الإستثمارات في إدارة المخاطر من مرحلة التجاهل كما لو كانت نوعاً من العبيء الإضافي الذي يتحمله المرء عل مضض،إلى كونها جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة،إن الأسر تتصدى للمخاطر في الصوامع بل تتخذ مجموعة متكاملة من القرارات بشأن كيفية وكمية الإستثمار في المساكن والرعاية الصحية والتعليم والهجرة والوظائف،كما تحتاج الأسر إلى صلات بالأسواق والمجتمعات حتى تتعامل مع المخاطر والفرص التي يواجهونها بأفضل الطرق،وبالتالي تصبح المجتمعات نفسها آليات إدارة مخاطر حيوية بالنسبة للمواطنين الذين يستخدمون وسائل الإتصال للربط فيما بينهم في حالات الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث. (التنميةWDR.2016).

3. الإطار التطبيقي:

تحقيقًا لأهداف الدراسة ووصولًا لآليات حقيقية يمكنها أن تساهم في بناء نموذج لإدارة المخاطر وربطها في المسارات التنموية عمل الباحثان على تحليل محتوى رؤية المملكة 2025م والتي حددت مسارات المستقبل للأردن، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى تقسيم المسارات التنموية وفق المجالات والقضايا الوطنية والمجتمعية.

1.3 تحليل المسارات التنموية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية:

اهتمت المملكة في تقسيم المسارات التنموية وفق قطاعات ومجالات متنوعة كما ورد في رؤية الأردن 2025م وفق التوجهات الملكية السامية لترسيم مستقبل المملكة ضمن الإطار العام المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على اتاحة الفرص للجميع وفق السيادة وتعزيز القانون والتشاركية وتكافؤ الفرص وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية البنية التحتية، استطاع الباحثان استنباط المجالات التالية لتطبيق الرؤية الملكية المستدامة.

جدول رقم (1) المجالات والقضايا التنموية حسب رؤية المملكة 2025م

المجال حسب الرؤية الملكية	(القضايا الوطنية والمجتمعية)
البيئة والبنى التحتية	الخدمات المحلية والبنية التحتية الوطنية، تشمل: (مصادر الطاقة والاتصالات، الطرق والمواصلات، الصحة العامة والبيئة، المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، والنفايات، المشاريع الوطني الكبرى)
تنمية الاقتصاد الوطني	العدالة والتوظيف، الزراعة، الترفيه والسياحة، التجارة والصناعة والخدمات المساندة.
التنمية الاجتماعية	الخدمات الاجتماعية، التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية والتمكين، الثقافة والتراث، الرياضة، والسكن اللائق.
مجال الإدارة والحكم الرشيد	التخطيط والتنظيم، الأمن وإدارة الكوارث، إدارة وحوكمة المؤسسات وخاصة الهيئات والمؤسسات الوطنية.

يتضح مما سبق التقسيم القطاعي للمملكة وفق المجالات الأربعة والتي تشكل أساسًا لعمليات التنمية المستدامة وينبثق منها المؤشرات التي تساعد في الوصول لآليات الربط بين المكونات التنموية وخطط الحد من المخاطر.

2.3 تحليل المخاطر التى تهدد المملكة الأردنية الهاشمية:

جدول (2) يوضح المخاطر المتوقع حدوثها في المملكة الأردنية الهاشمية وتؤثر على التنمية المستدامة

المخاطر المهددة	الخطر المتوقع	الأفعال المتوقعة	آليات الربط للتنمية المستدامة
للتنمية الاجتماعية	مخاطر تهدد الأمن المجتمعي. مخاطر قبلية وعشائرية. انتشار الفقر والبطالة. مخاطر تعليمية وصحية	انتشار المواد المخدرة، وزيادة المشكلات الاجتماعية، وارتفاع مؤشر الفقر، زيادة مستوى البطالة لدى الخريجين، انتشار المشكلات العائلية بين السكان والمجتمع، زيادة مستوى الخسائر البشرية، وانتشار المخاطر. عدم قدرة الأهالي على تلبية الاحتياجات التعليمية لهم وبالتالي ارتفاع مؤشرات الأمية. زيادة الأمراض وعدم قدرة الفئات الهشة على توفير الأدوية بسبب ارتفاع اسعارها. حراكات شعبية ضد الغلاء وهذا من شأنه تعطيل مصالح الدولة. توقف الخدمات الحكومية اليومية بسبب الاضطرابات من القبائل.	العمل على مشاركة المجتمع في الهموم والقضايا ذات التأثير الاجتماعي بشكل دوري. تعزيز الشراكة بين المكونات المجتمعية والهيئات المحلية والحكومية والمجالس العشائرية والقبلية. تعزيز التكافل الاجتماعي والتكيف مع المخاطر التى تهدد المنظومة المجتمعية. العمل على تعزيز مشاركة المرأة ومنحها حقوقها الاجتماعية والسياسية والشرعية وخاصة في قضايا الميراث. دعم الفئات الهشة بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية والصحية بما يساهم في تحقيق الأمن الصحي. توفير السلع الأساسية والاستراتيجية بشكل يساهم في تلبية احتياجات المجتمع.

		انتشار الشائعات والاغتيال المعنوي للنخب الحكومية والسياسية. انتشار المشاكل الاجتماعية بسبب قضايا الميراث، واضطهاد المرأة، وضعف المشاركة السياسية للمرأة انتشار الفساد وتفشيه في ظل عدم قدرة الموظفين على تلبية الاحتياجات المعيشية. انتشار المخالفات القانونية والقضائية. والأوامر المشروعة.	تعزيز أنشطة الرعاية الاجتماعية عبر مجموعة من التدابير التى تساهم في حماية المجتمع. التعليم الأساسي المجاني، وتعزيز العمل عن بعد للخريجين ضمن منهجيات حكومية تساهم في تقليل البطالة بين الخريجين. وهذا من شأنه يتماشى مع الهدف العالمي الأول للتنمية المستدامة والذي يهتم بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وخفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف على الأقل وتنفيذ نظم وتدابير الحماية الإجتماعية.
للتنمية الاقتصادية	مخاطر ضعف حماية المستهلك، وتهديد الأمن الغذائي، ومخاطر التهرب الضريبي، ومخاطر تراجع الاستثمار الخارجي، ومخاطر التحكم بالدورة الاقتصادية من الدول العظمى، ومخاطر الكسب غير المشروع.	انتشار الغش التجاري، والاحتكار والاستغلال، واختلاف المواصفات والمقاييس للمنتجات والسلع مما يؤثر على جودتها، والتلاعب في الموازين والمكاييل، وضعف الضبط القانوني لحماية المستهلك. التغير في أسعار السلع، وصعوبة توفرها، مما ينعكس على مستويات الدخل الحكومي، تراجع المشاريع التنموية. ضعف الاستقرار المالي مما ينعكس على رواتب الموظفين، وتراجع برامج الحماية الاجتماعية. وضعف استقرار الخطط المالية. انتشار قضايا جرائم الأموال، والتأثير السلبي بين الاستثمار الخارجي وصناعة القرار، وصناعة نخب تواجه التوجهات الحكومية، مما ينعكس على علاقة الاستثمار الخارجي بالدورة الاقتصادية، والتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي على	عقد شراكات بين المجتمع المحلي والقطاعات الاقتصادي الخاص، التحول نحو الاعتماد على الاقتصاد المحلي من خلال الاصلاحات الاقتصادية والسياسات النقدية . تعزيز العلاقات التجارية التبادلية مع الدول المحيطة بما يعزز استقلالية القرارات الداخلية. الرقابة الاقتصادية على حماية المستهلك والمواصفات بما يعزز الثقة بين المواطن والحكومية. الاصلاحات الخاصة في التعليم المهني والتقني بما يعزز الانتاجية وسهولة العمل عن بعد. زيادة التسهيلات الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في المجالات المختلفة في المملكة. تطوير منظومة الاقتصاد الأزرق بما يساهم في تعزيز السياحة الخارجية والسياحة

		منظومة القيم والثقافة المجتمعية، وتهديد الأمن المجتمعي، وربط احتياجات المستثمرين في الأجندات الخارجية، مما يؤثر على التحكم بالقدرة المالية التأثير السلبي للمخزون المالي للطوارئ، وزيادة الطبقية بين المجتمع، وتذبذب أسعار العملات الأجنبية، وضعف استقرار المشاريع الدولية والتأثير السلبي على صناعة القرارات وانتشار الاحتكار وتراجع الصادرات وزيادة مستوى الواردات مما ينعكس على الاقتصاد القومي. ضعف مستويات التنمية الوطنية، وتراجع الإنتاج الزراعي وتذبذب أسعار السلع الاستراتيجية، وضعف استدامة الخدمات الأساسية، وانتشار الكسب غير المشروع وضعف التوازن الاقتصادي. وانخفاض الإيرادات وزيادة الديون الحكومية.	العلاجية في البحر الميت. تطوير الاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد الأزرق والاقتصاد الزراعي عبر البيئات الحاضنة التى تزيد من مستويات الدخل الاقتصادي للمكلة وينعكس على حالة العمالة والتشغيل المستدام للخريجين في المجال الأكاديمي والفني والمهني. تطوير الروابط الاجتماعية العابرة للحدود مما يساهم في تعزيز حركة السياحية الاجتماعية والتى تنعكس على مستويات الدخل. العمل على صناعة النخب الاقتصادية بما يساهم في رفد العديد من الخبراء في المنظمات الدولية ذات التأثير الايجابي على التنمية الاقتصادية في المملكة. تطوير وسائل التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول العربية بما يساهم في صناعة الاقتصاد المحلي القوي.
للتنمية البيئية	تغير المناخ،التلوث،التصحر،تأثيرات سوف تحدث على البنية الزراعية بشكل كامل على حالات التصحر والتغير المناخي سوف يؤثر أنشطة الطاقة فيضانات ،سيول، موجات، حر وبرد تؤثر على المنتجات الزراعية وزيادة إستهلاك الطاقة بسبب موجات الحر أو موجات البرد ، لعمل مواءمة للبيئة المعيشية المناسبة للإنسان ،شح الموارد الطبيعية والإخلال بها،الضباب الدخاني،شح موارد المياه،قلة الأيادي العاملة المؤهلة في مجال الإنتاج الحيواني،إنتشار الأمراض المعدية أو سوء التغذية	تدهور سطح الأرض نتيجة للأنشطة البشرية مثل التعدين والنفايات وإزالة الغابات والأنشطة الصناعية.	العمل على تسريع العمل المناخي ومساعدة الدول في الحد من تغير المناخ وتحقيق أهداف إتفاقية باريس من الطاقة المتجددة،دعم قضايا الأمن الغائي،المياه الصالحة للشرب،تسريع وتكثيف الإجراءات والإستثمارات اللازمة لمستقبل مستدام ذات إنبعاثات منخفضة من الكربون،تعزيز الإستجابة العالمية لخطر تغير المناخ.

	بسبب سوء الطعام والماء ونوعية الهواء.		
للتنمية السياسية	كالمخاطر الجيوسياسية،الصراعات الداخلية كالفساد،الحروب،التغير في الأنظمة التاريخية،تباطؤ الأعمال التجارية بين دولتين،الحروب التجارية.،كمشاكل بين الأحزاب،وعلى صعيد العلاقات الخارجية ستتأثر علاقة المملكة الأردنية الهاشمية مع الدول الأخرى على سبيل المثال:علاقة الأردن مع مجلس التعاون الخليجي،وجامعة الدول العربية.	إنتهاك الحقوق الإقتصادية،الإجتماعية والثقافية،والمدنية،إهدار موارد الدولة وإنتشار الفساد.	توجيه الإهتمامات العلمية لدراسة وتقنين قضايا المجتمعات الناشئة،خلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية،تلبية مطالب الأردنيين،وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية،خلق ثقافة سياسية تؤكد عل الولاء القومي.
للتنمية الثقافية	غياب الديمقراطية،إنتشار الفكر غير العلمي وسطوته على الجماهير،سيادة نظم التعليم التلقيني مقابل التعليم النقدي،إنخفاض أعداد مراكز محو الأمية.	تهديد التراث الثقافي المادي وغير المادي والطاقات الإبداعية،غياب التنمية الواعية بالمخاطر.	الحفاظ على المعتقدات الثقافية و الممارسات الثقافية والحفاظ على التراث،والثقافة بكيانها الخاص،دراسة أفضل الممارسات لإدخال الثقافة في السياسات العامة والسياسة الإجتماعية والمجالات العلمية،تطوير الوسائل والمؤشرات لتقييم آثار الثقافة على التنمية المستدامة.
للتنمية التعليمية	عدم دمج الرقمنة بالتعليم بالعصر الحديث،قلة البرامج والخطط الممنهجة في سير العملية التعليمية،عدم خضوع المدرسين لدورات مكثفة تواكب سير العملية التعليمية.،إرتفاع أسعار التعليم وعدم مناسبته للدخل، وجود خلل ونقص في التربية التعليمية ووقف إبتعاث الطلاب الذين يمثلوا سفراء للأردن في الخارج	تراجع المستوى التعليمي في المدارس و الجامعات، إنتشار ظاهرة فقر التعلم، تناقص القدرة على بناء قدرات الأطفال ومجتمعات المدارس والنظم التعليمية.	تزويد الدارسين على إختلاف أعمارهم بالمعارف والمهارات والقيم والسلوكيات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية المترابطة التي نواجهها،إعداد جميع الطلاب والدارسين على إختلاف أعمارهم بطريقة تخولهم إيجاد حلول لصعوبات اليوم والغد،إتخاذ قرارات مستنيرة وإجراءات فردية وجماعية من أجل إحداث تغيير في مجتمعاتنا.
للتنمية الصحية	كتلوث الهواء،إزدياد الأمراض غير السارية كالسكري والسرطان،تعاطي الكحول،الخمول البدني،إتباع نظم غذائية غير صحية،إنخفاض خدمات الرعاية	إنتشار الأوبئة والنفايات الحيوية ومخاطر الصحة العامة،والتسمم الغذائي.	توفير تمويل أكثر كفاءة للأنظمة الصحية والنظافة الصحية وتسهيل الوصول للأطباء،تقديم الدعم التقني وحشد الموارد للبلدان التي تحتاج الرعاية الصحية،توفير الدلائل الإرشادية للتدبير المجتمعي والتدبير القائم على

	الصحية.إرتفاع أسعار الدواء والخدمات العلاجية،نقص في مجال التثقيف والوعي والرعاية الصحية.		المرافق الصحية،بناء قدرة العاملين في المجال الصحي،مراقبة سلامة الغذاء.
للتنمية الصناعية	كعدم إصدار رخص للمشروعات عالية المخاطر،إنخفاض التمويل الصناعي،عدم تطوير المكون التكنولوجي في المنتج الصناعي، عدم تفعيل برنامج الترابطات الصناعية. لا يوجد تشجيع للطاقة الصناعية المتجددة.	إنتشار المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة،إنخفاض النشاط الصناعي،إيقاف العدي من المشاريع لعدم ترخيصها.	محاولة الإستفادة من كافة إستثمارات البنية الأساسية المادية والإجتماعية في المدن لتكون حافزاً للتوطن الدائم،ضرورة صياغة ونشر الإستراتيجية القومية لإنشاء المدن الجديدة وتوزيعها،التركيز على تشجيع الصناعات التحويلية المستخدمة لأساليب الإنتاج كثيفة العمالة على التوطن بالمدن الجديدة،،أهمية الدعم التشريعي والفني للمنشآت الصناعية،التنويع والتوزيع المكاني العادل للإستثمارات الصناعية..
للتنمية المالية	عدم كفاية المخصصات المالية،أن تكون العوائد الحقيقية أقل من العوائد المتوقعة،إنخفاض الإستثمار،عدم الإستقرار الإقتصادي،تغير أسعار العملات والصرف،حدوث خسائر مالية بالأسواق،إرتفاع أسعار الفائدة،إعطاء القروض مرتفعة المخاطر(مخاطر الإئتمان).	هروب الإستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية لغياب حوافزها،الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد،وإضعاف الفعالية الإقتصادية،وإزدياد الهوة بين الفئات الفقيرة والغنية.	توجيه جزء من أموال خزينة الدولة في تمويل بنيتها التحتية،تفريغ وتيرة الإصلاحات الداعمة للإستثمار، والإصلاحات الهيكلية،تعظيم الأثر الإنمائي للإستثمار العام،دعم التعافي الإقتصادي،ضبط أوضاع المالية العامة لضمان إمكانية تحقيق فائض أولي بحلول عام 2025.
للتنمية التجارية	مخاطر إئتمانات التصدير،عدم إستلام السلع المشحونة وفقاً لعقد التوريد،عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى العملة التي يستحق دفع خدمة الدين بها.،مخاطر إتلاف الشحنة.	غياب سياسات التجارة والإستثمار،عجز سلاسل التوريد،إنتكاس التجارة الوطنية.	تعزيز مهارات ريادة الأعمال التجارية اللازمة لإجراء المعاملات التجارية الأساسية ،دعم تأسيس المنشآت التجارية وتسوية المنازعات الخاصة بالتجارة،زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية وتحرير التجارة الخارجية والعولمة الإقتصادية وتمويل التنمية،.
للحوكمة والحكم الرشيد	كمخاطر عدم الحصول على التصاريح الكلية والشاملة بجميع أنواع المخاطر،عدم تحقيق الشفافية والعدالة.	إتخاذ القرارات الخاطئة في تحديد السياسات وضمان إستمرارية الأعمال،إنتاج مستوى ضعيف من الحوكمةوتقييم المخاطر والإمتثال داخل المؤسسات	تنفيذ إصلاحات الحوكمة الرشيدة وبذل الجهود لمراجعة وتعديل مناهجها التعليمية،عقد دورات تعليم وتدريب جديدة تلبي متطلبات برامج بناء النزاهة الخاصة

		والدول.	بها،توفر الإلتزام السياسي والقيادة القوية ونظرة طويلة الأجل ومزيج ملائم من الأدوات والممارسات الجيدة من أجل تحفيز التغيير والتشجيع على إجراء الإصلاحات المستدامة.
لضعف البنية التحتية	كمخاطر البنية التحتية الهشة والمتهالكة،عدم التحديث والإصلاح،غياب التمويل،غياب التخطيط الهندسي طويل الأمد.	تزايد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية،تأثيرات مدمرة على وسائل النقل والإتصالات وشبكات إمداد المياه.	تطوير البنية التحتية العامة كونها أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي،إتباع نهج جديدة لجذب التمويل لبناء وتشغيل مرافق البنية التحتية،دعم البنية التحتية للنقل والتوزيع والتخزين للكهرباء والغاز،مراجعة وتقييم الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية المستدامة.
لضعف الاقتصاد الخاص	كإرتفاع نسب خدمة الدين في القطاع الخاص،إنخفاض الإستثمار الخاص،حدوث خلل في الميزان التجاري نظراً لعدم تمويل القطاع الخاص،إنخفاض القدرة على التصدير للخارج،زيادة سعر صرف العملة الأجنبية نتيجة إنخفاض قيمة العملة المحلية.	إرتفاع أسعار المواد الأولية،ضعف التمويل، تراجع الإستثمار.	وضع إستراتيجيات جديدة لإنخراط القطاع الخاص نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة،تحفيز الأسواق والمستهلكين والمزارعين بإعتبار القطاع الخاص قوة دافعة ،تعزيز إنخراط القطاع الخاص حيث يتيح تنمية القدرات ويوفر الإستثمارات ويعد نموذجاً جديداً للأعمال التجارية.
للتنمية المحلية	عدم التخطيط الجيد والأمثل لتنمية محلية مدروسة. التوزيع الخاطيء لشبكات الخدمات والمرافق الصحية،الخطأ في تحديد إتجاهات النمو،قلة التعاون في عمليات التخطيط للبلديات.	عدم توفر الخدمات الأساسية جيدة النوعية،ضعف المكاسب الإنمائية.	الإرتقاء بمعايير العيش، المساهمة في تخفيض الفقر بشكل مستدام،ضرورة صيانة البنى التحتية الأساسية ،توفير الرعاية الكاملة لذوي الإحتياجات الخاصة،تحفيز تنمية الإقتصاد المحلي وإستحداث فرص عمل مستدامة على المديين الطويل والقصير.
للتنمية المجتمعية	قلة الخطط الإستراتيجية لإدارة المعرفة،عدم إستحداث منهجية لإدارة وتعزيز الإبداع وإدارة المخاطر.	إنتشار مخاطر الكوارث،التعرض للمخاطر والإقصاء الإجتماعي.	تطوير علاقات البشر وتعزيز التوافق في العلاقات الإجتماعية،إزالة كل المعوقات التي تحول دون إنبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة في داخل كل كيان،توفير المؤسسات التي تساعد على نمو الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى

			حدودها،تفجير كل الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإشباع والتنمية.
للتنمية المائية	كالإجهاد المائي،الأمطار غير الكافية،الفيضانات.	يتمثل بسحب غير مستدام للمياه العذبة،فقدان التنوع البيولوجي، سحب المياه العذبة لأغراض الري حيث تتسبب بالإجهاد المائي.	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع،معالجة مياه الصرف الصحي المنزلية،الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
للتنمية الزراعية	عشوائية إستعمالات الأراض الزراعية.مخاطر ترتبط باللوجستيات والبنية الأساسية،مخاطر الأمن الغذائي (إنعدام الأمن الغذائي).	إزالة الغابات،التصحر.تناقص الغطاء الحرجي.تناقص أعداد الأراضي القابلة للزراعة.	ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، تنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكيولوجية،إتباع إستراتيجيات التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية الزراعية التي تدعم الأمن الغذائي وتحارب الفقر وإنعدام الغذاء وتعمل على تحسين كفاءة وإنتاجية الموارد.

يتضح مما سبق:

وجود (17) خطورة تهدد التنمية المستدامة في المملكة مما ينعكس على صعوبة تطبيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ينتج عنها العديد من الأخطار المتوقعة التى تتسبب في أفعال تزيد من التهديد للمسارات التنموية وتؤثر على توقف علميات التنمية في المملكة، وهذا يتطلب وضع آليات تساهم التنمية المبنية على الحد من المخاطر وفق سيناريوهات الخطر المتوقع، وتعالج هذه الاليات العديد من البرامج وفق سياسات تنموية على المستوى الوطني للمملكة.

3.3 الربط بين تشخيص إدارة المخاطر والمجالات التنموية

جدول رقم (3) نموذج مقترح لربط تشخيص إدارة المخاطر في المجالات التنموية وفق الرؤية الملكية 2025.

المجال التنموي الرئيسي: البيئة والبنى التحتية/ أو تنمية الاقتصاد الوطني/ أو التنمية الاجتماعية/ أو مجال الإدارة والحكم الرشيد

المجال الفرعي: يحدد وفق القضايا الوطنية التنموية

منسق القضية: لا بد أن يكون المنسق وفق القضية التنموية الوطنية.
الأعضاء: تتكون من الجهات ذات العلاقة المباشرة في القضية سواء من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو المجتمعية أو القطاع الخاص.

المقدمة: (شرح مبسط حول وضع مجال بالنسبة للمملكة/ ويكون فيها عرض الأوضاع الرئيسية ومكوناتها:
يهتم هذا المجال في تحليل المخاطر التي من شأنها تحوليها إلى خطر حقيقي يهدد الأنشطة ذات العلاقة في المسارات التنموية المستدامة، حيث إن عملية تحديد المخاطر وتحليلها وتقيميها يحتاج إلى دراسات تهتم بالتخطيط للأمن وإدارة مخاطر الكوارث وكافة المخاطر التي يمكن أن تتحول إلى أزمات تهدد التنمية الوطنية المستدامة وتؤثر على حقوق الأجيال القادمة وهذا يتطلب بناء الرؤية الإستراتيجية الوطنية ذات العلاقة بمستويات التخطيط الإقليمي والمحلي وبما يحقق الحماية الشاملة من كافة المخاطر التي يتعرض لها المملكة.

المؤشر (كمي)	القيمة	المصدر	القيمة القياسية/ المرجعية	التقييم		
				جيد	متوسط	ضعيف
فهم المخاطر وتحليلها	0	المركز الوطني للأمن والكوارث	النسبة المئوية			
المسح الوقائي الشامل للمخاطر	0	المركز الوطني للأمن والكوارث	نسبة المخاطر مقارنة بمشاريع المسح الوقائي			

التوزيع الجغرافي لأنشطة الاستجابة الصحية والطبية	5%	الهيئات المحلية والوزارات ذات العلاقة	70%			
التوزيع الجغرافي لأنشطة الاستجابة الطارئة للحماية المدنية.	5%	الدفاع المدني والوزارات ذات العلاقة	70%			
التوزيع الجغرافي للمراكز الأمنية	5%	وزارة الداخلية	70%			
التوزيع الحدودي لقوات حرس الحدود والمعابر والجمارك	5%	المركز الوطني للأمن والكوارث	70%			
إدارة المخاطر المهددة للتنمية الاجتماعية		المركز الوطني للأمن والكوارث	70%			
إدارة المخاطر المهددة للتنمية الاقتصادية		المركز الوطني للأمن والكوارث	70%			
إدارة المخاطر المهددة للتنمية البيئية والطبيعية		المركز الوطني للأمن والكوارث	70%			
إدارة المخاطر المهددة للحوكمة والحكم الرشيد		المركز الوطني للأمن والكوارث	70%			
الالتزام بقوانين السلامة الحضرية	25%	الهيئات المحلية - دفاع مدني	50%			

المؤشر (وصفي)	المصدر	التقييم
فهم المواطنين لكافة المخاطر المتعلقة بحياتهم	يتم الاستناد إلى تقارير الهيئات المحلية والوزارات الحكومية	
وجود نظام وقائية شامل في نطاق المحافظة/ الأمانة الكبرى	الأمانة الكبرى لعمان، الهيئات الحكومية	
الربط بين الهيئات المحلية والخطط الوطنية التنموية لمتابعة الأهداف الوقائية	مستويات الربط في الخطط القطاعية للهيئات والمؤسسات الحكومية	
إعداد المسح الوقائي الشامل في نطاق المحافظات والهيئات المحلية	المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات	
الاستثمار الأمثل للحد من المخاطر وفق خطط التنمية الوطنية / أو المحلية	مستوي المشاريع المحلية/ أو الوطنية المنفذة لدمج الحد من المخاطر مع الخطط التنموية.	

تحليل الوضع القائم/ الاستنتاجات	
المؤشرات الايجابية (نقاط القوة- الفرص المتوفرة)	التهديدات السلبية (نقاط الضعف/ التهديدات)
وجود حرص لدى المواطنين في الوقاية من المخاطر وجود توزيع جغرافي لمراكز الدفاع المدني تغطي أغلب المملكة. إمكانية تطوير التواصل المباشر مع أجهزة الاستجابة. الرقم الوطني الموحد. قوة التواصل مع الشرطة ووجود الشرطة المجتمعية. الانتماء الوطني للأردن. إمكانية السيطرة على المخاطر الأمنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأمنية والمجتمع. نبذ العنف والإرهاب اهتمام المواطنين في التدريب والمشاركة المجتمعية في الحد من المخاطر. التكافل الاجتماعي في حال الأزمات والكوارث. التكييف المجتمعي مع المخاطر. العمل المؤسساتي الجماعي. السياسات الاصلاحية الاقتصادية.	تكرار المخاطر العابرة للحدود والتي يمكن أن تكون فرص تنمية لضبط الحدود. عدم وضوح خارطة المخاطر الطبيعية والصناعية والبشرية. الضغط الحدودي بسبب الأزمات في الدول المجاورة والمحيطة. التأثير السلبي للأزمات العالمية (أزمة روسيا وأوكرانيا). التأثير السلبي للأمراض العابرة للقارات. طول الحدود مع دولة الاحتلال مما يهدد أمن الأردن واستقراره. المشكلات المائية التي تهدد المملكة. قلة الموارد والإمكانيات الطبيعية. عدم الاستغلال الأمثل لمكونات الاقتصاد الأزرق في البحر الأحمر. الاختلاط بين بعض الاستخدامات التجارية والاقتصادية والسكنية في نفس المكان مما يتسبب في تلوث.

	الاعتماد على الاعانات الخارجية والضرائب كدخل قومي.
أهم القضايا السلبية في هذا المجال	أهم القضايا الإيجابية في هذا المجال
تهرب المواطنين من بعض الاستحقاقات المالية للدولة بسبب الظروف الاقتصادية بعد جائية كورونا. ارتفاع أسعار المحروقات. ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية. ضعف التوعية بالمخاطر وأهمية فهمها. تراجع الايرادات مما ينعكس على ارتفاع ميزان الدين الخارجي للمملكة.	ارتفاع مستوى التنسيق والتواصل مع المؤسسات المحلية والحكومية. وجود انتشار لكافة مراكز الخدمة الحكومية والأمنية في المملكة. استخدام نظم المعلومات الجغرافية التكافل الاجتماعي المحلي والتكاتف في ظل الأزمات. سرعة الاستجابة لمعالجة المخاطر في النطاق الجغرافي.
الاحتياجات والأولويات لأربع سنوات:	
فهم وتحليل كافة المخاطر التي تتعرض لها المملكة. تعزيز التدريب والمشاركة المجتمعية في إدارة مخاطر الكوارث والسيطرة المجتمعية على آثارها. تعزيز درجات الاستعداد للتصدي لمخاطر الكوارث والتعافي منها وإعادة البناء بشكل أفضل. الاستثمار البشري في الحد من مخاطر الكوارث لتكون ثقافة ومهارات يومية يتعامل معها المجتمع. المناورات المجتمعية والتي يشترك فيها الأطراف الثلاثة الرئيسية (القطاع العام- القطاع الخاص- المجتمع المدني والأهلي). إبراز الركائز العلمية والفكرية المعتمدة على عوامل القوة والضعف والفرص والمخاطر والمهددات للمملكة الأردنية الهاشمية،دراسة المحاور الأساسية لخطة إدارة مخاطر التنمية المستدامة من منظور إستراتيجي ووضع برامج وحلول لمعوقات التنمية المستدامة ودعم أهدافها،إستخدام التخطيط الإستراتيجي وإعتباره أداة لجميع العمليات الإدارية من تنظيم،توجيه ورقابة لتفادي مخاطر التنمية المستدامة.	
انعكاس البعد المكاني (خرائط)	
تقوم الفرق الحكومية المسئولة عن المجالات التنموية بدعم ومساعدة من الوزارات ذات العلاقة المباشرة بإجراء التشخيص المكاني للمجالات التنموية كما يلي: 1- رفع المخاطر المتوقعة في كافة أنحاء المملكة على الخرائط. 2- ربط المنشآت الصناعية والاقتصادية العالية والمتوسطة الخطورة بنظام (GIS) 3- تحليل المخاطر وتأثيراتها الجغرافية على البيئة المحيطة بها. 4- الاستعانة بالاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في وفق سيناريوهات المركز الوطني للأمن والكوارث. 5- توزيع خدمات الحد من المخاطر ومعالجة المخاطر لتحقق أقل زمن استجابة في المجال الأمني والشرطي والحرائق والصحة. 7- تقوية البنية التحتية المرتبطة في الأزمات والكوارث وإدارة الطوارئ. 8- تشكيل لجنة طوارئ تتلاءم مع مسئوليات وواجبات الجهات الحكومية ذات العلاقة.	
المصدر: إعداد الباحثين.	

4.3 مناقشة النتائج:

تعاني المملكة الأردنية الهاشمية كغيرها من دول العالم الثالث العديد من المشكلات التي زادت من التأثيرات السلبية على مسارات التنمية وانعكست على الأنشطة التي زادت من مستوى التهديدات ونقاط الضعف، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من المخاطر المهددة للمسارات التنموية وذلك وفق ما يلي:

تتطلب معالجة المخاطر زيادة النفقات الأسرية مما يساهم في ارتفاع مستوى الديون على المجتمع.

زيادة تأثيرات المخاطر الاقتصادية والتي ترتبط بمعدل الدخل مقابل معدل الانفاق، وانتشار البطالة في ظل تراجع الفرص التنموية نتيجة الأزمات العالمية المعقدة.

ارتفاع الأسعار للسلع الأساسية والاستراتيجية وما يتبع ذلك من انعكاس على القطاع الإنتاجي في ظل محدودية الدخل.

محدودية الموارد وشحها في المملكة مما يؤثر على الدخل القومي.

ضعف الاستغلال الأمثل لمقومات الاقتصاد الأزرق في المملكة على الرغم من الاطلالة المتميزة.

زيادة المخاطر الخارجية المهددة نتيجة الأزمات في الدول المجاورة وخاصة الأزمات التي تسببها الصراع العراقي الداخلي والصراع السوري.

الأزمات الناتجة عن المخاطر العابرة للقارات مثل تفشي وانتشار وباء كوفيد 19 وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

ضعف مقومات التنمية المستدامة بسبب قلة الموارد البيئية والطبيعية.

5.3 مخاطر تواجه تنفيذ الرؤية وتطبيق التنمية المستدامة:

1.5.3 المخاطر التنفيذية: وهي كل ما يتعلق في الأحداث والمؤثرات والمتغيرات الميدانية التي تواجه قدرات المملكة على تطبيق الخطط المقترحة وآليات إدارة تنفيذ البرنامج، وكفاءة تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى.

2.5.3 المخاطر القانونية والمالية: وهي تتعلق بكافة المخاطر والإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها من قبل المواطنين ضد المؤسسات الحكومية وعدم القدرة على توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية.

3.5.3 المخاطر التنموية: والتي تتعلق بالبنية التحتية للمجالات التنموية في الاستثمار والتنمية في كمواجهة المخاطر وإنشاء البنية التحتية المناسب لتلك المخاطر وفق قدرات المملكة أو الهيئات الحكومية أو الهيئات المحلية.

4.5.3 مخاطر السمعة والمكانة: وهي التي تتعلق بضعف قدرات المؤسسات الوطنية لمواجهة كافة المخاطر المتوقع حدوثها وفق جدول المخاطر الوارد في دراسة المركز الوطني (المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، 2018)، وبالتالي يمكن أن تؤثر على مكانة المملكة على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وانتشار الإشاعات والأخبار السلبية عن الدولة.

5.5.3 مخاطر أخرى:

- قلة الخبرات المختصة في مجال إدارة المخاطر في المملكة.
- ضعف استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد النطاق الجغرافي لانتشار المخاطر.
- ضعف الدمج بين التخطيط لإدارة المخاطر والخطط التنموية وربط خطة إدارة المخاطر بمخطط البنية التحتية والمخططات المكانية والعمرانية.
- عدم وجود دليل وطني لإدارة المخاطر وتحديد أسس التعامل معها.
- ضعف اهتمام المؤسسات الدولية بمساندة القطاع الخاص للمؤسسات الحكومية بهذه المشاريع.
- ضعف الاستثمارات الاجنبية في المملكة.
- فهم المواطنين لإدارة المخاطر على أنها حالة ترفيهية.
- ضعف القدرة على السيطرة على الإعلام واستغلال توجيه الماكينة الإعلامية في مجال التوعية للمخاطر.

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات:

يوجد دور واضح للإدارة المخاطر في تعزيز التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد على الأسس والتوجهات التى أقرتها المنظمات الدولية.

ساهم ربط خطط إدارة المخاطر بالخطط الاستراتيجية التنموية القطاعية في اتخاذ خطوات لتقليل التأثيرات السلبية على التنمية الوطنية المستدامة.

استفادت المملكة الأردنية الهاشمية من التجارب السابقة في التعامل مع مخاطر تفسي كوفيد 19 في المملكة.

الحاجة لوضع خطط ممنهجة لدمج أنشطة الحد من المخاطر وإدارتها مع التنمية المستدامة.

الحاجة لتعزيز الفهم لكافة المخاطر التي تتعرض لها المملكة.

حصرت الدراسة العديد من المخاطر التى تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والسياسية والثقافية، والتعليمية والصحية والصناعية، والتجارية والمالية والحوكمة والحكم الرشيد وضعف البنية التحتية، وضعف الاقتصاد الخاص والتنمية المحلية والمجتمعية والمائية، والزراعية.

- يمكن إدارة المخاطر من خلال تحديدها والتعرف عليها وتحليلها وتقييمها وتحديد إجراءات التحكم والسيطرة ومعالجة المخاطر.

- وضعت الدراسة آلية لمعالجة المخاطر تعتمد على تحديد المجال التنموي الرئيسي والقضايا الفرعية تعتمد على المسح الوقائي الشامل والتوزيع الأمثل لأنشطة الاستجابة، والعمل على إدارة:

  - المخاطر المهددة للتنمية الاجتماعية
  - المخاطر المهددة للتنمية الاقتصادية
  - المخاطر المهددة للتنمية البيئية والطبيعية
  - المخاطر المهددة للحوكمة والحكم الرشيد
  - الالتزام بقوانين السلامة الحضرية.

التوصيات:

- العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المائية وذلك عبر التنمية الاقتصادية الزرقاء بالاعتماد على التكنلوجيا الحيوية.

- الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة التى تساعد على المحافظة على الماء والطاقة المستخدمة في الصناعة والزراعة.

إدخال ثقافة الإقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك.

تشجيع الإقتصاد الأخضر.

تعزيز مشاركة المؤسسات البيئية في إتخاذ القرارات الإقتصادية لزيادة النمو الإقتصادي.

معالجة الإنحرافات والمخاطر أولاً بأول حسب أهداف التنمية المستدامة من خلال لجان المتابعة.

تبنى الآليات المقترحة للحد من المخاطر وربطها بمسارات التنمية المستدامة.

العمل على بناء استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الأزمات والكوارث في وفق سيناريوهات يعدها المركز الوطني للأمن والكوارث.

المراجع:

الوردي،سليم.2016،إدارة المخاطر والتأمين،بغداد،مكتبة التأمين العراقية.

الأغا، محمد رمضان (2019): دور مبادئ التنمية المستدامة في تعزيز التشريعات البيئية وتشريعات الكوارث، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، العدد الثاني، المجلد الأول، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، غزة.

2016.WDR,politics and Economics، إدارة المخاطر هي مفتاح التنمية المستدامة،تقرير صادر عن التنمية.

إبراهيم.2015، إدراة المخاطر مقاربة للتنمية المستدامة،

أبو العلاء،محمد حسين.2004،دكتاتورية العولمة،مكتبة مدبولي بالقاهرة،ص 212.

إتحاد المصارف العربية.2020،مقال،العدد 450.

إسماعيل،معتصم محمد.2015،دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة،سوريا أنموذجاً،رسالة دكتوراة،جامعة دمشق،كلية الإقتصاد.

الأمم المتحدة.2010،إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية (التنمية المستدامة) للحد من مخاطر الكوارث،أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

تقرير البنك الدولي.2013،إدارة المخاطر من أجل التنمية: من مكافحة الأزمات إلى الإدارة النظامية للمخاطر.

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.2016،الدورة الثانية،نيروبي،البند UNEP,EA.2/9,DIstr-General,3 March،4

الجوزي،جميلة.2012،أهمية الشفافية في تحقيق التنمية المستدامة،ASJP,volume,Numero 1,pages 105,11

حمزة،نبيلة.1999،التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية- حالة البلدان العربية،اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)،الأمم المتحدة،نيويورك،ص 9.

دخيل ،حسين أحمد.2014،التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة،مجلة جامعة أهل البيت،مجلد 1،عدد 16.

دولاب،يوسف.2015،دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة،دراسة تحليلية،مقارنة للموازنة العامة العراقية،مجلة دراسات محاسبية ومالية،مجلد 10،العدد 32،بغداد،العراق.

ربيعي،علي،مهدي.2009،التحليل الإقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة،رسالة ماجستير،جامعة كربلاء،كلية الإدارة والإقتصاد،قسم الإقتصاد.

شبر،الهام.2007،إدارة المخاطر وإدارة الأزمات في المنظمة السياحية تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي،تاريخ الإطلاع 2017،موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي.

عبد الحسين،محمد.2022،،تحديات التنمية المستدامة في دول الإقتصاد الريعي (العراق أنموذجاً)،وزارة التربية،بغداد، Journal of college of education,(1) (99) (ONLINE)(2518-5586) (PRINT) ISS:1994-4217

عبد الخضر،هاشم،حنان.2011،واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق،إرث الماضي وضرورات المستقبل،مجلة مركز دراسات الكوفة،العدد (2)،مركز دراسات الكوفة،جامعة الكوفة.

عبد المنعم وآخرون.2008،تقييم وإدارة المخاطر،كتاب،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث،كلية الهندسة،جامعة القاهرة.

عبدلي،لطيفة.2012،دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية،دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته scis،سعيدة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة أبي بكر بالقايد،الجزائر.

عياد،نبيل.2016،التخطيط المكاني كمنهج لتحقيق التنمية المستدامة،حالة دراسة إقليم، رسالة دكتوراة،جامعة الأزهر،كلية الهندسة،قسم التخطيط العمراني.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.1989،مستقبلنا المشتركة،ترجمة محمد كامل عارف،سلسلة عالم المعرفة،عدد 142،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت،ص 83.

لطفي،علي،1993،التنمية الإقتصادية،جامعة القاهرة، ص 164.

المغير،محمد.2016،خطة الحماية البيئية في قطاع غزة،رسالة دكتوراة غير منشورة،جامعة الأزهر،مصر..

ميلود،موسعي.2020،التنمية المستدامة،جامعة محمد بو ضياف مسيلة،مجلة آفاق البيئة والتنمية(مشاكل بيئية-أولويات وطنية-حلول مجتمعية،مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي،العدد 122.

النجار،غسان.2017،أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم،دراسة حالة:مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية.رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة.

الهاشمي، مصعب.2017،دور القوانين والتشريعات الدولية والمحلية في مواجهة أزمات الكوارث،بحث،مجلة العلوم الإنسانية،مجلد 18 (1).

دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبتها

د. هلا عبد الرزاق الصلاحات د. عِبر عبد الكريم الموسى د. وفاء سليمان أبو قنديل

لملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبتها، واستخدمت الباحثات المنهج الوصفي الكمي لملائمته لطبيعة الدراسة وتم جمع المعلومات من خلال استبانة تكونت من (28) فقرة تم تطبيقها على عينة تكونت من(51) طالبًا وطالبة من طلبة الدراسات العليا للعام الدراسي (2023/2022)،حيث قسمت الأداة إلى قسمين: القسم الأول/ يتعلق بالمعلومات الديمغرافية، والقسم الثاني/ يتعلق بمجالات الدراسة وهم: المجال الأول: (دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة)، والمجال الثاني: (دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة)، بينما المجال الثالث: (دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة)، وقد أظهرت النتائج أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كانت بدرجة مرتفعة، كما لم تظهر النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات والمجالات مجتمعة باستثناء مجال المناهج، حيث كانت الفروق لصالح الإناث.وإلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي في جميع المجالات والمجالات مجتمعة باستثناء مجال أعضاء الهيئة التدريسية، حيث كانت الفروق لصالح من كان تخصصهم دكتوراه. بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الكلية في جميع المجالات والمجالات مجتمعة. ومن أهم توصيات الدراسة: إجراء المزيد من الدراسات الكمية والنوعية حول موضوع التعليم النوعي لتحقيق التنمية المستدامة نظرًا لأهميته في العصر الحديث، وتشجيع الطلبة على المشاركة في المسائل المرتبطة بتطوير التعليم العالي في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة لترسيخ التعليم النوعي بكل أبعاده من أجل التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم النوعي، التنمية المستدامة.

ABSTRACT

The study aimed to identify the role of Jordanian universities in providing qualitative education in contribution to achieving sustainable development from the perspective of its students, and the researchers used the quantitative descriptive curriculum to suit the nature of the study, and the information was collected through a questionnaire consisting of (28) paragraphs were applied to a sample of (51) graduate students for the academic year (2022/2023), Where the tool was divided into two parts: the first section / related to demographic information, and the second section / related to the fields of study, namely: the first field: (the role of the university environment in providing quality education in contribution to achieving sustainable development), and the second field: (the role of faculty members in providing education qualitative in contribution to achieving

sustainable development), while the third field: (the role of curricula in providing quality education in contribution to achieving sustainable development). Also, the results did not show statistically significant differences at the level of significance (α = 0.05) between the responses of the study sample to the role of Jordanian universities in providing quality education in contribution to achieving sustainable development due to the gender variable in all domains and domains combined except for the field of curricula, where the differences were in favor of female. And that there were no statistically significant differences between the responses of the study sample members due to the educational qualification variable in all fields and fields combined except for the field of faculty members, where the differences were in favor of those whose specialization was a doctorate. While the results showed that there were no statistically significant differences between the study sample responses due to the college variable in all domains and domains combined. Among the most important recommendations of the study: conducting more quantitative and qualitative studies on the subject of quality education to achieve sustainable development due to its importance in the modern era, and encouraging students to participate in issues related to the development of higher education in light of the requirements of the Fourth Industrial Revolution to consolidate quality education in all its dimensions for sustainable development.

Keywords: Quality Education, Sustainable Development.

المقدمة

يؤدي التعليم دورًا أساسيًا ومهمًا في تزويد الجيل الجديد برؤية تعليمية تسعى إلى تمكينهم من تحمل المسؤولية وخلق بيئة مستدامة، ويعد التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) أحد أهم الأدوات والطرق لزيادة الوعي بالقضايا البيئية في سياق التنمية المستدامة، ومع ذلك لا يزال هناك العديد من المشاكل المرتبطة بتنفيذه، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة هو مفهوم جديد إلى حد ما في أجزاء مختلفة من العالم، ويتضمن هذا النوع من التعليم في داخله مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى لها؛ بالإضافة إلى مفهوم القيود المفروضة على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يعني التعلم الذي يعزز "التنمية المستدامة(Bedawy ,2014)، كما يُحدث التعليم تغييرات كبيرة في الفرد مما يعزز زيادة الإنتاجية وكفاءة العمل، إذ يعد مكوناً أساسياً في تنمية الموارد البشرية، ومسؤولاً عن الكثير من التحسينات في جودة السكان وإدارة الموارد البيئية؛ فالتنمية المستدامة لا تقتصر على تحسين الموارد البشرية وغرس المهارات والمعرفة، بل تشمل القيم والمواقف الإيجابية والدوافع المتوافقة مع أهداف وأساليب خطة التنمية التي ستفيد الأجيال القادمة(Suleh & 2015 ,Ekene).

وقد أشار Ilgov & Gardanova & Nikitina(2021) بأن التعليم يعمل على تطوير وتشجيع المعرفة والمهارات والفهم والقيم والتدابير اللازمة لخلق عالم مستدام، وضمان حماية البيئة وحمايتها، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، إذ تم تطوير مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى حد كبير من مفهوم التعليم البيئي، والذي يهدف إلى تطوير الأشخاص الذين يهتمون ببيئتهم، والهدف هو تمكين الناس من اتخاذ القرارات واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نوعية حياتهم دون تعريض كوكب الأرض للخطر. ومن حيث العدالة الاجتماعية، فإنه يعكس حقوق الإنسان الأساسية في عالم معولم، بإنهاء الفقر والجوع، وتعزيز صحة الإنسان ورفاهيته، وتوفير التعليم المنصف، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من عدم المساواة، وتعزيز تسوية سلمية وشاملة للبشرية والمجتمع.

فالتعليم يجب أن يشمل احترام جميع دورات الحياة وتعزيز فهم وتنفيذ الاستدامة، ويجب أن يعتمد على المبادئ والقيم التي تكمن وراء التنمية المستدامة، كما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن يتعامل مع أربعة أبعاد للاستدامة وهي البيئة والمجتمع والثقافة والاقتصاد(Bedawy ,2014)، ويستمد التعليم مبادئه من فلسفة المجتمع، وهذا يعني أن جانبًا واحدًا من ثقافة المجتمع يتعلق بالأهداف والتطلعات التي يتم توجيه الفرد منها لتوجيه نشاطه، كما يحقق فهماً أعمق وأشمل لفكرة الحياة، من أجل الحفاظ على فلسفة المجتمع، فمن الضروري اعتماد تعليم خاص يتعلق بالأفكار والقيم والمبادئ والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع ويطبقها، وهي ليست عبثية، بل تنبع من النظام الفكري والاجتماعي والثقافي(Al –Nadi),2019.

لذا أصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة مهمًا لدرجة كبيرة وعلى كافة مستويات النظام التعليمي بما في ذلك التعليم العالي، إذ تؤدي مؤسسات التعليم العالي دورًا مهمًا في بناء مجتمعات أكثر استدامة وخلق نماذج جديدة، حيث أن لهذه المؤسسات مهمة في تعزيز التنمية من خلال كل من البحث والتعليم، وكذلك من خلال نشر المعرفة الجديدة لطلابهم لبناء قدرات، ويعد التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة نوعًا فريدًا من التعليم يستحق المزيد من الاهتمام والميزة الأكثر تنافسية لمقدمي خدمات التعليم من أجل التنمية المستدامة هي جودة التعليم. علاوة على ذلك، يعد نوع التعليم من أهم السمات التي تؤثر على صورة الجامعة واختيارها، وبالتالي فإن الترويج لهذا النوع الجديد والجيد من التعليم سيساعد في تعزيز الجامعة التي توفرها على أنها مختلفة، فإن تقديم التعليم من أجل التنمية المستدامة خاصة في الجامعات الراسخة يعد فرصة جيدة وأكثر جاذبية للطلاب المعتدلين وذوي الثقافة العالية (Bedawy ,2014).

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) بمثابة المسارات التحويلية التي ستؤدي إلى مجتمع عالمي أكثر إنصافًا وكوكبًا مستدامًا، ومع ذلك هناك تحديات كثيرة، ويتمثل أحد هذه التحديات في كيفية إشراك الحكومة وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للعمل معًا من أجل التنفيذ الفعال لمبادرات أهداف التنمية المستدامة، بموجب أجندة أهداف التنمية المستدامة، فإن الشركات والحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني مدعوة بشكل متساوٍ لإتباع مسار أكثر استدامة إلى الأمام. وفي هذا السياق، يمكن للجامعات أن تؤدي دورًا حاسمًا في الجمع بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في المجتمع لاتخاذ الإجراءات وإحداث تأثير كبير ومهم (Agusdinata0, 202,)، إذ يجب أن يُنظر إلى التعليم (خاصة التعليم العالي) على أنه فرصة لخلق رأس مال اجتماعي واقتصادي وبيئي، يتم من خلاله إنشاء رأس المال الاجتماعي عندما يتعلم الطلبة المشاركة والتشاور معًا، ووضع الخطط، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، والتفكير في النتائج المحققة، وتحديد كيف وما هي الخطوات التالية التي يجب اتخاذها لتحقيق أهدافهم، فالتعليم جزء مهم من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع(Ilgov & ,2021 Gardanova & Nikitina).

وقد أشار Bedawy (2014) بأن التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة يميل إلى دعم وتطوير الكفاءات ذات الصلة من خلال الجمع بين الموضوعات متعددة التخصصات ذات المغزى مع إعدادات التعلم المبتكرة، إضافة لتعريف الطلاب بإمكانية تغيير الأنظمة المعقدة حتى يفهموا المجتمع بشكل أفضل ومطوريهن، وأنه يوجد فرصتان فريدتان لمؤسسات التعليم العالي للانخراط في التنمية المستدامة لأنها تشكل رابطًا بين توليد المعرفة ونقل المعرفة إلى المجتمع من خلال إعداد المعلمين بالإضافة إلى مساهمتهم الفعالة في التنمية المجتمعية من خلال التوعية وخدمة للمجتمع، إضافة لتعريف الطلبة بإمكانية تغيير الأنظمة المعقدة حتى يفهموا المجتمع بشكل أفضل ومطوريه كما تتحمل مؤسسات التعليم العالي مسؤولية أخلاقية لزيادة الوعي والمعرفة والمهارات والقيم اللازمة لخلق مستقبل مستدام، ويعد التعليم النوعي في الجامعات أحد إستراتيجيات التقدم في المجتمعات والنهوض بها، إذ يسهم هذا النوع من التعليم في إعداد خريجين يساهمون في النهوض بالمجتمعات، كما يزود المجتمع بكوادر بشرية مدربة بالعديد من المجالات(عبد الرازق،2022).

فالهدف الرئيسي للتعليم وخاصة التعليم النوعي والجيد هو إعداد جيل يتمتع بمهارات التعلم مدى الحياة والقدرة على الانخراط في حوارات حول القضايا ذات الصلة، أي إعداد جيل متعلم ثقافيًا من جميع النواحي، لذلك يجب أن يكون التعليم مدمجًا داخليًا وخارجيًا، ويجب أن يكون المنهج متوافقًا ومرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالأحداث، خاصة وأن التعليم هو مفتاح التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تكوين أفراد قادرين على التفكير في المستقبل وتشكيله وفقًا لذلك، وتحسين الموارد الطبيعية، والتواصل مع الآخرين بطريقة مستدامة، والتنمية المستدامة، والوعي بكيفية التعامل مع التحديات المعاصرة مثل العولمة وصنع القرار والصناعة(Al –Nadi, 2019)، وبالتالي يجب أن يكون هدف الجامعة تقديم تعليم نوعي يساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وتوفير معلومات مرتبطة بالتنمية المستدامة لفهم الاستدامة ككل، بدلاً من الاعتماد على الحقائق الفردية، كما يجب أن تعمل على دعم جهود الطلاب لفهم جميع جوانب القضايا البيئية ومساعدتهم على تحسين مهاراتهم حتى يتمكنوا من التعامل مع كافة المشاكل من خلال الفهم العلمي للبيئة(Ilgov ,2021 & Gardanova & Nikitina).

فيعد التعليم الجامعي النوعي الأساس الذي من خلاله تنمو العديد من السمات الشخصية للمتعلمين، وتتحدد قيمة أي نظام تعليمي بقدرته على تحقيق أهدافه، حيث يعتبر التعليم من أهم المكونات في حياة الناس، كما أن من خلاله يتشكل الفكر الإنساني والوعي الثقافي والسياسي والدور الاجتماعي لدى الفرد، وتعتبر الجامعات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها تقدم المجتمع ونموه، لأنها المؤسسة العلمية الأكاديمية التي تعمل على إعداد الموارد البشرية التي تحتاجها خطط تنمية المجتمع، وتزود الجامعات جميع المؤسسات بالتخصصات والكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع(Ghayad & forgotten),2020فكما ذكر(2021)Žalėnienė& Pereira فإن مؤسسات التعليم العالي لها تأثير حاسم في تشكيل عقليات طلبتها، إذ أن تأثير التعليم العالي في حياة البالغين يتراوح بين خمسين إلى ستين عامًا بعد التخرج، ويمكن أن يستمر هذا التأثير في المجتمع لعدة قرون، وجودة التعليم العالي في مؤسساته الجامعية لا تكمن في تعليم الطلبة الحقائق التي تنتهي إلى النسيان عند تحقيق النجاح، بل في ترسيخ هذه الحقائق وتحويلها إلى

تطبيقات إبداعية في المجتمع، وبالتالي تحتاج معظم الجامعات في البلدان العربية إلى الإصلاح بأنظمتها (Ghayad & forgotten,2020).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة والتحديات التي تواجه المملكة الأردنية الهاشمية من كافة الجوانب، أصبح من الضروري الاعتناء بأبعاد التنمية المستدامة في جميع المجالات الحياتية، وعلى وجه الخصوص التعليم، وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة بكافة الطرق الممكنة، إذ أنه في السنوات الأخيرة أصبحت الحالة الصحية بكافة أنحاء العالم محط اهتمام متزايد، وأصبح من المتوقع أن يؤدي التعليم العالي دورًا مهمًا في مساعدة المجتمع نحو مستقبل أكثر استدامة من خلال تزويد أعداد كبيرة من الخريجين بالمعرفة والمهارات والقيم التي ستمكن المجتمع ككل من التقدم نحو طرق عيش أكثر استدامة، ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه التعليم العالي هو اكتشاف أكثر الطرق فعالية لتخريج خريجين "متعلمين بالاستدامة (BEDAWY, 2014) ومن ضمن هذه الطرق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وبالتالي أتت هذه الدراسة للكشف عن دور الجامعات الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبتها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا؟
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(α=0.05) لدور الجامعة في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات (الجنس والمؤهل العلمي والكلية)؟

أهمية الدراسة

ومن المؤمل أن تستفيد الجهات التالية من نتائج هذه الدراسة:

- الجامعات الأردنية: من حيث تقديم تعليم نوعي ودورات تدريبية تواكب سوق العمل من جهة، وتنمية المجتمع وتلبية الآمال والتطلعات من جهة أخرى.
- الباحثون: ستوجه أنظار المهتمين والباحثين والدارسين إلى البحث في هذا المجال على نطاق أوسع.
- وزارة التعليم العالي: عند وضع وتحديد الخطط والأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالمناهج والأنشطة الجامعية وأساليب التدريس في الجامعات.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- الكشف عن دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور الجامعات الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تبعًا لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي والكلية.

مصطلحات الدراسة

التعليم النوعي: يعرف التعليم النوعي بأنه مجموعة البرامج الأكاديمية المتخصصة الموجهة والتي تسهم بدور فعال في خدمة المجتمع والبيئة(عبد الرازق،2022)

التنمية المستدامة: وهو"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"(عبد الغني، 2020).

حدود الدراسة

- حدود مكانية: تم تطبيق الدراسة على الجامعة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية.

- حدود زمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفصل الثاني والفصل الصيفي للعام 2024/2023م.
- حدود بشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- حدود موضوعية: تحددت الدراسة بالكشف عن دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبتها.

الدراسات السابقة

بينت دراسة Suleh& Ekene (2015) دور كلية ماريست الدولية الجامعية (MIUC) في تعزيز التنمية المستدامة في كينيا، وقد استخدم الباحثان المنهج النوعي، باستخدام أدلة تحليل المستندات والمقابلات المتعمقة المكونة من خمسة أسئلة بحثية رئيسية لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (15) فرداً، تضمنت 10 طلاب متخرجين و5 موظفين، وتوصل الباحثان إلى عدد من النتائج أهمها أن كلية ماريستMIUC تقوم بتعليم طلابها ليكونوا وكلاء للتحرير والتحول والتنمية، ومع ذلك، فهي تواجه تحدي القيود المالية ومحدودية البرامج، وهذا يعني أن القليل فقط من الطلاب يستفيدون من مناهجها.

وهدفت دراسة لخضر ونسيمة (2019) إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى المؤسسات المعرفية التي تشكل المجتمع، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من (50) أستاذاً جامعياً من المركز الجامعي تيسمسيلت في الجزائر، وتوصل الباحثان إلى عدد من النتائج ومنها نقص في تأدية المركز الجامعي لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، أو طرق ومناهج التدريس والتدريب، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي، وعدد سنوات الخبرة.

وسلطت دراسة Al –Nadi(2019) الضوء على دور مقترح للجامعات الأردنية لدمج التعليم في التنمية المستدامة في عملية التعلم التربوي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من 300 عضواً من أعضاء الهيئة التدريس من الجامعات الرسمية الأردنية وهي: الجامعة الأردنية، واليرموك، وجامعة مؤتة، وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها أن رأي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية حول فكرة دمج التعليم مع التنمية المستدامة في العملية التعليمية كان معتدلاً، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير الكلية لصالح الكليات العلمية ومتغير الرتبة الأكاديمية لصالح رتبة الأستاذية ومتغير الجنس لصالح الإناث.

وهدفت دراسة Mbaydeen & Ogilat & Nuaimat& Badrakhan (2022)إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجامعات الخاصة في تحقيق الاستدامة بأبعادها الأكاديمية، والبحثية، والسياسية، والاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والكشف عن الفروق في الاستجابة لدراسة المتغيرات المختلفة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (608) عضو من أعضاء الهيئة التدريسية، وكشفت نتائج الدراسة أن ردود أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بدور الجامعات الخاصة في تحقيق الاستدامة الأكاديمية جاءت بدرجة مرتفعة، و"متوسطة" لكل من البحث والسياسة ، بينما كانت "منخفضة" للنظير الاقتصادي، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بمجالات الدراسة فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية (الجنس ، الكلية ، المسمى الوظيفي ، وسنوات الخبرة في الجامعة).

وهدفت دراسة Jarrar(2021) إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في دعم الابتكار لدى طلاب الجامعات في سياق التعليم من أجل التنمية المستدامة من وجهة نظر طلاب الجامعات الأردنية، واستخدمت الباحثة منهجية نظرية التأريض بواسطة شتراوس وكوربين، وتم إجراء الدراسة في الجامعة الأردنية وجامعة فيلادلفيا في العام الدراسي (2020-2019)، وتكونت العينة من (300) طالباً وطالبةً من كلا الجنسين من مختلف الكليات، من خلال تطبيق النظرية الأساسية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الفئة الرئيسية التي ظهرت بعد تحليل استجابات الطلاب التي تصف تأثير دور الجامعات الأردنية في دعم الابتكار بين طلاب الجامعات من أجل التنمية التعليمية المستدامة هي التركيز على الحاجة إلى تطوير الابتكار الجامعي المناسب والنظم البيئية في أنظمتها التعليمية، كما توصلت الباحثة إلى تأكيد المستجيبون من خلال المقابلات عبر الإنترنت على مفهوم النظم البيئية للابتكار بالجامعة المناسبة، وأن الآثار الإيجابية والسلبية يمكن أن تنتج عن تطبيق أو إهمال تطبيق هذا المفهوم، مما أدى إلى خلق سلوكيات تجاه المفهوم، والتي يمكن اعتبارها ظاهرة في البحث الحالي.

وبينت دراسةŽalėnienė& Pereira(2021) أن مؤسسات التعليم العالي لها دور أساسي في الاستدامة فهم وكلاء رئيسيون في تعليم قادة المستقبل الذين سيساهمون في التنفيذ الناجح لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما أن مؤسسات التعليم العالي تسهم بشكل كبير في خلق العقلية التي تسهل نشر مبدأ أهداف التنمية المستدامة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى أن التعليم العالي يسهم بشكل حاسم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن بشكل خاص في الهدف الأول وهو (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف الثالث (ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار)، والهدف الخامس (تغير المناخ) والهدف السادس عشر (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، كعامل تحويلي، فإن قطاع التعليم العالي له تأثير هائل على الطلبة ومساهمتهم في مجتمع مزدهر، ومع ذلك ، لإحداث التغيير المطلوب في التعليم ، يجب أن تكون مبادئ الاستدامة في صميم إستراتيجية المؤسسات العليا (مثل المناهج وطريقة العمل) وهي مفتاح ليتم دمجها في الثقافة التنظيمية فقط من خلال القيادة بالقدوة، ومع ذلك، يجب معالجة التحديات الحرجة في المؤسسات داخل بيئة المؤسسة وخارجها، مثل دمج مبادئ الاستدامة والبيئة السياسية ومصالح أصحاب المصلحة.

وهدفت دراسة Ilgov & Gardanova & Nikitina(2021) إلى تقييم التنمية المستدامة للجامعات في القرن الحادي والعشرين والتي تعتبر سوقًا من خلال العولمة، والتغلغل العالي لتقنيات المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التغيرات البيئية العالمية. وتشدد الدراسة على أن التعليم العالي يشهد تغيرات عميقة في دوره ومكانته في المجتمع ويجب أن يركز اهتمامه على التحديات البيئية ومحاربة الاحتباس الحراري مرة أخرى إذ أصبح التعليم العالي جاهزًا للإصلاحات التي لا تهدف إلى تعطيل أهدافه الرئيسية وجوهره، ولكن قد يساعده ذلك في تحديث مناهجه لتحقيق الأهداف المحدثة التي من شأنها زيادة مساهمته إلى أقصى حد في تنمية المجتمع. لذلك، فإنه يتوجب على الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء بذل المزيد من الجهد في دمج مبادئ التنمية المستدامة وكذلك أهداف التنمية المستدامة (SDG) في المناهج التعليمية للجامعات بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

التعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء الدراسات السابقة التي تم عرضها يتبين بأن غالبية هذه الدراسات تناولت موضوع دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة، وقد اتبعت هذه الدراسات مناهج متنوعة منها المنهج النوعي كدراسة Suleh & (2015) Ekene والمنهج الوصفي التحليلي كدراسةBadrakhan& Nuaimat(2022) Mbaydeen & Ogilat، وانحصرت الدراسات ما بين 2015 - 2021م، كما استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في بناء الأداة، وجمع المعلومات المرتبطة بالأدب النظري ككل، وتتميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات بالتركيز على التعليم النوعي الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اتبعت الدراسة الحالية المـنهج الوصفي الكمي لملائمته لطبيعة الدراسة كما تم إجراء الدراسة في الجامعة الأردنية.

الأدب النظري

ماهية التنمية المستدامة

كان مفهوم التنمية المستدامة موجودًا منذ عدد من السنوات، وقد نُشر التعريف الأكثر استشهاد به منذ سنوات في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"، فهي عملية تشمل استراتيجيات تعزز توزيعًا أكثر إنصافًا للوظائف ذات الأجر الجيد، وتقليل عدم المساواة الاجتماعية، والتمكين السياسي للمواطنين، وتحسين الظروف الصحية(BEDAWY, 2014)،وعرفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي (الإسكوا) بأنها تعزز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة(يعقوب وعباس،2019).

وهي ظاهرة جيليه تتحول من جيل إلى آخر، ولابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح من (25 إلى 50سنة)، وتشمل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملة تحدث في مستويات عدة تتفاوت بين (محلي، إقليمي، دولي) (الصويعي والمغربي، 2022).

وعرفها باحمدان والديب (2022، 173) بأنها تلك التنمية التي تسعى لرفاهية البشرية في الزمن الحاضر مع استمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة عبر الحكمة في الانتفاع من الموارد الطبيعية وتنميتها ما أمكن، والحرص على استقرار الأفراد وتنميتهم مع تعزيز الاقتصاد الذي يمثل دفة التقدم، ومن ثم فإن هذه الأبعاد الثلاث المتكاملة تمثل التنمية المستدامة.

وعرفها الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي بدونها تزداد خطورة التدهور البيئي واختلال التوازنات الطبيعية وتراجع الموارد الطبيعية، وتفاقم مشاكل الصحة وتزايد حدة الفقر، وتراجع مستوى نوعية الحياة،

كما أنها لا تلغي حاجات التنمية الاقتصادية، لكنها تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية دون الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط متوازنة للإنتاج والاستهلاك(لخضر ونسيمة، 72،2019).

أهمية التنمية المستدامة وأهدافها

تنبع أهمية التنمية المستدامة من خلال المبادئ التي ترتكز عليها لتحقيق جميع أهدافها المنشودة والتي تتمثل في(العوفي،2017):

- التوازن بين التنمية والبيئة.
- التخطيط السليم المبني على البيانات والإمكانات المتاحة.
- المشاركة الشعبية لجميع أطراف المجتمع وأطيافه المتعددة.
- العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات.
- سياسة الوعي البيئي والتنسيق والتعاون.

إضافة إلى(byjus, 2021):

- استخدام الموارد المتاحة بحكمة والعمل على الحفاظ على التوازن البيئي.
- منع تدهور البيئة والتركيز على حماية البيئة.
- منع الاستغلال المفرط للموارد

وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنشاء فريق لوضع مجموعة من الأهداف التي تمثل جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتم التوصل إلى عدد من الأهداف في يوليو عام 2014م والتي تتضمن ما يلي (مجاهد، 2020):

- القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وتعزيز الرفاهية من جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فر التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى توفير عمل البق للجميع.
- إقامة بنية تحتية مرنة قادرة على الصمود وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجيع الابتكار.
- تقليل عدم المساواة داخل الدول وما بين الدول وبعضها البعض
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع ومرنة ومستدامة.

- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدام
- ها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات بشكل مستدام، مكافحة التصحر، وقف تدهور الأراضي واستعادتها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمحاسبة وشاملة للجميع على كافة المستويات.
- تعزيز وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط المشاركة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي تشمل (محمد وداوي وخضير،2015).

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: بالتركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخيرة علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في أيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في أعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- احترام البيئة الطبيعة: من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبينة وتعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
- إحداث تغييرات تتناسب مع حاجات المجتمع: من خلال إتباع طرق ملائمة تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمالية الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية.

التعليم النوعي والتنمية المستدامة

يساهم التعليم في تعزيز أهدافه في الحقول المعرفية والاجتماعية، والعاطفية، والسلوكية، وفي تنمية الكفاءات الضرورية لتحقيق الاستدامة، ولبلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة، لذا اقترح تقرير صادر عن اليونسكو نهجا يستند إلى تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة في النظم التعليمية، وذلك من خلال (الربيعي وكزار، 2020):

- دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج.
- دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج والكتب الدراسية.

- دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلمين.
- توفير التعليم من أجل التنمية المستدامة في قاعات الدرس وفي غيرها من بيئات التعلم.

وكما ذكر الربيعي وكزاز بأن الأمر ذلك يتطلب تكييف التعليم وتحويله لضمان تأثيره الإيجابي، فبحسب (التقرير العالمي لرصد التعليم/ منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم UNESCO) فالتعليم يمكنه القيام بالأمور الآتية:

- يساعد في تحويل الزراعة، ويعتبر التعليم رافعة حيوية للإنتاج الغذائي المستدام.
- التعليم دعم للاندماج الاجتماعي
- يحسن من نواتج سوق العمل
- يحسن من نواتج التنمية الاجتماعية.
- يعزز الطابع التشاركي للسياسة.
- يساعد على تعزيز العلاقات الإيجابية بين المجموعات بعد النزاع المسلح.
- يقوم بدور حاسم في بناء نظام قضائي فعال.

ويعد التعليم النوعي والجيد الهدف الرابع لأهداف التنمية المستدامة والذي يتضمن عدد من الأهداف وهي كالآتي (Jang & Shin, 2022):

- أن التعليم "للجميع"، إذ يجب على الجامعات أن تأخذ في عين الاعتبار أن تحقيق هدف التعليم للجميع يعد أحد أهم محاور التحول الاجتماعي والتنمية المستدامة (Sharma,2012).
- يسعى إلى التعليم "الشامل والعادل
- يهدف توفير التعليم "الجيد" إلى تحسين جودة التعليم بالإضافة إلى التوسع الكمي في الفرص التعليمية التي كانت تركز على الأهداف الإنمائية للألفية في الماضي.
- تعزيز فرص التعلم مدى الحياة" في رؤيتها.
- تأمين مستوى مناسب من الموارد المالية، والحفاظ على اتساق السياسات، والتعاون لإقامة شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة.

وقد أشار Laurie &Tarumi & McKeown &Hopkins (2016)إلى عدد من الأبعاد التي ترتبط بالتعليم النوعي والجيد وتتضمن:

- الفعالية: مدى تحقيق الأهداف التعليمية المعلنة.
- الكفاءة: الاعتبارات الاقتصادية، مثل نسبة المخرجات إلى المدخلات، لتعظيم استخدام الموارد.
- الإنصاف: قضايا الوصول إلى التعليم لجميع الناس بغض النظر عن الجنس، العرق، الإعاقة، التوجه الجنسي وغيرهم.
- الاستجابة: تلبية احتياجات المتعلمين الفرديين في التفاعلات الصفية من خلال مراعاة الطابع الفريد لقدرات المتعلم.
- الصلة: فائدة التعليم لحياة المتعلم على الفور عندما يبلغ المتعلم سن الرشد؛ وإلى المستقبل البعيد في وقت لاحق من حياة المتعلم.

- الانعكاسية: القدرة على التكيف مع التغيير، وخاصة التغيير السريع، وهو أمر مهم للتعامل مع مستقبل غير مؤكد.

- الاستدامة: تركز على تغيير السلوك وقبول المسؤوليات في عملية تحديد الأهداف، واتخاذ القرار، والتقييم للحاضر، والمستقبل.

كما ذكرت نصير (2015) عدداً من الخصائص المرتبطة بالتعليم النوعي لتحقيق التنمية المستدامة ومن ضمنها:

- تعليم يمكن الطلبة من اكتساب ما يلزمهم من تقنيات ومهارات ومعارف لضمان التنمية المستدامة.

- التعليم مدى الحياة

وقد حددت اليونيسكو أساليب أساسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة تدعم جودة التعليم تتعلق بالفرد المتعلم ونظام التعليم وتتمثل في الوصول إلى التلميذ، والتعرف على قدرة المعلومات التي يمتلكها المتعلم وخبراته، وصنع محتوى ذو علاقة، واستخدام إجراءات تدريس وتعليم متنوعة (عيسى وعائشة وعائشة،2021)، ويسهم التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي (الصويعي والمغربي، 2022، 52):

- تنويع أساليب البرامج التعليمية والمفاضلة بينهما على أساس حجم التنمية التي تحققها.

- زيادة مستوى الوعي والفهم لفلسفة التنمية المستدامة بصورتها العامة.

- زيادة مستوى التدريب على آليات تحقيق التنمية المستدامة.

- القدرة على تحسين جودة أساسيات العملية التعليمية

دور الجامعات في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

تعد قدرة مؤسسات التعليم العالي على التأثير في تشكيل التحول إلى مجتمع أكثر استدامة هائلة، فمن خلال مراعاة مبادئ الاستدامة في الدراسات وبرامج البحث، يقوم الموظفين والطلبة بالعمل بنشاط نحو عالم مستدام، ومع ذلك هناك العديد من التحديات التي يجب مراعاتها في مستقبل التعليم العالي، ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتمادها بشكل صحيح، يجب تضمين دراسات متعددة التخصصات في مختلف مجالات المعرفة، إذ يعمل تكامل التخصصات المتنوعة على تحسين قدرات الطلبة على حل المشكلات، وتوسيع عقولهم لإيجاد حلول للتحديات المختلفة (Žalėnienė& Pereira, 2021) كما أنه يجب على الجامعات تهيئة الطلبة لاكتساب الفرص ومواجهة متطلبات الحياة بجميع جوانبها حتى يتمكن من تحقيق المطالب التي تؤدي إلى التنمية المستدامة للمجتمع (Ghayad & forgotten, 2020).ومن هنا يجب التعرف على دور كل من البيئة الجامعية وأعضاء الهيئة التدريسية والمناهج في تقديم التعليم النوعي للطلبة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: البيئة الجامعية

تقوم الجامعات بالعديد من الأدوار، ومن ضمنها تدريب صانعي القرار والمعلمين في المستقبل، كما تؤدي الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا دورًا مهمًا في إيجاد حلول جديدة من خلال التعاون مع المجتمعات المحلية والشركات الخاصة وغيرهم من أصحاب المصالح المشتركة (Jang & Shin, 2022).

وقد أشار الكرد (2018) إلى عدد من الأدوار التي يجب على الجامعات أن تقوم بها في سبيل تعزيز التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل بما يلي:

- أن تُدخل الجامعات الاستدامة ضمن رسالتها، ورؤيتها، ومؤشرات قياس أدائها وتقويم مخرجاتها وعوائدها.

- أن تكون الجامعات مستدامة في مبانيها، وإنارتها، ووسائل نقلها، وأن تكون حريصة على توظيف الطاقة البديلة، وعلى نظافة البيئة في حرمها.

- أن تكون برامجها، ومناهجها، وكلياتها وأقسامها مكرسة لخدمة الاستدامة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية من أجل أن تجعل من الأمن والتنمية أكثر إنسانية، وأطول استدامة.

- أن يتصف كافة موظفيها وأساتذتها وطلبتها بصفات وسلوكيات ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- رفع مستوى البرامج التعليمية في الجامعة وفقا لمعايير الجودة.
- الارتقاء بالبحث العلمي ودعمه واستثماره في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز دور الجامعة في خدمة وتنمية المجتمع بكافة المجالات.
- ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً.
- الارتقاء بالبيئة الجامعية ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين.
- تدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

كما ذكرت أبو توفيق (2021) مجموعة من الأدوار المرتبطة بالجامعة لتحقيق التنمية المستدامة وتتضمن :

- العمل على رفع كفاءة التعليم الداخلي من خلال رفع كفاءته من حيث تحقيقه أهدافه الاقتصادية، والاجتماعية، والقومية،والإنسانية.
- تلبية احتياجات الخطط التنموية المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية بين العاملين أصحاب المعارف والمهارات.
- تطوير المناهج وطرق التدريس وربطها بالتنمية وتوفير الكفاءات من أعضاء الهيئة التدريسية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص التعلم لكافة طبقات المجتمع.

ويوجد عدد من الاعتبارات التي يجب أن تتوفر في البيئة الجامعية لتقديم التعليم النوعي التي من خلاله يتم تحقيق وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات وهي كالتالي (حسني والزهراني ومخلوف،2023):

- دعم وتزويد كافة المباني والقاعات والكليات بالأدوات التكنولوجية والتقنية المتقدمة.
- إعداد وتصميم البنية التحتية بحيث تكون ذات طابع مرن وتقبل الدعم والتزويد في كافة الأنشطة والخدمات.
- الفصل بين جوانب البنية التحتية حتى لا يؤثر أحدها على الآخر كالكهرباء، والإنترنت،وأجهزة الإنذار، وغيرهم.

وأشار نصير (2015) إلى مجموعة من السمات التي يجب أن تتوفر في البيئة الجامعية وتتمثل في التدريب بشكل مستمر لمواكبة مستجدات العصر وتمكين العاملين، التحسين المستمر، والتخطيط الإستراتيجي بوجود أهداف بعيدة المدى، التركيز على الأداء المهني للطالب، وتفعيل المشاركة من خلال العمل بروح الفريق.

وقد أكدت غبور(2019) في دراستها على بعض المتطلبات التي يجب أن تتوفر في البيئة الجامعية لتحسين التعليم النوعي وتتضمن:

- توفير البنية التحتية المناسبة لتنفيذ خطة تطوير التعليم النوعي وأنشطتها.
- بناء ثقافة تنظيمية تشجع على نقل وتبادل الخبرات المختلفة، وتؤكد على الإبداع والتميز.
- تحديث الهيكل التنظيمي لكليات الجامعة بشكل مستمر ودائم مما يمكن من تطوير برامجها.
- توسيع فرص مشاركة رأس المال البشري بالكلية في صنع واتخاذ القرارات.
- وضع السياسات العامة اللازمة لتعظيم الاستفادة من تطوير برامج التعليم النوعي، وإتباع سياسة المقارنة المرجعية م إحدى الكليات أو الجامعات المتميزة على المستوى العالمي.

- تأسيس نظام لتفعيل قنوات الاتصال بين الجامعات وقطاعات المجتمع المحلي بما يحقق مشاركتهم في أنشطة الجامعة دون الإضرار بحريتها الأكاديمية.

- وضع معايير موضوعية لتقييم أداء القوى البشرية بما يتناسب مع أسس ومبادئ ومتطلبات تطوير برامجها.

كما لخص شندان وأبو حجاج(2022) بعض من المتطلبات التي يجب أن تتوفر في البيئة الجامعية لضمان جودة ونوع التعليم المقدم وتتمثل في عدد من الخدمات الأساسية ومنها توفر قاعات التدريس المجهزة بالتهوية والإضاءة ووسائل سمعية وبصرية بحيث تتناسب مع أعداد الطلبة، وجود المرافق العامة والخاصة لتحسين أداء الطلبة، توفير الخدمات الصحية من خلال توفير عيادة طبية حديثة ومزودة بكافة التجهيزات اللازمة، وتوفير أماكن مريحة في الساحات لجلوس الطلبة في أوقات الفراغ، وتوفير كافتيريا تلبي رغبات الطلبة، متابعة النظافة العامة وتوفير بيئة صحية خالية من الأمراض، توفير شبكة انترنت لخدمة الطلبة، ربط المكتبة بقواعد البيانات الكبرى بكافة التخصصات، توفير مختبرات علمية حديثة.

وفي السياق يتبين مما سبق أن للبيئة الجامعية بكافة الجوانب المرتبطة بها لها دور كبير وهام في تقديم التعليم النوعي والجيد الذي يتم من خلاله تعزيز أدوار الطلبة وتهيئتهم لمجتمع أكثر استدامة بما يتناسب مع متطلبات العصر، وبالتالي يرى الباحثون بأنه يجب على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بشكل مكثف وبذل الجهود اللازمة لتطوير البيئة الجامعية للتناسب مع أهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا: دور أعضاء الهيئة التدريسية

يعد أعضاء الهيئة التدريسية أحد أهم العناصر في مؤسسات التعليم العالي لذلك ولتقديم تعليم نوعي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة يجب أن يتوفر لديهم مجموعة من السمات والصفات والتي تتمثل فيما يلي(جبران،2022):

- سعة معرفة عضو الهيئة التدريسية وإلمامه بتخصصه من وعي التجربة العلمية.

- قدرته على التقييم الموضوعي، وإيجاد طرق تقييم جديدة.

- أن يمتلك مهارات تدريسية مرتبطة بتسيير المحاضرة والاستفادة من الوقت المخصوص لها في توصيل الفكرة.

- أن يتقبل الرأي والنقد البناء، ويحترم الوقت، ولديه المرونة في التعامل، والأمانة العلمية في نقل المعرفة، والأمانة في الاستفادة من الوقت.

- استخدام أدوات جديدة في صنع المعرفة.

- الجمع بين النظرية والتطبيق.

- التوسع في الجانب العملي.

كما أنه يجب على عضو الهيئة التدريسية أن يكون قادراً على امتلاك العديد من الكفايات الأدائية التي تؤهله للقيام بعمله بكفاءة لتعزيز التعليم النوعي مثل التدريس التخطيط والتقويم والإدارة الصفية، إضافة إلى تمتعه بعدد من السمات الشخصية الإيجابية، وأن يعتمد في برامجه الدراسية على أنشطة متعددة ومواقف متنوعة، مستغلاً التقنيات الحديثة التي تعمل على بناء شخصية الطالب وصقل مواهبه، وزيادة فاعليته، وتنمية قدراته على حل المشكلات (الجعافرة، 2015).

كما يجب على أعضاء الهيئة التدريسية المساهمة في خدمة المجتمع المحلي، والقدرة على تحديد احتياجات الطلبة ومشكلاتهم، والمشاركة في الجمعيات العلمية والمهنية،واستخدام أساليب التقويم الشامل في تقييم أداء الطلبة، الالتزام بالقيم والأعراف الاجتماعية والدينية والجامعية، والقدرة على استخدام استراتيجيات وأساليب متنوعة في التدريس (أحمد، 2016).

يتبين مما سبق بأن دور عضو الهيئة التدريسية لا يجب أن يكون مهمش بكافة الجامعات الأردنية، إذ أن له دور مهم لدرجة كبيرة في عملية تعزيز التعليم النوعي الذي يسهم في تحقيق كافة متطلبات التنمية المستدامة للمجتمع، وذلك من خلاله اتصافه بالعديد من الصفات والسمات الإيجابية والمهارات والقدرات التي تجعل من التعليم ذات جودة عالية، وبالتالي يجب اختيار أعضاء هيئة تدريسية قادرين على تعزيز هذا النوع من التعليم وقادرين على إيصال التعليم

للمستوى العالمي لتحقيق التنمية المستدامة وللتقدم والتطور الحضاري والثقافي والعلمي بين كافة الأمم، كما أنه يجب العمل على دعمهم مادياً ومعنوياً وتشجيعهم للنهوض بالتعليم النوعي.

ثالثا: دور المناهج الجامعية

تعرف المناهج الدراسية الجامعية بأنها الخطط والبرامج الدراسية والتدريسية في الجامعات بعناصرها كافة من أهداف، ومحتوى، وخبرات تعليمية وأنشطة وتقويم، ومدى مواءمتها مع التخصص وحاجات الطلبة ومتطلبات المجتمع وكذلك مدى مناسبة الخطط التدريسية لتحقيق الأهداف الجامعية المنشودة أو المرسومة (الخزاعلة وجراح، 2023، 474).

أشار لخضر ونسيمة (2019) إلى مجموعة من الأدوار المرتبطة بالمناهج الجامعية لتقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وهي كالآتي:

- أن تتضمن المناهج مبادئ التنمية المستدامة بكافة التخصصات الجامعية.
- التربية البيئية في العملية التكوينية.
- أن تتضمن المناهج القيم والمهارات التي تساعد على اتخاذ القرارات نحو التنمية المستدامة.
- أن تكون المناهج الجامعية متطورة بحيث تتكيف للتعامل مع التنمية المستدامة.

كما ذكر (2020,Ghayad & forgotten) عدداً من الشروط التي يجب أن تتوفر في المناهج وتتمثل في إحداث تغييرات جذرية في تطبيق المناهج الجامعية بما يتوافق مع التوسع التكنولوجي، أن تتناسب خطط التنمية المستدامة مع طبيعة وتطلعات المجتمع العربي، لمراعاة مبدأ العالمية في تصميم المناهج الجامعية ، يجب أن تكون المناهج الدراسية شاملة على المستوى الذي يلبي التحديات الحالية والمستقبلية في كل مجال تخصصي، أن تقدم الجامعة الإرشاد العلمي داخل أو خارج المناهج الدراسية لضمان التعليم الجامعي وجعله يخدم أهل اليوم وأهل الغد، وهو الهدف الأول للتنمية المستدامة، كما أكد كلاً من الخزاعلة وجراح(2023) إلى التشجيع على استخدام التكنولوجيا والتطور التقني في المناهج والخطط الدراسية بما لا يتعارض مع التشريعات التربوية المعمول بها في الجامعة.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي الكمي، لملائمته لطبيعة الدراسة، إذ يتم من خلاله دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع، ووصفها بشكل دقيق، ومن ثمّ التعبير عنها بطريقة كمية وكيفية من أجل فهم الظواهر وتشخيصها.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، وتكونت العينة من (51) طالبًا وطالبةً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة الإلكترونية) عليهم من خلال كافة مواقع التواصل الاجتماعي، ويبين الجدول (1) وصف لخصائص عينة الدراسة بحسب متغيراتها:

جدول (1): التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	17	33.3
	انثى	34	66.7
المؤهل العلمي	ماجستير	26	49.1
	دكتوراة	25	50.9
الكلية	علمية	20	39.2
	انسانية	31	60.8
	المجموع	51	100.0

أداة الدراسة: قام الباحثون بتصميم أداة الدراسة(الاستبانة) من خلال الرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقد قسمت الاستبانة إلى قسمين هم المعلومات الديمغرافية وفقرات الاستبانة، وتكونت الاستبانة من

ثلاثة مجالات: المجال الأول(دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة)، والمجال الثاني(دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة)، والمجال الثالث(دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة)،وتكونت عدد فقرات الاستبانة من(28) فقرة.

صدق الأداة وثباتها: تم التأكد من محتوى صدق أداة الدراسة، باستخدام صدق المحتوى، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من الجامعات الأردنية، لإبداء ملاحظاتهم من حيث تحديد درجة ملاءمة الفقرات، وشموليتها لقياس المجال الذي وردت في تلك الفقرات، ودرجة انتماء هذه الفقرات للمجال الذي وردت فيه، ودرجة وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية والنحوية، وبيان التعديلات المقترحة للفقرات، وتم الأخذ بالملاحظات التي أجمع عليها المحكمون، دون إغفال إجراء التعديلات المقترحة على تعديل في الصياغة اللغوية للفقرات، وبناء على ذلك تتمتع الأداة بصدق المحتوى.

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحليل نتائج الدراسة تم استخدام برنامج SPSS لإجراء العمليات الإحصائية الآتية:

- التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول.
- اختبار (ت) T-testللإجابة عن السؤال الثاني.

ولأغراض تحليل البيانات وتصنيف المتوسطات إلى ثلاثة مستويات تم استخدام المعادلة الآتية:
الدرجة المرتفعة – الدرجة المتدنية مقسومة على عدد المستويات. أي 5-1/4 = 1.33
- وبناء عليه تم اعتماد ترتيب المتوسطات الحسابية للفقرات كالآتي:

المتوسطات من (1 – 2.33) تمثل درجة قليلة.
المتوسطات من (2.33- 3.67) تمثل درجة متوسطة.
المتوسطات من (3.67 - 5) تمثل درجة كبيرة.

نتائج الدراسة ومناقشتها
تضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال إجابة أفراد العينة على أسئلة الدراسة ومناقشتها على النحو الآتي:
السؤال الأول: ما دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا؟
للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مرتبة تنازليًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مجالات دور الجامعة الأردنية في تقديم التعلم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لكل مجال والمجالات مجتمعة.

الرقم	الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد العبارات	الدرجة
1	1	دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة	3.84	0.85	13	مرتفعة
3	2	دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة	3.83	1.31	8	مرتفعة

2	3	دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة	3.77	0.68	7	مرتفعة
المتوسط الكلي للمجالات مجتمعة			**3.81**	**0.94**	**28**	مرتفعة

تشير النتائج الواردة في الجدول (2) أنَّ دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا ككل وللمجالات جميعها جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الكلي للمجالات (3.81) وبانحراف معياري (0.94)، حيث تشير النتائج إلى أن مجال دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية جاء في الترتيب الأول، وحصل على متوسط حسابي بلغ (3.84) وانحراف معياري (0.85) وهو يمثل الدرجة المرتفعة، بينما جاء مجال دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الترتيب الثاني، وحصل على متوسط حسابي بلغ (3.83) وانحراف معياري (1.31) ويمثل الدرجة المرتفعة، ثم جاء مجال دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الترتيب الثالث وحصل على متوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (0.68) ويمثل الدرجة المرتفعة.

كما قامت الباحثات باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل عبارة من عبارات مجالات دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا وللمجال بشكل عام،وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة من طلاب وطالبات الدراسات العليا في الجامعة الأردنية،كما تم ترتيبها ترتيبًا تنازليًا حسب متوسطاته الحسابية، وذلك وفق الجداول (3، 4، 5) التالية.

المجال الأول: دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقًا لعبارات مجال البيئة الجامعية.

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	1	تحرص الجامعة على تعزيز القيم الإيجابية والأخلاقية لدى الطلبة	3.97	0.69	مرتفعة
3	2	تحرص الجامعة على فتح برامج جديدة تتواكب مع الحياة الحديثة التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة.	3.95	0.64	مرتفعة
1	3	تقوم الجامعة بتطوير البنية التحتية لتحسين العملية التعليمية بما يتلاءم مع التطور الرقمي.	3.93	1.02	مرتفعة
6	4	تركز الجامعة على التعليم باستخدام مختلف التقنيات التعليمية الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	3.91	1.07	مرتفعة
4	5	تقوم الجامعة بدعم وتحفيز المبدعين من أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين بما يضمن استمرارهم في التميز.	3.89	1.09	مرتفعة
2	6	تؤهل الجامعة خريجيها بالمهارات التقنية - التكنولوجية - الفنية التي يتطلبها سوق العمل.	3.88	1.10	مرتفعة
9	7	تفرض الجامعة سياسة واضحة لتفعيل البحث العلمي الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع.	3.87	0.54	مرتفعة
13	8	تعمل الجامعة على مكافأة وتشجيع الطلبة المتفوقين.	3.84	0.56	مرتفعة

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7	9	تعمل الجامعة على نشر ثقافة العمل الحر لدى الطلبة للدفع بعجلة التنمية.	3.80	0.68	مرتفعة
8	10	تقوم الجامعة بأبحاث توفق فيها بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.	3.79	1.06	مرتفعة
10	11	تعمل الجامعة على إقامة ندوات وملتقيات تساهم في التنمية المستدامة.	3.75	1.09	مرتفعة
11	12	تقيم الجامعة علاقات وثيقة بين مؤسسات المجتمع ووضع برامج عمل مشتركة (كأن يشترك الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في أبحاث تفيد التطور والتنمية)	3.69	0.71	مرتفعة
12	13	توفر الجامعة مناخ علمي ايجابي لتشجيع المواهب على الإبداع والابتكار.	3.68	0.88	مرتفعة
المتوسط الكلي للمجال			**3.84**	**0.85**	مرتفعة

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) أن دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجال ككل جاءت مرتفعة وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة، من طلاب وطالبات الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، وقد أخذت العبارات جميعها الدرجة المرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال ما بين (3.97– 3.68) وهي تمثل الدرجة المرتفعة، كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال البيئة الجامعية بلغ (3.84) وهو يمثل الدرجة المرتفعة.

المجال الثاني: دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لعبارات مجال دور أعضاء الهيئة التدريسية.

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
16	1	يقوم أعضاء هيئة التدريس بتطوير مهاراتي ومعارفي بشكل مستمر لتواكب مهارات القرن الحادي والعشرين.	4.01	1.06	مرتفعة
18	2	يقوم أعضاء هيئة التدريس بالدمج بين التعليم التقليدي والالكتروني لتنمية الجوانب المعرفية والاجتماعية.	3.85	0.62	مرتفعة
20	3	يقوم أعضاء هيئة التدريس بتعزيز الأنشطة الطلابية التي تنمي الوعي الناقد والقيم الايجابية تجاه المجتمع.	3.80	0.65	مرتفعة
19	4	يقوم أعضاء هيئة التدريس باتباع طرق وأساليب التدريس المختلفة للطلبة مثل مهارات التفكير الابتكاري الإبداعي.	3.72	0.69	مرتفعة
17	5	يحرص أعضاء هيئة التدريس على التنمية المستدامة بما يحقق التكيف مع متغيرات العصر.	3.70	1.05	مرتفعة

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
16	1	يقوم أعضاء هيئة التدريس بتطوير مهاراتي ومعارفي بشكل مستمر لتواكب مهارات القرن الحادي والعشرين.	4.01	1.06	مرتفعة
18	2	يقوم أعضاء هيئة التدريس بالدمج بين التعليم التقليدي والالكتروني لتنمية الجوانب المعرفية والاجتماعية.	3.85	0.62	مرتفعة
14	6	يقوم أعضاء هيئة التدريس بإجراء البحوث المرتبطة بمشكلات المجتمع في العصر الرقمي	3.69	1.01	مرتفعة
15	7	يقوم أعضاء هيئة التدريس باستخدام الإستراتيجيات المعرفية الحديثة في العملية التعليمية.	3.66	1.09	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	**3.77**	**0.68**	مرتفعة

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) أن دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجال ككل جاءت مرتفعة وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة، من طلاب وطالبات الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، وقد أخذت العبارات جميعها الدرجة المرتفعة، باستثناء عبارة واحدة أخذت الدرجة المتوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال ما بين (3.66– 4.01) وهي تمثل الدرجة المرتفعة والمتوسطة، كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال دور أعضاء الهيئة التدريسية بلغ (3.77) وهو يمثل الدرجة المرتفعة.

المجال الثالث: دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لعبارات مجال دور المناهج.

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
27	1	تقوم المناهج بإكساب الطلبة المهارات العلمية المطلوبة للعمل والإنتاج.	4.15	1.06	مرتفعة
28	2	تزود المناهج الطلبة بالمعارف المتطورة.	4.09	1.02	مرتفعة
26	3	تتوافق المناهج الجامعية مع متطلبات العصر وتغييراته (متكيفة مع التنمية المستدامة)	3.78	0.67	مرتفعة
23	4	يتم تطوير المناهج وفقًا لأحدث التطورات التكنولوجية.	3.77	0.69	مرتفعة
25	5	تلبي المناهج احتياجات سوق العمل المستقبلية.	3.74	1.71	مرتفعة
21	6	تساهم المناهج الجامعية في بناء المهارات الابتكارية.	3.72	1.75	مرتفعة

الرقم	الرتبة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
24	**7**	تتميز المقررات الدراسية بالمرونة.	3.70	1.81	مرتفعة
22	**8**	تساهم المناهج الجامعية في بناء مهارات التعلم الذاتي.	3.69	1.84	مرتفعة
المتوسط الكلي للمجال			**3.83**	**1.31**	مرتفعة

تشير النتائج الواردة في الجدول (5) أن دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجال ككل جاءت مرتفعة وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة، من طلاب وطالبات الدارسات العليا في الجامعة الأردنية، وقد أخذت العبارات جميعها الدرجة المرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال ما بين (4.15– 3.69) وهي تمثل الدرجة المرتفعة، كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمجال دور المناهج بلغ (3.83) وهو يمثل الدرجة المرتفعة.

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا كان مرتفعا، إذ بلغ (3.81) بانحراف معياري (0.94). وجاءت المجالات الثلاثة: "دور البيئة الجامعية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، و"دور أعضاء الهيئة التدريسية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، و "دور المناهج في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة" بالدرجة المرتفعة أيضًا، وتشير هذه الدرجة المرتفعة إلى أن دور الجامعة الأردنية في هذا الجانب كان بمستوى الطموح، وقد تعزى هذه النتيجة إلى بعض الأسباب منها: أن البيئة الجامعية ذاتها، توفر البيئة الخصبة للإبداع والابتكار بما تحتويه من تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة، وتسهم في تطوير المشروعات الطلابية الابتكارية المشتركة، والتواصل الهادف مع مؤسسات المجتمع المدني لإنجاح تطبيق هذه المشروعات على أرض الواقع، مما يعكس أثره الإيجابي على الجامعات وعلى المجتمع ككل والنهوض به في ظل العصر الرقمي ضمن معايير التنمية المستدامة، أو لأن دور أعضاء هيئة التدريس في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ينطلق من تعزيز الأنشطة الطلابية التي تنمي الوعي الناقد والقيم الإيجابية التي تواكب المستجدات الحديثة وتنهض بالمجتمع وتطويره لتحقيق التنمية المستدامة، واتباع طرق وأساليب التدريس المختلفة التي تعلي من مهارات التفكير الابتكاري الإبداعي لدى الطلبة، وقد تأتي هذه النتيجة المرتفعة بسبب تطوير المناهج وفقًا لأحدث مستجدات التطورات المعلوماتية التكنولوجية والدراسات الحديثة، والتي تساهم في بناء المهارات الابتكارية التي تتماشى واحتياجات سوق العمل المستقبلية.

السؤال الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، الكلية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار Independent Sample T-test للتعرف الى الفروق في دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدارسات العليا تبعًا لمتغير الجنس، ويظهر الجدول (6) ذلك:

1 - متغير الجنس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من طلبة الدارسات العليا في الجامعة الأردنية، واستخدام اختبار " ت" t-test لتحديد الفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة، حول مجالات دور الجامعة الأردنية في تقديم التعلم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمتغير الجنس، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية ونتائج اختبار "ت" لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات دور الجامعات الأردنية في تقديم التعلم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمتغير الجنس.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البيئة الجامعية	ذكور	17	3.58	0.75	0.308-	1	0.43
	إناث	34	3.64	0.52			
أعضاء الهيئة التدريسية	ذكور	17	3.46	0.89	1.089-	1	0.17
	إناث	34	3.68	0.84			
المناهج	ذكور	17	3.66	0.57	3.485-	1	*0.00
	إناث	34	3.69	0.54			
المجالات مجتمعة	ذكور	17	**3.56**	**0.73**	**1.784-**	**1**	**0.21**
	إناث	34	**3.67**	**0.63**			

تشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدارسات العليا، تعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات والمجالات مجتمعة باستثناء مجال المناهج، حيث كانت الفروق لصالح الإناث. وقد يعزى ذلك إلى أن الطلبة الإناث لديهن إدراك أعلى بما تتضمنه المناهج المطورة للتعليم النوعي وكيفية الاستفادة منها لتطوير مهاراتهن العملية وتوظيف مقرراته في مشروعات ابتكارية مميزة.

2- متغير المؤهل العلمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من طلبة الدارسات العليا في الجامعة الأردنية، واستخدام اختبار " ت" t-test لتحديد الفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة، حول مجالات دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية ونتائج اختبار "ت" لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات دور الجامعة الأردنية في تقديم التعلم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
البيئة الجامعية	ماجستير	26	3.84	1.05	1.466-	1	0.78
	دكتوراة	25	3.98	1.03			
أعضاء الهيئة التدريسية	ماجستير	26	3.69	0.89	0.855	1	0.00
	دكتوراة	25	3.80	0.91			
المناهج	ماجستير	26	3.77	1.00	1.339	1	0.61

	دكتوراة	25	3.72	1.03			0.50
المجالات مجتمعة	ماجستير	26	**3.76**	**0.98**	**0.871-**	**1**	**0.77**
	دكتوراة	25	**3.83**	**0.99**			

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدارسات العليا، تعزى لمتغير المؤهل العلمي في جميع المجالات والمجالات مجتمعة باستثناء مجال أعضاء الهيئة التدريسية، حيث كانت الفروق لصالح من كان تخصصهم دكتوراه، وقد يعزى ذلك لأن طلبة الدكتوراه لديهم اتجاهات أكبر بتلقي التعليم الابتكاري في تخصصاتهم من قبل أعضاء هيئة تدريس متمكنين وملمين ومدربين، ليتمكنوا من الحصول على المعارف والمهارات المتعلقة بتخصصاتهم بما يواكب مستجدات العصر الرقمي القائم على الابتكار والإبداع، ولتؤهلهم فيما بعد للحصول على فرص واعدة في العمل تساهم بتحقيق التنمية المستدامة محليًا وإقليميًا وعالميًا.

3- متغير الكلية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من طلبة الدارسات العليا في الجامعة الأردنية، واستخدام اختبار " ت" t-test لتحديد الفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة، حول مجالات دور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لمتغير الكلية، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية ونتائج اختبار "ت" لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات دور الجامعات الأردنية في تقديم التعلم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامةوفقاً لمتغير الكلية.

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(قيمة (ت	درجات الحرية	مستوي الدلالة
البيئة الجامعية	علمية	20	3.72	0.84	1.466-	1	0.19
	إنسانية	31	3.53	0.93			
أعضاء الهيئة التدريسية	علمية	20	3.68	0.81	0.855	1	0.24
	إنسانية	31	3.59	1.06			
المناهج	علمية	20	3.44	0.78	1.339	1	0.12
	إنسانية	31	3.57	0.86			
المجالات	علمية	20	**3.61**	**0.81**	**0.871-**	**1**	0.28

مجتمعة	إنسانية	31	**3.56**	**0.95**			

تشير النتائج الواردة في الجدول (8) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين استجابات أفراد عينة الدراسة لدور الجامعة الأردنية في تقديم التعليم النوعي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر طلبة الدارسات العليا، تعزى لمتغير الكلية في جميع المجالات والمجالات مجتمعة.

التوصيات:

بعد استعراض النتائج، توصلت الباحثات لمجموعة من التوصيات:

- تبني نتائج هذه الدراسة والاستفادة منها على أرض الواقع.
- تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المرتبطة بالتعليم النوعي- الابتكاري لزيادة وعي الأكاديميين كافة بأبعاده وأهميته.
- إجراء المزيد من الدراسات الكمية والنوعية حول موضوع التعليم النوعي لتحقيق التنمية المستدامة نظرًا لأهميته في العصر الحديث.
- عقد دورات تدريبية متخصصة لتمكين أعضاء الهيئات التدريسية والطلبة من توظيف التعليم من أجل التنمية المستدامة بشكل فاعل تماشيا مع متطلبات العصر المعلوماتي - التكنولوجي.
- تشجيع الطلبة على المشاركة في المسائل المرتبطة بتطوير التعليم العالي في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة لترسيخ التعليم النوعي بكل أبعاده من أجل التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أبو توفيق، هبة (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة. مجلة كلية المصطفى الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج (رؤية علمية في حاضر العراق ومستقبله للتنمية المستدامة)، 306 – 324.

أحمد، زينب (2016). ضمان جودة التعليم المفتوح مدخلا لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، ع(32)، 163 – 206.

باحمدان، محمد والديب، خالد (2022). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للنشر العلمي، ع(42)، 167 – 192.

جبران، عبد الحليم (2022). تطوير التعليم في مؤسسات التعليم العالي: الانتقال إلى التدريس النوعي. المجلة الدولية لضمان الجودة،(1)5 ،.56 – 47

الجعافرة، عبد السلام (2015). فاعلية أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء من وجهة نظر طلبتها في ضوء معايير جودة التعليم. مجلة دراسات العلوم التربوية،(1)42 ،.155 – 139

حسني، يسرا والزهراني، إبراهيم ومخلوف، سميحة (2023). تحسين البيئة الجامعية على ضوء مدخل إدارة الهندسة البشرية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية،(6)17 ،.186 – 145

الخزاعلة، محمد وجراح، هاني (2023). دور سياسات الجامعة في تطوير المناهج والخطط الدراسية في كليات التربية بالجامعات الأردنية وسبل الارتقاء بها. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،(2)4 ،.486 – 471

الربيعي، محمود وكزار، مهند (2020). جودة التعليم الطريق الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقائع المؤتمر الدولي الثاني (التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات). مجلة الجامعة العراقية،(1)16 ،.150 – 142

شندان، فايز وأبو حجاج، هديل (2022).جودة الخدمة المقدمة لطلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية وعلاقته ببعض المتغيرات. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والنفسية،(4)30 ،160. – 124

الصويعي، هند والمغربي، صباح (2022).أثر ممارسة أبعاد الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم المرج جامعة بنغازي. مجلة آفاق الاقتصادية،(15)8 ،68. – 41

عبد الرازق، فاطمة (2022).تصور تربوي مقترح لتطوير التعليم النوعي لتلبية احتياجات سوق العمل بمصر في ضوء الثورة الصناعية الرابعة (كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق نموذجًا). المجلة التربوية لكلية سوهاج، ع(95)، 1586 – 1664.

العوفي، محمد (2017). رؤية إستراتيجية مقترحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في دول الخليج العربي. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع(22)، 9 – 22.

عيسى، يونسي وعائشة، عماري، وعائشة، ميطر (2021).التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،(1)13 ،69. – 62

غبور، أماني (2019). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم النوعي في مصر في ضوء التحديات المعاصرة. كلية التربية النوعية (جامعة القاهرة)، ع(35)، 681 – 745.

الكرد، ضياء (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة. مؤتمر "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية (جامعة النجاح الوطنية).

لخضر، بوساحة ونسيمة، بحوص (2019).دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،(1)3 ،86. – 69

مجاهد، عبير (2020). استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول (جامعتي نيوكاسيل - ماريبور(.المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،(2)28 ،72. – 51

محمد، عبدالله وداوي، مهدي وخضير (2015). التنميةالمستدامة: المفهوم والعناصر والأبعاد. مجلة ديالى، ع(67)، 338 – 356.

نصير، تمارة (2015).دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جرش للبحوث والدراسات(1)16.، 393 – 412 .

يعقوب، ابتهاج وعباس، زينة (2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة(دراسة تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين في البيئة العراقية).مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 1 – 18.

عبد الغني، محمد.(2020).تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر.المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 401 – 468.،50(2)

References:

Agusdinata. D.(2022).The Role of Universities in SDGs Solution Co-Creation and Implementation: a Human-Centered Design and Shared-Action Learning Process. **Springer**, n(17), 1589 – 1604.

AL-Nadi, M.(2029). A Proposed Educational Role for Jordanian Universities to Integrate Education into Sustainable Development in the Educational Learning Process. **Canadian Center of Science and Education**. 13(12), 30 – 42.

BEDAWY. R.(2014). Embedding Sustainable Development into Higher Education: A Case Study from Egypt. **International Review of Management and Business Research**, 3(1), 465 – 484.

Byjus (2021). Retrieved from the following link https://byjus.com/commerce/importance-of-sustainable-development on the date 21/7/2023.

Ekene. O &Suleh. E.(2015). Role of Institutions of Higher Learning in Enhancing Sustainable Development in Kenya. **Journal of Education and Practice**, 6(16), 91 – 102.

Ghayad &forgotten.(2020). The Role of Universities in Achieving Sustainable Development of Society through University Youth.**International Journal of Multidisciplinary Studieson Management, Business, and Economy**, 3(2), 8 – 16.

Ilgov. V & Gardanova. Z & Nikitina. N. (2021). Sustainable Development of the Universities in the 21st Century. **EDP Sciences (E3S Web of Conference**).(250), 1 – 7.

Jang & Shin(2022). A Study on the Direction of University Education to Achieve Sustainable Development Goals. **Advances in Dynamical Systems and Applications**, 17(1), 73 – 80.

Jarrar, A.(2021). Education for Sustainable Development: A Qualitative Analytical Study on the Impact of the Jordanian Universities' Role in Supporting Innovation among University Students. **International Journal of Higher Education**. 10(4), 268 – 279.

Laurie. R &Tarumi. Y & Mc Keown. R & Hopkins. C.(2016). Contributions of Education for Sustainable Development (ESD) to Quality Education: A Synthesis of Research. **Journal of Education for Sustainable Development,** 10(2), 226 – 242.

Sharma. K.(2012). Education for All: Role of Universities and Higher Educational Institutions (U& HEIs). **Indian Journal of Applied and Clinical Sociology**, 2(1), 21 – 24.

Žalėnienė. I & Pereira. P.(2021). Higher Education For Sustainability: A Global Perspective. **Geography and Sustainability**. (2), 99 – 106.

Badrakhan. S & Mbaydeen. M & Ogilat. O & Al nuaimat. A.(2022). he role private universities play in achieving academic, research, political, and economic sustainability in light of national strategy "Jordan's vision 2025" from the perspective of academicians. **Sustainable Futures**, v(4), 1 – 7.

معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة

د. رؤى إبراهيم الصلحات

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة، والكشف عن وجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لهذه المعوقات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتصميم استبانة مكونة من (20) فقرة موزعة على أربعة محاور، وتم تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (100) امرأة، **ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:** أن الدرجة الكلية لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة بنسبة (61%)، أي بدرجة متوسطة، ولا توجد فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية وفي المحور الاقتصادي والمحور الأكاديمي والمحور القانوني في المؤهل العلمي، وتوجد فروق دالة إحصائياً في المحور السياسي واتجاه الفروق ما بين الدبلوم والبكالوريوس لصالح البكالوريوس وما بين الدبلوم والدراسات العليا لصالح الدراسات العليا، ووجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية وفي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الأكاديمي والمحور القانوني في متغير الحالة الاجتماعية واتجاه الفروق في الدرجة الكلية والمحور الاقتصادي ما بين المتزوجة والعزباء لصالح المتزوجة وما بين المتزوجة والأخرى لصالح الأخرى وما بين العزباء والأخرى لصالح الأخرى، وفي المحور الأكاديمي والقانوني ما بين متزوجة وعزباء لصالح المتزوجة، وما بين العزباء والأخرى لصالح الأخرى، وعدم وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية وفي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الأكاديمي في متغير العمل، وجود فروق دالة إحصائياً في المحور القانوني لصالح النساء العاملات، **وقد أوصت الدراسة بالتالي:** على الحكومة والمؤسسات توفير برامج تدريبية تعمل على تعزيز الثقة وتنمية المهارات اللازمة للمرأة للمشاركة في العمل السياسي، وتوفير الدعم الحكومي والمجتمعي للمشاريع التي تشرف عليها النساء، إعطاء الفرصة للنساء للوصول للمناصب الأكاديمية الجامعية، توفير وحدة دعم قانوني للنساء مجاناً او بأسعار مناسبة للحصول على العدالة القانونية دون استغلال.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، المناصب القيادية، اتخاذ القرار، التنمية المستدامة

Abstract:

The study aimed to identify the level of obstacles to the empowerment of Palestinian women in assuming leadership positions to contribute to decision-making in the context of sustainable development, and to reveal the existence of differences between the averages of the sample's estimates of these obstacles. 20) paragraphs divided into four axes, and the questionnaire was applied to a sample of (100) women**, among the most important findings of the study:** The total degree of obstacles to empowering Palestinian women in assuming leadership positions to contribute to decision-making in the context of sustainable development is at a rate of (61%), i.e., to a medium degree, and there are no statistically significant differences in the total degree and in the economic and academic axis. And the legal axis, the presence of statistically significant differences in the political axis and the trend of differences between diploma and bachelor's degrees in favor of bachelor's and between diploma and postgraduate studies in favor of postgraduate studies, and the presence of statistically significant differences in the total score, in the political axis, the economic axis, the academic axis, the legal axis, and the direction of differences in the total score and the economic axis between married and single women in favor of the married woman and between married women and the other in favor of the other and between single women and the other in favor of the other, and in the academic and legal axis between married and single women In favor of the married woman, and between the

single and the other in favor of the other, and the absence of statistically significant differences in the total score and in the political, economic and academic aspects, and the presence of statistically significant differences in the legal aspect in favor of working women, **the study recommended the following:** The government and institutions should provide training programs that enhance confidence and develop the skills necessary for women to participate in political work, provide governmental and community support for projects supervised by women, give women the opportunity to reach university academic positions, provide a legal support unit for women for free or at prices Suitable for obtaining legal justice without exploitation.

Keywords: empowerment of women, leadership positions, decision-making, sustainable development

مقدمة:

شهد العالم في العصر الحديث تحولات عديدة نتيجة سياسة العولمة، والتضخم الاقتصادي، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فأدى ذلك إلى فرض تحديات جديدة على المجتمع تستوجب بإلحاح شديد التعمق والوعي لهذه التحولات، من أجل النهوض بالمجتمع والارتقاء به، هذه التحديات يواجها الرجل أيضاً إلا أن المرأة تتعرض لضغوطات، وتحديات اكثر نتيجة العادات، والتقاليد، والثقافة الموروثة، التي ما زالت موجودة في هذا العصر، ولأن المرأة نصف المجتمع، أصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل من الضرورات التي لا غنى عنها على جميع الأصعدة، لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مشاركتها الفاعلة بمجالات مختلفة، ومن التحديات التي تواجها المرأة تحديات وصولها لمراكز القيادة العليا في غالبية المؤسسات الحكومية والخاصة، فتكون حائلاً أمامها من اجل تحقيق غاياتها وأهداف التنمية المستدامة، فيجب أن يكون للمرأة الحق في تولي المناصب القيادية العليا حاليا حالها كحال الرجال وبدون تمييز، وخاصة إذا ما توفر لدى المرأة التعليم العالي، والتطور العلمي، والصفات القيادية، كما يعدّ تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة أمرًا ضروريًا وحيويًا، فالمرأة تشكل نصف المجتمع وهي عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، يُعَزز تمكين المرأة من دورها في تحقيق التقدم والازدهار، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، وفي السياق الفلسطيني، تواجه المرأة تحديات كبيرة نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية المعقدة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، إلا أنها لعبت وتلعب دورًا مهمًا في مختلف جوانب الحياة، سواء في المجتمع أو في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومع ذلك، يمكن تحقيق المزيد من التقدم من خلال تعزيز تمكين المرأة في المجالات القيادي، وكما أكدت دراسة (بلوط، 2019) على أن تمكين المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى جدية الأجهزة، والجهات المعنية على اتّخاذ القرارات، والإجراءات على مستوى السياسات، والبرامج لإزالة المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة، ومن هنا تبرز أهمية إدماج مواضيع النساء وقضاياهن في التنمية، وتعزيز الطاقات ما يعني حث المرأة على المشاركة في أوجه التمثيل السياسي، والاقتصادي، والقانوني، وغيره كافّة باتجاه صنع القرارات المهمة محققين بذلك للمرأة تمكيناً متكاملاً متجانساً، ناجحاً، يسهم في تعزيز قدراتها لخدمة مجتمعية أرقى ولعلّ أهم المجالات الحثيثة الواجب الاهتمام بها هي التربية، والتعليم، والصحة، والإعلام، والقانون، لما لهذه المجالات من قدرة على تحقيق الإصلاح الاجتماعي، كما أكدت دراسة (الخفاف؛ القيسي، 2022) على أن تمكين المرأة مشروع جدير بالاهتمام والتقدير، والتمكين بحد ذاته للنساء هو أحد المحاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة، فإن تمكين النساء لا يأتي إلا بتطوير وتأهيل المرأة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتهيئة الحماية الاجتماعية والقانونية لها وتوفير سبل التوفيق بين مسؤولياتها في الأسرة والعمل وتحفيزها على المبادرة لتعزيز دورها كشريك في جميع مجالات الحياة، كما هدفت دراسة (عواد، 2020) التعرف إلى تحديات وصول المرأة للمناصب القيادية العليا في الجامعات الفلسطينية من وجهات نظر العاملين والعاملات واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وقامت باختيار عينة الدراسة حيث بلغ عددها (206) موظفا وموظفة، ولتحقيق أهداف الدراسة طبقت الباحثة استبانة مكونة من (44) فقرة موزعة على خمسة مجالات، واجراء مقابلة مع ستة موظفين وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تقدير المتوسط الحسابي العام لتحديات وصول المرأة إلى المناصب القيادية العليا كان بدرجة متوسطة وجود فروق تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، وعدم وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخدمة والمسمى الوظيفي، وهدفت دراسة (الخليوي، 2022) التعرف إلى واقع تمكين المرأة السعودية في المناصب القيادية بمؤسسات التعليم الجامعي، والكشف عن التحديات التي تحول دون تمكينها، ومن ثم اقتراح بعض سبل التغلب على هذه التحديات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وتم اعتماد الاستبانة كأداة للدراسة، واستخدمت الباحثة عينة عشوائية طبقية قوامها (376) عضوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ منها: أن هناك تمكينا للمرأة السعودية في المناصب القيادية بمؤسسات التعليم الجامعي؛ حيث جاء ذلك بدرجة "موافق"؛ ومن هنا كان من الضروري أن نسلط

الضوء من خلال دراستنا هذه على معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة، وبناءً على ما تقدم تجمل الباحثة مشكلة البحث بالسؤال الرئيس التالي:

ما معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما درجة تقدير أفراد العينة لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة من وجهة نظر المرأة؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\infty \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، العمل)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى درجة تقدير أفراد العينة لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة من وجهة نظر المرأة.
2. الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\infty \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، العمل).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. أهمية الموضوع حيث إن تمكين المرأة له دور مهم في التنمية المستدامة.
2. فتح المجال أمام الباحثين لموضوعات بحثية جديدة.
3. ستظهر الدراسة معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة.
4. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول مفهومين مهمين وهما تمكين المرأة والتنمية المستدامة، فكلاهما يؤثر في المجتمع.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

أ- **حد الموضوع:** اقتصرت الدراسة على التعرف إلى معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة في المجالات التالية (السياسي، والاقتصادي، والأكاديمي، والقانوني).

ب- **حد المكان:** اقتصرت على المحافظات الجنوبية لفلسطين.

ت- **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة على عينة عشوائية من النساء الفلسطينيات.

ث- **حد الزمان:** تم تطبيق هذه الدراسة في العام (2023م).

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة عدة مصطلحات وتوضحها الباحثة كالتالي:

أ- **معوقات:** العقبات والصعوبات التي تعترض لها المرأة الموظفة والمؤهلة، فتؤدي إلى إعاقة سير عملية الانتقال الوظيفي وفق الطبيعي أثناء الخدمة، وتمنع وصولها للمناصب القيادية العليا.

ب- **تمكين المرأة:** العملية التي تصبح المرأة من خلالها واعية بالطريقة التي تستثمر من خلالها نقاط القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي للصعوبات التي تواجها.

ت- **المناصب القيادية:** اجراءات يؤثر بمقتضاها شخص على باقي أعضاء الجماعة لتحقيق أهداف محددة.

ث- **اتخاذ القرار**: عملية تحديد واختيار البدائل القائمة على القيم، التفضيلات والمعتقدات من صانع القرار.

ج- **التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

وتعرف **الباحثة معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة إجرائياً** بالدرجة الكلية التي حصلت عليها الباحثة من خلال استجابة أفراد العينة لأداة الدراسة التي قامت الباحثة بإعدادها، لقياس معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة.

الإطار النظري

من أجل فهم أكثر لمتغيرات الدراسة قامت الباحثة بتوضيح المفاهيم المفتاحية المرتبطة بمتغيرات العنوان

أولاً: تمكين المرأة:

يُعَد تمكين المرأة هدفًا هامًا وضروريًا لبناء مجتمع أكثر عدالة وتنمية مستدامة، ويجب أن تكون هناك جهود مستمرة من قبل الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والأفراد لدعم وتعزيز حقوق المرأة وتوفير الفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين.

مفهوم تمكين المرأة:

بداية قامت الباحثة تعريفات لمفهوم التمكين:

زيادة قدرة الأفراد أو الجامعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات المطلوبة (ناجي، 2014).

إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي لا تعطي النساء والفئات المهمشة حقوقهم وتضعهن في مراتب أدنى (الأحمد، 2016).

وترى الباحثة أن التمكين يجب أن يكون شاملاً، يغطي مجالات متعددة مثل التعليم، والصحة، والاقتصاد، والسياسة، والعدالة، ويشمل أيضًا توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة لتعزيز ثقتها بالنفس وقدرتها على تحقيق أهدافها.

من خلال اطلاع الباحثة على تعريفات تمكين المرأة تبين وجود عدة تعريفات منها:

الاعتراف بالمرأة كعنصر فعال في التنمية والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والاعتماد على ذاتها وتمليكها عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية (الحربي، 2017).

وترى الباحثة أن تمكين المرأة عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار، أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وتوفير وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي.

ويقصد بتمكين المرأة إجرائياً في هذه الدراسة إتاحة الفرصة للمرأة لتولي المناصب القيادية في المجتمع والاستفادة من قدراتها للمشاركة والتأثير في العملية التنموية وصولاً للتنمية المستدامة.

مجالات تمكين المرأة:

التمكين يتم على مجالات عدة عند المرأة ذكرتها (سلامي، 2016):

أ- **في الأسرة:** من خلال المساواة، والاحترام، والاعتراف بالدور الكبير الذي تقوم به.

ب- **في التعليم:** يتعلق بتوفير فرص التعليم المتساوية والجودة للفتيات والنساء في جميع المستويات التعليمية. يشمل ذلك التغلب على عوائق الوصول إلى التعليم والتحقيق في معدلات الفتيات القائمة في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي.

ت- **في العمل:** يتعلق بتمكين المرأة في سوق العمل وتعزيز مشاركتها الاقتصادية. يشمل ذلك تحقيق المساواة في فرص العمل والراتب وتعزيز المشاركة القيادية للنساء في المؤسسات الاقتصادية وتعزيز الدعم للمشاريع النسائية والعمل الحر.

ث- **على المستوى الصحي:** يركز على ضمان حقوق المرأة في الرعاية الصحية والخدمات الصحية الأساسية، ويتضمن ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة والتثقيف الصحي والتصرف في الصحة الجنسية والإنجابية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ج- **على مستوى اتّخاذ القرار:** تحسين مركزها الاجتماعي، والاقتصادي، والمشاركة في اللجان المحلية، وفي وضع السياسات العامة.

وترى الباحثة هذه المجالات تعد مجرد أمثلة ولا تغطي جميع المجالات التي يمكن تمكين المرأة فيها، كما إن تعزيز حقوق المرأة وتمكينها يعتبر عملًا مستمرًا ومتعدد الجوانب يتطلب التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأفراد في جميع أنحاء العالم.

مستويات تمكين المرأة:

عند حديثنا عن تمكين المرأة فإن ذلك يمس العديد من المستويات التي ذكرها (عطية، 2003) منها:

أ- **التمكين السياسي:** يعنى مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي وتولي المناصب القيادية، ويشمل هذا المستوى زيادة تمثيل المرأة في البرلمانات والحكومات وتعزيز مشاركتها في صنع السياسات واتخاذ القرارات.

ب- **التمكين المجتمعي والثقافي:** يعنى بتغيير القيم والمعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تعطل تقدم المرأة. يشمل هذا المستوى تعزيز المساواة في الأدوار المنزلية وتغيير الصور النمطية المسبقة للجنسين وتحقيق التوعية بحقوق المرأة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ت- **التمكين القانوني:** يتعلق بتحقيق المساواة القانونية للمرأة، بما في ذلك إقرار القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة، مثل حقوق الميراث وحق الانتقال الوثيقة والحق في المشاركة السياسية.

ث- **التمكين الإداري:** وهنا يخص الموظف في المؤسسة.

ج- **التمكين الاقتصادي:** يرتبط بمشاركة المرأة في الاقتصاد وتحقيق الاستقلالية المالية. يشمل ذلك توفير فرص العمل المتساوية والترقية المهنية والدخول إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتمكين المرأة من إدارة الأعمال الخاصة بها.

وترى الباحثة أن جميع هذه المستويات تهدف إلى تحقيق تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الكاملة والمتساوية في المجتمع، كما يعتبر تحقيق التمكين في هذه المستويات أمرًا مترابطًا، حيث إن تقدم في مستوى واحد يمكن أن يسهم في تعزيز التقدم في المستويات الأخرى، وتعتبر هذه المستويات إطارًا شاملاً لفهم وتحليل تمكين المرأة وقياس تقدم المجتمعات في هذا الصدد.

ثانياً: المناصب القيادية:

المناصب القيادية هي المناصب التي تتطلب مسؤولية قيادة وإدارة المؤسسات والمنظمات، وتتنوع هذه المناصب حسب نوع المؤسسة والصناعة التي تنشط فيها

مفهوم المناصب القيادية:

من خلال اطلاع الباحثة على تعريفات المناصب القيادية تبين وجود عدة تعريفات منها:

الإجراءات والسلوكيات التي يقوم بها من يشغل المنصب القيادي والصلاحيات الممنوحة له لتوجيه الأفراد الآخرين والتأثير عليهم وتنسيق جهودهم وتحفيزهم للعمل لتحقيق أهداف المنظمة اليت يعملون فيها (الخمشي، 2014).

تلك المواقع القيادية والإدارية العليا، والممثلة بالإدارة العليا، والإدارة العليا (عواد، 2020).

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن المناصب القيادية تشير إلى المراكز والمسؤوليات التي تحملها الأشخاص في هرم تنظيمي ما وتتطلب منهم توجيه وإدارة الفرق والموارد لتحقيق أهداف المؤسسة، كما وتعتبر جزءًا هامًا من هرم السلطة والتنظيم في أي منظمة، سواء كانت تجارية أو غير ربحية أو حكومية.

وتعرف الباحثة المناصب القيادية بأنها: اجراءات يؤثر بمقتضاها شخص على باقي أعضاء الجماعة لتحقيق أهداف محددة.

يتميز حاملو المناصب القيادية بالمسؤولية العالية عن توجيه وإدارة الموظفين واتخاذ القرارات الحاسمة وتحقيق الأهداف المحددة، يتطلب القيادة الفعالة مجموعة من المهارات والصفات، مثل الرؤية الاستراتيجية، والاتصال الفعّال، والقدرة على التحفيز والإلهام، واتخاذ القرارات الصائبة، وحل المشكلات، والقدرة على التفكير النقدي والإبداعي، والقيادة الناجحة تساهم في تحقيق النجاح والاستدامة للمنظمة، وتعزز التعاون والابتكار والمرونة في سبيل التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، كما تهدف المناصب القيادية إلى توجيه الجهود الفردية وتحفيز الأفراد للعمل بشكل مشترك

ثالثاً: التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي نمو يلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحسين جودة الحياة.

مفهوم التنمية المستدامة:

من خلال اطلاع الباحثة على تعريفات التنمية المستدامة تبين وجود عدة تعريفات منها

التنمية المستدامة من منظور إسلامي تعرف بأنها عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض وله حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، مع مراعاة الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، مع الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر (المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2002).

التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (نغموشي؛ معيزي، 2021).

التنمية التي يستطيع الإنسان من خلالها على مر العصور أن يؤدي دوره في عمارة الأرض، وحسن استغلال مكوناتها وتفاعله معها بناءً على استراتيجيات قائمة على العدالة في التوزيع والمشاركة والتكافل الاجتماعي وتنمية العنصر البشري وحماية البيئة وحسن استغلال الموارد بما يحقق النهوض اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ويراعي البيئة ويضمن حقوق الأجيال القادمة لتواصل مسيرة عمارة الأرض (البرقي، 2023).

وبناء على التعريفات السابقة ترى الباحثة أن تعريف التنمية المستدامة يتضمن عملية منظمة قائمة على التخطيط والتنسيق بناء على خطة شاملة، والاستغلال الأمثل للموارد، توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بها.

وتعرف الباحثة التنمية المستدامة بأنها: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 وهي:

1. **لا فقر:** القضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده.
2. **الجوع الصفر:** تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. **صحة جيدة ورفاهية:** ضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار.
4. **التعليم ذي الجودة:** ضمان التعليم الشامل والعادل وذو الجودة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. **المساواة بين الجنسين:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
6. **مياه نظيفة وصرف صحي:** ضمان توافر المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة.
7. **الطاقة المستدامة والقابلة للوصول:** ضمان وصول الجميع إلى طاقة مستدامة ونظيفة بأسعار معقولة.
8. **النمو الاقتصادي الشامل والشامل:** تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتوظيف اللائق والمستدام.
9. **صناعة وابتكار وبنية تحتية:** بناء بنية تحتية قوية وتعزيز الصناعة المستدامة وتشجيع الابتكار.
10. **الحد من التفاوتات:** الحد من التفاوتات داخل البلدان وبينها.
11. **مدن مستدامة:** جعل المدن والمستوطنات شاملة وآمنة ومستدامة.
12. **الاستهلاك والإنتاج المستدام:** ضمان أن الإنتاج والاستهلاك يكون مستدامًا وفعالًا في استخدام الموارد.

13. **التصدي لتغير المناخ:** اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته.
14. **حياة تحت الماء:** حماية واستعادة الحياة البحرية والمحيطات والموارد البحرية للتنمية المستدامة.
15. **الحياة على اليابسة:** حماية واستعادة النظم الإيكولوجية اليابسة والترويج للتنمية المستدامة للأراضي الرطبة.
16. **السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة:** تعزيز المجتمعات السلمية والعدلية وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة.
17. **شراكات لتحقيق الأهداف:** تعزيز وسائل تنفيذ شاملة وتعاونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن تتعاون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على مستوى عالمي لتحقيق هذه الأهداف وضمان تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

أبعاد التنمية المستدامة:

لخصت (مخلف، 2023) أبعاد التنمية المستدامة بالتالي:

1. **البعد الاقتصادي:** يستند هذا العنصر الى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر باستغلال الموارد الطبيعية، حيث تعتبر الموارد الطبيعية جزء من الثروة الحقيقية ولا يمكن معاملتها بوصفها موردا حراً تتكون من سطح الأرض وباطنها بما يحتويه من موارد معدنية مختلفة، ومصادر الطاقة كالنفط والفحم وغيرها من المصادر، وموارد المياه وما تتضمنه من أحياء مائية، والهواء أو الغلاف الجوي، وما يحوي من غازات.
2. **البعد الاجتماعي:** ويتضمن هذا البعد الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، عبر التغذية الأفضل والرعاية الصحية وينبغي تقديم تعليم لهم ليساعدهم على إن يصبحوا أكثر قدرة وإبداعا ومهارة وإنتاجا وأفضل استعدادا لمعالجة المشكلات، حتى نصل بهم إلى مفهوم التنمية المستدامة والتي تعنى بتطوير نوعية الحياة للأفراد، والتي تقوم على أربعة عناصر رئيسة هي: الإنتاجية، التمكين، الاستدامة، والعدالة الاجتماعية.
3. **البعد البيئي:** إن التنمية المستدامة تتعامل مع إجراءات المحافظة على البيئة، وعملية النمو الاقتصادي على إنهما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين ولذلك فهي تركز على الجانب النوعي للحياة، ولكنها لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها على الرغم من إنها تسعى إلى خلق مجتمع اقل ميال للنزعة المادية فالتنمية المستدامة من خلال مفهومها العالمي هذا تبدو عملية أكثر عقلانية وإنسانية في الحاضر والمستقبل.
4. **البعد المؤسساتي:** ويضمن البعد المؤسسي استخدام التكنلوجيا الأنظف والأكفأ والتي تكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة حيث تقلل من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية إلى أدنى حد وترفع كفاءتها، أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري غير المتجددة وتسرع في استحداث موارد للطاقة المتجددة.

وترى الباحثة أن أبعاد التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، وقد تم تحديدها في إطار خطة التنمية المستدامة، وهذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة، وتعمل جميعها معًا لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن هناك عدة معوقات تواجه تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار. وتشمل هذه المعوقات:

1. **التحديات الاجتماعية والثقافية:** تعاني المرأة الفلسطينية من تحديات ثقافية واجتماعية تعرقل تقدمها في المجال السياسي والقيادي. تشمل هذه التحديات التمييز الجنساني، والتوقعات الاجتماعية المحددة لدور المرأة، والقيود الثقافية المفروضة على مشاركتها في صنع القرار.
2. **النزاع والاحتلال:** تشكل الظروف السياسية والنزاع الدائر في فلسطين، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، عقبات كبيرة أمام تمكين المرأة الفلسطينية. تتعرض النساء للتهديد والاعتقال والعنف في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية التي يعيشونها، مما يقيد حريتهم وفرصهم في المشاركة السياسية.
3. **الوضع الاقتصادي والاجتماعي:** تعاني النساء الفلسطينيات من تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر على قدرتهن على الانخراط في العمل السياسي وتحقيق تمكينهن. تشمل هذه التحديات فقر وبطالة وقيود الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.

4. **نقص التمثيل النسائي:** يعاني المشهد السياسي الفلسطيني من نقص التمثيل النسائي في المناصب القيادية والمؤسسات الحكومية والسياسية. قد يكون هذا بسبب التحديات المذكورة سابقًا، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الانحياز الجنساني ونظام العائلة القائم على الأنساب.
5. **نقص الدعم والتمويل:** يعاني النساء الفلسطينيات من نقص الدعم والتمويل لمشاريعهن ومبادراتهن السياسية. قد يكون من الصعب على النساء الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ أفكارهن والمشاركة في العمل السياسي.

لتحقيق تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية والمساهمة في اتخاذ القرار، يجب معالجة هذه المعوقات وتوفير الدعم والفرص المناسبة. يتطلب ذلك التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتنفيذ سياسات تعزز المساواة وتمكين المرأة وتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي المستدام.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج **الوصفي التحليلي** لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتفسير وتحليل الأرقام المعبرة التي يتم التوصل لها.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء الفلسطينيات في محافظات فلسطين الجنوبية والبالغ عددهم حوالي (900) ألف حسب التقرير السنوي للسكان في قطاع غزة.

العينة الاستطلاعية:

تكونت العينة الاستطلاعية من (30) امرأة تم اختيارهم بطريقة عشوائية وذلك ليتم تقنين أدوات الدراسة عليهم من خلال حساب الصدق والثبات بالطرق المناسبة وقد تم اضافتها للعينة الفعلية.

عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على (100) امرأة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيرات الدراسة.

جدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المتغيرات

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	4	%2.7	100
	دبلوم	8	%5.4	
	بكالوريوس	63	%42.9	
	دراسات عليا	72	%49	
الحالة الاجتماعية	متزوجة	108	%73.5	
	عزباء	25	%17	
	أخرى	14	%9.5	
العمل	أعمل	110	%74.8	
	لا أعمل	37	%25.2	

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد **الاستبانة:** لقياس معوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة، وتم تصميمها في ضوء أدبيات الدراسات السابقة وقد تكونت من قسمين الأول يحتوي على متغيرات الدراسة والثاني عبارة عن (20) فقرة مقسمة على أربع محاور (المستوى السياسي، والمستوى الاقتصادي، والمستوى الأكاديمي، والمستوى القانوني)، وتم تحديد استجابة العينة على مقياس ليكرت الخماسي (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، صغيرة، صغيرة جداً) وتم التأكد من خصائصها السيكومترية من صدق وثبات على النحو التالي:

أ. صدق الاستبانة:

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين، هما: صدق المحكمين (الصدق الظاهري) تم عرض الاستبانة على عدد من الخبراء التربويين، وتم التعديل في ضوء التعديلات التي أشاروا إليها، وتم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للقسم

المدرجة فيه، وتراوحت معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة ما بين (**528.) و (**0.957) وهي دالة إحصائيا عند (0.01) ويؤكد ذلك أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق.

جدول (2) يوضح صدق الاستبانة الداخلي لفقرات الاستبانة

رقم الفقرة	الارتباط	sig.	ر قم الفقرة	الارتباط	sig.
1	.563**	.000	11	.677**	.000
2	.650**	.000	12	.607**	.000
3	.654**	.000	13	.868**	.000
4	.731**	.000	14	.753**	.000
5	.528**	.000	15	.796**	.000
6	.760**	.000	16	.614**	.000
7	.659**	.000	17	.784**	.000
8	.746**	.000	18	.691**	.000
9	.715**	.000	19	.839**	.000
10	.957**	.000	20	.715**	.000

كما تم التأكد من الصدق البنائي الذي يعبر عن ارتباط كل محور مع الدرجة الكلية والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (3) يوضح الصدق البنائي للاستبانة

رقم الفقرة	الارتباط	sig.
المحور السياسي	.924**	.000
المحور الاقتصادي	.910**	.000
المحور الأكاديمي	.900**	.000
المحور القانوني	.962**	.000

يتضح من الجدول السابق درجة الارتباط المرتفعة ما بين جميع محاور الاستبانة والدرجة الكلية.

أ. ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية، حيث يتم تجزئة فقرات الاستبانة إلى جزأين، فحصلت نتائج الفقرات الفردية على درجة (0.981)، وحصلت نتائج الفقرات الزوجية على الدرجة (0.947) ومن ثم حساب معامل الارتباط (r) بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية فكانت الدرجة (0.935) ثم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون وحصل على درجة (0.9514)، كما تم حساب ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ وكان معامل الثبات الكلي (0.937)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد المعالجات الإحصائية لنتائج استجابة العينة على أداة الدراسة (الاستبانة) جاءت الإجابة عن تساؤلات الدراسة كالتالي:

السؤال الأول: ما درجة تقدير أفراد العينة لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة من وجهة نظر المرأة؟

وللإجابة على هذا السؤال: استخدمت الباحثة المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والدرجة الكلية كما هو موضح في الجدول التالي

جدول (4) يوضح المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمجالات الاستبانة

المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
المحور السياسي	2.7415	.59043	54.82993	4
المحور الاقتصادي	3.0150	.72493	60.29932	3
المحور الأكاديمي	3.4653	.89018	69.30612	1
المحور القانوني	3.1347	.74509	62.69388	2
الدرجة الكلية	3.0891	.58686	61.78231	

يوضح الجدول السابق أن الدرجة الكلية لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية بنسبة (61%)، أي بدرجة متوسطة

وقاء جاء ترتيب المجالات على النحو التالي:

المحور الأكاديمي حصل على المرتبة الأولى بنسبة (69%) أي بدرجة كبيرة، **وتفسر الباحثة ذلك** لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى فرص التعليم والتدريب، فالفرص المتساوية في التعليم تساهم في تقليل الفجوة بين الجنسين وتمكين النساء من مشاركة فعّالة في مختلف ميادين الحياة والمساهمة في تطوير مجتمعها من خلال نقل المعرفة والمهارات إلى الأجيال القادمة، وجاء في المرتبة الثانية المحور القانوني بنسبة (62%) أي بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة المحور الاقتصادي بنسبة (60%) أي بدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الأخيرة المحور السياسي بنسبة (54%) أي بدرجة متوسطة، **وتفسر الباحثة ذلك** التحديات الأمنية التي قد تتعرض لها النساء والمخاطر الكبيرة في حال مشاركتهن في السياسة نتيجة الصراع والاحتلال الصهيوني ونقص في الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحققه، ولتوضيح ذلك سيتم عرض فقرات الاستبانة بحسب مجالاتها:

المحور الأول: المستوى السياسي: المشاركة السياسية الفعالة والمتساوية للنساء في صنع القرارات وتحقيق التقدم المستدام الشامل في المجتمع، **والجدول التالي يوضح ذلك**:

جدول (5) يوضح المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري للمستوى السياسي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	توفر الحكومة والمؤسسات المجتمعية برامج تدريبية تركز على تعزيز الثقة وتنمية المهارات اللازمة للمشاركة في العملية السياسية	2.5578	.82037	51.15646
.2	تقر قوانين وسياسات تعزز المساواة وتزيد من حصة النساء في المناصب القيادية.	2.6803	.71180	53.60544
.3	تحقق التوازن بين الجنسين في تشكيل الهياكل القيادية واتخاذ القرارات.	2.7075	.66426	54.14966
.4	تقوم بحملات توعوية وإعلامية لتعزيز الوعي بقضايا المساواة والحقوق السياسية للمرأة[.	3.0340	.85540	60.68027
.5	تعزز الشفافية والمساءلة في العملية السياسية لضمان المشاركة العادلة للنساء في الحكم والسياسة.	2.7279	.77245	54.55782

يوضح الجدول السابق أن الفقرة التي حصلت على أعلى وزن نسبي كانت الفقرة رقم (4) والتي نصت على **(تقوم بحملات توعوية وإعلامية لتعزيز الوعي بقضايا المساواة والحقوق السياسية للمرأة)** وبوزن نسبي (60.6%)، أي بدرجة متوسطة، **وتفسر الباحثة ذلك** بالرغبة بنشر الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وضرورة منح المرأة حقوقها السياسية الكاملة، كما تعتبر وسيلة فعالة للحكومات لتوضيح التزامها والعمل على تنفيذ جميع التشريعات والقوانين الدولية التي تدعو للمساواة بين الرجل والمرأة وتشجيع المجتمع على دعم تحقيق المساواة الجندرية وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر عدلًا وتقدمًا في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

وقد جاءت الفقرة التي حصلت على أدنى وزن نسبي الفقرة رقم (1) والتي نصت على **(توفر الحكومة والمؤسسات المجتمعية برامج تدريبية تركز على تعزيز الثقة وتنمية المهارات اللازمة للمشاركة في العملية السياسية)** وبوزن نسبي (51.1%)، أي بدرجة قليلة، **وتفسر الباحثة ذلك** قد يكون لدى الحكومات أولويات أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية أو الأمن الوطني أو الشؤون الداخلية، مما يؤدي إلى انتقاص الاهتمام بتنفيذ برامج تدريبية لتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية والقيود مجتمعية وثقافية قد تنظر إلى دور المرأة في السياسة بشكل محدود وتعتبره غير مناسب أو غير مقبول، قلة الموارد المالية المتاحة لدى الحكومات لعقد مثل هده البرامج، وتعرض هذه البرامج لعراقيل ومعارضة من الأشخاص الذين يرون تحقيق المساواة في الحقوق السياسية للمرأة كتحدي للنظام القائم.

المحور الثاني: المستوى الاقتصادي: توفير فرص متساوية للنساء في الحصول على الوظائف والمشاركة في الاقتصاد وتحقيق النمو الشامل والمستدام، **والجدول التالي يوضح ذلك**

جدول (6) يوضح المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري للمستوى الاقتصادي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	توفر الحكومة والمؤسسات المجتمعية التمويل والمصادر المالية للنساء لتأسيس وتطوير الأعمال والمشاريع الاقتصادية.	3.0816	.97580	61.63265
.2	توفر برامج تدريبية تستهدف تطوير مهارات ريادة الأعمال.	3.0816	.82354	61.63265
.3	تعزز قوانين حقوق العمل وحماية العمالة النسائية وتأمين حقوق النساء في الملكية والميراث.	3.2041	.89854	64.08163

.4	تعزز التمثيل النسائي في الهيئات الاستشارية واللجان الاقتصادية.	2.8707	.79616	57.41497
.5	تعمل على تحويل النمط الثقافي الذي يميز آراء وقدرات المرأة في سوق العمل.	2.8367	.72188	56.73469

يوضح الجدول السابق أن الفقرة التي حصلت على أعلى وزن نسبي كانت الفقرة رقم (3) والتي نصت على **(تعزز قوانين حقوق العمل وحماية العمالة النسائية وتأمين حقوق النساء في الملكية والميراث.)** وبوزن نسبي (64%)، أي بدرجة متوسطة و**تفسر الباحثة ذلك** بأن الحكومات تلتزم بمجموعة من التشريعات والمواثيق الدولية التي تحث على حقوق العمالة والمساواة بين الجنسين. ينصب التركيز على حماية العمالة النسائية وضمان حقوقها في مجالات مثل الأجور المتساوية وساعات العمل العادلة والحماية من التمييز في مكان العمل، وتمكين المرأة اقتصادياً يساهم في التنمية المستدامة للبلدان وذلك بتوفير حماية لحقوق العمالة النسائية وتأمين حقوق النساء في الملكية والميراث، ويمكن تحقيق التوازن بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

قد جاءت الفقرة التي حصلت على أدني وزن نسبي الفقرة رقم (5) والتي نصت على **(تعمل على تحويل النمط الثقافي الذي يميز آراء وقدرات المرأة في سوق العمل)** وبوزن نسبي (56%)، أي بدرجة متوسطة و**تفسر الباحثة ذلك** بأن القيم والتقاليد الاجتماعية تعتبر جزءًا هامًا في تحديد دور المرأة في المجتمع وسوق العمل، قد يكون هناك تحديات في تغيير النمط الثقافي الذي ينص على دور محدد للمرأة وقدراتها في العمل، وقد يتطلب ذلك توعية مجتمعية شاملة وتغييرات طويلة الأمد في الثقافة والقيم.

المحور الثالث: المستوى الأكاديمي: توفير فرص متساوية للنساء في الحصول على التعليم والتدريب والمشاركة في المجالات الأكاديمية والبحثية لضمان التنمية المستدامة، **والجدول التالي يوضح ذلك:**

جدول رقم (7) يوضح المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري للمستوى الأكاديمي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تسهل الحكومة والمؤسسات المجتمعية الوصول الكامل والعادل للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني والتقني.	3.6871	1.02572	73.7415
.2	تذلل العقبات التي تحول دون وصول النساء إلى الفرص الأكاديمية.	3.3401	.98965	66.80272
.3	توفر برامج دعم وتمكين خاصة للنساء للانخراط في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.	3.4762	1.05554	69.52381
.4	تعمل على إيجاد شبكات اجتماعية وأكاديمية تدعم المرأة وتعزز فرصها الأكاديمية.	3.3878	.96833	67.7551
.5	توجه النساء الطموحات والمساعدة في تطوير مساراتهن الأكاديمية والمهني.	3.4354	.91463	68.70748

يوضح الجدول السابق أن الفقرة التي حصلت على أعلى وزن نسبي كانت الفقرة رقم (1) والتي نصت على **(تسهل الحكومة والمؤسسات المجتمعية الوصول الكامل والعادل للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني والتقني)** وبوزن نسبي (73%)، أي بدرجة كبيرة **وتفسر الباحثة ذلك** لأن توفير فرص التعليم للنساء يعتبر حقًا أساسيًا لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، كما يتمتع النساء بنفس القدرات والإمكانات المعرفية مثل الرجال، وبالتالي لديهن حق الوصول إلى التعليم المتساوي، كما يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة بتوفير فرص التعليم للنساء، ويمكن تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين المعيشة، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

قد جاءت الفقرة التي حصلت على أدني وزن نسبي الفقرة رقم (2) والتي نصت **على (تذلل العقبات التي تحول دون وصول النساء إلى الفرص الأكاديمية.)** وبوزن نسبي (51.1%)، أي بدرجة قليلة **وتفسر الباحثة ذلك** بالتمييز والتحيز في النظام التعليمي بناءً على الجنس، والذي من خلاله يتم توجيه المرأة نحو مجالات تعليمية محددة أو تقييدهن في الوصول إلى برامج أكاديمية متقدمة.

المحور الرابع: المستوى القانوني: تحقيق المساواة في الحقوق القانونية والقضائية بين الجنسين وتعزيز حماية حقوق المرأة في سياق التنمية المستدامة، **والجدول التالي يوضح ذلك:**

جدول رقم (8) يوضح المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري للمستوى القانوني

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تسن الحكومة والمؤسسات المجتمعية قوانين وتشريعات تعزز حقوق المرأة وتحميها من التمييز والعنف والاستغلال.	3.1905	.85475	63.80952
.2	توفر الإجراءات القضائية الفعالة والسريعة للتصدي للتمييز والعنف ضد المرأة.	3.1905	.98852	63.80952
.3	تثقف المرأة قانونياً لمعرفة حقوقهن وكيفية حمايته.	3.2041	.89854	64.08163
.4	تشجع المرأة على المشاركة في العمل القانوني والقضائي.	3.1088	.98710	62.17687
.5	توفر الخدمات القانونية المجانية أو الميسورة التكلفة لتحقيق العدالة دون استغلال.	2.9796	.88727	59.59184

يوضح الجدول السابق أن الفقرة التي حصلت على أعلى وزن نسبي كانت الفقرة رقم (3) والتي نصت على **(تثقف المرأة قانونياً لمعرفة حقوقهن وكيفية حمايته.)** وبوزن نسبي (64%)، أي بدرجة متوسطة، **وتفسر الباحثة ذلك** أن تعزيز التوعية القانونية للمرأة لمعرفة حقوقهن وكيفية حمايتها يُعَدُّ جزءًا مهمًا من جهود تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد جاءت الفقرة التي حصلت على أدنى وزن نسبي الفقرة رقم (5) والتي نصت على **(توفر الخدمات القانونية المجانية أو الميسورة التكلفة لتحقيق العدالة دون استغلال.)** وبوزن نسبي (59%)، أي بدرجة متوسطة **وتفسر الباحثة ذلك** بنقص الموارد المالية والبشرية لدى الحكومات والمنظمات غير الربحية التي تعمل في هذا المجال والتكلفة المرتفعة للخدمات القانونية أكبر بكثير من قدرتها المالية، مما يؤدي إلى قيود في الوصول وطول مدة الانتظار، كما أن بعض المنظمات غير الحكومية والهيئات القانونية تعمل على تقديم خدمات قانونية مجانية أو بتكلفة منخفضة للمرأة، ولكنها تواجه تحديات كبيرة في تمويل هذه الخدمات وتوفيرها بشكل مستدام.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقديرات أفراد العينة لمعوقات تمكين المرأة الفلسطينية في تولي المناصب القيادية للمساهمة في اتخاذ القرار في سياق التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، العمل)؟

للإجابة على هذا السؤال: استخدمت الباحثة المعالجات الاحصائية التالية:

أولا: الكشف عن الفروق بحسب متغير المؤهل العلمي: وقد استخدمت الباحثة اختبار anova كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (9) يوضح الفروق بحسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
المحور السياسي	بين المجموعات	7.796	3	2.599	8.622	.000
	داخل المجموعات	43.100	143	.301		
	الدرجة الكلية	50.897	146			
المحور الاقتصادي	بين المجموعات	.775	3	.258	.486	.692
	داخل المجموعات	75.952	143	.531		
	الدرجة الكلية	76.727	146			
المحور الأكاديمي	بين المجموعات	2.308	3	.769	.970	.409
	داخل المجموعات	113.385	143	.793		
	الدرجة الكلية	115.693	146			
المحور القانوني	بين المجموعات	1.243	3	.414	.742	.529
	داخل المجموعات	79.810	143	.558		
	الدرجة الكلية	81.053	146			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.891	3	.297	.860	.463
	داخل المجموعات	49.391	143	.345		
	الدرجة الكلية	50.283	146			

يوضح من الجدول السابق عدم وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية وفي المحور الاقتصادي والمحور الأكاديمي والمحور القانوني بسبب أن القيمة الاحتمالية جاءت أكبر من مستوى دلالة (0.05)، **وتفسر الباحثة ذلك** لأن الجهود مستمرة لجميع النساء لتعزيز تمكينهن في جميع المجالات، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى التعليم وتشجيع التوظيف المتساوي وتعزيز حقوق المرأة في النظام القانوني. تحتاج هذه الجهود إلى التزام من الحكومات والمؤسسات والمجتمعات المدنية للعمل معًا من أجل تحقيق المساواة الجندرية الشاملة في جميع المجالات للوصول للتنمية المستدامة.

كما أشار الجدول إلى وجود فروق دالة إحصائياً في المحور السياسي وللتعرف على اتجاه الفروق استخدمت الباحثة اختبار شيفيه كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (10) يوضح اتجاه الفروق بحسب المحور السياسي

(I) VAR00001		المتوسط	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
ثانوية عامة فأقل	دبلوم	3.5000	-.90000	.33619	.071	-1.8511	.0511
	بكالوريوس	2.8571	-.25714	.28308	.843	-1.0580	.5437
	دراسات عليا	2.5639	.03611	.28202	.999	-.7618	.8340
دبلوم	ثانوية عامة فأقل	2.6000	.90000	.33619	.071	-.0511	1.8511
	بكالوريوس	2.8571	.64286*	.20606	.024	.0599	1.2258
	دراسات عليا	2.5639	.93611*	.20460	.000	.3573	1.5149
بكالوريوس	ثانوية عامة فأقل	2.6000	.25714	.28308	.843	-.5437	1.0580
	دبلوم	3.5000	-.64286-*	.20606	.024	-1.2258	-.0599
	دراسات عليا	2.5639	.29325*	.09471	.025	.0253	.5612
دراسات عليا	ثانوية عامة فأقل	2.6000	-.03611	.28202	.999	-.8340	.7618
	دبلوم	3.5000	-.93611-*	.20460	.000	-1.5149	-.3573
	بكالوريوس	2.8571	-.29325-*	.09471	.025	-.5612	-.0253

يتضح من الجدول السابق اتجاه الفروق ما بين الدبلوم والبكالوريوس لصالح البكالوريوس، وما بين الدبلوم والدراسات العليا لصالح الدراسات العليا **وتفسر الباحثة ذلك** أن التعليم العلمي يعزز للمرأة ويزيد من معرفتها ووعيها بالقضايا السياسية والاجتماعية، ويمنحها المؤهلات اللازمة لفهم النظام السياسي والشؤون العامة وللمشاركة بفاعلية في العملية السياسية، وتزداد فرصها للانخراط في الأنشطة السياسية، كما يمكن للمرأة المتعلمة تولي مناصب قيادية والمشاركة في الحكومة والبرلمان والهيئات السياسية المختلفة، كما تكتسب المرأة المتعلمة ثقة أكبر في قدراتها ومهاراتها، مما يزيد من قدرتها على المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات الهامة.

ثانياً: الكشف عن الفروق بحسب متغير الحالة الاجتماعية: وقد استخدمت الباحثة اختبار anova كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (11) يوضح الفروق بحسب متغير المؤهل العلمي

المجال		مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
المجال السياسي	بين المجموعات	1.955	2	0.978	2.876	0.06
	داخل المجموعات	48.942	144	0.34		
	الدرجة الكلية	50.897	146			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	19.984	2	9.992	25.357	0
	داخل المجموعات	56.743	144	0.394		
	الدرجة الكلية	76.727	146			

المجال الأكاديمي	بين المجموعات	16.761	2	8.38	12.198	0
	داخل المجموعات	98.932	144	0.687		
	الدرجة الكلية	115.693	146			
المجال القانوني	بين المجموعات	4.644	2	2.322	4.376	0.014
	داخل المجموعات	76.409	144	0.531		
	الدرجة الكلية	81.053	146			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	8.19	2	4.095	14.009	0
	داخل المجموعات	42.093	144	0.292		
	الدرجة الكلية	50.283	146			

يوضح من الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية وفي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الأكاديمي والمحور القانوني بسبب أن القيمة الاحتمالية جاءت أقل من مستوى دلالة (0.05)، وللتعرف على اتجاه الفروق استخدمت الباحثة اختبار شيفيه كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (12) يوضح اتجاه الفروق بحسب الدرجة الكلية ومحاور الدراسة

Dependent Variable			المتوسط	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
							Lower Bound	Upper Bound
المحور السياسي	متزوجة	عزباء	2.4880	.30089	.12939	.070	-.0191	.6209
		أخرى	2.8286	-.03968	.16560	.972	-.4493	.3699
	عزباء	متزوجة	2.7889	-.30089	.12939	.070	-.6209	.0191
		أخرى	2.8286	-.34057	.19461	.220	-.8219	.1408
	أخرى	متزوجة	2.7889	.03968	.16560	.972	-.3699	.4493
		عزباء	2.4880	.34057	.19461	.220	-.1408	.8219
المحور الاقتصادي	متزوجة	عزباء	2.5840	.39563*	.13932	.020	.0510	.7402
		أخرى	4.0571	-1.07751-*	.17831	.000	-1.5186	-.6365
	عزباء	متزوجة	2.9796	-.39563-*	.13932	.020	-.7402	-.0510
		أخرى	4.0571	-1.47314-*	.20954	.000	-1.9914	-.9549
	أخرى	متزوجة	2.9796	1.07751*	.17831	.000	.6365	1.5186
		عزباء	2.5840	1.47314*	.20954	.000	.9549	1.9914
المحور الأكاديمي	متزوجة	عزباء	2.7760	.77956*	.18396	.000	.3245	1.2346
		أخرى	4.0000	-.44444	.23545	.172	-1.0268	.1379
	عزباء	متزوجة	3.5556	-.77956-*	.18396	.000	-1.2346	-.3245
		أخرى	4.0000	-1.22400-*	.27669	.000	-1.9084	-.5396
	أخرى	متزوجة	3.5556	.44444	.23545	.172	-.1379	1.0268
		عزباء	2.7760	1.22400*	.27669	.000	.5396	1.9084
المحور القانوني	متزوجة	عزباء	2.7760	.40363*	.16167	.047	.0037	.8035
		أخرى	3.4286	-.24894	.20692	.487	-.7607	.2629
	عزباء	متزوجة	3.1796	-.40363-*	.16167	.047	-.8035	-.0037
		أخرى	3.4286	-.65257-*	.24316	.030	-1.2540	-.0511
	أخرى	متزوجة	3.1796	.24894	.20692	.487	-.2629	.7607
		عزباء	2.7760	.65257*	.24316	.030	.0511	1.2540
الدرجة الكلية	متزوجة	عزباء	2.6560	.46993*	.12000	.001	.1731	.7667
		أخرى	3.5786	-.45265-*	.15358	.015	-.8325	-.0728
	عزباء	متزوجة	3.1259	-.46993-*	.12000	.001	-.7667	-.1731
		أخرى	3.5786	-.92257-*	.18048	.000	-1.3690	-.4762
	أخرى	متزوجة	3.1259	.45265*	.15358	.015	.0728	.8325

		عزباء	2.6560	.92257*	.18048	.000	.4762	1.3690

يتضح من الجدول السابق اتجاه الفروق في الدرجة الكلية والمحور الاقتصادي ما بين المتزوجة والعزباء لصالح المتزوجة وما بين المتزوجة والأخرى لصالح الأخرى وما بين العزباء والأخرى لصالح الأخرى، وفي المحور الأكاديمي والقانوني ما بين متزوجة وعزباء لصالح المتزوجة، وما بين العزباء والأخرى لصالح الأخرى، **وتفسر الباحثة ذلك** أن الأخرى قد تشمل المطلقات والأرامل اللواتي يسعين إلى لتحقيق الاستقلالية المالية فعندما تكون قادرة على كسب دخلها الخاص تدعم نفسها وعائلتها، فإنها تكتسب القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة وتحقيق الحرية الاقتصادية، وذلك لتوفير الحماية القانونية لهن الذي يشمل حقوق الطلاق وحضانة الأطفال والميراث وحماية من العنف الأسري والتحرش الجنسي.، وعندما تكون المرأة مستعدة للتمكين، فإنها تستطيع الدفاع عن حقوقها والوصول إلى العدالة.

ثالثاً: الكشف عن الفروق بحسب متغير الحالة الاجتماعية: وقد استخدمت الباحثة اختبار(T.test) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (13) يوضح الفروق بحسب متغير العمل

العمل		العدد	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	df	T	sig.
المحور السياسي	أعمل	110	2.8145	.59952	.05716	145	2.857	.060
	لا اعمل	37	2.5243	.51067	.08395	72.005		
المحور الاقتصادي	أعمل	110	2.9582	.66088	.06301	145	-1.433	.109
	لا اعمل	37	3.1838	.87734	.14423	50.447		
المحور الأكاديمي	أعمل	110	3.4873	.87179	.08312	145	.492	.944
	لا اعمل	37	3.4000	.95219	.15654	57.649		
المحور القانوني	أعمل	110	3.1400	.79334	.07564	145	.172	.010
	لا اعمل	37	3.1189	.58776	.09663	83.309		
الدرجة الكلية	أعمل	110	3.1000	.60145	.05735	145	.405	.825
	لا اعمل	37	3.0568	.54774	.09005	67.457		

يوضح من الجدول السابق عدم وجود فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية وفي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الأكاديمي بسبب أن القيمة الاحتمالية جاءت أقل من مستوى دلالة (0.05)، وتفسر الباحثة ذلك لنقص في الفرص المتاحة للنساء بغض النظر عن وضعهن المهني سواء عاملة أو غير عاملة، وضعف الوصول إلى التعليم الجيد، ونقص الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، وعدم توفر بيئات داعمة لمشاركتهن في السياسة والقرارات، يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تمكينها

كما أشار الجدول إلى وجود فروق دالة إحصائياً في المحور القانوني لصالح النساء العاملات **وتفسر الباحثة ذلك** بسبب الظلم الذي تتعرض له المرأة العاملة من استغلال واستلاء على راتبها مع حرمانها من أدنى حقوقها يجعلها تتجه نحو معرفة القوانين والتشريعات التي تحميها وتحفظ حقوقها فتسعى للوصل للتمكين القانوني.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بالتالي:

1. توفير برامج تدريبية تعمل على تعزيز الثقة وتنمية المهارات اللازمة للمرأة للمشاركة في العمل السياسي.
2. الدعم الحكومي والمجتمعي وتشجيع المشاريع التي تشرف عليها النساء.
3. إعطاء الفرصة للنساء للوصول للمناصب الأكاديمية الجامعية.
4. توفير وحدة دعم قانوني للنساء مجاناً او بأسعار مناسبة للحصول على العدالة القانونية دون استغلال.

المراجع:

الأحمد، وسيم. (2016). *التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة مقارنة*، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسة المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض.

البرقي، محمد. (2023). تطور التنمية المستدامة، تعريفها وأبعادها وأهدافها من المنظور الوضعي والإسلامي، *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، 38*(38)، 547- 588.

بلوط، إيمان. (2019). تمكين المرأة العربية: نموذج المرأة اللبنانية، *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 1*، 190- 202.

الحربي، أمل. (2014). *تصور مقترح لإنشاء مجلس لتمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2023*، مؤتمر تعزيز المرأة السعودية في تنمية المجتمع في ضوء رؤية المملكة 2030، خلال الفترة 24- 25/ 4/ 2017م، جامعة الجوف.

الخفاف، عبد؛ القيسي، سعاد. (2022). استراتيجيات تمكين المرأة العراقية القطاع العراقي الخاص أنموذجا، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، (79)، 49- 66

الخمشي، سارة. (2014). المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في تولي المناصب القيادية، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (52)، 69- 98.

الخليوي، لينا. (2022). تمكين المرأة في المناصب القيادية الجامعية: السياق السعودي، *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل*، *23*(2)، 48- 55.

سلامي، منيرة. (2016). المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (5)، 183- 202.

عطية، أفندي. (2003). *تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر*، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

عواد، روحيه. (2020م). *تحديات وصول المرأة للمناصب القيادية العليا في الجامعات الفلسطينية من وجية نظر العاملين والعاملات "جامعة فمسطين التقنية خضوري أنموذجاً"*، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

مخلف، وداد. (2023). معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية: العراق أنموذجا، *مركز البحوث والدراسات الإسلامية/ الجامعة العراقية*، (58)، 373- 392.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو. (2002). *العالم الإسلامي والتنمية المستدامة، الخصوصيات والتحديات والالتزامات*.

ناجي، أحمد. (2014). *تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية: أسس ومبادئ- أساليب واتجاهات*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

نغموشي، أمينة؛ معيزي، جزيرة. (2021). تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على التحول الرقمي في الجزائر، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، *8*(2)، 646- 667.

الوثيقة الختامية التالية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، *تحويل عاملنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*.

دور الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق التنمية المستدامة

"دراسة تحليلية "

م. عبير محمود رماضنه

الملخص:

هدفت الدراسة الى الكشف عن دور التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعه في تحقيق اهداف التنمية المستدامة على الانشطة الاقتصادية، والاطلاع على مدى اهمية توظيف التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعه في دعم الاقتصاد الدائري للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وللتوصل الى بناء تصور حول علاقة الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة من خلال تحليل للدراسات السابقة المتعلقة باليات ربط الثورة الصناعية الرابعة مع استراتيجيات الاقتصاد الدائري بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وللمساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومعالجة المعيقات والتحديات بطرق إبداعية وابتكارية. وتتميز الدراسة الراهنة باعتماد المنهج التحليلي وتحديد اليات الاقتصاد الدائري المؤثرة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والسياسات التي ترتكز عليها الثورة الصناعية الرابعة في سبيل التحول نحو الاقتصاد الدائري والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والوصول الى مقترحات وتوصيات قابلة للتطبيق من وجهة نظر الباحثة.

توصلت نتائج الدراسة الى العلاقة القوية لاثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعه في التطبيق الكفؤ لاستراتيجيات الاقتصاد الدائري والتي تؤثر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. واشارت نتائج الدراسة الحالية الى ان تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعه تؤثر تاثير مباشر على التنمية المستدامة من خلال تحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة.، كما تضمنت الدراسة تقديم عدد من السياسات المقترحة ومن اهمها تحسين البنية التحتية التكنولوجية، وتاهيل الكوادر البشرية، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص واستقطاب الخبرات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الصناعية الرابعة، الاقتصاد الدائري، التنمية المستدامة، الذكاء الاصطناعي، كفاءة الموارد.

Abstract:

The study aimed to reveal the role of technologies associated with the Fourth Industrial Revolution in achieving the goals of sustainable development in economic activities. It also aimed to explore the significance of employing technologies related to the Fourth Industrial Revolution in supporting the circular economy to contribute to achieving sustainable development goals. Furthermore, the study aimed to construct a conceptual framework about the relationship between the Fourth Industrial Revolution and sustainable development by efficiently analyzing previous studies related to the mechanisms linking the Fourth Industrial Revolution with circular economy strategies. This includes the optimal utilization of natural resources and contributing to achieving high growth rates, while creatively and innovatively addressing obstacles and challenges.

The current study stands out for adopting an analytical approach to identify the influential mechanisms of the circular economy in achieving sustainable development goals. It also delves into the policies underpinning the Fourth Industrial Revolution towards the transition to the circular economy and its contribution to sustainable development. The ultimate goal is to formulate applicable proposals and recommendations from the researcher's perspective.

The study's findings have revealed a strong correlation between the impact of Fourth Industrial Revolution technologies and the efficient application of circular economy strategies that influence the achievement of sustainable development goals. The current study's results indicate that the application of Fourth Industrial Revolution technologies directly affects sustainable development by enhancing resource efficiency and reducing environmentally harmful emissions. Additionally, the study encompasses several proposed policies, including enhancing technological infrastructure, human capacity building, establishing partnerships between public and private sectors, and attracting expertise to contribute to achieving sustainable development.

Keywords: Fourth Industrial Revolution, Circular Economy, Sustainable Development, Artificial .Intelligence, Resource Efficiency

المقدمة

أصبح التغيير في ادوات واساليب العمل مستمر وبشكل متسارع في ظل انتشار استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي وعلم الروبوتات الذكية في معظم القطاعات الاقتصادية، واصبحت الدول تتنافس في تبني هذه التقنيات التي ارتبطت بتقنيات الثورة الصناعية الرابعه، والتي تنبئ بالمزيد من التغيرات الكبيرة في المستقبل القريب.

ان الثورة الصناعية الرابعه هي تطور تكنولوجي كبير يشهده العالم في القرن الحادي والعشرين ويشكل تحولًا جذريًا في حياتنا اليومية، وتؤثر بشكل كبير على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعتبر بانها ثورة تكنولوجية رقمية تجمع ما بين التكنولوجيا الحديثة والعالم الحقيقي الذي نعيشه مع العالم الافتراضي.

ترتكز الثورة الصناعية الى ان على ادماج عدة تقنيات ومنها الذكاء الاصطناعي و إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة التي تحققت بعد سلسلة من الثورات الصناعية السابقة التي شهدها العالم (Schwab, 2017)، ووفقا لما اشار اليه كتاب الثورة الصناعية الرابعه للمؤلف Schwab (2017) بانها على عكس اي شيئ عايشته البشرية لانها اندماج التوجهات التكنولوجية المادية والرقمية والبيولوجية، لتوليد ابتكارات وتقنيات جديدة غير مسبوقة من قبل في اي من الثورات الصناعية السابقة، وتتمثل هذه التقنيات في الذكاء الاصطناعي، وانترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والواقع المعزز، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتقنية النانو، والطباعة الحيوية وغيرها من التقنيات، كما اشار الى ان الثورة الصناعية الرابعة ستكون قوية ومؤثرة ومهمة . كما اشار الى العوامل التي قد تحد من تحقيق فعاليتها والتي تتمثل في انخفاض المستويات المطلوبة للقيادين لفهم التغييرات الجارية في جميع القطاعات، والحاجة الماسة إلى إعادة التفكير

في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستجابة للثورة الصناعية الرابعة، وثانيا في افتقار العالم إلى منظومة متسقة وإيجابية ومشتركة تحدد الفرص والتحديات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

تعتبر التنمية المستدامة هي التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين والانتقال إلى الثورة الصناعية الرابعه، مما يتطلب تحقيق متطلبات متخصصة للوصول الى الاقتصاد الدائري والاخضر المبني على الابتكار والابداع. وبالتالي، مما يتطلب من الحكومات تحديد التوجهات الاستراتيجية وتحديد المهارات الخضراء الضرورية التي تمكنها من مواجهة التحديات واستغلال الفرص لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ان التطور التكنولوجي المصاحب للثورة الصناعية الرابعه يتطلب تغييرات كبيرة في متطلبات المهارات وسيؤثر على فرص العمل التقليدية، ويتطلب توفير بيئة تضمن معالجة القضايا المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني في ظل التزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضل الثورة الصناعية الرابعة.

ان المهارات الخضراء المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر يجب تبنيها كمهارات مطلوبة في الاقتصاد منخفض الكربون وهي مطلوبة في جميع القطاعات الاقتصادية وعلى جميع المستويات في القوى العاملة، كون الأنشطة الاقتصادية الناشئة ستخلق مهن جديدة وستعمل على وجود تغييرات هيكلية في القطاعات التي من المحتمل أن تتغير فيها بعض الصناعات لتتوافق مع تحقيق الاقتصاد الاخضر وسيتطلب تاهيل العمال واعادة تدريبهم لمواكبة ههذه التغيرات (Maslov Vladimir, et al , 2017)، وتسمى المهارات الخضراء باسم مهارات التنمية المستدامةن وتشمل المهارات والمعارف والتوجهات التي يحتاجها العاملين في القطاعات الاقتصادية لدعم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتطويرها لتكون صديقة للبيئة.

وتزداد الحاجة يوما بعد يوم لتتبني الحكومات لتوجهات استراتيجية وتطوير تشريعات لدعم اهداف التنمية المستدامة وتحقيق الاقتصاد الدائري في عصر الثورة الصناعية الرابعة، كما يتطلب وجود شراكة حقيقية للقطاعين العام والخاص للعمل سويًا لتعزيز الوعي وتنفيذ الخطط المرتبطة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة والعمل على توفير الدعم والتمويل اللازم للمشاريع والمبادرات المستدامة.

مشكلة الدراسة

ان الخطط والاستراتيجيات التي تتبناها الحكومات لتحقيق اهداف استراتيجية على مدى خمس او سته سنوات قادمة اثبتت عدم جدواها في زيادة قدرات الحكومات لمواكبة التغيرات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعه للوصول الى كفاءة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وانه لا بد من ربط الاستراتيجيات االمتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة مع تحقيق

التنمية المستدامة والوصول للخطط وبرامج عمل تساعد على تحسين معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية وتحقق اهداف التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الدائري وفقا لشواب (Schwab, 2017).

وجاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية الربط بين الاستراتيجيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة مع تحقيق التنمية المستدامة وتوضح مدى ارتباطها بالاقتصاد الدائري مما سيزيد من معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية ويحقق اهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة: ما الرؤية المقترحة لمواكبة المتطلبات ومواجهة التحديات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعه للوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة وأثرها على الاقتصاد الدائري؟ وينبق منها الاسئلة الفرعية الاتية:

- ما اهم التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعه؟
- كيف يمكن التغلب على التحديات في ظل الثورة الصناعية الرابعه وتحويلها الى فرص لتحقيق الاقتصاد الاخضر واهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي الاستراتيجيات التي تساعد الثورة الصناعية الرابعه على تحقيق اهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري؟
- ما الفرص المتوقعه في ظل الثورة الصناعية الرابعه لدعم اهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على اهم التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعه
- تحديد خصائص الثورة الصناعية الرابعة ومميزاتها وتحدياتها.
- التعرف على الاليات للتغلب على التحديات في ظل الثورة الصناعية الرابعه وتحويلها الى فرص لتحقيق الاقتصاد الاخضر واهداف التنمية المستدامة وضع مقترحات وتوصيات حول السياسات والاستراتيجيات التي تساعد الثورة الصناعية الرابعه على تحقيق اهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر.
- التعرف على الفرص المتوقعه في ظل الثورة الصناعية الرابعه لدعم اهداف التنمية المستدامة

تنقسم أهمية الدراسة إلى محورين :

أهمية الدراسة من الناحية النظرية:

- يؤمل أن تساهم الدراسة في عمل إضافة علمية بموضوعاتها الهامة التي ترتبط باستشراف المستقبل في مستقبل ربط الثورة الصناعية الرابعة واليتها مع تحقيق التنمية المستدامة، والتي تؤثر على مستوى تقدم الدول وعلى المؤشرات الدولية، وان تكون مرجع معتمد للدراسات والأبحاث المستقبلية.

أهمية الدراسة من الناحية العملية والتطبيقية :

- يؤمل أن تفيد هذه الدراسة راسمي السياسات وصانعو القرار من خلال تبني اليات وسياسات مقترحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري في ظل الثورة الصناعية الرابعه.
- يؤمل في هذه الدراسة ان تستفيد القيادات لتشجيع الطلاب والباحثين على ايجاد الفرص للتغلب على التحديات في ظل الثورة الصناعية الرابعه لتحقيق الاقتصاد الدائري واهداف التنمية المستدامة
- توفير آفاق علمية وبحثية لباحثين آخرين في مجالات الثورة الصناعية الرابعه واليات الاقتصاد الدائري لإضافة معرفة جديدة وإحداث التغيير الإيجابي المطلوب.

منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف مشكلة البحث وللوصول الى حل للمشاكل والاسئلة التي تتعلق بالبحث وتحليل البيانات للوصول الى نتائج البحث، وتم استخدام المنهج النظري بالرجوع الى الادب النظري والدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، للوصول الى نظرية حول الافكار والمفاهيم المتخصصة في هذه الدراسة ولاستعراض الدراسات والابحاث السابقة ذات الصلة، عن طريق تحليل الادب المتعلق بالدراسة، ولمعرفة اجابات الاسئلة وتقديم التوصيات الملائمة.

الادب النظري والدراسات السابقة:

1. الثورة الصناعية الرابعة.

1.1. تاريخ الثورات الصناعية

ان تسمية الثورة الصناعية بهذا الاسم يرجع الى التحول الهائل والجذري والتطور الثوري والتغييرات الكبيرة التي شهدها العالم في القرن الثامن عشر والتاسع عشرن حيث كانت الانتاجية تعتمد على العمل اليدوي والزراعه التقليدية واصبحت تعتمد على الالات والتكنولوجيا المتقدمة، مما كان له اثر شامل على الحياه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات.

بدأت "الثورة الصناعية الأولى" في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر واتسم باستخدام الفحم واستخدام المحركات البخارية لتحل محل القوة البشرية والحيوانية في الأنشطة لاقتصادية، ومما ادى الى زيادة كفاءة وكميات الإنتاج وتقليل تكاليف الانتاج واثر على تسهيل نقل وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات من خلال استخدام الآلات وبناء السكك الحديدية والجسور ووجود العديد من المصانع. وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأت الثورة الصناعية الثانية التي أطلق عليها اسم الثورة التكنولوجية التي تميزت بتطوير واستخدام الابتكارات التكنولوجية الجديدة واعتمدت على استخدام

البترول كمصدر طاقة فعال، وزادت فيها الاختراعات نتيجة انتاج ونقل واستهلاك الكهرباء، وبدأت فيها الاتمتة وانتاج السلع المصنعة بأساليب قياسية وزيادة اعداد الصناعات في مجالات مختلفة، كما زاد الاهتمام بإدخال مبدأ لحماية الملكية الفكرية لتشجيع الابداع والابتكار (Lanteri، 2019؛ Park، 2018).

انطلقت الثورة الصناعية الثالثة في الخمسينيات من القرن العشرين بانتكارات إلكترونية و الترانزستورات وربط أجهزة الكمبيوتر من خلال شبكات الإنترنت مما زاد من التطور التكنولوجي الالكتروني والبرمجي مما كان سبب في تسميتها بالثورة الرقمية، وتميزت باتمته عمليات الانتاج والاعتماد على التخطيط الاستراتيجي (لانتري، 2019؛ بارك، 2018). ان الاسس التي أنشأتها "الثورة الرقمية" كانت السبب في وضع الأساس لبناء الثورة الصناعية الرابعة (Schwab، 2015)

1.2. مميزات الثورة الصناعية الرابعه

الثورة الصناعية الرابعه التي تم انطلاقها رسميا في المنتدى العالمي الاقتصاي في سويسرا والتي تميزت بالتوسع في استخدامات الانترنيت وتقنيات الذكاء الاصطناعي وانترنيت الاشياء وتعلم الالة (Lanteri, 2017; Schwab, 2017).

وتتسم الثورة الصناعية الرابعه بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الثورات الصناعية في سرعتها ونطاقها وتاثيرها في العديد من المجالات المرتبطة بالاقتصاد والاعمال والمجتمعات والافراد، واستخدام الدرونز " الطائرات بدون طيار" والروبوتات والسيارات ذاتية القيادة ولما له من اثار في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العديد من القطاعات نتيجة انتشار ادماج العوالم المادية والرقمية والحيوية واستخدام الرقمنة المستمرة في الابتكار التكنولوجي التي ستولد نموا اقتصاديا هائلا (Park, 2018) .

ووفقا ل شواب (Schwab, 2017) فان الثورة الصناعية الرابعه تعد الاكبر تاثيرا على الاطلاق، كونها مرتبطة بثلاث توجهات مستقبلية رئيسية للتغير توجهات فيزيائية وتوجهات بيولوجية وتوجهات رقمية. ويعد المحرك الفيزيائي أكثر المحركات وضوحا وانتشارا وأسرع معدل للتنفيذ (Li et al, 2017). ومن الامثلة على المحركات الفيزيائية : 1) المركبات المستقلة ذاتية القيادة (السيارات بدون سائق، الطائرات بدون طيار، الغواصات)، 2) الطباعه ثلاثية الابعاد، 3) الروبوتات المتقدمة المستوحاة من الميزات البيولوجية المعتمدة على ربط انشطة الروبوتات بالانشطة البشرية، 4) اختراع منتجات جديدة أخف وزنا واكثر قوة وقابلة للتكيف وإعادة التدوير (مثل

الجرافين والمواد النانوية الأخرى والبوليمرات المتصلدة بالحرارة وما إلى ذلك) (Schwab ، 2017 ، الفصل 2.1.1). واما المحرك الرقمي فهو القوة الدافعه الرئيسية للثورة الصناعية الرابعه كون جميع الاختراعات تعتمد على قوة التكنولوجيا الرقمية، ومن اهم الامثلة عليه :1) إنترنت الأشياء (IoT) والتي تعني بأنها علاقة بين الأشياء المادية (المنتجات ،الخدمات ،الأماكن ، إلخ) مع الأشخاص المرتبطة معها من خلال التقنيات الرقمية المتصلة معا والمنصات الرقمية المختلفة "(Schwab، 2017 ، الفصل 2.1.1)، حيث يرتكز هذا المحرك الرقمي على مبدا السماح للأجهزة الرقمية (مثل أدوات تحديد الهوية والتتبع ، وأجهزة الاستشعار، أجهزة الاتصال والشبكات التقنية) لتبادل المعلومات بينهم وذلك للوصول على ارض الواقع على امن للمعلومات و المنازل الذكية ، فحص الصحة الشخصية ، ضبط ومراقبة عمليات الإنتاج الصناعي ، التنظيمات الادارية لانظمة السير وحماية البيئة. 2) الذكاء الاصطناعي وتعلم الالة، حيث تهدف هذه التقنية إلى محاكاة التفكير والسلوك البشري (التحليل ، اتخاذ القرار ، التخطيط) من خلال بناء أنظمة وآلات ذكية لتعمل وفق وظائف الدماغ البشري . 3) البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والتي اصبحت متوفرة بفضل االتحسينات في تقنيات تخزين البيانات ومعالجتها، اضافة الى تعلم الالة الذي يسمح لتقديم خدمات حاسوبية مباشرة عبر الانترنيت ما يقلل الحاجة الى تخزين وحوسبة البيانات. 4) المنصات الرقمية مثل البلوك تشين Block chain التي تعتمد على استخدام الخوارزميات الرقمية لحفظ امن المعلومات ودقتها في المعاملات لإنجازها بسرعة وبشكل موثوق وسري، مما يجعل الاقتصاد حسب الطلب ممكنًا (Li et al، 2017؛ شواب ، 2017 ، الفصل 2.1.2). واما المحرك البيولوجي يتألف من عدة ابتكارات مهمة في العلوم البيولوجية وبخاصة في علم الوراثة والتكنولوجيا العصبية، حيث ان التقدم شمل التسلسل الجيني البشري وهندسة الجينات التي أصبحت ممكنة من خلال التقدم في قوة الحوسبة (Schwab، 2017، الفصل 2.1.3).

واظهر التقرير المعد من قبل Pricewaterhouse Coopers (PwC). (2017). الابتكار من اجل الارض، أكثر 10 تقنيات موجودة في الزمن الحالي المذكورة في الجدول رقم (1):

جدول (1). أكثر 10 تقنيات تؤثر على الثورة الصناعية الرابعه

التوجهات المستقبلية الكبرى	التقنية	الخصائص والوظائف الرئيسية
الفيزيائية	مواد عالية التقنية	المواد المحسنة تقنيا من حيث الأداء والفائدة، وتكون أكثر ديمومة

		وذات وزن أقل.
الفيزيائية	مركبات النقل ذاتية القيادة	الآلات المستقلة المستخدمة في أي نوع من أنواع النقل، التي يمكن أن تعمل أو تعمل بشكل مستقل، مع تدخل وتوجيه بشري صغير أو معدوم.
الفيزيائية	الروبوتات المتقدمة تقنيا	الآلات التي تعمل كهربائيا أو ميكانيكيا، والمرتبطة باستخدام الروبوتات إما في تحكم ذاتي أو بطريقة إرشادية.
الفيزيائية	الطابعات ثلاثية الابعاد	أجهزة تستخدم تقنيات مبرمجة لتصنيع سلع ثلاثية الأبعاد عن طريق "طباعة" الاجزاء طبقة طبقة
الرقمية	السحابات التكنولوجية والبيانات الضخمة	التقنيات المتطورة التي تسهل نقل البيانات المعقدة عبر الإنترنت دون الحاجة لأجهزة تخزينية كبيرة والتعامل مع البيانات الضخمة.
الرقمية	الواقع الافتراضي والواقع الوجاهي	التقنيات القادرة على خلق عوالم افتراضية ومحاكاة بيئات حقيقية، والتقنيات القادرة على تضخيم عناصر العالم الحقيقي بواسطة الحاسوب.
الرقمية	الذكاء الاصطناعي	أجهزة تستخدم برامج وتقنيات لتنفيذ مهام تكون مرتبطة عادة بالذكاء البشري، مثل التعرف على الصور او الكلام والقدرة على اتخاذ القرار.
الرقمية	البلوك تشين	البرامج المستخدمة في المحاسبة الإلكترونية للتحقق من المعاملات بما يضمن الدقة البالغة وامان وسرية المعلومات.
الرقمية	انترنيت الاشياء	الاستخدام المكثف للإنترنت لتمكين الأجهزة والخدمات والأنظمة من الاتصال.
البيولوجية	علم الاحياء الاصطناعية	استخدام علم الاحياء الجديد بطرق هندسية صناعية

المصدر: PwC (2017) , p. 7

على الرغم من هذه التطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعه، الا انه ظهرت تحديات أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة نظرًا للتحولات والتغيرات الهائلة التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وترى الباحثة انه يجب ادراك التغيرات المتسارعه التي ستحدث نتيجة التقنيات المتقدمة للثورة الصناعية الرابعه والتي سينعكس اثرها على العديد من المؤشرات الدولية للعديد من البلدان حول العالم والتي تتطلب من اصحاب القرار اعادة رسم الاستراتيجيات واولويات العمل والشراكات على المستويات المحلية والاقليمية والدولية واستشراف المستقبل في القطاعات الاقتصادية بعد تحديد التحديات التي ستواجهها القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان الوصول الى التقدم المطلوب المواكب لهذه الثورة الصناعية الهامة.

2. التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعه.

ان التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الرابعه تتطلب ضرورة تحقيق التوازن ما بين التحسين الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية والتطور التقني والحفاظ على البيئة، مما يتطلب من الحكومات العمل على تطوير استراتيجيات مستدامة تتناول جميع التحديات التي نتجت عن الثورة الصناعية الرابعه وتعزز الفوائد الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية المستدامة.

ويعد الاقتصاد الدائري إعادة تصميم للمستقبل لتكون الأنظمة الصناعية متجددة وان ترتبط جودة المنتجات لتشمل الاثار الإيجابية على الاقتصاد والبيئة وصحة المجتمع، وان المستقبل المنشود لن يكون النموفيه بدون اعتبار للاثار على الصحة والبيئة. كما انه سيوفر فرص كبيرة للابتكارات وسيخلق فرص عمل جديدة وسيؤثر ايجابي على التنمية الاقتصادية (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2015). سيتضمن نموذج الاقتصاد الدائري في ظل الثورة الصناعية الرابعه تصميم السلع بحيث يمكن اصلاحها وليس استبدالها (2015, FT)

2.1. التحديات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعه

2.1.1. التركيز على النمو الاقتصادي دون مراعاة البعد البيئي والاجتماعي.

على الرغم من الاثار الايجابية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في دعم الاقتصاد الدائري، إلا انه يوجد بعض التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق التنمية المستدامة بابعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، فعلى سبيل المثال التركيز على النمو الاقتصادي دون مراعاة البعد البيئي سيكون سبب في مواجهة تكاليف اضافية لمعالجة الاثار البيئية (Elkington, 1997). ان البعد البيئي هو البعد الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، كون البيئة هي مصدر المواد الخام والموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية، كما يعتبر البعد الاجتماعي الاداة لتحقيق التنمية المستدامة الذي ينعكس على رفاهية الحياة والذي هو هدف الاستدامة (Hitchcock & Willard, 2009). ان تحديد التحديات امام الثورة الصناعية الرابعه التي ستؤثر كثيرا على الطريقة التي يعيش بها الانسان في كل جوانب الحياة تعتبر مهمه وتتطلب الاستجابة السريعه لتكون شاملة ومتكاملة وبمشاركة اصحاب المصلحة من اصحاب القرار ومن القطاعين العام والخاص وكافة فئات المجتمع.

كما ان الهدف النهائي للثورة الصناعية الرابعه يجب ان تاخذ بعين الاعتبار الناس والقيم للوصول الى عالم مستقبلي تتحسن فيه حياه البشرية، وان الثورة الصناعية الرابعه ستعزز توجه الانسان نحو الطبيعة وزيادة الوعي المشترك حول القيم والاهداف (Klaus Schwab، 2015).

2.1.2. عدم تحقيق المساواة في سوق العمل واختفاء بعض الوظائف وظهور وظائف جديدة.

يوجد عدة تحديات متعلقة بالثورة الصناعية الرابعه وتشمل المواضيع المتعلقة بعدم المساواة واختفاء بعض الوظائف وظهور وظائف جديدة، و يشير شواب (Schwab، 2016) ان الثورة الصناعية الرابعه ستزيد من عدم المساواة ومدى تاثيرها على سوق العمل، وان الاتمتة ستستبدل العديد من العمالة في عدة قطاعات اقتصادية وان مدى تاثيرها على القطاعات مرتبط بمدى خلق افكار جديدة وابتكارات جديدة وان الموارد النادرة القيمة هي الاشخاص الذين يملكون الافكار الابداعية وليس بكثرة عدد العمالة او اعداد المستثمرين (Xu, M. ; et al، 2018). ان الوظائف التي تتطلب مهارات بسيطة وقليلة ستستبدل بأجهزة حاسوب والتقنيات الرقمية (Xu, M. ; et al، 2018)، بينما يعتقد بان الوظائف التي تتطلب مهارات عالية جدا ستكون اقل احتمالا لاستبدالها بأجهزة الكمبيوتر المتقدمة (Schwab، 2015).

2.1.3. الامن السيبراني والقرصنه وتقييم المخاطر.

تعتبر من التحديات الاخرى الامن السيبراني والقرصنه وتقييم المخاطر (Xu, M. ; et al، 2018) حيث يتطلب اعطاء اهمية قصوى للحفاظ على امن البيانات وبخاصة عندما تكون كل امور حياة البشر متصلة بالاجهزة معا

كالاجهزة الخلوية والسيارات ومفاتيح الاضاءة وكاميرات مراقبة المنزل وغيرها للوصول الى انترنيت الاشياء سيزيد من نقاط ضعف في الشبكات (Mhlanga, D.; Moloi, T.، 2020).

2.1.4. مخاوف اتجاة منظومة قيم واخلاقيات العمل

ان تقنيات الثورة الصناعية الرابعه ومنها الذكاء الاصطناعي والاتمته والروبوتات الذكية والهندسة الوراثية وغيرها تظهر مخاوف اتجاه منظومة قيم واخلاقيات العمل، فعلى سبيل المثال ظهرت مخاوف اتجاه الهندسة الوراثية وفي نفس الوقت تزداد الرغبة في الاهتمام بموضوع الوقاية من الامراض الوراثية عن طريق تطبيقات الهندسة الوراثيةن ولكن يبقى السؤال مهم حول ما هي المبادءى والتشريعات وانظمة العمل والحدود المقبولة لاخلاقيات العمل في هذه التقنيات المتطورة التي يجب انشاءها لتجنب التعامل مع الامور الوراثية للحصول على صفات مرغوبة (Mhlanga, D.; Moloi, T.، 2020).

وستظهر مشكلة اخرى تتعلق بالمعايير المرتبطة بالقيم الاخلاقية التي ستتبناها الروبوتات الذكية، وبخاصة ان القيم الأخلاقية تختلف من فرد إلى آخر ومن دولة الى دولة اخرى، و نتيجة لذلك، هناك عدم يقين بشأن أي إطار أخلاقي ستتبناها الروبوتات الذكية ، وتعتبر من احدى الصعوبات والمحددات المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي (Al-rodhan, N.، 2015).

2.1.5 التكنولوجيا والبنية التحتية:

ان تقنيات الثورة الصناعية الرابعه تتطلب من الدول الاستثمار الكبير في تطوير البنية التحتية اللازمة لتحقيق دورة حياه مستدامة لمنتجاتها حتى تتمكن من تبني سياسات الاقتصاد الدائري في قطاعاتها الاقتصادية، اضافة الى ضرورة التعاون والتشارك الفعال ما بين القطاعين العام والخاص لتوفير البنية التحتية الملائمة، ويعد ضعف البنية التحتية ونقص التوعية اللازمة حول سياسات الاقتصاد الدائري واليات تطبيقها من التحديات التي تواجه المؤسسات للتحول في ظل التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعه (Islam, Q., 2023).

3. الاليات للتغلب على التحديات في ظل الثورة الصناعية الرابعه لتحقيق الاقتصاد الاخضر واهداف التنمية المستدامة.

يوجد حاجة للتركيز اكثر على الأمن السيبراني في الثورة الصناعية الرابعة، حيث يتطلب من المؤسسات كافة اعادة رسم خرائط لشبكاتها وتقييم المخاطر و العوامل المؤثرة بالأمن السيبراني وعمل التقييمات لمعرفة نقاط

الوصول الى الانظمة وتحديد التهديدات المحتمل حدوثها من مصادر داخلية من كوادرها او من مصادر خارجية مثل الارهابيين السيبرانين (Xu, M. ; et ، 2018)

وترى الباحثة انه ستزداد أهمية الامن السيبراني للحد من المخاطر المرتبطة بكافة انواع اختراقات البيانات وقواعد البيانات التي تعتبر مصادر يستند لها كادله قانونية، و ضرورة تطور تقنيات التخزين السحابية للحفاظ على امن وخصوصية البيانات التي يتم تبادلها باستخدام الاليات الرقمية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ، مما ينعكس على نزاهه القرارات المتخذه المبنية على هذه البيانات التي يتم تنقلها عبر الذكاء الاصطناعي . كما ترى الباحثة ضرورة قيام الحكومات برسم خارطة طريق تتضمن خطوات ملموسه في جميع القطاعات الاقتصادية لحماية البيانات من القرصنه والاختراقات والعمل على صياغة التشريعات التي تتوافق معها. كما ترى الباحثة بان الانتقال الى مراحل متطورة في الثورة الصناعية الرابعه تتطلب الشراكة القوية بين القطاعين العام والخاص وان تكون هذه الشراكات مدعومة بمبادرات حكومية تقرها تشريعات رسمية، وقد تتطلب إنشاء منصات للتعاون المشترك من القطاعين العام والخاص لمواجهة التهديدات السيبرانية وللتعامل معها، كما انه ستزداد الحاجة لاستحداث نظام تقني للانذار المبكر للجرائم السيبرانية المرتكبة. علاوة على ذلك، ترى الباحثة بان صياغة اتفاقيات ستعزز تبادل المعلومات والبيانات وستمكن الحكومات من مواجهه التحديات المستقبلية.

4. الفرص المستقبلية المتوقعه في ظل الثورة الصناعية الرابعه لدعم اهداف التنمية المستدامة.

اولا: زيادة الفرص لريادي الاعمال والمبتكرين:

ان الثورة الصناعية الرابعه ستقلل من الحواجز والاجراءات البيروقراطية الموجودة بين المخترعين والمبتكرين والخدمات والمنتجات التي ستستخدمها القطاعات الاقتصاديةن حيث انه على سبيل المثال فتقنيات الطباعه ثلاثية الابعاد سيستخدمها مختصي الانسجة لابتكار انسجة بمواصفات وافكار جديدة وطرحها للاسواق متجاوزين الاجراءات التقليلية للدخول الى الاسواق، مما سيزيد من رواد الاعمال وسيفتح فرص جديدة لرياد الاعمال لانتاج العديد من السلع المبتكره المنافسة في الاسواق على الكستوى المحلي والدولي (Anderson, C، 2012).

ثانيا": دمج التخصصات العلمية والتقنية واستحداث تخصصات مبتكره.

ان تقنيات الثورة الصناعية الرابعه ستؤثر على التخصصات العلمية التي تقدمها المؤسسات الاكاديمية ستؤثر التقنيات المبتكرة في الذكاء لاصطناعي على دمج مختلف التخصصات العلمية والتقنية، وستخلق تخصصات علمية مبتكره وستخلق فرص عمل ونمو جديدة كانت منفصلة سابقا وستنتج منتجات مبتكره (Schwab، 2015)

ثالثا": تحسين جودة حياة البشر في المنزل والعمل.

ان تقنيات الروبوتات الذكية ستتعمل على تغيير حياتنا في المستقبل القريب، وستشمل جوانب عديدة منها طبخ الاطعمه المختلفة والعزف على الالات الموسيقية وتشغيل الاجهزة الاخرى (تيلدن)، وستعمل الروبوتات الذكية على تحسين جودة مظاهر حياه الناس في المنزل واماكن العمل وجميع الاماكن الاخرى، كما ستؤثر على خلق فرص عمل جديدة وتحسين جودة الوظائف الحالية لتلبي احتياجات الناس.

رابعا": انشاء المدن الذكية المرتبطة بانترنيت الاشياء.

يربط انترنيت الاشياء مختلف الاجهزة المادية بالانترنيت ويعمل على اتصالهما بشكل مبتكر مع العديد من الاجهزة الاخرى والانظمة والخدمات والتطبيقات (هولر واخرون، 2014)، وان تقنيات انترنيت الاشياء سيزيد الاتصال البيئني للاجهزة والانظمة المدمجة معا لغاية التشغيل الالي في جميع الانشطة الاقتصاديةن وسيوفر الشبكات الذكية لهذه الغاية.

5. توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل لها، تقدم الباحثة جملة من التوصيات والتي يؤمل ان يستند لها اصحاب القرار وراسمي السياسات للوصول الى تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة ان الثورة الصناعية الرابعه ستغير بشكل جذري جودة ونوعية حياه الناس وطرق الاتصال والتواصل فيما بينهم ضمن نطاق وقطاعات ومجالات اقتصادية واجتماعية عديدة ، وهذه التوصيات هي:

ومن الضروري التركيز على سعي الحكومات لاطلاق العديد من المبادرات لتحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات الثورة الصناعية الرابعه بما يخدم تحقيق اهداف التنمية المستدامه والتي تتطلب المشاركة الفاعلة من اصحاب العلاقة من القطاعات العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي ومراكز البحث، والتطوير، والابداع والابتكار.

وترى الباحثة بانه من الضروري على الحكومات تبني المحاور التالية ضمن خططها لتحقيق الاقتصاد الدائري وللمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ظل التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعه:

1. محور التخطيط الذكي المبني على استشراف المستقبل:

يساعد التخطيط الذكي المبني على استشراف المستقبل في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة قدرة المدن على التكيف مع التحولات السريعة والتغيرات المستقبلية، ويركز على استخدام التكنولوجيا والبيانات والتوقعات المستقبلية للتعامل مع التحديات واستغلال الفرص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما يتطلب من الحكومات والمؤسسات التوجه نحو استخدام التكنولوجيا والبيانات والتوقعات في عملية صنع القرار والتخطيط لتحقيق مستقبل مستدام ومبتكر للمدن والمجتمع. ومما يؤدي الى توجيه الاستثمارات نحو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والانترنت الأشياء والتحليلات الضخمة لتحسين أداء البنية التحتية وتعزيز الاستدامة البيئية.

2. محور تحسين كفاءة الموارد:

ان انتشار التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة وتفيد مشاريع التحول الرقمي المرتبطة بزيادة كفاءة استخدام الموارد ومنها انظمة انترنيت الاشياء التي تعمل على رفع كفاءة الادارة الكفؤة للطاقة والمياه في المنشات المنزلية والتجارية والصناعية والاقتصادية بكافة اشكالها وبالتالي سيعمل على تقليل من هدر الطاقة والمياه وتحسين الاستدامه البيئية.

حيث ستعمل التكنولوجيا المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة على تحسين استخدام الموارد وزيادة الكفاءة في العمليات الصناعية والإنتاجية، و يمكن استخدام أنظمة انترنت الأشياء وتحليل البيانات لتحسين إدارة سلاسل الإمداد وتقليل الهدر وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد.

3. محور تعزيز الطاقة المتجددة:

ان التقنيات والانظمة التكنولوجية المتقدمة المرتبطة في محطات توليد الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ،...) ستعمل على توليد الطاقة بكفاءة وفاعلية اعلى وستؤدي لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتقلل من الاضرار المترتبة على التغير المناخي.

ويمكن للتكنولوجيا المتطورة في ظل الثورة الصناعية الرابعة أن تدعم الانتقال إلى مصادر طاقة أكثر استدامة.، على سبيل المثال، يمكن استخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء بطرق أكثر نظافة وتوفيرها بشكل فعال.

4. محور الشراكة مع القطاع الأكاديمي لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية:

نظرا لانتشار العديد من النماذج والتطبيقات الذكية المرتبطة بتطوير منتجات وخدمات لها دورة حياه مستمرة تتبنى مبادئ الانتاج الانظف ضمن سلاسل التزويد الخاصه باعمالها وبخاصة في ظل الوصول الى تطبيقات انترنيت الاشياء، فان الحكومات ستكون قادرة لتحقيق الاقتصاد الدائري وتحقيق اهداف التنمية المستدامة. ويعد من الامور الضرورية تشجيع الشركات والجامعات والمراكز البحثية على تقديم العديد من الابحاث والدراسات الهادفة لتطوير تقنيات وحلول جديدة للتحديات المرتبطة بالاقتصاد الدائري.

5. محور تعزيز التوعية والتوجيه والتمويل المستدام:

يتطلب من الحكومات العمل على تبني برامج تكنولوجيه متخصصة في تقديم التوعية والتوجيه لجميع الفئات في المجتمع لتوعيتهم حول اهداف التنمية المستدامه واهمية تحقيقها وفق افضل الممارسات وباستخدام حلول مستدامه وتشجيع فئات الشباب من كافة القطاعات لشمولهم في تقديم التوعية ولضمان استمرارية هذه الاولويات في مبادراتهم ومشاريعهم . كما انه يتوجب ان يتم تبني سياسات وبرامج عمل وطنية تتشابك مع القطاعات الاكاديمية في المدارس والجامعات لتجذير ثقافة التنمية المستدامه وربطها باولويات عمل الافراد والمؤسسات وتحفيز الحلول التكنولوجية المتقدمة التي تساهم في غرس هذه الثقافة لكافة فئات المجتمعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما يجب توفير آليات التمويل والاستثمار الملائمة للمشاريع االميكروية والصغيرة والمتوسطة لمستدامة والمبتكرة في مجال الاقتصاد الدائري وتوفير آليات التمويل المستدام، مثل الاستثمار الأخضر والاستثمار الاجتماعي، لتمويل المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق الاقتصاد الدائري. اضافة الى اهمية تشجيع المؤسسات المالية والبنوك على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة لدعم الاقتصاد الدائري، مثل التمويل التشاركي والقروض المستدامة.

6. محور توفير فرص العمل:

ان تزايد استخدام وتطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعه وانتشارها في العديد من المجالات سيكون المنفذ للخروج مع عنق الزجاجه للعاطلين عن العمل وللوصول الى ميادين عديدة من فرص العمل التي ستساهم في تحسين الاستدامه الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعاتن وبخاصة في ظل توافر البيئة التشريعية المحفزة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعه مثل انترنيت الاشياء واللبلوك تشين والروبوتات الذكية ومع المهارات العالية التي ستركز عليها المؤسسات الناجحة واللازمة لاستمرارية اعمالها . ومما يتطلب من الحكومات تطوير برامج تعليمية وتدريبية لتعزيز

المهارات والمعرفة في مجالات مثل التصميم المستدام، وإدارة النفايات، والتكنولوجيا البيئية وبما يساهم في توفير قوى عاملة مؤهلة لتنفيذ وإدارة المشاريع والعمليات المستدامة.

7. محور التحول الحضري المستدام:

تساهم تطبيقات التكنولوجيا الرقمية المتقدمة والابتكارات الذكية في ظل الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز التنمية المستدامة في المدن. حيث ستحقق البنية التحتية الذكية استخدام فعال وكفؤ للتكنولوجيا في ادارة المدن وفي تحسين جودة الحياه واستدامتها وفي الاستغالال المثل للطاقة النظيفة وادارة الموارد وفي تطوير وسائل نقل نظيفة وذكية وتطوير شبكات ذكية للنقل العام مما يساهم في تقليل الانبعاثات الضارة وبخاصة الكربون في الهواء مما يحسن جوده الهواء في المدن ويحقق النقل المستدام . كما ان التكنولوجيا الذكية ستمكن الحكومات من تطوير دن ذكية ومستدامة من حيث البناء الاخضر المستخدم في جميع القطاعات الاقتصادية، ومما يساعد على تطوير حلول مستدامة للتحديات الحضرية في كافة دول العالم.

.محور التشريعات والقوانين المرجعية:

ان التقنيات التكنولوجيا الذكية تتطلب تحديد مرجعيات قانونية وتشريعات يستند لها في اليات عملها وفي ظروف استخدامها لضمان حقوق جميع الاطراف، ومما يستدعي الضرورة القصوى لقيام الحكومات بتطوير سلسلة كبيرة من التشريعات التي تراعي فيها الاتفاقيات والمعاهدات والمقاييس الدولية لتوفير اطار قانونيا للتنظيم والمراقبة تضمن تحقيق التنمية المستدامة وتحمي حقوق المستهلك بكافة فئاته وتضمن سلامة المجتمع وتجنب التداعيات السلبية المحتمله ، كما يمكن للتشريعات ان تحدد معايير الجودة والسلامة للمنتجات والخدمات الجديدة التي سيتم تطويرها في اطار الثورة الصناعية الرابعه. اضافة الى اهمية تطوير التشريعات التي تحمي حقوق العمل والعمال في ظل التحولات التكنولوجيا المتسارعهن والتي تتطلب اعتماد اليات لحماية العمال والمستهلكين وبخاصة في ظل انتشار بيئة التشغيل الالية التي تعتمد البرامج الذكية والروبوتات الذكية في عمليات التخطيط، والتنفيذ، والانتاج، والتسويق. وضرورة مراعاة حماية الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا المستدامة ومن الاهمية البالغة قيام الحكومات بسن تشريعات لدعم الابتكار ولاستخدام التكنولوجيا المستدامة وتطوير حلول ذكية لتحقيق التنمية المستدامة ويمكن أن تشمل هذه السياسات تشجيع التطوير المستدام وإعفاءات ضريبية للمشاريع المستدامة وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا البيئية.

كما ان التشريعات والقوانين لها دور للمساهمة في تعزيز الحوكمة القوية والمساءلة في إطار الثورة الصناعية الرابعة من خلال تطوير إطار قانوني واضح وشفاف ويعزز المساءلة للشركات والمؤسسات وتقديمهم للمسؤولية عن أثارهم الاجتماعية والبيئية. علاوة على ذلك يتطلب توفر تشريعات توفر اطر قانونية للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين القطاعات المختلفة والجهات المعنية لتعزيز الجهود المشتركة لضمان التوزان بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعزز من الاقتصاد الدائري وتحقق التنمية المستدامة.

8. محور المهارات العالية الذكية وتوافقها مع القطاع الأكاديمي:

تعتبر المهارات العالية الذكية المهارات التي يحتاجها الأفراد في ظل الثورة الصناعية الرابعه للتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والبيانات الضخمة والتفاعل مع الأنظمة الذكية والروبوتات الذكية، والذي يتطلب من راسمي السياسات في القطاع الأكاديمي من مراعاة اهمية الدور الذي تلعبة مهارات الخريجين في تحقيق التنمية المستدامه. يمكن للقطاع الاكاديمي توفير برامج تعليمية وتدريبية متقدمة لتطوير طلابها وكوادرها من اكتساب عدة مهارات في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والتصميم الذكي للمنتجات والخدمات والتطور التكنولوجي المستدام للمساهمة في توفير قوى عاملة تتمتع بمهارات عالية تتمكنهم من التعامل والتفاعل مع هذه التقنيات الذكية والمساهمة في تطويرها وتطبيقها باليات وطرق مستدامة وفعالة تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة . كما ان للقطاع الأكاديمي دور لتحفيز الطلاب للابتكار وريادة الاعمال وتوجيههم للمهارات المطلوبة للتطبيقات الذكية المستدامة.

9. محور الشراكة الذكية ما بين الفئات المختلفة من كافة القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي:

يتطلب التعاون والعمل بين القطاعات المختلفة، بما فيها القطاع العام والخاص والمجتمع المدني تطوير سياسات وأطر عمل قوية تدعم الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا المستدامة وتعزز من تفعيل الشراكات الدولية وتبادل المعرفة والخبرات لتعزيز تطبيقات التكنولوجيا المستدامة والاقتصاد الدائري في جميع أنحاء العالم. يجب أن يتم توجيه الجهود والاستثمارات نحو تطوير واعتماد التكنولوجيا المستدامة والابتكار في إطار الثورة الصناعية الرابعة مما يتطلب من الحكومات والمؤسسات والأفراد العمل سويًا من خلال شراكات استراتيجية لتعزيز الوعي والتثقيف حول أهمية الاستدامة والاقتصاد الدائري، وتوفير الدعم والتشجيع للابتكارات والمشاريع المستدامة لتطوير الاقتاصد الدائري و لتوفير التمويل والتكنولوجيا والمعرفة وتعزيز

التوعية وتدريب الكوادر البشرية، مما يعزز التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وترى الباحثة ان الاداه الهامة التي ستمكن الحكومات من وضع رؤية واضحة واستراتيجة طويلة الامد لتحقيق التنمية المستدامة من خلال كفاءة استخدام ادوات استشراف المستقبل التي يمكن من خلالها تحديد الاحتياجات المستقبلية وتحليل الاتجاهات المستقبلية والتحولات المحتملة في كافة القطاعات الاقتصادية وحسب النموذج المقترح من الباحثة التالي:

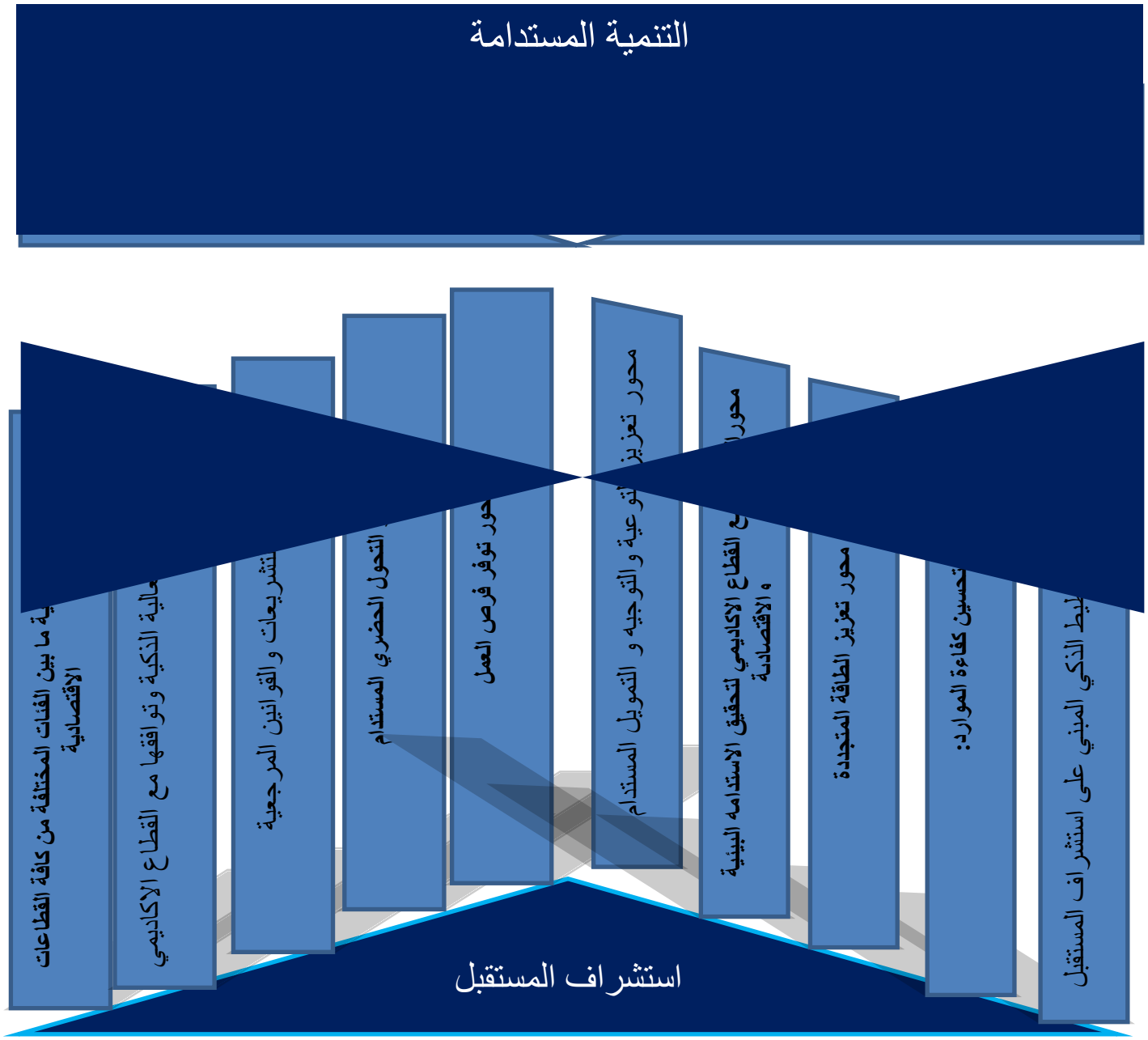

نموذج مقترح من الباحثة : المحاور العشرة للحكومة لتحقيق الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في ظل التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعه.

6. الخاتمة:

ان تحقيق التنمية المستدامة للدول تكتسب أهمية كبيرة ومتزايدة في ظل زيادة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والشمول الاجتماعي من خلال اعتماد تقنيات نظيفة ومستدامة وتعزيز فعالية استخدام الموارد الطبيعية، كما يمكن أن يحدث تحول اقتصادي كبير يؤثر على سوق العمل والمجتمع. وهذا يتطلب من الحكومات والدول العمل على توجيه التحول لتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات وتمكن المجتمعات من التكيف مع التحولات والتحديات الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة.

وان تقنيات الثورة الصناعية الرابعه المنتشره في جميع القطاعات تعد محركا قويا للتنمية الاقتصادية، وان اعتماد سياسات وتشريعات تنسجم مع تحقيق التنمية المستدامة سيعزز من نمو الاقتصاد الدائري وتعزيز القدرة التنافسية على المستويات المحلية والعالمية، ويسهم في تحسين ادارة الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية وسيفتح افاق جديدة للابتكار .

لهذا لا بد من قيام الدول والحكومات بمواكبة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، وتبني محاور عمل واضحة وشفافة ومتابعه تنفيذها بناء على استراتيجيات عمل مبنية على استشراف المستقبل والتي تهدف لتوفير الفرص المامولة من الثورة الصناعية الرابعه.

قائمة المراجع:

Al-rodhan, N. (2015). The Moral Code: How to Teach Robots Right and Wrong. **Foreign Affairs**.

Anderson, C. (2012). **Makers: The New Industrial Revolution.** New York: Crown Publishing.

Elkington, J. (1997). **Cannibals with Forks. The Triple Bottom Line of 21st Century Business.** Oxford, UK: Capstone Publishing Limited.

Hitchcock, D., & Willard, M. (2009). The Business Guide to Sustainability. **Practical Strategies and Tools for Organizations**. London, UK: Earthscan.

Höller, J., et al. (2014). From Machine-to-Machine to the Internet of Things: Introduction to a New Age of Intelligence (1st ed.). Amsterdam**: Elsevier**.
https://link.springer.com/article/10.1007/s00146-017-0777-5#citeas

Islam, Q., Zabit, F., Hossain, A., Iqbal, R. Challenges of Adapting to the Fourth Industrial Revolution in Emerging Economies: A Bangladesh CASE. **Springer**. 2023. DOI: 10.1007/978-981-19-7880-7_2

Lanteri, A. (2019). CLEVER: The Six Strategic Drivers for the Fourth Industrial Revolution (Ebook Edition). Austin, Texas, USA**: Lioncrest Publishing**.

Li, G., Hou, Y., & Wu, A. (2017). Fourth Industrial Revolution: technological drivers, impacts and coping methods**. Chinese Geographical Science**, 27(4), 626-637. doi: 10.1007/s11769-017-0890-x

Maslov Vladimir, et al. The Fourth Industrial Revolution: origins and consequences. Bulletin of the Moscow University. Series 27. **Globalistics and Geopolitics**, 2 (2017), pp. 38-47

Mhlanga, D.; Moloi, T. The stakeholder theory in the fourth industrial revolution. Int. J. **Econ. Financ**. 2020, 12, 352–368. 4.

Park, H. A. (2016). Are we ready for the fourth industrial revolution? IMIA Yearbook of Medical Informatics, 1, 1–3. doi:10.15265/IY-2016-052

Park, S. C. (2018). The Fourth Industrial Revolution and implications for innovative cluster policies. **AI & Society**, 33, 433-445. Retrieved September 28, 2020, from

Pricewaterhouse Coopers (PwC). (2017). Innovation for the Earth: Harnessing technological breakthroughs for people and the planet. Report. **World Economic Forum**, Davos. Retrieved September 28, 2020, from https://www.pwc.com/ee/et/publications/pub/innovation-for-theearth. pdf

Schwab, K. (2015). The Fourth Industrial Revolution: What It Means and How to Respond. Foreign Affairs, December 12. Retrieved September 20, 2020, from https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-12-12/fourth-industrial-revolution.

Schwab, K. The Fourth Industrial Revolution. World Economic Forum 91–93 Route de la Capite CH-1223 Cologny; **World Economic Forum**: Geneva, Switzerland, 2016. Available online: www.weforum.org (accessed on 12 December 2021).
Schwab, Klaus. (2017). The Fourth Industrial Revolution. **Crown Publishing Group**.

Tilden, M. W. Robotics Can - And Will - Change Our Lives in The Near Future. Retrieved from https://www.theguardian.com/zurichfuturology/story/0,,1920335,00.html guardian.co.uk

Xu, M.; David, J.M.; Kim, S.H. The fourth industrial revolution: Opportunities and challenges. Int. J. Financ. Res. 2018, 9, 90–95.

تقييم دور برامج الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة
دراسة تحليلية: الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة

د. علاء خليل العكش د. رأفت حسين الهور د. مروان حمودة دهدار

ملخص: هدفت الدراسة إلى تقييم دور برامج الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدام دراسة تحليلية: الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لطبيعة الدراسة التحليلية، كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى، وذلك بتحليل مضمون البرامج والتخصصات الأكاديمية للجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة، حيث تم إعادة تنظيم البيانات وتحليلها وفق أهداف الدراسة، وذلك للحصول على مؤشرات ذات دلالة بعد اجراء تحليل مركز للبرامج والتخصصات الأكاديمية، وكان من أهم النتائج أن الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة تهتم في مواكبة مستجدات التنمية التقنية بالمجال التكنولوجي والاجتماعي وبنسبة تعديل أو استحداث برامج جديدة بنحو (71%) من اجمالي برامجها، بينما بلغت نسبة التجديد أو التعديل على برامج وتخصصات كلية فلسطين التقنية دير البلح نحو (67%)، واتضح أن الجامعة الإسلامية بغزة اهتمت في ادخال تعديل أو تطوير على برامجها وفق توجهات التنمية التقنية التكنولوجية والاجتماعية بنسبة تقدر بنحو (37%)، بينما جامعة الأزهر بغزة أدخلت تعديل أو تطوير على برامجها بنسبة تقدر بنحو (25%) ووفق توجهات التنمية التقنية، كما يظهر أن معظم التعديل أو التطوير على برامج الجامعات والكليات تركز على التكنولوجيا الحديثة ضمن البعد التكنولوجي والتقني التنموي، ولكن بدرجة أقل على الأبعاد التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: البرامج الجامعية، التنمية المستدامة.

Abstract: The study aimed to assess the role of Palestinian university programs in promoting sustainable development: an analytical study: major universities and colleges in the Gaza Strip, The content analysis method was also relied upon, by analyzing the content of the academic programs and majors of major universities and colleges in the Gaza Strip, Where the data was reorganized and analyzed according to the objectives of the study, in order to obtain significant indicators after conducting a focused analysis of academic programs and majors, One of the most important results was that the University College of Applied Sciences is interested in keeping pace with developments in technical development in the technological and social fields, with a rate of modification or development of new programs by about (71%) of its total programmes, While the Palestine Technical College, Deir Al-Balah, the rate of renewal or modification of programs was about (67%), It became clear that the Islamic University in Gaza was interested in introducing modification or development in its programs in accordance with the directions of technical, technological and social development in its programs, with an estimated rate of about (37%), While Al-Azhar University in Gaza introduced modification or development to its programs at an

estimated rate of about (25%) and in accordance with the directions of technical development, It also appears that most of the modification or development of university and college programs focus on modern technology within the technological and technical developmental dimension, but to a lesser extent on the economic and social developmental dimensions.
Keywords: university programs, sustainable development.

مقدمة تعتبر الجامعات والكليات من أهم المرافق الحيوية في دعم انجاز أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقدم برامج أكاديمية ومهنية وتطبيقية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية والإعلامية كما يتم تخريج آلاف الطلبة من كافة التخصصات الأكاديمية والمهنية وفق توجهات القطاعات الاقتصادية في سوق العمل، ويتوقع أن تتوافق برامج وتخصصات الخريين مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ومتطلبات التنمية، والتي ترتبط بمعدلات تشغيل مرضية، ولكن يمكن أن نلحظ معوقات وصعوبات في تطوير برامج الجامعات لدعم مسارات التنمية، وذلك لطبيعة برامج الجامعات والحاجة لتطوير محتواه وآليات تدريسها، لتتلاءم مع متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها (التقني، الاقتصادي، الاجتماعي) وتوضيح أهمية نوعية البرامج الجامعية في دعم المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما يدعم مستوى التنمية المستدامة، وتحسبن فرص إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه تطوير نوعية البرامج الجامعية وفق متطلبات التنمية المستدامة، اضافة لمحاولة ايضاح أهمية دور تكامل برامج الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة، والدور المفترض لتطوير نوعية برامج الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة بقطاع غزة.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة

يعاني قطاع غزة بشكل ملحوظ من معوقات كبيرة في مجال التنمية في ظل التراجع والبطء في النمو الاقتصادي الفلسطيني وتدني مستوى فرص العمل حيث أشار تقرير جهاز الاحصاء الفلسطيني (2021 –2022) الى ارتفاع البطالة لفئة الشاب الخريجين في سوق العمل من فئة العمر بين الأفراد (20 – 29 سنة) الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس وكان مرتفعاً، بواقع (35 %) في الضفة الغربية (78 %) في قطاع غزة، في حين كان النسبة حوالي (54%) على المستوى الفلسطيني، كما يتبين أنه يحتاج الخريجون من 10 إلى 25 شهراً للحصول على أول فرصة عمل ولو كانت مؤقتة، كما توضح البيانات الاقتصادية الصادرة عن تقرير للبنك الدولي العام 2022 أن نسبة البطالة بلغت معدلات مرتفعة للغاية وقدرت بنحو 44% في الربع الثاني من عام 2022، ويرافقه تباطئ في النمو الاقتصادي بسبب تقييد وتعقد عمل المعابر وحركة التنقل للبضائع والأفراد خاصة قطاع غزة، وتبين أن هناك بطء انعاش الاقتصاد الفلسطيني من آثار جائحة

كورونا في الربع الأول من عام 2022، وإنه كان بمعدل أبطأ مما كان عليه في عام 2021، وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 5.7%، على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2022، وفيما يتعلق المجالات الاقتصادية، لا تزال احتمال المخاطر السلبية عالية، ومن المتوقع أن يتراجع النمو خلال عام 2022، حيث يُتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي إلى 3.5%، بالمقابل تخرج الجامعات والمؤسسات الأكاديمية سنوياً آلاف الطلبة، حيث يشير تقرير الإحصاء السنوي للتعليم العالي أن عدد الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام 2020 – 2021 بلغ (10389)، للعام الواحد ويقابله أيضاً ارتفاع كبير في عدد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية، ويلاحظ الباحثون ضعف قدرة المؤسسات الحكومية على التوظيف واعتمادها فقط على نظام العقود السنوية أو العقود المؤقتة وانخفاض فرص التوظيف في القطاع الخاص نتيجة استمرار سياسات الحصار على قطاع غزة، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني بقطاع غزة بخسائر فادحة إضافة لهجرة العقول ورؤوس الأموال الى خارج قطاع غزة، ويلاحظ الباحثون الذين يعملوا في المؤسسات الأكاديمية قصور في برامج وتخصصات الجامعات والكليات لحل مشكلات التنموية وبالرغم من وجود عشرات التخصصات الأكاديمية والمهنية في شتى المجالات العلمية والمهنية وعليه يتساءل الباحثون ما واقع برامج الجامعات والكليات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة؟

تساؤل الدراسة:

ما هو واقع برامج الجامعات والكليات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة؟.

أهداف الدراسة

- الكشف عن واقع البرامج والتخصصات للجامعات والكليات بقطاع غزة.
- معرفة مجهودات التنمية المستدامة بالجامعات والكليات التقنية في قطاع غزة.
- بيان العلاقة بين برامج الجامعات والكليات ومتطلبات التنمية المستدامة في قطاع غزة.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

يمكن اعتبار هذه الدراسة إضافة هامة في جوانب المعرفة، وذلك حول موضوع تقييم دور برامج الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة بالجامعات والكليات بقطاع غزة، حيث هناك عدد قليل على حد علم الباحثين من الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل معمق.

الأهمية العملية:

– يمكن يستفاد من نتائج الدراسة في لفت انتباه المسؤولين بأهمية تطوير البرامج الجامعية الأكاديمية في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظات قطاع غزة، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في إنجاح مجهودات برامج التنمية.

– تبيان أهمية البرامج الجامعية الأكاديمية، والتي يمكن أن تساهم في تعزيز فرص إنجاح برامج التنمية المتنوعة، وتوفير كوادر بشرية مؤهلة لتحقيق برامج التنمية المستدامة.

– ممكن أن تساهم نتائج الدراسة في تشجيع المسؤولين الحكوميين والتعليم العالي على بذل المزيد من الجهود في الاهتمام بنوعية البرامج الجامعية وتطوير جودة مخرجاتها، لتكون رافعة لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على برامج وتخصصات الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة بمحافظات قطاع غزة.

الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في العام (2023 م).

الحدود المكانية: تناولت الدراسة تحليل علاقة ما بين برامج الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة بقطاع غزة (الجامعة الإسلامية بغزة، جامعة الأزهر بغزة، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة، كلية فلسطين التقنية دير البلح).

الجزء الثاني: الإطار النظري

مفهوم التنمية

أصبحت الدول تسعى حثيثة لبذل مجهودات كبيرة في مجال التطوير والتنمية والعناية في استخدام الخطط والبرامج المناسبة التي تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة حيث يذكر (كافي، 2017) أن التنمية تتضمن العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإرادة والقدرات البشرية التي تمكنها من إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، بالمقابل ذكر (العسل، 2006) أن المقصود بالتنمية تعبئة وإعادة تنظيم جهود أفراد المجتمع بالتعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكلات المجتمع وتحسين مستوى المعيشة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاستغلال والانتفاع الأمثل بالموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة"، بينما أضاف (المصري،2017) بأن التنمية تكون من خلال الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يضمن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والقادمة، ويرى (Suhaini, 2014) ضرورة أن تبذل الحكومة جهود من خلال تقييم الخطة المحلية التي تعتبر وسيلة للسيطرة وتوجيه التنمية المحلية ضمن تخطيط ممنهج للمجتمع.

مفهوم التنمية المستدامة

يتطور مفهوم التنمية الى التنمية المستدامة والتي تكفل استمرار استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بالشكل الأكفأ وإعادة توظيفها لخدمة المجتمع بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وظهر مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح "المستدامة" من خلال لجنة "برونتلاند" عام 1987م، التي ركزت في تعريفها للاستدامة على حماية رصيد الأجيال القادمة (الجيوسي، 2013: 21)، بينما عرفها (الزنفلي، أحمد, 2012) أن التنمية المستدامة في إبقاء القدرة الانتاجية لعناصر المجتمع كافة على مدى المستقبل البعيد ومن ثم ابقاء قدرة الناس لتلبية حاجاتهم مستقبلاً، ويذكر (مليحة، محمود، 2016) بأنها الاستخدام الأمثل لجميع المصادر البيئية الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل دون اهدار حقوق الأجيال القادمة من الانتفاع من هذه المصادر. **ويمكن للباحثين** تعريف التنمية المستدامة بأنها القدرة على اعداد خطط تكاملية شاملة تضمن رؤية بعيدة المدى في تنظيم الأولويات وتتقاطع برامجها المشتركة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بهدف إعادة توجيه الموارد المادية والبشرية واستغلالها في تطوير كافة مجالات المجتمع.

أبعاد التنمية المستدامة

اختلف في تحديد أبعاد موحدة للتنمية المستدامة والتي تحقق التكامل والترابط بينها خلال تنفيذ خطط وبرامج التنمية التي تتصف بالاستدامة وحسب طبيعة الدراسة يمكن أن نركز على التنمية المستدامة من خلال الأبعاد التالية:

1. البعد الاجتماعي:

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية في تحقيق منافع للمجتمع وضمان التماسك الاجتماعي والعدالة والمساواة، في اطار نظام يعزز الحالة الاجتماعية داخل المجتمع، ويتطلب العمل على تحسين معيشة أفراد المجتمع، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم على تحسين أدائهم في العمل والإنتاج، كذلك العمل على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، وأهمها الصحة، التعليم، السكن الجيد، المواصلات، لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، وحماية التنوع الثقافي، الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي، (أبو النصر ومحمد، 2017).

2- البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي في طبيعة التركيبة والبنية الاقتصادية، ومدى حيويتها وطبيعة السياسات العامة الاقتصادية في الدولة ودرجة تأثيرها في الأفراد والمجتمع، وضمان سيادة القانون والاستقرار الأمني داخل المجتمع من أجل تهيئة الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي، وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وتوزيعه بشفافية وعدالة ومساواة بين أفراد المجتمع استخدام الدولة للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بما يضمن إيقاف تبديدها من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الطاقة المتبددة، (أبو النصر ومحمد، 2017).

2. البعد التقني التكنولوجي:

أصبح لتكنولوجيا المعلومات الدور الرئيسي في التطوير والتنمية المستدامة بكافة المجالات ، حيث ساهمت في الكثير من التطور في تحسين أداء المؤسّسات، كما عزّزت أنشطة البحث العلمي، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسات الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، و الدور الحيوي لشبكة الإنترنت، التي ساعدت على ربط الباحثين بمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين رفع كفاءة الانتاجية. (عبيات، 2017)..

الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة

يخدم في قطاع غزة (23) مؤسسة أكاديمية منها (8) جامعات، وكذلك (8) كليات جامعية، كما تقدم (7) كليات متوسطة برامجها في كافة التخصصات العلمية والأدبية والإنسانية والتطبيقية ويستفيد من خدماتها آلاف الطلبة بكافة المستويات للمجتمع الفلسطيني بقطاع غزة.

جدول يوضح أعداد الجامعات والكليات الجامعية بقطاع غزة

جامعات	كليات جامعية	كليات متوسطة
8	8	7
المجموع	23	

تبين التقارير الصادرة عن التعليم العالي العام 2022 أن الجامعة الاسلامية تعد من أكبر الجامعات من حيث عدد الطلبة بقطاع غزة بينما الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية أكبر الكليات بغزة.

الدراسات السابقة

- دراسة ((Coleman, Mary ,2018

سعت الدارسة لمعرفة الى مزايا الالتزام بالشراكة بين الحكومة الفيدرالية الأمريكية والجامعات الأمريكية المتميزة ونتج عنها رأس مال بشري الذي غذى الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وأوجد صناعات جديدة بالكامل بمجال التنمية، وأثرت بشكل جذري الأسلوب الذي نعيشه، حيث توفر تمويلًا مشتركًا يزيد عن 70 مليار دولار سنويًا لدعم المشروعات البحثية والباحثين وطلاب الدراسات العليا، وأيضاً كيف ساعدت الشراكة في تثقيف قادة العلوم والتكنولوجيا والمعلمين ورجال الأعمال حيث في السنة المالية 2017 وحدها ، قامت جامعات الأبحاث الأمريكية بتعليم 22 % من الطلاب الجامعيين و 33 % من طلاب الدراسات العليا، وكان من أهم نتائج الدراسة أن نجاح الجامعات الأمريكية في مجال مراكز الأبحاث يعتمد على علاقة معقدة وأساسية مع الولايات والحكومة الفيدرالية وأن الشراكة العلمية الفريدة أوصلتنا الى تنمية وتطوير إلى ما نحن عليه وأن السعي للحفاظ على ميزات الشراكة جعلت من مراكز الأبحاث في الجامعات الأمريكية الأفضل.

- **دراسة (Odo J.U, et al., 2017)**

تناولت الدراسة دور التعليم والتدريب التقني كواحد من أكثر وسائل تنمية الموارد البشرية فعالية، ومناقشة واقع القوى العاملة الفنية الماهرة في نيجيريا وتأثيرها على تنمية التطور التكنولوجي، وتعزيز شراكة القوى العاملة اللازمة لتطوير مناهج للتدريب التقني، وتحديد دور المجتمع والحكومة والأفراد، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها: أن التدريب والتعليم التقني يمكن أن يساهم بشكل أساسي في تنمية الموارد البشرية في نواحي تنمية المهارات التكنولوجية اللازمة لمواكبة سرعة التحول العالمي في المجال التكنولوجي والاقتصادي، وأن تنمية وتطور نيجيريا يتطلب وجود مؤسسات تقنية ومهنية مجهزة بطريقة مناسبة من حيث وسائل ومناهج التدريب والتعليم التقني المتطورة، وكذلك مطلوب أن تلتزم الحكومة بالاستثمار بشكل فاعل في التدريب التقني، حيث لا يمكن لأي دولة أن تنافس بفعالية في السوق العالمية الا من خلال القوى العاملة المدربة ذات المستوى التعليمي الجيد.

- **دراسة (Lane, Julia, & others, 2016)**

ركزت الدراسة على تحليل مجموعة من البيانات لإنتاج إطار مفاهيمي ناشئ, وذلك لتحليل عملية البحث ومنتجاتها وآثارها، وكيفية احداث التنمية ضمن مشاركة مجتمع متنوع ونابض بالحياة، وإعادة تركيز بناء البيانات في هذا المجال حول الأفراد، والشبكات والفرق البحثية، وذلك لتطوير نماذج مفاهيمية وتجريبية قوية للبحث العلمي ونهج التشبيك للفرق البحثية، وزيادة معدل التنمية من خلال المشاركة المجتمعية، وكان من أهم نتائج الدراسة أهمية بناء مجتمع يمارس المنهجية العلمية من خلال تحفيز الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة، وأن دعم نظم التعليم العام يتطلب تعزيز التنمية السياسية الراشدة والعقلانية, وأن وجود مجال أكاديمي للسياسة العلمية والبحثية يعتبر شرط مسبق وضروري للنظام التعليمي، وتشكيل السياسات وتنفيذها بطريقة أكثر واقعية.

- **دراسة (Hussaini, A Aryan, 2016)**

سعت الدراسة إلى تقييم نتائج برامج التدريب المنفذة لصالح المنظمات غير الحكومية، والتي عقدت في مقاطعة باميان بأفغانستان في الفترة من 23إلى 26 ايار / مايو 2016، ويلخص الدراسة انطباعات المشاركين عن مختلف جوانب الحياة، حيث تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، ويحتوي الاستبيان على أسئلة منظمة مختصرة حول جوانب التدريب المختلفة التي يتم توزيعها على المشاركين، وكان من أهم النتائج أن معظم المنظمات غير الحكومية في باميان بأفغانستان بحاجة إلى المزيد من التنمية والتدريب لأنهم لا يستطيعون الحصول على المعلومات الضرورية في التنمية والتدريب وهناك صعوبة في تنمية القدرات، وأشار المشاركون إلى أن بعض المشاكل تتعلق بطول عملية التدريب ومهارة المدرب، كما أن محتوى التدريب كان مصمماً ليكون أكثر ملائمة لعملهم، وأن التدريب مرضٍ ومدار بشكل جيد .

الجزء الثالث: المنهجية والإجراءات

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لموضوع الدراسة، والتي تتناول تقييم دور برامج الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة دراسة تحليلية: الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة ، وتم اعتماد أسلوب تحليل المحتوى وهو أحد أهم أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم لمضمون الظاهرة (طعيمة،2014)، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة فقد تم تقييم وتحليل التخصصات والبرامج الأكاديمية لدى الجامعات والكليات محل الدراسة، والذي أيضاً يتطلب الوصول لمؤشرات توصف مشكلة الدراسة وتساهم في وضع حلول مناسبة لعلاجها.

مصادر البيانات: تم استخدام مصدرين للبيانات كما يلي:

- **مصادر أولية:** تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل البرامج والتخصصات المعتمدة لدى الجامعات والكليات محل الدراسة.
- **مصادر ثانوية:** وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.

مجتمع الدراسة: تم تطبيق الدراسة على برامج وتخصصات كل من (الجامعة الإسلامية بغزة، جامعة الأزهر بغزة، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة، كلية فلسطين التقنية دير البلح).

<u>الإجابة على تساؤل الدراسة:</u>

ما هو واقع برامج الجامعات والكليات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة لدى الجامعات والكليات الكبرى بقطاع غزة؟.

وللإجابة على تساؤل الدراسة قد تم اجراء استعراض تحليلي للبرامج والتخصصات للجامعات والكليات والتركيز على أبعادها التنموية التقنية والاقتصادية والاجتماعية وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (1) البرامج والتخصصات الأكاديمية لكبرى الجامعات والكليات بقطاع غزة

الجامعة /الكلية	الكليات /التخصصات	البرنامج الجامعة الإسلامية بغزة	البعد التنموي	التغيير والتجديد وفق توجهات التنمية
الجامعة الاسلامية	كلية الطب	الطب العام	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الهندسة	الهندسة المدنية المعمارية، الحاسوب، الصناعية، البيئية، الكهربائية، الميكانيكية، النظم الذكية.	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء الهندسي
	كلية تكنولوجيا المعلومات	علم الحاسوب، نظم تكنولوجيا المعلومات، تطوير البرمجيات، تكنولوجيا الوسائط المتعددة، الحوسبة المتنقلة	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء الهندسي
	كلية التمريض	التمريض العام، القبالة	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية العلوم الصحية	العلوم الطبية المخبرية، البصريات، العلاج الطبيعي.	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية العلوم	الكيمياء، الرياضيات الفيزياء، الأحياء، البيئة وعلوم الأرض، رياضيات كمبيوتر، رياضيات إحصاء، التكنولوجيا الحيوية، الكيمياء الحيوية، الإنتاج النباتي، علوم البحار.	تنموي اجتماعي اقتصادي، تقني	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الآداب	اللغة العربية، الصحافة، اللغة الإنجليزية/ ترجمة، الإذاعة والتلفزيون، الخدمات الاجتماعية التاريخ والآثار،	تنموي اجتماعي اقتصادي، تقني	برنامج تقليدي متكرر وإدخال تقنية نظم

		الجغرافيا / نظم المعلومات الجغرافيا، الاعلام الرقمي،		المعلومات الجغرافيا
	كلية الشريعة والقانون	الشريعة الإسلامية، الشريعة والقانون	تنموي اجتماعي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية أصول الدين	أصول الدين عام، الدعوة والاعلام	تنموي اجتماعي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية التربية	تعليم العلوم، المرحلة الأساسية، الارشاد النفسي والتوجيه التربوي، تعليم العلوم التكنولوجيا، تعليم التربية الإسلامية، تعليم اللغة العربية، تعليم اللغة الإنجليزية، تعليم اجتماعيات، التاريخ وأساليب تدريسه، الجغرافيا وأساليب تدريسها، تعليم الرياضيات، الكيمياء وأساليب تدريسها، الفيزياء وأساليب تدريسها، الأحياء وأساليب تدريسها، الحاسوب وأساليب تدريسه،	تنموي اجتماعي تقني	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية	المحاسبة عربي/ انجليزي، إدارة الأعمال عربي / انجليزي، التسويق والتجارة الالكترونية، العلوم المالية والمصرفية، العلوم السياسية والاعلام، المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المال.	تنموي اقتصادي اجتماعي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال تكنولوجيا الأعمال
		جامعة الأزهر بغزة		
جامعة الأزهر بغزة	**الكليات /التخصصات**	**البرنامج**	**البعد التنموي**	**التغيير والتجديد وفق توجهات التنمية**
	كلية الطب	طب عام	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	طب أسنان	عام	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الصيدلة	صيدلة عامة	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات	علوم الحاسوب، نظم المعلومات، هندسة الحاسوب والاتصالات، هندسة المعدات الطبية، هندسة أنظمة الحاسوب، هندسة الطاقة المتجددة، هندسة الميكاترونكس، الوسائط المتعددة التطبيقية.	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء الهندسي
	كلية العلوم التطبيقية	العلاج الطبيعي، الطب المخبري، التصوير الطبي، تمريض، التغذية السريرية،	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية العلوم	كيمياء بحتة، الأحياء، الرياضيات والحاسوب، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء التطبيقية، فيزياء طبية، فيزياء تكنولوجيا النانو، علوم البيئة والأرض.	تنموي اجتماعي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال تكنولوجيا الفيزياء
	كلية الزراعة والطب البيطري	الانتاج النباتي والوقاية، الإنتاج الحيواني والدواجن، علوم وتكنولوجيا الأغذية، الطب البيطري.	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الاقتصاد والعلوم الادارية	المحاسبة عربي/ انجليزي، إدارة الأعمال عربي / انجليزي، الاقتصاد، الإحصاء، العلوم السياسية	تنموي اقتصادي اجتماعي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الآداب والعلوم الإنسانية	اللغة الانجليزية فرعي فرنسي، علم الاجتماع فرعي علم النفس، التاريخ فرعي علوم سياسية، علم الاجتماع فرعي خدمة اجتماعية، اللغة العربية فرعي إعلام، الجغرافية فرعي تخطيط، اللغة العربية وآدابها، اللغة الانجليزية وآدابها، الإعلام والاتصال الجماهيري، العلوم السياسية لغة انجليزية فرعي ترجمة، الاعلام والاتصال الجماهيري فرعي لغة انجليزية، علوم سياسية فرعي اعلام، الخدمة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية/فرعي الارشاد النفسي و التربوي.	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية التربية	الإرشاد النفسي والتربوي، المرحلة الأساسية الأولى، الرياضيات وأساليب تدريسها، الأحياء وأساليب تدريسها، الكيمياء وأساليب تدريسها، الفيزياء وأساليب تدريسها، اللغة العربية وأساليب تدريسها، اللغة الإنجليزية وأساليب تدريسها، التاريخ وأساليب تدريسه، الجغرافيا وأساليب تدريسها، التربية الإسلامية وأساليب تدريسها.	تنموي اجتماعي اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر

	كلية الشريعة	الشريعة عام، المصارف الإسلامية، المصارف الاسلامية – الاقتصاد، القضاء الشرعي.	تنموي اجتماعي	برنامج تقليدي متكرر
	كلية الحقوق	قانون، قانون انجليزي	تنموي اجتماعي اقتصادي	ادخال القانون باللغة الإنجليزية كمسار جديد
		الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة		
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة	**الكليات /التخصصات**	**البرنامج**	**البعد التنموي**	**التغيير والتجديد وفق توجهات التنمية**
	عمادة الهندسة والنظم الذكية	برامج الدبلوم: دبلوم الهندسة المعمارية، دبلوم الديكور الداخلي، دبلوم تصميم الأزياء وتصنيع الملابس، دبلوم هندسة المساحة، دبلوم الهندسة المدنية، دبلوم نظم المعلومات الجغرافية، دبلوم شبكة الحاسوب والانترنت، دبلوم صيانة الأجهزة الذكية، دبلوم أمن المعلومات، هندسة الكترونيات السيارات، تكنولوجيا الأجهزة الالكترونية، تكنولوجيا الطاقة الشمسية، دبلوم الهندسة الزراعية برامج البكالوريوس: بكالوريوس هندسة التشييد وإدارة المشاريع، بكالوريوس نظم المعلومات الجغرافية التطبيقية، هندسة أمن المعلومات السيبراني، علم البيانات والذكاء الاصطناعي،	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء الهندسي
	عمادة تكنولوجيا المعلومات	برامج الدبلوم: تصميم وتطوير مواقع الويب، البرمجيات وقواعد البيانات، ، تكنولوجيا الوسائط المتعددة، التسويق الالكتروني، صناعة المحتوى الاعلامي برامج البكالوريوس: تكنولوجيا لوسائط المتعددة، تصميم وبرمجة تطبيقات الموبايل، الاعلام وتكنولوجيا الاتصال	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء البرمجي
	عمادة التمريض وعلوم الصحة	برامج الدبلوم: التمريض، فني عمليات، فني التجميل والعناية بالبشرة، مساعد طبيب أسنان، السكرتاريا والسجل الطبي، التخدير والانعاش، علاج النطق ومشاكل الكلام، التأهيل المجتمعي، العلاج الطبيعي برامج البكالوريوس: التمريض	تنموي اجتماعي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم تنمية التأهيل الصحي
	عمادة إدارة المال والأعمال	برامج الدبلوم: المحاسبة، التسويق الالكتروني، إدارة المكاتب الرقمية برامج البكالوريوس: المحاسبة التطبيقية، الإدارة التكنولوجيا	تنموي اقتصادي اجتماعي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال تكنولوجيا الأعمال
	عمادة التربية	بكالوريوس التربية الأساسية الأولى دبلوم تربية الطفل، التربية الرياضية		برنامج تقليدي متكرر
	عمادة العلوم الانسانية والإعلام	دبلوم تأهيل دعاة ومحفظين، دبلوم الخدمة الاجتماعية، السكرتاريا والدراسات القانونية، أمن المؤسسات، مساعد قانوني، صناعة المحتوى الإعلامي، العلاقات العامة والاعلان بكالوريوس الاعلام وتكنولوجيا الاتصال.	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم تنمية الأعمال التجارية الرقمية
	عمادة الدبلوم المهني والتعليم المستمر	نظام دبلوم مهني سنة واحدة: تصوير ومونتاج تلفزيوني، فني التبريد والتكييف، فني التمديدات الكهربائية، سكرتاريا تنفيذية وإدارة مكاتب، الخياطة والتطريز، فني أنظمة طاقة شمسية، صيانة هواتف ذكية، فني تمديدات صحية، صيانة لوحات الكترونية وشاشات، تكنولوجيا الزراعة الحديثة، التجميل وتصفيف الشعر، التحكم الصناعي الكهربائي، صناعة ألعاب الأطفال، فني ديكور ودهان، تصميم الجرافيكس، أنظمة كهرباء السيارات الحديثة، صيانة اللابتوب، الكترونيات السيارات الحديثة، صيانة لوحات الكترونية وانفرترات.	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال المهني التقني
		كلية فلسطين التقنية دير البلح		
كلية فلسطين التقنية	**الكليات /التخصصات**	**البرنامج**	**البعد التنموي**	**التغيير والتجديد وفق توجهات التنمية**

دير البلح				
	برنامج المهن الهندسية	بكالوريوس أنظمة هندسة الحاسوب. دبلوم التركيبات الكهربائية، دبلوم التكييف والتبريد، دبلوم التحكم الصناعي، دبلوم الصيانة الالكترونية، دبلوم الاتصالات السلكية واللاسلكية	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء الهندسي
	برنامج الاعلام والفنون التطبيقية	بكالوريوس الاعلام الإذاعي والتلفزيوني، دبلوم الاعلام الرقمي, دبلوم فنون التلفزيون، دبلوم تصميم الأزياء وصناعة الملابس.	تنموي تقني اقتصادي	برنامج تقليدي متكرر
	برنامج الأعمال الإدارية والمالية	بكالوريوس إدارة الأعمال الالكترونية، دبلوم الإدارة وأتمتة المكاتب، دبلوم تقنيات التسويق الرقمي، دبلوم الإعلان والتسويق، دبلوم المحاسبة والتأمين	تنموي اقتصادي اجتماعي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال تكنولوجيا الأعمال
	برنامج الحاسوب	بكالوريوس تكنولوجيا الويب وأمن المعلومات، دبلوم تصميم مواقع الانترنت، دبلوم البرمجيات وقواعد البيانات، دبلوم الوسائط المتعددة والرسوم المتحركة.	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التنمية في مجال الذكاء الهندسي
	برنامج الأكاديمي	بكالوريوس التربية التكنولوجية، بكالوريوس علوم التغذية والصحة العامة	تنموي تقني اقتصادي	ادخال تقنيات تدعم التربية التكنولوجيا
	برنامج السياحة والفنادق	بكالوريوس الإدارة الفندقية والسياحية، دبلوم إدارة الطعام والشراب، دبلوم إدارة الابواء	تنموي تقني اقتصادي	برنامج تقليدي غير متكرر

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- يتضح أن معظم التعديل أو التطوير على برامج الجامعات والكليات تركز على التكنولوجيا الحديثة ضمن البعد التكنولوجي والتقني التنموي.
- لا يظهر أن هناك تغيير ملموس بأساليب التدريس أو محتوى البرامج الجامعية بمرحلة البكالوريوس.
- يتبين أن هناك تعديل وتطوير جوهري في أساليب ومحتوى برامج الدبلوم (السنتان، والسنة الواحدة) خاصة في مجال التكنولوجيا والبعد التقني التنموي.
- يتضح أن هناك مجهود في التطوير والتعديل أعلى في برامج البكالوريوس المتخصصة في الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بالمقابل قصور نوعاً ما في غالبية برامج البكالوريوس.
- يتضح أن أساليب التعليم الجامعي تقليدية مقارنة بالتغييرات المتسارعة بالتكنولوجيا وأنماط المهن في سوق العمل.
- يتبين بشكل عام أن هناك تشابه كبير في البرامج والتخصصات ما بين الجامعة الإسلامية بغزة وجامعة الأزهر بغزة.
- يتضح أنه يوجد تشابه ما بين برامج وتخصصات الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وكلية فلسطين التقنية
- يظهر أن غالبية البرامج الجامعية متشابهة وبها نوع من التكرار من حيث المضمون.
- يظهر بشكل عام اهتمام أعلى للكليات في التعديل أو التطوير على برامجها وتخصصاتها مقارنة بالجامعات.

تشمل التخصصات والبرامج للجامعات والكليات أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي التقني الاجتماعي) وبنسب متفاوتة.

- الكليات التقنية تركز أكثر على المجال التنموي التقني مقارنة بالمجال الاجتماعي والاقتصادي.
- تركز الجامعات بمعدل أعلى على تخصصات في مجال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعي التنموية وبدرجة أقل بالعبد التنموي التقني.

التحديث والتطوير على البرامج والتخصصات الجامعية وفق توجهات التنمية المستدامة

يمكن عرض أهم مظاهر ومؤشرات التطوير وفق أبعاد التنمية المستدامة في برامج وتخصصات الجامعات والكليات محل الدراسة كما جاء في الجدول أدناه:

جدول رقم (2) يوضح التجديد والتحديث للبرامج والتخصصات الجامعية وفق توجهات التنمية المستدامة

الجامعة / الكلية	عدد الكليات / البرامج	نسبة التجديد	مسار التجديد	نسب التشابه	الملاحظات
الجامعة الإسلامية	11	تم ادخال مفاهيم حديثة وتكنولوجية بنسبة تقدر (37%) فقط من اجمالي البرامج والتخصصات.	ادخال عدد 4 برامج في كليات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد والإدارة والآداب.	يوجد اختلاف مقارنة بالجامعات والكليات محل المقارنة	تركز التجديد في مجال الهندسة الذكية والتطبيقات التكنولوجيا وتكنولوجيا الأعمال
جامعة الأزهر بغزة	12	ادخال تطبيقات في تخصصات جديدة تقدر بنحو (25%) فقط من اجمالي البرامج والتخصصات.	ادخال عدد 3 برامج نوعية في الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وكلية العلوم والحقوق.	يوجد تشابه في التجديد بين الجامعات والكليات عدا كلية الحقوق لدى الأزهر	التجديد يتركز على مجال تكنولوجيا المعلومات.
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	7	تم ادخال مفاهيم حديثة وتكنولوجية بنسبة تقدر (71%) من اجمالي البرامج والتخصصات.	ادخال أو تعديل على (5) برامج جديدة في الهندسة الذكية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال والمحاسبة والدبلوم المهني	يوجد اختلاف وتنويع حيوي في مجال الإدارة والمحاسبة والعلوم الصحية وتشابه في التجديد في مجال تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالجامعات والكليات	تركز التميز في مجال برامج الإدارة والمحاسبة التطبيقية التي تركز على التكنولوجيا الحديثة إضافة للتطوير بمجال للعلوم الصحية
كلية فلسطين التقنية دير البلح	6	تم ادخال مفاهيم حديثة وتكنولوجية بنسبة تقدر (67%) من اجمالي البرامج والتخصصات.	ادخال أو تعديل على (4) برامج جديدة في نظم الهندسة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال والتربية التكنولوجية والدبلوم المهني	يوجد اختلاف ما بين الجامعات والكليات في تخصص التربية التكنولجية وتتشابه التحديثات مع كافة الكليات والجامعات	تركز التميز في مجال برامج التربية والتكنولوجيا الحديثة، والإدارة الرقيمة.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- تتميز الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في مواكبة مستجدات التنمية التقنية خاصة في المجال التكنولوجي والاجتماعي وبنسبة تعديل أو استحداث برامج جديدة بنحو (71%) من اجمالي برامجها.

- انفردت كلية فلسطين التقنية دير البلح في تعديل أو ادخال تخصصات وبرامج تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في مجال الهندسة وتكنولوجية المعلومات وبلغت النسبة للتجديد أو التعديل للبرامج نحو (67%).
- تبين أن الكليات التقنية أكثر تطوراً في مستجدات المهن الهندسية والتقنية حسب متطلبات البعد التقني واحتياجات سوق العمل مقارنة في بطء التطور في الجامعات محل المقارنة.
- اتضح أن الجامعة الإسلامية بغزة اهتمت في ادخال تعديل أو تطوير على برامجها وفق توجهات التنمية التقنية التكنولوجية والاجتماعية على برامجها بنسبة تقدر بنحو (37%).
- تبين أن جامعة الأزهر بغزة أدخلت تعديل أو تطوير على برامجها وتخصصاتها بمجال العلوم التطبيقية والهندسة والتكنولوجية بنسبة تقدر بنحو (25%).

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- يتضح أن الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية تهتم في مواكبة مستجدات التنمية التقنية بالمجال التكنولوجي والاجتماعي وبنسبة تعديل أو استحداث برامج جديدة لديها بنحو (71%) من اجمالي برامجها.
- يتبين أن كلية فلسطين التقنية دير البلح ساهمت في تعديل أو ادخال تخصصات وبرامج تعتمد على تنمية التقنية والتكنولوجيا الحديثة في مجال الهندسة وتكنولوجية المعلومات وبلغت النسبة للتجديد أو التعديل للبرامج لديها نحو (67%).
- يتبين أن الجامعة الإسلامية بغزة اهتمت في ادخال تعديل أو تطوير على برامجها وفق توجهات التنمية التقنية التكنولوجية والاجتماعية على برامجها بنسبة تقدر بنحو (37%).
- يظهر أن جامعة الأزهر بغزة أدخلت تعديل أو تطوير على برامجها وتخصصاتها بمجال العلوم التطبيقية والهندسة والتكنولوجية بنسبة تقدر بنحو (25%) ووفق توجهات التنمية التقنية.
- يتبين أن التخصصات والبرامج للجامعات والكليات تشمل أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي التقني الاجتماعي) ولكن بنسب متفاوتة.
- يتضح أن معظم التعديل أو التطوير على برامج الجامعات والكليات تركز على التكنولوجيا الحديثة ضمن البعد التكنولوجي والتقني التنموي.
- يظهر أن غالبية البرامج الجامعية متشابهة وبها نوع من التكرار من حيث المضمون.
- يتضح أنه يوجد تشابه ما بين برامج وتخصصات الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وكلية فلسطين التقنية

- يتبين أن هناك تعديل وتطوير جوهري في أساليب ومحتوى برامج الدبلوم (السنتان، والسنة الواحدة) خاصة في مجال التكنولوجيا والبعد التقني التنموي مقارنة في برامج البكالوريوس.
- يظهر أنه بشكل عام هناك تحولات ذات أبعاد تنموية في البرامج والتخصصات لدى الكليات والجامعات بقطاع غزة.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة أن توازن الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة وكلية فلسطين دير البلح في مجال التنمية والتطوير في برامجها وذلك بالتركيز أكثر على تنمية البرامج ذات العلاقة التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستمرار في التقدم بتنمية التطوير للبرامج والتخصصات ذات البعد التقني والتكنولوجي لدى الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة وكلية فلسطين دير البلح.
- ضرورة أن تزيد الجامعة الإسلامية بغزة معدل التنمية والتطوير ضمن برامجها والتخصصات بالمجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية.
- الاستمرار في تطوير البرامج والتخصصات ذات البعد التنموي التكنولوجي التقني لدى الجامعة الإسلامية
- يجب أن تركز جامعة الأزهر الجهود لتطوير وتنمية الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البرامج والتخصصات الأكاديمية لديها.
- الاستفادة من النجاح في تطوير وتنمية جوانب تكنولوجية لكثير من البرامج والتخصصات الأكاديمية وعكسها على التطوير في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة التخصصات والبرامج.
- احداث نوع من التوازن في تنمية وتطوير التخصصات والبرامج للجامعات والكليات لتشمل أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي التقني الاجتماعي) وبنسب متقاربة.
- العمل على خفض التشابه والتكرار السائد في غالبية البرامج الجامعية حيث أنها متشابهة وبها نوع من التكرار من حيث المضمون.
- احداث تمايز واختلاف ما بين برامج وتخصصات الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وكلية فلسطين التقنية لعدم التكرار.
- الاستفادة من تجارب النجاح في التعديل والتطوير الجوهري في أساليب ومحتوى برامج الدبلوم (السنتان، والسنة الواحدة) خاصة في مجال التكنولوجيا والبعد التقني التنموي وعكسه على برامج البكالوريوس.

المراجع

- أبو النصر، مدحت؛ محمد، ياسمين. (2017). التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- الجيوسي، عودة. (2013). الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، عمّان: مؤسسة فريدريش ايبرت، ط2.
- العسل، إبراهيم. (2006). التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- المصري، محمد. (2017). فاعلية وحدة تجنيد الاموال في منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا غزة– فلسطين.
- الزنفلي، أحمد، (2012). التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دولة فلسطين الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً تحت عنوان: مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل (20 – 29 سنة)، صدر بتاريخ 07/2022/ 13.
- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دولة فلسطين الإحصاء الفلسطيني دراسة بتاريخ 2022/7/8.
- طعيمة، رشدي (2014). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. مفهومة وأسسه واستخداماته، القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبيات، علاء، (2017). أبعاد التنمية المستدامة، مقال نشر على الموقع الالكتروني: موضوع بتاريخ 2017/5/30 تاريخ الاطلاع: 2023/7/1. على الرابط:
- كافي، مصطفى. (2017). التنمية المستدامة، عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- محمد، وائل، وعبد العظيم، ريم (2012). تحليل محتوى المنهج في العلوم الإنسانية، (ط1) : دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- مليحة، محمود (2016). واقع التخطيط الاستراتيجي ودوره في استدامة منظمات الخدمات الاجتماعية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا غزة.
- موقع وزارة التربية والتعليم بغزة الكتاب الاحصائي 2021 – 2022
- موقع وزارة العمل غزة https://www.mol.ps/
- موقع الجامعة الإسلامية غزة https://www.iugaza.edu.ps/
- موقع جامعة الأزهر غزة https://www.alazhar.edu.ps/arabic/index.asp

- موقع الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بغزة https://www.ucas.edu.ps/

- موقع كلية فلسطين التقنية دير البلح https://www.ptcdb.edu.ps/ar/?q=news

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/

https://2u.pw/9vPYxW

- Hussaini, M. & Aryan H. (2016). Training Evaluation Report, Bamyan Province, Agency Coordinating Body for Afghan Relief & Development ACBAR.

- Odo J. , Okafor .C., Odo A.L., Ejikeugwu L.N., Ugwuok e C.N. (2017). Technical Education – The Key to Sustainable Technological

- Coleman, Mary. (2018). Recommitting to America's Unique Government-University Partnership. *The Magazine of Higher Learning*, Vol. 50, - Issue 3-4

- Lane, Julia, & et al. (2016). New linked data on research investments: scientific workforce ,productivity, and public value. *Research Policy, Elsevier*, vol. *44*(9), pp. 1659-1671.

- Suhaini, Y. (2014). An Analysis of Local Plan for Development Control at Local Planning Level in the State of Selangor. Procedia – Social and Behavioral Sciences, vol. (153), p.574 – 584.

مدى ممارسة منهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية

(دراسة حالة: الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية)

أحمد خميس أحمد صوان

مستخلص

تعتبر هذه الدراسة ضمن الدراسات المحدودة التي تناولت جانب دور إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي بفلسطين، مما سيساهم في إثراء النطاق المعرفي لهذا الجانب البحثي. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام منهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة، والتعرف على المخاطر التي قد تواجه المؤسسات في فلسطين، وعلى أثر تطبيق منهجيات إدارة المخاطر في الوصول للتنمية المستدامة.

وتنبع أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على ممارسات الجامعات الفلسطينية في تطبيق منهجيات إدارة المخاطر لمواجهة الأزمات التي قد تهدد تحقيق أهداف المؤسسة بالوصول للتنمية المستدامة، خاصة في ظل ندرة الأبحاث التي تناولت واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين للمخاطر وفقاً لعلم الباحث.

كما أنها تساهم في تعزيز وعي إدارات الجامعات الفلسطينية حول أهمية إدارة المخاطر وفق منهجية علمية وكذلك أهمية التنمية المستدامة التي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية).

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التحليلية الوصفية التي تهدف إلى التعرف على الواقع التطبيقي للجامعات والكليات الفلسطينية لمنهجيات إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها:

1. عدم وجود هيئة مختصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للكلية الجامعية.
2. يتم إدارة المخاطر ضمن هيئات إدارية في الكلية الجامعية.
3. الكلية تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أهدافها الإستراتيجية.
4. عدم وجود خطة واضحة للجميع لإدارة المخاطرة المحتملة التي قد تهدد أهداف التنمية المستدامة بالمؤسسة.
5. يتم تدريب بعض العاملين على إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض الأنشطة.

6. الكلية تراعي أهداف التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الإدارية ولكن هذه المراعاة نسبية لحد ما.
7. الأغلبية العظمى من الموظفين يؤكدون على ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.

وقدمت هذه الدراسة عدداً من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز إدراك الجامعات والكليات في هذا الجانب، كان من أهمها:

1. ضرورة إيجاد هيئة مختصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للكلية الجامعية.
2. تخصيص هدف مستقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الأهداف الإستراتيجية للكلية الجامعية.
3. وضع خطة واضحة للجميع لإدارة المخاطرة المحتملة التي قد تهدد أهداف التنمية المستدامة بالكيلة الجامعية.
4. تدريب العاملين على إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. التأكيد على مراعات أهداف التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الإدارية.
6. ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.
7. ضرورة مشاركة جميع العاملين في الأنشطة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.
8. وضع خطة إدارة المخاطر التي تحد من أنشطة الكلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق منهجية إدارة المخاطر.

Abstract

This study is one of the limited studies on the role of risk management in achieving sustainable development in higher education institutions in Palestine, which will contribute to enriching the knowledge of this research aspect. The study aimed at identifying the reality of using risk management methodology for sustainable development, identifying the risks facing institutions in Palestine and the impact of applying risk management methodologies in reaching sustainable development.

The importance of the study stems from the fact that it highlights the practices of Palestinian universities in applying risk management methodologies to cope with crises that may threaten the achievement of the Foundation's goals of reaching sustainable development, especially given the paucity of research into the risk management of institutions of higher education in Palestine according to the scholar.

It also contributes to enhancing the awareness of Palestinian university administrations about the importance of managing risks according to scientific methodology as well as the importance of sustainable development.

This study is a descriptive analytical study aimed at identifying the applied realities of Palestinian universities and colleges of risk management methodologies in achieving sustainable development.

The study concluded with several findings, the most important of which were:

1 .The absence of a risk management body within the organizational structure of the University College.

2 .Risk management takes place within the administrative bodies of the University College.

3 .The College pursues sustainable development goals within its strategic objectives.

4 .The lack of a clear plan for everyone to manage the potential risk that could threaten the foundation's SDGs.

5 .Some workers are trained in risk management to ensure the SDGs are met in some activities.

6 .The college takes into account SDGs when making management decisions but this consideration is fairly relative.

7 .The vast majority of employees stress the need to achieve the SDGs at university college.

The study made a number of recommendations that would contribute to enhancing the awareness of universities and colleges in this regard, the most important of which were:

1 .The need to establish a risk management body within the organizational structure of the University College.

2 .Assign a separate objective to the achievement of sustainable development goals within the strategic objectives of the University College.

3 .Create a clear plan for everyone to manage the potential risk that could threaten

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

إن المؤسسات التي تدير المخاطر بفاعلية هي الأكثر نجاحاً في حماية نفسها والاستمرار في تنمية أعمالها. ويكمن التحدي الحقيقي لأي عمل في القدرة على ممارسة النشاطات والوظائف اليومية بأفضل شكل. وحيث أن المخاطر أصبحت واقعا حتميًا تواجهه المنظمات في ظل التغيرات التي تتسارع في فلسطين وما حولها، أصبح إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي لمؤسسات التعليم العالي.

إدارة المخاطر المؤسسية عنصر أساسي من عناصر الإدارة في المنظمات. فهي أسلوب منهجي يطبّق على نطاق المنظمة، الأمر الذي يدعم تحقيقها لأهدافها الاستراتيجية من خلال إعمال نهج استباقي في تحديد المخاطر وسبرها وتقييمها وتحديد الأولويات المتعلقة بها ومراقبتها في المنظمة بأكملها. والهدف من نهج إدارة المخاطر المؤسسية هو المساعدة على ضمان استدامة عمل المنظمة وتمكينها من تحقيق أهدافها التنظيمية. ويقوم هذا النهج على تنفيذ لمنهجية إدارة المخاطر على نطاق المنظمة، وجعل هذه العملية مسؤولية يتقاسمها الجميع. (بوشتا و ترزي ، 2010)

وتعرف إدارة المخاطر بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى تنبؤ وقياس وتقييم للمخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة والتحكم بها من خلال تطوير استراتيجيات إدارتها التي تعمل على تجنبها وتقليل آثارها السلبية وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وقبول بعض أو كل تبعاتها. (الأكاديمية العربية البريطانية، 2015)

وكما أولت دول العالم اهتماماً كبيراً بالتنمية المستدامة، وذلك لأنها حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، وتسهم في سيرورة الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وتعد وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة، وتوزيع الإنتاج، وحماية البيئة، وتحسين مستوى المعيشة. (البراشدية.، 2022)

فالتنمية المستدامة ما هي إلا عملية تحسين مستمرة لكل ما يحيط بالإنسان؛ تستهدف سلامة الكون حاضراً ومستقبلاً عبر إدارة رشيدة وشفافة، تضمن العدالة، والسلام، والتسامح، واستخدام أمثل للموارد البشرية، والمادية، والمعنوية (الإدريسي، 2018)

فإن القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في الكيانات الإدارية تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية؛ لذا تعتبر هذه القرارات تحديًا وصراعًا بين متخذ القرار وبين متطلبات التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي بفلسطين.

ومن هذا المنطلق فإن الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية والتي هي ركن أصيل ومتين من أركان التعليم العالي في فلسطين ورائدة التميز والإبداع، تولي اهتماماً كبيراً للتنمية المستدامة وكذلك إدارة المخاطر إيماناً منها بأهميتها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فإننا نود في هذه الدراسة أن نظهر مدى ممارسة إدارة الكلية الجامعية لمنهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

من المعلوم أن استخدام طرق إدارة المخاطر من العوامل المؤثرة على نجاح اتخاذ القرارات في تحقيق التنمية المستدامة ومع وجود هذا الترابط المنطقي بينهما إلا أنه تمت ملاحظة عدم نجاعة بعض القرارات التي اتخذتها إدارة الكلية الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى ممارسة إدارة الكلية لمنهجية

إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة. ونأمل من الله أن تجيب الدراسة على السؤال الرئيسي المعدة من أجله وهو:
ما مدى ممارسة منهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة بالنقاط التالية:
1. المساهمة في تحقيق الكلية الجامعية لأهداف التنمية المستدامة.
2. مراقبة وتحديد المخاطر الحالية أو المستقبلية المهددة للتنمية المستدامة.
3. المساهمة في تقليل المخاطر الحالية أو المساعدة في تجنبها.
4. تركيز انتباه الإدارة العليا على المخاطر الحالية والمستقبلية وترتيب أولوياتها لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية إدارة المخاطر التي تهدف إلى تحسين قدرات متخذي القرار استنادا على معلومات أكثر شمولية وشفافية. ونتائج هذه الدراسة التي ستلامس احتياج الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية لاتخاذ القرارات التي تحقق التنمية المستدامة، وكذلك فإن معظم الدراسات السابقة لم تتطرق إلى منهجية إدارة المخاطر الحديثة ومساهمتها في صنع القرار ومواجهة الأزمات.

وهذه الدراسة تعد فريدة منوعها في قطاع غزة من وجهة نظر الباحث على الأقل حيث أنها ستراجع القرارات التي اتخذتها إدارة الكلية الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة وتقييمها وتحديد مدى ممارسة إدارة الكلية لمنهجية إدارة المخاطر.

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل المزج ما بين النظرية والتطبيق ومحاورة النتائج المتحصل عليها واستخلاص المؤشرات الأساسية للسبب والتأثير، وعليه سيتم استخدام المصادر التالية:
1. المصادر الأولية: (أسلوب المقابلة المهيكلة)، حيث سيتم تصميم أسئلة المقابلة تتضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بتحقيق أهداف البحث، وسيتم اجراء المقابلات الشخصية مع الجهات المستهدفة.
2. المصادر الثانوية: مراجعة لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والنشرات الرسمية والدراسات السابقة المتخصصة في مجال البحث بهدف إثراء البحث والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

حدود الدراسة:

الحد الموضوع: ستقتصر الدراسة الحالية على دراسة مدى استخدام إدارة الكلية الجامعية لمنهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة.
الحد البشري: سيتم تطبيق هذه الدِّارسة على عينة ممثلة من إدارة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية والمتمثلة برئيس الكلية ونوابه ومساعديهم ورؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية.
الحد المكاني: سيتم تطيق الدراسة في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في مدينة غزة بفلسطين.
الحد الزماني: ستتناول الدراسة القرارات التي اتخذت في تحقيق التنمية المستدامة منذ عام 2019 حتى عام 2023.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع على مواقع الشبكة العنكبوتية والمكتبات العلمية، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة كانت على النحو الآتي:

1. **دراسة (الراشيدية وآخرون، 2018) بعنوان: دور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، والاطلاع على واقع توظيف هذه التقنيات في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، وكذلك التعرف على التحديات المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، والتوصل إلى عدد من المقترحات لمعالجة تلك الصعوبات. استخدمت الدراسة المنهج النوعي لملاءمته أهدافَ الدراسة من خلال إجراء المقابلات، وتكونت عينة الدراسة من (10)

من قيادات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالسلطنة. توصلت نتائج الدراسة إلى أهمية دور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى توافر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة كانت بين ممتازة، ومتوسطة بحسب وجهة نظرهم. وضحت النتائج أيضا وجود عدد من التحديات الإدارية والتقنية والبشرية في توظيف هذه التقنيات، كما قدمت الدراسة عددًا من الإجراءات المقترحة تتمثل في بناء شراكات مع المجتمع، وجذب الخبرات، وتدريب الكوادر البشرية، وتحسين البنية التحتية. أخيرا، أوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات التعليمية، وتمكين الطلبة والأساتذة من المهارات المطلوبة لاستخدام هذه التقنيات.

2. **دراسة (لاخضر وآخرون، 2020) بعنوان: سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تضطلع به سياسات التعليم العالي في الرفع من كفاءة وجودة مخرجات المؤسسات التعليمية بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة، حيث سعت الجزائر جاهدة في تحقيق ذلك من خلال انتهاج سياسات تعليمية تخدم الطلبة بالدرجة الأولى، ومن جهة ثانية تمكن من تحقيق ما كان منتظرا منها بسبب الكم الهائل لمخرجات الجامعة الجزائرية على حساب النوعية، والمنافي تماما لمتطلبات سوق العمل في ظل غياب التخطيط للاحتياجات التعليمية في الجزائر والذي واكب انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق التنمية المرجوة منه والابتعاد كل البعد عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

3. **دراسة (الماوي، 2022) بعنوان: واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة مؤسسات التعليم العالي "مراجعة نظرية"**

تستعرض الدراسة واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وتهدف إلى معرفة واقع تطبيقها وأهميتها في مؤسسات التعليم العالي، من خلال منهج نظري وصفي مقارن، حيث اعتُمد على أدبيات الموضوع والدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وتم استخلاص عدد من النتائج أهمها اتسام التعليم العالي في ليبيا بالتقليدية حيث تنحصر بتقديم المعرفة فقط، وتدني مستوى البحث العلمي، وعدم توافر الدعم المالي، أيضا السعي الحثيث لإدارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي إلى التقدم والرقي في تقديم إدارة متطورة حديثة تقدم أفضل الخدمات للمجتمع الداخلي والخارجي لسد حاجة وكفاية سوق العمل، كما توصلت إلى عدد من التوصيات أهمها: حث القيادات العليا بإدارات مؤسسات التعليم العالي وإدارات الاعتماد الأكاديمي والجودة بالجامعات الليبية على ضرورة اعتناق مبدأ إدارة الجودة الشاملة، واعتماد منهج المقارنة المرجعية لتحسين مستوى جودة أداء وخدمات هذه الجامعات ومساندتها، وتطبيق هذا المنهج مع جامعات دولية وعالمية.

4. **دراسة (حسن وآخرون، 2022) بعنوان: أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية (مخاطر الوثائق والمعلومات، مخاطر السمعة التنظيمية، مخاطر الثقافة التنظيمية، مخاطر الموارد البشرية) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة عسير بالمملكة العربية السعودية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر الاستراتيجية بأبعادها (مخاطر الوثائق والمعلومات، مخاطر السمعة التنظيمية، مخاطر الثقافة التنظيمية، مخاطر الموارد البشرية) في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (بعد بيئي، بعد اجتماعي، بعد تكنولوجي، بعد اقتصادي) في وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة عسير، والتعرف على مستوى إدراك موظفي الوزارة بأهمية إدارة المخاطر الاستراتيجية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. واتبع هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة عسير، ويبلغ عددهم (1242) مبحوثًا. حيث تم دراسة عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (292) فرد. وتم استخدام برامج الحزمة الإحصائية SPSS وAMOS لتحليل البيانات حيث اعتمد عددا من الأساليب الإحصائية في تحليل فرضيات البحث وأسئلته. وقد خلصت نتائج البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسية منها ، حصل المحور الأول: إدارة المخاطر الاستراتيجية على متوسط حسابي (4.33) ووزن نسبي قدره (86.53%) وهي درجة موافقة في الاستجابة على أبعاد هذا المحور. بينما حصل المحور الثاني: التنمية المستدامة على متوسط حسابي (4.26) ووزن نسبي قدره (85.10%) وهي درجة موافقة في الاستجابة على أبعاد هذا المحور ، أيضا هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الاستراتيجية بأبعادها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها ،وتوصل البحث لعدد من التوصيات منها: وجوب تقدير المخاطر الاستراتيجية بصورة دورية ومستمرة، وذلك نظرًا للمخاطر العالية التي قد تطرأ على استراتيجية الوزارة بشكل عام، والعمل على تبني فكرة التنمية المستدامة في تعزيز الجانب الإداري للمخاطر الاستراتيجية، وتعزيز تطبيق نظام إطار COSO كنموذج لتقييم إدارة المخاطر الاستراتيجية في وزارة البيئة والمياه والزراعة، وإشراك الخبرات الخارجية في تحديد المخاطر الاستراتيجية للوزارة مع مراعاة خصوصية كل قطاع.

5. **دراسة (كاظم وآخرون، 2022) بعنوان: دور ذكاء الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في وزارة العلوم والتكنولوجيا**

تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير ذكاء الاعمال بما يمتلكه من مقومات في تحقيق التنمية بهدف تحديد عناصر ذكاء الاعمال الاكثر تأثيرا في مجالات التنمية المستدامة للأقسام والشعب في وزارة العلوم والتكنولوجيا كونها منظمة تعمل على استخدام تكنولوجيا المعلومات وهي الاكثر تأثيرا في تطبيق ذكاء الاعمال. اعتمد ال على المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على مشكلة البحث وإثبات فرضياتها من خلال الربط النظري لمتغيراتها، وبعد ذلك يتم اختبارها بمجموعة من الوسائل الإحصائية والتأكد من موضوعيتها من خلال مسح تحليلي لعدد من المديرين في وزارة العلوم والتكنولوجيا للتأكد من توافر ممارسات ذكاء الاعمال والتنمية المستدامة فيها باستخدام الوسائل الإحصائية. أظهرت النتائج صحة جميع الفرضيات على المستوى التجريبي، وحيث أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينها حسب اختبار (One way ANOVA)، وبناءً عليه تم تكوين مجموعة من النتائج أهمها أن ذكاء الاعمال التي تقوم بها إدارة الوزارة تتعلق بتعزيز التنمية المستدامة وتستند إلى النتائج. نوصي بإدخال ممارسات ذكاء الاعمال وتعزيز برامجها في وزارة تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من برامج التكنولوجيا لتقليل المخاطر وتعزيز المكانة للوزارة وزيادة الربحية، وبالتالي يختتم البحث بمجموعة من المقترحات العامة لتشكيلها دراسات مستقبلية.

6. **دراسة (العجوز وآخرون، 2019) بعنوان: مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية**

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة، وذلك من خلال الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها الجامعات. وللوصول الى هذا الهدف تبنت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق مراجعة الادبيات والدارسات السابقة ومراجعة تجارب بعض الدول في هذا المجال وعقد المقارنات لفهم كيفية الاستفادة من هذه التجارب وإسقاطها على الحالة الفلسطينية. توصلت هذه الورقة الى ان وظيفة مؤسسات التعليم العالي قد تطورت، حيث أصبحت تلعب دوراً ثالثاً وهي الارتباط ثنائي الاتجاه مع المجتمع وهو نسخة مختلطة من التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الاعمال، وأظهرت النتائج ان مؤسسات التعليم العالي ومن خلال هذا الارتباط ستساهم بشكل فاعل في عملية التنمية المستدامة، بالإضافة الى ذلك، وتوصلت ايضا الى اهمية دور مؤسسات التعليم العالي في الوصول الى اقتصاد المعرفة، الامر الذي يتطلب وجود نظام تعليمي كفوء ومؤسسات تعليم عالي راقي يواكب معايير الجودة العالمية، الامر الذي ينعكس بالإيجاب على فرص تعزيز التنمية المستدامة. ووجدت الورقة ان الوصول الى التنمية المستدامة يتطلب تغيير طريقة تفكيرنا وعملنا، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلّم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية. وفي الختام توصي بوضع رؤية استراتيجية للتعليم العالي تعمل على تحقيق التعاضد البنيوي بينه وبين المجتمعات لتحقيق توليفة تشتمل على دمج وظائف التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة.

7. **دراسة (لاخضر وآخرون، 2020) بعنوان: إدارة المخاطر وتفعيل عناصر إدارة المستقبل في مؤسسات التعليم العالي**

تشخص الدراسة إطار فكري لنظم دعم إدارة المخاطر وتفعيل عناصر إدارة المستقبل (الأساسيات، المتطلبات، المحاذير) لأجل ان يؤخذ القرار للمستقبل لا للماضي وكلما كان المستقبل واضح المعالم ووافر المعلومات يكون القرار فعال قادر لاصطياد الفرص، ويحجز الخوف والتردد و التفكير الطويل بالقرار الجيد المعتمد على الوسائل الوحيدة لضمان موقع متميز على خريطة العالم الجديد بجودة أداء المنظمة المعتمد على محصلة جودة قراراتها سلباً أو إيجاباً (الإستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية) وفق نظام معلومات يعتمد على إنتاج التقنية والأساليب الكمية الذكية لمساندة متخذ القرار في التعامل مع المشاكل شبة الهيكلية وغير الهيكلية للوصول إلى قرار واحد أو مجموعة من البدائل تقود المنافسة الشرسة. سعت الدراسة الى المقارنة بين أداء بعض الإدارات الأساسية الفعالة في القطاع التربوي التعليمي وشخصت أوجه عملية إدارة المخاطر وتفعيل عناصر إدارة المستقبل لمؤسسات التعليم العالي كحالة خاصة، وكيف يتم الإحاطة بالأساسيات والمتطلبات والمحاذير لأجل بناء نظم قيادية تتفاعل مع الحالة ومتطلباتها لإنتاج القرار الداعم للفاعلية والواضح موثوقيته لكيفية تحقيق الرؤى ومتطلباتها المعتمدة بخطة إستراتيجية تحمل تميز في مضمونها. توصي الدراسة بمتابعة تشخيص الإخطار المتوقعة على مؤسسات التعليم العالي لأجل نمذجتها ومتابعة مفرداتها باستخدام أساليب المواءمة والمحاكاة وبناء إدارة مشخصة للحالة تعتمد المعرفة والإيمان كمسلكين أساسين لتفعيل الأداء وتميز المخرج المستهدف وفق عمليات على العناصر المهيكلة للنظم المعتمدة.

الإطار النظري

إدارة المخاطر والتنمية المستدامة ومؤسسات التعليم العالي

أولاً: إدارة المخاطر

يسود العالم في أيامنا هذه ظروفاً متغيرة ومضطربة وتحديات مصحوبة بمخاطر جمة، بحيث أصبح من الضروري أن تؤخذ المخاطرة بعين الاعتبار، وهذا يستلزم على صاحب المشروع أو مدير المنظمة أن يخصص وقتاً وجهداً لإدارة هذه المخاطر والاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات. ولهذا لابد أن نوضح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، منها:

المخاطر (Risk):

تتعدد الدلالات اللغوية للفظ (خطر) ومشتقاته، ولكننا هنا سنكتفي بأقربها إلي موضوعنا وألصقها به. فقد عرف الخطر بأنه ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس. (حماد، 2007م)

عرفه فرانك نايت Frank Knight بأنه حالة عدم التأكد القابلة للقياس. (Knight,1964) والمخاطرة هي عبارة عن احتمال تعرض المؤسسة لخسائر في المدى القصير أو الطويل، سواء أكان ذلك نتيجة لعوامل غير منتظرة، أم كان نتيجة لأخرى منتظرة ناجمة عن سوء التقدير والتخطيط.

إن مفهوم الخطر ليس بالمفهوم الذي يصعب فهمه لدى البشر، فهو شائع الاستخدام بينهم حتى في محادثاتهم اليومية، فإن تلفظ أحد المتكلمين بأن مشروعه يتعرض لخطرٍ ما، فُهم من حديثه أن هناك احتمال لحدوث أمرٍ غير مرغوبٍ فيه، وأن هناك حالة من عدم التيقن عن شكل المشروع في المستقبل الذي يتحدث عنه المتكلم، كما ولا يجب إهمال أن الجانب الآخر المرغوب فيه يقع ضمن النتائج المتوقعة في المشروع، ويسعى الإنسان دائماً للحصول على هذا الجانب المرغوب ويحاول أن يبذل جل جهده للوصول إلى نسبة احتمالية مناسبة لتدعيم هذا الجانب، من هنا بدأ التوجه البشري لدراسة علم إدارة الأخطار أو الخطر والمخاطرة. (النجار، 2017)

ويمكن تلخيص تعريف المخاطر على أنها احتمالية وشدة حدوث ضرر قد يتعرض له الأنسان في نفسه أو ما يملك.

ويمكن أن نقسم الخطر حسب احتمالية الحدوث Probability إلى ثلاث أقسام:

أ. المخاطر مؤكدة الحدوث: وهي المخاطر التي يكون فيها الشخص متأكداً تماماً من وقوع الخطر بدون إجراء أي تجارب، وتكون نسبة الخطر في هذه الحالة هي 100 %، وبذلك يتوجب على الشخص أن يبتعد عن اتِّخاذ القرارات الخطيرة التي يعلم بشكل مؤكد بوقوعها.

ب. المخاطر المؤكدة عدم الحدوث: وهي مستحيلة الوقوع ويكون الشخص متأكداً تماماً من عدم وجود أي فرصة لوقوع تلك المخاطر دون الحاجة إلى إجراء أي تجارب، وتكون نسبة الخطر في هذه الحالة هي صفر%، ولا مشكلة لدى الشخص أن يتخذ القرارات حينما يتعلق الأمر بمثل هذا النوع من المخاطر.

ت. المخاطر غير المؤكدة (محتملة الحدوث): يتلاشى عنصر التأكد في هذا النوع من المخاطر إما بوقوعها أو عدم وقوعها، وتنشأ عن هذا النوع حالة من عدم التأكد تسبب حيرة وقلق لدى متخذ القرارات، عندها يتوجب على متخذ القرارات الاستعانة بالوسائل المختلفة لكي يتوصل إلى أفضل تصوُّر عن نسبة الخطر واحتمال وقوعه كي يقوم باتخاذ القرار المناسب والذي سيترتب عليه نتائج إما مرغوبة أو غير مرغوبة.

وكذلك ينكن تقسيم المخاطر من حيث شدة تأثير حدوثها Severity إلى ثلاث أقسام:

أ. **شديدة التأثير:** وهي التي تكون أثارها مدمرة على المشروع أو المنظمات ولا يمكن قبولها.

ب. **متوسطة التأثير:** وهي التي يمكن التعامل معها ومعالجة بعضها وتجنب بعضها وقبول بعضها خلال حياة المشروع أو المنظمة.

ت. **منخفضة التأثير:** وهي التي يمكن قبولها بدون أي إجراءات أو تجاهلها بشرط استمرار مراقبتها خلال حياة المشروع أو المنظمة.

أنواع المخاطر المرتبطة بالمنظمات:

تتعدد أنواع المخاطر المرتبطة بالمنظمات أو المؤسسات حسب طبيعة عمل المنظمة وحسب حجم عملها وحسب طبيعة العاملين والزبائن فيها وهنا يمكن أن نختصر بعض أنواع المخاطر كما ذكرها (Campbell, 2005) في الجدول التالي:

جدول *1*

#	تصنيف المخاطرة	توضيح التصنيف

.1	**مالي**	يشمل التدفق النقدي، احتياجات الموازنة، التزامات ضريبية، إدارة الدائن والمدين، التعويضات واهتمامات إدارة المحاسبة العامة.
.2	**تنظيمي**	الاحتياجات الداخلية للأعمال، وتمتد لتشمل قضايا الأفراد والثقافة والهيكل التنظيمي ذات العلاقة بالعمليات الفاعلة للأعمال.
.3	**إدارة المشروع**	ويتضمن إدارة المعدات، التمويل، الموارد، التكنولوجيا، الإطار الزمني، والأفراد ذوي العلاقة بإدارة المشروع. يمتد هذا التصنيف ليشمل العمليات الداخلية، والمشاريع ذات العلاقة بتطوير الأعمال، ويشمل أيضاً المشاريع الخارجية التي يتم إدارتها من قبل المتعاملين مع المشروع.
.4	**قانوني**	ويتضمن التزاماً بالمتطلبات القانونية، مثل: التشريعات، التعليمات، المعايير، متطلبات العقود. هذا التصنيف يمتد إلى السياسات والإجراءات والتوقعات والتي يتم اعتمادها في العقود ومن الزبائن أو من البيئة الاجتماعية.
.5	**تشغيلي**	وتغطي جوانب التخطيط، الأنشطة المتعلقة بتلك العمليات، الموارد شاملاً المورد البشري والدعم اللازم للعمليات بهدف الوصول إلى التطوير الناجح وتقديم الخدمة أو المنتج.
.6	**تجاري**	الأخطار المرتبطة بالسوق، نمو الأعمال، التنويع والنجاح التجاري. وهذا التصنيف يرتبط أيضاً بقابلية استمرار وديمومة نجاح المنتجات والخدمات منذ التأسيس حتى نجاح ونمو قاعدة الزبائن.
.7	**ذو علاقة بالأمان**	له علاقة بتحقيق الأمان لكل شخص يرتبط بالعمل وسلامة الأفراد، وسلامة مكان العمل، السلامة العامة، وأمان المنتجات والخدمات المقدمة.
.8	**استراتيجي**	ويتضمن التخطيط، التقييم والموارد المطلوبة لتأسيس واستمرار ونمو الأعمال.
.9	**السمعة**	التهديد الذي يهدد سمعة أعمال المنشأة هو تهديد لها ككل، واستمرار الخدمة والمنتج، وسلوك الموظفين والأفراد ذو العلاقة بسير العمل.
.10	**تقديم الخدمة**	ويتضمن جودة وملاءمة الخدمة المقدمة، الطريقة التي تقدم بها الخدمة، وكذلك تفاعل الزبون مع الخدمة ورضاه عنها وأيضاً ما بعد تقديم الخدمة.
.11	**إدارة أصحاب المصالح**	ويتضمن تحديد وتأسيس والمحافظة على علاقات ملاءمة مع كل من أصحاب المصالح الخارجيين وكذلك الداخليين.

إدارة المخاطر (Risk Management):

إن عملية إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية مثل: (الكوارث الطبيعية، الحرائق، الحوادث) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر تركز على تلك المخاطر التي تهدد أهداف المنظمة وضمان استمرارية عملها ويمكن إدارتها باستخدام الأدوات الإدارية.

وتعريف أيضا أنها العمليات التي تتضمن على أسلوب للتحكم بالمخاطر من داخل أو خارج المنظمة، سواء كانت: مخاطر بيئية، أو مخاطر سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو حتى مالية تواجه الأفراد والمؤسسات والدولة عموماً، ومحاولة إدارتها ومعالجتها، وتجاوز الخسائر المترتبة على حدوث المخاطر في أدنى حدودها والاستفادة من إيجابياتها في الأمد البعيد، وقد عرف معهد إدارة المخاطر مفهوم إدارة المخاطر بأنه: عملية تقوم المنظمة بموجبها معالجة المخاطر المترتبة على أنشطتها بشكل منهجي بهدف تحقيق الاستفادة المستدامة من كل نشاط وعبر محفظة من كل الأنشطة. (شبير، 2007م)

وبعد استعراض التعريفات السابقة، يمكن أن نلخص تعريف لإدارة المخاطر بأنها إطار واسع وشامل لمعالجة الأخطار التي من الممكن أن تتعرض لها المنشأة أو تعرضت لها بالفعل بهدف تقليل أثر تلك الأخطار، والسعي لتحقيق الاستفادة القصوى مما هو متاح.

منهجية إدارة المخاطر:

إن عملية إدارة المخاطر عملية ممنهجة وليست عشوائية ولها قواعد وأسس ومسئوليات وسياسات وطرق كغيرها من العمليات الإدارية والتنظيمية. وإنني هنا سأقوم بسرد منهجية إدارة المخاطر بدءاً من سياساتها حتى مراقبة علاجها على النحو التالي:

أولاً/ سياسات إدارة المخاطر:

يجب على سياسة إدارة المخاطر بالمنظمة أن تضع منهجها وميولها تجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر. كما يجب عليها تحديد المسئوليات تجاه إدارة المخاطر داخل المنظمة كلها.

ويجب أن تشير المنظمة إلى أي متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة المنظمة.
وللعمل بشكل فعال تتطلب عملية إدارة المخاطر السياسات التالية كما ذكرتها (هيئات إدارة المخاطر الرئيسية في المملكة المتحدة):

1. تقديم إطار عمل للمنظمة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق ومتحكم فيها.
2. تطوير أساليب اتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل والمنظم لأنشطة المنظمة، والتغيرات والفرص السلبية والإيجابية المتاحة.
3. التزام الرئيس التنفيذي ومدراء المنظمة.
4. توزيع المسؤوليات داخل المنظمة.
5. تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.
6. المساهمة في الاستخدام التخصيص الفعال لرأس المال والموارد المتاحة للمنظمة.
7. حماية وتطوير أصول وسمعة المنظمة.
8. تطوير ودعم القوى البشرية وقاعدة معلومات المنظمة.
9. تعظيم كفاءة التشغيل.

ثانياً/ هيكل وتنظيم إدارة المخاطر:

مسئولية إدالة المخاطر مسئولية جماعية لكل المنظمة كلٍ كسب موقعه فمثلاً: (معيار إدارة المخاطر، معهد إدارة المخاطر (IRM))

أ. الإدارة العليا:

يقع على عاتق الإدارة العليا مسئولية تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة، وخلق بيئة وهياكل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة. ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المدراء، أو لجنة غير تنفيذية، أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلاءم مع أسلوب المنظمة في العمل وتكون قادرة على العمل كراعي لإدارة المخاطر.
يجب كحد أدني، أن تأخذ الإدارة العليا في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

1. طبيعة ومدى حجم الأخطار المقبولة التي تستطيع المنظمة تحملها ضمن نشاطها الخاص.
2. احتمالية تحقق تلك الأخطار.
3. كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة.
4. قدرة المنظمة على تخفيض احتمال تحقق المخاطر وتأثيره على النشاط.
5. تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة.
6. فاعلية عمليات إدارة المخاطر.
7. الآثار الضمنية لقرارات الإدارة العليا على المخاطر.

ب. وحدات العمل:

تتحمل وحدات العمل المسئولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي. وتعتبر وحدات العمل مسئولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل نشاطها، كما يجب تحقيق أهداف المنظمة من خلال نشاطها. وأن تصبح إدارة المخاطر موضوع للاجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل للخطر فعال.
يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى انتهاء المشروع.

ت. وظيفة إدارة المخاطر:

اعتمادا على حجم المنظمة قد يتحمل وظيفة إدارة المخاطر من مدير للخطر يعمل جزء من الوقت، إلى قسم لإدارة المخاطر يعمل طول الوقت. ويجب أن تتضمن وظيفة إدارة المخاطر ما يلي:

1. وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر.
2. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
3. بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المنظمة ويشمل التعليم الملائم.
4. أعداد هيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.
5. تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.
6. أعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها للإدارة العليا وأصحاب المصلحة.

ث. المدقق الداخلي:

قد يختلف دور المدقق الداخلي من منظمة لأخرى، وعملياً قد يتضمن دوره كل أو بعض ما يلي:

1. تركيز عمل المدقق الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المنظمة.

2. منح الثقة في إدارة المخاطر.
3. تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.

وبغرض تحديد الدور الأكثر ملاءمة لمنظمة معينة، يجب على المدقق الداخلية التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الاستقلالية والموضوعية.

ج. التمويل والموارد:

يجب توفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسة إدارة المخاطر بالمنظمة. فتحتاج إجراءات التحكم إلى قياسها من حيث التأثير الاقتصادي والاجتماعي المتوقع في حالة عدم اتخاذ أي أجراء بالمقارنة بتكلفة الإجراءات المقترحة، وكذلك تحتاج إلى معلومات أكثر تفصيلا وافتراضات أكثر مما هو متوفر حاليا.

إحدى وسائل الحصول على حماية مالية ضد تأثير الأخطار عن طريق تمويل المخاطر هي التامين. ومع ذلك يجب ملاحظة أن بعض الخسائر أو بعض عناصر الخسارة غير قابلة للتامين، على سبيل المثال التكاليف غير القابلة للتأمين المصاحبة للحوادث الصحية والسلامة والبيئية، والتي قد تتضمن أضرار لنفسية للموظف ولسمعة المنظمة.

ثالثاً/ خطوات عملية إدارة المخاطر:

إن التخطيط لعملية إدارة المخاطر ورسم خريطة نطاق العمل والأساس والمعايير التي ستعتمد عليها تتكون من الخطوات الأساسية التالية: (معيار إدارة المخاطر، معهد إدارة المخاطر (IRM))

1. التعرف على المخاطر وتحديدها.
2. تحليل المخاطر.
3. تقييم المخاطر.
4. معالجة المخاطر.
5. مراقبة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.

ويجب أن نؤكد أن خطوات إدارة المخاطر يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية المؤسسة وكيفية تطبيق تلك الاستراتيجية. ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط أنشطة المؤسسة في الماضي والحاضر وفي المستقبل على وجه الخصوص.

ويجب أن تندمج إدارة المخاطر مع ثقافة المؤسسة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة أكثر المدراء خبرة. ويجب ترجمة الاستراتيجية إلى أهداف تكتيكية وعملية، وتحديد المسئوليات داخل المؤسسة لكل مدير وموظف مسئول عن إدارة المخاطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعملهم. وبتدعيمها لتحمل المسؤولية وتقييم الأداء والمكافآت، ستعزز فاعلية العمل بين جميع المستويات.

وهذه الخطوات الأساسية في إدارة المخاطر نوضحها كالتالي:

تعريف المخاطر وتحديدها:

يعرف تحديد المخاطر بواسطة (ISO/IEC Guide 73) بأنه جميع إجراءات التي تهدف إلى تحديد تعرض المنظمة للمخاطر. وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمنظمة والسوق التي تشارك فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المنظمة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

وعلى الرغم أنه يمكن تنفيذ أنشطة تعريف المخاطر بواسطة مستشارين من خارج المؤسسة، إلا أنه قد يكون أكثر فاعلية لو تم تنفيذها داخليا بالمؤسسة مع توافر أدوات وأنشطة ذات تنسيق واتصال جيد بينها حيث تعتبر الملكية الداخلية لأنشطة إدارة المخاطر ضرورية. (معيار إدارة المخاطر، معهد إدارة المخاطر (IRM))

تحليل المخاطر:

تعتمد هذه الخطوة على خطوتين أساسيتين هما وصف المخاطر وتقدير المخاطر.

أ- **وصف المخاطر:** يهدف وصف المخاطر إلى عرض الأخطار التي تم تعريفها بأسلوب منهجي، مثلا، باستخدام جدول. ويمكن استخدام جدول منفصل لوصف المخاطر لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار. واستخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة ضروري للتأكد من إجراءات تعريف، ووصف وفحص الأخطار بطريقة شاملة. وإذا أخذنا في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر متضمنها الجدول، يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للأخطار الرئيسية والتي تحتاج إلى التحليل بطريقة أكثر تفصيلاً. ويمكن تصنيف الأخطار التي تم تعريفها والمصاحبة للأنشطة ولاتخاذ القرارات إلى استراتيجية، وتكتيكية وتشغيلية.

مثال: جدول وصف المخاطر يتضمن التالي:

جدول وصف المخاطر

جدول 2

المخاطر	مجال المخاطر	طبيعة المخاطر	توقعات الإدارة	التقدير الكمي	التحمل (الميل	أساليب المعالجة	الأجراء المتوقع	تطوير الاستراتيجية

			العليا	للمخاطر	للخطر)	والتحكم في المخاطر	للتطوير	والسياسة
أسم الخطر	الوصف غير الكمي للأحداث، وحجمها، ونوعها، وعددها وعدم استقلاليتها	مثال: استراتيجي، تشغيلي، مالي، معرفي أو قانوني ..	(أو صحاب المصلحة وتوقعاتهم)	(الأهمية، والاحتمال)	توقعات لخسارة والتأثير المالي للخطر، (احتمال وحجم الخسائر على العوائد المتوقعة)	الوسائل الأولية التي يتم بواسطتها إدارة المخاطر حالياً، ومستويات الثقة في أساليب التحكم المطبق	توصيات لتخفيض المخاطر	وتحديد الإدارة المسئولة عن تطوير الاستراتيجية والسياسة

ب-**تقدير المخاطر:** يمكن تقدير المخاطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة. على سبيل المثال، النتائج من حيث التهديدات أو فرص النجاح قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة وقد تكون الاحتمالات مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة إلا أنها تتطلب تعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح. وتم إعطاء أمثلة في الجداول السابق. وستجد مختلف المؤسسات توافر أساليب القياس المختلفة للنتائج والاحتمال الملائمة لاحتياجاتها.

العديد من المؤسسات تجد أن تقييم النتائج والاحتمالات كمستوى مرتفع أو متوسط أو منخفض كافي تماما لاحتياجاتها، ويمكن تمثيلها كمصفوفة 3×3. بينما قد تجد مؤسسات أخري أن تقييم النتائج والاحتمالات باستخدام مصفوفة 5×5 يعطيهم أفضل تقييم.

يمكن استخدام نتائج عملية تحليل المخاطر لأعداد وصف لخصائص المخاطر والتي ستعطي بدورها تصنيف حسب الأهمية النسبية لكل خطر كما ستوفر أداة لترتيب مجهودات معالجة المخاطر حسب أولوياتها. وسيؤدي ذلك إلى ترتيب كل خطر تم تعريفه بحيث يعطي صورة لأهميته النسبية.

إن تعريف المسئولية يساعد على التعرف على ملكية المخاطر، وتحديد أفضل الموارد الإدارية الواجب تخصيصها. (معيار إدارة المخاطر، معهد إدارة المخاطر (IRM))

أساليب وتقنيات تحليل المخاطر:

هنالك عدة أساليب وتقنيات لتحليل المخاطر، ومن أهم هذه الأساليب ممكن أن نذكر التالي:

أ. حصر الفرص:

يمكن حصر الفرص المتاحة للمشروع من خلال:

1. استطلاع السوق.
2. التوقعات.
3. اختبار السوق.
4. البحث والتطوير.
5. تحليل التأثير على النشاط.

ب. حصر التهديدات:

يمكن حصر تهديدات المشروع من خلال:

1. تحليل التهديدات.
2. تحليل شجرة الخطأ.
3. تحليل أسباب الفشل والتأثير.

ت. الفرص والتهديدات معاً:

وذلك من خلال:

1. تصميم نموذج الاعتمادية.
2. تحليل SWOT (القوة والضعف والفرص والتهديدات).
3. تحليل شجرة الأحداث.
4. تخطيط استمرارية الأعمالBPEST (الأعمال والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية).
5. تصميم نموذج الاختيار الحقيقي.
6. اتخاذ القرار في ظروف المخاطر وعدم التأكد.
7. الاستدلال الإحصائي.

تقييم المخاطر:

عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير الأخطار ومقاييس المخاطر التي تم أعدادها بواسطة المؤسسة. مقياس المخاطر قد يتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصلحة ... الخ.

لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ قرارات تجاه الأخطار ذات الأهمية للمؤسسة، وفيما إذا كان المخاطر يجب قبولها أو معالجتها.

ومن هنا يبدأ إعداد تقارير المخاطر والاتصالات ورفعها للإدارة العليا لاتخاذ القرارات في مواجهة الأزمات. فتحتاج مستويات مختلفة داخل المنظمة إلى معلومات متنوعة عن عملية إدارة المخاطر.

تحتاج المنظمة إلى تقديم تقرير إلى أصحاب المصلحة بشكل منتظم موضحا سياسات إدارة المخاطر ومدى الفاعلية في تحقيق أهدافها (يتطلع أصحاب المصلحة بصفة متزايدة إلى المنظمة لتقديم الدليل على فاعلية إدارة الأداء غير المالي للمنظمة في مجالات مثل شئون المجتمع، وحقوق الإنسان، وممارسات التوظيف، والصحة والسلامة، وحماية البيئة).

تتطلب السيادة التنظيمية الجيدة أن تتبنى المنظمات أسلوب منهجي في إدارة المخاطر بحيث:

يحمي مصالح مختلف أطراف المصلحة في المنظمة.

يتأكد من قيام مجلس الإدارة بتنفيذ واجباته الخاصة بالإدارة الاستراتيجية وبناء القيم ومراقبة أداء المنظمة. ويتأكد من تطبيق وسائل الرقابة الإدارية وأدائها بشكل كافي. (معيار إدارة المخاطر، معهد إدارة المخاطر (IRM))

معالجة المخاطر:

تعتبر معالجة المخاطر بمثابة عملية اختيار وتطبيق إجراءات بغرض التغيير في المخاطر. وتتضمن معالجة المخاطر التخفيض (التحكم في المخاطر) كأحد أهم عناصرها، وتمتد أكثر إلى تجنب المخاطر.

يجب أن يقدم أي نظام لمعالجة المخاطر (كحد أدنى) ما يلي:

1. التشغيل الفعال والكفء للمنظمة.
2. الرقابة الداخلية الفعالة.
3. أتباع القوانين والتشريعات.

ترتبط عملية فعالية تكلفة إجراءات التحكم في المخاطر بتكلفة تطبيق تلك الإجراءات بالمقارنة بالمزايا المتوقعة من تخفيض المخاطر.

الاستجابة للمخاطر:

تبدأ هنا الإجراءات الفعلية للعلاج أو الاستجابة للمخاطر، فنحدد الخيارات والإجراءات لكل خطر لتقليص احتمالية أو عواقب الأثر على أهداف المشروع بالاعتماد على تحليل تكلفة المنفعة (التكلفة في مقابل الأثر المتوقع)، وذلك من خلال:

1. وصف الإجراءات التي يجب اتخاذها للتخفيف من أثر المخاطر.
2. وصف الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة وقوع الخطر (خطة الطوارئ).
3. تحديد مسؤوليات الاستجابة المتفق عليها.
4. تحديد" تاريخ الاستحقاق " حيث أن استجابة المخاطر حساسة للوقت.
5. تضمين هذه المعلومات في خطة الاستجابة للمخاطر.

مراقبة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر:

إن عملية مراقبة ومراجعة المخاطر ووضع التقييمات المنهجية وجدولتها ضمن جدول المشروع هي أهم التقييمات لضمان التأكد من النقاط التالية:

1. أنه جاري تنفيذ جميع متطلبات خطة إدارة المخاطر.
2. تقييم المخاطر المحددة حالياً.
3. تقييم فاعلية الإجراءات المتخذة.
4. التأكد من حالة الإجراءات الواجب اتخاذها.
5. التأكد من صحة تقييم المخاطر السابق (الاحتمال والأثر).
6. تتبع الاستجابة للمخاطر.
7. التحقق من صحة استراتيجيات وبدائل التخفيف من أثر المخاطر.
8. اتخاذ اجراء تصحيحي عند وقوع الأحداث الفعلية.
9. ضمان الحفاظ على خطة المشروع (يتضمن ذلك خطة إدارة المخاطر)
10. مراجعة استبيان تقييم الأداء ووثائق إدارة الأداء الأخرى لأخذ نتائج اجراءات التخفيف.
11. راجع خطة الاستجابة للمخاطر.

12. تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بوظيفة إدارة المخاطر بالنسبة لفريق إدارة المخاطر. (معيار إدارة المخاطر، معهد إدارة المخاطر (IRM))

وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير والمراجعة للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر الملائمة قد تم اتخاذها. ويجب أجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير. ويجب تذكر أن المؤسسات ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة. لذلك يجب التعرف على التغيرات في المؤسسات وعلى البيئة التي تعمل فيها وأنه تم عمل التعديلات الملائمة للنظم.

ويجب أن تتأكد عملية الرقابة من تطبيق إجراءات التحكم المناسبة على أنشطة المؤسسة، وأن الإجراءات قد تم فهمها واتباعها.

ثانياً: التنمية المستدامة:

تعريف التنمية المستدامة:

في عام 1987، نشرت لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (WCED) تقرير بروند تالند، الذي سمي على اسم رئيسها، جرو هارلم بروند تالند، بعنوان "مستقبلنا المشترك" حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. " (Brundtland, 1987)

أهداف التنمية المستدامة:

في 25 سبتمبر 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرار يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة لسنة 2030 موضحة في الشكل أدناه:

وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية).

تأتي الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة استكمالا إنجازات الأهداف الإنمائية لألفية، وقد يشكل الابتكار أساسا لسياسات جديدة واستخدام التكنولوجيا كأداة لمكافحة الفقر ورسم معالم المستقبل الذي نطمح إليه لكوكبنا. (promise African, 2019)

تتكفل الإستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015. تتركز هذه الإستراتيجية على 07 محاور كالآتي:

المحور الأول حول تحسين الصحة ونمط الحياة، والثاني في المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني، والثالث في تأمين الأمن الغذائي المستدام، والرابع على تطوير الاقتصاد الأخضر والتدويري، والخامس في زيادة مقاومة التصحر، أما السادس فيهتم بزيادة مقاومة للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية، وأخيرا المحور السابع يهتم بوضع حوكمة بيئية. (وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2015)

ثالثاً: مؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية البالغ عددها 49 مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤسسات شابة. ويلتحق أكثر من 221000 طالب وطالبة في هذه المؤسسات، وتشير التقديرات إلى أن معدل الالتحاق الإجمالي للفئة العمرية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم 18-24 سنة أكثر من 25.8٪ وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا وفقا للمعايير الدولية، لاسيما بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط والبلدان النامية بشكل عام.
من لحظة تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها أبدت اهتماما كبيرا في تطوير التعليم المهني والتقني حيث يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة المئات من المؤسسات التدريبية التي تقدم برامج تدريبية على المدى القصير والطويل. وتتكون هذه المؤسسات من المدارس الثانوية المهنية ومراكز التدريب المهني ومراكز ثقافية خاصة، والجمعيات الخيرية والمؤسسات التنموية. وعلاوة على ذلك يوجد 23 كلية مجتمع متوسطة تقدم برامج تعليمية مختلفة للطالب بعد نجاحه في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي). (الموقع الالكتروني وزارة التربية والتعليم العالي، 2023)

أنواع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

وفقا لقانون التعليم العالي، يمكن تصنيف مؤسسات التعليم العالي وفقا لما يلي:
1- الجامعات: تتكون من ما لا يقل عن ثلاث كليات تمنح درجة بكالوريوس أو أعلى.
2- الكليات الجامعية: تقدم البرامج الأكاديمية والفنية والمهنية وتمنح شهادات الدبلوم المتوسط لمدة سنتين او ثلاثة أو درجة البكالوريوس.
4- البوليتكنيك: تمنح الدبلوم أو البكالوريوس والشهادات العليا في المجالات المهنية والتقنية.
5- كليات المجتمع: تقدم برامج مهنية أو تقنية لا تقل مدتها عن سنة واحدة.

الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية

النشأة والتطور:
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية تُعتبر من أكبر الكليات التقنية في فلسطين والتي تقدم خدماتها الأكاديمية لنحو 10000 طالب وطالبة، في 64 اختصاص في درجتي البكالوريوس والدبلوم المتوسط والدبلوم المهني، وذلك لتلبية حاجات ورغبات سوق العمل الملحة، أُنشئت بقرار من وزارة التعليم العالي في عام 1998 تحت مسمى كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية. (الموقع الرسمي للكلية، 2022)

ولمّا كانت الكلية عندئذ هي المؤسسة الأكاديمية الوحيدة في قطاع غزة التي تقدّم التعليم التطبيقي فقد قررت التأكيد على أهميته، وبادرت بفتح اختصاصات جديدة، وتطورت النشأة لتصبح عام (2007) من كلية تمنح شهادة الدبلوم المتوسط إلى (كلية جامعية) تمنح درجتي البكالوريوس لنحو (12) اختصاص في مختلف المجالات، كما استجلبت أفضل الخبرات الأكاديمية المكونة من 490 أكاديمي بينهم 218 من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير وذلك لتلبية متطلبات العمل في بيئة الكلية من النواحي الإدارية والمالية والفنية، كما وفّرت الكلية الجامعية كادراً إدارياً مؤهلاً في مختلف الوحدات والأقسام بلغ عددهم 253 موظفاً وموظفة، ليسعى جميعهم لتقديم أفضل الخدمات لمجتمع الكلية من طلاب وأولياء أمورهم وهيئة تدريسية.
وفي عام (2009) استحدثت الكلية برامج التطوير حسب الخطّة المرسومة في تحسين مخرجات جودة التعليم وتعزيز ملاءَمتها وفقاً لاحتياجات المجتمع المحلي والإقليمي فأنشأت الكلية الجامعية مركز لخدمة المجتمع اشتمل المركز على عدة مرافق مهمة خلال تنفيذها برامج التأهيل والتدريب كمركز التعليم المستمر، وعيادة اضطرابات التخاطب وشركة مداد ووحدة الرسوم المتحركة، واستمرار لبرنامج التطور في الكلية أوجدت الضرورة لتحسين الظروف اللوجستية لطلاب الجنوب وذلك خلال افتتاح فرع الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في خانيونس عام (2009) ولازال العمل على تطوير برامج الدبلوم والبكالوريوس تعزيزاً للاختصاصات والبرامج وفق المعايير والمتطلبات العالمية التي تحقّق وتلبّي احتياجات المجتمع المحلّي والإقليمي.

الشهادات التي تمنحها:
شهادة البكالوريوس
شهادة الدبلوم المتوسط.
شهادة دبلوم مهني سنة واحدة.

عضوية الاتحادات الأكاديمية الدولية:
عضوية برنامج التأثير الأكاديمي (UN-Academic Impact).
برنامج التعاون الأكاديمي الفلسطيني الأوروبي (PEACE).
اتحاد جامعات حوض البحر الأبيض المتوسط (UNIMED).
الاتحاد العالمي للتعليم والتدريب المهني (IVETA).
توقيع وثيقة الماجنا كارتا (The Magna Charta Universitatum).

اتحاد الجامعات الأوروبية الآسيوية (EURAS).
عضوية اتحاد الجامعات العربية (Association of Arab Universities).
عضوية الاتحاد الدولي للجامعات (International Association of Universities).

الجوائز التي حصلت عليها:

جائزة فلسطين الدولية للتميز والإبداع عام (2007).
جائزة المركز الأول في مسابقة صنع في فلسطين للعام (2009).
جائزة المركز الثاني في مسابقة صنع في فلسطين للعام (2010).
الحصول على شهادة الجودة الدولية (ISO 9001-2008 2011).

الإطار العملي ومنهج الدراسة:

قام الباحث بإجراء مقابلات ميدانية مع عدد من المبحوثين والممثلين عن الإدارة بكافة مستوياتها الإدارية والطلبة، وكانت الإجابات شبه متطابقة، كما تم ايضاحه سابقاً من هدف الدراسة وهي قياس مدى ممارسة منهجية إدارة المخاطر في تحقيق التنمية المستدامة بالكلية الجامعية، فقد اعتمد الباحث أداة المقابلة لتحقيق الهدف، وقام بإجراء عدد من المقابلات مع العاملين بالكلية الجامعية على مختلف المستويات الإدارية والأكاديمية والخدمات في الكلية، وقد اختلف محتوى أسئلة المقابلة حسب المستوى الإداري والتنظيمي في الكلية.

وقد تم صياغة أسئلة المقابلة بحيث تجيب عن أسئلة الدراسة سابق الذكر من خلال نوذج google مخصص لك فئة من فئات عينة الدراسة.

النتائج وتحليلها

كانت نتائج المقابلات تدور حول الإجابات التالية لمعظم المُقَابَلين:

- **نتائج مقابلات الإدارة العليا:**

1. هل يوجد هيئة مختصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة؟

الإجابة:

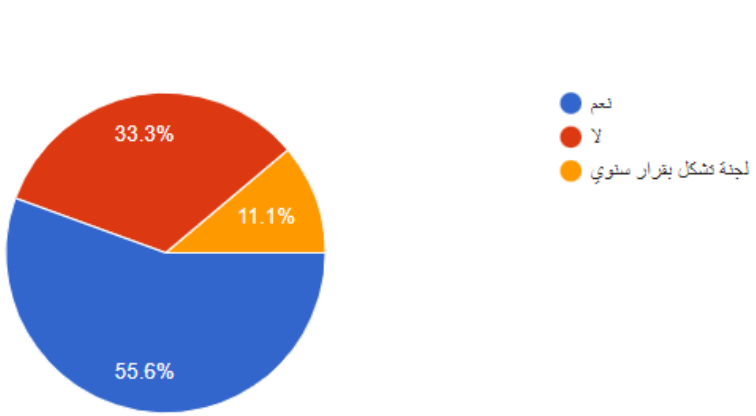

التحليل: كانت النتائج مختلفة حول سؤال لا يحتمل الإجابة لأكثر من رد حيث لو أنه كان موجود هيئة مختصة بإدارة المخاطر لكانت الإجابة واضحة بنعم ولا خلاف عليها، وبما أنه تم الاجابة على السؤال بنسب مختلفة من الموافقة والمعارضة هذا إن دل يدل على أنه لا توجد هيئة مخصصة واضحة لإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي وإن وجدت فإنها تكون ضمن وظيفة أخرى لمسى آخر.

2. هل تسعى الكلية الجامعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أهدافها الإستراتيجية؟

الإجابة:

9 ردود

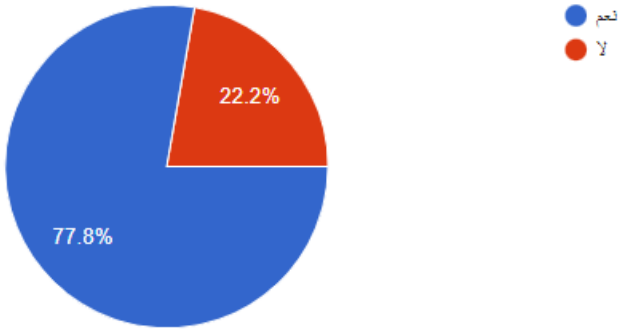

التحليل: الإجابة هنا بأغلبية كبيرة أنها نعم، وهذا إن دل فيدل على أن الكلية تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أهدافها الإستراتيجية.

3. هل توجد خطة إدارة للمخاطر التي من المحتمل أن تهدد أهداف التنمية المستدامة بالكلية الجامعية؟

الإجابة:

9 ردود

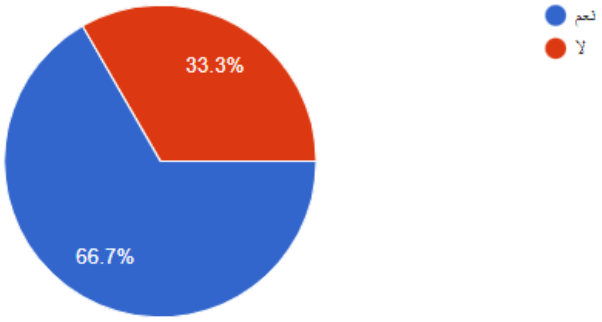

التحليل: يرى 66.7% من الإدارة العليا أنه يوجد خطة لإدارة المخاطر التي من المحتمل أن تهدد أهداف التنمية المستدامة بينما يرى 33.3 % من المجيبين عن السؤال أنه لا توجد أي خطة، وهذا يرجى إلى عدم وجود هيئة متخصصة بإدارة المخاطر توضح للجميع الخطة المعدة لإدارة المخاطر المحتملة.

4. هل يتم تدريب العاملين على خطة إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الإجابة:

9 ردود

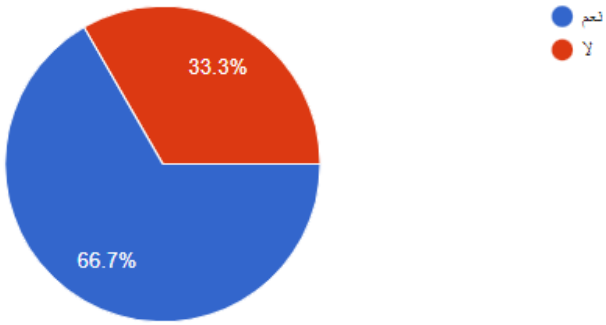

التحليل: يرى 66.7 % من المجيبين أنه يتم تدريب العاملين على إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بينما يرى 33.3% منهم أنه لا يتم تدريب العاملين، يمكن أن يرجع ذلك إلى اختلاف المواقع الإدارية وتخصصاتها فيمكن أن يرى أهل الاختصاص أنه يتم التدريب وغيرهم لا يرى ذلك.

5. هل يتم مراعاة أهداف التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الإدارية؟

الإجابة:

9 ردود

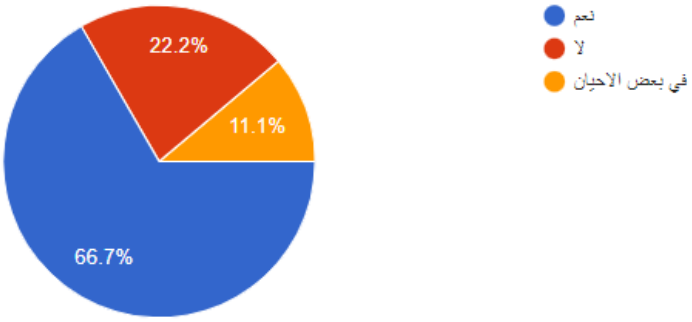

التحليل: الأغلبية ترى أن الكلية تراعي أهداف التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات بينما يرى البعض أنه أهذه المراعاة نسبية لحد ما.

- **أسئلة مقابلات الموظفين الإداريين والأكاديميين:**

1. هل ترى ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية؟

الإجابة:

15 ردًا

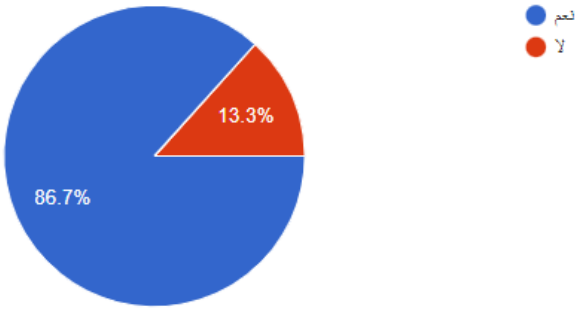

التحليل: ترى الأغلبية العظمى من الموظفين يؤكدون على ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.

2. هل سبق وأن شاركت في أنشطة للكلية تحقق أهداف التنمية المستدامة؟

الإجابة:

15 ردًا

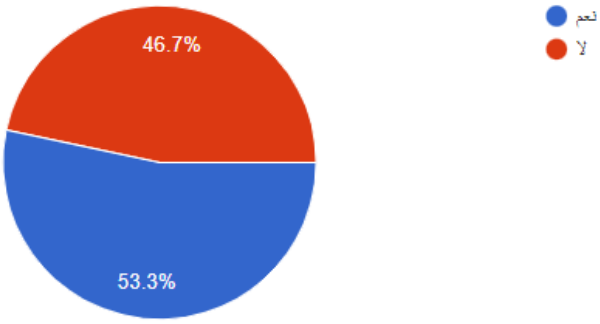

التحليل: هذه النتيجة منطقية لحد كبير حيث أنه ليس بالضرورة مشاركة جميع العاملين في أنشطة الكلية التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، ونتيجة الإجابة بنعم 53.3 % من المجيبين يدل على أن هناك مشاركة جيدة في الأنشطة.

3. هل تواجه الكلية مخاطر ترى أنها تحد من أنشطتها في تحقيق التنمية المستدامة؟

الإجابة:

15 ردًا

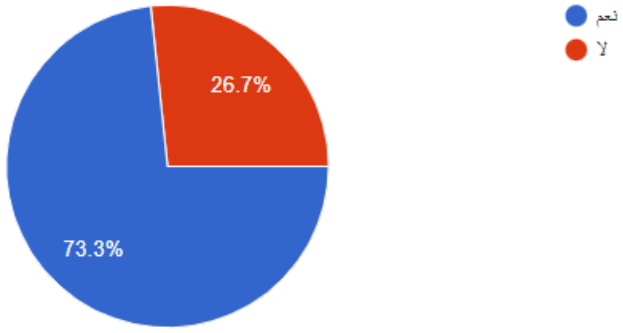

التحليل: يرى 73.3 % من المجيبين أن هنالك مخاطر تحد من أنشطة الكلية في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يتطلب بشكل واضح ضرورة وجود هيئة مخصصة لإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

4. هل تم تدريبك على مواجهة مثل هذه المخاطر؟

الإجابة:

15 ردًا

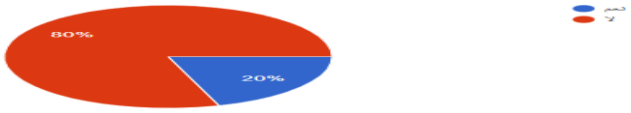

التحليل: هنا إجابة غير جيدة حيث أن 80% من المجيبين لم يتم تدريبهم على إدارة المخاطر التي تحد من أنشطة الكلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا يتطلب ضرورة التدريب لجميع العاملين في الأنشطة على إدارة المخاطر ومجابهتها.

5. هل لديك اهتمام شخصي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الإجابة:

15 ردًا

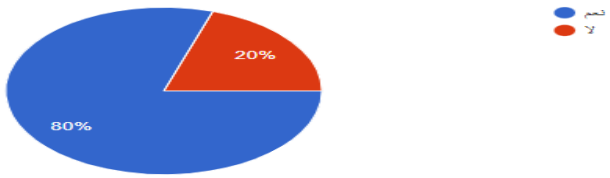

التحليل: نتيجة مبشرة لحد ما أن 80% من المجيبين لديهم اهتمام شخصي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يسهل على إدارة الكلية الجامعية أنشطتها المتعلقة بذلك لوجود عدد لا بئس به ممن لديهم الرغبة في المشاركة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستنتاجات

1. عدم وجود هيئة مختصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للكلية الجامعية.
2. يتم إدارة المخاطر ضمن هيئات إدارية في الكلية الجامعية.
3. الكلية تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن أهدافها الإستراتيجية.
4. عدم وجود خطة واضحة للجميع لإدارة المخاطرة المحتملة التي قد تهدد أهداف التنمية المستدامة بالكيلة الجامعية.
5. يتم تدريب بعض العاملين على إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض الأنشطة.
6. الكلية تراعي أهداف التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الإدارية ولكن هذه المراعاة نسبية لحد ما.
7. الأغلبية العظمى من الموظفين يؤكدون على ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.
8. هناك مشاركة جيدة في الأنشطة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة من قبل العاملين في الكلية الجامعية.
9. هنالك مخاطر تحد من أنشطة الكلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
10. هنالك أكثر من 80% من العاملين لم يتم تدريبهم على إدارة المخاطر التي تحد من أنشطة الكلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. هنالك أكثر من 80% من العاملين لديهم اهتمام شخصي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يسهل على إدارة الكلية الجامعية أنشطتها المتعلقة بذلك لوجود عدد لا بئس به ممن لديهم الرغبة في المشاركة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات

1. ضرورة إيجاد هيئة مختصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للكلية الجامعية.
2. تخصيص هدف مستقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الأهداف الإستراتيجية للكلية الجامعية.
3. وضع خطة واضحة للجميع لإدارة المخاطرة المحتملة التي قد تهدد أهداف التنمية المستدامة بالكيلة الجامعية.
4. تدريب العاملين على إدارة المخاطر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
5. التأكيد على مراعات أهداف التنمية المستدامة عند اتخاذ القرارات الإدارية.
6. ضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.
7. ضرورة مشاركة جميع العاملين في الأنشطة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة في الكلية الجامعية.
8. وضع خطة إدارة المخاطر التي تحد من أنشطة الكلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق منهجية إدارة المخاطر.
9. اغتنام إدارة الكلية الجامعية لرغبة العاملين فيها بتحقيق أهداف التنمية المتدامة وتوظيف ذلك في أنشطتها المتعلقة بذلك.

المصـــــادر والمراجع:

أولاً/ المراجـــــع العربية

1. سورة يوسف. القرآن الكريم.
2. القحطاني، أثير منصور. حسن، فاطمة محمد مهدي. (2022). أبعاد إدارة المخاطر الاستراتيجية (مخاطر الوثائق والمعلومات، مخاطر السمعة التنظيمية، مخاطر الثقافة التنظيمية، مخاطر الموارد البشرية) ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة عسير بالمملكة العربية السعودية.
3. الأكاديمية العربية البريطانية. (2015). إدارة المخاطر، مقال منشور عبر موقع الاكاديمية العربية البريطانية.
4. التقرير السنوي للكلية الجامعية. (2017). التقرير السنوي للكلية الجامعية.
5. حسن، انوار مصطفى. كاظم، بشرى صبيح. (2022). دور ذكاء الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في وزارة العلوم والتكنولوجيا.
6. الماوي، فاطمة عبدالعزيز. (2022). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة مؤسسات التعليم العالي: "مراجـــعة نظـريـــة". مجلة العلوم الانسانية جامعة سبها.
7. حماد، طارق عبد العال. (2007) إدارة المخاطر(أفراد,إدارات ,شركات,بنوك), كلية التجارة, عين شمس ،الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. النجار، غسان محمد خليل. (2017). أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم.
9. الخضيري، محسن أحمد. (1990). إدارة ومنهج مواجهة الأزمات. القاهرة: مكتبة مدبولي.
10. الإدريسي، علي. (2018). دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية "دراسة مقارنة بين منظمات التعليم ما قبل الجامعي الحكومية والأهلية بأمانة العاصمة"رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
11. الصعيرية، مشاعل. وجيهة، العاني. العبري، خلف. الشنفري، عبدالله. البراشدي، حفيظة. (2022). دور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان. سلطنة عمان.
12. العجوز، موسى. (2019). مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية. لمؤتمر العربي الدولي الثاني المُحكم: المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات). عمان، الاردن.
13. نوي، طه حسين. لاخضر، غربي يسين سي. (2020). سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر. آفاق للعلوم.

ثانياً/ المراجـــــع الأجنبية

.14 Ben، Wisner & .(2004) .At Risk: Natural Hazards, People's Vulnerability and Disasters.

.15 Gallagher، Arthur .(2013) .Co. Acquires McIntyre Risk Management.

.16 JOSEPH GEORGE .(2019) .Key Elements of a Disaster Recovery Plan Companies Often Overlook.

.17 Bachioua، Lahcene .(2009). إدارة المخاطر وتفعيل عناصر إدارة المستقبل في مؤسسات التعليم العالي. إدارة المخاطر .

.18 Wayback، Machine .(2018) .https://archive.org/. تم الاسترداد من Wayback Machine.

دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في **محافظتي اربد والمفرق** – دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية"

د. هالة بدر ابراهيم عبيدات د.خالد حسين شلاش مهداوي

المخلص

عبيدات ، هالة بدر، مهداوي، خالد. دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في محافظتي اربد والمفرق - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية"

هدفت الدراسة إلى الكشف دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في محافظتي اربد والمفرق - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية" وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعداد استبانة مكونة من (20) فقرة ، تكون مجتمع الدّراسة من جميع المؤسسات الاهلية النسوية في كل من محافظتي اربد والمفرق , وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من رئيسات الاتحادات النسائية والجمعيات الخيرية وبلغ عددهم (155)، حيث أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.58-4.15)، حيث جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على " تأخذ المؤسسة عند التخطيط الاستراتيجي اسس المساواة بين الجنسين " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.15)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها " تهدف المؤسسة الى تطوير برامج وخطط تسعى لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.58). وبلغ المتوسط الحسابي للفقرات ككل (3.23)، بالإضافة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاداة ككل عند مستوى الدلالة (□=0.05) وتبين هنالك فروق تعزى للوظيفة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ =

0.05) بين منسقة مشروع ومسؤولة البرنامج وجاءت الفروق لصالح مسؤولة البرنامج ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ = 0.05) بين 7-9 سنوات واكثر من 10 سنوات من جهة اخرى وجاءت الفروق لصالح 7-9 سنوات، وقد اوصت الدراسة الى بناء شراكات فعالة مع المؤسسات الاخرى ذات العلاقة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ اوسع لأنشطة التوعية الخاصة بالنساء والتي تعزز من عملية تمكينهن ، تعزيز قدرات المؤسسات الاهلية النسوية على قراءة تجاربها السابقة والاستفادة منها، اعطاء اهمية للبيانات التي تم جمعها مسبقا من خلال تحليلها للحصول على مؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين للاستفادة منها لإثراء الابحاث والدراسات والتخطيط للمشاريع المستقبلة، مراعاة المساواة بين الجنسين اثناء عمليات التخطيط الاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الأهلية ، هدف المساواة بين الجنسين ، أهداف التنمية المستدامة

المقدمة:.

لا يمكن الحديث عن المؤسسات النسوية في المملكة الاردنية الهاشمية دون الحديث أو التطرق إلى دور وواقع المرأة الاردنية إذ لا جديد بالقول إن المرأة الأردنية تشكل نصف المجتمع، ومشاركتها في التنمية حق من حقوق الإنسان وفق قرارات الأمم المتحدة.

حيث تعتبر مقولة " المرأة نصف المجتمع" تمثل اقرارا بحد ذاته سقط في الحيز العام بدور المرأة واهميته في المجتمع، حيث ان امكانياتها ومكانتها هي الاساسية اينما وجدت وتعتبر قضايا المرأة وما تواجهه من هضم للحقوق من المجتمع والعادات والتقاليد والقوانين في بعض الاحيان.(برنامج الامم المتحدة الانمائي,2018)

"على الرغم من التزامات الأردن الدولية بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين ، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بكين ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ومجلس الأمن ، وقرارات الأمن والسلام ، لا تزال هناك نقاط ضعف من حيث المساواة الاقتصادية والسياسية." وأضاف البيان: "في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، سجل الأردن 138 من أصل 153 دولة ، حيث سجل 145 نقطة للمشاركة الاقتصادية والفرص و 81 في التحصيل العلمي ، بينما سجل الصحة والبقاء 103 ، والتمكين السياسي 113 ."وبحسب الكتاب الإحصائي السنوي 2019 الصادر عن وزارة الإحصاء ، فإن المرأة الأردنية تشكل قرابة 47٪ من إجمالي سكان المملكة ، مما يشير إلى أن الوضع الاقتصادي للمرأة أصعب من وضع الرجل بسبب تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية التي أثرت عليها. زيادة السرعة المؤلمة التي يؤدون بها المهام الاجتماعية الموكلة. (الاحصاءات العامة، 2018).

تلعب المؤسسات الاهلية النسوية دورا هاما في عملية التنمية المستدامة، وتنطلق المؤسسات من القناعة بأنه حين تصبح المرأة في وضع افضل سيصبح العالم افض للجميع، حيث انه يوجد (193) دولة من دول العالم تحث على المساواة بين الجنسين كأحد العناصر الاساسية الموجودة في اجندة الامم المتحدة للتنمية المستدامة (2030) التي تم اقرارها(منظمة العمل الدولية،2015).

تتضمن اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 هدفا يحث على المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ان المساواة بين الجنسين ليست فقط حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان ، ولكنها أيضًا أساس ضروري لعالم ينعم بالسلام والازدهار والاستدامة. لقد تم إحراز تقدم على مدى العقود القليلة الماضية: المزيد من الفتيات في المدارس ، وعدد أقل من الفتيات يجبرن على الزواج المبكر ، والمزيد من النساء في البرلمان والمناصب القيادية ، ويتم إصلاح القوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين .على الرغم من هذه الإنجازات ، لا تزال هناك العديد من التحديات: القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية لا تزال منتشرة ، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات القيادة السياسية(دوجلاس،2008).

حيث نشأ مصطلح "تمكين المرأة" من الأمم المتحدة ، من الظروف التي تتناسب بالضرورة مع معنى الكلمة ومن الدعوات لاستخدامها وتعود جذور مفهوم "التمكين" إلى الستينيات. يرتبط بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين ، ثم يتم استخدامه بمعانٍ متعددة وفي مجالات مختلفة مثل العمل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

مشكلة الدراسة :.

تتبنى المؤسسات الاهلية النسوية قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين وهي تسعى لإيجاد مجتمع ديمقراطي يتم فيه التمتع بحقوق مساوية للرجل، وتم ايجاد المؤسسات الاهلية لتقوم بدور فعال في التأثير بالتشريعات والقوانين والاجراءات، ومتابعة الاصلاحات الداخلية وتطوير وبناء الوعي لدى المجتمع ، لكن هناك صعوبات تواجه المؤسسات الاهلية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبناء على ذلك وانطلاقا من اهتمام الباحثة بقضايا المرأة، اختارت الباحثة هذه الدراسة وباطلاع الباحثان وخبرتهما العلمية والعلمية في مجال أهداف التنمية المستدامة بشكل عام وهدف المساواة بين الجنسين بشكل خاص وفي المؤسسات الاهلية في المملكة الاردنية الهاشمية بشكل خاص فقد جاءت الحاجة للبحث دور المؤسسات الاهلية النسوية واثر تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبناءا على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة الرئيسة في الإجابة في الإجابة عن التساؤلات الآتية

1. ما دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في محافظتي اربد والمفرق - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية ؟
2. هل توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\geq\alpha$) بين استجابة المبحوثين حول هدف المساواة بين الجنسين ضمن اهداف التنمية المستدامة تعزى للخصائص الديمغرافية التالية (الجنس، الحالة الاجتماعية، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة ، سنوات الخبرة، طبيعة نشاط المؤسسة ، مدة التأسيس)

اهداف البحث:.

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور المؤسسات الاهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في محافظتي اربد والمفرق - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية

1. الكشف عن مستوى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في محافظتي اربد والمفرق
2. الخروج بتوصيات تعزز عملية تطوير دور المؤسسات الاهلية النسوية وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين كهدف من أهداف التنمية المستدامة .

اهمية البحث :.

1. اكساب الباحثان أهمية علمية في حقل تطوير المؤسسات الاهلية النسوية واثرها على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن اهداف التنمية المستدامة في المملكة الاردنية الهاشمية .
2. فتح باب لمزيد من الدراسات حول الموضوعات والمتغيرات في ضوء النتائج المتوقعة.
3. اثراء المكتبة العربية بدراسات جديدة في مجال تطوير المؤسسات الاهلية النسوية وهدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة.
4. امكانية الاستفادة من نتائج البحث من قبل ادارة المؤسسات النسوية للتقدم بخطوات منهجية من اجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن اهداف التنمية المستدامة

حدود البحث:.

- حدود موضوعية : اقتصرت الدراسة على تناول دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة وفق الخصائص الديمغرافية التنظيمية والشخصية (الجنس، الحالة الاجتماعية، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة ، سنوات الخبرة، طبيعة نشاط المؤسسة ، مدة التأسيس
- حدود مكانية : تم تطبيق الدراسة على المؤسسات النسوية في محافظتي اربد والمفرق
- حدود بشرية : تم تطبيق الدراسة على العاملين في المؤسسات الاهلية النسوية في محافظتي اربد والمفرق

مصطلحات الدراسة :.

المؤسسات الاهلية النسوية : وهي مؤسسات غير حكومية تركز على قضايا تخص المرأة، تهتم بقضايا تخص النوع الاجتماعي، وعادة ما تقودها الاناث وتندرج تحت مسمى جمعيات / خيرية ويوجد العديد من هذه المؤسسات الاهلية في المملكة الاردنية الهاشمية.

هدف المساواة بين الجنسين : يتعلق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بالمساواة بين الجنسين وهو أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 2015. الصياغة الرسمية للهدف 5: «تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات».

اهداف التنمية المستدامة : اهداف التنمية المستدامة هي مجموعة جديدة من الاهداف والمعروفة رسميًا باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفًا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكرت هذه الاهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر2015 وفي 1 كانون الثاني / يناير 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تترابط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها 169 غاية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر – الجوع – الصحة – التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين – المياه - الصرف الصحي – الطاقة – البيئة - العدالة الاجتماعية)

الاطار النظري والدراسات السابقة

نلاحظ ان تاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والاقليمي يشهد تطورا واضحا ومستمرا في المفهوم والمحتوى، حيث ان هذا التطور يعتبر بمثابة استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير لجنة برونتلاند (Brundtland Commission) التابعة للأمم المتحدة في نهاية ثمانينيات القرن المنصرم حول مصير العالم في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" الذي كان إشارة للعمل نحو مستقبل أفضل لحماية الأنواع المختلفة بما فيها أيضاً تحسين حياة الانسان ورفع المستوى المعيشي له مع المحافظة على المصادر والموارد الاولية بعيدة عن التلوث أو تلاشيها بسبب الإستعمال غير الواعي (Matthew& Hammill, 2009,)، حيث تم تعريف التنمية المستدامة لأول مرة على أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورًا كبيرًا منذ أوائل الستينيات وقد قطع شوطًا طويلاً. في عقد التنمية الأول الممتد من 1960 إلى 1970 والذي تبنته الأمم المتحدة كان النمو الاقتصادي هو الارتباط الأساسي بالاستدامة ، مع قياسات مثل الدخل القومي ودخل الفرد، حيث شهدت التنمية من 1970 إلى 1980 سلسلة من التغييرات التي وسعت معناها إلى ما وراء الجانب الاقتصادي فقط. وتم تبني الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية في العقد الثاني من التنمية(عثمان ، ابو زنط ،2008)، وجاء تعريفاً هو الأشمل للتنمية المستدامة مع إشارته على أنه مصطلح غير واضح ولا يوجد اتفاق عليه من قبل الباحثين، وقد عرفها على أنها: تأمين احتياجات الحاضر بدون التعدي على قدرة الاجيال المستقبلية لتأمين احتياجاتهم(Ross, Andrea, 2009).

وخلال عقد التنمية الثالث بين 1980 و 1990 ، اكتسب مفهوم التنمية بعدا قانونيا وديمقراطيا ، تجلى في المشاركة العامة في قرارات التنمية المتعلقة بالحكم الصالح .في عقد التنمية الرابع منذ عام 1990(Chang, 2011)، اتخذ

مفهوم التنمية قفزة نوعية ، وتم التأكيد بوضوح على مفهوم التنمية المستدامة في "إعلان ريو" في عام 1992 ، والذي يتضمن مبدأ وجوب تحقيق العدالة بين الأجيال في التوزيع. من الموارد الطبيعية.(Menash, 2019)

في عام 2015 تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (جدول أعمال 2030) ، والتي تحتوي على 17 هدفًا و 169 هدفًا محددًا و 231 مؤشرًا فريدًا. يهدف البرنامج إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المتعلقة بالتنمية وتوفير خيارات وفرص جديدة لسد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية كما أنها تشكل الإطار العام الذي يوجه العمل الإنمائي العالمي والوطني، واستنادًا إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز تلتزم خطة عام 2030 بـ "شمول الجميع دون استثناء" و "إفادة المستبعدين أولاً" ، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة وتقترح هدفين رئيسيين لمكافحة التمييز وعدم المساواة (الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين والهدف 10 بشأن الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها والالتزام الشامل بتصنيف البيانات والنهج التشاركية الشاملة (المجتمع بأسره والحكومة بأكملها) والمساءلة عن المتابعة حتى عام 2030 المراجعة وأظهر استعراض الأجندة لعام 2009 أن تطويرها وعملها العام كانا يرتكزان على حقوق الإنسان وهو أمر حاسم للتنفيذ الفعال له(بوكايس،2019).

تطورت الأوضاع الاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية من جميع جوانب الحياة في الدولة الجديدة المعاصرة ، بما في ذلك وضع الأردنيات اللواتي خرجن بأعداد كبيرة الى المدارس ثم الى العمل ، وساهمن في بناء مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأيضًا لقد ساهموا في بناء المجتمع المدني الأردني منذ الصغر من خلال منظماتهم وجمعياتهم (التل ، 2006).

وقد تأسس تباعا منذ منتصف الأربعينيات في ما يسمى بالحركة النسائية الأردنية من ناحية أخرى شهدت جوانب مختلفة من تطور الدولة الأردنية المعاصرة العديد من عمليات الرصد والتحليل الكثيرة ، بما في ذلك جوانب التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث تعبر عن الزخم في الأدب التاريخي وكان هذا الاهتمام والزخم لا يشمل أنشطة المرأة في بناء الحركات الاجتماعية ومساهماتها في المجتمع من خلال بناء المجتمع المدني، وتحول مفهوم تطور المجتمع الاردني من مجتمع العائلة الى مجتمع الدولة (نفاع،2010).

وبالمقارنة بما يجري من حولنا ورصد الحركة النسائية والعربية، فأن الحركة النسائية الاردنية تعاني من نقص في التوثيق من قبل الحركة النسائية في الأردن وتحليلها ، خاصة الإصدار الأول الذي نتحدث عنه بفارق 60 عامًا أو أكثر في الوقت الحالي ، هذا الواقع يؤكد ندرة الكتابات التي تتناول تاريخ الحركة النسائية في الأردن على الرغم من زخم حركة البحث والتأليف حول أوضاع النساء التي شهدتها البلاد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي حتى اليوم (التل،2006).

الدراسات السابقة العربية والاجنبية

دراسة بوكايس(2019) هدفت هذه الدراسة الى معرفة اوجه المقارنة بين المساواة بين الجنسين في القانونين الاسريين الجزائري والتونسي كدراسة مقارنه، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وعليه تعالج الدراسة مدى اخذ المشرعين الجزائري والتونسي بمبدأ المساواة بين الجنسين في مجال شؤون الاسرة ويظهر من خلال الدراسة ان هذا المبدأ كان موجودا في القانونين سواء في مسائل الزواج ومسائل الطلاق واثارها، حيث ان المشروع التونسي كان اكثر تكريسا من خلال وضوح النصوص فيه وجرأتها، اما في القانون الجزائري كان المبدأ واضحا بطريقة غير مباشرة مما جعل النصوص مختلفة ومتناقضة احيانا

دراسة أبو دقة وآخرون (2019) هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلبة الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية في غزة نحو المساواة بين المرأة والرجل، ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية، إلى جانب تحديد العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات. واستخدم الباحثون المنهج المختلط Design Mixed،حيث جمعت البيانات الكمية من خلال استخدام استبانة وزعت على 168 طالباً وطالبةً،

بينما جمعت البيانات النوعية من خلال اللقاءات التي تمت مع ثالث مجموعات مركزة تكونت كل واحدة منها من ستة طالب. وبينت النتائج وجود وعي عالٍ لدى أفراد العينة بحقوق المرأة في المجالات الأسرية والاجتماعية والسياسية، ووجود فروق دالة في اتجاهات الطلبة لصالح الإناث ولصالح الطلبة غير المتزوجين. وبخصوص العوامل المؤثرة في تشكيل الاتجاهات، فقد بينت النتائج عدة عوامل تتضمن: الأسرة، وثقافة المجتمع، والتعليم، والخبرات والتجارب الحياتية. وخلصت الدراسة الى أهمية توعية أفراد المجتمع بالمنظور الإسلامي لحقوق المرأة والرجل وواجباتهما، مع ضرورة ربط ذلك بالقوانين والاتفاقيات الإنسانية ذات العلاقة ، وتوفير ما يلزم من سياسات وقوانين محلية لدعم تنفيذها.

دراسة كنانة (2017) هدفت إلى التعرف على اتجاهات مديريات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع دور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات وتكونت في صورتها النهائية من (50) فقرة موزعة على (6) مجالات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديريات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية للعام (2014- 2015) والبالغ عددهنَ (97) مديرة، وتوصلت الدراسة إلى: أن اتجاهات مديريات المؤسسات النسوية في محافظات الضفة الغربية نحو هذه المؤسسات وواقعها في ظل السلطة على مستوى الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، وكل مجال من مجالاتها هي ايجابية، باستثناء اتجاهاتهم نحو المجال القانوني

دراسة نصر (2014) هدفت هذه الدراسة في موضوع الاصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين خصوصا في السياق الفلسطيني، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للوصول الى نتائج الدراسة وتفسير الظروف المحيطة بها ، حيث خلصت الدراسة الى نتائج أهمها ان المؤسسات النسوية قد اغفلت السياقات الواقعية القانونية للمرأة الفلسطينية ولم يتم تقديم حلول ابداعية تتناسب وتنسجم مع الواقع الفلسطيني ومع احتياجات وتجارب النساء الفلسطينيات فقد تم اغفال العديد من السياقات السياسية والقانونية والاجتماعية للنساء الفلسطينيات في ظل وجود الاحتلال وتأثيره على حياة النساء وفقدان السلطة الفلسطينية لسيادتها والانقسام السياسي ما بين الضفة الغربية وغزة واستخدام القانون كوسيلة سياسية بيد صانعي القرار وعدم انعكاس حالة المساواة القانونية على واقع النساء

دراسة نجم (2013) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة. ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية. والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت. تكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة - :تفاوتت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية ، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي - .لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية).

دراسة Lindblom (2017) والتي هدفت الى توثيق المساواة بين الجنسين والتنوع – تحليل اطار عمل المبادرة العالمية للتقارير المستدامة، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد استبانة نفذتها مع 100 شركة مختلفة باتباع اسلوب الاستبانة من خلال الايميل، وتنفذ عدد من المقابلات لتجميع بيانات نوعية وكمية، حيث اظهرت النتائج ان المؤسسات تعتقد انه لا يوجد علاقة بين اعداد التقارير المستدامة وبين المساواة بين الجنسين وقد افاد بعض المبحوثين ان وجود اعتبارات اخلاقية عند التعامل مع الموظفين لا علاقة لها بقياس الاستدامة او بالتنوع داخل المؤسسات .

دراسة Lee & Avery & Haley(2010) هدفت الى معرفة دور المساواة بين الجنسين واستراتيجية الرسائل من وجهة نظر الضغط والمناصرة، وتم استخدام المنهج التجريبي حيث اظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها، ان نية المشاركة عند المرأة تتعزز أكثر من خلال استراتيجية الرسائل التحويلية اكثر من الرسائل الاعلامية البحتة. كذلك فان النساء يعالجن الكفاءة الذاتية والنية السلوكية عاطفيا وليس عقلانيا وعلى العكس فيعالج الذكور الذاتية والنية السلوكية بعقلانية.

ما تتميز به الدراسة الحالية:

على الرغم من غياب أي دراسة من الدراسات السابقة تناول موضوع دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية، بصورة مباشرة ودقيقة –كما هو حال هذه الدراسة- إلا أن جميع الدراسات السابقة اقتربت وبشكل كبير من مضمون الدراسة الحالية، ويتأتى مدى إفادة تلك الدراسات السابقة على هذا البحث من عدة جوانب هي:

- تُسهم الدراسات السابقة في مجملها بزيادة تعميق الفهم بموضوعات الدراسة.
- تُعطي الدراسات السابقة وزناً علميا كبيراً يسهم في زيادة مصداقية الدراسة الحالية.
- تُسهم الدراسات السابقة في إعداد الإطار أو الجانب النظري لهذا البحث والمتضمن الوصف النظري لمتغيرات الدراسة، ومجموعة الموضوعات ذات الصلة بهما.
- تساعد الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة الحالية "الاستبيان" وصياغة فقراته.
- تُسهم الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة الحالية.

كما واختارت الدراسات السابقة بيئات مختلفة –مجتمعات الدراسة- بغية اختبار وتطبيق فرضياتها وأدواتها، بينما اختارت هذه الدراسة بيئة تربوية تعليمية مختلفة تمثلت في المؤسسات النسوية في محافظتي اربد والمفرق.

الطريقة والإجراءات

يشتمل الفصل على وصف كامل للمنهجية المستخدمة في البحث, بالإضافة تحديد مجتمع الدراسة, والعينة البحثية, أداة الدراسة المستخدمة , مع توضيح وأساليب التّحقق من الصدق والثبات للاستبيان, مع ذكر الأدوات والاختبارات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها للتحقيق من الهدف من الدّراسة.

منهج الدّراسة:.

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها ولملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها, إذ يعد المنهج الوصفي التحليلي طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، والذي يساعد على إجراء المقارنات بين طبيعة الظاهرة في أكثر من مكان والوصول إلى النتائج المرجوة ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث وذلك لمعرفة دور المؤسسات الاهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في **محافظتي اربد والمفرق** - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية

مجتمع الدّراسة وعينتها:.

تكون مجتمع الدّراسة من جميع المؤسسات الاهلية النسوية في كل من محافظتي اربد والمفرق , وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من رئيسات الاتحادات النسائية والجمعيات الخيرية وبلغ عددهم (155) , وتم اختيار عينة الدراسة بنسبة(67%) بالطريقة العشوائية البسيطة حيث تم توزيع 40 استبانة في محافظة المفرق وتم توزيع 65 استبانة في محافظة اربد وتم استرداد 89 وتم استبعاد 4 استبانات حيث اصبح المجموع 85 .

جدول (1)

التكرارات والنسب المئوية حسب المعلومات الشخصية

	الفئات	التكرار	النسبة
الوظيفة	منسقة مشروع	32	37.6
	مسؤولة برنامج	36	42.4
	رئيسة	13	15.3
	عضو	4	4.7
التخصص	علوم اجتماعية	47	55.3
	علوم ادارية ومالية وهندسية	19	22.4
	علوم تربوية	7	8.2
	غير ذلك	12	14.1
المؤهل العلمي	ثانوي واقل	35	41.2
	دبلوم	23	27.1
	بكالوريوس	22	25.9
	دراسات عليا	5	5.9
سنوات الخبرة	اقل من 3 سنوات	15	17.6
	3- 6 سنوات	24	28.2
	7- 9 سنوات	27	31.8
	10 سنوات فأكثر	19	22.4
	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	41	48.2
	انثى	44	51.7
الحالة الاجتماعية	اعزب	4	4.7
	متزوج	47	55.2
	مطلق	18	21.2
	ارمل	16	18.8
المجموع		85	100.0

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية حسب معلومات عن المؤسسة

مدة التأسيس	اقل من 3 سنوات	36	42.3
	3- 6 سنوات	29	34.1
	7- 9 سنوات	12	14.1
	10 سنوات فأكثر	8	9.4
المجموع		85	100.0

مصادر جمع البيانات:.

اعتمد الباحثان في جمع البيانات اللازمة للدراسة عن طريق:

1- المصادر الثانوية:

تعد هذه البيانات هي تلك البيانات التي تم الحصول فوق منها من المنابع المكتبية ومن إعادة النظر الأدبية للدراسات الفائتة, وهذا لوضع الأساسيات العلمية والإطار الافتراضي للدراسة, حيث تم العودة إلى ما يأتي:

- المصادر الأولية والدراسات والكتب العلمية المنشورة المتعلقة بموضوع البحث.

- الرسائل والأطروحة الخاصة بالماجستير والدكتوراه التي قامت بالبحث والدراسة لنفس متغيرات الدراسة الحالية, سواء متغيرات مستقلة أو تابعة.

- المجلات والدوريات العلمية بالإضافة إلى النشرات المتخصصة التي قامت بالبحث في موضوع الدراسة, مع التطرق إلى بعض التقارير التي نُشرت بمعرفة مراكز الأبحاث الخاصة.

2. **المصادر الأولية:**

وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبانة خاصة بموضوع الدراسة , بحيث تغطي كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري و التساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة.

أداة الدّراسة:.

قام الباحثان بتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) المتعلقة بالموضوع والتي سيتم بناءها وتكوينها وتوزيعها على أفراد العينة وذلك لمعرفة دور المؤسسات الاهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في **محافظتي اربد والمفرق** - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية

وذلك بعد الرجوع إلى الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع . وسيتم توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي والتي تعبر عن مدى موافقة المستجيب مع فقرات الاستبانة (لا ينطبق بصورة واضحة , لا ينطبق بصورة اقل وضوحا, لا اعرف, ينطبق بصورة اقل وضوحا، ينطبق بصورة واضحة).

صدق أداة الدّراسة:.

قام الباحثان بعرض أداة الدراسة الاستبانة على عدد من المحكمين ذوي الخبرة لاختبار صدقها, بالإضافة إلى الحكم على مدى صلاحيتها، لإبداء رأيهم في مدى مناسبة الفقرات، ودقة الصياغة اللغوية.

ثبات أداة الدراسة :.

تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الأداة على عينة الدراسة، وذلك لمعرفة معامل ثبات الاتساق الداخلي لكل من مجالات المقاييس.

المجال	المدى
الاداة ككل	0.82

وقد افترض (Sekaran & Bougie، 2010,184) أن الحد الأدنى لمعامل الثبات هو (0.70)، كما يعتبر الثبات جيدا كلما كانت قيم المعامل (0.80) فأكثر، بالتالي فان القيم الواردة في الجدول السابق تعد مؤشر على ثبات أداة الدراسة، والاتساق بين فقراتها وموثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

لأساليب الإحصائية المستخدمة:.

للتأكد من فرضيات الدراسة تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة التي سيتم إجراؤها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

عرض نتائج التحليل الاحصائي ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في **محافظتي اربد والمفرق** - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية

وسيتم ذلك من خلال الاجابة عن أسئلة الدراسة ، وفيما يلي عرض النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة السؤال الأول: ما دور المؤسسات الأهلية على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن أهداف التنمية المستدامة في **محافظتي اربد والمفرق** - دراسة تطبيقية على المؤسسات النسوية ؟

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات، حيث كانت على النحو التالي:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1.	18	تأخذ المؤسسة عند التخطيط الاستراتيجي اسس المساواة بين الجنسين	4.15	.902	كبيرة
2.	20	تقوم المؤسسة من خلال برامج توعوية على تعميق قيم المساواة بين الجنسين.	4.12	.831	كبيرة
3.	13	ينعكس هدف المساواة بين الجنسين بصورة واضحة في رؤية ورسالة المؤسسة	4.11	.900	كبيرة
4.	10	تتخذ المؤسسة سياسة واضحة في التوظيف واختيار العاملين قائمة على مبدأ المساواة بين الجنسين	4.08	.854	كبيرة
5.	4	تجمع المؤسسة البيانات بصورة تراعي الفروق بين الجنسين	3.95	.879	كبيرة
6.	2	تقوم المؤسسة بمراقبة وتقييم نتائج انشطتها من منظور المساواة بين الجنسين	3.60	.976	كبيرة
7.	17	تبدي المؤسسة استعدادها لتعديل السياسات الداخلية والاجراءات المتبعة وخطط العمل والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين	3.26	.844	متوسطة
8.	9	تسعى المؤسسة لضمان استفادة كل من الرجال والنساء من الخدمات المقدمة وفق معايير معينة واضحة دون تمييز	3.25	.970	متوسطة
9.	19	يوجد لدى المؤسسة سياسة واضحة تراعي المساواة بين الجنسين	3.15	.673	متوسطة
10.	8	تنفذ المؤسسة انشطة توعية تشجع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	3.09	.870	متوسطة
	6	يوجد معرفة جيدة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وخصوصا تمكين المرأة مثل سيداو	3.02	.866	متوسطة
11.	16	تقوم المؤسسة ببناء شراكات فعالة للضغط من أجل تحقيق هدف المساواة بين الجنسين	2.97	.822	متوسطة
12.	5	تولي المؤسسة أهمية خاصة بالأنشطة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين	2.92	.756	متوسطة
13.	3	تستخدم المؤسسة مؤشرات التقييم والمتابعة في تحسين مستوى المساواة بين الجنسين بصورة	2.88	.916	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
		فعالة			
.14	14	تمتلك المؤسسة قدرة واضحة على التعلم من التجارب السابقة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	2.84	.858	متوسطة
.15	1	يوجد لدى المؤسسة سياسة واضحة لاستقطاب الموظفين.	2.79	1.227	متوسطه
.16	7	يتم تحليل البيانات للحصول على مؤشرات المساواة بين الجنسين والتي تستخدم لاحقا لإثراء الابحاث والدراسات للمشاريع المستقبلية	2.70	.978	متوسطة
.17	12	تتخذ المؤسسة قراراتها بصورة تشاركية مبينة على اسس المساواة بين الجنسين	2.64	.937	ضعيفة
.18	11	توفر ادارة المؤسسة بيئة عمل تشجع على الابداع والابتكار في تصميم انشطة تساهم في تحقيقي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	2.62	.866	ضعيفة
.19	15	تهدف المؤسسة الى تطوير برامج وخطط تسعى لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	2.58	.934	ضعيفة
		الفقرات ككل	3.23	.761	متوسط

يبين الجدول (3) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.58-4.15)، حيث جاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على " تأخذ المؤسسة عند التخطيط الاستراتيجي اسس المساواة بين الجنسين " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.15)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها " تهدف المؤسسة الى تطوير برامج وخطط تسعى لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.58). وبلغ المتوسط الحسابي للفقرات ككل (3.23).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين استجابة المبحوثين حول هدف المساواة بين الجنسين ضمن اهداف التنمية المستدامة تعزى للخصائص الديمغرافية التالية (الجنس، الحالة الاجتماعية، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة ، سنوات الخبرة، طبيعة نشاط المؤسسة ، مدة التأسيس

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاشكال للمعلومات الشخصية على الفقرات ككل، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي تبعا لكل من متغيرات الشخصية حسب الجداول الاتية.

المعلومات الشخصية

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر الفقرات ككل على المعلومات الشخصية

	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة	الدلالة

			الحسابي	المعياري	"ف"	الإحصائية
الوظيفة	منسقة مشروع	32	2.91	1.169	.719	.042
	مسؤولة برنامج	36	3.31	1.237		
	رئيسة	13	3.33	1.473		
	عضو	4	3.38	1.561		
	المجموع	85	3.16	1.257		
التخصص	علوم اجتماعية	32	2.57	1.306	.742	.530
	علوم ادارية ومالية وهندسية	36	2.90	1.329		
	علوم تربوية	17	3.10	1.416		
	المجموع	85	2.78	1.318		
المؤهل العلمي	تانوي فاقل	32	4.34	1.070	2.004	.120
	دبلوم	36	4.73	.634		
	بكالوريوس	13	4.00	1.510		
	دراسات عليا	4	4.00	2.000		
	المجموع	85	4.44	1.066		
سنوات الخبرة	اقل من 3 سنوات	32	4.31	1.040	2.193	0.921
	3- 6 سنوات	36	4.75	.482		
	7- 9 سنوات	13	4.19	1.455		
	10 سنوات فأكثر	4	3.81	1.908		
	المجموع	85	4.46	1.002		
الحالة الاجتماعية	اعزب	32	1.91	1.140	1.375	.256
	متزوج	47	1.50	.878		
	مطلق	13	1.62	.826		
	ارمل	4	1.17	.333		
	المجموع	85	1.65	.974		
الجنس	ذكر	41	1.91	1.140	1.375	.256

انثى	44	1.50	.878	
المجموع	85	1.62	.826	

جدول(5)

معلومات عن المؤسسة

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر الفقرات ككل على معلومات عن المؤسسة

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
مدة التأسيس	اقل من 3 سنوات	32	2.92	.763	4.845	.004
	3- 6 سنوات	36	3.56	.955		
	7- 9 سنوات	13	3.31	.701		
	10 سنوات فأكثر	4	2.31	.898		
	المجموع	85	3.22	.905		
طبيعة نشاط المؤسسة	تنموي	75	3.98	1.048	1.223	.307
	خيري	9	4.36	.785		
	تعاوني	1	4.38	.876		
	المجموع	85	4.22	.908		

يتبين من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاداة ككل عند مستوى الدلالة (□=0.05) وتبين هنالك فروق تعزى للوظيفة، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (6).

جدول (6)

المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر الوظيفة في المعلومات الشخصية

		المتوسط الحسابي	اقل من 25عام	25-35عام	36-46 عام	47عام فأكثر
الفقرات ككل	منسقة مشروع	2.92				
	مسؤولة برنامج	3.56	*.64			
	رئيسة	3.31	.39	.25		
	عضو	2.31	.61	1.25	1.00	

* دالة عند مستوى الدلالة (□ = 0.05).

يتبين من الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ = 0.05) بين منسقة مشروع ومسؤولة البرنامج وجاءت الفروق لصالح مسؤولة البرنامج.

يتبين من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (□=0.05) تعزى مدة التأسيس، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه كما هو مبين في الجدول (7).

جدول (7)

المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر مدة التأسيس في الفقرات ككل

		المتوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدة التأسيس	اقل من 3 سنوات	2.72				
	3- 6 سنوات	2.46	.26			
	7- 9 سنوات	4.07	*-1.35	*-1.61		
	10 سنوات فأكثر	2.79	-.07	-.33	*1.28	

* دالة عند مستوى الدلالة (□ = 0.05).

يتبين من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (□ = 0.05) بين 7-9 سنوات واكثر من 10 سنوات من جهة اخرى وجاءت الفروق لصالح 7-9 سنوات.

التوصيات :.

1. بناء شراكات فعالة مع المؤسسات الاخرى ذات العلاقة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين
2. تنفيذ اوسع لأنشطة التوعية الخاصة بالنساء والتي تعزز من عملية تمكينهن
3. تعزيز قدرات المؤسسات الاهلية النسوية على قراءة تجاربها السابقة والاستفادة منها
4. اعطاء اهمية للبيانات التي تم جمعها مسبقا من خلال تحليلها للحصول على مؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين للاستفادة منها لإثراء الابحاث والدراسات والتخطيط للمشاريع المستقبلة
5. مراعاة المساواة بين الجنسين اثناء عمليات التخطيط الاستراتيجي.

المراجع :.

أبو دقة ، سناء ، صايمة ، سمية ، الصوفي، حمدان ، المصري ، شريهان (2019)، الاتجاه نحو المساواة بين المرأة والرجل وعوامل تكوينه لدى طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، 14(2)، 186_205

اميلي ، نفاع ،(2010) ، تاريخ الحركة النسائية الأردنية، في موقع جريدة الرأي الالكتروني ، تاريخ النشر ٢٧ شباط ٢٠١٠م .

برنامج الامم المتحدة الانمائي (د. ت). المساواة الجندرية في الاردن. عمان، الاردن.

بوكايس، سمية (2019). المساواة بين الجنسين في القانونين الاسريين الجزائري والتونسي، رسالة دكتوراه منشورة، الجزائر

التل، سهير سلطي، (2006)، أوضاع النساء الأردنيات ومستوى إدراكهن لحقوقهن، المعهد الدولي لتضامن النساء.

دائرة الإحصاءات العامة (2018) الكتاب الاحصائي السنوي. عمان، الاردن.

منظمة العمل الدولية (2015) . " المرأة والعمل وأهداف التنمية المستدامة : مستقبل العمل رهن بمستقبل المرأة في العمل.

موسيشيت، دوجلاس (2008) "مبادئ التنمية المستدامة "، ترجمة بهاء شاهين ، ط1 ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ، القاهرة .

نجم ، منور (2013) دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة. ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية، 22(3)، 239–276.

نصر ، خديجة (2014) الاصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين خصوصا في السياق الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت – فلسطين.

Chang, H. J. (2011). Institutions and economic development: theory, policy and history. *Journal of institutional economics*, *7*(4), 473-498

Li, Jinhua and Houjun, Yany (2010). Towards A Framework of Quality Management for Cooperative Higher Education, International Conference of Education Technology and Information System, Qingdao, China

Lindblom, Erica. 2017. "Reporting on gender equality and diversity – an analysis of the GRI framework for sustainable reports". Un published master thesis. Linkoping University. Sweden - Mackenzie, Jessica & Gordon, Rebecca (2016). A Study on Organisational Development. Published study by the Knowlegde Sector Initiative (KSI). Indonesia

Matthew, R. A., & Hammill, A. (2009). Sustainable development and climate change. *International affairs*, *85*(6), 1117-1128

Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. *Cogent social sciences*, *5*(1), 1653531.

Ross, A. (2009). Modern interpretations of sustainable development. *Journal of law and society*, *36*(1), 32-54.

Sekaran, U., & Bougie, R. 2010, *Research methods for business: A skill-building approach* (5th ed.). Haddington: John Wiley & Sons

التصور المستقبلي للمدن الذكية في سلطنة عمان
حالة دراسية: مقارنة مع النموذج القطري

اياد حكم فضة - *منتصر عبد الغني - روان بنت صالح الهاشمية - أحمد بن سيف الهنائي

الملخص:

يهدف البحث الى تقييم مستقبل المدن الذكية في سلطنة عمان ومعرفة الدوافع والأهداف الواجبة أن تتوفر للمدينة الذكية في السلطنة ومقارنتها مع النموذج القطري كونهما يقعان في إقليم ذو ظروف متشابهة. وايضا من خلال الكشف عن مفهوم المدن الذكية والمفاهيم المرتبطة بها وأبعادها وخصائصها والنماذج المختلفة لها. اضافة الى عرض التحديات التي تحول أمام فكرة تحول مدن السلطنة إلى مدن ذكية. ان التطور والتقدم التكنولوجي والمعرفي أصبح محور هام في حل المشكلات الحضرية التي تواجهها المدن نتيجة للتسارع المستمر في أعداد السكان الذي تسبب في الضغط على البنية التحتية وعلى البيئة الطبيعية. اعتمد البحث على معلومات مستخرجة من المقابلات مع عدد من المختصين بمشاريع المدن الذكية في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عمان. واتبع البحث المنهج الكمي التحليلي، حيث تم توزيع وتحليل استبيان للكشف عن مدى وعي العمانيين بالمدن الذكية. وتم ايضا الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية وبالصور الفضائية وبالخرائط الموضوعية المعدة من قبل الباحثين لإخراج النتائج بالطرق العلمية والتقنيات الحديثة. وقام الباحثين في اجراء مقارنة من اجل ايجاد السمات المشتركة بين قطر وسلطنة عمان في المدن الذكية حيث تبين ان المدن الذكية في قطر كانت سبب في حل المشاكل التخطيطية القائمة وفي ايجاد اقتصاد قائم على المعرفة. وخلص البحث الى تحديد وتقييم التحديات في التخطيط الحضري والإقليمي في السلطنة والتي كان من أهمها النمو العمراني السريع وتزايد الإقبال والطلب على العيش في محافظة مسقط الامر الذي يتطلب التعجيل في إنشاء

المدن الذكية، ولا سيما وان قُدرة السلطنة على تمكين فكرة المدن الذكية عالية نظرا للبنية التحتية الممتازة والمجتمع الواعي.

الكلمات الدالة: التخطيط الحضري، المدن الذكية، اقتصاد المعرفة، سلطنة عمان، قطر.

The future vision of smart cities in the Sultanate of Oman

Case study: a comparison with the Qatari model

Abstract

The research aims to evaluate the future of Smart cities in the Sultanate of Oman, and to know the motives and objectives that must be available for the Smart city in the Sultanate and to compare it with the Qatari model, as they are located in a region with similar conditions. And also by revealing the concept of Smart cities and their associated concepts, dimensions, characteristics and different models. In addition to presenting the challenges facing the idea of transforming the Sultanate's cities into Smart cities. The technological and knowledge development and progress has become an important axis in solving urban problems faced by cities as a result of the continuous acceleration in population numbers, which caused pressure on the infrastructure and the natural environment. The research relied on information extracted from interviews with a number of specialists in Smart city projects in the Ministry of Housing and Urban Planning in the Sultanate of Oman. The research followed the analytical quantitative approach, whereby a questionnaire was distributed and analysed to reveal the extent of Omanis' awareness of Smart cities. Geographical information systems, satellite images, and thematic maps prepared by researchers were also used to produce results using scientific methods and modern technologies. The researchers conducted a comparison in order to find the common features between Qatar and the Sultanate of Oman in Smart cities, as it was found that Smart cities in Qatar were the reason for solving existing planning problems and creating a knowledge-based economy. The research concluded by identifying and evaluating the challenges in urban and regional planning in the Sultanate of Oman, the most important of which was the rapid urban growth and the increasing demand and demand for living in the Governorate of Muscat, which requires accelerating the establishment of Smart cities, especially since the ability of the Sultanate to enable the idea of Smart cities is high due to the infrastructure Excellent and conscious community.

Keywords: Urban planning, Smart cities, Knowledge economy, Sultanate of Oman, Qatar

1- المقدمة:

بعد الثورة الصناعية اجتاح العالم نمو السكاني سريع بحيث صاحب ذلك النمو الكثير من المشاكل الحضرية، ومن أكثر هذه المشاكل كان التوسع العمراني المتسارع في مختلف مناطق العالم. ومع تزايد الهجرات الريفية تأثرت المناطق الحضرية تأثيرا سلبياً ادى ايضا الى ظهور مشكلات حضرية وبيئة منها عدم توفر سكن للكثير من المواطنين والتكدس السكاني في مساحات ضيقة وقد ساهمت تلك المشاكل في تقلص المساحات المفتوحة والخضراء. وأما بالنسبة للبيئة فقد قُطعت الغابات وتم تلويثها بالمخلفات الصلبة والصرف الصحي، وارتفعت درجات حرارة سطح الأرض بشكل واضح، ويدور نقاش حاد في وقتنا الحالي من المهتمين بالتخطيط والبيئة حول خطورة وتأثيرات ارتفاع درجات حرارة سطح الأرض على البيئة وحياة الإنسان.

ومن هنا يأتي دور المخطط الحضري بحيث ينقل الوضع الراهن بمشاكله وظروفه، الي حالة مستقبلية أفضل من خلال استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للتغلب على مختلف القضايا البيئة والحضرية. وقد انتشر مفهوم حديث في علم التخطيط الحضري وهو "المدن الذكية". حيث أنه يستخدم الذكاء الاصطناعي مما يساهم بشكل مباشر في

تحسين نوعية الحياة بمختلف قطاعتها، واستدامة مواردها ضمن الركائز الثلاثة المستهدفة في المدن الذكية وهي التقنية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا البحث تم تحليل وتقييم مستقبل المدن الذكية في سلطنة عمان، ومعرفة الدوافع والأهداف والمستويات الواجبة أن تتوفر للمدينة الذكية في السلطنة ومقارنتها مع النموذج القطري للمدينة الذكية كونهما يقعان في إقليم ذو ظروف متشابهة. ولتحقيق اهداف البحث، فقد استعراض نشأة المدن الذكية علمياً وعالمياً في العالم، ثم دراسة وتقييم المدن الذكية في دولة قطر من اجل الخروج بمقترحات مناسبة لإنشاء المدن الذكية في سلطنة عمانِ في المستقبل القريب.

مشكلة البحث:

تعاني سلطنة عمان من تنامي أعداد السكان بشكل كبير ومن التوسُّع العمرانيّ المطرد؛ كل ذلك أدى إلى حدوث موجات من عمرانية كبيرة خاصة في العاصمة مسقط باتجاه مناطق محددةً مثل المعبيلة الشمالية والجنوبية والخوض السادسة والسابعة وغيرها من المناطق في مختلف المحافظات، وبسبب عدم وجود تخطيط مسبق لاستقبال هذا النمو العمراني من النواحي الخدمية والعمرانيّة وخدمات البنية التَّحتيّة فقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلات كثيرة كنتيجة للتوسُّع العمرانيّ. وعلية كان لا بد في هذا البحث من تقديم تصور مستقبلي للمدن الذكية في سلطنة عمان التي تعتمد على ركائز ثلاثة وهي التقنية والاجتماعية والبيئية من اجل الاسراع في تنفيذها اسوة بدول مجلس التعاون الخليجي التي كان لها السبق في ذلك مثل دولة قطر.

أهداف البحث:

1. الكشف عن مفهوم المدن الذكية والمفاهيم المرتبطة بها وأبعادها وخصائصها والنماذج المختلفة لها.
2. عرض التحديات أمام فكرة تحول مدن السلطنة إلى مدن ذكية.
3. تقصي خطة السلطنة في تمكين فكرة المدن الذكية.
4. التأكد من قدرة المدن الذكية على مواجهة المشكلات التخطيطية.

المنهجية العلمية:

اعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي الذي أسهم في تكوين منظومة متكاملة من البيانات الثانوية والأولية. حيث أنه قائم على تقصي مفهوم المدن الذكية وأهميتها والدوافع المرتبطة بها فضلا عن التحديات التي ستوجهها سلطنة عمان لتمكين المدن الذكية. ويعتمد البحث ايضا على المعلومات المستخرجة من المقابلات التي أجريت مع عدد من المختصين بمشاريع المدن الذكية في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني. فضلا عن الاستبيان الذي سيكشف مدى وعي العمانيين بالمدن الذكية وأهميتها ونظرتهم لها كون المجتمع ركيزة أساسية في عملية التحول للمدن الذكية. بالإضافة إلى الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية لاستكمال مجريات البحث كالصور الفضائية والخرائط الموضوعية المعدة من قبل الباحثين.

منطقة الدراسة:

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية ممتدة على ثلاث واجهات بحرية بطول يصل إلى 3165 كم. حيث بلغت مساحتها حوالي 309500 كيلومتر مربع (وزارة البيئة والشؤون المناخية، 2012). والتي جعلها ثالث أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية بعد المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وبلغ عدد الجزر العمانية إلى 293 جزيرة. أكبر هذه الجزر هي جزيرة مصيرة الواقعة في بحر العرب وتبلغ مساحتها 640 كيلومتر مربع. بالإضافة إلى الجزر الصغيرة المتوزعة في بحر عمان التي تظهر كنتوءات صخرية كجزر الديمانيات وسلامة وبناتها وأم الغنم. تغلب عدد دوائر العرض على عدد خطوط الطول في السلطنة مما منحها شكلها الطولي والذي بدوره أعطاها تنوع تضاريسي وتعدد في أشكال السطح (الحتروشي،2014). كما هو موضح في الشكل رقم (1).

عاصمة سلطنة عمان هي ولاية مسقط الواقعة في محافظة مسقط والتي تبلغ مساحتها 3500 كيلومتر مربع. ضمت المحافظة ست ولايات وهي (ولاية العامرات، ولاية قريات، ولاية مطرح، ولاية مسقط، ولاية السيب، ولاية بوشر) كما هو موضح في الشكل رقم (2).

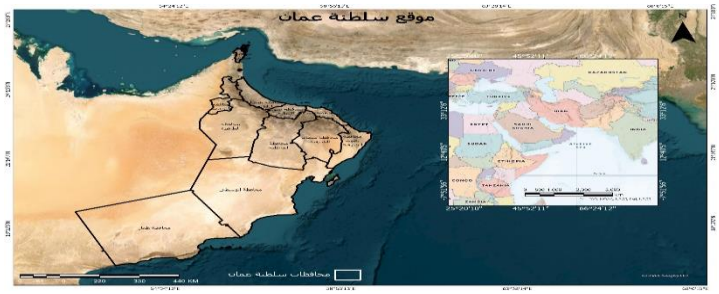

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الشكل رقم (1): موقع سلطنة عمان

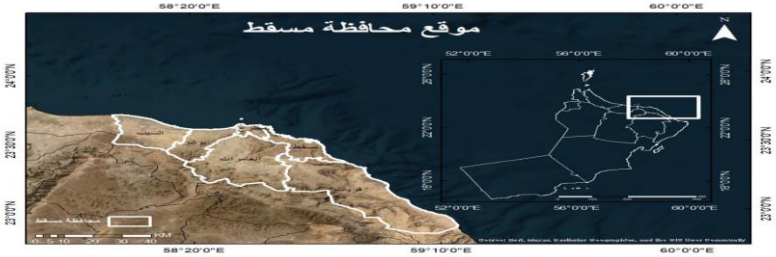

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الشكل رقم (2): موقع محافظة مسقط بالنسبة لمحافظات السلطنة

الدراسات السابقة:

1. الجميلي، رياض كاظم سلمان، (2020). "المدينة الذكية في مجلس التعاون الخليجي: تجارب مختارة"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، مج 3، ع6، 1-31. هدفت هذه الدراسة في توضيح مفهوم المدينة الذكية وأهميتها، وكذلك وضحت التطور في الجانب الرقمية بصورة واضحة ودوره في بروز هذه المدن الذكية، بالإضافة الي عرض التجارب الحديثة للمدن الذكية في منطقة الخليج العربي ومعرفة الأسس التي قامت عليها. واتخذت هذه الدراسة في منهجها على المنهج الوصفي والتحليلي. وقد توصلت هذه الدراسة الي عدد من النتائج أبرزها: نجحت بعض المدن الخليجية نجاح تام في خلق مدن رقمية ولعل أبرزها مدن دولة الامارات العربية المتحدة، في حين أن هناك بعض الحكومات الخليجية حاولت في تطوير مدنها بالتكنلوجيا الرقمية مثل مدن المملكة العربية السعودية وعمان والكويت، في المجمل العام أتضح من هذه النماذج الخليجية في المدن الذكية بأن المبادئ التي تقوم عليها مختلفة فبعضها ترتكز على أن تكون صديقة للبيئة، والبعض الاخر تسعى لتحقيق مفهوم الحوكمة الإدارية، في حين بعض النماذج قامت على أساس الاستدامة في التخطيط والإدارة والحصول على الخدمات.

2. الزعبي، علي زيد، (2022). " المدن الذكية: من التنظير إلى الواقعية: رؤية مستقبلية إلى مشروع مدينة الحرير بدولة الكويت"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 42، الرسالة، 9-134. هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة المدن الذكية من الجانب النظري مع استعراض نماذج عالمية وإقليمية. حيث اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لاستكمال أهداف الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن استحداث فكرة المدن الذكية يحتاج إلى اقتصاد، وحكومة، وأشخاص، وبيئة، ونقل ذكي مع استراتيجية واضحة. بالإضافة إلى تكثيف الجهود في توعية المجتمع بالمدن الذكية وأهميتها.
3. مفيد إحسان وآخرون، (2017). "مفهوم المدن الذكية حلا لمشكلة التدهور البيئي والحضري"، مجلة جامعة بابل، مج 25، ع6، 2018-2034. سعت هذه الدراسة الي توضيح ماهية المدينة الذكية، وبعد ذلك تم التطرق الي علاقة الانسان بالمدنية الذكية وهو أهم ما يميزها عن المدن التقليدية الجامدة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان. كما قامت الدراسة بتوضيح بأن المدن الذكية تحتوي على ثلاث ملامح أساسية وهما: بنية تحتية في مجال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات مع وجود قاعدة إدارية متكاملة للمدينة، ومستعملين أذكياء للمدينة الذكية. بالإضافة الي ضرورة تفاعل الاعلام ونظم المعلومات والاتصالات الشاملة مع المنشآت الحديثة ويعتبر هذا التفاعل سمة من سمات العمران الحديث. وكذلك تم التطرق الي أمثلة معاصر للمدن الذكية عبر العالم. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك التطبيقي.
4. القاضي، أحمد، والعراقي، محمد، (2018). "خصائص المدن الذكية ودورها في التحول الي الاستدامة المدينة المصرية". العمارة والهندسة والتكنلوجيا، مج1، ع1، 1-13. تناولت هذه الدراسة مفهوم وخصائص المدن الذكية ومكوناتها مع محاولة إيضاح العلاقة بين المدن الذكية ومفهوم الاستدامة. وكذلك ألقت بعض التجارب العالمية لإقامة للمدن الذكية سواء كان عن طريق أنشاء مدن جديدة أو تحول مدن قائمة. وارتكزت هذه الدراسة في منهجها على المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك التطبيقي. وتوصلت هذه الدراسة الي عدة نتائج أبرزها: المدن الذكية ترتكز في المقام الأول ركيزة البنى التحتية للاتصالات في حين أن المجتمع والبيئة هما مكملات مع الركيزة الأولى، وكذلك أن التحول للمدن الذكية هو يعتبر تحول للمدينة المستدامة. أن الإمكانات المتاحة من البنية التحتية للمدن القائمة هي العامل المحدد في القدرة للتحول للمدن الذكية.
5. الزاوي، نادية خليفة، والاهدب، فاطمة ناصر. (2019). "المدن الذكية المستدامة"، المؤتمر الثاني لنقابة المهن الهندسية، الزاوية (ليبيا). حرصت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم وخصائص المدن الذكية وكذلك أهداف إنشاء هذه المدن، بالإضافة الي استعراض وتحليل بعض النماذج العالمية للمدن الذكية الناجحة ومحاولة نقل هذا النجاح على المدينة الليبية. واستخدمت هذه الدراسة في منهجها على المنهج النظري والتحليلي وكذلك التطبيقي. وتبين من خلال الدراسة الي أنه بأن مفهوم المدن الذكي هو مفهوم حديث نسبيا أرتبط بتطور التقنية والتكنلوجيا، بالإضافة الي أن المدن الذكية تستجيب لجميع مفاهيم الاستدامة وبتالي يتضح بأن هناك علاقة وثيقة بين المدن الذكية والاستدامة.

6. جبر، انتظار جاسم جبر، (2019). " المدن الذكية ومتطلبات التحول"، مجلة الآداب، عدد خاص، 190-175. هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم المدن الذكية وخصائصها ومتطلبات التحول لها. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت إلى ان المدن الذكية ليست مشروع، ولكن مسار تحول لمدن أكثر فعالية.

7. بن النوي، عائشة بن النوي، (2021). "المدن الذكية: إنجازات وتجارب عالمية وعربية"، مجلة التمكين الاجتماعي، مج3، ع4، 16-33. هدفت الدراسة إلى تعريف المدن الذكية والمفاهيم المرتبطة بها مع توضيح الأهداف والدوافع لأنشاء هذه المدن. بالإضافة إلى عرض أبعادها ونماذج عالمية وعربية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت إلى أن المدن الذكية أصبحت ضرورة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية لرفع جودة الحياة.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

1. أجمعت الدراسات على أهمية المدن الذكية في حل المشكلات التخطيطية والبيئية الحالية الناتجة من التوسع العمراني والنمو السكاني المتسارع حيث يطغو طابع الاستدامة في هذه المدن.
2. أشارت الدراسات إلى أن فكرة المدن الذكية في المنطقة العربية لاتزال قيد الإنشاء وتوجد قلة قليلة من المدن الذكية وذلك لاحتياج هذا النوع من المدن إلى مستوى عالي من التخطيط والتنفيذ بالإضافة إلى مستخدمين أذكياء. فضلا عن إشارتها لنقص الوعي بالمدن الذكية عند المجتمعات العربية.

3. جميع هذه الدراسات اعتمدت في منهجها على الجانب النظري الوصفي وقل بها الجانب الكمي. وتكاد تخلو من استخدام صور الاقمار الاصطناعية ومن تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في اخراج الخرائط الموضوعية بالمقاييس العالمية.

2- الإطار النظري:

التخطيط الحضري علم يختص بدراسة وتحليل مختلف الأنشطة التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل البيئية الحضرية، والتي يعود تأثيرها إلى نمو وتكوين وتريب هذه البيئة ويشمل ذلك الأرض الإنسان. وفي ضوء ارتفاع أعداد ونسب التحضر في مختلف دول العالم بشكل كبير، فإن التخطيط الحضري يسعى لتنظيم هذا الانتقال عن طريق توفير بيئة مناسبة وجيدة للعيش والعمل، والجدير بالذكر بأن الدول النامية بها النصيب الأكبر من زيادة سكان الحضر في مختلف العالم. إن استيعاب هذه الزيادة تحتاج الي عملية تخطيط من أجل توسيع المدن قائمة وبناء مدن جديدة بشكل مستمر لتغطية الضغط الشديد الذي يحصل على البيئة والبنية التحية والخدمات والموارد المحلية.

المدن الذكية

"استخدم مصطلح المدينة الرقمية لأول مرة في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية الذي عقد في مدينة برشلونه عام 1994، كما بدأ مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عام 1996 بعدد من المدن الأوروبية ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساسي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدينة هلسنكي، والمدن الرقمية من منظور علمي هي التي بنيت لغرض صناعي أو تجاري أو علمي، بحيث تراعي توفير البيئة الاقتصادية الميسرة لحياة السكان وتكون خالية من التلوث والعوادم والضجيج الصناعي، وتقوم في قاعدتها الأساسية على التقنية وشبكات الترابط الإلكتروني" (الزعبي، 2018).

المدينة الذكية هي التي تحتوي منظومة متطورة مرتكزة على تقنية الاتصالات الرقمية والمعلومات، والبنية الأساسية من الخدمات وشبكات الطرق والمطارات، والموانئ، والسكك الحديدية، والأنفاق. حيث يعد الذكاء الاصطناعي المكون الأساسي للمدن الذكية كما يعتبر انه فرع من فروع علم الحاسوب يهتم بتطوير أجهزة وأنظمة وتطبيقات تكون قادرة على تنفيذ المهمات بمختلف مستوى صعوبتها على مستوى البشر، وقدرتها على اتخاذ قرارات ذكية. كما أن ظاهرتي التحضر والرقمنة مكنت في انتشار سريع للذكاء الاصطناعي الحضري في مساحات كبيرة وفي حياتنا اليومية، ولذلك نستطيع أن نجدها في كل مكان على سبيل المثال: في الحوسبة المتنقلة، أو البنية التحتية، وفي وسائل النقل كما هو موجود في (أنظمة مساعد وقوف السيارات وأنظمة الطيار الالي الجزئي)، أو في بعض المنازل (Luusua et al., 2022).

ترتكز المدن الذكية على ثلاثة ركائز أساسية وهي: الركيزة التقنية: وهي الركيزة التي تشكل المدينة الرقمية الافتراضية والتي تُمد بتقنيات المعلومات والاتصالات، والشبكات اللاسلكية. فضلا عن أجهزة وشبكات الاستشعار عن بعد حيث تشكل النظام التشغيلي والإداري للمجتمع والعمران الذكي. والركيزة الاجتماعية: وتمثل هذه الركيزة المدينة المعتمدة على إبداعات أفرادها المعرفية ومرتكزة على البنية التحتية الرقمية للاتصالات وادارت المعرفة. اما الركيزة البيئة: فهي الركيزة التي تعبر عن المدينة المستدامة التي تستخدم موارد الطاقة المتجددة. "تكمن أهمية المدن الذكية في كوناه مدن ذات قدرة عالية على تحسين جودة حياة مواطنيها وذلك عن طريق إدارة خدمات البنية التحتية كخدمات المياه، والطاقة، والمعلومات، والاتصالات، والنقل، وخدمات الطوارئ. فضلا عن إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في جذب الاعمال والمشاريع والتي من شأنها المحافظة على النمو الاقتصادي. من جهة أخرى تدعم المدن الذكية فكرة المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط والإدارة والتنفيذ. والتي تسمح لهم بمشاركة آرائهم اقتراحاتهم في صنع القرار داخل المدينة" (جبر وجاسم، 2019).

نموذج عالمي لمدينة ذكية

مدينة ستوكهولم هي عاصمة دولة السويد، وتعتبر من أفضل النماذج العالمية في المدن الذكية. في عام 2019 حصلت المدينة على جائزة المدينة الذكية عن مشروع Smarter Grow في "المؤتمر العالمي السنوي لإكسبو المدن الذكية" في برشلونة. تم الإشادة بالعاصمة السويدية لما تتمتع به من ابتكار وانفتاح واتصال وجهودها لتحسين الظروف المعيشية للسكان. وفي 3 أبريل 2017، اعتمد مجلس المدينة استراتيجية لتطوير المدينة الذكية بشكل أكبر من خلال أن تكون المدينة معتمدة على الرقمنة. من أجل الوصول إلى رؤيتها في أن تصبح مدينة ذكية، قررت ستوكهولم تحفيز وتوجيه مشاريع الرقمنة المختلفة. تصف إستراتيجية ستوكهولم كمدينة ذكية ومتصلة، جنبًا إلى جنب مع برنامج الرقمنة القادم للمدينة، من خلال أن تستند جميع الاستثمارات الجديدة إلى احتياجات سكان المدينة (Augusto, 2021).

المدن الذكية في قطر

تَعتبر قطر فكرة المدن الذكية توجه ناشئ وحديث كما هو في جميع أنحاء العالم. حيث اعتبرته توجه لا بد منه وذلك بسبب الهجرة المتسارعة والارتفاع غير المسبوق في عمليات التمدن والتحضر. والذي صاحبه ارتفاع في مستويات الاكتظاظ المروري ومعدلات التلوث. فقد عمدت إلى توطين فكرة المدن الذكية وذلك لتوفير بيئة سكنية متميزة لسكانها. ونظرا للزيادة المطردة في كثافة سكان الدوحة عاصمة دولة قطر أصبح من الواجب تحويل الفكرة إلى حقيقية ملموسة. حيث أن قطر اتبعت في ذلك العناصر والقطاعات التالية لتوفير البيئة السكنية المميزة كما هو موضح في الشكل رقم 3:

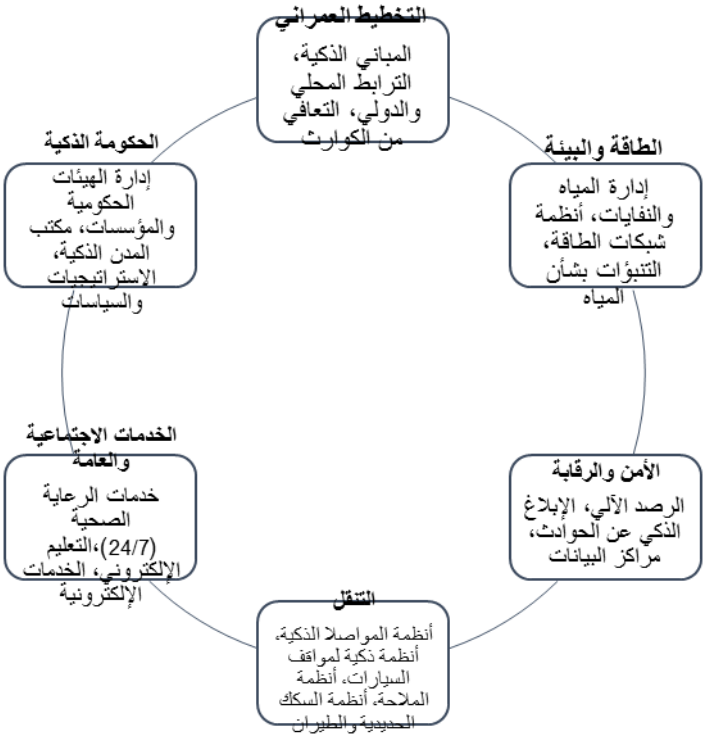

(وزارة الاتصالات والتكنلوجيا والمعلومات، 2017)

الشكل رقم (3): قطاعات البيئة السكنية للسكان في المدن الذكية

المنافع والمزايا التي تطمح قطر لجنيها من المدن الذكية:

1. التفكير الإبداعي والأفكار العلمية النيرة والتعاون بين الجهات المختلفة.
2. استيعاب الأعداد السكانية المتزايدة.
3. رفع مستوى المعيشة والرفاهية للسكان.
4. تعزيز نمو الاقتصاد القطري.
5. دمج التكنلوجيا والمعلومات بالبنية التحتية.
6. توفير فرص عمل.

(وزارة الاتصالات والتكنلوجيا والمعلومات، 2017)

مشيرب قلب الدوحة ـ قطر: نموذج خليجي لمدينة ذكية

تقع مشيرب في وسط الدوحة عاصمة قطر وبالتحديد في منطقة حيّ محمد بن جاسم بجوار الديوان الأميري. حيث يمثل الديوان الأمير مركز صنع القرار في الدولة ومقر صاحب السموّ أمير لدولة قطر بمساحة تبلغ 310000 متر مربع. يوجد بجوار مشيرب أحد أهم مشاريع الإحياء والتجديد الحضري وهي سوق واقف الذي جمع بين الأصالة والحداثة.

رسم توضيحي: موقع الدوحة *رسم توضيحي: موقع مشيرب قلب الدوحة*

(وزارة الاتصالات والتكنلوجيا والمعلومات، 2017)

الشكل رقم (3): رسم توضيحي يبين موقع الدوحة وموقع مشيرب قلب الدوحة

أهم المزايا التي حرصت قطر على توطينها في مشيرب قلب الدوحة هي تسخير التكنلوجيا الحديثة والمتطورة وتوظيفها كأداة لتحقيق الاستدامة. لذلك أنشئ نظام متكامل ومتطور للنقل يحتوي على شبكات داخلية للترام وخطوط سير للحافلات فضلا عن شبكة قطارات ميترو. أما بالنسبة للسيارات فقد عمد صناع القرار على خفض كثافة السيارات بالمكان عن طريق إنشاء مواقف سيارات غير مرئية فهي تمتد إلى ستة أمتار تحت سطح الأرض. وحرصا على حصول السكان لوسائل نقل سهلة وسريعة فقد خصص مسار خاص للدراجات الهوائية مع مواقف لهذه الدراجات.

قامت قطر بتقليل الطاقة المستهلكة في عمليات التبريد عن طريق توفير محطات تبريد مركزية قادرة على تعزيز التبريد بنسبة 30%. علاوة على أن 4% من طاقة المباني مستخرجة من 6400 لوح شمسي. كما أن استخدام الزجاج المطوّر سيساهم في عمليات خفض الحرارة عن طريق تقليص معدلات الامتصاص الحراري. (موقع مشيرب قلب الدوحة، 2017).

اعتمد المعمار في مشيرب قلب الدوحة على سبعة مبادئ وهي:

1. مبدأ الاستمرارية: حيث يتصل حاضر المدينة بماضيها ومستقبلها مما يوفر استمرارية بين الأجيال والموارد.
2. مبدأ تناغم الجزء مع الكل: الشكل المعماري يدعم التنوع والتعدد، ولكن في الوقت ذاته التنوع يتمتع بمدى بعيد من التجانس.
3. مبدأ استغلال المساحات وإعادة تحويل الأشكال: ينظر بهذا المبدأ على أن كل مبنى هو تصميم قابل للتغير مع مرور الوقت ليتناسب مع مجريات العصر.
4. مبدأ خصوصية المنازل: يسعى المبدأ على توفير بيئة من الخصوصية لسكان المنطقة بحيث يتفاعل الفرد بأمان داخل منزله.
5. مبدأ تفعيل دور الطرقات: يعمل المبدأ على تفعيل دور الطريق ليصبح وسيلة وغاية أسمى من مجرد التنقل من مكان إلى آخر، بل ليصبح وسيلة للتمتع بالعيش. لذلك توفر المنطقة طرق مظللة تعزز من حركة المشي.
6. مبدأ مواكبة المناخ: وفقا لهذا المبدأ فالشكل والتصميم المعماري يتأقلم مع الظروف المناخية القاسية في المنطقة. عن طريق التصميم الهندسي الذي يقلل من استهلاك الطاقة والموارد.
7. مبدأ تبني لغة عمرانية جديدة: لتحقيق هذا المبدأ فقد استوحى التصميم المعماري لمشيرب من فنون العمارة القطرية التقليدية وسكبها في قالب العمارة الحديثة (موقع: مشيرب قلب الدوحة، 2017).

المصدر: (أحمد الفارسي،2023/12/17)

الشكل رقم (4): رسم توضيحي يبين مشيرب قلب الدوحة

بعد استعراض المزايا والمعايير في المدينة الذكية مشير قلب الدوحة... هل استطاعت المدن الذكية القطرية أن تحقق غاياتها من استدامة بيئية واقتصادية؟ وقد حصلت مشيرب قلب الدوحة على أكبر عدد من شهادات LEED في الفئتين البلاتينية والذهبية في التصميم الذي يراعي استهلاك الطاقة ومتطلبات البيئة. وبلغت عدد الشهادات 32 شهادة بلاتينية و23 شهادة ذهبية بذلك تصبح المدينة الأكثر التي تتمتع بأعلى معايير الاستدامة في العالم. كما أظهرت الإحصائيات نشرة أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر /إف دي آي ماركتس/FDI Markets، إلى أن 71% من إجمالي الاستثمارات في الشرق الأوسط في عام 2022 كانت في قطر والتي بلغت قيمتها 19.2 مليار دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته أفصحت وكالة ترويج الاستثمار في قطر أن أهم المجالات التي جذبت الاستثمار هي: (قطاعات البرمجيات والتكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال، والخدمات المالية، والنفط والغاز) (موقع: مشيرب قلب الدوحة، 2017). من ذلك نستنتج ان المدينة الذكية مشيرب قلب الدوحة قد حققت غايتها، وأن قطاع البرمجيات والتكنلوجيا والمعلومات أحد أهم القطاعات في المدن الذكية حيث نستكشف أن تمكين فكرة المدن الذكية في قطر قد ساهم في حركة الاقتصاد في دولة قطر. وبذا فان النموذج القطري في المدن الذكية يعتبر مثال يحتذى به لإقامة المدن الذكية على المستوى العالمي وعلى المستوى الخليجي، بل هو اولى بان يقتدى به لاقامة المدن الذكية في سلطنة عمان خصوصا مع تشابه وتقارب الخصائص التقنية والبيئية والاجتماعية في كلتا البلدين.

3- المدن الذكية في سلطنة عمان

ظهرت فكرة المدن الذكية في سلطنة عمان بعد إحلال المجلس الأعلى للتخطيط وتعديل مسمى وزارة الإسكان لتصبح وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في عام 2020. حيث أصبحت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تحت ضغط كبير من قبل الحكومة لتوفير جيل جديد من المدن. تتوفر في هذه المدن الخدمات الأساسية للبنى التحتية وقادرة على تلبية احتياجات السكان من الأراضي. فنرى أن محافظة مسقط على سبيل المثال تكاد تخلو من الأراضي السكنية غير المأهولة نتيجة للتوسع العمراني السريع وخاصة بعد إنشاء خط مسقط السريع الذي يسر من عملية التنقل بين الولايات. مما أدى إلى عدم قدرة المحافظة على تلبية جميع طلبات الأراضي للسكان. وكما يتضح ذلك من خلال مقارنة الصور الفضائية لولاية السيب في مسقط العاصمة يظهر بكل وضوح التمدد والنمو العمراني الكبير في عشرين عام فقط ، كما هو مبين في الاشكال رقم 5 الى 7.

المصدر: Google earth pro

الشكل رقم (5): صورة فضائية من جوجل ايرث توضح التمدد العمراني في ولاية السيب عام 2003

المصدر: Google earth pro

الشكل رقم (5): صورة فضائية من جوجل ايرث توضح التمدد العمراني في ولاية السيب عام 2013

المصدر: Google earth pro

الشكل رقم (7): صورة فضائية من جوجل ايرث توضح التمدد العمراني في ولاية السيب عام 2023

فضلا عن الضغط المتزايد في المخططات السكنية العمانية والتي تشكلت كنتيجة لاستحقاق المرأة العمانية الحصول على أرض حسب القانون الصادر في عام 2008 وأحل في عام 2020. حيث أدى إلى ظهور ما يدعى بالأراضي البيضاء وهي الأراضي غير المعمرة والتي غالبيتها للنساء في السلطنة. سببت الأراضي البيضاء تأخر في اكمال المخططات السكنية وانخفاض أسعار الأراضي في السلطنة وتأخر في توفير خدمات البنى التحتية بالشكل الأساسي. كما أشارت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني إلى أن التخطيط في السلطنة يفتقر إلى صناعة المكان كفقدان التخطيط الشمولي والإستراتيجي وطغيان التخطيط المحلي والقطاعي. علاوة على ضعف قدرتها على مواجهة التبعات الناتجة

عن الأنواء المناخية. لذلك عمدت الوزارة إلى وضع خطة استراتيجية متكاملة تختص بالعنصر المكاني في السلطنة اعتمدتها في عام 2020 تدعى بالإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية NOSS 2040.

تعد المدن الذكية في سلطنة عمان هي الجيل الثالث من المدن فكان التسلسل الزمني للمدن العمانية كالتالي:

- المدينة التقليدية التي تتوزع بها الأراضي بمختلف استعمالاتها من ثم تنهض البنى التحتية بها لاحقا.
- المدينة القائمة مع خدمات البنى التحتية مثل مدينة الطيب والتي أعطت كتعويضات للسكان المتضررين من ميناء صحار. ففي هذه المدينة توجد خدمات المياه والكهرباء والإنترنت مصاحبة لعمليات التوزيع.
- المدن الذكية والتي تعد أسمى جيل من المدن لما له من سمات خاصة عن المدن التقليدية المعتاد عليها.

عمدت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني إلى وضع مخططات هيكلية لجميع محافظات السلطنة. حيث يوجد داخل كل مخطط هيكلي رئيسي مدينة خاصة تسمى المدينة المستدامة أو ما تعرف بالمدن الذكية حاليا. وضعت الوزارة خمس ولايات للمدن الذكية وهي: (**ولاية السيب، ولاية بوشر، ولاية صحار، ولاية نزوى، ولاية صلالة**). وأول مشروع مدينة ذكية في سلطنة عمان وأكبرهم مساحة هو المشروع الذي سيقام في ولاية السيب حيث أن الأرض المستخدمة للمدينة هبة من جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه -. والتي تصل مساحة أرضها إلى 15 مليون متر مربع. الا ان الموقع المحدد لم يتم الافصاح عنه بعد والصورة الفضائية من جوجل ايرث في الشكل رقم 8 توضح الموقع التقريبي للمدينة الذكية في ولاية السيب.

المصدر: Google earth pro

الشكل رقم (8): صورة فضائية من جوجل ايرث توضح الموقع التقريبي للمدينة الذكية في ولاية السيب.

وقد اعتمدت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني على عدد من السمات لتصميم وتمكين المدن الذكية في السلطنة نذكر منها:

- سهولة الوصول
- مدينة للجميع
- مدينة آمنة
- مدينة ذكية ومتطورة
- ميسرة اقتصاديا
- كثافة عمرانية
- محبوبة
- بيئة صحية
- عالية الكفاءة
- مريحة
- اقتصاد دائري

أسقطت هذه السمات في تصميم المدينة الذكية بالسيب حيث أنها تتوسط منطقة المعبيلة كما يظهر في الصورة الفضائية في الشكل رقم (8). ويتطلب في هذه المدينة ان تكون قادرة على مواجهة الأنواء المناخية التي تتعرض لها السلطنة بالاستمرار كالأعاصير المدارية والفيضانات الناتجة عنها. وذلك بعدم اعتراض أي مسار من مسارات الأودية الحالية فضلا عن أنها مهيأة لتستوعب كميات مياه إعصار جونو مع مياه فيضانات لمدة 30 سنة مجتمعة في المساحة الخضراء التي تتوسط هذه المدينة. علاوة على أنها ستكون ملجأ للأبحاث والكثير من الحياة البرية النباتية والحيوانية. هذه الحديقة ستحتوي على مركز للعلوم والأحياء بالتعاون مع مركز الأبحاث في جامعة السلطان قابوس وحديقة خاصة للزهور

وأخرى للعسل. فضلا عن أن المدينة مصممه بطريقة مشابهة للتصميم العمراني العماني القديم. كمواقع النوافذ والأبواب مع تلاصق المباني لكي توفر الظل بشكل طبيعي كون السلطنة في أشد النطاقات حرارة في العالم. لا تخو أي مدينة مستدامة من فكرة توطين ثقافة المشي وتقليل استخدام المركبات فقد تبنت الوزارة فكرة تعزيز قابلية المشي في المدينة بشكل كبير. فنجد بهذه المدينة ممرات المشاة المتصلة في جميع أنحائها بالإضافة إلى استخدام الأشجار المقاومة للحرارة وقليلة استهلاك المياه كظل دائم. أما بالنسبة للجانب التقني في المدينة فجميع المدينة ستكون مراقبة بكمرات CCTV المرتبطة بشرطة عمان السلطانية بشكل مباشر التي ستوفر البيئة الآمنة لساكنيها. كما أنها ستدعم فكرة التكنلوجيا وادخالها في جوانب الحياة كاستخدام طائرات الدرون والروبوتات الصغيرة لتوصيل الطلبات. فضلا عن WFI المتوفر في الطرق الرئيسية، ولكن يعتمد هذا على المشغل لهذا الإنترنت ففي نهاية الأمر جميع الشركات تبحث عن الأموال لا عن المصالح. من جهة أخرى المدينة الذكية لا تركز على التكنلوجيا كمبدأ أساسي. ففكرة الذكاء يعنى به هنا القدرة العالية على التأقلم والمواجهة. كتوفير فرص العمل والسكن في المكان ذاته على سبيل المثال من باب تقليل الازدحام. أيضا تصميها الذكي الذي يوفر تكاملية في جميع احيائها، وحركة مشاتها، ومواقع أشجارها، وشوارعها.

جميع المدن الذكية الخمسة مصممة لتعود بعائد اقتصادي للدولة، ولكن بنسب متفاوتة بناء على القيمة الوظيفية لكل مدينة. فمدينة السيب على سبيل المثال وظيفتها سكنية في طالع الأمر بيد أن الحديقة وما تحتويه من مكونات ومركز العلوم والأحياء قادر على جذب السياح. علاوة على المراكز التجارية المنتشرة داخل كل مدينة. بينما مدينة صحار وصلالة سيغلب عليها الطابع السياحي بسبب موقعهما ووظيفتهما وثقافة مجتمعاتهما. فضلا على أن مدينة السيب مدينة غير مسورة مفتوحة للجميع حيث يبحث مصمميها على كيفية رفع مستوى المدن المجاورة والملاصقة بهذه المدينة. (موقع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني). والشكل رقم 9 تصور مستقبلي للمدن الذكية العمانية باستخدام الذكاء الاصطناعي (**Midjourny**).

Midjourney: an independent research lab exploring new mediums of thought and expanding the imaginative powers of the human species.

الشكل رقم (9): تصور مستقبلي للمدن الذكية العمانية باستخدام الذكاء الاصطناعي (Midjourny)

1-3 تحديات إنشاء المدن الذكية في سلطنة عمان:

في مقابلة معمقة تم اجراءاها من قبل الباحثين مع مسؤولة تنفيذية في قسم تنفيذ الاستراتيجية، في وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عمان، في 8 مارس/2023، افادت ان هناك تحديات قد تواجه الوزارة عند اقامة المدينة الذكية المقرر اقامتها في ولاية السيب ضمن مشروعات المدن الذكية: هو ضيق الوقت ومدى قدرة التصاميم على خدمة تطلعات المجتمع واهتماماتهم. فضلا عن كونها فكرة جديدة في السلطنة لا توجد لها سابقة. وقد أكد المسؤولون عن المشروع أن موقع المدينة لكن يكون زيادة للمشكلات التخطيطية الموجودة بالمعبيلة بيد أن ذلك سيكون حل لهذه المشاكل. فالمعبيلة من المناطق الأكثر ازدحاما في السلطنة وبها الكثير من الثغرات التخطيطية كوجود المعبيلة الصناعية في وسط الأحياء السكنية. حيث يعتقد صناع القرار أن المعبيلة الصناعية مشكلة لم تحل إلى الآن فيُنظر بأمر نقلها إلى سندان، ولكن هذا الاقتراح احتمالية تحققه ضعيفة كون سندان منطقة خاصة فضلا على أن التجّار الموجودين بالمعبيلة الصناعية سيتأثرون بهذا القرار. في حين أكدوا على أن الصناعات بالمعبيلة الصناعية ستكون مقتصرة على الصناعات الخفيفة ولن تتجاوز ذلك. مما لن يشكل أي أضرار للسكان ويظن صناع القرار أن المدينة الذكية ستكون حل للمشكلات التخطيطية الموجودة بالمعبيلة كون المدينة غير مسورة مفتوحة للجميع بحيث تساهم في رفع مستوى المدن المجاورة والملاصقة بهذه المدينة. من وجهة نظر الباحثين نرى أنه يجب حل المشاكل التخطيطية بالمعبيلة أولا من ثم النظر في انشاء مدن جديدة سواء كانت مدن ذكية او مدن تقليدية فلا توجد مدينة كاملة بدون أخطاء تخطيطية، ولكن

المخطط الجيد يبحث في تقليلها. (مقابلة مع مسؤولة في قسم تنفيذ الاستراتيجية، وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، في 8 مارس/2023).

2-3 مقارنة النموذج القطري في المدن الذكية مع سلطنة عمان

في مقارنة للنموذج القطري مع النموذج العماني المقترح من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني تبين ما يلي:

1. ركزت قطر على فكرة تحويل مدنها القائمة إلى مدن ذكية لمواجهة المشاكل الموجودة بتلك المدن في حين سلطنة عمان توجهت إلى إنشاء مدن ذكية جديدة.
2. الدافع الأساسي لتحويل المدن القائمة الي المدن الذكية في دولة قطر نتيجةً ضغط الخدمات الحاصل بها والازدحام المروري، والزيادة المتسارعة في السكان في حين أن الدافع الاساسي للسلطنة ارتفاع طلبات الحصول على الأراضي السكنية وانتشار ما يدعى بالأراضي البيضاء.
3. مساحة المدينة الذكية في قطر أصغر عن 30 مرة من مساحة المدينة الذكية في ولاية السيب المعتمدة من قبل وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
4. المحرك الأساسي في المدينة الذكية بدولة قطر هي توظيف التكنلوجيا الحديثة والمتطورة، في حين أن المدينة الذكية بولاية السيب لم تقم على ركيزة التكنلوجيا بشكل أساسي.
5. يلاحظ أن عمران المدينة الذكية في قطر يذهب الي التوجه الرأسي، في حين أن عمران المدينة الذكية في عمان يذهب الي التوجه الافقي.
6. تشابه مبدأ تصميم العمران في المدينة الذكية بقطر وسلطنة عمان من حيث مراعاة الجانب المناخي، وعدم نسيان العمارة التقليدية.

4- تحليل بيانات الدراسة الميدانية عن مدى وعي العمانيين بالمدن الذكية

من منهجية وادوات البحث الميداني التي استخدمت في هذا البحث توزيع استبانة لمعرف مدى وعي العمانيين بالمدن الذكية ورغبتهم للعيش بها، فقد تم توزيع استبيان على عينة من سكان سلطنة عمان تضم مختلف شرائح المجتمع وذلك باستخدام وسائل التواصل الالكتروني كالواتس اب والإنستغرام. كان عدد المستجيبين للاستبيان 150 شخص منهم 56% ذكور و44% إناث ومعظمهم من الفئة العمرية بين 15 إلى 25 سنة. نتيجة لذلك فغالبيتهم من المرحلة الجامعية ذوي الدخول أقل من 500 ريال عماني. فضلا على ذلك أن المستجيبين معظمهم غير معيل. وكان هناك استجابة من جميع أنحاء السلطنة على الرغم من تفاوت النسب بحكم اختلاف أعداد السكان في كل محافظة. وقد تم اخراج البيانات من الاستبيان على هيئة اشكال بيانية من اجل تحليلها ومناقشتها للخروج بنتائج تبين مدى المعرفة والوعي عند العمانيين بالمدن الذكية. وفيما يلي استعراض لنماذج من الاسئلة والاشكال البيانية لها ومناقشتها ومن ثم النتائج النهائية من الاستبيان.

عندما سؤل المستجيبين من اين سمعت بمصطلح المدينة الذكية؟ تبين أن مصطلح المدن الذكية مصطلح شائع بين عامة السكان وذلك لعدد من الأسباب أهمها الترويج الإعلامي لمدى أهمية المدن في عصرنا كحل للمشكلات البيئية. والنسبة الأكبر في الترويج للمدن الذكية تذهب لوسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

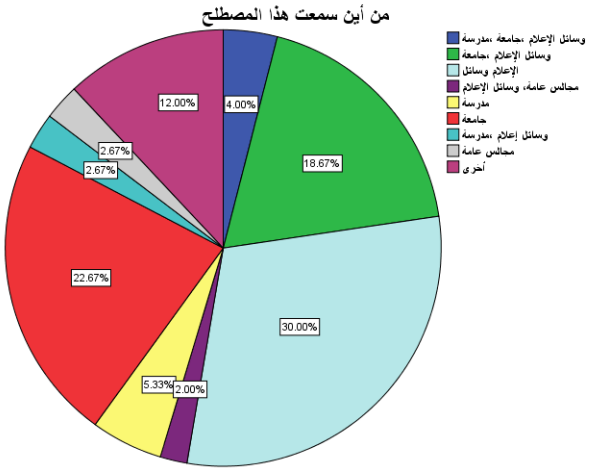

وعندما سؤل المستجيبين اعطي مثال عن دولة بها مدينة ذكية؟ تباينت الاجابات. وكانت النسبة الأكبر لدولة الامارات العربية المتحدة وامارة دبي بالتحديد ومن ثم دولة قطر ومدينة مشريب ونسب كبيرة أيضا اجابت بلا اعلم. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

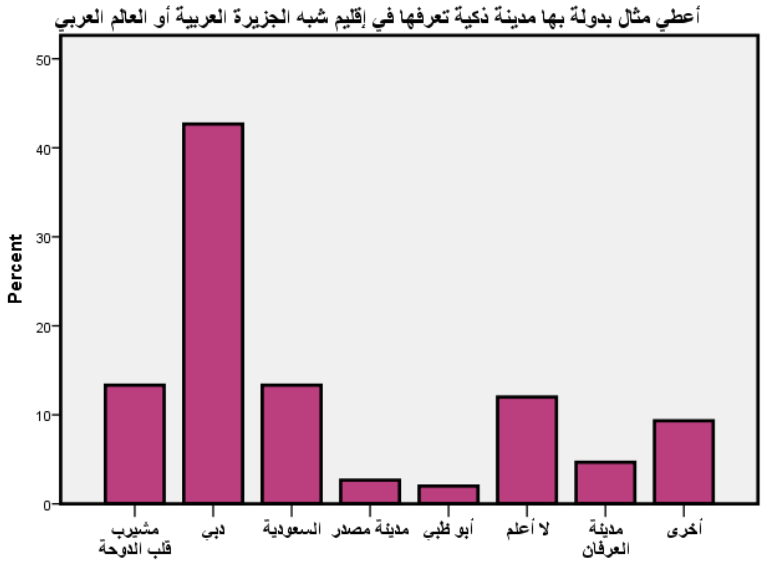

وبسؤل المستجيبين عن خصائص المدن الذكية؟ كانت الاجابات تدل على وعي ودراية عن خصائص المدن الذكية بمستوى عالي. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

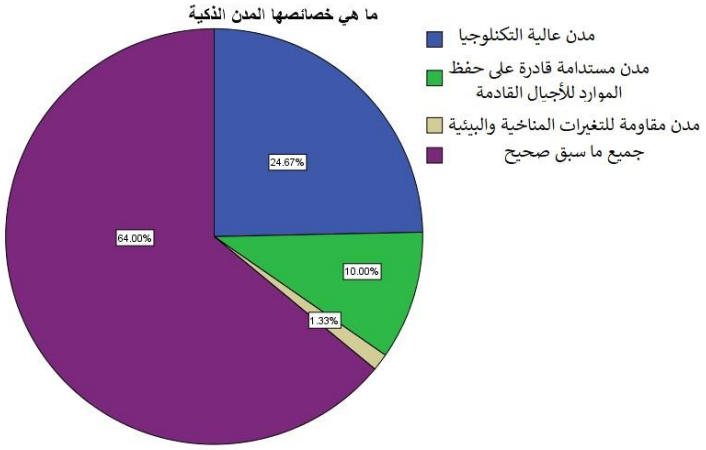

وعند سؤال المستجيبين عن اهمية المدن الذكية؟ كانت الاجابات تدل ايضا على وعي ودراية بأهمية المدن الذكية واهمية توفير بيئة مستدامة وحفظ حقوق الاجيال القادمة بنسبة تزيد عن 68% وبمعرفة بالتغيرات والمشكلات المناخية ورفع القيمة الاقتصادية والسياحية. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

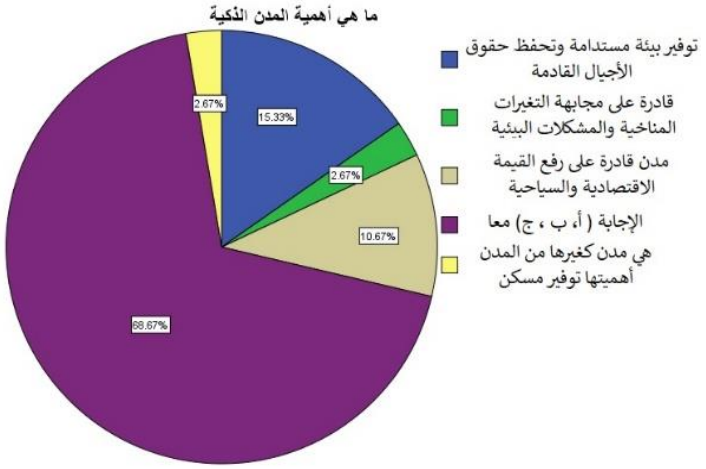

وبسؤال المستجيبين لماذا يوجد اهتمام متزايد بالمدن الذكية في الفترة الاخيرة؟ كانت الاجابة بنسبة 79.33%. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

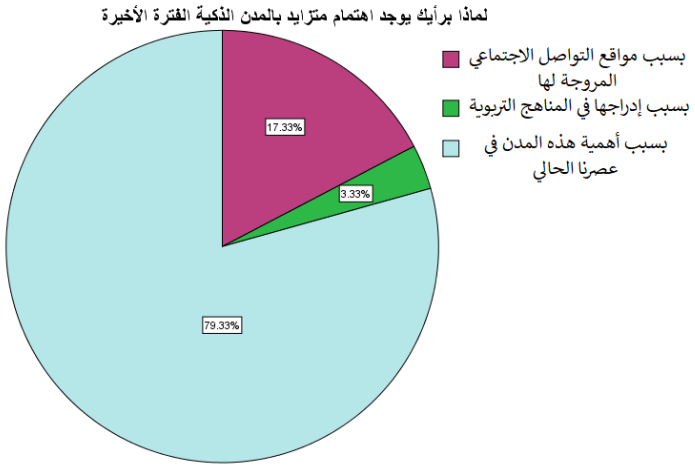

عندما سؤل المستجيبين هل سمعت بوجود مدينة ذكية في سلطنة عمان؟ كانت النسبة 24% نعم و 76% لا. وهذا يدل على ان العمانيين بدراية انه لا لم يتم انشاء مدن ذكية في سلطنة عمان كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

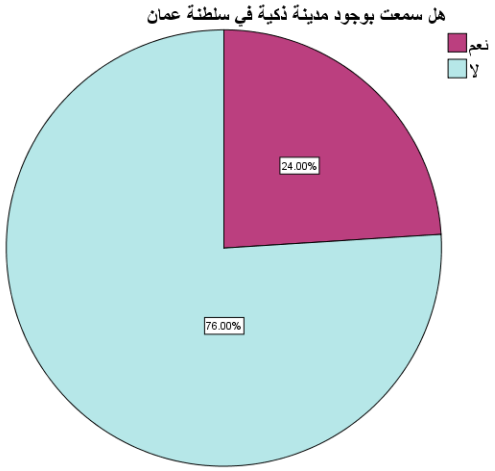

وعندما سؤل المستجيبين هل تظن ان هناك خطة لتمكين فكرة المدن الذكية من قبل الجهات المختصة في سلطنة عمان؟ كانت النسبة 18.67% نعم و81.33% لا. وهذا يدل علة ان العمانيين يعتقدون انه لا توجد خطة لإنشاء مدن ذكية في سلطنة، علمان بان الجهات المختصة وهي وزارة الاسكان لديها خطط لإنشاء مدن ذكية في سلطنة عمان. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

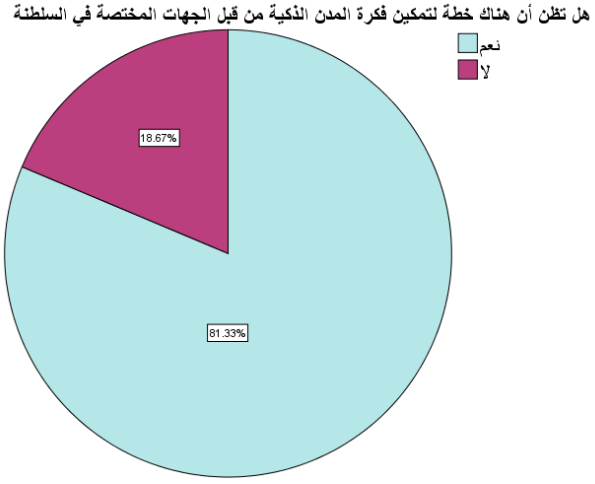

وعندما السؤل في حال تمكنت السلطنة من تمكين فكرة المدن الذكية هل تود ان تسكن في أحد هذه المدن؟ كانت النسبة 84.67% نعم و15.33% لا. وهذا يدل علة ان العمانيين يرغبون في العيش والسكن في المدن الذكية. كما هو ممثل في الشكل البياني التالي:

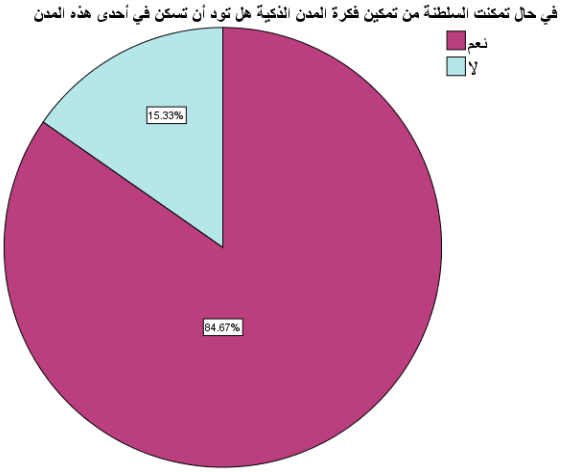

فمن خلال استعراض لاهم الاسئلة التي جاءت في الاستبيان ومن تمثيل الاجابات بأشكال بيانية تظهر النسب المئوية لاستنتاج الدلالات من تلك النسب والأشكال السابقة، نرى أن سكان السلطنة ذو وعي ودراية كافية بماهيّة المدن الذكية وخصائصها واهمية تمكينها في المدن العمانية. فنتوقع اقبال من العمانيين للتوجه إلى هذه المدن في حين توافرت بها الشروط التي تتناسب مع المجتمع العماني وطبيعة عيشه. والتي تفرض على وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وجود قدر كافي من الخصوصية في كل منزل ومتنفس خارجي تابع له. فالمواطن العماني لا يفضل العيش في المنازل الصغيرة ذات الارتفاع الرأسي والتي برأيه ستقلل من الترابط الاجتماعي الموجود بين العمانيين في أحيائهم الحالية. وهذا ما عمدت عليه وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في خطط لمنازل ذات ميزات مختلفة. ومع توفر المميزات الاستثنائية في المدن الذكية نتوقع توافد الكثير من العمانيين لهذه المدن بغض النظر عن اشتراطاتهم السابقة بما يتعلق بالخصوصية.

5- النتائج:

- كشفت الدراسة عن مدى قدرة تمكين مشروع المدينة الذكية المعد من قبل وزارة الإسكان في ولاية السيب، ومدى أهمية هذه المدينة لسلطنة عمان في الوقت الحالي ومستقبلاً. الا انه بالرغم من كل الخطط والرؤى التي

وضعت في هذا المشروع حتى يصبح نموذج للمدن المستدامة بيئاً واقتصادياً فإن الامر لن يخلو من وجود عوائق وتحديات ستقف في وجه تمكين المدن الذكية.

- يعد النمو العمراني السريع وتزايد الإقبال والطلب للعيش في محافظة مسقط أحد أهم الدوافع لإنشاء المدن الذكية. وجود تحديات ملحوظة في التخطيط الحضري والإقليمي بالسلطنة يمكن للمدن الذكية حلها، حيث تبين ان وزارة الإسكان والتخطيط العمراني قد راعت ثقافة المجتمع العماني في تصميم وتخطيط المدن الذكية.

- قُدرة السلطنة على تمكين فكرة المدن الذكية عالية نظرا للبنية التحتية الممتازة والمجتمع الواعي، كما تبين من تحليل الاستبيان.

- السمة المشتركة في أنشاء المدن الذكية في قطر وسلطنة عمان كانتا في حل المشاكل التخطيطية القائمة، والحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد وخلق اقتصاد قائم على المعرفة. كما اتضح ان النمو العمراني في المدن الذكية في قطر يأخذ النمط العمودي بينما في السلطنة يفترض أن يأخذ النمط الأفقي.

مناقشة النتائج:

تناول البحث مفهوم المدن الذكية وارتباطها بعلم التخطيط الحضري التي تسعى أهدافه تحديد المناطق الملائمة لخلق مدن جديدة قادرة على مجابهة المشاكل التخطيطية مع ضمان قدرتها على نمو المدينة، وهو ما يتوافق مع أبعاد وأهداف المدن الذكية. وبعد ذلك تطرق البحث الي أن زيادة الطلب على الأراضي السكنية وظهور ما يدعى بالأراضي البيضاء وغياب صناعة المكان بجانب النمو العمراني الأفقي السريع هي من أبرز التحديات التخطيطية في سلطنة عمان. والتي شجعت المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التخطيط لتبني نهج جديد من المدن وهي المدن الذكية. وقد أتضح بأن التشابه الحاصل في العمران بين المناطق الحضرية والريفية بجانب النمو العمراني الافقي في المدن، والرغبة في تنمية القطاع السياحي هي من أبرز الدوافع التي خلقت المدن الذكية بالسلطنة. وتعتبر كل من قطر والمملكة العربية السعودية دول خليجية سباقة في تمكين المدن الذكية، الامر الذي يعتبر مثال يحتذى به لإنشاء المدن الذكية في سلطنة عمان ولا سيما ان المقارنة مع مدينة مشير الذكية والتصور المستقبلي الذي اصبح جلي وواضح بعد اجراء هذه الدراسة.

6- التوصيات:

- ضرورة مراعاة البعد الاقتصادي لمختلف شراح المستفيدين من المدن الذكية المنوي اقامتها في سلطنة عمان.
- عدم نسيان البعد الثقافي والعمل عل رفع مستوى التوعية بأهمية المدن الذكية وتوضيح دورها في تسهيل التعامل مع متطلبات الحياة.
- مراعاة البعد البيئي من خلال تناسب نوع الاستخدام دون أفراط في نوع معين عن الأخر، بالإضافة الي تحسين البيئة المجاورة للمدينة الذكية ويقصد بذلك منطقة المعبيلة وما تعانيه من التكدس والازدحام المروي ومستوى تلوث عالي من الضجيج.
- لابد للمدينة الذكية أن يكون لها بعد اقتصادي من خلال تحسين وظائف المدينة وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعكس أيجابا على القطاع السياحي، مع تحسين نوعية الحياة للمواطنين.
- توصي الدراسة بتطبيق مبدأ الاستدامة في جميع المدن العمانية عند التخطيط، ليسهل تحويلها إلى مدن ذكية.

الخاتمة:

إن التوجه لفكرة تمكين المدن الذكية في سلطنة عمان أمر يتطلب تضافر الجهود من جميع المؤسسات الحكومية مع مختلف شرائح المجتمع المحلي في رسم الأهداف المرجوة من كل مدينة ذكية. وتتفاوت الدول تفاوتا كبيراً في مستوى الاعتماد على كل ركيزة من الركائز الثلاثة في المدن الذكية وهي التقنية والبيئة والاجتماعية فعلى سبيل المثال رأينا بأن مدينة مشيرب قلب الدوحة بقطر يطغى الجانب التقني عليها أكثر من غيره، وأما في السلطنة الاهتمام فان الجانب البيئي يطغى أكثر من الجانب التقني حتى تصبح المدينة مستدامة بيئياً. وبالرغم من كل الخطط والرؤى التي وضعت في هذا المشروع حتى يصبح نموذج للمدن المستدامة بيئاً واقتصادياً فإن الامر لن يخلو من وجود عوائق وتحديات ستقف في وجه تمكين المدن الذكية.

المراجع العربية

1. الحتروشي، س. (2014). *الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عمان*. مسقط - سلطنة عمان: جامعة السلطان قابوس – مجلس النشر العلمي.
2. الجميلي، رياض كاظم سلمان، (2020). "المدينة الذكية في مجلس التعاون الخليجي: تجارب مختارة"، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، مج 3، ع6، 1-31.
3. القاضي، أحمد، والعراقي، محمد، (2018). "خصائص المدن الذكية ودورها في التحول الي الاستدامة المدينة المصرية". العمارة والهندسة والتكنلوجيا، مج1، ع1، 1-13.
4. القحطاني، ح. (1986). مسقط - سلطنة عمان. *مجلة الدبلوماسي*، (7)، 117-127.
5. الرويثي، م، خوجلي، م. (1998). السمات الديموغرافية في دولة قطر: دراسة في الجغرافية السكان. *رسائل جغرافية*، (214)، 2-109.
6. الزاوي، نادية خليفة، والاهدب، فاطمة ناصر. (2019). "المدن الذكية المستدامة"، المؤتمر الثاني لنقابة المهن الهندسية، الزاوية (ليبيا).
7. الزعبي، احمد (2018). المدن الرقمية - حلول حضرية للمستقبل. مجلة جوردن لاند (مجلة اردنية اقتصادية شاملة) تصدر عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - العقبة - الاردن. https://jordanland.net/About
8. الزعبي، علي زيد الزعبي، (2022). " المدن الذكية: من التنظير إلى الواقعية: رؤية مستقبلية إلى مشروع مدينة الحرير بدولة الكويت"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 42، الرسالة، 9-134.
9. بن النوي، عائشة بن النوي، (2021). "المدن الذكية: إنجازات وتجارب عالمية وعربية"، مجلة التمكين الاجتماعي، مج3، ع4، 16-33.
10. جبر، انتظار جاسم جبر، (2019). " المدن الذكية ومتطلبات التحول"، مجلة الآداب، عدد خاص، 190-175.
11. ذياب، م. (2001). *دولة قطر دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها*. مصر: دار الفكر العربي.
12. مفيد إحسان وآخرون، (2017). "مفهوم المدن الذكية حلا لمشكلة التدهور البيئي والحضري"، مجلة جامعة بابل، مج 25، ع6، 2018-2034.

المراجع الاجنبية

13. Augusto, Juan (2021). Handbook of Smart Cities.
14. Luusua Aale, Ylipulli, Johanna, Foth Marcus, Aurigi, Alessandro (2023). Urban AI: understanding the emerging role of artificial intelligence in smart cities AI and Society. Open Access, Volume 38, Issue 3, Pages 1039 – 1044 June 2023, ISSN09515666, DOI10.1007/s00146-022-01537-5.

المواقع الاكترونية

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2012). بيانات تعاد 2010: حسب التجمعات السكانية في سلطنة عمان. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. استرجعت من: https://2u.pw/KufM5Y
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية NOSS 2040. استرجعت من: https://www.housing.gov.om/cmsapi/files/content/ONSS%20national(s).pdf
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، اللجنة الوطنية العليا للتعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020. (2020). التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. استرجعت من: http://om-cao.com/wp-content/uploads/2020/12/e-census-2020-12-12-2020.pdf
- جهاز التخطيط والإحصاء، جهاز التخطيط والإحصاء. (2020). النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت2020. جهاز التخطيط والإحصاء. استرجعت من: https://2u.pw/5IjQzR
- جهاز التخطيط والإحصاء، جهاز التخطيط والإحصاء. (2023). مقدمة. جهاز التخطيط والإحصاء. استرجعت من: https://2u.pw/khnqyG
- مشيرب العقارية، مشيرب العقارية. (2017). مشيرب قلب الدوحة. Msheirebproperties. استرجعت من: https://2u.pw/x4CZp7
- وزارة البيئة والشؤون المناخية، وزارة البيئة والشؤون المناخية. (2012). التقرير الوطني الأول حول تنفيذ اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. جمعية البيئة العمانية. جمعية البيئة العمانية. استرجعت من: https://www.ea.gov.om/media/ynwm0jib/national-report.pdf
- وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات. (2014). المدن الذكية المستدامة: نحو مستوى معيشي أفضل. قطر: وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات. استرجعت من: https://2u.pw/WOCBWJ
- نشرة أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر /إف دي آي ماركتس/FDI Markets . استرجعت من: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1582207

الذكاء الاصطناعي

- **Midjourney**: an independent research lab exploring new mediums of thought and expanding the imaginative powers of the human species: https://www.midjourney.com/home/?callbackUrl=%2Fapp%2F

"تصور مقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى"

د. عدلي داود الشاعر

لخص الدراسة:

هدفت الدراسة تقديم تصور مقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقه البنائي، كما تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (172) من طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى من خلال استبانة شملت أبعاد التنمية المستدامة الأربعة (البيئي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن الواقع الحقيقي لمعرفة طلبة جامعة الأقصى بثقافة التنمية المستدامة بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (68.213).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير الجنس، ولصالح (ذكر).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير المستوى الجامعي.
- وفي ضوء النتائج تم تقديم تصور مقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح- ثقافة التنمية المستدامة- جامعة الأقصى.

Abstract

The study aimed to provide a suggested conception for the development of a culture of sustainable development among students of the Faculty of Education at Al-Aqsa University. The study used the descriptive approach in its constructive part. The study was applied to a stratified random sample consisting of (172) students from the Faculty of Education at Al-Aqsa University through a questionnaire that included the four dimensions of sustainable development. (environmental, social, economic and technological. Among the most important findings of the study: - The real reality of Al-Aqsa University students' knowledge of the culture of sustainable development is moderate and with a relative weight of (68.213). - There are statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the average estimates about the reality of the culture of sustainable development in the environmental and technological dimension among the students of the Faculty of Education at Al-Aqsa University due to the gender variable, in favor of (male). - There are no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the average estimates about the reality of the culture of sustainable development among students of the Faculty of Education at Al-Aqsa University due to the university level variable. - In the light of the results, a proposed vision was presented to develop a culture of sustainable development among the students of the Faculty of Education at Al-Aqsa University. **Keywords**: a proposed vision - the culture of sustainable development - Al-Aqsa University.

مقدمة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى أكثر شمولية، والتي لا يمكن أن تتحقق وتتقدم من تلقاء نفسها، فقد ارتبط ذلك بتحول فكري وتربوي ضخم يضم كافة الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

وتمثل الجامعة في أي نظام تعليمي نقطة الارتكاز الأساسية للتنمية المستدامة، نظراً لما تؤديه من مهام متعددة، ذلك أن الجامعة كانت ولا تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، خاصة فيما يرتبط بتكوين رأس المال البشري، المتسلح بامتلاك المهارات العلمية العليا، والمؤهلة لتوظيف المعرفة للحصول على الاحتياجات الاجتماعية الضرورية، كما تمثل الأداة الأساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة وتلبية متطلباتها (القيزاني، 2019: 2-3).

ومن المتعارف عليه أن الجامعات كافة يقع على عاتقها مسؤولية المشاركة في تنمية المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات من خلال القيام بوظائفها الأساسية الثلاثة؛ التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

وتحرص الجامعات الحالية منذ نشأتها وبداية تكوينها بأن تكون كلية التربية من أول الكليات التي تهتم بإنشائها وتطويرها، لما لها دور كبير بارتباطها بالمجتمع وخاصة بتحقيق التنمية فيه، وفي ظل التقدم العلمي والانفجار المعرفي وثورة المعلومات لم تعد هذه الكلية تؤدي الدور الوظيفي لها بتخريج المعلم فقط المؤهل لتدريس الطلبة في كافة المراحل التعليمية (الخميسي، 2006: 616).

ولذلك تطور دور كلية التربية وخاصة حتى تحقق ذاتها وتثبت وجودها ودورها الرئيس في خدمة المجتمع والإيفاء بمتطلبات النمو والازدهار، وتحقيق التطور العلمي، وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي، والذي لا يتحقق إلا من خلال التنمية أولاً؛ لذا فإن تحقيق التنمية المستدامة أصبحت من الوظائف الاساسية للجامعة بصفة عامة ولكلية التربية بصفة خاصة المسؤولة عن تأهيل المعلم الذي يقع على عاتقه تطور المجتمع وتنمية المجتمع وقوة المجتمع ومواكبة التطورات العلمية.

ومن هنا ندرك أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة، فلا تستطيع أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة التي تؤمن بالتنمية المستدامة وعلى قناعة بمبادئها ومتشربة ثقافتها، وبالتالي فإن عملية التعليم أو التعلم بالأحرى هي أساس عملية تنموية، وخاصة المرحلة الجامعية فهي الأحرى أن تأخذ على عاتقها تنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبتها (القطب وآخرون، 2019).

وقد أشارت بعض الدراسات حول دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة التنمية المستدامة كدراسة (Zaho et al., 2015؛ والمتولي وقدري، 2019م؛ وعتريس، 2020م ؛ والزيدات، 2022م) لما لها من أثر إيجابي عميق على حياة طلابها مما يساهم في تشكيل مستقبل مستدام لكوكب الأرض، والتي تهدف إلى تنمية المزيد من الأشخاص المتعلمين بوعي مستدام وتحسين الوعي بالتنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من تزايد الاهتمام العالمي بتنمية ثقافة التنمية المستدامة وخاصة مع الانفجار المعرفي والتحديات المستقبلية وشيوع بطالة الخريجين في الآونة الأخيرة وخاصة في فلسطين بين الفئات الشابة، وحيث أنهم يمثلون المصدر الحقيقي للثروة البشرية وبهم الاستثمار الحقيقي للمستقبل القادم هذا من ناحية، ومن ناحية أخري فهم بأمس الحاجة لتأمين مستقبلهم والبحث عن العيش بأمان وسلام، فبرعايتهم والاهتمام بهم وخاصة ما يمثله معلمي المستقبل في الأهمية ونهضة الأمم لا بد من إكسابهم ثقافة التنمية المستدامة بشكل سليم، ومن خلال اطلاع الباحث على الأدب التربوي المتعلق بنشر ثقافة التنمية المستدامة اشارت دراسة (عبد القادر، 2020) أن توفر مؤشرات ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات بدرجة متوسطة في المجال البيئي والاجتماعي والاقتصادي، كما لاحظ الباحث تعدد الدراسات التي تناولت دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة التنمية المستدامة (Blatchford & Samuelssonو 2015؛ وعتريس، 2020 ؛ وعلي، 2022). وكما أن هناك شح فل الدراسات الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة التي تناولت ثقافة التنمية المستدامة.

لذا فمن الضروري أن تعمل كل كليات التربية كمؤسسات تعليمية بالاهتمام بطلبتها وتنمية ثقافة التنمية المستدامة لديهم من خلال برامجها ومناهجها، وذلك من أجل خريج قادر على المساهمة في بناء الفكر الاستراتيجي التنافسي للمجتمع وخدمة قضاياه، فالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية أصبحت من أولويات الكليات الجامعية سواء على المستوى المحلي أو العالمي؛ لذا جاءت هذه الدراسة لاقتراح تصور لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى، وخاصة أن جامعة الأقصى هي الجامعة الحكومية الوحيدة بفلسطين والتي تضم أكبر عدد من الطلبة فيها، وأكبر عدد طلبة كلية التربية من بين الجامعات الأخرى، وتشتمل على العديد من التخصصات الفرعية بداخلها.

السؤال الرئيس: ما التصور المقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:-

1. ما الأطر المفاهيمية لأبعاد ثقافة التنمية المستدامة؟.
2. ما الواقع الحقيقي لمعرفة ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى؟.
3. ما مدى تأثير متغيري (النوع / المستوى الدراسي / طبيعة التخصص الجامعي) في معرفة ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى؟.
4. ما التصور المقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى؟.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تعرف الأطر المفاهيمية لثقافة التنمية المستدامة.
2. رصد الواقع الحقيقي لمعرفة ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى.
3. الوقوف على مدى تأثير متغيري (النوع / المستوى الدراسي / طبيعة التخصص الجامعي) في معرفة ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى.
4. اقتراح تصور لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية إجراء هذه الدراسة في الآتي:

تعد كلية التربية من أهم الكليات الجامعية التي لها دور كبير فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، نظراً لطبيعة الكلية بأنها متعددة التخصصات، وأنها تقوم بإعداد المعلمين والتي يقع على عاتقهم بناء جيل قادر على مواجهة التحديات والتعامل مع المستجدات العلمية والتربوية المعاصرة. هذا بالإضافة لإعداد جيل من المبدعين في مجالات العلوم المختلفة لمواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة. وطلبة كلية التربية يقع على عاتقهم بناء جيل قوي قادر على التعايش وشق طريقهم نحو المستقبل. ولذلك لا بد من تدعم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى لتنمية المعارف والأفكار والمبادئ المستدامة وأنماط العيش المستدام لديهم.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة وفق الحدود الآتية:

1. الحد الموضوعي: تتبلور الدراسة في تقديم تصور مقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى.
2. الحد البشري: عينة من طلبة كلية التربية (طلاب-طالبات) بجامعة الأقصى.
3. الحد المكاني: جامعة الأقصى بالمحافظات الجنوبية من فلسطين بقطاع غزة.
4. الحد الزماني: يونيو 2023م.

مصطلحات الدراسة:

يتناول البحث المصطلحات التالية:

ثقافة التنمية المستدامة:

يقصد بها القوة الدافعة للتنمية المستدامة، ويقصد هنا الثقافة التي تنقل القيم المشتركة من خلال فهم ومعرفة خصوصية المجتمع الثقافية وتطلعات افراده، ومتطلباتهم المشتركة كي تتوافق مع خصوصية المجتمع وقضية التنمية في مختلف تجلياتها هي بدون شك مجرد انعكاس منطقي لطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، والمقصود بالثقافة هنا هي عامل لا غنى عنه لأية تنمية مستدامة، بداية من التراث الثقافي وصولاً إلى الصناعات الثقافية والإبداعية، فالثقافة تقود الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية للتنمية المستدامة (اليونسكو، 2015: 18).

وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة بثقافة التنمية المستدامة مجموعة القيم الثقافية المحلية لتعزيز رصد الثقة والقوة والولاء والشفافية والتي تتبلور حول غرس أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية لدى طلبة كلية التربية.

كلية التربية بجامعة الأقصى:

إحدى كليات جامعة الأقصى والتي تهدف إلى إعداد معلم يمتلك المهارات المعرفية والتربوية والثقافية، وتعد النواة الأولى لإنشاء جامعة الأقصى بفلسطين.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي ظهرت حديثاً، حيث تم تداوله أول مرة في تقرير لجنة برونتلاند عام 1987م، وعرفت بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، فالاستدامة ما هي إلا نموذج للاستشراف المستقبلي الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة (منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة، 2013).

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن الماضي، واقترن مفهومه بالتنمية الاقتصادية وتنمية رأس المال البشري، وبما يراعي المصادر الاقتصادية والطبيعية المتاحة ومن الممكن اتاحتها في المستقبل لتعزيز التنمية (أبو النصر ومحمد، 2017)، وتطور هذا المفهوم باستناده على محور الإنسان والمبادئ التوجيهية للعناية بالأرض، وهدفها جعل الحياة البشرية أفضل، واحترام قدرة الطبيعة على توفير موارد وخدمات تعزز الحياة، أي أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية الحياة البشرية مع مراعاة محدودية الأنظمة البيئية، ومعيارية نماذج التفكير والسلوك التي يجب احترامها عندما يسعى المكون البشري إلى تلبية احتياجاته للبقاء والرفاهية (Kenny & Hogan, 2016).

عرف تومسلاف وكلارين (Tomislav & Klarin, 2018l) التنمية المستدامة بأنها التركيز في التطور والإصلاح على الجوانب المهمة، بشرط الاستمرار لفترة طويلة، والتركيز على تحقيق الأهداف دون المساس بحق الآخرين حالياً أو مستقبلاً، ولا توجد تنمية بدون استدامة، ولا يمكن أن تحقق الاستدامة بدون تنمية، فالعلاقة بينهما ليس طرفي نقيض فهما مكملات لبعضهما البعض.

وكما عرف المعهد الدولي للتنمية المستدامة IISD (2022) أنها نشاط يشمل كافة الحقول سواء كانت في الدولة أو في مؤسسات القطاع العام أم الخاص أو المنظمات أو لدى الأفراد حيث تتشكل عملية التحسين والتطوير، من خلال التعلم من الماضي بعد دراسته، وفهم الحاضر وتحويله نحو الأفضل، والتخطيط للمستقبل، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وللطاقات البشرية، بما في ذلك المعرفة والمعلومات والإحصاءات التي يمتلكها القائمون على هذه العملية، مع الإيمان الثابت بأهمية التعلم المستمر واكتساب المعرفة والخبرات وتطبيقها، ولا تعني التنمية بمجال واحد أو جانب واحد فقط من الجوانب الحياتية، بل تشمل التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والتعليمية والعقلية والعسكرية والطبية والنفسية والتقنية وغيرها، بحيث تهدف جميعها إلى حدوث تغيير إيجابي على مستوى المعيشة، وتحقيق رفاهية الفرد.

فالتنمية المستدامة مدخل استراتيجي شامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية من أجل الخروج بسياسات ومهام تهدف إلى ديمومة البيئة والثروات الطبيعية بالإضافة إلى بناء هياكل اقتصادية واجتماعية مستدامة، لضمان استمرار تلك الجوانب واستدامتها إلى الأجيال المستقبلية من دون المساس بحصة هذه الأجيال، ويشمل هذا التعريف المرتكزات الأربعة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية (الأعرجي، 2021)

أبعاد التنمية المستدامة:

1. **البعد الاقتصادي:** ويتضمن الإجراءات والعمليات التي تسعى إلى زيادة رفاهية المجتمع وخصوصاً الفئة الأقل ثراءً في المجتمع، ويشير المرتكز الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى الإجراءات المستدامة التي تتخذ من قبل صانعي القرارات والجامعات المشتركة، من أجل تعزيز المستويات الاقتصادية والمعاشية، حيث شهد الاقتصاد العديد من التغيرات الكمية والنوعية نتيجة لتلك الإجراءات المستدامة (Berglund, 2018). ويرتكز البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة على هندرة النظام الاقتصادي في المجتمع بما يضمن تحقيق مستوى معيشي أفضل لأفراده، ويتضمن هذا البعد الحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال تخفيض مستمر في مستوى استهلاك الطاقة من خلال إحداث تغييرات جذرية وتحسين مستوى كفاءة أسلوب الحياة، والحد من طرق الاستهلاك الجائر على التنوع البيولوجي (أبو المعاطي، 2014).
2. **البعد الاجتماعي:** ويشير إلى التنمية التي تركز على تقوية العلاقات الإنسانية، ورفع الخدمات التعليمية والصحية والوعي الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال المهام الملاقاة على عاتق كل من القطاع الحكومي والمجتمع المدني، لتحقيق كيان اجتماعي جديد ينبثق منه علاقات اجتماعية وقيم ومعتقدات ومبادئ جديدة تهدف إلى إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية (ابو النصر ومحمد، 2017).
3. **البعد البيئي:** ويركز اهتمام الاستدامة في هذا البعد من المنظور الإيكولوجي بأنها قدرة النظم البيئية على الحفاظ على وظائفها من خلال الموارد الطبيعية والحد من الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة من خلال حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والتصدي للتغيرات المناخية، والربط بين حاجات الإنسان دون المساس بصحة النظم الأيكلوجية (جريش، 2022).
4. **البعد التكنولوجي:** تمثل التكنولوجيا دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي تتعلق برفاهية الإنسان، مثل الصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي وتغيير المناخ والطاقة النظيفة والعمل اللائق والإنتاج المسؤول، من بين أمور أخرى، ونظراً لأن العلم والتكنولوجيا والابتكار تتكون من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، فإنها تنطوي على إمكانية توسيع الأدلة المتاحة لتقييم التحديات المرتبطة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ما سبق يمكن للعلوم والتكنولوجيا والابتكار توفير المعلومات اللازمة عن الحلول المتاحة لمعالجة التوازنات التي تفرضها الطبيعة المنهجية لأهداف التنمية المستدامة (القطب وآخرون، 2019).

خصائص التنمية المستدامة:

تتسم التنمية المستدامة بعدة خصائص منها (الركابي، 2018):

1. أنها طويلة وتركز على البعد الزمني والبعد النوعي الكمي.
2. تظهر التنمية المستدامة أهمية بالغة في تسليط الضوء على الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول وتسعى إلى تأمينها قبل كل شيء.
3. تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على التعايش السلمي البناء بين مختلف الشعوب والأديان واحترام خصوصية الجميع ومعتقداتهم على اختلافها.
4. تسعى التنمية المستدامة جاهدة في الحفاظ على الموارد والعيش بكرامة وعدم المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في هذه الموارد بما يضمن لهم العيش الكريم.
5. تعمل التنمية المستدامة على الحفاظ على البيئة وكل ما يحيط بها من مكوناتها لأنها تشكل قاعدة التنمية المستدامة ولا يمكن تطبيق التنمية من دون المحافظة على البيئة.
6. سعت التنمية المستدامة إلى المساواة في الحقوق للفئات البشرية جميعاً والمساواة في حق العيش الكريم للفقراء.
7. تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق تكامل على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وبالتالي تحقيق التطور التكاملي الشامل من جميع الجهات.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الأدب التربوي المتعلق بالتنمية المستدامة، قام الباحث بحصر العديد من الدراسات السابقة والتي هي الأقرب لموضوع الدراسة على النحو التالي:

دراسة (دويكات، 2014): والتي هدفت تعرف دور جامعة القدس المفتوحة كمحرك رئيس للتنمية المستدامة في فلسطين، حيث استخدمت المنهج النوعي، وبطاقة تحليل المحتوى كأداة دراسة من أجل تحليل البيانات والوثائق الصادرة عن الجامعة، والدراسة نظرية حيث توصلت إلى أن جامعة القدس المفتوحة تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، من خلال تحديث وسائل تعليمها وأساليبها بما يحقق التنمية المستدامة، وكما أنها تقدم تخصصات ومقررات دراسية مصممة لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة (القطب، وآخرون، 2019) سعى هذا البحث إلى استجلاء مفهوم التنمية المستدامة ومضمونها، وتحليلها، وترسيخ ثقافتها وتبيان الفلسفة التنموية التي تشكل أرضية هذا المفهوم، واعتمد البحث المنهج الوصفي، واستخدم أسلوب الاستنباط الذي يقوم على استنتاج أفكار معينة من فكرة عامة مع تحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجات من جهة والواقع من جهة أخرى، وتوصل البحث إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة تحكمه أطر أخلاقية إنسانية، إلى جانب أنها نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية من خلال تغيير كثير من المفاهيم الثقافية السائدة، ونشر ثقافة التنمية المستدامة وتنمية قيمها.

واستهدفت دراسة جرو وآخرين (Grau, et. al2019) تنمية الثقافة البيئية للحفاظ على الموارد المائية لدى الطلاب في إسبانيا من أجل التنمية المستدامة، حيث أصبحت المياه سلعة نادرة وتؤدي نذرتها في كثير من الأحيان إلى صراعات بين المستخدمين، وقد اقترحت الدراسة برنامج ماجستير في الإدارة المتكاملة للمياه مشتركاً بين الجامعات والمدارس يهدف غلى تدريب الفنيين في مجال الموارد المائية القادرة على العمل في المجالات المتعلقة بالتخطيط والإدارة المستدامة مع المعرفة المتعلقة بالجودة المطلوبة من قبل المستخدمين ومراعاة الاحتياجات التدريبية للطلاب المتخرجين من كليات الهندسة الإسبانية.

دراسة (عبد القادر، 2020):هدفت الدراسة تعرف مفهوم ثقافة التنمية المستدامة وأبعادها في ضوء رؤية مصر2030م، والتعرف على درجة توفر مؤشرات ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي والمقابلة أداة لجمع البيانات والمعلومات، وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بلغ عددهم (31) عضو هيئة تدريس من (14) جامعة حكومية، وتوصلت الدراسة إلى توفر مؤشرات ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية بدرجة متوسطة في المجال البيئي والاجتماعي والاقتصادي، كما تتوفر بدرجة كبيرة في المجال التكنولوجي، وقدمت الدراسة إستراتيجية اشتملت على أربعة أهداف إستراتيجية هي: تحسين جودة البيئة الجامعية، والتدريب، وإعادة توجيه البرامج التعليمية القائمة لمعالجة الاستدامة، وتنمية الفهم والوعي لدى طلاب الجامعات نحو قضايا البيئة؛ لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية.

دراسة (الشرمان والفرسان، 2020): جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور الإدارة المدرسية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الردن من وجهة نظر المعلمين، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي وتطوير استبانة تضمنت ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وطبقت الدراسة على (340) معلماً ومعلمة. وتوصلت الدراسة أن دور الإدارة المدرسية كان عالياً في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وكان ترتيب الأبعاد على النحو الآتي: البعد الاجتماعي ومن ثم البعد الاقتصادي ثم البعد البيئي.

دراسة باهتيك وجيكتيك (Bahtic & Jectic, 2020) التي هدفت إلى معرفة على مفاهيم الأطفال الصغار حول الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واتبع الباحثان المنهج النوعي، وتكونت عينة الدراسة من الأطفال في مرحلة الروضة في كرواتيا، وتمثلت العينة في (43) طفلاً في مرحلة الروضة، واستخدم الباحثان المقابلة كأداة للدراسة وتضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة، وتوصلت النتائج إلى أن الأطفال الأكبر سناً على أنهم كانوا على دراية بجميع الموضوعات الرئيسية تقريباً (استخدام المال، وإعادة التدوير، ولتنوع) ولكنهم أقل دراية بمصطلح العدالة الاجتماعية، على الرغم من أن لديهم بعض الفهم لمعناه، وكان لدى الأطفال الصغار أفكار حول الاستدامة.

أما دراسة (Yuan, Yu & Wu, 2021): والتي هدفت إلى توعية الطلاب بأهداف التنمية المستدامة بالمدارس الثانوية الصينية باعتبار أن التعليم هو العنصر الأساسي في أهداف التنمية المستدامة، تم عمل استبيان بين طلاب من المدارس الثانوية الصينية لقياس مدى معرفتهم بأهداف التنمية المستدامة، وباستخدام المنهج الوصفي في الدراسة وبعد تحليل النتائج تبين أن معرفة الطلاب ومعلوماتهم حول المصادر المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة محدودة، ولا توجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعرفتهم بأهداف التنمية المستدامة، ولا توجد فروق في مستوى التعلم في أهداف التنمية المستدامة، وكان من أولويات الطلبة بالدرجة الأولى المساواة بين الجنسين والحصول على تعليم جيد والحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر والجوع وتحقيق الصحة الجيدة والرفاهية.

وفي هذا الصدد هدفت دراسة (جريش، 2022) تعرف دور مدارس الدمج في نشر ثقافة التنمية المستدامة للوصول إلى المدرس المستدامة الخضراء بمحافظة الإسماعيلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وطبقت استبانة على عينة قوامها (100) معلم. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن دور مدارس الدمج كبير في نشر ثقافة التنمية المستدامة، كما بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع للتخصص أو المؤهل، ولكن توجد فروق ذات دلالة إحصائية نتيجة تفاعل المتغيرين التخصص والمؤهل الدراسي لمعلم معاً كمؤثر في استيعاب ثقافة التنمية المستدامة في سياسة دمج الطلاب في المدارس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة موضوع ثقافة التنمية المستدامة من عدة جوانب، وتنوعت من حيث توظيف المنهج المعتمد حيث تشابهت بعضها باعتماد المنهج الوصفي التحليلي كدراسة (جريش، 2022)، دراسة (Yuan, Yu & Wu, 2021)، (الشرمان والفرسان، 2020) واختلفت مع دراسة (دويكات، 2014) والتي استخدمت المنهج النوعي، كما اتفقت في أداة الدراسة الاستبانة مع نفس الدراسات واختلفت مع كل من دراسة باهتيك وجيكتيك (Bahtic & Jectic, 2020) ودراسة (عبد القادر، 2020) باستخدام المقابلة.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بالتعرف على الأطر المفاهيمية، وبناء أداة الدراسة

إجراءات الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة التي تم اتباعها، من حيث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق الاستبانة، وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبار توزيع البيانات.

أولا: منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا.

وقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة، وقد صممت خصيصاً لهذا الغرض.

2. **المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة التي تناولت موضوع الدراسة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة كلية التربية (طلاب، طالبات) بجامعة الأقصى. حيث تكونت عينة الدراسة من عدد (172) من طلبة كلية التربية (طلاب، طالبات) بجامعة الأقصى

ويتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الجداول التالية:

جدول رقم (1):

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

م	الجنس	العدد	النسبة المئوية %
1	ذكر	74	43.0
2	أنثى	98	57.0
المجموع		**172**	**%100**

يتبين من النتائج السابقة أن نسبة أفراد عينة الدراسة من (الذكور) هي (43.0%)، ومن (الإناث) هي (57.0%)، وهي نسبة مماثلة لمجتمع الدراسة

جدول رقم (2):

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الجامعي

م	المستوى الجامعي	العدد	النسبة المئوية %
1	المستوى الأول	143	83.1
2	المستوى الثاني	29	16.9
3	المستوى الثالث	17	9.9
4	المستوى الرابع	15	8.7
المجموع		**172**	**%100**

يتبين من النتائج السابقة أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين مستواهم الجامعي (المستوى الأول) هي (83.1%)، و(المستوى الثاني) هي (16.9%)، و(المستوى الثالث) هي (9.9%)، و(المستوى الرابع) هي (8.7%).

جدول رقم (3):

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص الجامعي

م	التخصص الجامعي	العدد	النسبة المئوية %
1	كلية أدبية	143	83.1

2	كلية علمية	29	16.9
المجموع		**172**	**%100**

يتبين من النتائج السابقة أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين تخصصهم الجامعي (كلية أدبية) هي (83.1%)، و(كلية علمية) هي (16.9%).

رابعا: أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تم تصميمها للتعرف على واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى وتم الاستعانة بدراسة (عبد القادر، 2020)، ودراسة (.عتريس، 2020)

مكونات الاستبانة:

تتكون الاستبانة من:

1. **البيانات الشخصية**: وتشتمل على البيانات الشخصية التالية: (الجنس، المستوى الجامعي، التخصص الجامعي).
2. **محاور الاستبانة**، وهي مكونة من:

جدول رقم (4):
محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عدد الفقرات
البعد البيئي للتنمية المستدامة	8
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	8
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	8
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	8
التنمية المستدامة	**24**

مقياس التدريج:

تم اعتماد استجابات أفراد عينة الدراسة حسب مقياس ثلاثي التدريج من (1-3)، حيث (1) تمثل أدنى درجة موافقة، و(3) تمثل أعلى درجة موافقة، أي قليلة (1)، ومتوسطة (2)، وكبيرة (3).

وتم تحديد طول الخلايا في المقياس الثلاثي التدريج من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (3-1=2)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس، للحصول على طول الخلية، أي (2÷3= 0.666)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، (بداية المقياس، وهي واحد صحيح "1")، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا في باقي الخلايا.

وتم تقييم درجات الموافقة بحسب مقياس التدريج المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5):
مقياس درجات الموافقة

درجة الموافقة	الوزن الرقمي	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
		من	إلى	من	إلى
قليلة	**1**	1.00	أقل من 1.666	33.333	أقل من 55.555
متوسطة	**2**	1.666	أقل من 2.333	55.555	أقل من 77.777
كبيرة	**3**	2.333	3.00	77.7777	100.00

خامسا: صدق الاستبانة:

يعني صدق أداة الدراسة أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وتم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. **الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى / الصدق الظاهري):**

تم عرض الاستبانة على عدد (10) من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص، من أجل التحقق من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء المحاور والفقرات، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التحقق من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.

2. **الصدق البنائي:**

تم حساب الصدق البنائي لمحاور الاستبانة، من خلال إيجاد (**معاملات ارتباط بيرسون**) لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6):
الصدق البنائي لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	الدلالة

البعد البيئي للتنمية المستدامة	0.763	0.000	دالة
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	0.707	0.000	دالة
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	0.835	0.000	دالة
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	0.668	0.000	دالة

يتبين من الجدول السابق أن قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)، أي أن جميع المحاور تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائيا، وتفي بأغراض الدراسة.

3. صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وذلك من خلال إيجاد (**معاملات ارتباط بيرسون**) لفقرات الاستبانة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7):

صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبانة

الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	الدلالة
المحور الأول				المحور الثاني			
1	0.515	0.000	دالة	1	0.618	0.000	دالة
2	0.518	0.000	دالة	2	0.596	0.000	دالة
3	0.580	0.000	دالة	3	0.625	0.000	دالة
4	0.586	0.000	دالة	4	0.405	0.000	دالة
5	0.628	0.000	دالة	5	0.413	0.000	دالة
6	0.714	0.000	دالة	6	0.615	0.000	دالة
7	0.709	0.000	دالة	7	0.477	0.000	دالة
8	0.690	0.000	دالة	8	0.465	0.000	دالة
الفقرة	**معامل الارتباط**	**قيمة "Sig"**	**الدلالة**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**	**قيمة "Sig"**	**الدلالة**
المحور الثالث				المحور الرابع			
1	0.600	0.000	دالة	1	0.509	0.000	دالة
2	0.610	0.000	دالة	2	0.440	0.000	دالة
3	0.640	0.000	دالة	3	0.316	0.000	دالة
4	0.620	0.000	دالة	4	0.619	0.000	دالة
5	0.684	0.000	دالة	5	0.620	0.000	دالة
6	0.608	0.000	دالة	6	0.627	0.000	دالة
7	0.536	0.000	دالة	7	0.608	0.000	دالة
8	0.571	0.000	دالة	8	0.621	0.000	دالة

يتبين من الجدول السابق أن قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)، أي أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائيا، وتفي بأغراض الدراسة.

سادسا: ثبات الاستبانة:

يعني ثبات أداة الدراسة أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريبا لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد، أي أن النتائج لا تتغير، وتم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال التالي:

1. الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8):

معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط
البعد البيئي للتنمية المستدامة	0.770
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	0.605
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	0.752
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	0.673
التنمية المستدامة	**0.731**

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ هي معاملات ثبات دالة إحصائيا، وتفي بأغراض الدراسة.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (9):
معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	
	قبل التعديل	بعد التعديل
البعد البيئي للتنمية المستدامة	0.503	0.670
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	0.270	0.426
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	0.555	0.714
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	0.530	0.692
التنمية المستدامة	**0.479**	**0.648**

يتبين من الجدول السابق أن معاملات الارتباط باستخدام طريقة التجزئة النصفية هي معاملات ثبات دالة إحصائيا، وتفي بأغراض الدراسة.

سابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة، وهي على النحو التالي:

1. **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient):** للتحقق من الصدق البنائي وصدق الاتساق الداخلي.
2. **معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** للتحقق من ثبات الاستبانة.
3. **طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method):** للتحقق من ثبات الاستبانة.
4. **نظرية النهاية المركزية:** لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي:** لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة على محاور وفقرات الاستبانة.
6. **اختبار T لعينتين مستقلتين (T-Test):** للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمتغير: (الجنس، التخصص الجامعي).
7. **اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA):** للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمتغيرات: (المستوى الجامعي).

ثامنا: اختبار توزيع البيانات:

من أجل معرفة إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، تم الاعتماد على (**نظرية النهاية المركزية**)، التي تشير إلى أنه كلما زاد حجم العينة كلما اقترب تباينها من تباين المجتمع، وكلما زاد حجم العينة فإن التوزيع لمتوسط هذه المتغيرات العشوائية يقترب من التوزيع الطبيعي القياسي، ويمكن اعتبار أن التوزيع يكون طبيعيا بصورة تقريبية عندما يصبح حجم العينة (30) فما فوق، أي أن البيانات في هذه الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ولذلك تم استخدام الاختبارات المعلمية.

نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة، حيث تم الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها، ومن ثم تم تفسير النتائج والتعقيب عليها، بالإضافة إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة.

أولا: نتائج السؤال الأول ومناقشتها:

ينص السؤال على ما يلي:

ما واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى؟

تم الإجابة عن هذا السؤال باستخدام (**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي**)، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول رقم (10):
تحليل محاور الاستبانة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	البعد البيئي للتنمية المستدامة	1.960	0.406	65.341	3	متوسطة

2	البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	2.315	0.332	77.153	1	متوسطة
3	البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	1.901	0.426	63.362	4	متوسطة
4	البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	2.008	0.391	66.933	2	متوسطة
	التنمية المستدامة	**2.046**	**0.290**	**68.213**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

البعد الثاني: واقع ثقافة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (77.153)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة). جاء في المرتبة الأولى وقد يعزو الباحث اهتمام أن الطلبة لديهم اهتمام بالعادات والتقاليد الاجتماعية والاعتزاز بثقافة المجتمع الفلسطيني وأن لديهم إقبال واسع على التقيد باللوائح والقوانين، ولديهم الانتماء والولاء لتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة وتتفق مع كل من دراسة (القطب وآخرون، 2019)، ودراسة (عبد القادر، 2020)، ودراسة (الشرمان والفرسان، 2020) والذ ي جاء فيها البعد الاجتماعي بالمرتبة الأولى.

البعد الرابع: واقع ثقافة البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (66.933)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة). جاء في المرتبة الثانية ويعزو الباحث ذلك لمتطلبات هذا العصر الذي يتطلب على جميع فئات المجتمع بما فيهم الطلبة التعامل مع التكنولوجيا للتغلب على تحديات الانفجار المعرفي، والتسارع وخاصة الطلبة للتعامل مع المواقع الالكترونية والتواصل العلمي وتنفيذ الواجبات الإلكترونية التي أصبحت ضورة ملحة في الجامعات في ظل التعليم الإلكتروني.

البعد الأول: واقع ثقافة البعد البيئي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (65.341)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة). جاء في المرتبة الثالثة. ويعزو الباحث ذلك بأن لدى طلبة كلية التربية توجه نحو الاهتمام بالمحافظة على مكونات البيئة ومواردها الطبيعية، وكما أن لديهم اهتمام بالمحافظة على الحدائق والساحات الخضراء بالجامعة وتتفق مع كل من دراسة (عبد القادر، 2020)، ودراسة (الشرمان والفرسان، 2020)، دراسة (جريش، 2022).

البعد الثالث: واقع ثقافة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (63.362)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة). جاء في المرتبة الرابعة الأخيرة. ويعزو الباحث ذلك بالوضع الاقتصادي المتدني في قطاع غزة والذي أثر على كافة المؤسسات العامة والخاصة بما فيهم الجامعات مما أدى إلى التقليل من عقد المؤتمرات العلمية، والبعد عن تفكير الطلبة بوضع رؤى مستقبلية مما أدى إلى تفكير الكثير منهم بالهجرة الخارجية لدول شمال أوروبا.

واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (**68.213**)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة). ويعزو الباحث ذلك التقارب بين أبعاد التنمية المستدامة لحداثة هذا المفهوم، وتعرض كافة أنماط الحياة المعيشية وخاصة في قطاع غزة للتدهور بسب كثرة الحروب والاجتياحات الإسرائيلية المتتالية على قطاع غزة مما أثر على كافة مناحي الحياة سواء البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

جدول رقم (11):
تحليل فقرات محور البعد البيئي للتنمية المستدامة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	لدي الطلبة اهتمام كبير بالمحافظة على الحدائق داخل الحرم الجامعي	2.413	0.601	80.426	1	كبيرة
2	يحرص الطلبة على نظافة الساحات في البيئة الجامعية	2.366	0.630	78.876	2	كبيرة
3	ينظم الطلبة بشكل دوري مجموعات لنظافة الحرم الجامعي	1.453	0.671	48.431	8	قليلة
4	يخطط الطلبة لعقد ندوات وأيام دراسية حول الحفاظ على البيئة من التلوث	1.529	0.644	50.969	7	قليلة
5	لدى الطلبة الوعي الكافي بقضايا البيئة ومخاطرها	2.273	0.667	75.775	3	متوسطة
6	لدى الطلبة الوعي الكافي بمدى أهمية استخدام التكنولوجيات النظيفة في الصناعات	1.988	0.645	66.272	5	متوسطة
7	لدى الطلبة الوعي الكافي بالأفكار الخضراء التي تنادي بحماية البيئة والهواء من التلوث	2.106	0.671	70.196	4	متوسطة

8	يهتم الطلبة بنشر الوعي للتقليل من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية	1.564	0.719	52.132	6	قليلة
	المحور ككل	**1.960**	**0.406**	**65.341**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- واقع ثقافة البعد البيئي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (**65.341**)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).

أعلى ترتيب فقرة رقم (1)، وهي (لدي الطلبة اهتمام كبير بالمحافظة على الحدائق داخل الحرم الجامعي)، وقد جاءت بوزن نسبي (80.426)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة). ويعزو الباحث ذلك الانتماء الحقيقي للجامعة والاهتمام بالبعد الجمالي الباعث على الراحة النفسية تنمية الذوق الجمالي لدى الطلبة، وأن الحدائق المكان الأنسب لقضاء الطلبة اوقات الفراغ فيها بين المحاضرات وهذا باعث لإعطاء قيمة الجمال والنظافة أولوية في الحياة الجامعية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (القطب وآخرون، 2019)، ودراسة (الشرمان والفرسان، 2020)، ودراسة (جريش، 2022).

- **أدنى ترتيب فقرة** رقم (3)، وهي (ينظم الطلبة بشكل دوري مجموعات لنظافة الحرم الجامعي)، وقد جاءت بوزن نسبي (48.431)، وهي بدرجة موافقة (قليلة). ويعزو الباحث ذلك أن نظام تشكيل مجموعات النظافة مطبق في المدارس، وكثرة العاملين الموجودين في الجامعة والمخصص عدد كبير منهم بالعمل في الحدائق بوظيفة جنايني وهي وظيفة معتمدة في الجامعة.

جدول رقم (12):
تحليل فقرات محور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	يحافظ الطلبة على التمسك بهويتهم وأصالة ثقافتهم من خلال ملبسهم وسلوكياتهم	2.529	0.606	84.302	4	كبيرة
2	يلتزم الطلبة بالتمسك بعاداتهم وقيمهم وأخلاقياتهم الفلسطينية	2.610	0.597	87.016	2	كبيرة
3	يحترم الطلبة الخصوصيات الثقافية والدينية للآخرين	2.552	0.614	85.078	3	كبيرة
4	يولي الطلبة تقدير واحترام أعضاء هيئة التدريس	2.682	0.504	89.412	1	كبيرة
5	يشارك الطلبة في كافة الأنشطة الاجتماعية المختلفة بالجامعة	1.801	0.638	60.039	8	متوسطة
6	يطبق الطلبة الأنظمة واللوائح والقوانين الجامعية	2.205	0.641	73.489	5	متوسطة
7	يعطى للطلبة فرص متكافئة بالمشاركة في الأنشطة الجامعية	1.983	0.713	66.085	7	متوسطة
8	يتعاون الطلبة بتقديم الدعم المادي والمعنوي لزملائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة	2.157	0.737	71.899	6	متوسطة
	المحور ككل	**2.315**	**0.332**	**77.153**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

واقع ثقافة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (**77.153**)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).

أعلى ترتيب فقرة رقم (4)، وهي (يولي الطلبة تقدير واحترام أعضاء هيئة التدريس)، وقد جاءت بوزن نسبي (89.412)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة). ويعزو الباحث للمكانة الاجتماعية المرموقة التي يحتلها عضو هيئة التدريس الجامعي في المجتمع بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى المكانة العلمية التي يمتلكها عضو هيئة التدريس وهو بمثابة عالم أمام طلبته وقدوة حسنة وهذا ما يتفق مع دراسة (عبد القادر، 2020).

أدنى ترتيب فقرة رقم (5)، وهي (يشارك الطلبة في كافة الأنشطة الاجتماعية المختلفة بالجامعة)، وقد جاءت بوزن نسبي (60.039)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة). ويعزو الباحث تعدد الأنشطة الاجتماعية وكثرتها مما يتطلب تفرغ للمشاركة في كافتها وتعد كاهل يقع على عاتق الطلبة من حيث التفرغ ومن حيث التكلفة المادية.

جدول رقم (13):
تحليل فقرات محور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	يهتم الطلبة بحضور الندوات والمؤتمرات حول الموضوعات الاقتصادية	1.791	0.623	59.690	6	متوسطة
2	يعقد ندوات ودورات تدريبية تنمي المهارات الحياتية للطلبة	1.994	0.724	66.472	3	متوسطة
3	يشارك الطلبة في إدارة بعض المشاريع داخل الحرم الجامعي	1.936	0.659	64.535	4	متوسطة
4	لدى الطلبة تصور لوضع الرؤية المستقبلية	2.070	0.697	68.992	1	متوسطة
5	يشارك الطلبة زملائهم في إقامة مشاريع صغيرة للتعايش منها	1.719	0.746	57.310	8	متوسطة
6	يسمح للطلبة المشاركة في صنع واتخاذ القرارات في الجامعة	1.780	0.762	59.325	7	متوسطة
7	يحافظ الطلبة على استنزاف الموارد البيئية والنظام الأيكولوجي	1.878	0.660	62.597	5	متوسطة
8	يهتم الطلبة بترشيد استخدام مصادر الطاقة	2.029	0.721	67.636	2	متوسطة
	المحور ككل	**1.901**	**0.426**	**63.362**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- واقع ثقافة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (**63.362**)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).

أعلى ترتيب فقرة رقم (4)، وهي (لدى الطلبة تصور لوضع الرؤية المستقبلية)، وقد جاءت بوزن نسبي (68.992)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة). على الرغم من أنها أعلى فقرة إلا أنها متوسطة ويعزو الباحث ذلك أن الطلبة شغوفين بأن يكون لديهم رؤى مستقبلية ولكن لدى الكثير منهم إحباط نحو المستقبل لتكدس عدد الخريجين وقلة الوظائف في القطاعين العام والخاص، وقلة معرفة الطلبة بثقافة التخطيط الاستراتيجي على المستوى الشخصي. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Yuan, Yu & Wu, 2021) و دراسة باهتيك وجيكتيك (Bahtic & Jectic, 2020).
أدنى ترتيب فقرة رقم (5)، وهي (يشارك الطلبة زملائهم في إقامة مشاريع صغيرة للتعايش منها)، وقد جاءت بوزن نسبي (57.310)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة). ويعزو الباحث ذلك بأن التجربة لم تعد قائمة عند ثقافة طلبة الجامعة، وقلة امتلاك الطلبة إمكانات مادية تسمح لهم بذلك وخاصة أن معظم طلبة الجامعة يقعون تحت خط الفقر ومعظمهم غير قادر على تسديد الرسوم الجامعية.

جدول رقم (14):
تحليل فقرات محور البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	يسمح للطلبة الدخول للمواقع الإلكترونية للجامعات الفلسطينية للاستفادة منها	2.302	0.766	76.744	2	متوسطة
2	يتواصل الطلبة مع أساتذتهم من خلال منصات التواصل الاجتماعي	2.292	0.683	76.413	3	متوسطة
3	يتوفر للطلبة شبكة انترنت للحصول على المعلومات داخل الحرم الجامعي بالمجان	1.163	0.480	38.760	8	قليلة
4	يتمكن الطلبة من إنشاء مدونات خاصة بهم والتفاعل مع المدونات الأخرى	1.858	0.684	61.933	6	متوسطة

5	يمتلك الطلبة مهارات تقييم المواقع والمصادر والتطبيقات التكنولوجية	2.041	0.744	68.023	5	متوسطة
6	متاح للطلبة الاستفادة من منصات التعليم المفتوح على الانترنت	2.193	0.799	73.099	4	متوسطة
7	يتعاون الطلبة مع زملائهم افتراضياً عبر الانترنت	2.384	0.736	79.457	1	كبيرة
8	يدخل الطلبة على المكتبات الإلكترونية للجامعات الداخلية والخارجية	1.831	0.726	61.047	7	متوسطة
	المحور ككل	**2.008**	**0.391**	**66.933**		**متوسطة**

وقد تبين من الجدول السابق أن:
واقع ثقافة البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى جاء بوزن نسبي (**66.933**)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).
أعلى ترتيب فقرة رقم (7)، وهي (يتعاون الطلبة مع زملائهم افتراضياً عبر الانترنت)، وقد جاءت بوزن نسبي (79.457)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة). ويعزو الباحث ذلك أن كثير من الطلبة لا يحضرون المحاضرات للتكلفة المادية للمواصلات وخاصة الذين يسكنون في مناطق بعيدة عن الجامعة، مما يجعلهم يكلفون زملائهم من نفس التخصص بالتواصل للحصول على التعيينات والمحاضرات
أدنى ترتيب فقرة رقم (3)، وهي (يتوفر للطلبة شبكة انترنت للحصول على المعلومات داخل الحرم الجامعي بالمجان)، وقد جاءت بوزن نسبي (38.760)، وهي بدرجة موافقة (قليلة). ويعزو الباحث ذلك لقلة الإمكانات المادية في الجامعة وخاصة أنها جامعة حكومية وتعتبر من أكبر الجامعات الفلسطينية من حيث أعداد الطلبة، ولديها مبالغ مالية طائلة على الطلبة مما لا يسمح بتخصيص ميزانية لتويع شبكة الإنترنت للعدد المأهول للطلبة، وكما أن الطلبة معظمهم لا يستخدمون شبكة الإنترنت الاستخدام الأمثل في الناحية العلمية.

ثانيا: نتائج السؤال الثاني ومناقشتها:

ينص السؤال على ما يلي:
هل يوجد **فروق** بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغيرات: (الجنس، المستوى الجامعي، التخصص الجامعي)؟
للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:
لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغيرات: (الجنس، المستوى الجامعي، التخصص الجامعي).

ويتفرع من الفرضية الرئيسة السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **الجنس**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (**اختبار T-Test**)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (15):
الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدلالة
البعد البيئي للتنمية المستدامة	ذكر	74	2.044	0.436	2.387	0.018	دالة
	أنثى	98	1.897	0.372			
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	ذكر	74	2.352	0.292	1.289	0.199	غير دالة
	أنثى	98	2.286	0.358			
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	ذكر	74	1.955	0.433	1.449	0.149	غير دالة
	أنثى	98	1.860	0.419			
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	ذكر	74	2.115	0.323	3.193	0.002	دالة
	أنثى	98	1.927	0.419			
التنمية المستدامة	**ذكر**	**74**	**2.117**	**0.271**	**2.836**	**0.005**	**دالة**
	أنثى	**98**	**1.993**	**0.294**			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

قيمة "Sig." المحسوبة **أكبر** من "0.05" في محاور (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة)، وهذا يدل على **عدم وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **الجنس**. ويعزو الباحث ذلك بأن الحياة الاجتماعية والحياة الاقتصادية في المجتمع الغزي تتشابه في العادات والتقاليد والقيم والأعراف الاجتماعية/ وكما أن الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية والتي يغلب عليها طابع تدني المستوى الاقتصادي والمعيشي لمعظم فئات الشعب الغزي

قيمة "Sig." المحسوبة **أقل** من "0.05" في محاور (البعد البيئي للتنمية المستدامة، البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، **التنمية المستدامة**)، وهذا يدل على **وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **الجنس، ولصالح (ذكر)، حسب المتوسط الحسابي الأعلى.** ويعزو الباحث ذلك بأن الفرصة تسمح للذكور بالمشاركة في أكثر من الإناث كما أن لهم مشاركات في الندوات التي تعقدها المؤسسات في الحفاظ على البيئة من التلوث، كما أن الذكور لديهم الاهتمام بمعرفة استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية. وكذلك في البعد التكنولوجي الذكور لديهم القدرة والجرأة على المشاركة في المنتديات التكنولوجية وخاصة التجارية والتي تفتح المجال فيها على مدار الوقت.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **المستوى الجامعي**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (**اختبار One-Way ANOVA**)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (16):

الفروقات بالنسبة لمتغير المستوى الجامعي

المحور	المستوى الجامعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
البعد البيئي للتنمية المستدامة	المستوى الأول	91	1.997	0.391	0.814	0.488	غير دالة
	المستوى الثاني	49	1.896	0.448			
	المستوى الثالث	17	1.908	0.326			
	المستوى الرابع	15	2.008	0.437			
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	المستوى الأول	91	2.343	0.324	0.562	0.641	غير دالة
	المستوى الثاني	49	2.291	0.374			
	المستوى الثالث	17	2.295	0.249			
	المستوى الرابع	15	2.242	0.329			
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	المستوى الأول	91	1.943	0.413	1.881	0.135	غير دالة
	المستوى الثاني	49	1.857	0.484			
	المستوى الثالث	17	1.981	0.339			
	المستوى الرابع	15	1.694	0.340			
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	المستوى الأول	91	2.021	0.366	0.440	0.724	غير دالة
	المستوى الثاني	49	1.958	0.452			
	المستوى الثالث	17	2.067	0.365			
	المستوى الرابع	15	2.025	0.373			
التنمية المستدامة	**المستوى الأول**	**91**	**2.076**	**0.276**	**0.907**	**0.439**	**غير دالة**
	المستوى الثاني	**49**	**2.001**	**0.357**			
	المستوى الثالث	**17**	**2.064**	**0.149**			
	المستوى الرابع	**15**	**1.993**	**0.242**			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

قيمة "Sig." المحسوبة **أكبر** من "0.05" في محاور (البعد البيئي للتنمية المستدامة، البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة)، وهذا يدل على **عدم وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **المستوى الجامعي.** ويعزو الباحث ذلك لأن جميع المستويات ثقافتهم واحدة بالنشبة لمعرفتهم بثقافة التنمية المستدامة ولا يوجد أي مقرر حول التنمية المستدامة للمستويات الأربعة يدرس لهم، وكما أن علاقتهم بأعضاء هيئة التدريس واحدة.

3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **التخصص الجامعي**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (**اختبار T-Test**)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (17):
الفروقات بالنسبة لمتغير التخصص الجامعي

المحور	التخصص الجامعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدلالة
البعد البيئي للتنمية المستدامة	كلية أدبية	143	1.979	0.389	1.350	0.179	غير دالة
	كلية علمية	29	1.868	0.480			
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	كلية أدبية	143	2.340	0.332	2.293	0.023	دالة
	كلية علمية	29	2.187	0.305			
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	كلية أدبية	143	1.910	0.442	0.596	0.552	غير دالة
	كلية علمية	29	1.858	0.340			
البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة	كلية أدبية	143	2.010	0.400	0.185	0.853	غير دالة
	كلية علمية	29	1.996	0.348			
التنمية المستدامة	**كلية أدبية**	**143**	**2.060**	**0.298**	**1.401**	**0.163**	**غير دالة**
	كلية علمية	**29**	**1.978**	**0.243**			

وقد تبين من الجدول السابق أن:
قيمة "Sig." المحسوبة **أكبر** من "0.05" في محاور (البعد البيئي للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة)، وهذا يدل على **عدم وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **التخصص الجامعي.** ويعزو الباحث بأن ثقافة الطلبة في البعد البيئي سواء كلية علمية أو أدبية واحدة لأنهم يعيشون حياة جامعية وبيئة جامعية واحدة، كما أن البعد الاقتصادي وثقافتهم الاقتصادية الخاصة بالحياة الجامعية واحدة سواء كلية علمية أو كلية أدبية، وكما أن الطلبة سواء كلية أدبية أو كلية علمية يتلقون تعيينات وواجبات تقييمية إلكترونية واحدة حيث كل من أعضاء هيئة التدريس في كافة الأقسام يتعاملون مع التعليم الإلكتروني بوتيرة واحدة.
قيمة "Sig." المحسوبة **أقل** من "0.05" في محور (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة)، وهذا يدل على **وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى تعزى لمتغير **التخصص الجامعي، ولصالح (كلية أدبية)، حسب المتوسط الحسابي الأعلى.** تتضمن المساقات التربوية والمساقات الثقافية في التخصصات الأدبية بعد اجتماعي وثقافي أكثر من المساقات التي تدرس للأقسام العلمية وكما أن الأقسام العلمية معظم المساقات التي تدرس لهم تنصب على التخصص العلمي.

إجابة السؤال الرابع: ما التصور المقترح لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى؟.

إن من أهم وظائف الجامعات التدريس وخدمة المجتمع، وهي السبيل لنشر العلم و المعرفة و إعداد و تنمية الموارد البشرية اللازمة و التي من شأنها أن تكون قادة المستقبل، وكما لها الدور البارز بالاهتمام بالجوانب الثقافية والتي تهتم في معالجة قضايا التنمية، وحيث أصبحت قضية التنمية المستدامة قضية ملحة لجميع المجتمعات ولا بد من امتلاك ثقافتها، وفي هذه الدراسة التي تناولت طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى حيث هم قادة المستقبل فلا بد من التركيز عليهم. ولذلك تم توجيه أداة لمعرفة مستوى ثقافة التنمية المستدامة لديهم وكانت النتيجة بصفة عامة متوسطة.

منطلقات التصور المقترح:

1. التطوير المستمر للخطط التربوية والتنموية المهتمة ببناء الإنسان المنتج والذي يتمكن من بناء نفسه وبناء وطنه بما يتناسب مع متطلبات العصر والتحديات المستقبلية.
2. الاهتمام بنشر الوعي بثقافة التنمية المستدامة باعتبارها مصدر ثراء وتعزيز مبدأ الثقافة التنموية في المجتمع بشكل عام وأداة لتجسيد التنمية المستدامة في الواقع.

أهداف التصور المقترح:

1. **البعد البيئي:** تعزيز ثقافة الانتماء والولاء للبيئة الجامعية من خلال العمل بروح الفريق.
2. **البعد الاجتماعي:** تقوية العلاقات الاجتماعية بين الجامعات والمجتمع المحلي.
3. **البعد الاقتصادي:** نشر ثقافة الاعتماد على النفس والتغلب على التحديات الاقتصادية المستقبلية لدى طلبة الجامعات.
4. **البعد التكنولوجي:** تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمسؤولياتها نحو الجامعات بتقديم خدمة انترنت مجانية.

مبادئ التصور المقترح:

1. التعليم من أجل غرس قيمة التعاون المشترك البناء.
2. العمل على إنشاء مجتمع قائم على المحبة والاحترام المتبادل بين أفراده ومؤسساته.
3. التعليم من أجل التفكير بالمستقبل والتهيئة للعمل والقدرة على القيام بمشروعات التنمية.
4. التعليم من أجل المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة.
5. التعليم من أجل اكتساب الثقافة العلمية والتكنولوجية ولا يمكن الاستغناء عنها.

متطلبات التصور المقترح:

حرصاً لتنمية ثقافة التنمية المستدامة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الأقصى لا بد من العمل على:

1. تنمية الروح الوطنية على المستوى الداخلي لدى كافة فئات المجتمع الفلسطيني من تعزيز ثقافة الانتماء والولاء الوطني بغرس هذه الثقافة في المناهج الفلسطينية على مستوى جميع المراحل التعليمية، والاهتمام بغرس قيم نبيلة مثل المحبة والتعاون المشترك من خلال العمل بروح الفريق وحتى يكون مدخلاً للقضاء على مشكلة الانقسام الفلسطيني.
2. انفتاح الحوار البناء بين جميع المؤسسات الخدماتية حتى تقوم كل مؤسسة بتقديم المهام الملقاة على عاتقها والالتزام بها للمؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات، والحرص على استمرارية الحوار والتواصل على مدار الوقت.
3. دعم صمود الشباب الجامعي بالتوعية الكافية بأهمية البقاء والصمود في أرض الوطن ونشر ثقافة الاعتماد على النفس والتغلب على التحديات الاقتصادية المستقبلية لدى طلبة الجامعات، وتنمية المهارات الحياتية وآليات شق طريق المستقبل لديهم.

آليات تحقيق أهداف التصور المقترح:

الهدف الأول البعد البيئي: تعزيز ثقافة الانتماء والولاء للبيئة الجامعية من خلال العمل بروح الفريق. **ويمكن تحقيقه على النحو التالي**

1. تعزيز قيمة التعاون المشترك بالمحافظة على الحدائق الجامعية من خلال توزيع النشرات – عمل الرسومات – الربط من خلال المحاضرات الجامعية – التنويه من خلال صفحة الجامعة.
2. غرس ثقافة العمل الجماعي بإبراز أهميته في الحياة الجامعية.
3. دعم التعليم البيئي والتربية البيئية في التعليم الجامعي باعتباره عاملاً من العوامل الأساسية لتحقيق مفاهيم ثقافة التنمية المستدامة.

الهدف الثاني البعد الاجتماعي: تقوية العلاقات الاجتماعية بين الجامعات والمجتمع المحلي، **ويمكن تحقيقه على النحو التالي**

1. العمل على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لطلبة الجامعة باعتبارهم الركيزة الأولى في التنمية المستدامة.
2. تعزيز المشاركة الإيجابية بين المجتمع المحلي والجامعة.
3. زيادة وعي الطلبة بالتنمية المجتمعية وما يجب عليهم من واجبات نحو المجتمع.
4. العمل على رفع الوعي المجتمعي بمتطلبات التنمية المستدامة والمشاركة فيها لتوطيد العلاقات التبادلية بين طلبة الجامعة والمجتمع المحلي.
5. ترسيخ قيم الحوار والعمل الجماعي والمشاركة وتحمل المسؤولية لدى طلبة الجامعة.

الهدف الثالث البعد الاقتصادي: نشر ثقافة الاعتماد على النفس والتغلب على التحديات الاقتصادية المستقبلية لدى طلبة الجامعات. **ويمكن تحقيقه على النحو التالي**

1. غرس ثقافة العمل المشترك وإبراز أهميتها على المستوى الشخصي والمستوى الجماعي.
2. تعريف الطلبة بأهمية تحمل المسؤولية للتغلب على التحديات التي تواجه المستقبل.
3. العمل على زيادة فرص التشغيل والتصدي لمشكلة البطالة والتي تعد من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

4. تشجيع الطلبة بالمساهمة في ميزانية كافتيريا الجامعة لكي يكون لهم نصيب من الأرباح في نهاية العام الدراسي.

الهدف الرابع البعد التكنولوجي: تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للقيام بمسؤولياتها نحو الجامعات. **ويمكن تحقيقه على النحو التالي**

1. التواصل مع وزارة تكنولوجيا المعلومات للمساهمة تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكافة أقسام الجامعة.
2. العمل على تطوير مركز المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات بجامعة الأقصى.
3. وضع باقي المؤسسات الخاصة مثل الشركات والبنوك المحلية أمام مسؤولياتها بتقديم الدعم المادي لتطوير شبكة الانترنت بالجامعة لتوفيرها لجميع الطلبة على مدار الوقت.

التوصيات المقترحة للدراسة:

1. اعتماد مقرر جامعي يكون متطلب رئيسي لجميع طلبة الجامعة يهدف تنمية ثقافة التنمية المستدامة في حياة الطالب الجامعي.
2. توجيه المؤسسات العلمية والبحثية لتكثيف جهودها في عمل الأبحاث حول ثقافة التنمية المستدامة.
3. عقد ندوات وأيام دراسية والتخطيط لعمل مؤتمرات على المستوى المحلي والإقليمي حول موضوعات التنمية المستدامة.
4. التأكيد على التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات الثقافية والتعليمية لتعميم تجارب ناجحة في مجال التنمية في كافة المجالات المجتمعية.

المراجع:

1. أبو المعاطي، ماهر (2014): الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر.
2. ابو النصر، مدحث ومحمد، ياسمين (2017): التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
3. الأعرجي، عبد الله هاشم (2021): دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة عبر الدور الوسيط للأداء المؤسسي: دراسة حالة في ديوان محافظة نينوي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. جريش، دنيا سليم عبد الرحمن (2022): دور مدارس الدمج في نشر ثقافة التنمية المستدامة كمؤشر لتحقق المدارس الخضراء، مجلة كلية التربية، جامعة العريش، 10(32)، 2017-278.
5. الخميسي، السيد سلامة (2006): دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات وخيارات المستقبل، دراسة حالة لكلية التربية، اللقاء السنوي الثالث عشر- إعداد المعلم وتطويره في ضوء المتغيرات المعاصرة، في الفترة من 22/21 فبراير 2006، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض، 614-640.
6. دويكات، خالد (2014): دور جامعة القدس المفتوحة كمحرك رئيس للتنمية المستدامة في فلسطين، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح، 4(8)، 57-201.
7. الركابي، قصي (2018): أبعاد التنمية المستدامة في محتوى كتب علم الأحياء للمرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية الأساسية، ص 109-126، الجامعة المستنصرية، العراق.
8. الزيدات، ميسون (2022): دور مديري المدارس الخاصة في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم التربوية جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
9. الشرمان، منيرة محمود والفرسان، محمد نواف (2020): دور الإدارة المدرسية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الأردن من وجهة نظر المعلمين، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 8(2)، 475-482.
10. عبد القادر، رمضان محمود (2020): استراتيجية مقترحة لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر 2030م، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 76 (76)، 453- 498.

11. عتريس، محمد (2020): استراتيجية مقترحة للأدوار المتوقعة لإدارة المدرسة الثانوية في نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 14(6)، 79-217.
12. علي، منال (2022): برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر واثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية التربية، مجلة كلية التربية جامعة سوهاج، 38 (3)، 106-170.
13. القطب، سمير عبد الحميد وزايد، أميرة عبد السلام وحسين، نرمين إبراهيم أحمد (2019): التعليم وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة في ظل التحديات المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 19(1)، 367-395.
14. القيزاني، عمر فرج (2019): دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 1 (3)، 1-36.
15. المتولي، فاتن وقدري، نجية (2019): دور الإعلام التربوي بكليات التربية النوعية في نشر ثقافة الاستدامة لدى طلابها، المجلة المصرية للبحوث، 18 (2)، 111-147.
16. اليونسكو (2015): الثقافة من أجل التنمية المستدامة، إصدارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، 2015م.
17. الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة (2021):
https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/TheSustainableDevelopment-Goals-Report-2021_Arabic.

195–211. https://doi.org/10.1007/s13158-020-00266-4.

18. Bahtic, K., & Jectic, A. (2020). Young children´s conceptions of sustainability in Croatia. *International Journal of Early Childhood, 52*(2),
19. Berglund, Teresa & Gericke, Niklas (2018), " Exploring the Role of the Economy in Young Adults' Understanding of Sustainable Development", Licensee MDPI, Basel, Switzerland. Article.
20. Blatchford, S. & Samuelsson, I. (2015). Education for Sustainable Development in Early Childhood Care and Education: A UNESCO Background Paper, DOI:10.13140/RG.2.1.3197.2564
21. Grau, J. B., Tarquis, A. M., Martín-Sotoca, J. J., & Antón, J. M. (2019). High Level Education on Integrated Water Resources Management for Sustainable Development. *Journal of Technology and Science Education*, *9*(3), 295-307.
22. International institute for Sustainable Development (IISD). (2021). Available:https://www.iisd.org/aboutiisd/sustainabledevelopment?q=topic/sustainabledevelopment kingcounty's site: https://kingcounty. gov/.
23. Kenny & Hogan, 2016,"Our sustainable future", A FRAMEWORK FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT FOR IRELAND.
24. Tomislav, Klarin (2018): "The Concept of Sustainable Development: From Its Biginning to the Contemporary, Issues", Zughb International Review of Economic Business, Vol.21, No.1, April.
25. Yuan,X. , Yu, l. & Wu, H. (2021). Awareness of Sustainable Development Goals among Students from a Chinese Senior High School. Education Sciences, Educ. Sci. 2021, 11, 458. https:// doi.org/10.3390/educsci11090458.
26. Zhao , D., Meng, F. & He, B. (2015) , The green school project: A means of speeding up sustainable development? , Geoforum 65,310–313.

البيان الختامي

تحت رعاية معالي الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الاستاذ الدكتور عمرو عزت سلامه وبحضور عطوفة رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور عمر الجازي وعطوفة رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور محمد الوديان، أقامت جامعة عمان العربية المؤتمر الدولي الأول للمجلس العربي للتنمية المستدامة والموسوم بـ (دور الجامعات العربية كحاضنات للتنمية المستدامة: الواقع والمأمول) والذي عقد في حرح الجامعة على مدار يومين 29-30/آب/2023 ، عمان – الأردن.

ناقش المؤتمر حضورياً وعلى مدى يومين (99) ورقة بحثية، توزعت على ثمانية محاور رئيسة وعلى (13) جلسة وقد شارك فيها (18) دولة عربية. بالإضافة الى الاردن الغالي، تحدث فيها عددٌ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة، والباحثين الأكاديميين، وانبثقت من هذه الأوراق البحثية مجموعة من التوصيات من شأنها أن ترفع من التنمية المستدامة بكافة مجالاتها وتحقيق اهدافها المختلفة لحل مشكلات المجتمع بصورة ابتكارية، وجاءت التوصيات على النحو الآتي:

1. ربط التعليم بالتنمية المستدامة.
2. تأسيس مجالس الاستدامة في الجامعات وعلى المستويات الإدارية العليا.
3. تحليل استراتيجيات الأداء لحاضنات الأعمال كجزء أساسي في التنمية المستدامة.
4. تفعيل الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في مختلف مجالاتها.
5. تشكيل اللجان المتخصصة في مجالات التنمية المستدامة لمتابعة مجرياتها داخل الجامعات العربية.
6. تطوير وتوجيه المشاريع البحثية والعلمية في الجامعات العربية لتناول موضوعات ومجالات التنمية المستدامة.
7. تعزيز الوعي الثقافي والاخلاقي والقيمي في مجالات التنمية المستدامة لطلاب وموظفي الجامعات العربية.
8. إدماج مشاريع الاستدامة في الجامعات العربية مع مشاريع الاستدامة المحلية والعالمية.
9. زيادة ودعم المشاريع المستدامة في الجامعات العربية.
10. توجيه وتحفيز طلبة الجامعات والموظفين بإنشاء حملات توعية بين الحين والآخر تتناول الظواهر السلبية في التنمية المستدامة.

11. تبني الجامعات العربية مشاريع الاقتصاد الأخضر واستثمار المصادر البيئية بالطرق والأساليب التي تضمن المحافظة على سلامة البيئة.

12. إنشاء وحدة للتنمية المستدامة في كل جامعة لنشر للمساهمة في نشر وتجذير ثقافة التنمية المستدامة.

13. توفير التقنيات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وإدامتها.

ختاماً يتوجه عطوفة رئيس مجلس الأمناء الدكتور عمر الجازي وعطوفة رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور محمد الوديان ورئيس اللجنة التحضيرية الأستاذ الدكتور ظاهر القرشي، والقائمين على المؤتمر من أعضاء الهيئتين التدريسية والمشاركين بالشكر والامتنان لمعالي الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الاستاذ الدكتور عمرو عزت سلامه، لرعايته الكريمة لفعاليات المؤتمر، والشكر المستدام لجميع الباحثين والأكاديميين من أعضاء هيئة تدريس كمشاركين في أوراق بحثية أو حضور لفعاليات المؤتمر على وجودهم معنا ومشاركتهم لنا في نجاح هذا المؤتمر.

حفظ الله الاردن تحت ظل القيادة الهاشمية جلالة الملك عبد الله الثاني، وولي عهده، وحفظ الله الأمتين العربية والاسلامية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمان 30/آب/2023